٣٢١٧

٨١٩ الاطول في شرح تلخيص المفتاح للقزويني –

أ ٠ ع ٧٣٩هـ ،تأليف العصام الاسفرايني ،ابراهيم ابن محمد ... ٩٤٥هـ، بخط محمد بن احمد سنة ١١٠٣هـ

٣٤٩ ق ٢٥ س ٢٩ × ٥ر١٧سم

نسخة حسنة ،خطها تعليق ،مجدولة بالحمرة،

٣٢١٧ ر طبـــع

الاعلام ١:٦٣ كشف الظنون ١:٤٧٧

١ـ البلاغة العربية أ ـ المؤلف

ب ـ الناسخ ج ـ تاريخ النسخ د ـ شرح تلخيص المفتاح

الأطول ، في شرح تلخيص المفتاح للقزويني ،

تأليف عصام الدين الاسفراييني المتوفى سنة

٩٤٥ كما في كشف الظنون « حرف التاء : تلخيص »

۳۷۲

۴۲۱۷ (۱۹۸۲)
۲۱ ۶۷۴۹
۳۴۹۹/۱۲/۲۰

على كل حال • كما يستوجب مزايا الافضال • ويستجلب خواص الاقبال
ويستوجب بالافتتاح به ختم كل امر ذي بال • والشكر لمنشئ النعم المنزه عن المثال • على حسب
ما اقتضته شواهد النوال • على من بيده مفاتح الجنان • ومصباح لبنان
وكشف طرق الحق بوضوح بيان • اللسن الذي بلسانه تخصيص خير الاديان • وبيانه ايضاح
افضل ملل الانسان • محمد المبعوث منا اشرف قبائل بني عدنان • وعلى آله وصحبه الذين كان
الدنيا عندهم احقر من كل محتقر • وكانوا ما كانوا فيها غرباء كالمختفر • فوصلوا بالفضل عن
لذاتها الى حضرة ابدية الطيب • وفازوا بكمال الانقطاع عنها بكمال الاتصال الى حياة سرمدية
اعذب • اللهم اجعل اوفر صلاة عليهم اطول ما كان وطف • واجعلهم في قلوب المؤمنين
محبوبين لا يساوي حبهم حب كل احب • فيقول المفتقر الى الله الغني ابراهيم بن محمد
عربشاه الاسفرايني • ان افضل ما يتمسك به في تحصيل الكمال • واشمل ما يتوسل الى نيل
خير الآمال • واعز ما يعتصم به الى ذروة الجلال • قول علي آل النبي خير آل • لا تنظر الى من قال
وانظر الى ما قال • وكيف لا وهو قاطع ربقة التقليد • الذي ابتلى صاحبه بضيق تقييد • وبعد
عن الحق الصريح غاية التبعيد • ولولا التقليد لما حرم عن معرفة الحق واحد من الجاهلين • ولما
سمع منهم ما سمعنا بهذا في آبائنا الاولين • من شاء مرية ان يكون العالم المتقن • وفخر بفخفه
الحكمة منار المؤمن • وجعله ملتزما ان ياخذ ما صفا ويدع ما كدر لا يوقف في مقام الانتفاع بما لم يجز الاذن

والنظر

والنظر • وهو ان الالفاظ من لوازم البشر • وانه لا يكون لغير الوحي في معتقد محض الصدق مستقر
ولا الظن مرتابا في الصحيح الا انت بصيرا • عارفا بكثرة ما لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا
حمد الله الذي هداني لهذا فصرفت اواني حتى ما رضيت بالتقليد جدا • وما قنعت الا بالتحقيق معتمدا
الى ان جنيت من هذه الجنة ما جنيت • فجمع كثير منه في شرح التلخيص بما سعيت • وبالغ في تنقير
وابلغ في تحرير ما ابيت • والسالك مناهج الحق بعين التحقيق اهتديت ولم اتفق ان اشرح كتابا قد
صرف غاية همته في شرح كل باب فيه من الابواب • جم غفير من فحول اصحاب القول وقوم عظيم من
فحولات ارباب الالباب • سيما العالم الرباني • استاد الفضلاء العلامة التفتازاني • والمحقق
الكامل مفخرة الفضلاء الشريف الجرجاني • روح الله تعالى روحهما • ورزقنا عفو ربهما وصبوحهما كيف
وفيض الصمد لا يحيط به قبضة احد • وليس له حد • ولا يتوقف الى امد ولذلك ترى مع من بعدهم
من مواهبه في هذا الكتاب ما يكاد يتحير فيه نواظر بصائر ارباب الذكاء حيث زاد الحق زيادة علينا
اشتغلوا بانظار المتاخرين وامثلة القدماء • في بحار عقد اشتمل على فرائد اللآلي • لكل لفظ منه
لفظ درر المعاني الغوالي • فما زادت اذهان اذكياء الفضلاء الاعالي • وفي كل حرف منه للعقب
العالي • فرح في اصطياد اصناف المعالي • ولكل نقطة منه نقطة انفسية لارباب الهمم العوالي
ظواهره فاخرة ازهار التحقيق • وبواطنه مواطن اثمار التدقيق • فلا تغتر وان تجتهد في اكتسابها
بفكر عميق • يا ناظرا الى قلة بضاعتي • وقصور باعتي لا تكن مستبعد الحظ الذي نشا والتي • ذلك
فضل الله يؤتيه من يشاء • فنسأل الله ان يجعله معينا للطلبة • في فهم دقايق كتابه وظهيرا
للاجلة • في علم حقائق خطابه • وذخرا للعبد العاجز الذليل يوم لا ينفع مال ولا بنون
وعلى ميسور الاجر غير ممنون • انه المنعم لكافة البرايا • بعامة العطايا • وخاصة الصفايا
قال المصنف رحمه الله تعالى • بسم الله الرحمن الرحيم • الحمد لله • الحمد هو الثناء باللسان
على الجميل الصادر بالاختيار على ما اليه الاشارة او القصد وعن الاختيار نعمة كانت او غيرها والشكر هو
الاتيان بما يفيد التعظيم على النعمة لسانا كان او ثناء او غيره • فبينهما عموم من وجه حيث يجتمعان في ثنا
لنعمه ويفارق الاول الثاني في ثنا على الفضيلة ويفارقه الثاني فيما سوى الثنا مما يفعل بالاركان
والجنان لافادة التعظيم للمنان اذا تقرر هذا فنقول افتتح كتابه هذا بالبسملة التي الافتتاح
اصل افتتاحه باسم الله المتعال بالمجد البالغ اعلى درجات الكمال • من القول الدال على انه تعالى مالك
لجميع المحامد بالاستقلال • فحمد غيره كالعارية على نحو موجبات من الفضائل والافضال • او المملكة منه

واليه ● وليس لغيره الا مطهره لا ياتيه بين يديه ● اقتداء بالكلام المجيد ● للعلام الحميد ● وجريا على ما جاء به
السنة المشهورة لتاركها من الوعيد ● وآدى للتلبس من النعم التي يذكرها بهذا المختصر استيفاء العقيد
واستيفاء لمريد ● واختار قوله الحمد لله فختار اموافقا للمنزلة على قوله الشكر لله ● تحسينا للبيان
ببديع الاقتباس ● وتبيينا لاختصاصها برب الناس ● اذ اختصاص الحمد لاختصاص موجبه
يوجب اختصاص الشكر من غير الانعكاس ● واختاره على المدح تنبيها على انه تعالى هو الفاعل
المختار ● على ما عليه ارباب الملكات الاخيار ● ولا يشكل الحمد على صفاته لانها مستندة الى المختار
وان ليست بالاختيار او منزلة منزلة الاختياري لاستقلال الذات فيها من غير مدخلية شيء
من الاغيار ● ونصبت الكتابة علامة على افتتاحه فيه على الاممدية من صحيفة الدهر الغير المتناهي
او التيمن باسم الله والافتتاح بحمده لاجل منفعة بها الرجل يباهي ● وبا جلاية الدين واليقين
يضاهي ● ومع كون تلك الكتابة تلك العلامة على الحمد المجيد ● شكر عظيم لا يخفى على شاكر رشيد ● لانه فعل
ينبئ عن تعظيم المنعم ● وتمجيد الكريم الملهم ● وجعلها جزءا من الكتاب الذي هو العبارات
المفيدة مصححة المكتوبة بين الدفتين ● على ما هو المختار او هو نقوش الكتابة على احتمال ما اتى ما ●
للاقتداء بالكلام ● وآيا للذكي الفهام ان الحمد والبسملة ايضا كسائر ما بين الدفتين ● في ايجاب الحمد
فيجز كلا منهما عنا وآ محامده بل شمه ولا يرتكب فيه ما الغيث ما الغيث عليكما اذ مبني على جعل اللام
في الحمد للاستغراق ● وقد جعل العلامة الزمخشري علامة تعريف الجنس فلا يوثق به لانه صرح
بان في هذا النظم دلالة على اختصاص الحمد به تعالى فهو لا يتحاشى عن افادة الاختصاص وان يتحاشى عنها
على قاعدة الاعتزال من ان العباد هم الخالقون لافعالهم فالحمد على افعالهم ليس لله تعالى ● ونحن
معاشر اهل السنة نحن في هذا بنا على ان لا مؤثر الا الله تعالى ● فالحامد ترجع اليه ● ولا اشفاق في للصيغة
بما سواه على انه قيل انما جعل التعريف للجنس دون الاستغراق اما لبنيان ان مدلول اللام هو الجنس
والاستغراق من موجبات القراين كما سيحقق في بحث التعريف ● واما لاعتبار اثبات اختصاص
الجنس كناية عنه لانه ابلغ وما قدمنا ذلك من ان جملة الحمد قول دال على ما تكتبه في جميع المحامد لا ينافي سلوكا
طريق الكتابة والبسملة صحيح في اعتبار التصريح والله كالرحمن مختص بواجب الوجود ولم يطلق على غيره
فيما بين المسلمين وغيرهم الا ان الله هو قسم من العلم والرحمن صفة وقد اشتهر الذات في ضمن اسم
بالاتصاف بجميع صفات الكمال كما انه تم بالوجود في ضمن هذا الاسم فهو دل على جميع الصفات على سبيل
الاجمال ففي ذكره للحمد مزيد الاكمال ● فلذا اختير من بين الاسماء الحسنى المأثورة فان شيئا منها لا يدل الا على

والمتصف

والمتصف بجميع صفات الكمال ومالا من النظائر والامثال ● كما الكامل من كل وجه ليست من الاسماء
المأثورة فانها شيئا منها لا يدل الا على ذلك ● على انه لو قيل الحمد للخالق او الرازق الى غير ذلك لاوهم ان علة ثبوت
جميع المحامد هي الصفة المخصوصة ● قال الشارح المحقق ● قال الحمد لله تنبيها على الاستحقاق الذاتي اي
الاستحقاق الغير المختص بوصف دون وصف ثم تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها
على تحقق الاستحقاق وفيه نظر لان التنبيه على الاستحقاق الذاتي لا يحصل بتعليق الحمد باسم العلم لانه لا يدل
على علية الوصف المسلم فالمستحق في جميع المحامد او اختصاص جنس الحمدية لا يكون باعتبار كل وصف حتى
لا يختص الاستحقاق بوصف دون وصف بل ذلك الاستحقاق بالنظر الى جميع الاوصاف ● وانما الاستحقاق الذاتي
لثبوت جنس الحمد فانه ثابت بالنظر الى الذات وجه كان على ان تعليق الحمد بلفظ الله لو افاد الاستحقاق الذاتي
انما يفيده لان كل وصف له يوجب استحقاق الحمد فيفيد الاستحقاق الوصفي ايضا فلا يستدعي التنبيه
عليه ذكر الوصف الخاص ● وايضا ليس تعليق الحمد بالذات كتعليقه بالانعام على ما يدل عليه كلامه فان العلية
المستفادة من التعليق باسم الذات هو علية الوصف لثبوت الحمد لله والعلية المستفادة من التعليق بالا
علية الانعام لانشاء الحمد او لو كان علة لثبوت الحمد له تعالى لكان المعنى ان جميع المحامد ثابتة لله تعالى لاجل الانعام
ولا يخفى عدم صحته وتحقيق ذلك ان العلل المذكورة بعد الانشاآت قد تكون علة للانشاء ● وقد تكون
علة لا تعلق بالانشاء فعلى الاول انشاء معلل وعلى الثاني انشاء معلل وعلى الاول قوله على ما انعم
من جملة المحمود به وعلى الثاني خارج عنه محمود عليه وبهذا ظهر انه لا تنافي بين جعل الانعام علة للحمد وجعله غير
مختص بوصف دون وصف فقوله تعرض للانعام الداعي الى الحمد الداعي الى تاليف هذا المختصر الذي هو من
آثار الانعام ● وقدم الحمد لانه مسند اليه في الحال ومعمول في قوله لله في الاصل الذي اصله حمدا يعني هو للمصادر
الساد مسد الافعال عدل الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات فمرتبة التقدم حالا ومآلا
وليكون اقتباسا على ما مر ● واما تأخيره في الكلام القديم فلتتصل بما ذكر بعده بما يتعلق به ●
قال الشارح وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه واورد عليه
ان الحمد مجموع قول القائل الحمد لله ولا اختصاص بالحمد لكلمة الحمد بل جزء الجملة خاصة في النسبة الى الحمد
ويمكن ان يدفع بان الحمد اختصاصا غير الجزئية باعتبار صدق مفهومه على هذه الجملة على ما انعم تعليل لانشاء
الحمد وعلى تعليلية كما في قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم اي لاجل هدايتكم ● وما حرفية مصدرية
لا اسمية ● موصولة او موصوفة اما لفظا فلاحتياج الاسمية الى تقدير العائد في المعطوف يتكلف
اي وعلم به من البيان ما لم يعلم فيكون من اتيان بيان ما لم نعلم ويكون ما علم به عبارة عما يتوقف عليه التعليم

من الشعور وغيره او علة من البيان وقت عدم العلم بان يكون ما لم نعلم مصدرا حينئذ لا
لاحتياج في المعطوف وعطبه الى التقدير كما ذكره الشارح الا ان احتياج النعم الى التقدير او التنزيل
منزلة اللازم ابلغ مع يجعل ما مصدرية وما ذكره الشارح ايضا ان التقدير في المعطوف متعذر
ما لم مفعوله وجعل بدلا من الضمير تعسف وكذا جعله خبر مبتدا محذوف او مفعول اعنى فقد حول
عما ذكرناه واما معنى فلان الحمد على ما قام بالمنعم امكن من الحمد على ما يتعلق بما قام به من نفسه النعم
اما لان دعوة النعمة الى حمد المنعم لارتباطها به بواسطة الانعام بخلاف الانعام فانه مرتبط به بنفسه
واما لانه ادخل في الاخلاص لان النظر في النعمة على وصولها الى العبد بخلاف الانعام فان النظر على احصاء
كمال المحمود وتجريد النظر عن شوب الالتفات الى ما يصل اليه والمبالغة في قصر النظر على الكمال لم
يتعرض للنعم به ثم بعد الحمد على الانعام اراد الحمد على ما هو مدار للحمد من البيان تنبيها على ان الحمد ايضا مما يوجب
الحمد بان يشتمل عليه من جلائل النعم فلا يكون للزوج في عهدته مقصودا فعطف على ما انعم ما اندرج
تحته فقال **وعلم من البيان ما لم نعلم** بطريق عطف الخاص على العام تنبيها على فضله على ما عداه مع
الانعام واراد بما لم نعلم بوجه من الوجوه وذلك التعليم لا يتاتى الا من الله فان العلم انما يعلم بوجه ما يحتمل
بوجه آخر فلا يكون ذكره تطويلا وقيل المراد ما لم يكن نعلم احدا من قوله تعالى وعلمك ما لم تكن تعلم اى ما لم يخف
قوافا بالعلم به ودفع التطويل لا يتم بمجرد اثبات فائدة رعاية السجع كما قيل او فائدة حسن الطباق
ورعاية تناسب الاشتقاق لان هذه محسنات بديعية ولا بد لدفع التطويل مما يدخل في اصل
البلاغة وقوله من البيان بيان لما لم نعلم قدم عليه لرعاية السجع وفيه ترك رعاية المعنى لرعاية جانب
اللفظ او حق البيان ان يتاخر عن المبهم ليتمكن بالبيان في النفس فضل تمكن ولا يرد ان رعاية السجع
لا تقتضي تقديم البيان لو جاز ان يقال وعلم ما لم نعلم من البيان علم لان فيه ايضا تاخير الفعل على خلاف الاصل
والابهام ان ما لم نعلم بيوم العمود وعليه لا يخفى حسن البيان وما فيه من براعة الاستهلال ثم اتى بالصلاة
تكميلا للشكر الوارد في الشرع من لم يشكر الناس لم يشكر الله واقتفاء لما على الله من جعل ذكره
مقارنا لذكره نبيه في كلمة التوحيد فقارن بين حمد الله وصلاة نبيه واظهارا للحاجة التي اليه مواتة
افضل المخلوقات . به ظهر خوارق العادات صيانة عن وقوع هذه الامة فيما وقع فيه النصارى
فقال **والصلوة** وهي من الله الرحمة وكلمة على متعلقة بالنزول اي الرحمة نازلة **على سيدنا** اي
سيد خير الامم والبشر او المخلوقات ومعلم كل تقدير يفيد سيادته لجميع المخلوقات **محمد** اي من حمد
كثير المستحق له من الحمد اسمان لحمد ما يفيد المبالغة في المحمودية والآخر المبالغة في الحامدية

وهو احمد واشتهر من بين الاسمين الاول اكثر اشتهارا وخص به كلمة التوحيد لانه انسب
بحاله من مقام المحبوبية ووصفه بقوله **خير من نطق بالصواب** على المذهب الراجح من تفضيل
خواص البشر على خواص الملك . والمراد بالصواب ضد الخطا فاما ان يراد به الصواب في الكلام
وعدم الخلل فيه فصاحة وبلاغة وما هو انسب بالمقام . واما ان يراد به مطابقة النطق للواقع فبراءته
عن الكذب . وفيه مسئلة عصمة النبي عن الكذب . واختار الوصف به لانه لما وصف الله تعالى به
الملائكة المقربين حيث قال وقال صوابا ثم فضله ثانيا على الانبياء صريحا بقوله **وافضل من
اوتي الحكمة وفصل الخطاب** يحتمل العطف على اوتي الحكمة فيكون جملة فعلية كما يحتمل العطف
على الحكمة فيكون العطف مفرد على مفرد وهو الحكمة ولم يتحاش من حديث لا تفضلوني على موسى . ومن حديث
لا تفضلوني على يونس بن متى لانا نذهب انه افضل الانبياء وكل نهي ورد في الاحاديث
عن تفضيله مؤول بتكلف تاويله في شروح كتب الحديث واختار الانبياء على من اوتي الحكمة ومن
جاء بالحكمة تنبيها على انه من عند الله لا من عند نفسه وترك الفاعل لانه متعين والحكمة العدل والعلم
والنبوة على ما في القاموس وفي الكشاف فسر بعلم الشرائع وفصل الخطاب بمعنى الخطاب الفاصل
بين ما قصد به وغيره لكمال وضوحه فيما قصد به او الخطاب المفصول المتميز عن غيره بحيث لا يشتبه
بكلام البشر لاعجازه فيكون اشارة الى المعجزة الباقية بعد الاشارة الى النبوة في وجه وجمعا بين
المدلول والدليل في وجه وبين العلم والتبليغ في وجه . **وعلى آله** كلمة على رد على الشيعة ان
جمع آله مع الرسول في الصلوة بكلمة على لا يجوز ويجوز بترك الفصل بينه وبين آله . **الآل** اصله
اهل بدليل اهيل حتى استعمل في الاشراف ومن الخطر انه لا يستعمل الا فيمن هو اهل
للاشراف وكانه بحسب الدين او الدنيا . قال صاحب الكشاف بناء في تصغيره اختصاصه
بالاشراف . وكانه يريد انه بعد الاختصاص لم يصغر لما فاته بحسب الوضع للتحقير وهما روي
عن الكسائي انه سمع اعرابيا يقول . اهل واهيل . وآل واويل . كان قبل التخصيص كاصله
ليس تصغير الآل الاهل لا للآل فما اعترض به من ان الشرف بحسب ما اضيف اليه لا ينافي
التحقير بحسب نفسه فان التصغير يكون للتعظيم وما يمكن ان يعد به من ان التصغير المنقول يصح
ان يكون قبل التخصيص مندفع لانه تنبيه على عدم تصغير الآل بعد التخصيص وبيان سره على ان التصغير
يكون للتحقير الشيء في مفهوم ما صدق . فالرجل للتحقير في الرجولية فتصغير الآل يكون للتحقير في الآلية
فلا يناسب في لفظ يقصد به شرف الآلية ويجيء الآل بمعنى الاتباع فهو حمل على الآل اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم

۲ لذلك والخطاب الفاصل بين الحق والباطل
او الخطاب المفصول المتميز عن غيره
۷ وحسن التعليم صح

وعلى الاصحاب لانهم احق وقدم عليه لانهم وسائط بيننا وبين الرسول كما ان الرسول واسطة
بيننا وبين الله تعالى ولو اريد به الاتباع يكون اقتداء به ام في الدعاء للامة فان امرامته كان اجل
حمية ويكون ذكر الاصحاب بالشمول على اهل البيت تخصيصا بعد التعميم ثم فيهم الاطهار نعني بالبوهي كونه
الافعال جمع فاعل فلذا قال المثل المشهور ابنا نما اي جماعة مجتبوا على الدار بعدما هم الذين بنوها
اطنه بحرف جنا ما بنا نما كذا قيل جمع طهر مصدر اسم قلة في الاطهار مبالغة لكن يتجه عليه انه لنا في
ما في الكشاف ان الاصل في قوله تعالى حتى يكون حرضا ان يكون من المصادر التي يستوي فيه الواحد والجمع و
المذكر والمونث لكونه مصدرا وفي القاموس طهر كنصر وكرم فهو طاهر وطهر وطهر والجمع اطهار
وصحابته هو في الاصل مصدر كالصحابة بالكسر استعملت في الرفقاء والمراد اصحاب الرسول وهم الذين طالت
صحبتهم مع النبي مسلمين وقيل بشروط الرواية وقيل هم مسلمون رووا النبي عم **الاخيار** في القاموس
صلى الله تعالى عليه وسلم
جمع خير مخففا او مشددا علاوة ان يقيد يعني كثير الخير او جمع خير بشد د بمعنى كثير الخير في الدين والصلاح
والمخفف في الجمال والمنظر الحسن وكانه بهذا الاعتبار قال الشارح جمع خير بالتشديد فان المناسب
هو المدح بالدين والصلاح لا بالحسن والجمال وليس جمع خير اسم تفضيل وان كان يلائم وصف الكمال
به مارد وي عنه عم خير امتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم لان خير الاتغير في التانيث والجمع
والتثنية عليها في الصحاح وقال القاموس لو اردت التفضيل تقول فلان خيرة الناس وفلان
خير الناس **اما** التفصيل مجمل سابق مع التاكيد لمضمون الجزاء وقد يستعمل لمجرد التاكيد كذا
في الرضي فمن هنا الناكيد وتوضيح التفصيل هنا محذوف في التقدير خال عن التفصيل **بعد** اي بعد الحمد
والصلوة هذا هو المشهور في هذا المقام وفي نظائره والحق بعد البسملة والحمد والصلوة والمقصود
منه تذكير ابتداء تاليفه بهذه الامور للتبرك ليكون مع التبرك والتيمن ان الشروع غير داخل عنهما في غير
في التيمن والتبرك والفصل لما سبق الشئات وما سيأتي ان اخبار وتحقيق هكذا اما وبعد لغفلة
عنه فقطع مسالكه معرفتها والاواب علم لغوه عنه فلا يناسب قصد نحوه هنا **فلما كان** لما لو قوع امر
لو قوع غيره بحيث يكون وقوع الثاني مع الاول معية السبب مع السبب المقتضي فيلزم من ذلك اتحاد
زمانهما وهذا الزمان معرفه فيكون اسما كما ذهب اليه ابن السراج وابو علي وابن جني وجماعة ورده
ابن خروف بجهة ماسلم ودخل الالتبه وانحسب بانه مبني على المبالغة وكلام سيبويه محتمل حيث قال
لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فانه يحتمل القصد الى انه مثل لو في الماضي او في عدم الفعل القصد
الى الحرف وهذا لمسلك بصعب غير القطع وان جزم الشارح بكونه اسما وجعل كونه حرفا وهما وبالجملة

يليه

يليه بمعنى يحقق او مقدر لفظا او معنى وجوابه ايضا يكون ماضيا وربما يكون مقرونا بالفاء وبالا فاذا
واختلف نحو وفرعه جملة اسمية مقرونة بالفاء او اذا الفجائية وفعلا مضارعا وان شهد بالكل
القرآن **علم البلاغة** اي علم الغرض من تدوينه تحصيل البلاغة وهو علم المعاني الذي الغرض منه
تحصيل ملكة تادية المعاني الزائدة على اصل المراد على وجه الصواب وعلم البيان الذي الغرض منه تحصيل
ملكة تادية المعنى الواحد بطرق مختلفة على وجه الصواب واما ملحقاتهما ما يتوقف عليه البلاغة
فالغرض من تدوينها تادية اصل المعنى على وجه الصواب والخطاب يستوي فيه الخواص والعوام وكذا المراد
بعلم توابعها علم دون معرفة توابع البلاغة فلا يرد انه لو اريد بعلم البلاغة العلم كان عطف وتوابعها
عطفا على جزء العلم ويكون ضمير توابعها راجعا الى جزء العلم وان اريد المركب الاضافي فان جعل بمعنى علم
يتعلق بالبلاغة دخل فيه النحو والصرف ومتن اللغة وان اريد علم له مزيد اختصاص بالبلاغة فليس له
ضابطة تقتضي دخول المعاني والبيان وخروج البواقي **من اجل العلوم قدرا** تمييز اما من نسبة الاجل
الى العلوم فيكون اصله من اجل قدر العلوم واما من نسبة الاجل الى علم البلاغة فيكون اصله وما كان
علم البلاغة وتوابعها من قدر اجل العلوم وعلى التقديرين لا بد من تقدير مضاف في علم البلاغة ومن
تقدير معطوف عليه اي لما كان قدر علم البلاغة وسره من اجل قدر العلوم وادق سرها والقدر كالوزن
والخيل المقدار **وادقها سرا** وهو ما يكتم او لب الشيء وان جعل علم البلاغة وتوابعها من اجل العلوم
قدرا لا نظرا الى تفصيل كل واحد من افراد علم البلاغة وعلم توابعها وهي ثلاثة علم المعاني والبيان والبديع
فلا يصح جعل كل اجل جميع العلوم والا لزم تفضيل الشيء على نفسه بل لا بد من اعتبار الثلاثة طائفة
هي اجل العلوم وجعل كل واحد منها مستقلا وجعل كل اجل مما سوى الثلاثة ويرد عليه ان كلا منها
ليس اجل من شيء من اصول الشرع وفروعه ◆ فيجاب بان المراد بالمفضل عليه العلوم العربية كما يتبادر
من اطلاقها في كتب العربية ◆ وهذا هو الجواب الصحيح ◆ واما ما قاله الشارح المحقق من انه لا حاجة
الى التخصيص لانه لم يجعله اجل العلوم بل من طائفة اجل العلوم ولا يلزم منه كونه اجل من جميع ما سواه
ففيه انه لم يعلم هذا العلم وجه يعتقد بما مزيدا اعتقادا وفيما بين العلوم العربية لانه يجوز ان لا يكون
اجل من شيء منها او لا يكون اجل الا من واحد منها وكذا ما قاله من ان هذا ادعاء منه ◆ وكل حزب
بما لديهم فرحون فلعلهم يدعي ولا يبالي بمجازفة الواقع فيه ان اهل الملك لا يفرحون الشي بحيث
يدعون تفضيله على علم الدين على ان قوله لا حاجة الى التخصيص يشعر بان الظاهر الاطلاق وقد عرفت
ان الظاهر من اطلاق ارباب العربية التخصيص وان الاستدلال عليه يشعر بانه ليس ادعاء الا ان يقال

ان صورة الاستدلال ترويج للادعاء اوحج لا يناسب للمنازعة في مقدمات الدليل ولا تحتمل مؤنة
التوجيه لدفعها **او به يعرف** معاشر متتبعي البليغة فلا يرد ان الوجه تعرف بالسليقة من غير
علم البلاغة ونوابعها وقال الشارح اراد المعز للاضافة اي به لا بغيره يعرف من العلوم **دقائق العربية**
اي اللغة العربية **واسرارها** وهي اوفق الدقائق والاسرار فيكون ادخلها شرا وانا قدم بيان كونه
اوفق العلوم شرا الان ما ذكره في بيان كونه اجل العلوم قدرا انما يكشف بما ذكره في بيان كونه اوفق
العلوم شرا **او يكشف** على صيغة المجهول معطوف على يعرف على صيغة المجهول مشارك له في الظرف
المقدر اي به يكشف ولا يصح ان يكون على صيغة المعلوم مسندا الى ضمير علم البلاغة فيكون في تقدير
او يكشف علم البلاغة عن وجوه الاعجاز استارها لانه وان كان يغنيك عن تصحيح الحصر المستفض
بالكشف بالسليقة والكشف بعلم الكلام فانه اثبت في اعجازه بالبلاغة لكنه يمنع عنه وجوب
نصب الاستار لتوقف مصلحة السجع على رفعه وح تصحيح الحصر اما بالنسبة الى السليقة فقد
عرفت واما بالنسبة الى الكلام فاولا بان المراد الحصر بالنسبة الى غيره من العلوم العربية
او نقول ان الدعوى كونه اجلها لا اجل جميع العلوم وثانيا بان كشف الكلام لا يتم بدون
هذا العلم لان الاعجاز انما يعرف بالذوق المكتسب منه والسليقة لا يدركه الا الذوق فكونه معجزا
لا يعرف بالتحقيق الا بهذا العلم **عن وجوه الاعجاز** اي عن اسباب الاعجاز وهو ما يرجع اليه المتكلم
في كلامه من المزايا والخصوصيات فمعرفة هذه الوجوه ورعايتها يحصل في وقع يدرك به ان القران
يخرج عن ان يتمكن البشر من الاتيان بمثله فمعرفة الوجوه تحتمل الكشف عنها ومعرفة الاعجاز
لا يمكن بالكشف عنه بل بالذوق المكتسب من كثرة استعمال الوجوه المكشوفة بهذا العلم
فلذا قال يكشف عن وجوه الاعجاز ولم يقل عن الاعجاز فلا يرد انه ينافي ما ذكره المفتاح
انه لا يمكن كشف القناع عن الاعجاز بل يدركه الذوق وليس الا ما ذكرنا ما صرح به المفتاح
حيث يقول ● اعلم ان شان الاعجاز امر عجيب يدرك ولا يمكن وصفه كاستقامة الوزن
تدرك ولا يمكن وصفها وكالملاحة ومدرك الاعجاز عندي هو الذوق ليس الا وطريق
اكتساب الذوق طول خدمة هذين العلمين نعم للبلاغة وجوه متلثمة ربما تتيسر اماطة اللثام
عنها لتجلي عليك واما نفس وجه الاعجاز فلا هذا وان الشارح لما لم يوفق بين الكشف عن وجوه
الاعجاز والكشف عنه حمل الكشف على المعرفة دون الوصف ودفع الاشكال بان المراد بكشف الاعجاز
معرفة الاعجاز وبعدم امكان كشف القناع عن الاعجاز عدم امكان وصفه ● ومنهم من قال معنى

قول

ای العلوم العربية صح

قول المص انه يكشف بهذا العلم عن وجوه الاعجاز اذ لو احيط بهذا العلم وحكم المفتاح بامتناع
الكشف لامتناع الاحاطة فلا ينافي ● وليس ثم شي لانه لا يمكن وصف الاعجاز ذهبا نه
للغير لانه مما لا يمكن معرفته الا بالذوق ● فلو كان ممن يوصف له صاحب هذا الذوق فهو مدركه
بالذوق لا بالوصف والا فلا يدرك بالوصف على ان المقصود بيان جلالة العلم بجلالة غايته فاذا لم
تحصل تلك الغاية لاحد فاية فائدة في بيان تلك الغاية له ثم هذا دليل قوله اجل العلوم قدرا وجهات
ثلاثة لا تعدوها في اعتبارهم شرف الموضوع وشرف المسائل لكونها يقينية وشرف الغاية فلا شرف
للعلوم الظنية باعتبار المسائل اذا عرفت هذا فتلخيص الاستدلال ان علم البلاغة يعرف به الاعجاز
فهو اجل موضوعا من سائر العلوم العربية واجل غاية ● اما الاول فلانه باحث عن اللفظ العربي
البليغ من هذه الحيثية اشرف من اللفظ العربي العاري عن هذه الحيثية وهو موضوع سائر العلوم
العربية واما الثاني فلان غاية التصديق بجميع ما جاء به النبي على ما قيل والتصديق بان القران
كلام الله وهو اجل من غايات سائر العلوم العربية وبهذا ظهر ضعف ما قال الشارح المحقق من ان
معلوم علم البلاغة ان القران معجز وهذه وسيلة الى التصديق النبي صلعم في جميع ما جاء ليغتنم باثره
فيفاز بالسعادة الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته
من اشرف الغايات لان معرفة ان القران معجز غاية هذا العلم وليس منه ولا شرف لهذا العلم باعتبار
مسائله لانه ظني **في نظم القران استارها** نظم القران تاليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة
الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل بخلاف نظم الحروف فانه توالبها في غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو
قيل مكان ضرب ربض لم يخل بنظم الحروف فانه توالبها في غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل ليس
الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان للطائف المعاني مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس اللفظ فلذا اختار
النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة منظمة بجعل كلمات القران كالدرر كذا في الشرح وفيه
اولا ان النظم ليس بمجرد تاليف كلماته على الوجه المذكور بل بكونه تاليف اجزائها ايضا ولا يتم بدون تاليف
كجملة ايضا كذلك اذ النظم كما يتعلق بكلام واحد يتعلق بكلامين او اكثر فالصواب والنظم تاليف
اجزائه الى آخره والنظم يتحقق بمجرد ترتيب المعاني من غير تناسق الدلالات اذ لم يكن في الكلام لفظ مجاز
كما في سورة قل هو الله احد وثانيا انه لولا الداعي الى ذكر النظم لقيل عن وجوه الاعجاز في القران اولا داعي
الى ذكر اللفظ فالداعي ليس لترجيحه على اللفظ بل لترجيح ذكره على تركه **وكان القسم الثالث من مفتاح**
العلوم سمي كتابه مفتاح العلوم لانه مفتاح العلوم الستة التي اشتمل عليها من الصرف والنحو والاشتقاق

من حيث يتعلق به الاعجاز واللفظ العربي البليغ صح

لشرف العلم صح

والمعاني والبيان والبديع والقوافي والعروض والمنطق اولانه مفتاح للعلوم كلها لانه يورث
ان ناظره قوة يتمكن بها من تحصيل تلك العلوم وجعله مفتاحا اشارة الى ان فيض العلم من
الفياض الوهاب والكتاب ليس الا فتح باب فيضه لاولى الالباب **الذي صنفه الفاضل العلامة**
ابو يعقوب السكاكي تغمده الله بغفرانه في التعبير عن جعله مغفورا بتغمده بالغفران اشارة لطيفة
الى تشبيهه بالسيف القاطع في حدة الوجه **اعظم** خبر كان والعظيم فوق الكبير لان مقابله الحقير
للحقير دون الصغير الذي يقابل الكبير صرح به الزمخشري في تفسير ولهم عذاب عظيم **ما صنف فيه**
من الكتب المشهورة بيان الفاعل صنف وفي ذكر البيان مزيد مبالغة في نفعه اذ الاشتهار لا يكون
الا للنفع وصيانة عن لانه الكذب اذ دعوى الاطلاع على جميع ما صنف فيه ودعوى اثبات النفع
العظيم بجميع ما صنف فيه بعيدة عن مظنة التصديق وانما جعلنا البيان للضمير دون ما كان في الترجيح
لان البيان حال من المبين وما صنف مضاف اليه وليس فاعلا ولا مفعولا لكن في عبارة الاخبار
لزمان التصنيف نظر صحيح ودعوه الى تكلف وجعل القسم الثالث كتابا وهو من بعض الكتاب ايضا
يستدعي تكلفا **نفعا** لابد من اعتبار مضاف اي لكان نفع القسم الثالث اعظم من نفع ما صنف فيه
فنفعا اما تمييز عن نسبة كان الا القسم الثالث فتقدير المضاف في ما صنف فيه واما عن نسبة اعظم الى ما
صنف فيه فتقديره في القسم الثالث وكانه مراد الشارح حيث قال تمييز من اعظم وجعله تمييزا عن المشهورة
بعيد وان كانت اقرب الى المشهور نفعا وبين كونه اعظم نفعا لكونه جامعا لثلاثة امور كل منها مشتمل
على عظيم نفع لا بكل من الثلاثة كما يشعر به كلام الشارح حيث جعل قوله واتمها تحريرا في قوة وكونه
اتمها تحريرا وقوله واكثرها للاصول جمعا في تقدير لكونه اما كونه احسن الترتيب سببا لعظم النفع والنفع
فلان للحسن الترتيب يوجد كل مقصود في محله فلا يفوت الطالب واما كونه تام التحرير سببا فلانه
اذا خلا من الزوائد وما لا نفع فيه لم يكن للناظر فيه تضييع وقت فيكون خالص النفع فيعظم نفعه واما
كون كثرة الجمع للاصول سببا فظاهر ولعل ان قوله وكان القسم الثالث الى قوله نفعا في قوة يعاد لا قوله
لكونه احسنها ترتيبا واتمها تحريرا واكثرها للاصول جمعا متعلق بعد من كان الاولى ان يقول اعظم
ما صنف فيه من الكتب المشهورة نفعا لكون القسم الثالث للاصول جمعا لكونه كلاما مستجمعا ويكون قوله لكونه
احسنها ترتيبا واتمها تحريرا اشتمالا على صنعة الموازنة والترتيب جعل كل شيء من المجموع في مرتبته
والتحرير جعل الشيء حرا مستعيرا لاخذ الخلاصة والطرح فان الكلام المقتصر على الخلاصة منزه عن ذل
الاشتمال على الحشو فكانه حر والتحرير وكون الكتاب اتم تحريرا عبارة عن كون اجزائه المحررة اكثر من اجزاء

فلا يرد

فلا يرد ان التحرير لا يجامع الاشتمال على الحشو فلا يتصور فيه النقصان حتى يجعل محررا اتم تحريرا من اخر
لان الكلام المحرر لا يجامع الاشتمال على الحشو بخلاف الكتاب المحرر فانه عبارة عن محررية شيء ومنه يعرف
بين الكلام المحرر والكتاب المحرر فسر الاتم تحريرا بما قرب الى التمام وقوله لكونه احسنها ترتيبا
واتمها تحريرا الى تحريرات الكتب فمن الكلام حذف مضاف معطوف وعقد فصل مشعر فاجمل
معرفته وجميع الاصول متقدم على الترتيب لانه اخره رعاية للسجع والمراد بالاصول انما يشمل
لانه اصل القواعد وانما القواعد لان الاصل جاء مرادفا للقاعدة وقوله للاصول متعلق بجمعا قدم
وفسر جمعا على نحو وان احد من المشركين استجارك فقوله جمعا عطف بيان للتمييز المحذوف في ذلك
لان النحاة لم يجوزوا تقديم معمول المصدر عليه لانهم جعلوا اعماله لتاويله بان مع الفعل ومعمول الفعل ان لا يتقدم
عليه لان ان ومدخوله كحروف كلمة وشرطا الترتيب فيها فكما لا يجوز تقديم بعض حروف الكلمة على بعض
لا يجوز تقديم شيء من مدخول ان عليه وكذا قوله اكل معمول متقدم على المصدر بانه معمول ما يفسره المصدر
وفيه انه تكلف جدا مع ضعف الداعي اليه لوجهين الاول ما قال المحقق الرضي انا لا نسلم ان المؤول
بالشيء حكمه حكم المؤول به مطلقا ويؤيد بانه ان مع الفعل لا بد له من فاعل ولا يخلو عن الدلالة على زمان
والثاني ما ذكره الشارح المحقق انه لا يلزم ان للمصدر عند العمل في الظرف يحتاج الى جعله في تاويله
بان مع الفعل لان الظرف يكفيه رائحة الفعل لان للظروف شانا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه
لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا التوسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها لكن فيما قاله الرضي نظر
لان تاويل المصدر بان مع الفعل ليصح العمل تتضمنه الفعل فيجب ان يكون بحكمه في العمل بحكم هذا الفعل ادونه
فلا يثبت له عمل لا يتمكن هذا الفعل منه فالحق جواز تقديم الظرف على عامله المصدر كما جوزه الرضي
وان لم يكن لما جوزه فتامل لكن في قوله للاصول ظرفا نظر لانه مفعول به زيد فيه اللام تقوية للعمل
ولكن يوهم ان المذكور بعده لدفع توهم نشا من السابق لانه وصف القسم الثالث بما وصف يوهم انه
مصون عن العيوب وليس كذلك بل المذكور تتمة الشرط اذ سبب تاليف مختصر يتضمن ما فيه من
القواعد ويشتمل على ما يحتاج اليه من الامثلة والشواهد امور ثلاثة كون علم البلاغة وتوابعها
موصوفة بما وصف به وكون القسم الثالث كما وصف وكونه غير مصون عن الامور المذكورة
والاوضح **وكان غير مصون** اي حال كونه غير مصون عبر عن عدم الحفظ بعدم الصيانة تنبيها على جلالة قدر السكاكي
واشعارا بان اشتمال القسم الثالث على الحشو والتطويل والتعقيد لم يكن لعجزه بل لمسامحة وعدم
احتياطه **عن الحشو** هو فضل الكلام على ما في القاموس **والتطويل** وهو جعل الكلام مطولا لا بذكر

فصل فيه فالحشو لغوا لكلام والتطويل يبحث بحدث في الكلام للمفيد بذكر الحشو فيه ويعرف اهلها
بحسب اصطلاح سيجي لكنه حمله على اللغة لان مبنى الخطاب على الاوضاع العربية اللغوية لانه
خطاب قبل حدوث الاصطلاح والشروع في تحصيله **والتعقيد** وهو كون الكلام مغلقا يعسر تحصيل
معناه **قابلا للاختصار** لما فيه من التطويل والفرق بين الاختصار والايضاح والتجريد بجعل الاختصار
مقبولا والاخر من محتاجا اليها غير ما هو ولو اريد بالتطويل جعل الكلام مطولا لانه غير اشتمال على الحشو
مع امكان ادآء المقصود باقصر منه واوضح فلم يكن فيه حوا فحرة الا بتركه الاولى وبكونه لتخصيص
للاختصار بالايضاح والتجريد وجه **مفتقرا الى الايضاح** الالطف الى التلخيص **و** **التجريد** لما فيه من الحشو
اخره مع تعلقه باول ما ذكر للمحافظة على السجع **الفت مختصرا** جواب لما والتسبب عن الشرط
المذكور تاليف كتاب في المعاني والبيان والبديع يتضمن ما فيه خاليا عن عيوبه او كمال العلوم الثلثة
يقتضي تاليف كتاب فيها وكمال المفتاح واشتماله على عيوبه يقتضي تضمين ذلك الكتاب ما فيه خاليا عن
العيوب فلذا قال الفت مختصرا ولم يقل اختصرته والقول بان اختصرته اخصر منه وهم لانه لو
قال اختصرته لوجب ان يقول اختصرته بحيث **يتضمن ما فيه من القواعد** ولا يخفى ان من تتمة دواعي
تاليف مختصر كذا انه كان عنده فوائد يختص بها لم يسبقه بها احد فكان الانسب ان يضمنه اليها ذكره في الشرط
بان يقول لما كان علم البلاغة وتوابعها كذا وكذا وكان المفتاح كذا وكذا واجتمع عندي فوائد كذا وكذا
الفت مختصرا يتضمن ما فيه الاخر ما ذكره والقاعدة قضية كلية تشتمل على احكام جزئيات موضوعها
بالقوة القريبة من الفعل بحيث لو ضمت مع صغرى سهلة الحصول افادت حكم جزئي منها سميت
قاعدة لانها اساس معرفة احوال الجزئيات وكثيرا ما يتسامح فيوصف بحكم كلي الى النحو تعبير القوة القريبة
بشرف اجزائها ولا يخفى ان قوله يتضمن لقوله **يشتمل على ما يحتاج اليه من الامثلة والشواهد** بدل
على ان صيغة الماضي استعارة للمضي المستقبل تعالى والاولى ان المثال جزئي لموضوع القاعدة يصلح لان يذكر
لايضاح القاعدة وهذا هو المراد بقولهم المثال جزئي يذكر لايضاح القاعدة والشاهد جزئي يستشهد
في اثبات القاعدة وقد قيل الشاهد اخص والظاهر ان الشاهد كالمثال لا يختص بالكلام العربي كما
يستفاد من كلام الشارح حيث قال هو جزئي يستشهد به في اثبات القاعدة لكونه من التنزيل
او كلام من يوثق بعربيته فان قلت يستفاد من قوله يحتاج اليه من الامثلة والشواهد ان الكل
يحتاج اليها واذا كان الشاهد اخص فيندفع الحاجة به فلا يحتاج اليها قلت الاحتياج
اليها لا ينافي الاحتياج الى احدهما بحيثيتين **ولم ال** من الالو كالنصر او الالو كالعتو او الالى

كالعتو

كالعتو بمعنى التقصير **جهدا** اي لم اترك اجتهادي واستفراغ طاقتي لولم يعجز فان التقصير عن الشيء
يكون بكلا المعنيين او من الالو كالنصر او الالو كالعتو بمعنى الترك اي لم اترك اجتهادا وكل واحد من
القاموس وقد اثبت الشارح الالو متعديا الى مفعولين كقولهم لا الوك نصحا بمعنى لا امنعه ولا يخفى ان قوله
من قبيل الحذف والايصال والاصل لم ال لك جهدا اي لا اترك **في تحقيقه** متعلق بالجهد او الى الضمير
راجع الى ما فيه وما يحتاج اليه يعلم عدم تقصيره في حق ما اضاف اليه ما اختص به بالطريق الاولى او
الى المختصر **وتهذيبه** اي تنقيحه **ورتبته ترتيبا اقرب تناولا** اي اخذا وهو في الاصل مد اليد
الى الشيء ليوخذ **من ترتيبه** اي المفتاح او القسم الثالث او المختصر ومن تعليلية واقرب تناولا
حال من المفعول اي حال كونه اقرب تناولا لان القسم الثالث من اجل ترتيبه **ولم ابالغ في اختصار لفظه**
بهذا الظرف اما قيد للنفي او المنفي والمال واحد وفائدة التقييد الاشارة الى انه بالغ في اختصاره
بالتجريد على التطويل لكن قوله **تقريبا لتعاطيه وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه** تعليل والنفي
بمعنى نفي التعليل اولا وجه لقصد ان الاختصار لتقريب التعاطي وطلب تسهيل الفهم على الطالبين
بل لو كان في الاختصار تقريب التعاطي وطلب تسهيل الفهم لوجب ان يلتزم وهذا غير ما ارده
الشارح بناء على اصل الشيخ ان نفي كلام فيه قيد يرجع الى التقييد والمستند بقاء الاصل فيكون المعنى
والمبالغة في اختصار لفظه تحققت لا للتقريب تعاطيه وطلب تسهيل الفهم على طالبيه وليس
الامر بذلك والعامل في علة النفي كالنفي حاصله في علة المنفي الفعل المنفي والفرق بالنفي قبل التقييد او بعده
الا ترى ان العامل في المفعول به في لم اضرب زيدا على الوجهين هو الفعل لا معنى النفي فان الشارح انه
يجب نفي المبالغة في الفعل المثبت لا ترك المبالغة حتى لو لم يؤول لكان المعنى على نفي التعليل
ينعقد عليه على ما ذكرنا من الوضع والتطويل والله الهادي الى سواء السبيل وانما علل ترك المبالغة
في اختصار اللفظ لان الاختصار في المتون مطلوب والمبالغة فيه شيء من زهرة البيان والتسامح
فيه ما يحرض فيه غاية الامكان فيعني للعصا بالتعليل ثم يجوز في مقام البيان عن التعليل وانما عدم
التقصير في التهذيب والتنقيح والاتيان بحسن الترتيب فمقبولان لان فيهما استيعاب
البيان من جعل التعليلين محتملين لكونهما متعلقين بجميع ما ذكر او منصرفين اليه على ترتيب او غير
ترتيب كان جواد فرسه مضطربا محتاجا الى التاديب قال الشارح المحقق ولعمري لقد افرط المعتق
في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا حيث صرح به اولا ولوح به ثانيا ويعرض
بوصف مختصره بانه منقح سهل المأخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد بان في القسم الثالث ذلك

اقول لعل المبالغة ليست لترغيب المفتاح بل لتعذر شروعه في التصنيف مع وجود المفتاح
وقبول العذر منه يحتاج الى المبالغة في تحققه **واضفت الى ذلك** المذكور من القواعد والامثلة
والشواهد **فوائد** جمع فائدة وهي ما اكتسب من علم او مال **عثرت** اطلعت **في بعض كتب**
القوم عليها نبه باضافة البعض على ان ماخذ فوائده كتب مبهمة لا يطلع عليها الا المميز في التتبع
فذا اشارة الى كمال هذه القوة الى كمال ممارسة كما لوح بقوله **وزوائد لم اظفر في كلام احد بالتصريح**
بها ولا بالاشارة اليها الى فطانته ترغيبا في توقير كتابه هذا لانه وجد شرائط الكمال وهو
الممارسة والفطانة • وتسمية الملتقطات من كتب القوم فوائد ظاهرة • وتسمية مخترعات
خاطره زوائد • اما تواضع في انعامه حيث جعلها مستغنى عنها • واما مبالغة في كمالها حيث
جعلها زوائد في الفضل على فوائد **وسميته تلخيص المفتاح** لانه تبيين المفتاح باعتبار تعقيد
وتخليصه • وجمع خلاصته باعتبار حشواته وتطويلاته • والتلخيص هو التبيين والشرح •
والتخليص على ما في القاموس **وانا اسال الله تعالى** قدم المسند اليه اما لتخصيص لاظهار الوحدة
في هذا الدعاء وعدم مشاركة له فيه بالتاء من لبس عطف به • كانه قال في اثناء السؤال اللهم
اجبني وارحم وحدتي وانفرادي عن الاعوان • او لينبه على انه محو داهل الزمان حتى لا يساعده
احد في سؤاله • واما التقوية الحكم لا لكونه سائلا النفع به من محض الفضل من غير ان ينظر الى استحقاق
كتابه الانتفاع بعد الطرائه في وصف كتابه بالوجوب للانتفاع به مظنة الانكار • فاندفع ما ذكره
الشارح المحقق حيث قال لا يوفق لتقديم المسند اليه عن اجابه حسن اذ لا مقتضى للتخصيص
والا التقوي على انه يكفي كون الاصل التقديم • ولا مقتضى للعدول عنه بهة المحسن واما قوله فكانه
قصد الى جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية • ففيه انه لا بد من بيان داع الى الحال بالواو حتى تتم نكتة
واما ما قيل انه لا بد من بيان داع الى الحال ومرجح لها على المعطوف • ففيه انه يكفي داعيا بيان انه جعل
جميع ما صدر عنه مقارنا لحال التضرع الى الله تعالى • نعم يتجه ان الظاهر ان جملة انا اسال الله انشاء
الطلب • فلا يصح للحال **من فضله** حال من **ان ينفع به** وفي قوله **كما نفع باصله** تعريض
لطيف بالمفتاح بانه نفع به مع عجزه عن استحقاق النفع به **انه ولي ذلك** اي متولي النفع به
من غير استعداد المنفوع به • اذ لا يتوقف فيضه على الاستعداد كما هو مذهب اهل الحق •
وهو حسبي اي محسبي وكافي • ولا حاجة في سؤال الاستعداد ما ليق له • فلا يرد ان الانسب في الفقه
اسال السابقة قوله وهو حسبي لانه تحصيل الملاءمة بسبب الحاجة الى الاستعداد المولف **ونعم الوكيل**

يتبادر

يتبادر ومنه المدح العام بالوكالة لما وقع بعده ما لا يعد بعده المدوح اي ونعم الوكيل
هو حذف للعلم به كما في قوله تعالى نعم العبد اي ايوب • وح ان كان تمام الجملة مجرد نعم الوكيل على الحد
الوكيلين يلزم عطف الانشاء على الاخبار ليس لشيء منهما محل من الاعراب والاستدلال بالانشاء لا في
المعطوف عليه مما يستدل به على انه يجب الفاسيال الانتفاع بهذا المختصر فانه مجرد فضله • وان كان
تمام الجملة نعم الوكيل هو على القول الاخر فاما ان يكون نعم الوكيل خبرا بلا تاويل كما يقتضيه كونه
للمدح العام فيكون من عطف الانشاء على الاخبار كذلك • واما ان يكون مؤولا بجملة خبرية متعلق
خبرها جملة انشائية • اي مقول في حقه نعم الوكيل فلا يكون الانشاء المدح العام وهو سلوك
في غير مسالك النظم • واما ان يعطف على حسبي فيكون المدوح هو المتقدم • ونظيره ما صرح
بجوازه صاحب المفتاح من قولنا زيد نعم الرجل • فاما ان يكون المعطوف نفس نعم الرجل فيلزم الا
بالانشاء • واما ان يكون متعلقة المحذوف اي مقول في حقه نعم الوكيل فلا يكون هناك انشاء مدح
والمخلص الا بجعل الواو اعتراضية كما في قوله • اي الثمانين وبلغتها • او عاطفة بتقدير المعطوف
عليه • اي نعم الولي ونعم الوكيل • حذف لانسياق الذهن اليه من قوله انه ولي ذلك لما فرغ عن
شرح الديباجة جاز ان نشرع في شرح المقصود • متوكلا على الفياض المحمود • متوصلا
بتوفيقه لبيان مقصود المقاصد • موصول الفوائد • منقح عن الفضول • مقتصر على المحصول
موفر لفوائد العوائد • مقدم للمقدمة • خاتم بالخاتمة • محيط بالفنون • فنون من بديع
البيان الحاصل اذن مفتنون • سائلا منتزعا فاملا اتمم كما انعمت • والنفع به اذ اتممت •
اعلم ان المص رتب الكتاب على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة • كما سنبينه لك في
الخاتمة • في تسمية كتابه بمناسبة لفاتحته في انها ليست من المقاصد • ووجه الضبط ان
المذكور فيه اما ان لا يكون من المقاصد فان كان من حقه ان يتقدم على المقاصد فهو المقدمة •
وان كان من حقه ان يتاخر عنها لكونها حكاية لخاتمة اياها فهي الخاتمة • واما ان يكون من
المقاصد • فان كان للاحتراز عن الخطا في تادية المراد فهو الفن الاول • وان كان للاحتراز
عن التعقيد فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث •
يقال الدليل الحصر الاستقرائي قابل المنع • يدفعه الاستقراء فلا فائدة في الاتيان به
ويدفع بان المنع يندفع بما سوى القسم الاخير ويقتصر عليه فلا احتياج لدفع المنع الا الى الاستقراء القسم
الاخير ففيه فائدة تقليل مؤنة الاستقراء وفيه نظر • والحق ان ما ذكر في صورة الدليل لبيان الشبات

لاهي للتحصيل معهودات تنضبط به كل قسم كما اشرنا اليه ثم بعد بيان معهودات الاقسام لافادة
في ابتداء اصلا • فمن وقع فيه لا دافع عنه ولما وقع لفظ المقدمة في نظم كلامه مسندا كالخاتمة
والاصل في المسند التنكير نكرها فقال **مقدمة** بخلاف الفنون الثلاثة فانها وقعت مسندا اليها
والاصل فيه التعريف • ومن وجوه تنكيرها انها مقدمة مبهمة اوليست كمقدمات اشتهر ايرادها
في اوائل كتب العلوم فانها ها هنا عقدت لبيان الحاجة • وتصور العلم وبيان الموضوع • ومقدمة قد عقدت
على بيان الحاجة • او تنكيرها لما يتوقف عليه علم وحده لما يتوقف عليه علوم كثيرة ثلاثة • واما
ما قال الشارح المحقق انه لما سبق ذكر الفنون الثلاثة في اخر المقدمة صارت معهودات في مقام
ذكرها عند التمام مقام التعريف بخلاف المقدمة فانه لم يتقدم لها ذكر ولا اشارة اليها فلم يكن للتعريف معنى
ففيه ان نكتة التنكير ليست انتفاء مقتضى التعريف بل لكل من التعريف والتنكير مقتضيات ما لم يتحقق
شيء منها لا يصح الاتيان به على ان انتفاء التعريف العهدي لا يوجب عدم مقتضى للتعريف • وقيل
تنوينها للتعظيم • وقيل للتقليل • ولعل وجه التعظيم انها فاقت المقدمات في كونها مقدمة للعلوم
ثلاثة • ووجه التقليل انها مقتصرة على بيان الحاجة • وبالجملة المقدمة في بيان الحاجة الى العلوم
الثلاثة ولما كان متوقفا على معرفة مرجع بلاغة المتكلم • وكانت متوقفة على معرفة المتوقفة
على معرفة بلاغة الكلام المتوقفة على معرفة فصاحة الكلام المتوقفة على معرفة فصاحة المفرد
ومتوقفة على معرفة فصاحة المتكلم لان كون مرجعها الى التعبير الفصيح عن غيره مبني على ان فصاحة
المتكلم لا تحصل بدونه والفصاحة مما لابد منها في البلاغة • صدر المقدمة بتصوير حده المفهومات
وقدم ما هو الموقوف عليه على الموقوف الا في تقديم فصاحة المتكلم على بلاغة الكلام فان تقديمها عليها
ليس لكونها الموقوف عليها لها • بل لارادة بيان البلاغة بعد الفراغ عن الفصاحة قد اشتهر ان المقدمة
في عرف اللغة صارت اسما لطائفة متقدمة من الجيش وهي في الاصل صفة من التقديم بمعنى التقدم
ولا يبعد ان يكون من التقديم المتعدي لانها تقدم انفسها الشيء عنها على بقية الجيش • او لانها تقدم
بقية الجيش على اعدائها في الظفر ثم نقلت الى ما يتوقف عليه الشروع في العلم لكن يذكر منها امورا لا يتوقف
الشروع عليها كرسم العلم وبيان موضوعه • والتصديق بالفائدة المترتبة المعتد بها بالنسبة الى
المشقة التي لابد منها في تحصيل العلم وبيان مرتبته وشرفه ووجه تسميته باسمه الى غير ذلك فقد اشكل
ذلك على بعض الناظرين ومتصفحيه فمنهم من غير تعريف المقدمة الى ما يتوقف عليه الشروع مطلقا او على وجه
البصيرة • او على وجه زيادة البصيرة • ومنهم من قال لا يذكر في مقدمة العلم ما لا يتوقف عليه الشروع

وان ما يذكر في مقدمة الكتاب وفرق بينهما بان مقدمة العلم ما يتوقف عليه مسائله • ومقدمة الكتاب
طائفة من الالفاظ قدمت امام المقصود لارتباط له بها ونفع بها في تحصيل المقصود سواء كان مما يتوقف
المقصود عليه فتكون مقدمة العلم ايضا اولا فتكون من محض مقدمة الكتاب من غير ان يكون مقدمة العلم • وابعد فكذا
بانه يغنيك معرفة مقدمة الكتاب عن مظنة ان قولهم المقدمة في بيان حد العلم • والغرض منه وموضوعه
من قبيل جعل الشيء ظرفا لنفسه • وبعض تكلفات في دفعه • ونحن نقول لا حاجة الى تغيير تعريف المقدمة
فان كلا مما يذكر في المقدمة مما يتوقف عليه الشروع في العلم سواء اريد الشروع او الشروع على وجه
البصيرة • او الشروع على وجه زيادة البصيرة فيصدق على الكل ما يتوقف عليه الشروع ولعل الشروع على
ما هو في معنى المكثر مسامح كما في ادخل السوق • واورد على المسلك الثاني ان اثبات مقدمة الكتاب
اثبات اصطلاح جديد لا نقل عليه في كلامهم ولا هو مفهوم من اطلاقاتهم ولا ضرورة تلجئ اليه وفيه ان
ما هو بصدده لا يتوقف على اثبات اصطلاح • بل يكفي ان يكون المراد بالمقدمة طائفة من الالفاظ الدالة
عليها لنفع فيما يأتي ولا شبهة في صحة الارادة وبهذا القائل لم يصرح بدعوى الاصطلاح ولو كان صرح به
ايضا ليس في المناقشة معه في ذلك منفعة لانه يكفيه مجرد الاستعمال في هذا المعنى • نعم فيما عرف به
القائل مقدمة العلم انه صادق على المبادي التصورية والتصديقية وكذا على ما يتوقف عليه الشروع
في مسائله واعلم ان المقدمة كثيرا ما تطلق على ما يستحق التقدم على بقية الباب او الفصل فالاظهر
ان يقال المقدمة اسم لما يتوقف عليه المباحث الاتية • فان كان المباحث الاتية العلم برمته فهو
مقدمة العلم • وان كان بقية الباب فهو مقدمة الباب • **فالفصاحة** في اللغة تنبئ عن الابانة
والظهور • يقال فصح الاعجمي اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن • ويقال
فصح اللبن اذا اخذت رغوته وذهب لباؤه • فالفصاحة تحتمل النقل باعتبار جامع الظهور بين معنى
اللغوي عن كل واحد من المعنيين كما قيل • ويحتمل ان يجعل العلاقة الجودة • وطلاقة اللسان والخلوص
عن اللكنة • **يوصف بها المفرد** فيقال هذه الكلمة فصيحة • وهذه كلمة فصيحة • او تكلمت بها فصيحة
والكلام كذلك • فيقال في النثر رسالة فصيحة • وفي النظم قصيدة فصيحة • واما كلام فصيح فلا يختص
بالنثر كما يشعر به كلام الشارح المحقق **والمتكلم** فيقال كاتب فصيح • وشاعر فصيح • والكتابة انشاء
النثر • ولا يخفى عليك انه لابد من جعل الفصاحة هنا من الالفاظ المستعملة في اكثر من معنى كما هو مجوز
عند البعض او تاويلها بما تطلق عليه الفصاحة والا فلا يصح الاخبار عنها بقوله يوصف بها المفرد والكلام
والمتكلم • وكذا في تعريف فصاحة المتكلم بملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح او ليس للفصيح

معنى يشمل المفرد والكلام حتى يوصف به الالفاظ مثل • وان رجح المحقق فغفل عنه في هذا بين المقامين
وتنبه لمثله في قول البعض فيما بعد • فعلم ان كل بليغ فصيح ولا عكس • كذا قال في قوله **والبلاغة**
وهي في الاصل تنبئ عن الوصول والانتهاء **يوصف بها الاخيران** اي الكلام والمتكلم • فيقال كلام
بليغ ورجل بليغ **فقط** اي لا المفرد اذ لم يسمع مفرد بليغ فقط اسم فعل بمعنى انته • والفاء مزيدة تزيينا
للفظ او جزائية والتقدير اذا وصفت الاخيرين بها فانته عن وصف الاول بها • ومما لا بد
منه في هذا المقام • معرفة المراد • بالمفرد والكلام • فقيل المراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه
وبالكلام ما يقابله • سواء كان مركبا تاما او غيره لان المركب الناقص يوصف بالفصاحة فلا بد ان
يكون داخلا في الكلام • وتعقبه الشارح المحقق بان صحة هذا القول تتوقف على ان لا يكون وصف
المركب بالفصاحة مجازا من قبيل وصف المركب بحال اجزائه • وان يثبت منهم اطلاق الكلام
الفصيح على هذا المركب • والا لا يكون داخلا في المفرد • وكل من الثلاثة ممنوع • بل الحق انه
داخل في المفرد لان المفرد اذا قوبل بالكلام يتعين للارادة ما يشمل المركبات الناقصة ونفي البعيد
لسند هذا القول بالنسبة الى الممنوع الثالث • وينقلب ما جعله الشارح بالباطل حقا • وهو
انه اراد بتعليل تعميم الكلام بوصف المركب الناقص بالفصاحة انه يوصف بالفصاحة مع انه لا يكفي في
فصاحته ما ذكره في تعريف فصاحة المفرد • بل لا بد فيه من الخلوص عن تنافر الكلمات وضعف
التاليف والتعقيد • فلا يكفي في فصاحته فصاحة الاجزاء حتى يكون وصفا بحال اجزائه • ولا يتوقف
دخوله في الكلام على ثبوت اطلاق الكلام الفصيح بل يكفي اطلاق الفصيح لانه بمجرد اطلاق الفصيح
يعرف انه داخل في الكلام اذ لا بد لفصاحته مما لا بد لفصاحة الكلام • ولا يصح دخوله في المفرد اذ لا يكفي
لفصاحته ما يكتفى به فصاحة المفرد • واورد عليه انه لا يصح تعريف فصاحة المفرد باعتبار هذا
المركب في الكلام • لانه يبعد حمل المفرد على ما لا يدل جزؤه على جزء معناه لدعوى تبادر هذا المعنى منه
لاشتهاره وحمل الكلام بقرينة المقابلة على ما يشمل المركبات الناقصة • يتجه على تعريف فصاحة
المفرد انه لا يشمل فصاحة عبد الله علما لانه لا يكفي في فصاحته ما ذكر في تعريف فصاحة المفرد اذ لا بد
له من الخلوص عن تنافر الكلمات ايضا او يتصور فيه ذلك التنافر • فعلم انهم غفلوا عن فساد تعريف
فصاحة المفرد لانهم قصدوا بالمفرد ما يقابل المركب وجعلوا المركبات مطلقا كلاما • ويمكن
ان يدفع بان تنافر الكلمات لا تنفك عن تنافر الحروف لكنهم لم يشترطوا في فصاحة المفرد الخلوص عن تنافر
الحروف • لانه لا قصد للمتكلم فيه الا الى جميع حروف بخلاف فصاحة الكلام فان قصده الى جميع الكلمات

ان

ان يشترط فيه التجنب عن التنافر في جميعها • والعلم في الوضع العلمي ليس فيه جميع الكلمات فهو داخل
في اشتراط الخلوص عن تنافر الحروف • ودفعه بان العلم المركب خارج عن حد الكلمة لاشتراط
كونها مفردة مبني على غاية الغفلة لان احدا لم يجعله خارجا عن المفرد ولا يدفع خروجه عن الكلمة دخوله
في الكلام في هذا المقام • بقي انه يرد على تعريف فصاحة المفرد مفرد اريد به لازم بعيد بحيث يخل
الانتقال فينبغي ان لا يكون فصيحا • فتعريف فصاحة المفرد لا يصح باخراج المركبات عن المفرد حتى يجعل
قرينة على اخراجها • وغاية ما يمكن ان يقال يحمل المفرد والكلام على حقيقتهما وما يتبادر منهما
لان الموصوف بالفصاحة في الاصطلاح ليس الا المفرد المقابل للمركب مطلقا والا الكلام • لان
احتياجهم الى الفصاحة لتوقف معرفة البلاغة عليها ويكفي في معرفة البلاغة معرفة فصاحة الكلام
المتوقفة على معرفة فصاحة المفرد المقابل لمطلق المركب ولا غرض يتعلق بالاصطلاح على معنى الفصاحة
بحيث يشمل صفات المركبات الناقصة مثلا • ولا يخفى ان قوله والبلاغة يوصف بها الاخيران فقط
ينبغي ان يحمل الكلام على حقيقته لئلا يفيد وصف المركبات الناقصة بالبلاغة • قال الشارح المحقق
الدليل على انه لا يوصف بالبلاغة غيرهما انه لم يسمع كلمة بليغة • والتعليل بان البلاغة انما هي باعتبار
المطابقة لمقتضى الحال وهي لا تتحقق في المفرد وهم لان ذلك انما هو في بلاغة الكلام والمتكلم هذا واورد
عليه ان نفي كلمة بليغة لا يستلزم حصر الوصف في الكلام والمتكلم • لاحتمال ان يوصف به مركب ناقص
ويدفعه ان النفي عن الكلمة على سبيل التمثيل فالمناقشة عائدة الى العبارة • واورد عليه ايضا ان التعليل
الذي نسبه الى الوهم ايضا • ملخصه ان العرب لا تطلق البلاغة الا باعتبار مطابقة الكلام لمقتضى الحال
فرجعه الى قوله لم يسمع كلمة بليغة • ويدفعه ان المتبادر من العبارة الى بناء التعليل على تعريف القوم
لا على التتبع وترجيحه لما هو المتبادر • بقي انه لو سلم عدم ذلك لا يسمى مطابقة مقتضيات الاحوال
في المركبات الناقصة والمفردات بلاغة • لكن لا ينكر فضلها كالبلاغة • فلا وجه لادعاء انها لم
تضبط ومن البين انه يجري في المركبات الناقصة بل المفردات ايضا • فانا نجد ادعاء العبد بعبدي
تعظيم المضاف اليه • وبعبد السلطان تعظيم المضاف ورب المطلب الاشعار بالجهة الى غير ذلك •
وانما قسم الفصاحة اولا ثم عرف كلا • لان قصده كان التمييز بين فصاحة موصوفها المفرد وفصاحة
موصوفها الكلام • وفصاحة موصوفها المتكلم • بتعريفات ما له خلاف عن كلام القوم بناء على
في موارد الاستعمال التحصيل قدر مشترك بين الافراد وظنا به كونه مما وضع له الالفاظ كما هو مسلكه
على اللغة وتدوينها على ما لا يخفى من الايضاح • وانما عرف الفصاحة المطلقة • لانه لم يجد معنى مشتركا

مشتركا بين فصاحة المتكلم وفصاحة اللفظ ۰ وترجيح كونه مشتركا عنده ولا فصاحة للفظ مطلق
لانه لم يتخلص له مفهوم للفصاحة ۰ جامع لافرادها اللائقة باللفظ ۰ فاعرض عن تحصيل مفهوم
لها ۰ اما لظنه الاشتراك به ۰ او لانه لم ينل فقسم الفصاحة الى الثلاثة تقسيم اللفظ المشترك
اما باستعماله في المفهومات الثلاثة او بارادة ما تطلق عليه الفصاحة ۰ فان قلت قد عرف
صاحب المفتاح فصاحة اللفظ بكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير
الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم قلت قد زيف المص هذا التعريف اجمالا كما
في الايضاح من ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا مختلفة لم اجد فيها ما يصلح
لتعريفهما به ۰ ولا ما يشير الى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما المتكلم فان
قلت هل لهذا الاجمال عندك تفصيل او انت معرض عن هذا التزييف جازم بحجته كما هو الظاهر
من كلام الشارح المحقق قلت كثرة الاستعمال لا تشترط في فصاحة لخلوص عن التعقيد المعنوي
لانه لو استعمل اللفظ في لازم ما هو الاستعمال لعد خاليا عن التعقيد المعنوي ولم يطلب كثرة الاستعمال
لا يقال يكفي كونه حقيقة كثير الاستعمال لانا نقول فلا يخل بالفصاحة ارادة ما لا يستعمل اليه لا يخلو
ورابعا كون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة في استقراء كلامهم تطويل يغني عنه بقية التعريف ۰
ولا يبعد ان يكون صاحب المفتاح مشيرا الى تزييفه حيث قال وعلامة الفصاحة الراجعة الى اللفظ ان
يكون اللفظ جاريا الى آخره ۰ وبما ذكرنا اندفع عن المص ما اعترض به عليه خطيب مصر انه لا مدخل للرأي في
تعيين مفهومات الالفاظ فكيف يصح منه تزييفها بما لم يجده في كلام الناس ۰ ولم يحتج الى ما اجاب به
المص اني اردت بالناس المعهودين من صاحب المفتاح وعبد القاهر ونظائرهما من المهرة المشهورين
واندفع ايضا ان تعريف الفصاحة بالخلوص مسامحة ۰ لان الخلوص لا يصح حمله على كون اللفظ جاريا
الى آخره كما هو الواضح البين المستغني عن البيان ۰ وبه يندفع ما اورده الشارح المحقق بكون الفصاحة وجودية ۰ وكون
الخلوص عدمية ۰ وتعقبه السيد السند بان حمل العدمي على الوجودي غير ممتنع كما في قولك السواد لا بياض
لكن التعقب مما لا يعتبر ۰ لانه نزاع في ايضاح البديهي ۰ ووجه الدفع ان الحق اعتبر في مفهوم
الفصاحة ما هو احق بالاعتبار خالصهم في كون مفهومه وجوديا ۰ وكيف لا وهو انسب بالمعنى الذي
في اصل اللغة في قولهم فصح اللبن اذا ذهب لباؤه وخلص رغوته ۰ وفصح الاعجم اذا خلصت لغته
عن اللكنة **فالفصاحة** الكائنة او الكلية **في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة**
القياس اللغوي وهو ما ثبت من الواضع لا ما جعله الصرفيون قاعدة فابي يخالفه القياس الصرفي

موافق

موافق للقياس اللغوي ۰ وانما جعل مرجع معرفة المطابق للقياس الصرفي ۰ لانه يعرف منه ثبوته من الواضع
اما بانه راجح في القانون ۰ واما باستثنائه من القانون ۰ وبيان شذوذه عقيب بيان القانون ۰
فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان سواء كان لتنافر نفس الحروف ۰ او لتنافر كيفيات
الحروف اولهما ۰ فقال بالتقاء الساكنين مشتمل على تنافر الحروف من حيث كيفياتها ۰ نعم هو داخل في
مخالفة القياس ايضا **نحو** وصف مستشزر في قول امرئ القيس **غدائره مستشزرات الى العلى**
تضل العقاص في مثنى ومرسل عقيب قوله ۰ وفرع يزين المتن اسود فاحم ۰ اثيث كقنو
النخلة المتعثكل ۰ اي رب فرع يزين المتن اسود فاحم بين السواد اثيث كثير كقنو النخلة ۰ هو للنخل
كالعنقود للكرم المتعثكل بكسر الكاف وفتحها ۰ اي ذو عثاكل ۰ والعثكال كقرطاس القنو ۰ غدائره
اي ذوائبه جمع غديرة ۰ مستشزرات اي مرتفعات من استشزر اي ارتفع او مرفوعات من استشزره اي
رفعه الى العلى جمع العليا تانيث الاعلى ۰ يريد به اعالي شعرات الرأس ۰ والعقاص جمع عقيصة
او عقصة بكسر العين وسكون القاف وهي الخصلة المجموعة من الشعر على هيئة الرمانة ۰ والمثنى
المفتول ۰ والمرسل خلاف المثنى ۰ والعقيصة لا خلاف المثنى كما في الشرح ۰ يريد وصف شعره
بالكثرة والطول جدا حتى انقسم الاقسام ۰ وغابت عقاص في مثنى منه ومرسل وحتى احتاج الى
رفعه الى العلى ۰ وسيجيء ان مرجع معرفة تنافر الكلمة والحروف هو الحس لكن لا اعتماد على كل حس بل
الى حكم الناقد لحس العربي الذي له سليقة في الفصاحة او كاسب الذوق السليم من ممارسة التكلم
بالفصيح ۰ والتحفظ عن التكلم بغير الفصيح وليس التنافر لحال تباعد الحروف بحسب المخارج ۰ والا لكان
مرجعه العلم بالمخارج والاقربية كونه لذلك ۰ ولا لاختلاف الحروف في الاوصاف من الجهر والهمس الى غير
ذلك والا لكان المرجع ضبط اقسام الحروف واياك ان تذهب الى شيء منها ۰ اذ الكل مبني على الغفلة
عن تعيين مرجع التنافر وعن كثير من المركبات الفصيحة الخالية من المتباعدات نحو علم وفرح والخالية
من المتقاربات نحو جيش وشجي وعن انه لا تفاوت بين مستشزر ومستشرف مع تنافر احدهما
وخلوص الآخر ۰ ومن مال الى ان اجتماع المتقاربات المخارج سبب للتنافر لزمه عدم فصاحة الم
اعهد فاجتزوا التزم وقوعه في تصحيحه على ما وقع حتى قال اعجاز السورة من القرآن لا يتوقف الا على
بلاغتها المتوقفة على فصاحتها وفصاحتها لا تتوقف على فصاحة جميع كلماتها ۰ بل على فصاحة الاكثر بحيث
يكون غير الفصيح مغمورا فيه مستورا عن الذائقة بفصاحة الكلمات الكثيرة كما تستتر الحلاوة الشديدة المرارة
القليلة ۰ وبعدم فصاحة كلمة من ذلك الكلام لا يخرج عن الفصاحة كما ان الكلام العربي لا يخرج عن كونه

وعتابوقوع كلمة غير عربية فيه • الا ترى ان القرآن عربي بحكم الشارع • وفيه الفاظ غير عربية بالرواية
عن ابن عباس وعكرمة • واجتماع الحاء والعين علاه نوحا وابراهيم وغيرها العجميات • وذلك لانه تخلف
جدا ان غير واقع • فاما ما قال الشارح المحقق من ان فصاحة الكلمات شرط لفصاحة الكلام فلا يجوز ان يكون
جزء منه غير فصيح • فلا يخفى على من تتبع وانه قد جعل الم اعهد غير فصيح لانه يخالف في اشتراط فصاحة الكلمات
او يقول ان المراد فصاحتها بحكم بان يكون بحيث لا يحسن بغير الفصيح منها • وكذا ما قاله من انه
لو كان الم اعهد غير فصيح فلا اقل من انه يلزم العجز او الجهل على الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا لا يتم لانه يجوز ان
يكون ايراده ليعجز المخاطب عن فهم معنى لفظ آخر تعبنا به • او لبيان ان غير فصيح في كلام طويل لا يضر
بالفصاحة • قال الشارح لتعذر ضبط النشر لم يتعرض للخفة واكتفى فيه بالتمثيل قلت لو كان
كذلك لم يكتف بقوله **والغرابة** نحو الى آخره بل كان يعرف الغرابة ومخالفة القياس • والغرابة كون الكلمة
وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال كذا في الشرح فان قلت لم لم يكتف بقوله غير مانوسة
المعنى كما في الايضاح • قلت اراد نصب علامتين للغرابة عدم ظهور المعنى وعدم انس السمع به • ونبه
على ان كون الغريب مهجورا لامرين انقباض العقل عنه لعدم وصوله الى المقصود منه • ونفور السمع عنه لعدم
انسه به • ولا يخفى ان تعريف الغرابة بهذا لا ينفع غير المستتبع • فلو افسر بان يكون مما يحتاج في معرفته
الى ان يبحث في كتب اللغة المبسوطة • كتكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط من الحمار
واجتمع الناس عليه ما لكم تكأكأتم علي كتكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني • اي اجتمعتم تنحوا عني او يكون
مما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد كما في قوله **وفاحما ومرسنا مسرجا** ولا يخفى ان هذا التفسير ايضا
مما لا ينفع لانه ربما يفسر الغريب في الكتب الغير المبسوطة فان تكأكأتم وافرنقعوا مما ذكر في الصحاح
والقاموس والفاحم الاسود بين الحمرة يعني وشعرا فاحما • والمرسن بفتح الميم وكسر السين الانف والمسرج
ما فسره بقوله **اي كالسيف السريجي** اي المنسوب الى سريج هو قين تنسب اليه السيوف **في الدقة والاستواء**
او كالسراج في البريق هو مصدر فسره بقوله **واللمعان** والاول في الدقة فالمسرج غير ظاهر
الدلالة ولا مانوس الاستعمال احتيج لبيانه الى جعله اسم مفعول من التسريج او من السراج بمعنى التشبيه
بالسراج او بالسريجي وكان وجه تحصيل التشبيه من صيغة اسم المفعول ان المسرج معناه المجعول سراجا
او سيفا سريجيا بدعوى الاتحاد فيها على نحو زيد اسد فهو تفعيل من قبيل فرحته اي جعلته فرحا
وقيل جاء التفعيل للنسبة الى الاصل نحو تممته اي نسبته الى تميم فالمسرج بمعنى المنسوب الى السريجي
او السراج لنسبة المشبه الى المشبه به • وهذا انما يحسن لو وجد نسبة المشبه الى المشبه به حتى يقال السدى

للمشبه

للمشبه به الا ان يقال فليكن هذا ايضا وجها لبعد التخريج • قال العصام في الاية ناح ويقرب
هذا من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن • وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه • يريد ان اخذه
مسرج من السراج كاخذ مسرج منه • فهذا الوجه مرجح لتايده • بتحقق نظير له في كلامهم • واشكل
على الشارح انه بعد وجود سرج لم يجعل المسرج منه حتى لا يحتاج الى اخذه من السريجي او من السراج
فاجاب بانه يجوز ان يكون سرج مستحدثا مولدا بعد شعر العجاج • او يكون ماخذا لا عن مصدر
بل من نفس السراج فلا يكون من افعال يشتق منها بل من باب الغرابة كالمسرج • وان يكون
هو هنا الحكم بالتخريج المذكور لقصور في تتبعهم • وعدم عثورهم عليه حتى ان صاحب مجمل اللغة جعله منه
بعد عثوره عليه هذا ولك ان تقول الزمهم احد التخريجين لا يلزمهم معنى البيت على الوجهين كما يرا
عن كابر • واعلم ان الغرابة مما يتفاوت بالنسبة الى قوم دون قوم كالاعتياد والذي فيها بابا فالغريب
يقابل المعتاد • فالمراد بالغرابة المخلة بالفصاحة ان يكون غريبا بالنظر الى الفصحاء كلهم لا بالنظر الى العرب
كلها فانه لا يتصور اذ لا اقل من تعارفه عند قوم يتكلمون به • ولكون الغرابة امرا مما يخل بالفصاحة ثبت
غريب القرآن والحديث فالوحشي كما يكون بمعنى ما يشتمل على تركيب تنفر الطبع عنه • ويقابله العذب
ويجب الخلوص عنه في الفصاحة لكن الخلوص عن التنافر يستلزمه كذلك يكون مرادفا للغريب المطلق نقل من
الوحشي الذي هو منسوب الى وحش يسكن القفار على ما قالوا • ومن الوحشي الذي هو واحد الوحش الذي يسكن
القفار على ما نقول في القاموس الوحش حيوان البر • والجمع وحوش • والواحد وحشي • ولعدم الفرق بين
المعنيين اعترض بعض بان ذكر الوحش في تعريف الغرابة غير مرضي بل الوحشية قيد زائد على فصاحة المفرد
يعني بالزائد ما لا فائدة له • وذلك لانه يغني عنه الخلوص عن التنافر ومنهم من فهم منه انه ينبغي ان يزاد في
تعريف الفصاحة • وليشترط الخلوص عنها • فاعترض بان الاولى وجوب زيادة في تعريف الفصاحة لان الخلوص
عن الغرابة يستلزمه لان الغرابة اعم من الوحشية • والخلوص عن الاعم يستلزم الخلوص عن الاخص **والمخالفة**
قد اوضحها **نحو** مخالفة الاجلل في قوله **الحمد لله العلي الاجلل** فانه خالف ما ثبت من الواضع وهو
الاجل تتمته • انت مليك الناس ربا فاقبل • فان قلت ليس الاجلل مفردا غير فصيح لان
المفرد قسم الموضوع والموضوع هو الاجل لا الاجلل قلت اصل كل مغير موضوع عندهم كالفرع الا ان
التغير للاصل كأنه قلت ما يجوز للشاعر فك الادغام وهو جائز بشرط الاضطرار اتفاقا • وعند ابن جني
من غير اضطرار ايضا قلت الضرائر معيبة وغير معيبة • وفك الادغام غير معيبة فلعل الشعر ليس تمام
العرب العرباء من ليس الفك فيها مسموع • وقوله ربا بالالف يريد به يا ربي فيا محذوف • والالف بدل

عن البا اي فا قبل المد **فقيل** فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر **ومن الكراهة في السمع** بحكم اطرده الشارح
فان قلت قد سبق ان تعريف الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجد في كلام الناس انا اخذه من
اعتبارتهم واطلاقاتهم ولو كان فصاحة المفرد معرفا بهذا التعريف لم يكن اخذ تعريفه على هذا الوجه من اعتبارتهم
واطلاقاتهم • بل كان ينبغي التعريف به في كلامهم بحذف ما هو مستدرك منه قلت لعل القايل
من معاصريه ويدعي وجوب زيادة قيد على تعريف المخرج • والانسب بهذا ان لا يغير ما قرره الشارح
بل يجعل قوله ومن الكراهة في السمع معطوفا على ما في التعريف اعني من تنافر الحروف عطف المعاني ومعنى الكراهة
في السمع انه يتبرا السمع كما يتبرا عن سماع الاصوات المنكرة وانما يجب اشتراط الفصاحة بالخلوص عنها
لان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكرهه كذا ذكره
الشارح وفيه نظر لان اللفظ يجوز ان يكون من الاصوات التي لا تستكره ابدا ويجوز ان يكون نظر المتن بهذا
المنع ان الاغراض اللفظ تجري في استكراه السمع ويمكن ان يكون هذا ملخص ما قيل في بيان النظر ان الكراهة
في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادي بنغم غير متناسبة وكم من لفظ غير فصيح
يستلذ اذا ادي بنغم متناسبة وصوت طيب بهذا وما ذكره الشارح في دفعه دعوى بداهة استكراه
جرشي دون النفس غير مسموع انما المقطوع به ذو السامع احدهما دون الاخر مع احتمال ان يكون ذلك الرد
لوصمة ثقله على اللسان وما نقل عنه في حواشي الشرح من قوله يعني سلمنا ان النغم مدخلا في ذلك لكن لا نم انها
المرجع بحيث لا يكون للنفس اللفظ مدخلا اصلا مقابلة المنع بالمنع • كراهة الجرشي كما ترى فكم من ادف
النفس في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي **كريم الجرشي شريف النسب** اوله
مبارك الاسم اغر اللقب • قال الشارح وصفه بالبركة لموافقة اسم امير المؤمنين علي رضي الله عنه وهذا
وجه لا اختصاص له بالاسم بل الكنية ايضا كذلك الا انه خصه بالاسم لضيق الشعر • ولا يبعد ان يجعل البركة
لموافقة اسمه تعالى فخص الاسم لانه ابلغ ان يكون قصده الى انه مبارك الاسم لاكتساب اسمه البركة من
ذاته واغر اللقب يراد به مشهور اللقب يعني لقب بسيف الدولة لاشتهاره بهذا الوصف لا
للتفاؤل والتمدح • والاغر ابيض الجبهة من الخيل يستعير لكل واضح معروف **وفيه نظر** قال الشارح
المحقق لا نم دخوله تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشي مما قيل تحاماه وافر نعقوا
او الجحيش والظلم • يريد ان الخلوص عن الغرابة يستلزم الخلوص عن الكراهة في السمع اذ الكراهة في السمع
تستلزم عدم استعمال الفصيح له فيكون غريبا اما غير ظاهر على اللازم او نقيلا • لا يقال جعل تحاماه
وافر نعقوا غير كريه على الذوق بناء في ما نقل عن بعض البلغاء انه لما قال عيسى بن عمر النحوي ما لكم تكاكاتم

على

على تكاكاتم على ذي جنة افرنقعوا عني قال دعوه فان شيطانه يتكلم معه بالهندية لان اطلاق الهندية
عليه يدل على كراهته على الذوق لانا نقول يحتمل ان يكون قصده الى خفاء الدلالة دون الكراهة على الذوق
واورد عليه ان الغرابة كما تشمل كراهة السمع تشمل تنافر الحروف ومخالفة القياس اذ الظاهر ان يكون
بمعزل عن استعمال الفصحاء • ويمكن دفع ذكر تنافر الحروف مع اندراجه تحت الغرابة • بان اغناء الغرابة عنه
اغناء المتاخر عن المتقدم • ولا وجه فيه بخلاف اغناء الغرابة عن قيد الكراهة في السمع • فانه من قبيل
اغناء المتقدم عن المتاخر وهو قبيح واما ذكر الخلوص عن مخالفة القياس فيشكل الآن بان الاخفاء في
مزيد توضيح يتعلق بذكر الخلوص عن مخالفة القياس فلا باس بايراده • وانما النزاع في وجوب اشتراط الخلوص
عن الكراهة في السمع ومنهم من جعل وجه النظر ان الكراهة ان ادت الى الثقل فيجب دخل تحت التنافر والا
فلا يخل بالفصاحة • وقال الشارح ضعفه ظاهر لان عدم التادي الى الثقل لا ينافي الاخلال بالفصاحة •
ويجوز ان يكون الالفاظ الكريهة في السمع مما يحترز الفصحاء عن استعمالها فلا يكون فصيحة • ويمكن
ان يقال ملخص هذا الوجه ان الكراهة في السمع لو كانت مع الثقل يكون داخلة تحت التنافر والا
فلا نم استلزامه الاخلال بالفصاحة اذ لم يجد في اطلاقاتهم واعتباراتهم اشتراط الفصاحة بالخلوص
عن كراهة السامع ولا يخفى انه لا يدفع منع اخلال الكراهة بالفصاحة جواز كونها مخلة ومنهم من وجه
النظر بانه قاله القايل بوجوب ذكر ومن الكراهة في السمع في بيانه فيه نظر • لان كون اللفظ من
قبيل الاصوات فاسد • بل هو كيفية للصوت كما عرف في موضعه • وقال الشارح ضعفه ظاهر
لان كلام المتن يدل على ان نفس الاشتراط منظور فيه مع انه جعل اللفظ من قبيل الاصوات شايع
في اعتبارهم حتى قالوا اللفظ صوت يعتمد مخارج الحروف ولك ان تقول ملخص كلامه ان وجوب زيادة
القيد ممنوع • لان تعلق كراهة السمع باللفظ ممنوع • الا انه بين ان هذا المنع راجع الى بيان هذا
القايل • لان المقدمة المثبتة اذا منعت يرجع منعها الى دليلها فاندفع ما ذكره من ان ظاهر
كلام المتن ان نفس الاشتراط منظور فيه • واما ما ذكره من ان مختار الادباء ان اللفظ صوت
ووجوب الاشتراط مبني عليه • فدفعه ان للمعترض ان ينازع في الوجوب بناء على ضعف المبنى ومنهم
من قال ان مثل ذلك واقع في التنزيل ضيزى ودسر ونحو ذلك • قال الشارح وفيه ايضا بحث لانه
قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحا فان الالفاظ تتفاوت
باختلاف المقامات كما سيجي في اللغة ولفظ ضيزى ودسر كذلك هذا وفيه انه يلزم حينئذ ان لا يكون التعريف
للفصاحة مانعا لخروج فصيح غير خالص عن اسباب الاخلال مع وجود ما يمنعها عن السببية الآن بيان لغ

في تكلف • ويقال المراد بالخلوص ما يعم من الخلوص حقيقة او حكما فان المشتمل عليه سبب الثقل مع مانع
السببية في حكم الخالص • واعلم ان الوجوه المذكورة للفظ كلها راجعة الى منع وجوب اشتراط الخلوص
عن الكراهة في السمع باسانيد مختلفة فالمناقشة فيها مناقشة في السند الاخص عند التحقيق و
الفصاحة (في الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات) اي الكلمتين فصاعدا او الا
لكان الكلام المشتمل على تنافر الكلمتين الخالص عن جميع ما ذكر مع فصاحة كلماته فصيحا لصدق تعريف الفصاحة
على خلوصه وليس اضافة الكلمات الى الكلام معتبرة في المقصود وتقييد التنافر بالمعيزة عن تنافر الحروف
والمعاني وفي الايضاح اضافة الكلمات الى الكلام فافهم • وح فارجاع ضمير فصاحتها اليه اشكال
لانه يصير المعنى مع فصاحة الكلمتين فصاعدا الا ان يستغنى بفصاحة اشتراط جميع كلمات الكلام •
وتقييد التنافر بالكلمات للاحتراز عن تنافر المعاني فانه لا يخل بالفصاحة • وعن تنافر الحروف لعقد
درج الخلوص عنه في قوله مع فصاحتها (والتعقيد مع فصاحتها) ظرف لغو للخلوص او حال من الكلام خالصا
زمان فصاحتها • وجعله الشارح حالا من الضمير • وبالجملة احترز به عن خلوص زيد اجلل وشعره
مستشزر • وانفه مسرج فانه ليس بفصيح • ولهذا البيت فصيحات • وقيل لزيد اجلل خلوص
مع فصاحة الكلمات لانه حال قولك زيد اجلل لم يخلص عن الامور المذكورة • فان خلوص حال فصاحة كلماته
فلو كان الفصاحة للخلوص حال فصاحة الكلمات لكان زيد اجلل فصيحا • قلت ليس لزيد اجلل خلوص
حال فصاحة الكلمات لانه ليس فيه الخلوص مقارنا بتلك الفصاحة فلو قيل زيد اجلل خالص حال فصاحة
الكلمات لم يصدق • نعم انه بحيث يخلص حال فصاحتها • وهذا كقولك الكريم من يسخو حال تمكنه فانه
لا يصدق على الفقير لو اردت به من له السخاء حال التمكن ويصدق عليه لو اردت به من هو بحيث يسخو
حال تمكنه ومن لم يفرق بينهما اجاب بان زيد اجلل ليس في احوال زيد اجلل لانه حال تركيبه
وليسا واحدا له حالان • وانما لم يذكر تجنب الحال او التعلق بان يقال خلوصه مع فصاحتها
من ضعف التاليف الى آخره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر ولا يبعد قوله تنافر الكلمات ليكون اقرب
للحال او عامله لئلا يتوهم كونه قيدا للتنافر لانه خلاف الوضع وكذا قد وقع بعض الشارحين
فيه • وطول الشارح الكلام فيه في الشرح وفيما كتب على حواشيه • وزاد بعض الافاضل بانه ليس
الاشتغال به الا تضييع الوقت في تفصيل ما ليس على الطائل فتركناه لئلا يلزم علينا ما قال
على القائل (فالضعف) فيه بان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور فيما بين الجمهور
والمراد بشهرته ظهوره عند الجمهور فلا يرد ان قانون جواز الاضمار قبل الذكر ايضا مشهور اذ كل من يحكم

قانونه

قانون عدم الجواز بمنع قانون الجواز • ويرد عليه ان العرب لم تعرف القانون النحوي فكيف يكون
الخلوص عن مخالفة القانون النحوي معتبرا في مفهوم الفصاحة في لغتهم • فالصواب ان يقال يعلم
الضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام الى آخره (نحو ضرب غلامه زيدا) يريد به مخالفة
انه لا يجوز ارجاع الضمير المتصل بالفاعل الى المفعول به المتاخر فانه القانون المشهور عند الجمهور
وان جوزه الاخفش وتبعه ابن جني لا لانهما جوزا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة كما هو المشهور
بل لانهما انكرا الاضمار قبل الذكر هنا • يرشدك الى ذلك تعليلهما للجواز بشدة اقتضاء الفعل المفعول
كالفاعل فالمفعول بعد ان انفصل عن الفعل لفظا متصل به رتبة فلا اضمار قبل الذكر رتبة • ولهما
شواهد رد بعضها بالتاويل وبعضها بالشذوذ فان قلت ما ورد بكونه شاذا ان قبل فيه بضعف
التاليف فالاولى ان يرد فيه بعدم فصاحته والا فينتقض به بيان ضعف التاليف قلت ما شذ مستثنى
من القاعدة فلا يكون مخالفا لها (والتنافر) ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان كذا في الشرح • والانسب
بالذكر في تنافر الحروف ان يقال وصف في الكلمات يوجب ثقلها على اللسان اما في غاية الثقل كما في
(وليس قرب قبر حرب قبر) صدره • وقبر حرب بمكان قفر • بالرفع اي هو قفر يعني
خال يكشف عن خلائه ما يعقبه • وقال الشارح اي خال عن الماء والكلاء • والالفاظ خبر والمقصود
مخبر في عجائب المخلوقات نوع من الجن يقال لها الهاتف صاح واحد منهم على حرب بن امية
فمات فقال ذلك الجني هذا البيت • واما ادون ذلك وهو مثل (قوله) اي ابي تمام في قصيدة يمدح
بها موسى بن ابراهيم الرافقي ويدفع عن نفسه تهمة انه هجاه بعد ان عاتبه عليه • ووجه الدفع انه كيف
اذم من يمدحه جميع الناس واشار بقوله واذا ما لمته الى آخره انه يستحق الملامة في تصديق انه هجاه
لكن لا يمكن ملامته لعدم موافقة واحد من الناس • ولهذا ذكر الملامة دون الذم فلا يرد ما عاب به
الصاحب من ان مقابل المدح الذم دون اللوم فينبغي ذكر الذم في مقابله دون اللوم (كريم متى امدحه
امدحه والورى معي) جملة حالية • والتنافر في امدحه امدحه • لا انه في امدحه من ثقل ما لما بين الحاء
من القرب لكن لا الى حد يخرج به الكلمة عن الفصاحة فاذا تكرر كمل الثقل الى ان بلغ حد لا يتحمله الفصيح وذلك
لانه تكرر اجتماع الحاء والهاء وادى الى اجتماع ثلاثة حروف من حروف الحلق فافهم • وبهذا اراد المص
حيث قال للاثبات ان في البيت تنافرا دون تنافر قوله • وليس قرب قبر حرب قبر
الا ان في امدحه شيئا من الثقل لما بين الحاء والهاء من القرب • لا ان مجرد امدحه لذلك غير فصيح وكيف
لا وسبحه مع اشتماله على توالي الحاء والهاء مع زيادة وهي مجاورة الكسرة لحرف الحلق فصيح واقع في القرآن

وهذا هو الموافق لما صرح به ابن العميد حيث قال فيه شيء من الجنس وهو بعد التكرير في امدحه امدحه مع الجمع
بين الهاء والحاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر فان تنافر تنافرا بالغا
حد الكمال وهو ما تخرج به الكلمة عن الفصاحة فلا ينافي الحكم بانه دون قوله ليس قرب قبر حرب قبر
في الثقل وانما جعل واو والورى حالية لا عاطفة ليوافق ما يقابله وهو واذا ما لمته لمته وحدي
بهذا اذا اقتصر معية الورى ايماء الى ركة في المدح او وحدة بعدم حضورهم يعني امدحه وانا بحضور الناس
لابتهاج الناس به ولا يمكن ملامته بحضور احد بل الوم ليم في غيبة الناس لتعين جعل الواو للحال والتغيير
المشهور ابلغ في استحقاقه المدح وهذا التعبير ابلغ في تنزيهه عن الملامة وهو من لطائف تنزيهه عن
الملامة اذ لم يقتصر على ما ذكر ملامة الآن في صورة النفي قرأ وما بعد اذا ابرز الملامة في صورة النفي وما يرجح
الحال على العطف ان في عطف المؤكد كلاهما هنا وجعل المتكلم الى الاسم الظاهر وفي عطف الجملة فوت التناسب
والتعبير وجوه اخر تركناها حالا لاحتمالها ومن فوائد الشرح ان في استعمال اذا والفعل الماضي ههنا اعتبارا
لطيفا وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد والتعقيد ان لا يكون ظاهر الدلالة
على المراد كون التعقيد متعديا والاقتصار ان رجح بكون الكلام معقدا على لفظ المفعول يوجب ان يكون
في تفسيره بجاوز تسامح لانه معنى يقتضي اللزوم فالاولى جعل الكلام غير ظاهر الدلالة الى آخره وقد اعترض
عليه بان التعقيد لو كان مخلا بالفصاحة لم يكن الالغاز والمعمى مقبولا مع انه مما يورد في علم البديع والجواب
ان قبولهما ليس من حيث الفصاحة بل لاشتمالهما على دقة يستحسن بها اهل الفطن ولعدم فصاحتهما لم يوردهما
صاحب المفتاح والمصنف في كتابيهما ولا يخفى ان الكون غير ظاهر الدلالة صادق على عدم الظهور لاحتماله
على لفظ غريب او خفي او للقياس مع انه ليس تعقيدا فلذا قيده بقوله لخلل اما في النظم والمراد
بالنظم ما سبق في قوله نظم القرآن لانه عبارة عن كون اللفظ مترتبة المعاني متناسقة الدلالات
على حسب ما يقتضيه العقل فان النظم ح شامل لرعاية ما يقتضيه علم المعاني والبيان والخلل فيه
يشمل التعقيد المعنوي والخطأ في تادية المعنى بل المراد بالنظم تركيب الالفاظ على وفق ترتيب يقتضيه
اجزاء الاصل المعنى والخلل فيه بانه يخرج عن هذا التركيب الى ما لا يشهد به قوانين النحو المشهورة او الاصل منه
لكن يحكم بانه على خلاف طبع المعنى فيخفى الدلالة لكثرة اجتماع خلاف الاصل الموجب للتحير او مع قاله
المعنى فالكلام الخالي عن التعقيد اللفظي ما سلم نظمه من الخلل فلم يكن فيه ما يخالف الاصل من تقديم او تاخير
او اضمار او غير ذلك الا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة لفظية او معنوية كما سيأتي تفصيل ذلك كله
فالتعقيد اللفظي ربما كان لضعف التأليف وربما كان مع الخلوص عنه بان يكون على قوانين هي خلاف الاصل

فلا

فلا يكون باشتراط الخلوص عنه بعد ذكر الخلوص عن ضعف التاليف مستدركا كما توهم ولا يكون وجود
التعقيد اللفظي بالمخالفة القانون نحوي مشهور فيما الحكم بل مرجع الاحتراز عنه النحو كما يجيء
لما انه ح لا يمكن معرفته بالرجوع الى قواعد النحو لانطباقه عليها على ما توهم لان النحو يميز بين ما هو الاصل
وبين ما هو خلاف الاصل والاحتراز عنه بالاحتراز عن جمع كثير من خلاف الاصل واما انه هل يكون
الضعف بدون التعقيد اللفظي ام لا فالحق الثاني وان توهم بعض الافاضل انه لا تعقيد في جاني احمد
منه ما لان جاني لحد بغيض حي احمد ثم الا الشخص المعين فلا يكون ظاهر الدلالة على الشخص المعين المراد
لكن لا يتجه ان ذكر التعقيد مغن عن ذكر ضعف التاليف كما توهم لانه لا بأس باغنائه المتاخر عن المتقدم
كما في العكس ح يمكن دفع مستدرك ان ذكر التعقيد لا يغني ضعف التاليف عنه ايضا بان ضعف التاليف
لا يغني عن التعقيد المعنوي وذكر التعقيد له لا التعقيد اللفظي الآن الاصل ارادة الاستيفاء ببيان التعقيد
فذكر التعقيد اللفظي لاستيفائه لا لانه يشترط الخلوص عنه في الفصاحة بعد اشتراط الخلوص عن
ضعف التاليف كقول الفرزدق هو كسر جعل رغيفه سقط في التنور الواحدة بها به اوفات
الخبز ولعب هشام بن غالب بن صعصعة في حال هشام نبه به على ان الملك هو هشام وما مثله في
الناس لا في مجد والعرب فيذكر قوله في الناس جعل النفي عاما والولاه لشاد ونفى المثل
في العرب الا مملكا فسر بمن اعطى المال والملك وكانه روي اسم مفعول والا للابلغ
اسم الفاعل ابو امه حي ابوه يقاربه اي حي يقاربه اشار الى انه حي بدل من مثله ويقاربه صفة
له فقد فصل بين البدل والمبدل منه والصفة والموصوف باجنبي وهو ما تام بجر الا مملكا اشار الى انه
مستثنى من حي يقاربه فقدم عليه فوجب نصبه الذي كان مرجوحا حين التاخير اذ كان المختار
رفعه على البدل وكذا رفعه بعد التاخير في التفسير ابو امه ابوه اشار الى ان ابو امه مبتدا وابوه
فصل بينهما بالاجنبي والجملة صفة مملكا ففي لفه القوانين النحوية ومخالفة الاصل الذي هو تقديم المستثنى منه
حصل التعقيد فلتقديم المستثنى مع شيوعه دخل في التعقيد واعلم ان ايراد البيت لتوضيح التعقيد
لا التمثيل بما يخرج عن حد الفصاحة بقوله والتعقيد فانه خرج بذكر ضعف التاليف وقد بالغ في مدح
خال هشام ونفي من يماثله واشار بيان انه خال الملك ان مماثله الملك لا ينقص بوحده لان
مماثلة الملك لو انما جاء من قبله ويحكم ان الولد يشبه الخال ولا يخفى انه لو قيل في الناس حي مثله
الا مملكا مستغنى من مثله وابو امه مبتدا وحي خبره وابوه خبر ثان ويقاربه خبر ثالث لم يكن
تعقيد او يكون المعنى ما مثله في الناس الا مملك في غاية للدلالة اذ ابو امه حي وابو امه ابو الممدوح

ومن اوباء الملك مع قطع النظر فيه انه حق فيكون مدحا للممدوح بالنسب • بعد المدح له بانه
وليس في هذا التوجيه الانسب فلعله مع ان المختار فيه • ولولا مخافة الاسآم لذكرت وجوها
اخر في الشرح وحواشي بعض فضلاء الانام • ولا يفت ما هو في بيان الحكمة هو كلام الاحكام •
ولعل المصنف علم قصد الفرزدق فبنى التمثيل على قصده فلا يضره احتمال **واما في الانتقال**
اى في الانتقال الذي ليس بخلل النظم والا فعدم ظهور الدلالة خلل في النظم انما هو خلل في الانتقال
• ولك ان تزيد الانتقال من الموضوع له ويتم التقابل اذ ما سبق خلل الانتقال فيه من اللفظ ولك
للخلل اما لارادة ما يستلزم المعنى الاول الذي اريد الانتقال منه وذلك بعيد الوقوع روى
جدا • واما لكونه لازما بعيدا يعثر الذهن دون الوصول اليه اما لعدم نصب القرينة وذلك
ايضا بعيد جدا • او لنصب ما هو خفي **كقول الآخر** لم يقل كقوله ليعلم انه غير الفرزدق • او ليعلم
ايضا انه بليغ من البلغاء كانه قال كقول البليغ الآخر • ولذا صرح باسم الفرزدق ايضا سابقا ليعلم
ان البلاغة والمهارة لا تمنع عن الهفوة • فلا بد لكل ذي يد طولى • ان يسعى في تحصيل ما هو الطبعي
ولا يعتمد على ان بلوغه المرتبة العليا متكفل له • وقال الشارح لئلا يتوهم ان الفرزدق وغيره متكلم ح
التوجه في قوله سيوح لها الى آخره **ساطلب** سوف طلب البعد وان كان متهما وقال **بعد الدار**
عنكم • فاضاف البعد الى الدار اشارة الى ان بعد ذاتهم لا يمكن ان يخطر بالبال • وطلب بعد الدار غير
معذور في الحال • غاية الامر وسوسة النفس وحملها على العقل مبالغ في الاهمال •• واسند القرب الى
ذاتهم بقوله **لتقربوا** لان قربهم متمكن في الخيال • ولا يترتم بغيره المقال **وتسكب** بالنصب
تقديرا ان لعطفه على بعد الدار • وبالرفع لعطفه على ساطلب **عيناي الدموع لتجمدا** ومعنى البيت
على ما هو المشهور عند القوم ان عادة الزمان والاخوان لجأ الطالب الى الحرمان فاني لما كان هو
المرتقب بحكم الزمان والاخوان انعكس وانقلب فاني الآن بعثت في حزن البعد والاحتجاب
للمبالغة في طلب السرور بالوصل والاقتراب • فبعد اليوم اطلب البعد ليساعدني الدهر
واهله بالقرب والحضور • واطلب حزن البعد لافوز بالقرب والسرور • وعلى ما حققه الشيخ
انه كنى بطلب بعد الدار عن توطين النفس عليه • والسين لمجرد التاكيد • كانه قال انا اليوم
اطيب نفسي بالبعد والفراق • واشيد بناء الصبر الجميل باركانه • لاتسبب بذلك الى وصل
يتابد • ومسرة لا تنفد الى الابد • فان الصبر الجميل مفتاح الفرج • مع الاجر الجزيل بلا حرج •
والابلغ ان يجعل تسكب عطفا على اطلب • فيكون تحت التاكيد والشارح المحقق صوب هذا

المع

المع • وجعل توجيه القوم تعسفا فاسد المبنى • ولم يرض به المرتضى الشريف • وقال كلام
القوم غير مستحق للخطئة والتزييف • فتصويب الشارح كتصويب من قال الصواب
ان الشاعر يعتذر الى العشيقة في التشمر للسفر ليتوسل به الى اسباب معاش تنال في الحضر اذ
بالاموال تقتضي طلبات الغواني ويتمتع بالوصال • والى مثل هذا المعنى اشار المتنبي حيث قال ••
لعل الله يجعله رحيلا • يعين على الاقامة في ذراكا • فقيل في المعنى وجه هو مولينا • وقصد
انه يعني موكول اليه غيره لا يجليه • او لم يعرف انه بصدد الطرافة او في مقام اظهار الحكمة والكرامة
او كان التكلم بهذا المقال في مقام السفر والارتحال • حتى يحكم بحقيقة الحال • فلا مجال الا لاختيار
الاحتمال • ويمكن تقوية الشارح المحقق بان ما يحتاج الى معرفة حال الشعر فالمعنى فيه متابعة
السابق الماهر • وهو الشيخ عبد القاهر • الذي يغلب حسن الظن به ويجب ان يكون حاله عليه
الظاهر • ومن الاحتمالات التي لا بد الى الفهم ما خطر ببالي • وهو ان الشاعر قصد الى تحصيل
المطالب بان يكون في الاستغناء عنها كالهارب • وترى يغفل عنه معرضا • فتراه لك
متعرضا ومن اكب على شئ فهو عنه يهرب • ومن اعرض فهو منه يقرب • ومن هذا الحكم بان
الحرص شؤم • والحريص محروم • وقيل لو لم تطلب الرزق لطلبك • وفي حديث زر غبا
تزدد حبا • منه شمة لمن له شامة • واذا فرغت عن تحقيق معنى البيت • فنقول وبالجملة جعل
سكب الدمع وهو البكاء كناية عما يلزم فرقة الاحبة من الحزن واصاب لانه واضح الانتقال لانه
كثيرا ما يجعل دليلا عليه ويراد به • وجعل جمود العين كناية عن السرور قياسا على جعل السكب للحاجب
ولما يجب لان سكب الدمع قلما يفارق الحزن بخلاف جمود العين فانه يعم ازمنة الخلو عن الحزن
سواء كان زمن السرور او لا فلا ينتقل منه الى السرور بل الى الخلو من الحزن • وهذا وجه واضح
للخلل في الانتقال الى ما قصده وان خفي الى الآن وبه يندفع ما ذكره الشارح انه يصح اذ يراد بجمود
العين خلوه عن الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم يكنى به عن السرور لكونه لازما
لها عادة او عرفت ان الخلو ينفك عن السرور لكنهم نظروا الى ان جمود العين اشتهر في البخل
بالدمع بناء على اشتهار الجمود في البخل حتى يقال للبخيل جامد كعظام ويقال جمد بمعنى بخل ويستعمل
الجمود في مقابلة الجود حتى قال الحماسي • الا ان عينا لم تجد يوم واسط • عليك بجاري دمعها
لجمود • فظنوا ان اشتهار الجمود في البخل يمنع الانتقال من المعنى الحقيقي الى غيره فقلة ومثل غيره
من المعاني المجازية كمثل الشمس والكواكب حيث تختفي مع الشمس ولذا قال **فان الانتقال منه جمود**

العين الى البكاء بالدموع لا الى ما قصده من السرور فمتوقف لا ينتقل منه اليه ولم يكتف
بما يهمه منه لان المنتقل منه الى ما قصده تنبيها على ان الخلل فى الانتقال ربما يكون من كمال ظهور معنى آخر
فيحول بين اللفظ والمقصود ولكنه يتجه عليه ان ما ذكر فى صدر البيت وهو طلب الحزن بالسكب قرينة
واضحة على المقصود فلا خلل فى الانتقال قال المص والكلام الخالى عن التعقيد المعنوى ما يكون الانتقال
فيه من معناه الاول الى معناه الثانى الذى هو المراد به ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ
ويتجه عليه انه يفهم ان لا يكون الكلام الخالى عن المعنى الثانى فصيحا ● لانه ليس له الخلوص عن التعقيد ووقعه
الش رح بانه بيان لقسم من الكلام الخالى من التعقيد المعنوى خص البيان به لان الكلام الخالى عن المعنى الثانى
بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه فى بحث بلاغة الكلام وفيه ان الكلام الخالى
عن المجاز والكناية اذا روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال ليس ساقطا عن درجة الاعتبار ● الا ان
يقال هو ساقط باعتبار الدلالة على المعنى ● وان كان معتبرا من حيث رعاية مقتضى الاحوال
والجد يتجه انه انما يأتى فى بحث بلاغة الكلام سقوط ما ليس معنى ثان بمعنى مقتضى الحال لا باعتبار
الكون مجازا وحقيقة ● ونحن نقول خص البيان بالخالى عن التعقيد ما استعمل فى المعنى المجازى لانه
المحتاج الى البيان والتوضيح ● واما الخلو عن التعقيد المعنوى لعدم معنى ثان فواضح لا حاجة له الى
البيان **وقيل ومن كثرة التكرار** قد سبق مباحث يمكن التذكار ● ليغنيك عن التكرار
والتكرار بالكسر والفتح ● والاول اسم والثانى مصدر وفى القاموس التكرير والتكرار والكرة الاعادة
الشئ مرة بعد اخرى ● وهذا يقتضى ان يتوقف التكرار على التثليث لتحقق الاعادة مرة بعد اخرى
والاستعمال لا يساعده اذ يستعمل التكرار اذا ثنى بالشئ ● فالمتجه ما ذكره الش رح المحقق انه ذكر
الشئ مرة بعد اخرى ● وما يقال انه مجموع الذكرين لا الذكر الثانى وهم اذ الكر الرجوع والتكرير الارجاع
والمراد بالكثرة ما يقابل الوحدة بقرينة ما ذكر من المثال فان فيه تثليث الذكر ولا يتحقق به ذكر الشئ
مرة بعد اخرى الا مرتين وقد يناقش فيه بانه يتحقق ذكر الشئ مرة بعد اخرى ثلاثا ثانيا وذكر الثالث
بعد الاول ● ويرده انه اذا ذكر الشئ ثلاث مرات يقال اعيد مرتين ولا يقال اعيد ثلاثا ثم ويكفى
القائل فتأمل **وتتابع الاضافات** نقل المص عن الشيخ عبد القاهر انه قال الصاحب اياك
والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انه يستعمل فى الهجاء كقوله ● يا على بن حمزة بن عمارة
انت والله ثلجة فى خيارة ● ويتجه منه ان المراد بالاضافات ما فوق الواحد وان التتابع لا ينافى
وقوع غير المضاف بين المضافين ● ولو قال المص ومن كثرة التكرار والاضافة لكان اوضح واخصر كقوله
اى ابا

اى ابا الطيب ● وليسوا فى غمرة بعد غمرة ● سريرتها بالغمرة الشدة والمستغرقات عما
يغمرون من الماء **سبوح** فعول بمعنى فاعل من السبح والسباحة بعد ما شبه باستعارتها لشدة
عدو الفرس مع حسن جريها بحيث لا يتعب راكبها كانه يجرى فى الماء يستوى فيه المذكر والمؤنث
ولا يخفى حسن ذكر السبوح بعد التعبير عن الاسعاد فى شدة بعد شدة بالاسعاد فى غمرة بعد غمرة **لها**
صفة السبوح **منها** متعلق بقوله لها او متنازع له فى الفاعل على مذهب الحسن واوقع مما قيل فى انها
حال من شواهد **عليها** متعلق بشواهد **شواهد** فاعل لها لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها
للسبوح ● والمعنى سبوح لها من نفسها علامات شاهدة عليها تشهد بنجابتها فان قلت الشهادة
على الشئ بالشهادة معرفة فكيف صح استعاله فى الشهادة بنجابة الفرس به قلت لا خفى على الفرس
من اثر صد نجابتها فانه يوقعها فى المعارك والمحارب والمهالك **وقوله** اى ابن نابك **حمامة** طائر
برى لا يالف البيوت او كل ذى طوق يقع على الذكر والانثى والجنس حمام **جرعى** مؤنث الاجرع
مخفف جرعى ● وهى الكثيب جانب منه رمل وجانب حجارة **حومة** البحر والرمل والقتال وغيرها
معظمها **الجندل** بالفتح وكسر الدال ● وبضم الجيم وفتح النون وكسر الدال موضع يجتمع فيه الحجارة فيجب ان
يجعل الجندل بكسر الدال لا مفتوحها وان اشتهر تصحيفه حتى قيل المراد به الارض ذات الحجارة بان اطلاق
اسم الحال على المحل ومنهم من جعله بكسر الدال فخفف جندل بفتحتين وكسر الدال حيث اثبته الصحاح بمعنى
موضع ذى حجارة وجعل اسكان النون للضرورة وفيه ان الحذف للمعتبر مخالف وهو بعدم صرفه للتخفيف
ومتفق وهو بالترخيم صرح به التسهيل ● ففيه اضافة حمامة الى جرعى المضافة الى الحومة المضافة الى
الجندل **اسجعى** اى رددى صوتك ● والسجع ترديد الحمامة صوتها تمامه ● فانت بمرأى من سعاد
ومسمع ● اى بحيث تراك سعاد وتسمع كلامك على ما فى الصحاح والقاموس الآن كلمتا بيان
اشباه حكاها هو منى مرأى ومسمع بدون الباء ● وزاد القاموس وينصب فمن شرحه بانك
بحيث ترين سعاد وتسمعين كلامها لم يعرف الاستعمال ● واما قول الش رح المحقق انه خلاف
المعقول ايضا فلا يتم وان وجه بان الامر بالسجع انما يناسب لا سيما سعاد ● وذلك انما يكون اذا
كان تسمع سعاد وبحيث تسمع صوتها لا لان الحمامة اذا كانت بحيث تسمع صوت سعاد ● فسعاد ايضا بحيث
تسمع صوتها ● لان صوت الحمامة ليس كصوت الانس فى الارتفاع بل لان الامر بالصوت لا ينحصر
فى داعى الاسماع ● بل من دواعيه النشاط والسرور ● كالبلابل تترنم بشاهدة الورد ويرجح
هذا الداعى عدم الاكتفاء بالسجع وضم اسرها اليه **وفيه نظر** لانه قال الشيخ لا شك فى ثقل تتابع الاضافات

في الاكثر لحكمة او اسلم من الاستكراه مليح ولطيف كقول ابن المعتز • وظلت تدير الكأس
ايدي جآذر • عتاق دنانير الوجوه ملاح • ومنه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله
بعتيبة بن الحارث بن شهاب • بهذا فعلم ان تتابع الاضافات انما ينافي الفصاحة حيث
اوجب الثقل والتنافر • وكذا حال كثرة التكرار لانه لا وجه لمنافاتها للفصاحة سوى ايجاب
التنافر كيف وقد وقع في النظم مثل داب قوم نوح • و ذكر رحمة ربك عبده زكريا •
ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقواها والفصاحة في المتكلم ملكة اي كيفية ترسخت
في ذات النفس واحسن مارسم به الكيف عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي
القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا • والمراد عدم توقف العرض الجزئي بخصوصه
واحترز به عن الاعراض النسبية فان تصوراتها بخصوصياتها تتوقف على تصورها تتوقف
عليه النسبة • ولا يرد الكيفيات المركبة لان تصوراتها بخصوصها لا تتوقف على تصورات اجزائها
ولا الكيفيات النظرية كما توهم لان الشيء من الكيف لا تكون نظرية • وقولهم اقتضاء اوليا
على ما هو جوابه لئلا يخرج العلم بمعلوم واحد فانه لو فرض الوحدة له يقتضي اللاقسمة والعلم بمعلوم
فانه لتعلقه بالمتعدد يقتضي القسمة • ولا يخفى انهما لا يقتضيان القسمة واللاقسمة في محلهما
بل في متعلقهما • ثم هو كما في محل الحاجة الى قوله اقتضاء اوليا لذلك وكذا انه يحتاج اقتضاء
القسمة واللاقسمة الى التقييد بالاولى لخارج عدم توقف التصور على تصور الغير بالتقييد بالعرض
الاولى لانه قد يعبر عن الكيف النسبة فيتوقف باعتبارها على الغير • بهذا قال المص آثر ملكة على
صفة اشعارا بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لا يكون المعبر عن مقصوده بلفظ فصيح
فصيحا بحسب الاصطلاح من غير رسوخ ما يقتدر به فيه وفيه بحث لان المعبر عن كل مقصود
بلفظ فصيح فصيح الا انه لا يكون بدون ملكة يقتدر بها عليه • نعم لو قيل اشعر بذكر الملكة الى ان
صفة غير الراسخة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح غير داخلة في الفصاحة • بل ملكة
التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من واحد لا الا اذا كانت ملكة التعبير عن كل مقصود بلفظ
فصيح كانت عند التحقيق ملكات يقتدر بكل واحدة على تعبير لم يبعد • ومن جعل مقصوده
بهذا لم يلتفت الى عبارته او في التفات والامر يخفى عليه اذ لا يساعده اصلا ويمكن ان تتم ما ذكره
المص بان قوله ملكة للاشعار بان صفة يقتدر بها على التعبير عن كل مقصود بلفظ فصيح غير ان يصير ملكة
ليست فصاحة • وهذه ملكة التعبير عن جميع المقاصد الا قليلا • وصفة يعبر بها عن

القليل

القليل بلفظ فصيح من غير رسوخها فان مجموع تلك الملكة وهذه الصفة صفة غير راسخة يقتدر
بها على التعبير عن المقصود وكله بلفظ فصيح وحال وقيل يقتدر بها ولم يقل يعبر بها ليشمل حالتي
النطق وعدمه ويتجه عليه ان الملكة حال السكوت متصفة بانها يعبر بها عن المقصود في
الجملة ودفعه الشارح المحقق بان المراد بحال النطق حال النطق في الجملة بان ينطق صاحبها
في زمان من الازمنة • وبعدم النطق عدمه اصلا بان لا ينطق قط • ولو قيل يعبر لخص بمن
ينطق بمقصوده في الجملة • ومن المحافظة على هذا المعنى قالوا هكذا يجب ان يفهم هذا المقام •
وفيه ان فائدة قيد الاقتدار ح عدم خروج مالا يكاد يوجد • فنقول المراد ان درج الاقتدار ليشمل حالة
النطق بكل مقصود بلفظ فصيح وحالة عدم النطق بكل مقصود بان ينطق ببعض المقاصد والبعض
بعد لم يرد • ابور؟ او بدا له ان ينطق به • فلو قيل ملكة يعبر بها عن كل مقصود بلفظ فصيح لاختص
الفصاحة بمن بلغ نهاية امد النطق ولم يكن مقصود يرد عليه الا وعبر عنه • وعبر عنه بلفظ فصيح
هكذا يجب ان يفهم هذا المقام • وبها دشار؟ المرام • بعون الله الملك العلام • والاوجه
انه لو قال ملكة يعبر بها لصدق على القدرة الراسخة الحاصلة بتلك الملكة • بل لا يصدق الا عليها
اذ المتبادر من السبب هو الاقرب على التعبير عن المقصود اي كل ما تعلق به قصد افادته
بلفظ فصيح قال المص قيل بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب بهذا يريد انه لم يقل بفصيح مع انه اخصر ليعم
المفرد والمركب عموما بينا ولا يحمله الشارح على المفرد الفصيح او الكلام الفصيح بناء على قضية اللفظ المشترك
فانه لا يراد به الا معنى واحد اولم يقل مفرد فصيح او كلام فصيح ليعم اذ لا بد من العموم • اذ المراد بالمقصود
كل مقصود • فلو خص الفصيح بالمفرد اوجب في الفصاحة ملكة الاقتدار على التعبير عن كل مقصود بكلام
بالمفرد وهو محال • ولا يخفى ان عموم المفرد والمركب موقوف على تحقق استعمال الفصيح في معنييه كما جوزه
البعض او استعماله فيما يطلق عليه الفصيح ويقال له عموم الاشتراك وبعد يحو؟ وصف اللفظ به خفاء اما على
الاول فلانه يصير الحال بلفظ موصوف بمعنى الفصيح وهو باطل • والصحيح بلفظ موصوف باحد معنيي
الفصيح وهو ما يستفاد من استعمال الفصيح في معنييه واما على الثاني فلانه يصير الحال بلفظ هو ما يطلق
عليه الفصيح • ولا يخفى ان اللفظ ليس ما يطلق عليه الفصيح بل مفهوم يصدق على اللفظ ووجوب عموم
المعبر به للمفرد والمركب كما يقتضي ان يقال بلفظ فصيح دون مفرد او كلام فصيح يقتضي ان يقال بلفظ فصيح
دون لفظ بليغ • اذ البليغ لا يعم المفرد • نعم عدم وجوب ملكة الاقتدار على البلاغة في الفصاحة ايضا
يقتضي ان لا يقال بلفظ بليغ • فتركه الشارح المحقق وقول بعضهم ولانه يعم المفرد والمركب قال بلفظ

فصيح دون الكلام فصيح او لفظ بليغ لسهو ظاهر • لا يقال يصدق التعريف على الحياة والادراك
ونحوهما مما يتوقف عليه الاعتبار المذكور • لانا نقول ليس شيء منها سببا بل شرطا • وليس سببا قريبا
بل بعيدا • والباء ظاهر في السبب القريب **والبلاغة في الكلام مطابقته** اى مطابقة صفته
لمقتضى الحال • فان مقتضى الحال خصوصيات وصفات قائمة بالكلام فالكلام لا يطابقه بل يشتمل عليه
والخصوصية من حيث انها حال الكلام ومرتبطة بمطابق لها من حيث انها مقتضى الحال فالمطابق والمطابق
متغايران اعتبارا على نحو مطابقة نسبة الكلام للواقع وعلى هذا النحو قول المص في تعريف المعانى علم يعرف به
احوال اللفظ العربي التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اى يطابق صفة اللفظ مقتضى الحال • هذا
هو المطابق لعبارات القوم حيث يجعلون الحذف والذكر الى غير ذلك معللة بالاحوال وما هو الا ايجاز
بالاعتبار لان الحال عند التحقيق لا يقتضى الا الخصوصيات دون الكلام المشتمل عليها وان رجح ارادة المحافظة
على ظاهر مطابقة الكلام لمقتضى الحال فوجهه وذلك بان مقتضى الحال هو الكلام الكلى والمطابق هو الكلام
الجزئى • ومطابقة الجزئى للكلى على عكس اعتبار المعتبرين من مطابقة الكلى للجزئى فعدل عما هو ظاهر
المنقول • وهى هو المعقول والتركيب كلفة مطابقة الجزئى للكلى مع ان المحمول بالطبع هو الكلى والا لايق
اعتبار مطابقته للجزئى **مع فصاحته** قيل خالف في هذا القيد السكاكى فجعل انه لا يشترط شيئا من
فصاحة الكلام في البلاغة • وليس رجوع البلاغة الى البيان لاشتراطها بالخلو عن التعقيد المعنوى
بالمعرفة انواع المجاز والكناية وعلاقاتها لئلا يخرج فيها عن اعتبارات اللغة • وقيل انه لا يشترط في البلاغة
من الفصاحة سوى الخلوص عن التعقيد المعنوى **وهو اى مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام**
متفاوتة كان الظاهر ان يقول فان الاحوال متفاوتة الا انه نبه على ترادف الحال والمقام • قال الشارح
المحقق الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتبارى فان الامر الداعى مقام باعتبار توهم كونه
محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له • ولا يخفى ان وجه التسمية لا يكون
داخلا في مفهوم اللفظ حتى يحكم بتعدد المفهوم بالاعتبار ولذا حكمنا بالترادف • ثم الظاهر انه سمى مقاما
لانه كما ان تفاوت مراتب الرجال ثبت بالمقامات كذلك تفاوت مراتب الكلام بالاحوال • وسمى
حالا لانه مما يتغير ويتبدل كالحال الذى عليه الانسان فان قلت يتجه على ما ذكرت ان تفاوت
المقامات لا يستدعى تفاوت مقتضيات الاحوال لجواز ان لا تتفاوت الاحوال • ويكون تفاوت المقامات
باعتبار ما عبر فيه قلت المراد ان ذات مقامات الكلام متفاوتة ومما فرع بين الحال والمقام ان المقام
يضاف الى المقتضى • فيقال مقام التاكيد والحال الى المقتضى فيقال حال الانكار ثم المقصود من هذا الكلام

يحتمل

يحتمل ان يكون توصية المتكلم بالاحتياط في تطبيق الكلام على مقتضى الحال فانه في معرض الاختلال لاختلافه
باختلاف الاحوال • وان يكون بيان وجه كون المقتضيات مختلفة وعدم اعتبارها على نحو واحد
يعنى انا جعلنا خصوصيات الكلام مختلفة لانها لافادة الاحوال • ولا بد للامور المختلفة من دوال مختلفة
لتستفاد منها وهذا كما سمعت من علماء النحو انا وضعت الاعراب مختلفة • ليدل على المعانى المعتورة
على المعرب وعلى الاحتمالين لا ينبغى لك ان تنازع معه بان الاحوال المتكثرة كثيرا ما تجتمع على مقتضى كما ترى
من اجتماع الافراد والنوعية والتعظيم والتحقير والتكثير والتقليل على التنكير الى غير ذلك • وبان المقتضيين
قد يكونان لحال واحد كما التنكير واسم الاشارة فانهما يكونان لتعظيم او تحقير وذلك لان ما ذكرت لهما
نظيران هو الاشتراك والترادف وكلاهما على خلاف طبيعة قانون الوضع • بخلاف الظاهر لا يسع ان
يورد نقضا على دعوى انتفاء تحقق ما هو الظاهر • نعم معنا ولا تفارقنا انا لم نحترم عن الشارع
فمقام كل شروع في بيان اختلاف المقامات • وقال الشارح المحقق وفيه اشارة اجمالية الى ضبط بديع
للمقتضيات حيث فصل فيه ما يخص اجزاء الجملة • وما يخص اجزاء الجملتين فصاعدا • وما لا يختص شيئا منها
والثانى مقام الفصل والوصل والثالث مقام الايجاز وخلافه والاول ما عداهما اقول مع تقديم ما هو
الاصل والتصريح به وتأخير ما هو الفرع وبيانه اجمالا فيما اجمل الا ترى ان التنكير مثلا اصل والتعريف فرعه
وكذا الفصل لكون المناسب له ان يوصل ومقام المساواة بينها بين مقام خلافه • ويمكن ان يعتذر بانه لما
كان في سلوك طريق الايجاز دعا اهتمامه بالايجاز الى ذكره • ولا يذهب عليك ان ضبطه لاكثر المقتضيات
لا لجميعها فان من المقتضيات ما يختص بنفس الجملة كالتعبير عن الخبر بالانشاء • وبالعكس ومنها ما يختص
بجزئى الجملتين كاعادة اسم ما استونف عنه نحو احسنت الى زيد • زيد حقيق بالاحسان وان الذكر والحذف
المذكورين في الفصل الاول لا يختص باجزاء الجملة بل يعم الجملة والجملتين فصاعدا **فمقام كل من التنكير** اى مقام
كان للتنكير من اجزاء الجملة **وكذا الاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه** ظاهره مقام خلاف
كل • وليس له مقام واحد هو خلاف كل وهذه شبهة صعبت على المهرة وغاية ما ذكر في دفعها ما اصطلاه
جواد قلم السيد السند فاض عليه المعفو من الاحد الصمد طول الامد الى الابد • ان هذا اجمال التفصيل اى
او المقصود منه ان مقام التنكير يباين مقام خلافه الى آخر الكلام الا انه اجمل طلبا للاختصار • نحو وقع الخلل
في الاختصار • فالمقصود صحيح والنحو والعبارة مختلفة لا تفتح فمن يناقش في المراد فليس بناء الالداد
ومن يذب عن العبارة العناد • فهو في خرط القتاد • ونحن نقول لا نعار فيه هذا الاجمال في افادة التفصيل
وشاع في محاورات البلغاء وارباب التحصيل فالبيان ايضا بيان جميل **ومقام التفصيل يباين**

مقام الوصل ومقام الايجاز يباين مقام خلافه صرح بخلاف الفصل بخلاف غيره
مقتضيا لحسن موازنة الوصل للفصل • وطلبا للاختصار بقدر الامكان فتامل • وينبغي ان
يحمل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل على ان مقام كل فصل يباين مقام كل وصل ليكون مشيرا
الى تفاوت مراتب الفصول والوصول • ويحمل قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه على ان مقام
كل ايجاز يباين مقام كل ما يخالفه لذلك فيكون على طبق ما في المفتاح • ولك حمله على ان الكلام
مقام فان الكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين حدود او مراتب متفاوتة ومقام كل
يباين مقام الآخر **وكذا خطاب الذكي** اي كذا مقام ما يخاطب به الذكي **مع** مقام **خطاب الغبي**
اي ما يخاطب به الغبي وهذا ايضا لا يختص باجزاء الخطاب لا من قبل نفس الكلام • والمراد بالذكي الذكي
بالاضافة الى غيره • وكذا المراد بالغبي فيندرج فيه تفاوت مراتب الذكاء والغباوة في القاموس
الذكاء سرعة الفطنة • والغباوة عدم الفطنة • فهذا خاص بل الغبي هو الفطن الا انه اراد به الفطن
واختاره لمزيد مناسبة لفظية بينه وبين الغبي والذكي يقابل مع خلافه **ولكل كلمة مع صاحبتها**
مضروب بالظرف المتقدم **مقام** مبتدأ خبره الظرف المتقدم قدم للحصر اي مقام لا لكلمة تشاركها
في اصل المعنى فعلى البليغ ان يختار لكل الكلمة مع صاحبتها ما لم يدعه اليها هذا المقام بخلاف كلمة لا تشاركها
في اصل المعنى فان اختيارها عليها ليس لاقتضاء المقام بل التوقف معنى قصد افادته عليها • ومن غفل
اشكل عليه وجه تقييد الكلمة زعم ان المقام ليس للكلمة لا تشاركها ايضا فاعتقد بان هذا القسم
اولى بالتوضيح فخص بالتوضيح واعتمد في سوقه المتروك على المقايسة ولا يخفى ان مقام كل كلمة مع صاحبتها
شديد الاتصال مع ما سبق على مقام خطاب الذكي سال عن فصل مقام خطاب الذكي بينه وبين ما سبق
اذ كل مقام بالنسبة الى نفس الكلام • بخلاف مقام الذكي فانه حاصل بالنظر الى المخاطب الا انه سلك
المص طريق الترقي • فقال في بيان تفاوت المقام انه يبلغ الى انه يتفاوت مقام كلمة ومقام ما
يشاركها في اصل المعنى قال الشارح رحمه الله المراد بصاحبتها الكلمة الاخرى بجنبها لكن اعم من الكلمة حقيقة
او حكما • فيندرج فيها مقام المسند اليه مع المسند الذي هو جملة اسمية او فعلية او ظرفية او شرطية هذا
ولا يخفى عليك انه يجب تعميم الكلمة ايضا ليندرج فيه مقام المسند الذي هو جملة مع المسند اليه ليندرج
فيه تسمع بالمعيدي خير من ان تراه • وبعد لا يفي هذا التعميم لاندراج كل ما هو من هذا القبيل من المقام لخروج
مقام كل جملة مع جملة ليس لشيء منهما محل من الاعراب • فلا بد من الحكم بانه ترك للمقايسة فلك
ان تستغني عن تعميم الكلمة بالمقايسة • ولا يتوهم قاصر ان صاحبة الكلمة ما جاورتها او هي ما ارتبطت

بعا

بها • وتعلقت بها نوع تعلق مثلا مرفوعة في قوله تعالى سرر مرفوعة • واكواب موضوعة •
لجامع الموضوعية مقام ليس لمرتفعة معها لا مع الاكواب • فنقول ينبغي للاتيان بالكلمة ان
يقتضيه مقام الجامع صاحبته وان لم يكن مقام يقتضيها • مع عدة من صواحب اخرى • بل تستوفي
حق ما يشاكلها في اصل المعنى مع تلك الصواحب • وبعد ضبط مقتضيات الاحوال اجمالا ليعين
على ضبطها بعد الشروع في الفن تفصيلا وتمكن في النفس فضل تمكن رغب في ضبطها ببيان
شرفها وعظم منفعتها فقال **وارتفاع شان الكلام في الحسن** المعهود والمعتبر عند عظماء العرب
والقبول عندهم فان المعهود في هذا الفن ينساق اليه وان كان للكلام عندهم اقسام حسن وقبول سواه
فحسن الكلام عند من هو طالب انكشاف الغي على ما هو عليه بصدقه وقبوله بحسبه • وعند من هو مطمح
نظره النشأة الباقية بنفعه في النشأة الباقية **بمطابقته للاعتبار المناسب** للمقام كما يشهد
به قول المفتاح • وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول • وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة
المقام ما يليق به • وكانه قال المص **وانحطاطه بعدمها** اصلاحا لكلامه حيث اورد عليه ان الانحطاط
ليس بالمطابقة • واجيب بان في كلامه حذفا • والتقدير بحسب مصادفة المقام لما يليق به
وعدم مصادفته له فابرز في كلامه ليكون صالحا لما قدر في كلام المفتاح لا اصلاحه واورد عليه
ان اصل الحسن والقبول بالمطابقة لا ارتفاعه • وعدم الحسن والقبول رأسا بعدمها لا الانحطاط
فيهما • وتحقيق تدفع الثاني بان المراد الانحطاط عن الحسن والقبول • لا الانحطاط فيهما حتى يتحقق
ثبوت الحسن والقبول في غير المطابق • ومن التزم ان الحسن والقبول يجوز ان يحصلا بالفصاحة
عند المص فيندفع الاول ايضا غفل عما يحكم المص به من ان غير المطابق للاعتبار المناسب ملتحق باصوات
الحيوانات • ونقول في دفع الاول ان الارتفاع في الحسن والقبول كثبوتهما بالمطابقة • الا انه
بمطابقة ارفع يعلم ذلك بمعرفة ان اصلهما بالمطابقة • فيكون الارتفاع بمطابقة ارفع وثبوت
تلك المعرفة من الحكم بانحطاطه عن درجة الحسن والقبول بعدمها • والمراد بالكلام الكلام الفصيح
على ما ذهب اليه الشارح متمسكا بانه اشارة الى ما سبق • وفيه ان السابق صريحا هو الكلام الفصيح
حيث قال • والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته • وفي ضمن تعريف البلاغة الكلام
الفصيح المطابق • فتورد اللام الكلام الى الفصيح دون المطابق • او الفصيح البليغ خفاء • ونحن نصرفه
الى الكلام البليغ ولا مانع عنه بعد شروع قوله وانحطاطه على ما سبق • والمراد بالحسن الحسن الذاتي
لا الكامل المعتد به فينصرف اليه • فلا يرد انه قد يتفق في الحسن والقبول المحسنات البديعية •

بقي ههنا بحث لا بد منه وهو انه كيف تزيد مطابقة كلام على كلام حتى ترتفع فان الكلام في البلاغة بمطابقته
لبعض مقتضيات احوال حتى يكون الكلام بليغا اذا روعي فيه حال وان كانت احوال كثيرة • فزيادة
مطابقة كلام على مطابقة كلام آخر هي الا اشتغال في مقتضياتها • لكن ظاهر ان المراد بقولهم البلاغة مطابقة
الكلام لمقتضى الحال مطابقته بكل ما هو مقتضى للحال لانه المعتبر واللائق بالاعتبار وانما لم يكتف وشرطه
في البلاغة مطابقة الكلام لمقتضيات الحال كلها • فمزية المطابقة على مطابقة بان يكون احوال الكلام
اكثر من احوال كلام آخر **فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب** متفرع على قوله وارتفاع شان الكلام
والمقصود منه التنبيه على ان مقتضى الحال معناه مناسب للحال لا موجبه الذي يمتنع ان يتخلف عنه كما يقتضيه
المقتضى • وانما اطلاق المقتضى للتنبيه على ان المناسب لازم في نظر البليغ كالمقتضى الذي يمتنع انفكاكه
فلا تجد بدا منه لكن التفريع خفي فينبغي بان ارتفاع شان الكلام في الحسن الذاتي الداخل في البلاغة انما يكون
بالاعتبار المناسب دون غيره • فلذا كان الاعتبار المناسب مقتضى الحال اذ لو وجد اعتبار مناسب
غير مقتضى الحال لكان ارتفاع شان الكلام به في الحسن الخارج عن حد البلاغة ولو وجد مقتضى حال غير الاعتبار
المناسب لوجد ارتفاع بغير الاعتبار المناسب وبيّنه الشارح المحقق بانه بملاحظة مقدمة معلومة
وهي ان لا ارتفاع الا بالمطابقة لمقتضى الحال فان بهذه المقدمة المعلومة مع هذه المقدمة المذكورة التي
هي في قوة لا ارتفاع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب لان المقصود من الاعتبار في المعرفة الاستغراق فيستفاد
الحصر من جهة تحقق الاتحاد وافرادهما او لولا الاتحاد وافراد مقتضى الحال والاعتبار المناسب لبطل احد الحصرين او كلاهما
هذا كلامه ولا يخفى انه متوجه منعه الحصرين في قولنا لا صلاة الا بفاتحة الكتاب • وقولنا لا صلاة الا
بالنية • والشارح نفسه اوضح في ما كتب في حاشيته هذا المقام مراده • ووافقه السيد السند فقال انما يبطل
احد الحصرين قطعيا اذا كان بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب عموم وخصوص مطلقا فانه يبطل الحصر في الاخص
ضرورة تحقق الارتفاع بالافراد الاخر للاعم • واما بطلان كلا الحصرين قطعيا اذا كان بينهما مباينة او عموم من وجه
فانه يصدق كل منهما بدون الآخر فلا يتحقق الحصر في واحد منهما هذا وفيه ان اللازم ليس الا بطلان احد الحصرين كما لا يخفى
ولا يتعين البطلان في الاخص لاحتمال بطلان الحصر في الاعم باعتبار الجزء المشمول للحصر • ثم قال وفيه نظر
واوضحه فيما كتب في الحاشية بان حصر شيء في شيء لا يوجب ثبوته لكل من افراده حتى يبطل بذلك حصره فيما
هو اخص منه فذلك مطلق • او من وجه كقولنا ليس الضاحك الا الانسان وليس الضاحك الا الحيوان • هذا
وفيه بحث لان مقصود ارباب التدوين بمثل قولهم لا ارتفاع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب انه لا ارتفاع
يكون بها لاحتمال ولا يكون بغيرها • اذ الغرض ان تعلم المتعلم ما يعرف الكلام المرتفع • وبهذا التقرير اندفع ايضا ما اورد

من مقتضى

من المقتضى لكن ما كتب في الحاشية لدفعه ان امثال هذه المقدمات منتجة في الخطابيات لا [illegible]
محصلا قال السيد السند • فيه انه على تقدير صحة المقدمتين لا يلزم الا المساواة في الصدق بين المقتضى
والاعتبار المناسب والمطلوب هو الاتحاد في المفهوم وانت تعلم ان تفريع قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار
المناسب على ما تقدم وجعله نتيجة له لا يستلزم دعوى الاتحاد في المفهوم وان مثل هذا التركيب ليس
صريحا في الاتحاد مفهوما • هذا وفيما قيل نظر لانه على تقدير صحة المقدمتين كما لا يلزم الاتحاد في المفهوم
لا يلزم المساواة بل اللازم احد الامرين • وفيما ذكره السيد السند ايضا من ان هذه العبارة ليست
صريحة في دعوى الاتحاد نظر • لانه ان كان الحكم على مفهوم مقتضى الحال فليس الا دعوى الاتحاد • وان
كان على كل فرد منه فلا يلزم الا المساواة • ولو سلم فانما يتفرع لاحتمال الاتحاد وحمل العبارة على الشق
بين الاتحاد والمساواة دونه خرط القتاد • فالاوجه ان الفاء فصيحة يعني اذا عرف هذا فاعلم ان مقتضى
الحال هو الاعتبار المناسب ليتأتى لك [illegible] صحة هذا الحصر بانه لا ارتفاع الا بمطابقة لمقتضى
الحال • وينكشف لك ان العبارتين بمعنى واحد **فالبلاغة** صفة **راجعة الى اللفظ** لانها باعتبار
خصوصيات اعتبرت في تركيب يفيد اصل المعنى **باعتبار افادته المعنى بالتركيب** اي الغرض المصوغ
له الكلام فالمعنى اما مخفف او مشدد وبالجملة يراد به المعنى الذي يقصده البليغ • فقوله بالتركيب
متعلق به • ويحتمل التعلق بالافادة • وذلك لان مقتضى الحال والاعتبار المناسب انما يعتبر
اولا في المعنى ثم في اللفظ • فان المعنى يتقدم في العقل مثلا الداعي له ثم يتلفظ باللفظ على طبقه وكذا التعقيد
بكونه او غيره ثم يؤتى باللفظ على طبقه ولا يرد ما اعترض به السيد السند في شرح المفتاح من ان هذا
لا يصح في طي المسند اليه واثباته • فان الاثبات والطي من عوارض اللفظ • فالحق ان يعتبر اولا
في المعنى ما يقتضيه الخصوصية لان معنى المسند اليه يحكم عليه العقل من غير قصد احضاره بالذكر لتعينه
بهذا الحكم فيطويه في مقام قصد افادة المعاني بذكر الالفاظ • ويأتي باللفظ على طبقه • او يحكم عليه بعد
قصد احضاره كذلك لعدم تعينه فيثبته فيما بين المعاني المقصودة بالافادة بذكر لفظه • ويأتي
باللفظ على طبقه فتأمل والشيخ يسمي ايراد اللفظ على طبق ما اعتبر من المعاني الزائدة نظما • وكانه
بالغ فيه ان الفضيلة في تطبيق الكلام على مقتضى الحال وانما النظم عند المحققين ترتيب الالفاظ
متناسبة المعاني • متناسقة الدلالات او الالفاظ المترتبة كذلك على ما ذكره الشارح المحقق في التلويح
وفسره به في الديباجة • فلا بد للمحقق من رعاية علم البيان ايضا **وكثيرا ما** اي حينا كثيرا فهو منصوب على
الظرفية • وما للتأكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون

يسمى ذلك اي مطابقة الكلام الفصيح لاعتبار مناسب وتذكير ذلك لتأويله بالتأدية
بالمفهوم **فصاحة ايضا** كما يسمى بلاغة • او كما يسمى المفهومات السابقة
فصاحة • وكأنه اطلق اسم الفصاحة على البلاغة • لان لولا بلاغة • لـ
بمنزلة الاصوات الحيوانية عندهم • فكيف يوصف بالفصاحة واعلم ان قوله
فالبلاغة صفة الى اخره متفرع على قوله وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول الى اخره
يعني لما كان ارتفاع شان الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب ومعلوم ان
ارتفاعه بالبلاغة علم ان البلاغة صفة للفظ باعتبار افادته المعنى والاغراض بالتركيب والمقصود
منه على ما صرح به في الايضاح جمع كلامين متنافيين وقعا من الشيخ حيث قال تارة ان الفصاحة راجعة
الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون الالفاظ • وتارة ان الفضيلة للفظ الكلام للمعاني • فان المعاني
مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي • ولا شك ان الفصاحة من صفة الالفاظ
فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى • ووجه التوفيق انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة • وحيث اثبت
انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعنى بالتركيب • وحيث نفى
ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ باعتبار انفسها لا باعتبار افادتها المعنى وحيث اثبت انها
صفة المعنى اراد ان للمعنى مدخلا ما في ثبوتها للفظ وحيث نفاه اراد انها ليست من صفاته
مع قطع النظر عن افادة اللفظ اياها بالتركيب • ويمكن التوفيق ايضا بانه حيث جعلها صفة
اللفظ دون المعنى اراد معناها المستفيض • وحيث جعلها راجعة الى المعنى جعلها بمعنى البلاغة
لكنه لوجه ذكره المص لا يطابق ما قصده الشيخ • بل الوجه ما ذكره الشارح المحقق انهم سموا ترتيب
المعاني الاول والمعاني الاول الفاظا • وفضيلة الكلام باعتبار هذا الترتيب • فحيث جعلها صفة
راجعة الى اللفظ اراد باللفظ المعاني الاول • وكذلك حيث جعلها صفة راجعة الى المعنى • وحيث
نفى كونها صفة للالفاظ المنطوقة • وللمعاني الثواني • وما يقال فليكن مراد المص باللفظ تلك المعاني
الاول فيطابق مراد الشيخ فليس بشيء لان الشيخ بين في كتابه تلك الاصطلاحات والمص لم يبينها • وكيف يستعمل
اللفظ المستعمل بمعناه المستفيض • فيحمل اللفظ في كلامه على هذا حمل له على ما لا يحتمله **ولها** اي للبلاغة
في الكلام **طرفان اعلى** اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح • ولو اعتبر الطرف الشخصي ففيه بحث لان ثبوت
الطرف يتوقف على ان يثبت تناهي مراتبها ولا دليل يدل عليه **وهو** اي الطرف الاعلى **حد الاعجاز**
اي مرتبة اعجاز الكلام البشر بان يبلغ مرتبة لا يمكن للبشر الاتيان بمثله **وما يقرب منه** اي من حد الاعجاز

اي

اي الطرف الاعلى نوع تحته صنفان كلام يعجز البشر عن الاتيان بمثله • وما يقرب منه من حد الاعجاز
بان لا يعجز الكلام البشر ولكن يعجز مقدار اقصر سورة عن الاتيان بمثله وكلاهما مندرج تحت
حد الاعجاز لان حد الاعجاز هو حد الاعجاز عن الاتيان باقصر سورة وبهذا اندفع ما اورده الشارح
المحقق من انه لا وجه لجعل حد الاعجاز وما يقرب منه طرفا اعلى اذ المناسب انه نوع حقيقي كما انه
او نوعين كما لا يخفى اذ قد اخذ نوعيا هو حد الاعجاز المعتبر في الشرع وهو حد اعجاز اقصر سورة
الا انه تحته على انه صنفان كلام يعجز نفسه وكلام يعجز مقدار سورة من جنسه • وبهذا اوجه ما ذكره
الشارح المحقق حيث قال وهنا بحث بين النوم واليقظة ان قوله وما يقرب عطف على هو
والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة
مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهو مع كونه خلاف الظاهر بيان لحد الاعجاز بما يتوقف على معرفته
لان ما يقرب منه بعين ما لا يمكن معارضته فلا معنى لحد الاعجاز الا ما لا يمكن معارضته وقد يعتذر
هو نفسه ان هذا الكلام بين النوم واليقظة • الحمد لله الذي الهمني يقظانا لا نومانا • وما ابديه
توجيه من انه الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف
الاعلى وما يقرب منه • وما في نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز لا يحتمله
بل له وجه موافق لتوجيهنا • فان كلام المفتاح محمول على ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى المعجز بنفسه وما يقرب
منه المعجز اقصر سورة من جنسه • وكذا الكلام في نهاية الايجاز فتفطن • وقد اعترض الشارح
على كون الطرف الاعلى وما يقرب منه معجزا خارجا عن طوق البشر بان البلاغة ليست سوى المطابقة
لمقتضى الحال مع فصاحته وعلم البلاغة كافل بتمام بيان هذين الامرين • فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز
ان يراعيهما حق الرعاية فياتي بكلام هو الطرف الاعلى ولو بمقدار اقصر سورة • ولا يخفى ان الاشكال
لا يختص بتكفل علم البلاغة بل تكفل سليقة العرب اقوى واوجب للاشكال ثم اجاب
باجوبة ثلاثة الاول ان العلم لا يتكفل الا ببيان مقتضيات الاحوال • واما الاطلاع على كميات
الاحوال وكيفياتها فامر اخر • وثانيها ان امكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع وثالثها
ان الاحاطة لا تفيد القدرة على تاليف كلام بليغ فضلا عن تاليف الطرف الاعلى اذ كثير من مهرة هذا
الفن كانوا عاجزين عن التاليف • وفي الجواب الثاني والثالث نظر اذ لو لم يكن للبليغ الاحاطة بعلم
البلاغة لم يكن بليغا • لان البلاغة ملكة الاقتدار على تاليف كلام بليغ خطر بالبال معناه فاذا
خطر بالبال المعنى لم يحط بما يتعلق به من علم البلاغة لم يقدر على تاليف كلام بليغ له • ولانه اذا احاط

بعلم البلاغة وعلم بعدم علو تاليف كلام بليغ لم يكن بليغا • ولقد تركنا نبذا من الكلام ذكرها الشارح
المحقق في هذا المقام لما لم نشاهد فيه الا الاطالة والاسئام واسفل حده طرف البلاغة اشارة
الى انه بليغ • وقال في الايضاح منه يبتدئ لمزيد توضيح لذلك وفعاله اوجه كلام نهاية الايجاز • اي
بعد المرتبة ليست من البلاغة في شيء وان كان الفاظه اعني عقده المبالغة في ذاتها • وعدم الاعتداد
بها وهو ما اذا غير عنه الى ما دونه التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات يعني ما يستقيم تغيير الايجاز في
باصوات الحيوانات • فما قيل انه يصدق على غير الاسفل لانه اذا غير الى ما دونه التحق لان ما دون الاعلى
ما دونه ليس شيء على ان دون ما هو احط قليلا • وتحقيق الاسفل هو انه ما فيه مقتضى الحال متحدا
ولم يعرفه بجمع انه ادفع واخصر لينبه على ان ما دونه ملحق باصوات الحيوانات • قال البعض التحق وان كان صحيح
الاعراب ووافق الشارح • وفيه انه غير صحيح الاعراب ليس باولى بالالحاق لجواز ان لا يكون صحيح الاعراب
ضعيف التاليف معقدا مع عدم فصاحة الكلمات • فالمناسب ان يقول وان كان فصيحا فان قلت كيف
يلحق ما يشتمل على الدقائق البيانية باصوات الحيوانات قلت اعتبار الوضوح والخفاء في الدلالات
بالنسبة الى المعاني المجازية • وتلك المعاني ازيد من الدلالات الوضعية • ومما يتعلق بعلم المعاني •
فرعاية البيان لا ينفك عن رعاية المعاني وبينهما مراتب كثيرة عطف على طرفان اي لها مراتب كثيرة في
حال كونها بينهما • او الجملة تامة معطوفة على قوله لها طرفان ويتبعها اي البلاغة في الكلام •
وجوه اخر احتراز عن المطابقة والفصاحتين فانها وجوه تتبعها البلاغة ولا يصح جعله احترازا عن
البلاغة بان يكون المعنى ويتبع البلاغة وجوه اخر سوى البلاغة لانه يصير لغوا • وفي قوله يتبعها تنبيه
احدها ان الوجوه البديعية لا تحسن بدون البلاغة • وثانيها انه يجب تأخر علم البديع عن علم البلاغة
وثالثها ان حسنه بورثه وهي غير داخلة في حد البلاغة • ورابعها ان هذه الوجوه انما تكون من البديع اذا لم
تقتض الحال او لو اقتضاها الحال لم تكن تابعة للبلاغة وانما جعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم
لاختصاص ما وصفت به الوجوه بما في قوله تورث الكلام حسنا ولم يتعرض لحالة تحصل للمتكلم
بالوجوه ما اليه الا انه لم يلتفت اليها ولم يسم المتكلم باعتبارها باسم ولم يوصف بصفة وانما تعرض لها في
اثناء تحقيق بلاغة الكلام تتميما لبيانها • وتكميلا لتمييز مقتضيات الاحوال عن غيرها • وقيل تمهيدا
لبيان الحاجة الى علم البديع • واختار لفظ تورث على تفيد للتنبيه على ان ليس النظر الا على حسن الكلام
ولا النظر على هذه الوجوه لانها غنية وبها الحسن بخلاف وجوه البلاغة فان النظر اليها وهي الداعية الى التكلم
وليس النظر الى حسن الكلام الا بها من توابعها • والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ اي يقدر بها

عن

عن تاليف كلام بليغ • فالنكرة في سياق النفي تعمم • والمراد كلام بليغ ورد معناه على المتكلم واراد
بيانه فعلم تفريع على تعريفات الفصاحة والبلاغة اي علم بالقوة القريبة من الفعل اذ ما ثبت تلك التعريفات
يعلم ذلك • ولو قال فكل بليغ ولا عكس لاستغنى عن هذا التكلف • والاولى ان المراد تفريع المعلوم
الآتي فرع العلم مبالغة في ظهور تفريع المعلوم • والمقصود بيان النسبة بعد التعريف تتميما للتعريف
كما هو العادة فكأنه قال فالفصيح اعم مطلقا من البليغ • ولو قال كذلك لكان اخصر واوضح فيما هو مقصوده
وفيه تعريض للسكاكي حيث لم يشترط في البلاغة الا الخلوص عن التعقيد المعنوي فانحصر مرجع البلاغة
عنده في علم البلاغة • وما ذكره البعض ليس اصطلاحا منه بل هو ما ينقل عن ابن الاثير انه ذكره في المثل السائر
لكن ربما يرجح اعتبار السكاكي بان البلاغة ما يتميز به البليغ عن غيره • ولا يكون الامر المشترك معتبرا في
التمييز ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح بالمعنيين او ما يطلق عليه الفصيح • وقد سمعت ما فيه
فتذكر ولا عكس بالمعنى اللغوي اي ليس كل فصيح بليغا وقوله وان البلاغة تحت العطف
على ما سبق ظاهر • والوجه منه اثبات الحاجة الى علمي البلاغة والبديع • وقال الشارح المحقق الغرض
بيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة • وينبغي
ان يراد ان البلاغة في الكلام كان او في المتكلم مرجعها اي رجوعها الى امرين او تتوقف عليهما
اما رجوع بلاغة الكلام فظاهر • واما رجوع بلاغة المتكلم فلانه انما تحصل الملكة بالممارسة على
الاحتراز • او تحصل بالاحتراز بسهولة • فالاحتراز يتوقف عليه الملكة باعتبار تحققه وتكرره
او باعتبار تصوره كما هو شأن الغايات • وكذا التمييز وتفسير البعض الشارح قوله بان البلاغة في الكلام
مرجعها الى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد خفي والمراد بالمعنى المراد ما هو مراد البليغ
من الغرض المصوغ له الكلام كما هو المتبادر من اطلاقه في كتب علم البلاغة • فلا يندرج فيه الاحتراز
عن التعقيد المعنوي كما توهمه البعض ولا الاحتراز عن التعقيد مطلقا كما هو في موضع التوهم وشأن التوهم
ان يتعلق به ولا يختص بالاحتراز عن التعقيد المعنوي والى تمييز الفصيح كلاما كان او مفردا من غيره
وكان انتفية بالكلام وتدرج تمييز المفرد فيه • والى الثاني ذهب البعض والثاني اي تمييز الفصيح عن غيره
ومعرفة ان هذا الكلام فصيح وهذا غير فصيح عند التحقيق غير انه يرجع كل الى امر فانه تمييز الخالص عن
الغرابة عن غيره وتمييز المخالف للقياس عن غيره • وتمييز الخالص عن ضعف التاليف عن غيره • وتمييز
الخالص عن التعقيد اللفظي عن غيره • وتمييز الثقيل على اللسان عن غيره كما اشار اليه بقوله منه ما يبين
اي يوضح بعض انه يبتغي ان تمييز المتميز كان حقا او لا في علم متن اللغة • وكان الاوضح منه ما يرجع الى الحكم

علم متن اللغة يعني معرفة اوضاع المفردات • واما اللغة فقد تطلق على جميع اقسام علوم
العربية فلذا قيد بالمتن ليكون واضحًا او التصريف او النحو او يدرك بالحس الكتب
من الممارسة على التلفظ بالالفاظ الخالصة عن التنافر وهو اي ما يبين في هذه العلوم او يدرك
ما عدا التعقيد المعنوي فمست للاحتراز عن الخطأ في تادية المعنى المراد الى علم • وللاحتراز عن
التعقيد المعنوي الى علم فوضعوا لها علمي البلاغة • ثم احتاجوا لمعرفة ما يتبع البلاغة من وجوه
التحسين الى علم آخر فوضعوا له علم البديع وما يحترز به عن الاول اي اول الامرين الباقيين
علم المعاني وما يحترز به عن ثاني الامرين الباقيين وهو التعقيد المعنوي علم البيان وما يعرف به
وجوه التحسين علم البديع وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني
والاخيرين علم البيان والثلاثة علم البديع ولا مشاحة فيها لذوي الابصار • واما الاعتبار
لما له مزيد الاشتهار • لما فرغنا عن شرح المقدمة وجاز الشروع في شرح علم المعاني نقول متضرعا
متذللا سائلا الالهام الرباني • الذي نعوذ به عن الملاهي • ونلوذ به والحركة في الاجتناب عن المناهي
دون الانتفاع باسرار المثاني • وفهم معانيه الاول والثواني • واحراز ما وعدنا بتجزية بكل حرف
من حروف المباني • ونبتهل اليك في التخصيص بفهم مزايا اودعتها فيها للخواص • وبالعمل
بما يوجب عنه الاجتهاد ومعرفتنا بكمال الاخلاص • ونطلب منك التوفيق لتحقيق اسناد جميع
الكائنات اليك في كل حال • والضبط لكل مسند الى خير مسند اليه نبي الرحمة من الاقوال والافعال
ومعاز ابرار علية هي متعلقات الافعال والاعمال • ونرجو منك قصر انظارنا على انشاء ما يوجب
الوصل الى موجبات معرفتك والفصل عما يوجب خفة موازيننا بل مساواتها والانقطاع عن فوزنا
التي اغنتنا بايجاز جوامع الكلم في اسالة عن الاطناب • والحق رشدنا واهدنا الصراط المستقيم
في جميع الابواب • الفن هو الضرب والتزيين • سمي به كل قسم من كتابه اشارة الى مهارته في
الصياغة حيث سبكه من مادة واحدة هي مفردات الكلم الفواتا • وجلب تزيينه لمعانيه
بتركيبات بديعة الى ضبط طباعا • وادعى لافادة شدة امتزاجها بالمعاني • وسرعة الانتقال
منها اليها كونها عين المعاني فقال الباب (الفن) الاول علم المعاني وهكذا • وعدها
هو الذي يعني جعل المعاني ظروفا للالفاظ • اشارة الى انه ليس هنا لفظ خرج عن افادة هذا
المعنى لا مقصد من افادة ان العلم ليس اوسع من الفن كما هو شأن الظرف بل كما لم يخرج لفظ من
الفن عن بيان العلم لم يخرج شيء من العلم عن الفن فاختار للمبالغة فيه ما لا ابلغ منه وهو دعوى

العينية

العينية والبعد عن الاثنينية • وبما عرفت ان الفن عبارة عن الفاظ مخصوصة وحمل علم
المعاني عليه لدعوى الاتحاد ولغرض تما • اندفع ما يقال ان الفن باعتبار عبديته عين علم المعاني
فالحمل عليه لغو • واندفع ايضا ان العلم سابقا علم بعنوان علم المعاني دون الفن وما هو علم
احق بالموضوعية والانسب بالمحمولية ما فيه شائبة المجهولية • وانما صار علم المعاني اول لانه
متعلق بترتيب المعاني والبيان متعلق بما يفيد المعاني المترتبة من الكلام المختلف وضوحا
وخفاء في الدلالة • والبديع لتزيين هذا الكلام • ولا يخفى ما فيه من الترتيب المقتضي لهذا النظام
من غير حاجة الى جعل البيان من المعاني بمنزلة المركب من المفرد لمزيد اعتبار في البيان • وهو ايراد
المعاني المترتبة في طرق مختلفة • فهو مزيد على ترتيب المعاني المعتبر في علم المعاني الا انه على الموضوع
كما اعتبره السكاكي وتبعه الشارح والسيد السند • وانما عرف اولا قبل الشروع في مقاصده حفظا للقاصرين
من توهم اتحاده مع الفن قال الشارح ولانه كل علم مدون فهي كثيرة يضبطها جهة وحدة باعتبارها
تعد علما واحدا يفرد بالتدوين • فمن حاول تحصيلها فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما
يعنيه • ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه • وهذا خلاف ما حقق ان جهة وحدة افراد العلم بحالة التدوين
وصار مسائل الكثيرة لاجلها علما واحدا هو الموضوع فالاولى ان يقال كل علم فهي كثيرة تضبطها
جهة واحدة • ومن حاول تحصيل كثرة تضبطها جهة واحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة •
ان علم المعاني • اسماء العلوم المدونة نحو المعاني يطلق على ادراك القواعد عن دليل حتى لو ادركها
احد بتقليد لا يقال له عالم بل حال ذكره السيد السند في شرح المفتاح • وقد تطلق على معلوماتها
التي هي القواعد لكن اذا علمت عن دليل وان اطلقوا • وعلى الملكة الحاصلة من ادراك القواعد مرة
بعد اخرى • اعني ملكة استحضارها متى اريد لكن اذا كانت ملكة ادراكها عن دليل وان اطلقوا الى تخصيص
تخصيص الاسم بالادراك عن دليل كما لا يخفى • وكذلك لفظ العلم يطلق على المعاني الثلاثة كما حقق
السيد السند انه في الادراك حقيقة • وفي الملكة التي هي تابع الادراك في الحصول ووسيلة
اليه في البقاء وفي متعلق الادراك الذي هو المسائل اما حقيقة عرفية او اصطلاحية • او مجاز
مشهور وفي كونه حقيقة في الادراك نظر • لان المراد به الادراك عن دليل لا الادراك مطلقا
حتى يكون حقيقة • وبالجملة التعريف يحتمل ان يكون للمعاني باي معنى يؤخذ فيحمل العلم على معنى يناسبه
ولا يوجب تحير المخاطب في المراد لانه اذا علم المخاطب ان كل اسم للعلم المدون يطلق على المعاني الثلاثة
وكذا لفظ العلم • وابهم المتكلم اللفظ لم يحمله على اي معنى شاء فيختار اي معنى يريد ان يعرفه بالمعرفة

ويحمل بقرينة العلم عليه وفيه • واختار الشارح المحقق حمله على الملكة • وجوز حمله على المسائل
مع ان قول المصنف ينحصر في ثمانية ابواب يستدعي بظاهره للحمل على المسائل • وجعل السيد السند وجه ترجيح
دون الحمل على الادراك الاستغناء بها عن تقدير المتعلق بخلاف العلم بمعنى الادراك • فانه لا بد فيه من تقدير
اي علم بقواعد يعرف بها والحمل على الادراك ايضا يرجحه كونه حقيقة بهذا وفيه طلب المصدر المتعدي تقدير
المفعول بحث • الا ترى انه اذا نزل المتعدي منزلة اللازم استغنى عن تقدير المفعول مثلا اذا جعل
يعطي بمعنى يوقع الاعطاء ولا يحتاج الى تقدير المتعلق فلو استدعى المصدر تقدير المفعول لاستدعى الاعطاء
المعتبر في يعطي نعم ما ذكره الشارح يخالف مقصد المص فانه قال في الايضاح قيل **يعرف به احوال اللفظ**
العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال دون علم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص
العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات يريد تخصيص العلم بتصور الكلي والتصديق بحاله • وتخصيص
المعرفة بتصور الجزئي والتصديق بحاله فانه ظاهر في انه اراد بالعلم ادراك الكلي وبالمعرفة ادراك الجزئي
ومن هذا تبين اختيار يعرف به • على عكس ما ذهب اليه من احوال اللفظ العربي لان المراد الاحوال الجزئية وهي
لا تحمل على اللفظ العربي • ويمكن ان لا تفرق بين المعرفة والعلم وتريد بالعلم الملكة فيكون المعنى ملكة
يعلم بها احوال اللفظ العربي الى آخره اي ملكة هي مبدأ استحضار العلم باحوال اللفظ العربي ولا يخفى
انه كما اندرج في تعريف فصاحة المتكلم الاقتدار المشتمل على المعرفة وعدمها فتامل • قيل ان
اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية او البعض الذي لا يمكن تعيينها كالثلث والنصف
والربع فهو تعريف بمجهول او ما يمكن تعيينه كمسألة او مسألتين فالعبارة قاصرة • وقيل ان
اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من عرف مسألة ومن البين
ان كلا من الايرادين قد تركنا فيه بعض الشقوق ليظهر من الاحاطة بهما • واجيب عنهما بان المراد
معرفة كل واحد يرد على صاحب العلم بالامكان • ولم يدفع به قصور العبارة • ويمكن ان يجاب بان المراد
معرفة الجميع والاستحالة معرفة الجميع لا ينافي كون العلم سببا لها كما ان استحالة عدم صفات الواجب
لا ينافي سببية عدم الواجب وعدم حصول العلم المدون لاحد وهو يتزايد يوما فيوما ليس بممتنع
ولا مستبعد • والتسمية للبعض فيها او تجوزا او حكمة كناية عن علو شانه في العلم بحيث كانه يحصل
له الكل • ويرد على طرده صدق التعريف على ملكة مسائل العلوم الثلاثة مثلا فانه يصدق عليه انه علم
يعرف به احوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال • لا يقال انها ملكات لا ملكة واحدة
لان كل علم ملكات لا بوابه بل مسائله ووحدة الملكة ليس امرا منضبطا يمكن تعيينه وتحديد العلم به

وليس

وليس ملك ان تجيب بان المراد يعرف به لذاته • وما صورته يعرف بجزئيه • لان لكل حال يرد
على صاحب الملكة يعرف بها لجزئيها لا لذاتها • نعم لا يبعد ان يقال معرفة جميع الاحوال بها لذاته فجزؤه
جوابا بهذا الاعتبار • وبانه يتخلف وتريد يعرف بها تلك الاحوال فقط • وما ذكره من الملكة يعرف
بها غيرها ايضا ويمكن ان يرد انه يصدق التعريف على ملكة استحصال العلم من غيره ان يحصل مسئلة كما ان
حفظ من شواهد السائل ما يغني باستنباط مسائله فانه يصدق عليه انها ملكة يعرف بها احوال
اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال لا يقال لا يعرف بها بل يرتب دليلا يستحصل بها لانا
نقول فلا يعرف بملكة الاستحضار ايضا بل يرتب دليل يستحضر بها • نعم يحتاج المعرفة مع ملكة الاستحضار
الى المبادي ايضا بخلاف ملكة الاستحضار لكن هذا الفرق لا يجدي في تصحيح التعريف • ولا يخلص عن
ويحكم ان ملكة الاستحصال المذكورة علم لانه لا يقول احد ان من لم يخطر بباله مسألة قط هو عالم بعلم
انما الكلام في ان ملكة الاستحضار كثيرا من مسائل مع ملكة استحصال الباقي هل هو العلم ام لا • من اراد
ان يكون اطلاق الفقيه على الائمة حقيقة مع عجزهم عن جواب بعض الفتاوى التزم ذلك واما
على ما سلكنا من ان الاطلاق مجازي فلا نلتزمه • وجوابه ان العلم بمعنى ملكة الاستحضار الملكة
المطلقة كما عرفت وملكة الاستحصال خارجة من قوله علم • والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة
له المتغيرة كما يقتضيه لفظ الحال من التقديم والتاخير والتعريف والتنكير وغير ذلك • وموضوع
العلم ليس مطلق اللفظ العربي كما توهمه العبارة بل الكلام من حيث انه يفيد زوائد المعاني • فلو قال
احوال الكلام العربي لكان اوفق الا انه راعى ان اكثر تلك الاحوال من عوارض اجزاء الكلام كالمسند اليه والمسند
ولان صاحب المعاني يرجعه الى الكلام فاختار اللفظ ليكون مجيئا في بادي الرأي الا انه يجد انه احوال الاسناد
فتامل • وقد نبه بتقييد اللفظ بالعربي واطلاقه في قوله يطابق اللفظ على ان تخصيص البحث باللفظ
العربي مجرد اصطلاح • والا فيطابق بها مطلق اللفظ مقتضى الحال وبها يتعرف شأن كل مقال •
والحد لم يبق ما على المطابقة • فاتجه ان الاحوال ان شاملة لغير اللفظ العربي كيف تكون من الاحوال
التي يبحث في العلم والبحث فيه الا عن العوارض الذاتية • ولا يندفع الا بما ذكره الشارح المحقق
في بعض تصانيفه من ان اشتراط البحث عن الاعراض الذاتية انما هو عند المنطقي واما ارباب تدوين
العربية فربما لا يتم في علومهم بهذا الا بمزيد تكلف • والمراد بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ما
قدمناه فلا نعيده فتذكر • واحترز به عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام
والرفع والنصب وما اشبه ذلك من المحسنات البديعية فان بعضها مما تقدم على المطابقة لمقتضى الحال و

وبعضها مما تأخر • ولابد من اعتبار قيد الحيثية اي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال من حيث هي
كذلك ليتم امر الاحتراز به • والا لدخل فيه بعض المحسنات والاحوال النحوية والبيانية التي ربما تقتضيه
الحال فان الحال ربما تقتضي تقديما او تأخيرا يبحث عنه النحوي • وربما تقتضي التسجيع وغيره وربما
تقتضي ايراد المجاز والتشبيه • فلولا قيد الحيثية لدخلت هذه الامور التي تعلقت بعلوم اخر
في المعاني لكن الوضوح في الاشعار بالحيثية تعليق الحكم بالمشتق ثم بالموصول الذي صلته مشتقة •
والاشعار الموصوف بهذا الموصول بقيد الحيثية خفي ولذا قال الشارح المحقق وهو وصف الاحوال
التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال قرينة خفية على اعتبار الحيثية • واما قوله ولولا اعتبارها
للزم ان يكون علم المعاني عبارة عن تصور هذه الاحوال والتصديق بوجودها اذ لا يفهم من معرفة
الشيء الا هذا • ففيه ان خواص العلم ادراك المركب والمعرفة ادراك البسيط فيشمل تصور البسيط
والمركب والتصديق المتعلق بهما مطلقا • والعلم في التعريف اما بمعنى الملكة او المسائل والتصديقات
بها فكيف يكون تصور بهذه الاحوال والتصديق بوجود هذه الاحوال الجزئية داخلين فيه
وانما يختل التعريف لانه يلزم ان يكون علم المعاني ملكة او تصديقات بمسائل او مسائل تعرف بها هذه
الاحوال او وجودها • وظاهر انه ليس كذلك • وقد عرف صاحب المفتاح المعاني بانه تتبع
خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها
عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره • ولعل المصنف عدل عنه الى ما هو اخصر منه واوضح كما
لا يخفى • ولانه تعريف بالمباين اذ التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه كما اعترض به في الايضاح •
وما اجاب به القوم عنه من ان المراد بالتتبع المعرفة على اطلاق السبب وارادة ما هو مسببه
تنبيها على ان المعاني تلك المعرفة دون معرفة اللغة ومعرفة العرب على ما قيل ودون المعرفة بالتقليد
كما قيل يرده انه يأبى عن ارادة المعرفة بالتتبع قوله ليحترز بالوقوف عليها اذ لا يليق ان يحترز به
وانه ليس المعاني معرفة للخواص المذكورة بالتتبع لانه التصديق بالقواعد لا معرفة الخواص الجزئية لا انه
المعتاد ومنه معرفة الخواص بالتتبع والحمل على معرفتها اجمالا بعد المعرفة الحاصلة بتتبع جزئيات الخواص
تجاوز عن الحد في التكلف وليس من جهات العدول كما ظنه بعض شراح المحقق اذ العلم بتعريفه يوجب
الدور • وان اعترض به المصنف في الايضاح حيث قال فسر التراكيب بتراكيب البلغاء ومعرفة
التراكيب في تعريفه تتوقف على معرفة البليغ المتوقفة على معرفة بلاغة المتكلم وقد عرفها في كتابه
بانه نوع المتكلم في تأدية المعاني حد الاختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها • وايراد انواع التشبيه

والمجاز

والمجاز والكناية على وجهها • فان ما اراد بالتراكيب تراكيب البلغاء وهو ظاهر موضع جاء الدور • وان
اراد غيرها فلم يبينه هذا الاعتراض لا يتجه على تعريفه لو ذكره بعض كتابه لانه عرف فيه بلاغة المتكلم بما لا
يتوقف معرفته على معرفة المتكلم البليغ لكن نعم الجواب ما اجاب الشارح حيث قال المراد بالتراكيب تراكيب
ذلك المتكلم كانه قال بلاغة المتكلم ان يكون بحيث يورد لكل تركيب له في المورد الذي يليق به المقام فمعنى
توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال • وقوله في تأدية المعاني وتوفية
خواص التراكيب حقها • وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ناظر الى هذا القصد •
ولهذا بالغ في ظهور هذا المعنى حيث قال لا يفهم الا هذا • فالمناقشة بانه يمكن ان يراد بلوغه في تأدية
المعاني حد الاختصاص بتوفيه مثل خواص تراكيب البلغاء حقها • وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية
على وجهها ليس على سنن التوجيه وان وقع عن السيد السند الشريف النبيه • واما ما اعترض به على
الشارح من انه لم يعرف للتراكيب هذا المتكلم خواص حتى يضاف اليها وحكم بجنسيه على هذا الجواب بانه ليس
بشيء • ففيه ان للافادة هي الداعية الى الخصوصية معينة زائدة على اصل المعنى وانما فائدتها لا التراكيب المتكلم
لا المستند الى معرفة خواصها • نعم يتجه ان تعريف بلاغة المتكلم يستلزم الدور لان السكاكي عرف الخاصية
بما اخذ فيه البليغ • والعجب انهم احتاجوا في اثبات الدور الى الترديد في التراكيب ولم يلتفتوا الى
ما ذكره في الخاصية • ولما انجر الكلام الى ايراد تعريف السكاكي فلا نرى بدا من شرح قوله وما يتصل بها
من الاستحسان وغيره فانه مما تصعبت جهة الافهام • وزل فيه الاقدام • ولم يتيسر شرح حق بيانه من الاعلام
فان الشارحين جمهورهم ذهبوا الى ان المراد بالاستحسان المحسنات البديعية • وبغيره الاستحسان الذي يتضح
منهم صحوة او كالاستعمال المستهجنات في الاصطلاحات والمعرفات فذكر المحسنات البديعية في تعريف المعاني
واشار بذكر الاتصال الى انها خارجة من المعاني ملحقة بالخواص في التزيين الا ان تزيينها عرضي
وتزيين الخواص ذاتي • ولا يخفى انه اف والتعريف لانه لا مدخل له في الاحتراز عن الخطاء في تطبيق الكلام
على ما يقتضي الحال ذكره • ولا يوهم من ذكر الاتصال انه خارج من المعاني فان معلومات علم قد يتصل بعضها
ببعض فذكره في التعريف اف والتعريف لانه يفيد دخولها في معلومات المعاني • والسيد السند ذهب
الى ان غيره ما يتصل بها الى التراكيب اي تتبع ما يتصل بالتراكيب من معرفة ان اشتمالها على
الخواص هل يحسن او يستهجن اذ التركيب المؤكد مثلا قد يحسن من متكلم في مقام فيحمل على انه قصد مقتضى
ولا يحسن من آخر في ذلك المقام لسوء ظن به فلا يحمل على قصده بل على ان صدوره منه اتفاقي • وكذا
حال المخاطب • وقد صرح بذلك المفتاح حيث قال ومن متممات البلاغة ما قد سبق لي ان نظم الكلام

او المحسن من بليغ لا يمتنع الا لا يحسن منه من غير البليغ وان اتحد المقام بل لا بد لحسن الكلام
من انطباق له على حال الاجل ليساق ومن صاحب لمواقع جهات الحسن لا يتخطاها ولا بد مع ذلك
من اذن لا ف من الكلام مصروفة فظهر انه لا بد لصاحب المعاني مع معرفة الخواص من معرفة كون
التراكيب مستحسنة وغير مستحسنة ليتمكن من ايراد تراكيبه منطبقة على ما ساقها لاجله وسبحة في مواقع
دمنا حسل كل تركيب يرد عليه على ما يليق بحال المتكلم فان البلغاء ايضا على درجات متفاوتة فربما يحسن
كلام في مقام من بليغ ويحمل على دقائق جمة ولا يحسن مثله في ذلك المقام من اخر دونه في البلاغة فلا يحمل
عليها بل على ما يناسب مرتبة والاوجه ان مراده بالخواص ما تعين كونه خواص للايجاز وغيره كالتاكيد
والتنكير والحذف وما يتصل بها من المحسنات البديعية وبغيره اللطائف والكنايات فانها في تغيير
مقتضيات الاحوال فلا بد من معرفة كونها خواص في تلك الاوقات لئلا يقع المتكلم في الخطأ فان ما قد يكون
خاصية وقد لا يكون اكثر ايقاعا في الخطأ او ان المراد بما يتصل بها من المحسنات البديعية وبغيره
الاستحسان الواقع معرفة لو فقد الكل وجوب تتبعها ليتميز عن الخواص فلا يقع في الخطأ لا لتباسها بها
بناء على وقوعها في كلام البلغاء وما لا بد من التنبيه عليه ان المعنى اطلاق مقتضى الحال والمقام فيه تجوز فمقتضى
حال ما يقتضي المتكلم في تادية المعنى الى زيد من دلالات وضعية لان المعنى في وقت لا يحتاج زيد الا عطاء
في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره ولا بد من خطاب المتكلم له او في تعبيره والقاء الكلام المقتصر على الدلالات
الوضعية حين يخاطب من لا يخطر له فوائد من الدلالات الوضعية فضلا عما من له فضل تمييز فتطبيق
هذا الكلام على ما يقتضي الحال اخر ومن التجريد عن الزوائد ليس من مباحث الفن لا استغنائه عنه ويحتمل
ان يكون في ذلك مخالفة منه لمعرفة مما حاله ان ما يحتاج الى التنبيه للقاصر ربما يجعل من الفن **وينحصر** قال
في الايضاح المقصود من علم المعاني منحصر **في ثمانية ابواب** يريد انحصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته
والانحصار في علم المعاني على كل باب واعترض عليه الشارح المحقق بان ظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم
عبارة عن نفس القواعد لان نفس الابواب انما هي المسائل وليست اجزاء الملكة وبان في توقيف العلم وبيان
الانحصار والتنبيه الاتي خارجة عن المقصود ولا يخفى ان كون العلم عبارة عن المسائل لا يوجب خروج
هذه الامور عن العلم لان المقصود من العلم الاصالة المسائل فيجعلها لا خراجها الى درج المقصود من العلم
مع تنقيح وتحرير ونحن نقول ادرج المص لفظ المقصود وجعله الضمير الى الفن لان المنحصر في الابواب التي هي الالفاظ
والعبارات بحسب الظاهر فكانه قال ويحضر المقصود من الفن من علم المعاني فقوله من علم المعاني بيان المقصود
لا صلته بالجملة الضمير كناية عن الفن لا بد لاخراج الامور الثلاثة من درج المقصود وجعل الضمير للعلم المعاني

بعض

بعض الملكة وجعل قوله من المعاني صلة المقصود ان يحضر المقصود من الملكة في ثمانية ابواب
وهو المسائل لان الملكة وسيلة حاصلة منها او جعل الى المعاني بمعنى المسائل وجعل قوله من المعاني صلة
المقصود ان يخص المقصود من المعاني التي هي المسائل في ثمانية ابواب وجعل درج المقصود لاخراج
ما لم يخرج من القوة من مسائل العلم وهو غير الابواب الثمانية لاحتمال ان يكون مما لم يخرج باب اخر
لكنه ما لم يخرج اليس مقصودا بالبيان فيه تكلف وكما ان المحصور هو المقصود من الفن المحصور فيه ايضا
هو المقصود من الابواب الثمانية والا فالابواب مشتملة على الشواهد والامثلة والاعتراضات
وبعد دعوى ان العلم منحصر في ثمانية ابواب ذكرها على سبيل التعداد ليدفع الحاسب حسبانها
كما هو طريقة معرفة مرتبة العدد ولانه لو لم يذكر على سبيل التعداد لوجب العطف والتبس
الايجاز والاطناب والمساواة ولم يعلم انها باب واحد كالفصل والوصل وتوهم ان الثمانية
في التعداد صارت احد عشر فقال **احوال الاسناد الخبري** • **احوال المسند اليه** • **احوال
المسند** • **احوال متعلقات الفعل** • **القصر** • **الانشاء** • **الفصل والوصل** • **الايجاز
والاطناب والمساواة** بقي ان المذكورات على سبيل التعداد مبنيات على السكون فكيف يتكلم
باحوال الاسناد الخبري وظني انه يتكلم بكسر اللام في الاحوال لانه ساكن لاقى لام التعريف فيجب تحريكه
بالكسر وبهذا علم انه ينبغي اسكان ما ليس بمضاف ولا يخفى ان وجه عطف الوصل كالاطناب والمساواة
على ما هو مذكور على سبيل التعداد ايضا مشكل وانما انحصر فيها **لان الكلام اما خبر او انشاء** قال
الشارح المحقق لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وفسرها في حواشي هذا
الكلام حيث قال بمعنى انها صفة موجودة فيها وجودا اصليا كالعلم والارادة ونحو ذلك لا بمعنى انها
معقولة حاصلة صورتها عندها للقطع بان الموجود في نفس المتكلم اذا قال صلوا هو طلب الصلاة وايجابها
لا صورة ذلك كصورة السماء عند تعقلها والراجح اتصاف النفس بانها طالبة هذا وغاية ان النسبة
باعتبار تحققها الاصيل قائمة بالطرفين لا بالنفس لانه كما صرح به منها تعلق احد جزئي الكلام بالاخر
بحيث يصح السكوت عليه وكانه اراد بالنسبة ما يتعلق بالنسبة من الطلب والحكم ومن فسر النسبة بوقوع
النسبة او لا وقوعها فقد خرج عن مفهوم التقسيم بما ذكره الشارح من انه لا يتناول التقسيم نظائر
الانشاء لانه لا يصدق عليه انه ليس لنسبته خارج لان ليس لنسبته بمعنى الوقوع واللاوقوع خارج ومفهوم
العبارة انه له نسبة بهذا المعنى وليس لها خارج يطابقه او لا يطابقه وما نقول من ان اضافة النسبة الى الضمير
للعهد اي النسبة المعهودة وهي النسبة المعتبرة في الكلام فاذا لم يكن للانشاء نسبة لا يصح اضافة

النسبة اليه الا اذا لم يعتبر عدمها فيكون خروجا عن مفهوم العبارة بلا حجة **الا ان كان لنسبة**
خارج يتبادر الى الاوهام ان كل نسبة انشائية كانت او خبرية لها خارج • لان نسبة اضرب
مثلا ثبوت الضرب للمخاطب • وله خارج هو ثبوت الضرب له او عدم ثبوته له • لان الواقع يستحيل
ان يخلو عنهما فالنسبة الخبرية لا تتميز عن الانشائية بان لها خارجا دون الانشائية فلذا قال **تطابقه**
او لا تطابقه وفيه ان النسبة التي لها خارج ليس يمكن ان تخرج عن المطابقة واللامطابقة • ولذا
نفى بعض ما اشتهر من اختصاص الصدق والكذب بالخبر كاختصاص احتمالهما به وقال يا زيد الانسان
صادق • ويا زيد الوشن كاذب • ويا زيد الفاضل محتمل فلا نعرف فسرها الشارح المحقق في المختصر
بقصد المطابقة واللامطابقة فالانشاء وان كان لنسبته خارج يطابقه او لا يطابقه يمكن لا يقصد ان
بالانشاء تحقق الخبر • وفيه بحث لانه لا خبر يقصد به عدم مطابقة نسبته لان وضع الخبر للمطابقة وانما عدم
المطابقة احتمال عقلي • فان قلت هذا انما اريد بالنسبة الوقوع او اللاوقوع فان القصد ابدا الى مطابقتهما
اما اذا اريد ثبوت امر لامر مثلا في الموجبة يقصد وقوعها اي مطابقتها للخارج • وفي السلب يقصد
لا وقوعها اي عدم مطابقتها للواقع بمعنى زيد قائم ان ثبوت القيام لزيد واقع والقصد في زيد ليس بقائم
الى ان الثبوت المذكور ليس بواقع قلت هذا كلام حق صحيح يا ان يتمسك به • لكن الشارح المحقق
جعل اللامطابقة اي اللام الى الكذب سهو لا يتم فالتحقيق الذي يعطيه الفكر الصحيح • والذكاء الرفيع
ان النسبة التي لها خارج التي يكون حاكية عن نسبة هي ثبوت الخارج لها كونه محكيا • ونسب الانشاءات
ليست حاكية بل محضرة ليطلب وجودها او عدمها او معرفتها او تحسر على فوتها الى غير ذلك وكذا النسبة
التقييديات ليست حاكية بل محضرة ليعين به ذات ومعنى مطابقتها للخارج ان يكون حكايتها على
ما هو عليه في الخارج للانشاء • قوله يطابقه او لا يطابقه مجرد الاشارة الى صحتها الى الصادق والكاذب
وبهذا صار محل الصدق والكذب سمي به نسبته • فالكلام ان كان لنسبته خارج **فخبر والا فانشاء**
والخبر يكون بمعنى الاخبار • وهو ايضا يقابل الانشاء لكن بالمعنى المصدري **والخبر لا بد له من مسند اليه**
ومسند واسناد لو قال لا بد له من اسناد ومسند اليه ومسند **والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان**
فعلا لكان اولى من وجهين لا يخفيان على متمسك • وتخصيص المتعلقات بالمسند مع ان في قولنا ضارب
زيدا جاء في متعلق المسند اليه حيث قيد المسند اليه بالمفعول لانه متعلق لمسند الصلة المتعلقة بالمسند اليه
وفيه ان الكلام في اجزاء الخبر وذلك المتعلق ليس متعلق مسند الخبر لان الصلة جملة ليست خبرا وان كانت
جملة لان كل غير انشائية ليست خبرا بل متعلق المسند اليه للخبر • قال المحققان في شرحي المفتاح

ادرج

ادرج الص احوال متعلقات المسند والمسند اليه في فيهما لكونهما بمنزلة الاجزاء الملحقة واختار قوله
او في معناه على قوله او معناه ليشمل المتعلقات المتصلة بالفعل من غير خفاء اذ ما في معنى الفعل
صريح في كل ما يؤدي معناه بخلاف معنى الفعل فان الاصطلاح على انه ما يؤدي معنى الفعل وليس من
تركيبه وما هو من تركيبه شبه الفعل • قال الشارح المحقق ولا جهة لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا
لا بد له مما ذكره • وقد يكون للمسند ايضا متعلقات هذا وفيه ان انتفاء الاختصاص لا ينفي جهة التخصيص
اذ رب مشترك يختص في البيان ببعض لنكتة والنكتة ههنا ان القوم بحثوا عن المسند اليه والمسند الخبريين
وكذا عن متعلقات الفعل والقصر وتركوا الانشائيات على المقايسة • ولذا قدموا هذه الابواب على
الانشاء وانما فعلوا كذلك لان الخبر اكثر • وزيادة فر على ان بعض المحققين نص على انه لا انشاء
الا وهو في الاصل خبر صار انشاء بنقل او حذف كما في اضرب فان اصله تضرب • او بزيادة كما في ليضرب
ولا تضرب الحاضر ذلك **وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر** للمسند اليه على المسند او العكس وللفعل
او ما في معناه على المتعلق او العكس **او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة او غير**
معطوفة يتناول الجمل الحالية المتداخلة نحو جاء زيد يركب يشرع على ان يكون يسرع حالا من ضمير
يركب مع انها ليست من الوصل والفصل في شيء • فالاولى وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة
او متروكة العطف • ومع لا يلزم دخول امثال هذه الصورة في باب الوصل والفصل لكنه ينتقض
الحصر بها • ولا بد لتصحيح من تقييد كل جملة قرنت باخرى بان يكون مما ينبغي العطف في ادا الاصل المعنى
ولا يخفى انه لا ينبغي الترتيب باب الفصل والوصل لمزيد مناسبة له به **والكلام البليغ اما زائد**
على اصل المراد لفائدة قال الشارح المحقق احترز عن التطويل اقول يعني الحشو ايضا قال ولم يحترز عن
التطويل اذ لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ وفيه بحث اذ بلاغة الكلام مطابقته لمقتضى الحال
في الجملة او الكل ما يقتضيه الحال على ما سبق في بيانه • ولا يلزم منه ان لا يكون في الكلام ما لا يقتضيه الحال
نعم لا فائدة في تقييد الكلام بالبليغ لان الزيادة لفائدة اطناب سواء كان في الكلام البليغ او لا
لا يقال ليستفاد من تقييد الزيادة بكونه على اصل المراد انه لا يكون زائدا على المراد فيكون لفائدة لان الزائد
على المراد زائد على اصله **او غير زائد** يتناول منه او غير زائد على اصل المراد لفائدة ويستلزم دخول التطويل
والحشو في المساواة والايجاز • فينبغي ان يقول او غير زائد على اصل المراد اصلا • وينبغي ان يقيده ايضا
بكونه لفائدة لان عدم الزيادة اما بالمساواة او بكون اللفظ اقل من المعنى وكل منهما لا بد ان يكون
في الكلام البليغ لفائدة ومقتضى وانما لم يفصل غير الزائد بالمساواة والايجاز لان تحصيل الباب

ان معنى لا يتوقف عليه • ولا يخفى ان بيان الايجاز والاطناب على ما ذكره لا يتناول الايجاز
والاطناب باعتبار قلة الحروف وكثرتها • وما ذكره المحقق لا تتميز مسائل باب القصر عن مسائل
احوال المسند اليه واحوال المسند • واحوال متعلقات الفعل لانه من تلك الاحوال لا يخرج عنها والايجاز
والاطناب والمساواة عن احوال الاسناد والمسند والمسند اليه ومتعلقات الفعل لان تاكيد الجملة
بموازنة على اصل المراد لفائدة وحذف المسند اليه او المسند او متعلق ايجاز الآن بعيد احوال المسند اليه
مثلا بما سوى القصر مثلا قال الشارح المحقق ما ذكره في وجه الحصر لا طائل تحته بل ذكر ما لا يعنيه وقد
فاته ما يعنيه وهو بيان انه لما ذا افرد كلا من اقسام الاحوال بباب وكيف خالف المفتاح في جعل
القصر بابا على حدة وجعل الايجاز والاطناب والمساواة بابا على حدة غير منتظم مع الفصل والوصل •
فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول • والمفرد اما عمدة او فضلة
والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلاثة ابوابا ثلاثة تمييزا بين الفضلة والعمدة والمسند اليه
والمسند • ثم لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا
وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا
ولما فرغ من احوال الجملة والذي لم يجعل احوال القصر • احوال الفصل والوصل وما كان من هذه الاحوال
ما لا يختص بمفرد او لا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهو
كلاهما احوال مشتركة بين الخبر والانشاء • وما كان فيه ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء
بابا ثامنا • ولا يخفى ان وجه التبويب على الثمانية لا يتم ما لم يبين عدم استحقاق الفضلات
تمييز كل منها بباب وانه لا يستحق فضل العمدة التمييز بينها به وان النسبة التي بين المسند اليه
المسند في الخبر ليس لها ايجاب راجعة اليه خاصة كالانشاء وكيف يكون لها ما لم يستحق ان يجعل
بابا مستقلا • والفاضل ذكره وجها لا طائل تحت ما ذكره فيه لان مقصوده منه بيان ان ما ترجح
عنده الحصر على الابواب الثمانية وكفى به فائدة • تنبيه اللبيب ربما يتعلق في بيان البديهي
ونظائره على بيان الى متعلقه بحسبه خفيا على وجه لو توجه اليه السامع الفطن بكليته لعرفه لكن
لكونه خفيا ربما يغفل عنه • وله في هذا المقام نصيب من كلام [illegible] جعل المنبه عليه مفهوم الصدق
والكذب او انحصار الخبر في الصادق والكاذب على الوجه المشهور [illegible] الصدق والكذب ما هو المشهور
دون القولين الاخيرين اذ في قوله سابقا تحصيل مفهوم مطابقة الخبر للخارج وعدمه فالتوقيف
تنبيهي لان لاحضار ما حصل للتحصيل صورة وكذلك علم انه مال التعيين • وان الصدق

مطابقة

مطابقة الخبر للخارج والكذب عدمها كما هو المشهور وحيث فصل بالصادق والكاذب
على طبق المشهور ومنها انه لو صح البيان ان تلك الثلاثة بديهية ظاهرة عندنا من ليس من اهل
الكسب والحل علا انه في البحث • وما يحصل منه النفع • فكيف وهو يدفع شبهة الدور على تعريف
الخبر بما يحتمل الصدق والكذب • مع ان الصدق موقوف بمطابقة الخبر للواقع • واحسن الاجوبة
ان الصدق والكذب بديهيا التصور • وانه يجاب ايضا بان الصدق الموقوف للخبر هو صفة المتكلم
وهو الاعلام بالشيء على ما هو عليه والموقوف بالخبر ما هو صفته • واجاب الشارح المحقق بان الخبر
المعرف به الصدق بمعنى الاخبار فانه قيل الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به • فلو لا ان الخبر بمعنى
الاخبار لم يبعد بعض وبان الصدق المعرف به الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة الكلام للواقع • وما عرف
بالخبر صفة المتكلم • ولا يخفى انه يكفي في الجواب ان الصدق المعرف به الخبر صفة الكلام لا ذاته يتوقف معرفة
الخبر على معرفة الصدق المتوقف على معرفة الكلام الذي هو اعم من الخبر لا على معرفة الخبر • وما ذكره جوابا
عن توهم الدور بالنظر الى تعريف الصدق بالخبر عن الشيء على ما هو به على ما في المفتاح • وما ذكره من
الجواب جواب عن توهم الدور نظرا الى تعريف البعض للكذب والصدق فما ذكره اوفق بالمقام • واورد السيد
السند على الجواب الثاني للشارح سؤالا وجوابا كلاهما اسقطا من الاثر والجرم اوفق [illegible]
اواخلا عن الفكر • ولانه يعلم منه ان الحكم بان الصدق مطابقة الخبر للواقع • او ان الخبر منحصر فيهما
بديهي والمخالف خالف الشبهة فلذا لم يستدل عليه والكلي يحل شبهة الخلاف [illegible]
الغافر وان يكفي لدفع شبهة انها مصادفة للبديهي صدق الخبر قيد الصدق بالخبر تعيينا للمحكوم
اذ الصدق مشترك بين صدق المتكلم وصدق الخبر كما مر الاشارة اليه ليس للاحتراز عن صدق غير
الخبر من صدق المركبات التقييدية والانشائية لان الصدق والكذب يختصان بالاخبار دون بقية
المركبات لما حققناه لك • وان قال بعض انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا انه
اذا عبر عنه بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا • كما في قولنا زيد انه افرس [illegible] تركيبا تقييديا
وتصورا كما في قولنا يا زيد الانسان او الفرس واياما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا
او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل يحتمل
هذا وليس ما ذكره الشارح المحقق من ان النسب التقييدية لا بد لها من ان تكون معلومة للمخاطب
بخلاف الخبرية ولذا قالوا الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف صالحا
للابطال لما ذكره السيد السند من ان المعتبر في احتمال الصدق والكذب النظر الى ماهية الخبر مع قطع النظر

عن غير ناحية خصوصيات الاطراف لان ماهية المركب التقييدي مأخوذ وفيها علم المخاطب فتجديد النظر
الى ماهيته لا يستر المعلومية عن نظر العقل بخلاف ماهية الخبر بل لان علم المخاطب المعتبر ليس اليقين حتى
ينافي احتمال الكذب ● ولان احتمال الكذب لا يمنعه علم المخاطب مطلقا لانه يحتمل عند غير المخاطب على انه
لا يوجب الفرق بين الخبر والانشاء، ثم فيما ذكره هذا القائل لوامع الغفلة والاهمال ● اما اولاً
فلان قوله لا فرق بين النسبة في المركب الخبري وغيره الا بانه ان عبر عنه بكلام تام يسمى خبراً او تصديقاً
والا يسمى مركباً تقييدياً ينتقض بالنسب المعبر عنها بكلام انشائي ولو اريد بكلام تام ما هو غير انشائي
لا يصح قوله والا يسمى مركباً تقييدياً ● واما ثانياً فلانه ان قطع النظر عن معلومية النسبة في التقييد
بحسب خصوص المادة فجميع الانشاءات يحتمل ولا يخفى ان احتمال الصدق والكذب يرجع الى محصل المحية
مطابقته للواقع احترز باضافة المطابقة الى الخبر عن صدق المتكلم فانه ايضا المطابقة للواقع
لكن لا مطابقة الخبر للواقع بل مطابقة خبره للواقع فالاولى بانه ينبغي ان يقال المطابقة للواقع من ماهيته
الوهم **وكذبه عدمها** اي عدم مطابقته للواقع ● عدل عن عبارة المفتاح وهي غير مطابقة للواقع لانه
صادق على غير عدم المطابقة من الامور الكثيرة التي ليست بكذب ويحتاج تصحيحه الى حمل غير بمعنى الا
غير مطابقة للواقع بمعنى لا مطابقة للواقع ومنه قولهم انا زيدا غير ضارب او لا ضارب
تقديم معمول المضاف اليه على المضاف بهذا المشهور ان وصف الخبر بالمطابقة للواقع وصف له بحال
متعلقه يعني المطابق للواقع اي النسبة الخارجية وهي الحالة التي بين الطرفين مع قطع النظر عن
تعلقها الفكر الذهني المتعلق بالخبر والشارح المحقق وصف الحال انه النسبة المعقولة التي هي جزء مدلول
الخبر اعني الوقوع واللاوقوع من حيث انها معقولة فالنسبة المطابق والمطابق بالاعتبار
به السيد السند وقال هو الايجاب والسلب ومطابقتهما للامر الخارجي هو التوافق في الكيف بان
يكونا ثبوتيين او سلبيين والكل وجهة هو ● ونحن نقول مطابقة الخبر للواقع يحتمل ان
يكون بمعنى موافقته له وعدم مباينته له بان يكون مضمونه الواقع فانه موافقة الدال للشيء انما هو بالدلالة
عليه ● واطلاق الواقع والحاصل على النسبة مع انهما من الامور الاعتبارية باعتبار انهما حاصلتان
والامر الاعتباري يصح ان يتصف بالغير كالعمى للاصل الاعمى وثبوت الشيء للشيء ليس مستلزماً لثبوت
المثبت بل الثبوت للمثبت له ● وجعل الخارج ظرفاً للنسبة ووصف النسبة بالخارجية لا يستدعي
وجودها وذلك على ما حقق المحقق ان يكون الخارج ظرفاً لنفس الشيء وبين كونه ظرفاً لوجوده
فان قولنا زيد موجود في الخارج جعل فيه الخارج ظرفاً لنفس الوجود وهو لا يقتضي وجود المظروف فيه

يقتضي

يقتضي وجود ما جعل ظرفاً لوجوده فالموجود في هذه الصورة زيد لا وجوده وفي قولنا زيد قائم
في الخارج جعل الخارج ظرفاً لنفس ثبوت القيام لزيد فاللازم كون القيام ثابتاً في الخارج بثبوت
لغيره لا الثبوت ● ونحن نقول الخارج اسم للامر الموجود في الخارج كما ان الذهن الذي هو اسم للامر الموجود
في الذهن فمعنى كون الشيء موجوداً في الخارج والاعيان انه واحد منها ومن عدادها فظرفية الخارج للموجود
مسامحة اذ الموجود ليس في عداد الاعيان ومعنى زيد موجود في الخارج ان وجوده في وجود الخارج ومن عداد
وجوداته فليس للخارج الا ظرفاً لنفس الشيء لكنه اذا جعل ظرفاً له حقيقة اقتضى وجوده واذا جعل ظرفاً
له مسامحة لم يقتض وجوده هكذا احقق الخارج والواقع ● واحفظه واجعله في سلك البدايع ●
ولا تنكره لانه خلاف المستفيض الشايع ● ومما ينبغي ان ينبه عليه ان ما اشتهر من الكلام في الخارج ليس
في الخارج الذي يدور عليه الصدق والكذب لانه بمعنى خارج تعقل المتكلم لا بمعنى الخارج المقابل للذهن
والا لم يشمل الصادق والكاذب الذهنيين بل في الخارج المقابل للذهن لتكون على بصيرة في القضايا
الخارجية ويتضح عندك وجه تقييد النسبة فيها بالخارج ● ولقد اعجب المص في بيان المذاهب
الثلاثة حيث ذكر المذهب الاول من غير نسبة الى صاحبه كما نسبه المفتاح الى الجمهور ولم يؤيده ولم يبالغ
في التصريح بترجيحه كما ايده وصرح به حيث قال وهو المتعارف وعليه التعويل مبالغة في صحته وظهور
سلطانه الى ان استغنى اعتباره عن نسبته الى الجمهور وعن التأييد بتعارفه والشهادة بانه المعول
عليه ● واشار الى كمال سخافة المذهب الثاني بحذف قائله وتعبيره بمجهوليته مع العلم بانه النظام
وقد سلك هذا المسلك المفتاح حيث قال وعند بعض الائمة عدل الى ضمير طريق في ذلك واشار
الى جلالة مذهب الجاحظ بذكر القائل ● ووجه كمال سخافة هذا المذهب ما اشار اليه السكاكي من ان تصديق
اليهودي اذا قال الاسلام حق وتكذيبه اذا قال الاسلام باطل باجماع المسلمين ينطقان بالقلع على
هذا المذهب واستيصاله ومع ذلك قدمه على مذهب الجاحظ لكمال اتصاله بالمذهب الاول
حيث اجتمعا في اعتبار الخبر في الصادق والكاذب فعقب ببيان الحق **وقيل مطابقته**
لاعتقاد المخبر ولو خطأ وجرد بيانه من حشو في عبارة المفتاح حيث قال طباق الحكم لاعتقاد المخبر
او ظنه فان قوله او ظنه حشو اذ لا بد من حمل الاعتقاد في هذا التعريف على معناه الغير المشهور وهو التصديق
ان حمل الظن والعلم وغيرهما او لو حمل على المشهور وهو الجزم القابل للتشكيك لخرج مطابقة الخبر
لعلم المخبر عن حد الصدق ولدخل في حد الكذب وعدل عن قوله سواء كان خطأ او صواباً الى قوله
ولو خطأ لانه اخصر والى الصواب اقرب لان مطابقة الاعتقاد الصواب تصح بالصدق من مطابقة الاعتقاد

للخطأ كما تقيد ولو الوصلية فالتسوية لا تخلو عن شوب وفيه دعوى في الايضاح لكني ارجح
ما في المتن وقوله ولو خطأ للاشعار بالفرق بينه وبين ما هو للحق فانه يفارق الاول في هذا القيد واشار
الى تعريف الكذب بقوله **وعدمها** اي عدم مطابقة للاعتقاد ولو خطأ فالكذب يخالف الاعتقاد
للخطأ امادة افتراق الكذب هذا عن الكذب على ما هو للحق لكن لا تقتصر مادة افتراق الكذب
عليه بل منها الخبر الموهوم وان كان فانهما لا يطابقان الاعتقاد والخبر لانتفائه وليس لك ان تقول المراد
عدم مطابقة الاعتقاد مع وجوده ولا اعتقاد له في المشكوك لانه ينافي ما هو مذهبه من انحصار الخبر
في الصادق والكاذب فلان تقول الخبر المشكوك ليس بخبر لانه لا تصديق لمدلوله لانا نقول الخبر
ما يدل على التصديق سواء تخلف المدلول اولا ولولا ذلك لم يوجد خبر كاذب على هذا المذهب لان الخبر
الكاذب ما خالف مدلوله اعتقاد المخبر فلا اعتقاد للمخبر بخبره ولا تصديق به فلا يكون كاذبا لانه
مختص بالخبر ومن تحقيق تعريف الكذب يكاد يظهر انه لا يصح جعل ضمير ولو خطأ الى الخبر لانه و
لا تفاوت بينه وبين جعله للاعتقاد في تعريف الصدق لكن في تعريف الكذب لا يصح ح ذكر قوله
ولو خطأ وجعل البعض تاركا لقوله ولو خطأ في تعريف الكذب لا يوجب اعتمادا على السابق الذهن
اليه لبعد اعتباره في تعريف الصدق بعيد **بدليل** قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك
رسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد **ان المنافقين لكاذبون** اضاف الدليل الى
النظام اشارة الى قوته لان الظاهر رجوع الكذب الى قولهم انك لرسول الله لانه الخبر المنقول عنهم ونشهد
ليس بخبر بل انشاء والظاهر من الحكم بالكذب الحكم بالكذب في الواقع لا في اعتقادهم فالظاهر معه
والرد ليس الا بتاويل الآية كما صرح به المفتاح لا تقول التاويل لا يعارض الظاهر لانا نقول يعارضه
البديهية المنبهة عليها بقوله تنبيه الدليل وتوجب التاويل وفي المفتاح ان اجماع المسلمين على تصديق
اليهود في قولهم الاسلام حق وتكذيبه في قوله الاسلام باطل يوجب تاويل النظم **ورد** الاستدلال انه
بان المعنى لكاذبون في الشهادة يحتمل رجوعها الى ما هو ظاهرها انه راجع الى الخبر المتضمن مجرد نشهد لانه
اخبار عن الشهادة في الحال او على سبيل الاستمرار ما كذبهم في الثاني في ظاهر واما في الاول فلان
الشهادة هو الخبر القاطع ورده الشارح المحقق في شرح المفتاح بان نشهد انشاء الشهادة لا الاخبار
عنها وقال في الشرح لا نسلم ان نشهد خبر بل انشاء ويدفعه ان غاية الامر ان ظاهره الانشاء ويحتمل
في مقام التاويل لموجبه ● وثانيها انه راجع الى دعوى انهم يشهدون ويتنابون عن صميم القلب كما يفيده تأكيد
الرسالة بان واللام واسمية الجملة وهذا هو الذي اورده في الايضاح موافقا لما في المفتاح ● وثالثها

ما يتعلق

ما يتعلق في الصدر ونرجو ان يكون من نتائج الشرح ان الكذب يوصف به الخبر والشهادة
وهو عدم كون الشهادة عن مشاهدة وعيان فالصدق والكذب اللذين كلامنا فيهما صفتا الخبر
واستعمال النظم بمعنى هو صفة الشهادة فقد خلط القائل معنى بمعنى **او تسميتها** الظاهر او التسمية
لانه راجع الى الاخبار الآن يقال مفعوله الاول محذوف والمذكور مفعول ثان وهو يرجع الى المنافقين حذف
والمعنى تسمية هذه الاخبار شهادة وكذبهم لان الشهادة يشترط فيه مواطاة القلب وهذا التاويل
بعيد لما ذكره الشارح المحقق في الشرح ان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا وان قال
في شرح المفتاح في توجيهه كانه قيل اخبارنا هذه شهادة لانه في التعبير عنه بلفظ لا يكون مثل هذا الخبر
مقصودا **او المشهود به** وهو انك لرسول الله **في زعمهم** فحاصل المعنى ان المنافقين يزعمون انهم كاذبون في قولهم
انك لرسول الله وانه غير مطابق للواقع فحاصل الاستدلال بالآية ان الله تعالى حكم على المنافقين بكذبهم في الواقع
في قولهم انك لرسول الله فالكذب عدم مطابقة الاعتقاد ولنتم هذا الكلام وحاصل الجواب منع الحكم عليهم
بالكذب في الواقع في قولهم انك لرسول الله لاحتمال الحكم بالكذب في الشهادة والتسمية وفي قولهم انك
لرسول الله بزعمهم فحقيقة الجواب منع والوجوه اسانيد ثلاثة كما قيل ولا يظهر وجه دعوى الشارح في شرح
المفتاح بان حاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين
ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله او المشهود به وبالجملة فما وقع في الشرح فالمنع في الوجهين
الاولين منع للسند وما يقتضي منه العجب قال الشارح واعلم ان هاهنا وجها آخر لم يذكره القوم وهو ان
يكون راجعا الى حلف المنافقين على انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولئن رجعنا
من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد
الله بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولئن رجعنا من عنده ليخرجن
الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي صلعم فدعاني فحدثته فارسل رسول الله صلعم الى عبد الله بن
ابي واصحابه فحلفوا انهم ما قالوا فكذبني رسول الله صلعم وصدقهم فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست
في البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله صلعم ومقتك فانزل الله اذا جاءك المنافقون
فبعث الى النبي صلعم فقرأ علي فقال ان الله صدقك يا زيد هذا وهو لا يخفى انه تاويل فيه بعد وقريب منه
ما يمكن ان يقال انه راجع الى قولهم ليخرجن الاعز منها الاذل فيكون قوله ولله العزة ولرسوله مؤكدا له وذكر
بعض الافاضل ان المعنى انهم قوم عادتهم الكذب وان صدقوا في هذا القول فلا تعتمد عليهم ولا تصدقهم
فيما يقولون ● ونحن نقول يحتمل ان يكون المراد والله تعالى اعلم ان قول المنافقين نشهد انك لرسول الله تقييد

بحضور كن وحضور اهل الاسلام • واما في الخلوة مع شياطينهم فحالهم خلاف ذلك وانه نشهد
ان انما نعني الكاذبون فيما ابيناه فوه ويخبرونه في زعمهم • ولهذا اعاد الظاهر ليعلم الكذب
بصريح المنافقين لا بضميرهم لئلا يكون ظاهرا في رجوعه الى ضميرهم ويحتمل ان يكون الكذب راجعا الى
خبر يستفاد من كثرة التاكيد اي بهذا الحكم في موضع المبالغة في انكاره فيحتاج الى كثرة التاكيد ومن شهوده
ضعف فكن النظام ما يتجه عليه من الآية لا توجب جعل صدق الخبر خلاف ما عليه الجمهور بل جعل صدق
المتكلم مجملة بما يوافق اعتقاده وكذبه كلية بما لا يطابق **الجاحظ** اي قال الجاحظ كما هو الشارح في
الكتاب وليس مراد الايضاح حيث قال وانكر الجاحظ انحصار الخبر فيهما اي الفعل المقدر انكر
لانه يفضي الى تكلفات بعيدة بل ذكر حاصل كلام المتن في هذا المقام مطابقته اي صدق الخبر مطابقة
الخبر للواقع **مع الاعتقاد** اي مع اعتقاد المخبر انه مطابق كذا ذكر الشارح اقتفاء للايضاح ويتجه
عليه انه يشكل ارجاع ضميره في توصيف الكذب اليه فالوجه ان يقال المراد مطابقة الخبر للواقع مع
اعتقاد المخبر وقوله مع متعلق بالمطابقة والتشريك بين الاعتقاد والواقع في مطابقة الخبر وجه معنى قوله
وكذبه عدمها معه اي عدم مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد المخبر والمقصود تشريك الاعتقاد والواقع
في عدم مطابقة الخبر فيكون جميع ما اعتبره الجمهور والنظام في الصدق معتبرا في الصدق عنده وكذا
في الكذب بصريح التعريف بخلاف توجيه الشارح فانه جعل اعتبار مطابقة الاعتقاد في الصدق لازم
ما اعتبره في مفهومه من اعتقاده انه مطابق وجعل اعتبار عدم مطابقة الاعتقاد في الكذب لازم
ما اعتبره في مفهومه وهو اعتقاده انه ليس بمطابق وبين اللزوم بان الواقع والاعتقاد متوافقان ح
يعني متوافقان في التحقق والانتفاء فالمطابق لاحدهما مطابق للآخر وغير المطابق لاحدهما غير مطابق
للآخر ويمكن بيان اللزوم بوجه آخر وهو انه اذا اعتقد المخبر ان خبره مطابق للواقع فلا محالة اعتقد
الخبر فقد طابق خبره اعتقاده واذا اعتقد ان خبره غير مطابق فلم يعتقد خبره فلم يطابق خبره الاعتقاد
وهذا البيان لا يتوقف على توافق الواقع والاعتقاد بل يتأتى مع تخالفهما لكنه لا ينافي صحة
البيان بالتوافق الواقع • فاعترض بعض الافاضل بان اللزوم ظاهر على تقدير تخالف الواقع والاعتقاد
ايضا فلا يحسن التعليل بالتوافق ليس على سنن التوجيه **وغيرهما ليس بصدق ولا كذب** اشارة
الى ان الصادق والكاذب بتفسيره اخص منهما بتفسير غيره لانه اعتبر فيهما مجموع ما اعتبره غيره
ويحتمل ان يكون نفيا لمذهب الجمهور والنظام اي الصدق مثلا هذا وليس غيره مما ذكر صدقا ويرجح
الاول موافقته للايضاح وتخصيصه ببيان مذهب الجاحظ فان الثاني يجري في مذهب الجمهور والنظام

ولم

ولم يذكر فيهما فلو كان المراد ذلك لم يكن وجه لتخصيصه بمذهب الجاحظ **بدليل** كانه سمى الامارة دليلا
مبالغة في قوته **افترى على الله كذبا ام به جنة** قال الشارح لان الكفار حصروا اخبار النبي عم بالحشر والنشر
في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو وهو اللائق الظاهر من سياق الآية لان ما ذكره واعتق
في الايضاح حيث قال فانهم حصروا دعوى النبي عم للرسالة في الافتراء والاخبار حال الجنون الآن يتكلف
ويحمل قوله للرسالة على الرسالة في هذا الحكم فيرجع الى ما قال الشارح يعني ان الاستدلال للجاحظ لا يتوقف على
منع الخلو بل على تقدير منع الجمع دلالة الدليل اقوى ويدفعه ان الحمل على منع الخلو ليس لتوقف الاستدلال بل
لانه وضع اسم له ذي عمل وبالجملة لا شك ان **المراد بالثاني** اي قوله ام به جنة **غير الكذب لانه قسيمه**
اي لان المراد بالثاني قسيمه فلا يصح ان يكون الكذب وهذا اولى من قول الشارح اي لان الثاني قسيمه
فافهم ولكن ان تفسير قوله لانه قسيمه اي الكذب قسيم المراد بالثاني اي والثاني **وغير الصدق لانهم**
لم يعتقدوه قال الشارح المحقق اي لم يعتقدوا الصدق فعند اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق
الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر يريد دفع ما يتوجه على المص
من ان الاستفهام عن الشيء لا ينافي عدم الاعتقاد بان المراد بقوله لم يعتقدوه البعد عن الاعتقاد
بحيث لا يرضى المستفهم بالاستفهام عنه لكن في قوله فعند اظهار تكذيبه مؤاخذة وهو ان الآية على
مذهب الجاحظ ليست لاظهار التكذيب بل لاظهار عدم الصدق فالاولى ان يقول فعند اظهار عدم
صدقه لا يريدون بكلامه الصادق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم • ونحن نقول احتاج الى التكلف بجعله
ضمير لانهم لم يعتقدوه الى السائلين ولو جعل الى المخاطبين التام على ظاهره لان ما لم يعتقده المجيب فظاهر انه
غير معتقد له لا يسأل عنه وان سأل عما يحتمل ان يكون معتقدا له ويرجى الجواب عنه ولا حاجة الى
لجعل الضمير الى السائلين نعم عبارة الايضاح ظاهرة فيه حيث قال وليس اخباره حال الجنون كذبا لجعلهم
الافتراء في مقابلته ولا صدقا لانهم لم يعتقدوا صدقه فافهم واذا لم يكن مراد البلغاء بقولهم ام به
جنة الصدق او الكذب فلا محالة يراد به الواسطة فثبت بارادتهم الواسطة اذ لو لم يكن لم
يريدوا لانهم البلغاء العارفون باللغة الذين مرجع معرفة صحة كل كلام كلامهم فليس للمعترض
بان عدم ارادتهم صدقه لا يوجب عدم صدقه حتى يكون واسطة بمراحل من الجمالين ولا يسمع
ورد هذا الدليل بمنع ان المراد بالثاني غير الكذب بل منع انه قسيم الكذب ومنع استلزام الدليل وجوب
بسند انه قسيم الافتراء الذي هو الكذب عن عمد فيمكن المراد به الكذب لا عن عمد وهذا الذي قصده
بان المعنى ام لم يفتر فان قلت ام لم يفتر اعم من الكذب لا عن عمد ويحتمل الصدق فلا يكون مرادا

لانهم لم يعتقدوا ويحتمل الصدق او اعتقدوا عدمه **قلت** عدم اعتقادهم يحتمل الصدق
يحقيقه بالكذب بالمعنى عمدا على ان نفي الافتراء الذي هو الكذب عمدا يرجع الى القصد ويبقى الكذب ثابتا على ما
الشايع في دخول النفي على المقيد **ولما كان** نفي الافتراء بغير قصد الارادة بقوله ام به جنة فسره
ببيان العلاقة بقوله **فعبر عنه** اي عن عدم الافتراء او عن معنى لم يفتر **بالجنة** اي بجنته ليعبر عنه
لسم به جنة وليس المراد انه عبر عنه بلفظ الجنة حتى يكون معنى ام به جنة ام به عدم الافتراء الظهور فساده
والاولى ان يقول فعبر عنه بالثاني **لان المجنون لا افتراء له** بالضرورة فيلزم الجنة عدم الافتراء
قيل كون الافتراء الكذب عن عمد اما بحسب الوضع او بحسب الارادة وكل منهما دعوى لا تسمع الا ببينة
ومعنى بل ام به جنة لا يصير دليلا على اعتبار القصد في الافتراء لانه يحتمل ان يكون المراد بانه ما ينطق به
صوت مجرد كما في الطيور خارج عن الاعتقاد والاتصاف بالصدق والكذب فالاولى ان تحمل الآية على
انه اما كاذب او مصوت صوتا لا معنى له ولا اعتداد به **واجيب** بانه يكفي دليلا في التقييد
نقل ائمة اللغة واستعمال العرب **وقلنا** معنى الصدق والكذب مقرر متعارف ومعرض الجاحظ
شبهة فيها من قبل الآية فيكفي في دفع شبهته ان الآية لا تتعين لاثبات الواسطة بل يحتمل ان
تعتني بتقييد الافتراء لغة او ارادة * ويمكن ان يحمل قوله ام به جنة على انه لا اعتداد بكلامه للجنون
فيكون المقصود من الآية نفي الاعتداد بكلامه لكونه كذبا او كلام مجنون ويمكن ان يقال لا مانع من ارادة
اسم الصدق فيكون لانهم لم يعتقدوه **قلت** عدم اعتقاد المخاطب بناء في الارادة اذ لو كان
الاستفهام على حقيقته اما اذا كان للاستفهام للتقرير وتحقيق انه افترى فلا بناء فيها

الباب الاول احوال الاسناد الخبري

قدم احوال الاسناد الخبري لان المقصود بالذات من الخبر الاسناد * والمسند والمسند اليه انما يقصدان لاجله ولانه
يتم الكلام به بخلاف الطرفين ولان البحث عن المسند اليه من حيث انه كذلك لا عن ذات المسند اليه
والاسناد متقدم عليه فان تاخر عنه ذاتا وقدم مباحث الخبري لكون الخبر اعظم شانا واعم فائدة لانه
هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه تقع الصياغات العجيبة وبه يقع غالبا [illegible] التي بها التفاضل
ويتوقف عليه فوائد الانشاء لانه ما لم يعلم انه موضوع كذا ويقصد المتكلم به كذا * وحينئذ فالبحوث
عنها في التعريف كان وهكذا لم يفد وكونه السابق في الكلام لان الانشاء يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي
او نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ولا يذهب
عليك ان في جعل الامر مطلقا وجعل النهي حاصلا من الخبر باشتقاق كما في الشرح بحثا **احدهما**

ظهور

ظهور انه لا فرق بين الامر والنهي وبين الاستفهام في انه كلا بزيادة اداة * **وثانيهما**
انه صرح الشارح والسيد السند في شرح الكشاف ان المشتقات كلها مشتقة من المصدر وعبارة
المحلى لو نه لذلك منقولة فقولهم اسم الفاعل ما اشتق من فعل مؤول بما اشتق من مصدر فعل فكيف
يحكم بان النهي مشتق من الخبر **واعلم** ان الشيخ الرضي لم يجعل المشتق من الخبر الا الامر
بغير اللام لكنه قال انه مشتق من يضرب بالاتفاق ففيه تائيد لبعض ما ذكرنا وتزييف لبعض فتدبر
والاسناد الخبري هو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد ان مفهوم احداهما ثابت لمفهوم الاخرى
او منفي عنه * وهذا اولى من قولهم بحيث يفيد الحكم بان احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه لان متعلق
الخبر هو الوقوع واللاوقوع لا الحكم بهما * وهذا الوقوع باطلاق المسند والمسند اليه على اللفظ من تعريفه
بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه * لكن صاحب هذا التعريف اراد التنبيه على ان
هذا الاطلاق على ضرب من المسامحة وتنزيل الدال منزلة المدلول لشدة الاتصال بينهما ولا يخلو عن
نوع و [illegible] ان تعريف الاسناد لا يشمل الاسناد الشرطي لانه مبني على ان الاسناد في الجملة الشرطية
في الجزاء والشرط قيد له واما من جعل الحكم بين الجملتين فالتعريف الصحيح عنده هو ضم كلمة او ما يجري
مجراها الى الاخرى او ضم احدى الجملتين الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احداهما ثابت لمفهوم الاخرى
او عنده او مناف لمفهوم الاخرى او نحو ذلك وتعريف المفتاح حيث قال الاسناد الخبري هو الحكم بمفهوم
لمفهوم كما يحتمل ان يكون بمعنى هو الحكم بثبوت مفهوم لمفهوم فيكون في معنى التعريف المذكور اذ الحكم
اعم من الايجاب والسلب * وهذا هو الذي زعم انه رعون وفيه على نظر مع انه ظرون وحملوه
مبنيا على ان الحكم في جزاء الشرط يحتمل ان يكون بمعنى هو الحكم بمفهوم لاجل مفهوم لان الحكم في الجزاء لاجل
المحكوم عليه والمصلحة ولهذا سماه محكوما له * وح يشمل الاسناد الشرطي مطلقا من غير ابتناء
على مذهب لان الحكم هو الايجاب او السلب اي ادراك وقوع ثبوت امر لامر او عدمه او الانفصال
بينهما او ادراك لا وقوعه **لا شك ان قصد** اي مقصود المخبر اي المعلم بالنسبة التامة
المحتملة للصدق والكذب على ما هو اللغوي او المتلفظ بالجملة الخبرية مرادا بها معناها على ما هو
العرف كما ذكره الشارح المحقق في شرح الكشاف في تفسير وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات
فقول الشارح هنا اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما يورد
الجملة الخبرية لاغراض سوى افادة احد الامرين من التحسر والتحزن والتخشع وتحريك الحمية والدعاء الى غير
ذلك محل نظر لانه ان اراد المتلفظ بالجملة الخبرية مرادا بها معناها فلا وجه لنفيه لصحة وان اراده مطلقا

فلا يحتاج الى نفيه لانه ليس من مخلات العبارة • لكنه ينبغي ان يراد من هو بصدد الاخبار بمعنى كان
لا المخبر بالفعل وان كان متصفا ايضا لا يخرج من الامرين ليصح قوله فان كان خالي الذهن الى آخره فتامل
يخبره متعلق بالقصد فتامل فالمراد باخباره لا الالقاء او المقصود بالفعل والفرض منه لا افادة للمقصود
بالجملة الخبرية فان المقصود بعضه الحكم او لازمه فلو اريد الجملة لما صح قوله افادة المخاطب اما الحكم او
كونه عالما به او كلية حاكي اذا سال واحد عن امر مخبر جماعة تبادر كل واحد الى الجواب ليفيد الحكم وانه
كان عالما به **فان قلت** قد يكون مقصد المخبر احضار الحكم في ذهن المخاطب بعد ما غاب عنه
قلت هو ح ليس مخبرا لا بمعنى المعلم للنسبة الخبرية ولا بمعنى المتلفظ بالجملة الخبرية
مرادا بها معناها اذ لم يقصد المخبر الحكم للاعلام وهو معنى الخبر بل للاذكار وبعد تسليمه فقط او قصد المخبر ربما يكون
افادة غير الحكم طلب حكاية او صورة التعريض نحو لئن اشركت ليحبطن عملك فان المقصود من هذا الخبر افادة
المعرض بهم من المشركين بانهم حبطت اعمالهم الآن يقال المخاطب صورة هو النبي عم ومعنى هؤلاء المعرض
بهم غايته انه عدل عن الخطاب معهم الى الخطاب مع النبي عم لانه اقوى على القبول كما سيجيء في محله
فان قلت المقصود خطاب النبي بانهم حبطت اعمالهم وهذا هو المعنى التعريضي **قلت**
يكذبه ان رعاية المؤكدات والقول عنها انما هو بالنسبة اليهم لا بالنسبة الى المخاطب • والمراد بكونه عالما
ليس مجرد حصول صورته في ذهنه وان ظنه الشارح لان تصور الحكم لا يعتد به ولا يسمى عالما ولا يعد
المتصور عالما به بل يحكم عليه بالجهل بل المراد به كونه مصدقا به اى تصديق كان قال السيد السند اطلاق
العلم عليه مستفيض لغة وبهذا لا ينافي ما ذكره بعض المحققين من ان اطلاق العلم على الظن والتقليد والجهل
يخالف العرف والشرع واللغة لانه يجوز ان يكون مقصوده الاطلاق على سبيل الحقيقة ويكون الاطلاق
المستفيض الذي ذكره السيد السند مجازيا ولا اشتباه عليك ان الخبر الذي يستفيد منه اليقين لازمه
اليقين المتكلم به والخبر الذي يستفيد منه الظن لازمه يحتمل ان يكون ظنه ويحتمل ان يكون اليقين فتامل
ولا تنافي بين كون الحكم وكون المخبر عالما لازما وملزوما وبين الانفصال بين مقصدي افادتهما وان
توهمه بعض الافاضل • والحال في دفعه بلا طائل • ومن ينظر بعين التحقيق • ولا يكتفي ببادى النظر
عن الفكر العميق • لا اظنه ان يبقى في احد التصديق بان مقصد المخبر غير افادة الحكم وكيف ولا مقصد الا
الى افادة الحكم اما بمضمون حقيقة الخبر او بمضمون ما يلزمه من المعاني المجازية او الكنائية او التعريضية
او افادة كونه عالما به لا يخرج عن احد هذه المعاني والمراد بالحكم الوقوع واللاوقوع لانه الذي يفاد بالخبر
بالخبر الحكم بديهة العقل كما اشار اليه بقوله لا اشك وان كان كلام القوم يشعر بانه الايقاع والانتزاع

حيث

حيث قال ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى او بوجود الامر القائم بالطرفين في الاثبات او عدمه
في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى وانتفائه والا لما وقع شك من سامع في خبر يسمعه بل علم ثبوت
ما اثبت وانتفاء ما نفي او لا معنى للدلالة الا افادة العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب زيد الا وقد
وجد منه الضرب لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له و ح لا يتحقق الكذب اصلا ولزم
اجتماع المتناقضين في الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين عند • ونحن نقول بل يلزم اجتماع
المتناقضين عند الاخبار عن امر غير واقع لاقتضاء دلالة اللفظ التحقق والواقع عدمه ثم يتجه على
السند لا الاهم هذا بانه يجري في كون مدلول حكم المخبر اذ يمكن ان يقال لا يدل على حكم المخبر بوجود المعنى وعدمه
والا لما وقع شك من سامع في خبر يسمعه بل علم حكم المخبر بالثبوت او بعدمه ولما صح ضرب زيد الا وقد
وجد من القائل العلم بضرب زيد لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له و ح لا يتحقق الكذب
ولزم اجتماع المتناقضين عند الاخبار بامرين متناقضين لانه يلزم الحكم بالوجود والعدم وكون حكم
يستلزم انتفاء الآخر فيلزم وجود كل من الحكمين وعدمه • **قال الشارح** تاويل كلامهم ان المدلول
ليس الثبوت والعدم قطعا بحيث لا ينفك عن الدلالة او فهم الثبوت او الانتفاء من الخبر ضروري
لا يمكن انكاره ولو كان مدلول الخبر الحكم بوجود المعنى وانتفائه لما كان لانكار الخبر معنى لامتناع ان
يقال انه لم يوقع النسبة ولكان مفهوم جميع القضايا متحققا وابدا فلم يصح قولهم بين مفهومي زيد قائم
وزيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين وفيه انا لا نمنع امتناع ان يقال لم يوقع النسبة
لجواز ان يكون المتكلم على خلاف الاعتقاد ومنع تحقق مفهوم جميع القضايا لجواز ان لا يكون المتكلم بالقضايا
عالما بمعنى الآن يراد امكان تحقق مفهوم جميع القضايا لجواز ان يتكلم بالنقيضين شخصان عالما لا
بمضمونهما وانه يجوز ان يكون مدلول الخبر الحكم المطابق فلا يمكن تحقق المتناقضين لعدم امكان مطابقة
حكميهما ويجوز انكار الحكم المطابق بانكار مطابقته بلا اخفاء • وثانيا انه لو كان تاويل كلامهم ما ذكره
لكان حاصل انكاره قطعية الدلالة والاتفاق لذلك الانكار بكون المدلول الحكم بالثبوت والانتفاء
او الثبوت والانتفاء في الواقع وان قطعية الدلالة باطلة لكونها وضعية مع كون المدلول
الحكم ايضا بالوجوه المذكورة كما اشرنا اليه الا ان يقال انه مرادهم ان المدلول بالوضع وجود المعنى وعدمه من
حيث انه متعلق حكم الخبر وبواسطته يدل على ثبوت المعنى وعدمه في الواقع وليس المدلول اولا ثبوت
المعنى وعدمه قطعا بحيث لا يحتمل الخلاف وانما تعرضوا لمدلولية الثبوت والعدم من حيث انهما متعلقا
الحكم لانه بتوسطه يظهر ان الدلالة غير قطعية لجواز عدم مطابقة العلم نعم لا ينحصر وجه عدم القطعية فيه

او دلالة الخبر باستعمال الخبر فيما قصد به فيجوز ان يتخلف لعدم استعماله في صورة ذهنية متحققة بان يتلفظ به من غير صورة ذهنية ومن ههنا انكشف ترتيب الدلالات الثلاث في المكتوب دلالة الخط على اللفظ واللفظ على الصور الذهنية الى الشي من حيث انه متعلق علم المتكلم ودلالة الصورة الذهنية على الامر الخارج اي على الشي مع قطع النظر عن انه متعلق بالعلم ونحن نقول لو كان مدلول الخبر الحكم بالثبوت والعدم لما كان دخول اداة الاستفهام لطلب المتكلم العلم بعلمه بمضمون الخبر ودخول اداة الشرط التعليق الحكم بالحكم ودخول لام الامر لطلب حكم المتكلم به وكان ليت زيدا قائم لتمني العلم لعيادة على هذا القياس **ويسمى الاول** اي الحكم من حيث انه يستفيده المخاطب من الخبر **فائدة الخبر** لا من حيث انه يفيده المخاطب كما يشعر به عبارة الشارح المحقق وذلك لان الفائدة لغة ما استفدته من علم او مال فاللائق في وجه تسمية الحكم فائدة الخبر كونه مستفادا الا كونه مفادا **والثاني لازمها** الظاهر لازم فائدة الخبر وفي ابراز الضمير خفاء والمسمى الاول فائدة الخبر والثاني لازم فائدة الخبر لان المستحق لاسم الفائدة ما وضع له اللفظ ولاسم لازم الفائدة ما هو غير الموضوع له والمستفاد لانه يلزم الموضوع له وقد نبه صاحب المفتاح على ان هذا اللازم ليس بمعنى اللازم في الجملة ولو بوسط بل من قبيل ما يمتنع انفكاكه عن الشي فقال والاولى بدون هذه تمتنع وهذه بدون الاولى لا تمتنع او نبه على ان لزومها بحسب لزوم الاستفادة لاستفادة العلم فقال والاولى وهذه منبها بها نيث الاولى وهذه على اداة الاستفادتين دون العلم وكون المتكلم عالما به وعدم تعرضها على وجه التذكير جيئا على المسمى بهذا فائدة الخبر وهذا لازم فائدة الخبر ثم اراد بيان انه كيف خص احدى الفائدتين باسم فائدة الخبر والاخرى باسم لازم فائدة الخبر فقال كما هو حكم اللازم المجهول المساواة يعني كما هو حكم لوازم اللفظ الموضوع المجهول المساواة في النسبة الى الموضوع يعني قاعدة القوم انه يجعلوا لوازم الدال بعضها فائدة وبعضها لازم فائدة فما كان له مزيد اختصاص بالدال حتى كانه يفهم من حاقه يسمى فائدة ويعتبر من داخل المقصود وما جعل مساواته بالمختص في الاختصاص سواء ظهر انحطاطه عنه او لا يعد من لوازم الفائدة مثلا فائدة ضرب الحدث ● والنسبة ● والزمان ● لتساوي الثلاثة في النسبة الى الموضوع والمكان المبهم والعلة المبهمة والمقارنة بحال من احوال الفاعل لا يعد فائدة ولا يجعل من داخل ما وضع له ضرب مع لزومها للفظ ضرب لانه مجهول المساواة مع الثلاثة بهذا البحث في حل عبارة والقوم جعلوا قوله والاولى بدون هذه تمتنع وهذه بدون الاولى لا تمتنع كما هو حال اللازم المجهول المساواة بيانا لوجه تسمية الثاني لازم الفائدة صحح تسميتها لازما دون الاولى لانها لا تمتنع بدونها كما هو حال اللازم المجهول المساواة فبعضهم قال اراد باللازم الاعم لانه حق المجهولية المساواة من المساوي للمجهول المساواة وبعضهم قال اراد به ما يشمل

الاعم

الاعم والمساوي المجهول المساواة ولعمري ان امثال هذه من العجائب ● والشارح حمله على ما هو الممكن حيث وقع من تحير عظيم من اولي الالباب الى التعيين في كثير من الابواب ● وحاشا المنزه لباس الاوجب رب الارباب اللازم لكن التنزه والتقديس ● ونعوذ به عما هو لوازم الامكان من التدنيس ● وكيف لا وجه تسمية الاولى فائدة والثانية لازم الفائدة هو الواضح الذي قدمناه فكيف نلتفت الى مثل هذا التوجيه مع وضوح وكون الثانية لازما لها اعم او اخص قال الدبي اي جعله من جملة المجهول المساواة او التعبير عنه بمجهول المساواة والانظر بحاصل ● ما نسبوه الى فاضل ● بيده مفتاح العلم ● وكامل يشيد بنيانه تخوم المباني ● بقي انه كيف يصح ان كونه عالما به لازم فائدة الخبر ● وكثيرا ما يتحقق الحكم والمتكلم غير عالم لكونه مخبرا على خلاف علمه فقيل ان المراد اللزوم واللازم عند التحقيق ليس الحكم بكونه المخبر عالما به بل افادة الحكم وافادة كونه عالما به فان الاولى تمتنع بدون الثانية والثانية لا تمتنع بدون الاولى ● **وقال** المص ووافقه العلامة انهما عند التحقيق علم المخاطب من الخبر نفسه ايضا فان علمه من الخبر بالحكم لا ينفك عن علمه بكون المخبر عالما به بخلاف العكس فجعلا ملزوما ولازما باعتبار هذين العلمين ● والشارح المحقق لما ترجحا جعلا اللازم والفائدة نفس العلمين وخالف المفتاح وبيانه حاله لا يوجب الملاحظة فليحمل على ما سمعت وبالجملة بيان اللزوم ان علم المخاطب بالحكم من الخبر موقوف على علمه بان المخبر عالم به علما مطابقا حتى لو شك في علم او مطابقة علمه لم يحصل له العلم بالحكم من الخبر فالعلم بالحكم منه لا ينفك عن العلم بكون المخبر عالما والعلم بكونه عالما بالحكم منه ينفك عن العلم بالحكم منه كما في من كان حفظت التوراة لمن حفظ ● وهذا بيان واضح لا يحوم حوله ريبة الا انه خفي على السلف والمص ذكر في بيان ان علم المخاطب بالحكم منه يستلزم علمه بكون المخبر عالما به منه لان العلم الثاني لو لم يحصل عند الاول فاما انه قد حصل قبل او لم يحصل بعد وكلاهما باطل ● **وبين الشارح** بطلان الاول بان العلم بكون المخبر عالما بالحكم يوجب كون الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر ● وفيه نظر لانه مبني على ان اللازم مجرد ادراك ان المخبر عالم بالحكم ولو تصورا ● وقد عرفت ما فيه بل الحق في بيانه ان علم المخبر بالحكم من الخبر يتوقف على علم المخاطب بكونه عالما به علما مطابقا كما عرفت ولو حصل هذا العلم قبل حصول العلم بالحكم بالخبر لحصل العلم بالحكم ايضا قبل حصوله بالخبر فيكون في حصوله بالخبر تحصيل الحاصل ● **وبين** المص بطلان الثاني ● بان سماع المخبر من الخبر كاف في حصول الثاني منه واثبته الشارح بان التقدير ان حصولهما من نفس الخبر ● وفيه نظر لان التقدير الذي نحن فيه ليس الا ان حصول الحكم بالخبر لا نقول الا ان كان في حصول الحكم بالخبر كان حصولهما به لانه لازمه ● لانا نقول هذا اول المسئلة ونحن في بيانه والتمسك به مصادرة ● فالوجه ان يقال ان سماع المخبر عن المخبر الموثوق به كاف في حصول

الخ يومنه لانه لا يتكلم على خلاف علمه فان قلت كثيرا ما نسمع خبرا وليس في ذهننا ان
المخبر صادق قلت ان اردت انه ليس بمحصل بهذا الكلام فما لا نسلم وان اردت انه ليس بمحصلا
فلا يقدح ولما استصعب الشارح الاشكال فاختار طريقا ثالثا في تعيين الفائدة ولازمها فجعل الفائدة
الحكم ولازمها كون المخبر عالما به وهذا ضروري للمخبر ولا يخفى عليك ان الضروري حصول صورة الحكم في ذهنه
لا التصديق به وهو المدار والاول بمعزل عن الاعتبار وبعض الناظرين في هذا الكتاب ذكر وجوها
كثيرة يمكن اعتبارها في الفائدة ولازمها وكان الشارح عليه نبه لكن امثال هذا لا ينفع في تعيين المصطلح
فراينا ان الموضح عنها قد افيد فطوينا على غيرها الكشح عن ذكرها وقد ينزل العالم بهما منزلة
الجاهل اي ينزل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بها لعدم جريه على موجب العلم بالفائدة والعالم باللازم
منزلة الجاهل به لعدم جريه على موجب العلم باللازم مثال المخاطب العالم بالفائدة ان تقول للعالم بوجوب
الصلاة التارك لها الصلوة واجبة ومثال المخاطب العالم باللازم نحو ضربت زيدا لمن يعلم انك تعرف
انه ضرب زيدا لكن لا يبالي بحضوره عندك لضربه كانه يخفى منك عالما او بالجاهل للجاهل بهما لان الجاهل
بالفائدة لا ان العالم بلازم الفائدة اذا لم يجر على موجب العلم به ينزل منزلة الجاهل ولا يحصل التنزيل
منزلة الجاهل بالفائدة وقد ذكر السيد السند ان تنزيل المفتاح العالم بالفائدة ولازمها منزلة الخالي
عنهما للمبالغة والاقتصار على منزلة الجاهل بالفائدة يكفي في القاء الكلام عليه وبما حققناه لك ظهر
انه اهمال النظر فيما ذكره وكما يكون التنزيل لعدم الجري على موجب العلم يكون للجري على موجب الجهل
وبينهما فرق فلا تخلط ويتجه عليه ان هذا من باب اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فينبغي ان
يذكر بعد قوله وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه ويجمع مع خلاف مقتضى الظاهر كما في المفتاح ويمكن ان
يجاب عنه بانه قدم على قوله وكثيرا ما الدفع ما يتجه على الحصر بانه قد يكون قصد المخبر غيرهما فانه قد يلقيه
على العالم بهما ثم ينبغي ان يجعل الجاهل متناولا لخالي الذهن والسائل والمنكر ليتم الدفع ولا تخصيص بالخالي عن
النسبة مطلقا كما فعل السيد السند بناء على ان تنزيل العالم منزلة المنكر داخل تحت قوله ويجعل غير المنكر
كالمنكر وانت تعلم انه يدخل تنزيل غير المنكر منزلة المنكر بما هو تنزيل العالم منزلة المنكر على ان دخوله فيما ذكر
لبيان وقت تنزيله منزلة المنكر فلا يوجب التكرار واني في هذا التعميم اعتناء بما احتاج اليه عند قوله
تنزيل العالم منزلة السائل بالمقايسة واعلم ان تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل نتايج منها
ان الخبر الى العالم ومنها سلب العلم عن العالم بالخبر كما في قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الاخرة
من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون فانه اثبت لهم العلم بالفائدة من اشتراه

ماله في

ماله في الاخرة من نصيب ونفى عنهم العلم بها بقوله لو كانوا يعلمون اي لو كانوا يعلمون انهم ما لهم في الاخرة
من خلاق لما شروه به فينفي عنهم العلم بعد اثباته لتنزيله منزلة الجاهل فيبطل ما ذكره المصنف من ان في كلام
المفتاح ايهام ان الاية من امثلة تنزيل العالم بالفائدة للخبر ولازمها منزلة الجاهل بهما وليست
بل هي من امثلة تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم والفرق بينهما ظاهر لانه من امثلة
تنزيل العالم بالفائدة للخبر منزلة الجاهل لا لالقاء اليه بل لسلب العلم عنه صريحا لا ذكره الشارح في شرح المفتاح
من انه لا ايهام مع قول المفتاح كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه
عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم ولو سلم فلا ضير في الايهام بعد وضوح المرام لانه لا يعرف انه لا يشبع المقام ان يذكر
المخبر في صدرها ونفيه في آخرها فلا ينبغي قول المفتاح بهذا الايهام والا دفع ضرره وضوح المرام على ان المقصود
ان يقول المقصود من هذا الكلام تنبيه القاصر وحفظه من التثبت على هذا الايهام وظهر ضعف ما ذكر
الشارح ومن تبعه في دفعه من ان نظر المفتاح بالحوالة على كلام رب العزة توضيح تنزيل العالم بالشيء منزلة
الفائدة وغيرها منزلة الجاهل والاية الشريفة احتمال آخر تخيل فيه صدرها منه وصف اهل الكتاب بالعلم
وهو ان يكون العقد عليه الاعلى الجزاء وتكون اللام لام الابتداء ويكون لو كانوا يعلمون نفي كونهم من اهل
العلم فالحاصل لو كانوا يعلمون لعلموا لمن اشتراه ماله في الاخرة من خلاق فليس في الاية نفي العلم
وفيه ايضا تنزيل العالم بالفائدة منزلة الجاهل لان اهل الكتاب عالمون بان اختيار السحر والشعوذة
على كتاب الله بهذه المثابة لكن دخول لام الابتداء على الجملة الفعلية مختلف فيه والجمهور على ان الداخلة على
الفعلية في غير باب ان محمولة على تقدير القسم ولما لا بد في تصحيح حصر قصد المخبر في الفائدة ولازمها من
التنبيه على انه قد ينزل العالم بالفائدة منزلة الجاهل لئلا يشكل الحصر بالخبر الملقى الى العالم لا بد من التنبيه
على تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه لئلا يشكل بمثل وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى لانه لو لا تنزيل
الرمي منزلة العدم لم يمكن في هذا القول صحة قصد الفائدة ولازمها واعلم ان قوله تعالى وما رميت
اذ رميت انما يكون من قبيل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه لو كان المقصود نفي الرمي مطلقا كما فسر
السيد السند حيث قال ما رميت حقيقة اذ رميت صورة لان اثره وهو الرمي كان خارجا عن طوق
البشر بحيث لا يخفى فيه وكذا ما نقله من انه ما رميت تاثيرا اذ رميت كسبا وزيفه بانه ليس بنفي الجزء
في جميع الافعال عند من يقول بالكسب وعدم صحته على قول من ينكره وكذا ما يمكن ان يقال من انه ما رميت
في عين الكفرة اذ رميت من كفك او ما رميت على قدر قوتك اذ رميت وفيه ما ينبغي ان تكلم فيه فينبغي
ان يقتصر المخبر على صيغة المجهول او المعروف من التركيب اي من المركبات او من تركيب الالفاظ بعضها

ما بعض في ظاهره وتقديره **على قدر** فهو كالضرب والعدد بمعنى المقدار **الحاجة** اي على مقدار
مقدار حاجته في افادة الحكم ولازمه او حاجة المخاطب في استفادتهما فوجه تعرض عليه بعض ظاهر
وممن لم يتنبه وقع في تطويل ليس فيه كثير تحصيل • ولا يخفى ان ظاهره لا يفي وجوب الاجتناب
عن ايراد اقل من الحاجة والاولى ان يقال فينبغي ان يذكر التركيب على قدر الحاجة واعلم ان
الايراد على قدر الحاجة مما يراعى في كل باب من ابواب البلاغة لا يختص افادة الاسناد الخبري
وغاية وجوب ذلك في المفتاح بالحذر عن اللاغية واتجه عليه انه لا يفيد وجوب الاجتناب عن
ايراد اقل من قدر الحاجة اذ ليس فيه الحذر عن اللغو بل عن فوت المقصود واجاب عنه الشارح
المحقق بانه ترك وجه وجوب الاجتناب عن ايراد الاقل لظهوره والسيد السند بان الاقل مما لابد
منه في حكم اللاغية • ومنهم من ادرج تحت المراد باللاغية ونحن نقول في ايراد الاقل يكون قد يعد بعض
ما قصد افادته لاغية ثم فصل ذلك المجمل بقوله **فان كان المخاطب خالي الذهن** بعض
تفصيل لمزيد اختصاص باحوال الاسناد والا فحذف المسند اليه وذكره الى غير ذلك تحت هذا
المجمل **من الحكم** اي النسبة بين بين او الوقوع واللاوقوع وعلى التقديرين فالخلو عبارة عن عدم الادراك
لا عن الانعقاف كما في الخلو عن التردد ويتجه انه لغو قوله **والتردد فيه** مما لا ريبة لان عدم ادراكهما
يستلزم عدم التردد فيهما لان التردد بدون التصور محال وتقييد خلو الذهن بما يخصه بالخلو
عن التصديق لا يدفع الفساد عن التردد لان التقييد غير ضروري او التصديق والخلو عن التصديق
كالخلو عن التردد ولا يلغو ذكر التردد بعده لكن لا يصح جعل ضمير والتردد فيه للحكم اذ تردد المخبر للحكم
في التصديق بل في النسبة المتصورة فهو راجع الى الوقوع او اللاوقوع المذكور ضمنا لان الحكم حينئذ بمعنى
ادراك الوقوع او اللاوقوع فهو من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى فقول من قال بالاستخدام خارج عن
الاستحكام وكذا الحال في قوله وان كان مترددا فيه طالبا له وقد يرد بالحكم الوقوع واللاوقوع بمعنى يستغنى
عن قوله والتردد فيه لئلا يتوهم ان المراد بالحكم بمعنى الايقاع فيفوت اشتراط الخلو عن التردد فهذا انه
قبيل ترك المبالغة في اختصار اللفظ تقريبا للتعاطي وقيد الخلو بالحكم وسكت عن لازمه لعدم
ظهور جريان الاقسام الثلاثة فيه لانه اذا قيل حفظت التوراة لمن يخلو ذهنه عن انه علمه
اما المنكر والمتردد في علمك فلا يحسن ان يقال له انك حفظت التوراة لافادة العلم لانه ظاهر
في تاكيد الحفظ لا العلم به والظاهر ان في علم بحفظك التوراة بل يقول ان حفظت التوراة لافادة
العلم من غير اعتبار خلو ذهنه عن العلم بالحفظ اذ لو اعتبر خلو ذهنه عن العلم بالحفظ صار ثبوت

علمك به

علمك به مقتضى الاصل وصار ثبوت الحفظ من متعلقات العلم فينبغي ان يعبر عنه بما يفيد فهذا
وجه عاجز في كونه فائدة الخبر **استغنى المخاطب** في الاستفادة او المتكلم في الافادة او الكلام او الحكم
قال الشارح على لفظ المبني للمفعول وهو مجهول **عن مؤكدات الحكم** الاولى عن مؤكد الحكم
وما خص الشرط بالحكم قال على طبقة من مؤكدات الحكم او نبه على ان وضع المؤكد للحكم وان استعمل للازم
ايضا والمؤكدات ان ولام الابتداء او صيرورة الجملة اسمية قال الشارح اسمية الجملة فيما بينهم بهذا
المعنى وتكرير الاسناد ونونا التوكيد واما الشرطية بالفتح والكسر وحرفا التنبيه وحروف القسم واحرف
الزوائد **وان كان المخاطب مترددا فيه طالبا له حسن تقويته بمؤكد** قد سبق بعض
ما يتعلق بشرح هذه العبارة فتذكر ومما لابد من التنبيه عليه ان المراد بالتردد فيه التردد في خصوص
الحكم ولا يعتبر التردد اجمالا بان يكون سؤاله مجملا او مفصلا مع الجواب من تفاصيله كما في قولك كيف
زيد فانه مجمل وتفصيله اهو اسود ام ابيض او صحيح او سقيم لكن لم يوجد تردد في خصوص الصحة مثلا
فلا يقال في الجواب انه صحيح بل صحيح مثلا تاكيد • والمراد بحسن تقويته انه لو تركه المتكلم لا يكون الا في ترك
الاولى ولا يخطأ وربما يقال يراد ان التاكيد للمنكر اوجب وتركه مع ان تأمل ايضا خطأ وبما ذكرنا
اندفع توهم انه يفهم من هذا الكلام ان لا يحسن في جواب كيف زيد صحيح وانه لا يتم قولهم ان الجواب
عن سؤال السبب الخاص يقتضي التاكيد دون السؤال عن السبب المطلق لكنه ينافي ما قال الشيخ في
دلائل الاعجاز حيث قال اكثر مواقعها بحكم الاستقراء هو الجواب لكن بشرط فيه ان يكون للسائل
ظن على خلاف ما انت تجيبه فاما ان تجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا
ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وهو في الدار قائل
فانه يفيد ان لا يكون التاكيد للسائل مطلق بل مقيدا بالظن المذكور وان يكون التاكيد واجبا في جواب
السائل كما يقتضيه قوله لا يستقيم وربما يجاب بان هذا الحكم اي تكونه على في باب التوكيد لما يجاب
لانه ايضا مناف لاطلاق التوكيد ولك ان تجيب بان هذا الحكم بيان الوجوب عند الشيخ وتقييد الوجوب
لا ينافي اطلاق الحسن نعم اثبات الوجوب في البعض ينافي اطلاق الحسن الا ان تجعل المعنى بهذا البعض
واخلاق المنكر لان التصديق بنقيض الشيء يوجب انكاره وان كان ظنا ثم جعل التاكيد بان للظان
بخلاف ما انت تجيبه اكثر مواقعه في موضع الانكار لان ان التي هي علم في باب التوكيد احق بالمنكر
الجازم بالنقيض لان يكون الظان اكثر من الجازم بحكم الاستقراء وكون الاستقراء مفيدا له لا يخلو
عن بعد ولا يتجه على الشيخ ما اورده السيد السند من ان كلام الشيخ يفيد انه يجوز انه صالح في جواب

كيف زيد مع انه ينافي ما ذكره القوم من ان كيف لطلب التصور وان السؤال عن السبب المطلق لا يؤكد
لانه انما يفيد لو كان معنى كلامه وهذا مما لا قائل به انه لا قائل بوجوب اتصاله بل المعتبر جوازه
وهو غير متعين لجواز ان يكون معناه ولا قائل بانه صالح في جواب كيف زيد ولك ان تنصر ما فهم
المعترض من كلام الشيخ بان السؤال بامثال كيف التصديق الحاصل عند التحقيق لا انه لو كان
تحصيل ذلك التصديق بالقيد قالوا انها لطلب التصور والاستعمال الموثوق به يفيد صحة التأكيد
في الجواب قال تعالى في جواب ما هي يقول انها بقرة صفراء والحمل على ان التأكيد هنا لاظهار الرغبة لكون
كلاما مع السائل خلاف الظاهر واعترض السيد السند بان ما ذكره وجها لتقييد الاصل بان يكون للسائل
ظن على خلاف ما انت تجيبه لا يتجه لانه يمكن ان يجعل الاصل هو الاولى لانه ان كان التردد في اصل
التصديق الذي في الجملة الخبرية كما في قولك هل زيد قائم فههنا يؤكد الجملة وان كان عن تفاصيل
الاطراف والقيود التي فيها فلا حاجة الى التوكيد اذ المطلوب بحسب الظاهر هو التصور واجيب
بانه لم يبن التقييد على عدم استقامة اطلاق الاصل بل على الاستقراء وليس بشيء لانه لو كان
كذلك لقال لانه يؤدي الى انه يستقيم في جواب غير الطالب التأكيد وهذا مما لا قائل به نعم يرد انه يؤدي
ما ذكره من الاصل انه لا يؤكد جواب من يقول ازيدا ضربت وهو خلاف ظاهر كلام القوم فالصواب
ما ظهر من شرح كلام المتن ويمكن ان يقال مراد الشيخ باشتراط ان يكون للسائل ظن على خلاف
الجواب الكون بالقوة القريبة من الفعل وذلك بان يكون مترددا في خصوص الحكم الذي يجاب به فانه
اذا تردد بين الطرفين وصار ملحوظين له فكل منهما في موضع الرجحان وقريب من حصول التصديق
فكل ما يجيب به سؤاله فهو على خلاف ما هو مظنونه بالقوة القريبة • وهي يوافق ما ذكره كلام المص
وان كان المخاطب منكراً للحكم حاكي بخلافه فالمنكر اسم فاعل وجعله اسم مفعول منكر وان كان
له وجه صحة **وجب توكيده** اي الحكم **بحسب الانكار** اي بقدر الانكار اي زايدا على
قدر ما للسائل بالغا ما بلغ على حذو الانكار فله فائدتان • احديهما اشتراطه ان يكون زايدا
على قدر تأكيد المتردد • وثانيهما انه يتفاوت بحسب المقامات وان اقتصر الشرح على بيان الفائدة
الثانية يرشدك الى ما ذكرنا جواب ابي العباس المبرد لابي اسحق المتفلسف الكندي حين
ساله قائلا اني اجد في كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قائم ثم يقولون ان عبد الله قائم ثم يقولون
ان عبد الله لقائم والمعنى واحد وذلك ان قال بل المعاني مختلفة فقولهم عبد الله قائم اخبار عن
قيامه وقولهم ان عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وقولهم ان عبد الله لقائم جواب عن انكار

منكر

منكر قيامه هذا وما ذكره المص في قوله تعالى ثم انكم يوم القيامة تبعثون من انه اكد اثبات البعث
تأكيدا واحدا وان كان مما ينكر لانه لما كان ادلته ظاهرة كان جديرا بان لا ينكر بل غايته ان يتردد
فيه فنزل المخاطبون منزلة المترددين فيه تنبيها على ظهور ادلته وسيزيد رشدك بالتأمل في اجوبة رسل
عيسى عم وبهذا عرفت انه في بيان مقامات الاخبار رد بانه عن كلام العرب طعن الطاعن بل الحشو
القاصر الجبري على الكلام المعجز واما في قوله وقد يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فقاما يكاد
يعود ويقول يجده في مقام الاخبار من غير الجواب ورد الانكار ان عبد الله قائم وفي مقام رد الانكار
عبد الله قائم كان عبد الله لقائم وفي جواب السائل عبد الله قائم فان قلت كيف صح اشتراط
كون التأكيد على قدر الانكار وكيف يزول به الانكار لو لم يكن زائدا على قدره قلت انه تعارض
التأكيد والانكار تساقطا فبقي اصل الخبر مفيدا **كما قال الله تعالى** مستشهدا على وجوب التأكيد
على حذف الانكار ازيد من التردد وعلى تفاوت مقامات الانكار في طلب التأكيد **حكاية عن رسل**
عيسى عم حين بولس بفتح الباء الموحدة وسكون الواو وفتح اللام والجيم ويحيى وشمعون وهو
الثالث الذي عزز به بعد تكذيبهما وما في الشرح انهم شمعون ويحيى والثالث الذي هو بولس
او حبيب النجار غير موثوق به كما اعترف به الشارح ونبه عليه في حاشية الكتاب **اذ كذبوا** الاخ
تعلق بالحكاية ولا يقال بل بمقول الحكاية والتقدير حكاية عن رسل عيسى قولهم اذ كذبوا والمراد
اذ كذب بعضهم كما يقال قتل فلانا بنو فلان والقاتل واحد منهم اذ المكذب في المرة الاولى اثنان
بدليل قوله تع اذ ارسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون وفي
الكلام وجه آخر للشارح المحقق وهو ان تكذيب الاثنين تكذيب للثلاثة لاتحاد المرسل والمرسل به
يعني ان منشأ التكذيب انهما لا يصلح ان يكونا مرسلين من هذا العظيم في هذا العظيم وهو بعينه
جار في الثلاثة وللفاضل المحشي للشرح وجه آخر وهو ان في المرة الاولى والثانية متعلقان اذا ما
يقال او بالحكاية لا كذبوا فلا يلزم تكذيب الرسل في المرة الاولى ولا ينافي مكون المكذب اثنين
لا غير ولا يتجه عليه ما توهمه انه حينئذ لا يكون المحكي عنه رسل عيسى بل رسولين لان القول للرسل بعد تكذيب
الاثنين فهم المحكي عنهم نعم يتجه ان المحكي عنهم ليس قولهم وقت تكذيب الثلاثة ممتدا من وقت تكذيب
الاثنين الى وقت تكذيب الثلاثة كما يحتاج في توجيهه الى اعتبار وقت تكذيب الاثنين ممتدا
الى وقت قول الثلاثة وتوجيه الشارح وان استغني عنه لكن احتاج الى جعل تكذيب الاثنين تكذيبا
للثلاثة قبل اخبارهم فلكل وجهة هو موليها والفاضل المحشي اجاب عن اشكاله بما لا يكشف الاس

اجماله فانكشف بحكاية سؤاله وكشف حاله **في المرة الاولى** متعلق بما عرفت في المرة الاولى والثانية
انا اليكم مرسلون مقول قال او قولهم على اختلاف القولين اكد للمنكر في اول مرتبة الانكار بان
وخلو الجملة عن الدلالة على الدوام مع ان الظاهر قربا انا اليكم ارسلنا او خلو الجملة عنها والعدول
عنها يشعر بدعوى الاستمرار الدال على المبالغة في تحقق مضمون الجملة لان تاكيد المنكر فوق تاكيد المتردد
كما ارشدت وهذا مزيد ارشاد وعدت فلا تغفل ولعل هذا المراد الشارح بقوله مؤكدا بالاسمية للجملة والان
فالاسمية للجملة من ضرورات ايراد كلمة ان فيخفى دلالتها على التاكيد **وفي المرة الثانية انا اليكم**
لمرسلون يعني لما ظهر زيادة انكارهم اكد على قدر ما ظهر من مراتب انكارهم لانهم اصروا في المرة
الثانية على اصل الانكار بل بالغوا فيه حيث قالوا ان انتم الا بشر مثلنا فنفوا نبوتهم باثبات البشرية
لهم حيث اعتقدوا ان الرسول لا يكون بشرا فاظهروا ابا انكارهم ثم زادوا في النفي بقولهم وما انزل الرحمن
من شيء ثم بقولهم ان انتم الا تكذبون فلا جرم اكد الكلام معهم ثلاث تاكيدات وفيه بحث لان زيادة
الانكار يستدعي زيادة تاكيد على التردد فلا بد لهمن تاكيدين وللزيادة مرتين لابد من تاكيدين آخرين
حتى يكون التاكيد بحسب الانكار وقد وقع في الآية اربع تاكيدات الا ان الكلام مع صاحب المفتاح والمص
في انهما كيف تركا في الاستشهاد بكون التاكيد على قدر الانكار في الآية على وجوب التاكيد بحسب الانكار
التاكيد بالقسم وهو ربنا يعلم فانه جعله الزمخشري جاريا مجرى القسم في تاكيد الحكم ولا ينفع في دفع ما ذكر
ما كتب الشارح في حاشية شرحه بيانا لنكتة عدم عد القسم من جملة المؤكدات من ان الكلام في المؤكدات
المتصلة بالحكم والقسم جملة براسه هذا وقد استصعب نفي رسالتهم باثبات بشريتهم اذ البشرية
تنافي الرسالة من الله لا الرسالة من عند عيسى عم والرسل كانوا يدعون الرسالة من عنده لا من عند الله
ومعنى قولهم انا اليكم مرسلون من عند عيسى عم **واجاب** الشارح المحقق عنه بما استفاده
من عبارة الكشاف حيث قال فدعاهما اي رسولي عيسى الملك اي ملك انطاكية فقال من ارسلكما
قالا الله الذي خلق كل شيء وليس له شريك فقال صفاه واوجزا فقالا لا يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد
من انه اذا الرسل دعوهم على وجه ظنوهم اصحاب وحي ورسلا من الله بناء على ان الرسالة من رسول الله
رسالة من الله بهذا المعنى في وجوب الانقياد وما يبلغ والتصديق به واشار بقوله وكان الى رجحان هذا
التوجيه والى ان له توجيها آخر الا ان السيد السند زيف هذا التوجيه واستبعده جدا لان الرسل
انما ارسلوا الى اصحاب القرية ليدعوهم الى عيسى عم والتصديق بنبوته والانقياد لدينه فايهامهم
اياهم انهم اصحاب وحي من الله بلا واسطة رسول مستبعد جدا فلا يليق ان يوجه به فضلا عن ان يكون

توجيها

توجيها راجحا بل الظاهر ان مرادهم انا اليكم مرسلون من عيسى بامر الله وان تكذيبهم انما هو في كون
مرسلهم رسولا من الله لا في كونهم مرسلين من ذلك الرسول وان المخاطب في قولهم ان انتم الا بشر مثلنا ول
الرسل والمرسل معا على طريق تغليب المخاطبين على الغائب فيكون نفي الرسالة عنهم تغليبا
له عليهم كانهم احضروا عيسى عم وخاطبوه بنفي رسالته من الله مبالغة في انكارها ونظيره
ذلك في الاشتمال على التغليبين ان يبلغ جماعة من خدم السلطان حكمه الى اهل بلد فيقولوا في
ردهم ان حكمكم لا يجري علينا ان فينا من هو اعلى يدا منكم **ونحن نقول** اولا ان استبعاده
لتوجيه الشارح ليس بذلك لجواز ان يقولوا احكم الله في حقكم ان تصدقوا عيسى في جميع ما جاء
فان فيهم دعوتهم لهم الى عيسى على وجه يوهم انهم اصحاب وحي وثانيا انه يحتمل ان يكون المقصود
بالنفي في ان انتم الا بشر مثلنا مع دخول عيسى عم في المخاطب نفي امكان رسالتهم عن الله فيدخل
عيسى في نفي الامكان ويثبت نفي رسالته على آكد وجه فلا يكون في الكلام الا تغليب واحد والاظهر
ان المراد بقوله انا اليكم مرسلون انا اليكم رسل احكامنا ويؤيده جدا قوله وما انزل الرحمن من شيء
فانها ظاهر في نفي كون الاحكام مرسلة **ويسمى الضرب** النوع **الاول** اي الكلام الملقى
مع الخالي سواء نزل منزلة المتردد او المنكر اولا **ابتدائيا** فقوله لكانهم مغرقون ابتدائي وانما
سمي به لانه ابتداء كلام من غير سبق طلب وانكار كذا نقل عن المص وتبعه السيد السند في
شرح المفتاح والاظهر لانه احداث صورة نسبة في المخاطب من غير سبق خطورها في نفسه
ولا يصح ان يقال لانه اصل الكلام والطلبي او الانكاري يحصل بزيادة لانه يشكل بقوله انهم مغرقون
فانه ابتدائي وبقوله لا ريب فيه فانه طلبي ويمكن توجيهه فتامل وقيل لانه مبني على ما هو الاصل في
الخطاب ان يكون عليه ولذا يعتبر خاليا ما لم يشهد شاهد على خلافه **والثاني طلبيا والثالث**
انكاريا ولو قال الخلو والطلب والانكار ظاهر الحال والوجوه التي تبعها مقتضى الظاهر
لكان قوله **واخراج الكلام عليها** اي على مقتضاها **اخراجا على مقتضى الظاهر** اي
مقتضى ظاهر الحال في غاية الظهور وفي المفتاح واخراج الكلام في هذه الاحوال يريد الخلو والطلب
والانكار على الوجوه المذكورة يريد الخلو عن التاكيد والتاكيد وزيادته اخراج مقتضى الظاهر بهذا
ومقتضى الظاهر ومقتضى خلافه كلاهما مقتضى الحال كما ان ظاهر الحال وباطنه كلاهما حال فمقتضى
الظاهر اخص من مقتضى الحال لان التسمية هنا ذكر بالتركيب الاضافي فمنع الاخصية منع
ما حكم به صريح العقل فلا يقبل وان جعل الشارح المحقق مستندا بانك اذا جعلت المنكر كغير المنكر

واكدت الكلام عملا بمقتضى الظاهر تحقق مقتضى الظاهر بدون مقتضى الحال الا ان يقال انه يقتضي ترك التاكيد مع
ان الشارح منع بان الحال هو الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص في الانكار مع تنزيله منزلة
لا ليس حال فليس التاكيد مقتضى الظاهر ولا مقتضى الحال ولو نازعت زعما ان الحال هو الداعي الى
ذلك في الجملة غير مقيد بحال الدعوة وجاز بنا معك فنقول ليس التاكيد بعد مقتضى الحال لان التنزيل
مانع عن اقتضائه وكيف لا ولو كان التاكيد مقتضى الحال وكان الكلام مطابقا لمقتضاه لكان بليغا
مع انه بمراحل عن البلاغة لا يقال ذكر الشارح من ان الانكار انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضى
لترك التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب
غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لانا نقول انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار
كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ لا يعرف ان حسب الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه لان منع السند غير
مسموع على انك سمعت ما يدل على انه ليس مقتضى الحال وكون التاكيد في الصورة المذكورة
مقتضى الحال لا يتوقف على الاتيان به حتى يقتضي سلب المعنى عن الاتيان به بحسن التامل فان هذا
من مزلق التعقل **وكثيرا ما** اي خرجا او زمانا كثيرا غاية في الكثرة او **يخرج الكلام على خلافه**
حال كونه كثيرا كذلك ولقد العجب حيث وسم قسم المخرج على خلافه بالقلة حيث قال وقد ينزل العالم
بهما منزلة الجاهل في المخرج على خلافه بخلافهما قال الشارح المحقق يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه
لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا وكانه استبعد كون مواقع
مقتضى الظاهر اقل من خلافه فعدل في شرح العبارة عن مقتضى الظاهر **ونحن نقول** مقتضى
الظاهر اقسام ثلاثة الكلام مع الخالي والمتردد والمنكر واقسام خلاف مقتضى الظاهر تسعة لان
الكلام مع العالم ثلاثة لتنزيله منزلة الخالي او المتردد او المنكر والكلام مع الخالي المنزل منزلة المتردد
او المنكر لان الخطاب ثنائي في التنزيل منزلة العالم والكلام مع المنكر المنزل منزلة الاخيرين والكلام
مع السائل المنزل منزلتهما وكثرة اقسام الشيء يقتضي بكثرته على ان الظاهر ان تمام اوانه في مقام وجد
وجه التنزيل يجوز الوجهان والتنزيل اكثر من الجري على مقتضى الظاهر لان البليغ اميل به لدقته لكن
ذلك يستدعي وصف التنزيل منزلة العالم بالكثرة **فيجعل غير السائل** تفصيل لاخراج الكلام
على خلاف مقتضى الظاهر وهو مستثنى ولم يجعل العالم والخالي والمنكر **كالسائل** الا انه نزل العالم
منزلة السائل بعد تجهيله فتنزيله منزلة الجاهل ودخوله في قوله وقد ينزل العالم بهما منزلة
الجاهل لا يغني عن ادخاله في هذا البحث لانه بعد تنزيله منزلة الجاهل لتنزيله منزلة الخالي مقام وكتنزيله

منزلة

[illegible]

منزلة السائل مقام وللتنزيل منزلة المنكر مقام وقوله **اذا قدم عليه ما يلوح اليه بالخبر** اي ما يدعو
المخاطب الى الخبر ويجعله متوجها اليه متاملا فيه في مقدمة جار الله الزمخشري لوح للكلب بالرغيف
خواند سگ را به نوی نان وفسره الشارح المحقق بالاشارة الى ما يشير بالمخاطب الى الخبر وما
ذكرنا اظهر مشترك بين الثلاثة الا ان تقديم الملوح يستدعي جعل العالم المنزل منزلة الجاهل منزلة
منزلة السائل وتقديم الملوح ربما يوثر في المنكر فيجعله مترددا فنقول السيد السند ان الملوح يغاير بالسائل
الخالي لان تقديم الملوح انما يعتبر بالقياس الى الخالي واما تنزيل العالم منزلة السائل فراجع الى تجهيله
بوجه ما وادخل فيه وتنزيل المنكر منزلة السائل داخل في قوله والمنكر كغير المنكر ففيه ابحاث لا يخفى
على مثلك • وما كان تقديم الملوح محتملا لان يكون موجبا لازالة التردد وان يكون موجبا
للتردد احتاج الى تقييده بقوله **فيستشرف له استشراف المتردد الطالب** اي بالقوة القريبة
من الفعل لانه يصير مترددا بالفعل والا لكان الكلام معه موكدا على مقتضى الظاهر والاستشراف
ان تنظر الى الشيء كالمستظل من الشمس تبسط كفك فوق حاجبك وهو متعد بنفسه يقال
استشرف الشيء فحق العبارة فيستشرفه الا انه بقي في كلامه لام تقوية العمل التي في عبارة المفتاح
بعد اختصاره لان عبارته هكذا فيتركه مستشرفا له على وضع فيستشرف مكان فيتركه مستشرفا
غفل عن ان لام التقوية لا تدخل معمول الفعل متاخرا كما تدخل معمول شبه الفعل فبقي في كلامه
وصار مختلا ولو لا ان الاختلال بحسب العبارة اهون منه بحسب المعنى لجعلت ضمير له للملوح
للخبر اي فيستشرف لاجل الملوح للخبر وينبغي ان يعلم ان التنزيل منزلة السائل لا يستدعي
سبق الملوح بل يستدعي ان يكون معه ما يجعله في عرضة التردد ككون الخبر مستبعدا او كون الخبر
متهما بالسهو او الكذب وكانه خص تقديم الملوح بالذكر لكثرة وقوعه **نحو ولا تخاطبني في
الذين ظلموا** قالوا اي لا تدعني يا نوح في شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك
هذا وكان هذا النهي لما علم منه تعالى بعلمه القديم انه سيدعو به لنجاة ابنه • ويحتمل والله
اعلم النهي عن المخاطبة في طلب العذاب لهم كما قال رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا
يعني لا تدعني بعذابهم فانه قد حكم عليهم بالاغراق • وبالجملة هذا الكلام يشير الى توجه
العذاب اليهم فيجعل النفس تلتفت اليه او تتردد وبعد الجزم به ايضا يحتمل ان يتردد في انه
الاغراق لانه واحد من جنس العذاب سيما وقد سبق واصنع الفلك فلذلك قال **انهم
مغرقون** موكدا واكتفى المصنف تعيين الملوح بقوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا والم يذكر واصنع

الفلك مع انه الذي يدور عليه الانتقال الى الاغراق اشارة الى ان قوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا يكفي
في التنزيل منزلة السائل لانه يكفي الاشارة الى جنس الخبر ولا يجب الاشارة الى خصوصية الخبر
خلاف ما يوهم كلام الشارح حيث قال فهذا الكلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا
انه قصر حيث اقتصر على قوله ولا تخاطبني لان قوله اصنع الفلك من تتمته مما لا يلتفت اليه • وجعل
صاحب المفتاح قوله تعالى وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء منه • واشار الى الفرق بينهما
وكان وجه الاشارة ان فيه تاكيدين احدهما لتنزيله منزلة الحكم المطلوب بالتقديم للملوح وثانيهما
لان الحكم مما يقبل الوهم على انكاره لكمال نزاهة يوسف وظهوره فقد اجتمع فيه التنزيلان اولا ان
امر النفس مما يتردد فيه السامع وكذا كونها غاية فيه على ما يفيده صيغة المبالغة وكون الحكم مما لا
يقبله الوهم على تقدير كون النفس نفس يوسف فقط او عاما وكون الاستثناء منقطعا اي
لكن رحمة ربي هي التي تصرف عني الاساءة او ظرفا ظاهر • واما على تقدير كون المستثنى متصلا
غير ظرف بمعنى الا البعض الذي رحم ربي ففيه خفاء ولا يدفعه ما ذكره السيد السند في حواشي
شرحه على المفتاح من انه لا يقبله الوهم قبل الاستثناء فتاكيد الحكم لدفع هذا الانكار بل يجب
لان الحكم قبل الاستثناء مما يجب ان ينكر فكيف يؤكد لدفع الانكار على انه لا حكم قبل الاستثناء
فضلا عن ان يؤكد وغاية ما يمكن ان يقال في توجيهه ان اقبال الوهم لانكار الحكم قبل الاستثناء
يجعل المخاطب منكرا لما يلقى له المخاطب ومعرضا عن قوله فالتاكيد للكلام لا لما قبل الاستثناء
لدفع انكار تعلق به اجمالا • ومما يجب التنبيه عليه انه قال صاحب المفتاح انه ينزل
من لا يكون سائلا منزلة السائل فتخرج الجملة مصدرة بان وقال السيد السند تاكيد هذا النوع
في الاستعمال بان دون غيرها وكان السر فيه كون هذه الكلمة علما للتاكيد • وقال الشيخ عبد القاهر
ان في هذه المقامات يعني بعد الاوامر والنواهي والاحكام لتصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان
وجه الفائدة وتغني غناء الفاء • وقال السيد السند في شرح المفتاح وزيف بان هذا الجعل
انما يحتاج اليه اذا كان للغفلة عن ان ان لا تفيد السببية بنفسها بل بحذف اللام معها ولم يقل ويجعل
السائل كغير السائل على طبق قوله ويجعل المنكر كغير المنكر لان حكم السائل متفق عليه بخلاف حكم غير
السائل فانه محل فيه تفصيل وكذلك قوله **ويجعل غير المنكر كالمنكر** اوضح من قوله ويجعل
المنكر كغير المنكر فلذا قدمه وكذا يعني من تفصيله جعل السائل كالخالي اذا كان معه ما ان
تامله ارتدع عن التردد فكانه اعتمد على سهولة معرفته بالمقايسة **ونحن نشد في الخلاف**

تحت

تحت قوله وهكذا اعتبارات النفي فترقب فانه من فوائده الشريفة • وغير المنكر اعم من السائل والعالم
والخالي فكلهم يجعل كالمنكر **اذا لاح** اي بدا **عليه شيء من امارات الانكار** ومما يوقع في ظنه
وكذا اذا كان بعيدا عن العقول فالتقييد تقييد بما هو اكثر **كقوله** اي قول حجل بن نضلة وهو
بالفتح من اقوام النبي صلعم واما حجل الشاعر بالتحريك فهو عبد لمازني **جاء شقيق** هو اسم رجل فان
كان هو المخاطب كما يستدعيه آخر البيت ففيه التفات من الخطاب الى الغيبة على طريقة السكاكي
وفي قوله ان بني عمك التفات متفق وان كان المخاطب غيره فلا التفات بل المعتبر تقدير القول اي قلت
له ان بني عمك فيهم رماح **عارضا** اي واضعا على عرضه **رمحه** من عرض السيف على الفخذ وهذا
من طرق اظهار الشجاعة وعدم المبالاة بالخصوم فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن يجعل على
المنكرين للمعتقدين انهم ليسوا ارباب سلاح ولا يخفى ان قوله **ان بني عمك فيهم**
رماح بمعنى ان فيهم رماحا تعمل كرمحك او فوقه وانهم انجع منك [illegible] لا يظهر ان يكون من جعل
غير المنكر كالمنكر بل لا يبعد ان ينكر وجود مثله فيهم ويحتمل ان يكون تهكما معناه هو ممن لو علم
ان فيهم رماحا لا يحمل الرمح من خوفهم **والمنكر كغير المنكر اذا كان معه** اي مع المنكر **ما**
ان تامله اي تامل فيه لان التامل النظر في الامر **ارتدع** عن انكاره بان ينتقل الى مرتبة
التردد او خالي الذهن ومعنى كونه معه ان يكون معلوما له ولو بالقوة القريبة من الفعل اذ يكفي
في التنزيل ذلك ولا يجب كونه معلوما بالفعل • وههنا بحث شريف نرجو ان يكون من خزائن
الغيوب لا من دقائق العيوب وهو ان الكلام في مثل هو من قبيل تنزيل المنكر منزلة غيره او
من قبيل جعل ما معه من قبيل المؤكد في ازالة الانكار فلا يكون على خلاف مقتضى الظاهر لان الكلام
مع المنكر لا بد له من مزيل للانكار تاكيدا كان او غيره واعلم ان الظاهر وقد يجعل المنكر كغيره ولا يظهر
وجه الجعل الذي هو موضع المضمر **لا ريب فيه** ظاهره الاشتمال على نفي حتى يكون خبرا مع
المنكر ترك فيه التاكيد لجعله كغير المنكر وفيه ان الانكار حق لوجود كثير من المرتابين فكيف يكون جهة
التاكيد لرد الانكار وان لا لنفي الجنس في النفي بمنزلة ان في الاثبات صرح به ائمة النحو فيكون فيه
التاكيد فالحق ان يعدل عن الظاهر ويقال انه مثال لمجرد جعل المنكر كغير المنكر لا لجعل المنكر للخبر
الملقى كغيره فانه تعالى رد انكار المنكرين البالغين في الانكار انه من عند الله فقال لا ريب فيه
تنبيها على ان انكارهم كلا انكار وانما غاية الامر فيه الريب فابى بنفي الريب في مقام نفي الانكار
وقد نبه في الايضاح على انه لم يقصد التمثيل لخصوص ما فيه حيث قال وعليه قوله تعالى [illegible]

لاريب فيه وانما مثل به تنبيها على ان جعل وجود الانكار كعدمه من المقاصد التي رعايتها تعد بحاق
اللفظ فينبغي ان يقصده من يتبع التراكيب جعله من يستتبع كمال افتضاح ولكن ان تجعل
قوله وهكذا اعتبارات النفي على انه هكذا باقي اعتبارات النفي جعل مقصودا بالعبارة • وهذا
تقرير بديع لا يخفى حسنه على من له قدر رفيع • وان غفل عنه الناظرون • ولان رح المحقق هنا مسلكا
اخر سلكه السالكون فلا علينا ان نذكره وما ادى اليه النظر فيه وهو انه استشكل كونه مثالا لما نحن
فيه لوجهين احدهما انه لا يصح نفي الريب فضلا عن ان يجب توكيده كما سمعت • وثانيهما ان
لاريب فيه تاكيد لذلك الكتاب كما يجي في بحث الفصل فهو التاكيد للحكم ورد الانكار فلا يقتضي
التاكيد حتى يكون ترك التاكيد خلاف مقتضى الظاهر واوجب لذلك العدول عن جعله مثالا الى جعله
نظيرا لما نحن فيه في انه جعل فيه وجود الشيء وهو الريب منزلة عدمه • واجاب عن الاول
بان مبنى التمثيل ليس جعل وجود الانكار كعدمه بل توجيه الكشاف وهو ان نفي الريب بالكلية عبارة
عن نفي كونه محلا للريب وانما وقع الريب لعدم التامل النظر فيه كما هو حقه وهذا الحكم صحيح ينكره
كثير من الاشقياء فحقه التاكيد لا لانه انكارهم الا انه جعل انكارهم لهذا الحكم كلا انكار فلذا ترك التاكيد وعن
الثاني بان ما يجي انه بمنزلة التاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي لا يدفع الا التجوز وبدفع التجوز لا يتاكد الحكم
بحيث يزول به انكار المنكر وانما هو شان التاكيد اللفظي اعني تكرير اللفظ الاول وما هو بمنزلته فلا يجب
على المص نعم يتجه لو كان الامر كما ذكره الشيخ انه بمنزلة ان تقول ذلك الكتاب ذلك الكتاب فتعيده مرة
ثانية هذا ولا يخفى انه لا يندفع بما ذكره ما اثبتنا من تاكيد النفي مع زيادة انه اذا كان نفي الجنس
كناية عن نفي كونه محلا للريب كان في النفي مزيد تاكيد ومبالغة يفيده سلوك طريق الكناية ونتمم
كون المقصود تنزيل وجود الريب منزلة عدمه لا يجب ان يكون نظيرا لا مثالا لما نحن فيه فان كون وجود
الريب بمنزلة العدم ينكره كثير من الاشقياء فيجب التوكيد وتركه لتنزيل المنكر منزلة غيره وان التاكيد
اللفظي ايضا يكون لدفع التجوز فيجوز ان يكون مراد الشيخ ان قوله لاريب فيه بمنزلة التكرير في دفع توهم
التجوز لا في تكرير الحكم وتقويته فيوافقه كلام المص **وهكذا اعتبارات النفي** لما لم يكن في البيان
السابق ما يوجب تخصيصه بالاثبات بل كان مستوى النسبة بالاثبات والنفي اتجه ان قوله هذا
تطويل فالاشارة الى دفعه قال الشارح المحقق ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة
من قبيل الاثبات سوى قوله لاريب فيه اشار الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص وقال السيد السند
انه هذا القول يقتضي ان يكون لاريب فيه نظيرا حتى يكون لتوهم التخصيص مسلك واخرج بهذا ولا ظهر

ان هكذا اشارة الى امثلة الاثبات يعني كامثلة الاثبات امثلة النفي فمن احاط بها سهل عليه
استخراج امثلة النفي وهذا اوفق بعبارة الايضاح حيث قال هذا كله اعتبارات الاثبات وقس
عليه اعتبارات النفي كقولك ليس زيد او ما زيد منطلقا او بمنطلق وما ينطلق او ما ان ينطلق
زيد او ما كان زيد منطلقا وما كان زيد لينطلق ولا ينطلق زيد ولكن ينطلق زيد والله ما ينطلق
او ما ان ينطلق زيد بهذا وكيف لا وقوله هذا كله اعتبارات الاثبات نص في كون السابق مختصا
بالاثبات فكيف يصح جعل قوله وهكذا اعتبارات النفي لدفع توهم التخصيص ولعبارة الكتاب احتمال في
نفسه جدير بان يقطع لاجله النظر عن رعاية مطابقته لما في الايضاح والمفتاح في هذا المقام وهو ان باقي
اعتبارات النفي مع وجود الشيء بمثل ما مر فان كل ما مر نفي لا يتحقق وجوده فيندرج فيه تنزيل السائل
منزلة الخالي كما اشرنا اليه وغيره ولكن مثل لاريب فيه على وجه هو خفي ومثل ما رميت اذ رميت **واعلم**
انه قال صاحب المفتاح ان اخراج الكلام على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالتصريح وخلافه يسمى بالكناية
ولما كانت الكناية في المشهور على الوجه المذكور في البيان اللفظ المراد به لازم ما وضع له من غير قرينة
مانعة عن ارادته والتصريح اللفظ المراد به ما وضع له ولم يكن للمعاني المستفادة للتراكيب مما وضع لها الالفاظ
وكان اعتبار الكناية والتصريح باعتبارها غير ظاهر حتى لم يعلم ان هذا معنى اخر للكناية والتصريح او تجوز
مبني على التشبيه والتشبيه مقصود او عرض عنه المص بالكلية وما قال السيد السند ان المعاني المعتبرة
في عرف البلغاء هي المعاني الاصلية يرده انه لو كان كذلك لكان زيد قائم بلا تاكيد مرادا في قولنا انت خالي
الذهن عن قيام زيد فكما لا دقة ولا مزية لهذا الكلام لم يكن لزيد قائم اذا القي في ولا لا دقة عقلية ولا نكات
غير وضعية يكشف عن مزيد ذكاء وفطنة ولا منقبة في الانتقالات المبنية على الاوضاع اذ يستوي
فيه الخواص والعوام وايضا لا بد في الكناية من صحة ارادة للمعنى الحقيقي واذا القي الى الخالي عن التاكيد الى
المنكر لا يصح ان يراد به انه خالي الذهن وما قال الشارح والسيد السند انه تصح الارادة للانتقال الى
ملزومه الادعائي وهو ما نعقه تنزيل الانكار لو تامل على ما ذهب اليه السيد السند وتنزيله منزلة الخالي
على ما ذهب اليه الشارح غفلة انه لو اكتفى في الكناية بصحة الارادة للانتقال وان امتنع المعنى الحقيقي
لم يتميز المجاز عن الحقيقة اذ لا مجاز الا ويصح ارادة المعنى الحقيقي فيه للانتقال فالتحقيق ان صحة ارادة
المعنى الحقيقي للانتقال انه بعيد عن المعنى الحقيقي وتحقق في المقام مثلا جبان الكلب يراد معناه الحقيقي
لانه كما انه مضياف جبان الكلب حتى لو لم يكن جبان الكلب لا تصح البتة للانتقال الى المضياف بل يتعين
المجاز وظاهر كلام الشارح ان الكناية نفس الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر فانه يوهم تنزيل المخاطب منزلة

بغيره فاريد باللازم ما هو لللازم كما هو مقتضى الكناية ورده المحقق بان الكناية تقتضي ارادة ملزوم اللفظ
الدال على اللازم لا نفس اللازم فح لا يتحقق الكناية الا على سبيل التشبيه وعبارة المفتاح واضح
في ارادة الكناية الاصطلاحية ولا يخفى انه مشترك بين كلام الشارح وكلامه على ما حققناه لكن
فالظاهر في الرد على الشارح ان يقال اذا كان الكناية نفس الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر كان التصريح
ايضا نفس الاخراج على مقتضى الظاهر وليس للاخراج على مقتضى الظاهر معنى يكون صريحا فيه وان اريد
التنزيل بايراد الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اشبه بالتصريح لانه اريد به من غير توسط شيء فهو غير
ارادة للموضوع له من اللفظ ولا بد في المشابهة بالكناية من ان يكون الانتقال من الايراد الى امر يتوسل
الى الانتقال الى التنزيل فلا يحسن اطلاق الكناية بطريق التشبيه ايضا ولعل مراد المفتاح ان اخراج
الكلام على خلاف مقتضى الظاهر في علم البيان يسمى بالكناية لا باخراج خلاف مقتضى الظاهر واراد باخراج
الكلام على خلاف مقتضى الظاهر استعماله في غير ما وضع له من ملزوم المعنى لا هذا الاخراج بعينه وكذلك
مراده باخراج الكلام على مقتضى الظاهر المسمى بالتصريح في علم البيان استعمال اللفظ فيما وضع له على ما هو
وظيفة البيان لا هذا الاخراج بعينه وغرضه ان لكل من هذين الامرين نظيرا في علم البيان مسمى باسم آخر
قال الشارح المحقق وههنا بحث لا بد من التنبيه عليه وهو انه لا ينحصر فائدة انّ في تأكيد الحكم نفيا
للشك او رد الانكار ولا يجب في كلام مؤكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا
المجرد عن التأكيد هذا كلامه واراد بنفي وجوب كونه لرد انكار محقق او مقدر ما يشمل رد الانكار
والتردد وهو ظاهر واراد بقوله وكذا المجرد انه لا يجب ان يكون التجريد لخلو الذهن حقيقة او تقديرا بل
يكون لغير ذلك كان يكون لانه لا يروج من المتكلم على لفظ التأكيد ولا يتقبل منه • **وبين** الشارح
عدم انحصار فائدة التأكيد فيما ذكر اولا بما نقل عن الشيخ عبد القاهر رحمه الله من انه قد يدخل انّ
للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب
انه كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل جزائي ما ترى وعليه قوله تعالى رب اني وضعتها
انثى رب ان قومي كذبون ومن خصايصها ان ضمير الشأن معها حسنا ليس بدونها بل لا يصح
بدونها كقوله انه من يتق ويصبر وانه من يعمل سوءا وانه لا يفلح الكافرون • **ومنها** تهيئة النكرة
لان تصلح مبتدأ كقوله • ان شواء ونشوة • وخبب البازل الامون • من لذة
العيش والفتى للدهر • والدهر ذو فنون • وان كانت النكرة موصوفة تراها مع انّ احسن
كقوله • ان دهرا يلم شملي بسعدى • لزمان يهم بالاحسان • **ومنها** حذف الخبر نحو ان

مالا

مالا وانّ ولدا وانّ زيدا وان عمرا وان سعيدا ان لم يحسن الحذف او لم يجز انتهى كلام الشيخ وفي
ما نقل من الشيخ ابحاث • الاول ان جميع ما ذكره من تأكيد الكلام في هذه المواضع يحتمل ان يكون
من فروع كونه رد الانكار او تردد اما في صورة التأكيد فيما كان ظن المتكلم في الكائن ان لا يكون فلانه
وقع ما يستبعد فكان في نفسه مظنة الانكار او التردد فينزل المخاطب بمنزلة احدهما توبيخا على
او تحزنا او تحسرا الى غير ذلك واما في اصلاح ضمير الشأن او تحسينه فلان ايراد ضمير الشأن لتأكيد
الحكم وتقريره في النفس بالابهام اولا ثم التفسير كما ستعرف فالتزم معه ما هو علم في التأكيد والتقرير
تنبيها من اول الامر على ان المقام مقام التحقيق والتقرير وبذلك لا يخرج عن ان يكون المقصود
نفي الشك او رد الانكار • **واما** في صورة تهيئة النكرة لكونها مبتدأ او تحسين وقوعها مبتدأ
فلان ذلك لان التأكيد مع المنكر او المتردد وعدم صحة وقوع النكرة مبتدأ انما هو في موضع لا يفيد
الاخبار عن النكرة الصرفة لقلة الفائدة لعدم تعينه فاذا كان المخاطب بالحكم على النكرة منكرا له او مترددا
فيه كان الكلام غاية في الافادة واما حذف الخبر مع انّ وعدم حسنه او جوازه بدونه فلان الحكم للمنكر
يحذف فيه ما هو مناط الحكم من المحكوم به لئلا يتوحش المنكر عن سماعه ولا ينبو عنه فيتوجه اليه فلعله يقبل
بعد ان يجده بالتأمل • **الثاني** ان قوله تعالى رب اني وضعتها انثى ورب ان قومي كذبون لانشاء
التحزن والتحسر وليس خبرا فيكون خارجا عما نحن فيه من تأكيد الخبر ويمكن ان يدفع بانه نقل من الاخبار
بما كان ظن المخبر فيه ان لا يكون الى انشاء التحسر والتحزن لانه ادخل في ذلك على ان المقصود ان فائدة
التأكيد لا تنحصر في نفي شك او رد انكار لانه لا ينحصر في الخبر فيدل عليه رب اني وضعتها انثى مع
كونه انشاء اوضح دلالة • **الثالث** ان ما ذكره في ضمير الشأن يرده قل هو الله احد على ما ذهب
اليه المحققون من حمله على الشأن ووقع الامام في نهاية الايجاز بان مراده ان ضمير الشأن لا يدخل على الجملة
الشرطية بدونها ويرده تمثيل الشيخ بقوله انه لا يفلح الكافرون • **الرابع** ان انّ ليس لتهيئة النكرة
لكونه مبتدأ لان اسم انّ ليس مبتدأ فالصواب ان يقول لتهيئة النكرة لان تصلح مسندا اليه •
وبالجملة ينافي صحة دخول انّ على النكرة الصرفة ما اشتهر فيما بين النحاة ان اسم انّ مرفوع المحل لكونه مبتدأ
قبل دخول انّ اذ النكرة الصرفة لا تصلح لكونها مبتدأ مع وقوعها اسم انّ وثانيا بما نقل عن الكشاف
ان ترك تأكيد المنافقين قولهم آمنا في مخاطبة المؤمنين لانه لا يروج منهم التأكيد ولانه لا تساعدهم
انفسهم على التأكيد لعدم نشاطهم في هذا الخبر وعدم صدق رغبتهم بخلاف قولهم انا معكم في مخاطبة
اخوانهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق وفيه

انه يحتمل ان يكون التاكيد لصدق الرغبة لتنزيل المخاطب منزلة المنكر فان المتكلم في مقام الاخبار لكمال الحزن
مع المنكر في كمال الاهتمام بتقرير الخبر في ذهنه وعدم التاكيد لعدم صدق الرغبة لتنزيل المنكر منزلة
الخالي فانه ليس له مزيد اهتمام في الاخبار لكمال انه ليس له مزيد اهتمام في الاخبار لخالي الذهن لعدم الاهتمام
عنا لعدم كون التقرر في ذهن السامع مطلوبا وفي الخالي لعدم حاجته الى مزيد الاهتمام بايصال
الخبر **وقال الش** باستخراجه من موارد الاستعمال حيث قال وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب ينكر
كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك لعالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله
واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعائه ان هذا الخبر موافق اعتقاده تؤكد الحكم
وان لم يكن مخاطبك منكرا لمطابق ما ادعاه وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واما قوله تعالى
والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه لدفع الايهام والا فالمخاطب عالم به
وبملازمه معا ولا يخفى عليك ان التاكيد للخبر الذي يفاد به لازمه لكون المخاطب منكرا له داخل في بيان
المص لانه تصريح بالحكم لانه الاصل في الظهور الاحكام فيه دون اللازم وتاكيد ان المنافقين لكاذبون يحتمل
ان يكون لتنزيل المخاطب منزلة المنكر لان من شان المخاطب لحرصه على ايمان الامة ان يقبل منهم مبالغتهم
في اعتقادهم برسالته وتاكيد والله يعلم انك لرسوله لان المخاطب مع الموهم في معرض الانكار فنزل
منزلة المنكر والامر فيما اعتبره السكاكي والمص بعد متتبع كلام الشيخ والكشاف على ما ذكر في التاكيد
وتركه والله تعالى اعلم **ولما** فرغ المص من بيان احوال الاسناد ذكر بيان الحقيقة العقلية
والمجاز العقلي عقيبه ليعلم ان اسناد الشيء الى الشيء قد لا يراد به ظاهره فيعلم ان من خاطب الموحد
بقوله انبت الربيع البقل لا يحتاج الى التاكيد وليس ترك التاكيد مبنيا على التنزيل اذ ما ادعيه
ليس مما ينكره الموحد وليعلم ان مخاطبة من يسمع منه انبت الربيع البقل بانبت الله البقل لا يحتاج
الى التاكيد لان قوله انبت الربيع البقل لا يفيد انكار انبت الله البقل والا فبيان الحقيقة
والمجاز العقليين كاللغويين مما يذكر في البيان وان كان له تعلق بالمعاني باعتبار انه مما تقتضيه
الحال ورعاية هذه الحيثية لا توجب تخصيص العقليين بالايراد في المعاني لشمولها للكناية والمجاز
اللغوي ايضا وصح بتصدير البحث بثم للتراخي الرتبي لانه ليس كسابقه مقصودا بل متطفلا
وليس ايراد المجاز العقلي من المص لزعم انهما من المعاني على خلاف ما ذهب اليه المفتاح كما زعم الشارح
حتى يرد عليه كما زعم الشارح بما ذكره من انه لا فرق بينهما وبين اللغويين وبما دفع انه يدفع ايضا
ان الاولى ذكرهما في البيان لاحتياج بعض مباحثهما الى معرفة المجاز اللغوي والاستعارة بالكناية

وقا

ولما بحث عنهما ههنا كان المناسب ان يستوفي البحث حتى لا يحتاج الى اعادة بحثهما في البيان
فبحث عن مطلق الاسناد باعتبارهما لانهما لا يختصان بالاسناد الخبري قال الش رح فلذا قال
ثم الاسناد وذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يتوهم عوده الى الاسناد الخبري هذا وهذا
الذي ذكره البيضاوي قدس الله تعالى سره في تفسير قوله تعالى من سورة البقرة فاما ياتينكم مني هدى
فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون حيث قال وكرر لفظ الهدى ولم يضمر لانه اراد بالثاني
اعم من الاول واورد عليه انه المتبادر من معرفة ما سبق ذكرها العهد وكونها عين ما سبق وان جاز
حملها على غير ما سبق فهي كالضمير بعينه في ان الظاهر ان مرجعه عين ما سبق مع جواز رجوعه الى ما في ضمن
ولا يذهب عليك ان العطف بثم للتراخي الرتبي لكون بحثه اشمل مما سبق ونحن نقول لم يضمر
لبعد المرجع هذا ولدفع توهم رجوعه الى الكلام المذكور في قوله وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه والمقام
لاستيلاء الوهم كيف والمشهور الثابت في اصل التلخيص كون الحقيقة والمجاز العقليين كلاهما على
انه قد تقرر في موضعه انه اذا دار الضمير بين الابعد والاقرب فهو عائد الى الاقرب **يعني** انهما لا يختصان
بالاسناد بل يجريان في التعلق نحو اجريت النهر والاضافة نحو قوله تعالى شقاق بينهما على ما قيل وفي النسبة
الوضعية نحو الربيع المنبت فقصد يستوفي البحث عنهما كما ذكره السعد وذكر ما هو اعم من الاسناد
ولا يذهب عليك انتقاض تعريفهما بها وسياتي لهذا الكلام تتمة وانما قال **منه حقيقة**
عقلية ومنه مجاز عقلي توطئة لتعريفهما ولم يقل اما حقيقة عقلية واما مجاز عقلي لان تقسيم
الاسناد اليهما لا يتم او كل منهما اعم من وجه كما عرفت فلم يصح قسماله وقال الشارح المحقق لان من
الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه
قال بعضه حقيقة عقلية وبعضه مجاز عقلي وبعضه ليس كذلك هذا وفي كون منه ومنه بمعنى الوجه
قسم تخفاء والظاهر انه لدفع توهم قصد الانحصار لا لافادة عدمه ويمكن توضيح ما ذكره بان افادة
منه ومنه كون كل من الامرين بعضا من الاسناد وبالنظر الى بعض اخر لم يذكر والا لكون كل منهما بعضا
بالنظر الى الاخرين يلغو بيانه بايراد كلمة التبعيض ويكفي فيه ان يقال الاسناد حقيقة عقلية ومجاز
عقلي واختلف في الحقيقة والمجاز العقليين قال الاعتقاد المسمى بالحقيقة العقلية والمجاز العقلي
على ما ذكره صاحب المفتاح هو الكلام وهو الموافق لظاهر كلام الشيخ عبد القاهر في مواضع من دلائل
الاعجاز وقول صاحب الكشاف وغيره انه الاسناد وهو ظاهر ما نقله الشيخ ابن الحاجب عن الشيخ عبد
القاهر ونسبة الاسناد الى العقل لذاته ونسبة الكلام اليه بواسطة فهو احق بالتسمية بالعقلي

فلا امتناع فيه • ووجه نسبة الاسناد الى العقل ما تنبه ان كون الاسناد في انبت الله البقل الى ما هو له وفي
انبت الربيع البقل الى غير ما هو له مما يدرك بالعقل من دون مدخلية اللغة لان هذا الاسناد مما يتحقق
في نفس المتكلم قبل التعبير وهو اسناد الى ما هو له والى غير ما هو له قبل التعبير ولا يجعله التعبير شيئا منهما فان كان
ثابتا في نفسه او مجازا وانما يدركه العقل بخلاف المجاز اللغوي مثلا فان تجاوزه محله لان الواضع جعل محله
غير هذا المعنى ولهذا يصير انبت الربيع البقل من الموحد مجازا ومن الدهري حقيقة لتفاوت محل
عقلهما لا لتفاوت الوضع عندهما • وبهذا اندفع ان انبت الربيع البقل انما يكون مجازا عقليا
لو لم يكن وضع الفعل للنسبة الى فاعل مخصوص صدر عنه بل يكون للنسبة الى مخصوص قصد المتكلم
نسبته اليه والظاهر هو الاول • نعم هذا البحث انما يتوجه على من جعل طرفي اسناد انبت الربيع
البقل حقيقيين كما سيجيء وهي اي الحقيقة العقلية وكذا المجاز • وتذكيره لكونه خبرا والمذكر
راجح صرح به الشيخ ابن الحاجب في الايضاح اسناد الفعل اي النسبة سواء كانت تامة او لا
يكشف عنه قوله او معناه يعني اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف
واسم الفعل اذ اسناد معنى الفعل لا يلزم ان يكون تاما • وفيه والاولى ان يقول او ما في معناه
لان معنى الفعل في الاصطلاح يقابل شبه الفعل وهو ما يفيد معنى الفعل ولا يشاركه في التركيب
ولا يبعد ان يجعل اعم من ابوه داخل في معنى الفعل • واحترز به عما ليس بحقيقة ولا مجاز نحو الحيوان
جسم الى ما اي شيء هو اي الفعل او معناه • ويجوز افراد الراجع الى المتعدد والمعطوف بعضه
على بعض بعاطف هو لاحد الامرين كما يجوز مطابقته له اي لذلك الشيء سواء كان عنه كما في ضرب زيد عمرا
اولا كما في انقطع الحبل وسكن الجبل فلذا لم يقل ما هو عنه ومعنى كونه له ان حقه ان يسند اليه في مقام
الاسناد سواء كان النسبة للنفي او للاثبات لا ان يكون قائما به كما في الشرح حتى يشكل بقولنا ما قام زيد
لان القيام حقه ان يسند الى زيد في مقام نفيه عنه بخلاف ما صام نهاري فان الصوم حقه ان يسند الى المتكلم
في مقام نفيه عنه لا الى نهاره • نعم حقه ان يسند الى النهار في مقام قصد النفي عنه • وح ذلك الاسناد حقيقة
فاحفظه فانه من الدقائق • والشارح تفصي عنه تارة بان دخوله في التعريف بتاويل التعريف بالاسناد
الفعل ومعناه الى ما هو له لو كان الكلام مثبتا والقيام فيما قام زيد يكون قائما بزيد لو كان الكلام
مثبتا • وتارة بان النفي اسناد الى ما هو له باعتبار لازمه فنفي ما صام زيد لازمه افطر زيد • وفي
ما ربح زيد لازمه خسر زيد • والمراد بالاسناد الى ما هو له اعم من الاسناد الى ما هو له باعتبار نفسه او لازمه
وسمى الثاني جوابا تحقيقيا • والاول ظاهريا • ولا يخفى ان كليهما بمعزل عن التحقيق وخارج عن منهاج

ويمكن

ويمكن ان يجعل ضمير هو الى ما وضمير له الى الفعل او معناه • وكون الشيء للفعل او معناه بمعنى ان حق الشيء
ان يسند الفعل او معناه اليه • لكن جعل الفعل وما في معناه للذات اعذر من العكس في المتبادر
منه ما هو له في الواقع • وح يخرج من التعريف قول الجاهل انبت الربيع البقل فقيده بقوله
عند المتكلم وصرفه عما يتبادر منه الى ما يشمل ما هو له في الواقع والاعتقاد وما هو له في اعتقاد المتكلم
فقط لكن بعد يتبادر منه ما هو له في اعتقاد المتكلم في الواقع فيخرج منه قول المعتزلي خلق الله الافعال
كلها مخفيا مذهبه • فقيده ثانيا بقوله في الظاهر اي فيما يفهم من ظاهر كلامه ليصرفه عما يتبادر منه
الى ما يشمل ما هو له في اعتقاده في الواقع وفي الظاهر وما هو له في اعتقاده فقط فما هو له ليس اعم مما هو له
في اعتقاده اذا اطلق وعند التقييد يتغير معناه الى اعم مما هو له في الواقع وفي اعتقاده • ويتقيد
بقوله في اعتقاد المتكلم فيخرج عنه ما هو له في الواقع فقط • فقوله عند المتكلم مغير لمعنى ما هو له ومقيد فيصح
ان يقال انه لادخال ما هو له في الاعتقاد فقط • ويصح ان يقال انه لاخراج ما هو له في الواقع فقط •
فادعاء السيد السند ان امثاله مغير للمعنى لا تقييد محل نظر وكذا قوله في الظاهر • ولا يخفى انه لو اقتصر
على قوله اسناد الفعل او معناه الى ما هو له في الظاهر لتم التعريف • وقلل المؤنة والتكلف للمتكلم العاجز
الضعيف • الا انه اراد التنبيه على انه لا يصح الاكتفاء بما عند المتكلم كما في المفتاح • ولا بد من زيادة
قيد في الظاهر هنا • وقد اشار بذكر الامثلة الى ان جميع التعريف بزيادة هذه القيود على ما هو له
اقسام اربعة مما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق
الاعتقاد نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل وما لا يطابق شيئا منهما ويعلم منه تعريف ما لا يطابق
الاعتقاد فقط • كقول المعتزلي بطريق الاول ما كتفي في الاشارة اليه بقوله نحو قولك جاء زيد وانت
تعلم انه لم يجيء ولم يكتف به في الاشارة الى دخول ما يطابق الواقع فقط تفننا • وقوله وانت
تعلم حال من جاء زيد لانه مقول القول ومفعوله وتقديم المسند اليه فيه للتخصيص اي انت تعلم دون المخاطب
كما اشار اليه في الايضاح • قال الشارح المحقق فيه احتراز عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجيء • فح
لم يتعين كونه حقيقة بل ينقسم قسمين • احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجيء عالما بان المتكلم
يعلم انه لم يجيء • والثاني انه لا يكون عالما • والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة
ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان بملابسة يكون مجازا والا
فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز • وهو بنسب قائله الى ما ذكره كما صرح به في
المفتاح • بخلاف الثاني فان المخاطب عالم بعدم علمه ان المتكلم عالم بانه لم يجيء فيفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له

عنده بناءً على سهو او نسيان • بهذا وفيما ذكره ابحاث نفيسة • هي فيما بين البحث مباحث رئيسة
فبالحرى ان تحرث وهي انيسة • اولها انه ان المراد بالعلم اما اليقين فلا يلزم من اختصاص اليقين
بالمتكلم تعيين المثال لكونه حقيقة لجواز ان يصدق المخاطب ايضا بمضمونه من غير يقين فينقسم القسمين
المذكورين • واما التصديق فلا يكون مثالا الا لما لا يطابق الواقع والاعتقاد ولا محالة • وارادة التصديق
المطابق بعيد عن العبارة • وثانيها انه مع اختصاص التصديق بالمتكلم ايضا ينقسم قسمين لجواز ان
يكون المخاطب مع كونه غير مصدق بعدم المجيء مصدقا بان المتكلم يصدق به وح لا يكون الاسناد الى ما هو له
عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر بل يكون اما مجازا او ما يكره • وثالثها مع علم المخاطب بان المتكلم
عالم بانه لم يجي يحتمل انه لا يعلم المتكلم ذلك ويكون في ذلك الخطاب مخفيا لاعتقاده فيكون الاسناد
الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر • ومما لا بد من التنبيه عليه ان المراد بالاسناد الى ما هو له الاسناد
الى ما هو له من حيث انه ما هو له اذ قد يكون الشيء ما هو له باعتبار غير ما هو له باعتبار آخر • اما في النفي
فقد عرفت • واما في الاثبات كما في قول الخنساء ترتع ما رتعت • فانما هي اقبال وادبار •
فان الشيخ قال لو جعلت الاقبال بمعنى المقبل حتى يكون المجاز في الكلمة • او جعلت التقدير ذات
اقبال حتى يكون من مجاز الحذف لكان مغسولا عن الفصاحة عاميا مرذولا عند اصحاب البلاغة • ومن
قال ممن يعتد بشانه انه بتقدير المضاف فقد ادعى ان اصل الكلام فيه فالمجاز في اسناد الاقبال لانه
وان كان لها من حيث القيام بها لكنه ليس لها من حيث الحمل والاتحاد فاثباته حقيقة وحمله
مجاز • وقد عدل المص عن ترتيب المفتاح حيث قدم المجاز العقلي لان المقصود بالبيان في فن
البلاغة لذلك اليه بالبيان لان تقديم المجاز العقلي يوجب فصلا كثيرا بين الحقيقة والمجاز لكثرة ما يتعلق
وما قصد بذكره من مزيد ايضاح المجاز بمعرفتها انما ينتظم كل انتظام بمقارنتها على ان بعض مباحث
المجاز مما لا بد فيه من معرفة الحقيقة كما ستشاهد • وعدل عن تعريف الحقيقة والمجاز لانه اختار
انهما ما ذكرهما جار الله وغيره وظاهر كلام ابن الحاجب انه مذهب عبد القاهر فلا يصح تعريفهما
بالكلام لانهما صفتا الاسناد واما اشتراطه ان يكون المسند فيهما فعلا او ما في معناه فلما نقله عن جار
الله من ان المجاز العقلي هو اسناد الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له وللحاقه ما هو في
معنى الفعل به لانه وحكمه في تكثير ابد كر الفعل في مقام الحكم عليهما فقولك زيد انسان خارج عنهما
عنده داخل في الحقيقة عند صاحب المفتاح فلا بد له من العدول عن هذا الوجه ايضا واما ان الحق في
ذلك مع المفتاح لشهادة الشيخ عبد القاهر له فلا يقدح في وجه العدول واما ما اعترض به المص على تعريف

للحقيقة

للحقيقة من ان الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه مع انه غير صادق على ما لا يطابق الاعتقاد مما يسبق
من قولك جاء زيد من قول المعتزلي المخفي اعتقاده حيث ترك فيه تقييد ما عند المتكلم من الحكم فيه بقوله في الظاهر
مع انهما حقيقتان لانه غير رتبة من احد فلا يتم حتى يتم وجها للعدول الا ان المقصود الظاهر ما عند المتكلم
ما عنده في الظاهر لعدم الاطلاع على السرائر • نعم لا كلام في صحة العدول لقصد مزيد توضيح • والاعتراض
عن غفلة ونظر غير صحيح ولو سلم ان المتبادر ما عند المتكلم في نفس الامر فعدم صدق التعريف على ما
لا يطابق الاعتقاد في نفس الامر ممنوع لان الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم في نفس الامر • غايته ان
الافادة لم تطابق لتخلف المدلول عن الدال • ولا يصح ان يقال المتبادر ما هو اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة
او في الظاهر لانه ينتقض على هذا تعريف المفتاح بدخول ما ليس منها بان يكون ما عند المتكلم في الواقع لا في
الظاهر • ومما فرق به من جهة العدول ان تعريف المفتاح غير منعكس لخروج الانشاءات اذ لا حكم
فيها ولخروج المركبات الغير الكلامية وغير مطرد على مذهب المعتزلة لدخول نحو زيد صائم فيه مع ان اسناد صائم
فيه الى المبتدا ليس بحقيقة لانه ليس الى الملابس • ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا
حكميا • ومجازا في الاثبات • واسنادا مجازيا • وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه الى ملابس
اسم مفعول بقرينة قوله يلابس الفاعل لئلا يقتصر على التعداد المعتاد له غير ما هو اي الفعل او
معناه له وما هو له في ما سوى الفعل المجهول واسم المفعول الفاعل وفيهما المفعول به ولا يخفى ان
غير ما هو له يتبادر منه غير ما هو له في نفس الامر ويقوله بتاول يصير اعم من غير ما هو له في نفس الامر
ومن غير ما هو له في اعتقاد المتكلم في الواقع او في الظاهر وبتقييد باعتقاد المتكلم في الظاهر فهو غير لازم
ان يقال غير ما هو له في اعتقاد المتكلم في الظاهر والتاول طلب ما يؤول اليه الشيء والطلب هنا بارجاع
الى العقل ولذا قال الشيخ هو تطلب ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من العقل
والاغلب الرجوع في التاول ملتفتا الى العقل والتاول بنصب القرينة الصارفة للاسناد عن ان
يكون الى ما جعل له الى ما هو حقيقة الامر لا بمعنى ان يفهم لاجلها الاسناد الى ما هو له بعينه فانه قلما
يحضر السامع ما هو له بل بمعنى ان يفهم ما هو حقيقة الكلام مثلا يفهم من صام نهاره انه وقع الصوم
المبالغ فيه في النهار او صام صائم في النهار جدا حتى خيل ان النهار صائم وفي بنى الامير المدينة انه
صار الامير سببا بحيث خيل السببية اياه انه بان او بنى بان السبب سببية كانت على هذا الوجه ثم التعريف
ينتقض بالاسناد الى الملابس كذلك للملابسة فانه لا يسمى مجازا كما يرشد اليه قوله فيما بعد والاسناد ده
الى غير ما للملابسة مجاز فلا بد من اعتبار كونه للملابسة فتامل واعتبر ولا ينتقض بمثل انما هي اقبال لانه

مجاز كما حققه الشيخ ولم يدخل في التعريف لخروجه بتقييد الاسناد بكونه الى ملابس له بناء على ان المص زعم
آخر ليس فيه هذا المثال مجاز بل هو واسطة • واما الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم والضلال البعيد
والعذاب الاليم فان اريد بها وصف الشي بوصف صاحبه فليس بمجاز ولو اريد بها وصف الشي لكونه ملابس
ما هو له في التلبس بالمسند لكونه مكانا للمسند او سببا له فيكون الدال الحكيم في كتابه والحكيم في اسلوبه والاليم
في عذابه والبعيد في ضلاله او لكان بمجازه داخلا في التعريف • ومقتضى تعريفات القوم ان لا يكون
مكر الليل واثبات الربيع وجري الانهار واجريت النهر مجازات • وقد شاع اطلاق المجاز
عليها فاما ان يجعل الاطلاق على سبيل التشبيه ولما ان يتكلف في التعريف وصناعة التعريف
تابى الثاني • والشارح يتكلف تارة بجعل الاسناد شاملا للاضافة والتعلق • وتارة يؤول
الاضافة والتعلق بالاسناد ولتضمنهما الاسناد الفعل المبني للمفعول وهما مع غاية بعدهما يرد عليه
انه يختل ما يجي من ان اسناد الفعل المبني للفاعل الى المفعول مجاز ولان اسناد الفعل المبني للمفعول
الى الفاعل مجاز فان افعم النهر من السيل حقيقة مع انه مسند الى الفاعل الذي هو السيل فتامل
وله اي للفعل او ما في معناه **ملابسات** اما جمع ملابس وهو الظاهر او جمع ملابسة **شتى**
جمع شتيت اي مختلفة كمرضى ومريض واراد باختلافها ان بعضها ما هو له وبعضها غير ما هو له
كالسببية **يلابس الفاعل والمفعول به** يريد بهما النحويين **والمصدر** يريد به
المفعول المطلق فان المصدر مشترك بينه وبين اسم الحدث الجاري على الفعل **والزمان والمكان**
والسبب الاولى والمفعول فيه والمفعول له ولم يتعرض للمفعول معه ونحوه لان الفعل لا
يسند اليهما كذا في الشرح • وفيه نظر لان السبب يشمل المفعول له مطلق فلا ينبغي التعرض لمطلق
السبب لان المفعول له بتقدير حرف الجر كالمفعول معه على ان المفعول معه والمفعول له لا يقومان
مقام الفاعل • اما اسناد الفعل المعلوم اليهما فجائز نحو ضرب التاديب للمبالغة في سببيته
فالوجه انه لم يتعرض للمفعول معه لان الاسناد اليه اسناد الى الفاعل وكذا الحال فان جاءني راكب حقيقة
لا فرق بينه وبين جاءني زيد في جاءني زيد راكبا وكذا التمييز فان طاب نفس زيد حقيقة ولم يتعرض
لغيره لانه كالمسند اليه الفعل او معناه وما يتوهم من اسناد الفعل الى المستثنى في ما جاءني الا زيد
فهو اسناد الى الفاعل لان اسناد المجي الى زيد كاسناد عدمه الى غيره وكلاهما فاعلان فان كانا ما هو لهما
فالاسنادان حقيقيان والا فلملابسة مجازان وينبغي ان يستثنى من المفعول به المفعول الثاني في
ملابس باب علمت والثالث من باب اعلمت **فاسناده الى الفاعل او المفعول به اذا كان مبنيا له**

اي احدهما

اي لاحدهما **حقيقة** كما مر اي كما مر فيما سبق في بحث الحقيقة وما قبله من قوله انا اليكم مرسلون وقوله
انهم مغرقون ومن لم يثبته كذبه في الاسناد الحقيقي الى المفعول **والى غيره** اي غير احدهما **للملابسة**
مجاز اصل هذا الكلام فاسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له حقيقة والى غيره مجاز واسناده
الى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة والى غيره مجاز الا انه طلب للاختصار فجمعهما واختل فيفيد
ان اسناد المبني للفاعل او للمفعول الى احدهما مطلقا حقيقة لان حين الاسناد الى احدهما مبني لاحدهما
ولا يفيد ان اسناد المبني للمفعول الى الفاعل والمبني للفاعل الى المفعول مجاز والاسناد للملابسة ان
يكون المناسبة الداعية الى وضع الملابس موضع ما هو له مشاركته مع ما هو له في كونهما ملابسين
للفعل وفائدة التقييد اخراج الاسناد الى غير ما هو له من غير ذلك الداعي عن ان يكون مجازا فانه غلط
وتزييف يخرج به الكلام عن الاستقامة ولا يلتفت اليه فضلا عن ان ينخرط في سلك المزايا وتنبيه على
ان ما يميل اليه عبارة الكشاف فان المعتبر التلبس بما هو له مؤول بان مراده التلبس بما هو له في ملابسة
الفعل لا مجرد التلبس بالفاعل لاعتبار الفعل علاقة بعيدة ينبغي ان لا يعتبر بها في اسناد الفعل
ومجرد ميل العبارة لا يكفي في اثبات مذهب مخالف لمذهب غيره ولهذا نسب المص مذهبه اليه وغيره
على ما نقلناه لك وبعض المتاخرين هاهنا بحث شريف وهو انه كيف تكون الافعال اللازمة المبنية
للمفعول كقولنا جلس الدار وسير سير شديد وسير الليل مجازا وليس لنا سير وجلوس نزل
الدار والسير الشديد منزلته ويلحق به واما الافعال المتعدية فينبغي ان يفصل ويقال ضرب الدار
ان قصد به كونها مضروبة فمجاز وان قصد كونها مضروبا فيها فحقيقة وكذا الحال في ضرب ضرب شديد
وضرب التاديب هذا **ونحن** نقول كون اسناد الفعل المبني للمفعول الى غير المفعول به
مجازا مبني على ان وضع ذلك الفعل لافادة ايقاعه على المسند اليه فيحق ان صح جلس الدار فبتشبيه
تعلق الظرفية بتعلق المفعول به ووضعه مقامه وابرازه في صورته تنبيها على قوته فان اقوى تعلقات
الفعل بعد التعلق بالفاعل تعلقه بالمفعول به ولا يجب ان يكون هناك مفعول به محقق بل يكفي
توهمه وتخيله كما في قولنا قدمني بلدك حق لي عليك لتوهم مقدم وتخيله مع انه لا مقدم هناك
ولا متحقق الا القدوم لحق الا ان صورت الحق في صورة المقدم الموهوم مبالغة في سببيته
وسيأتي مزيد تحقيقه وضرب الدار لا معنى له الا جعله مضروبا ولا يأتي فيه تفصيل نعم يشكل الامر في ضرب
في الدار وضرب للتاديب فانه لا يظهر جعل الدار مضروبة مع وجود في بل يتعين جعلها مضروبا
فيها ولا يظهر جعل التاديب الا مضروبا له فلا تجوز فيهما بل هما حقيقتان هذا اذا جعل نحو في الدار

طرفاً ونحو للتأديب مفعولاً له كما هو مذهب الشيخ ابن الحاجب اما لو جعلا مفعولاً به بواسطة حرف
الجر كما هو المشهور المتفق عليه بين الجمهور فلا اشكال لكن تمثيل المص للمكان بقوله نهر جار وللسبب
بقوله بنى الامير المدينة يرشد الى انه لم يجعل النهر والامير مفعولاً به بالواسطة لانه لا يصح ان يكون النهر
مفعولاً فيه الا بذكر في لانه ليس مكاناً مبهماً ولا يصح ان يكون الامير مفعولاً له الا بذكر اللام فلو
كان المفعول فيه وله بالواسطة عنده مفعولاً به لما مثل بهما للمكان والسبب المقابلين للمفعول به
ثم اشار الى امثلة اقسام المجاز بل شواهدها على ترتيب ذكرها مما هو مستفيض دائر على السنة
البلغاء فقال **كقولهم عيشة راضية** هذا مثال اسناد ما بنى للفاعل الى المفعول به
وسيل مفعم مثال عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء ملأته وقد اسند الى الفاعل
وشعر شاعر مثال اسناد المبنى للفاعل الى المصدر وانما صح التمثيل به مع ان الشعر اطلق
هٰهنا على المؤلف لا على تأليف الشعر حتى يكون مصدراً والظاهر انه من قبيل عيشة راضية
لانه جعل اطلاق الشعر في مقام المبالغة بجعل المؤلف عين المصدر فوصفه بالشاعر فرع وصف
المصدر به ومن قبيله الافلاطون وصفه بما لا يوصف به للمصدرية دعوى كونه عين المصدر او جعل
من قبيل اطلاق الموصوف لا من وصف ما اطلق عليه ولا من اطلاق الشعر على مسماه كما في قولك
شعر فلان لانه انسب بمقام المبالغة وجعله المرزوقي من قبيل داهية دهيا وليل اليل اي
ما اعتاده العرب تأخذ لشيء من لفظ شيء وصفوه به تنبيهاً على كماله وبلوغه الغاية **ونهاره**
صائم مثال الاسناد المبنى للفاعل الى الزمان **ونهر جار** مثال الاسناد المبنى للفاعل الى المكان
وبنى الامير المدينة مثال الاسناد المبنى للمفعول الى السبب واكتفى ببعض الامثلة لانه
لم يتأت له ما هو دائر على السنتهم للباقي فتركه على المقايسة **قال الشارح المحقق** واعلم ان
هذا المجاز قد يوتى عليه صريحاً كما مر وقد يكون كناية كما ذكروا ان قولهم سل الهموم انه من المجاز
العقلي حيث جعل الهموم محزونة بقرينة اضافة التسلية اليها هذا وفيما ذكروه نظر لان سل
الهموم حقيقة سل المهموم في الهموم او للهموم فجعل التعليق الظرفي او السببي منزلة التعليق
الايقاعي واوقع التسلية على الهموم مبالغة في تعلقه الظرفي او السببي وليس في ذلك جعل
الهموم محزونة وكيف يكون الكلام كناية عن جعل الهموم محزونة وطلب التسلية الذي هو المعنى الصريح
معقودة بالافادة **وقولنا** في التعريف **بتأول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل** انبت
الربيع البقل ونحو شفى الطبيب المريض وغيره من حقايق تطابق الاعتقاد دون الواقع زاد

لفظ

لفظ النحو لعدم اختصاص الاخراج بما مر ولم يقل يخرج ما مر من نحو قول الجاهل اذ لم يسبق نحو قول الجاهل
بل قول الجاهل لان ذكر النحو فيه للتمثيل لا للتعميم فتأمل ولا تغفل وانما تعرض لبيان فائدة هذا القيد
من قيود هذا التعريف وخص هذه الفائدة بالبيان مع ان له فائدة اخراج الكواذب مطلقاً وفائدة
اخراج صادق يخالف الاعتقاد كقول المعتزلي المخفي خلق الله الافعال كلها لانه لما ادخل نحو قول
الجاهل في تعريف الحقيقة بقيد عند المتكلم تبادر الى الوهم انه يجب ان يذكر في تعريف المجاز ايضاً ليخرج
باضافة الغير الى ما هو له عند المتكلم عن تعريف المجاز فلما اهمل قيد عند المتكلم عن تعريف المجاز لم يخرج فتعين
بيان خروجه به واستشهد له مع انه لا اخفاء فيه لان الجاهل ليس بمتأول لما ان ظاهر كلام المفتاح بل
صريحه يدل على انه لو لم يكن في التعريف قيد عند المتكلم لم يخرج ويبطل به طرد التعريف وجعل الشارح
المحقق وجه التعرض التعريض بالمفتاح وما ذكرناه لكنه انفع **فان قلت** لو كان المراد
ما ذكرت لينبغي ان يتعرض ايضاً لخروج قول المعتزلي به لانه دخل في تعريف الحقيقة بقيد في الظاهر
فيتبادر من ترك هذا القيد في تعريف المجاز انه لم يخرج عنه **قلت** التأول يدل دلالة ظاهرة
على اسناد الكلام معه الى غير ما هو له في الظاهر بخلاف اقتضائه عدم كونه معتقداً له **ولهذا** اي لان
مثل قول الجاهل خارج بقيد التأول عن حد المجاز **لم يحمل نحو قوله** اي الصلتان العبدي **اشاب**
الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي على المجاز اي على اسناد الاشابة والافناء
الى كر الغداة ومر العشي لكونهما ملابسين لما هو عند المتكلم ولم يجعل معناه هذا الاسناد وقال
الشارح معنى قوله لم يحمل على المجاز لم يحمل على ان الاسناد فيه مجاز ولا يخفى ان العبارة لا تساعده
ما لم يعلم او يظن اي لانتفاء واحد الامرين لا لاحد الانتفائين لان احد الانتفائين لا يكفي بل لا بد
من كلا الانتفائين وهو انما يستفاد من ترديد المنفي لا من ترديد النفي بان يقال ما لم يعلم او لم يظن
فاعادة لم فيه كما فعله الشارح في شرحه للتلخيص **فان قلت** لا يكفي انتفاء العلم والظن بل لا بد
من انتفاء التصديق مطلقاً اذ يكفي لحمل الجزم الغير الراسخ مطابقاً كان او لا **قلت** اذ قوبل
الظن بالعلم يراد به ما عدا العلم نعم لو قال ما لم يعتقد لكان اوضح واخصر ولما جعلناه ما مصدرية
غير ظرفية وما لم يعلم مفعولاً له بتقدير اللام لقوله لم يحمل لوجود شرائط حذفها خلص الكلام عما
يتجه على الشارح حيث جعل ما لم يعلم ظرفاً اي ما دام لم يعلم من انه يفيد انه حمل البيت بعد العلم بذلك
على المجاز وهو خلاف الواقع وفيه ان ما بمعنى ما دام لم يجعل الفعل مستقبلاً فلا يساعده المقام **وقوله**
ان قائله لم يرد ظاهره كما في قول المفتاح لم يعتقد ظاهره لان العلم بعدم الاعتقاد لا يكفي

في الحمل على المجاز لانه يجوز ان يعلم مع ذلك العلم انه يخفي اعتقاده وقوله لم يحمل على المجاز يحتمل الحمل على الحقيقة و
التوقف في الحمل • قال الشارح المحقق حين خفي التاويل يحمل على الحقيقة لان الاسناد الى ما هو له عند
المتكلم في الظاهر • وقال السيد السند منشأ هذا الحكم التسوية بين الحقيقة العقلية والحقيقة اللغوية
حكى ان اللفظ ظاهر في المعنى الموضوع له اذا خلا عما يصرفه عنه فهو ظاهر في الاسناد الى ما هو له اذا خلا
عن التاويل والمبني فاسد اذ الظاهر من المتكلم العاقل ان لا يعتقد الخطأ وفيه نظر لان الاسناد الى ما هو له
عند المتكلم في الظاهر مونه نظرا الى ظاهر البيان لا الى ظاهر حال المتكلم ولذا فسر بان لا ينصب قرينة
على خلافه هذا مع قوله ولذا لم يحمل الآخر نظر لجواز ان يكون عدم الحمل لظهور صدق تعريف الحقيقة
عليه لا لكونه خارجا عن تعريف المجاز بعد التاويل كما استدل متعلق بعدم الحمل اي ولان
التاويل يخرج الكلام عن المجاز يحقق عدم الحمل قول الشاعر على المجاز لعدم ظهور التاويل كما استدلال
في شعر ابي النجم على مجازية الاسناد فيه اذ لولا اشتراط التاويل لم يستدل على مجازيته بشيء بل يكتفي بان
المسند اليه فيه ليس ما هو له والشارح جعل متعلقا بمحذوف وجعل تقدير الكلام سالم يعلم او يظن
ولم يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره كما استدل ولا يخفى انه مع انه تكلف لا حاجة اليه يوجب ان يتوقف
الحمل على المجاز على الاستدلال مع انه كثيرا ما يحمل على المجاز لظهور استحالة قيام المسند بالمسند اليه عقلا
على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قول ابي النجم قد اصبحت اي صارت ام الخيار
تدعي على ذنبا كله بالرفع وان يحوج الى حذف مفعول لم اصنع بخلاف النصب فانه يكون
مفعوله ليفيد عموم النفي ولان الكل المضاف الى الضمير لا يكون الا تاكيدا او معمولا للعامل المعنوي من
ان رأت اي ترميني بالذنوب تهمة من اجل ان كبرت واشرفت الهرم الشديد او النسوان يبغضن
الشيب ويطلبن كمال شباب الحبيب راسي كراس الاصلع في القاموس الصلع انحسار
مقدم الراس لنقصان مادة الشعر في تلك البقعة وقصورها عنها واستيلاء الجفاف عليها ولتطامن
الدماغ عما تحته من القحف فلا يسقيه سقيه اياه وهو ملاح صلع كفرح وهو اصلع وهي صلعاء
ميز عنه قنزعا عن قنزع جملة خبرة للروية راسه كراس الاصلع مبينة لوجه الشبه وعن اخ بمعنى
بعد والقنزع جمع قنزعة وهو الشعر المجتمع حول الراس والمعنى ميز وسلب عن الراس قنزعا بعد
قنزع فصار شعر نواحي راسه قنزعات منفصلة بعضها عن بعض جذب الليالي اي مضي اكثر العمر
من قولهم جذب الشهر مضت عامته وعبر عن ايام العمر بالليالي تنبيها على شدتها • وقيل لان العرب
تورخ الزمان بالليالي لان غرة الشهور من ابتداء روية الهلال ومنها ابتداء السنة وما دحم نا بلغ

والنسب

والنسب وتفسير جذب الليالي بمضيها تجريد الجذب عن بعض معناه كما في الشرح مستغني عنه بما ذكرنا
ابطي او اسرعي اشارة الى شدة الليالي بحيث يقال في حقها ابطي او اسرعي لا مبالاة بكما اذ لا
تفاوت بين اسراعك وبطئك وهو حال عن الليالي بتقدير القول او اشارة الى اختلافها في العسرة
والسهولة ورداءة العيش فيها وطيبته فبعضها مما يقال له ابطي وبعضها مما يقال له اسرعي و
واختلاف العيش كما كثر تاثيرا وايجابا للهرم وضعف البدن من دوام العسرة ولا يخفى ان وصف
الليالي بالاختلاف لا يستفاد مع تفسير ابطي او اسرعي بالتسوية بين حاليها فوصفها بالاختلاف مع
هذا التفسير كما فعل الشارح مخل نظر مجاز خبر ان بعوله متعلق بمستدل عقيبه اي عقيب قوله ميز عنه
قنزعا عن قنزع افناه اي جعله فانيا اي معدوما لتنزيله منزلة الفاني لاشرافه على الفنا او فانيا بجعل
معدوما فانه في يجيء بمعنى انهرم هو النفي والضمير للشعر او لابي النجم قيل الله للشمس اطلعي اي ارادة
طلوع الشمس حتى اذا واراك افق فارجعي والمعنى افناه ارادة الله جذب الليالي لان جذب الليالي بطلوع
الشمس والرجوع • ووجه الاستدلال انه يدل على انه موحد وسياتي ان الصدور عن الموحد من القرائن ثم
فالاسناد ميز الى الليالي المجذوبة لانه زمان او سبب واقسامه اي المجاز العقلي كما يقتضيه بيان الايضاح
والمفتاح وظاهر الكلام اربعة لكن لا اختصاص لها بالمجاز فحقيقته متروكة للمقايسة لظهور الاحكام
بحالها ولك ان تفسر الضمير بكل واحد من الحقيقة والمجاز وتجعل الامثلة لكل منهما باختلاف حاليهما من
الصدور من المؤمن والجاهل لكنه تكلف يأباه عود ضمير وهو في القرآن كثير الى المجاز مع انه يؤيده انه لم يقل
نحو قول المؤمن كما قال سابقا نحو قول الجاهل وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهرة على مذهب المصنف والمشكل
بالطرفين الجملة وان عرف الحقيقة والمجاز بالكلمة لان طرف الحقيقة والمجاز لا يكون جملة عنده لانه اشترط في المسند
ان يكون فعلا او ما في معناه نعم يشكل على مذهب السكاكي حيث جعل الحقيقة والمجاز مطلق الكلام فانه
يجوز على مذهبه كون المسند جملة كذا ذكره الشارح وفيه انه يشكل على مذهب المصنف ايضا بقولك سرني ليلى وقد
اردت بهذه اللفظة حين سمعتها فان من سرك من يلفظ بها وليلى اذا اريد بها نفسها ليست بحقيقة
ولا مجاز لان اللفظ اذا قصد نفسه وان قيل هو جنس لنفسه لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالكناية كما
صرح به الشارح في شرح الكشاف وبقولنا قيل جاءني زيد فانه حقيقة وطرفها جملة • ويشكل الحصر
مطلقا بجواز كون الطرف كناية وانما بين هذه الاقسام ليتضح الفرق بين هذا المذهب ومذهب من ذهب
رد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية لان طرفيه ح لا يكونان الا مجازين ان جعل التخييل مجازا
او مجازا وحقيقة ان جعل التخييل حقيقة وهذا يوجب تخصيص البيان بالمجاز وقال الشارح فائدة

البيان التنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرف عما هو عليه وازالة لما عسى ان يستبعد من
اجتماع مجازين او حقيقة ومجازية في كلام واحد وان كانا مختلفين **او يقول** بل لازالة استبعاد تحقق
المجاز العقلي لان ما ذكره من الاستبعاد يوجب هذا الاستبعاد ولان المجاز العقلي لا يخلو عنه
لان طرفيه اما حقيقتان اي كلمتان مستعملتان فيما وضعتا له في اصطلاح التخاطب
نحو انبت الربيع البقل البقل ما نبت في بذره لا في اصل ثابت كذا في القاموس
والربيع ربيعان ربيع الكلاء وربيع الثمار والمراد بالربيع ربيع الكلاء فكونه حقيقة ليس بواضح
ومن جهة اخرى وهو ان انبات البقل من بعض اجزاء الربيع لا من جميعه **او مجازان** اي كلمتان
مستعملتان في غيرها وضعتا له في اصطلاح التخاطب لعلاقة بينهما مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضعتا له
نحو احيى الارض اي جعلها نامية فان ما ينمو كالحي وما لا ينمو كالميت وحقيقته اعطاء الحيوة
وهي صفة تقتضي الحس والحركة وتفتقر الى الروح والبدن **شباب الزمان** اي الازمنة الشابة على
ان الشباب جمع شاب على ما في القاموس وهو واحد بضمن جعله مصدرا والمراد به ازمنة قوة القوى المؤثرة
الموجودة في الغاية والشباب حقيقة حيوان حرارته الغريزية مشبوبة مشتعلة اي في كمال القوة **او**
مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان واحيى الارض الربيع وباعتبار الهيئة
الدالة على المجاز ايضا قسمان لانها اما حقيقة نحو انبت الربيع البقل واما مجاز نحو ليت
الربيع البقل بمعنى الخبر ولو اعتبرت مع الطرفين لحصل باعتبارها اقسام كثيرة فعليك باستخراجها
ولا يخفى ان الاستبعاد في اجتماع مجازين او حقيقة ومجازية في الاسناد باعتبار نفسه وما يدل عليه اكثر
من الاجتماع باعتبار الطرفين **وهو** اي المجاز العقلي **في القرآن كثير** فيه رد على من انكر وقوعه
في القرآن مطلقا كان او لغويا فلمقام الاهتمام بالظرف قدمه لان في تاخيره التباسا انه من جملة ما وجد
اي في القرآن بهذه الجملة • وبنا الانكار على ما هو اوهن من بيت العنكبوت حيث قالوا لو وقع
المجاز في القرآن لصح اطلاق المتجوز عليه تعالى وهو مع كونه ممنوعا منقوض بانه لو وقع مركب في القرآن
لصح اطلاق المركب عليه تعالى والتوضيح لدعوى الكثرة ذكر عدة آيات على سبيل التعداد ولم يقل نحو واذا
تليت لانه لو اعاد النحو في كل آية لزم تمثيل الكثرة باية واحدة ولو لم يعد لا وهم ذكر باقي الآيات ان العطف
محكي كما في الآية الاولى **قال** ان رح المحقق لم يقل نحو ايتها للاقتباس وان المعنى **واذا تليت**
عليهم آياته زادتهم ايمانا وتصديقا بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيرا والمقصود ان اسناد
زادت الى ضمير الايات مجاز لانه فعل الله والآيات سبب له وبحث في ان الايمان هل يزيد ام لا

وحمل

وحمل الآية مؤولة او على ظاهرها وما نا وبيه مقام آخر **نعم** يتجه على ايهام الاقتباس ان زيادة الايمان
كيف يتصور في شان منكري وقوعه في القرآن ولا بد في الزيادة من سبق الثبوت ووقعه بان تلاوة
آية يوجب الايمان وبتلاوة الايات يزيد ومنهم من يتفطن او على ان الزيادة ربما يستعمل فيما لم يسبقه
الثبوت وما هو عن مثله ببعيد • **فان قلت** لم لم يجعله اقتباسا بل جعله شاهدا وابها ما
للاقتباس • **قلت** لانه صرح به في الايضاح حيث قال كقوله تعالى واذا تليت بقي ان ما عد
من المحسنات البديعة هو الاقتباس لا ايهامه **يذبح** اي فرعون **ابناءهم** اي ابناء بني اسرائيل
فاسناد الذبح الذي هو فعل الجيش الى السبب الآمر **ينزع** اي ابليس **عنهما** آدم وحوا **لباسهما**
اسند فعل الله الى ابليس لانه صار سببا له بوسوسته وحثه له على اكل الشجرة **كيف تتقون ان**
كفرتم يوما يجعل الولدان شيبا جمع اشيب جعل ظرف للجعل جاعلا والجاعل هو الله تعالى وجعل
الولدان فيه شيبا كناية عن طوله او كثرة اهواله وشدة امره فان الشدة من موجبات سرعة الشيب
واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت يريد به دفائنها وخزائنها نسب
فعل الله الى مكانه كذا في المشرح والاظهر ان اسناده الى المفعول به لان الاخراج من الارض لا في الارض
ولذا جعل الاخراج فعل الله لجعلهم نزع لباس آدم وحوا فعله تعالى خفي لاحتمال ان يكون الفاعل
فيها الملائكة ولا بد لتعيين الفاعل من السمع **وهو غير مختص بالخبر** اي المجاز العقلي غير مختص
بالخبر كما يتوهم من بعض اساميه وفيه انه كما يتوهم الاختصاص بالخبر يتوهم الاختصاص بالمثبت
فدفع الوهم قاصر كما يتوهم من ذكره في بحث الاسناد الخبري ولك ان تريد ان كثرة الوقوع
في القرآن غير مختص بالخبر بل يجري في الانشاء **نحو يا هامان ابن لي صرحا** اي قصرا اسند
البناء الذي هو فعل البنائين الى ضمير هامان الذي هو آمر بالبناء **ولا بد له** اي للمجاز العقلي **من**
قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لانه اشترط فيه التاول وهو بمعنى نصب القرينة على عدم ارادة
الظاهر وانما تعرض له مع استفادته من قيد التاول لتفصيلها فهو بمنزلة البيان للتاول فينبغي
ان يذكر متصلا بما يتعلق به ولا يفصل بينه وبين ما يتعلق به ببيان الاقسام وحديث كثرة
الوقوع في القرآن وعدم الاختصاص بالخبر ولا يشترط قرينة معينة لما هو الحقيقة ولذا لم يختلف
في انه هل يلزم له حقيقة اولا وجوز كون معرفتها خفية واذا لم يظهر قرينة صارفة فان كان الظاهر
مرادا فيحمل عليه وان كان كاذبا فان رح يحمل عليه والسيد يتوقف ومن ثم منع ما هو للحج **لفظية**
كما مر في قول ابي النجم ولا يخفى ان قوله افناه قيل الله يعرف قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع عن ظاهره

لدلالة على انه كان موحدا فقابله قوله صدوره عن الموحد ليقتضي ان يفيد الصدور عن الموحد مجازا ولم
يعلم من لفظ يقارنه بالكلام **او معنوية** جواز اجتماع القرينتين لانه لا تنافي بينهما وجريها
كاستحالة قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور لفظا او تقديرا **عقلا** يعني كاحالة العقل
قيام المسند بالمذكور فعقلا تمييز عن نسبة الاستحالة الى القيام باعتبار انه فاعل الاحالة كما قالوا في امتلأ
الاناء ماء والمراد احالة العقل على سبيل الاستقلال من غير ان يحتاج الى الاستعانة بنظر او غيره يعني استحالة
جلية البداهة **كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة** اي احالة العادة وذلك **نحو هزم الامير
الجند** والاول كاستحالة نسبة المسند الى المذكور لفظا والنسبة الفعل المجهول **وصدوره** عطف على
الاستحالة اي صدور المجاز وحاجته الى الكلام بقطع سلك الضمائر عن الانتظام فلا يقع فيه وان او فيه ان يتم
فيه عبارة الايضاح في هذا المقام **عن الموحد** لا بد من تقييده بغير المتحقق حاله والاشمل المستغني عن
التقييد كصدوره عمن لا يرضى به **في مثل اشاب الصغير** متعلق بالظرف فانه اذا صدر عن الموحد
يحكم العقل بانه مجاز لا من كل عاقل اذ كل عقل لا يأبى عنه بل كثير من العقول القاصرة يحكم به **ومعرفة
حقيقته** الاولى ترك المعرفة اذ المعهود المتعارف وصف المعلوم بالظهور والخفاء لا العلم والمراد
ان حقيقته **اما ظاهرة** والمراد الحكم على الفرد المقدر للحقيقة سواء كان متحققا او لا فلا يحتاج الى تاويله
بان معرفة مسند اليه لو اسند اليه لكان الاسناد حقيقة اما ظاهرة كما في الشرح وان وجه بانه انما اوله
لما ذكره من انه لا يلزم ان يكون للمجاز حقيقة بل الواجب ان يكون له مسند اليه لو اسند اليه كان الاسناد
حقيقة اما الاسناد فيجوز ان لا يتحقق اصلا وكيف لا ويجوز ان يكون الفعل مستقبلا والمسند الى
فاعل لا يوجد اصلا فالتجوز الذي حصل بهذا الاسناد وليس لمسنده فاعل محقق بل مقدر وفي هذا
الكلام التنبيه على انه يكفي في المجاز القرينة العارضة ولا يجب القرينة الموضحة لحقيقة الاسناد بل
رب مجاز حقيقته خفية لا تظهر حتى انكر الشيخ وجوب الحقيقة للمجاز والرد على الشيخ انكاره لان
الفعل يستحيل بدون المسند اليه غاية انه قد يكون خفيا ويعتبره النظر الصحيح لله تعالى واليه اشار بقوله
واما خفية كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وتبع في هذا الرد
الامام الرازي كما تبعه صاحب المفتاح الا انه قال يجب ان يجعل المسند اليه ما يريد به انه لو كان
المتكلم ممن يجعل خالق الافعال الله تعالى فاجعل حقيقة الاسناد اليه تعالى واذا كان ممن يجعل خالق افعال
العباد انفسهم فاجعل الحقيقة ما تناسبه بل حقيقة ما قال ان الاسناد حقيقة لا يدور على الخلق
بل على الحكم بانه خالق الافعال كلها ضرب زيد حقيقة وضرب الله مجاز بحكم العقل فيجاب حتى ان يكون عند

متكلم

متكلم فاعلا حقيقيا فاعتبر لحقيقة الاسناد اليه والحق مع الشيخ لانه يريد انه لا يجب في المجاز العقلي
مقصد حقيقة ولا يجب ان يلاحظ للفعل فاعلا حقيقيا محققا فانك في اقدمني بلدك حق لا تقصد
اقداما محققا ولا تعدل من فاعل المحقق الى السبب الذي هو الحق بل تريد افادة القدوم للحق
فتبالغ في سببية الحق له حتى كانه فاعل فتتوهم اقداما ومقداما وتضع للحق موضع المقدم
الموهوم مبالغة في سببيته فمدار صدق هذا الكلام على وجود القدوم ولا يطلب منك وجود الاقدام
الموهوم ولا يخفى ان الظاهر سرني الله بسبب رؤيتك ليكون المسند في سرني الى الرؤية اسنادا الى
السبب • **واما** جعل الاسناد الى الزمان فيحتاج الى تقدير اي سرني الله زمان رؤيتك وعنه
مندوحة ويمكن ان يوجه قوله عند رؤيتك بانه ليس للتنبيه على ان الاسناد الى الوقت بل للتنبيه على ان
السببية عادية ما له وجود الفعل في هذا الوقت **وقوله** اي ابي نواس على ما في الايضاح وهو في
معاني ان المشهور على ما في القاموس • **وقال الخ** رح هو قول ابن المعذل ممن قال الانشاد في
بين قولها الجواز ان يكون لكنينا ان لم يأت لشيء • يزيدنا صفحتي قمر • يفوق سناه القمرا
يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه جعل وجهه
مائدة ينال منه الوان النعم للحسن اللذيذة يزيده الله كلما نظرت في هذه المائدة لونا من النعمة يلتذ به
وما يقال المفعول الثاني في يزيد يجب ان يصح اضافته الى الاول كما في زادهم الله مرضا اي زاد مرضهم وههنا
لا يصح اذ لا يصح يزيد الله حسنك في وجهه فلا بد من جعل يزيد بمعنى يظهر اي يظهر لك الله حسنا في وجهه
فقد اندفع بما ذكرنا اذ يزيد الله حسنك في وجهه بمنزلة يزيد الله نعمتك في مائدة وجهه فبهذه الملاحظة
يحسن اضافة الحسن الى المخاطب على ان جعل يزيد بمعنى يظهر فاسد لانه ليس متعديا الى مفعولين
وقد • صرح بترجيح وجهه في اول البيت واشار اشارة لطيفة في آخره الى الترجيح فانه
العمر اذا ازددت النظر فيه ترى فيه اشياء غير مستحسنة كالخدوش • وفيه مع ذلك اشارة الى انه على خلاف
الاشياء وان الاشياء اذا تكررت فترت الرغبة فيه ونقص حسنها بل ربما تكره • **اعلم** ان عندي
نظم المجاز العقلي في سلك الكناية بان تجعل انبت الربيع لاثبات الانبات للربيع وجعل الربيع
فاعلا لينتقل منه الى المبالغة في ظرفية الربيع للانبات ودعوى كمال مدخليته فيه وكذا تريد بقوله
بنى الامير اثبات البناء للامير لينتقل منه الى كثرة مدخليته في البناء حتى كانه الفاعل **فان قلت**
ليس يصح منك اثبات الانبات للربيع ولا اثباته له فالصحيح ان يجعل مجازا مرسلا لامتناع ارادة
المعنى الحقيقي **قلت** صح اثباته له عند الوهم فكانه قيل انبت الربيع في وهمي وكونه منشأ في الوهم

يلزمه كثرة المدخلية في الاثبات **وانكره السكاكي** اي انكر المجاز العقلي وقال ليس في كلام العرب مجاز
عقلي ولا خفاء في ان ما ذكره وليس الا احتمال امثلة المجاز العقلي للاستعارة بالكناية وبذلك لا يتم
نفيه حتى لو تم لتم نفي الاستعارة بالكناية ايضا في تلك الامثلة باحتمال المجاز العقلي فيكون كل منهما
منكرا في تلك الامثلة ونحوها ويكون الثابت احد الامرين والداعي له اليه انه يقلل الانتشار ويجعل
اعتبارات البلغاء اقرب الى الضبط ● وعورض بان هذا الاعتبار يوجب تشبيه الربيع بالقادر
المختار وادعاء انه عينه وهو ركيك جدا بخلاف المجاز العقلي فان فيه تشبيه ملابسة الربيع بالانبات
بملابسة الفاعل الحقيقي وبان جعل الامير في هزم الامير الجند من عداد الجيش وبمنزلته امر مستبعد
جدا ويمكن دفعه بان تشبيه الربيع بالفاعل الحقيقي والمبالغة فيه ركيك لو اعتبر التشبيه بخصوص
اما لو شبه بالفاعل ملحوظا بعنوان الفاعل فلا وكذا الاستبعاد في جعل الامير بمنزلة الفاعل الحقيقي
للهزم وانما الاستبعاد في جعله بمنزلة الجند ملحوظا بصفة الجندية **واذهبا الى ان ما ترى ونحوه**
استعارة بالكناية ذكر بلفظ ذاهبا قوله تعالى اين تذهبون واختار ما ترى ونحوه على انه بحيث
الراجع الى المجاز العقلي احضا للمام بخصوصه لان فيه ما يستبعد رده الى الاستعارة بالكناية كما
عرفت في انبت الربيع البقل وهزم الامير الجند وكما في احيي الارض شباب الزمان اذ يلزم الاستعارة
من المستعير والما لم تكن الاستعارة بالكناية معلومة اشار الى بيانه بقوله بناء **على ان المراد بالربيع**
الفاعل الحقيقي ولعله اشار بقوله الفاعل الحقيقي دون الله تعالى الى ما ذكرنا من دفع الركاكة **بقرينة**
نسبة الانبات اليه فان الاستعارة بالكناية عنده ذكر المشبه وارادة المشبه به بقرينة استعارة
ما هو لازم من خواص المشبه به لصورة وهمية توهمت في المشبه شبيهة بتلك الخاصة واثبات للمشبه
ففي قوله بقرينة نسبة الانبات اليه نظر ويجب ان يتكلف ويحمل على ارادة بقرينة نسبة ما هو مشبه
بالانبات اليه وربما يقال ان السكاكي وان اشتهر منه ان قرينة الاستعارة بالكناية عنده اثبات
الصورة الوهمية المسماة بالاستعارة التخييلية الا انه ذكر في بحث جعل المجاز العقلي استعارة
بالكناية ان قرينتها قد تكون امرا محققا كما في انبت الربيع فهذا الكلام مستغن عن التاويل نعم
في قوله **وعلى هذا القياس غيره** نظر لانه لا يمكن قياس القرينة في اكثر الامثلة عليه ونحن
نقول على ان ما ذكره ليس نصا في ان الانبات محمول على معناه الحقيقي وليس مستعارا للامر وهمي
وتتبع ما اشتهر منه وتستطلع على معنى كلام في انبت الربيع في فتح البيان في معانيه ان شاء الله تعالى
وفيه نظر اي في جعل كل تركيب يشتمل على المجاز العقلي مشتملا على استعارة بالكناية نظر لانه

باطل

باطل
لاستلزامه امورا باطلة وبطلان اللوازم مستلزم لبطلان الملزومات ولانه ينتقض بهذه الدعوى
بكل تركيب مشتمل على المشبه به والمشبه فانه لا يصح اخراجه عن كونه مجازا عقليا بجعله مما يشتمل
على الاستعارة بالكناية لان فيه ما يمنع عن ذلك الجعل فاشار الى الدليل الاول بقوله **لانه يستلزم**
الى آخره والى الثاني بقوله ولانه ينتقض الى آخره ولا يخفى ان الانتقاض لا يختص بنحو نهاره صائم بل كل
مثال ذكره في الدليل الاول تنتقض به الدعوى لانه لا يصح اخراجه عن الاشتمال على المجاز العقلي بذلك الجعل
لوجود المانع كما لا يخفى ان مستلزم الجعل المذكور للباطل لا يختص بنحو نهاره صائم على وجه ذكره بل يجري
فيه باعتبار اشتماله على طرفي التشبيه فكل من التخصيصين بلا مخصص ثم استلزم **ان يكون**
المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها ليس مقابلا لعدم صحة الاضافة
والظرفية كما يوهمه ظاهر العبارة بل هو بلية معتبرة في الجميع اذ يستلزم ان يكون المراد بالنهار فلانا نفسه
وان يكون المراد بضمير ماء ان العلة وبالربيع هو الله تعالى وهذا الف وعليه وانما المقابل لعدم
صحة ان تكون العيشة ظرفا لصاحبها ● فالاولى ان يقال يستلزم ان لا يصح جعل العيشة في قوله
فهو في عيشة راضية ظرفا لصاحبها والاولى بنحو عيشة لئلا يوهم ان ترك النحو فيه وايراده في قوله
بناء على افراده بخلاف اضرابه فانه فاسد لان قوله تعالى خلق من ماء دافق في سلكه كما صرح به في
الايضاح ● **قال الشارح** لانه لا معنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء اي يصبه وقد يورد
خلقكم من نفس واحدة ويدفعه ان مراده انه لا معنى له في مقام بيان الخلق من الماء كما يشعر به نظم
القرآن ونقول لانه لا معنى لوصف الماء بانه يخرج من بين الصلب والترائب وقوله **لما**
سيأتي الاولى بحاله ان يذكر بعد قوله بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة الانبات
اليه ويتجه انه لم لا يجوز ان يكون هو في عيشة راضية من قبيل لهم فيها دار الخلد فتأمل **وان لا**
الاضافة في نحو نهاره صائم مما اضيف فيه المنسوب اليه الذي هو غير ما هو له الى ما هو له
لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اولا اعتداد لمن جوزها وجعلها في عداد الاضافة اللفظية
اقول من جملة اللوازم الباطلة ان لا يصح نحو نهاره صائم اذ لا معنى لنسبة الشيء الى نفسه وما يقال
ان المجاز العقلي اسناد اسم الفاعل الى فاعله لان نسبته الى المبتدأ او الموصوف فلا يحتاج السكاكي
الى جعل النهار استعارة بالكناية ولا الى جعل العيشة بل يكفيه جعل الضمير استعارة بالكناية فمن لا يعتد
لانه بعد انه مبني على عدم التوفقة بين مذهب السكاكي ومذهب غيره في المجاز العقلي يتجه عليه انه لو جعل
الضمير بمعنى الصاحب والعيشة ونهاره مجازا لما تخلى الصفة المشتقة عن ضمير الموصوف والخبر المشتق

عن ضمير المبتدا على ان ضمير الغائب لا يتعلق فيه الاستعارة لانه تابع للمرجع لا محالة و هو حقيقة
فيما يقصد بمرجعه مجازا كان المرجع او حقيقة و بهذا علم ان رد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية
اما بجعل طرف المجاز العقلي استعارة بالكناية كما في انبت الربيع البقل او بجعل مرجع الطرف
استعارة بالكناية كما في راضية **وان لا يكون الامر بالبنا لهامان** مع ان النداء له وتوجه الخطاب
في قوله يا هامان ابن لي صرحا وفيه ان الامر بالبنا ليس لهامان بل الامر للاجر
بالبنا لانه قصد بهذا الكلام ان يأمر هامان العملة بالبنا فينبغي ان يقال وان لا يكون
الامر لهامان ولك ان تقول المراد ان لا يكون امر العملة بالبنا لهامان لانه في عون
سوء الامر لهم بنفسه في هذا الكلام لا معوضا للامر اليه فتدبر ان كان لك جودة النظر فان هذه
الاشارة ليست لضعيف البصر **وان يتوقف نحو انبت الربيع البقل على السمع** الاولى
على الاذن لان المتبادر من السمع في هذا الفن السماع من البلغاء لا من الشارع **واللوازم**
الاربعة **كلها منتفية** ظاهرة الانتفاء وكيف لا والكلام المعجز والكلام المستفيض بين
البلغاء صحته اجلى من النهار ووجوب توجه الامر بعد النداء الى المنادى لا مدخل فيه للانكار ولكل
احد في استعمال مثل انبت الربيع البقل استقلال واختيار • واجيب عنه بان السكاكي
يمنع كون احد من البلغاء على مذهب التوقيف فلذا لم يعقبوه على الاذن واما العلماء فلم يمنعوا
من استعماله مع قولهم بالتوقيف لانهم زعموا انهم قصدوا المجاز العقلي ولا اقتداء بهم في
معرفة وجوه تصرفات كلام البلغاء لانهم لم يهتموا بالاحاطة بجميع تصرفات كلامهم فلا
يبعد ان لا يفهموا بعض تصرفاتهم في الكلام وفيه انه لا خفاء في ان حسن المجاز العقلي مما
لا ينكر فلا ينبغي نسبة التقصير الى العلماء في تحصيل مراد البلغاء وتجويزهم استعمال التراكيب
الممنوعة شرعا الا عن تحقيق لباعث تقليل الانتشار وتقريب الفن الى الضبط فان ذلك
الباعث ليس بمثابة يحسن العمل بمقتضاه مع تخطئة ارباب الدين والانتباه بل الجواب
ان صحة انبت الربيع انما يتوقف على السمع لو اريد بالربيع ذات الله تعالى ولو اريد به الفاعل
الحقيقي على الاجمال فلا يتوقف على السمع وان كان ذلك الفاعل المجمل هو الله تعالى كما يقال لا بد
للممكن من شيء يوجده فلا يلزم من اطلاق الشيء ههنا مع انه في الواقع ليس الا ذاته تعالى منع
شرعي • واجيب عن هذه الاعتراضات بمنع الاستلزام لان مذهب السكاكي في الاستعارة
بالكناية ليس ان المراد بالمشبه المشبه به حتى يكون المراد بالربيع مثلا هو الله تعالى بل المشبه بادعاء

انه عين

انه عين المشبه به والادعاء لا يوجب كونه عين المشبه به حتى يلزم شيء منها ويتجه عليه انه ح لم يصح اسناد
ما هو للمشبه به الى المشبه لعدم الاسناد الى ما هو له حتى يصح انكار المجاز العقلي بجعله من قبيل الاستعارة بالكناية
ويدفع بان المسند الى الاستعارة بالكناية عنده ليس ما هو للمشبه به بل صورة وهمية شبيهة بالمسند
فهو للمشبه حقيقة وصح ان يسند اليه • ويزيف هذا الدفع بان ما قيل ان قرينة الاستعارة
بالكناية عنده استعارة تخييلية هي اللفظ المستعمل في الصورة الوهمية لا يخلو عن خطاء لانه
صرح في بحث رد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية ان قرينة الاستعارة بالكناية قد يكون
امرا وهميا كما في اظفار المنية ونطقت الحال وقد يكون امرا محققا كما في انبت الربيع وهزم
الامير الجند وقد اخبرنا ان معنى كلام هذا شيء آخر وستطلع عليه في شرحنا هذا اذا بلغت
محله ومما ذكرنا ظهر ان مبنى الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان يراد
المشبه به حقيقة وان المراد بالمسند الى المشبه به معناه الحقيقي في هذه الامثلة لا على ما هو وان المراد
المشبه به حقيقة حتى يكفي في دفعها الاشارة الى انه يراد به نفس المشبه بادعاء كونه مشتبها به كما ظنه
الشارح وتبعه القوم • **وقد** يقال مبنى الاعتراضات على ان السكاكي جعل الاستعارة بالكناية
من قبيل المجاز وذلك لا يتم بدون الاستعمال في المشبه به حقيقة وان صرح بخلافه في تحقيق الاستعارة
بالكناية وفيه انه لا ينفع في دفع انكار المجاز العقلي لانه له ان يبني الرد الى الاستعارة على ما يقتضيه
ما ذكره في التحقيق لا على ما يقتضيه جعله من المجاز ويمكن ان يقال في رد كلام السكاكي انه يلزم
ان يكون المراد بعيشة في عيشة راضية صاحبها وهذا لا يصح سواء كان صاحبا ادعائيا
او حقيقيا لان مبنى الاستعارة على تناسي المغايرة ومبنى الظرفية على دعواها وهما متنافيان لا
يتنوع عنه البليغ وهكذا في نهاره صائم لان الاضافة تستدعي المغايرة والاستعارة الاتحاد
وليس لك ان تحمل كلام المص عليه لانه يأباه النظران الاخيران **ولانه ينتقض بنحو نهاره صائم**
لاشتماله على طرفي التشبيه وهو مانع عن الحمل على الاستعارة كما صرح به في كتابه وجوابه انه
هذا مبني على انه جعل الاشتمال على الطرفين مطلقا مانعا وليس كذلك لانه اراد به الاشتمال
على الطرفين من حيث انهما طرفان وكيف لا وقد جعل قد زر ازراره على القمر من قبيل الاستعارة
وليس النهار وما اضيف اليه طرفي التشبيه لان الاضافة لامية لتعيين المشبه المستعار
لان المشبه بالشخص نهار خاص لا مطلق النهار وانما يكونان طرفي التشبيه لو كان الاضافة
في معنى للحمل للمبالغة في التشبيه ولا يخفى ان طرفي التشبيه حقيقة فيما يكون مستعملا يكون

طرفا فلا حاجة في دفع الانتقاض الى التقييد بمنافاة الاشتمال على طرفي التشبيه للاستعارة بكونه على
وجه ينبئ عن التشبيه كما في الشرح وربما يمنع اشتمال نهاره صائم على طرفي التشبيه بان المشبه به
للنهار شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما وفيه انه ح لا يفيد الاخبار
عنه بصائم ويشتمل الكلام على طرفي التشبيه وهو النهار وصائم ويمكن دفعه بان المراد ان المشبه به
شخص يتأتى منه الصوم ويصلح لان يصوم والحمد لله على الفراغ من شرح الباب الاول من المعاني
ونسأل الله التوفيق لشرح الباب الثاني ونفوض الامر اليه ونتوكل عليه في سلوك مسالك الصواب
في شرح **الباب الثاني في احوال المسند اليه** اي الاحوال التي بها يطابق اللفظ
مقتضى الحال على ان الاضافة عهدية وبعد لا بد من اخراج احوال تعرض له بالقياس الى الاسناد
او المسند او غير ذلك ككونه مسندا اليه لاسناد مؤكد ومسندا اليه لمسند مؤخر الى غير ذلك فقد
اخرجه الشارح باعتبار قيد الحيثية وفيه ان احوال المسند اليه من حيث انه مسند اليه لا يجوز
ان يوجد في غيره وقلما يوجد حال يختص به ولا يبعد ان تخرج بالعهدية المذكورة لان كون المسند اليه
مسندا اليه لاسناد مؤكد ليس مقتضى الحال بل مقتضى الحال تأكيد الاسناد وحال المسند اليه من توابعه
وانما ذكرنا هذا التحقيق هنا متابعة للشرح والا فلا احتياج ذكره في بحث الاسناد الخبري فاحفظ
وانتفع به فيما سبق ويلحق وقدم احوال المسند اليه لانه الذي الاصل في الكلام تقديمه **اما حذفه**
قدمه على سائر الاحوال لانه ينبئ عن مزية المسند اليه على سائر الاركان لانه يدل على انه لشدة الحاجة
اليه كانه اتى به ثم ترك ولهذا عبر عنه بالحذف وفي المسند بالترك وبهذا ظهر ضعف نكتة ذكرها
الشارح لتقديمه حيث قال قدم على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو مقدم على
الاتيان به لتأخر وجود الحادث عن عدمه لان الحذف ينبئ عن حدوث العدم على ان وجوب
التقدم على الاتيان به انما يفيد التقدم على سائر الاحوال لو تأخر سائر الاحوال عن الذكر
فللاحتراز عن العبث وهو ذكره على ما اشتهر لان اللفظ يعلم بدون الذكر فالذكر
عبث وذكره او القرينة على قول لان فائدة القرينة معرفة اللفظ فاذا علم بالذكر لغت
وصار ت عبثا وانما يكون **بناء على الظاهر** لانه الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره
عبثا او كيف تكون القرينة عليه مع الذكر عبثا لان الركن الاعظم يستحق اهتماما يوجب
تكثير ما يخبر به والتحقيق ان هذا التقرير يختص بالمسند اليه ولو اريد جعل الاحتراز عن العبث بناء
على الظاهر مشتركا بينه وبين المسند كما سيعرف مما ذكره المص في احوال المسند بل مشتركا بينه وبين

غير المسند الفعلي ينبغي ان يقتصر على ان ما هو مقصود بالافادة كيف يكون ذكره مستدركا او كيف يكون
تقوية الذكر بالقرينة مستدركة فان قصد الافادة ربما يوجب اهتماما واحتياطا يدفع العبث
ويترك حديث كونه ركنا اعظم بل كونه ركنا ولا يذكر كما ذكره ولم يجعل الحذف لوجود القرينة و
للاحتراز ونحوه لئلا يوهم ان وجود القرينة من المزايا التي يحصل البليغ بملاحظته لان العامي ايضا
يحذف لوجود القرينة ووجود القرينة مصحح والمزايا هي المرجحات **وقال** الشارح لم يتعرض
له اعتمادا على معرفته في النحو وما ذكرنا اوجه **او تخييل العدول الى اقوى الدليلين
من العقل واللفظ** كون الحرف موضوعا للجزئيات بوضع واحد ليستعمل في واحد منها بخصوصه
يمنع من عطف شيء على مدخوله لانه يستدعي انه يراد به في تلفظ واحد معنيان بالنظر الى كل مدخول ل
معنى وهو بمنزلة ان يقال عسعس اليوم والليل ويراد اقبل اليوم وادبر الليل ولهذا الحاد
الحكم بان العطف على مدخول الحرف ليس الا بتقديره لا باعتبار الاستصحاب ومعنى تخييل العدول
انه يخيل السامع انه افاد المسند اليه باقوى الدليلين وهو العقل لان الدلالة العقلية لا تتخلف
بخلاف الدلالة الوضعية وذلك التخييل يوجب النشاط للسامع والتوجه عقلا نحو المسند اليه
زيادة توجه **وانما قال** تخييل العدول اذ لا عدول عن اللفظ بل العقل يرشد الى اللفظ
ويفهم من اللفظ ولان القرينة دلالة عقلية بمعنى غير وضعية لا بمعنى انه لا يتخلف عنه المدلول
وقالوا لكون دلالة العقل اقوى لتوقف دلالة اللفظ على دلالة العقل من غير عكس **وفيه**
التخييل انه لا عدول فانه عند الذكر والحذف يتشارك العقل واللفظ في الدلالة وفيه بحث
لان كون دلالة العقل اقوى بناء على ان دلالة اللفظ غير مستقلة يوجب ان لا يكون الاعتماد
عند الذكر على دلالة اللفظ فقط بل على دلالتهما فكيف يكون تخييل العدول الى اقوى الدليلين بل
تخييل العدول من جمع الدليلين الى واحد اقوى منهما وفي المفتاح تقييد التخييل كالاحتراز عن
العبث بكونه بناء على الظاهر وتركه المص ونعم الترك لان التخييل يفيد ان فهم العدول بناء
على ظاهر الامر لا مع التأمل في الحقيقة **كقوله قال لي كيف انت قلت عليل** سهر دائم وحزن طويل
وانما قال لم يقل انا عليل لئلا يتبدل ما عبر به السائل عن ذاته بما يعبر به عن نفسه لاستلزامه
كونه معبرا بما جرى على لسانه **او اختبار تنبه السامع** ايتنبه بالقرينة ام لا وعبارة الشارح
هل يتنبه بالقرينة ام لا سهو لان ام هذه لازمة للهمزة **فان قلت** الحذف يفتقر
الى صلاحية المقام وهو بان يكون المخاطب عارفا به لوجود القرينة خالية من اعتقاد المتكلم قبل الحذف

انه يعرف المسند اليه بهذه القرينة حتى يصح الحذف فكيف يكون الحذف للاختبار قلت يكفي للحذف
ظن المتكلم انه يعرف المخاطب المسند اليه بالقرينة فليكن الاختبار لتحصيل اليقين على انه قال اختبار
تنبه السامع ويكفي فيه قابلية المقام كون المخاطب عارفا به لوجود القرائن واقول واظهار اعتقاد
ان السامع متنبه واظهار اعتقاده ان له تنبها كاملا او التنبيه على تنبهه او مقدار تنبهه
ايتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه عن لسانك تواضعا منك بايهام انه من الطهارة
بحيث يتلوث بلساني او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له بايهام انه في الخبث
والرذالة بحيث يتلوث به لساني وليس لك ان تبالغ في تحقيره بالحذف بايهام انه من الخبث بحيث
يتلوث به كل لسان وجه الدعي ايهام صون اللسان عنه كما في المفتاح لا ايهام صون لسانه عنه
وليس لك ان تقصد بالحذف ايهام صونه عن كل لسان لان في ذلك تحقير الكل فاني وليس امر
الالسنة بيدك حتى تفعل به ما تشاء وانما لك تحقير لسانك تواضعا منك فلذلك لم يطلق
المفتاح فيه اللسان واختار التخييل سابقا والايهام هنا ليس لكون احدهما مدركا خياليا
والاخر وهميا بل التخييل والايهام مستعاران لافادة انهما ليسا محققين واختلاف الاستعارة
للتفنن وقيل لان في الايهام زيادة تبعيد عن التحقيق فاختير التخييل سابقا لانه ثم
تحقق في العدول بخلاف الصون عن التلوث فانه لا تحقق له اصلا اقول او ايهام صونه
عن سمعك او ايهام صون سمعك عنه او تاتي اي تيسر الانكار لدى الحاجة الظرف متعلق
بالتاتي او بالظرف اي التاتي يعني تاتي الانكار انما يدعو الى الحذف لدى الحاجة الى الانكار او تعينه
اما لان المسند لا يصلح الا له او لانه بلغ فيه من الكمال بحيث لا يلتفت الذهن الى غيره والتعين
قد يدعو الى الحذف احترازا عن العبث وقد يدعو اليه افادة للتعين والمراد هنا الثاني لكن الاظهر
ان يقول او لافادة التعين ويعرج التعين عن الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر في قولك
خالق لما يشاء اذ لا عبث في ذكر الله في الظاهر مع تعينه لان فوايد ذكره للتخصص ولا تخفى وجعل
او تعينه توطية لقوله او ادعاء تعينه لمخافة الشوق ومباعدة الذوق وكذا جعله تفصيلا
لبعض ما يوجب الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر او نحو ذلك اخره الاشارة لكونه راجعا
الى احد الامور المستفاد من الترديد وقد يوضع من النحو غير بعيد فلا نعيد ومن النحو اتباع الاستعمال
الوارد على وجوب الحذف سماعا كما في رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم او قياسا كما في
الحمد لله الحميد بالرفع فانه لا يجوز هو الحميد كذا قالوا وفيه بحث لان الحذف هنا للاحتراز عن مخالفة الاستعمال

اوضعف

اوضعف التاليف فهو من متعلقات البلاغة التي مرجعها غير علم البلاغة ولا تعلق له بمقتضى
الحال الذي من وظيفة المعاني ومنه الحذف لضيق المقام بسبب تضجر وسآمة او فوات فرصة
او محافظة على وزن او سجع او قافية فان قلت ايجاب السجع والقافية حذف
المسند اليه حتى اذ القافية في غيره وكذا اخر لفظ السجع وهو يحصل بجعل ذلك الغير قافية
او اخر السجع بدون حذف المسند اليه قلت اذا توقف النظم او حسن السجع على حذف
المسند اليه او غيره ويكون الغير قافية او اخر السجع يحذف المسند اليه للمحافظة على القافية او السجع
قال الشارح المحقق وقد يكون من حذف المسند اليه حذف الفاعل وح يجب اسناد الفعل الى المفعول
ولا يفتقر هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي
لعدم الاعتناء بشان قاتله وانما المقصود ان يقتل ليؤمن من شره وفيه بحث لانه لا يجب اسناد
الفعل الى اسناد الفعل او اسم المفعول والمراد بالفعل ما يعم شبهه ليشكل بفاعل المصدر فانه يحذف
ولا يجب اسناد المصدر الى المفعول ولانه يحذف الفاعل في اضربن واضربن واضربوا القوم واضربي
القوم وضربا القوم مما لا يحصى ولا يجب الاسناد الى المفعول ولان المحذوف هنا ليس مجرد المسند اليه
بل المسند والمسند اليه ويجب الداعي لحذف الجملة لا لحذف المسند اليه بل لتبديل جملة بجملة والداعي
ان لا غرض متعلق بافادة صدور الفعل بل الغرض افادة وقوع الفعل على المفعول ولانه ربما يحذف
الفاعل ولا يجب الاسناد الى المفعول ويجب القرينة والغرض الداعي نحو يهدينا التي هي اقوم اي الملة
التي هي اقوم حذفا اشعارا بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره ونحو جاء القرية يعني اهل القرية
واما ذكره فلكونه اي الذكر لان ذكر المسند اليه كما يوهمه عبارة المفتاح حيث قال واما الحالة
الاصل في المسند اليه كونه مذكورا اذ اصالة الذكر لا تختص شيئا الاصل الذي لا يعدل عنه
الا لسبب ولا مقتضي للحذف كذا في الايضاح فان قلت لا يتوقف اقتضاء كون الذكر
الاصل للذكر على انتفاء مقتضي الحذف بل يكفي انتفاء القرينة قلت كانه لم يرد بالمقتضي
ما يزيد على المصحح بل ما يندرج فيه المصحح اذ يوجد المصحح يتم المقتضي ويثبت الاقتضاء وجعله اول
نكتة والمفتاح اخر ذكره عن الكل وكان المفتاح جعله نكتة مبتذلة ولهذا قال السيد السند
الذكر لكونه اصلا لا يوجب نكتة زائدة على كونه اصلا والحذف لمخالفته الاصل يوجب نكتة باعثة
عليه معتدا بها فالحذف اعرق واقوى في اقتضاء المعاني الزائدة على اصل المعنى التي هي المقاصد في علم المعاني
فلذا تقدم على الذكر والمص خالفه وجعله نكتة عرفية لا ابالها الا اذا نظر الى الناقص لانه يحتاج الى معرفة

انه ليس في المقام شيء من مقتضيات الحذف وبهذه شأن الانظار الجليلة لكن ينبغي ان يذكر معه ما يقتضي
العدول عنه والايجوز القيد الذي صار به جليلا كما في المفتاح **او التنبيه على غباوة السامع** او
لغباوة السامع او توبيخه بالغباوة **او زيادة الايضاح والتقرير** اما للمسند اليه او للوصف
المتعلق بتكرير المسند اليه كما في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون حيث كرر اسم الاشارة
ولم يكتف في الحكم الثاني بما ذكر من اسم الاشارة للتنبيه على ان حصول الموصوفين بشرف الايمانين مما
بكل من التجبر الهدى وكمال الفلاح وكل منهما يكفي في تمييزهم فلايضاح هذا الوصف ذكر المسند اليه
ولم يحذف بنصب القرينة على تقديره او مع الحذف لا يتيح التكرار كمال الاتضاح والايضاح عن الغرض
المذكور كمال الافصاح وبهذا ظهر فساد رأي من قال ليس الآية من قبيل اختيار الذكر على الحذف
اذ لو حذف اولئك الثاني لم يكن معتذرا بل كان ما بعده معطوفا على مسند اولئك الاول **او لافادة**
تعظيم لان اللفظ ما يدل على كماله والتعظيم **او اهانة** اذا كان اللفظ ما يدل على نقصان **او**
التبرك بذكره او استلذاذه اي وجدانه لذيذا او اظهار هذه الامور **او بسط الكلام حيث**
الاصغاء مطلوب قيل الاولى حيث السماع مطلوب للمتكلم ليصح التمثيل بقوله **نحو هي عصاي**
والا فهو تعالى منزه عن الاصغاء والاذن واقول اشار الى ان القرآن نازل على لسان العباد
وعومل فيه معاملتهم في محاوراتهم وينبغي ان يقول حيث زيادة الاصغاء مطلوب لان الاصغاء
يحصل مع حذف المسند اليه بذكر المسند وما يتعلق به ولا يقتصر البسط على ما ذكره بل ربما
كان له دواع اخر كالابتهاج والافتخار وحيث المكان اي في مكان الاصغاء مطلوب فيه ولا
قرينة على جعله مستعارا للزمان حتى يصح تجوزه ومما ينبغي ان تنبه عليه ولا تغفل ان قوله
او نحو ذلك في بحث الحذف وتركه في هذا البحث ليس لان نكات الذكر المتوضح بالتفصيل تخالف
نكات الحذف فاحتيج الى الاشارة الاجمالية الى ما يبقى هنا لكن بخلاف هذا البحث بل الاجمال فيما سبق اشارة
الى ان الاحوال المقتضية للخصوصيات ليست سماعية صرفة بل مدارها على العقل السليم والطبع المستقيم
وتركه هنا للاكتفاء بالاشارة السابقة وهكذا عادته كما ستشاهده انه قد يأتي بالاشارة الاجمالية
وقد يتركها متابعة لدأب المفتاح ولا يخفى ان كون الذكر في امثال هذه النكات لا يختص بما اذا
قامت قرينة مصححة للحذف حتى اذا لم يكن قرينة كان الذكر لانتفاء القرينة كالشيء من هذه النكات
اذ لا تزاحم بين اسباب الذكر فقول الشارح المحقق هذا كله مع قيام القرينة بظاهره ليس والصواب
ان هذا كله يكون مع قيام القرينة وما ذكره المفتاح انه قد يكون في الذكر لكونه الاصل عام النسبة الى كل

احد

احد واريد تخصيصه وتركه المص لانه زعم انه فاسد لانه ان قامت قرينة على الخصوص فكونه عاما وارادة
التخصيص لا توجب الذكر وان لم تقم قرينة فالذكر واجب لعدم قرينة الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة
وارادة التخصيص ودفعه الشارح المحقق بان منع كلامه انه قد يكون الذكر لانتفاء القرينة الا انه جعل
عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيلا لذلك الانتفاء الا انه بانتفاء كون الخبر خاصا ينتفي قرينة
الخصوص وبانتفاء ارادة العموم ينتفي قرينة العموم واعترض عليه السيد السند بان عموم النسبة مع
ارادة الخصوص يجامع قرينة الخصوص كان يكون جوابا للسؤال او غير ذلك نعم يوجب عدم كون الخبر
قرينة على المسند اليه وانتفاء كون الخبر قرينة لا يستلزم انتفاء القرينة مطلقا • **والجواب**
ان مراد الشارح بعموم النسبة عمومه في هذا المقام وشموله المتعدد وهو يستلزم انتفاء دلالة الخبر على
الخصوص وانتفاء دلالة غيره ايضا والا لم يكن للخبر في هذا المقام علم النسبة الى متعدد • **ونحن**
نرده على الشارح بان مراد المص ان الذكر لعدم القرينة لتحصيل فصاحة الكلام والاحتراز عن التعقيد
اللفظي لان الحذف بلا قرينة خلل في النظم يوجب كون اللفظ غير ظاهر الدلالة ولانه يخالف القانون
النحوي لان حذف المبتدا عندهم لا يكون الا عند قرينة فلا تعلق له بهذا العلم بل يكون مرجعه علم النحو •
والجواب عن اعتراض المص انه كما يكون الحذف لمجرد التعميم لانه اذا حذف المسند اليه والخبر عام ولا قرينة
على الخصوص يحمل الكلام على عموم الحكم دفعا للترجيح بلا مرجح يكون الذكر عند قصد التخصيص والخبر عام
النسبة لئلا يتبادر الذهن الى ان الحذف لمجرد التعميم لشيوع الحذف لذلك مع وجود القرينة على
الخصوص بذكر المسند اليه الخاص لئلا يفهم في بادي الرأي العموم ويغفل عن القرينة ورعايته
واما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه او ما وضع لشيء بعينه
والاول هو المشتهر بين الجمهور • والثاني هو الذي حققه بعض المتأخرين وهو المعتبر المنصور • وان
اردت كمال التحقيق فعليك بشرح الرسالة الوضعية لنا فانا بذلنا فيه جهدنا المقدور وبالجملة
لترجيح التعريف على التنكير نكتة هي ملاك التعريف • ولا بد منها في اختيار كل قسم من اقسام التعريف
او اختيار كل قسم منها في افادة المسند اليه مثلا ان مقام الافادة لطالب التعريف يقتضيه وقد
بينه المفتاح وكان ترك المص ظنا منه ان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص فنكتة الخاص تكفي لايراد
العام وليس كذلك لما عرفت ان اختيار الخاص لنكتة تدعو طالب التعريف اليه وهذا اتم مما قيل
ارتفاع شأن الكلام بان لا يغفل عن نكتة العام لعمومه ومن نكتة الخاص لخصوصه وقد تنبه المحشي لذلك
فاورده في الايضاح وهي قصد افادة المخاطب فائدة كاملة معتد بها وفائدة الخبر اما الحكم بكون المسند

للمسند اليه واما الحكم بعلم المتكلم بها وكلما زاد على اصل الحكم شي على شي خصوص زاد الفائدة لكن ما لم يوجب
البعد عن حد الوقوع الى ان لا يقبل الخبر من المتكلم وخصوص الحكم اما بخصوص المسند اليه اما بالتعريف
او التقييد او تكثير المحكوم عليه بالتعميم لا على سبيل الترديد واما بغير ذلك ولكل مقام كما ان لكل قسم
من التعريف مقاما ولذا فصل وبما ذكرنا تحقق ما ذكره واذ بهذا المقام واندفع ما يرد على قولهم
كلما كان الحكم ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى انه لا يتم لان الحكم ربما يخرج بالبعد عن حيز القبول
واندفع ما يتجه على كون الفائدة في المعرفة اتم انه يمكن تخصيص النكرة بالوصف حتى لا يتشارك فيه غيره
ولا يكون المعرفة عليه مزية وذلك لان خصوص حصل بما زاد على التنكير من الوصف وناب مناب
التعريف **قوله** مقام ربما لا يوجد حيث وجد مقام التعريف واما ذكره الش رح من ان التعريف
اتم من هذا التخصيص لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة فيتجه عليه ان الفائدة التي تدور على المخصوص بعد
فهم الخصوص لا محالة من النكرة المخصوصة لا يمكن ان يكون في المعرفة اقوى لكون الخصوص فيه
وضعيا على انه اذا اراد الوضع الافرادي ولا يوجد في المعرف باللام والمضاف وان اراد ما يعم
الوضع التركيبي فيوجد في النكرة الموصوفة واندفع ايضا ما يرد على قولهم كلما ازداد المسند اليه
خصوصا ازداد الحكم بعدا وصار فائدة الحكم اتم وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا وصارت
انقص من ان جاءني كل عالم ابعد من جاءني زيد اذ قد عرفت ان المراد العموم على سبيل الترديد
والعموم الذي يرى الحكم العموم على سبيل الاجتماع وقوله **فبالاضمار** يشعر بانه بصدد تفصيل
اقسام التعريف والمقام يقتضي كونه بصدد تفصيل اغراض لكل قسم فالاولى واما تعريفه بالاضمار
فلان المقام اي الموضع واعلم انه فاتهم بيان الغرض من التعريف بالنداء وهو وان كان بمعزل عن
تعريف المسند اليه والمسند لكن بحث التعريف لا يخص شيئا منها الا صورة والباحث يتكل عليك
في معرفة الغرض منه في غيرهما من اجزاء الكلام فنقول اما التعريف بالنداء في قولك يا رجل فللاشارة
الى حصة معينة من الجنس فهو بمنزلة اللام في العهد الخارجي وربما يقصد به تعيين الجنس للاعتبار
في ضمن كل فرد نحو قوله تعالى يا ايها الانسان ما غرك وقوله تعالى يا ايها الانسان انك كادح فهو بمنزلة اللام
الاستغراقي وهم لم يجعلوا يا رجلا في شي من التعريف وقالوا لم يقصد فيه الا النداء كما في يا زيد وحرف
النداء لا يلزمه مقصد التعريف ولك ان تجعل لقصد تعريف الجنس الا انه اعتبر في ضمن فرد ما فيكون
بمنزلة اللام في العهد الذهني الا ان التزام وصفه بالنكرة يونيد اعتبارهم وقدم التعريف في احوال المسند اليه
لانه الاصل فيه كما انه قدم التنكير في احوال المسند لانه الاصل فيه وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف

وبني

وبني عليه ترتيب الذكر في الضماير الثلاثة الا انه لم يراع ذلك في تقديم الموصول على اسم الاشارة
والاولى ان قدم المضمر لان مباحث تعريف الاسم الظاهر كثيرة فاراد الاشتغال بها بعد فراغ البال عما
في الضمير **لان المقام للتكلم والخطاب والغيبة** يعني ولا مقتضي للعدول عنه والا فنحو الخليفة
امير المؤمنين يامرك بكذا في مقام التكلم والخطاب هو توجيه الكلام الى الحاضر والغيبة كون الشي
غير مخاطب ولا متكلم اذا كان الموضع موضع كون المسند اليه متكلما او مخاطبا او غائبا وغيبة
كون الشي غائبا لا يستدعي الاضمار لان الاسماء الظاهرة كلها غيب ولهذا عرف الضمير الغائب
بما وضع لغائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما ولم يعرف بمجرد ما وضع لغائب تقدم ذكره
والبيان الوافي ما في المفتاح بدل قوله او الغيبة او كان المسند اليه في ذهن السامع لكونه مذكورا
او في حكم المذكور لقرائن الاحوال ويراد الاشارة اليه فلما اختصر كلامه اختل وبعد اعتبار قيد
التقدم وارادة الاشارة اليه يتجه عليه انه لا يتعين الاضمار لجواز المعرف بلام العهد الا ان يرجح الضمير
بكونه موضوعا له بالوضع الافرادي والمعرف بلام العهد دخل في ذلك مقام الضمير للغائب ان يتقدم
الذكر ويراد الاشارة اليه من حيث انه حاضر في ذهن السامع لذلك الذكر حتى لو تقدم ولم يقصد الاشارة
اليه من هذه الحيثية لم يضمر نحو وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله وقولك ان جاءني زيد جاءني
رجل فاضل وكون التعريف بالاضمار لان المقام لاحد الامور لا ينافي ان ضمير المخاطب قد لا يكون معرفة
كما اذا كان لغير معين وان الضمير الراجع الى النكرة محضة لا يكون معرفة على تحقيق الشيخ الرضي على
ان مقام الخطاب لا يكون فيه ضمير مخاطب غير معين لان الخطاب توجيه الكلام نحو الحاضر فلا يحتاج الى
تزييف مذهب الشيخ الرضي وجعل اصل الخطاب منصوبا معطوفا على اسم ان اي التعريف بالاضمار
لان المقام الخطاب **واصل الخطاب ان يكون لمعين** واحدا كان او اكثر عدل عن عبارة المفتاح
ان يكون مع معين لان استعمال الخطاب مع اللام استعمال يقال خاطبته ولا يقال خاطبت معه
وقد يترك الى غيره اي قد يترك الخطاب لمعين قصدا الى غير معين **ليعم** الخطاب **كل مخاطب**
اي كل من يصلح له على سبيل البدل **ونحن** نقول قصد المخاطب الى الماهية في ضمن كل فرد كما
في يا ايها الانسان فهو خطاب للجميع فكما لا عدول لو قيل ولو ترون اذ المجرمون لا عدول في ولو
ترى وهما عبارة واحدة فافهم ولا يخفى ان خطاب الغير المعين من اخراج الكلام على خلاف مقتضى
الظاهر للعدول الى غير معين بل هو عند التحقيق من قبيل وضع المضمر موضع المظهر فان قوله ولو ترى
الظاهر فيه او يرى كل احد فمقتضى الظاهر ان لا يذكرهما بل ذكره هنا يخل بقوله فيما بعد هذا كله مقتضى

الظهور ولا يخفى ان اصل الخطاب ان يكون لمشاهد وقد يترك الى غيره لجعله كالمشاهد لغرض من
الاغراض نحو اياك نعبد نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم فانه لم يقصد بالخطاب معين
ليعم صورة للآتي كل مخاطب قصدًا الى ظهور فظاعة حال المجرمين في ذلك الوقت واليه اشار
بقوله اي تناهت حالهم في الظهور وانكشفت فظاعتها لاهل المحشر الى حيث يراها
كل راء فلا يختص به اي بالخطاب وفي بعض النسخ بها اي بالمخاطبة او فلا يختص بالابصار
او بالرؤية مخاطب دون مخاطب فان قلت التنبيه على عموم الرؤية بيان في ايراد الماضي في صورة
الممتنع مدخول لو الامتناعية عليه • قلت ادخال لو الامتناعية للاشعار بانها مع عمومها تكاد
تمتنع لفظاعة حالهم وعدم وفاء طاقة احد بمشاهدتها • وفي الايضاح وقد يترك الى غير
معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك • وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه
بل تريد ان اكرم او احسن اليه فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن كثير نحو ولو ترى
الآية اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم يريد تخرجه في صورة الخطاب من غير ان يكون حقيقة
ليفيد عموم كل مخاطب فافادة العموم لانتفاء حقيقة الخطاب وتعلق العموم بكل مخاطب بصورة
الخطاب وهكذا قوله اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم • وقد صعب على الشارح المحقق
سلوك الجادة فعدل الى طريق غير مسلوك • وتوهم المحجة الواضحة مسلكا هو المشكوك • وقال
قوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا يريد به مخاطبا بعينه لا بقوله فيخرجه في صورة الخطاب افاد
المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما يدل عليه الكلام اي يحمل على هذا اعني عدم ارادة معين
لارادة العموم وبالعلمية عطف على قوله بالاضمار اي جعل المسند اليه معرفة لكونه علما والاولى
بجعله علما وجعله معرفة وجعله مضمرا الى غير ذلك عبارة عن ايراده كذلك اذ لا صنع للبليغ
الا الايراد • والعلم ما وضع لشيء بشخصه اذ لم يكن علم الجنس علما عند اصحاب فن البلاغة لانه
دعت اليه ضرورات النحوية هم في سعة عنه ولا يكون غير العلم موضوعا لشيء بشخصه بناء على ان ما سوى
العلم معارف استعمالية حيث وضعت لمفهومات كلية وشرطها حين الوضع ان لا يستعمل الا في
معين والا فلا قدرة على وضعها لامور معينة لا يمكن ضبطها وملاحظتها حين الوضع ويلزم
الوضع لمعنى للاستعمال في شيء آخر ولا يخفى بعده ويلزم ان يكون المعارف سوى العلم مجازات لا حقائق
لها ولو كان كذلك لما اختلف اهل اللغة في وجود مجازات لا حقيقة لها ولم يستمسك القائل
بامثلة نادرة له ويرد على قولهم لا قدرة على وضعها لامور لا يمكن ضبطها او ملاحظتها حين الوضع

لكثرتها

لكثرتها والعموم محظور بعض منها بخصوصه في القلب اذ كيف يصح منكم اشتراط ان لا يستعمل الا في واحد
معين من طائفة من المعينات فيما ضبطه المستعمل فيه يمكن ان يضبط لا وضعوا له ويتوضع له فلذلك
قيل ما سوى العلم وضع لاشياء معينة ملحوظة بذلك المفهوم الكلي الملحوظ حتى يصح اشتراط ان لا
يستعمل الا في واحد منها بعينه فالوضع كلي والموضوع له جزئي على خلاف الوضع للمفهوم الكلي فان
الموضوع له فيه كلي كالوضع وعلى خلاف وضع العلم فان الموضوع له شخص ملحوظ حين الوضع بشخصه
فالوضع جزئي كالموضوع له فهذه اوضاع ثلاثة لا رابع لها فح لا يتم تحديد العلم بما وضع لشيء بشخصه
لصدقه على ضمير المتكلم مثلا بل ينبغي ان يقال ما وضع لشيء بشخصه دون غيره في ذلك الوضع • وههنا
اشكالان قويان • احدهما ان القول بان ما سوى العلم موضوع لمفهوم كلي للاستعمال في جزئي بعينه
من جزئياته او موضوع لجزئيات معينة ملحوظة بمفهوم كلي منقوض بالمعرف بلام الجنس فانه موضوع
للمفهوم الكلي المتعين الملحوظ بنفسه اذ لا ضرورة تدعو الى الوضع له بوسيلة مفهوم اعم • وثانيهما
ان العلم ليس موضوعا لشيء بعينه ملحوظا بعينه لان الموضوع للشخص من وقت حدوثه الى فنائه
لفظ واحد والتشخص الذي لوحظ حين الوضع يتبدل كثيرا فلا محالة يكون اللفظ موضوعا للشخص
بكل تشخص تشخص ملحوظ بامر كلي فالعلم كالمعرف • ويمكن الجواب عن الاول بان لام التعريف حرف وضع
لمفهوم كلي للاستعمال في جزئيات او لتلك الجزئيات على الاختلاف الرايين وتلك الجزئيات ملحوظة
بمفهوم الكلي وهو تعيين مدخوله تارة وتعيين حصة منه تارة ان كان مشتركا لفظيا بين
تعيين الجنس وتعيين الحصة وتعيين مدخوله او حصة منه ان كان مشتركا معنويا بينهما •
وبالجملة مدخوله موضوع بالوضع التركيبي او كالموضوع بالوضع الافرادي لعدم استقلال اللام
فكانه موضوع مع اللام جملة على ما صرح به بعض محققي النحاة لكان معين هو مفهوم مدخوله او حصة
منه فوضع المعرف بلام الجنس لمفهوم الجنس المعين كلي والموضوع له جزئي كسائر المعارف غير العلم
وعن الثاني بان وجود الهوية لا ينفك عن تشخص باق ببقاء الوجود ويعرف بعوارض بعده وتلك العوارض
تتبدل ويأخذ العقل تلك العوارض المتبدلة امارات يعرف بها ذلك التشخص فاللفظ موضوع للشخص
بذلك التشخص لا للمتشخص بالعوارض ولو كان التشخص بالعوارض لكان للجزئي اشخاص متعددة في الوجود
وما اشتهر من ان التشخص بالعوارض مسامحة مؤولة بانه بها يعرف بعوارض واما ان ذلك التشخص
هل هو متحقق مبرهن او وجود فوهم فلا حاجة بنا اليه في وضع اللفظ للمتشخص لانه ايا ما كان
يكفي فيه بعد ان العلم لو كان موضوعا للمتشخص بعينه لما صح وضع العلم لما لم يعلم تشخصه • والوضع لما لم نعلم تشخصه

كثيرا ما الآباء يسمون ابناءهم للتولدة في غيبتهم باعلام وتاويله بان التسمية صورة والامر بالتسمية حقيقة او وعدها بعيد وان الوضع في اسم الله يشكل ح لعدم ملاحظة بعينه وتشخصه حين الوضع ولعدم العلم بالوضع الشخصي للمخاطبين به وانما يفهم منه معين مشخص في الخارج بعنوان منحصر فيه الا ان يراد بالشخصية كونه متعينا بحيث لا يحتمل التعدد بحسب الخارج ولا يطلب له منع العقل عن تجويز الشركة فيه ولقد اطنبنا في تحقيق التعريف لانه مما لا بد منه في توضيح هذا البحث ولبلوغ التوضيح كله شرب منه • فعليك تجتنب الشكوى عنا بسبب الاطناب بعد التقييح بالعذب العام للعطش الملجى الى اقتضاء الشراب **لاحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء باسم مختص به** وهذه نكتة جليلة عامة مختصة بالعلم حرية بالتقديم على سائر النكات حيث لا يوجد في نكرة لانه لا احضار لها لمدلوله بعينه ولا باسم مختص به والاحضار بعينه في ضمير الغائب العائد الى العلم والمعرف بلام العهد المذكور تحقيقا ليس ابتداء ولا باسم مختص به والاحضار بعينه ابتداء بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والمعرف بلام الجنس ونحوه ليس باسم مختص به • واخرج ايضا بقوله ابتداء الاحضار بالعلم ثانيا فان بعضا منه من خلاف مقتضى الظاهر كما في الله الصمد بعد قوله قل هو الله احد وان كان البعض مقتضى الظاهر كما في قولك جاء زيد زيد والاحضار باسم مختص به وان خص العلم لكن ليس بهذه الجلالة لو ليس فيه الترجيح على النكرة وضمير الغائب والمعرف بلام العهد متعدد ولو ترك قيدا من القيود لصار النكتة شيئا آخر فلا بد لبيانها من القيود كلها وليس القيود لمزيد تحقيق وتفصيل للنكتة كما ذهب اليه الشارح والسيد قدس سرهما حيث قالا لا بأس باغناء القيد المتأخر عن جميع ما تقدم لانه يحصل بالاحتراز عن جميع ما احترز عنه بالقيود الاخر لان القيود لتحقيق مقام العلمية كما في التعريفات وبهذا عرفت ان للتعريف بالعلمية نكات اخر يرشدك اليها هذه النكتة اذ مع الاكتفاء بالقيد الاخير نكتة ومع الاكتفاء بالقيدين نكتة فحصل عددها بعد ما حصلت لك عددها • **فان قلت** • الاحضار بعينه حاصل بالرحمن مع انه ليس علما • **قلت** • المراد الاختصاص الوضعي واختصاصه استعمالي • ومن النكت الجليلة وان لم تسمعها من احد ان الاصل في احضار خصوص الذات العلم لانه وضع لذلك بخلاف غيره فانه وضع لغرض اعم ربما يتفرع عليه احضار خصوص الذات **نحو قل هو الله احد** تمثيل في وجه وتنظير في وجه تعرفه ان بلغك التفسير والاله معرفا باللام من الاعلام الغالبة وبعد حذف الهمزة من الاعلام المختصة فالله علم بالغلبة نظرا الى اصله ومن الاعلام المختصة نظرا الى نفسه • **قال** السيد السند يجوز

ان يكون

ان يكون حذف همزته على غير قياس فيكون التزام الادغام قياسا وان يكون على عكس ذلك بيان ذلك انه لو حذف الهمزة على غير القياس تكون محذوفة مع الحركة فيلزم اجتماع مثلين ساكن ومتحرك فيجب الادغام وان حذفت بنقل الحركة الى ما قبلها يكون حذف الهمزة قياسا ويكون وجوب الادغام غير قياسي لان المثلين المتحركين لا يجب فيهما الادغام اذا كانتا من كلمتين نحو ما سلككم ومناسككم ونحن نقول لما جعل اللام عوضا عن الهمزة وصار بمنزلتها صار اجتماع المتجانسين في كلمة واحدة فوجوب الادغام قياسي او نقول وجوب الادغام بعد العلمية لان الاجتماع ح في كلمة واحدة ومنهم من انكر علميته وقال انه اسم للمفهوم الكلي المنحصر فيه تعالى من الواجب لذاته او المستحق للعبودية لذاته وكما زعمنا او انه يشكل عليه امكان وضعه له تعالى بشخصه وترتب فائدة هذا الوضع وقد تقدم ما يتعلق به • **وقال** الشارح المحقق هذا سهو منشأه الغفلة عن كلمة التوحيد فانه يفيد التوحيد بمفهومه اتفاقا من غير اعتبار قيد في مفهوم لفظه وان استثناء المفهوم الكلي من الاله لا يفيد التوحيد لانه لا يزيد على الاله بشيء فلو كفى في التوحيد لكفى اثبات الاله على انه لو اريد بالاله المعبود مطلقا لزم الكذب اذ عبد غير الله ولو اريد المعبود بحق لزم اخراج جميع افراد المستثنى منه بالاستثناء وانه باطل فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علم للفرد الموجود منه وفيه بحث لان الله اذا كان علما للفرد الموجود منه لكن لا يكون حاصلا في عقولنا الا بعنوان الواجب لذاته والمتصف به يحتمل التعدد كالاله بحق فلا يحصل بالاستثناء اثبات ما هو المطلوب بالاستثناء على وجه يوجب التوحيد وايضا الا نغير الاله بحق فيكون الاستثناء اخراج جميع ما تحت المستثنى منه فمناط التوحيد على نفي وجود ما يتوهم معبودا بالحق واثبات ما هو المستحق للعبودية في الواقع او الواجب لذاته وهو يكفي لانحصاره في ذات واحدة فالمعنى لا اله مما يجوز العقل كونه معبودا بالحق الا الواجب لذاته في الواقع ولا يتفاوت في ذلك كون الله بمعنى الواجب لذاته او بمعنى شخص معين ملحوظ بمفهوم الواجب لذاته نعم كونه بمعنى الشخص انسب بمقام التوحيد كما لا يخفى على الفطن والبليد **او تعظيم او اهانة** والطريق الواضح في ذلك الالقاب لان الغرض من وضعها الاشعار بالمدح والذم وقد يتضمنها الاسماء وان لم يقصد بالوضع الا تمييز الذات لكونها منقولات من معان شريفة او خسيسة كمحمد وعلي وكلب او لاشتهار الذات في ضمنها بصفة محمودة او مذمومة كحاتم ومادر ويعد الالقاب في ذلك الكنى كابي الفضل وابي جهل وانما قال تعظيم او اهانة دون تعظيمه او اهانته تعميما للداعي فانه قد يقصد تعظيم غير المسند اليه او اهانته نحو

ابو الفضل حسد نحك وابو الجهل رفيقك ومن نكات العلمية للث على الترحم نحو ابو العفو ينسالك
او كناية اى تعريف المسند اليه بالعلمية لقصد كناية بالعلم تعوضا ولا العلم نحو ابو لهب فعل كذا
عبر عن المسند اليه بابي لهب لينتقل منه الى كونه جهنميا باعتبار معناه الاصلي فان المعنى الاصلي الذي
يقصد البليغ الاشارة اليه بهذا العلم من تولد منه النار او تولد النار منه باعتبار كونه وقودا
للنار والنار التي وقودها الناس نار جهنم قال تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة
وهذا وجه بديع وقال غيرنا معنى ابي لهب ملابس النار ملابسة لازمة وهو لازم الجهنمي لان اللهب
الحقيقي لهب نار جهنم ۞ فان قلت ۞ لم يكتف في المعنى الكنائي بكونه وقود النار في جهنم
او ملابسها فيه واعتبر الانتقال منه الى كونه جهنميا ۞ قلت ۞ لان كونه جهنميا يفيد عذابه
بالنار وغيرها مما في جهنم ۞ فان قلت ۞ المعنى الحقيقي لا يكون مقصودا في الكناية وههنا قصد
الذات المعين ۞ قلت ۞ المعنى الاصلي في نظر البليغ كونه مولد النار او ملازما لها وهو لم يقصد
ههنا بل توسل به الى القصد الجهنمي ۞ فان قلت ۞ المعنى الاصلي ليس معنى حقيقيا لابي لهب
لانه حيوان متولد من نطفة الاب ۞ قلت ۞ الاكثر في الكناية ارادة لازم الموضوع له وقد يكون
للمعنى الاصلي فيه معنى مجازي كثير الاستعمال فيه حققه صاحب الكشف واستطلع عليه وقد يقصد بابي
لهب لازم الذات وهو الجهنمي لاشتهار الذات وضمن هذا اللفظ به فابو لهب فعل كذا معناه جهنمي
فعل كذا وابو لهب كناية عن الصفة كما تقول جاءني حيان الكلب وتريد جاءني مضياف فحمل ابو لهب
منكر بارادة الوصف المشتهر به مسماه في ضمنه وهو بمعزل عن قيام التعريف بالعلمية فلا ينبغي ان
تحمل الكناية هنا عليه ولان تجعل من المحتملات كما ذهب اليه السيد السند ولا يصح انكار فهم الجهنمي بهذا
الاشتهار لسنداته لو قيل هذا الرجل فعل كذا مشيرا اليه لم يفهم كونه جهنميا كما زعمه الشارح المحقق
لان اشتهار الذات بالوصف في ضمن لفظ لا يستدعي فهمه من لفظ عبر به عن الذات ولا يصح ان يكون
جاءني حاتم للاستعارة لشخص آخر باعتبار [illegible] منزلة جواد لاشتهاره به من نكات التعريف بالعلم لانه
ح ليس علما ولا معرفة يمكن من النكات قصد الاشارة الى صفة له شهر بها العلم اما لاشتهار الذات بها
في ضمنه نحو جاءني حاتم [illegible] نحو ابو الجهل وابو المحاسن اسم رجل الى له
محاسن او الجهل والكناية هنا لانه تعين للمعنى الاصلي او ايهام استلذاذه اى وجدانه لذيذا
نحو قوله ۞ بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ۞ ليلاى منكن ام ليلى من البشر ۞ اضاف الليلى الى نفسه
حين كونها من الظبيات في التوحش والاجتناب من الناس علم يحصل بتلك الاضافة حين كونها من البشر

لكمال

الكمال غيره او التبرك به او نحو ذلك المذكور من كل واحد من تلك الامور من التفال والتطير والتعجب
على ان مع او غير ذلك مما ذكرنا نحوا منه وبالموصولية ينبغي ان يجمع التعريف بالموصولية مع التعريف
بالعلم لكونهما في مرتبة ويذكر التعريف باسم الاشارة بعد العلم لكونه بعده في المرتبة ۞ وانما ترك بيان
المصحح للموصولية لانه معلوم من النحو ولذا تركه في ساير المعارف والمفتاح ذكره وفي بعض تذكيرا
لما عسى ان يغفل عنه لبعد عهده عن موضع بيانه وتركه في بعض اشارة الى ان بيانه ليس من وظيفة
كتب الفن واشار الى ما هو وظيفة الفن من بيان الموجب والمرجح والمرجح كما يكون بالنسبة
الى بعض ويكتفي به البليغ يكون الموجب ايضا كذلك فعدم العلم بما سوى الصلة من الامور المختصة
موجب للموصول بالنسبة الى العلم وان امكن ايراده ح بالمعرف الموصوف بالموصول مرجح له بالنسبة
اليه لان ذكر الموصوف لغو فلا ينبغي ان يكذب الاشارة الى التفصيل الباعث الموجب والمرجح بانه لا موجب
فيما ذكره لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس
رجل عالم وهذه النكتة لا تختص بالموصول بل تجري في العلم واسم الاشارة والمضاف والمفتاح ذكره
فيها ايضا ولا بهذا القدر بل يكون لعدم علم المتكلم او عدم علم واحد منهما بما سوى الصلة من الامور
المختصة الا انها نكتة قليلة الجدوى لا يلتفت اليها البليغ لكونها اضطرارية غير مقتضية اليها دقة
نظر فلذا لم يهتم المص باستيفائها ۞ وهذا معنى قول الشارح المحقق ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم
او كليهما علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام ومن
لم يعرف المرام قال عدم الجدوى مختص بهذا المثال فلو قيل الذين في بلاد المشرق يكرمون الضعيف
لكان كثير الجدوى والاولى لعدم العلم بالامور المختصة ليشمل عدم العلم بالاسم ايضا بلا خفاء وقوله
سوى الصلة ينفي العلم بالحال المختص الذي هو الصفة فان الصلة جملة معلومة الانتساب الى المعاني
والصفة جملة معلومة الانتساب الى الشخص ولذا تخصص بها النكرة بخلاف الصلة فانها توضح
المعرفة وبهذا اندفع ان هذا الباعث لا يقتضي الموصول لجواز التعبير بالنكرة الموصوفة لانه يقتضي
الموصول واختيار النكرة الموصوفة يحتاج الى نكتة عدول ولا يحتاج الى ما قال السيد السند
في دفعه من ان الكلام في مرجح تعريف على تعريف بعد ان كان المقام للتعريف فالنكرة الموصوفة بمعزل
عنه ولا الى ما قال الشارح المحقق من ان المرجح لا يجب فيه الاطراد والانعكاس بل هو ما يكون له
مناسبة وملائمة بالاعتبار المناسب ولا يرد ما اورد على السيد السند انه لا يفيد الترجيح على
المعرف الموصوف بالموصول لان ذكر المعرف لغو اذ يكفي الموصول او استهجان التصريح بالاسم الاولى

بالعلم ليشمل اللقب والكنية ايضا بلا خفاء ولم يقل لاستهجان الذكر بالاسم للتنبيه على جرية الاتيان
وهي التصريح والاستهجان اما لمصلحة تعود الى المسند اليه كما في الآية لان من له شرف اذا استهجن الى
ذكر ما صدر عنه مما لا يليق به لا يحسن ان يصرح به واما لمصلحة تعود الى غيره كما اذا فعل المسند اليه
بعظيم ما لا يحسن التصريح بانه فعل به ذلك نحو ضرب الامير من امر السلطان بضربه وبهذه النكتة
للترجيح الموصول الى العلم العلم او زيادة التقرير لم يقل او زيادة تقريره ليعم زيادة تقرير المسند اليه
والمسند وزيادة تقرير غيرهما من المفعول والغرض المسبوق له الكلام ولو قال تقرير لكان اظهر
فالخلاف بان المراد تقرير المسند او المسند اليه او الغرض المسبوق له الكلام مما لا يلتفت اليه اولو الافهام
وللمصرح الثلاثة من مقصور انظار الاوهام ويرد عليك توضيح هذا المجمل مع مزيد انعام من الملك
العلام في شرح ما مثل به مقتضى المقام اعني قوله نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه
اي ما نحو هذه الآية يعني التعريف بالموصولية لاستهجان التصريح بالاسم ولزيادة التقرير كما يرشد
اليه كلام المفتاح وان كان يوهم اختصار الايضاح على تطبيقه على زيادة التقرير اختصاصه بالثاني
وفي تمثيل مقامين بمثال واحد تنبيه على انه لا منع من جمع بين المقامات ولا خفاء في ان في الاسم
الموصول مزيد تقرير ثبوت المراودة اي المخادعة والتمحل لموافقة يوسف اياها لانه اذا كان معها
انها يكون في غاية التمكن من ملكه ومزيد تقرير المسند اليه لدفع الاحتمال الذي في غير الموصول من زليخا
وامراة العزيز بناء على احتمال الشركة وزيادة تقرير مراودة يوسف ودفع استبعاد مراودته
بكونه مملوكا لها وزيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام من نزاهة يوسف عم حيث افاد اباءه
عن الفحش مع سعي مالكته فيه بالغة غاية الاهتمام وفيه تنزيه دقيق الجرم تدركه العلماء الاعلام
وهو ان نزاهته بحيث انه لو لم يكن مملوكا لها لم يتمكن من مراودته ومن عجائب ما وقع من بعض
الكتاب على هذا الكتاب انه كيف يكون التي هو في بيتها اولى من زليخا وامراة العزيز وقد تقرر في
الاصول ان دار فلان يحتمل الدار المملوكة والعارية والمستاجرة ولم يدر ان صاحبة الدار ومالكتها
ايضا تحتمل اكثر احتمال من امراة العزيز فاي شيء يحوجه الى الرجوع باية الاصول وان نسبة البيت
الى الشخص بكونه في بيته يفيد انه مملوكا له وكون الموصول غير محتمل لان مالكة يوسف عم متعينة
غير محتملة او التفخيم اي التعظيم على ما في القاموس وفي المختصر اي التعظيم والتهويل نحو فغشيهم من اليم
ما غشيهم فقوله من اليم بيان ما غشيهم او من للتبعيض وهو حال على التقديرين والتعظيم
لكثرة ما غشيهم حيث اجتمع مدة مديدة وحبس حتى مر بنو اسرائيل ودخل آل فرعون بتمامه وكمال

حوته

حوته ولشدته لمنعه عن نفضه طبعه من الجريان حتى ازدحم فما غشيهم كان في النهاية او التعظيم لانه كان
مما منعه الحكم الله لمخلوقاته بما هو خارق العادة مما منوا بعذابهم فعذبهم بما ليس بعادة الى مثل
ويحتمل ان يكون الموصول في الآية للابهام لبعده عن الافهام حيث وجد منه ما لا يعقله العقول ويتابى
عن القبول ومنه قول ابي نواس ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم واسمت سرح
اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرء بشبابه فاذا عصارة كل ذاك اثام والاثام
بالفتح واد في جهنم والعقوبة ويكسر كما اثم لذا في القاموس او تنبيه المخاطب على خطاء
سواء كان خطاءه او خطاء غيره فلذا نكره نحو قول عبدة بن طبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه
ان الذين ترونهم على صيغة المجهول من الاراءة اي تظنونهم لان مجهول هذا الباب من الرؤية
تعارف في الظن والمراد بالظن ما سوى اليقين كما في قوله هذا المعنى لان ذلك حكم ظن الاخوة دون
الجزم وجزموا وحسبتها وصيغة المعروف ترد في الرواية والدراية لانها بمعنى اليقين فلا يتصور
فيه الا ان اخوانكم يشفي غليل صدورهم الغليل العطش او شدته او حرارة الجوف كذا في القاموس
ان تصرعوا اي ان تطرحوا على الارض والصرع الطرح في الارض والى حوانه كناية عن ان تغلبوا
وقوله الخ رح اي ان تهلكوا او تصابوا بالحوادث وفيه تنبيه المخاطب على خطائه في الاعتقاد
ليجتنب عن مثل هذا الاعتقاد ولا يرضى بالاعتماد وعلى حد نظيره الواوا او وعلى خطاء اخوانه في المعاملة
معهم او الاشياء الذي ينبني عليه المهم ان لا يفوت منك في شان تحريك الاعتصام فاعتال القيمي
لانه قال الخ رح المحقق ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولهم ان القوم الفلاني
هذا ونقيادر رضى ان كلام الشاعر في قوم مخصوصين والظاهر انه تنبيه على الاعتقاد ويتعلق منه بالناس ايا
كانوا وان وقع كان فليس هنالك قوم معينون يناسب التعبير عنهم بالقوم الفلاني بل من نكات التعبير
بالموصول في البيت عدم علم المخاطب ولا المتكلم بهم بما سوى الصلة وينبغي ان يكون المقصود التحذير
عن الناس فالتعبير بالموصول ليلزم ثبوت الحال لمن ليس له الصلة بطريق الاولى فهذا من نكات
الموصولية فانه نعم النكتة والسكاكي جعل البيت من الايماء الى وجه بناء الخبر ليتوسل به الى التنبيه
على الخطاء والمص عدل عنه وجعله للتنبيه على خطاء لانه لا ايماء في الموصول الى وجه بناء الخبر لانه يقتضي بناء
نقيضه عليه ورده شارح المحقق بان الذوق والعرف شاهد صدق على ان التعبير بتوحيد يعتقده
المخاطب اخا له ... اخا يومى الى ان الخبر عنه يكون بانيا في الاخوة ولا يخفى ان خطائهم مستفاد من
الموصول كالايماء مما يخبر ان يتوسط في ذلك الايماء وجعل الايماء ذريعة للاعتراض عن شانية التكلف

فلم يخل في العدول وان اخطأ في نفي ايما الموصول الآن يقال المراد التنبيه الواضح للحصل من البرهان و
والموصول قد يكون للتنبيه على صواب نحو ان الذي رأيته محبا لك لم يقصر في محبتك **او الايماء الى وجه**
بناء الخبر اقول في القاموس وجه الكلام السبيل المقصود فالايماء الى وجه بناء الخبر الايماء الى سبيل بناء
الخبر وانه الى اي مقصد ينتهي بعد معرفة بنائه ولذا قال المفتاح الى وجه بناء الخبر الذي تنبيه على الاشارة
الى ان الايماء انما يتم بعد تحصيل بنائه وانما قال الخبر لان الكلام في الخبر وشان الكلام المشترك بينه وبين
الابتداء ان يعرف بالمقايسة فالمقصود ان **نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون**
جهنم داخرين يومي الى ان سبيل الخبر عن دخولهم جهنم صاغرين كون دخولهم على هذه الصفة على
طبق استكبارهم عن العبادة وقوله ان الذي سمك السماء يومي الى ان سبيل الاخبار ببناء البيت
الارفع ليس مزية رفعه بكونه معتادا فيما بين البيوت بل تفاوت بكونه بين السماء وساير الابنية
الرفيعة ثم ان ذلك الايماء ربما يقصد به تعظيم الخبر كما في هذا البيت وقوله الذين كذبوا شعيبا كانوا
هم الخاسرين فانه يدل على ان سبيل الاخبار بخسرانهم ليس الخسران المتعلق بالدار الفانية التي ربما تجبر
بالسعي في مقدمات الربح بل الخسران الاخروي الذي لا تدارك له وفيه تعظيم شان شعيب عليه السلام
وقوله ان التي ضربت بيتا مهاجرة ❁ بكوفة الجند غالت ودها غول ❁ يومي الى ان
سبيل الاخبار بهلاك ودها انها استاصلت ولم يبق منها شي حتى اخبار المهاجرة الى بلدة
بعيدة يبعد طريق الوصول اليها وهلاكها فانها ولو كان بقي من ودها اثر لما اختارت ذلك ثم انه
يجعل ذلك الايماء وسيلة الى تحقيق الخبر وبيان انه لا محالة واقع ومن هذا تبين الفرق بين
الايماء الى وجه بناء الخبر وتحقيقه والدفع تزييف المص جعل الايماء ذريعة الى تحقيق الخبر لعدم
الفرق بينهما ولا ترك ❁ **وقال** الشارح المحقق الايماء الى وجه بناء الخبر هو الايماء الى طرزه وطريقه
والى انه من اي جنس امن جنس الثواب او العقاب وحاصله انه ياتي بالفاتحة على وجه ينبئ
على الخاتمة كالارصاد في علم البديع ويرد عليه لا بد من فارق بينه وبين الارصاد حتى لا يكون
جعله من البلاغة وجعل الارصاد من توابعها تحكما ورده السيد السند بان المتفرع هو الخبر لا بناء
فلفظ البناء مستدرك وان اريد بالخبر المبني عليه اذ لا فائدة في وصفه بالمبني عليه هذا على ان
لفظ المفتاح يأبى عن هذا التاويل لانه قال وجه بناء الخبر الذي تنبيه عليه وبان الايماء الى وجه
الخبر بهذا المعنى لا يكون وسيلة الى تعظيم الخبر بل تعظيمه انما يحصل من استناده الى المعلوم بهذه
الصلة فدم على المسند اليه او اخر وكذا تعظيم غيره واهانة الخبر واهانة غيره مع انه جعل الايماء

المذكور

المذكورة وسيلة ❁ ويمكن ان يقال تلك الامور كما يحصل من الاسناد يحصل من معرفة كونه
من جنس الصلة فكما يحصل التعظيم بكونه فعل من رفع السماء يحصل بكونه من جنس رفع السماوات
اذ كما انه يحصل من الاسناد فاذا علم من الموصول جنس المسند اليه حصل التعظيم او الاهانة نعم
يحصل من نفس الاسناد ايضا فيمكن ان يجعل الايماء ذريعة وان يجعل نفس الموصول ذريعة
لكن لا يخفى ان الواضح الخالي عن التكلف كون الموصول مفيدا للتعظيم فالاعراض عنه والاقبال الى الاخذ
من الايماء تكلف وتعسف واختار السيد السند جعل الوجه بمعنى العلة وفسره بعلية الصلة للخبر
ان الموصول يومي الى علية الصلة للخبر الى المسند اليه فربما يجعل ذلك الايماء وسيلة الى الامور ذكرت
وفيه ان ذلك الايماء لا يختص بالخبر بل يشمل كل مسند فتخصيصه بالخبر من غير مخصص وكيف لا وقوله
بنى لنا بيتا الذي سمك السماء ايضا يومي الى وجه اسناد البناء الى ذلك المسند اليه وايضا تعظيم
المسند انما يحصل من الاسناد والى هذا الموصول لا من ايماء الموصول الى ان علة الاسناد قيام مضمون
الصلة به وان امكن جعله وسيلة الى التعظيم لكن مع كون الاسناد وسيلة اليه ❁ مما لا يلتفت اليه
فضلا عن ان يرجح على الاسناد في ذلك وحمل جعل الايماء الى علة بناء الخبر وسيلة على جعل ذكر
علة بناء الخبر وسيلة لا لبيان انه علة البناء كما يفهم من كلام السيد السند بعيد عن الفهم على ان
تعليق الحكم بالموصول بالمشتق يومي الى علية ثبوت المسند لا الى علية اثباته ومنهم من فسره بعلة
الثبوت ولم يلتفتوا اليه لا كثيرا من امثلة المفتاح للايماء لا يساعده **ثم انه** اي الايماء المذكور
ربما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم لشانه اي الخبر **نحو** قول الفرزدق **ان الذي سمك**
السماء بنى لنا اي رفع لنا **بيتا دعائمه اعز واطول** يريد بيت الشرف والمجد **او شان**
غيره اي الخبر **نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين** فان فيه تعظيم شان شعيب
وفي البيت ايضا تعظيم شان غير الخبر وهو البيت او المتكلم وفي الآية ايضا تعظيم شان الخبر
كانه قيل خسروا خسرانا عظيما ❁ واعتبارات التعريف بالموصولية كثيرة جدا ❁ قال الحاكم
وفي هذه الاعتبارات كثرة فخم حول ذكائك **وبالاشارة** اي تعريف المسند اليه بايراده اسم
اشارة والعبارة الواضحة بجعله اسم اشارة لان استعمال الاشارة بهذا المعنى لم يونس **لتميزه**
اكمل تمييز اي لتمييز المسند اليه اكمل تمييز مما يمكن من المعارف التي ليس فيها ابهام والا فاكمل التمييز
انما يتصور باعرف المعارف وهو الضمير ثم العلم ثم اسم الاشارة على المذهب المنصور ❁ ومن قال
هو العلم كمن قال هو اسم الاشارة مذهبه المهجور ❁ فلا يليق ان يبنى عليه هذا الحكم المذكور

والمص ترك ما لا بد منه وهو كون المقام مما الحق لاسم الاشارة لما عرفت غير مرة ان مثله مما يعرف
من علم آخر وهو المقام الذي يتاتى للمتكلم ان يحضره في ذهن السامع بالاشارة الحسية المفسرة باشارة
الجوارح وذلك بان يكون المسند اليه مبصرا لهما ويكون للمتكلم اشارة حسية فاستعمال اسم الاشارة
في كلامه تعالى سواء كان الى المبصر او غيره مجاز لتنزهه تعالى عن الاشارة بالجوارح وكذا المستعمل في غير المبصر
سواء كان مما يمكن ان يدرك بالبصر او لا ولكن يكون مدركا بالحس او لا بل مدركا بالعقل الصرف فغير المبصر
من المبصرات يحتاج الى تنزيله منزلة المبصر والمحسوس الغير المبصر الى تاويله بالمبصر ثم بالمبصر بالفعل
والمعقول الى تاويله بالمحسوس ثم بالمبصر بالفعل فما ذكره السيد السند ان غير المحسوس يحتاج الى تاويلين
تنزيله منزلة المحسوس ثم تنزيله منزلة المشاهد • واما المحسوس الغير المشاهد فيكفي فيه
تاويل واحد وهو ان يجعل بمنزلة المشاهد ليس بذاك وبالجملة استعمال اسم الاشارة في قوله تعالى
اولئك على هدى من ربهم من خلاف مقتضى الظاهر من وجهين فاعرفهما وكذا قوله • اولئك آبائي فجئني بمثلهم
فالبحث عنه خروج عن مقتضى الظاهر نحو قوله اي ابن الرومي هذا ابو الصقر فردا في محاسنه وجمع حسن
على خلاف القياس من نسل شيبان بين الضال والسلم النسل الولد وشيبان بن ثعلبة ابو
قبيلة صار اسما للقبيلة وما في البيت بجملتها • والضال والسلم شجران بالبادية وكونه من نسل
شيبان يعني كرماء العرب وكونه بين الضال والسلم يعني من خلص العرب وخصائصهم او من اعزة الناس
لان فقد العزة للمضر كما قيل او من سادات العرب التي لهم مرعى ومسكن لا ينازعهم الغير فيه وان كان
والخلاف في محاسنه لكن ذكره لان المتبادر منه غير النسب والفصاحة وصيانة العز ولم يتعرض لبيان
الاعراب لانه نحو من الاسهاب او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس على ما
قيل او حتى كانه لا عقل له وانما قوته الادراكية الحس كحيوانات العجم لا لانه لا يفهم ما لم يشر الى الشيء كمال
تمييز حتى يجعل هذه النكتة من فروع قصد التمييز اكمل تمييز كما في المفتاح • ويمكن التعريض باسم الاشارة
بفطانة السامع اشارة الى انه يدرك كل شيء ادراك المحسوس وبان المشار اليه متعين غاية التعيين
حتى كانه محسوس لكل احد كقوله اي الفرزدق اولئك يحتمل ان يكون للتعريض بتعيين آبائه •
آبائي فجئني بمثلهم اي اذكر لي مثلهم من آبائك فغيه تهكم بناسب هجاءه او من فرق الناس وهو
المناسب لمقام المدح آبائه قيل الامر للتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله • وجعل الكلام تهكما لا يحوج
الى جعله للتعجيز كما لا يخفى على صاحب التمييز اذا جمعتنا يا جرير في هذا الخطاب البعيد ايضا تربية
غباوة كانه قيل لا تعرف انك المخاطب ما لم تنادى ولا تحسب قريبا للبلادة ولا تزال تعد بعيدا

المجامع اي المجالس اي محلس كثير للفصاء من طوائف العرب كانه تجالس وفيه اشارة الى انه بعيد
عن الانصاف مكابر جدا حتى لو لم يكن لكثرة الشاهدين بالحق لادعى ما يشاء ولا يخفى المجمع للجلبين
الواضح البيضاء في الاساس المجامع لبيان لغة الجامعة بالامر الذي يجمع له الناس وجعل المجامع
مصدرا ميميا بمعنى الفاعل لجمع الروايتين يعني تكلف بعيد ومنه يعني او بيان حاله في القرب
الرتبي والبعد والتوسط اخر التوسط مع ان ظاهر حاله يقتضي التوسط لما قيل انه يتحقق بعد
تحقق الطرفين او لانه مناقض في كل من القرب والبعد ولا يخفى ان جعل القرب الرتبي والحقيقية
ذريعة للتعظيم والتحقير اقرب فلا يرد ما استغرب من انه كيف يعد البيان بالمعنى اللغوي والافادة
بالدلالة الوضعية من الخواص والمزايا حتى جعل بهذا العديل الخواص توطئة لما بعده ولم يحترز عن عدم
مساعدة العبارة او احتيج الى دعوى ان القرب والتوسط ليس مما يقصد باسم الاشارة وضعا
بل من دقائق لا يحيط بها الا نظر البليغ لانه يدور على مناسبة الالفاظ بحسب القلة والكثرة والتوسط
وقال الشارح المحقق ان المعنى الوضعي قد يكون زائدا على اصل المراد فانه اذا كان اصل الحكم على معين
يمكن تصوره بطرق متعددة فاختيار اسم الاشارة لافادة قربه يكون ايراد الزائد على اصل المراد وهو
القرب ولولا هذا الاعتبار لاشكل كثير من مباحث المعاني من الاضمار والعلمية والقصر الى غير ذلك
ورده السيد السند بان جميع المعاني اللغوية تصير زائدة على اصل المراد بهذا الاعتبار ويكون الافادة
بالدلالة الوضعية من مباحث علم المعاني مع انهم صرحوا بان نظرهم في الزائد على المعنى الوضعي ويمكن
ان يجاب عن اصل الشبهة بان الحكم بانه قريب ليس داخلا في الموضوع له وانما الداخل فيه القرب على
وجه هو قيد للذات وملحوظ معه اجمالا وما جعل وافيا الى ايراد اسم الاشارة بيان انه قريب وافادة
هذا الحكم اذا دعا المقام اليه كما تقول لمن يخاطبك بما لا ترضى ان يسمعه غيرك يسمع هذا فتريد بالتعبير
بهذا الايماء الى انه قريب ليمتنع المتكلم عن التكلم او يقول المتكلم في رد ذلك لا يسمع اولئك فيعبر باولئك
للاشارة الى انه بعيد لا يسمع ولمزيد توضيح هذا المقصود قال ببيان حاله في القرب الى آخره ولم يقل
ببيان القرب الى آخره فتامل ولا يبعد ان يقال المقصود منه التنبيه على ان غرض البليغ ربما يكون بيان
المعنى الموضوع له اذا لم يكن مقام يقتضي ازيد منه اما لقصور المخاطب او لغير ذلك وهذا مما يفطن في كثير
من مباحث المعاني من اشكاله • ويغنيك من صعوبته واشكاله كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد
اي كقولك هذا زيد او قولك ذلك زيد او قولك ذاك زيد • فان قلت الظاهر العطف بالواو ولا في
التمثيل بالثلاثة للنكات الثلاثة السابقة • قلت التمثيل نشر على ترتيب اللف والمعطوف فيه

العطف بكلمة او وسنطلع على وجهه ان شاء الله تعالى ولك ان تجعل حكماً واحداً مشتملا على الاشعرية الثلاثة
مشتملا على الترديد **او تحقيره بالقرب** اي بسبب القرب اما بان ترديده للانتقال منه الى التحقير فيكون
من قبيل الكناية واما بان تريد التحقير لعلاقة له بالقرب مجازاً **نحو اهذا الذي يذكر آلهتكم او تعظيم**
بالبعد تنزيلا البعد درجة منزلته لبعد المسافة **نحو الم ذلك الكتاب او تحقيره بالبعد كما يقال**
ذلك اللعين فعل كذا كانه لم يذكر التعظيم بالقرب مع انه يناسب التعظيم بانه ينزل قربه من ساحة
عز الحضور والخطاب منزلة قرب المسافة واعرض عنه في الايضاح ايضاً لانه لم يجده فيما بينهم ويرده
قوله تعالى ربنا ما خلقت هذا باطلاً وقوله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم واعلم ان اسم الاشارة
المستعملة في غير الحاضر في المعين عيناً كان او معنى كضمير الغائب يحتاج الى تقدم ذكر صرح به الرضي
او التنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد اوصاف عقيب المشار اليه **على انه** متعلق
بالتنبيه اي على ان المشار اليه **جدير بما يرد بعده** اي بعد اسم الاشارة او على ان المسند اليه جدير بما يرد
بعده **من اجلها** اي من اجل تمكن الاوصاف ولا يخفى ان التنبيه لا يتوقف على تعدد الاوصاف ولا
على الكون عقيب المشار اليه فانه يصح ان يكون قبله كان تقول جاء الفاضل الكامل زيد وهذا يستحق
الاكرام ولا على ان يكون ما جدير به واردا بعده فليكن قبله كان تقول ويستحق الاكرام هذا فالاوضح
ان يقال او التنبيه عند الاشارة الى الموصوف على ان المشار اليه جدير بالمسند اليه من اجل كونه موصوفاً
ووجه التنبيه ان تصير التعبير باسم الاشارة بمنزلة التعبير بعنوان المتصف بهذه الصفات لان ايراد
اسم الاشارة لجعله كالمحسوس باعتبار التمييز الحاصل بالاتصاف وتعليق الحكم بالمشتق يشعر
بعلية ماخذه فيدل تعليق الحكم بالمتصف على مدخلية الاتصاف ويحتمل ان يكون ايراد اسم الاشارة
بعد وصف المشار اليه لتفخيم الاوصاف او تحقيره الى ان عظم الذات بسببها او حقرت **اولئك على**
هدى من ربهم واولئك هم المفلحون فان اولئك الاولى اشارة الى الموصول المعقب بصلة
الايمان بالغيب وما عطف عليه والموصول المعقب بالايمان بما انزل اليك وما انزل من قبلك
وفيه تنبيه على ان كونهم خليقين بان يكونوا على هدى لاجل الاتصاف بهذه الاوصاف • واولئك
الثاني اشارة الى اولئك المعقبين بتلك الاوصاف مع زيادة كونهم على هدى وفيه تنبيه على ان
استحقاقهم الفلاح والفوز عاجلاً وآجلاً لاجل تلك الاتصاف وفي شرح المحقق لم يفرق بين آخر
الاشارة فاتبع الشارح فانه تعدل • واتباع ما هو الاحق افضل • ومما جعله صاحب المفتاح
داعياً الى اسم الاشارة ان لا يكون لك او لسامعك طريق سوى الاشارة ولم يلتفت اليه المص

لبعد

لبعد ان لا يمكن التعيين بغير المحسوس للمتكلم والسامع بطريق آخر لو عرفهما او لا اقل من الذي في هذا
المكان فتامل **وباللام** اي تعريف المسند اليه وايراده معرفاً باللام **للاشارة الى معهود** اطلاق
المعهود مع ان نفس الحقيقة في المعرف بلام الجنس ايضاً معهود كما يشير اليه قوله وقد يأتي
لواحد باعتبار عهديته في الذهن لان المعهود يتعارف في بعض من مفهوم ما دخل عليه اللام
وقدم لام العهد على لام الحقيقة مع انه اخره السكاكي لان المعرفة بالعرف ولانقسام لام الحقيقة
وكثرة ابحاثه فلام العهد كالبسيط بالنسبة اليه ولو اخر لكثر الفصل بين القسمين • واعلم
انه اشتهر فيما بين النحاة ان لام التعريف تكون للعهد الخارجي ولتعريف الجنس وللعهد الذهني
وللاستغراق فحقق صاحب المفتاح ان لام التعريف للاشارة الى تعيين حصة من مفهوم
مدخوله والتعيين نفس المفهوم والعهد الذهني والاستغراق من اقسام لام تعريف الجنس
ثم ذكر ان الفرق بين تعريف الجنس والعهد مما لا يعود الى مجرد اصطلاح وتفرقة بالتسمية
لا يظهر وهذا لا يحسن وحقق ان لا فرق بين لام العهد ولام الجنس اذ كل منهما اشارة الى
معهود وغايته ان المعهود في احدهما الجنس وفي الآخر حصة منه وجعل احدهما لام الجنس والآخر
لام العهد لتمييز يعود الى مفهوم التعريف بل باعتبار معروض التعيين • ولهذا قال في الايضاح
حقيقة التعريف العهد لا غير وهذا كلام حق قد خفي على المص والشارح المحقق لظنهما بانه
يقول لا فرق بين القسمين بحسب المفهوم وتعريف العهد ملتبس بتعريف الحقيقة فرد على المص
عليه وتبع الشارح بالفرق بتعيين المراد بلام العهد ولام الحقيقة بان الاول اشارة الى حصة
من الجنس والثاني الى نفسه لكن تبعا له في كون لام العهد الذهني ولام الاستغراق داخلين تحت
لام الجنس فلام العهد اشارة الى معهود اي مدرك حاضر في ذهن المتكلم والمخاطب اما لذكره
سابقاً في كلامك او كلام غيرك صريحاً او غير صريح وهو العهد الحقيقي واما التعيينه وكونه معلوماً
لا محالة حقيقة او ادعاء لغرض وهو العهد التقديري واحداً كان او اثنين او جماعة لكن
الاشارة الى الجماعة لا يجتمع تعريف العهد مع الاستغراق لان العهد يقتضي قصد الجماعة باللفظ
واشارة اللام الى تعينها ولام الحقيقة تقتضي الاشارة الى حضور الجنس وقصده باللفظ
وفهم الجماعة من القرينة ومن خارج اللفظ فما قاله الشارح المحقق في ترتيبه صاحب المفتاح
بتمثيل العهد بقوله تعالى وابعث في المدائن حاشرين ياتوك بكل سحار عليم فجمع السحرة على ان
العموم والعهد يجتمعان ولا يتنافيان كما يوهمه كلامهما قسمين او المراد بالسحرة جميعهم مريف

كما نبه عليه السيد السند والذي ارى ان التعريف العهدي لا يكون اشارة الا الى واحد من الجنس فان
المشير الى اثنين انما هو التثنية والاثنان حصة واحدة من الجنس الذي هو مفهوم التثنية
وهكذا الاكثر من اثنين حصة واحدة من مفهوم الجمع • واعلم ان المذكور في كلام الشارح المحقق والايضاح
ان لام الجنس ولام الحقيقة بمعنى والمذكور في حواشي السيد السند نقلا عن بعض الافاضل ان لام الحقيقة
ولام الطبيعة بمعنى وهو قسم من لام الجنس يقابل العهد الذهني والاستغراق نحو وليس الذكر
كالانثى لا في قوله تعالى وليس الذكر كالانثى بوجهين • احدهما نفي مساواة الذكر والانثى
في التحرير وهو مبني على كونه من كلام امرأة عمران وتتمة لتحسرها يعني التحسر على وضعها انثى وعدم
مساواتها في التحرير فيا ليتها كانت ذكرا او يا ليتها تساوي الذكر والانثى في التحرير •
فاجاب الله عنها بان جعل انثاها مساوية للذكر في التحرير ولو شاء لجعلها ذكرا او خرج اللام فيهما
للجنس ولا يصلح مثالين للام العهد • وثانيهما انه من كلام رب العزة تسلية لها وتفسيرها
بان انثاها مفضل على الذكر الذي طلبته احتاج البعض الى التفسير حتى يتضح كونها مثالين فقال
اي الذي طلبت امرأة عمران وبهذا اشعر بان جعل الذكر معهودا التعينه باعتبار طلبها لا باعتبار
ذكره فيكون مثالا للعهد التقديري وقوله كالتي وهبت لها اشارة الى انها معهودة باعتبار
ذكرها في قولها رب اني وضعتها انثى لان ما وضعتها موهوبة الله ولو قال كالتي وضعتها لكان
اوضح فهي مثال للعهد التحقيقي ويمكن جعل الذكر معهودا تحقيقيا بوجوه منها ما ذكره الشارح المحقق
من ان قوله رب اني نذرت لك ما في بطني محررا التعبد الذكر لان التحرير لا يكون الا للذكر وهو مستحق
الذكر لخدمة بيت المقدس • ومنها ان قولها اني نذرت لك ما في بطني محررا بتقدير شرط والمعنى اي
لو كان ذكرا • ومنها ان قوله رب اني وضعتها انثى تحسر على فوت الذكر فيذكره لكن ما
ذكره المص توجيه حسن اليق بهذا المقام • تنبهت له وان خفي على الفحول الاعلام • والحمد لله على
الانعام بالالهام • وجعل الرضي وصف المنادى المبهم نحو يا ايها الرجل ووصف اسم الاشارة
نحو هذا الرجل للعهد لكونه معلوما بالحضور وتبعه الشارح المحقق وفيه تامل لان الظاهر انه لرفع
الابهام ودفع الالتباس في الاشارة المبتنية ببيان الجنس ويشعر كلام النحاة فهو لتعريف
الجنس نعم يقع الجنس على حصة متعينة غاية التعين وفرق بين المقصد بالعبارة وبين
انصراف العبارة اليه قيل وكذا مقيد باذا استعمل اسم الاشارة في الف هد على ما هو وضعه
او ذكر اسم الاشارة على وجه الاجمال الا على وجه كلي اي اسم الاشارة في الجملة فلا يرد ان اسم الاشارة

قد يكون

قد يكون اشارة الى الجنس الذي جعل وصفا له او الى نفس الحقيقة • ومفهوم المسمى او المفهوم
المجازي فان لام التعريف كما يدخل على الحقيقة يدخل على المجاز فنقول الاسد الذي يرى خير من الاسد المفترس
والمراد الاشارة الى المفهوم سواء اقتصر الحكم على المفهوم او اقتضى صرفه الى الفرد فالاول كقولك
الرجل خير من المرأة والثاني ما اشير اليه بقوله وقد ياتي وقد يفيد ولا يصح تقييد الحقيقة بالاعتبار
مع قصد الافراد كما يشعر به كلام الشارح وان توهمه التمثيل والا فلا يصح جعل العهد الذهني والاستغراق
داخلين تحته وكون جنس الرجل خيرا من جنس المرأة لا ينافي كون شخص مرأة خيرا من شخص رجل
فان العوارض قد تمنع عما يستعده الجنس وقد يكون الاشارة الى نفس الحقيقة لدعوى اتحاده مع شيء
وجعل منه قوله تعالى اولئك هم المفلحون وهو الذي قصده جار الله حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون
الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم
الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة كما تقول لصاحبك هل عرفت الاسد وما جبل عليه من
فرط الاقدام ان زيدا هو هو ولا يخفى انه ابلغ من قصد القصر ادعاء • ووصفه الشيخ في دلائل الاعجاز
بنهاية الدقة حتى كانه يعرف وينكر ومن وهم من قوله لا يعدون تلك الحقيقة انه جعل من قصر المسند اليه
على المسند فلا يبالي به وكيف وقد استولى عليه الوهم الى ان قال انه جعل ضمير الفصل لقصر المسند اليه على المسند
ولم يعرف انه في بيان معنى التعريف وقد يشار الى تعيين الجنس من حيث انتسابه الى المسند اليه
فيرجع التعيين الى الانتساب كما في بيت حسان و والدك العبد اي والدك المعروف بالعبودية
وظاهر عبارته يشعر بان لام الجنس اشارة الى نفس المفهوم من غير زيادة وذلك لا يقتضي تعريفا
في المفهوم حتى يعد معرفا فالمقصود انها من نفس استعمال اللفظ ويستدعي ان يجعل تعريف المعرف بلام
الجنس تعريفا لفظيا لا يحكم به الا لضبط احكام اللفظ من غير حظ للمعنى فيه كما قال بعض محققي
النحاة كل لام تعريف سوى لام العهد لا معنى للتعريف فيها والناظرون في اللغة لهم شرب آخر
ولا يلتفتون الى هذا المورد • ولا ينظرون الى هذا المحتد • ولا يعتبرون التعريف اللفظي ولذلك
تراهم طووا ذكر علم الجنس في مقام التعرض للعلم واحكامه • فيجب ان يحمل قوله
او الى نفس الحقيقة على نفس الحقيقة باعتبار حضورها وتعينها وعهديتها في الذهن يرشدك اليه قوله
فيما بعد باعتبار عهديته في الذهن • فان قيل لم لم يجعل علم الجنس موضوعا بجوهره لما
وضع له المعرف بلام الجنس • قلت لان اعتبار التعين الذهني تكلف اذ ليس نظر ارباب
وضع اللفظ الا على الامور الخارجية وذو اللام يدعو اليه لئلا يلغو اللام ولا داعي فيه في نحو اسامة

قال السكاكي لا بد في تعريف الحقيقة من تنزيلها منزلة المعهود بوجه من الوجوه للمطابقة
اما لكون ذلك الشيء محتاجا اليه على طريق التحقيق او على طريق التهكم فهو لذلك حاضر في الذهن
او لانه عظيم الخطر معقود به الهمم لذلك على احد الطريقين او لانه لا يغيب عن الحس على احد الطريقين
واما لانه جار على الالسن كثير الدور في الكلام على احد الطريقين وقد يأتي اي المعرف بلام الحقيقة
لواحد من افراد مفهومه باعتبار عهديته اي عهدية ذلك المسمى في الذهن لا باعتبار عهدية
الواحد اي حرف التعريف لتعيين المسمى لا الفرد • وقال الشارح يريد انه يأتي لواحد باعتبار
عهديته وذلك الواحد من حيث انه متحد مع ما هو معهود في الذهن فكانه معهود ولا يخفى ان ادخال
حرف التعليل في قوله قد يأتي وقوله وقد يفيد يوهمان ان لام الحقيقة من حيث هي اكثر منهما
وليس الامر كذلك لان الحكم على المفهوم من حيث هو هو قلما يكون في المحاورات وان كثر في العلوم
في المعرفات وكانه اتى بكلمة قد للتحقيق ازالة للشك في ذلك الاتيان لانه خلاف الاصل والاصل
ارادة المفهوم من حيث هو هو لانه الموضوع له وانما يعدل الى البعض عند قرينة البعضية والى
العموم عند قرينة الوجود وعدم قرينة البعضية لان التخصيص ببعض دون بعض ترجيح بلا مرجح
وانما قال وقد يأتي ولم يقل وقد يقصد به واحد لان الواحد غير مقصود باللفظ وانما يأتي من القرينة
كقولك ادخل السوق فان الدخول افاد ان الحقيقة المتحدة المرادة بالمعرف باللام متحدة مع فرد منها
حتى لو اريد الواحد كان اللفظ مجازا بخلاف النكرة فانها وان وضعت للحقيقة المتحدة الا انها مع
التنوين تفيد الماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا ويفهم الواحد منها من جانب
اللفظ • واختلف في وضع اسم الجنس هل هو موضوع للحقيقة المتحدة او للحقيقة مع وحدة
ورجح الشارح المحقق الثاني ورده السيد السند بانه لو كان كذلك يلزم ان يكون اسم الجنس حين
دخول لام التعريف في مقام العهد الذهني مجازا وقد جعلوه حقيقة او موضوعا بالوضع التركيبي
على خلاف الافرادي وفيه بعد ويعارضه انه لو كان اسم الجنس موضوعا للحقيقة لكان المعرف
بلام العهد مجازا في الحصة المعينة او موضوعا بالوضع التركيبي على خلاف الوضع الافرادي
والاول باطل بالاتفاق والثاني بعيد وبالجملة قولك ادخل سوقا يأتي لواحد من جانب اللفظ
فالنكرة اقوى في الاتيان لواحد فلهذا قال وهذا في المعنى كالنكرة لكن ليس كل نكرة كذلك لان
المصادر ليس فيها القصد الا الى الحقيقة المتحدة بالاجماع كما نص عليه المفتاح الا ان الشائع الغالب
في النكرة ذلك فلذلك اطلقها ولا يخفى ان المعرف في مقام الاستغراق ايضا كالنكرة لانها تأتي

للموجودات

للموجودات من غير اشارة الى تعينها غايته انها متحدة مع الماهية المعهودة كالمعهود الذهني
والمعرف بلام الحقيقة من المصادر كالنكرة منها في المعنى حتى حكم السيد السند في شرح المفتاح
بانه ينبغي ان يجوز ان يعامل مع هذه المصادر معاملة النكرة وان لم يتحقق الاستعمال فلا وجه
لتخصيص الحكم بهذا القسم • ويمكن ان يقال يريد ان هذا في المعنى كالنكرة في اعتبار البلغاء
واستعمالهم كذلك • ولذا لم يعامل معه معاملة النكرة ونظرهم في هذا التخصيص محمود لان مناط
الافادة وهو الفرد في هذا القسم مبهم • فلم يعتد بتعيين تعلق بالمفهوم • بخلاف ما اذا اريد
الحقيقة من حيث هي هي فان مناط الحكم هو ما تعلق به التعيين واجتلى في نظر العقل بعينه
وبخلاف ما اذا اريد جميع الافراد فانه لتعينها بالعموم نائب مناب المتعين فلم يختل تعيين
اللام بمجاورة الابهام وخاصة اللام في افادة التعيين عن حلة الايهام • والمعاملة معه معاملة
النكرة كثير • وله غير نظير فانه وصف بالجملة في قول الشاعر ••• ولقد امر على اللئيم يسبني
فمضيت ثمت قلت لا يعنيني ••• وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا ••• وانما قال في المعنى
كالنكرة لانه في اللفظ معرفة صرفة لوجود اللام وعدم التنوين ولهذا غلب اجراء احكام المعارف
عليه حيث تقع صفة حرف التعريف في اللفظ بسبب تعريف في المعنى وهذا اظهر مما قال الشارح
ان التقييد بقوله في المعنى لانه تجري عليه احكام المعرف من وقوعه مبتدأ وذا حال الى غير ذلك لان
هذه الاحكام فرع كونه معرفة او كالمعرفة كما ان اجراء حكم النكرة فرع كونه في المعنى كالنكرة وليس
من وجوه كونه في المعنى كالنكرة • وقد يفيد اي المعرف بلام الجنس الاستغراق وشمول جميع
الموجودات اذا امتنع حمله على الحقيقة من حيث هي لقرينة اعتبار الوجود وعلى بعض الافراد
دون بعض لعدم قرينة البعضية • فاول ما يفيده المعرف بلام الجنس الحقيقة من حيث هي هي
ثم الحقيقة في ضمن واحد ويتجاوز الى الحقيقة في ضمن الجميع فترتيب الكتاب على وفق هذا الترتيب
وان كان رجحان الاستغراق على العهد الذهني ••• ورجحان العهد الذهني على ما هو لتعريف الحقيقة
من حيث هي هي كما تقرر في محله يقتضي عكس هذا الترتيب وقد يتحقق قرينة على الاستغراق سوى
انتفاء قرينة البعضية بعد قرينة اعتبار الوجود ولا بد منها في المقام الاستدلالي نحو ان
الانسان لفي خسر فان الاستثناء قرينة ارادة العموم لان شرط الدخول في المستثنى منه
قطعا او للزوم قطعا ولا مجال لخروج المؤمنين وعاملي الصالحات من الانسان فلا بد من الدخول
جزما والدخول لا يتأتى بدون الاستغراق • واعلم ان التعريف باللام والنداء وبالاضافة

جا المدلول اللفظ من الخارج • واما تعريف باقي المعارف فمن جوهر اللفظ ولوضعه للامر الماخوذ
مع التعيين وما ذكره السيد السند ان تعريف الموصول واسم الاشارة والضمير من الخارج كما في المعرف
باللام والنداء والاضافة والانقسام الى الاقسام بحسب تفاوت ما يستفاد منه من التعريف لان المعرف
للموصول ونظيره قرينة المراد من اللفظ لا الاشارة الى تعيينه ولان تفاوت ما يستفاد منه
ازيد من الاقسام **وهو** اي الاستغراق مطلق باللام كان او بغيره بدليل قوله بعد بدليل صحة
لا رجال في الدار والاولى والاستغراق **ضربان** كما في الايضاح فلا خفاء في التمثيل بالصاغة
مع خفاء كونه معرفا باللام اذ اللام في اسم الفاعل اسم موصول لا حرف التعريف عند غير المازني
لان التعريف بالموصولية ايضا ياتي للاستغراق نحو اكرم الذين ياتونك الا زيدا هكذا ذكره الشارح
المحقق • وفيه نظر لان اسم الموصول لا يستعمل الا في فرد معين من المعلوم بالصلة فالصاغة
المستعملات في الجماعة المعينة التي هي صاغة بلده او مملكته لا في مفهوم معرف بتعريف جنسي
من حيث التحقق في ضمن الافراد وبمعونة القرينة من غير اشارة الى تعيين الافراد فتامل فان كان
دقة منظر • تعينك الى ادراك وطر • فلا تريب في انه لا معنى لجريان الاقسام الاربعة في تعريف
الموصول • والشارح المحقق جعل كون اللام في اسم فاعل او مفعول لم يقصد به الحدوث حرف
تعريف اتفاقا كاللام في الصفة المشبهة مستنبطا من مقتضى كلامهم **حقيقي نحو عالم
الغيب والشهادة** اي كل غيب **وعرفي نحو جمع الامير الصاغة** جمع صائغ **اي صاغة
بلده او مملكته** هو بفتح الميم واللام او ضم الميم عز الملك وسلطانه على ما في القاموس والمراد
هنا ما في تصرفه الملك من البلاد والاراد صاغة البلد اذا كان المراد بالامير امير البلد والمملكة اذا
كان امير بلد وفسر الشارح المحقق الحقيقي بالشمول لكل ما يتناوله اللفظ بحسب اللغة وكانه اراد
اعم من التناول بحسب المعنى المجازي او الحقيقي والعرفي بالشمول لما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف
هذا والعرف اذا اطلق يراد به العرف العام فيتجه انه يبقى الشمول شرعا واصطلاحا وسطه وان الحق
لغوي وعرفي اذ لا تقابل بين الحقيقي والعرفي وفسر في شرح المفتاح والسيد السند ايضا الحقيقي
بما كان شموله للافراد على سبيل الحقيقة بان لا يخرج فرد والعرفي بما يعد شمولا في عرف الناس
وان خرج عنه كثيرون من افراد المفهوم هذا ولا يخفى عليك ان التقسيم الى الحقيقي والعرفي لا يخص
الاستغراق بل هو تخصيص بغير مخصص اذ الاتيان بالمعرف باللام ايضا لواحد مبهم يكون عرفيا وحقيقيا
او ادخل السوق عرفي اذ المراد سوق من اسواق البلد لا اسواق الدنيا بل الاشارة الى الحقيقة

من

م حيث هي ايضا كذلك لا يمكن ربما تقول في بلد البطيخ خير من العنب لان البطيخ خير من عنبه • فالاشارة
في كل من البطيخ والعنب الى جنس خاص منهما بمعونة العرف ولذا قد يعكس ذلك في بلد آخر وهذه
دقيقة قد ابدعها السكاكي واخذها من جاء بعده مذهبا لنفسه قوله في صدر هذا البحث وهنا
دقيقة • والحق ان للاستغراق الاحقيقي والتعرف في امثال هذا المثال في الاسم المعرف حيث خص
ببعض مفهومه بقرينة التعارف فاريد بالصاغة احدى الصاغتين وادخل اللام فاستفيد العموم
فان قلت • لم لم يجعل الصاغة عهدا تقديريا **قلت** • لا نزاع في صحته وانما الكلام فيما اذا
اريد بها كل صاغة ولو نازعت في الارادة نقطع نزاعك بالعدول الى التمثيل بقولنا جمع الامير كل صاغة
ولما كان المثنى اشمل من المفرد والجمع من المثنى وكان الغرض من وضعهما الشمول المقصور المفرد عنه
وكان يتبادر الى الوهم ان الجمع المستغرق اشمل من المثنى والمثنى اشمل من المفرد اذا اريد موجب الشمول
نبه على فساده بان استغراق المفرد يكون اشمل واعتمد على التنبيه الفطن منه لان استغراق المثنى
يكون اشمل من الجمع فقال **واستغراق المفرد** اي استغراق ما هو موضوع للمعنى سواء كان مفردا
بالمعنى او لا كالجمع المحلى باللام الذي بطل فيه معنى الجمعية **اشمل** من الجمع بحسب المعنى سواء كان جمعا معرفة
او مفردا نحو قوم ورهط ولم يقصد بذلك الحكم الكلي والاظهر منه عبارة المفتاح واستغراق المفرد
يكون اشمل والاظهر منهما قد يكون فلا يتجه ان قوله **بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان
فيها رجل او رجلان دون لا رجل** لا يتم لان الصورة الجزئية لا تثبت الدعوى الكلية ولانه
معارض بانه يصح لا يطيق حمل هذا الحجر رجل حيث يطيقه رجلان او رجال دون لا يطيقه رجال
وينساق الفهم مما ذكره الى ان استغراق المثنى اشمل من استغراق الجمع واستغراق جمع القلة
اكثر من استغراق جمع الكثرة واستغراق كل جمع محصور اشمل مما فوقه فنحو لك لا عشرة رجال الا ما
من لا عشرين رجلا صح اذ كان الاوضح ان يقول واستغراق المشمول اشمل من استغراق الشامل
قال الشارح المحقق وانما اورد البيان بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق نحو ما من رجل
في الدار لان زيادة من بعد النفي للتنصيص على الاستغراق وبلا اسم لا التعميم معنى من حتى لا يصح
لا رجل بل رجلان بخلاف لا رجل بالرفع فانه ظاهر فيه حتى يصح صرفه عن الاستغراق بالقرينة نحو ما
جاءني رجل بل رجلان وذلك يحتمل وجهين **احدهما** • ما ذكره السيد السند انه يعني انه اورد بيان
الدعوى فيما هو نص في الاستغراق لانه اذا لم يشمل نفي الجميع مع كون النفي نصا في الاستغراق الواحد
والاثنين فعدم شمول جمع ليس نصا فيه بطريق الاولى فيتضح بذلك ثبوت المدعى ويعارضه ان الكون

فيما ليس نصا في الاستغراق اذا كان شاملا لما لا يشمله الجمع كان شموله فيما هو نحن فيه بطريق الاولى
وثانيهما انه يعني ان لا ريب في صحة قوله دون لا رجل بالفتح لانه نص في الاستغراق بخلاف لا
رجل بالرفع فان عدم صحته خفي اذ يصح ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان ولو جعل لا رجال بالفتح ولا رجل
بالرفع لكان عدم شموله لا رجال بالرفع وشمول لا رجل بالفتح بطريق الاولى وارد على كون زيادة من
موجبا للاستغراق القطعي قول الاية ما من عام الا وقد خص منه البعض فانه ليس نصا في العموم والا
لم يكن مخصوصا بالبعض فيكذب نفسه **واجيب** بانه مبالغة وادعاء لا يقبل الكذب ومما
يدل على الدعوى صحة كل رجال جاء في مع تخلف رجل او رجلين دون كل رجل جاءني ولا يعزه صحة كل
رجل معه الدار دون كل رجال فتذكر وانما لم يتعرض في بيان كون استغراق المفرد اشمل للمعرف باللام
مع ان عقد البحث له لان استغراق الجمع المعرف باللام في الاكثر للاحاطة بكل فرد من الجنس للاحاطة
بكل جمع جمع صرح به ائمة الاصول والنحو وصرح بتفسير كل جمع معرف باللام بكل فرد فرد دون جماعة جماعة
ائمة التفسير كلهم **وقال** السيد السند في حواشي شرح التلخيص كانه بطلت الجمعية في المحلى باللام
لانه يلزم من اعتبار كل جماعة تكرار الحكم على الجماعات اذ ما من جماعة الا وهي داخلة في جماعة فوقها
ونحن نقول يلزم تكرار الحكم على احاد الجنس ايضا اذ ما من واحد الا وهو داخل في جماعة متعددة
فان قلت يلزم التكرار في استغراق المفرد ايضا لان الحكم على كل واحد حكم على كل اثنين او على
كل جماعة **قلت** هذا من قبيل اشتباه الثبوت بالاثبات او ثبوت الحكم للكل واحد يستلزم
الثبوت للكل اثنين وللكل جماعة لكن الحكم على كل واحد لا يستلزم الحكم على اثنين **فان قلت**
جعل الجمع مستغرقا للجموع لا يمكن بدون التكرار فهو ضروري والتكرار الضروري يعفى عنه **قلت**
قولنا كانه بطلت الجمعية لذلك وفيه اشارة الى ان اهمال الجمعية العائدة الى امر اللفظ اهون من
ارتكاب التكرار لان فيه اهمال جانب المعنى ولا يخفى ان للمثنى المستغرق ايضا يستلزم التكرار اذ قولنا
كل رجلين يستلزم دخول زيد في امر غير متناهية في الحكم ولم يثبت انه بمعنى كل رجل وبالجملة
بهذا الجمع المحلى باللام داخل في استغراق المفرد فنقض الشارح القاعدة الكلية به باطل لما عرفت سابقا
من وجهين فتذكر وقد يأتي الجمع المعرف باللام للارادة بالجميع فيكون جاءني الرجال في معنى جاءني جميع الرجال
وهو بهذا المعنى ليس دون المفرد في الشمول ووجه افادة استغراق الاجزاء مع ان اللام ليس معناه
الا التعريف المعهود هو ان الاولى بالقصد في المقام الخطابي الفرد الاشمل مع الجميع وجزء ليس باولى من جزء
فيشمل جميع الاجزاء **واعلم** ان السيد السند جعل لا رجال محتملا لان يقصد به معنى لا رجل فرادى

عن

عن التكرار كما في المعرف باللام وفيه بحث لانه يتوقف على ان يثبت قصد المفرد به من ائمة اللغة وكلامه
ابتناء على ما هو البحث على ابطال معنى الجمعية في المعرف باللام لانه تحقق لا ابطال وعلى انه يمكن الوفق
بان تعمم المبالغة في النفي كما يشهد له زيادة من الاستغراقية بدفع بشاعة التكرار ولا يعول
على ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه ان الكتاب اكثر من الكتب وان قال الزمخشري ايضا في تفسير
قوله تعالى والملك على ارجائها ان الملك اكثر من الملائكة متابعة لهذا المروي لان ما حققنا سابقا مما
وقعه الكثيرون وتبعه الكشاف في مواضع كثيرة وما قاله المفتاح انه في اختيار المفرد المستغرق
على الجمع المستغرق تكثير المعنى بتقليل اللفظ ولهذا لطف قوله تعالى وهن العظم مني لافادته وهن
كل عظم بخلاف وهن العظام فانه يصح وهن العظام بوهن البعض اما مبني على ما فيكون ضعيفا
واما مبني على انه ربما يقصد بالجمع المعرف باللام المجموع من حيث المجموع ولهذا لا يلزم في قولك الرجال
على درهم الا درهم واحد فاما كان وهن العظام يحتمل هذا المعنى قصد بتقليل اللفظ الى تكثير المعنى
قطعا فحكم الشارح المحقق ببطلان قوله لا يخلو عن وهن **فان قلت** لا يصح الحكم
بمجيء الرجال من حيث المجموع مع تخلف واحد فكيف يصح وصف مجموع العظام بالوهن مع عدم وهن
بعض **قلت** لانه اذا وقع ترة بالمجموع ثبت للمجموع وهن اذ لم يبق القوة التي تعاقب المجموع
بخلاف المجيء فانه لا يثبت للمجموع اذ لم يثبت للجزء **اعلم** انه من لا يفرق بين الجمع المحلى باللام والمفرد
كذلك في جانب الكثرة يوافق من يفرق بينهما في جانب القلة اذ لا يصح ان يراد بالجمع الجنس في ضمن
الواحد اتفاقا بخلاف المفرد فانه يصح ان يراد به الجنس في ضمن اي بعض الواحد وبهذا الاتيان في ما تقدم
من ان الجمع المستغرق بطل جمعيته لانه من خواص الجمع المستغرق للزوم التكرار مع بقاء الجمعية والمعرف
بلام الجنس لا يستدعي بطلان الجمعية لعدم الموجب للاجال من حلف لا يتزوج النساء يحنث بتزوج
واحدة وعليه قوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد فقد اريد بالجمع المعرف باللام الى الواحد لانا نقول
هذا من قبيل المعرف بلام الاستغراق اي لا تتزوج واحدة من النساء فهو تعليم ولا تمكن للحلف بيمين خصمي
اي لا تحنث صحيح عن حانثين للايات افادة المعرف باللام الاستغراق بقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين
آمنوا وعملوا الصالحات فالنزاع فيه اما بالمعارضة او بالنقض بان يقال لا يفيد الاستغراق لانتفاء
بان الاستغراق وافراد الاسم ولو صح الدليل المذكور يلزم تحقيق المتن فيصح او لا نم توقف صحة الاستثناء
على الاستغراق لانه يستحيل الاستغراق في المفرد وبهذا تبين ان حق ما ذكره من الجواب ان يذكر منفصلا
بقوله وقد يفيد الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر ليثبت الاستغراق ويستحق ان يذكر نقيضه وحكمه

وتحقيق للجواب المشار اليه بقوله **ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم** اي كون الاسم
مفردا مستدعيا للوحدة او افراد بعنيده الاسم فالافراد بمعنى الوحدة كما سيأتي في قوله
واما التنكير فللافراد **لان الحرف** اي حرف التعريف الذي يكون افادة الاسم الاستغراق بعد
دخوله وتعبيره بالحرف الدال على الاستغراق كما في الشرح بناء على ما حقق ان مدخول الحرف
ليس الا التعريف والاستغراق انما يكون من القرينة وذكر الحرف تغليب والواضح لان الاسم
انما يعتبر مفهومه في ضمن جميع الافراد مجردا عن معنى الوحدة كيف وتنافي الاستغراق لا يختص
استغراق المعرف باللام بل يجري في المضاف والموصول والمنادي فالاولى ان يقول ايضا **انما يدخل عليه**
اي على الاسم المفرد • وفيه ان الاشكال لا يختص بالمفرد لانه يتجه على قولك ما جاءني رجال • وما جاءني رجلان
ايضا لان رجالا لا يدل على جماعة واحدة والاستغراق يوجب تعدد الجماعة المقصودة او على الاسم
المقيد بالافراد والوحدة وح يتناول الجمع والتثنية فهذا التوجيه مرجح فاحفظ **مجردا** اسم فاعل
حال من ضمير الحرف • او اسم مفعول حال من ضمير الاسم **عن معنى الوحدة** انه يجعل الاسم بمعنى الحقيقة
من حيث هي هي بحيث لا وحدة فيها ولا تكثر بل هي قابلة لكل منهما فتضم الكثرة معها بقرينة الاستغراق
فان قلت • هذا ظاهر في قولك الرجل لخلوه عن التنوين الدال على الوحدة واما في قولك
ما جاءني رجل او رجال فيشكل لوجود الدال على الوحدة • **قلت** • التنوين له دلالة ودلالة
على التمكين ودلالة على الوحدة فاذا لم يصح الوحدة يحمل على التمكن كالتنوين في زيد • نعم التنوين في الاسم
الغير المتمكن بخصوصه لا يفارق عن الوحدة احترازا عن اللغو وهذا الجواب لا يتم في بعض الصور الآتي
على سبيل البدل فان ما جاءني رجل لم يجرد عن الوحدة بل اريد به الوحدة المطلقة فعمت بدخول
النفي لابهامها • وكذا في ما جاءني رجال وليس هذا الجواب مبنيا على جعل اسم الجنس موضوعا
للفرد او للماهية فانه موضوع للحقيقة المتحدة فلا وحدة حتى يجرد عنها لان التنوين جعله واحدة •
واما ما ذكره السيد السند ان اسم الجنس لا يستعمل في التركيب لبيان الاحكام وكان اكثر الاحكام
جاريا على الماهية في ضمن فرد شاع اسم الجنس مع اعتبار الوحدة وصار بحيث يتبادر منه الفرد
لا الحقيقة لانه دال على الوحدة • فاذا دخل عليه حرف الاستغراق جرد عن هذا العارض الذي
هو معنى الوحدة والاعراض فلا يخفى ما فيه لان غلبة الاحكام على الماهية في ضمن الفرد لا توجب كون الماهية
الفرد منه اكثر حتى يتبادر منه لان المراد بالاخبار والاحوال والاوصاف هي المفهوم دون الافراد
ولانه اي الاسم المستغرق **بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد** وانه يجتمع التعدد مع الوحدة لانه يجمع

كل

كل واحد لا لمجموع الآحاد والكل المتناول للمتعدد واحدا واحدا على سبيل البدل لا ينافي
الوحدة ولذا صح كل احد **ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع** بانه يجعل الجمع نعتا له وكذا امتنع
جعله حالا عنه وخبرا له • فالاولى ترك النعت ليعم الكل • وما جعله المص علة للامتناع
لمحافظة على التشاكل اللفظي ويتجه عليه ان التشاكل اللفظي لا يجب • ولهذا صح العموم الفاضل
والفاضلون فلا يصير سببا للامتناع • والتحقيق ان المراد بالمعرف موصوفا او صفة
نفس الحقيقة المجردة عن الوحدة • والكثرة انما جاءت من القرينة فلا يصح جمع ما اريد به
للحقيقة المطلقة من غير كثرة وان اقتضت القرينة اعتبار المتعدد من غير قصده بالمعرف
فان قلت • كيف يمتنع الوصف بنعت الجمع ولام الاستغراق يبطل الجمعية ويصير اللفظ معه
في حكم المفرد فليوصف المفرد بالجمع الذي بطلت جمعيته • **قلت** • النعت واخواته يراد به
المفهوم لا لكل فرد حتى يبطل معنى الجمعية بالاستغراق والمراد امتناع وصفه بنعت الجمع اذا كان
مفردا والا فلا يمتنع وصف رجال في ما جاءني رجال بنعت الجمع ولهذا امتنع ايضا ارجاع
ضمير الجمع اليه فتامل • **قال** الشارح المحقق امتناع الوصف المذكور عند الجمهور • والاخفش
حكى الدينار الصفر والدرهم البيض ورده السيد السند بان الدينار الصفر ليس بمعنى كل دينار
بل المراد بالدينار الجنس مجردا عن الوحدة • نعم مذهب الاخفش بناء في وجوب المحافظة على التشاكل
اللفظي لكنه لم يذكره المص هناك وان ذكره في الايضاح فلا يليق التعرض لمذهب الاخفش في شرح
كلام المتن • ولا يذهب عليك ان الدينار الصفر يحتمل ان يكون من قبيل ثوب اسمال بمعنى ان
جميع اجزائه سمل اي خلق فرادا بالدينار الصفر ان جميع اجزائه صفر وليس بمغشوش • وتحقيق
قول المشكل امتناع الوصف بالجمع بقوله تعالى وما من دابة الآية الا امم امثالكم • ويمكن ان يدفع بان المراد
امتناع وصفه بالجمع مع ابقائه على ظاهره من غير تاويل والآية لتاويل ما من دابة بجميع ما الدواب
وح يمكن التوفيق بين مذهب الاخفش والجمهور فتامل **وبالاضافة** اي تعريف المسند اليه
باضافته • ولا يذهب عليك ان الاضافة من احوال المسند اليه ولا يختص بالتعريف بل يحتاج بها
نكات كثيرة مع خلوها عن التعريف فلم يبين تخصيصه في ولد حجام حضر او يحاسبك وبيني ولد الحجام
الا ان القوم اهملوها من غير ظهور وجه **لانها** اي الاضافة اي المعرف بالاضافة فافهم **اخصر طريق**
الى احضار المسند اليه في ذهن السامع في هذا المقام اما لانه اخصر كل ما يحضر عند المتكلم او اخصر كل
ما يحضر عند المخاطب لا لانه اخصر طرق التعريف لان اخصر الطرق مطلقا هو بعض الضمائر فهذا

لا يصلح الا داعيا الى الضمير **نحو** قول جعفر بن علبة الحارثي **هواي** فسره الشارح المحقق والسيد
السند في شرح المفتاح بمهوي ومحبوبي والصواب تفسيره بمهويتي ومحبوبتي بدلالة عليه
ما بعد هذا البيت وهو • عجبت لمسراها واني تخلصت • الي وباب السجن دوني مغلق
المت فحيت ثم قامت فودعت • فلما تولت كادت النفس تزهق • ولا يبعد ان يكون
تذكير مصعد لانه للفظ هواي فانه اخصر من التي اهواها واسم لا ينبغي للخطاب وليس مقام الاشارة
والضمير والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السامة لكونه في السجن والمحبوب على الرحيل
ويمكن ان يقال الداعي الى الاضافة استلذاذ اضافة الهوى الى نفسه **مع الركب** اسم جمع للراكب
اليمانين جمع يمان مغير يمني بتخفيف اليا وتعويض الالف عنه وحذف اليا المخففة لالتقاء
الساكنين بعد حذف حركة اليا الموجبة **مصعد** مبعد ذاهب في الارض تمامه • جنيب وجثماني
بمكة موثق • والجنيب المجنوب المستتبع ولفظ البيت خبر ومعناه تحزن وتاسف اما على
البعد للجسمان او على مفارقة الروح من الجثماني **او لتضمنها تعظيما لشان** اي لامر **المضاف**
اليه او المضاف او غيرهما وامثلة الثلاث على ترتيبها **كقولك عبدي حضر** اذا كان العبد
ذا شان والالطف عبدي عندي **عبد السلطان ركب عبد السلطان عندي او لتضمنها**
تحقيرا على احد الوجوه الثلاثة **نحو ولد الحجام حاضر** مثال التحقير للمضاف واستخراج للمثالين الاخرين
سهل • ومن دواعي الاضافة تضمنها اعتبارا لطيفا مجازيا وهو جعل ادنى ملابسة منزلة
تامة تستدعيها الاضافة نحو كوكب الخرقاء وهل هي مجاز لغوي او حكمي • اختلف كلام الشارح
المحقق فيه • ورد السيد السند كونه مجازا حكميا بانه ليس فيه نقل الاضافة من محل الى محل لملابسة
بينهما بل هو استعارة الهيئة الاضافية من الملابسة الكاملة لادنى ملابسة لمشابهتها اياها
وفيه ان تحقق حقيقة المجاز الحكمي او ظهورها غير لازم كما عرفت فيجوز ان تكون الاضافة منقولة
من محل وجهي او محل تحتاج معرفته الى التامل • ومنهم من قال ما هو له للكوكب الوقت الذي
يطلع فيه كما يقال كوكب الصبح ورد بان الكوكب ليس مملوكا له وليس بشيء لان الاختصاص
الملكي الذي تفيده الاضافة اعم من الملك الحقيقي المعتبر الذي لا يزاحم الوهم فيه للعقل لكونه بمنزلة
حتى يعد الوهم المضاف ملكا للمضاف اليه دون غيره الا ترى ان جل الفرس حقيقة • وجل زيد تجوز
ومنها تعميم المضاف باضافته الى شيء يعم جميع افراده فيعلم ان القصد الى الجنس دون فرد بعينه
ولا يلزم فيه ان يكون المضاف اليه مخصوصا بالمضاف كقولكم لم يدخل على خراسم الارض نحو قمي

رايحتها

من رائحتها • ومنه ما ذكره السكاكي من انه لا طريق له سواها وزيفه السيد السند بانه ليس الا
تجويزا عقليا اذ الاضافة تتضمن نسبة خبرية يصح جعلها صلة • وقال والذا لم يلتفت المصنف
اليه في الايضاح ايضا • ويمكن دفعه بان النسبة الاضافية لاشتهارها والفتها حاضرة عنده
وطريق الموصول يحتاج الى اعمال واستخراج من النسبة الاضافية فيصح انه لا طريق له سواها او
الامكان لا ينافي نفي الشيء بالفعل ومن ترك الايضاح انما يكون امارة اعراض المص لو لم يترك غيره
مما ذكره المفتاح واعتبارات الاضافة كثيرة واستخراجها يسير فعليك به فانه ليس بينك
وبينه مسيرة **واما تنكيره** اي جعل المسند اليه نكرة قدم التنكير على التوابع والفصل احترازا
عن الفصل بين التعريف والتنكير مع شدة تناسبهما والمفتاح قدم التوابع والفصل على
التنكير لاختصاص الفصل بالمعارف ومزيد اختصاص التوابع لها **فللافراد** اي لجعل المسند اليه
فردا من شيء بافادة فردية فان جعل الشيء شيئا يكون بحسب الحقيقة وبحسب القول وبحسب
الاعتقاد وعليه قوله تعالى ولا تجعلوا لله اندادا اي لا تعتقدوا ولا تذكروا له ندا والفرد يكون
شخصا ويكون نوعا لكن المتبادر منه الشخص فلذلك جعله مقابلا للنوعية مع ان للمفتاح جعل
الافراد شاملا لهما ويحتمل ان يراد بالافراد جعل الشيء فردا مطلقا من غير تعرض للنوعية والشخصية
ومن يقابله الافراد الشخصي والنوعي ومن يكون التعرض للافراد الشخصي متروكا استغنى بشيوعه
وظهوره عن البيان والمثال المعنى قوله **نحو جاء رجل من اقصى المدينة يسعى** ظاهره قصد الشخصي
والاظهر التنويع مكان قوله **او النوعية** اي جعل المسند اليه نوعا الا انه تفنن في ذكر الاسباب
فابرز بعضها في صورة الغرض المترتب وبعضها في صورة الحامل المتقدم **نحو وعلى ابصارهم غشاوة**
اي نوع من الغشاوة غير ما يتعارف الناس وهو غطاء التعامي عن ايات الله فان التنكير كما يفيد
الوحدة الشخصية او النوعية يفيد ابهامها وكونها مجهولة وافادة كونها مجهولة لئلا ينبئ
المخاطب عن قبول العدم حضوره بغطاء من الغطية يعرفها او ليعلم انها عسيرة الازالة لعدم معرفتها
حتى يعرف طريق ازالتها • وبما شيدنا بنيان هذه النكتة اندفع ما قالوا ان الاقتضى لحق المقام
حمله على التعظيم كما فعله المفتاح اي غشاوة عظيمة تحول بين ابصارهم • والحق المبين بالكتابة
وما سبق الى الوهم انه عدول المص هنا عما في المفتاح لشبه بالافساد مما هو بصدده عن الاصلاح
ولا يذهب عليك ان جعل تنوين غشاوة للنوعية يحوج الى جعل غشاوة مستعملة في المجاز الاعم
من الحقيقة ليظهر التعامي نوعا منها والا لا غشاوة **او التعظيم** اي بيان العظمة بجعل الابهام وسيلة

اى عظمة لان العظمة حاجبة عن موضع العظيم او التحقير اى بيان الحقارة المناسبة للحقارة لان
للتغير لعدم الاعتبار به لا يعرف حما كقوله اى قول ابن ابي السمط قال في القاموس السمط الرجل
الخفيف وابو السمط من كناهم • وفي سوق كلامه دلالة واضحة على ان المثال لهما فاعرفه له حاجب
اى مانع عظيم في كل امر يشينه اى يعيبه وهو كونه عيبا فلذا قال في كل امر وليس له عن طالب
العرف اى الاحسان حاجب حقير بكيف العظيم وظهور تعيين الاول للتعظيم والثاني للتحقير
عند الطبع السليم كما ادعاه الحكام لم يبينه • ولا يخفى انه لو جعل الاول للتحقير والثاني للتعظيم
لا قبل عليه الذوق القويم • حيث يفيد انه يكفيه مانع حقير عن العيب ولا بد له من مانع عظيم
عن الاحسان • ولك ان تجعل نكتة ترك تعيين المثال عدم تعينه عنده للتنبيه لهذا المقال لكن تعيينه
في الايضاح ينبو عن هذا الاحتمال • ولو جعل الثاني للافراد حتى يكون عموم النفي صريحا لم يبعد
ومن البين ان اثبات المانع عن كل امر يشينه يستلزم انتفاء المانع عن الاحسان لانه يشين
فالابلغ فليس • ولجعل التنكير في للتكثير والتقليل على ما وقفت في التعظيم والتحقير من التغير
مساغ او التكثير بعلاقة ان الكثرة تمنع عن المعرفة كقولهم ان لهم لابلا وان له لغنما
او التقليل بعلاقة ان القلة لعدم الاعتداد بها تحول بينه وبين المعرفة نحو ورضوان من الله
اكبر وفي توضيحه بالتقليل والتحقير تعريض بما صرح به في الايضاح من ان السكاكي لم يفرق بين التعظيم
والتكثير والتقليل والتحقير • واكد الفرق بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك
فقد كذبت رسل من قبلك وجعل الشارح اشارة الى الفرق والظاهر ما ذكرنا وتحقيق
الفرق ان القلة والكثرة باعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا • والتعظيم والتحقير بحسب ارتفاع
الشان وانحطاطه كما اشار اليه بقوله اى ذوو عدد كثير وآيات عظام والاظهر استفادة الكثرة
من جمع الكثرة الا ان يراد المبالغة في الكثرة او في الدلالة عليها والعجب من المص كيف وافق السكاكي
في هذا المقام وخالفه في جعل تنوين نفحة فيما سيأتي للتحقير • ولم يتعرض لاجتماع التقليل
والتحقير لعدم عثوره على مثال في كلامهم وجعل السكاكي التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب
ربك للتحقير • واعترض المص بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم
نفح الرياح اذا هبت اى هبة او من نفح الطيب اذا فاح اى فوحة ولا يرد ان بناء المرة لكون
للاحتقار لان النفحة اذا كانت واحدة تفيد كمال حقارة ما عبر بها عنه • والجواب
ان التنوين لتحقير النفحة لا لتحقير العذاب وتحقير النفحة لا يستفاد من بناء المرة ولا من نفس الكلمة

نعم

نعم تحقير النفحة للغاية المبالغة في تحقير العذاب • وهذا اظهر مما ذكروه ونقل السيد السند في شرح
المفتاح ان التحقير مما يقبل الشدة والضعف فيفهم من اجتماع الدوال الثلاث ان القدر في الغاية
وراد في حواشي شرحه للمفتاح عليه حيث قال ان اجتماع الدوال على مدلول واحد لا يقبل نفيا وناسخ
للمبالغة في الدلالة عليه وايضاحه • وبما جعله المفتاح محتملا للتهويل والخلافة قوله تعالى اني اخاف
ان يمسك عذاب من الرحمن • وقال المص هو ظاهر في الثاني • ووجه قوله ان ذكر المس والرحمن يشعر
بانه بصدد تخويفه من ادنى عذاب واظهار شفقته عليه بحيث لا يجوز ادنى عذاب له فلا يدفع ما ذكره الشارح
انه لا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم
فيما افضتم فيه عذاب عظيم • ولان العقوبة من الحليم اشد على ان يبني اضافة العذاب الى الرحمن واضافته
الى الحليم فرقا ومن تنكير غيره الا من تنكير المسند اليه كما هو ظاهر عبارة المفتاح فليحمل كلامه على ذكر النظير
دون المثال للافراد او النوعية لا لمجرد النوعية كما هو الظاهر من المفتاح والله خلق كل دابة
من ماء اى كل فرد منها من فرد النطفة في الشرح هي نطفة ابيه المختصة به • ووجه التخصيص
بنطفة ابيه غير ظاهر • والظاهر هي النطفة الممتزجة من نطفة ابويه • او كل نوع من الدواب
من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة الممتزجة من نطفتي ابويه • ولا يجوز ان يراد كل شخص
من الدواب من نوع من الماء لانه بعيد عن العبارة وخلاف الواقع ولا كل نوع من شخص من الماء لذلك
لا لانه محال كما زعم السيد السند اذ لا يبعد ان يخلق نوع منحصر في شخص من شخص من الماء فلذا لم يلتفت
المص في الايضاح الى هذين الاحتمالين • واكتفى بالاحتمالين الاولين فاورد على الاحتمالين
آدم وحواء وعيسى عليهم السلام • والذباب والفارة والعقرب • ويمكن منع عدم خلقهم وعدم
خلقها من النطفة اذ لم يقم دليل على بطلانه حتى يؤول له النظم نعم لا ينبغي ان يفسر الماء بنطفة الاب
او الابوين • واورد على الاحتمال الثاني خصوصا البغل فانه خلق من نوعي نطفة ويدفعه ان ليس النوع
بهذا النوع الحقيقي بل الاخص من النطفة فالنطفة الممتزجة من نطفتي الحمار والفرس نوع من النطفة
ولصاحب المفتاح تفسير آخر للماء وهو نوع من الماء يعني النطفة اذ هي نوع من الماء ولم يلتفت اليه
المص لانه خلاف سوق النظم لان الظاهر تخصيص كل دابة بماء • ورد كون التنكير في الآية للافراد
بان تفصيل الدابة بالانواع حيث قال فمنهم من يمشي على بطنه الآية لا يلائم ارادة الفرد • وللتعظيم
نحو فاذنوا بحرب من الله ورسوله حيث ارشد على حرب الله ورسوله • ويحتمل النوعية اى نوع حرب
غير متعارف وهو حرب جند الغيب لا يدرك حربهم حتى يدفع ضره • وللتحقير نحو قوله تعالى ان نظن الا ظنا

اي لا نفي الساعة الا ظنا ضعيفا لا اعتداد به • ولهذا صح الاستثناء ولم يلزم استثناء الشيء
من نفسه • وهذا من مزال النحاة حيث عجزوا في دفع الاشكال عن مقتضى اللفظ والمعنى •
فتارة يجعلون ان اضربت الا ضربا بمعنى اذا انا الا اضرب ضربا ويقولون في التركيب تقديم وتأخير
وتارة يقولون لم يقصد به الضرب المطلق الفعل كأنه قيل ما فعلت الا ضربا • ولا يخفى ان اللفظ
بعيد عن هذا الحمل غاية البعد وان المعنى على حصر الضرب في نوع منه لا على حصر الفعل في الضرب
على انه لا يصح في ان ضرب زيد الا ضربا جعله في تقدير ان فعلت زيد الا ضربا فليس لترجيح
هذا التوجيه على ما ذكروه لمجرد انه مغن عن تكلف فيما ذكروه كما يدل عليه كلام الشارح بل لان
توجيههم فاسد • ولا يخفى ان النحاة حذف الصفة في امثاله فيكون التقدير ما ضرب الا ضربا
حقيرا او عظيما او كثيرا على حسب القرائن الدالة • ولا يجب لدفع الاشكال حمل التنوين
على ما يجعل به المصدر نوعا كما يشعر به بيان الشارح بل ربما صح ان يكون التنوين فيه للوحدة فيجعل
المفعول المطلق للعدد • وقال الشارح المحقق مع ان التنكير لابهامه يفيد التعظيم والتحقير
كذلك لفظ البعض قال تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات • اراد به نبينا صلوات الله عليه وسلم
بلفظ البعض اعلاء لقدره • وتقول هذا الكلام ذكره بعض الناس تحقيرا لشأن البعض وقد يقصد به
التقليل نحو كفانا بعض اهتمامه ولما وصف اي جعله موصوفا بان يرد بعده له ذكر التوابع
على طبق ما يذكر في الكلام اذا اجتمعت قال الرضي يبدأ بالنعت ثم بالتأكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق
ولم يذكر البيان لكمال التناسب بالبدل حتى قال لم يظهر لي الى الآن فرق بين بدل الكل وعطف البيان
والحق ان بدل الكل كما هو ظاهر كلام سيبويه • وقال الشارح المحقق يبدأ بالوصف لكثرة
وقوعه واعتباراته وانما تكون هذه النكتة سرية لو كانت مرعية في ذكر التوابع كلها فلكونه
اي لكون الوصف بمعنى النعت فالاوضح عبارة المفتاح فلكون الوصف مبينا له كاشفا عن معناه
بين بقوله كاشفا عن معناه ما اراد بقوله مبينا له من بيان معناه دون نفسه فجعل عبارة الحكم
مثالا له • وهذا من البدايع التي قصده بعض اهل الادب حتى جعل كتابا في النحو كذلك بتمامه •
والمتبادر من المعنى هو المطابق لكن لا ينبغي ان يحمل عليه لان الوصف الكاشف ربما يكشف عن معنى
مجازي مراد فالمراد بالمعنى المقصود لكن اعم من المقصود لذاته او ربما يحتاج المعنى الاصلي للفظ
الكناية الى الكشف لينتقل منه الى المقصود لذاته • ولا يجب في الكشف ان يبلغ الغاية حتى يكون
مظهرا للنكتة او مميزا له عن جميع ما عداه • بل ربما يكون الكشف بوجه اعم • وقول المفتاح

كشفه

كشفه كشفا كاملا حد ذاته انما هو تحقيق المثال لا توضيح الضابطة كقولك الجسم الطويل العريض
العميق يحتاج الى فراغ يشغله كل من الاوصاف الثلاثة وصف كاشف يبين الجسم بوجه و
والمجموع وصف كاشف بالغ مرتبة الحد اما لجعلها بمنزلة وصف واحد بمعنى الممتد في ثلاث جهات
واما بجعل الوصف اعم من ان يكون واحدا او متعددا او قد يتكلف بما لا يحتاج اليه من قال المثال بالعريض
لانه يساوي الجسم • او قال المثال هو الطويل الموصوف بالوصفين • وهذا الوصف كاشف عند جنب
الحكماء دون المعنى فان الجسم عند الاشاعرة قد يتركب من جزئين فلا يكون عريضا عميقا • قال
الشارح في شرح المفتاح المراد بالطول ازيد الامتدادين والامتداد المفروض اولا وبالعرض انقصهما
او المفروض ثانيا • وبالعمق ما يقاطعهما هذا ولا يخفى انه لو فسر الطول بازيد الامتدادين والعرض
بانقصهما لا يتناول الوصف جسما لا تساوي فيه ازيد الامتدادين • وقد نبه بالمثال على ان الثلاث غير
مختصة بوضع اللغة بل تجوز في الاوضاع الاصطلاحية والا فالجسم في اللغة هو جماعة البدن
والاعضاء من الناس وساير الانواع العظيمة الخلق كذا في القاموس وفي الصحاح هو البدن
قال السيد السند من فوائد هذا الوصف الاشارة الى علة الحكم • وفيه ان علة الحكم لجنسه الحاجة ليست
الطول والعرض والعمق والا لما احتاج الجوهر الى حيز ونحوه اي نحو قولك قوله اي قول اوس بن
حجر الشاعر الجاهلي في مرثية فضالة بن كلدة مفصلا عنه تنبيها على التفاوت بينهما من وجهين احدهما
في الكشف عن المعنى فان السابع بعينه تفصيل معنى الجسم وهذا ليس بعينه تفصيل معنى الالمعي
لان معناه الذكي المتوقد وليس الوصف تفصيله بحيث لو تامل فيه ينكشف معناه وسهولته
مصيب في ظنه كأن رأى المظنون او سمعه ممن رآه والواو بمعنى او والمراد انه رأى في بعض
الاوقات وسمع في بعض الاوقات • وثانيهما ان الالمعي الذي يظن بك الظن كأن قد رأى
وقد سمعا ليس من وصف المسند اليه بل وصف اسم ان في البيت السابع اعني • ان الذي جمع
السماحة والمروة والبر والتقى جمعا • او بتقدير يعني او مرفوع بالمدح • وخبر ان ما يأتي بعده
عدة ابيات من قوله • اودى فلا تنفع الاشاحة من • امر لمن قد يحاول البدعا • وقول
الشارح ان قوله الالمعي خبر ان مما لا يساعده السوق فتأمل او مخصصا اي له اي للمسند اليه
والفرق بينه وبين الوصف المبين ان الوصف فيه تخصيص اللفظ بالمراد وفي الوصف المبين
كشف المعنى وجعل المخاطب عالما بما اريد باللفظ فالنظر فيه على ازالة الاحتمال عن اللفظ وفي
الاول على ازالة المجهولية والابهام عن المراد والا فالوصف الكاشف ايضا لا يخلو عن التخصيص

ولهذا قيد صاحب المفتاح كونه مخصصا بقوله مفيدا غير فائدة الكشف والمدح والذم استغنى
عن التقييد بجعل كونه مخصصا علة للوصف صريحا ولما لم يكن صريحا في عبارته احتاج الى التقييد •
وقيده في المفتاح ايضا بزيادة تخصيص لانه خص البحث بوصف الموصوف والموصوف لا يخلو عن التخصيص
ولما لم يخصه المص لم يحتج الى هذا التقييد والتخصيص في عرف النحاة تقليل الاشتراك في النكرة وتقليل
الاشتراك في المعرفة عندهم يسمى توضيحا • والمراد بتقليل الاشتراك تقليل مقتضى الاشتراك وهو
الاحتمال والا فالاشتراك اللفظ بين افراد مفهومها وبين مفهومها لا يندفع بشيء والظاهر انه يحمل
على ازالة الاشتراك اما في الجملة او بالكلية الا انه فسر بتقليل الاشتراك لانه الغالب في التخصيص
وقلما يبلغ مرتبة الازالة بالكلية والمص جرى على اللغة لانه اشيع مما جرى على اصطلاح قوم اخرين
واراد به ازالة الاشتراك اما في الجملة او مطلقا ليجري في جميع المواد ولم يرد ازالة الاشتراك من حيث رفع
المعنى اي الاشتراك بين افراد المعنى وان ادعى السيد السند ان المتبادر من تقليل الاشتراك تقليل
الاشتراك المعنوي وشموله لتقليل الاشتراك اللفظي تمحل لان التقليل لا يتصور فيه بلا تمحل لانه
لا يتصور في امثاله والدعوى لا تثبت له بعدها وتحقيقه ان خالوصف في علم جارية تخصصه عند
النحاة لانه يزيل مقتضى الاشتراك وهو احتمال التعيين لمعان ولو خص التخصيص بازالة الاشتراك
الناشي من المعنى لخرج وصف الاعلام المشتركة والمبهمات والمعرف بلام العهد عن كونه مخصصا
لان الاشتراك في هذه الامور ليس بين افراد متوسل في تعلق حكم الكلام بها باستعمال اللفظ في مفهوم
كلي صادق عليها بل بين متعدد بقصد واحد منه بنفس اللفظ اما في الاعلام المشتركة فظاهر
واما في غيرها فلانها اما موضوعة لكل واحد من متعدد او للاستعمال في خصوص واحد منه على
اختلاف واياما كان لا تستعمل الا في واحد ولا يخرج جميع المعارف لكون الاشتراك فيها من نفس
اللفظ كما افاده السيد السند اذ المعرف بلام الجنس يكون وصفه لتخصيصه ببعض افراد مفهومه •
فالاشتراك فيه ناشي من المعنى لا من اللفظ • فان قلت • الرجل العالم خير من الجاهل
في مقام الاستغراق لا يتصور ان يكون لتقليل الاحتمال اذ لا احتمال للمستغرق بل لتقليل الشمول
فهل يجعل تقليل الشمول معنا اخر • او يمكن درجه في الوصف المخصص • قلت • قرينة
الاستغراق تقوم بعد الوصف فالوصف لتقليل الاحتمال وقرينة الاستغراق لتعميم ما رفع فيه
بعض الاحتمال فيكون الوصف مخصصا • فان قلت • لا يتم ذلك في كل رجل عالم
قلت • دخل الكل على الموصوف ولذا لا يمكن وصف الكل بل يجب اجراء الوصف على المضاف اليه

٧٤

ويتقدح من هذا جواب اخر في المعرف باللام لانه بمنزلة كل وما اضيف اليه فني الفطن عن توزيع
ولو جعل تقليل الاشتراك عبارة عن رفع الاحتمال او ازالة بعض الشمول لان مقتضى الحال قد يكون
الشمول وان كان الاكثر الاحتمال لبيان الامر نحو زيد التاجر اشارة الى الرجل التاجر ليعم شمول التخصيص
لرفع الاحتمال الناشي عن اللفظ او مدحا او ذما عطف على مخصصا او مبينا فيحتاج الى جعله
بمعنى مادحا او ذاما لان الوصف مفيد مدح او ذم او عطف على قوله لكونه على انه مفعول له ولا يبعد
من نكتة بجعل المبين والمخصص في قرن واحد وهي تقاربهما جدا حتى يكون في العرف لمجرد القصد والنظر
نحو جاءني زيد العالم او الجاهل حيث يتعين عند المخاطب اما لاختصاص الاسم او لاختصاص علمه بوجه
له او لامر اخر قبل ذكره بظاهره متعلق بالتمثيل فالمعنى حيث يتعين زيد وفي النكتة احوج
التقييد لكن جعله قيدا لها ورجع ضمير يتعين الى الموصوف ابعد من البعيد ويخالف الايضاح
وانما قيد المدح والذم به لان الاصل في الوصف التخصيص او الكشف فلا ينبغي للبليغ قصد شيء
غيرهما ما احتمل قصد احدهما او تاكيدا اذا كان الوصف غير الشمول ويفيد الموصوف معنى ذلك الوصف
افادة ضمنية والتزامية وهذا معنى ما قيل انما يكون الوصف للتاكيد لو افاد الموصوف معنى ذلك الوصف
مصرحا بالتضمن فكلامهم وكلام لا يكونان وصفين للتاكيد لانه وان كان يفيد متبوعهما ما يفيدها
لكن المفاد هو الشمول نحو امس الدابر في القاموس امس مثلثة الاخر مبنية تبنى معرفة وتعرب
معرفة اليوم الذي قبل يومك بليلة وامس منونا شاذ واذا دخله ال فيعرب كان يوما عظيما
وانما يوصف الامس بالدابر اذا كان دبوره مقصودا اما للتلذذ بدبوره او بالنجاة عنه او بالتحسر
على دبوره الى غير ذلك • والفرق بينه وبين الوصف للبيان اي بيان المقصود من الموصوف وما هو مناط
القصد الى مفهومه • والداعي الى ذكره نحو قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد فان معنى
الاثنين بما افاده الموصوف افادة ضمنية والتزامية وهو غير الشمول حتى لم يفرق بينهما منظر النحوية
وجعله نجم الائمة كنحفة واحدة مثالا للوصف للتاكيد • والغرض بان يراد به الاشارة الى ما هو
مناط الفائدة ومتعلق القصد فان المقصود بالنهي اتخاذ الاثنين لا اتخاذ الاله فلو لم يوصف
بالاثنين لربما اوهم ان المنهي اتخاذ هذا الجنس • وانما ذكر المثنى لكون اتخاذهم على هذا الوجه او
ان المطلوب الانزجار عن اتخاذ الاثنين علاوة وجه كان حتى يكون المنتهي عن كل منهما غافلا بالنهي
او يكون الكلام على شمول النهي لا تتخذوا اثنين منهما • ولما كان منع الاثنين يوهم جواز اتخاذ
خلافه بوحدة عقبه بقوله انما هو الله اله واحد تكميلا للارشاد بخلاف الدابر فان مناط الحكم هو

الزمان لا الدهور على ما لا يخفى • **فان قلت** • فكون وصف الاله بالواحد للبيان نظر
بل هو شبيه بان يكون وصفا للتخصيص انما يكون للتاكيد لو كان تنوين الاله نصا في الوحدة وليس
كذلك لاحتماله التعظيم والتكثير فوصفه بالواحد كوصف زيد بالتاجر لرفع الاحتمال • **قلت** •
سبق قوله لا تتخذوا الهين اثنين بجعل تنوين الاله للوحدة وبعد فيه بحث لان وصف الاله بالواحد
الذي يشتمل عليه الاله لانه بمعنى الوحدة الفردية بجعل الجنس فردا منتشرا وهذه الوحدة بمعنى نفي التعدد
ولولاه لكان معنى انما هو اله واحد انما الله فرد من الاله فلا يفيد توحيدا • بل لا يكون كلاما مفيدا
ولعلك لا يلتبس عليك الوصف للبيان بالبيان كما لا يلتبس الوصف للتاكيد بالتاكيد فان
البيان لايضاح نفس المتبوع وذلك الوصف لبيان معنى فيه هو مناط القصد اليه ولا تظن انه
التنبه على السكاكي ذلك الرجل حيث اورده في البيان فانه ذكره نظيرا للبيان لا مثالا له ولم
كتابه بغير نظير ولقد تفطن لذلك المص فذكره في الايضاح هناك ولم يرد ايراده في عطف البيان
عليه وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا امم امثالكم من
هذا القبيل وقال ذكر في الارض مع دابة ويطير بجناحيه مع طائر لبيان ان القصد من اللفظين الى
الجنسين والى تقريرهما بهذا المعنى لرفع توهم ان يراد بهما ما هو اخص منهما كان في جميع الامير العاصفة
فيكون زيادة من الاستغراق بعض افرادها لا الاستغراق لجميع وهذا مدار ما ذكره صاحب الكشاف
ان معنى وصفها بهذين الوصفين زيادة التعميم والاحاطة كانه قيل وما من دابة في جميع الارضين
السبع ولا من طائر يطير في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه الا امم امثالكم محفوظة احوالها
غير مهملة امورها اذ لولا تقدير ارادة الجنس بعمومه لم تفد كلمة من استغراق جميع افراد الجنس
فتوهم المص ان كلا من السكاكي والزمخشري يوجه الاية بتوجيه آخر ساقط والامر كما ذكره الشارح
المحقق من وحدة التوجيهين وما ذكره السيد السند من انه اذا اريد بهما نفس الجنسين لا معنى
لزيادة التعميم لان الجنس مفهوم واحد لا يجري فيه التعميم والتخصيص لا يتم لان التعميم في افراد
الجنس بدلالة الجنس باللفظ لا بارادة الجنس في مقام الحكم يرشدك اليه قوله ان الوصف لبيان
ان القصد من اللفظ الى الجنس وما ذكره من ان حمل امم يحتاج الى اعتبار ما ذكر واحدا واحدا
على سبيل الاجتماع في توجيه الكشاف دون المفتاح اذ لا كلفة في حمل الامم على الجنس بحيث عليه
انه من الاستغراقية بجعل الجنس في ضمن كل واحد الا ان بتكلف ويقال كلمة من في الحقيقة تم تحمل
عليها بل على اعم منها كانه قيل وما من واحد من هذين الجنسين ولا يخفى بعده عن السوق • بقي

الق

ان القصد لا يصح الذكور الا الجنس على قدر ما يفيد عمومه او وصف او وجوب خروج المشبه به منه
الا انه يقال القصد الى المقام والمشبه به مستثنى عنهم بقرينة التشبيه كانه قيل وما من واحد
من افراد هذين الجنسين بعمومهما سواكم الا امم امثالكم وما ينبغي ان لا يهمل بيانه ولا يهمل
ويفصل بتفصيل اجمل • وصف النكرة بالجمل فنقول اولا اشترطوا ان يكون الموصوف بالجملة
نكرة حقيقة او حكما كالمعرف بلام العهد الذهني قالوا لان الجمل نكرات واورد عليه ان التعريف
والتنكير من خواص الاسم ودفع بتاويل قولهم ان مرادهم انه معرف بحجة قيامه مقام الجملة
التي لها محل من الاعراب نكرة لانه يسبك من الجملة باعتبار المحكوم به الذي حقه ان يكون نكرة •
ونحن نقول هذا تكلف ومع ذلك لا يتم لان من الجملة التي لها محل من الاعراب خبر ضمير الشان
والمفرد الذي يقوم مقامها ليس مسبوكا من المحكوم به بل هو زيد قائم في معنى القصة هذا الخبر وهو
معرفة وكذا مقول القول نحو قال زيد انت عمرو قاعد لا يقوم مقامه الا هذا الكلام ولهما نظير بل
مرادهم ان الجمل نكرات حكما لانه عومل معها معاملة النكرة حيث جعلت احوالا حتى لا محالة •
نكرات واخبارا حقها ان تكون نكرات ولا يبعد ان يكون سر جعلها في حكم النكرة انها في الاغلب
كما ذكروا وثانيا انه اشترط في الجملة الواقعة صفة ان تكون خبرية • ووجه ذلك تارة بان الصفة
في الاصل خبر حتى قيل الاوصاف قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها صفات والخبر يجب
ان يكون خبرية ورد بان ذلك من اشتباه خبر بخبر لان الخبر بمعنى ما يحتمل الصدق والكذب
لا يصح ان يكون انشاء لا خبر المبتدا والوصف في الاصل خبر المبتدا نعم الحكم بان الاخبار بعد العلم بها
اوصاف مطلق وليس الخبر الذي هو انشاء مما يتعلق به العلم والتصديق فهذا الحكم مما يخصص
المحكوم به لا محالة بخبر المبتدا ولا يطلب الا اسنادا الى المبتدا سواء كان على وجه الانشاء او الاخبار
الا ترى الى قولك ازيد قائم ويصح اسناد الجملة الانشائية الى المبتدا على وجه الانشاء فيقال زيد
اضربه • ووجه تارة اخرى بان الصفة يجب ان تكون معلومة الانتساب الى الموصوف لتميزه عند المخاطب
وما هو ثابت للغير يجب ان يكون ثابتا ولا ثبوت لمدلول الانشاء معه لانه اما طلب لا بد له من امر
غير حاصل واما غيره من التمني وصيغ العقود فالجميع يتعلق بامر غير حاصل له ودفع بان معنى الانشاء
هو الطلب او التمني او احداث عقد شرعي وكلها حاصل مع الجملة ويرد ايضا ان ما هو معلوم الانتساب
لا يجب ان يكون حاصلا الا ترى الى قولك رجل يأتيني • ووجه مرة اخرى بان الصفة يجب ان تكون
معلومة للمخاطب قبل الوصف والجمل الانشائية تحصل مدلولاتها بنفس اللفظ ويعلم حين التلفظ به

ولا يعلم قبل الوصف • واورد عليه الشارح المحقق ان وجوب علم المخاطب بالصفة كلام ذكره المفتاح
وكلام الكشاف يشعر بانه في الصلة دون الصفة حيث قال في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس
والحجارة ان الصلة يجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله في سورة
التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت النار ههنا معرفة
وفي سورة التحريم نكرة لان الآية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه
الصفة • ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها • واجاب بان المخاطبين في سورة التحريم هم المؤمنون
فيحتمل انهم علموا ذلك بالسماع من النبي عم • والمشركون لما علموا ذلك بسماع الآية خوطبوا
في سورة البقرة • ويرد عليه ان المؤمنين لو سمعوا ذلك عن النبي عم لوجب ان توصف النار لهم
كما وصف للمشركين في سورة البقرة • وايضا لا وجه لتوجيه العلم بالصلة في الآية باسناده
الى سماع آية سورة التحريم لان سماعهم انما يفيدهم لو علموا قبل سماعهم مضمون الصفة وهو تستند
الصلة والصفة في الاثنين الى ذلك العلم وايضا سماع المشركين آية سورة التحريم لا يفيدهم العلم حتى
يصح جعل الجملة صلة • واجاب السيد السند بان الادراك المطلق كاف في جعله صلة وهو خلاف المنقول
والمعقول بل الجواب ان الانكار عن عناد لا ينافي استفادة العلم • ويمكن ان يجاب عن الشبهتين الاوليين
بان الصلة والصفة وان تشاركا في وجوب العلم بمضمون الجملة لكن الصلة امتازت بوجوب العلم
بالمحكوم عليه بها بان يجعل المحكوم عليه بها فالايراد صلة مستند الى سماع اتقوا نارا وقودها الناس
والحجارة لان النار عرف بمضمون الجملة وقوله اتقوا نارا مستند الى سماع من النبي عم ان بعض
النار وقودها الناس والحجارة ولا يكفي في عهدية النار معرفة ان بعض النار كذلك بل لا بد من
معرفة النار بهذه الجملة فلهذا نكرت في التحريم وعرفت ههنا • ولا يبعد ان يقال ايضا لا يكفي
في التعريف العهدي معرفة الشيء مطلقا بل معرفة ينتقل اليه في الايراد ومعرفة فيقتضي معرفة
شيء في القرآن ايراده ثانيا معرفة ولا يقتضي معرفته عن النبي عم ايراده في القرآن معرفة •
واورد على قول الكشاف ان الآية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة انه ينافي ما صرح به في اول سورة
التحريم بانها مدنية وما قد سبق منه ايضا ان المصدر بيا ايها الناس مكي وبيا ايها الذين آمنوا
مدني ويمكن ان يجاب عن الاول بانه يحتمل ان يكون بهذه الآية نازلة في مكة وحدها والسورة
نازلة في المدينة بتمامها وعن الثاني بان ما قد سبق منه رواية عن علقمة فيحتمل ان لا يكون وثق
بها او يكون صحة الرواية ان ما صدر بيا ايها الناس مكي لا محالة وذلك لا ينافي النزول بمكة ايضا

والقصدي

والقصدي السيد السند لاثبات ان خبر المبتدا يجب ان يكون جملة خبرية ليتم التوجيه الاول لوجوب
كون الصفة كذلك • **فعال** خبر المبتدا وضع على ان يكون حالا من احوال المبتدا مسوقا لمسند
اليه على وجه الاستفهام او النفي ولا شك ان الجمل الانشائية ليست بعضها من احوالها لا يحتمل
اخبارا له • **ونحن** نقول الجملة الخبرية لا تقع خبرا ما لم يخرج عن احتمال الصدق والكذب
ولم يجعل نسبتها غير ملحوظة قصدا والقول بان الجملة الخبرية يقع خبرا مؤول بانه في الاصل جملة
خبرية تقع خبرا الا حالا لكونها جملة خبرية • ولكن الجملة الانشائية اذا كانت نسبتها مقصودة
وكانت لا انشائية لا تقع خبرا ولا ترتبط بغيره لا لطف في مرية من ذلك ووجدانك حاكم
صدق واذا خرجت عن كونها كلاما تاما وجعلت في حكم المفرد فلا مانع من جعلها خبرا فالجملة
الخبرية والانشائية مستويان في امتناع كونهما خبرين وصحا على خطرتها وامكان جعلها
خبرين بجعلهما كالمفردتين فكما لا مانع من وقوع قام ابوه خبر الزيد بجعله في قوة قائم الاب
لا مانع من جعل اضربه خبرا له لكونه في قوة مطلوب ضربه او واجب ضربه • انهم ادركت
التصرف في الجزئيات الكثيرة • بقي الكلام في ان زيدا اضربه هل هو جملة انشائية اعتبر نسبة اضربه
الى زيد على وجه الطلب الانشائي او خبرية كما يشعر به قولهم انه في تاويل زيد مقول في حقه اضربه
المرجح انه انشائي لا تفاوت في القصد بين زيد اضربه واضرب زيدا ثم لا وجه في جعل زيد قائم
ابوه في قوة زيد قائم الاب دون زيد مقول فيه قام ابوه وجعل زيد اضربه في قوة زيد مقول فيه
اضربه دون زيد مطلوب الضرب او مضيق به او واجب الضرب كما اشتهر **واما توكيده**
اي ايراد التاكيد للمسند اليه • **ومن** اللطائف ترتيب المعنى اتصال بحيث التاكيد بقوله
او تاكيد الخواص الدابر كان نوعا عظيما فان بحث التوكيد يوضحه • ولكن ان تزيد بقوله
واما تاكيده ايراد التاكيد الاصطلاحي اوما في حكمه فيتقوى حسن الانفصال **فللتقرير** اي جعل
مفهوم المسند اليه مقررا ثابتا في ذهن المخاطب وذلك اذا توهم المتكلم ان المخاطب غفل عن
سماع اللفظ لاشتغال السمع عنه او سمعه لكنه لم يلتفت الى معناه لاشتغال الفهم عنه ولا يخفى
ان هذا التقرير يغني عن دفع توهم التجوز او السهو فيصح ذكره مقابلا له وان كان دفع توهم
التجوز والسهو مستلزما للتقرير لان توهم التجوز او السهو يمنع عن ثبوته المسند في فهم
المخاطب بذكره مرة فاذا تكرر تقرر واندفع التوهم والحاجة في توجيه ذكر التقرير مقابلا للدفع
الا ما ذكره الشارح من ان القصد المجرد والتقرير يغاير القصد الى دفع التوهم وان كان يلزمه

يندفع التوهم • وقد حمل العلامة التقرير على تقرير الحكم • واورد عليه الشارح ان تعرض
انا تقرير المسند اليه دون الحكم كما سيأتي وكانه اراد بتقرير الحكم ما يلزم تقرير المحكوم عليه من ادخال
الحكم في نفس المخاطب وازالة غفلة عنه بغفلته عن المحكوم عليه لا التقرير الحاصل له بتكرير الاسناد
وازالة الشك والانكار ويشهد به انه قابل ابا المجرد تقرير الحكم لا التوكيد فلا يتجه ما اورد عليه
الشارح المحقق **او دفع توهم** عدل عن الظن كما في المفتاح لان ذكر المسند اليه لا يوجب ظن
التجوز او غيره وغاية التوهم **التجوز** اى التكلم بالمجاز والمجاز مشترك بين المجاز اللغوي والمجاز العقلي
والتاكيد يعم دفعهما واراد بهما يوجب الجمع بين المعنيين او عموم المشترك • ولا يخفى ان
فائدة التاكيد لا تقتصر على دفع توهم التجوز بل هو لدفع توهم التجوز او الحذف فان قولنا اجبت
قريتي يحتمل كون القرية مجازا عن الاهل وكون الاجابة متعلقا بالقرية مجازا عقليا وحذف
المضاف اى اهل قريتي فاجبت قريتي • قريتي لدفع توهم التجوز او الحذف ودعوى انه يكون
لدفع توهم التجوز لا غير تحكم ولا تظنن ان التاكيد لا يجامع المجاز لان دفع توهم المجاز لا يوجب
دفع المجاز المحقق فقولنا رمانى اسد نفسه فيه تاكيد والاسد مجاز عن الشجاع لدفع توهم ان
الرامي بعض غلمانه واسناد الرمى اليه مجاز وكاني بك ان تقول زيد نفسه جاء لدفع توهم التجوز
على مذهب غير المص وليس عند المص لدفع توهم التجوز كما في اسناد الخبر الى المبتدا وليس مجازا عنده
فعبارة المص قاصرة في بيان النكتة وانما هي وافية في كلام المفتاح لانا نقول انه اكد زيد لدفع
توهم التجوز في اسناد جاء الى الضمير فقد تم ان التاكيد لدفع توهم التجوز لانا نقول لا نشك انه يجوز
ان يكون التاكيد لدفع توهم التجوز في اسناد الخبر الى المبتدا بل هو الظاهر وبيان المص لا يشمله
او دفع توهم **السهو** ترك النسيان مع انه مذكور في المفتاح لعدم الفرق بين السهو والنسيان
في اللغة ففي القاموس سها عنه نسيه وغفل عنه والمفتاح جرى على اصطلاح الحكماء من جعل السهو لزوال
الصورة عن المدركة دون الحافظة حتى لا يحتاج في حصولها الى تحصيل ابتداء بل يكفي الاستحضار
والنسيان لزوال الصورة عن الحافظة حتى يحتاج الى تحصيلها ابتداء • والظاهر ان التاكيد ليس
لدفع توهم السهو بل لدفع توهم وضع صورة مكان صورة والا فزوال الصورة عن المدركة لا يوجب
الاتيان بالمخالف نعم يصف والوضع زوال الصورة عن الحافظة فالاولى لدفع توهم الخطاء •
فان قلت • ايراد التاكيد لدفع توهم سبق اللسان فما فائدته لانه ليس السهو بل يكون مع
حصول الصورة في المدركة • **قلت** • سبق اللسان زوال صورة اللفظ الذي يراد ذكره عن

المدركة

المدركة • وانما الصورة الحاصلة معه صورة المفهوم نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو
وانما ذكر زيد على سبيل السهو • **فان قلت** • التكرار لا يدفع توهم السهو لانه ربما يتوهم في
جاءني زيد زيد ان زيد الاول وقع موقع اخوك وزيد الثاني بدل او عطف بيان وفي زيد قائم قائم
يتوهم ان الاول قائم مقام قاعد سهوا والثاني خبر ثان • **قلت** • اندفع به توهم السهو في الاخبار
عن مجيء زيد وعن قيامه • **قال الشارح المحقق** وهذا التوهم لا يندفع بالتاكيد المعنوي وهو ظاهر
ووجهه السيد السند بانه اذا قيل جاءني زيد نفسه احتمل انه اراد ان يقول جاءني عمرو نفسه فسها وتلفظ
بزيد مكان عمرو وفيه بحث لانه حفظ الكلام عن توهم التجوز ينبغي عن مزيد احتياط ويبعد المتكلم
عن مظنة السهو به ويستزيد لك غير بعيد ولانه ينافي ما حقق بنقيض هذا الكلام ان الاولى ان
جاءني رجلان كلاهما ليس لدفع تجوز عدم الشمول لان المثنى نص فيه بل لدفع توهم ان الجائي
واحد منهما والاسناد اليهما وقع سهوا ولانه ينافي ما ذكره السكاكي في بحث الفصل والوصل ان
اتباع لا ريب فيه لذلك الكتاب كاتباع نفسه للخليفة في قولك جاء الخليفة نفسه ازالة لما عسى
يتوهم السامع انك في قولك جاء الخليفة متجوز او ساه ولم يخالفه الشارح المحقق والسيد السند
في شرحيهما في هذا المقام **او** دفع توهم **عدم الشمول** هو اوضح واخصر من خلاف الشمول نحو جاءني
القوم كلهم فان من شانه ان يتوهم ان القوم لم يجئ منهم البعض الا انك لم تعتد بذلك البعض وجعلته
الجائين كل القوم او ان القوم جاء بعضهم الا انك لم تعتقد الا بعضهم لعدم الاعتداد بغيرهم او جعل
البعض منزلة الكل لكونهم بمنزلة الكل في المجيء لتعاونهم واشتباك مصالحهم واشتراك مضا رهم
وتوقف فعل بعضهم على رضى كلهم ففي كون التاكيد دافعا للمتوهم بحث لان التاكيد مما يؤكد
كون البعض بمنزلة الكل سواء كان بالاعتبار الاول او بالاعتبار الثاني وسواء كان مبنى التوهم
على توهم اطلاق الاسم على البعض فيكون مجازا لغويا او على توهم اسناد فعل البعض الى الكل وتخصيص
البحث بالتاكيد بالاعتبار الثاني كما وقع من السيد السند خفي كما ان جعله الاعتبار الاول من المجاز
اللغوي والثاني من المجاز العقلي غير ظاهر على ان جعل الكل بمنزلة البعض كما ذكر ليس من العلاقات
التي ضبطها المص للمجاز العقلي والامر في الشبهة الا ان يكون دفع التاكيد لذلك مبنيا على الموضوع
والوضع لا على اقتضاء المفهوم التركيبي ذلك • **قال الشارح المحقق** وههنا بحث وهو ان
ذكر عدم الشمول انما يفيد زيادة التوضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز نص عليه الشيخ عبد القاهر
حيث قال لا يعني بقولنا يفيد الشمول انه توجيه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا

لم يسم تأكيدا بل المراد انه يمتنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا
فيه انتهى كلامه • وههنا ابحاث • احدها ان ذكر افادة الشمول المندرج تحت دفع توهم التجوز
في حاشيته حصل به اطلاق التوضيح ويمكن دفعه بانه لما كان الاندراج واضحا علم ان المقصود من دفع
توهم التجوز دفع توهم تجوز سواه وصار الكلام تفصيلا لدفع توهم التجوز توضيحا للمقام • وثانيها
انه ينبغي ان لا يفصل بينه وبين دفع توهم التجوز بالسهو • وثالثها انه لا يظهر كونه دفع توهم الشمول
دفع توهم تجوز خاص بل يحتمل دفع توهم سهو خاص بوضع القوم مثلا في جاء القوم موضع بعض
القوم او اكثر القوم سهوا • نعم ح ايضا لمزيد توضيح من غير نقيصة الفصل بينه وبين قسيمه بالسهو
ورابعها ان في كلام السكاكي ما ينافي كلام الشيخ حيث جعل كل انسان حيوان وكل رجل عارف في
لدفع توهم عدم الشمول مع انه يوجب الشمول من اصله ولولا كل لما فهم الشمول من اللفظ • ويمكن دفعه
بانه ربما يكون النكرة في الايجاب للعموم وذلك في المبتدا غير قليل كما في الفاعل فلو لم يكن كل لكان رجل
عارف للعموم وكيف لا ولا مخصص للنكرة حتى يقع مبتدا سوى ذا ويمكن تفصيل هذا التفصيل
على الاجمال بان دفع توهم الشمول في التاكيد للشيخ • والمتكلم البليغ احوج لهذا القسم لشيوع التخصيص
في العمومات حتى قيل ما من عام الا وقد خص منه البعض ولهذا عين له مراتب على قدر قوة التوهم فربما
يكتفي بالتاكيد بالكل وربما يتبع الكل باجمع • وربما يتبع ببعض توابعه ايضا وربما يتبع توابعه الجميع
ويتحقق بذلك تمييزه عن البيان وجعلها مشارا اليه بالبنان • فان قلت • قد يوجد دفع توهم
عدم الشمول مع التجوز فلا يغني دفع توهم التجوز عنه الا ترى ان قوله تعالى فسجد الملائكة شامل لابليس
تجوزا فان الاصح انه كان جنيا في جمهور الملائكة فلذا دخل فيها وتاكيد الملائكة بكلهم للعموم يفيد
شمول الحكم لما وصل بالملائكة تجوزا ولا يدفع التجوز • قلت يحتمل الاسناد والتجوز بان يكون اسناد
السجدة الى الكل تجوزا فهذا التاكيد المفيد للشمول يدفع توهم هذا التجوز • قال السيد السند قدس سره
قوله عدم الشمول انما يتوهم اذا اريد التجوز بما بيناه ولعل العقلي اللغوي اما لو اختص بالعقلي كما هو
كلام السكاكي حيث قال واما الحالة التي تقتضي تاكيده فهي اذا كان المراد ان لا يظن بك السامع
في حكمك ذلك تجوزا او سهوا او نسيانا فلا بد من التوهم بعدم الشمول فانه تجوز لغوي لم يندرج
في التجوز المذكور هنا • وفيه ان تخصيص التجوز بالعقلي مما يضيق دائرة النكتة الوسيعة بلا حاجة
فلذا اسقط الشيخ لفظ الحكم الموهم للتخصيص فلا يعتد به لتوجيه ذكر عدم الشمول • وقد اتضح لك بما
قررناه ان قوله فانه تجوز لغوي مما يلوح عليه اثر الاهمال واللحن البين فانه ربما يكون تجوزا لغويا

ولولا

ولولا الصفة تتفوت عموم دفع توهم التجوز لم يدفع توهم التجوز العقلي لم يدفع توهم التجوز اللغوي ولم يدفع
توهمهما لا قبلنا على ما يحتاج في القلب انه فلكن المراد بدفع توهم التجوز دفعه بالمرة حتى لا يبقى توهم
من وجه وصح بمقابله القصد الى دفع توهم تجوز خاص وهو استعمال العام في البعض او اسناد حكم البعض الى
الكل خلافية في قبول ذكر او عدم الشمول ولو كنت معتبرا في التاكيد لدفع توهم الحذف لامكن في النزع
في اندراج دفع توهم الشمول في دفع توهم التجوز لان توهم عدم الشمول يجوز ان يكون بتوهم اعتبار
حذف مضاف كما نبهت عليه لكن بيانه يكشف عن غفلتهم عن الحذف فلذا لم ينظر اليه الا بنوع العين
ومما يحق ان يطوى به الكل ويحل بحاق القلب حق التحلي ان توهم عدم الشمول ربما يكون لظن ان
المتكلم حاكم بالتخمين غير متتبع اجزاء الكثرة حق التتبع المفيد لليقين فيدفع ذلك بتاكيد الشمول
افادة للكل تقصيا في تفحص الكثرة والتجنب عن الغفلة والعثرة • ومما ينبغي ان ينبه عليه وان كان
عقيب الاطناب • تكميلا للفوائد في هذا الباب • ان التاكيد لدفع التوهم انما يكون مستندا اذا كان في
المتبوع مجال التوهم ولذا منع النحاة عن اختصم الرجلان كلاهما لكن جوز جاء الرجلان كلاهما لانه
المثنى وان كان لا يحتمل ارادة البعض منه وهو نص في العدد لكن يحتمل جعلهما بمنزلة الشخص الواحد
حتى يسند احدهما اليهما • فرد الشارح جعل جاء الرجلان كلاهما لدفع توهم عدم الشمول لكونه نصا
في العدد وحكم بان الاولى انه لدفع توهم السهو ووضع الرجلين مقام الرجل محل نظر لوجهين فتامل
ولا ينبغي ان تقول جاء الرجلان كلاهما لدفع توهم ان المقصود مجيء رسولهما او رسول احدهما •
ونفس الاخر لانه لا يدفعه الا جاء الرجلان انفسهما ونحوه ولا لدفع توهم ان الجائي احدهما والاخر
باعث وجعل جائيا مستعملا في المجيء والتحريض على سبيل عموم المجاز فانه انما يدفع بنحو جاء الرجلان
لان توهم التجوز انما وقع فيه • نعم لو جعل كون احدهما محرضا وسيلة لاسناد المجيء اليهما تجوزا يصح
ان يكون لدفع توهم الشمول على ما حققناه لك • **واما بيانه** اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان
فلايضاحه المراد بالايضاح رفع الاحتمال سواء في المعرفة او النكرة فلا يلزم كون المتبوع
فيه معرفة • ولعل الايضاح ليس كالتوضيح مخصوصا برفع الاحتمال في المعرفة ولذا عرف النحاة
عطف البيان بتابع غير صفة توضح متبوعه مع تخصيصهم التوضيح بالمعارف كما عرفت وسواء
كان الاحتمال محققا او مقدرا اذ قد يكون متبوع عطف البيان مما لا ابهام فيه اصلا واما يأتي
بعطف البيان لتقدير الاحتمال بتقدير الاشتراك او تعارف الاطلاق على غيره مجازا ولذا جعل
قوم هود في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود عطف بيان لعاد مع كون عاد علما مختصا بهم لا ابهام

قال السيد السند عطف البيان ههنا لرفع الايهام التقديري اما من تقدير اشتراك الاسم بينهم وبين
غيرهم واما من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم حيث تركتهم اباهم فيما اشتهروا به من العتو والعناد
كثمود ولذا قيل عادا الاولى فالفائدة التي لا يخلو عنها عطف بيان هو الايضاح التحقيقي او التقديري
فلذا صح جعل النحاة ايضاح المتبوع فصل التعريف لكنه قد لا يكون الايضاح مقصودا لذاته بل يجعل
وسيلة الى غيره كالمدح على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما
للناس ان البيت الحرام عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما يجيء الصفة لذلك لا لمجرد
الايضاح • لكن يمكن ان يكون عطف البيان مجرد البيت فان البيت معرفا باللام علم الكعبة كالنجم
ويكون المدح في وصف عطف البيان بالحرام لا في جعل الموصوف بالحرام عطف بيان ويجعل المنير
موسوما بشيء للذكر عطف البيان على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود
من انه عطف بيان لقوم عاد وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما
ويجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه يريد ان بيان المتبوع حصل بدونه او لا اشتباه محققا
لكن بذكر عطف البيان يندفع الاشتباه التقديري على ما عرفت ويجعل قوم هود في الآية الكريمة للتعريض
بانهم قوم عتوا برسول من الله فاستحبوا العمى على الهدى فهم احقاء بهذه الدعاء او يجعله لتعييرهم
بالضلالة مع كونهم قوم نبي هو فيهم على ما الرشد **باسم** المراد به ما يقابل الفعل والحرف **مختص به**
في التركيب وان لا اختصاص له بانفراده وذلك الاسم اما عطف البيان فانه وقت ذكره بعد
متبوعه مختص بالمتبوع لا يحتمل غيره فلذا ذكر لايضاح المتبوع واما المتبوع فانه بعد تعقيبه بعطف
البيان يختص بالمسند اليه فذكر عطف البيان لايضاح المسند اليه باسم يختص به هو المتبوع الحاصل
اختصاصه بذكر عطف البيان فاحسن التامل لعلك تقبل من اهل التعقل ولا تقصر طرفك دون
التخيل فلا يرد ان عطف البيان لا يلزم ان يكون مختصا بالمتبوع الا ترى انهم ذكروا ان الطير في قوله
• والمؤمن العائذات الطير يمسحها • ركبان مكة بين الغيل والسند • عطف بيان مع ان
الطير لا يختص العائذات وان الاختلاف في ان كل موصوف اجرى عليه الصفة نحو جاءني الفاضل الكامل زيد
يحتمل ان يكون عطف بيان كما يحتمل ان يكون بدلا او على التقدير بين يشعر بكونه علما في هذه الصفة
بحيث يتعين له الصفة اما لجعله تعبيرا او ايضاحا لهذه الصفة كما ذكروا واما للتعبير عن
ذاته بهذه الصفة حتى كانه بلغ فيها بحيث يكفي الكشف عنه ذكر الصفة كما يحكى ان فاتحة وانما اختار
في ان الاحسن جعله بدلا او عطف بيان ورجح الشارح المحقق كونه عطف بيان لان الايضاح لم يزد

اختصاص

اختصاص به ولكن ان ترجح البدل بما وجه السيد السند ترجيح الكشاف له بان فيه تكرير العامل حكما
ويتفرع عليه تاكيد النسبة وبما يمكن ان يقال حق الصفة ان تجري على الغير ويعاد بها معنى فيه لا ان
يعبر بها عن ذات في حال النسبة الى المسند اليه فالاولى ان تجعل الذات المذكورة بعدها مقصودة بالنسبة
ويكتفي بما يحصل به من الايضاح وان لم يقصد الايضاح في البدل كما قصد في عطف البيان
نحو قدم صديقك خالد فخالد عطف بيان لو كان المقصود بالنسبة صديقك ولو قصد الى
النسبة الى خالد فتأكد النسبة وتقويه لان حق الذات ان يعبر بها لا بالصفة وحق
الصفة ان تجري على الغير فخالد بدل على التقدير بناء على النظم بان خالدا علم في كونه صديقك وتوجيه
ووقت ولما ان المعنى رجح احتمال كون الموصوف الجاري على الصفة عطف بيان فشل به له • قال ابن
الحاجب التمثيل للتوضيح فلا يحسن بما يحتمل للغير احتمالا لا يساوي احتمال المقصود فضلا عما يحتمل احتمالا
راجحا نحو قطع البيان للايضاح وان يتفرع منه فوائد اخر على ان غيره من الصفة والبدل فانه وضعهما
ليس للايضاح بل لامر آخر وان يتفرع عليه الايضاح ويقصد احيانا وللتثنية على مشاركة الموصوف
له في الايضاح في بعض الاحيان • قال السكاكي في بحث البيان قوله سبحانه لا تتخذوا الهين اثنين
انما هو اله واحد من هذا القبيل فظن انه جعل الاثنين والواحد عطف بيان وقد دفع انهما صفتان
للبيان • وقد طول الكلام فيه في الشرح بما هو اجدر بالطرح • ومما خفي على الانظار • ولم يظفر
لسان قلم بالاظهار • ولا ريب فيه الانكار • ان عطف البيان يصح ان يكون من غير المتكلم لمتبوعه
فان شانه التوضيح ولا اكثر من توضيح كلام الغير لكن العادة جرت بتصديره بحرف التفسير اي
فيقول المفسر قول من قال جاء الرجل اي زيد ولا اختصاص بعطف البيان بهذا التابع بل هو في كل
لفظ شايع ذايع كالتاكيد اللفظي فيقول في تفسير قلت اي ضربت فربما يشد بهذا على ما هو الراجح
المشهور رد ما بين الجمهور فانه خالفهم في ذلك وتبعه المفتاح والمستوفي فضيع ودعت (?) نحوه
في بحث العطف بالحرف فلا نزاع معك بعد حفظها في الطرف **واما الابدال منه** اي ايراد البدل
من المسند اليه فقد جعل البدل منه مسندا اليه وان ليس القصد الى الاسناد اليه بل الى البدل وانما
المسند اليه صورة وليس هذا اول ما دل على ان المبدل منه مسند اليه عندهم بل جعلهم البدل من احوال
المسند اليه اول عليه نعم لا يبعد بنظر العقل ان لا يوافق النحو ويجعل المبدل عنه من احوال المسند اليه
لا انه المذكور لافادة ما يتعلق بالبدل ويجعل البدل مسندا اليه لانه الذي قصد الاسناد اليه كما اتى
اللائق بنظرهم جعل التمييز عن النسبة من احوال المسند اليه لانه لا تفاوت بين طاب زيد علما وطاب زيد

علة ان لا يكون التمييز مخالفا كزيد في الاعراب والبدل يوافقه وهذا امر يحتوي على بحر من نظر
صاحب هذا الفن **فلزيادة التقرير** اي لزيادة تثبيت الحكم والمسند اليه في ذهن السامع لاشتماله
على تكرير الحكم والمسند اليه كما تفصيل لكن هنا ان تقيد بلفظ الزيادة على انه يشاركه التاكيد في التقرير
ويزيد عليه حيث تقرر الحكم بخلاف التاكيد فانه التاكيد المسند اليه دون الحكم كما سيجيء في بحث تقديم
المسند اليه ثم الانسب باكثر احواله جعل الزيادة متعدية مضافة الى المفعول للازمة مضافة
الى الفاعل تامل • وقال الشارح اشار الى ان المقصود من ذكره الاسناد اليه والتقرير زيادة تعقيد
بالتبع بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وهذا انما يتم لو جعل التقرير فائدة البدل
اما لو جعل فائدة المبدل منه وذكر البدل بعد المبدل منه فلا اولا يتقرر حاصلا بالتبع بل
جعل المسند اليه بدلا لزيادة التقرير الحاصلة بالمبدل منه وليس ذكر المبدل منه الا لزيادة التقرير
وكيف لا والمقصود بالذكر هو البدل وانما ذكر المبدل منه تبعا له فعلى هذا لا ينبغي جعل البدل
للايضاح والا لكان ذكره لمصلحة المبدل منه وكيف يقصد به ايضاح المبدل منه وهو مطروح عند ذكر
البدل والمقصود اليه فحينئذ ظهر وجه ترك الايضاح مع التقرير مع انه ذكره في المفتاح وان ذكره في الايضاح
لقصد الاستيفاء لما ذكروا الا التوثيقه • ولذا لم يقل في عطف البيان لزيادة الايضاح كما في المفتاح ح
ترجيحا لايضاحه على ايضاح البدل لان الغرض منه الايضاح لا غير بخلاف البدل فهو ليس في الايضاح
ولما اقتصر على التقرير قدم بدل الكل ثم البعض على ترتيب ظهور التقرير فانه لكمال ظهور
التكرير في الاول اظهر فيه لاشتمال الكل على البعض صريحا بخلاف اشتمال الملابس على الملابس
قد يكون اظهر في الثاني من الثالث • بخلاف الكافي فانه عكس الترتيب لان الايضاح في الاقسام
الثلاثة على عكس التقرير لان ابهام المبدل منه في الاشتمال اكثر منه في البعض لان دلالة الكل
على الجزئية اوضح من دلالة الملابس على الملابس ثم الابدال منه او زيادة التقرير **نحو جاءني**
اخوك زيد او جاءني زيد اخوك • والتقرير في الاول اكمل • وكذا لما كان المبدل منه المجمل
والبدل المعين فلذلك اختاره وهو اشارة الى بدل الكل من الكل وهو بدل سيتانف فيه
الاسناد الى المسند اليه الحقيقي الذي قصد بالمبدل منه فيجب فيهما اتحاد ذاتي البدل والمبدل منه
سواء اتحد مفهوما كما او تغايرا وهذا هو المراد بقول ابن الحاجب مدلوله مدلول الاول الا ان
الواقع في كلام البلغاء مما يغاير مفهومه مفهوم المبدل منه • واما اتحاد المفهوم فانما يتحقق على
مذهب البصريين حيث جعلوا اضربتك اياك • وضربته اياه بدلا لا تاكيدا • والكوفيون جعلوه

تاكيدين

تاكيدين كما يجعل الكل بكمالنا انت وبه هو وضربت انت تاكيدات ووافقهم صاحب التسهيل
وجعل نجم الائمة الفرق تحكما • ومن فوائد بدل الكل البيتة ما يقصد في جاء اخوك زيد من تقوية
التبشر وفي اخوك زيد يستحق الاكرام من المبالغة في حث المخاطب على الاكرام • واعط المسكين
زيدا من احداث الترحم على زيد في نفس المامور وهكذا امثالا يخفى على الفطن من الامور اللائقة ويمكن
ان يجعل الكل تحت زيادة التقرير بجعل التقرير شاملا لتقرير الغرض المسوق له الكلام **وجاء القوم**
اكثرهم في بدل البعض والتقرير فيه باعتبار ان المبدل منه مشتمل على البدل اجمالا اما في امثال المذكور
فظاهر لان مجيء القوم يستلزم مجيء الاكثر واما في نحو قطع زيد يده فلظهور ان المقطوع ليس نفس زيد
بل شيء منه فاليد مشعور به اجمالا او ذكر المبدل منه كما انه في سلب زيد ثوبه الثوب مشعور به اجمالا حين
ذكر زيد لظهور ان ليس المسلوب نفسه ولا فرق في الاشتمال على هذا الوجه بين بدل البعض والاشتمال
فجعل بدل البعض مما يشتمل عليه المتبوع شمولا كاشعرا وجعل بدل الاشتمال مما يحتاج الى بيان
اشتمال المتبوع عليه كما زعم الشارح غير ظاهر • ومما لا ينبغي ان يفوت الفطن ان جاء القوم اكثرهم
او بعضهم انما ينال المرتبة العليا اذا كان مجيء ذلك البعض بمنزلة مجيء الكل وكذا قطع زيد يده
انما ينال تلك المرتبة اذا كان قطع يده كالاستيصال له لمزيد حاجة له الى اليد لانه كان ممن يكتسب
بحمل اليد ويضيع بدونه • وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره من المثال له رجحان على الامثال ومزيد اختصاص
بالقسم الاول من الابدال فكان جديرا بالاختيار ورجحانه في مقام الاعتبار **وسلب عمرو ثوبه**
في بدل الاشتمال وبيان التقرير فيه ان المبدل منه مشتمل عليه لظهور ان القصد ليس الى نفسه بل الى
من اموره ولذا قيل يجب ان يكون المبدل منه فيه مقتضيا لذكر المبدل ومشوقا اليه فنحو جاءني زيد
حماره ليس بدل الاشتمال كما ذكره بعض النحاة ان كان هذا الوجوب واجبا في تحقق بدل الاشتمال فغير
معتبر عند البليغ لو كان واجبا في كونه معتبرا عند البليغ فجزم الشارح بانه بدل غلط لا اشتمال
كما ذكره بعض النحاة بعيد عن الجزم • ومما ينبغي ان يراعى في سلب زيد ثوبه ان يكون سلب ثوبه
بمنزلة سلب نفسه لكثرة تاثره بسببه اما لكمال عزته او غيره وسكت عن بدل الغلط لانه ليس
من احوال المسند اليه لان المبدل منه سهوا بطريق سبق اللسان او النسيان اما قصدا او ادعاء
كما في قولك البدر الشمس هذا حول ليس مسند اليه في قصد المتكلم لا صورة ولا حقيقة بل لم يقصد اليه
اصلا او ترك بالمرة في وقت ذكر البدل فاعرفه فانه بديع دقيق وكانه لهذا امر المفتاح بالتامل
في معرفة وجه ترك الغلط لا ان معرفته مما قيل من ان وجه السكوت انه لا يقع في كلام البليغ كما ينبغي

تماملا بل تبتعه علاوة لا يتم لان بدل الغلط نوعان ما هو لسبق اللسان او النسيان وما هو
لدعوى انه احدهما وايهام انه ذكر غلطا نحو بدر شمس جاءني فانك وان عمدت الى بدر ترى انه سبق
به لسانك والا لا يصح ان يجعل بدر مشتبها به له • والثاني يقع في كلام البلغاء وهو معتمد الشعراء
وشرطه الترقي من الادنى الى الاعلى وهو ابلغ من العطف ببل ويسمى غلط بدا اعلم ان التثنية
والجمع وما يجري مجراه يقابلان التذكير بطريق العطف فرب مقام يرجح العطف عليهما ورب مقام
يرجح واحدا منهما عليه فالبليغ في بيان المتعدد لا يخرج عن ترجيح الاحتمال باحد وجه على التفصيل
بالعطف وغير ترجيح العكس فلذا قال **واما العطف** يعني جعل المسند اليه معطوفا عليه فالاولى ذكر
قوله عليه على نحو واما الابدال منه **فلتفصيل المسند اليه** اي ذكره مفصلا بعضه عن بعض في الوجه
والذكر اما لاتى ببيان خصوصية كل من المتعدد ومقصود فوت بالاجمال او خصوصية بعضه مقصود
كذلك مثال الاول جاءني زيد وعمرو فانه لا يعلم خصوصيتهما لو قيل جاءني رجلان ومثال الثاني
جاءني زيد ورجل اخر واما القصد الى التعريض بغباوة السامع وانه لا يفهم المتعدد مع وحدة اللفظ
نحو جاءني رجل ورجل آخر وكل من هذه الصورة لتفصيل المسند اليه الذي هو رجلان في جاءني رجلان
فلذا لم يقل اما العطف فلتفصيله لئلا يتبادر الذهن الى المسند اليه المجموع في الذكر فان زيد وعمرو
لتفصيل زيد بل لتفصيل رجلان هكذا احقق المقام لئلا يشكل عليك ان المعطوف ليس لتفصيل
المعطوف عليه • ولا يحتاج الى ان يريد بالمسند اليه مجموع ما نسب اليه الشيء في الكلام ويجعل ذكر
المسند اليه معطوفا مسامحة **مع اختصار** ولم يقل مع الاختصار لئلا يتبادر اختصار المسند اليه
واحترز به عن تفصيل المسند اليه بالوصف او عطف البيان نحو جاءني رجلان احدهما زيد والاخر عمرو
وجاءني رجلان زيد وعمرو وليس احترازا عن تفصيل المسند اليه في قولنا جاءني زيد وجاءني عمرو
عليها فالوا لانه وان كان فيه تفصيل المسند اليه لكنه ليس لتفصيل المسند اليه وانما الغرض منه تفصيل
القصص الواقعة والنسب المحلية والتتبع ليس بحاله حق جاء زيد وعمرو بل على وقع اسوه نحوه
ومما يختلج في القلب ان العطف لتفصيل المسند اليه لا يخص العطف على المسند اليه الذي هو في الكلام
متبوع محض بل يعم المسند اليه التابع ويشمل نحو جاءني انسان زيد وعمرو فان زيدا بدل البعض وعمرو
عطف عليه لتفصيل المسند اليه التابع وهكذا العطف لتفصيل المسند بان يقول زيد فعمرو ونحو وثم عمرو
وعليك ان تعود بهذا التحقيق على الوصف والتاكيد وعطف البيان ولا تحبس فطنتك على
ما تفصله البيان **نحو جاءني زيد وعمرو** ونحو جاء زيد وعمرو وبعده فانه لتفصيل المسند اليه ليتوسل

به الى

به الى التفصيل المسند اليه فانه لو لم يذكر المعطوف لم يكن تقييد مجيئه بما يفيده نحوه والمراد بالكون
لتفصيل المسند اليه اعم من ان يكون لتفصيل مقصود في الذات او ليتوسل به الى غرض آخر **والمسند**
كذلك اي لتفصيل المسند مع اختصار وفيه ان لا تفصيل في جاءني زيد فعمرو بعينه وكل منهما مفصلا
عن ذكر الاخر بل كلاهما ذكر ابعد لكن جاء ثم فيه تفصيل مع بيان خصوصية في كل لم يفهم من ذكر
المسند الا ان يقال العطف افاد تذكر المسند في المعطوف بخصوصه فكانه ذكر بعبارة منفصلة
عن عبارة ذكره للمعطوف عليه والمراد بكونه لتفصيل المسند ان الداعي اليه تفصيل المسند اما لذاته
او ليتوسل به الى غرض نحو جاء زيد فعمرو وبسنابكه فان تفصيل المسند بالعطف ليتأتى التقييد بسنابكه
واحترز بقوله كذلك عن نحو جاء زيد بعيد ما جاء عمرو فانه لتفصيل المسند كذلك لكن لا اختصار فيه
قال الشارح المحقق احترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو وبعده بيوم او سنة وفيه بحث لان المقصود بهذا
التركيب ليس من مقاصد العطف حتى يكون الاختصار داعيا الى اختيار العطف عليه وكيف وشيء
من الفاء وثم وحتى لا يفيد التعقيب بيوم او سنة فلافادة التعقيب بلا مهلة مقام يقتضي الفاء
ولافادة التعقيب بيوم مقام يقتضي هذا التركيب وليس ترجيح العطف عليه للاختصار بل
لانه لا يفيد ما يفيده العطف على ان لتفصيل المسند مع اختصار اذ لو لم يعطف لاحتيج الى
ذكر المسند **نحو جاءني زيد فعمرو** فانه قد دل على ان مجيء عمرو بعيد مجيء زيد ففيه تفصيل المسند
على وجه الاختصار • فان قلت العطف فيما جعل لتفصيل المسند يشتمل على تفصيل المسند اليه
ايضا فينبغي ان يقول او لتفصيل المسند والمسند اليه كذلك • قلت تفصيل المسند اليه في هذه
الصورة ليتوسل به الى تفصيل المسند فانه لا يتأتى تقييد المسند بالتعقيب على اخصر وجه
الا بعد نسبته الى المسند اليه وما يكون لذريعة هو وسيلة الى امر آخر كثيرا ما يطوى في بيان الداعي
اليه الغرض الاول ويكتفي بالغرض الثاني كما يقال توصيف المسند اليه بالاشارة لتحقيره مع انه ليتأتى
الوصف ليتوسل به الى التحقير على ان اللازم بالعطف بالفاء وثم هو تفصيل المسند دون
تفصيل المسند اليه الا ترى انه لا تفصيل له في قولك جاءني رجل فرجل اخر وثم رجل آخر • واجاب
عنه الشارح المحقق بانه ذكر الشيخ ما محصله انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات شيء لشيء
او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ففي نحو
جاءني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجيء عمرو وبعد مجيء زيد بلا مهلة كان معلوما ان الجائي زيد وعمرو
والجهل انما تعلق بالترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلنا جاءني

زيد فعمرو كان نفيا لمجيئه عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاآك معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية بهذا الكلام وفيه نظر لان كون العطف لتفصيل المسند اليه والمسند اعم من ان يكون انه مقصود لذاته او لغيره ولا خفاء في كون تفصيل المسند اليه مقصودا بالعطف ليتوسل به الى تفصيل المسند في العطف بالفاء ولولا اعتباره اعلم ليتم نكتة العطف في جاءني زيد وعمرو وبعده بيوم فان المقصود فيه الترتيب والتعقيب حتى كان مجيئهما معلوم والمجهول انما وقع بالترتيب والتعقيب • فان قلت ما الفائدة في عطف المسند اليه في قولك جاءني الآكل والشارب فالنائم ومنه الآتي انه ليس لتفصيل المسند لعدم تعدد المجيء ولا للاول • قلت قال الشارح وهو في التحقيق ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الصلات اي جاءني الذي يأكل فيشرب فينام هذا او توجيهه ان اللام وصلة لشدة الامتزاج كالكلمة الواحدة فيدخل عاطف الصلة على اللام كما يدخل اعراب اللام على الصلة ولو قدرت للموصوف وجعلته من عطف الصفة على الصفة اي جاءني الرجل الآكل فالشارب فالنائم استغنيت عن هذا التكلف **او ثم عمرو** لانت فانه مخصوص بعطف الجمل والعرف بينه وبين الفاء ان الفاء للتعقيب للمهلة وثم لاثباتها **او جاء القوم حتى خالد** لم يقل او حتى خالد لان حتى لعطف جزء من متعدد عليه بخلاف ثم فلا يقال جاء القوم ثم خالد وهذا هو الفارق بين حتى وثم بعد اشتراكهما في التراخي والمهلة • وقال الجزولي حتى متوسط بين الفاء وثم والتحقيق ان المهلة المعتبرة في حتى بين اول اجزاء المعطوف عليه وما بعده الا بين المعطوف عليه والمعطوف او المعطوف من تتمة المعطوف عليه ولمعنى المهلة بين ما بعد حتى وما قبلها الحكم بالانتهاء لاحوالها للمهلة والكلام ايضا الترتيب الخارجي • وقال ان الترتيب المعتبر بين اجزاء المعطوف عليه هو الذهني دون الخارجي • ففي قولنا جاء القوم حتى زيد يعتبر العقل ترتب تعلق المجيء باجزاء القوم بحسب رجحانه بالنظر الى بعض بعض حتى ينتهي الى الاقوى او الاضعف وما قاله يخالف جعلهم اياها مثل ثم واستدلالهم عليه بقولهم مات كل اب لي حتى آدم مع ان موته متقدم ومات الناس حتى الانبياء مع ان موت الانبياء في اثناء موت الناس • وقولهم جاء القوم حتى خالد مع مجيئهم معا لا ينتهي لجواز ان يكون هذه الامثلة مستعارات للترتيب الذهني للمبالغة في الترتيب الذهني حيث يخيل الترتيب الخارجي وقد جاء مثله في ثم في قوله ☙ ان من ساد ثم ساد ابوه ☙ ثم قد ساد قبل ذلك جده ☙ على ان الترتيب فيما ذكره من الامثلة ايضا خارجي لكنه رتبي لا زماني وليس للعقل الا ملاحظة بهذا الترتيب الرتبي كما يلاحظ الترتيب الزماني **او رد السامع عن الخطاء** اي الاعتقاد الغير المطابق **الى الصواب** اي الاعتقاد

المطابق

المطابق • واما تفسير قوله في الايضاح والشرح حيث قال او رد السامع عن الخطاء في الحكم فيقتضي جعل الخطاء والصواب صفتين للحكم لا جعلهما نفس الحكم وفي تكون المعنى رد قاسم عن كونه حكمه خطاء الى كون حكمه صوابا ولا يخفى ان مع سبحه وان وافق المفتاح ففيه تعويت لما التفع في عبارة من اصلاح عبارة المفتاح ولا بد في تقييد الرد بقولنا مع اختصار ليخرج عنه نحو ما جاءني زيد ولكن جاء عمرو وكذا في البواقي ليخرج عنه عطف الجمل على الجمل ولا بد من تقييده ايضا مما يخرج ما عداه من طرق القصر فانه يصح في **نحو جاءني زيد لا عمرو** ما جاء الا زيد وانما جاء زيد وزيد جاء • فالاولى ان يقال او رد السامع صريحا الى الصواب فان في ما عداه لا يحمل الا على المثبت ويجب فيه التصريح بالمثبت والمنفي الا اذا كان المنفي لكمال ظهوره كالمصرح كما سيجيء ان شاء الله تعالى • ورد السامع الى الصواب في المثال المذكور بازالة اعتقاده الشركة لا غير فانه انما يكون لقصر الافراد على ما بينه الشيخ عبد القاهر وعند المفتاح تقلب به الاعتقاد المخاطب ايضا ويخاطب به من اعتقد انه جاء عمرو دون زيد وواقعة المعنى ويفهم من كلام الشارح في بحث القصر انه يخاطب به من اعتقد مجيء احدهما من غير تعيين لكنه ح ليس لرد السامع الى الصواب بل لحفظه عن الخطاء فيمكن بهذه نكتة اخرى للعطف على ما ذكره منها • ومن امثلة رد السامع الى الصواب ما جاءني زيد بل عمرو وعلى ما قال ابن مالك ان بل بعد النفي والنهي كلكن • وجعل ابن الحاجب ذلك محتملا حيث قال ما جاءني زيد بل عمرو ويحتمل اثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد وعليه فيما يجيء في بحث القصر ان ما جاءني زيد بل عمرو للقصر وما ذكره المفتاح والايضاح ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو ولم يتعرض لكونه لمن اعتقد الشركة • وقال الشارح انه يجيء لرد اعتقاد الشركة لم يقل به احد وعندي او جبه فتعين ومنهم من وجهه بانه يحصل رد اعتقاد الشركة بالمعطوف عليه فذكر الاثبات لغو • ورده السيد السند بانه منقوض بنحو لكن جاءني زيد لا عمرو والاولى انه منقوض بباقي طرق القصر ونحن نقول لم يذكره والكن من طرق القصر الا في بحث العطف مثالا لرد السامع الى الصواب والعطف لا يرد به الى الصواب في قصر الافراد اذ هو مما اعتقده المخاطب بل هو لتقرير ما اعتقده من الصواب فجعله القصر القلب نحو معنى التمثيل به للرد الى الصواب لا يوجب عدم كونه لقصر الافراد لاحتمال ان يكون عدم التعرض به لانه لا يصلح بهذا الاعتبار لما يتم فيه من التمثيل وانما لم يذكره المصنف في المتن مع تعرضه له في الايضاح لانه نحو جاء زيد لا عمرو من طرق القصر كذا ذكره الشارح ونحن نقول لم يتعرض له لانه مخالف لما من المفتاح مع الاخية

الاعلام من النحاة حيث جعلوه لدفع توهم المخاطب انه غير ايضا لم يجئ كونه بناء على حلا السامع بينهما
وعلى انفراد احدهما بامر ولم يتعرضوا بما ذكروه ايضا ليعلم ان العطف بلكن لدفع توهم ناش من
السابق لاحتمال ان يكون للحق مع المفتاح وكلام الشارح المحقق والسيد السند يشعر بان المراد
بالتوهم الاعتقاد سواء كان جزما او ظنا ضعيفا • ويمكن ان يقال لا مخالفة بين كلام السكاكي
والنحاة على ما توهم الا انه يجوز ان يكون ذكر لكن في التصريح بالاثبات بعد النفي للقصر واختياره
على بل لانه نشاء من نفي ما اعتقده ثابتا توهم انه وافقه المتكلم فيما نفاه والنظم يبدأ باثبات مع
ان الاثبات احق بالتقدم فغيه مع رد المخاطب الى الصواب • ودفع توهم المشاركة في النفي والايجاب
ان يجعل رد السامع الى الصواب شاملا لدفع التوهم بعد ما تبين ان المراد بالتوهم الاعتقاد ونحو
العطف بلكن في رد المخاطب من خطأ او رد المتكلم فيه بهو اعتقاد انه لم يجئ عمرو او اعتقاد انه
مشارك لزيد فيح يكون من طرق قصر الافراد **او صرف الحكم الى الآخر** سواء جعل الاول في حكم المسكوت
عنه بحيث يحتمل ان يكون ثابتا وان لا يكون ويسمى الاضراب او لم يجعل في حكم المسكوت وذلك حين
يراد لا قبل بل فانه يبطل الايجاب قبله ويقرر النفي ويؤكده فلا يكون ما قبل بل ح محتملا بل مقطوعا
فاذا قلت جاء زيد لا بل عمرو ابطلت مجيء زيد وصرفت الحكم الى عمرو واذا قلت ما جاء زيد لا بل عمرو
وقررت النفي وصرفته الى عمرو فان قلت ان بعض غيره من جنس السابع فلا يقال جاء زيد وحمار
آخر بل رجل آخر فنحوه او صرف الحكم الى آخر يوجب عدم صحة جاء زيد بل حمار مع انه ليس كذلك فالصحيح
او صرف الحكم الى غيره • قلت معنى قوله او صرف الحكم الى آخر الى المسند اليه آخر والمسند اليه الآخر من جنس
السابع في هذا الكلام وذلك لا يقتضي كونه فيما بعد بل من جنس السابع عليه في هذا وقيل
الاشتباه مفهوم الكلم بجاره فلا كان الاضراب غير شامل لجميع صور العطف ببل وان كان
متحققا **في نحو جاء زيد بل عمرو وما جاء زيد بل عمرو** اضرب عن ذكر الاضراب واكتفى بصرف
الحكم الشامل لجميع الصور لكن كون المثال الثاني لصرف الحكم غير واضح على مذهب الجمهور من ان بل يجعل
النفي فيما بعده ويجعل ما قبله في حكم المسكوت عنه حتى يكون المعنى ما جاء زيد بل جاء عمرو ولانه
لا معنى لصرف الحكم الى ما بعد بل بعد اختلاف الحكم السابق واللاحق • نعم يتضح على مذهب المبرد
ان النفي والاثبات سيان والمعنى بل ما جاء عمرو ومع احتمال مجيء زيد بين النفي والاثبات
فالاختلاف عند المبرد في الاثم للمعطوف عليه فقط وعند الجمهور فيه وفي ذكر النفي وكلمة بل للتدارك
غلطا بين عندهم تدارك النفي بالابطال وتدارك المعطوف عليه بصرف الحكم الى المعطوف ويكون توضيح

حرفا

حرف الحكم بان المراد صرف الحكم بعينه او بعد الصلاة بابطال نفيه والمراد بالحكم اما الوقوع واللاوقوع
او الايقاع والانتزاع والمراد بصرفه صرفه باعتبار الافادة فلا يتجه انه يقتضي تكذيب الحكم في المعطوف عليه صح
مع انه غير مكذوب بل مسكوت عنه والصرف في الافادة كما يصح في الايقاع يصح في الوقوع والصرف
بحسب الواقع لا يصح في شيء منهما فما ذكره الشارح المحقق في شرح المفتاح ان المراد بالحكم الايقاع
فلا يستلزم صرف الحكم كذب الحكم في المعطوف عليه لا يتم والاشكال عليك بعدم شمول النكتة للعطف
في نحو اضرب زيدا بل عمرا ولانه ليس لصرف الحكم بل لصرف الطلب لان الكلام في المسند اليه بالاسناد الخبري
على ان التحقيق ان الحكم هنا يعم الخبر والانشاء • قال الشيخ الرضي واذا عطفت ببل مفردا بعد النفي
او النهي فالظاهر انها للاضراب ايضا • ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت
عنه بالنسبة الى المعطوف عليه وفرق بين العطف ببل وبدل الغلط وان كلاهما لتدارك الغلط في
المتبوع فان الاول لا يقع في كلام البليغ والثاني شايع بين البلغاء مطرد في كلامهم لانه موضوع
لتدارك مثل هذا الغلط وقد نبه عليه البعض حيث ترك بدل الغلط وذكر العطف ببل وابن الحاجب
سوى بينه وبين البدل لكن تعقبه الرضي بهذا الفرق وهو المرضي كذا قيل • وقد عرفت
ان ليس بدل الغلط ما هو الواقع في المعطوف فالوجه ان هذا البدل ليس من احوال المسند اليه اذ لا مسند اليه
قبل لانه لم يقصد او ترك بالكلية بخلاف المعطوف عليه ببل فان البليغ بعد الاتيان به سهوا التفت
اليه واعتبر الحكم مستطابه وذكر ما يصرف الحكم منه الى آخر **او للشك** اي لافادة ان المتكلم **او التشكيك**
اي الجعل للمخاطب شاكا في الحكم لغرض يتعلق به **نحو جاءني زيد او عمرو** او للابهام نحو وانا او اياكم لعلى
هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل زيد او عمرو • والفرق بينهما ان التخيير
يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط وفي الاباحة يجوز الجمع بينهما لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب
امر خارج ونبه المص بترك التفسير معا ما للعطف على خفته في الواو والفاء وعلى ان ما بعد اي ان
عطف بيان لما قبلها كما عليه الجمهور لا معطوف كما عليه المفتاح قال وفيه تنبيه للجمهور كون المعطوف مشا
مغايرة للمعطوف عليه الا ما قل من العطف بالواو والفاء والتفسير وتفسير ائمة اللغة الضمير المجرور
بلا من غير اعادة الجار وتفسير عطف الضمير المرفوع المتصل به من غير تاكيد بمنفصل ولا متصل وفيه بحث
لان ما بعدهما يشترك المعطوف في كونه مشتركا فيه في الاعراب بواسطة الحرف وهي مستثنيان
عنده من قاعدتي العطف على الضمير المجرور والضمير المرفوع المتصل بل القاعدة ان عنده انه اذا عطف
بغيرها وان على الضمير المجرور اعيد الخافض وعلى الضمير المرفوع المتصل يؤتى بتاكيد بمنفصل او متصل

وكون القاعدة عندهم اشمل من القاعدة عنده لا يوجب تأييدهم والحروف عنده اثنى عشر لا انجعل
اي وان منها الان لا وجه للعدول بين اي وان اوان لم يصرح الا باي فيها وذكره السيد السند انها عنده احد
عشر حرفا محل نظر ولم يذكر العطف بام لاختصاصه بالانشاء الا ان عدم التعرض به في باب الانشاء
ايضا يوجب اهمال الفن لما يهم **واما الفصل** اي ما يسميه نحاة البصرة فصلا وغيرهم
عمادا وجعل الفصل من احوال المسند اليه لدلالته على معنى فيه هو كونه متميزا بالمسند منعوا منه ينبغي
للبس به وجعل الفصل مصدرا بمعنى تعقيب المسند اليه بضمير ثابت وعنه مندوحة وكونه انواعا
مصادر لا يجديه مثل هذا التكلف والاصح انه على صيغة المرفوع المتصل وليس ضميرا • فقول
الشارح ضمير الفصل مرجوح • وما ذكره النحاة من انه وضع للفصل بين الخبر والنعت يستدعي
جعله من احوال المسند اليه • كما ان كون التخصيص متعلقا بالمسند بلا واسطة حرف الجر يقتضي
جعله حالا له الا انه لما كان العمدة في الكلام هو المسند اليه ونظر المتكلم عليه وما عداه متطفل
بين يديه كان الاولى ارجاع الحال اليه ما لم يقتض الى مزيد تكلف وح لا يبعد ان يجعل الفصل
لفصله عن الموصوف وانما اقتصر على قوله **فلتخصيصه بالمسند** مع ان فائدته التي لا تنفك
عنه تأكيد الحكم بخلاف التخصيص فانه قد يكون اذا لم يكن في الكلام ما يفيده سواه وقد لا يكون
اولها في الخبر المعرف بتعريف الجنس لانه لافادة تأكيد الحكم من احوال الاسناد وعلى انه في ثبوت
القصر معه اذا لم يكن ما يفيده سواه تردد • وقال الشارح في شرح الكشاف في افادته القصر
انما يتم اذا ثبت القصر في مثل كان زيد هو افضل من عمرو وما الخبر فيه نكرة ولا خلاف بين المحقق
والسكاكي حيث قال ان التخصيص للمسند بالمسند اليه الا في العبارة فان الباء في صلة التخصيص
قد تدخل على المقصور وقد تدخل على المقصور عليه وجعل الشارح الاستعمال الاول عربيا وغالبا
والثاني عرفيا والسيد السند الاستعمال الثاني اصليا والاول مبنيا على جعل التخصيص مجازا
مشهورا قريبا بالحقيقة العرفية في التمييز او مضمنا بمعنى التمييز وجعل الباء متعلقا بمعنى
التمييز اي الفصل لتمييز المسند اليه مخصصا بالمسند اليه فعدول المص عن عبارة المفتاح الى
ما هو العرفي في الغالب يستحق الاذن وجه والى ما هو الظاهر في كونه حالا للمسند اليه في وجه وليس لك
ان تقول انه قد يكون لقصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى وهو الذي ذكره المحقق وقد
يكون لقصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق وهو الذي ذكره المفتاح لان قصر المسند اليه
على المسند في المثال المذكور من تعريف المسند اليه على نحو قولك المنطلق زيد وكون الفصل غير ثابت

وانما هو

وانما هو لما وهمه بعض من عبارة الكشاف في تفسير اولئك هم المفلحون ولكونه بيانه مطلقا متعلق
بمقام آخر لو بسطنا الكلام فيه لتسامون • ولقد سمعتم نبذا منه في بحث التعريف باللام ان
كنتم لما يهمكم تحفظون **واما تقديمه** اي تقديم المسند اليه على غيره من اجزاء الكلام فيشتمل تقديم
الفاعل على المفعول والتعميم اولى من تقديره على المسند موافقا للمفتاح لجريان اكثر النكات فيه
وبيان نحوه في احوال متعلقات الفعل وتقديم بعض معمولاته على بعض الى اخره عموم من وجه ففي
ترك المص قول المفتاح على المسند تكثير المعنى بايجاز اللفظ فتقدير الشارح على المسند تفويت لما قصده
المص والتقديم يقتضي وجوده لا على صفة التقديم وذلك بان يكون حقه المقام التاخر اما على
الصفة التي هو الآن عليها كتقديم المفعول على الفاعل فان حق المفعول المقام التاخر واما على صفة
اخرى لو وجد متاخرا لكان على هذه الصفة كما في تقديم المسند اليه بجعله مبتدأ اذ لو جعلت فاعلا
كان حقه المقام المتاخر والاشبه باطلاق التقديم هو القسم الاول لانه يتوهم في شأنه انه
كان متاخرا فغير الى التقديم لكونه حقه ان يكون متاخرا • والقسم الثاني انما يسمى تقديما لانه
اوجد مقدما لا لانه غير من التاخير الى التقديم كما ان ذكر المسند اليه الذي ليس حقه التاخير باعتبار
نحو زيد انسان مقدما يسمى تقديما بهذا المعنى ولهذا قال صاحب الكشاف ان التقديم انما
يوصف به المزال لا القار في مكانه مع ان كثيرا منه اطلاق التقديم على القار ونظيره صغر فاه فغر
الجسم معناه جعل الكبير صغيرا او قولهم صغر الله جسم البعوضة معناه اوجده صغيرا وضعوا
الامكان موضع الفعل فكما ان التصغير الثاني مجاز في اللغة كذلك التقديم مجاز في عرف ارباب
الفن في غير الاول وتقديم المسند اليه من القسم المجازي كما ان تقديم المفعول على الفاعل او على الفعل
من القسم الحقيقي فاما ان يراد بالتقديم في عباراتهم ما يشمل التقديم الحقيقي والمجازي مطلقا فيكون
استعمال التقديم على نحو واحد واما ان يستعمل فيما يقتصر على المجازي في المعنى المجازي وفيما يعم
على الحقيقة في المعنى الحقيقي كما في تقديم المسند **فلكون ذكره** اي المسند اليه **اهم** من ذكر باقي اجزاء
الكلام لا من ذكر المسند فانه قاصر كما يوضح ولا انه للحذف فانه يكون مرجحا للذكر على الحذف لا للتقديم
على غيره ومعنى كون ذكره اهم ان العناية بذكره اتم من غيره • ومن البين ان الاجمال التقديم فعل لاجل
الا لكون العناية بالمتقدم اكثر • والاهتمام بادعى وكون الاهتمام موجبا للتقديم وصحة كون
التقديم للاهتمام بينه مستغنية عن بيان ما به الاهتمام لكن كون التقديم حل وضع مقتضى الحال

يوجب ان يكون له جهة من جهات يدعو البليغ اليه • فمن قال يكفي ان يقال قدم للعناية يريد انه اذا وقع
تقديم من البليغ يكفي ذلك القول اذ لا خفاء في ان مادة مال الاهتمام امر معتبر في البلاغة وحيث قال
الشيخ امام عبد القاهر اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر
وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى يريد ان صاحب علم المعاني ينبغي ان يفسره ليعلم المتعلم اسباب البلاغة
والجهات المعتبرة عند البلغاء فلذلك جعل المص افتتاح المفتاح سبب التقدم الاهمية ثم فسر
وجوهها بقوله اما لانه فاهره اما لان المسند اليه الاصل وهو موجه لان محل ما يذكر من عشيرة ومتعلقه
على ذكره وبيانه والتحصيل موقوفة بالاحاطة بحاله وح يحتاج قوله ولا مقتضى للعدول عنه
الى التكلف بارجاع الضمير الى كون الاصل حتى يكون المعنى ولا مقتضى للعدول عن كون الاصل او عن مقتضاه
وهو كونه اهم ما تفرع عليه لكن لا خفاء في جعله وسيلة الى الاهمية الداعية الى التقديم وفي المفتاح
اما لان اصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه فلذا فسر الشارح المحقق ضمير لانه بتقديم المسند اليه ولا يخفى
ان كون تقديم المسند اليه الاصل بلا مقتضى عدول يوجب التقديم من غير ان يلاحظ انه موجب الاهمية وكان
لهذا جعل الشيخ الاهتمام جاريا مجرى الاصل او نكتة تقديم لا يكون نكتة نادرة فلكون التقديم الاصل
بلا اقتضاء العدول ويمكن ان يقال ملاحظة كون التقديم الاصل وعدم موجب العدول يجعل ذكره
اهم وكون المسند اليه وتقديم الاصل ليس لكونه محكوما عليه بل لكونه مسندا اليه حتى يتحقق التقديم في
الانشائية ايضا وانما قال ولا مقتضى للعدول عنه لان التقديم مع مقتضى العدول ولهذا لم يتم
الفاعل على الفعل لان كون المسند عاملا يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة
المعمول • فان قلت كيف يوجب كون المسند عاملا تقديم المسند والعدول من تقديم المسند اليه
غايته ان يتعارض العامل وهو الاصل الذي في المسند اليه فلا بد من امر آخر حتى يتم اقتضاء العدول •
قلت كون الفعل عاملا حال نفسه وكون المسند اليه الاصل باعتبار مدلوله وما للشيء باعتبار
نفسه اقوى مما له باعتبار مدلوله • ولك ان تقول المقتضي للعدول عن الاصل في الفاعل التباسه بالمبتدا
او التباس العامل اللفظي بالعامل المعنوي او التباس علامة الفاعلية بعلامة كونه الشيء مبتدا
واما لم يكن الخبر اراد به الخبر في وقت سواء كان خبرا في الحال او لا ليشمل الباب في تقديم المفعول
الاول من باب علمت على الثاني نحو ان تقول علمت الذي حارت البرية فيه حيوانا مستحدثا من جماد
ولا حاجة للتعميم لتناول الخبر كان وخبر ان وخبر ما ولا لان الخبر يتناول الجميع كخبر المبتدا لكن
العبارة ح على عموم المجاز لان تسمية المفعول الثاني خبرا مجاز وتسمية البواقي حقيقة ولو قطع

واما

واما لم يكن المسند لكان واخواتها الا انه اراد التنبيه على ان المسند في باب تقديم المسند اليه ما سوى
مسند الفاعل في ذهن السامع لان في المبتدا للحاجة ماسة الى تعميم المبتدا الى ما يستتبع الخبر
والتشويق في تقديم المبتدا او لو عدم فلا تشويق في المبتدا المتأخر اليه فالاولى لان في تقديم المسند
اليه تشويقا اليه كما في المفتاح وفيه ان كون التقديم مشوقا الى الخبر يدعو الى التقديم لا الى كونه اهم
حتى يصح تفسير وجه الاهتمام به وقد حديث في قطع هذه المسافة والتشويق انما يتكامل بتطويل
المسند اليه ولذا قيل حق الكلام تطويله وانما يتمكن الخبر حين سماعه بعد التشويق لان حصول الشيء
المترقب بعد الشوق الذ واوقع في النفس • وانما قيد الشيء بالمترقب لئلا ينافي ما يقال ان
حصول النعم غير مترقبة الذ وهو كرزق من حيث لا يحتسب كقوله اي ابي العلاء المعري في قصيدة
يرثي فيها فقيها حنفيا والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت
البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفسانية في ان ابدان الاموات كيف تحيى من
الرفات كذا في ضرام السقط وقبله • بان امر الاله واختلف الناس • فداع الى ضلال وهاد
يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به • وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث
من الجماد آدم ولا ناقة صالح ولا ثعبان موسى ولا القفنس على ما وقع في الشروح لانه
لا يناسب السياق هكذا ذكره الشارح في تزييف ما في الشرح بانه يخالف ما في ضرام السقط
ويخالف البيت الذي قبله وزيد في التزييف بانه يخالف البيت الذي بعده وهو • واللبيب
اللبيب من ليس يغتر • بكون مصيره للفساد • واورد عليه السيد السند في شرح المفتاح
بان تلميذ الشيخ وذكر في تنوير السقط ان المراد حيرة الناس في خلقة آدم من التراب ومن
البين ان كون التوجيه يخالف السياق لا يدفعه كونه من تلميذ الشيخ ونحن نقول كون الكلام
في حشر الاجساد لا ينافي كون المراد بالحيوان المستحدث من الجماد واحدا من هذه الامور بل نقول المراد ما يعم
الجميع والكلام تشبيه بليغ اي الذي تحيرت الناس فيه من الجسم المحشور ليس الا كحيوان المستحدث من الجماد
والاعادة اهون من الاحداث فبعد انكشاف الاحداث بل تعدده لا مجال للتحير ويصح لان
ان يراد ما يشمل خلق الحيوانات من النطف ومحصل الابيات انه ظهر امر الاله بين العقلاء من
كمال قدرته بخلق ما يكون في خلق الانسان من الرفات بالقياس اليه هينا ابتداء واختلف
الناس في بحث الاجساد فمنهم داع الى ضلال وهو الانكار • ومنهم هاد الى الاعتراف والذي
تحيرت الخلق فيه حيث انكروا ليس الا كحيوان مستحدث من جماد • واللبيب الكامل اللب من

ليس يعتبر في الحيوة الدنيا بان مصيره الى التلف ومنه غير المعاد فيغتنم هوى النفس ولا يعمل
لما بعد الموت **واما التعجيل للمسرة او المساءة للتفاؤل او التطير** نحو سعد في دارك
والصفاح في دارك صديقك قوله للتفاؤل او التطير نشر على ترتيب اللف لان التفاؤل مشهور
الاختصاص بالخير فلذا لم يكتف به كالمفتاح وزاد لفظ التعجيل ظنا منه ان ما يصلح للتفاؤل موجب
للمسرة بالتفاؤل به سواء كان في مستهل الكلام او اثنائه ورد بان التفاؤل انما يكون في مستهل
الكلام ولا ابتداء لغيره وبعد بناء الكلام على ان التفاؤل والتطير يكون في غير الاول لا يخفى
ان قوله للتفاؤل لا يصلح علة لتعجيل المسرة لان التفاؤل لا يقتضي تعجيلها بل تعجيل التفاؤل
فيجب ان يجعل علة للمسرة لا لتعجيلها كما جعله الشارح رح في المختصر ولا يخفى ان كون المسند اليه سارا
لا يتوقف على التفاؤل به لانه انما يسر السامع لتضمنه خبرا واو خاله خيرا في وقعه والمسرة
كما تحصل بالتفاؤل تحصل بتذكره ما هو الواقع لانه ربما يسره سماع صديقك وربما يسره
سماع عدوك فقوله للتفاؤل او التطير مذكور على سبيل التمثيل **واما الايهام انه لا يزول
عن الخاطر او انه يستلذ** اي يوجب لذة لم يقل او لانه ليكون عطفا على انه لا على ايهام ويكون
تحت الايهام فان ما يوجد لذة يتصور بصورة المدلول لا للفظ فاستلذاذه وهمي **واما
لنحو ذلك** هو احسن من عبارة المفتاح او اشباه ذلك وهو واضح لا يشتبه عليك من جملة
امثال ما ترى ما قاله المفتاح وهو كون المسند اليه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر
واعترض عليه البعض بان المراد بقوله لا نفس الخبر انه كان لا نفس تصور الخبر فلا من خبر الا وهو كذلك
وان اراد لا نفس وقوع الخبر ففيه انه مع ذكر المسند اليه لا يكون المراد نفس وقوع الخبر بل يجب الاتصاف
على المسند فعند ارادة نفس وقوع القيام لا يقال قام زيد بل وقع القيام ولك ان تقول المراد
الثاني ولا خفاء في ان كون المطلوب عند ذكر المسند اليه كونه متصفا لا وقوع الخبر مما يوجب كونه
اهم ويصح جعله موجبا للاهتمام الموجب للتقديم فحمل الخبر انه بمعنى واحد وهو احسن من جعل الخبر الاول
بمعنى خبر المبتدأ والخبر الثاني لمعنى الاخبار • والمشهور في كلام البعض ما ذكره الشارح المحقق من ان
المراد بكون المسند اليه متصفا بالخبر كونه متصفا به على وجه الاستمرار وبقوله لا نفس الخبر لا مجرد الاخبار
فالخبر الثاني بمعنى الاخبار والعدم تنبه المعترض لمعنى الحال عليه وايد ذلك بانه قال المفتاح كي اذا قيل
كيف الزاهد فنقول الزاهد يشرب فانك كيف انما يسأل بها عن الحال مستمرة في اكثر الاوقات
فيشرب الزاهد يدل على تجدد صدور الشرب منه في الحال والاستقبال • والزاهد يشرب يدل على

صدوره

صدوره عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار واعترض عليه بان الاستمرار التجددي انما يستفاد
من المضارع بتوسطه سواء قدم المسند اليه او اخر فلا يكون وجها للتقديم • ويمكن دفعه بان مراد المفتاح
ان تقديم المسند اليه لان المطلوب اتصافه بالخبر على الاستمرار التجددي والفعل مع تقديم المسند اليه ادل عليه من ذلك
لان قولك الزاهد يشرب وضع الفعل في موضع اسم ولان الاصل في الخبر الافراد فابراز الاسم في صورة
المضارع للدلالة على الاستمرار التجددي • فاجاب السيد السند عن اعتراض الايضاح في شرح المفتاح
بان مراد المفتاح انه اذا كان المطلوب موصوفية المسند اليه لا وصفية الخبر فان قلنا اخبارا عن شرب الزاهد
اعتبارين احدهما ان يكون الكلام في الزاهد وانه هل يصدر عنه الشرب فالمطلوب هنا موصوفية الزاهد
فيقال الزاهد يشرب • وثانيهما ان يكون الكلام في الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب
الزاهد • ومنها ما قاله من ان التقديم يكون لزيادة تخصيص كما في قوله • متى تهزز بني قطن تجدهم
اي متى تحرك وتبعث بهذه القبيلة تجدهم • سيوفا في عواتقهم سيوف • اي تجدهم سيوفا في قطع
الامور والنوائب وفي سرعة التحرك • والسيوف لا تنتقل عن عواتقهم لانهم يكفون الامر بذواتهم من غير
حاجة الى اعمال السيوف جلوس في مجالسهم رزان • يحتمل ان يكون جملة مفعولا ثانيا لتجدهم
اي تجدهم بهذه الصفة من كون الجلوس في مجالسهم اصحاب وقار لتأثير وقارهم في تلك الجلوس وقيل خبر
مبتدأ محذوف اي هم جلوس الاوزه • وان ضيف الم فهم خفوف • قالوا هو جمع خاف بمعنى خفيف
والاظهر انه جمع خفيف فانه جاء ظريف وظروف والمراد بزيادة التخصيص ليس زيادة الحصر
او لا يوصف الحصر بالزيادة والقلة بل المراد زيادة تخصيص المسند الاعم من المسند بالمسند اليه لانه اذا ذكر
يحصل التخصيص وبالتقديم زيادة التخصيص اذ بالذكر آخرا يحصل التخصيص في آخر الكلام وبالتقديم
يحصل التخصيص اولا فيكون التخصيص حاصلا في اول الكلام وآخره ولا معنى لزيادة التخصيص الا
القدر وما كان زيادة التخصيص موهمة لارادة الحصر قال والمراد هم خفوف بمعنى انه لا خفوف
الا هم • وبهذا اندفع اعتراضان ذكرهما البعض في الايضاح احدهما منع كون فهم خفوف مفيدا للحصر
لاختصاص افادة الحصر بالخبر الفعلي • وثانيهما ان قوله والمراد هم خفوف تفسير للشيء باعادة لفظه وربما
يرفع الاول باثبات ان الحصر يستفاد مع الخبر المشتق وان لم يكن فعلا صريحا متمسكا بتصريح ائمة التفسير
به في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وامثاله ويرد بانه لا معنى لقصد الحصر في البيت ويندفع بان حصر
الخفيف فيهم لترجيح عزتهم في خدمة الضيف على سرعة خدمهم • نعم يتجه انه لا يصح تقدير المسند اليه في قوله
هم خفوف على انه فاعل معنى اذ لا اعتبار للخفوف بعد تأخير المسند اليه حتى يكون له معمولا فضلا عن ان يكون

فعلا معنى ونحوه قال الشارح المحقق التفتازاني بانه اراد بقوله والمراد وهم صعلوك ان المقصود من البيت الاستشهاد
وهم صعلوك لا يجمع سيوفا ولا جلوس لاحتمال تقدير المسند مؤخرا ولا يجمع نحو ذلك فيهما بل ذكر
امور اخر في المفتاح • ويمكن امور اخر يبديك المفتاح • وانما توقفنا لهما لما ذكرنا لكلام من ابحاث تتعلق بهما
ولا يخفى عليك ان الاجمال المطلوب بقوله واما النحو وذلك ينبغي ان يكون بعد تمام التفصيل وبعض التفصيل
يذكر فيما بعد الآن اذ بعض التفصيل لئلا يتباعد المعطوف عن المعطوف عليه كثيرا او ح ينبغي ان
يجعل ما يذكر فيما بعد تفصيلا لبعض ما اندرج في قوله واما النحو وذلك **عبد القاهر** اي قال عبد القاهر
وقد يقدم اي المسند اليه **ليفيد تخصيصه** اي المسند اليه **بالخبر الفعلي** اي قصر الخبر الفعلي عليه
على ان الباء داخل على المقصور وتحقيقه ان تقديم المسند اليه لكونه اهم لان المخاطب اذا اصابه في اصل
الحكم واخطأ في قيد من قيوده يكون ذلك التقديم اهم عند المتكلم لانه به يتقرر الصواب ويرد الخطأ
فيتقدم فالتخصيص من جهات الاهمية الا انه جعل النص من جهات التقديم ولم يجعله من جهات الاهمية
على طبق ما تقدم منه ان لا جهة له الا الاهمية والنكات تفسير الاهمية تنبيها على انه كثيرا ما يوضع
تفسير الاهمية ووجه العناية مكانه ويكفي ذلك ويقتضي ان لا يخص التقديم لهذه النكتة بالفعل بل يجري
في كل مسند واعتذر السيد السند عن تخصيصه بما سوى الجوامد بان معنى الجوامد كالجسم والحيوان والرجل
مثلا امور ثابتة غير متغيرة فلما يقع الخطأ فيها في الامور العرفية فلم يلتفت اليها واما المشتقات
فكلها مشاركة في سبب افادة التخصيص ونقض السكاكي بان ما انت علينا بعزيز من هذا القبيل وكأنه
اراد انه لم يلتفت الى الجوامد في افادة التقديم فيها التخصيص لانه علامة لغيره واضحة • والا فلا خفاء
في وقوع التخصيص فيها لكونه انتم الا بشر مثلنا وبعد تجاوز الصفة المشبهة من المشتقات للثبوت
وقد جعلت التقديم فيما انت علينا بعزيز للتخصيص وبالجملة انما قال المص بالخبر الفعلي لا بالخبر
الفعل لان الخبر ليس الفعل بل المركب من الفعل وغيره من اجزاء الجملة او شبه الفعل فالفعلي يتناول
شبه الفعل فلا حاجة الى ما اعتذر به الشارح للمص من ان التقييد بالفعلي مما يفهم من كلام الشيخ وان
لم يصرح به على خلاف تصريح المفتاح بعدم التقييد والاشتراك الحكم بين الاخبار المشتقة ثم كون التخصيص
في ما انا قلت بالخبر الفعلي ليس بالخبر الصحيح اذ المسند اليه فيه مخصص بنفي الخبر الفعلي وحصول الخبر الفعلي بغير
المسند اليه فان القول منفي عن المتكلم وانما حصر به نفي القول • واجيب بان للخبر الفعلي معنى نفي القول وحرف
النفي من تتمة المسند لا بعد فيه بل هو نظير لا فيه غول حيث جعل التخصيص الغول بعدم كونه في خمور
الجنة • واورد عليه السيد السند انه يستدعي عدم الفرق بينه وبين ما انا قلت وسياق الفرق ونقول لولا

الفرق

الفرق لم يصح تقييد الحكم بقوله **ان ولي حرف النفي** اي كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل
ويمكن دفعه بان الفرق ليس في افادة التخصيص بل في خصوصيات اخر وكيف لا وقولك انا ما قلت
داخل في قوله والا فقد يأتي للتخصيص للآخر وقد زال المانع في قوله تخصيصه بالخبر الفعلي من خفائه لكن
حينئذ بقوله **نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول** اي لغيري حيث افاد به ان التقديم لقصر المسند
على المسند اليه دون العكس والتخصيص نفي القول دون القول فقولك ما انا قلت هذا انما هو في شيء
ثبت انه مقول وتريد نفي كونك القائل ردا على من زعم شركتك مع غيرك او اختصاصك به وبراءة غيرك
عنه كذا قالوا والظاهر انه لا ينحصر فيه بل يجوز ان يكون رد التردد للمخاطب الامر بينك وبين غيرك فيكون
قصر تعيين هذا اذا قصد قصد اضافي واما ان قصد حقيقي فينبغي ان يكون جميع من عداك قائلا به ولا يجب
ان يكون هناك اعتقاد مشوب بصواب وخطاء • بقي انه كيف يكون تخصيص النفي رد الخطاء في اعتقاد
الثبوت بل ينبغي ان يكون لرد خطائه في اعتقاد النفي كما في انا ما قلت • ويمكن دفعه بانه لما لم يكن
يذكر من جزئي القصر الا النفي اريد الاشعار بتسليم الثبوت للمشارك في قصر الافراد والثبوت لمن اعتقد
النفي عنه في قصر القلب وذلك يحصل بحصر النفي بالمسند اليه **ولهذا** اي ولان التقديم يفيد التخصيص
ونفي الفعل عن المذكور وثبوته للغير **لم يصح ما انا قلت هذا ولا غيري** قالوا لان مفهوم اول الكلام
ثبوت هذا القول لغير المتكلم ومنطوق المعطوف نفيه عن الغير وهما متناقضان • ولك ان تقول لان
اول الكلام يفيد تخصيص السلب بالمتكلم ولا يصح نفي التخصيص ولانه تسليم ثبوت القول وتصويب مع
سلبه عنك وعن جميع اغيارك فيلزم اثبات القول من غير قائل والاظهر ان العطف دال على انه لم تقصد
التعبير بالتعليم فليس اللازم شيئا من المحالات المذكورات بل كون التقديم لغوا او فيه ايضا بحث لانه انما يكون
لغوا لو لم يكن في هذه الصورة داع آخر من دواعي التقديم وهو ممنوع • قال الشارح المحقق يجوز التقديم
من غير قصد التخصيص اذ ظهر ان التقديم لغرض آخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين
احدهما انك قلت هذا القول • والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فتقول له انت ما قلت لا غيرك
فتقول له ما انا قائله ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل المسند فيقدم المسند اليه ليطابق كلامه هذا
كلامه المنقح لكلام المفتاح • ولك ان تقول لم يصح هذا التركيب لان نفي القول عن المعطوف عليه نفي على وجه
الاختصاص بمقتضى التقديم ونفيه عن المعطوف نفي لا على وجه الاختصاص فلا يحسن العطف وهذا الوجه
يفيد عدم صحة ان يقال ما انا قلت هذا ولا زيد بخلاف الوجوه السابقة والوجوه السابقة تنفي صحة ما انا
ولا غيري قلنا هذا بخلاف هذا الوجه والشارح حمد البري من الابهام الجلي من غير الابهام ان تقول ولهذا لم يصح ما

ما انا قلت هذا وقال غيري لانه يعتقد قال غيري لاغية ليس داعية وما يجب التنبيه عليه
ان هذا التخصيص فيما اذا لم يذكر المسند اليه الا عقيب العموم نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه
فانه لنفي الشمول خاصة والظاهر ان التقديم لانه مناط الفائدة المقصودة بالكلام من توجيه النفي
الى الشمول خاصة ولا ما انا رايت احدا اي ولان التقديم يفيد تخصيص المسند اليه بنفي المسند
الخبر الفعلي مع تصويب اثبات ما نفي عنه بعينه للغير لم يصح هذا التركيب ويحتجه عليه انه رؤية الغير
احدا غير باطل وهو الذي نفي فالمسند للغير هو لا غير ويمكن ان يدفع بان المراد به تخصيص المتكلم
بنفي رؤية احد في وقت معين ردا على من زعم رؤيته دون غيره احدا او مشاركته فيها من غير تعيين
الغير بل انما غيركان وح لا يصح هذا التركيب نظرا الى انه لا محالة راى غيره احدا فلا فائدة في الاخبار
فيها بل التركيب للتقييد ما رايت احدا لكن القوم برمتهم قالوا لم يصح هذا التركيب لان تصويب المخاطب
يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد راى كل احد وهو ظاهر البطلان اولان التخصيص يقتضي ان يكون
المخاطب معتقدا انك رايت كل احد ولا يتصور هذا الاعتقاد لعاقل ويمكن ان يقال لان تصويب
المخاطب يقتضي ان يكون معتقدا ان انسانا غيرك راى كل احد وان يكون في مقام الرد طامعا ان يعتقد
المخاطب ذلك وعلل المص ذلك بانه يجب اثبات المنفي بعينه للغير والمنفي هنا الرؤية الواقعة على كل احد
واورد عليه الشارح المحقق ان ذلك وهم بل المنفي عنه الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس ولا التباس
احدهما بالاخر عند من لا يلتبس عليه السلب الجزئي بالسلب الكلي ثم بين ذلك بان تقديم المسند اليه
بايلائه حرف النفي يفيد اثبات المنفي للغير على وجه نفي ان عاما فعام او خاصا فخاص ناقلا ذلك
عن الشيخ ولا يخفى انه يمكن رد ما قاله المص الى ما ذكر بحمل قوله لان المنفي هو الرؤية الواقعة على
كل احد على السلب الكلي دون الايجاب الجزئي لكن هذا التوجيه يوجب اختلال المعنى لان قوله ولهذا
لم يصح ما انا رايت احدا يكون تعليلا لما لم يذكر لان تعليل كون التركيب لاثبات المنفي لغير المسند
اليه على وجه نفي وهو غير مذكور بل لم يذكر الا ان التقديم يفيد التخصيص بنفي الخبر الفعلي وايضا تخصيص
النفي لا يفيد الا ثبوت ما نفي عن المتكلم لغيره وهو رؤية احد لا بعينه للغير وكيف لا وافادة التقديم
التخصيص المعنوي لا بالوضع حتى يصح ان يقال انه في ذوق البلغاء لهذا المعنى والمفهوم من المعنوي
ليس الا هذا القدر وايضا لو كان للافادة اثبات المنفي على وجه نفي لكان ما انا رايت كل احد للايجاب
الجزئي للغير لان السلب فيه على الوجه الجزئي مع انهم لم يفرقوا بين ما انا رايت احدا وما انا رايت كل احد
ممنعين فكلام الشيخ ان المثبت هو المنفي على وجه نفي وكان عليه حين تعلق النفي لا بعد تعلق النفي نعم

ينفيه

٨٨

ينفيه انما قال انه لا يصح ان يقال ما انا قلت شعرا لانه يقتضي ان يكون انسان قد قال كل شعر
في الدنيا لا بد من تامل وفيه ان التمثيل يجعل قلب شعرا للعموم لما ان النكرة ربما تكون في
الاثبات عامة نحو تمرة خير من كسرة فكما ان قولك ما تمرة خير من كسرة لرفع الايجاب الكلي دون
السلب الكلي فكذلك ما انا قلت شعرا في هذا المقام ولا مناقشة في التمثيل وما يورد لتصوير الشيء
وتوضيحه وقس عليه قوله ما انا رايت احدا واستغني به عن دعوى انه سهو الكتاب والصواب ما
انا رايت كل احد ومما قيل ان لفظ احد بمنزلة كل احد لما انه في الايجاب لا ينفك عن الكل اذا لم يكن همزته
مبدلة عن الواو كما في احد عشر ولانه يصح استثناء الجمع منه كما صرح به ائمة اللغة فليحمل على معنى
الاحاد المستغرقة لكل احد لانه مع ضعف الاول وبعد الثاني لا يجريان في ما انا قلت شعرا هذا غاية
ما بذلنا الجهد في تحقيق الكلام قال السيد السند ان التفصيل ههنا ان يقال ان كان النزاع في رؤية
واقعة على شخص معين كزيد يقال ما انا رايت زيدا فيكون هناك من راى زيدا وهو ظاهر
وان كان في رؤية واقعة على احد لا بعينه يقال ما انا رايت الاحد من الناس فذلك الاحد فانه
وان كان غير معين لكنه معهود من حيث تعلق الرؤية نحو ان يشار اليه بذلك الاعتبار ولا يصح ان
يقال ههنا ما انا رايت احدا لانه في قوة قولك ما انا رايت زيدا ولا عمرا ولا بكرا الى غير ذلك
في افادة نفي الرؤية بالنسبة الى كل واحد من المفاعيل وان اختلفا في الظهور والنصوصية فيقتضي
عموم نفي الرؤية لكل احد منهم ضمنا يعني لان الفعل المثبت في اعتقاد المخاطب منسوب الى واحد
فلا يحتاج في رد خطائه في الفاعل الى نفيه عن كل واحد واحد وان كان النزاع في رؤية واقعة
على كل احد فهناك عبارتان احديهما ان يقال ما انا رايت كل احد والثانية ما انا رايت احدا
وهذه اخصر من الاولى وفي افادتها اعني المذكور نوع خفاء ودقة ولهذا اختلف فيها وتوجيهها
ما قررناه بهذا كلامه واورد عليه ان نفي الرؤية عن واحد واحد متحقق في ما انا رايت الاحد لان
الحرف في الاحد لا يخرج عن الابهام الذي يستلزم العموم في سياق النفي فقد ضاع عموم النفي
مع ضياع التوليف وان التوجه للنفي عن واحد واحد ضايع في رد اعتقاد المخاطب ان فاعل
الرؤية الكل احد انت ويكفي نفي الرؤية عن كل واحد وان نفي الرؤية واحد لا بعينه يقتضي ايراد النفي
عليه ولا لمحوز في الاجمال وانما يلزم اللغو لو حصل لانه انيا ان جماعة مندرجة ونحن نقول ربما يقصد
بنفي رؤية واحد لا بعينه السلب الكلي وربما يقصد مجرد سلب الرؤية ويلزم السلب الكلي فالاول
لرد اعتقاد ثبوت الحكم للكل والثاني لرد اعتقاد رؤية واحد لا بعينه في ما انا رايت الاحد اشعارا

بانه لم يقصد السلب الكلي وان لزم بل سلب الاحد على وجه لاعتقاده المخاطب وهو احد لا يعينه فلا يلزم
كون السلب الكلي لغوا لانه من ضرورات ما قصد ولا يعد لغوا الا ما تعلق به القصد من خارجه فاندفع
لزوم اللغو في ما انا رايت احدا في رد المعتقد الاحد ايضا وان لزوم اللغو في ما انا رايت احدا مبني على
عدم الفرق بين الاجمال والتفصيل واما لزوم اللغو في ما انا رايت احدا في رد معتقد رؤية كل احد
بناء على انه قصد نفي رؤية كل احد ينافي بعد نفي رؤية واحد فمندفع بان فيه تحقيق نفي رؤية كل واحد
وبيان ان المحقق هو السلب الكلي بل فيه مبالغة في رد الاعتقاد او بعينه انه لم ير واحدا فضلا
عن كل احد • واعلم ان ايلاء المسند اليه حرف النفي يفيد بظاهره نفي اختصاص الخبر الفعلي
لا اختصاص النفي وانما يستفاد حصر النفي واختصاصه بجعل الاختصاص المستفاد من التقديم واردا
على النفي وان كان الظاهر ورود النفي عليه كيف وقد نقل النفي في الجملة الاسمية لاستمرار النفي لا لنفي الاستمرار
ولكون قوله تعالى وما انا بظلام للعبيد لمبالغة ولنفي الظلم لا النفي للمبالغة في الظلم وهذا المعنى
وان كان بعيدا عن الظاهر لكن جعل عرف البلغاء فيما نحن فيه واضح والواضح مهجور **ولا ما انا**
ضربت الا زيدا قد تقرر في النحو ان الاستثناء المفرغ في الاثبات لا يستقيم غالبا لان
ثبوت الحكم للجنس في غير المستثنى لا يتحقق غالبا بخلاف نفي الحكم عن الجنس فانه يتحقق فيما سوى
المستثنى غالبا فلا يصح ضربت الا زيدا لامتناع ان يضرب كل احد الا زيدا فاذا دخل عليه النفي فقلت
ما ضربت الا زيدا صح لانه لا بعد في ان لا تضرب احدا الا زيدا اذا عرفت هذا فاعلم انه جعل المص
من ثمرات افادة التقديم في هذه الصورة تخصيص المسند اليه بنفي الحكم وثبوت الحكم بعينه لغيره ان دخول
النفي على قولك انا ضربت الا زيدا لا يوجب صحة الاستثناء وما انا ضربت الا زيدا باق على عدم
الصحة بخلاف ما ضربت الا زيدا لان دخول النفي يفيد تخصيص المسند اليه بنفي الضرب المقيد بالمستثنى مع
ثبوته بعينه لغيره فالمستثنى على ما كان قبل دخول النفي من كونه في الاثبات ويستلزم صحة التركيب
كون كل احد مضروبا للغير سوى زيد وان يعتقد المخاطب ان هذا الضرب صدر عنك وتريد ان ترده
لا الاعتقاد وانه صدر عن غيرك فهذا المثال يشارك المثال الثاني في الفساد فناسب ان يجمع معه
دون الاول لكن الشيخ عبد القاهر والسكاكي جعلاه مشاركا للمثال الاول في الفساد وناسب
ان يجمع معه وان لم يجمعاه معه بل مع الثاني كما فعل المص وقالا لم يصح ما انا ضربت الا زيدا لان نقض
النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي نفي ان يكون ضربته
فتهافتا وان من ثمرات افادة هذا التركيب تخصيص المسند اليه بالنفي وغيره بالاثبات انه لا يصح

٨٩

استثناء شيء منه بهذا النفي لاستلزام نقض ذلك النفي بالا التناقض فكل من المص والشيخ وجهة هو
موليها • ولا يتخالفان عن سلوك الطريق الا انه خفي على المص اقتضاء التقديم وايلاء النفي نفي ضرب
زيدا فنفيه ويمكن اثباته بان ما انا ضربت يقتضي تخصيصك بنفي هذا الضرب عنك واثباته لغيرك
وان كان هذا الضرب منتفيا عنك فلست ضاربا زيدا ولا غيره بهذا الضرب ونقض النفي بالا
يقتضي كونك ضاربا بهذا الضرب زيدا فتقدم التناقض من وجهين كونك ضاربا وغير ضارب
وكون عمرو مضروبا لك وغير مضروب لك الا ان الشارح المحقق انتبه بان تخصيصك بالنفي يقتضي
اثبات ضرب من عدا زيدا لغيرك فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك فاعترض بان الاستثناء
ح من الاثبات لا من النفي فليس النفي منه الا انتقاض في شيء وكانك قلت لست الذي ضرب الا زيدا
وكان المخاطب اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان فنفيت ان تكون
انت ذلك الانسان • وشنع على المص بانه غفل عن ان الاجدر بالاعتراض انتقاض النفي بالا من
اقتضاء تقديم المسند اليه وايلائه حرف النفي نفي ان تكون ضارب زيد وقد نبه هناك ان هذا الاعتراض
على نفسه دون القوم وكان منشاؤه قلة التامل واهمال العقل واعمال الوهم لكن لا يتجه عليه ما ذكره
السيد السند من انه يوجب هدم ما قرره من ان ما انا رايت احدا يقتضي اثبات الرؤية لغير المسند اليه
على طبق النفي في العموم لان النفي اذا كان فاعلية لا يفيد عموم الاحد لعدم توجه النفي الى المفعول
ويكون مآل التركيب اني لست فاعل رؤية احد فلا يقتضي ان يكون انسان راى كل احد بل ان
يكون انسان قد راى احدا لانه قولك اني لست فاعل رؤية احد في قوة لست فاعل رؤية زيد
ولا عمرو والى غير ذلك فعموم النكرة واضحة فلو لم يكن القصد الى اثبات رؤية كل احد لغير المسند اليه
لكان ذلك العموم ضايعا ولا ما ذكره من انه لا يصح ان يكون الاستثناء من الاثبات لانه ح يكون
المستثنى منه احدا وهو ليس بعام فلا يصح ما انا ضربت الا زيدا كما لا يصح ضربت الا زيدا لعدم تناول
احد زيدا الا انه لا موجب لكون المستثنى منه احدا بل المستثنى منه في المفرغ عام من جنس المستثنى
مثبتا كان او منفيا فيجب ان يكون المستثنى منه كل احد كما ان المستثنى منه في قرات الا يوم كذا
قرات كل يوم على انك قد عرفت ان نفي الفاعلية لضرب احد يفيد عموم احد والاثبات للغير يجب ان
يكون على طبق النفي على زعم الشارح فالمثبت للغير ضرب كل احد الا زيدا • واما ما يقال من ان كون الاستثناء
من الاثبات فالازم من كلامهم حيث قالوا ان تخصيصك بالنفي يقتضي اثبات ضرب من عدا زيد للغير
وظاهر ان ذلك مبني على كون الاستثناء من الاثبات فلا توجيه له لان الشارح دفع بهذا البيان منع المص

فالمناقشة فيه مع الشارح مناقشة فيما هو معتقده ولا بد له منه لا فيما لزم القوم وهو لا يرضى به على انك عرفت انه شيء فهمه من كلامهم وليس بكلامهم ونحن نقول امتنع ما انا ضربت الا زيدا الان قولك ما انا ضربت لنفي ضرب حاصل عن نفسك مع اثباته للغير فاما ان يكون زيد او غير فيه فكذلك لانه غير داخل في مفهوم الحكم حتى يصح اخراجه ولان التقديم يفيد كون المخاطب مصيبا فيما عدا تعيين الفاعل فيجب ان لا يكون زيد مضروبا لك والقصر بالنفي والاستثناء يقتضي كونه مصيبا فيما عدا تعيين المفعول فيجب ان يكون زيد مضروبا لك • ولا يذهب عليك ان افادة التخصيص بالنفي لا يخص تقديم المسند اليه بل منه ما شعرا • قلت حيث خصصت الشعر بنفي القول وقصدت نفاح القول بغيره فلا يصح ما شعرا قلت ولا غيره ولا ما شئنا قلت الا ما شعر اقلت الا قصيدة والا نفي للشرط السابق اعني ولي حرف النفي يعني ان لم يقع بعد حرف النفي بلا فصل فقد خرج من الشرط الاول مثل ما انا قلت بهذا ودخل في هذا الشرط ما نه منه داخل جزاء الشرط الاول فيفيد الحكمان الآن لا تعد ما هو من توابع حرف النفي فاصلا بينه وبين مدخوله فيصح ما علم بل حرف النفي ما تقدم ولم يكن في الكلام حرف النفي او كان وقد تقدم على النفي نحو انا ما قلت او تقدم حرف النفي ولكن فصل بينه وبين المسند اليه نحو ما زيدا انا ضارب فانه للتخصيص نفي الفعل بالمفعول مع ايقاعه على غيره لا للتخصيص نفي الخبر بالمسند اليه واثباته لغيره وجزاء قوله والا قوله فقد ياتي بمجموع الشرط والجزاء معطوف على مجموع قوله وقد تقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي ان ولي حرف النفي اي ان لم يل المسند اليه حرف النفي **فقد ياتي التقديم للتخصيص** اي تخصيص المسند اليه بالمسند لا للتخصيص بالنفي **ردا على من زعم انفراد غيره** اي غير المسند اليه بخصوصه **به** اي بالمسند لا ردا على من زعم انفراد المسند اليه به كما في القسم السابع وهو قصر قلب على ما ستعرف **او زعم مشاركته فيه** اي مشاركة الغير في المسند او في الحال كون المسند اليه فهو قصر افراد او تعيين فالفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه ان الاول لتخصيص المسند اليه بالنفي والثاني لتخصيصه بالخبر وان الاول رد على من زعم انفراد المسند اليه بالخبر والثاني على من زعم انفراد الغير به وان الاول للتخصيص والثاني للتخصيص او التقوي وانما قلنا زعم انفراد غيره بخصوصه ليخص الكلام بغير المنكر كما تقتضيه قوله فيما بعد وان بني الفعل على منكر فانه تفصيل لتخصيص المنكر على خلاف ما بينا لك فان التخصيص في المعرف بخصوصه ورد على ثبوت الحكم للغير من حيث الخصوص وفي المنكر تخصيصه بالمسند اليه بحسب الجنس او الوصف ورد على من زعم انفراد الغير بحسب الجنس او الوصف لا لان الخصوص

[illegible]

غير

غير معلوم حتى يعتبر الغير بحسب الخصوص والتفصيل في المنكر في مجرد التخصيص لعدم التفاوت في التقوي فالمراد بتخصيص المسند اليه في هذين القسمين تخصيص خصوصه وان بني الفعل على منكر افاد تخصيص الجنس او الواحد فقولك ما رجل جاءني تخصيص الرجل او الرجل الواحد بالنفي وقولك رجل جاءني تخصيص الجنس او الواحد منه بالمجيء فعلم بهذا ان قوله وان بني الفعل على منكر لا يخص التقسيم الثاني وانه لا يوجب ان لا يكون المنكر للتقوي حتى يرد ما اشارة الشيخ في دلائل الاعجاز الى كونه للتقوي ايضا **نحو انا سعيت في حاجتك** لا لاحد الوجهين فهو مثال للتخصيص كما يصرح به قوله **ويؤكد على الاول نحو لا غيري** مثل لا غيرك ولا غيره ولا زيد ولا عمرو ولا ما سوى **وعلى الثاني نحو وحدي** مثل وحدك ووحده ومنفردا او لا غيري ايضا فهم وفيه دفع شبهة ربما تختلج في صدر كل من انه لو كان التقديم للتخصيص لا يجتمع مع مثل قولك وحدي لا غيري فدفعه بانه لتاكيد التخصيص ووجه تخصيص كل بتوكيد بقسم مع ان كل تخصيص يشتمل على وحدة التخصيص والسلب عن الغير ان الملايم لزعم استقلال الغير التصريح بالسلب عنه والملايم لزعم الشركة التصريح بالوحدة كما لا يخفى على سلامة الذوق **وقد ياتي التقديم للتقوي للحكم** الا انسب بقوله للتخصيص لتقوية الحكم ولا يبعد ان يجعل فعل مضارع منصوب بان المقدرة بعد اللام مسندا الى ضمير التقديم اي قد ياتي التقديم لتقوية الحكم وتقرره في ذهن السامع **نحو هو** اي الله تعالى **يعطي الجزيل** اي كل مسند اليه مقدم على خبر مسند الى ضميره اسنادا تاما لان التقوية من جهة تكرر الاسناد والتام عند السكاكي وتبعه المحقق والشيخ في كل مبتدأ مقدم تقوية للحكم لانه بيان للحكم بعد التقدمة للاعلام • فعلى هذا زيد ضربته للتقوي بخلاف ما ذهب اليه المص لكن هذا ينافي كون التقوي مختصا بالخبر الجملة • والذي اراه ان وجه التقوي ان الخبر الذي هو جملة مستقلة بعيدة الارتباط بما قبله فاذا ربط بالعائد او غيره تعزز اسناده الى المبتدأ لا انه في تحصيله لعنا ذا ومزيد توجه وعليه يجري التقوي في كل خبر جملة ولا تجوزه والسيد السند ذهب الى ان تحقيق كلام السكاكي ان ربط الخبر بالمبتدأ بسبب ضمير ليس ملحقا بالعدم يوجب التقوي في زيد ضربته يوجبه لانه تكرر اسناد الضرب الى زيد بالوقوع بسبب الضمير فتخصيص التقوي بما يكون فيه الضمير مسندا اليه توجه مخالف للمحقق وتزييفه ان ذلك المحقق يقتضي ان يكون في عمرو ضاربه اما تقوي لانه تكرر بواسطة الضمير اسناد الضرب على وجه الايقاع الى زيد فلذا بينا الكلام في شرح كلام المص على ما ذكره الشارح واثبتنا المخالفة بينه وبين كلام الشيخ في كون زيد ضربته للتقوي وكما ان التخصيص لا بد له من داع اليه كذلك التقوي وهو ازالة الشك والانكار حقيقة او ادعاء الا انه كما تعرفهما

في احوال المسند دون فوائد التخصيص لم يتعرض له كما تعرض لفوائد التخصيص والتخصيص بالتعرض وجه آخر وجيه لا الظن بكف الغفلة عنه فيما قدمناه لك • ولما كان الخبر المنفي مظنة الاشتباه بما يلي فيه المسند اليه حرف النفي لم يكتف بعموم قوله فقد ياتي للتخصيص وقد ياتي للتقوي بالحكم مع ظهور اندراج المنفي فيه وصرح بقوله **وكذا اذا كان الفعل منفيا نحو انت لا تكذب** لقصد التخصيص او مجرد التقوي فلم يبق المحل لتمثيل التخصيص في النفي كما ظنه الشارح • ولما كان افادة التقديم التقوي محتاجا الى توضيح قال **فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب** ولا خفاء ان صيغة التفضيل ليست على حقيقته اذ لا يزيد المثالان على نفي الكذب وتوجيهه لا يخفى على الافهام لكن الاولى والنظر الدقيق ان يقول في نفي الكذب في الاستقبال مع انه مظنة الحال يفيد مبالغة فيه • ولما كان نفي الاشدية من لا يكذب اتم في الوهم من لا تكذب انت جعله مشبها به تنبيها على هذا التفاوت وقال **وكذا من لا تكذب انت** ولم يشتغل بهذا التوضيح في قسم الاثبات مع انهما سيان فيه لئلا يتباعد النفي عن الاثبات الا انه يتجه ان كون التقديم للتقوية ليس احق من كون انت لا تكذب اشد لنفي الكذب في التركيبين الآخرين حتى يتم توضيحه به بل قد يتبين كونه اشد لنفي الكذب بكونه للتاكيد حيث قال **لانه لتاكيد المحكوم عليه** لا الحكم وقولنا انت انت لا تكذب على الاحتمال لا يحتمل ان يكون انت الثاني مبتدا لا تاكيد المحكوم عليه بل الحكم في الجزو فيه مخالفة لما ذكره الكشاف في تفسير قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام وهم بالآخرة هم كافرون من ان تكرير هم للدلالة على انهم خصوصا كافرون بالآخرة وان غيرهم قوم مؤمنون بها وهم الذين على ملة ابراهيم وليؤكد هم كونهم بالجزاء بهذا في تخصيص بيان الفرق بانت لا تكذب للتقوي تعريض للمفتاح بانه لا اشتباه بين لا تكذب انت وبين انت لا تكذب للتخصيص فبيانه الفرق بينهما لغو انما ينبغي الفرق بين لا تكذب انت وانت لا تكذب للتقوي لانه محل الاشتباه ولا يدفعه ما ذكره السيد السند ان جعل بيانه الفرق بالتخصيص لانه اورده في بحث التخصيص **وان بني الفعل على منكر** او ما في حكمه من الضمير الراجع الى النكرة فاذا قلت رجلا وهو جاءني كان قولك وهو جاءني تخصيص جنس الرجل او الرجل الواحد لابطال الاول **افاد** التقديم **تخصيص الجنس** او العدد اذا قوله **او الواحدية** لا يتناول رجلان جاءني فانه للتخصيص للجنس والعدد اي رجلان جاءني لا رجل واحد لانا نقول رجلان جاءني للتخصيص العدد ولا يحتمل تخصيص الجنس لان التثنية والجمع نص في العدد لا يحتمل التجريد عنه بخلاف التنوين فانه كثيرا ما يجرد عن العدد نعم اطلاق المنكر

ومن

ومن موجبات ضعف الاطلاق ان المصدر غير المرة للتخصيص الجنس دون الواحد والمراد بالجنس المفهوم الكلي حتى ان رجلا طويلا جنس صرح به الشيخ لكن ينبغي ان يعلم ان قولك رجل واحد جاءني لتخصيص الواحد دون الجنس لان الواحد لكونه نصا في الوحدة لا يمكن تجريده عنها ولو اريد بالتنوين التحقير او التقليل او التكثير يكون لتخصيص الجنس الحقير او القليل او الكثير دون الواحد **نحو رجل جاءني اي لا امراة او لا رجلان** او لا نكتة الى غير ذلك • والاعذب في قصد قصر الجنس الرجل جاءني بالتعريف للجنس **ووافقه السكاكي على ذلك** اي على افادة التقديم التخصيص والتقوي لكنه لم يجعل نحو انا للتخصيص قطعا من غير ان يقصد به مجرد التقوي كما جعل الشيخ ما يلي حرف النفي كذلك وجعل من التقديم ما هو لمجرد التقوي قطعا بخلاف الشيخ كانه ليس تقديم يقطع فيه بمجرد التقوي عنده والى هذا التفاوت اشار بقوله **الا انه قال** اي لكنه قال **التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط نحو انا قمت** قدمه على التقدير لان التقدير فرعه ولم يقتصر على التقدير مع ان التقدير لا ينفك عن الجواز لاحتمال انه يفارق تقدير العدم الجواز ولا يتوقف عليه وصرح بالجواز تنبيها على انه لا بد له في التقدير ايضا ولا يبعد ان يقال المراد جواز التقدير بلا تكلف وقدر قولك ما انا قلت يفيد التخصيص لو قدر اصله ما قلت انا ويتجه عليه انه ح يبطل ما حكم به من عدم صحة ما انا قلت هذا ولا غيري وما انا رايت احدا وما انا ضربت الا زيدا لانه لو لم يقدر التاخير يكون الخبر مفيد للتخصيص فلا يلزم شيء من المفاسد في تحل **والا** اي ان لم يجز تقدير التاخير على انه فاعل معنى فقط **فلا يفيد الا تقوي الحكم جاز** كما في نحو انا قمت **ولم يقدر** ومن امثال انا قمت هو عرف فان هو في قولك عرف هو لا يحتمل كونه فاعلا لفظا **او لم يجز نحو زيد قام** فان زيدا لو قدر مؤخرا لكان فاعلا لفظا لا معنى فقط وقال الشارح لم يجز تقديره مؤخرا لانه يلزم تقديم الفاعل لفظا وهو لا يجوز والمراد بنحو زيد قام ما يكون المسند اليه فيه مظهرا فانه عند التاخير يصير فاعلا لفظا هذا كلامه • وفيه بحث لان زيد قام زيد بوضع الظاهر موضع المضمر المسند اليه فيه مضمر مع انه لو اخر يكون فاعلا معنى كما في هو قام فقوله المراد بنحو زيد قام ان يكون المسند اليه مظهرا والفاعل مضمرا وكذا زيد ضربته فانه لو قدر مؤخرا ايضا لصار مفعولا لا معنى وبهذا ايضا في ما سبق ان نحو زيد ضربته لا يفيد تقوي الحكم عنده لانه يفيد انه يفيد التقوي وقدم المصنف نقيض التقدير على نقيض الجواز على عكس ترتيب الجواز والتقدير لنكتة دقيقة

لا ينتصر به الا البصاير المحيطة بما خفي الضماير وهو ان الشي الف فادة منقوله والا يرجع اولا الى التقدير الذي بمنزلة العقيد للجواز **واستثنى** السكاكي المنكر الصرف الذي ليس فيه شائبة التخصيص بقرينة قوله لئلا ينتفي التخصيص • ولك ان تجعل صيغة التفعيل للمبالغة في النكارة فتفيد ما جرائه في النكارة والاستثناء من حكم مستفاد من قوله والا فلا يفيد الا تقوي الحكم اي ان لم يجز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط بلا تكلف لا يفيد الا تقوي الحكم الا المنكر الصرف فانه لا يجوز تقدير كونه مؤخرا على انه فاعل معنى فقط بدون تكلف وهو لا يفيد الا التخصيص وهو اظهر مما قال الشارح المحقق ان المراد انه اخرج السكاكي المنكر عن كونه فاعلا معنى **بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا** اي جعل المسند في الاصل مسندا الى ضمير مبهم تفسيره ابدال الظاهر منه وانما قال **اي على القول بالابدال من الضمير** اشارة الى قول اخر منه وهو ان الواو في الفعل قد تكون علامة للجمع فقط كما في الصفة من غير ان يكون فاعلا ولا يخفى ما فيه من وجوه البعد من قلة نظاير واسروا النجوى الذين ظلموا والخلاف في كون الواو ضميرا وتغير الضمير من الابهام الى التعيين بالتقديم فتلزم المخالفة الفاحشة بين الاصل المقدر وما عدل اليه وانما ارتكب بهذه الامور **لئلا ينتفي التخصيص** الذي شرط كون المبتدا نكرة **اذ لا سبب** اي لهذا التخصيص **سواه** اي سوى كونه في الاصل فاعلا معنى فكل لا يحتاج فاعلية النكرة الى المخصص سوى تقديم المسند لم يحتج هذا الابتداء اليه سوى تقديم المسند في الاصل • ولا يخفى انه لا يحتاج ج المنكر الصرف على اطلاقه الى الاستثناء اذ نحو تمرة تكلم وكوكب انقض الساعة الى غير ذلك لا يحتاج الى مخصص وقوله **بخلاف المعرف** يفيد ان للمعرف سببا للتخصيص سوى تقديم المسند في الاصل ولا يخفى فساده فلذا جعل الشارح تقدير الكلام واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدا بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدا من غير هذا من الاعتبار البعيد ولا يخفى انه بعيد كما انه جعل خبرا لا سبب له اي كونه مبتدا البعيد ثم قال لا تراخي بين هذا الكلام وما سبق في كلام السكاكي كما تفيده كلمة ثم **وشرطه** ان شرط ارتكاب هذا الوجه البعيد في النكرة **ان لا يمنع من التخصيص مانع** وهو انتفاء فايدة القصر من رد اعتقاد المخاطب في قيد الحكم مع تسليم اصله كما اشار اليه بقوله **كقولك رجل جائني على ما مر** من ان معناه لا امراة او لا رجلان ولا يخفى ان شرط عدم المانع من التخصيص ذلك وهو بين مستغن عن البيان وغاية التوجيه ان يقال بيان بنوهم ان الضرورة في المنكر رفعت عنه شرط التخصيص فخصه بالتنصيص

لارادة هذا التوجيه **دون قولهم شر اهر ذا ناب** فان فيه مانعا من التخصيص **اما على تقدير الاول** وهو تخصيص للجنس **فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير** اذ المهر لا يكون الا شرا او ظهورا للخير للطالب لا يهره ولا يفزعه **واما على التقدير الثاني فلنبوه عن مظان استعماله** فانه لا يستعمل لرد اعتقاد من يكون المهر اكثر من شر واحد **واذ قد صرح الايمة بتخصيصه حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر** لزم طلب وجه لتصريحهم او للتخصيص اولهما وبل وقال الشارح المحقق لزم طلب وجه الجمع بين ما ذكرناه وبين ما فعلوه فكانه قال واذ قد صرح الايمة بما ينافي ما ذكرناه لزم طلب وجه الجمع لتصحيح ما ذكرناه او ما ذكروه للتعويل **فالوجه** بما بعد الوجوه فتامل **تفظيع شان الشر بتنكيره** بجعل التنكير للتعظيم او التهويل كما مر في تنكير المسند اليه ونحن نقول بجعل المفضل عليه المحذوف في غاية العموم اي شر من كل شيء • وبالجملة المعنى ما اهر ذا ناب الا شر عظيم في الغاية ويتجه ان النكرة ح تخصصت بالوصف المستفاد من التنوين او بالمفضل عليه المحذوف فلا حاجة الى تقدير التاخير بل لا يصح لانه لا يرتكب الاعتبار البعيد الا في النكرة الصرفة على ما حقق • واجيب بان التخصيص الذي صرح به الايمة فيما نحن بصدده هو التخصيص المستفاد من التقييد او التقييد يفيد التخصيص عند السكاكي لانه يجعل ما ضرب اكبر اخوتك اثباتا لضرب الاصغر وفيه انه لم يجعل النحاة شر اهر ذا ناب من قبيل والعبد مؤمن خير من مشرك وعلى ما ذكر يكون كلاهما تخصيصا بالوصف **وفيه** اي فيما قاله وفعله السكاكي **نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي** الاولى الاسلم من النزاع الفاعل اللفظي والبدل والتاكيد **سواء في امتناع التقديم** ما بقيت على حالها لا انه لا يتجه عليه عليكم ورحمة الله السلام وقوله **ما بقيا على حالهما** قيد للامتناع اي سواء في الامتناع المقيد بزمان بقائهما على حالهما لا التسوية حتى يحتاج اتمام الكلام الى التقدير وسواء في جواز التقديم اذا لم يبقيا على حالهما فتامل والمناقشة في التسوية بدعوى ان التابع اولى بالامتناع لان فيه التقديم على العامل والمتبوع **فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي** ترجيح بلا مرجح لا تحكم اذ التحكم هو الترجيح بلا مرجح لا يضر السكاكي بل ينفعه **ثم لا نسلم انتفاء التخصيص لولا تقدير التقديم لحصوله بغيره كما ذكر** يتجه على كلام السكاكي منع ان لعدم على قوله التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط وقوله انه يجوز لا انه انتفاء التخصيص من غير تقدير التقديم اولا ودليل على اعتبار التقديم للتخصيص لم يحصل بلا تقدير تقديم كما ذكر منقولا عن الشيخ

وكلام المتن يحتمل هذا المنع وح معنى قوله لحصوله بغيره لحصوله بلا تقدير تقديم باجراء غير مجرى لا في نحو
غير ما سوف على زمن اى لا ما سوف ولا غير نظير • وثانيهما على قوله لئلا ينتفي التخصيص في صورة
التنكير لولا تقدير التقديم لحصول التخصيص بغير التقديم من التخصيص بالوصف ليف خادم من التنكير
كما ذكر السكاكي والايضاح يفصح عن هذا المنع وهو اوقع بالعبارة وبالجملة الاوضح لولا تقدير
التاخير ولا ايجاب للمنع الاول والجواب عن المنع الثاني انك ان اردت منع انتفاء التخصيص في
النكرة مطلقا لولا تقدير التاخير فلم يدع احد ان المسند اليه اذا كان نكرة لا يفيد التخصيص بدون
تقدير التاخير وان اردت منع انتفاء التخصيص في نكرة من النكرات لولا تقدير التاخير فالمنع
مكابرة لان النكرة التي لم تخصص بشيء من المخصصات اذا قدمت ينتفي تخصيصه لولا تقدير
التقديم **ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر شر لا خير** وكيف لا وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم
شر لان المعنى الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير فجرى مجرى ان يقول رجل جاءني يراد به رجل
لا امراة وربما دفع هذا المنع بان المتبادر من الشر الشر بالنسبة الى الكلب والاهرار صورته عند
ما ذيه وعجزه عن ايذيه فلا يشك عاقل ان مهره لكلبه خير له بالنسبة اليه وفيه نظر لانه يجوز
ان يراد بالشر الشر بالنسبة الى اهل الرجل او يراد بالاهرار مجرد جعله ذا صوت وهناك
معان آخران • احدهما انا لا نسلم انه لا يصح قصد التخصيص لامتناع ان يراد شر اهره لا خير
وامتناع ان يراد شر اهره لا شر ان لاحتمال ان يراد شر اهره ذا ناب لا غيره بان يكون للحصر
حقيقيا لا للرد اعتقاد • وثانيهما ان هذا المثل يراد به عجز القوى البعيد عن عجز فهو يصح ان
يقع مبتدا بلا تخصيص لكونه حكم مفيدا بدون التخصيص • وبالجملة يراد ان النزاع في مثال
ذكره التصوير لا في قصد التخصيص وهو ليس من دأب المحصلين **ثم قال السكاكي ويقرب من**
هو قام زيد قائم في التقوى يعني في افادة التقوى ولو قال ويقرب من زيد قام زيد قائم لم
يحتج الى قوله في التقوى لان زيد قام لا يحتمل الا التقوى بخلاف هو قام فانه يحتمل التخصيص ايضا
قال السيد السند في شرح المفتاح هو قائم يحتمل التخصيص على نحو هو قام ولو لم نسلم ما ذكره لكان
في اعتبار زيد قائم على هو قائم وجه وجيه لكن فيه انه كيف يحتمل التخصيص ولا يمكن تقدير تاخيره
على انه فاعل معنى اذ لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد **لتضمنه الضمير** علة لقال وهو الا وقع
بقوله **وشبهه بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة** فتامل
او علة لقوله يقرب وهو اوقع بمقام النقل وقوله شبهه على صيغة الماضي من التفعيل عطف

المشهور

المشهور ويحتمل كونه مخففا مصدرا فالاظهر انه عطف على تضمنه ويحتمل النصب على انه مفعول معه والرفع
على انه مبتدا والجملة حالية اى والحال ان شبهه ثابت بالخالي المشبه بالخالي عن الضمير ثابت من جهة
عدم التغير • والتغير في تغيره للضمير اى من جهة عدم تغير الضمير في وقت تكلمه وخطابه وغيبته وجعل
الشارح العلامة اى لعدم تغير قائم في وقت تكلمه وخطابه وغيبته كما هو الظاهر ففيه مسامحة اى في
وقت تكلم الغير والمراد اما عدم التغير في الاحوال الثلاثة فنقول من جهة عدم التغير في المتكلم كما في
الفعل فان متكلم الماضي ضربت تارة وضربنا اخرى ومتكلم المضارع اضرب تارة ونضرب اخرى وكذا
في الخطاب والغيبة واما عدم التغير في واحد واحد وح نقول والعدم التغير في الاحوال الثلاث
ولهذا لم يحكم بانه اى اسم الفاعل مع فاعله **جملة** اصلا واحتيج في الحكم بكونه اسم الفاعل الذي
صلة اللام مع ضميره جملة الى تاويله بالفعل وادعاء انه فعل في صورة الاسم فقول الشارح
المحقق الا في صلة الموصول استثناء من غير حاجة ومن قال استثناؤه قاصرا اذ اسم الفاعل
الواقع بعد حرف الاستفهام وحرف النفي الرافع لملفوظ ايضا من قبيل الجملة يعود اليه القصور
لان الكلام في اسم الفاعل المتضمن للضمير واما ما لم يتضمن الضمير فجعل تابعا للمتضمن في الافراد
والاعراب ولم يتعرض له المتن كما تعرض له المفتاح حيث قال واتبعه في حكم الافراد نحو زيد
عارف ابوه يعني اتبع عارفا مع الضمير عارفا ابوه يعني اتبع في حكم الافراد وما في بعض نسخ
الايضاح اتبع عرف في الافراد سهو اذ لم يسبق في المفتاح عرف وقال الشارح اذ لا حاصل
لهذا الكلام • فان قلت لم يحكم بكون اسم الفاعل مع فاعله جملة لانهم اشترطوا في الجملة الاسناد
الاصلي وهو اسناد الفعل او ما هو فعل في صورة الاسم كاسناد المصدر واسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف ايضا على ما قالوا على سبيل التشبيه وليس
بجملة وان كان جعل الظرف غير جملة يخالف ما قالوا ان الخبر الظرف مقدر بالجملة في الاصح قلت ما ذكره
المفتاح توجيه لتخصيص الجملة بما يكون اسناده اصليا ولتاويلهم اسم الفاعل الذي هو
صلة والذي بعد حرف النفي والف الاستفهام بالفعل حتى يصح كونه مع فاعله جملة اولا ما فان •
قلت الجملة ما يكون اسناده مما يصح السكوت عليه في الجملة واسم الفاعل مع فاعله ليس كذلك
اصلا • قلت اسم الفاعل كذلك في اقائم زيد وما قائم زيد تقدم جعله مع الفاعل جملة وجعل
حالتي الصورتين مؤولتين بفعلتين لا بد له من وجه وذلك ما ذكره في المفتاح **ولا عومل**
قائم مع الضمير **معاملتها** اى الجملة **في البناء** الجملة اذا لم تقع في محل مفرد معنى فلا اعراب لها اصلا

لا محلا ولا لفظا ولا تقديرا واذا وقع موقع مفرد فهو معرب محلا واسم الفاعل مع فاعله معرب
الا انه اجرى اعرابه على جزئه الاول لاستقلال الجزء الثاني باعراب اقتضاء الجزء الاول • فان قلت
المعرب قسم الاسم واسم الفاعل مع فاعله ليس باسم فلا يكون له اعراب • قلت المعرب هو
الاسم او ما نزل منزلة الاسم نحو قائمة وبصرة • فان قلت اسم الفاعل لو لم يكن معربا باعراب
نفسه ويكون معربا باعراب استحقه المجموع المركب منه ومن فاعله لكان اسم مركب مع الغير ولم يكن
معربا • قلت مطلق التركيب لا يوجب اعراب الاسم بل تركيب يستدعي حصول معنى فيه
يقتضي الاعراب • فان قلت البناء لا يخص الجملة حتى يوجب عدم جعل الاسم الفاعل
مع فاعله جملة عدم جعله مبنيا • قلت فرق بين جعله مبنيا وبين جعله كالجملة في البناء
والذي ليس خاليا من المطابقة مع مقابلة الجملة في البناء وهو الثاني دون الاول لا يحال كيف يحكم
بانه لم يجعل اسم الفاعل مع فاعله مبنيا لم لا يجوز ان يكون مبنيا ويكون الاعراب الذي اجرى على
الجزء اعرابا استحقه الكل محلا فاذا جاز اجراء الاعراب المحلي لمبني على كلمة مقارنة له كما في لام
الموصول وصلته فيجوز على جزء المركب اولى لانا نقول لم يجعل النحاة اسم الفاعل مع فاعله
مبنيا وذلك معلوم من علم النحو • والمراد بعدم المعاملة عدم معاملة النحو وفي العرب حتى يقبل
ذلك المنع ولا يذهب ان جعل زيد قائم مشتمل على التقوي يقتضي ان لا يحال في مقام الاخبار
عن قيام زيد • ويخص بمقام جواب السائل كزيد قائم ويكذبه ما نقل للمفتاح عن ابي العباس في
جواب الكندي حين قال اني اجد في كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قائم وان عبد الله قائم وان
عبد الله لقائم والمعنى واحد من انه قال بل المعاني مختلفة فعبد الله قائم اخبار عن قيامه وان عبد الله
قائم جواب عن سؤال سائل • وان عبد الله لقائم جواب عن انكار منكر فالمرجح انهم لم يلتفتوا الى
التقوي في زيد قائم اصلا وجعلوه كزيد انسان مطلقا **وما نرى** على صيغة الخطاب المعروف
او الغائب المجهول **تقديمه كاللازم** اي ما يعلم معاشر علم المعاني او ما يظن تقديمه كاللازم
لقوة مقتضى التقديم فيتقدم ابدا الا انه لا يليق ان يترك البليغ ما هو كاللازم وانما ليس لازما
لان الاعوان على المراد ليس لازما لا يجوز العاقل تركه **لفظة مثل وغير** وشبه ومماثل ومغاير
الا ان الشايع في الاستعمال مثل وغير فلذا اختارهما المص مع ان بين مثل ومماثل في الكناية
عن الحكم عن المعنى فالية بالحكم على المثل بطريق الاولى لان المثل هو الادنى وفي المماثل يلزم الحكم على
المعنى فالية لا بطريق الاولى بل لانهما متساويان في منشأ الحكم لان المماثل هو المشارك في المساوي

بخلاف

بخلاف المثل فانه الادنى في المتعلق **نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل** بجعل
نفي البخل عن المثل كناية عن نفي البخل عنك لانه اذا لم يبخل من هو على صفتك لكن حق فيك اكد منها
فيه فلا محالة انت لا تبخل **وانت تجود** لانه اذا نفي الجود الموجود في محل عن غيرك مطلقا
فانت تجود لا محالة بل المستحقا وانك تجود على الكمال فلا محالة انت محله على الانفراد والا لبطل
من غير ارادة تعريض بغير المخاطب اي بغير مراد به التعريض بغير المخاطب بان يراد بالمثل انسان
غير المخاطب مماثل له وبالغير غير المخاطب مماثلا كان او لم يكن وما ذكره الشارح انه يراد بغيرك غير
مماثل له لا يظهر وجهه وقوله من غير الى آخره حال من النحو المضاف الى المثالين ولفظ من زائدة
في الاثبات لتضمنه النفي لانه في قوة لا من ارادة تعريض بغير المخاطب ونظيره ضربت من غير جرم
اي غير ذي جرم • وهذا اظهر مما قالوا برمتهم في توجيهه ان الغير بمعنى لا اي ضربا ناشيا من
غير جرم اي غير ذي جرم • وهو كناية عن ضرب لم ينشأ عن جرم وينبغي ان تحمل الارادة على القصد
بالذات والا فالكناية لا تستلزم نفي ارادة الحقيقة والاولى حذف التعريض والاكتفاء بقوله
من غير ارادة غير المخاطب اذ ارادة غير المخاطب يمنع كون التقديم كاللازم سواء كان في الكلام
تعريض بغير المخاطب وحكم عليه من عرض الكلام لا على وجه الاستقامة على ما هو معنى التعريض
اصطلاحا او لم يكن ولهذا ترى السيد السند احتاج الى حمل التعريض على الدلالة الخفية وجعل
المعنى ان زيد بمثلك لا يبخل نفي البخل عن شخص معين مشتهر بمماثلة فيجعل لفظ مثل كناية
عن هذا الشخص المعين فلخفاء دلالة الكناية ذكر لفظ التعريض ولا يخفى ما فيه لشمول قوله
من غير ارادة تعريض بغير المخاطب ح قولنا مثلك لا يبخل في معنى قولنا فلان لا يبخل بان يريد
بمثلك فلانا على وجه الاستقامة دون الكناية لان الاضافة العهدية تفيده من غير كناية وفي
معنى مثلك مطلقا لا يبخل فانك تريد فيه غير المخاطب من غير دلالة خفية فينبغي ان تحمل قوله من
غير ارادة التعريض بغير المخاطب اشارة الى ان التقديم لا يلزم في شيء من هذه الصورة ولا يخص
بما خصه السيد السند وغاية التوجيه انه اراد الدلالة الخفية ونبه على ان مثلك لا يبخل اشتهر
في معنى انت لا تبخل الى ان صار دلالة على غير المخاطب بوجه من الوجوه خفية وبما ذكرنا ظهر ان
قوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب تاكيد لقوله بمعنى انت لا تبخل لا قيد ثان حتى لو كان مع
ارادة المخاطب تعريضا بغير المخاطب لم يكن التقديم كاللازم على ما وهم كيف وقوله **لكونه اعون**
على المراد بهما يقتضي لزوم التقديم في الكل والظاهر ان اعون من العون وان كان استعمال اللغة

اشهر فان قلت لا اعانة للتاخير على المراد فكيف صح قوله اعون • قلت كانه اراد كونه
مثل وغير مع التقديم اعون على المراد وبرهانه منهما مع التاخير • فان قلت اذا كان المخاطب منكرا
او مترددا فتقديمهما واجب او حسن واذا كان خاليا فتقديمهما غير جائز فكيف صح الحكم بلزوم
التقديم • قلت كانه اريد ان التقديم ليس لقصد تقوية الحكم للرد بل لكونه اعون على ما هو المراد
من لفظ مثل وغير من ايراد الحكم على وجه بليغ لا للرد فان كون الحكم ابلغ ليس للرد اذ لم يقل احد
ان قوله جاء في السنة للرد وعلى المخاطب على انك سمعت عن الشيخ وغيره ان التاكيد ربما يكون
لفوائد أخر غير رد الانكار وازالة التردد وان تطلعنا فيه ولا يذهب عليك ان هذا الحكم لا ينبغي
ان يختص بلفظ مثل وغير ولا بالكناية بل يجري في المجاز ايضا فترى تقديم المسند اليه في انت
تقدم رجلا وتؤخر اخرى كالملازم لكونه اعون على المراد وهو ايراد الحكم على وجه ابلغ اذ المجاز ابلغ
من الحقيقة • **قيل وقد يقدم** المسند اليه وذلك اذا كان المسند اليه مقارنا بما يفيد شمول القصد
لجميع افراده كلفظ كل وما يجري مجراه وكان المحكوم به منفيا وكان بحيث لو قدم صار المبتدأ
فاعلا بخلاف قولك كل انسان لم يقم ابوه فانه لا يفوت فيه العموم لو قيل لم يقم ابوه كل انسان
وعند النحاة هذا التقديم لخوف التباس المبتدأ بالفاعل على حجة انه يجب في زيد لم يقم ايضا وان
لا يفوت العموم في قولك لم يقم زيد ومما تضمنه هذا المقول ان قد يقدم لانه لا يدل على العموم
كما انه لم يقم بخلاف لم يقم انسان فانه يدل على العموم وليستفاد منه نكتتان للتاخير احديهما
الدلالة على العموم والاخرى الاحتراز عنها • ولا يخفى ان هذا التقديم ليس داخلا تحت الاصل
الذي هو الاهمية المنحصر جهتها بالدلالة على العموم بل الدلالة على العموم بذاتها يستدعي التقديم
لانها حاصلة من نفس التقديم ولا يخفى ان دلالة التقديم على العموم يترتب على تحققه فيصح
ان يكون غرضا منه كما يفيده قوله **لانه دال على العموم** اي شمول الحكم لجميع افراد المسند اليه
وليس المراد بالعموم ما يوصف به اللفظ حتى يشكل جعل التقديم دالا عليه على انه اذا كان اللفظ
دائرا بين كونه عاما وغير عام فلا باس بان يجعل شيء دالا على عمومه ويتوسل بعمومه الى شمول الحكم
لكن الاعذب جعل التقديم دليلا على شمول الحكم مستلزما لعموم اللفظ • ووجه دلالة التقديم
على العموم انه بالتقديم يكون الحكم موجبا فيشمل الكل وثبوت النفي لكل واحد بعمومه وشموله
بخلاف ما لو اخر اي بخلاف التاخير على ان ما مصدرية **نحو لم يقم كل انسان** فانه يصير الحكم
سالبا ويكون رفعا للايجاب الكلي فلا يفيد شمول النفي **فانه يفيد نفي الحكم** اي المحكوم به **عن**

جملة

جملة الافراد اي جميع الافراد **لا عن كل فرد** وانما قال بخلاف التاخير لانه لو كان العموم متحققا
في كل من صورتي التقديم والتاخير لا يصح التقديم لكونه دالا على العموم كما في كل انسان قام
وقام كل انسان لكن الحاجة اليه لدفع الوهم ونظر التحقيق لا يلتفت اليه لانه اذا ساوى التقديم
والتاخير في العموم فلا دلالة له حتى يمنعها عليه فلا يتصور فيه التقديم للدلالة على التعميم ولا يخفى انه لا
فائدة للكلية لو في قوله ما لو اخر بل لا نقدر على تصحيحه وتعيين جواب له فكان الاوضح بخلاف
التاخير وبما بيناه الوجه السديد والسبيل الرشيد لمستغنيث عن سلوك المسالك البعيدة الذي
دل عليه هذا التاويل بقوله **وذلك** اي كون التقديم مخالفا للتاخير على هذا الوجه اعتبره البلغاء
بشهادة الاستعمال **لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس** فهذا بيان الداعي الى الاستعمال
لا اتمام الدعوى بالاستدلال حتى يرد ان اثبات المنقول بمحض المعقول بعيد عن القبول
ومن البين ان التقديم في كل انسان لم يقم يشتمل على تكرير الاسناد فيفيد التقوية لا محالة
فلا بد لجعل النكتة فيه افادة العموم دون تاكيد الحكم من سبب وذلك السبب ان تقوية الحكم تاكيد
وافادة العموم تاسيس وترجيح التاكيد على التاسيس كترجيح الخسيس على النفيس فلا يظن
بالبليغ ولولا انه فات ما يبلغ هذا الكلام المحل على هذا المرام لحاجة عليه ومع ذلك اكاد اجتري
بان ما يعقبه بيان له من غير صاحبه بالا يرضى به وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام
ولقد بين ترجيح التاكيد على التاسيس لو لا التقديم للتعميم والتاخير لا للتعميم بقوله **لان**
الموجبة المهملة ما لم تشتمل على ما يفيد كون المحكوم عليه بعض الافراد او كله **المعدولة**
المحمول وهي ما جعل النفي جزءا من محموله **في قوة السالبة الجزئية** وهي التي ذكر فيها ما
يدل على ان السلب عن البعض وهو قسمان ما يدل على السلب عن الجملة المستلزمة للسلب
عن البعض وسوره ليس كل وما يدل على السلب عن البعض المشتمل للسلب عن الجملة
وسوره ليس بعض وبعض ليس والسالبة الجزئية مطلقا لا تقتضي السلب عن الجملة بل ما
كانت مشتملة على رفع الايجاب الكلي فلذا وصف السالبة الجزئية مطلقا بقوله **المستلزمة**
نفي الحكم عن الجملة ولم يقل المقتضية نفي الحكم عن الجملة بخلاف السالبة الكلية فان مطلقها
صريحة من نفي الحكم عن كل فرد فلذا يصفها بالاقتضاء • وقد بعد عن المرام الشارح المحقق
في هذا المقام فقال في بيان الالتزام لان صدق السالبة الجزئية اما بانتفاء الحكم عن كل فرد
او عن البعض فقط • ويلزم على التقديرين الانتفاء عن الجملة لان الكلام في مفهوم القضية

دون مناط صدقها لان مدار التاكيد والتاسيس ثم بنى عليه استعمال الاستلزام والاقتضاء وحقق
عن ان قولنا لم يقم كل انسان سالبة جزئية لصدق في صدقها ان صدقها اما بالسلب عن كل
فرد واما بالسلب عن البعض فقط دون البعض مع انها مقتضية للنفي عن الجملة كما قضى السالبة
الكلية عن كل فرد • وقال السيد السند انه الاوضح ان يقال لان مفهوم السالبة الجزئية صريحا نفي
الحكم عن البعض وذلك مغاير لنفي الحكم عن الجملة لكن يستلزمه كما ذكره الشارح ولا يخفى ما فيه ايضا
لان صريح قولنا لم يقم كل انسان نفي الحكم عن الجملة مع انها سالبة جزئية بلا مسامحة وكان منشأ
السلب الجزئي بالسالبة الجزئية لان السلب الجزئي ما يفيد السلب عن البعض والسالبة الجزئية
مقتضية تفيد السلب عن البعض اما بمفهومها الصريح او بالطريق الاستلزام • وهو هنا ابكار
مليحة احتجبت عن انظار الفحول • واستقبلتني بالقبول • فابرزتها بعصائر القلوب والبصائر
العقول • حفظها الله عن الحاسد المتعصب الجهول • او لان القوة شاعت في هذا المقام
من كتب الميزان في معنى التلازم فلذا احتاج الشارح المحقق الى تقييد السالبة الجزئية بوجود
الموضوع لئلا ينافي ما حقق به في موضعه ان السالبة المحصلة اعم من الموجبة المعدولة ولا يخفى
ان ما هو بصدده لا يتوقف على دعوى استلزام السالبة للمعدولة بل يكفي فيه استلزام الموجبة المعدولة
السلب • فالاولى ان يكون الشارح باستعمال القوة في الاستلزام • وثانيها ان الاولى ان يقال
لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول يستلزم اثبات النفي للبعض فلو لم يفد الكل العموم لزم ترجيح
التاكيد على التاسيس • وثالثها ان افادة التقديم العموم لا يختص بالجزئية فانه يجري في قولنا
الكل انسان لم يقم والم يقم كل انسان فعليه الدليل وارد على الدعوى • **دون كل فرد** • واذا ثبت
ان انسان لم يقم معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان كل انسان لم يقم
كذلك كان كل تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد المرجوح على التاسيس الراجح فثبت العموم
والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد • يريد السالبة
المهملة التي موضوعها نكرة بدليل قوله **لورود موضوعها في سياق النفي** لان الوارد في سياق
النفي يفيد العموم او لان الوارد نكرة • وقد يبلغ ذلك من الاشتهار الى ان استغنى الورود عن
التقييد بالنكرة • ويمكن ان يجعل اللام للوقت ويجعل قوله هذا تقييد الحكم لا تعليلا فيندفع ما قيل
انه لا وجه لتعليل هذا الحكم وعدم تعليل كون الموجبة المهملة المعدولة في قوة السالبة الجزئية •
ووجهه الشارح المحقق بانه احتاج هنا الى التعليل لان هذه الدعوى منافية لما تقرر في محله

ان المهملة

ان المهملة في قوة الجزئية • وفيه نظر لان الحكم بان كل مهملة في قوة الجزئية لا ينافي ان بعض المهملة
في قوة الكلية ولا بد من تخصيص قضية الكلية الحاكمة بان النكرة الواردة في سياق النفي تفيد العموم
بما سوى نكرة عامة قبل ورودها في سياق النفي والا انتقض حكمه بان لم يقم كل انسان لنفي الحكم عن الجملة
دون كل فرد • وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان
لافادة النفي عن كل فرد لا يلزم ان يكون لشيء منهما تاكيدا لا تاسيسا لان التاكيد الاعادة بلفظ ما
افيد بلفظ آخر وهنا لم يكن افادة معنى مرتين بلفظين **لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى**
اي الموجبة المهملة المعدولة **عن كل فرد في الثانية** اي السالبة المهملة **انما افاده الاسناد**
اي ما اضيف اليه كل وقد زال ذلك بالاسناد اليه فيكون تاسيسا لا تاكيدا لما كان
قبل دخول كل كذلك هكذا اوضح الشارح هذا المقام وفيه انه لو كان التاكيد ما ذكره لم يصح انه
يؤكد التقديم في انا سعيت تارة بوحدي وتارة مرة بلا غيري • فالصحيح ان التاكيد اعادة
ما افيد لشيء بمفيد آخر وفي ما ذكره المص بحث لان المسند اليه عند التحقيق ما اضيف اليه كل وكل
لبيان افراد المسند اليه وكذا لا يوصف بالمضاف اليه فالنفي عن الجملة او عن كل فرد لا يستفاد الا
من الاسناد الى ما اضيف اليه وايضا لا يجري ما ذكره لو وضع لام الاستغراق موضع كل لان المفيد
للنفي في الصورتين الاسناد والامر واحد • فاللام للتاكيد ما يفيده الاسناد وتقريره • فان قلت
هذا الجواب ينافي الجواب الذي بعده لان مقتضاه ان كلا على هذا التقرير في الصورتين للتاسيس
لا للتاكيد ومقتضى قوله **ولان الثانية** اي السالبة المهملة نحو لم يقم انسان **اذا افادت**
النفي عن كل فرد فقد افادت عن الجملة فاذا حملت كل على الثاني لا يكون تاسيسا
ان كلا اذا افادت ما افاده التركيب قبل دخوله تاكيد • قلت الجواب الثاني مبني على تسليم ان كلا
تاكيد نفي هذا الجواب تسليم ما منع في الاول وقد نبه عليه المص في الايضاح حيث قال وان سلمنا
انه يسمى تاكيدا يعني لو اصطلح عن تغيير التركيب عما يفيد معنى يحصل بدونه ولا مسامحة فيه والثانية
بعد الحمل على ما حملت لا يكون تاسيسا بل تاكيدا ولا يكون فيه ترجيح التاسيس على التاكيد بل ترجيح
تاكيد على تاكيد • ولا يخفى انه يمكن ان ينافس ح ايضا بان ما هو مشتهر ان التاسيس خير من التاكيد
بالمعنى الاصطلاحي ولهذا اوضح بان الافادة خير من الاعادة واما كون التاكيد بهذا المعنى خيرا من التاسيس
المقابل له فغير بين ولا مبين وكيف ولا يخاسي احد عن استعمال بعض الانسان لم يقم ولم يقم بعض
الانسان مع انه يفيد فائدة قولنا الانسان لم يقم ولم يقم الانسان • واجاب الشارح عما ذكره المص

بان افادة النفي في الجملة في ضمن افادة النفي عن كل فرد خلاف افادته على وجه المحتمل لان يكون في ضمن
النفي عن كل فرد وفي ضمن النفي عن بعض مع الثبوت لبعض والكل يفيد الثاني والمفاد قبل الكل
هو الاول فيكون تاسيسا وفيه ضعف لانه لم يعم كل انسان لنفي الشمول مع بقاء اصل الفعل
كما سيجي والجواب الصحيح ان النفي عن الجملة مع كل بان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض وهذا
المعنى غير النفي عن الجملة بان يكون منفيا عن كل فرد كما كان قبل كل • ومنهم من اجاب بانه اذا حمل
الكل على الثاني يكون تاسيسا لان دلالة لم يقم انسان عليه بالالتزام ودلالة لم يقم كل انسان بالمطابقة
ويكفي في التاسيس اختلاف الدلالتين • ورده الشارح بانه يلزم ح ان لا يكون كل انسان لم يقم
على تقدير جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم بطريق الالتزام
وهو ظاهر ولا يخفى عليك ان دلالة كل انسان لم يقم ايضا على النفي عن الجملة بطريق الالتزام
لانه لاثبات عدم القيام للكل ويلزمه النفي وان دلالة لم يقم انسان على النفي عن جميع الافراد ايضا
عند المستدل بطريق الالتزام لانه في قوة الكلية فلو كان لم يقم كل انسان لعموم النفي لم يكن تاكيدا
ولك ان تمنع بطلان ترجيح التاكيد على التاسيس لان الاصل في كل في التاكيد الاكثر فالاصل فيه كونه
للتاكيد وان تدفعه بانه لا اشتباه في ان الافادة خير من الاعادة وذلك يقتضي بطلان ترجيح
التاكيد على التاسيس فلا يسمع المنع ما لم يعارض بهذه المقدمة امر الاشتباه فيه وكونه كل في
التاكيد الاكثر انما يسلم اذا اضيف الى الضمير فانه لا يكون الا تاكيدا او مبتدأ او بعد ثبوته لا يقاوم
تلك المقدمة لان في اعتباره ترجيح جانب اللفظ وفي اعتبار هذه المقدمة ترجيح جانب المعنى
واذا دار الامر بين المعنى وبين رعاية اللفظ يراعى المعنى **ولان النكرة المنفية اذا عمت**
كان قولنا لم يقم كل انسان سالبة كلية لا مهملة ولا في قوة الكلية فان قلت لا يضر هذا
القائل فيما هو بصدده من ترجيح التاكيد على التاسيس بل ينفعه لان كونه سالبة كلية اقوى في
اثبات مطلوبه من كونه في قوتها • قلت نظر المص لم يقتصر على تزييف دليله بل عم ذلك وخطاه
في الاصطلاح ومقصوده التنبيه على فساد جعله مهملة لئلا يتخذ قوله مذهبا ومنشأ غلطه
ما شاع في كتب الميزان من تعيين الاسوار وعدم اطلاعه على التحقيق الذي ذكره الشيخ في الشفا
من ان كل ما يدل على كمية الافراد فهو سور حتى اللام والتنوين • وبهذا ظهر ان قصر النظر على كلام
القائل في السالبة المهملة في قصور النظر اذا جعل انسان لم يقم ايضا مهملة خطاء • ولما كان نفاد هذا
من الدعوى صدقا وكان المناقشة مع القائل فيما ذكره من التوجيه اراد ان ينبه على ذلك دفعا لتوهم

بطلان

بطلان الدعوى من تزييف التوجيه فاتبعه بكلام الشيخ قال في الايضاح في هذا المقام اعلم ان ما
ذكره هذا القائل من كون كل في النفي مفيدة للعموم تارة وغير مفيدة اخرى مشهور وقد تعرض له الشيخ
عبد القاهر وغيره بهذا وقال **عبد القاهر وان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي** دخول النفي
في حيز النفي ان يتعلق النفي بثبوت لشي له او بثبوته لشي او يتعلق لشي به او يتعلقه بشي ولما كان
يتوهم ان الداخل في حيز النفي ما دخل عليه اداته دفع ذلك الوهم بالتعميم فقال **بان اخرت عن اداته**
اي بلا فصل سواء كانت معمولا لها اولا ولا يخفى ان مناسب هذا الفن حرف النفي • وان اداة النفي
لغة ارباب الميزان وكانه اراد آلة النفي واختاره على حرف النفي ليشمل ليس بلا خفاء **نحو** قول
ابي الطيب ❊ ما كل ما يتمنى المرء يدركه ❊ تجري الرياح بما لا تشتهي السفن ❊ فكل في هذا المثال
معمول النفي على لغة دون لغة وكونه مثالا للمعمول للفعل المنفي اظهر من كونه مثالا لما اخرت عن الاداة
بلا فصل لانه من مواقع اختيار النصب في كل **او كانت معمولة للفعل المنفي** او شبهه نحو ما
انا ضارب كل رجل **نحو ما جاء القوم كلهم** قال الشارح المحقق قدم التاكيد لان كل اصل فيه
ولا يخفى ان الشايع ان يكون التاكيد اصلا فيه دون العكس **وما جاء كل القوم** لم يقل وما جاء كلهم
تنبيها على ان الكل المضاف الى الضمير لا يكون الا تاكيدا **او لم آخذ كل الدراهم او كل الدراهم**
لم آخذ وغيره مثال لم لانه معمول لما لا يتقدم عليه **توجه النفي الى الشمول خاصة وافاد**
الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض قال الشارح المحقق ولو قال ثبوت الحكم ليشمل نحو ما كان
الخزج ابدا نحو ما كل سود تمرة لكان احسن قلت ويشمل ما كل القوم كاتبا ابوه او يكتب ابوه
فانه ليس فيه ثبوت الفعل او الوصف لبعض بل المتعلق ببعض قلت لا بد ان يقال او ثبوت البعض
لشي ليشمل نحو ليس القوم كل العلماء ولا يخفى بعد ذلك ان هذه الكلية منقوضة بقولنا ما زال
كل انسان متنفسا واخواته لانها لا تفيد ثبوت الفعل لبعض بل ثبوت امر آخر وراء الفعل للكل
وانه يرد انه اريد بكونه معمولا للفعل المنفي ان يكون معمولا للفعل دخل عليه النفي ليخرج عنه ليس كل
انسان ناجيا • ولو اريد انه يكون معمولا لفعل يدل على النفي لدخل فيه نحو انتفى كل انسان **او**
تعلقه اي الفعل او الوصف **به** اي ببعض اورد عليه الشارح المحقق بعد نقله عن الشيخ المبالغة
في ان النفي للعموم خاصة مع بقاء الاصل في بعض مواد تخلف من كلام الشيخ وجعل نحو والله لا يحب
كل مختال فخور ونحو والله لا يحب كل كفار اثيم وقوله ولا تطع كل حلاف مهين فقال والحق
ان هذا الحكم اكثري لا كلي • قلت يمكن ان يعتذر عن تلك المواد بان نفي المحبة كناية عن البغض

والنهي عن الاطاعة كناية عن الامر بالاجتناب والمضادة فخلته كما ليست معمولة للفعل المنفي
ولا يخفى ان هذا التحقيق من الشيخ ليس بمخصوص كل بل هو مبتنى على ما حققه غير مرة ان النفي
اذا دخل على كلام فيه قيد يتوجه الى القيد وبنت الاصلاح التحقيق ان هذا اكثري لا كلي ولا يبعد
ان يقال مراد الشيخ ان ورود النفي انه ينصرف الى القيد حتى لا يستفاد منه الا ذلك كما ان مقتضى وضع
اللفظ للمعنى ان لا يفهم منه الا ذلك المعنى وذلك لا ينافي ان الوضع امر يخرجه عن مقتضاه ويجعل به
ما لا يرضاه ولا يخفى ان البعضية قيد في الكلام كالعموم فيستفاد من كل عام ومقتضى ذلك ان يفيد
ما جاءني بعض القوم ثبوت الحكم للكل لرجوع النفي الى البعضية مع انه ليس كذلك • والفرق من
مواهب الانظار الدقيقة ولاحسنه يمكن ان نكتة اصلاله فنقول قد شاع استعمال البعض في
البعضية المطلقة الجامعة للكل اكثر من شيوع الوحدة في الوحدة المطلقة الجامعة للكثرة فكما
ان ما جاءني رجل يجامع عموم النفي فكذلك ما جاءني بعض القوم فلذا يفيد مجيء الكل **والا** اي وان
وان لم يكن كلمة كل داخلة في حيز اداة النفي بان لا يكون في الكلام نفي نحو كل انسان لم يقم او لم يقم كل
انسان او كان لكن لم يدخل في حيز **عم** الكلام ما احاطت كل به من الافراد ولما كان العموم في المثبت
واضحا اقتصر على بيانه في الكلام المنفي **كقول النبي عم لما قال له ذو اليدين** وهو لقب لرجل من
السلمي ويقال له ذو الشمالين ايضا ولعلهم اشاروا بذلك الى ضعفهما او الى قلة عنائهما
ويقال له الاخبط وهو الذي يعمل بيديه كذا في بعض شروح المصابيح وفي الشرح ان قوله والا يعني
وان لم يكن كلمة كل داخلة في حيز النفي ويكون في الكلام نفي ومعنى قوله عم النفي وما ذكرنا اشمل
وما ذكره اظهر **اقصرت الصلوة** فاعل قصرت **ام نسيت يا رسول الله** مقول قول ذي
اليدين ومقول قول النبي عم **كل ذلك لم يكن** اي لم يثبت القصر ولا النسيان وفيه اشكال
وهو انه كيف صدر عن معدن الصدق ما لم يطابق حتى قيل مراده عم كل ذلك لم يكن في اعتقادي
فيكون صادقا • ولا يخفى انه يتجه انه كيف يظن به عم الاعتقاد الغير المطابق فلا بد ان يلتزم انه لا بعد
في وقوع الاعتقاد الغير المطابق او القول الغير المطابق فيما ليس هو من الامور الدينية • ولا يبعد
ان يقال النسيان ليس منه عم بل انساه ربه تعالى • ولذا امرنا بان لا نقول نسيت بل نسيت
على صيغة المجهول من التفعيل • ولا يخفى ان هذا التوجيه مبني على عدم الفرق بين السهو والنسيان
ولا ينبغي ان يقال اقصرت الصلوة ام نسيت ام سهوت **وعليه** لا فائدة فيه والظاهر
وقول ابي النجم **قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع** برفع كله لئلا يكون معمولا

للفعل

للفعل المنفي ويفيد عموم النفي او المعنى على اني لم افعل شيئا من الذنوب لاني لم اصنع جميعها قال
العصام المعتمد في اثبات المطلوب الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث ففي وجهين احدهما
ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام فجوابه اما بالتعيين
او بنفي كل منهما • وثانيهما ما روي انه لما قال عم كل ذلك لم يكن قال ذو اليدين بعض ذلك
قد كان • والايجاب الجزئي نقيضه السلب الكلي هذا وما في المصابيح قد كان بعض ذلك
فاقبل على الناس فقال اصدق ذو اليدين فقالوا نعم فتقدم فصلى والذي ارى انه يصح الجواب
باثبات كل منهما ايضا لان الجواب ينبغي كل منهما تخطئة في اعتقاد ثبوت احدهما ويشاركه
الجواب باثبات كل منهما في التخطئة في هذا الاعتقاد وهذا الكلام وقع في البين فلنرجع الى كلامه
ثم قال وبقول ابي النجم يعني واما الاحتجاج بقوله فما اشار اليه الشيخ عبد القاهر وهو ان الشاعر فصيح
والفصيح الشاعر اذا نصب كل وليس فيه ما يكسر به وزنا وسياق كلامه انه لم يات
بشيء مما ادعت عليه هذه المراة فلو كان النصب مفيدا لذلك والرفع غير مفيد لم يعدل عن النصب
الى الرفع من غير ضرورة هذا وفيه بحث لانه ان اراد بالمطلوب عموم افادة الداخل في حيز النفي
العموم وافادة غير الداخل فالحديث لا يغني في اثباته على انه نظم ودليله لا يبطل كون كلمة معيدا
وان اراد الثانية فقط فكفاه ان يقول فلو لم يكن الرفع مفيدا لذلك لم يرفعه ولا دخل للحديث بالنصب
فيما هو بصدده والاعتراض ان الشارح المحقق عليه بما توجيهه منع الشرطية القائلة فلو كان النصب الى اخره
بسند انه لا مجال هنا للنصب اذ الكل المضاف الى الضمير لا يعمل وهو تاكيد الا غير المبتدا و قال
تعليقه بهذا الاستدلال استدلال سيبويه على ان حذف الضمير المنصوب عن الخبر الجملة للمبتدا جائز في السعة
بقول الشاعر ثلاث كلهن قتلت عمدا • حيث حذف الضمير عن خبر المبتدا مع انه لا ضرورة اذ لو نصب
كلهن لاستقام الوزن ولم يكن حذف الضمير • ونظير اعتراضنا اعتراض ابن الحاجب عليه بانه لا يصح
نصب كلهن لانه لا يلي العامل اللفظي بل يجب اما كونه مبتدا او تاكيدا ولا يخفى ان اعتراض
ابن الحاجب لا يتوجه على سيبويه اذ لو لم يجز حذف الضمير في السعة لم يكن وجه لاختيار الرفع على نصب
كلهن مع سلامته عند الحذف واستوائهما في عدم الجواز على ان النزاع بين ابن الحاجب وسيبويه يؤول
الى النزاع في صحة سكون كل المضاف الى الضمير معمول العوامل اللفظية اصالة وقد صرح المغني بثبوته
على قلة • ولا اظن بك انك لا تذكر هنا ما قدمناه لك ان مراد الشيخ ان التقدم على النفي يفيد العموم
اذا خلي وصفه كما في افادة الوقوع في حيز النفي وقع العموم كذلك • ولا ينافي ذلك تخلف الافادة لعارض

فلا يذهب عليك ان اثبات للريث والشرك الدعوي دون خرط القتاد و **واما تأخيره فلاقتضاء**
المقام تقديم المسند يعني ان تأخيره ليس من مقتضيات الاحوال وانما هو من ضرورات مقتضى
الحال فلذا لا يبحث عنه وبما ذكرنا اندفع ما يتجه عليه ان التأخير ليس مقتضى الحال فلا معنى للبحث
عنه وانما يتجه لو كان مقصوده ان تأخيره مقتضى احوال بينت في تقديم المسند وسنوضحها وليس كذلك
ولذا لم يعد بحثها لا في هذا الكتاب ولا في الايضاح • وقد يعد الشارح حيث ظن ان المقصود
ذلك فقال ولم يتعرض لبيانه وما يقتضي تأخيره اقتضاء المقام تقديم متعلق المسند نحو على الله عبده
متوكل فتأمل هذا لطه قرينة بأن او كلمة تامة او مبتدأ على ان المشار اليه متعدد واختار هذا
مع ان الشائع التعبير عن المتعدد المذكر بذلك رعاية لكون مقتضى الظاهر قريبا
بخلاف خلاف مقتضى الظاهر ويريد ان كلا من الاضمار والنظاير الى هنا **مقتضى الحال الظاهر**
ولقد اعجب حيث صدر بحث خلاف مقتضى الظاهر بما هو خلاف مقتضى الظاهر من وجوه حيث
وضع اسم الاشارة موضع الضمير وامعوه موضع الجمع تنبيها على انه جعلها بحسن البيان ولطف
المزاج واحدا وبنهاية الايضاح كالمحسوس • ولك ان تجعل هذا فصل الخطاب اي خذ هذا
وما بعده كلاما مبتدأ ولقد نبهناك على ما خلط بالمباحث من خلاف مقتضى الظاهر ففي
صدق هذه الدعوى نظر الا ان يقال اشار بهذا الى ما هو المقاصد من المباحث المتقدمة **وقد**
يخرج الكلام على خلافه اي مقتضى الظاهر اذ الظاهر في هذا الباب وغيره ايضا كما علمت
انه يخرج كذلك في باب الاسناد وغيره • والاسرار خفية مع اولي بصاير ذكية • وهذا النوع و
وان كان ذا حرية مع درجة علية يحق ان لا يكون مكشوفا لمن يقابله لكن قابل النسبة اليه لما
قل مستعده وقابله وكابره • فلذلك انه بجملة قدمه المفتاح اشارة الى انه مقابله هو الكثير
الشايع وبدا فيه بوضع المضمر موضع الظاهر على خلاف ما في المفتاح حيث ابتدأ بوضع اسم الاشارة
لانه يعوق ما وراه كيف وهي في ضماير اكثر من تلك المواقع لا يعد ان خلاف مقتضى الظاهر فيها
ويوضع المضمر موضع المظهر وذلك اذا لم يتقدم المرجع لفظا دال عليه او بقرينة وحكاه
قرشنا من الاكبر فالاكبر ويقول العبد الاصغر لا يبعد ان يجعل الاخراج على خلاف مقتضى
الظاهر تقديم للغير ... فيكون الاخراج مما هو مقتضى ظاهر الحال من التقديم الى خلافه
من التأخير وبالعكس الاول في التغيير لانه في باب الضمير حقه التقديم وثانيها في الغير لان حقه
التأخير • ولا يخفى لطف التعبير عن وضع المضمر موضع الظاهر باخراج الكلام على خلاف مقتضى

الظاهر

الظاهر **كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل** ونعم رجلين مكان نعم الرجلان ونعم رجالا مكان نعم
الرجال • فقد اشار الى ان الضمير عبارة عن متعقل مبهم فسره التمييز او هو مع تمييزه بمنزلة الرجل
واختلف في الرجل هل هو بمعنى كل رجل فجعل الممدوح بمنزلة جميع افراد الرجل مبالغة او بمعنى هذا
الجنس فجعله بمنزلة نفس الجنس مبالغة او بمعنى رجل مبهم بحسب الوجود فان الابهام يناسب الكمال
والتعظيم وقيد التمثيل بقوله **في احد القولين** كما قيده المفتاح مرادا به القول ان نعم الرجل جملة مستقلة
والمخصوص بالمدح خبر مبتدأ محذوف احترازا عن القول بكون نعم الرجل خبره وخفي وجه الاحتراز مع انه لا
خلاف في ان ذلك الضمير مبهم على كل تقدير فوجهه الشارح المحقق بان التقييد لان كون الضمير مبهما متفق عليه
في هذا القول • وفي القول الآخر يحتمل الرجوع الى المخصوص فاشكل عليه امورا احدها ان الضمير حينئذ متعين
لا ابهام فيه ففات الابهام ثم التفسير ولم يبق لايراد التمييز معنى وجب ابرازه في التثنية والجمع
فاجاب بان الاستتار من خواص هذا الباب ولهذا الباب خواص وبان الابهام والتفسير يكفي له
تأخير المرجع والتمييز للتأكيد كما في نعم الرجل رجلا وقوله تعالى ذرعها سبعون ذراعا هذا وتبعه السيد السند
في شرح المفتاح ولا يخفى ما فيه من التكلفات بل اصعب التعسفات على ان الابهام العارض من تأخير
المرجع لا يكفي في التمييز لانه لرفع الابهام المستقر والعدم تعقل كلام السلف على ما ينبغي وجب توجيه
امثال هذه الآفات ونحن نقول احترز عن القول الآخر لانه على ذلك القول ليس من قبيل وضع المضمر موضع
المظهر لان المقام ليس مقام المظهر بل هو من قبيل وضع مضمر مقام مضمر معين • فان قلت قد
تقرر في النحو ان ضمير الغائب وضع لما تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما وان الضمير المبهم سواء كان
ضمير الشأن او غيره مما وضع لغائب تقدم حكما فكيف صح جعله خلاف مقتضى الظاهر وهو مستعمل
فيما وضع له • قلت شاع استعماله في غير المتقدم حكما فمقتضى الظاهر في مقام يلتبس المراد منه ولا يتضح
ان يؤتى بما يتضح منه المراد وان كان الاتيان به بمقتضى الوضع فالاتيان به دون الظاهر عدول عن مقتضى
الظاهر **وقولهم هو او هي زيد عالم** اختاره على زيد قائم لان الجملة المفسرة لضمير الشأن يجب
ان يكون امرا عظيما يعتني به ويستحق ان يحتال لتمكينه في تعيين السامع وذكر الجملة الاسمية لان
الفعلية لا تقع مفسرة له ما لم يدخل عليه شيء من النواسخ ولم يقل هو زيد عالم وهي هند عالمة
مع انه لا يجوز تأنيثه ما لم يكن في مفسره عمدة مؤنث فيختار تأنيثه تنبيها على ان مقتضى القياس
ان يستوي المذكر والمؤنث في كل جملة شأن وقصة من غير فرق وتخصيص المؤنث بالعمدة مؤنثة بحكم
الاستعمال على خلاف القياس **مكان الشأن او القصة** يعني وضع هو مكان الشأن وهي مكان

العقبة فهو راجع الى الشارح المعقول وهي الى العقبة المعقولة بتفسيرها للجملة بعده **ليتمكن**
متعلق بتوضيع المضمر موضع المظهر وتعليل له **ما يعقبه** اى ذلك الضمير **في ذهن السامع**
لانه اذا لم يفهم منه اى من الضمير **معنى** اما لعدم شبهه للضمير المستتر كما في نعم رجلا وكان
زيد قائم واما لخفاء المراد منه بعد سماعه **انتظره** اى انتظر ما يعقبه • قال الشارح المحقق
لا جبال لما جبلت عليه النفوس من الشوق الى معرفة ما قصد ابهامه • ونقول ولان الانسان حريص
على ما منع ولانه لا يرضى ان يضيع ما قاساه من المشقة في حصوله ولانه بعد ان تأكيد
طمعه في حصول فائدة من المتكلم لا ينقطع طمعه حتى يحصل وبما ذكرنا اندفع ما اورده الشارح
المحقق من ان ما ذكره لا يتم الا في ضمير الشان دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع
المفسر فيه ضمير افتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم لما ذكره ليس بسديد وجعل
اذا تامه في ضمير الشان على اطلاقه واستغنيت عن ان تخصيص التعليل بضمير الشان كما ذهب
اليه الشارح المحقق في شرحه على المفتاح وقيل فيه بحثيه في عبارة المفتاح طليست في عبارة
المتن وبجوده في الايضاح نعم يرد ان اللائق بنظر البليغ ان يكون في المقصود تمكين ما هو العمدة
والمقصود وهو فاعل نعم دون التمييز الذي هو فضلة في الكلام ففي ضمير الشان يتم ان المقصود
تمكين ما تعقبه من الجملة • واما في باب نعم فاللائق ان المقصود تمكين فاعله في الذهن فالاوجه
ان يقال المراد بما تعقب الضمير فائدة وما يطلب حصوله عقيب تصوره وفي نعم اذا تصور
المستتر فيه تحصيل معناه بالتوسل بتمييزه والعود منه الى التمييز ثم من التمييز اليه فيحصل
بعد انتظار فيتمكن في الذهن لان الانسان مجبول لحفظ ما حصل بتعب مشقة واما في
قلة مقداره وبعدم المبالاة بفوت ما حصل بسهولة وان كان عظيما ولان سماع الضمير المبهم
كسماع حرف التنبيه يزيل الغفلة فيدرك ما تعقبه تيقظا عن الغفلة ولانه بتصور بسماع
الضمير مبهما ثم يأتي بالتفسير معينا فيتمكن من التكرار ومن وضع المضمر موضع المظهر ما في باب
تنازع العاملين وباب رجلا وربها نعمة وربه رجلا وقوله وفقضاهن سبع سموات واشار
المص الى ما اشار اليه واكتفى به تعقيبه بنحو الوافي في ان تقول حما الكل والاخير نظير واعتذار
الشارح من تغير تنازع العاملين بانه ليس من باب المسند اليه ليس بذاك لان ما يلوح من قول
المص وقد يخرج الكلام على خلافه اى خلاف مقتضى الظاهر دون ان يقول وقد يخرج اى المسند اليه
على خلافه يلوح بان قصده الاعم وبتائيد ذلك التوجه بتغير المسند اليه عنا مرة بعد مرة على ان

لاينفع

لا ينفع ما ذكره في ضمير باب التنازع ولا في ضمير فقضاهن سبع سموات لان منه فقضيت سبع
سموات لان الاضمار والتفسير بالبدل شايع في الفاعل والمبتدا ايضا • وقد جعل الشارح
المحقق من نكات وضع المضمر موضع المظهر كمال شانه لمرجعه ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه
اى القرآن وانه يبلغ من عظم شانه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الحي الباقي وفي كونهما
مقام الظاهر نظر لان هذا المقام مقام اضمر لظهور المرجع من غير سبق ذكر ومقام وضع المضمر
موضع الظاهر مقام لم يسبق مرجع الضمير ولم يدل عليه قرينة حال كما صرح به المفتاح نعم منه
ما اضمر لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله ❀ زارت عليها للظلام رواق ❀
ومن النجوم قلائد ونطاق • اى زارت الحبيبة حال كونها مستورة برواق من الظلام وحال
كونها عليها قلائد ونطاق من النجوم ❀ فان قلت هل يجوز ان يكون ادعاء التعين في الاذهان
نكتة لايراد ضمير الشان • قلت لا لانه ينافي التفسير للضمير **وقد يعكس** اى وضع المظهر
موضع المضمر **فان كان اسم الاشارة فلكمال العناية بتمييزه** اى المسند اليه والنظر لاختصاصه
بحكم بديع اورد في الكلام والاولى لكونه محكوما عليه بامر بديع هذا اذا اريد بقوله لاختصاصه
بحكم بديع كونه مختصا بحكم بديع كما هو المشهور اما لو اريد تخصيصه بالحكم البديع يعني التعبير باسم
الاشارة ليجعل مخصوصا بحكم بديع لانه لو لم يتميز والتبس بالغير لا يخص الحكم به بل كان مرددا
بينه وبين ما يلتبس به فعبارة سديدة **كقوله** اى كقول ابن الراوندي **كم عاقل عاقل**
اى كامل العقل كذا قالوا ويحتمل ان يكون من قبيل كل فرد فرد **اعيت** اى اعجزته او اعيت
عليه اى صعبت وحذف العائد المفعول اهون من حذف العائد المجرور • والابلغ ان يجعل حذف
المفعول للتعميم اى اعيت كل احد او صعبت على كل احد طرق معاشه فيشكل عليه المعيشة او
لغيره اعانة **مذاهبه** اى طرق معاشه **وجاهل جاهل** عطف على عاقل عاقل **تلقاه**
مرزوقا عطف على اعيت مذاهبه ولا بأس اذ المجرور متقدم ويحتمل ان يكون مرزوقا حالا من
المفعول وان يكون حالا من الفاعل اى تلقاه مرزوقا انت بسبب ملاقاته وفيه مزيد مبالغة
في ثروته سيما اذا جعل المضارع للاستمرار **هذا الذي ترك الاوهام حايرة** ❀ **وصير العالم**
النحرير المتقن **زنديقا** اى نافيا للصانع منكر الآخرة وتفسيره بجحد النافي للصانع كما في
بيان الشارح المحقق والسيد السند في شرح المفتاح لا يوافق ما في القاموس هو من لا يؤمن بالآخرة
والربوبية • وفي القاموس او هو معرب زن دين اى دين المرأة • فان قلت اذا كان هذا

معير الاوهام ذوات حيرة • فغاية امر العالم ان يتحير فمن اين النحرير جاء زمانبغي الصبايع فلا
جعل القضب المستولى عليه منهرجا زمع استحقاقه منكر الصانع معاندا • فقوله هذا اشارة الى
حكم معقول غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا • فكان المقام مقام الاضمار
لكنه لما اختص بحكم بديع وهو جعل الاوهام حايرة والعالم المتقن زنديقا كمت عناية المتكلم بتميزه
فابرزه في حكم موضع المحسوس فكانه يرى السامعين ان هذا الشي المتعين المتميز هو الذي له
تلك الصفة العجيبة والحالة البديعة • فان قلت بذكر اسم الاشارة لا يزيد فيه تميز اذ لا تعين
الاشارة المفيدة لكمال التميز فكيف يوجب كمال العناية بتميزه ذكر اسم الاشارة الغير المفيد له
قلت اذا ابرزه في موضع المحسوس جعل بصيرة السامع متوجهة اليه توجه الباصرة الى المحسوس
فحصل عنده مزيد تميز والاظهر انه للتنبيه على كمال ظهوره الى انه يبلغ منزلة المحسوس قال
السيد السند وقد رد على ابن الراوندي من قال • كم من اريب فهم قلبه • مستكمل العقل
مقل عديم • ومن جهول مكثر ماله • ذلك تقدير العزيز العليم • ومن قال نكد الاريب
وطيب عيش الجاهل • قد ارشدك الى حكيم كامل او التهكم بالسامع جعل المفتاح
عديل الاختصاص بحكم بديع ووجه كمال العناية بتميزه وكذا نظايره التي بعدها واعترض
عليه بان التهكم بالسامع ونظايره يوجب ايراد اسم الاشارة ولا يوجب كمال العناية بتميزه
واجاب عنه السيد السند في شرح المفتاح بان التهكم يطلب اسم الاشارة الموجبة لكمال
التميز فالتهكم يصير سببا لكمال العناية بتميزه الموجب لايراد اسم الاشارة • ولا يخفى انه
تكلف فلذلك قال الشارح المحقق هو عطف على كمال العناية • بقي الكلام في انه يكون مقصود
المص لانه لم يتعرض في الايضاح لعقد المفتاح ضرورة يشهد بانه رضي بما فيه واختصره من غير عدول
كما اذا كان فاقد البصر الاخضر كما اذا كان اعمى او لا يكون ثم مشار اليه او النداء على كمال بلادته
قدمه على فطانته لانه الانسب بالتهكم او فطانته حيث تنزل غير المحسوس عنده منزلة المحسوس
او التنبيه على كمال حدة بصره فاحفظها فانها من المبدعات او ادعا كمال ظهوره
ثم تقول او التنبيه على كمال ظهوره لان وضع اسم الاشارة موضع الضمير لا يخلو عن الادعا لان جعل
المحسوس مشاهدا ادعا وعليه اى على وضع اسم الاشارة في غير هذا الباب اى باب المسند اليه قول
ابن دمينه تعاللت اى اظهرت العلة كي اشجى على صيغة المعروف كما هو المعروف من باب
علم لازما اى احزن • ويحتمل صيغة المجهول من باب نصر متعديا اى احزن وما بك علة حال

موكدة

موكدة لانه يفهم من التعالل عدم العلة والجملة دعائية معترضة تريدين قتلى الظاهر اردت
الا انه اراد حكاية الحال الماضية قد ظفرت بذلك القتل المحسوس ويحتمل ان يكون ذلك الاشارة
الى بعد القتل لانه لكمال شجاعته بعيد عن قتله كل احد وهي قد ظفرت بجود تعالال وان كان المظهر
الموضوع موضع المضمر غيره اى غير اسم الاشارة فلزيادة التمكن وذلك اما لان في ذلك
الاسم الظاهر تعليل الاحتمال واما لان الظاهر لما وقع غير موقعه كان له وقع غير متوقع فاثر
في النفس تاثيرا بليغا وتمكن فيه زيادة تمكن وفي اختصاصه بغير اسم الاشارة نظر نحو قل هو
الله احد الله الصمد وعندي ان ترك الاضمار لانه يتبادر الذهن منه الى ان الذي ذكر آنفا ولا يبعد
ان يكون من نكات وضع غير اسم الاشارة موضع الضمير التنبيه على بلادة السامع حيث لا يفهم
الضمير وادعا المخاطب بحيث لا ينفع الا بتكرار البيان الواضح ونظيره ولا اخفاء في انه لا حاجة
الى قوله من غيره قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اى ما انزل القرآن الا بالحكمة
المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة ولا يخفى ان الظاهر فبالحق نزل لانه لازم الانزال بالحق
الا ان يقال المراد بالانزال تقدير النزول قال السيد السند في شرح المفتاح ولو فسر الحق
بالاوامر والنواهي لم يكن مما نحن فيه قلت وجه يكون الواو في موقعه او ادخال الروع
في ضمير السامع المهابة وتربية المهابة ولا اخفاء ان ادخال الروع في الضمير وتربية المهابة
واحد فلهذا لم يعطف بالواو ولو اريد بادخال الروع ابتداء لكان يخالف تربية المهابة لانها ادخال
الروع بعد وجوده وقيل مع ذلك هما متقاربان والمقصود منهما بيان نكتة واحدة وهي ادخال
الروع فلذا لم يعطف باو قلت ولم يقل مثالهما بل مثالهما اشارة الى ان القصد من الاول
والتربية الى ثانيه واحدة او تقوية داعي المامور الى ما امر به وهو عطف على الاول مثالهما اى
مثال ادخال الروع مطلقا وتقوية داعي المامور قول الخلفاء امير المؤمنين يامرك بكذا
مكان انا آمرك ويمكن ان تكون النكتة فيه اظهار النصفة بانى لا اطلب منك مطاوعتي بل مطاوعة
امير المؤمنين اياكان وعليه اى على وضع المظهر موضع المضمر للنكتين قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل
على الله حيث لم يقل على لان في سماع لفظ الله الجامع لجميع صفات اللطف والقهر ادخال
روع في قلب السامع مال اليه في ضمير المتكلم وتقوية الداعي الى التوكل مما لا يخفى ولا وجه لتخصيصه
بالتقوية كما فعله الشارح المحقق والسيد السند في شرح المفتاح او الاستعطاف اى طلب
العطف والرحمة لان في المضمر ودلالته عليه ما يوجب اظهاره رقة المخاطب بخلاف الضمير كقوله

الهي عبدك العاصي اتاك مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان
تطرد فمن يرحم سواكا ولا يخفى انه لو قال وانه نرجم فمن يرحم لكان في غاية اللطافة وكانه احترز
عن لفظ الرجم لشيوعه في صفات الشيطان قال الشارح المحقق حيث لم يقل انا العاصي تبتلك علي
انه يكون العاصي بدلا لانا في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه
ايضا تمكن من وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله فامنوا
بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فامنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات
المذكورة عليه ليشعر بان الذي وجب الايمان به بعد الايمان بالله تعالى هو الرسول الموصوف بتلك الصفات
كائنا من كان انا او غيري اظهارا للانصاف وبعدا من التعصب لنفسه بهذا اخذ جعل المظهر الذي هو
عبدك مقام انا في انا العاصي فاشكل عليه وقوع العاصي فجعله بدلا للكل على مذهب الاخفش من ان
الجمهور على منعه الا عن ضمير الغائب وتبعه السيد السند وسعى في ترجيح مذهب الاخفش ونحن
نقول وضع عبدك موضع انا الغير المقرون بالوصف والذي اه يكون من نكات ذلك الوضع التمكن
من الوصف بالعاصي والا ففي ضمير المتكلم ايضا يتحقق ذلك التمكن بايراد الوصف بدلا الا ان الانفع في
مقام التضرع ذكر وصف العبودية لا جعله صفة تحريه **قال السكاكي هذا** اشارة الى ما يستفاد
من اقرب مقال وهو وضع المظهر مكان ضمير المتكلم **غير مختص بالمسند اليه** لا يخفى انه لغو لا فائدة
فيه لا في كلام المص ولا في كلام السكاكي لانه قد سبق منهما انفا وعليه فاذا عزمت فتوكل على الله
ولا بهذا القدر اي النقل من التكلم الى الغيبة لا يختص بهذا القدر الذي كلامنا فيه من وضع الاسم
الظاهر موضعه بل قد يكون بوضع ضمير غائب موضعه ثم اضرب عن هذا المقصد الى الاهم الاعم
فقال **بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا** اي واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا
ينقل الى الاخر ولذا عبر عن التكلم والخطاب والغائب بالمصدر ليصح اطلاقه على الجميع واراد بقوله
مطلقا تصريحا لما قصده وللتنبيه على غيره ايضا من الاطلاق عن ان يكون مقتضى المقام من غير ان يعبر
فيه بعبارة اخرى كما في الامثلة السابقة حتى يصح قوله **ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا**
وليس المراد الاطلاق عن ان يكون معبرا بعبارة اخرى كيف وهو ينافي سوق كلام الشارح المحقق لان
هذا التقييد لا يستفاد من سابق الكلام بل مما ذكرنا من التقييد ومن الاطلاق عن ان يكون في المسند اليه
وما ذكره الشارح المحقق وتبعه السيد السند من ان في قوله ولا بهذا القدر ادنى تسامح اذ المراد ولا يختص
مطلق النقل بهذا القدر من النقل من التكلم الى الغيبة غير ملتفت لان العبارة بعيدة عنه جدا

والحمل

والحمل عليه تعسف والاعتراض اليه مائل وانما قال عند علماء المعاني مع ان بيان التسمية في علم المعاني
يغني عنه لئلا يتوهم ان التسمية اصطلاح في حيث اشتهر خلافه بين الجمهور ولدفع ما توهم عبارة
الكشاف حيث قال يسمى التفاتا في علم البيان وتوجيهه انه جرى في استعمال علم البيان على ما يعم
من يسمى العلوم الثلاثة بيانا لا لانه من علم البيان والبيان يخص بل من الثلاثة ولذا ذكره
السكاكي في علم البديع ايضا لانه من حيث اشتماله على ايراد طرق مختلفة لا يخرج عن اقسام المجاز
وليس له حال مخصوص بيان ليستدل على ذكره بخصوصه في علم البيان حتى يكون سببا للتسمية
ومن قال انه من العلوم الثلاثة فلا بد له من اثبات حسن عرضي به لحسن ذاتي وفيه بحث قال
الشارح مأخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه قلت لانه فيه
ربما ينتقل من التكلم الى الخطاب ومن الخطاب الى التكلم **باسم كقول امرئ القيس** في المرثية كذا
ذكره العلامة في شرح المفتاح **تطاول ليلك** بتذكير الخطاب وان كان الشائع من خطاب النفس
التانيث بدليل ولم ترقد بتذكير الخطاب **بالاثمد** قال الشارح والسيد في شرح المفتاح
الاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرهما وفي القاموس الاثمد كاحمد وتضم ميمه
اراد امرؤ القيس تصريح بان التعبير باحد الطرق في مقامه مقتضى الطرق الاخر التفات عنده فاكتفى في
التمثيل باول مصاريع امرئ القيس مع ان السكاكي اورد ابياته الثلاثة اي هذا اخذ الالتفات
في المصراع الاول فقط واتى من بين شواهد السكاكي بهذا لانه بالغ السكاكي في مدح امرئ القيس في
هذا المقام بحيث يرى ان اوفق ما ذكره بهذا الشرح وما ذكره الشارح المحقق من انه خصص هذا
المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة
اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الاخر فهو التفات لانه قد صرح بان في قولك ليلك
التفات لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي فغير ان من امثلة كثير الحصل منه هذه الدلالة
الا ان يقال المراد انه خصص هذا المثال من بين الامثلة المشتملة عليه هذا البيت وح يمكن ان يراد
في الكتابة ويقال الانسب في مقام الاقتصار على مثال واحد ان يذكر مثال اول ما ذكر في القاعدة
وهو نقل الكلام من التكلم ولا يذهب عليك انه ينبغي للشارح ان يقول لما فيه من الدلالة على ان مذهب
علماء المعاني عنده كذا الا ان مذهبه كذا لانه ادعى ان ما ذكره مذهب علماء المعاني لا انه مذهبه **والمشهور
ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الثلاثة بعد التعبير عنه باخر منها** وكان حمل السكاكي على توهم
بعد التعبير عنه باخر منها على اعم من التعبير حقيقة او حكما واقتضاء المقام تعبيرا في حكم التعبير ولا يخفى ان التعبير

عن معنى يقتضي المقام التعبير عنه بلفظ مذكر بلفظ مؤنث وبالعكس وكذا التعبير بجمع بعد التعبير بمثنى ليشارك الامثلة المذكورة في النكت فينبغي ان يجعل بحث الالتفات ولذا نظائر ارجو ان تتفطن لها ولا تقتصر على ما الغيبة عليك ولو لم يثبت انها جعلت التفاتا فتجعلها ملحقة به وصرح العلامة في شرح المفتاح غير مرة بتقييد تعريف الالتفات بان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر وادعى الشارح المحقق ان التنبيه لوجوب زيادة هذا القيد منه وتمسك بانه لو لم يقيد التعريف لدخل فيه ما ليس من الالتفات نحو انا زيد وانت عمرو ونحو واياك نستعين فانه بعد التعبير بالغيبة مع انه لا التفات الا في اياك نعبد لانه بعد اياك نعبد يقتضي الظاهر واياك نستعين ويمكن اخراجه عن التعريف بان يراد بقوله بعد التعبير عنه بطريق آخر بعدية بلا واسطة كما يدل للتبادر ومنهم من توهم ان في يا ايها الذين آمنوا التفاتا ومقتضى الظاهر آمنتم ويرد عليه ما ذكره المازني في قول علي رضي الله عنه انا الذي سمتني امي حيدره انه لو قال سمته لجاز موروده وكثرته لترديه او القياس سمته امه وعلى هذا في قوله التفات **وهذا** اي التفسير المشهور **اخص** من تفسير السكاكي قال في الايضاح وهذا اخص من تفسير صاحب المفتاح قول الشارح اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي تفسير لعبارته بغير ما يرتضاه وكلام المحشي [illegible] في موافقة السكاكي حيث قال التفت امرؤ القيس ثلاث التفاتات في ثلاثة ابيات يعني بها تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد وذلك من نبأ جاءني وخبرته عن ابي الاسود ويجوز ان يكون قوله مبنيا على ان الالتفات من الخطاب الى الغيبة والى التكلم التفاتان ومن الغيبة الى التكلم التفات آخر باطل اولا انتقال من الخطاب الا الى الغيبة لانه اذا انتقل الى الغيبة لم يبق في الخطاب حتى ينتقل عنه الى التكلم وكذا يجوز ان يكون احد الالتفاتين الالتفات من الغيبة الى الخطاب في ذلك لان كون ذلك الى نفسه غير ظاهر فلا ينافي ذلك التجويز كون كلام الكشف فيه ظاهرا في ما قال السكاكي **مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون** مكان ارجع فانه عبر عنه بطريق التكلم في اعبد ابرز بصورة المخاطب في ترجعون الى داخل في ترجعون والمعنى ارجع وترجعون قال الشارح محققا فان قلت ترجعون ايضا خطاب لنفسه حتى يكون هو المعبر عنه واحدا قلت نعم لكن المراد بقوله ترجعون الى العبد المخاطبون والمعنى وما لكم

لا تعبدونا

لا تعبدون الذي فطركم لكنه ما عبر عنه في الجميع المخاطبون وفيه نظر لانه لم يعبر عن المخاطبين بغير التكلم بل انهم المعرض بهم بهذا الكلام من غير الدخول في العبارة ونظم التركيب ثم قال فان قلت ح يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي انه لا يغير اسلوب الكلام ويجري اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله بنا جارني وقد قطع المحقق بانه ورد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وجارني في الآية والبيت التفات عند السكاكي وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا تحقق اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه منحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون او جارني من خلاف المقتضى على ما حققناه في كلامه ولو نظرت في كلام المحقق حق النظر لا يخفى عليك شيء مما ذكر لانه قال في الايضاح واما قول امرئ القيس تطاول ليلك الى آخره فقال الزمخشري فيه ثلاث التفاتات وهذا ظاهر على تفسير السكاكي لان في كل بيت التفاتا على تفسيره لا يقال الالتفات عنده من خلاف مقتضى الظاهر فلا يكون في البيت الثالث التفات لوروده على مقتضى الظاهر لانا نمنع انحصار الالتفات عنده في خلاف المقتضى لما تقدم هذا كلامه ولا يخفى على الناظر انه مانع ولا زعم للمانع وتقييد عدم الانحصار بكونه عند السكاكي انما يشعر بثبوته عند غيره على القول بمفهوم المخالفة وهو انما يثبت عند قائله اذا لم يكن للتقييد فائدة اخرى ولو في كلام المصنف فائدة اخرى ظاهرة وهو ان المقصود منه دفع الاعتراض على المقدمة القائلة بان في كل بيت التفاتا عند السكاكي ثم الحق ان نظائر ترجعون على مقتضى الظاهر نظرا الى الوضع وعلى خلافه نظرا الى الاسلوب وكلام المصنف في نفي الالتفات بناء على انه على مقتضى الظاهر مبني على جعل خلاف مقتضى الظاهر على خلاف مقتضى ظاهر الوضع ومنع الانحصار في ذلك وهو لا ينافي الشرح احالة كونه على خلاف مقتضى الظاهر بوجه ما **والى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك** مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك في الغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين كقوله باي نواحي الارض ابغي وصالكم وانتم ملوك ما لمقصدكم نحو تعظيما للمخاطب كذا قالوا ولا يخفى انه جاء اطلاق الجمع على الغائب كما في قوله لا تعبدون فان الاسلم الظاهر غائب ويخالفه ما في الكشاف في سورة هود انه يجوز ان يكون

الخطاب في قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم النبي وحده ويكون جمع الضمير تعظيما له كما في قوله فان شئت
حرمت النساء سواكم وما غيره في سورة المؤمنين في قوله تعالى فارجعون انه جمع الضمير تعظيما كما
في قوله فان شئت حرمت النساء سواكم وقوله الا فارحموني يا اله محمد ولا يبعد ان يجعل
للواحد لفظ الجمع لكونه بمنزلة جمع لان العظمة بالمخبر بها تخرجها للمبالغة في كثرة ضربه حتى انه كالقاتلين
مكررها للتنبيه على شدة مرضه كانه متعدد من المرضى **ومن الخطاب الى التكلم** قول علقمة بن عبدة
طحا بك مذكرا او مونثا لانه خطاب لنفسه اى ذهب بك **قلب في الحسان** اى في طلب
الحسان فهو متعلق بطحا وقال الشارح المحقق متعلق بقوله **طروب** وح يناسب لان يكون
التقديم للحصر قال المرزوقي طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها
بعيد الشباب اى زمانا بعد الشباب قريبا منه والتصغير للقرب فينافي قوله **عصر حان**
اى قرب **مشيب** لان المشيب خلاف الشباب وفي قرب المشيب او قيل المراد بالمشيب
هجومه وقوته **يكلفني** التكليف الامر بما يشق عليك كذا في القاموس فتعديته بالمفعول
الثاني بتقدير الباء اى يكلفني ذلك القلب بوصال **ليلى** وروى بالتاء الفوقانية بجعل ليلى
فاعلا قال الشارح والمفعول محذوف اى شدائد فراقها واقول الانسب ح ان يكون بين
يكلفني وشط تنازع في قوله وليها ويكون المعنى يكلفني ليلى وجدها المفرط وليها **وقد شط**
اى بعد **وليها** وجوز الشارح ان يكون خطابا للقلب ويكون فيه التفات آخر من الغيبة الى
الخطاب ويجوز ان يكون خطابا على طريق طحا بك فيكون الالتفات بتمامه في يكلفني **وعادت**
عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت اى صارت المعادات كان الصوارف والخطوب صارت
تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد يعود اى عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت
عليه قبل هذا والعوادي جمع العادية وهي ما يصرفك عن الشيء ويشغلك على ما في القاموس
ويمكن ان يجعل عادت من الافعال الناقصة اى صارت عوائد حائلة بيننا وان يجعل المعاداة بين
العواد في اخذ المتكلم وشغلها ولا يخفى لطف هذه النكتة على اهلها **والى الغيبة حتى اذا كنتم**
في الفلك وجرين بهم مكان بكم **ومن الغيبة الى التكلم والله الذي ارسل الرياح**
فتثير سحابا فسقناه مكان ساقه ولا يتوهم انه قد تقدم مثاله في قول علقمة حيث عبر عن ليلى
بعد التعبير عنها باسمها العلم بضمير المتكلم حيث قال بيننا لان التعبير عن الغائب بضمير المتكلم مع الغير
ليس خلاف مقتضى الظاهر فتامل **والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد** مكان اياه نعبد

ومنهم

ومنهم من اشترط في الالتفات اتحاد المخاطب في التعبيرين بين المختلفين وكانه دعاه اليه انه لا يوجد
بدونه النكتة التي صرحوا بعمومها لكل التفات ومنع ذلك بانه يكفي فيها اتحاد السامع ويمكن دفعه
بان المراد بالمخاطب ما يعم السامع فانه في حكم المخاطب وح يتجه على ما ذكره الشارح المحقق انه اخص
من الالتفات المعتبر عند الجمهور انه باطل لانه لابد في اتحاد السامع عند الكل بقرينة الاتفاق على
عموم تلك النكتة المتوقفة على ذلك الاتحاد وعلى انه ما لم يثبت ان ما هو التفات مخصوص بالسكاكي
ليس التفاتا عنده لا يظهر كونه اخص مما هو الالتفات عند الجمهور ولم يثبت ذلك نعم ما ذكره
في ضرام السقط ان قول ابي العلا هل يزجرنكم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولئك
الوكن اى في اولئك رسالة وان كان يرى فيه التفات ليس منه لان المخاطب بقوله يزجرنكم
بنو كنانة وبقوله اولئك انت يشعر بانه اريد اتحاد المخاطب حقيقة اذ لا مانع من اتحاد السامع
فيه لكن الكلام في انه هل هو حقيقي من صاحب الضرام او وهم لعدم التنبيه لعموم المخاطب السامع
وقد يطلق الالتفات على تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل او
الدعاء او نحوهما من المدح والذم كقوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله تعالى ثم انصرفوا
صرف الله قلوبهم وقد يطلق على كلام ذكر اثناء المقصود لدفع ما اختلج في قلب السامع مما ذكر
قبل اتمام المقصود كقول ابن ميادة فلا صرمه يبدو وفي الياس راحة ولا وصله يصفو
لنا فنكارمه فكانه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له ما تصنع فاجاب بقوله وفي الياس راحة
ووجهه اى وجه الالتفات الداعي اليه ايا ما كان فهذا الوجه يعم كل التفات بل يعم وضع الظاهر موضع
المضمر وعكسه والتعبير بالماضي عن المستقبل وعكسه الى غير ذلك **ان الكلام اذا انتقل من اسلوب**
يتوقعه السامع **الى اسلوب** لا يتوقعه سواء وجد المتوقع قبل او غير متوقع كما في الالتفات المشهور
او لم يوجد كما في ما يخص السكاكي من الالتفات **كان احسن تطرية** قيل المسموع في المفتاح
المهموز لكن جعله السيد السند في شرح المفتاح محتملا لان يكون من طرا عليه اذا ورد عليه اى حسن
ايرادا وان يكون ناقصا من طريت الثوب اذا عملت به ما جعله كانه جديد واللام في قوله
لنشاط السامع اما للتقوية فيكون النشاط مفعول التطرية بمعنى التجديد واما التعليل
فيكون مفعولا للنظرية وهو المطابق لقوله **واكثر ايقاظا للاصغاء اليه وقد تختص**
مواقعه بلطائف اى قد تختص بعض مواقعه ببعض اللطائف لانه يختص كل التفات سوى هذا
الوجه العام بلطيفة كما فسره به الشارح والا لاوجب ذلك انه لا يكتفى في الالتفات بالنكتة العامة

كما في الفاتحة اي في سورة الفاتحة وذلك ان تريد فاتحة سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الاولى
حمد لان الحمد اقوى في التحريك ثم تجرد الذكر للحقيق بالحمد عن قلب حاضر بانه العبد الذليل وهو سعيد
جليل يجد من نفسه محركا للاقبال عليه وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام
سوى ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها المفيدة بانه مالك للامر كله في يوم الجزاء ج
ذلك بانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على طريق الظرفية اي مالك في
يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم واورد عليه ان المحذوف المقدر كالملفوظ فكانه
قيل مالك يوم الدين جميع الامور فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز اقول يا سارق الليلة اهل الدار
مشتمل على هذا المجاز مع ذكر المفعول الحقيقي وتوجيهه جعل المفعول بدلا والجمع بين الحقيقة والمجاز
غير عزيز في البدل كما في قطع زيد يده وسلب زيد ثوبه فقول هذا القائل والمفعول محذوف فاريد
ما كان مفعولا قبل الاتساع وصار بدلا بعده فحق يوجب ذلك المحرك الاقبال عليه اي على ذلك
الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع الذي هو العبادة اذ العبادة نهاية التذلل
والاستعانة في المهمات اشارة الى اختيار تفسير اياك نستعين بالاستعانة في جميع المهمات
على تفسيره بالاستعانة في العبادة والبرجح عكسه على ما بين في محله فاللطيفة الداعية الى هذا الالتفات
قوة المحرك الحاصلة من تفصيل الصفات لا التنبيه على ان القارئ ينبغي ان ياخذ في القراءة كذلك
لان القرآن نزل على لسان العباد والعبد في قرآته لا يقصد ان القارئ ينبغي ان يكون كذلك فتم البيان
بيان المتن حيث اسقط ما في المفتاح من ان اللطيفة المختصة هي ذلك التنبيه ولم يتنبه له الشارح
المحقق فظنه مقتصرا في تقرير كلام المفتاح وقال نتيجة البيان واللطيفة المختصة بها موقع
هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القرآن يجب ان تكون قرآته على وجه
يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور هذا وقد ظهر لك ان اياك نستعين ليس من الالتفات
في شيء لانه مقتضى الظاهر بعد العدول الى الخطاب في اياك نعبد فلا يلتفت الى ما يوهمه
سوق بيان النكتة من ان فيه التفاتا دعت اليه قوة محرك الاقبال وجعله نكتة المقتضي
وبرعاية ما ذكره الزمخشري لا يحتاج الى الايضاح وهو ان الخطاب يشعر بان المخصوص بالعبادة
والاستعانة هو الموصوف بالصفات وهي العلة في التخصيص لان الخطاب لكونه بالغا في التعيين
تمام المشاهدة وذلك اليقين انما جاء من قبيل الصفات وذكر الشارح ان النكتة فيه التنبيه
على ان العابد ينبغي ان يكون متوجها اليه بالكلية بحيث كانه يراه ولا يلتفت الى ما سواه هذا وينبغي

ان

ان يضم اليه وعلى ان المستعين ينبغي ان يكون كذلك لئلا يجاب فان قلت كونه كذلك في مقام
تخصيص العبادة لا يقتضي التنبيه على وجوب كونه كذلك في مقام العبادة قلت يمكن ان يتكلف
الشارح بانه لما جعله في مقام الحمد وهو عبادة كذلك نبه عليه او بانه لما جعله في سورة لا يكون الصلاة
بدونها كذلك نبه على ذلك هذا مراده لا انه لما جعله كذلك في مقام تخصيص العبادة نبه على ذلك
وههنا سوانح غيبية تلوح لاهلها منها ان المراد بقوله اياك نعبد نوحدك كما في وما خلقت الجن والانس
الا ليعبدون اي ليعرفون فحصر المعرفة فيه بعد حصر الحمد واشار الى الكثرة العامة في ذلك تنبيها
على ان حصر المعرفة في مقام مشاهدة الكثرة وهو كمال التوحيد ولا يخفى ان المنبه على تلك
المشاهدة صيغة الخطاب ومنها انه تعالى نبه اولا على انه غائب عن كل مبتلى بعالم الحس وطريق
الوصول اليه التوجه الى تفصيل صفاته بقلب حاضر فان نهاية التفصيل حضوره عنده بحيث
يسعه ان يخاطبه وبحضوره يرى العبد ان القدرة كلها له وهو ذليل عاجز فيخاطبه باظهار ذل من سواه
وعجزه في كل ما عناه وانه لا حول ولا قوة الا بالله قال الشارح المحقق ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى
الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه اقول قد مر هذا البحث في اول الشرح
في بحث خلاف مقتضى الظاهر على وجه لا يختص بالمسند اليه ونبه على انه بحث يختص به حيث قال
ويخرج الكلام على خلافه ولم يقل قد يخرج المسند اليه على خلافه فقوله ومن خلاف المقتضى يعني خلاف
المقتضى الذي كلامنا فيه وهو مطلق خلاف المقتضى ونبه بقوله من على انه لا ينحصر فيما ذكر بل جميع
المجازات خلاف مقتضى الظاهر في القاموس لقيه كتلقاه والتلقاه هذا فقوله تلقي المخاطب
بغير ما يترقب مما عدا المفعول الثاني بالباء اي جعل المخاطب متلقيا غير ما يترقب بحمل [illegible]
حمل كلامه على خلاف مراده تنبيها على انه اي ذلك المخالف اولى بالقصد واقول او هو الصواب
ان القصد على حسب تفاوت المقامات وكونه اولى اما بالنظر الى المتكلم او الى المخاطب او غيرهما
ولا يخفى ان التلقي لا يتوقف على حمل كلامه على خلاف مراده بل يصح ان يكون للتنبيه على ان غيره
اولى بالافادة والتخاطب به فلعل حمله على خلاف المراد مؤونة لا حاجة اليها كقول القبعثرى للحجاج
وقد قال الحجاج متوعدا له اشار بقوله وقد قال وجعله حالا الى انه قال ذلك بديهة واكد فطانته بقوله
متوعدا له حيث لم يحل بينه وبينها وعد الحجاج لاحملنك على الادهم مثل الامير حمل على الادهم
والاشهب نبه الحجاج انه الاولى بالقصد نظرا الى حال الامير كما اشار اليه المص ولو كان قصده
الى انه الاولى بالقصد نظرا الى المخاطب لقال فلعلي احمل على الادهم والاشهب اي الفرس الذي غلب سواده

حتى ذهب البياض والوضس الذى غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السود وحتم الاشهب للونس على
المراد بالادهم والاغادة اذ لا ينبغى ان يكتفى بالادهم اى من كان مثل الامير فى السلطان والغلبة
وبسط اليد اى الكرم والنوه والمال لجدير بان يصفد قال الشارح اى بان يعطى من الاصفاد لا ان
يصفد من صفد ضرب اى يقيد ويوثق وفى القاموس جعل كلا من الاصفاد والصفد مشتركا بين المعنيين
فمكن ان نجعلهما على لفظ واحد وكلا منهما بمعنى وان نجعل كل لفظ مخالفا للآخر اما تم كما فعله الشارح
او على عكسه روى انه اغضب الحجاج قوله وقال لادهمنك بالحديد فقال بلا توقف لان يكون حديدا خير من
ان يكون بليدا اى خيرا بالنسبة الى الامير او بالنسبة الى او السائل بغير ما يتطلب فى الصحاح
التطلب هو الطلب مرة بعد اخرى فالاولى بغير ما يطلب لان ذلك التلقى لا يختص بمن يبالغ
فى الطلب وكانه اوقعه فيه لحسن المناسبة بين ما يترقب ويتطلب فرجح رعاية جانب اللفظ
على المعنى بتنزيله سؤاله منزلة غيره الكلام فيه كالكلام فى حمل الكلام على خلاف المراد هل هو
ضرورى اولا تنبيها على انه الاولى بحاله اى بحال السائل وعلى انه الاولى بحال المجيب فالاولى
الاكتفاء بقوله على انه الاولى او الاهم من غير ذكر له والفرق بين الاولى والمهم ان المهم هو الواجب
ولا يخفى ان تلقى السائل بغير ما يتطلب مندرج تحت تلقى المخاطب بغير ما يترقب ولا تفاوت
بينهما الا بحسب العبارة كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هى مواقيت للناس والحج
اى ان السؤال عن حكمة تفاوت الاهلة اولى بحالهم الجواب ببيان الحكمة اولى بحال الرسول عم
لانه المبعوث لبيان امثاله فى الشرح سألوا عن السبب فى اختلاف القمر فى زيادة النور
ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم تتزايد قليلا قليلا حتى يمتلى
ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة
بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت به الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم
وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا
عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة
ولا يتعلق به غرض هذا كلامه وفى الوجه الاول انه يلزم ان يكون فى الآية بيان ان السؤال عن الغرض
يكون اولى بالنسبة الى من لا يطلع بسهولة على السبب وما هو للخطاب بخلافه ان هو فقد تم بيانه
ذم ... انهم غير مستعدين له لكونه معجزة اخرى وفى الوجه الثانى ان فى معرفة سبب ذلك ظهور كمال
قدرة الله وظهور معجزة شاهدة على صدق نبوته عم حيث صار وابانه عالمين بالسبب مع بعدهم

عن فهم

عن فهمهم فالاولى ان يقال بحال من لا يعرف احكام الشريعة لتقديم معرفة الاحكام او الاولى
بحال السؤال عن افعاله تعالى هو السؤال عن حكمه لا عن اسبابه لانه الفاعل المختار مستغنى عن السبب
وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى
والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان
المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان تقع موقعها وكل ما هو خير فهو صالح للانفاق
فذكر هذا على سبيل التضمن دون القصد كذا فى الشرح ويحتمل ان يكون وجه كون بيان المصارف
مهما لهم دون ما فيه النفقة ان انفاقهم كانت على وجه لا قصور فيه لكنهم كانوا اهل التفاخر
والمباهاة فيصرفونها الى الاباعد وارباب الجاه والشرف فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على
ان المهم الحكم فى الانفاق وذلك لان خطأكم فيه فى المصرف لا فيما تصرفونه ومنه التعبير عن المستقبل
بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه وكانه اعتمد على انه يتنبه من له فطنة ان التعبير عنه بلفظ
المضارع ايضا من خلاف مقتضى الظاهر لنكتة تبين فى محالها فلم يتعرض له لذلك لا للاختصاص بخلاف
مقتضى الظاهر باداخره بل كل مجاز كذلك نحو ويوم ينفخ فى الصور ففزع من فى السموات ومن
فى الارض بمعنى فيفزع فوضع فصعق مكان فيفزع ويبعد ان يقال لم ... فى القرآن بل ما بتركيب مصنوع
له واضح الشرح لفظ النظم ومثله فى كونه خلاف مقتضى الظاهر او فى النكتة ان الدين لواقع
اى التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل وشبهه بقوله ومثله على تفاوت بين المثالين وكانه ذلك لا
اشتباه فى كون المستقبل بلفظ الماضى خلاف مقتضى الظاهر واما كون اسم الفاعل فى المستقبل خلاف
مقتضى الظاهر ففيه خفاء لعدم دلالته على زمان ووجه التنبيه فيه على تحقق الوقوع ان اسم الفاعل حقيقة
فيما فيه الموصوف به فى الحال اتفاقا مجاز فيما يتصف به بعد التعبير اتفاقا واختلف فيما اتصف
قبل وانقضى كما بين فى الاصول هذا اذا اريد بالدين جزاء يوم البعث اما اذا اريد الجزاء مطلقا
والله تعالى يجزى العباد فى الدنيا ايضا فايس التعبير عن المستقبل باسم الفاعل بناء على لا يختص بزمان
دون زمان ولا يبعد ان يقال الظاهر لمن يعلم زمان ما يخبر عنه بالتحقيق وهو غائب عن المخاطب ان
يبين زمانه بخلاف ما هو حاضر بين يديه والدين كذلك فكان مقتضى الظاهر ان يقول ان الدين ليقع
فلما قال ان الدين لواقع نزل منزلة المحقق المشاهد للمخاطب يوم مجموع له الناس اى يجمع نزل
منزلة الحال لبعد ان احضره وجعله مشاهدا مشارا اليه بالاشارة الحسية فان تلك الاشارة تستعمل
بجعل المجموع فيه فى الحال فاحفظه فانه بديع لعله فيح واقول فى كون التعبير عن المستقبل بلفظ الفاعل

والعكس من خلاف مقتضى الظاهر مرة ثم عبر ثانيا عنه بلفظ الماضي فذلك التعبير مقتضى الظاهر
وعلى وفق الاسلوب حتى لو عبر عنه بلفظ المستقبل وعن الماضي بلفظه كان خلاف مقتضى الظاهر لكونه
خلاف الاسلوب واظن بكل الغاية هذا التحقيق بعد ان صرت في بحث الالتفات على التوشيح
فتمسك بما هو الحق واسأل الله التوفيق ومن هنا تبين لك انه انما يكون في التعبير عن
المستقبل بلفظ المستقبل وعن الماضي بلفظه خلاف مقتضى الظاهر **ومنه** اي من خلاف مقتضى الظاهر
القلب قال الشارح هو جعل احد اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه ولا ينتقض بقولنا
في الدار زيد وضرب عمرا زيد لان المراد بالجعل مكان الآخر ان يجعل متصفا بصفته لا بمجرد ان يوضع
موضعه فدخل في جعل احد اجزاء الكلام مكان الآخر ضرب زيد حيث جعل المفعول مكان الفاعل
وخرج بقولنا والآخر مكانه ولا بد في الحكم بالقلب من داع اما لفظي كجعل النكرة مسندا اليه والمعرفة
مسندا فانه اذا وقع هكذا احكم بالقلب واما معنوي بدعوى رعاية جانب المعنى كون الجزئين
في الاصل على خلاف الترتيب الواقع مثال الاول ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ومثال
الثاني ما اشار اليه بقوله **عرضت الناقة على الحوض** فان الاصل فيه عرضت الحوض على الناقة
فان عرض الشيء على الشيء معناه اراءته اياه على ما في القاموس ولا رؤية للحوض وفي الشرح لان
المعروض عليه لا بد ان يكون له ادراك ليميل الى المعروض او يرغب عنه ومنه ادخلت القلنسوة في رأسي
والخاتم في الاصبع لعل النكتة في القلب في هذه الامور ان العادة تحرك المعروض نحو المعروض عليه
والمظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس **وقبله السكاكي مطلقا** وجعله نفسه لاعتبار لطيفا
ورده غيره مطلقا وقال يجب ان يجتنب عنه **والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا قبل** كقوله
اي قبيل رؤبة **ومهمه** اي مفازة **مغبرة** مملوءة بالغبرة **ارجاؤه** اطرافه ونواحيه **كان لون ارضه**
سماؤه اي لونها يريد ان المضاف الى السماء محذوف ويمكن ان تجعل التقدير اي حتى لونها وتجعل
ضمير لونها الى الارض والمحذوف الى السماء فتكون اشارة الى القلب لا الى حذف المضاف فالاعتبار
اللطيف فيه ما شاع في كل تشبيه مقلوب من المبالغة في كمال التشبيه الى ان يستحق جعله مشبها به
ويمكن تفسير قوله كان لون ارضه سماؤه بما لا يكون فيه قلب ولا حذف اي ارتفع الغبار
فيه وسواكي واتصل بالسماء بحيث صار السماء متصلا بالارض اتصال اللون بالجسم كان لون
الارض نفس السماء **والا** اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا **رد** لانه لغلبة اعتبارا لطيفا
ولم يتعرض لرد ما يتضمن خللا في المقصود لان الغرض يتعلق به في هذا المقام لان رد ما يتضمن

خللا

خللا نشر كه بينه وبين غيره لا ينبغي ان يجعل من مباحث القلب ولا تعلق له به وما قال السكاكي
في التعرض له كما تعرض له الشارح من فضولات الكلام وعدم رعاية ما يليق بالمقام **كقوله** اي
القطامي يصف ناقته بالسمن فلما ان جرى سمن عليها **كما طينت بالفدن** اي القصر **السياعا**
هو كالسحاب الطين المبين كذا في القاموس والاصل فيه كما طينت الفدن بالسياع وهو
وان تضمن مبالغة في وصف الناقة بالسمن واشارة الى ان اللحم المكتسب صار اصلا فيها
وموهوم عن السمن عادة فرعا كما جعل السياع اصلا والقصر بمنزلة الطين للسياع لكنه
بعيد عن الطبع لان قولنا طينت السياع بالفدن مما تستهجنه الاذهان وتستقبحه الاذان
كما لا يخفى **مباحث احوال المسند اما تركه** الترك الرفع والحذف الاسقاط
فالثاني يدل على سبق الثبوت دون الاول فلهذا قال الشارح في استعمال الحذف في المسند اليه
والترك في المسند اشعار بان احتياج الكلام الى المسند اليه اشد فكانه كان ثابتا لا محالة ثم اسقط
الداعي واورد عليه ان كلامه هذا ينافي ما ذكره في شرح الكشاف ان قول ابن عباس رضي الله تعالى
عنهما من ترك التسمية فكانما ترك مائة واربعة عشر آية من القرآن مشكل لانه لم يكن في سورة براءة
آية التسمية حتى يكون تاركها لانه دل كلامه هذا على ان الترك يقتضي الثبوت وفيه ان ترك مائة واربعة
عشر آية من القرآن عبارة عن ترك قراءتها وما لم تكن التسمية اربعة عشر آية لا يكون القارئ التارك
لها تارك قراءة اربعة عشر آية وترك القراءة قد يتحقق بدون ثبوت القراءة فلا يكون ما ذكره
مستلزم ثبوت المتروك لان المتروك هو القراءة وهي لم تكن ثابتة والاوجه ان اختلاف العبارتين
للتنبيه على تعدد ما يعبر به عما يقابل الذكر لا التفاوت والا لكان عبر العكس عن عدم ذكر المفعول
في بحث متعلقات الفعل بالحذف **فلما مر** في حذف المسند اليه **كقوله** اي قول ضابي بن الحارث
البرجمي ومن يك امسى بالمدينة رحله اي منزله فسنا وامسى الى المكان مجاز هو لك
ان تجعل فاعل امسى ضمير من والخبر جملة بالمدينة رحله او امسى تامة والجملة حال لاشتراكها
الواو كما في خرجت مع البازي علي سواد وسيأتي ولا يجوز نصب رحله على الظرفية لانه ليس
مبهما قابلا للتقدير **فاني وقيار** في القاموس اسم جمل ضابي او فرسه وقال السيد السند
او غلامه **بها لغريب** لفظ البيت خبر ومعناه تحسر على غربته وتوجع من كربته وخبر قيار
محذوف لان قوله لغريب لا يصلح ان يكون خبرا عن اني وقيار لان قيارا لكونه عطفا على محل
اسم ان مبتدأ والعامل فيه خبره الابتداء ولا يجوز عمل عاملين في معمول واحد سواء كان ان

جنس واحد او من جنسين مختلفين للالة مفرد والمفرد لا يصلح خبر المتعدد لان المتعدد
يخبر عنه بمفرد اولهما بين آحاده كمال الاتصال لتنزيله منزلة الواحد صرح به الرضي واقام على انه
بينة من القرآن ولا يجوز ان يكون للمحذوف خبر ان لان دخول اللام يستجل على ان المذكور خبر ان فانه
فاني وقيار بها لغريب وقد عطف غريب على قوله لغريب وقيار على محل ضمير المتكلم
بعاطف واحد ولا غبار عليه اذا كان العامل واحدا فعلى هذا يكون خبر قيار عطفا على محل خبر ان
فيكون العامل فيه عامل قيار لا على اللفظ حتى يكون العامل فيه ان لانه مع ذلك لا يصلح ان يكون
خبر قيار ولم يثبت في محله جواز العطف على محل خبر ان فلا تعويل على هذا التوجيه وان ذكره
الشارح المحقق بل التوجيه ان العاطف يعطف مجموع قيار غريب على قوله اني لغريب عطف جملة
على جملة وبه قطع الكشاف في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى
الآية لكن فيه تقديم بعض المعطوف على بعض المعطوف عليه وهل يجوز ولعله لهذا لم يتبعه
الرضي وجعل واو والصابئون اعتراضية وبعد تجويزه وثقة بقول الزمخشري وموافقة
الامام المرزوقي له ودفع فساد التقديم بان المقدم في نية التاخير وان يتجه عليه ان تقديم المعطوف
على المعطوف عليه ايضا في نية التاخير مع عدم جوازه في السعة لا بد للتقديم من نكتة قال الزمخشري
النكتة التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم
الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وفيه ان هذا التنبيه حاصل بالحكم عليهم بانهم يتاب عليهم
ولا مدخلية للتقديم وقال الشارح المحقق نكتة التقديم في البيت التسوية بين قيار ونفسه
في التاثر بالغربة اذ لو قال اني لغريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار في التاثر
عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليبين الاخبار عنهما دفعة تنبيها على ان قيارا
مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى
التحسر ولا يخفى في الفرق بين النكتتين اذ احداهما التسوية والآخر كون البعض اولى من
البعض وانكشف كلام الشارح بالاغماد والبيت مثال الحذف المسند عن المعطوف للاحتراز
عن العبث مع ضيق المقام او الحذف المسند بتمامه او للاحتراز مع تقديم القرينة وقوله وكقوله
نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف مثال للحذف لهذه النكتة بعينها
مع كون المسند المحذوف للمعطوف عليه او مع تاخير القرينة او مع ايجاد تعلق للمحذوف وجعل الشاعر
الترجيح جانبه بالتعبير عن نفسه بضمير المتكلم مع الغير تعظيما لنفسه وقولك للخطاب لغير معين

لافادة

لافادة العموم ويكون فيه اشارة الى ان هذه سيتبع الاستعمال زيد منطلق وعمرو مثال للاحتراز عن العبث
بدون ضيق المقام لما يستفاد من الايضاح والعطف يحتمل ان يكون من عطف جملة على جملة وان يكون
من عطف مفردين نظاما مفردين وفي تصحيحه دقة وهو ان المقصود تشريك المسند مع المسند في كونهما مسندين
لا في كونهما مسندين الى مسند اليه واحد وكذا الحال في التشريك مع المسند اليه حكما افاده السيد السند في شرح المفتاح ح
وقولك خرجت فاذا زيد لعله مثال التخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ قال الشارح
للحذف هنا امر مع اتباع الاستعمال الوارد عليه فان قلت لم يسبق في المتن ذكر للاتباع المذكور
فكيف يمثل الحذف لامر لما هو لاتباع الاستعمال الوارد قلت الاتباع المذكور مندرج تحت قوله واما
لنحو ذلك ونحن نظن بك ايها الكلف علي شرح الكافية في معرفة هذا المثال قبل ان يصير مخاطبا انا في هذا المقام
فاوثقت فيك بما يتعلق به لتعذر ان نشتغل بفضول الكلام فاعرضنا عنه خوفا من الملام وقوله اي الاعشى
ان محلا وان مرتحلا اي ان لنا في الدنيا حلولا لا كحلول المسافرين فارتحالا الى الوطن وهو الآخرة وان
في السفر اذ مضوا مهلا اي ان لنا في الدنيا ونا عنها في الصحاح السفر جمع سافر كصحب وصاحب تقول
سفرت اسفر سفرا اي خرجت الى السفر وفي القاموس رجل سفر وقوم سفر وسفر[؟] والسافر
المسافر لا فعل له وقوله مهلا بالتحريك اي التؤدة والوقار وقوله اذ مضوا متعلق بالمهل وحاصل
المعنى ان لنا حلولا في الدنيا قليلا وارتحالا عنها الى الوطن بعيد لا ينقطع طريقه بسرعة ولا بد لنا من
تهيئوا اسبابا كثيرة في قطع هذه المسافة فلفظ البيت خبر ومعناه تحسر على عدم التمكن في هذا
الحلول القليل من ان تهيئوا اسباب السفر الشديد وقطع الامد البعيد وفي الشرح والسفر الرفقة
قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم ودلالة المهل على ما ذكرنا اظهر مما ذكره والحذف
هنا لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين واتباع الاستعمال الشايع فانه كثر هذا الحذف في
مثل هذا التركيب حتى قال سيبويه في كتابه باب ان ما لا اولان ولذا وقال عبد القاهر لو اسقطت ان
لم يحسن الحذف او لم يجز لانها المتكلفة بشانه والمترجمة عنه ولضيق المقام للتحسر ومحافظة الوزن
ولم يذكر الشارح الا الوجه الثاني للضيق ولعل نكتة في هذا المثال على ان خبر الظرف مع كونه نائبا عن الخبر
للتضييق محذوف قال الاستاذ السند ان جعلت اذ اسما غير ظرف بمعنى الوقت بدلا عن السفر اي في السفر
في زمان مضيهم وان جعلته ظرفا بدلته من قوله في السفر والمعنى واحد وفيه بحث لانه ذكر الرضي ان اذ لازم
الظرفية لا تكون اسما الا اذا اضيف اليه زمان او يكون مفعولا به وايضا التؤدة والوقار صفة السفر
لا وقت مضيهم فالوجه ما ذكرنا وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي جعل الشارح المحقق

سبب ايراد هذا المثال كون المسند فيه فعلا على خلاف ما تقدم فان المسند فيه اما اسم او جملة ومن
نقول اورده للتنبيه على المحذوف فيه مجرد المسند لا المسند والمسند اليه بان يكون انتم تاكيد الفاعل
المحذوف لانه لا يثبت كثرة الحذف فيما يغني عنها قلة الحذف وللتنبيه على ان الداعي الى تقرير المسند
قد يكون غير بقاء المسند اليه بلا مسند وهو هنا حذف الشرط اذ لولاه لكان الكلام انتم تملكون كما زعم
الكوفيون مع وجوده وللرد عليهم والاستشهاد بالقرآن وقد يحمل قوله فصبر جميل تقديما للمنصوص
على المحتمل وللتنبيه على الحذف الواجب بعد الحذف الجائز ولان الداعي الى الحذف فيه يخالف الدواعي
المتقدمة اذ الباعث فيه تحصيل الابهام اولا ثم التفسير ليتمكن في النفس فضل تمكن وللاشعار
بان فيه غرابة تسر الناظرين وهو تحصيل مزيد التمكن في خلاق الدال وابراز ما هو في غاية النفع
في صورة العبث اذ اول ما يبدو للناظر ان المتكلم عابث في حذف المسند ثم الاتيان به مع زيادة
هو المسند اليه ثم يلوح عليه انه في غاية الافادة فيجلو المتكلم في عينيه كالساحر يلتقي بالاشياء في غير
صورها فاحفظ هاتين النكتتين فانهما من البدائع قال الشارح الوضوح من الحذف الاحتراز عن
العبث اذ المقصود من الاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو ظهر لم يحتج اليه اقول اولا فلكن
هذا ايضا موجبا لايراد هذا المثال فان العبث فيما سبق كان نفس المسند وهنا ما ذكر للتفسير
وثانيا ان ما ذكره ينافي ما ذكره المص في الايضاح ان التقدير لو يملكون تملكون على التكرير للتاكيد
فليس ذكر المفسر المؤكد عبثا لان فيه فائدة التاكيد لكن الحق ان اصل التركيب لو تملكون
فلما حذف بقي انتم ففسر بتملكون فلو ذكر المحذوف كان التفسير عبثا وهو المسطور في كتب
النحو ولا حاجة الى التقييد بهذا العبث بحسب الظاهر لانه عبث صرف وهذا ايضا من اسباب
ايراد هذا المثال قال الزمخشري هذا ما يقتضيه علم الاعراب واما ما يقتضيه علم البيان فهو
ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل
الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر يعني كما ان سعيت في حاجتك
وهو مبتدأ وخبر يفيد الاختصاص فكذلك ما هو في صورة المبتدأ والخبر ما ليتعاونا ومنه ان
العلامة انه يجوز جعل انت عرفت جملة فعلية مفيدة للاختصاص بتقديم التاكيد الذي هو
الفاعل المعنوي ليصير في صورة المبتدأ والخبر ويجري عليه في شرح كلام السكاكي حفظا لنظائره
مقالة ان المسند اليه فاعل معنوي قدم للتخصيص وفهم منه الشارح المحقق انه ادعى ان كل
ما يفيد الاختصاص جملة فعلية في صورة الاسمية عند الزمخشري فتعجب من استدلاله بهذا

رح

الكلام

الكلام وقال هذا الكلام صريح في نقض دعواه ويتجه عليه لا دلالة لان الزمخشري جعلها مفيدة للاختصاص
لكونها في صورة ما يفيد الاختصاص نعم العجب غفلة العلامة عن كلام السكاكي من جعل رجل جاءني
مبتدأ لا محالة حيث قال قدرناه خبره ليلا ينتفي التخصيص المصحح للابتداء اذ لا سبب له سواه
وقوله تعالى مرفوع خبره يحتمل الامرين **فصبر جميل يحتمل الامرين** بل الثلاثة ثالثها ان يكون نحو قيل
سلام عليك اي فصبري جميل **اي اجمل** بالنصب تفسير الامرين **او فامري** صوابه بالواو لان منقول
الاحتمال لا يكون مرددا والاحسن في جعله محذوف المسند تقدير صبر جميل لي لانه مصدر والاصل
فيه النصب وقد قرئ فصبرا جميلا والاصل فاصبر صبرا جميلا عدل الى الرفع لافادة الدوام والثبات
والثابع في العدول جعل معمول الفعل خبرا عن المصدر كما في الحمد لله وكانه اشار بتقديم بيان حذف
المسند الى انه اجمل لان المقصود الاظهر من الكلام وهو توطين النفس على الصبر يرجحه وان ذكر
الشارح المحقق لترجيح حذف المبتدأ ستة اوجه ورب واحد يعدل الالفا والصبر الجميل هو
الذي لا شكوى فيه الى الخلق وجعل صاحب المفتاح ذلك الحذف لتكثير الفائدة ويمكن ان تجعل
لضيق المقام لكمال توجع المتكلم وتحزنه قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على
ان ذكره يخرج الكلام الى ما ليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عمرو عندك
تصير منقطعة ويتجه عليه ان هذا لا يقتضي الحذف لامكان ان يقال ام عمرو عندك فان ام حينئذ يصح
ان يكون متصلة ودفع بان ام هنا وان جاز كونها متصلة لكن الظاهر فيه الانقطاع لان ايراد
المفرد بعدها اقرب الى الاتصال مع امكان ايراد الجملة دليل قصد الانقطاع الا ان يكون قرينة
والجملة على قصد الاتصال كقولك سواء زيد عندك ام عمرو عندك ولا يخفى انه يستفاد مما ذكره
ان ذكر المسند اليه قد يكون لانه لو حذف يخرج الى ما ليس بمراد كما في قولك ازيد عندك ام عمرو عندك
لانه لو حذف يخرج من الانقطاع الى الاتصال والذي ارى انه لا يخرج معتبرا في ازيد عندك ام عمرو
لانه في معنى ايهما عندك ولا يذهب عليك ان وجوب قرينة الحذف لا يختص بحذف المسند وكانه لم يذكر
في المسند اليه اما لانه ربما يحذف بلا قرينة كما اذا اقيم مقامه المفعول ولعل ان وجوب القرينة على
المحذوف مما يعرفه العاقل الا انه لما عبر عن حذف المسند بالترك الموهم للاعراض عنه بالكلية والاستغناء
عن نصب القرينة تداركه بقوله **ولابد اي للحذف من قرينة** ويمكن ان تجعل المراد وجوب القرينة للحذف
والداعية الى الحذف مشترك بين دعوى فهو كاللفظ المشترك لا يفيد المراد بلا قرينة الا انه لم يفصل
الا قرينة للحذف ولا عكس اي ليس القرينة مما لابد لها من الحذف بل ربما لا يحذف مع وجود القرينة

كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق اي مذكور لكن الوقوع اعم من ان يكون محققا كقولك زيد في جواب من قائم
او مقدر **نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله** وبهذا اندفع ما اورده الشارح المحقق
حيث قال حذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا
عن سؤال محقق يعني كونه جوابا من هذا السؤال المحقق في الكلام انما يتحقق عند تقدير ثبوت ما فرض
ولا ريبة في ذكره فلا يرد ما ذكره السيد السند من ان فيه اشعارا بان السؤال في نظم الآية ليس بمحقق
وانما يصير محققا اذا وقع ذلك المقدر بان يسألهم فيجيبوا ولما كان في الآية فرض تحققه جاء ذكرا
فيه على طريقة اذا تحقق وانت تعلم ان الوقوع هي ذات السؤال وهي محققة في الآية وهذا هو
المراد بقولهم لسؤال محقق لا كونه سؤالا وهو المفروض المقدر فيها هذا كلامه وفيه وكيف لا والشارح
لم يجعله محققة على تقدير ثبوت ما فرض بل وقوع الكلام في جوابه فان اراد بان ذات السؤال قرينة
انها قرينة في غير كون الكلام جوابا له فباطل وقول المصنف كوقوع الكلام جوابا لسؤال شاهد عليه وان
اراد ان ذات السؤال شرط وقوع الكلام جوابا له قرينة فلا بد فيه اعتبار الوقوع وما ذكره الشارح
انما هو تصوير الوقوع وبهذا اندفع ايضا ان الشرط فرض السؤال المطلق وهو يعم السؤال المحقق
والمقدر فكيف يلزم من تقدير ثبوته كون قولهم جوابا لسؤال محقق هذا والاظهر ان المراد بقوله
ليقولن الله ما يعم قولهم ليقولن خلقهن الله لان المقصود انهم يجيبون باثبات الخالق لهم سواء
كان ذلك للاثبات مع ذكر الفعل او مع حذفه فالآية مثال باعتبار ما اشتمل عليه من جواب
حذف فعله باعتبار ان الجواب المستفاد منه لا محالة محذوف المسند ثم المسند المحذوف في جواب هذا
السؤال في الاكثر الفعل وربما يكون الجملة التي تكون هي خبر المبتدأ على طبق مواقع الذكر فانه
في الاكثر الفعل قال تعالى من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي وقال تعالى ولئن سألتهم
من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وقال تعالى من ينجيكم من ظلمات البر
والبحر قل الله ينجيكم وذلك لان السؤال عن الفاعل المطلق فالسائل خالي الذهن عما يلقى اليه
المجيب فلا يحتاج الى التقوية للحكم فلا ينبغي تقديم المسند اليه المفيد للتقوى وربما يقتضي المقام قصد
التخصيص في الجواب كما في قوله تعالى قل الله ينجيكم فيقدم المسند اليه فمن قال المقدر مطلقا هو الفعل
وجعل الشارح مذهب جمهور النحاة فقد غفل لكن لا كمن قال المحذوف مطلقا هو الخبر لان رعاية المطابقة
امر مهم والسؤال جملة اسمية ولان السؤال عن الفاعل وتقديم المسؤول عنه اهم والشارح المحقق
ايضا غفل حيث اثبت مذهب الجمهور بان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية لما عرفت انه يختلف

والمشهور

والمشهور في ترجيح تقدير الفعل ان السؤال عن الفاعل وان الوقوع فعلية واعترض عليه الشارح بان السؤال ليس
عن الفاعل النحوي اذ لا معنى له بل عمن صدر عنه الفعل فيستوي في تعينه تقدير الفعل والجملة الفعلية والقرينة
لا تطلب الا تقدير الفعل دون اسم الفاعل ولا تطلب تقديره عاملا في المسند اليه المذكور ويمكن توجيهه
بان السؤال عمن صدر عنه الفعل تقتضي تقدير المسند عاملا في المسند اليه لا فرق الا ان الاول يفيد صدور الفعل
صريحا واما الخبر فيفيد اتحاد شيء مع المسند اليه فربما يتضمن هذا الاتحاد صدور الفعل عنه فالقرينة فعلية
داعية الى جعل الجواب جملة فعلية نعم يتجه ان السؤال جملة اسمية فالسؤال عمن يتحد معه المسند لا عمن يصدر
عنه الفعل فالقرينة اسمية لا فعلية والمقتضى عنه ما حققه السيد السند ان الجملة الاسمية صورة فعلية
قصدا لان اختصار فعليات غير متناهية حتى ان ام زيد ام قام عمرو الى ما لا يتناهى لان الاستفهام بالفعل
اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام ولما اريد الاختصار وضع كلمة من لاجمال تلك الذوات وضمنت
معنى الاستفهام فاوجب التضمن تقديمها فصارت اسمية صورة وفي الحقيقة هي فعلية وبهذا اندفع
ايضا ان الجواب بالفعلية ترك لرعاية المطابقة على ان رعاية المطابقة توهم قصد التقوية وهو لا يليق
بالمقام وربما ترجح تقدير الفعل بانه في تقدير الجملة زيادة حذف وتقليل الحذف اولى ورده السيد السند
بان الزيادة المشتملة على فوائد لا ترد وتلك الزيادة تشتمل على تقوية الاسناد ومطابقة الجواب للسؤال
وهو مردود بان المقام ليس مقام التقوية والمطابقة للفعلية كما عرفت **او مقدر** ليس المراد المقدر في نظم
الكلام بل السؤال المنوي الناشئ من المقام والذي لا يتجه تقديره **نحو** قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل
ليبك يزيد ضارع كأنه قيل من يبكيه فقال ضارع **لخصومة** اي من بذل الخصومة لانه كان ملجأ
للاذلاء وظهيرا للضعفاء **ومختبط مما تطيح الطوائح** المختبط الذي يأتيك الليلة للمعروف من غير
وسيلة اخفاء عن الناس سؤاله لانه كان اهل ثروة وابتلي بالسؤال لاجل اهلاك المهلكات ماله
فقوله مما يتعلق بمختبط كما تعلق قوله لخصومة بضارع ويكفي للظرف رائحة الفعل ولا يتوقف
صحته على اعتماد اسم الفاعل والطوائح بمعنى المطيحات لانه جمع مطيحة على خلاف القياس كلواقح جمع
ملقحة ولهذا جعل فاعلا للاحاطة فتطيح بمعنى الماضي عدل الى المضارع لحكاية الحال كذا ذكره الشارح
المحقق وهو المشهور ونحن نقول المراد بالضارع من يتضرع بعد موت يزيد وبالمختبط من
يسأل كذلك بعد موته لانه كان دافعا للخصومات والمهلكات فلا يكاد في حياته خصومة ولا حاجة
مبتلى بسؤال متسول حتى يفزع احد لخصومة ويحتاج احد الى الاحتياط فالمضارع بمعنى الاستقبال
ولا يخفى ما في هذا الاحتمال من كمال مدح يزيد بحماية الناس من الظلمة والمشهور جعل ضارع فاعلا

للمحذوف كما في المثال السابق وقد نقض عليه ابن الحاجب ونحن نقول الابلغ تقدير ضارع لخصومة
يبكيه فيكون في الكلام حينئذ اللطف تعريضاً بان الظلمة التي يضرع الناس بخصومتهم في السرور بموته
وغيره زيد يحزن على موته ولفظ البيت امر ومعناه التحسر على موت يزيد لموت هذه المنافع لعامة
الناس وهذا من مزيات فضل هذا التركيب على خلافه فاجمع بين ما تسمع في هذا المثال للسؤال المقدر
كما صرح به والمسند للخبر على خلاف ما تقدم والله تعالى اعلم ومن المباحث النفيسة التي خلا عنه
زبر الاخيار وشذ عن انظار اولي الابصار وصدقك ايها المتفطن المتخلص عن ربقة التقليد
المتلذذ باصغاء جديد بهوان السؤال الناشي من ذكر ليبك متعلق بالمأمور بالبكاء فالمقام يستحق حذف المسند اليه
اي المأمور ضارع وكان تقدير من يبكيه لكونه في قوة من يمتثل امرك وقرأ الزمخشري ليبكيه ضارع
قال السيد السند هو انسب بالمعنى ويبكيه انسب للسؤال المقدر وكان وجه الانسبية بالمعنى ان
المقام مقام تعيين المأمور ولما كان البيت مثالا على تقدير جعل ليبك مبنيا للمفعول ولم
احتمال البناء للفاعل والمحتمل لا يصلح شاهدا ما لم يترجح جانب الشهادة فضلا عن ان
يكون مرجوحا لكون الحذف هو خلاف الاصل لم يبد من الترجيح وقال **وفضله** اي فضل مبناه
للحذف في البيت ونظائره **على خلافه** وهو عدم اعتبار الحذف بجعل ليبك مبنيا للفاعل
ويزيد مفعولا به وضارع فاعل الامر **بتكرر الاسناد** اي بذكره مرتين فقوله **اجمالا ثم تفصيلا**
تفصيل للذكر الضمني للتكرر فلا يلزم تكرر الاجمال والتفصيل مع انه خلاف الواقع وقدره الشارح
بتكرر الاسناد بان اجمل اجمالا ثم فصل تفصيلا والاسناد الاجمالي متكرر لانه يحصل مرة
من الفعل المجهول الدال على ان هناك باكيا ومرة من السؤال الدال عليه واشتماله على تكرر الاسناد
يوجب تمكينه الاسناد في نفس المخاطب وكونه نائبا مناب الجمل الثلاث وكون اللفظ اجمع للفوائد
نائب منابه في الاجزاء يرجحه عليه وبهذا اندفع ان من جهات الفضل الذي ذكره السكاكي كونه
اجمع للفوائد ولا وجه لترك المص اياه نعم قصور النظر عائد الى من اقتصر في بيان ترجيح تكرر الاسناد
على كونه موجبا لمزيد التمكين في النفس هذا ونحن نقول ويتكرر ايقاع البكاء على يزيد وهو
انسب بالمرثية **وبوقوع نحو يزيد غير فضلة** وقد اشار بادراج النحو الى ان الكلام ليس في خصوص
البيت والاولى وبوقوع نحو يزيد مسندا اليه فان المسند اليه ارجح من المسند والمسند من الفضلة
ويكون معرفة الفاعل لحصول نعمة غير مترقبة لا يخفى ان بناءه في كونه جوابا لسؤال مقدر الى السائل
مترقب للجواب بقوله **لان اول الكلام غير مطمع في ذكره** فيه ان اذا اراده غير مطمع بالاذان فمسلم

لكنه

لكنه لا يكفي في كونها نعمة غير مترقبة وان اراد انه غير مطمع اصلا فممنوع لانه يفضي الى السؤال المطمع
والاولى لان اول الكلام يؤيس عن ذكره لان ابتداء الفعل المجهول علامة الاجتناب عن
الذكر بالكلية وحاصل الترجيح انه كنعمة غير مترقبة ونعم المترقبة نعمة غير مشوبة بالم الانتظار
وتعب الطلب فهي لذة صرفة فيكون الذ وهذه المقدمة تعرض في المص الشارح انفرها
حيث ذكر المص في بحث التشبيه ان النيل الشيء بعد طلبه الذ وتبعه الشارح قال الشارح
المحقق ولمعارض ان يفضل نحو ليبك يزيد ضارع بنصب يزيد على خلافه بسلامته عن
الحذف وباشتماله على ايهام الجمع بين المتنافيين من حيث الظاهر لان نصب نحو يزيد وجعله فضلة
يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل الظاهر يوهم ان الاهتمام به فوق
الاهتمام بالفاعل وبان في اطماع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه
فيكون حصوله اوقع واعز بهذا الكلام وفيه بحث من وجوه من ان ايهام الجمع بين المتنافيين
موجود في خلافه ايضا حيث حذف الفاعل وذكر فيوهم ان الاهتمام به اول الاهتمام وان الفصل
بين الفعل والفاعل فصل وحسن التشويق لانه فصل قليل وبان الحذف لنكتة وان لا يترجح
على الذكر فلا يرجح وقد جعله السكاكي من المرجحات حيث قال باب بهذه الجملة مناب الجمل
الثلاث وليس هذا الا بالحذف على انه مزية يزيد يستدعي النكت المذكورة في المتن فلا يعارضه
السلامة عن الحذف ولا الايهام الجمع بين المتنافيين فان قلت لو لم يترجح الذكر على الحذف
لا صح ما سيأتي من ترجيح ولكم في القصاص حياة على قولهم القتل انفى للقتل بسلامته من الحذف
قلت الترجيح بان الفائدة الحاصلة فيه بمعونة التقدير يحصل من الآية بدون التقدير
والا رتبة في رجحانه وما نحن فيه ليس من هذا القبيل وقال السيد السند ان وجه قولهم
القتل انفى للقتل لعدم وضوح قرينة الحذف الا ان الحذف مرجوح بالنسبة الى الذكر عند فيه
لاخفاء في ان المراد ان القتل انفى من تركه **واما ذكره فلامر** ولم لم يقل فيما مر واما الحذف فلكذا
صح منه قوله **او ان يتعين كونه اسما او فعلا** لا خفاء ان تعين كونه اسما او فعلا ليس مقصودا
لذاته بل يصير وسيلة الى ان يتعين ان القصد الى الثبوت او التجدد وفي الايضاح والمفتاح
او كونه ظرفا فيورث احتمال الثبوت او التجدد وفيه انه مع حذف خبر الظرف ايضا الاحتمال
متحقق لان التعين كونه اسما او فعلا بالذكر فالحق ان الاحتمال المطلوب من ثمرات حذف المسند
الحقيقي وهو متعلق خبر الظرف ان ذكر للمسند المجازي اعني الظرف واسقاط اصلح من اثباته ولكن

ان يجعل من نكات الذكر ان يتعين كونه مفردا او جملة ويرد عليهما انهما لخلاف فيما مر لان الذكر
في الصورتين لاجتناب ما ضعف التعويل على خلاف القرينة لان قرينة الحذف تعين المحذوف فيتعين
كونه اسما او فعلا او مفردا او جملة وجعل المفتاح من نكات الذكر الدلالة على قصد التعجب
من المسند اليه نحو زيد يقاوم الاسد عند قيام القرينة على المسند واورد عليه صاحب الايضاح ان
الدلالة على قصد التعجب منه انما هو المسند سواء ذكر او حذف لقرينة فاذا اعلم بالقرينة يفيد
قصد التعجب كما اذا اعلم بالذكر ودفعه الشارح بان القرينة لا تدل الا على نفس المسند لا قصد
التعجب وقصد التعجب انما يستفاد من الذكر المستغنى عنه ولا يخفى انه ليس بشي لانه لا مناسبة
للذكر بقصد التعجب انما هو يستفاد من نفس المسند وقال السيد السند في شرح المفتاح انه
جعل الذكر لقصد التعجب بنكره حيث قال او للدلالة على قصد التعجب بذكره لان التعجب بنكره اقوى
فاذا قصد الدلالة على هذا التعجب لا بد من الذكر وفيه ان كون التعجب بالذكر اقوى خفاء ونحن
نقول كما ان ذكر المسند عند قيام القرينة على المسند لان في الذكر خصوصية تفيد التعجب
والحذف لا يستفاد ذلك للخصوصية كما اذا قيل من الشجاع فيجاب بان زيدا يقاوم الاسد
فلو قيل زيد لا يستفاد الا زيد شجاع ولا تعجب فيه فاذا افيد شجاعة بهذا اللفظ افاد
ولك ان تجعل النكتة التعجب نفسه ومن الدواعي الى ذكر المسند التعجب بالمسند لانه على
صياغة معجبة قد فاق فيه المتكلم فالاولى ان يطلع التعجيب ولا يقيد بقوله من المسند
اليه ليتناوله **واما افراده** اقول فلكونه الاصل ولا مقتضي للعدول عنه **فلكونه غير**
سببي مع عدم افادة تقوي الحكم لم تعليل مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم وفي المفتاح
ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم وقد قيل احترز بنفس التركيب عن نحو ان زيدا
قائم وقد عرفت فانه فيه تقوي الحكم لا من نفس الحكم بل من التكرير ومن اداة التاكيد لانه اراد
مع عدم افادة الخبر تقوي الحكم كما يتبادر من السياق والسباق ولا شك انه مانع لافادة التقوي
بعد الخبر لان التقوي انما يحصل بتضمنه الاسناد وتضمنه المسند وتكرر الاسناد وكان ارادو
الافادة المعتد بها لانها المتبادرة والا فقد اثبت لزيد قائم تقوي الحكم قريبا من تقوي زيد قام
فقول الشارح انه ليس بمفيد للتقوي اصلا قريب من زيد قام في اعتبار التقوي محل نظر وانما نقل
مع عدم قصد التقوي كما تقتضيه عبارة المفتاح لان عدم القصد علة لعدم الافادة وعدم الافادة
علة للافراد وقال الشارح فقصد بذلك سلب الافادة الاعم من المقارنة بالقصد وغيرها

ليخرج

ليخرج صورة ايراد الخبر جملة لقصد التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا قلت
فان فيها افادة التقوي مع عدم قصد التقوي او القصد الى التخصيص الا انه لزم التقوي من غير قصده
ضرورة تكرر الاسناد ولا يخفى انه بعيد من القصد او المتبادر من الافادة والدلالة فيما بينهم
ما يقارن القصد على انه مع تقييد الافادة بالمعتد بها لا يخرج زيد قائم لا اجمال لهذا التوجيه ولم يخرج
عن العبارة لا ينسد خلل الضابطة لوروده قل هو الله احد لا محالة حتى يحتاج الشارح لدفعه بانه
اعتمد على اشتهار امره ولو اعتمد بالاعتماد على اشتهار الامر فليعتمد بتقرير ان الخبر جملة في صورة
قصد التخصيص بتقديم المسند اليه في مبحث تقديم المسند اليه وقد عدل عن عبارة المفتاح فهي
اذا كان فعليا الى قوله لكونه غير سببي لتناسب الباعثان للافراد في كونهما عدميين كما
يتناسب الباعثان لكون جملة في كونهما وجوديين ولان الفعلي شائع في خلاف ما قصده من المنسوب
الى الفعل المقابل للاسم فاحترز عن لفظ هو ظاهر في خلاف ما قصد به ولان في الاقتصار على ايراد
السببي تسهيلا على المتعلم لاغنائه عن معرفة مفهوم الفعلي وفيه تعريض بالسكاكي الى ان
تصوير المقصود لم يكن متوقفا على احداث اصطلاحين لم يكونا في كلام القوم وكان يكفي اصطلاح
السببي وقال الشارح المحقق وجه العدول ان المص زعم صدق ما عرف به صاحب
المفتاح الفعلي على كل مسند لانه قد فسره بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه
او بالانتفاع عنه ولا يخفى ان كل مسند كذلك ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشي او بنفيه عنه
انه لا يوجب العدول عن الفعلي بل عن تعريفه منطبق على ما سوى السببي الا ان يقال لم يعثر
تحصيل مفهومه وفيه بعد لانه اشكل عليه توضيح مفهوم السببي وتنقيحه حتى التفي في بيانه
بالتمثيل كما ذكره ذلك المحقق فينبغي ان يذكر بالفعلي وينبه بالتمثيل بهذا او ما يجب ان ينبه
عليه ان كلام السكاكي في بيان مفهوم السببي غير منقح وفي مفهوم الفعلي منقح لا غبار عليه
ومن ثم فلذلك تحير فيه اراء الفحول وطال كلامهم فيما لم يفد شيئا في المعقول والشارح العلامة
والشارح المحقق والسيد السند قد اجالوا في ميدان اصطياده واطالوا ولم ارض بان اقص
عليك ما ذكروا فانه ليس مما يسمع من القصص وكيف ينسب اليهم ما لا يليق بشانهم
ولهم في قسمة المعارف اعلى خصص ونحن نأتي لك بما يظهر لك معنى الفعلي والسببي
وتنضبط به هذه النكتة للافراد فاقول المسند الفعلي كما ذكره المفتاح بثبوت الضرب لزيد
وزيد ما ضرب يحكم فيه بنفي الضرب عنه بخلاف زيد ضرب ابوه فانه لم يحكم فيه بما يكون مفهومه محكوما

بثبوته للمسند اليه او بالانتفاء عنه بخلاف السببي فان زيد ضرب حكم فيه بثبوت الضرب لزيد
وزيد ما ضرب حكم فيه بنفي الضرب عنه بخلاف زيد ضرب ابوه فانه لم يحكم فيه بثبوت ضرب ابوه لزيد بل بنوع
امر يدل عليه ذلك المذكور وهو كائن بحيث ضرب ابوه فالمسند السببي يسمى مسندا لانه دال على المسند
الحقيقي والمسند السببي ما المسند فيه شيء الى ما هو متعلق المسند اليه وصار ذلك سببا لاسناد
امر حاصل بالقياس الى المسند اليه نحو زيد ابوه منطلق فانه ابوه منطلق اسند فيه شيء الى المتعلق زيد
صار ذلك سببا لاسناد كون زيد بحيث ينطلق ابوه عليه وعلى هذا يلزم ان يكون منطلق ابوه
في زيد منطلق ابوه مسندا سببيا ولا يضر ضابط الافراد لان كون المسند سببيا يقتضي كونه
جملة لانه لا بد من الاسم ربطه الى ما قبله بخلاف الجملة فيتوهم والفعل زيد منطلق ابوه ربط
الانطلاق الى زيد قبل سماع ما بعده بخلاف زيد ابوه منطلق او انطلق ابوه فالكون سببيا
يقتضي الجملة ولا بد معه من نكتة الافراد وعلى هذا السببي نحو زيد مررت به وزيد كسرت سرج
فرس غلامه فعليا ولا سببيا وان جعل الشارح المحقق سببيا لان تعريف المفتاح للسببي
صريح في انه ليس سببيا ويخرج بقوله المفتاح لكونه فعليا ويدخل في قول المص لكونه غير
سببي فالعدول متعين فان قلت ما حققته وان كان كلاما محصلا منقحا لكن
يخالف ما ذكره المفتاح لانه قال ويكون المسند جملة اذا كان سببيا وهو ان يكون مفهومه مع
الحكم عليه بالثبوت لما هو مبني عليه او بالانتفاء عنه مطلوب التعليق بغير ما هو مبني عليه بتعليق
اثبات له بنوع ما او نفي عنه بنوع ما كقولك زيد ابوه انطلق او منطلق او يكون المسند فعلا
يستدعي بالاسناد الى ما بعده بالاثبات او بالنفي فيطلع تعليقه على ما قبله بنوع اثبات
او نفي فكونهما بعده بسبب ما قبله نحو عمرو ضرب اخوه لا سببيا متصلا بالفعل نحو زيد
ضارب اخوه او مضروب او كريم ستر يطلعك عليه هذا كلامه وقد صرح بكون زيد منطلق ابوه
غير داخل في المسند السببي قلت قد قدمناه لك ان كلامه في بيان السببي غير منقح
وهو كما ترى في غاية التعقيد وقد صرح في قسم النحو ان زيد الكريم ابوه نعت سببي ومن الواضح
ان الفرق بين النعت والخبر في ذلك بعيد عن الاعتبار واذا انحصر السببي في الجملة فلا يصير
السببية نكتة لاختيار الجملة لانه ما لم يرجح زيد ابوه منطلق على زيد منطلق ابوه لا ينافي
للبليغ ايراده بمجرد كونه سببيا والا لكان مآل التعليل ان ايراده جملة لكونه جملة مخصوصة
فينبغي ان يكون السببي اعم من الجملة ويكون السببية مقتضية للجملة فلا بد من تاويل كلامه

فنحن

فنحن نقول ولذا عرف الجملة السببية لا مطلق السببي ولذا قال لا سببيا متصلا بالفعل
الى اخره والسر الذي نطلعك عليه ان اسم الفاعل لكونه بمنزلة خارج الضمير لا يكون مع فاعله
جملة وليس قوله لا سببيا متصلا بالفعل لاخراج المتصل بالفعل عن المسند السببي كما توهمه
السيد السند وقال انما خرج عن المسند السببي ليصح كونه سببيا نكتة الايراد جملة فانك عرفت
ان حصر السببي في الجملة يخرج السببية عن صلاحية كونها نكتة لايراد المسند جملة الا انه ينبغي
ان يتوهم انه يصلح لذلك رب جملة يرد على السكاكي خروج نحو زيد ما منطلق ابوه عن المسند
السببي او عن الجملة السببية مع انه جملة سببية لا نكتة لايرادها جملة سوى كونها سببية
الا ان يتكلف ويقال المراد بالفعل اعم من الفعل حقيقة او حكما واسم الفاعل بعد النفي والاستفهام
في حكم الفعل ولذا صار سببا مع مرفوعه جملة ومما اورد السيد السند على السكاكي انه ليس زيد
منطلق ابوه فعليا عنده فيلزم خروجه عن ضابط الافراد وهو ليس بشيء لان السكاكي لم يذكر ضابط
الافراد ولا يخرج عنه افراد بل ذكر نكتة الافراد ويستدعي الافراد ولا عليه ان لا يتعرض لنكتة
تستدعي افراد منطلق في زيد منطلق ابوه ولما حققناه لك ظهرت بحمد الله لا يشتبه عليه
ان هذا المثال ليس مسندا فعليا وان ادعاه الشارح العلامة واستدل عليه بان المسند فيه
منطلق وحده لان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة والمحكوم فيه هنا مفرد ولان دعواه مما لا
يلتفت اليه بعد تحقيق الحق لا لما قال الشارح المحقق ان هذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان
لا يكون منطلق ابوه جملة ولم يلزم ان يكون المسند هو منطلق وحده لعدم استلزام الافراد ذلك
لان الافراد يجيء مقابل لكونه جملة لا لكونه مركبا وبهذا الاعتبار الشعر ان اللفظ لانه
ما ذكره خبط مبني على قلة التامل وعدم التثبت لحاضر عن المتنزل او منع استدلاله ان
عدم كون اسم الفاعل جملة يجعله بمنزلة الخالي عن الضمير والحاقه بالجامد كما صرح به السكاكي وهذا
يوجب لحاق فاعله بالعدم واعتباره وحده فلا فرق في الاعتبار بين زيد منطلق وبين زيد
منطلق ابوه فكما ان الاول مسند فعلي عنده فكذلك الثاني والمراد بالسببي نحو زيد منطلق
اي لا منطلق كما هو ظاهر عبارة السكاكي لانه بعيد عن الاعتبار اذ ليس منطلق مسند زيد
حتى يجعل مسندا سببيا بل هو مسند الاب وهو ليس مسندا سببيا له واختار في التمثيل ابوه
منطلق دون انطلق ابوه لان كمال المشاركة ابوه منطلق مع منطلق ابوه في المعنى توهم انه
كمنطلق ابوه ليس مسندا سببيا فهو احق بالتوضيح وهذا مبني على زعم ان زيد انطلق ابوه سببي

سببيا وقد عرفت ما هو الحق فلا تجاوزه وبعضهم بنى على اشتهار هذا الظن ومتابعته لصرف كلام السكاكي عن نحو ولم يجعل قوله او ان يكون المسند فعلا تتمة لتعريف المسند السببي بل جعله نكتة اخرى لكون المسند جملة وجعل عطفا على قوله او لان المسند سببيا او لم يعرف لزم جعل منطلق ابوه خبر سببي وانطلق ابوه سببيا وهذا الكلام الاول يعني به عاقل فضلا عن السكاكي والشارح المحقق حكم بانه سهو لا يخفى على من له موقف بسياق الكلام اذ لا وجه لتقييد اذا كان بقوله او ان يكون مع انه يوجب الالتباس ولهذا القائل ان يقول كلام المفتاح مشحون بالتقييد فلا مبالاة لارتكاب الوجه البعيد اذا كان هو المفيد للمعنى السديد نعم لو وقع الحكم لصح القول بانه التوهم ومما يجب انه قال السيد السند انه لو كان مراد المفتاح ما ذكره لاحتاج في ضابط افراد المسند الى قيد ان لشذ حينئذ نحو انطلق ابوه في زيد انطلق ابوه لان المسند حينئذ ليس سببيا كما تحققته وليس المقصود منه تقوى الحكم فلا بد من اخراجه بقيد آخر وكيف لا وقد خرج انطلق ابوه عن ضابط الافراد بقوله لكونه فعليا نعم يحتاج المحال الى قيد آخر ولا يخفى على شارح عبارة المفتاح احتياج المحل كان جزء الجملة رجوعه الى المسند والاول رجوعه الى المسند المفرد لان الاسم والفعل من اقسامه كما ان الجملة الاسمية هو الفعلية من اقسام الجملة وقد قال واسميتها وفعليتها اي الجملة ولم يقل واسميته وفعليته اي المسند فيما بعد اي لتقييد طرف الاسناد كما هو المشهور لانه كلام للتامل فيه مجال اذ يحتمل ان يكون الزمان قيد النسبة فانه لا تفاوت بيان الواقع بتقييد الاسناد وتقييد الحدث والمال واحد والتفاوت في النظر والملاحظة وكان الوجه ان يساعد تقييد النسبة وكان دعاهم الى جعله قيد الحدوث الا العدول من المصدر الى الفعل لتقييد المصدر فكما ان النسبة المفادة بهيئته للفعل قيد له يناسب ان يكون الزمان ايضا قيدا له ولهذا وقع عبارة المصنف على نحو الدلالة حيث لم يعينه التقييد وانما لم يفصلها لاشتهارها وجعل الماضي والحال والمستقبل على صيغة اسم الفاعل كالماضي او اسم المفعول كالمستقبل ومفهومات الثلاثة بديهية يعرفها كل احد واوضحها المفتاح بقوله والمراد بالزمان الماضي ما وجد قبل زمانك الذي انت فيه والمستقبل ما يترقب وجوده بعد زمان الحال اجزاء من الطرفين يعقب بعضها بعضا من غير فرط مهلة وتراخ والحاكم في ذلك ان الحاكم بذلك البيان هو العرف لا غير هذا وان اراد بقوله والحاكم بذلك

البيان

البيان هو العرف فالعرف تعيين الزمان الذي انت فيه وما هو قبله وما هو بعده وعدم فرط المهلة والتراخي وتخصيصها بعدم فرط المهلة والتراخي كما فعله السيد السند مما لا مستند له والمناقشة بان في ذلك البيان جعل الزمان الماضي في زمان قبل زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان وان تعقب الشيء ان يكون للشيء بعد زمان الترقب فيلزم ان يكون لزمان المستقبل زمان مناقشة في تعريف هو للتنبيه على انه واضحة اذ المراد بقبل بعد التقدم وبالترقب بعد التأخر كما لا يخفى ولم يكتف بكون زمان الحال زمانا انت فيه وقال في بيانه اجزاء من الطرفين تنبيها على حقيقة حقيقة الزمان وان اجزاءه لا تجتمع فبعض اجزاء الحال منقض كالماضي وبعضها مترقب كالمستقبل ولولا العرف لم يكن للحال زمان حال وان شارح عيني الزمان الذي انت فيه بزمان تكلمك ولم يرد بهذا البيان الا الضيق دائرة للحال اذ الحال لا يختص بزمان التكلم بل ربما يكون زمان فعل من افعال الغير ولما كان بيانا البديهي انه لا يزيد المتكلم فيه الا التزلزل ربما صرف العبارة عن كثير من الحواشي على اخصر وجه احترز به عن نحو كان زيد منطلقا وينبغي ان يوضح عن قوله مع افادة التجدد ليتعلق بافادة التجدد والتقييد على سبيل التنازع اذ يمكن كل منهما بالاسم بضميمة القرينة فترجيح الفعل يكون نظرا على الاسم المبني على الاقتصار الا الاختصار فان قلت لا يترجح ذلك الفعل المضارع على الاسم لان تقييده باحد الازمنة يتوقف على القرينة لاشتراكه قلت يحصل التقييد بدون القرينة باحد الازمنة بمقتضى الوضع لا محالة وانما يحتاج الى القرينة لتعيين المراد فان قلت ما الفائدة في الايراد فعلا والاستدعاء عن القرينة الا في القرينة حال التعيين المراد وفي الاسم لا تقييد قلت فائدة الترجيح في التعيين وذلك موجب لمزيد التقرير بقي انه لا يظهر منافاة التقييد بالقرينة العقلية التقييد على اخصر وجه او القرينة العقلية لم تعد من موجبات الاطناب وكيف لا وايجاز الحذف لا يعقل بدون القرينة فالصواب فللتقييد بعض المسند باحد الازمنة الثلاثة وانما يفيد الفعل التجدد لان اعتبار في جعل الزمان جزء مفهومه ان يكون الحدث حادثا متجددا لان الزمان المقارن للحدث يوذن بذلك فلم يعلم في جعل الزمان جزء المفهوم الفعل هذا الايذان لا لان مقارنة الزمان تستدعي الحدوث او للصفات القديمة كلها مقارنة مع الزمان ولهذا صح كان الله عليما حكيما فاستعمال الفعل في الامور الثابتة لعدم الله تعالى ويعلم الله مجاز ووضع الفعل

لمقارنة لاثبات الزمان على وجه الحدوث لحدوثه فالمراد بالتجدد الحدوث واما التجدد بمعنى حدوثه شيئا
فشيئا مع الزمان وكثيرا ما يصدق بصيغة المضارع فهو ليس معتبرا في مفهوم الفعل وانما يفهم
من خصوص الحدث او اقتضاء المقام قال الشارح المحقق افادة الفعل التجدد لان التجدد من لوازم
الزمان الذي هو جزء مفهوم الفعل وتجدد الجزء يستلزم تجدد الكل واورد عليه السيد السند ان
التجدد الذي قصد بايراد الفعل ليس تجدد الكل بل التجدد الذي هو الحدوث ولا يلزم منه تجدد الكل
بتجدد كل جزء حتى يلزم ذلك لانه في علم الله تعالى مجموع المعنى متجدد لدخول الزمان في مفهومه وليس
العلم متجددا ويمكن دفعه بان مراده ان التجدد جزء مفهوم اللفظ بحسب عرف الوضع يقتضي
تجدد كل جزء فيكون ما ذكره مجمل ما ذكرناه مفصلا على طبق ما فصله السيد السند ومما ينبغي
ان ينبه عليه ان بهذه النكتة انما ترجح الفعل على الاسم فيما اذا لم يكن للفعل اسم يرادفه واما نحو
امهل وامثالها فلا يرجح بهذه النكتة على الاسم لانه يغني هيهات ورويد وامثالها
عنها الا ان يقال هذه الاسماء النحوية معدودة في هذا الفن في عداد الافعال يرشدك اليه
ما سيأتي من جعل رويد زيدا من امثلة الامر من الدواعي الى جعل المسند فعلا انشاء المدح او
الذم او التعجب او الدعاء لان الموضوع لها افعال **كقوله** اي قول طريف بن تميم العنبري **او كلما**
اي كلما جئت عكاظ وكلما **وردت عكاظ** سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون
ويتفاخرون وكان تقع فيه الوقائع **قبيلة بعثوا الي عريفهم يتوسم** اي يتفرس الوجوه
ويتأملها يحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر منه النظر لحظة فلحظة يعني ان لكل قبيلة
على جناية فمتى وردوا عكاظ طلبني العاقل بامرهم ولا يخفى ان هذا المثال يستدعي ان يراد بالتجدد التقضي
شيئا فشيئا على طبق الزمان لا مجرد الحدوث لكن الغالب في الفعل قصد الاول فهو النكتة السابقة
وانما حملنا عبارته عليه لانه الانسب بالتعريض والبيان وايضا قوله واما كونه اسما فلافادة
عدمهما يقتضي ارادة التجدد بهذا المعنى لان ارادة عدم التجدد بمعنى التقضي شيئا فشيئا لا يقتضي ايراد
الاسم فالمثال لا يطابق التمثيل في هذا الضبط انما وقع في [illegible] والمفتاح لم يمثل بما هو صريح في
قصد التجدد بهذا المعنى ومما يقتضي كونه فعلا ان المقام مقام طلب الفعل نحو اضرب او الترك نحو
لا تضرب او انه لابد من ادخال حرف الشرط على المسند او التخصيص او الاستفهام او النفي او
ما يتضمن الاستفهام او الشرط فاحفظ فانه من البدايع **واما كونه** اي كون المسند المفرد **اسما**
فلافادة عدمهما الظاهر انه راجع الى التقييد وافادة التجدد ولكنه خالف [illegible] وعدم التقييد

وعدم

وعدم الافادة لا يكون مقصودا ابدا فافادة [illegible] بل المقصود عدم التقييد وعدم التجدد فينبغي
ان يجعل الضمير عبارة عنهما وقد صرح المحقق في الايضاح بالثاني حيث قال واما كونه اسما فلا فادة
عدم التقييد والتجدد فقول الشارح المحقق اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد ليس كما ينبغي
ومما يقتضي الاسم افادتهما لا على اخصر وجه لان المقام مقام الاطناب كما تقول زيد قائم في جواب من
وفيما يستقبل والنكتة العامة لكونه اسما عدم التقييد وعدم افادة التجدد على اخصر وجه فربما يجعل
عدمهما ذريعة الى عدم التقييد والتجدد بمعونة القرائن وربما يكتفي بمطلق الثبوت فالاولى ما ذكره
المفتاح من قوله واما الحالة المقتضية لكونه اسما فهي اذا لم يكن المراد افادة التجدد والاختصاص باحد
الازمنة افادة الفعل لاغراض تتعلق بذلك والاختصار المطلوب له واما كونه اسما فلعدمهما اي
لعدم التقييد وافادة التجدد على اخصر وجه سواء انتفى التقييد او ثبت لا على اخصر وجه واما اعتراض
الشارح المحقق عليه بانه ينبغي ان ما حققه الشيخ من ان الاسم لا يدل على الدوام فمبني على ان المقصود
ان الاسم ينفي التقييد والتجدد بل قصد ان الدال عليه انما هو المقصود عدم التقييد والتجدد والفعل يأباه
والاسم لا يأباه فيصح ذلك الافادة مع الاسم بمعونة القرائن ولا يصح مع الفعل بهذا فان قلت
هل يصح افادة عدم التجدد والحدوث باسم الفاعل كما دل عليه قوله **كقوله** شعر **لا يألف الدرهم**
المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق وقد ذكر ابن الحاجب في تعريف اسم الفاعل
ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث قلت هذا مبني على عدم الالتفات الى ما ذكره ابن الحاجب
وترجيح ما يستفاد من المفتاح بان زيد عالم مستفاد منه الثبوت صريحا بان الاسم صفة كان
او غير صفة للدلالة على الثبوت وتأييده بما ذكره الشيخ عبد القاهر وبجعل الميداني الصفة المشبهة
واسم الفاعل في عداد واحد وسمى الجميع اسم الفاعل لكن اشكل ذلك بما قالوا انه يقال حاسن لمن حدث
حسنه وحسن لمن ثبت حسنه ويؤول بانهم ارادوا ان اسم الفاعل لما كان جاريا على لفظ الفعل
جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القرينة بخلاف الصفة المشبهة فيقصد به وضعا مطلق
الثبوت وبمعونة القرينة الدوام ولا يقصد الحدوث اصلا واعلم ان في اضافة الصرة الى ضمير
المتكلم مع الغير نكتة دقيقة وهو ان صرة مشتركة بينه وبين غيره والمشهور نصب صرتنا على
انه مفعول لا يألف والاحسن نصب الدرهم المضروب ليكون عدم الالفة من جانب صرته ولو اكتفى
في التمثيل بكون المسند فعلا واسما بهذا المثال لكفاه لانا يمر عليها كيف [illegible] ولا يخفى ان
قوله هو منطلق حالة دائمة **اما تقييد الفعل** يريد به المعنى المصدري او الفعل في جعل ذكره لكونه

اصلا بمنزلة ذكر شبه الفعل ايضا كما هو عادة ائمة العربية **بمفعول** اراد به احد المفاعيل الخمسة
ونحوه اراد به الحال والتمييز دون المستثنى لانه اما مستثنى من الفاعل فهو من تتمته او من المفعول
او من غيره من المفاعيل والحال فالحال كذلك فلا معنى لتقييد الفعل به وان ذكره الشارح المحقق
ويمكن ان يجعل ونحوه مرفوعا معطوفا على تقييد الفعل ويريد به نحو تقييد الفعل بمفعول من تقييد
شبهه والتقييد بغير المفعول ثم في كون التقييد بالمفعول به لتربية الفائدة نظر بل هو يتوقف فهم
الفعل المتعدي عليه كتوقفه على الفاعل وعدم تقييده يحوج الى اخراجه عن مقتضاه ومنعه ثم المراد
بالمفعول هنا ما لم يقم مقام الفاعل او التقييد بما قام مقامه لاصل الفائدة لا للتربية ولا يخفى ان
التقييد بمفعول لا يشمل ذكر المفعول المطلق للتاكيد الا ان يتكلف في التقييد بما يعم صورة التقييد
فلتربية الفائدة وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد و
البعد الموجب لقوة الفائدة كذا ذكره الشارح المحقق وهو لا يشمل المفعول المطلق للتاكيد والمراد المنع
الى تربية الفائدة ليلايم قوله واما تركه فلمانع منها ولا يخفى ان بحث تقييد المسند بمفعول ونحوه من
مباحث متعلقات الفعل والبحث عنه هنا من قبيل وضع الشيء في غير محله وان تقييد المسند
لا ينحصر في تقييد الفعل لانه يقيد غلام رجل في غلام عاقل وان في رفع نحوه رفعه فاغتنمه ولا تحرم
نفعه ولما كان يتوهم ان الافعال الناقصة وفروعها مقيدات لشبه المفعول من اخبارها ويخبر
في تربية الفائدة فيها اذ لا فائدة لكان مع فاعلها بل الفائدة في خبره واسمها والتربية في ضم كان
نبه على حقيقة الامر ورفع به التوهم فقال **والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا** اي نحو
منطلق **لا كان** اي نحو كان وفيه نظر لانه ليس فيه تقييد المسند بل النسبة لان الزمان المفاد من كان
قيد النسبة المفهومة منه لا قيد الانطلاق بلا ريبة ولم يدخل في نحو كان زيد منطلقا كون زيد
منطلقا ولا زيد كائن منطلق اذ لا تقييد فيه بل لا يدل الكون والكائن الا على اصل النسبة بخلاف
اخوات كان فان في فروعها تقييد الاشارة لان في الاخوات تقييدين تقييد بالزمان وتقييد
للخصوص للنسبة بتضمنه مصادرها والفروع لم يفدها الا الزمان وجعل التقييد دائرا على كونه
كان بمنزلة الظرف كما فعل الشارح واختاره السيد السند لا يفي بفروع هذه الافعال ولا يذهب
عليك ان التقييد بكان لا يخص الفعل واشتقاقه والمصادر بل يشمل الجوامد نحو كان زيد انسانا
ورفع نحوه ينفعك في هذا المقام ايضا **واما تركه** اي ترك التقييد الفعل بمفعول ونحوه **فلمانع**
منها اي من التربية فجعل الترك في المقتضى ايضا الا المانع وجعله في بيان ترك تقييد الفعل ترك تقييد

للخبر

للخبر بكان واخواتها كما علم من بيان فائدة تقييد الفعل فائدة تقييد خبر كان بكان قال الشارح
كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها بظهور انحصار المطلوب في المقيد او لعدم تعلق غرض
بالقيد او بعلم السامع بالقيد فان قلت فما فائدة الاخبار لان المطلق ايضا معلوم حين يوجد
القيد قلت لعله ان يعرف المخاطب انه جاء رجل في هذا الوقت ولا يعرف انه زيد فاذا قال جاء
زيد يعرف مجيء زيد في هذا الوقت مستغنيا عن بيان القيد ثم قال او خوف انقضاء الفرصة او
عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره يعني باخبار السامع اياه او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار
يعني ان بعد هذا ذلك والاقتصار لكونه مكثارا لا يغر وحذر التصديق به ان يتنفر منه ولا يصغي الى كلامه
او قادر على التكلم فيتولد منه عداوة وما اشبه ذلك **واما تقييده اي الفعل وما يشبهه بالشرط**
نحو ان تكرمني اكرمك وان تضربني فانا ضارب وفيه ان التقييد الا كان زيد ابا العمرو فانا اخ له ليس
للفعل ولا لشبهه بل للنسبة فالشرط قيد للجزاء لا للمسند وبالجملة جعل الشرط قيدا يقتضي ان يكون
الكلام التام هو الجزاء ويكون الشرط قيدا له بمجموعه او لمسنده وهو المطابق لجعل الاسناد اليه من خواص
الاسم ولجعل الكلام في المركب من اسمين او فعل واسم لا لانه يخالف ما ذهب اليه المنطقيون ان كلا من
الشرط والجزاء خرج عن التمام بدخول اداة الشرط على الجملتين والجزاء محكوم به والشرط محكوم عليه
والنسبة للمحكوم بها بينهما وليس شيئا من نسبتي الشرط والجزاء قال السيد السند لسيعى كون الشرط
قيد الجزاء الا ما ذكره السكاكي من ان كلام النحاة مبني في منهم حيث قالوا الكلم الجزائي يدل على سببية الاول
ومسببية الثاني في اشارة الى ان المقصود هو الارتباط من الشرط والجزاء فينبغي ان تحفظ هذه الاشارة
وتجعل مذهب عامتهم ما يوافق المنطقيين وكيف لا ولو كان الحكم في الجزاء لكان كثير من الشرطيات
المعقولة في الوقت كواذب [illegible] لا يتحقق شرطه فيكون قولك ان جئتني اكرمتك كاذبا اذا لم يجئ
المخاطب مع انه لا يكذب بالوقوف [illegible] لان انتفاء قيد الحكم يوجب كذبه وفيه ما عرفت منه انه لا يختص
السكاكي لانحصار الكلام في القسمين المذكورين تقتضيه اقتضاء بينا وجعل الاسناد اليه من خواص
الاسم كما هو فيه ولا يلزم كذب القضايا التي شروطها غير متحققة لانه يجوز ان يكون المراد بالجزاء في
قولك ان جئتني اكرمتك اني بحيث اكرمك على تقدير مجيئك وفي قولك ان كان زيد حمارا فهو حيوان
انه كائن بحيث يكون الحيوانات حيوانا على تقدير الحمارية وفي قولك ان كان الان طلوع الشمس كان
النهار موجودا انه يكون النهار بحيث يتصف بالوجود على تقدير طلوع الشمس الان وعلى هذا القياس
والاشارة في قولهم كلم المجازاة انه يدل على سببية الاول ومسببية الثاني الى ان المقصود الارتباط بينهما

غير سديد بل هو كقولهم في الظرفية اي الظرفية بمجروره لغيره ولنظائر لا تحصى ولم يقصد لشيء
ان المقصود الارتباط بينهما فان قلت اذا دار الامر بين ما قال الميزانيون وبين ما قال النحويون
فهل يعتبر كل منهما مسلكا لاهل البلاغة او يجعل الراجح مسلكا واي منهما ارجح قلت الارجح تحصيل
المسالك تسهيلا على اهل التخاطب والاصطلاح ولعل الارجح ما اختاره النحاة لئلا يخرج
الجزاء عن مقتضاه كما خرج الشرط او مقتضى التركيب ان يكونا كلاما تاما وايضا هو اقرب الى الضبط
او فيه تقليل اقسام التركيب الكلام ولو اعتبره الميزانيون كما اعتبره النحاة لاستغنوا عن كثير من مباحث
القضايا والاقيسة فكن حافظا لهذه المباحث النفيسة ومثل الشارح المحقق للتقييد
بالشرط بقوله اكرمك ان تكرمني وان تكرمني اكرمك ولم يقصد بذلك ان التقييد كما يكون للجزاء
المذكور يكون للمحذوف لان النحاة جعلوا اكرمك ان تكرمني محذوف الجزاء لعدم صحة تقديم الجزاء على
الشرط بل قصد ان الشرط كما يكون قيدا للجزاء المتقدم يكون قيدا للجزاء المتاخر فان علماء المعاني لا يجعلون
المتقدم على الشرط دالا على الجزاء بل يجعلونه نفس الجزاء كما صرح به الشارح في نفسه في بحث الايجاز
والاطناب والمساواة وقال حذف جزاء الشرط في مثل هذا التركيب تحذلق المتمنين والمتفنين
الى فرع رعاية امر لفظي لا يعتبره علماء هذا الفن فان قلت لو جعل اكرمك ان تكرمني متى
تقديم الجزاء على الشرط كان فيه مخالفة قانون النحوي المشهور فلا يكون بليغا لانتفاء الفصاحة
قلت لا شبهة في قوة هذه الشبهة ولا يندفع الا بتخصيص قولهم مخالفة قانون النحوي المشهور
بقانون لم يرجع الى امر لفظي ثم كون الشرط قيدا للجزاء بينه الشارح المحقق بان قولك ان جئتني اكرمك
بمعنى اكرمك وقت مجيئك وكيف لو لم يكن كذلك لكان اذا جئتني من التقييد بالظرف لا بالشرط
لان اذا ظرف معترض وله حيثيتان ظرفية وتعليق فباعتبار الظرفية تقييد بمفعول ونحوه
وباعتبار التعليق تقييد بالشرط ومن حيث اعتبار النحوي انه عنده جعلهم لا يحتاج قولهم
ان تكرمني فاكرم زيدا الى تاويل لانه اما لطلب اكرام مقيد بتقدير اكرام واما لتقييد طلب الاكرام
بتقدير اكرام على الاختلاف بين الشافعية والحنفية وعلى مذهب الميزانيين لا بد من تاويل الانشاء
بالخبر ليمكن الحكم بين الشرط والجزاء فلا اعتبارات لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته من التفصيل
ايهاما ذكره مفصلا وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو والاولى الاقتصار على قوله من التفصيل
في علم النحو وفيه تعريض للسكاكي بانه اتى بتطويل حيث اتى بتفصيل في علم النحو واشارة الى
وجه اسقاط التفصيل واختيار ادواته ليشمل الحروف والاسماء ولا يخفى ان الحوالة الى علم النحو انما يصح

لوكفى

لو كفى معرفة ما بين ادواته بمعرفة الاعتبارات وما ذكره لا يفيد الا توقف معرفة الاعتبارات
على معرفة التفصيل ولا يفيد معرفتها بمعرفته فالاولى فالاعتبارات تعرف بمعرفة ما بين ادواته
من التفصيل ولا يذهب عليك ان التقييد بمفعول ونحوه ايضا لاعتبارات لا يعرف الا
بمعرفة ما بين المفاعيل وما بين اشباهها من التفاوت وقد فصل في النحو ولا اختصاص
لما ذكره بالشرط وقد عرفت وجه التخصيص ان كنت ذا خبرة في سماع ما القي اليك لكن لا بد
ههنا من النظر في ان واذا ولو لان لها اعتبارات لا تفي معرفة التفاوت بينها على
ما فصل في النحو بمعرفة تلك الاعتبارات والتفاوت بين ادواته لا ينفيها قول النحاة ان
اذا تتضمن معنى ان لانهم لم يقصدوا الا تضمنه اصل معنى ان دون خصوصياته فلا بد من النظر
فيها ومن ايضا ان من احدهما للعاقل والاخر لغير العاقل وفي استعمال احدهما مقام الاخر
اعتبارات لطيفة محتاجة الى البيان وتقديم ان على اذا مع ان مفهومه عدمي ومفهوم اذا
وجودي لانه الاصل في الشرط فان وان واذا للشرط اي التعليق امر بغيره في الاستقبال لكن
اصل ان عدم الجزم من المتكلم بل عدم التصديق لقول النحي ثم انها تستعمل للمعاني المحتملة المشكوكة
بوقوع الشرط اولا وقوعه لان الشرط قد يكون نسبيا واصل اذا الجزم فاستعمال ان في عدم
الجزم واستعمال اذا في الجزم على الاصل لا يستدعي نكتة سوى اعتبار كون ذلك الاصل واذ عرفت
ان المراد بالجزم التصديق ونظيره ما في تعريف القضية بالقول الجازم الموضوع للتصديق او التكذيب
فان الجزم فيه بمعنى التصديق وذكر في وقوع الشرط لا بخصوصه لظهور ان الشرط ربما يكون نسبيا
ظاهر وان بيانه لا يشمل اذا كان الشرط سلبيا وانه لا يفيد انه ليس للظن موقعا الا ان وانه موقع
لا اذا نعم في عبارته اغلاق ما فان قلت كما ان اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط اولا وقوعه
كذلك الاصل فيه عدم الجزم بنقيض الشرط فلم لا يتعرض له قلت لانه لم يذكر الا ما عول فيه على
عدم الجزم بالوقوع او معنى عدم الجزم بالا وقوع ولم يذكر ما عول فيه على عدم الجزم بنقيض الشرط
وقال الشارح المحقق لانه بصدد الفرق بين ان واذا وعدم الجزم بالنقيض مشترك بينهما وفيه بحث
لان عدم الجزم بالنقيض في ان بمعنى الشك فيه وعدم الجزم بالنقيض في اذا بمعنى الانكار فلا اشتراك
بل الفرق باعتباره ايضا قائم وما سوى اذا من اسماء الشرط لم يتعرض له فقد اختص الفرق باذا
وان ولم يتعرض لما سواهما قال الرضي في بحث الكلم المجازاة وجب ابهام كلمات الشرط الا اذا
كلها تجزم لتضمنها معنى ان التي هي للابهام فلا تستعمل في الامر المتيقن المقطوع به فلا يقال ان

او نبت الشمس او طلعت فيجعل العموم في اسماء الشرط كالاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع
بعد ان لانه نوع عموم ايضا والشرط بعد هذه الاسماء كالشرط بعد ان في احتمال الوجود والعدم
هذا ولذلك المذكور من الامرين وهو كون الاصل في ان عدم الجزم بوقوع الشرط والاصل في اذا
الجزم كان اي صار الحكم النادر موقعا اما تمييز فيكون بمعنى النادر الوقوع وهو قوله لان متعلق
بكان واما خبر لكان اي كان الحكم النادر محل وقوع ان والمراد كونه لان حقيقة وتجوزا فانه للندرة
اما مشكوك فيكون موقع ان حقيقة واما مجزوم به فهو لكونه ملحقا بالمشكوك موقع لان
لا يقال كيف يكون النادر موقعا لان حقيقة والندرة يرجح جانب العدم لانا نقول المراد
بالنادر اعم من النادر المطلق والنادر بالنسبة كما يدل عليه ما سيأتي وغلب لما من
التغليب اي الغلبة لفظ الماضي اي اللفظ الدال بالوضع على الزمان الماضي سواء كان الفعل
الماضي او المضارع مع لم ولذا قال لفظ الماضي ولم يقل الماضي لئلا يتبادر منه الفعل الماضي
فان قلت عرف الفعل الماضي بما خرجت به لفظ الماضي فلا يرجح على الماضي قلت
اردت بالوضع ما هو اعم من الوضع التركيبي فكان شاملا لم يضرب والمعتبر في التعريف الوضع
الافرادي فخرج عنه لم يضرب مع اذا لانه انسب بالجزم بالوقوع لان الواقع فيما مضى احق به
ويستفاد مما ذكر ان اللفظ المستقبل غلب مع ان وان الكثير صار موقعا لاذا نحو فاذا جاءتهم
الحسنة اي قوم موسى جنس الحسنة قالوا لنا هذه اي لاجلنا هذه لا لغيرنا يعني لا بد
لهذه الحسنة الاخص وان تصبهم سيئة اي بلية يطيروا بموسى ويقولوا هذه بشآمة
موسى ومن معه من المؤمنين وبسبب حدوثها لهم والاظهر ان المراد بمن معه هرون
والتطير بموسى ومن معه لتنزيل موسى ومن معه منزلة الفال الردي ان التطير التشاؤم بالفال
الردي على ما في القاموس يعني ان اللام في لنا للتعليل لا للاختصاص لانه مقتضى يطيروا بموسى
ومن معه فيتعرض الشارح لقوله لنا هذه بانه مختصة بنا محل نظر وانما حصر السببية للحسنة في انفسهم
دون السببية للسيئة في موسى ومن معه بطيروا والادعاء بظهور حصر الشآمة في موسى ومن معه خلاف
السببية للحسنة فان الله تعالى يرزق كل بر وفاجر وينعم على كل صالح وطالح ولذا كثرت الحسنة
وغلبت على السيئة ولم يراع في التمثيل ترتيب المثل لان الآية منعه لان المراد اي بالماضي
مع اذا في جانب الحسنة لان كذا في الايضاح والاظهر انه مع تمثيل الجي باذا مع الماضي للقطع بوقوعه
ورعاية المناسبة بقوله تعالى واذا جاءتهم الحسنة لان المراد الحسنة المطلقة لا المقيدة التي هي فرد

من

من افرادها نوعا كان او جنسا ولذا عرفت تعريف الجنس ولالة على اطلاقها لان للجنس كثير
الافراد وكان الواجب الوقوع لكثرته واتساعه في الانواع الكثيرة وفيه تعريض بالسكاكي حيث قال عرفت
تعريف العهد او للجنس والعهد افضى لحق البلاغة ووجهه ان العهد ينافي الاطلاق فضلا عن ان يكون
افضى لحق البلاغة ولعمري ان هذا من مطارح الانظار ومسارح الافكار ولعل الاطال فيه
المحقق وزاد عليه ما زاد السيد السند المدقق ونحن لا نرضى بان نورد كلماتهم المستجلبة لمزيد
الاطالة بعد ان هدينا الى وجه كلامه وشممنا لكثرة مرامه فنهدي لك به الهداية ونغنيك بالدراية
عن كثرة الرواية فنقول المراد الحسنة المطلقة ولارادته طريقان احدهما الواضح الغير الخفي على
احد وهو الذي ذكره المص والثاني يراد بالحسنة ما يطلق عليه الحسنة فيجمع لفظ الحسنة بين الجنس
والكثرة فيعرف تعريف العهد بناء على ان الجنس الذي هو حصة من هذا المفهوم لتعينها بكثرتها واتساعها
صار كالمعهود المذكور في النوبة وذهن السامع ويراد بهذا الاعتبار من لفظ الحسنة ولا شك
انه افضى لحق البلاغة حيث جعل تعيينه لكثرتها نصب العينين ورجح في اليقين على كل فرد من افراده
مع ان المتوقع ارادته وتعيين الفرد المعهود انما يحصل باليقين والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي
الى الحسنة قال العلامة اتى في جانب الحسنة بلفظ المضارع مع ان ونحن ننبهك على وجه آخر
ولهذا نكرت تنبيها على ان الجنس لقلة افراده لم يخرج عن الابهام ولم يستحق التعريف المقتضي
للتعيين وقال الشارح المحقق نكرت للتقليل وما ذكرنا انسب والاحسن الابلغ ان يقال
ازيد بالسيئة سيئة حقيرة اي ان اصابتهم سيئة حقيرة يتطيروا فضلا عن الكثير وهذا كما يقال
ان اخذ فلان فلسا فسابره مني وهذا الذي ذكره من جميع اذا مع الماضي في الكثير وان مع المضارع
في النادر هو مقتضى الظاهر ولا يمنع استعمال اذا في النادر مع التنكير او التعريف لنكتة فلا يشكل
عليك قوله تعالى واذا مس الناس ضر دعوا ربهم وقوله تعالى واذا مسه الشر فذو دعاء عريض
لان استحقاق الانسان الضر اقتضى ان يكون مباشرته للعذر يسيرة يدل عليه لفظ المس كما قطع
وان ابتلاء الانسان المتكبر المعرض بالشر المتعين لكونه نصب العينين بالنسبة اليه يجب ان يكون مقطوعا به
او ضمير اذا مسه الشر لذلك الانسان المدلول عليه بقوله تعالى واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه
ولا منافاة بين المساس من هذا للمباشرة القليلة ومنع دلالته على قلة فاعله بدليل قوله تعالى
لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم فما ذكره السيد السند انه جعل الشارح المس مبنيا على القلة معنا
بيانا فما ذكره سابقا من الجزاء لا انه لفظ المس على القلة بالدليل المذكور ليس بشيء ولو ليتعمل ان

في الجزم عبارة المفتاح والايضاح في مقام الجزم وهو الصواب لان ان لم تستعمل في الجزم فقوله
في الجزم مصدر حينية اي في وقت الجزم وهو انسب من تقدير المقام كما فعل الشارح والمراد بالجزم بوقوع
الشرط او لا وقوعه كما في شروح المفتاح وان كما قيده الايضاح باللاوقوع وتبعه الشارح المحقق في
شرحه تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كقولك لمن يسالك هل زيد في الدار وانت تعلم انه فيها
ان كان فيها اخبرك فتتجاهل لتعلم هل يصلح زيد في الاخبار او تعلم ليس فيها فتقول ان كان
فيها اخبرك فتتجاهل لئلا يرجع السائل على الفور وتنتظر ساعة لعل زيدا يحضر او لعدم جزم
المخاطب كقولك لمن يكذبك اي ينسبك الى الكذب دائما ويعدك من الكاذبين ان صدقت
فماذا تفعل وقد عدل عن عبارة المفتاح لمن يكذبك في ما تخبره ان صدقت فقل لي ماذا تفعل
لانه يفيد النسبة الى الكذب في قوله الملقى اليه وحكم ان صدقت يجب ان يؤول بان ظهر صدقي
وظهور الصدق يحتمل ان يكون مشكوكا للمتكلم والا يكون فيه خلاف مقتضى الظاهر بخلاف صدقه
فانه يعلمه جزما فافهم ان الظاهر سيطبق على ما ذكره الا على ما في المفتاح لكن ايراده عبارة المفتاح
في الايضاح بعينه يشعر بانه لم يعدل عما ذكره بل اختصر عبارته وقوله فماذا تفعل الاستفهام بمعنى اي
لا تقدر على ما يدفع حجتي لئلا والمثال يحتمل التجاهل للملاءمة وقطع المنازعة وعدم جزم المخاطب
فلذلك اكتفى به لا عدم تنبيه على كونه محتملا كما نبه عليه في قوله تعالى وان كنتم في ريب وبما يشعر
بانه خص بالثاني فكلامه لذلك حصر الشارح المحقق في الشرح بالثاني وان جعله في شرح المفتاح
لهما فان قلت جزم المخاطب باللاوقوع والموافقة معه تقتضي استعمال لو لاختصاص ان
بالمشكوك قلت نزل جزمه باللاوقوع منزلة الشك تنبيها على ان الجزم باللاوقوع مما لا ينبغي
والغاية فيه الشك وعند الشكل ذلك على الشارح المحقق في استعمال ان فيما نزل منزلة المحال
واجاب عنه بهذا الجواب وغفلته عن توجه الاشكال بعينه هنا من العجائب على انه يمكن ان يقال
استعمل ان لفرضه دون لو لان ان اقرب مما هو المقصود لعدم دلالته على انتفاء الشرط لانتفاء الاول
فلو وان كان انسب من جهة دلالته على انتفاء الشرط لكنه بعيد من جهة دلالته على انتفاء الجزاء
فلان توضيح منهج الوجه ومن النكت البديعة جعل معارضة اعتقاد المتكلم والمخاطب موجبا
للشك كما يورث تعارض الدليلين الشك في الدعوى ومنها العدول الى الشك لان القطع
بخبر ايج وقوله ان صدقت فماذا تفعل يحتمل الكل او تنزيله اي المخاطب العالم بوقوع الشرط
او لا وقوعه وتخصيصه بوقوع الشرط كما في الشرح خلاف الظاهر منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم

كقولك لمن

كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه فان مقتضى العلم بالابوة عدم الايذاء وكذا ان
يجعل نكتة التنزيل جريه على موجب الجهل لوقوفه بين النظرين في الفعل ومن النكت الدقيقة
تنزيل المتكلم علمه منزلة الجهل تنبيها على ان ما يشاهد مما يخالف العلم يشبه بجعل كما في المثال المذكور
فان مشاهدة ايذاء الابن تدعوه الى الحكم بانه ليس ابناله او التوبيخ وتعيير المخاطب على وقوع الشرط منه
واعتقاده اياه وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح الا لفرضه
الا فرضه اي الفرض الشرط وانما جعل الشرط مقلوعا عن اصله لقلع ما في المقام استشهاده لا يصلح استعمال
ان في المقاطع فان مقام ان مقام التردد وقد يعترض نظير المشهور المعلوم الحال فقال كما يفرض المحال
للاغراض لتسوية بينه وبين الممكن في الاستعمال في قصد الالزام والابطال وغير ذلك مما يظن العقل
انه المحال فان قلت فيه تطويل المسافة بلا طائل اذ تحصيل الغرض بجعل القاطع سببا للتنزيله
منزلة المشكوك ولا وجه لجعله منزلا منزلة الباطل ثم السير منه الى جعله بمنزلة المشكوك قلت
اجاب عنه السيد السند بمنع انتفاء الطائل اذ فيه مبالغة في التوبيخ تقتضيها المقام ونحن نجيب
بان القاطع يحكم عليه ببطلانه فقطع المسافة الطويلة لقوة هذا القاطع فاذا بلغ مرتبة الباطل سرجع
عليه بالتنزيل الى مقام المشكوك نحو افنضرب عنكم الذكر صفحا اي انهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه
من الامر والنهي والوعد والوعيد اعراضا او للاعراض او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ
بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين اي مشركين مقطوع به لكن جيء بغطان لقصد التوبيخ على الاسراف
وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير لاشتمال
المقام على الايات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا والاستعمال ان في
مقام التوبيخ مناسبة لتعظيمة الواقع لعدم كونه كريمة عند البلغاء اذ في الاستعارة بتحقيق وقوع
الامر الذي هو علاوة تاكيد التوبيخ وربما يتحقق التصوير بدون التوبيخ كما في قولك ان كان فلان
اباك فلا تؤذه لان في استعمال المقام على صدور الايذاء من المخاطب بقلع الشرط عن اصله لكن لا توبيخ
على وقوع الشرط وانما قال فيمن قرأ بالكسر اشارة الى مذهب البصري والا فالكوفي يجعل ان المفتوحة
كان الشرط والبصري يجعله في تقدير لان ويحذف الجار من ان قياسا ولا يخفى ان توفيق القرائتين
يستدعي ان يجعل المكسور لمجرد السببية بتجريدها عن الشك او تغليب غير المتصف به اي بالشرط
على المتصف وهو ظاهر قول المفتاح واما تغليب غير المرتابين ممن خوطبوا على مرتابيهم وقد
صرح المص في الايضاح بان المراد بغير المرتاب غاخوه لا غير الارتياب حيث قال فانه كان فيهم

من يعرف الحق فانما ينكر عنادا فلا يصح حمل قوله غير المتصف على غير معلوم الاتصاف ليكون المعنى
او يغلب غير المقطوع باتصافه بالشرط على المقطوع به كما ذكره الشارح المحقق وتبعه السيد السند
لدفع الاشكال ظاهر الورود والا لهذا الشارح بل وجه هو ان تغليب غير المتصف به على المتصف به
بجعل الشرط قطعي اللاوقوع بالنسبة الى الجميع فلا يصح استعمال ان بل يصير المقام مقام لو بل يجب العدول
على ظاهره ودفع الاشكال بانه لو غلب المتصف على غير المتصف لصار المقام مقام اذا فبالعكس
يصير المقام مقام ان ولو والحال ان هما مرجح متوجه على الاخرى كما نبهنا عليه فتعارض في مقام تغليب
غير المتصف على المتصف لاستعارة ان نعم يمكن حمل عبارة المفتاح على ما حملاه لكن عنه مندوحة
بما ذكرنا فكن معنا والامكن في ريب واجتنب من ربقة التقليد فانه افحش عيب
وقد طال في هذا المقام كلام الشارح المحقق والسيد السند في تزييف ما قيل في الدفع وهو
اضعف من كل ضعيف فلم نرض بان نمزج به هذا البحث الشريف وطويناه على غرة الذيل
نفعه كغيره **وقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتمله** لكن الاولى ان الخطاب
للمجرد والمرتابين لانهم الموقوفون على الريب وعلى الثاني الخطاب للمجموع من المرتابين وغير المرتابين
والتغليب يجري في فنون اي انواع كثيرة جريان المقسم في الاقسام والمقصود به انواع
كثيرة ونبه باطلاق الانواع على انها لم تدخل تحت الضبط والحصر والوظيفة فيه ذكر عدة منها
ليتمكن الطالب من اعتباره لكن ينبغي ان يعلم انه يغلب الاكثر على الاقل والاشرف على الاخس
الا ان يكون لفظ الاعلى اثقل او كان مؤنثا مع تذكير الادنى فيغلب ما لفظه اخف كالعمرين
او يكون مذكرا كالقمرين ويغلب المتكلم على المخاطب والغائب من غير عكس وان كان الغائب
اكثر او اشرف من المخاطب والمخاطب اكثر او اشرف من المتكلم منها تغليب الذكور على الاناث
قال الشارح المحقق وذلك ليكون بان يجري على الذكور والاناث صفة مشتركة للمعنى بينهم على
طريقة اجرائه على الذكور خاصة **كقوله وكانت من القانتين** عدت الانثى من الذكور القانتين
بحكم التغليب لان القنوت انما يوصف به الذكور والاناث والقيس كانت من القانتات
بهذا الكلام ولا يخفى ان اجراء الصفة على الذكور والاناث على طريقة اجرائه على الذكور خاصة هي
التعبير عن مجموع الذكور القانتين وقانتة او القانتات بالقانتين اذ لا بد من شمول
القانتين لمن هي حتى يصح جعلها منهم بحكم من التبعيضية وح لا يصح قوله على طبق المفتاح
والايضاح عدت الانثى من الذكور اذ عدت الانثى من مجموع من الذكور وانثى او الاناث

وان

وان اول بحمل العبارة بان المعنى جعلت بمنزلة الذكر في التعبير بلفظ يختص بالذكر كما اول
السيد السند في شرح المفتاح فلا توجيه لقوله والقيس كانت من القانتات لان المراد انه
من جملة مجموع من القانتين ومريم او القانتات وليس القيس فيه القانتات والتحقيق
ان التغليب في الآية يتصور على وجهين احدهما ان يراد بالقانتين القانتين والقانتات
تغليبا وثانيهما ان يراد بالقانتين الذكور ويجعل مريم قانتا تغليبا للوصف فنوقش الذي
لا يكون الا للرجال الكمل على صفات الانوثة ويجعل بذلك الاعتبار ذكرا فتعد من القانتين تغليبا
فح لا تغليب ولا تجوز في القانتين اذ المراد به الذكور الصرف ومما يستدعي جعلها بمنزلة الذكر
انه تعقيب بحرزها مع انه لم يكن المحرر الا الذكور وهذا هو معنى قول المفتاح عدت الانثى من الذكور بحكم
التغليب وبهذا الاعتبار يصح ان القيس كانت من القانتات لكن اول كلام الشارح
يأبى عنه ومثله الحال في قوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس حيث
قال المفتاح عد ابليس من الملائكة بحكم التغليب عد الانثى من الذكور يعني غلب في عبادته
وما به يشبه الملائكة على صفات الجن فجعل من الملائكة لانه عبر بالملائكة عن ابليس والملائكة
تغليب للجن الافراد والكثيرة على واحد مغمور فيهم وقد نبه عليه بقوله عد الانثى من الذكر اشارة
الى الانثى السابقة في كلامه ولا ما حمله الشارح المحقق والسيد السند على غير معناه احتياجا الى
تاويل بعيد لقوله عد الانثى من الذكور يعني بهذا الحمل شبه تغليب الذكور على الاناث في كونه بحمل
منهما استعمالا للفظ في غير الموضوع له ولا يخفى انه لا فائدة في هذا الكلام على انه لم يعين
المفتاح ان عد الانثى مجاز وغاية ما يسبق على عد الانثى تغليبا آخر وذكر بعد هذا التغليب تغليبا
اخر ولم ينبه في شيء منه على كونه مجازا فلا بد من داع على تخصيص هذا المقام بالتنبيه نعم لا ينكر
صحة التغليب في الآية باعتبار ما ذكراه وانما النزاع في كونه مراد المفتاح واعلم ان الشارح
المحقق قال ويحتمل ان لا يكون من في قوله تعالى وكانت من القانتين للتبعيض بل لابتداء الغاية
اي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب هرون اخي موسى واقول لا يخفى ان الانسب
ح ايضا ان يكون في القانتين تغليب ليكون وصفا لها بصلاح آبائها وامهاتها ومنها تغليب ح
الخطاب على الغيبة بان يجتمع في شيء ما الخطاب والغيبة فيغلب الخطاب على الغيبة نحو **قوله تعالى**
بل انتم قوم تجهلون فان القوم مخاطب من حيث المعنى لحمله على المخاطب غائب من حيث اللفظ فجعل
وصفه على صيغة المخاطب ومنه انت وزيد فعلتما فغلب فيه خطاب المعطوف عليه على غيبة المعطوف

قال الشارح المحقق ومنها تغليب المتكلم على المخاطب او الغايب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد
ضربنا وفيه نظر لان ضمير المتكلم مع الغير موضوع للمتكلم مع غيره سواء كان غايبا او مخاطبا فهو
في المثالين على حقيقته ولا تغليب فالمثال المطابق لتغليب المتكلم على الغايب نحو نحن رجال
نفعل على صيغة المتكلم مع الغير وجعل المفتاح من امثلة التغليب قوله تعالى لنخرجنك يا شعيب
والذين امنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا غلب اتباعه عليه فنسب صفة
العود الذي هو للاصحاب اليه والاوجه انه غلب دخول اصحابه في ملتهم على دخوله وعبر عن
الجميع بالعود ولا يبعد ان يستغني عن التغليب بان يجعل شعيب داخلا في ملتهم بحكم ان الغالب
اصل الكفر اذ لم يكن احد ابويه مسلما داخلا في ملتهم وملحقا بهم او كان ذلك القول منهم
باعتقاد انه كان في ملتهم قبل نبوته ومنها تغليب العقلاء على غيرهم كما قالوا في الحمد لله رب
العالمين ونحن نقول العالمين اريد به العقلاء وتربية غير العقلاء لمصلحة العقلاء فهو مندرج
في تربيتهم ولا يبعد ان يكون تغليب المذكر على المونث من شعب تغليب العاقل على غيره
ومنه ابوان ونحوه لم يقل وابوين عطفا على المثال السابق وفصل عنه تنبيها على التفاوت
بينه وبين السابق فان الساقين مما للمونث المغلوب حظ في اللفظ قبل التغليب واما
لما هو زايد على جوهر اللفظ من الهيئة وهذا مما ليس للمونث المغلوب نصيب في اللفظ
اصلا واما الام كجوهره ومادته لمحض التغليب وبهذا ظهر ان بين المثالين الساقين
شدة اتصال اقتضت عدم الفصل بينهما وتوهم ان الفصل بين الاول والثالث
فصل بين المتناسبين ليس بشي والمراد بنحوه مرفوعا عمران وقمران وانما اعتبر بلفظ عمر
لانه اخف وبلفظ القمر لانه مذكر والمذكر متعين وان كان المونث اخف كذا في الشرح ولا يبعد
ان يقال تعين المذكر في القمرين ايضا لكون القمر اخف من الشمس لانه في تقدير شمسه ولك
ان تجعل نحوه مجرورا ولا يخفى المراد منه ح على نحوك ووجه صحة تثنية الاب مع انه ح
ليس له معنى مشترك مما بحث عنه في محله على ان عدم المعنى المشترك في ابوين دون قمرين ممنوع لجواز
ان يكون التغليب بتغليب صفات الابوة في الام على صفات الامومة وجعلها من افراد الاب
ادعاء ومما يجتمع فيه تغليبان تغليب العاقل على غير العاقل والمخاطب على الغايب قوله تعالى
جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه فان قوله يذرؤكم خطاب يعني
خوطب بقول يخلق لكم من انفسكم ازواجا والانعام عنده القوم وانا نقول الشارح المحقق وحقق

كالمثالين

كالمثالين السابقين ففيه تغليب المخاطب على الغايب وتغليب العقلاء على غير العقلاء
لان انفسكم يختص بالعقلاء وتعقبه السيد السند بان اجتماع التغليبين معا يختص بالخطاب سواء
في انفسكم وكذا في الخطاب لا يكون الا للعقلاء ويدفعه انه خطاب بغير العاقل لا يتوقف على
التغليب اذ لا تغليب في يا جبال ويا سماء ويا ارض فانما يتعين التغليب لانفسكم فلذا
تمسك الشارح في اثبات تغليب العقلاء على غيرهم بالخطاب بانفسكم ولم يكتف بمجرد الخطاب
ومنها تغليب الموجود على ما لم يوجد وحسنا وما يلحق الموجود الى المجموع ومثل له الشارح المحقق
بقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك فان المراد المنزل كله اقول يحتمل النظم توجيها
اخر لعله اوفق ولا تغليب فيه وهو ان المراد بمعنى الانزال واستقبال الايمان كون الانزال
قبل الايمان ولا يتوقف فلاح المسلم الا على الايمان بعد الانزال ولا يجب عليه الايمان قبل
الانزال ولما كان المفطن بالفطن المحتمل انه يتفطن بسهولة لنكتة داعية الى ايراد اذا
في غير مقام القطع من سماع نكتة ايراد ان في مقام الجزم لم يشتغل الا بتفصيلها ووثق بنكتة
تفصيلها ونحن نقتدي به رجاء ان تهتدي بهما **ولكونهما** قال الشارح تعليل لقوله كان
كل قدم ليثبت الحكم من اول الامر معللا فيكون له استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعده وهذا
وفيه انه في جنس الدعوى اولا وتعليلها بعده وحصولها بعد انتظار وطلب ويكون ذلك
لحصول التم ويمكن دفعه بان في القاء الدليل من غير تصور بالدعوى مزيد شوق بالدعوى وحصولها
بعد انتظار والتحقيق انه دليل على قوله وانه وان اللاستقبال وبيان اللام لقوله كان
كل والمتعارف في ايراد مثل هذا التعليل توسط بين ما هو اله وبين ما هو له والشارح
فيه ومن ثم او ولذلك الاداة لما بعدها اشار اليه صرح بذكره ولا يخفى انه ليس اول تعليل
قدم على المعلل في هذا الكتاب فليت شعري لم اخر التعرض له الى هنا **لتعليق امر** هو الجزاء
بغيره وهو الشرط **في الاستقبال** هو متعلق بالتعليق لشهادة قوله فيما سبق فانهما
للشرط في الاستقبال فان الشرط هنا لكن بمعنى تعليق امر بامر وما اورده الشارح بمعنى
التعليق في الحال مندفع بان التعليق جعل الشي متعلقا والجعل في الحال والمعلقية
في الاستقبال ويتعلق الظرف بالمعلق لا بالجعل والشارح جعله متعلقا بغيره وفيه تكلف
تقدير المتعلق اي كاينا في الاستقبال والعدول عن عبارة المفتاح تعليق حصول امر بحصول
ما ليس بحاصل لان ما ذكره مشترك بينهما وبين لو **كان كل من جملتي كل فعلية** اما لفظا و

غير ثابت **استقبالية** غير قابلة لان يتقيد بزمان الحال او الماضي ولو تقيدت كان خروجا من
وضعها الذي يحتمل في بيانه فلا يرد اطراد استعمال ان مع كان في الماضي نحو وان كنتم في ريب لانه
يجوز ولذا قيل ان هنا بمعنى اذ وكذا ينبغي ان اطراد استعمال اذا مع كان في الماضي وان لم يذكروه
لعدم الغرض الا بان ان اقوى في الشرط وكذا ان الوصلية المذكورة مع الواو وكثيرا ويعوضها بفقط به
فانه لمجرد الربط ولا يخرج الماضي الى الاستقبال ولا يذكرها جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل ولا تستعمل
اذا مع الماضي كثيرا الا انه مجاز شايع **ولا يخالف** على لفظ المبني للمجهول كما هو المنقول اي لا يخالف
المتكلم **ذلك الا لنكتة** لان ظاهر الحال رعاية الموافقة بين اللفظ والمعنى فلا يعدل عنها
ما لم يكن ما يوجب العدول عن الظاهر ولك ان تجعله خبرا معروفا على صيغة المخاطب او الغائبة
اي لا يخالف كل من جملتي كل في ذلك لفظا ومعنى او غيره ان تجعله امرا مجهولا او معروفا باحد الوجهين وفيه
والنكتة امر يستخرج بدقة النظر حتى يحتاج الى تأمل يجعل صاحبه ناكتا اي ضاربا براس اصبعه
على الارض ولا يخفى حسن موقعها في هذا المقام لان امر اخير ظاهر الحال ولا يمكن المخالفة بجعل
الشرط اسمية لكنه اطلق جواز المخالفة لنكتة اعتمادا على اشتهار وجوب فعلية الشرط
وكانه لم يقيد الفعلية بالخبرية ذهابا الى جواز انشائية الجزاء بلا تاويل الى الخبر كما صرح به
الشارح المحقق فجعل الجزاء انشاء ليس من قبيل مخالفة اللفظ للمعنى لنكتة وههنا بحث
شريف لا ينبغي فوته وهو انه هل يصح كون الطلب جزاء بلا تاويل اولا كما ادعاه السيد السند
وادعى ان الوجدان الصحيح يحكم بان الانشاء لا يقبل الارتباط بالشرط بدون التاويل الى الخبر
فكل جملة شرطية محتملة للصدق والكذب وان جعل الجزاء انشاء والحق ان الشرط في قولك
ان جاءك زيد فاكرمه مثلا قيد المطلوب لا الطلب الطلب يتعلق بالاكرام المقيد وكيف لا والطلب
في الطلبي كالاخبار في الخبري فكما ان القيد في اضرب زيدا غدا لم يتعلق بالاخبار بل بالمخبر عنه
فكذلك في الطلبي فالشرطية التي جزاؤها انشاء لا يحتمل الصدق والكذب نعم لو كان المقصود
بالافادة في الشرطية النسبة بين المركبين على خلاف ما ذهب اليه المفتاح وتبعه البعض كان الامر
على ما ذكره السيد السند لكن هذا الاختلاف يتفرع على الاختلاف في النسبة التامة في الشرطية
في انها بين المركبين او في الجزاء وكما لا يجوز جعل الشرط اسمية لا يصح جعلها طلبية وخبرا ولو اولت
الى الخبرية لا لان اداة الشرط يمنع جعلها لطلب المؤول ونحوه والاسمية شرطا بل لانه لا يساعده
الاستعمال بناء على ان مناسبة الاداة بالفعلية الخبرية اشد فلم يرضوا بغيرها وما ذكره الشارح

المحقق من ان قوله لفظا اشارة الى ان الجملتين ان جعلتا كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية ماضوية
فالمعنى على الاستقبال البتة ويليه بانه لا يراد ان جعلت كلتا الجملتين او احديهما احد الامرين من الاسمية
والفعلية الماضوية ولك ان تبنيه على مذهب الكوفيين في وان احد من الناس جاءك فاما جاء فانهم
لا يقولون بالحذف والتفسير بل يجوزون دخول ان على الاسمية **كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل**
لقوة الاسباب المراد بالجمع المحلى باللام الجنس ليشمل ما له سبب واحد ولذا ترك وصفه بالمتآخذة
في وقوعه كما في المفتاح نحو ان اشتريت كذا او لكون الماضي او لكونه ادخل في الوهم عطفه على ابراز غير الحاصل
كما وقع للبعض **ما هو للوقوع** اي المتحقق الوقوع **كالواقع** فالكون تامة او الملغى او لكون ما هو
متعين للوقوع كالواقع فالكون ناقصة كقولك ان مت **او للتفاؤل** من السامع **او لاظهار**
الرغبة في وقوعه من المتكلم **نحو ان ظفرت بحسن العاقبة** على صيغة المتكلم مثال لاظهار الرغبة
وعلى صيغة المخاطب مثال لهما اقول او للرغبة وما ذكره بيان الغالب اظهار الرغبة للابراز في
معرض الحاصل انسب ببيان علية نفس الرغبة له او اظهار الخوف من وقوعه فان الخايف من شيء
يكثر تصوره اياه حذرا عنه فربما يخيل اليه ولا يخفى ان قولك ان ظفرت ربما يجتمع مع الاسباب المتآخذة
وربما يتعين وقوعه فلا يبعد ان يجعل في المتن مثالا للكل الا انه تبعا ما يلوح من الايضاح واما
وجه تخصيصه بهذا المثال بالاخير من ما لاح **فان الطالب اذا عظمت رغبته** الظاهر اذا رغب
او اظهار عظم الرغبة **في حصول امر يكثر** من الكثرة او الاكثار **تصوره** اي الطالب **اياه** اي حصول
ذلك الامر وفي الشرح اي الامر وما ذكرنا انسب معنى وما ذكره انسب لفظا **فربما يخيل** ذلك
الامر **اليه** اي الى ذلك الطالب **حاصلا** فيعبر عنه لا محالة بالماضي **وعليه** اي على الابراز لاظهار
الرغبة وفي الشرح اي على اظهار الرغبة ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء اي المباغاة
ان اردن تحصنا اي التصبر وتعففا وانما قال وعليه ليتفاوت بينهما لان الآية تحتمل ترجيح الرغبة
والمراد ههنا لازمها وهو كمال الرضى به وايضا لا يجري فيه البيان المذكور وقوله هذا يشعر بان
المثال لكان لاظهار الرغبة واجوبة اشكال تقييد النهي عن الاكراه على البغاء بارادة التحصن
مما يطلب من التفاسير **قال السكاكي او للتعريض** بعد ذكر قوة الاسباب وكون ما هو للوقوع
كالواقع لا بعد ذكر الامور الاربعة كما توهمه العبارة لانه ذكر التفاؤل واظهار الرغبة في وجه بعد
التعريض ولكنه انسب هذا القول الى السكاكي مع ان الجميع مذكور في المفتاح لانه لم يجد هذا الوجه
في كلام غيره بخلاف الوجوه الأخر وقال الشارح المحقق اشار به الى ما فيه من الضعف والخفاء

وبعيده انه لم يبين في الايضاح لا ضعفا ولا اخفاء ولو علم فيه ضعفا او خفاء لما اهمله وكان
الضعف الذي اشار اليه ان التعريض المستفاد من يمتنع عنه الفعل ولا دخل للعطف فيه ويدفعه
ان فائدة الاسناد والتقييد وقوع الشرك من غير المسند اليه لو لم تكن صيغة الماضي بل انه سيقع
على ان الامكان الذاتي يكفي للاسناد وبحسب الغرض او ان صيغة الماضي لان اللام الموطئة لا تكون
في الاستعمال الا مع الماضي فهو اتباع الاستعمال الواجب ويدفعه انه لا تنافي بين المقتضيات
حتى تمتنع الاجتماع نحو لئن اشركت ليحبطن عملك والخطاب لمن اوحي اليه كما يدل عليه قوله تعالى
ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت الآية فقول الشارح المحقق للخطاب لمحمد عم
وعدم اشراكه مقطوع به تكلف يجي بلفظ الماضي ابراز للاشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير
تعريضا بمن صدر عنهم الاشراك منتظر فيه والاول والخطاب لمن اوحي اليه ونظيره في التعريض
مع ما بينهما من التفاوت لفظا فان احدهما شرط دون الآخر واحدهما ابراز في صورة معرض الحاصل
دون الآخر ومعنى من حيث ان قوله لئن اشركت ليس محض تعريض بل للمخاطب منه نصيب لان هذا الحكم
في حقه متحقق بخلاف ما لي لا اعبد الذي فطرني فانه محض التعريض وما لي لا اعبد الذي فطرني
اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون لم يلتفت في الاستدلال الى ان
المتكلم ليس تارك العبادة لان ذلك لا يوجب التعريض بل يحتمل ان يكون تنزيلا لعبادته منزلة العدم
ولو نفيه على ترك العبادة الكاملة ولا يحتمل ان يكون واليه ترجعون تغليبا ويكون فيه معنى واليه
رجوع الكل لا تكلم يعرف انه لا يصح تغليب المخاطب على المتكلم والا كثر ووجه حسنه اي التعريض المطلق
او حسن هذا التعريض وخصوص ما ذكره يوافق الثاني او لا يجري في قوله لئن اشركت اذ لا يصح حيث
لا يريد المتكلم الا ما يريد لنفسه ولو قال الا ما يريد لمن يحبه لكان وافيا والاول انما يسوغ لو حمل
قوله لنفسه على سبيل التمثيل اسماع المخاطبين الحق الاولى المطلوب لجواز ان يكون المتكلم مبطلا
يريد ترجيح باطله واسماعه على وجه لا يزيد غضبهم اما فاعل يزيد او مفعوله وجزم الشارح بالاول
لاحتياج الاول الى تقدير الربط او على وجه لا يجعلهم غضابا او وجه يوجب رفضا منهم حيث يرونه
مشتغا موجبا وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل عبارة المفتاح وهو
ترك المواجهة بالتصريح لهم انهم ايد الى الباطل ويعين على قبوله لكونه ادخل في امحاض النصح
والشفقة وحيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه قال السكاكي ويسمى هذا النوع من
الكلام المنصف يعني المعتدل لا انصاف هو التسوية وعدم ترجيح نفسه على غيره فهو تام تنازع المخاطب

فيه

فيه والمسلمين الانصاف فهو اعطاء النصف قال الشارح ويسمى الاستدراج ايضا الاستدراج
نقل الى الاذعان والقبول فانهم يقولون انه مخادعة في الاقوال بمنزلة المخادعة في الافعال واعلم انه
كما يكون ان ثمكنت ايراد غير الحاصل في معرض الحاصل لكون ما هو المتوقع كالواقع يكون الشيء في حيز
اللزوم اما في نفسه او بالنظر الى اللازم آخر فيستعار الماضي للحقيقة من حيث اللزوم لا في نفسه كما ذكره في المفتاح
في قوله تعالى ان يثقفوكم اي يصادفوكم او يأخذوكم او يظفروا بكم على ما في القاموس حيث قال ثقفه
كسمعه صادفه او اخذه او ظفر به فلا يصح تفسير تجدكم مشركو مكة ويظفروا بكم فيما في الاتقان
يكونوا لكم اعداء خالص العداوة على ما يفيد صيغة العدو من المبالغة ويبسطوا اليكم ايديهم
والسنتهم بالسوء اي القتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اي تمنوا ارتدادكم عن دينكم
حيث قال التعبير بالماضي لان لزوم ودادتهم ان يرتدوا كفارا لمصادفتهم والظفر بهم لا يحتمل
من الشبهة ما يحتمله لزوم الاولين بمعنى كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم من
كفرهم لانه يتضح اللزوم بالنسبة اليهما لان ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة قبل الثقة وللادب
اليهم من كفرهم لكونه اخبث الاشياء بالمؤمنين والفقعدما للمشركين لانحسام مادة المخاصمة والنزاع
والمقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن اليهم فانه يجوز ان يتبدل العداوة
المصادقة بتذكر ما بينهم من المعاونة والمعارفة ويأنسوا وحلمهم من قولهم اذا ملكت فاسجح
اي احسن العفو واما انتفاء ودادة كفرهم بان يسلم المشركين وان كان محتملا لكن لا يخفى انه
ابعد واخفى ولا يخفى ان كلامه صريح في انه جعل الجزاء متعددا لا المجموع من حيث المجموع ورجح بوجه عليه
ما اورده المص على توجيه الكشاف في معنى وودوا وسنوضح ان شاء الله تعالى وهو ان لا فائدة لتقييد ودادتهم
بالظفر والمصادفة وهو امر مستمر لا يختص باحد النقيضين وفرع عليه ان الاولى جعل ودوا عطفا
على مجموع الشرط والجزاء حتى لا يتقيد بالظفر واورد عليه الشارح المحقق انه يتجه مثله على قوله يكونوا لكم
اعداء او عداوتهم ثابتة ظفروا او لم يظفروا ولا يمكن فيه هذا التوجيه فالوجه ان المراد اظهار الوداد
واجراء مقتضياته وكذا في الكون اعداء ونحن نقول اولا ان العداوة بعد الظفر وودادكم كفرهم غير ممتنع
للتهم يكون في حد ما وسببا لهم ولا يكون لهم اعتداد بشأنهم فيجوز ان لا يكونوا متمنين لكفرهم
فيحتاج الى الاخبار بخلاف الودادة قبل الظفر فيكون للتقييد فائدة وثانيا انه يحتمل ان الآية
والا يتمنوا كفرهم قبل الظفر لانه في جبر ارتكاب مكاره ومشاق لا يكاد وتحتمل فيكونون معرضين
عن ذلك الوداد واعلم انه قد اشار المص بقوله كاف الزوون ان يقول ولا يخالف ذلك لفظا الا

الا الابرار الى ان المخالفة ربما تكون لنكتة اخرى وهي اما ما ذكره المفتاح عربية كابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل حيث قال وابراز المقدر في معرض الملفوظ بلا نصابة الكلام الى معناه كما في قولك ان اكرمتني
الآن فقد اكرمتك امس مرادا به ان تعتد باكرامك فاعتد باكرامي اياك امس واما ما ذكره الكشاف
في قوله تعالى ان يثقفوكم الآية حيث قال الماضي وان كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم الاعراب
فان فيه نكتة كانه قيل وودوا قبل كل شيء كفركم وارتدادكم يعني انهم يريدون بكم مضار الدين والدنيا
جميعا من قتل النفس وتمزيق الاعراض وردكم كفارا اسبق المضار عندهم واولها لعلمهم ان الدين
اعز عليكم من ارواحكم لانكم تبذلونها دونه والعدو اهم شيء عنده ان يقصد اعز شيء عند صاحبه انتهى كلامه
قال المصنف هو حسن دقيق ونحن نقول لا يختلج في وهمك انه يستحق ح ان يكون اظهر في الشرطية
لانا نقول قد سلك في الذكر طريق الترقي الى الاقوى فالاقوى وهو من شعب البلاغة كما لا يخفى

ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا **في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط**
ثم يقال بانتفائه لان هذا الشرط بمعنى الجزء الاول من الشرطية دون معنى مقصد الشرط الاول قال المص فيلزم
انتفاء الجزء كانتفاء الاكرام في قولك لو جئتني لاكرمتك وقد قيل هي لامتناع الشيء لامتناع غيره
هذا الكلام يعني به لامتناع الجزء لامتناع الشرط واشار بذلك الكلام الى انه ليس صريح لو لامتناع
الجزء لامتناع الشرط بل هو المآل وصريحه تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط مع القطع
بانتفاء الشرط ويلزم منه انتفاء الجزاء وقال السيد السند ان انتفاء الشرط ايضا ليس صريح معنى لو
بل مآله ومعناه فرض مضمون الشرط وتقديره في الماضي وتقدير الشيء في الماضي يستدعي انتفاءه وفيما
ذكره السيد نظر اذ معنى اداة الشرط التقدير الشامل للمحقق والمقدر كما صرح به في بعض تصانيفه فلا يستدعي
انتفاء المقدر وفيما ذكره المص ما اورده الشيخ ابن الحاجب ان القطع بانتفاء الشرط لا يستلزم القطع
بانتفاء الجزاء لان الشرط سبب وانتفاء السبب لا يلزم يستلزم المسبب وقال الرضي الاولى ان الشرط
ملزوم وانتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم وعليه قال كثير من الفحول ان الحق انه لانتفاء الاول
لانتفاء الثاني لانه يستدل بامتناع الجزاء على امتناع الشرط دون العكس وقال الشارح المحقق ليس
معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول الاستدلال بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد ما
اورد بل معناه انه لو لانتفاء الجزاء في الواقع بسبب انتفاء الشرط فمعناه سببية انتفاء مضمون الشرط
في الخارج لانتفاء الجزاء فاعتراض الشيخ ابن الحاجب واشياعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم
وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا هذا كلامه وفيه انه ح يكون لو حرف تعليل ونفي

لاتعليق

لا تعليق وانما يكون حرف الشرط لو كان للتعليق ويكون السببية لازما لمقصود فلا يخفى ما ذكره في
دفع اشتباه الشيخ ابن الحاجب فقال السيد السند في شرح المفتاح ان سببية انتفاء الشرط لانتفاء
الجزاء اللازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله
مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا ويتجه عليه مع ما فيه
منع لزوم انتفاء المعلق لاجل انتفاء ما علق به لعين ما ذكره الشيخ ابن الحاجب فالحق انها موضوعة
لتعليق امر مقطوع بانتفائه بحصول امر في الماضي فيعلم منه انتفاء الشرط وسببيته لانتفاء الجزاء
لانه علم من التعليق سببية الشرط ومن انتفائه انتفاء الشرط لان انتفاء المسبب لا يلزم انتفاء
كل سبب وسببه لانتفاء الشرط لانتفائه لان انتفاء المسبب يكون مسببا عن انتفاء السبب
وان ليس لازما له فتامل فالصواب ان لو لتعليق امر بغيره في الماضي مع القطع بانتفاء الجزاء
فيلزم انتفاء الشرط لا ما ذكره المص فان قلت لا يصح ما ذكرته في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا وفي قولهم في جواب من سأله عن حياة المخبر وهم لو كان حيا لزارني قلت الاستعمال
الكثير في كونه لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وقد يجيء لمجرد التعليق والربط مع انتفاء الجزاء من غير
دلالة على ان انتفاء الثاني لانتفاء الاول في الواقع فيستعملونها في مقام الاستدلال بانتفاء الجزاء
على انتفاء الشرط فهي ح لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وهذا الذي صار عرفا لارباب المعقول حتى
قال الشارح المحقق هذا الاستعمال قاعدة ارباب المعقول والآية الكريمة واردة على قاعدتهم يعني
على استعمال عربي صار قاعدة لارباب المعقول لا ان القرآن الكريم نزل على قاعدتهم حتى يرد ما اعترض به
السيد السند ان فيه بعدا جدا لان القرآن لم ينزل على اوضاع ارباب المعقول ونحن نقول كيف يتصور
هذا ولم يكن المعقولات حين نزول القرآن مدونة بالوجه فلم يكن عرف لهم بالقطع حتى تكون فيما
ذكره الشارح المحقق نظر اذ لو عند ارباب المعقول لمجرد الدلالة على اللزوم ولهذا صح عندهم استثناء
عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة نظر لانه ينافي ما قالوا
ان لو لو اغنا عن استثناء نقيض التالي وفي كلامه وضع المقدم والوجه ما ذكرنا وقد تستعمل
لو بمعنى ان وجعله المبرد قياسا فيه قال كان في متلازم من شيء وشيء مع ان اللازم اولى بكونه
لازما للنقيض وكذا الشرط فيلزم منه ذلك الاستمرار وفي هذا الاستعمال السيما الجزاء فعلية استقبالية
خذ ان ولا منتفيا ماضويا في لو وجعل منه قولهم كما ذكره الشارح وقول عمر رضي الله عنه على
ما في الرضي وصوبه السيد السند في شرح المفتاح نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه ونحن نقول

من اعتبار القيد في عدة شرطيات انتاج الرفع والوضع المذكورين لانه انما يتحقق اللزوم في خصوص
مادة نعم هو التقييد المقصود في قوله نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه عدم العصيان مطلقا
ومع التقييد لا يحصل هذا المقصود وكذا المقصود في قولك لو اهنتني لاكرمتك ثبوت الاكرام
مطلقا ولا يحصل بالتقييد وقال الشيخ ابن الحاجب تكلف تقييد الجزاء بالشرط في الجزاء المنفي مما لا يصح
فان النفي يفيد العموم والتقييد ينافيه ورده الشارح بان النفي لو كان مقيدا بالارتباط بالشرط لم يكن
عاما فالاثبات ايضا يصير عاما بورود نفي لو عليه فلا يقبل التقييد وكان الشيخ لم يستبعد التقييد
في النفي لانه ينافي عموم النفي ايضا ففيه مزيد تكلف ليس ذلك في تقييد المثبت ومع لا يتجه ما ذكره الشارح
نعم يدفع استبعاده ان التقييد لو كان منافيا لعموم النفي لما صح تقييد الجزاء المنفي بالشرط او نسيا
ما يعتبر في الجزاء الا التقييد بالشرط مصرحا به وقد جعل الرضي من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه
قوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا الا ان التولي مستمر لهم اسمعهم الله تعالى او لم يسمعهم بدليل ما قبله
وهو ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم لانه من لم يعلم الله فيه خيرا فهو متول ابدا ونقضه الشارح
المحقق بان التولي بدون الاسماع غير متصور لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم الالتفات
ولا يتصور بدون الاسماع فلو في الآية على حقيقتها واورد عليه السيد السند انه لا دخل في مقام
المذمة لانتفاء التولي لعدم الاسماع وانما الذم في مجرد كونهم بحيث ان اسمعوا تولوا فالحكم
ذكر انتفاء التولي غير مناسب لمقام الذم وكان اللائق ان اسمعوا تولوا ويمكن دفعه بان
ذكره للاشعار بان عدم توليهم لعدم الاسماع فلا فضل لهم فيه وهذا مناسب لمقام الذم
وما اورد ان الكلام الى ذكر الآية الكريمة ففيه بحث شريف نذكره لك وهو انه اشكل على بعض
ان نظم الآية قياس اقتراني على هيئة الشكل الاول بديهي الانتاج ينتج لو علم الله فيهم
خيرا لتولوا والنتيجة ظاهرة الكذب وليس في فساد الصورة فتعين الا يكون احدى مقدمتيه
كاذبة تعالى الله تعالى عن ذلك واجاب عنه بعض تارة بمنع كلية المقدمة الثانية
وتارة بمنع كونها لزومية ومحصله منع كونه قياسا لظهور انتفاء الشرائط فكيف يتوهم
قياس منه تعالى فانه شرائط الانتاج وتارة بمنع كذب النتيجة لان علم الله تعالى فيهم خيرا محال والمحال
جاز ان يستلزم المحال وزيف الشارح المحقق هذه الاجوبة تارة بانه لا يصح ان يكون قياسا
اقترانيا لان لو تستعمل في فصيح الكلام في القياس الاستثنائي دون غيره وتارة بانه
كيف يتوهم انه قياس اهمل فيه شرائط الانتاج ولا يخفى انه خروج عن التوجيه لا يصح بنتاج

يجوز جعل هذا الكلام على الاستعمال المشهور ان لم يصدر عنه عصيان الا للخوف المفرط فيكون من قبيل تأكيد
المدح بما يشبه الذم او لا عصيان له الا للخوف المفرط فيكون فيه رده الى ما بين الخوف والرجاء فانه
افضل فيعبر عن نزاع الاولى منه بالعصيان مبالغة في براءته عن العصيان ثم نقول تعليق الشيء بالشيء
يكون لعلاقة بغيره اولى للاستدلال مقصد الاستمرار كما قالوا ايضا يكفي فيه مقصد شمول ازمنة الجزاء منه الشرطين
فنقول لو ضربني امير لضربته فتقصد وجود ضربك على التقدير ضرب الفقير بطريق الاولى ولا يلزم منه آخر
ضربك ولا يلزم انه لو ضربك السلطان ما ضربته ولا يبعد ان يقصد في ذلك الاستعمال المبالغة في
لزوم الجزاء النقيض الشرط ان لم يقصد استمراره فيقصد في المثال المذكور ان عدم العصيان لازم الخوف صهيب
بادعاء لزومه لعدم خوفه ان لم يقصد لزومه له او يقصد نفي السببية النقيض الجزاء كما تقول لمن يظن بك
انك تثنيت عليه لاكرامه اياك اذا اهنتني اثنيت عليك بقى مثالك فحض محبتك وصرفة حق
مالك لا لما ظننته من اكرامك فان الاكرام كالاهانة في السببية قال الشارح المحقق ويستعمل
لو الاستعمال لو ثم او لم يخف الله لم يعصه فيقال لو لا اكرامك لا اثنيت عليك فيقصد الاستمرار الاثبات
وذلك لان لولا في معنى لو الداخلة على النفي ولا يخفى انه لو تتبع الكشاف لما استوجب فيه الرضي وهو ان
تقدير لولا زيد لو لا وجد زيد لا لزم دخول لو على الفعل اذ لولا هي لو دخلت على لا فينبغي ان نقول لان لولا
هي الداخلة على النفي واشار وذهب البصريين في انها كلمة برأسها غير لا تدل على التلازم بل على ان وجود
ما بعد لولا مانع عن تحقق جوابه فلا يتصور افادته ان جوابه مع ثبوت ما بعده تحقق بطريق الاولى
ومن هنا تحققت ان نزاع الكشاف مع البصريين ليس في مجرد تقييد المقدر بعد لولا بل في المراد
تركيب فيه لولا الامتناعية ايضا ومنهم من تصدى لحمل امثال لو لم يخف الله لم يعصه جاريا
على حقيقته بان جعل الجزاء مقيدا الى عدم العصيان المرتب على عدم الخوف ولا يلزم من انتفائه انتفاء
عدم العصيان مطلقا عدم العصيان المرتب على الخوف ورده الشارح المحقق بان الارتباط بالشرط
غير معتبر في مفهوم الجزاء والا لكان التقييد بالشرط تكرارا وبان الوجدان الصحيح حاكم بعدم
اعتبار التقييد بالشرط في قولك لو جئتني لاكرمتك وبان المنفي نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط
ونحن نساعده بانه لو كان التقييد بالشرط معتبرا في الجزاء لكان رفع المقدم مستلزما لرفع التالي
وقد اجمع العقلاء بان رفع المقدم لا ينتج ولكان وضع التالي مستلزما لوضع المقدم مع ان خلافه
مجمع عليه ويزيف الكل بانه المدعى ان الجزاء مقيد في امثال التركيب بمقتضى وضع لو وحكم الوجدان فيما
لا داعي اليه والتجنب عن التكرار الغير الضروري لا يوجب عدم اعتبار التقييد فيما نحن فيه ولا يلزم

منع

وقال المحقق في الجواب ان قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا على اصل معنى لو والمقصود انتفاء الاسماع لانتفاء علم
الخير فيهم وقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا ابتداء كلام اما لافادة دوام التولي على ما ذكره واما للافادة انه يجانب
التولي لعدم الاسماع اذ لا تولي بدون الاسماع وفيه بحث لان الاشكال بحاله اذ لو كان هاتان
الشرطيتان صادقتين لكان استلزام علم الله تعالى الاسماع واستلزام الاسماع التولي ثابتين ويلتئم
منهما قياس اقتراني هكذا ان علم الله فيهم خيرا لاسمعهم وان اسمعهم لتولوا والنتيجة ان علم الله
فيهم خيرا لتولوا فلا بد من كذب احد الشرطيتين ولا مدفع له الا بان لا يعتبر قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا
لاسمعهم بانه لو علم فيهم صاحب خير وفطرة سليمة كي فسروه بل يعتبر بانه لو علم الله فيهم خيرا بالنسبة
اليهم لاسمعهم ذلك الخير ولا يهمله مع علمه بانه لا ينفعهم استماع فيكون حجة عليهم بحجيل لو بمعنى
ان فانه قياس عند المبرد وبالجملة لا شك في مجيئه بقلة ونحو اطلبوا العلم ولو بالصين
واني اباهي بكم الامم ولو بالسقط ويكون قوله ولو اسمعهم لتولوا بمعنى ان اسمعهم لتولوا فلا خفاء
في صدق لو علم الله فيهم لتولوا ولا مانع عن جعله في النظم الكريم قياسا اقترانيا الا ما ذكره
الشارح من ان لو مختص بالقياس الاستثنائي في فصيح الكلام لكنه ذكر في شرح مختصر ابن الحاجب
انه في الاغلب في الاستثنائي ويحتمل اندفع ايضا ما اورده الشارح من ان انتفاء التولي خير فكيف
ينفي علم الله الخير فيهم لانه اذا كان لو بمعنى ان لا يكون فيها نفي العلم ولا يندفع بما دفعه الشارح لغفلته
من ان انتفاء التولي لعدم الاسماع ليس خيرا كما ان عدم قتل المسلم لعدم القدرة ليس خيرا الا انه
يدفعه ما اشتهر من ان النعمة ان لا تقدر فيلزم عدم الثبوت اي عدم الاستمرار والمقصود به
نفي الاسمية لنفي جلتيها والمضي عطف على العدم في جلتيها وليس المراد بعدم الثبوت الانتفاء
كما ظنه السيد السند لانه يكون لو للامتناع افاد ذلك بلا اخطار والمقصود ههنا بيان انه يلزم
جعل لفظي الجلتين على طبق المعنى ولا يعدل عنه الا لنكتة كما سبق في ان واذا ولو كان او مقع في هذا
الظن انه لو كان المراد بعدم الثبوت عدم الاستمرار لاغنى عن ذكره قوله والمضي في جلتيها ولا يعدل عن
الفعلية والمضي الا لنكتة لكن لا يعدل في الشرط الا الى المضارع لا لزوم اداة الشرط الفعل ولا يعدل
في جزائها ايضا الى الاسمية بخلاف ان قال الرضي ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب ان فلان
الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو منتف ممتنع واما قوله تعالى ولو انهم
امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فلتقدير القسم وذهب جار الله الى ان الاسمية في الآية جواب لو
قال انما جعل جوابها الاسمية دلالة على استقرار مضمون الجزاء بهذا الكلام وكان اعمى والمفتاح لم يتعرضا

للعدول

للعدول عن عدم الثبوت المتردد فيه او ايثارا لما اختاره الرضي وقال الشارح لم يتعرض له لانه
ظاهر يريد انه وجهه والدلالة على الاستمرار ظاهر بخلاف وجوه العدول عن المضي فان فيها دقة
وخفاء فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم في القاموس العنت محركة
الفساد والاثم والهلاك ودخول المشقة على الانسان وفسره الشارح بقوله لوقعتم في الجهد والهلاك
والظاهر اراد الهلاك ويحتمل غيرها والله تعالى اعلم لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا اي
الاستمرار التجددي والمراد بالفعل الذي دخل عليه لو لكن ينبغي ان يراد بالاستمرار اعم من استمرار الوجود
فيكون النفي المستفاد من لو داخلا على الاستمرار فعاله ومن استمرار العدم فيكون النفي المستفاد
نفيا لاصل الفعل ويكون الاستمرار المستفاد من المضارع واردا على النفي والظاهر من دخول النفي
الاول ولكن لا يخفى ايضا بظاهره من جعل قوله تعالى وما هم بمؤمنين للاستمرار كما هو ومن جعل وما انا بظلام
للعبيد للمبالغة في نفي الظلم النفي المبالغة فيه وجعل ما زيد اضرب لاختصاص زيد بنفي وقوع الضرب
عليه فدخل لو على المضارع لاستمرار انتفائه كقولهم لو تحسن الي لشكرت فان انتفاء الشكر انما هو لاستمرار
انتفاء الاحسان لا لانتفاء استمرار الاحسان واما في هذه الآية فذهب جار الله الى ان المعنى لو استمر عليه دوم على
اطاعتكم لوقعتم في الجهد او الهلاك ووجه السيد السند بان الوقوع في الجهد او الهلاك انما يلزم
من الاستمرار على اطاعتهم لانه خلاف قاعدة الامالة وانعكاس لامر السيادة لانه يكون حينئذ تابعا مستتبعا
لا حاكما متبوعا واما موافقته اياهم في بعض ما يرونه ففيه استجلاب قلوبهم واستمالتهم بلا معرة
وذهب المفتاح الى انه من قبيل لو تحسن الي لشكرت وبالغ فيه حتى ادعى حصره فيه وكأنه اصاب
لان المطلوب بالآية استمراره عليه السلام على امتناع اطاعتهم وتوطين نفوسهم على هذا لان اطاعتهم
اطاعة الهوى واما موافقته لهم في بعض الامور فليس اطاعة لهم بل الطاعة لله حيث يكون
مامورا بالموافقة فان قلت ما فائدة قوله في كثير من الامر قلت التنبيه على منشا وقوعهم في
الهلاك لانهم كثيرون لكل منهم رأى لو اطاعهم لا طاعهم في كثير من الامر ووقعوا في خلاف يوجب المشقة
او الهلاك ففي عدم الطاعة توحيد لمره وتشريكهم في واحد ينفعهم والتوحيد كلمتهم وهو ملاك التمدن
والتعاون كما في قوله الله يستهزئ بهم حيث عدل عما هو مقتضى الظاهر من ايراد الجملة الاسمية
العرفية لانه في مقابلة قولهم انما نحن مستهزؤن الى ايراده جملة اسمية جزءها فعل مضارع قصدا
الى استمرار الاستهزاء بهم وقتا فوقتا ويحتمل ان يكون ايراد الفعل لتقوية الحكم وفي نحو ولو ترى
اي دخولها على المضارع نحو ولو ترى مما لم يقصد به الاستمرار والخطاب لمحمد او عام اذ وقفوا اي حبسوا

او اظلموا او قيموا من وقعة بمعنى اقمته او حبسته او اطلقته عليه على ما في القاموس على التنزيل
اي لتنزيل المضارع منزلة الماضي في الدلالة على التحقق لصدوره عمن لا اخلاف في اخباره
على الفرط لصدر او الحج او القوة الاسباب ثم كثرة المعاصي مثلا او لصدوره في شان من لا يجوز يكذب
الكلم في صدقه نحو لو تحب ابنك فان محبة الابن واجب التحقق في رويته المخاطب بمنزلة التحقق في الماضي
لصدوره عمن لا اخلاف في اخباره وفيه بحث لان اخبار الصادق يدل على تحققه لا محالة واما
فرض الخبر الصادق فلا يدل على تحققه ويمكن التفصي عنه بانه ثم فرض الروية انما هو بالنسبة الى المخاطب
واما اصل الروية فامر مذكور لا على وجه الفرض فكانه قيل يرى اهل النار موقوفين على النار وان تركه
انت لترى امرا عجيبا فمدخول لو تخيل ترى بمنزلة الماضي في تحقق اصل الروية الذي يشعر به قوله
ولو ترى ومن هذا المكلفت ثم التفصي عن بحث آخر يورد ايضا الى المتفطن وهو ان تنزيل المضارع منزلة
الماضي في التحقق ينافي دخول لو الدالة على الامتناع فلك ان تقول الامتناع باعتبار الاسناد الى المخاطب
والتحقق لاصل الفعل فذكر لو للاشعار بان الروية عبارة من الفحول نظرا معه انه يمتنع من المخاطب
هكذا اصنع المقام ولا تلتفت الى ما في الشارح المحقق حيث قال فهذا مستقبل في التحقيق
ماض بحسب التاويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر ولكنك ما رايته ولو رايته لرايت امرا عجيبا
هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام فانه دل على تنزيل المرئي منزلة المحقق لصدوره عمن لا اخلاف
في اخباره ولو دخل على الروية يلزم ثم كون ما فرض رويته كالمحقق كون الروية كذلك تامل
ولا تذهل وربالتقليد عن التحقيق لا تغفل ويمكن ان تقول المضارع على مقتضى الظاهر ولا
الاستقبال ودخول لو مكان ان للاشعار بمستبعد تحققه كانه ممتنع وهذا الدخول للتنافي في
عدم دخول لو الا على الماضي يخل ما هو الاصل لان ذلك في لو المستعملة فيما وضعت له لا فيما اذا
استعملت بمعنى ان فان العدول حينئذ ليس في ايراد المضارع بل في ايراد لو كما في ربما يود الذين
كفروا فانه نزل غير يود منزلة ود حتى صح دخول ربما عليه والا فربما لا تدخل على المضارع ولا
من الافعال الا على الماضي لانه للتقليل ما وقع في الماضي خلافا لابي علي ومن تبعه فانه ذكر في غير الايضاح
وقوع للحال والاستقبال بعدها وخلافا للكوفيين فانهم جعلوا ربما يود بتقدير ربما كان يود وخالفهم
بعض البصريين في ما في ربما يود موصوفة اي رب شي يوده الذين كفروا وقد تحقق وثبت ثم بين
ذلك بقوله لو كانوا مسلمين اي يودون لو كانوا مسلمين والمراد تحققه في وقوعه وعقبتهم ولا يخفى
ما فيه من التكلف ولا يخفى ان توضيح التنزيل فيما هو بصدده بهذه الاية مع كثرة الاختلاف فيها

توضيح

توضيح بما هو اصنع ولو قال ومثله ربما يود لكان اولى ومعنى التقليل مع كثرة وداد تمنيهم انه
بمنزلة تقليل العدم نفعه او رب الف لا يعدل واحد وقيل فيه تنبيه على ان زمان اقامتهم التي
يتمنون فيها قليل وقال ابن الحاجب رب مستعمل للتحقيق تشبيها بقد التي للتقليل استعمالا
للتحقيق او لاستحضار الصورة يعني في نحو ولو ترى ما لم يقصد به الاستمرار قد يكون دخولها
على المضارع لاستحضار الصورة وذلك فيما كان فعلا ماضيا دون ما كان مستقبلا او فرضا
ارتضيناه لم يجئ في كلامهم تنزيل الامر الاستقبالي موضع الحال كما جاء تنزيل الامر الماضوي منزلته
ولنا وذكر في المفتاح بهذه النكتة في ترى ويود ووافقه المص في الايضاح فعبارة المتن تصلح
للانطباق على المذهبين كما قال الله تعالى والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه جاء
بالمضارع بين الماضيين استحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة
لان في التعبير بالمضارع الموضوع للحال تصوير الماضي بصورة الحال الحاضر بين يدي المخاطب
وفي هذا التصوير جعله متخيلا ناظرا اليه بعين الخيال نظر البصير فيما يشاهده وبين وجه التشبيه
ذلك في الامارة دون نجارية بان في امارة السحاب على الكيفيات المخصوصة الا انطباقه على
وجه السماء اظهارا لقدرة غالبة بل نبه على ان التصوير بصورة الحال لا يكون الا لامر بديع يجبر
فيه الناظر ويشغله بجامعه ولا يخفى عليك ان في النظير على ما هو تفسير المتن لمقتضى الايضاح
والمفتاح بحث اذ النظير ما صوق له الكلام فيه بخلاف ما هو فيه فانه استقبالي بدعوى الرضي عدم وجوده
في كلامهم وقد يكون دخول لو على المضارع لكونه مستقبلا بالنظر الى ما قبله كما تقول لعدة ما بقي
حوادث لو بقي الى الآن لما بقي مني اثر جاء بالمضارع لان البقاء بعد الاصابة وقال الشارح
التعبير بالمضارع لانه لا يحتمل لفظا غيرها تصويرها بصورة التحقق وفيه تكلف لا يخفى وما ذكرناه
ظاهر ولك ان تقول جاء بالمضارع لقصد استمرار البقاء وقد يكون الدخول لكونه للتمني فان
لو للتمني تدخل على المضارع وانما استعار للتمني بجامع انهما للانتفاء والتمني للامور المنتفية واما
تنكيره اورد المفتاح هذا البحث عقيب قوله واما كون المسند اسما فليعلم ان امرا وتنكير الاسم
والمص اعتمد على ان التنكير والتعريف من خواص الاسم قال السيد السند في حواشي شرح المفتاح
وصف الفعل والجملة بالتنكير باعتبار الاسم الماخوذ من معناهما فلارادة عدم الحصر والعهد
لو كان التنكير لارادة عدم الحصر لكان انحصار الكتابة في زيد او كون زيد كاتبا معهودا والسبيا
لكذب زيد كاتب في الجملة ولم يكذب احد هذه التراكيب لو احد منهما فالصواب فلعدم ارادة الحصر والعهد

وهو المطابق لما في المفتاح او كان المسند اليه موصوفة لكن المراد بالمسند وصف غير معهود ولا مقصود
الاختصار وبعد فيه لانه ربما ينكره مع ارادة الحصر فنقول ما زيد الا كاتب الآن يراد عدم ارادة
الحصر بنفي المسند وفي صورة التعريف تقصد الحصر بنفي المسند لان الحصر يلزم من كون المسند معرفا
وان جاء تعريفه من كلمة اخرى والعهد يعني المعهود به سواء كانت باداة او بخصوص اللفظ فلا يرد
ان عدم العهد يجامع التعريف لان ذلك يجعل العهد على ما هو من معاني اللام نعم يتجه ان ذكر العهد
يغني عن ذكر عدم الحصر لان الحصر فرع العهد فاذا انتفى انتفى لكن الامر فيه هين واورد عليه السيد
في شرح المفتاح ان عدم قصد الحصر والعهد لا يكون مقتضيا للتنكير انما يكون مقتضيا لو كان تعريف
الجنس مستلزما للحصر وليس كذلك بل انما يفيد الحصر في المقام الخطابي فلا بد لاتمام المقتضي من قيد آخر
وهو ان لا يكون تعريف الجنس مقصودا وقد اندفع بما قررنا العهد على انه يمكن تخصيص النكتة
بالمقام الخطابي وقد ذكر وجهين لتنكيره ذكرهما المفتاح احدهما انه يخبر بالذي عن نكرة فنقول
لمن قال جاءني رجل الذي جاءني تصديقا له وثانيهما انه يخبر عن نكرة فلا بد من تنكير المسند لامتناع
الاخبار بالمعرفة عن نكرة بشاهد البليغ لا عقلا كمن قال به ولم يساعده العقل الآن يقال جعل
الامتناع عقليا بناء على ان البليغ يحكم بالامتناع لرعاية مناسبات عقلية والاوضح انه
يعرف ان ليس قائم زيد حكما على قائم بزيد ولم يرد بالامتناع العقلي عدم تجويز العقل حتى
يحكم بفساد الدعوى بينا ويدفع ما ذكر في توجيهه من ان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند
التنكير ومخالفة الاصلين مستبعد عند العقل لا يثبت الامتناع وانما تركهما لانهما فيه مباحث
علم آخر وجعلهما من دواخل البلاغة تكلف فعد المحقق ذكرهما من تطويلات المفتاح والشارح
المحقق ظن ان ترك الاول لدخوله تحت ارادة عدم الحصر والعهد وهو سهو بين اذ قصد
رعاية حكاية خبر الذي على ما كان في كلام الغير ليس عين قصد عدم الحصر والعهد ولان المحكي يجوز
ان يكون تنوينه للتعظيم او التحقير فادخال الحكاية تحت مجرد بيان هذه النكت ظاهر الفساد **نحو**
زيد كاتب وعمرو شاعر وكانه اشار بتكثير مثاله الى انه اكثر من غيره **او للتفخيم نحو هدى للمتقين**
اي هو اي ذلك الكتاب هدى للمتقين **او للتحقير** قال الشارح نحو ما زيد شيئا والظاهر ان تحقيره
انما يستفاد من نفي الشيئية والوجه ان تنكيره ليعم النفي ومثال التنكير للتحقير ما زيد الا شيئا ولو
قال بدل قوله او للتفخيم او للتحقير او لما مر في تنكير المسند اليه لكان اخصر وافيد **واما تخصيصه**
بالاضافة او الوصف لا يخفى ان تسمية المضاف مع المضاف اليه والموصوف مع الصفة مسندا كما

تقييدها

تقييده يقتضي ان يقال واما تقييده بالاضافة او الوصف الا انهم ادعوا ان التخصيص في الاسم
والوصف والتقييد في المفعول ونحوه اصطلاح وهل هو مجرد اصطلاح او مبني على مناسبة
ذهب الى الاول الشارح والسيد نقل تكلفا لاخراجه عن مجرد الاصطلاح فقال تقييد الفعل بمفعول ونحوه
بعد الاسناد وتخصيص الاسم بالاضافة او الوصف قبل الاسناد فاريد التنبيه على الفرق بتخصيص
كل باسم واما تخصيص احد الاسمين باحد المعنيين فلان الفعل بحسب اصل وضعه مطلق غير عام
فيناسبه التقييد واما الاسم فقد يكون فيه ما يدل على العموم والشمول في اصل الوضع فيناسبه
التخصيص وهذا العذر في الرجحان كاف واما الثالث فهو باعتبار العمل في حكم الفعل وتابعه في
ونعم الوجه ما نقل الشارح من ان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع والفعل انما يدل على الحدث
المطلق الغير المقيد بالوحدة اي الطبيعة المطلقة والحال مقيدة والوصف يجيء للاسم الذي فيه الشيوع
فتخصيصه تقييد وتخصيص ان الطبيعة المطلقة يلاحظها العقل من حيث انها واحدة فتكثرها بالتقييد
والشيوع قبل الكثرة بخلاف الاسم لانه يدل على الطبيعة المقيدة بالوحدة الشائعة بين كثيرين فبالاضافة
او الوصف ينقص الشيوع الذي يشاهده العقل حين سماع الاسم فيناسب وصف الفعل بالتقييد
والمضاف والموصوف بالتخصيص وقد خفي تحقيقه على الشارح فسماه وهما متمسكا بانه ان اريد بالشيوع
الشمول والعموم فالنكرة في الايجاب ليس كذلك وان اريد احتمال الصدق على كل فرد يفرض ففي
الوصف ايضا يوجد في الشيوع الفعل ايضا شيوع فان جاء زيد يحتمل مجيئات كثيرة ومنشأ ذلك
عدم الفرق بين الشيوع في الواقع وبين كون الشيوع في نظر العقل عند فهمه من اللفظ ونحن
نقول انما عدل عن التقييد الى التخصيص لتختص بحثه بالنكرات على ما يقتضيه مقابلته بقوله واما تعريفه
فلو قال واما تقييده بالاضافة او الوصف لكان شاملا للاضافة الى المعرفة والوصف بها فلذا
قال واما تخصيصه فخص بالنكرة اذ التخصيص في النكرات والتوضيح في المعارف فان قلت انه لا وجه لبيان
الوصف المخصص دون غيره حتى يكاد ويحكم بان قوله او الوصف عطف على تخصيصه الآتي يرده عبارة
المفتاح او بالوصف وذلك ان تجعل عمرو لا عنا **فلكون الفائدة اتم** اي لتصيرورة الفائدة اتم
وقد يكون التخصيص لتوقف الفائدة عليه كما اذا كان المخاطب يعلم ان زيدا غلام ولا يعرف انه غلام
لعمرو فتقول زيد غلام عمرو ولا يبعد ان يقال لم يتعرض له لانه ليس زائدا على اصل المراد **كما مر** مقيده
المفتاح بقوله في فصل تعريف المسند اليه واطلاقه المصنف ليعود الى ما هو اقرب من بحث تقييد الفعل
ولانه لم يذكر سببا في تعريف المسند اليه بخلاف المفتاح **واما تركه** اي ترك التخصيص **فظاهر مما سبق**

من ترك تقييد المسند مانع عن تربية الفائدة وكان الاخصر ان يقول واما تخصيصه بالاضافة
او الوصف وتركه فظاهر اي مما سبق **واما تعريفه فلافادة السامع** حكما وقيد فيه اشارة الى بيان
النكتة تنبيه انه لا فائدة في الحكم على الشي بالمعرفة لانه من قبيل افادة المعلوم حيث اشار الى ان
المفاد بالكلام ليس المسند بل **حكما** بين المسند والمسند اليه فالافادة لا يتوقف على الجهل بالمسند
بل يجتمع مع الجهل بالمسند اليه ولو كان الحكم ايضا معلوما ما يتاتى الافادة بلازم الحكم ولا اخفا
في ان المقصود بالافادة الحكم يعني وقوع النسبة او لا وقوعها لا الايقاع والانتزاع كما تفيده تقديره الحكم
بقوله **على امر معلوم له** ففيه مسامحة والمراد متعلق الحكم كذلك وتقدير المفعول به وجعل حكما مفعولا له
لا يدعو الا الى تجشم جديد وعن فهم المتعلق بعيد **باحدى طرق التعريف** اذ لا يجتمع اثنان منهما
باخرى لو اكتفى به **اي مثله** كذا في قال الشارح اشار بقوله اخرى الى وجوب مغايرة المسند والمسند اليه
بحسب المفهوم ولا ينتقض بنحو انا ابو النجم وشعري شعري فان الخبر مؤول فابو النجم بمعنى المشتهر
الذائع على الالسنة وشعري على ما ذكره الشارح بتقدير شعري الآن مثل شعري البالغ وعلى ما يمكن
انه بمعنى الكامل لان اضافة الشعر اليه تشعر بالكمال او المعنى كل شعر لي مثل شعر اخرى لي بيان انه اشعاري
متماثلة غير متفاوتة وهذا غاية التمكن في الشعر وعدم الطعون ولا كمال فوقه ولا باس بالاتحاد في اللفظ
فيقول عيني عيني يريد بالثاني الينبوع ويقول هو هو عند اختلاف المرجعين ولا بالمرادف عند اختلاف
المقصودين نحو الليث الاسد يريد بالاول ما وضع له هذا اللفظ وبالثاني مفهوم الاسد بعينه ولو كان
على مفهوم بآخر لكان احسن حيث كان اشعر بان المغايرة في المفهوم لا في الخارج والمراد بالمماثلة مجرد
كونه معلوما باحدى طرق التعريف ولو تركه لكان احسن لاشتهار المعرف بالعرف في المماثلة في مرتبة التعريف
ولو حمل المماثلة على المماثلة في التحقيق بان يتحدا في الوجود لكان افيد وقد افاد انه يجب عند تعريف المسند
تعريف المسند اليه اختيار المذهب سيبويه فانه يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة المتضمنة للاستفهام
او افعل التفضيل في جملة هي صفة نحو مررت برجل افضل منه ابوه فان افضل عنده مبتدأ خبره ما بعده
وافاد ايضا انه لا يوجب ترجيح المسند اليه في التعريف او مساواته مع المسند فيه كما يجب في المنعوت
ولازم حكم كذلك اي حكم موصوف بما ذكر هذا هو المراد وفي صحة نسبته كذلك خفا اذ هذا الحكم يعني
ما سبق فالظاهر الاخصر او لازمه بذكر الحصر وذلك اذا كان المخاطب عالما بالحكم وما ينبغي
ان يعلم ان الاطلاق الذي يفيده هذا البيان ليس بصحيح لانه لو كان لا منع من ترجيح واحد من
المسند والمسند اليه على الآخر في مرتبة التعريف لكن ليس كذلك انه يحتمل كل من الموصوفين مسندا اليه الآخر

مسندا

مسندا اليه ضابطة ذكرها المفتاح ونقله في الايضاح فقال ونقصد بهذا الى بيان ما ذكر
في وجه تعريف المسند انه يكون للشي صفتان من صفات التعريف ويكون السامع عالما باتصافه
باحديهما دون الاخرى فاذا اردت ان تخبره انه متصف بالاخرى تعمد الى اللفظ الدال على الاولى
وجعله مبتدأ او تعمد الى اللفظ الدال على الثانية وتجعله خبرا فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه
بالثانية ثم قال واذا لم يعرف ان لزيد اخا اصلا فلا يقال اخوك زيد لامتناع الحكم بالتعيين على من
لا يعرفه المخاطب اصلا وانما يقال ذلك اذا عرف المخاطب ان له اخا واريد تعيينه له هذا فانه كما لا يصح
الاخبار بالمعرفة عن النكرة لا يصح بمعرفة مفيدة للتعيين عن معرفة لا تدل على التعيين بل تدل على مبهم
وانما صورة المضاف لا لانه لا تجري في ذي اللام والموصول بل لظهور ان المقصود انه لا يخبر بمعين
عن مبهم وان كان معرفة اذ لا حاصل له لكن يمكن انه يخبر عن نفس الجنس او الجنس المستوعب بالمعين
مبالغة وهذا الذي اراده حيث قال وان اردت تعيين جنس المطلق قلت المطلق زيد
هذا زبدة كلامه واوضح تقريره الشارح انه جرى في ذلك على ما قيل ان تعريف المسند ان كان بغير
الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بها لا يجب الا معلومية المسند اليه مع انه يابى اطلاق
الكتاب وههنا بحث وهو ان الضابط لا يتناول زيد اخوك فانه ليس ههنا صفتان
وكان المراد بالصفتين ما يعم الاسم لانه كالصفة في التعيين وان الضابط قاصر لانه لم يفصل ما
اذا عرف كلا من الصفتين للذات ولم يعرف ان الذات متحدة فيهما كما اذا عرف المخاطب ان له
اخا وعرف زيدا بعينه ولم يعرف ان زيدا واخاه متحدان فتريد ان تفيده ذلك الاتحاد فانت ح
بالخيار فاجعل ايهما شئت مسندا اليه ومن هذا القبيل قوله تعالى اولئك هم المفلحون فانه قد عرف
المخاطب موصوفين بصفات الكمال الانفا وسمع ان جماعة هم المفلحون فاما وانهما المخبر انه
نعم ههنا يجب جعل اولئك مسندا اليه ليفيد تعليق الحكم بالصفات لا لان الحكم بالاتحاد يقتضي ذلك
ولهذا اشتغل صاحب الكشاف بزيد الثابت لمن سمع انه ثابت كان كالمستخبر انه من هو يريد
ان يعرف زيدا بعينه وعمرا ولا يعرف انه متحد مع ايهما فيقول زيد الثابت وذلك ان تقول الثابت
زيد وليس تمثيلا بمن عرف ثابتا وطالب لتعيينه لا الاتحاد للمعلومين حتى يقال ان الواجب ح
الثابت زيد كما اعترض به الشارح المحقق عليه وقد انتبه السيد السند في الرد عليه واطال في
اثبات ان الواجب زيد الثابت وقد عرفت انه لا يجب شي منهما وذلك لخير على انه لما
انه نزد على الشارح باختيار ان الواجب الثابت زيد ومراد الكشاف بقوله زيد الثابت الثابت زيد

الا اذا قدم الخبر ههنا على ان تقديم المبتدأ فيما اذا كان المبتدأ والخبر معرفتين لا يجب عند وجود القرينة
على تعيين المبتدأ وان اطلق النحاة وجوب التقديم قال صاحب المفتاح بعد هذه الضابطة واذا ثبت
ما تلونا وعليك اعتراض على معنى قول النحويين لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ اذا كانا معرفتين
فقابل بما قدمت فهو المبتدأ واعترض عليه السيد السند بان بحث النحويين ليس عما يختص
المتكلم البليغ والوجوب لهذا يتعلق بنظر البليغ فيجب ان يكون الوجوب الذي يظهر حكم فيه لمعنى
يستوي فيه البليغ وغير البليغ وهو التباس المحكوم عليه بالمحكوم به ونحن نقول تقديم المبتدأ
لهذا الغرض على الخبر يجب بعد ما كان ايضا والنحوي لا يوجبه فعلم انه ليس نظر النحوي على هذا المعنى
نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق باعتبار تعريف العهد او الجنس جعل الشارح متعلقا بالمثال
الثاني وتوطئة لقوله والثاني قد يفيد قصر الجنس ولك ان تجعله متعلقا بهما لان كما ان اللام
تكون للعهد والجنس كذلك الاضافة لكن صرح الرضي بان هذا العهد اصل وضع الاضافة وان كثر
استعمالها في غيره وقال السيد السند ان الاصل في المعرف باللام ايضا ذلك **وعكسهما** عطف على
ما اضيف اليه نحو اي ونحو اخوك زيد والمنطلق عمرو وفيه مع تكثير الامثلة التنبيه على ان قوله **والثاني**
اي اعتبار تعريف الجنس اعم من ان يكون في المسند او المسند اليه ورد لقوله وقيل الاسم متعين للابتداء
اجمال وتوطئة لذكره **وقد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا** قال الشارح اي قصرا محققا مطابقا
للواقع او مبالغة فيه وفيه ان المبالغة ليس في القصر بل في النسبة بواسطة القصر ولانه لا يلزم
في القصر الحقيقي ان يكون مطابقا للواقع بل يكفي ان يكون عن اعتقاد وظن كان او جهلا او تعينا
فالاولى جعل تحقيقا مفعولا له للقصر اي قصرا للتحقيق فافادة الواقع **نحو زيد الامير** مثل به للقصر
تحقيقا لان وحدة الامارة اقرب من وحدة الشجاعة **او مبالغة** اي للمبالغة لا لافادة الواقع
ثم في جعل تحقيقا او مبالغة قيد للقصر انه يلزم ان يكون التحقيق والمبالغة مبادي تعريف الجنس وليس
كذلك اذ ليس مفاده الا القصر واما بناؤه على المبالغة او التحقيق فمما يستفاد من المقام ويمكن
توجيهه بان يراد بالافادة الافادة بمعونة القرينة **لكمال فيه** في الايضاح لكمال معناه في المحكوم عليه
وهذا يفيد ان جعل ضمير كماله للجنس وضمير فيه للشيء ولو عكس لتم المقصود لكن جعل الضميرين
على ترتيب المرجعين اقرب الى الفهم **نحو عمرو الشجاع** والقصر التحقيقي اعم من ان يكون مبنيا على
الاستغراق الحقيقي او العرفي فزيد الامير يحتمل ان يراد به كل امير البلد فيكون الاستغراق عرفيا فيفيد
قصر امارة البلد تحقيقا وان يراد به كل الامير فيفيد قصر الامير مطلقا لكنه كاذب ومثاله الصادق

ماذكره

ما ذكره في المفتاح على مذهب الاعتزال اي انه العالم الذات او عالم بذاته لا بالعلم ومن قبيل زيد
الامير انت الحبيب قال الشيخ ليس معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انه لا محبة في الدنيا
الامانات بحبيب كما في انت الشجاع ولا ان تقصد الى انه لم يحب احد مثل محبتي لك حتى ان
سائر المحبات في جنبها غير محبة بل معناه ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ
في محبة مني وسماه الشارح لدقته نكتة وما وجه كونه نكتة الا انه مبني على الاستغراق العرفي في
ولم يتنبه السيد السند له فقال بعد تقسيم الشارح الجنس الى المطلق كما في الامثلة المذكورة والمقيد
بوصف او حال او ظرف او مفعول او غير ذلك وليس ما ذكره الشيخ الا الجنس المقيد لانه في تقدير
انت الحبيب لي لا وجه لجعل ما ذكره الشيخ نكتة مفردة بل هو من دواخل التقسيم ولا يتجه
ما ذكره لانه لكونه نكتة بناء على ان جنس المطلق فيه دقة وهو اعتبار الاستغراق العرفي نعم زيد
الامير ايضا مثله وكانه لم ينتبه له الشارح وانما قال قد يفيد قصر الجنس لان افادة قصر الجنس بمعونة ايضا
المقام الاستغراق وهو المقام الخطابة دون الاستدلالي فالمنطلق زيد يفيد القصر لانه بمعنى كل منطلق
زيد فان كان كل منطلق زيدا انحصر المنطلق في زيد ولكن زيد المنطلق بمعنى زيد كل منطلق فاذا كان
زيد كل منطلق ينحصر المنطلق في زيد يكشف عن ذلك كلام المفتاح وبهذا المعنى ما في الايضاح حيث
قال ثم التعريف بلام الجنس قد لا يفيد قصر المعرف على ما حكم عليه به كقول الخنساء اذا قبح البكاء
على قتيل رايت بكاءك الحسن الجميلا فهو نية اخيها صخر فانه ليس المقام طالب اعتبار
رايت بكاءك كل حسن جميل بل طالب اثبات الحسن الجميل له اذ لا يكفل الشرط بسلب الحسن عن كل
ما عداه والمراد بقتيل كل قتيل كقوله قد علمت نفس ثم تعريف الجنس باللام يطلب نكتة اولا يفيد
القصر لئلا يلغو بل لا يكون اختيار المرجوح وهو تعريف الخبر اذ الاصل فيه التنكير ومما يجعل نكتة
وحمل عليه الشارح البيت ما نقله عن الشيخ من قول حسان وان سنام المجد من آل هاشم
بنو بنت مخزوم ووالدك العبد من ان معنى التعريف فيه ان ثبت العبودية له ثم يجعله كالا
الامر فيها معروفا بها ولك ان تجعل النكتة فيه ان تجعل الخبر للتحقير او خساسته نصب العين حاضرا
في الاذهان واما تعريف المسند اليه يستغني عن امر زائد على التعيين لان الاصل فيه التعريف وربما
تعلق الشارح بان المعرف بلام الحقيقة انما يفيد القصر لانه يحكم باتحاد الجنس مع المسند او المسند اليه
واتحاد الجنس يوجب القصر اذ لا يبقى وراء المتحد به الآخر واورد على نقيضه ان زيد قائم ايضا
حاكم باتحاد الجنس فيفيد القصر ورد بانه حاكم بالاتحاد العود دون الجنس فيه اللازم الاعدم التجاوز

عن فرد ما من الجنس فلا يلزم قصر الجنس فرع السيد السند بان مفهوم النكرة لو سلم انه مفهوم
فرد ما من الجنس لا الجنس نفسه فالاتحاد مع هذا المفهوم يلزم حصر هذا المفهوم وهو حصة فرد من
الجنس في زيد ويمكن دفعه بان الحكم في المعرفة باتحاد الجنس الغير المقيد بالوحدة فينصرف الى اتحاد الطبيعة
بخلاف النكرة فان الحكم فيها باتحاد الجنس المقيد بالوحدة فيفيد اتحاد حصة فلا يفيد الحصر ثم هذا
القصر للتحقيق او ادعائي ولم يتبين انه يكون لرد الخطاء او لدفع التردد كما هو شان القصر
الاضافي وكانه لم يوجد الا لذلك قال الشارح المحقق انما خص حكم القصر بتعريف الجنس لان
القصر بكونه في الدائر بين العموم والخصوص والعهد بناء في تساوي المبتدا والخبر فلا يصدق احدهما
دون الاخر ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وفيه نظر اذ المعهود يصح ان يكون
نوعا فتقول زيد المنطلق مريد النوع الفلاني من المنطلق فلا يفيد التساوي مع المبتدا ويكون
دائرا بين العموم والخصوص على انه يتجه عليه ما ذكره السيد السند فان هذا لا ينافي الا قصر الافراد
ولا يمنع قصر التعيين والقلب ويمكن دفع ما ذكره بان بناء على ان القصر لتعريف المسند والمسند اليه
لا يكون الا حقيقيا او ادعائيا والاولى ان يقال تخصيص القصر بتعريف الجنس لانه فرع قصد
الاستغراق على ما يقتضيه بيان المفتاح وقيل قائله الامام الرازي الاسم متعين للابتداء
الاولى للاسناد اليه ليندرج فيه معمولات النواسخ ويعم قوله الجزئية نظاهرها لدلالته على الذات
والصفة الخبرية لدلالتها على امر نسبي طالب للارتباط بالغير فيستحق جعلها مربوطة لامر
بوطا اليها وفيه رد لقول النحاة ان المعرفتين ايتهما قدمت فهي مبتداء دفعا للالتباس بانه
لا التباس في معرفتين احديهما اسم والاخرى صفة والتحقيق على هذا العقد ان ايتهما
كانت معلومة فهي مبتداء او ايتهما كانت كالمستخبرة فهي الخبر ورد هذا الكلام بان المعنى اما
لمرئي او على الشهور الشخص الذي له الصفة لان اللام موصولة ومعناه شخص تعين بالصلة
وفيه انه لا يطرد في قولنا الحسن زيد بل لان الصفة المبتدا بها موصوف مقدر لا محالة او موجود له
بذات الموصوف وفيه ان ذلك لا يدفع قول الامام ان الكلمة صفة قرينة بل كونها خبرا فلا يتعين
المقدم او المعلوم للابتداء وقوله صاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه لانه اذا جعل الصفة دالة
على الذات لم يترجح كون الاسم مبتداء فلا حاجة الى جعل اللام في معنى الصفة نعم لو اشترط في الخبر
كونه مشتقا او مؤولا به كما هو مذهب الكوفي احتيج اليه لكنه غير صحيح والصحيح ما عليه البصريون
وقال الشارح هذا التاويل باعتبار خصوص المثال بجعل المنطلق اشارة الى الشخص بعينه فلا يفيد

حمل

حمل زيد عليه فينبغي ان يكون المقصود بزيد تعيين اسمه لمن لا يعرف اسمه والسيد السند
قال التاويل لان الخبر الحقيقي لا يجعل كما صرح به المنطقيون وعلى التقدير فيقدر صاحب هذا
الاسم في خصوص هذا المثال ليجري في مثل المنطلق الانسان والامر في مثل هو عمرو وفيه حزازة
والاصلح ان يقال لا حاجة اليه الا في الحاجة اليه في الرد لانه لا يقع الا صلا وانما اول صاحب
هذا الاسم بتقدير المضاف لان تاويل العلم بمسمى به كما هو المشهور لئلا يصير نكرة فيخرج عما نحن فيه
من كون المسند والمسند اليه معرفتين واما كونه جملة المسند في الجملة الخبرية لا يكون الا جملة
خبرية وهل يجب ان يكون خبرية مطلقا او لا اختلاف فيه فكثير من النحاة ذهبوا الى وجوبه
واستدلوا عليه تارة بان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب وكانهم ارادوا ان النحاة جعلوا
اسم الخبر لما يحتمل الصدق والكذب الا ما هو مدار احتمالهما من طرفي الجملة اي المسند فالخبر ليس
اسما الا به فلم يزيد مدخلية في ذلك الاحتمال فهذا تمسك برعاية مناسبة الاسم ومثل
هذا غريب في العلوم النقلية حتى الفقه ولا يخفى على من له دربة في النقليات واما كونه غلطا
من اشتراك لفظ الخبر بين المركب التام ومسند الجملة الاسمية فبعيد جدا وان ذكره الشارح المحقق
والسيد السند حتى قال لاخفاء فيما ذكره الشارح من انه غلط من الاشتراك وتارة بان الخبر
يجب ان يكون ثابتا للمبتدا او الانشاء ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره ورده
الشارح بان الخبر يجب ان يكون مسندا الى غيره ولا يقتضي الثبوت كما في ازيد عندك ولك ان
ترده ايضا بان الخبر قد يكون مسلوبا عن غيره وما ليس بثابت لا يابى سلبه عن غيره وبان ما هو ثابت ت
لغيره لا يقتضي الثبوت في نفسه الا ترى ان الاعمى ثابت لغيره وليس ثابتا في نفسه واول السيد
السند الكلام بان المراد ان الخبر يجب ملاحظة ثبوته لغيره وزعم انه تام وفرع عليه انه يجب تاويل ما
وقع خبرا للخبر ويرد ان الاظهر ان ما ليس بثابت لا يمكن ملاحظة ثبوته لغيره بل كما يلاحظ
الثبوت للغير ووقعه ولعل فيه يلاحظ الطالب فيلاحظ ثبوت الضرب للمخاطب في اضرب للمخاطب
فكيف يلاحظ ثبوت الضرب لزيد في زيد اضربه ومما يحكي به صدق امكان ملاحظة ثبوت
الخبر للطالب قولنا لكن ما ناقل للضرب ثبوت القائم للمخاطب للطالب والاستفهام في صحة
ازيد عندك فلذا صحة زيد هل ابوه قائم فانك تلاحظ نسبة ابوه قائم الى زيد وتستفهم عنه
عنه واما ذكره في توضيح عدم صحة جعل الانشاء خبرا من ان الانشاء والطالب قائم بالمتكلم فلا
يكون حالا للمبتداء الا باعتبار تعلقه به او استحقاق له فلا بد من ملاحظة هذه النسبة معه ولا يلاحظ

بهذه الحيثية لجعله خبرا فيه اولا انه يصح ان يكون المبتدأ نفس الطالب كما في قولك انا الا فتلتن
نفسي وثانيا ان المربوط بالمبتدأ ليس الطالب بل المطلوب به بتقدير ربطه وان اقتضاء ملاحظة
الحيثية ضرورية جزء اول المسئلة فالحق انه خبر المبتدأ يصح ان يكون انشاء وكذا اخبار النواسخ
الا الافعال الناقصة وافعال القلوب **فللتقوي** وسبب التقوي بكون الخبر جملة على ما في المفتاح
هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك
المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم
ثم اذا كان متضمنا لضمير المعتد به بان لا يكون الخبر معه مشابها للخالي عنه كما مر صرفه ذلك الضمير
الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة اقول لو قال هو ان المسند اليه لكونه مسندا اليه يستدعي ان يسند
اليه شيء لكان اعم واوضح ثم المستفاد من كلامه ان السامع لو لا يصرف الجملة الصالحة الى المبتدأ
مع قطع النظر عن اسناده فيه وثانيا يصرفه اليه باعتبار اسناده فيه والاظهر انه يصرفه الضمير
اولا لانه لكونه صالحا للصرف اليه بملاحظة الضمير ثم يصرفه المبتدأ الى نفسه لكونه صالحا تمام الخ
المحقق فعلى ما ذكره المفتاح لا يتقوى في زيد ضربته لان الضمير لم يصرفه الى زيد ثانيا وفيه بحث
لان زيدا صرف ضربته الى نفسه باعتبار انه مضروب فينكر به الضمير بالضمير ووجه التقوي على ما نقل
عن دلائل الاعجاز ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت
زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به
فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس وهذا اشد للثبوت وامنع عن الشبهة والشك
وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فلان ذلك يجري مجرى
تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد مررت به وزيد ضربته وهذا مؤيد بحمل كلام
السكاكي على ما يشمله كما فعلنا لا على ما وجه بخروج كما وجهه الشارح لكن في قوله امنع عن الشبهة و
الشك مدخل بان التقدمة تشبه اللوح بحسب الخبر فكما اعتبر تقديم اللوح موجبا للشك ينبغي
ان يعتبر تقديم المبتدأ موجبا له وقال السيد السند لا تعويل على ما ذكره الشيخ لان هذا التقوي بعينه
متحقق في كل خبر مؤخر فلا يصح كونه داعيا الى الجملة ويمكن دفعه بان ليس بعرية الاسم عن العامل
الا في الخبر الفعل لان التعرية تقتضي تحقق العامل ولم يتحقق في زيد انسان وزيد قائم ما يصلح
للعمل في زيد حتى يكون في تقديمه عليه تعرية له عن العامل بخلاف زيد قام به في تقديم زيد تعرية له
عن الفعل تام وانما تحقق التقدمة والتوطئة بان التعرية لان فيه عدولا عن العامل الا قوي التوطئة

واما

واما في زيد قائم فليس الا زيد طريق ثبوت في الكلام الا بجعله مبتدأ وجهة التقديم وعنه قوله
بثبوته للحكم في الخبر للجملة لان الجملة آتية لا ترتبط بشيء الا بمزيد اعمال السامع فيتمكن في نفسي
السامع لا مسند او تقويته واشتغاله بالجانب للغير ولكنه يقتضي ان يكون في الجملة النسبية ايضا
سوى الحكم ويحتمل ان يكون شيء عليه فليكن لا يراد ما جاء به جهتان **او لكونه سببيا كما تقدم** اي مثل
مثال في حيث حال والمراد بالسببي مثل زيد ابوه قائم في قوله كما مر وهو الاحتمال على سابق الكلام
وفسر الشارح قوله بما افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم والا يخفى ما فيه من التعسف
ومن نكات ايراد المسند جملة كون المسند اليه ضمير شان وقصد التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك
والاوجه في الحاجة الاعدم استجابة النكات ولكن في الحاجة في بيان نكتة الافراد وشدة
الوجه **والاسمية والفعلية والشرطية لما مر** لان جعل الجملة التي وقعت خبرا اسمية لما ادعا
الى جعلها مسندا اسما صارت اسمية بالضرورة فلا داعي الى الاسمية بل الى جعل المسند اسما
وهكذا الفعلية والشرطية وهكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام فانه من خصائص الخواص لا كما فهم
العوام من ان الاسمية لا فادة عدم التجدد وعدم التقييد باحد الازمنة والفعلية لافادة التجدد
والتقييد باحد الازمنة على اخصر وجه وكونها شرطية للاعتبارات الحاصلة في اختلاف ادوات
الشرط ولك ان تجعل تمييز الاسمية ونظيريه الى مطلع الجملة فيحصل المقصود في ضمن حصول ما
هو اعم وهكذا قوله **وظرفيتها لاختصار الفعلية** وحقيقة الاختصار ترك الفعلية والتحقيق
انه ليس لظرفية الجملة نكتة والحاجة اليها بالذات انما تصير ظرفية بالضرورة واللازم منه داعي حذف
المسند فتامل ثم التحقيق باختيار صورة هذا الفن ان ليس للخبر الظرف جملة اذ ليس فيه
تقدير شيء فضلا عن الفعل وانما القول بالحذف لا لداع لفظي هو وجوب المتعلق للظرف من
غير ان يدعو اليه رعاية المعنى في التقدير ترك رعاية المعنى لمصلحة قواعد اللفظ ولهذا تراهم
يجعلون قوله فانك كالليل الذي هو مدركي من المساواة والمراد بالظرفية المعنى
المصدري وجرى فيه على التجوز باستعمال الظرف فيما يشمل المنصوب بتقدير في والجار والمجرور
وحقيقته المنصوب بتقدير في صرح به الرضي ولو حملت على الحقيقة لقصرت عن تناول
مثل زيد في الدار والايرضى به محصل المراد بالتعبير في قوله **اذ هي** اي الظرفية للجملة الظرفية
فعلية الاستخدام او ارجاع الى المفهوم بالالتزام **مقدرة بالفعل** الاولى مقدرة بالجملة كما هو المشهور
وكانه ظنها غير صحيحة لان الظرف انتقل الى الظرف وعلى ان صارت جملة ظرفية فليس

المقدر الا الفعل ومنشاؤه عدم الفرق بين قولنا مقدر بجملة وقولنا المقدر جملة فان الموصول
بالباء معناه المؤول بالجملة فيتوجه عليه عدم شبهة لعدم صحة معتبرة بالفعل او للجملة ثم قول
بالفعل بل قدر فيه الفعل فالصحيح ان المقدر فعل واما قال **على الاصح** لان تقدير الفعل مذهب
جمهور النحاة ومذهب البعض ان المقدر اسم فاعل فعليه فالخبر الظرف في جملة فالمراد بقوله او في
فات الجملة الظرفية لا الجملة الظرفية المأخوذة بوصف كونها جملة حتى يلزم كونها ظرفية على غير
الاصح ايضا بهذا ولكن ان تجعل المقدرة على صفة اسم الفاعل فتكون هي راجعة الى الظرفية
المذكورة صريحا وبكونه المعنى او كون الجملة ظرفا بسبب لتقدير الفعل فعبر عنه بسبب التقدير
باسم الفاعل ومثله غير عزيز ولا مستبعد في تمييز **واما تاخيره فلان ذكر المسند اليه اهم**
كما مر او لان الاصل في المسند التاخير او لا فافيه ضمير المسند اليه نحو زيد في داره فانه يرجع
على في داره زيد **واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه** اي قصر المسند اليه على المسند وكان الظاهر
ان يقول فلكونه ذكره اهم لم يفصل على طبق بيان تقديم المسند اليه الا ان تعيين بطلي في كم الحلق
ووضع حلة العلية مكانه بجزئيات التقديم ليستقل المسند اليه على نحو في الدار صاحبها فانه
لا يجوز صاحبها في الدار لكونه ظرف المبتدا ومحضه وتضمنه الاستفهام مع افراده لا مطلقا كما
ذكره الشارح وكونه خبرا عنا ان والمص لا يذكر امثالها لانها مفروع عنها في النحو وان كان الذكر
في هذا العلم من حيث انه مقتضى للحال مشايخ وجهها في هذا العلم اتباع الاستعمال الواجب
نحو لا فيها اي في خمور الجنة **غول** في القاموس الغول الصداع والسكر والمشقة **بخلاف**
خمور الدنيا ورد عليه انه اذا كان تقديم المسند في الآية للحصر يفيد نفي حصر الغول في خمور الجنة وتقييد
ليس ايانا بل مجموع الظرف والمركب من الجار وضمير خمور الجنة ويمكن دفع الثاني بان نسبة الفعل
للجار والمجرور مسوغ اسناده للمجرور الى المجموع حتى ساغ انه يقال الجار والمجرور في محل النصب
لكن الشارح المحقق لم يلتفت اليه لانه جواب جدلي واجاب عنه بما يندفع به الاول ايضا
بان جعل النفي جزءا من المسند تارة ومن المسند اليه اخرى فقال المراد ان الغول مقصور على عدم
الحصول في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا او ان عدم الغول مقصور على
الحصول في خمور الجنة لا يتجاوزه الى الحصول في خمور الدنيا ورد على الثاني انه كيف جاز العطف
بين حرفي النفي والغول مع التركيب بينهما بالمسند واورد عليه السيد السند ايضا انه يقتضي
جواز ان يكون النفي في ما انا قلت جزءا من المبتدا فلم يكن فرق بين ما انا قلت وقد بالغ

في الفرق

في الفرق بينهما كما هو الحق ويمكن ان ينازع فيه بان جواز الفصل بالظرف مع اشتهار التوسع
فيه ما لا يتوسع في غيره لا يقتضي جوازه بغيره ورد على الوجهين ان كون لا جزءا من الطرفين
خلاف ما يحكم به الفطرة السليمة بل هو من قبيل العكس بانه لا النفي للجنس واسم بخبره فلا ظ
وجه المنع والتكرير بهذا الاريب على قصر النظر على كلام ما ذكره الشارح المحقق وتحقيقه ان
النفي اذا دخل ما فيه قيد فربما يجعل النفي الاصل ويعتبر القيد قيد النفي ولم يغير نظيره الا ترى انه
جعل قوله تعالى وما هم بمؤمنين لاستمرار النفي مع ان النفي دخل على المستمر وقوله تعالى وما انا بظلام
للعبيد جعل للمبالغة في نفي الظلم مع انه دخل على ما يفيد المبالغة في الظلم فلعل الشارح جعل الاية
على التقييد النفي بالحصر الذي كان في مدخوله وجعل الحصر النفي في خمور الجنة احد الامرين حصر عدم
الغول فيها او حصر الغول في الانتفاء عنها وبهذا اندفع كلما اعترضنا اليك من الواردات انفا عاما
بيننا وبه يندفع ما ذكره السيد السند ايضا بانه ما انا قلت وان صار بهذا العمل في معنى ما انا قلت
لكنه يفارق استعماله في ... واثبات القول لغير المتكلم لا للرد اثبات نفي القول لغيره كما في صريح
انا ما قلت فلا يتهدم بهذا ما اعتنى لبيانه من الفرق بين ما انا قلت وانا ما قلت قال
السيد السند والحق في الجواب انه لا فيها غول نظير ما انا قلت فانه الظرف للنفي للنزاع
في غول ثابت وقع للخلاف او الشارح المحقق فاذا نفي محلية خمور الآخرة ثبت محلية ما يقابلها
من خمور الدنيا وايده بشهادة من الكشاف وانت لا ترتب بعد ما مهدنا لك ان هذا غير
ح خارج مما ذكره الشارح قد يهدت بعون الله تعالى روضة فلا تدعني من دعائك ايها القاري
او عند منفي في الدنيا وانا البارح الطالح لعل الله يبدل بركة دعائك عمل الفاسد بالصالح
فان قلت قد جعل البعض قوله تعالى لكم دينكم من قصر الصفة على الموصوف فهل جاز بتقديم
المسند لذلك فتكون عبارة المتن مختلة لا مرين بان يكون الباء داخلة في صلة التخصيص
على المقصور او المقصور عليه قد سماه البعض نوعا من النقض على انه يحتمل ان ذلك البعض
جعل اللام في لكم للاختصاص فجعل معنى لكم دينكم تختص بكم وجعل التقديم للاهتمام
لئلا يكون المعنى تخصيصا للاختصاص فالشأن الاختصاص من اللام وجعل التخصيص الدين
بصاحبه وحكم بانه قصر الصفة على الموصوف لا ان الدين صفة صاحبه **ولهذا لم يقدم الظرف**
في لا ريب فيه فانه لا مجال لتقديم الظرف في لا ريب فيه لا يجب التكرير ولم يقصد الى
متعدد في هذا النظم ليتاتى التكرير الا انه يقال فيه ما لا ريب فيه القراءة الغير المشهورة

من رفع الريب لجعل الاجمع ليس الآن الناظر في الكتب فيحكم بانه بني الامر على القرارة المشهورة
ليلا يفيد ثبوت الريب في سائر الكتب الخ سواء جعل القصر حقيقيا او اضافيا لانه لو جعل فيكن
نفي الريب بالاضافة الى الكتاب المسحر والشعوذة لانا نقول التخصيص بهذا الكتاب من بين الكتب
الله تعالى يجعل النفس مبادرة الى سائر الكتب الله الكتب وههنا بحث غريب وهو انهم جعلوا الكتب
ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل في الهداية بحيث صار يحق ان ينحصر فيه الكتاب بل تنزيل سائر الكتب
معه منزلة العدم وجعلوا لاريب فيه تاكيدا للكلام السابق ونفيا للتوهم انه مما يرمى جزافا فكيف في
بحث الفصل والوصل فمعنى لاريب فيه انه لاريب فيه باعتبار كماله في الهداية الى هذه الدرجة
فاذا لم تكن سائر الكتب في درجته لا مانع عن افادة الريب فيها بهذا الاعتبار وايضا الجزم بانها
ليست بتلك الهداية ولو كانت محل الريب لكماله ذلك الكتاب ايضا محل الريب فافهم
او التنبيه من اول الامر على انه خبر لا نعت فان التقديم في الخبر النكرة بمنزلة ضمير الفصل
في الخبر المعرفة وهذا في مقام يمكن فيه انه توقف الخبر من النعت وتتبع القرينة في مقام لا يمكن انه
يتوقف فيها الا بالتقديم فالتقديم ليعلم انه خبر لا نعت من اول الامر ولك ان تقول لفظ التنبيه مغن
عن قوله من اول الامر لان التنبيه انما يستعمل فيما يمكن المعرفة بدونه والمراد بالخبر اعم من الخبر وما هو
او في الحال ليشمل المفعول الثاني من باب علمت وكان الاوضح ليعلم انه مسند والتقديم لذلك التنبيه
انما ينفع مع انه مع التقديم يحتمل الحال من المسند لان الحال من المبتدا لا يكثر فلا يعارض احتمال
الخبر ولا يوجب الالتباس كقوله اي كقول حسان في مدح افضل كل من ملك وانسان
له همم لا منتهى لكبارها ٭ وهمته الصغرى اجل من الدهر شاء اي لا يسعه الدهر ولا يحيط
انه حسن النظام ويصح جعل قوله وهمته الصغرى اي في علمك لا منتهى او معطوفا على ضمير همم باناه
الا انه يعد العضر لا همته الصغرى منها اي من همته وكذا ان يجعل من موجبات التقديم التحرز عن الفصل
بين المبتدا والخبر بالوصف ستجاها الطويل لجعل البيت منه فانه لو قيل همم لا منتهى لكبارها البعيد
الخبر عن المبتدا قال الشارح هذا التقديم انما هو في الخبر الظرف لانه لو قدم غيره يلتبس الخبر بالمبتدا
فيكون من قبيل الالتجاء من ورطة الى اخرى فلا يقدم في رجل قائم لرفع الالتباس بالصفة
لانك لو قلت قائم رجل لالتبس بالمبتدا ورجل بالبدل وتوجيه ما ذكره انه قد يصح الاخبار عن
النكرة المحضة وذلك اذا كان مفيد الخبر كما في انفض الساعة والاخطيب بتوهم كونه قائم مبتدا
او التفاؤل اي لفظ الخبر مما يتفال به المخاطب فيقدم اهتماما بالتفاؤل اولان العادة التفاؤل

باول

باول ما يقرع السمع فيقدم ليلا يفوت التفاؤل به بوقوعه لا في اول التكلم والنظير نحو
تبت يدا ابي لهب او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله اي كقول محمد بن وهيب في المعتصم
بالله المكنى بابي اسحاق ثلاثة تشرق الدنيا فاعل تشرق ببهجتها والجملة صفة ثلاثة والبهجة
عن نور الحكم يعني بالبهجة الحسن تغليب لحسن ابي اسحاق على نورهما ووسط ذكر ابي اسحاق
اشعارا بانه المشهور من ان خير الامور اوسطها شمس الضحى وابو اسحاق والقمر اضافة الشمس
الى الضحى طلبا لتقييد القمر بكونه بدرا الا انه فاته لضيق الشعر واعتمد على انه يتفطن الفطن
بالتقييد من تقييد الشمس قال الشارح في شرح المفتاح الاولى ان يكون التقدير لنا ثلاثة ويكون
شمس الضحى بدلا عن الثلاثة ومنع صحاح هذه النكتة تطويل الخبر وقد جاء بدونه كقوله وكانا
لحياة في رماد او اخرنا واوله ا دخان ومما جعله السكاكي سبب التقديم ان يكون المراد
من الجملة افادة التجدد فيقدم فيه المسند على المسند اليه ولما كان زيد قام يشارك قام زيد
في افادة التجدد كما صرح به ومع ذلك لم يقدم على زيد مع انه مسند اليه لقام لضميره لاتحاد
الضمير والمرجع احتاج الى تقييد المسند اليه بان يكون فاعلا للمسند لا مبتدا الا انه اقر فيما
بهذا التقييد بكلام مغلق صار معترك الآراء ولو نقلناه لصارت فصولا واحصار ما يختلج لي فيها
ابوابا وبعد كل ذلك فصولا فتركت لاني ادب لا اشتغالها فضولا والعلم عالم حقيقة الحال
السند السناد ولم يلتبس في هذا الموقف وليفيد المتفطن في السلوك بمثل هذا السالك
العارف فقال الشارح انا اعني ترك هذا المقتضي لان فيه خللا وفيه انه خلل البيان لا يوجب
ترك المقصود ولا يقتضي الا تبديله بالبيان المجود فاقول انما تركه لانه بالتقديم ليس لافادة
التجدد بل لكون المسند اليه فاعلا وذلك لا يختص بمقام التجدد بل فاعل كل مسند يستلزم التاخر
باتباع الاستعمال الوارد فهذا التقديم مما فرغ عنه في العلم الاخر وقد عرفت ان دأب المصنف
عدم التعرض له تنبيه اي هذا تنبيه اذ ذكر فيه ما لو لم يذكر لبلغه المتفطن بنفسه كثير مما ذكر
في هذا الباب والذي قبله معنى احوال المسند اليه ولو قال كثير مما ذكر في المسند والمسند اليه
لكان اخصر واوضح واشار الى ان ما ذكر في احوال الاسناد والاخيرة كثير منه في غيره وقد
اشار الى ما يجري منه في غيره في باب احوال الاسناد حيث قال غير مختص بالخبر والمراد بما ذكر
في هذا الباب والذي قبله ما ذكر في كل منهما والمراد بقوله غير مختص بشيء منهما فيفيد جريان كثير
مما ذكر في كل منهما مع الآخر كما يفيد جريانه في غيرهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير

وغير ذلك **والغفض او اتفق اعتبار ذلك فيها** فتنبه على انه لابد للقائس من الفطانة والاتقان
الاصل لانه انما يتيسر بتلخيص آت ماهو المعتبر في الاصل ولا يمكن ذلك بدون الاتقان والفطانة
لا يخفى عليه اعتباره في غيرها من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثير لانه ربما يكون
منها ما لا يجري في الغير كضمير الفصل فانه يختص بالمسند اليه وكالفعلية فانه يختص بالمسند وقيل انما قال
ذلك لانه لو قال جميع ما ذكر لافاد ان كلا مما ذكر يجري في كل غير مع ان التعريف لا يجري في الحال والتمييز
والتقديم في المضاف اليه قال الشارح المحقق وهذا ليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في الابواب غير
مختص بها لا يقتضي جريان شيء من المذكورات في كل ما يغاير الابواب فضلا عن جريان كل منها فيه
او يكفي بعدم الاختصاص بالابواب ثبوته في واحد مما يغايرها اقول يريد ذلك القائل ان المعنى
حينئذ ان كثيرا مما ذكر يجري في كل غير لانه اللائق في مقام التعليم فاختيار الكثير على الجميع لعدم صدق
ما قصده في حق الجميع والله سبحانه وتعالى اعلم الرحمن بنهاية التضرع والابتهال وسلك
دراية خير متعلقات الافعال وصرف عامة مفاعيلنا عن انظارنا بتزيين الاخلاص في الاعمال
والتوفيق لتقديم الاهم فالاهم فيما انفق علينا من الآجال وانعدم التعدي عن طلب رضاك
وتنزيله منزلة اللازم من الاعمال **مباحث احوال متعلقات الفعل** على صيغة اسم المفعول
على ما في الرضي وكانه في عرف الوقتية مختص بما سوى الفاعل ولهذا قال تنبيه دون تعلق لان
الفاعل للاستغناء عن ذكره الباقي بما سبق في غير هذا الباب لظهور جريانه فيه كما نبه عليه بتعبيره
ببعض احوال المتعلقات حيث لم يذكر الا البعض كما ذكره الشارح المحقق وهو كيف لا ولو لم يكن
المراد جميع الاحوال لم يحصر للفن في الابواب الثمانية والبعض الذي يفصلها هنا لا يقتصر على الاشير الى
اجمالا كما وجهه الشارح اذ لم يذكر في السابع الحذف لتنزيل المتعدي منزلة اللازم **الفعل مع المفعول**
كالفعل مع الفاعل التركيب من قبيل زيد قائما كعمرو قاعدا وفي مثله يتقدم الحال على العامل المعنوي
فقوله مع المفعول حال من ضمير قوله كالفعل والعامل فيه الكاف لتضمنه معنى التشبيه وقوله مع الفاعل
حال بين الفعل والعامل فيه معنى الفعل ايضا اعني الكاف والاصل الفعل للمفعول قيد ودخول مع
شائع على المتبوع وكانه اشار الى ان كلا منها قيد تنوط فائدته على القيد فكان القيد هو الاصل
في نظر البليغ وانما سمى فصلا في علم آخر **فإن الغرض من ذكره معه** اي ذكر الفعل مع واحد منهما
على طبق السابع او ذكر واحد منهما مع الفعل قال الشارح في شرحه هذا هو الحق تعرف بما ابعد
واوضح السيد السند بوجوه ثلاثة احدها ان الكلام في احوال متعلقات الفعل من ذكرها وحذفها

وغيرها

١٢٤

وغيرها لا في احوال الفعل وفيه ان هذه توطئة لحال متعلقات الفعل لا بيان حالها وثانيها
ان كلا واحد من الفاعل والمفعول قيد للفعل دون العكس والقيد احق بالمعية من الاصل وفيه
ان الفعل والفاعل طرفا النسبة وليس شيء منهما اصلا للآخر على انه عرض استحقاق الفعل
للمعية وثالثها ان قوله فاذا لم يذكر متعلق بالمفعول دون الفعل وفيه انه محتمل كما لا يخفى
وكانه نبه الشارح لاحتمال الكلام للوجهين فسوى بينهما في المختصر ونحن اقتفينا وعلى هذا الاثر
والمراد بذكره معه اعم من الذكر لفظا او تقديرا الا ان كون الغرض افادة التلبس لا يختص الذكر لفظا
والاولى من جمعه معه **افادة التلبس به** نفيا واثباتا **لا افادة وقوعه** نفيا او اثباتا **مطلقا**
اي من غير تلبسه بالفاعل والمفعول كذا فسره الشارح المحقق وهو قوله لا افادة وقوعه مطلقا
عار عن الفائدة اذ كل احد يعلم انه مع ذكر شيء منهما لا يكون الغرض افادة الوقوع فقط من
غير تلبسه بالفاعل فالاوجه ان قوله مطلقا تأكيد للنفي اي لا افادة وقوعه اصلا او ساقط الافادة
هو القيد والاصل مع القيد مسلم مفروغ عنه لكن قوله مطلقا فيما بعد يؤيد ما ذكره الشارح
ولا يخفى ان الغرض من ذكر الفاعل والمفعول لا ينحصر في افادة التلبس بل يتوقف فهم معنى
الفعل عليهما واما الفاعل فيقين واما المفعول به فلشهادة توقف المتعدي له وهذا الكلام
توطئة البحث حذف المفعول به كما نبه عليه بقوله **فاذا لم يذكر معه** اي لم يذكر واحد منهما
مع الفعل او لم يذكر الفعل مع واحد منهما والوجه هو الثاني لان الاول يشعر بتركه المفعول
وذكر الفعل والثاني يفيد ترك المفعول وذكر الفعل بلا خفاء **فان كان الغرض اثباته**
لفاعله او نفيه عنه مطلقا فيكون ما لم يذكر مفعولا به وترك ما اذا كان غير المذكور الفاعل
كانه قيد تعرض في المحاورة بمنزلة لا يقدر الفاعل على ثبوت المفعول منه به وتغير صيغة
الفعل على انه من احوال المسند اليه واعلم ان شرح هذا المقام على هذا الوجه من خصائصها و
ان الشارح جعل تخيير ذكره الى كل واحد منهما ولا يخفى انه ليس قدرا مشتركا بين المسند والمسند اليه
بل القيد المشترك واحد منهما وانه ليس الغرض من الذكر مع كل منهما افادة التلبس بل لابد منهما
بل لواحد منهما وجعل ضمير فاذا لم يذكر الى المفعول به وهو خلاف المسوق والمراد بالاطلاق
نظرا الى اطلاق السابع على ما فسره الشارح ان لا يتقيد بالمفعول به لكن فسره المحقق
في الايضاح بالاطلاق عن المفعول عاما كان او خاصا والاطلاق من عموم نفي الفعل
بارادة جميع افراده او عن خصوصه بارادة بعض افراده وفيهما التنزيل منزلة اللازم

لا يتوقف عن الاطلاق بهذا المعنى فان تلك انا نقول فلان يعطي كل اعطا او اعطي كذا فكيف
انزل منزلة اللازم لم يقبل جعل الازما لانه في معنى المتعدي لان يعطي بمعنى يفعل الاعطاء الاان
لا لما كان المفعول واخلاقه معناه لم يحتج الى ذكر مفعول فصار كاللازم في انه لا يطلب منصوبا
لان المقدر بواسطة القرينة كالمذكور في ان الغرض في الفعل انما وقع تلبسه بالا وقوع مفهومه
مطلقا وهو ضربان اى المنزل منزلة اللازم نوعان لانه اما ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه
اى عن ذلك الفعل متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه اى على ذلك الفعل قرينة ولابد لمعنى ان
يكنى ايضا من قرينة ولو جعل ضمير اعليه راجعا الى الفعل المتعلق بمفعول مخصوص لم يفت بيان
قرينة يمكن يلزم خلو الجملة من ضمير موصوفها اى مفعول المخصوص الا ان يجعل حالا بعد حال عن قوله عنه
بتقديره قد والاقتصار على الكناية يشعر بنفي صحة التجوز ولم يقم عليه دليل ولا دليل على نفي جعله كناية
عن فعل متعلق بمفعول عام في قول فلان يعطي بمعنى يعطي كل احد لان العطا او احد رعن مثل الاخص
احدا وقوله تعالى والله يدعوا الى دار السلام يحتمله لانه بمعنى يوجد منه الدعوة ودعوته ملزومة بدعوة
كل احد لتعرز عموم اللطف او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل يستوى الذين يعلمون و
الذين لا يعلمون مثال للاثبات والنفي على ترتيبهما وقدمه على الاول لتقدم عدم الجعل على الجعل
والحقيقة على الكناية ولشرف شاهده والاستيعاب وذكر كلام السكاكي في موضعه مزيد دقة النظر
وقد جاء المص نقله مزيد الاهتمام بذكره وقال الش رح لانه اكثر وقوعا قال السكاكي مخالفا لعبد
القاهر حيث لم يعترف الا بكونه لمجرد اثبات الفعل او نفيه ولم يقل بافادة التعميم على ما في الايضاح
وليس هذا بكلام السكاكي بعينه بل هو مما استنبطه المص مما ذكره وخرج من عبارته لنقصان هو الحمل
او عبارته او القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى
يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق
وحمل المص الطريق المذكور على ما ذكره وبحث لام الاستغراق من ان كون الحكم استغراقا او غير
استغراق الى مقتضى المقام فاذا كان خطابيا مثل المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف
باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة
فيهما يعود الى ترجيح احد المتساويين ولا يخفى ان كلام السكاكي يفيد اختصاص التنزيل بمقام
التعميم للادعاء والمبالغة ورأى المص انه قد يكون لمجرد افادة الثبوت او النفي كما في هذه الاية
وقد يكون لافادة العموم على الحقيقة من دون قصد المبالغة والادعاء فغيره الى قوله ثم يعني بعد

كون

كون الوصف لمجرد الاثبات او النفي ان كان المقام خطابيا بالفتح كما نقل عن بعض تلامذة
الش رح المحقق متعلق بيوثق به لانه منسوب الى الخطابة بالفتح مصدر خطب اي انشا الخطبة
سمي الظني خطابيا لان الخطب معادن الظنون والاقناعات لا استدلاليا يطلب فيه
اليقين افاد ذلك اي الثبوت او النفي مطلقا كون الوصف ثبوته للفاعل او نفيه منه مطلقا
كذا في الشرح فافهم مع التعميم دفعا للتحكم اي الترجيح بلا مرجح في الحمل او في الارادة فان قلت
لم يتوقف المقام هو غير الخطابي واليقيني من الجدليات والجهليات قلت صح ذلك وليتوهم
ان يجعل الاستدلالي على ما استدل عليه لا على ما يطلب فيه اليقين كما زعم الش رح لئلا يتعلق بالخطابية
الذي استدل عليه بالخطابة ويحتاج الى تكلف ارادة الاستدلال غير الخطابة وتقريره انه لا يختص
افادة التعميم بالمقام الخطابي فانه ربما يقتضي البرهان التعميم نحو خلق الله فانه في تقدير يفعل الخلق
ويوجد هذه الحقيقة والبرهان دل على انه يفعل كل خلق فيحمل في ذلك المقام البرهاني على التعميم
والاشكال لا يخلو عن صعوبة لكن ذلك بعون الله تعالى وهو ان المقام الخطابي لا يكتفي فيه بالظن من كلام
المخاطب وتقييد بظن انه افاده والمقام الاستدلالي ما يطلب فيه ما افاده المخاطب بلا شبهة
سواء كان قطعيا وما يمكن ان يقام عليه البرهان او يكون من الظنون فتامل ووجه افادة التنزيل
العموم في المقام الخطابي ان يعطي يفعل الاعطاء فهو مما يتضمن معرفة باللام بجعله المقام
الخطابي الى الاستغراق فيحمل عليه اما الاستغراق المفرد فيكون بمعنى كل اعطاء واما استغراق
الجمع لان المصدر يستوي فيه المفرد والجمع فيكون بمعنى جميع الاعطاآت وقال الش رح العلامة الطريق
المذكور هو ما ذكره من كون اللام للاستغراق مفيد للمبالغة في آخر بحث لام الاستغراق حيث
قال انه حاتم الجواد ويفيد الانحصار مبالغة لعدم مطابقة حقيقة الانحصار ولم اوجه الا انه
قال في بيانه ان معنى قولنا فلان يعطي هو الخبر ويوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها وقال الش
بهذه قرينة بلا مرية لانه وان يفيد تحصيل يعطي وهو يفعل كل اعطاء انه يعطي لا غيره لكن الالم
يفتح قوله لا غيرها ويمكن دفعه بانه استفاد قوله لا غيره من غير قصد الاستمرار من المضارع فاذا كان
اعطاؤه فلا فعل له غيره ولا يخفى ان هذا الحصر ما يزيده المبالغة في الاعطاء وههنا
بحث اورده الش رح المحقق وهو ان افادة التعميم تنافي كون الوصف افادة الثبوت او النفي
مطلقا بمعنى فسر الش رح به ولجاب بان المفاد اعم من الوضوح والمقصود ورده السيد
بان الخارج من القصد لا يعد من الخواص ولا يعتد به وهو مندفع بان ما يعتد به ما لا يتعلق به الوضوح

اصلا لاما لا يكون عوضا في حاق الكلام ونظير ذلك ما قد سبق ان كون المسند اليه موصولا لا يكون
للايماء الا وجه بناء الخبر ثم اقربما يجعل ذريعة الى التوبيخ بالتعظيم لشانه والتعميم من المعاني
الوضعية الغير المنافية بعدم الوضعية من نفس الكلام وكذلك الاستغراق فان المعرف يستعمل
في الماهية المعينة واعتبار الآحاد مدلول القرينة على ان ذلك ان تريد بافادة التعميم انما يفيده
من الثبوت المطلق او النفي المطلق في قوة العام وبمنزلته والاغناء عنه ومثل هذا لا يرد بانه ليس
افادة يعتد بها اذا لم يجعل التعميم من الدواعي الى التنزيل بل يجعل الداعي اليه في قوة التعميم وكشف عن
حال ذلك الداعي مزيد كشف فتامل ثم في تحمل فتحمل واجاب عنه في شرح المفتاح وجعله
اظهر بان التعميم مدلول الفعل بمعونة المقام للخطابة وفيه انه ح يكون كناية عن ثبوت الفعل
العام فيناسب جمعه مع التعرف الثاني **والاول** من الضربين **كقول البحتري** اي عبادة الشعر
منسوبة النسبة الى البحتر بالضم ابو حي من طيئ لاجدى بن بدول ابن بحتر لا انه ع جاحلي
في المعتز بالله على صيغة اسم فاعل من الاعتز بفلان عذ تقه عزيزة من عز الله او على صيغة
المفعول اي المعز باعزاز الله اياه والثاني انسب **شجو** اي حزن **حساده وغيظ عداه** جمع عدو **ان
يرى مبصر ويسمع واع** الاصح الوقف على المنقوص بلا اعادة ما حذف بسبب التنوين ولذا
لا تكتب الياء في قاض على الاصح **اي يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك** بالبصر **محاسنه** وبالسمع
اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره ممن لم يتصف بها **فلا يجد
الى منازعته الامامة** مفعول ثان للمنازعة **سبيلا** مفعول الوجدان الاول ترك هذا التوزيع
فان الحاسد يغيظ ويحزن بمجرد سماع كمالات المحسود وان كان بعد موته والحاصل انه نزل يرى
ويسمع منزلة اللازم واستغنى به عن تقدير المفعول البدل به على ان العام يستلزم المتعلق فيه
بهذا الخاص فلا حاجة الى التقييد به في افادته ولو قدر المفعول لفات هذا القصد الذي فيه من
المبالغة في المدح ما لا يخفى كما لا يخفى وقد صحف الث ع كلامه انهم يغيظون مخافة يكون لهم بصر وسمع
ويتمنون عماهم وصممهم لئلا يدركوا محاسنه وان كانت امورا معنوية صارت في الظهور بحالا تخفى
على الابصار وتتعلق به الانصار ونحن نقول قد يجعل الفعل المنزلة كناية عن متعلق باكثر
من خصوص والاحسن ان يجعل البيت منه اي ان يكون ذو رؤية فيدرك محاسنه واخباره الكون
ويدرك عندنا لهم وههنا اشكال قوي لم يسمع ممن سبق فيه دوي وهو انه اذا جعل كناية عن
المتعلق بخصوص خرج عن ان يكون الوضع منه اثباته او نفيه مطلقا نعم لو لم يجعل كناية وجعل من

معوضا

معوضا لاستقام **والا** عطف الشرطية التي وقعت جزاء بقوله فاذا لم يذكر معه وقوله والا تعين
انتفاء ما ذكر في الشرط المعطوف عليه اي لم يكن الوضع اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا وذلك اما
بان يعتبر تعلقه بمفعول او يعتبر في الفعل عموم او خصوص ما يقتضيه بانقل من تفسير الاطلاق من
اعمق وجه لا يترتب عليه قوله **وجب التقدير** اي تقدير المفعول به لان المخصوص المذكور ليس بالتقييد
بالمفعول به وهذا مما لا يقتضي ان لا يعتبر في الاطلاق الا الاطلاق من مفعول به واعتبار الث ح في
هذا الشرط محذوفا وهو بل قصد تعلقه بمفعول **بحسب القرائن** اي بسبب القرائن وجمع القرائن
نظرا الى المواد والمراد بعض القرائن اختاره قوله بحسب القرينة اشارة الى كثرة القرائن كما صرح
به في بحث الايجاز حيث قال وادلته اي الحذف كثيرة وفصل بعضها ولا يخفى ان الاحق بكونه
مقام التفصيل اول مقام احتيج فيه اليه وقيد الحذف ههنا بحسب القرائن ولم يقيد حذف المسند اليه
والمسند مع ان الجميع سواء فيه اشارة الى ان الحاجة الى رعاية القرينة ههنا اشد لان الكلام يتم
بدون متعلق الفعل فلا يكث المخاطب لفهم ما لم يضطره الفاهم اليه بخلاف المسند والمسند اليه
فانه لا يعرض عن فهم شئ منهما وان عجز سال المتكلم وعبر عن الحذف في مقام الايجاز بالتقدير وفي مقام
بيان النكتة بالحذف لان التقدير الحذف مع النية والواجب هو النية لا الاسقاط والداعي الى
النكتة الحذف لا النية فناسب في الاول عبارة دالة على النية لينصرف اليه الواجب وفي الثاني
ما يخلو عن النية لتتعلق النكتة بما هو خلاف الاصل من الترك والفرق بين مقام التنزيل والتقدير
من قبيل ما النظر والتدبر حتى يختص بالفحول ويرجح فيه بعض الفحول على بعض العقول ومما جرح
فيه المص الشيخ والزمخشري على ما في المفتاح وعكس الامران ح المفتح قوله تعالى ولما ورد ماء
وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان حيث ذهب الشيخ وللمفتاح
الى ان المراد يسقى منهم السقي ومنهما الذود لان ترحم موسى عليهما الذود دهما وسقي القوم لا السقي
القوم والمواشي وذودهما الغنم اذ لا مدخل في الترحم لكون المسقي الابل وكون المذود الغنم
فلو قيد الفعلان بهما لا وهم خلاف المقصود وجعله المفتاح في تقدير يسقون مواشيهم وتذودان
غنمهما وادعى ان الكلام ينصب في تلك الارادة قال الث ح هذا اقرب الى التحقيق لان ملاك
الترحم انهما يذودان غنمهما حتى لو كانا تذودان غنم الغير لم يكن المقام مقام الترحم وكذا حال السقي
لانهم لو يسقون مواشي غيرهم لم يكن الامر لذلك ويمكن تقوية الشيخين بان الترحم لصدور التردد
لظلم عليهما والتعدي للتعدي سواء كان الذود لغنمهما او لغنم غيرهما والسقي لمواشيهم

اوسواستمخبرهم حتى لوكان ذلك لرعاية المنوية لم يكن موجب الترحم ثم اى بعد ثبوت القرينة
لابد من نكتة للحذف اما للبيان اى الاظهار بعد الابهام اى الاخفاء كما فى فعل المشية
اى كما شاع فى فعل المشية ولم يقل فى المشية ليعلم انه لايختص بلفظها بل يوجد كلما وجد الفعل
سواء ذكر بلفظها او بلفظ الارادة او غير ذلك فانه يحذف مفعولها فى الشرط لدلالة الجزاء
عليه ولا ينبغى ان يخص ذلك بالشرط كما يوهمه بيان الشارح اذ لا يفرق المتفطن بين قولك
بمشية هداكم اجمعين وبين القايل المذكور فى الحذف لتلك النكتة مالم يكن تعلقه به غريبا
يوهم ان كون الحذف للبيان بعد الابهام مقيد بذلك الوقت حتى لو كان غرابة فى تعلقه لم يكن
الحذف لذلك وليس بمراد بل المقيد به الحذف فانه تنتفى القرينة ح على الحذف لان الغرابة
تعارض القرينة فلا يلتفت الذهن الى المحذوف فيهجر فى المفعول الغريب الحذف لغاية الانتباه
ولا يخفى انه كما ان الحذف فى فعل المشية مقيد بنفى غرابة التعلق بالمفعول المحذوف كذلك
الحذف مطلقا مقيد به فينبغى ان يقول ثم حذف المفعول مالم يكن تعلق الفعل به غريبا نحو فلو
شاء اى هدايتكم اجمعين لهداكم اجمعين مثال لعدم الغرابة او الحذف فعل المشية او
الحذف للبيان بعد الابهام وقد تراه التفسير بعد الابهام يوجب مزيد تقرير وتمكين فى النفس
بخلاف الاظهار انه متعلق بالمثال اى عدم غرابة التعلق فلو شاء لهداكم اجمعين بخلاف
نحو قول الخريمى فى مرثية ابنه ووصف نفسه لشدة الحزن والصبر على مصيبته ولو شئت ان
ابكى دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع ومنها واعددته ذخرا لكل ملمة
وسهم المنايا بالذخاير مولع فان تعلق المشية ببكاء الدمع غريب فلا يصح فيه حذف
مفعول المشية والاحذف مفعولها مفعوله لانه ملبس لخفته فتوجه عليه انه كيف خفى ذلك ان على
البليغ من مفعول المشية فى مقام غرابة التعلق به ما جعل ماثبت فدفعه واما قوله
فلم يبق منى الشوق غير تفكرى فلو شئت ان ابكى بكيت تفكرا فليس منه
اى ليس مما تعلق فعل المشية فيه بمفعول غريب حتى يكون حذف مفعوله ملبسا اذ ليس التقدير
ولو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا اذ البلاغة فى مقام المبالغة فى انه لم يبق فيه غير التفكر
ان يقول لو شئت البكاء بكا اى شىء كان لبكيت تفكرا لا ان يقول وان شئت ان ابكى تفكرا
بكيت تفكرا لاكما قال الشارح مع انه لا يترتب على قوله فلم يبق منى الشوق الى آخره لان
بكاء التفكر ليس سوى الاسف فى الكمد والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر بخلاف

عدم

عدم القدرة على البكاء الحقيقى حيث يحصل بدل الدمع التفكر فانه يتوقف على انه لا يبقى فيه غير
التفكر لظهور ترتبه لان بكاء غير التفكر وان ليس الا الكمد والحزن من العين لا يمكن الا اذا
لم يكن فيه دمع بل لانه لم يتفق المعنيين غاية الاشتباه والان يحمل الشرعى المعنى المرجوح
ومثل الايجاد يليق لدفع الاشتباه فليف الاشتباه ولا يخفى ذلك على اصل الانتباه
ولعمرى حل هذا المقام على هذا الوجه من النظام لحرى بان يوصى باغتنامه الكرام وقد حرم منه
اقوام من الفحول بعد اقوام والله يهدى من يشاء باللطف والالهام لحق كلام الايضاح
يشعر بان معنى قوله ليس منه انه ليس مما يصلح ان يكون الجزائية تفسير المفعول المشية فيكون
اشارة الى ما قال الشيخ فى دلائل الاعجاز واورده المص فى الايضاح لتوضيح قوله لان المراد
بالاول البكاء الحقيقى حيث قال لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا
بل اراد انه يقول افنانى النحول فلم يبق منى غير خواطر تحول فى حتى لو شئت البكاء وذريت جفونى
وعصرت عينى ليسيل منها دمع لم اجده ولخرج منها بدل الدمع التفكر فالمراد بالبكاء
فى الاول الحقيقى وفى الثانى غير الحقيقى فلا يصلح تفسير الاول والعجب ان الشارح مع تذكره كلام
الشيخ فى هذا المقام وما فى الايضاح فسر قوله فليس منه بقوله اى مما ترك فيه حذف مفعول المشية
بناء على غرابة تعلقه بما جعل المراد منه ان حذف مفعول ابكى ليس للبيان بعد الابهام بل لامر آخر
لان قوله لبكيت تفكرا لا يصلح بيانا لمفعول ابكى لانه ليس التفكر ولا يرده التامل فى سابق الكلام
والتدبر فيها لانه ليس فى هذا المقام فقول الشارح انه شىء من سوء التامل وقلة التدبر ليس
بذلك واما لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء اما قيد الدفع اى الدفع قبل حدوثه فان التوهم
فى حد العلم اما يحدث بعد سماعه او قبله للتوهم المدفوع توهم يحدث فى ابتداء الكلام فاريد منع حدوثه
وان كان ما يدفعه تمام الكلام وبالجملة للمناسب للبليغ يوهم ارادة غير المراد لان الدفع للحادث
والمنع ما هو بصدد الحدوث مع ذكر المنع لا حاجة الى قوله ابتداء فهو الحشو ايضا كقوله اى
البحترى وكم ذدت اى دفعت عنى من تحامل حادث فى الشرح كم خبرية مميزها من تحامل حادث
فصل بينهما بفعل متعد قد يذهب من البال لما يتلبس بمفعول ذلك المتعدى لانه اذا فصل بين كم الخبرية
وغيره يكون منصوبا لامتناع اضافته الى التمييز وما ذكره مواقع لقول النحاة وفيه انه انما
يندفع به الالتباس على مذهب غير الاخفش والكوفيين فانهم جوزوا زيادة من مطلقا لا يعلم
ان زيد على المفعول او التمييز وبهذا يعلم ان الضابطة لزيادة من ليس بجحد وعدم الايجاب بل الجم

اوكون المزيد فيه تمييز الكم الخبرية فصل بينه وبين كم بفعل متعد ونحن نقول يحتمل ان يكون
كم الاستفهامية محذوفة المميز اى كم مرة او زمانا ويكون زيادة من في المفعول لان الصلات غير موجب
والاستفهام لانه للتهويل بعدد مكاثرة مبالغة في الكثرة وفيه الاستغناء عن الفصل بين كم
ومميزه **وسورة ايام حززن الى العظم** اى قطعن اللحم الى العظم **اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر**
ما بعده اى ما بعد اللحم **ان الحز لم ينته الى العظم** بل كان في بعض اللحم كذا في الايضاح ونحن نقول
التوهم فيه اما انه لم يبلغ العظم او لم ينته اليه بل جاوزه وعبارة المتن تحتمله ويحتمل ان يكون
المعنى حززن كل شىء الى العظم من الجلد والعصب واللحم فالحذف للتعميم **واما لاجل ارادة ذكره ثانيا**
جعل الذكر ثانيا على ان المعتبر كما مذكور **على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه** اى المفعول
المعين بصريح لفظه شائع التسامح بتنزيل اللفظ منزلة المعنى وبعكسه وما ذكره لا يشمل
الحذف في مثل رعت وعرفني زيد لانه ليس ذكره ثانيا على وجه يتضمن تعلق الفعل بصريح
لفظه اظهارا **لكمال العناية بوقوعه عليه** الاولى تعلقه به ووجه الاظهار ان في الضمير
حتى يخاف معه من الغفلة فلما حفظ عن الغفلة ظهر كمال العناية به **كقول البحتري قد طلبنا**
فلم نجد لك في السودد اى السيادة **والمجد والمكارم** جمع مكرمة بضم الراء وفتح الميم **مثلا**
وهذا المثال انما هو على مذهب البصريين والاخفش مفعول قد طلبنا ووجه الحذف على ما هو
المشهور الاحتراز عن الاضمار قبل الذكر في العمل وعن الاظهار وكان كل منهما خلاف
الاستعمال الوارد **ويجوز ان يكون السبب للحذف ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له**
او لمحاورة التجويز فان ما لا يجوز العاقل وجوده لا يطلب قال الشارح وايضا في هذا الحذف
بيان بعد الابهام لمزيد التعزيز والتمكين ولا يناسب تعزيز طلب المثل في هذا الممدوح ويجوز
ان يكون السبب قطع توهم السامع انه وجد له مثلا وقلة منه **واما للتعميم** في المفعول **مع**
الاختصار كقولك قد كان منك ما يولم اى كل احد واعترض عليه الشارح بان المفيد للعموم
هو المقدر العام المعلوم بالقرينة والحذف لمجرد الاختصار والاعتراض قوى وان شنع عليه
السيد السند بانه نشا من عدم التمييز بين ما يكون العلم بتقديره عاما مع قطع النظر عن الحذف
وبين ما يكون الموصل الى تقديره عاما الحذف فانه ما حذف يستدل على تقديره عاما بان تقديره
غير عام ولا عام خطابى يوجب التحكم فههنا الحذف للتعميم لانه ما لم يحذف لا يمكن التوصل الى
تقديره عاما بالمقام الخطابى وفي القسم الاول لمجرد الاختصار فان ما ذكره كلام معجب ولا محصل

فحصل

فحصل المنقول بحذف العام للتخصيص ولا يكون الحذف قرينة على تعيين العام ان القرينة هو المقام
الخطابى الدال على ان المقدر عام الا ان الحذف شرط للتمسك به في معرفة العموم ومامن قرينة
على تقدير العام الا وهى كذلك فاحسن التامل ونحن نقول وبالله التوفيق قال المص في الايضاح
واما القصد الى التعميم في الاول والامتناع عن ان يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار
كقولك قد كان منك ما يولم اى الشرط في مثله ان يولم كل احد وكل انسان هذا ويستفيد منه
المتفطن ان حذف الخاص للدلالة على ان تعلق هذا الفصل لا يختص بهذا الخاص بل يعمه وغيره وانما يختص
التعليق بمقتضى المقام لا للاختصاص وكيف لا وقد قال الامتناع عن تقصيره السامع على ما يذكر
معه دون غيره فعلم ان المحذوف الذى كان يذكر معه لم يكن عاما وكان بحيث لو ذكر اوهم الاختصاص
فعلم ان كل احد ليس بيانا للمقدر بل للتعميم الذى افيد بحذف الخاص والمقدر ما يولمني وايلامه لا يختص
في ما قيد عدم الاختصاص بتنوية الكلام عن صورة التخصيص مع اعتباره في التقدير ونبه بتفاوت
بين هذا المثال والاية بقوله **وعليه والله يدعو الى دار السلام** فان التعميم المستفاد من السابق
للمبالغة وههنا على الحقيقة فان الله تعالى يدعو العباد كلهم الا انه لا يجيبه منهم الا السعداء
فالمقدر يدعوكم والمخاطب امة محمد عم حذف المفعول لافادة العموم دعوة الله لكل انسان ولا يخفى
عليك ان شرح هذا المقام على هذا الوجه من غرائب الكلام وليس المتطلبة لكن على عظم قدر ما خص
الله به من الانعام في كل حين وان لا يكون في مقام الامتنان بل لاني اخاف على ما القى اليك من ان
يكون مصداقا للمثل السائر ان الشى اذا كثر هان **واما لمجرد الاختصار** وفي بعض النسخ
عند قيام قرينة واعترض عليه بانه مستغنى عنه بقوله وجب التقدير بحسب القرائن واعتذر الشارح
بانه تذكرة لما سبق وغيره بان المعنى عند قيام قرينة على ان الغرض مجرد الاختصار ورده الشارح
بانه لا يختص بمجرد الاختصار ولعل مراد المص ان الحذف لمجرد الاختصار انما يحسن عند قيام القرينة
من غير حاجة الى مئونة اخرى **نحو اصغيت اليه اى اذني** فان التنبيه الى الاذن ماخوذ فيه الاصغاء
فالقرينة قائمة مع ذكر الفعل **وعليه قوله ارني انظر اليك اى ذاتك** فان الجر قرينة على ان
المفعول والتفاوت بين القرينتين لا يخفى قال وعليه **واما للرعاية على الفاصلة** عند بعض الرعاة
بعلل لتضمين معنى المحافظة **نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى** اى ما قلاك
ولا مزاحمة بين هذا وقول الكشاف ان الحذف للاختصار وظهور المحذوف اذ لا تزاحم في النكات والاولى
بالاعتبار في هذا المقام ما ذكره الكشاف ان الحذف للرعاية على الفاصلة لا مدخل له في البلاغة لانه تحصيل

الفاصلة التي هي من المحسنات البديعية فذكره في علم المعاني انما يصح على سبيل الاستطراد بما
يعود رعاية الفاصلة **واما الاستهجان ذكره كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه**
عليه الصلوة والسلام **ولا رأى مني اي العورة** والاحسن ان الاخفاء تأكيد امر ستر العورة
حتى انه ليس لفظها على السامع **واما النكتة الاخرى** فقد عرفت منها واحدة اخرى وتركت
مزيد التفصيل لانه صرت ممن يتحرى وما ذكره الشارح المحقق ما روعي في قوله تعالى لينذر بأسا
شديدا اي لينذر الذين كفروا ان كون الغرض وذكر المنذر به لا الغير وفيه ان حذف المنذر هنا
للتنزيل بالنسبة الى المنذر لانه ليس المقصود للتقدير فهو بمعزل عما نحن فيه **وتقديم مفعوله**
لم يقل تقديمه مع ان المقام مقامه ليتضح ضمير عليه فافهم **ونحوه** اي نحو المفعول والظاهر دخول
الظرف والجار والمجرور فيه لانه مفعول الا ان حمل المفعول الا الآن على المفعول به يدعو الى جعلهما
عليه والمراد بنحوه الفضلات لا شبه الفعل اذ لو كان لعقيل ومعمول نحوه عليهما ولا يذهب
عليك ان ما ذكره من التأكيد لا يجري في الكل اذ لا يقال وانما جئت وحده ولا لا غيره ولا يوم
جئت وحده ان خص الحال بالمفعول به وقرنه بذكر نحوه على ان البحث السابع ايضا لم يختص
بالمفعول به بل يتوقع فيه منك التحري والمقايسة وهكذا كان دأبه فربما يصرح بنحوه وتارة
يعتمد على معرفة مخاطبه ان مباحث هذا الفن مما القياس فيه مساغ وليس حاله مره
السماع كما في النحو ومما ترك فيه الوحشة بالمقابلة قوله **لرد الخطاء في التعيين** فانه لا يختص
التقديم فيه بل يكون بنحوه من لا حصل للمخاطب في اعتقاد الشركة او لازالة تردده لكن قوله
بعد ولذلك الى آخره كان ندا بالا ذكره لانه يجب ادخاله في الشارح اليه فيتم فاعتراض الشارح
عليه بانه كان عليه ان يذكره محته واعتذار السيد السند بان المصنف لم يذكر رد الخطاء في الاشتراك
وما يتعلق به من التأكيد بوحدة اعتمادا على المقايسة بالسبق ضعيف او جعله الغفلة عن التعليق
لكن اعتراضه بان دأبه التقديم في الاثبات نحو زيدا ضربته اولا تضربه فان الاعتبار رد الخطاء فيه
تكلف ضعيف جدا لان كلامه في الابواب السابقة على الاثبات وفي الخبر بدليل عليه ما ذكره في باب
الانشاء وحيث قال تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة فليعتبره
الناظر ومما يجب ان يقال الاحسن ان يقول بدل الرد للخطاء لافادة الاختصاص اذ افادة
الاختصاص ايضا لا يجري في الانشاء الا بتكلف لانها افادة ثبوت الشيء لشيء ونفيه عن غيره و
ولا يقبله الانشاء **كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد** وهو مصيب

فح

٢٩

في اعتقاد انه عرفت انسانا ومخطئ في التعيين انه غير زيد **وتقول لتأكيده** اي تأكيد هذا
التقديم لا التأكيد رد الخطاء لان المؤكد في المتعارف هو المفيد الاول لا المفاد الا ترى انك تجعل
في جاء زيد زيد الثاني تأكيدا للاول فلا يغرنك قول الشارح المحقق اي تأكيد هذا الرد **لا غيره** اي تقول
لا غيره لا يراد المؤكد بهذا اللفظ لا انك تقول لا يراد زيدا التأكيد عرفت لا غيره كما ذكر الشارح المحقق
غرضه تعيين حمل لا غيره في المركب **ولذلك** اي ولان التقديم لرد الخطاء في التعيين ونحوه مما زاد
على اصل اعتقاد الحكم **لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره** لانه موجب التناقض فان ما زيدا ضربت اثبت
ضربك لغيره ونفاه ولا غيره **ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته** فان لكن للرد الى الصواب لا الخطاء
في اعتقاد عدم الضرب حتى يرد الى الاكرام بل في مفعول عدم الضرب فالواجب فيه ولكن عمرا قال
الشارح الا ان يقوم قرينة على ان التقديم ليس للحصر قلت الاكتفى بقوله ولا غيره ولكن اكرمته قرينة على
ذلك **واما نحو زيدا عرفته فتأكيد ان قدر الفعل قبل المنصوب** اما لانه في قوة عرفت زيدا عرفته
ففيه تكرار مفيد للتأكيد واما لان فيه ابهاما قبل التفسير وفيه مزيد التقرير **والا فتخصيص** اقتصر على
التخصيص لانه لازم للتقديم غالبا فنزل التأكيد مع التقديم في الغفلة منزلة العدم وقوله واما
نحو زيدا عرفته مرتبط بقوله كقولك زيدا عرفت ورفع توهم ان اما زيدا عرفته فيحتمل الامرين وفيه رد
على الكشاف حيث جزم بانه للتخصيص وقال هو اوكد في افادة التخصيص من اياك نعبد ولا يبعد
ان يكون في عبارة المصنف اشارة اليه حيث جعل عين التخصيص مبالغة في كمالية التخصيص ولا يخفى
ان التأكيد في زيدا عرفته ايضا ابلغ منه في عرفت زيدا عرفته وان لم يذكره احد منهم فليكن في جعله نفس
التأكيد ايضا اشارة اليه ثم لا يخفى وجه كونه اوكد في افادة الاختصاص على زمرة الخواص ولا يخفى
انه في ذكر المفسر خلو عن قصد الاختصاص فليس فيه الا تكرار الاثبات فليس فيه الا تأكيد الاثبات
دون الاختصاص وللمقام اعضال الاشكال الى الانام وبل يحمل تأكيد الاختصاص على تأكيده بجنبا
جزئية الثبوتي وبهذا المقام احسن الحال ونحن نقول بتوضيح الكلام المتعال وجه كونه اكد
في الاختصاص ان الاختصاص يفهم اجمالا ثم تفصيلا ولا يخفى تأكيده في التفصيل بعد الاجمال
ولا يبعد فرق بين زيدا عرفته مع قرينة قصد الاختصاص وبينه بدونها في التفصيل بعد الاجمال
وفي بعض النسخ **واما نحو واما ثمود فهديناهم** في الايضاح فيمن قرأ بالنصب **فلا يفيد**
الا التخصيص قد عرفت انه مشى على الغالب في اثباته وسلبه اما الاول فلينبغ المقام من قصد
التخصيص اذ ليس المقصود انا هدينا ثمود دون غيرهم رد للخطاب لمخاطب بل الغرض اثبات

اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الاترى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل
ما فعلت بهما فتقول اما زيدا فاكرمته واما عمرا فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص لانه
لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة كذا ذكره الشارح ووافقه السيد السند وفيه نظر لان
المقام لا ينبو عن قصد القصر الحقيقي بل يساعده فيكون المعنى انا هدينا ثمود من اهل زمانهم دون
غيرهم اي اصطفيناهم من بين الاقوام بالهداية فلم يعرفوا حقه واضاعوه وهذا دال على سوء صنيعهم
واما اما ونحوه من الامثال فلا نسلم في الحصر لانه جار على الغالب واما الثاني فلان التخصيص لا ينفك
عن التاكيد حتى قال الشارح المحقق انه ليس الحصر الا تاكيدا على تاكيد وقد يتبين للتقديم ما في خبر الفاء
بعد اما فوائد ليس التخصيص منها وهي الفصل بين اداة الفاء والتعويض من المحذوف بعد اما والفاء
ولان السببية متوسطة اولا يقع في ابتداء الكلام ورعاية ما تعارف في كلامهم من تعقيل
خبرها التزم حذفه لشيء آخر وعلى دفعه بتكلف ان الكلام بالاضافة الى مجرد التاكيد وكذلك
اشارة قولك زيدا عرفت تكلما الى ما هو للبعيد بزيد مررت فانه لرد الخطا في تعيين
المرور به وكذلك يوم الجمعة سرت الى غيره وذلك والتخصيص لازم التقديم غالبا اي التقديم
المعمول على الفعل وشبهه لا مطلق التقديم اذ لا يصح في تقديم بعض المعمولات على بعض كما يظهر
عليك ولا في تقديم المسند اليه والتخصيص التقوي سواء في نحو هو ماشي صرح به الشارح المحقق
في بحث القصر من شرح المفتاح ووافقه السيد السند في شرح المفتاح وهو ظاهر كلام عبد القاهر
في بحث المسند اليه كما مر وكان الاخصر الاعذب والتقديم للتخصيص غالبا اذ في تقييد اللزوم
بالغالب حزازة وكانه اراد الاشارة الى توجيه قول المفتاح والتخصيص لازم للتقديم وقد يكون
لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية الفاصلة
او السجع وما اشبه ذلك ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة
فان قلت تغيير ما قدم عليه المعمول بالاختصاص لا يتوقف على لزومه للتقديم غالبا حتى يظهر
كونه لهذا قلت تغييره به مع وجود غيره من النكات كالتبرك ورعاية الفاصلة
في المثالين وموافقته واياي فاعبدون في اياك نعبد من غير طلب قرينة تدل على انه اللازم
غالبا وفيه رد لما قال ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام والدلالة
على كونه للحصر ويفيد في الجميع اي في جميع صورة تقديم متعلقات الفعل وراء التخصيص بعد
نكتة التخصيص اهتماما بالمقدم وفيه انه لا وجه لتخصيص الاهتمام بما سوى التخصيص

اولا ينفك

اولا ينفك التقديم عن الاهتمام لانهم انما يقدمون الاهم والانسب وفيه ايماء الى ما قال الشيخ عبد
القاهر لا نزيد شيئا يجري مجرى الاصل في التقديم غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه الاهتمام
ويبين له معنى ولا يقتدى بكثير من الناس في ظنهم كفاية ان يقال قدم للاهتمام وقد فصلناه
لك تفصيلا في احوال المسند اليه فالمراد بالاهتمام الاهتمام المستدل الامر في هذا الكلام احتيج
للتقييد بقوله غالبا ولهذا اي للاهتمام يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا والاولى ولهذا ايضا
لئلا يوهم اختصاص تقدير المؤخر بنكتة الاهتمام لان مجموع الامرين من التخصيص والاهتمام وليس
المقصود من قوله ولهذا الاشارة الى ما سبق كما يتبادر الى الوهم حتى يرد ان تقدير المؤخر فيه لا يدل على
ان التقديم يفيد في الجميع اهتماما بالمقدم ووجه اهتمام بسم الله التبرك واورد على كونه اسم الله
اهم فلا يراد على قوله ولهذا يقدر الآخر واورد على كون الاهتمام من مقتضيات التقديم فلا يراد على
قوله المذكور او على قوله ويفيد في الجميع الى آخره وهذا احتمال في غاية الدقة وهو انه عطف على
يقدر اي وكونه التقديم مفيد الاهتمام لا محالة اورد على نظم القرآن اقرا باسم ربك واجيب
بجوابين فيكون قوله ولهذا للامور الثلاثة اقرا باسم ربك لانه انما يصح تقديم اقرا ان
لم يكن للاهتمام موجبا للتقديم او لم يكن اسم الله اهم واجيب بان الاهم فيه القراءة وذلك
لا ينافي كون اسم الله اهم في بسم الله لان الفعل فيه ليس اهم من اسم الله لعدم عروض ما يجعله اهم
من اسم الله ومعارض الجهة الذاتية فيه للاهمية ويترجح عليها لما في اقرا ولا ينافي اقتضاء
الاهمية في اسم الله تعالى انه ليس معنى اهميته اسمه تعالى وذلك لانها اول آية نزلت بالاتفاق
واول ما يومر به الرسول بالقراءة فكان امر القراءة اهم في هذا المقام وقول الشارح لانها اول سورة
آية نزلت بناء الامر على واحد من الاقوال الثلاثة ثانيها ان اول سورة نزلت هي الفاتحة
وثالثها هي المدثر لكن لا نزاع خلاف في ان هذه الآية اول آية نزلت ويتجه عليه ان القول بانها
اول سورة نزلت لا يستلزم القول بانها لم تسبق بهذه الآية الشيء في النزول لان الفاتحة
اول سورة نزلت على قول مع الاتفاق بان هذه الآية اول ما نزلت الا ان يقال القول بانها
اول سورة نزلت لا ينفك عن القول بان جميع اجزائها متقدمة على غيرها ولك ان تجعل وجه
اهميتها انه في تقديم اسمه تعالى ايهام الاختصاص وهو لا يناسب المقام اذ ليس معنى
حتى يكون للحصر مفيدا او لا ينبغي ان يقول انه من عبارة المتن ان الاهم من القراءة وتخصيص القراءة
فلم يقدم الاسم لئلا يفيد الاهتمام تخصيص القراءة مع ان الاهم الامر بالقراءة لا يفيد عن الفهم

جدا والداعي اليه من الاجتناب عن جعل الامر بالقراءة اهم من اسم الله ليس ببعيد جدا اذ لا مانع من
كونه غير اسم الله اهم منه بعارض **وباسم ربك متعلق باقرأ الثاني ومعنى الاول اوجد**
القراءة اي اطلب ثبوت القراءة للفاعل من غير تقييد بشيء بخلاف الثاني فان معناه اوجد القراءة
باستعانة اسم الله ولم يرو ان الاول منزل منزلة اللازم دون الثاني يتوهم ان الباء في باسم ربك زائدة
للدلالة على التكرير والدوام كما في اخذت للخطام واخذت بالخطام كما ظنه الشارح فاعترض بقوله
بعيد وقال والاحسن ان الباء للاستعانة ويمكن ان يقال اراد الشارح ان الاحسن في توجيه
عبارة الجواب ذلك فتامل واعترض السيد السند على هذا الجواب بانه لما تبين ان طلب تخصيص
القراءة باسم الله لا يناسب كونه اول آية نزلت فلا يصح تعلقه باقرأ الثاني لان المطلوب حينئذ يكون
ذلك والشارح لما جعل اسم الله متعلقا باقرأ الاول يضعف الاشكال وبعد الاشكال لا يتجه لان
الامر بالقراءة حصل بقوله اقرأ فبعده يناسب ان يطلب تخصيص القراءة والوجه فانه لا يتجه لو جعل
وجاعية القراءة ان في تقديم اسم الله تعالى ايهام الاختصاص وقد عرفت له وجها آخر فنقول للاعتذار
بتمام طلب التخصيص لان المقام يقتضيه فتقديمه لمجرد كونه اهم للتبرك به والاستلذاذ بذكره نعم يرد
على جعل اسم الله متعلقا بالاول ان لا يكون القارئ مستعينا في قراءة السورة باسم الله تعالى **والتقديم**
بعض معمولاته اي الفعل **على بعض** لان اصله التقديم او اصل الآخر التاخير بل لرعاية الاصلين
كالفاعل في ضرب زيد عمرا فان اصله التقديم على المفعول لكونه عمدة وكون المفعول فضلة وشرط
اتصاله بالفعل **والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما** اي المفعول الاول لافعال باب اعطيت
مفعولها الثاني فالمفعول الاول لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اي اخذ للعطاء قبل الاصل تقديم
المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان
ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب صاحبها والتابع عقيب المتبوع وان
يقدم النعت على التاكيد والتاكيد على البدل او البيان وعطف النسق ويعرف من هذا الترتيب انه
لو اتصل باحدهما ضمير للآخر هل يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة او لا فضرب بعصاه زيدا
ليس فيه ذلك الاضمار لان زيدا متقدم رتبة وضرب صاحبها العصا فيه اضمار قبل الذكر لان المفعول به
بواسطة مؤخر لفظا ورتبة فان قلت تقييد المفعول الاول بباب اعطيت حشو مفسد اذ
الاصل في كل مفعول اول تقديمه على الثاني قلت تقديم المفعول الاول من باب علمت من قبيل تقديم المسند اليه
على المسند وليس مما نحن فيه نعم تقديم المفعول الاول من باب اعلمت مما نحن فيه لكن خرج بالمفعول الاول

من باب

من باب اعطيت قال ابن الحاجب وهذه اي الافعال المتعدية الى الثلاثة مفعولها الاول كمفعولي
اعطيت فهو مندرج في نحو اعطيت زيدا درهما **او لان ذكره اهم** فقد عرفت ان الاهمية اصل لا يخطا
تقديم لكن لا بد من بيان وجه للاهمية كاصالة التقديم او كونه نصب عيني المتكلم او لانه مع او كون
الاخلال في تاخيره الى الخبر ذلك فلا وجه لجعل الاهمية كاصالة التقديم قسيما لها فيه بل هو قبيح لبيان
المفتاح حيث جعل اصلا مستندا الى الاصالة وغيرها **نحو قتل الخارجي فلان** في القاموس الخارجي
رجل سود بنفسه من غير ان يكون له قديم وارادته في هذا الكلام غير ظاهرة والمستفاد من الايضاح ان المراد
من خرج على السلطان حيث قال كما اذا خرج رجل على السلطان وعاث في البلاد وكثر به الاذى
فقتل واردت ان تخبر بقتله فتقول قتل الخارجي فلان اذ ليس للناس فائدة في معرفة قاتله وانما
الذي يريدونه هو وقوع القتل عليه ليخلصوا من شره **او لان في التاخير اخلالا**
ببيان المعنى معصورا او فساد معنى المقصود وهو السلب كانه قال ببيان المراد ما يسوغ كان
تقديما للمقتضي وهذا وما بعده تقديم لمانع عن التاخير ويندرج في الاخلال ببيان المعنى موجبات التقديم
فساحات في النحو من انتفاء الاعراب لفظا والقرينة في الفاعل والمفعول ووقوع الفاعل او المفعول
بعد الا او معناها ونظائرها في باب المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول فذكروا الاخلال ببيان المعنى
لما يكون لظهور احتمال في التاخير والمخل يصرف النفس عن فهم المقصود بانه لا يلتفت اليه او بغيره
كذلك يكون تعلقه بغير ما هو متعلق به لفظا وان لا يظهر له معنى فيتشوش فهم السامع ويوجب عليه فيه مكث
مع رجاء تحصيل معنى له ومنه قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة و
اترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم قوله من قومه على الوصف وحقه التاخير لان الوصف في نعته
للموصوف ومحل الحال ان تاتي بعد تمام صاحبها لانه لو اخر لاحتمل ان يكون من صلة الدنيا على ما
ذكره صاحب المفتاح فانه ليس الاحتمال الا بحسب اللفظ مع غيره تامل في المعنى للحيوة
الدنيا من قوم نوح وبهذا اندفع ما اعترض على المفتاح بان تعلق من قومه بالدنيا غير
معقول وان شهد له الشارح المحقق بانه حق وان كان مناقشة في المثال وجعل الشارح مناقشة
في المثال اشتراك الاحتمال لا تتم مناسبة في جعل نكتة في الآية الكريمة ويحتمل ان يكون الذين كفروا بدل بعض
من قومه فلا يكون حسنا ان تقديم شيء على شيء **وقال رجل مؤمن** فيه مثال التقديم لان الاصل فيه
التقديم ولا مقتضي للعدول عنه لان الوصف المفرد يتقدم على المركب كما تقرر في محله وعلى هذا لا يبعد
ان يقال قدم **من آل فرعون** على قوله **يكتم ايمانه** لانه يحتمل الآخر وينبغي ان يكون مقدما على الجملة

الصريحة الا ترى انه يحصل اين في اين زيد في حكم الموقوف في وجوب التقديم على المبتدأ مع انه جملة
تكون ها هنا غير صريحة **فانه لو اقر من آل فرعون** عن ان الكتم اياه انه انهم غير المقصود ولم يفهم المقصود
اشار الى الاول بقوله **لتوهم انه من صلة يكتم** والا قيل صلة يكتم لانه ليس له صلات في حتى يكون
التبعيض في موقعه والى الثاني بقوله **فلم يفهم انه منهم** ويحتمل ان يكون التقديم لتحصيل صنعة
حسن التوجيه وهو ايراد الالفاظ محتملا للوجهين ولا يذهب عليك انه التحرز عن الاخلال ببيان المعنى
يجري في تقديم الفضلة على الفعل ايضا كقولك ازيدا ضربت لانك لو قلت اضربت زيدا لانقلب
الى الاستفهام من الفعل والمراد الاستفهام من المفعول **او بالتناسب** عطف على قوله ببيان
المعنى اى التقديم لان في التاخير اخلالا بالتناسب **كرعاية الفاصلة فاوجس في نفسه خيفة**
موسى كان فاصل الى على الالف فقدم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لذلك وقدم الجار
والمجرور على المفعول ليتصل الفاعل بالمفعول ولم يتعرض للتقديم الذي يكون المتكلم يلجأ اليه مضطرا
كما في وجه الليب يعني من حيث قدم فيه المفعول على الفاعل لان تقديمه على الفعل يلجي اليه لانه لا
مدخل له في البلاغة اللهم ننتهل اليك بحر الامال على خير ما يسعه ختم الاجال ونسالك
تقلب وجوه قلوبنا الى التوجه الى افرادك بالعبودية يا معبود والتوفيق لتعييبك على ما
ينبغي في امثال صدرة عند شهود كل موجود يا واجب الوجود ويا غاية كل مقصود ايدنا
بقصر التقديم على المرك في كل ما هو الاهم وارزقنا القيام بالحق والاستنادة في مقام العطف
الى التوحيد على الوجه الاتم **مباحث القصر** قالوا هو في اللغة للحبس ومناسبته بالمعنى
الاصطلاحي ظاهرة اقول في القاموس القصر اختصار الكلام ولا يبعد ان يكون النقل منه
الان في القصر الاصطلاحي اختصارا للكلام الايجابي والسلبي وفي الاصطلاح على ما قال الشارح المحقق
في شرح المفتاح جعل بعض اجزاء الكلام مخصوصا بالبعض بحيث لا يتجاوزه ولا يكون النسبة
الا اليه ولا يخفى انه لا يصدق على اختص زيد بالقيام فانه لا تخصيص فيه بجزء من اجزاء الكلام
بالآخر لانه لم يخص الفاعلية لزيد بالقيام ولا مفعولية القيام بزيد وان لزم اختصاص القيام
بزيد لانه ليس اختصاص جزء بجزء بل اختصاص صفة بموصوف لا من حيث الجزئية للكلام
فتقييد السيد السند التعريف بقوله بطريق معهود في شرح المفتاح احترازا عن قولنا اختص
القيام بزيد كما وجد في حواشيه على شرحه محل تامل نعم لو جعل القصر مقصورا على الطرق الاربعة
احتيج الى التقييد لاخراج ضمير الفصل وتعريف المسند اليه وتعريف المسند **وهو حقيقي وغير حقيقي**

اى مجازي لان حقيقة التخصيص اثبات الشيء للشيء وسلبه عن جميع ما عداه فاستعماله
في تخصيص شيء بشيء وسلبه عن بعض ما عداه بطريق المجاز وفيه ان القصر الادعائي حينئذ يجب ان
يدخل في غير الحقيقي مع ان الاثبات لشيء والسلب عن جميع ما عداه ادعاء داخل في القصر الحقيقي
فلذا جعل الشارح مقابلا للاضافي وفيه ان القصر مطلقا اضافي والحقيقي الاضافة الى جميع ما
عدا الشيء وغير الحقيقي بالاضافة الى بعضه فالحقيقي باق على معنى يعتبر لا يخلو عن ثبوت الان يدل
انه اصطلاح من القوم فيترجح المناقشة الا وجه العقلية ويكون ذهبنا فاختيار السيد السند التوجيه
الاول ورده على الشارح التوجيه الثاني ليس بذلك فان قلت تقسيم القصر الى الحقيقي والمجازي
يستلزم استعمال القصر في المعنى الحقيقي والمجازي معا قلت المراد بالحقيقي ما يكون حقيقة
بالنسبة الى اللغة وكذا بالمجازي والا فالقصر المنقسم له معنى اصطلاحي حتى يندرج فيه كلا القسمين
حقيقة **وكل منهما** اى من الحقيقي وغير الحقيقي **نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة**
على الموصوف قال الشارح الفرق بينهما واضح فان معنى الاول ان الموصوف ليس له غير تلك الصفة
لكن تلك الصفة يجوز ان يكون حاصلة لموصوف آخر ومعنى الثاني ان تلك الصفة ليست الا
لذلك الموصوف لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر هذا وفيه بحث لان الاستفادة
من شيء من القصر جواز الاشتراك المقصور عليه بل يحتمل امتناع الاشتراك فليس الجواز
مدلول القصر وايضا لا موجب لافراد الموصوف وجمع الصفة وقال السيد السند وجه
الانحصار فيهما ان القصر انما يتصور بين شيئين بينهما نسبة فاما ان يكون قصر المنسوب اليه
على المنسوب اليه وهو المراد بقصر الصفة على الموصوف وفيه ان قولنا ما ضرب زيد الا عمرا فيه
قصر الفاعل على المفعول وبينهما نسبة هي فاعلية زيد لعمرو وفيه منسوب الى عمرو وقد قصر باعتبار
هذه النسبة على عمرو مع ان زيدا ليس صفة معنوية فلا يصح هذا الوجه للانحصار **والمراد**
المعنوية لا النعت لا ذكر الصفة في بحث المسند اليه بمعنى النعت حيث قال واما وصفه
اى ايراد الصفة احتاج هنا الى التنبيه على تنوع ارادته لانه يظنه ان يتبادر الذهن اليه ومحل
المراد المعنوي لا النعت لان المذكور بالذات في الكتاب سابقا الصفة الموجبة للاشتباه
الصفة هنا بالنعت ولا بد هنا من تنبيه آخر وهو ان المراد بالصفة المعنوية ما يستنبط
من الكلام ومما هو معترض بحيث وصف به صريحا ليتناول ما ضربت الا زيدا والا في الدار الا
عمرو كان اوليس المفعول في الكلام موصوفا ولا الفعل المذكور وصفا له بل يستنبط وصف هو

المصروفية ويجعل للمفعولية في مآل الكلام موصوفا به والصفة المعنوية تقال على ما قام بالغير
وعلى ما يجري على الغير ويجعل الغير فردا له وذلك لجعله حالا او خبرا او نعتا والاظهر ان المراد
الثاني ولو اريد الاول لم يكن المقصور عليه في هذا الباب الا مانع وما زيد الا اخوك ساجد واخوك
بل الكون نعما جا وهو خلاف المشهور وتاويل عنه مندوحة وبهذا كما يقال وصف المحمول واما حمله على
ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود فبعيد اذ لم يشتهر وصفها بالمعنوية ولا يصح
في كثير من موارد القصر الا بتكلف او بتعسف ولم يكن تعريف النعت على ما ينبغي وما يتعلق بتعريفها
لمن النقض والابرام مما يعده عقلاء الانام من فضول الكلام لذكرت ما يتعجب منه اولوا الاحلام
والاول من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي بغير الكاتب وما يشا
الضمير لانها صفة والنفي عن تعريفها بالتمثيل اشارة الى وضوحه بخلاف غير الحقيقي وفيه مثال لهذا القسم
الى دون قسميه وفي العقد في مثال قسم المقابلة **وهو لا يكاد يوجد** مبالغة في نفي وجوده والمراد
اما نفي وجوده في نفس الامر حتى يكون نفيا للصدق بهذا القصر فلا ينافي تقسيم الحقيقي اليه لانه يكفي التقسيم
وجود الحاجة منه على ان الكلام في وجود الادعائي منه واما نفي الوجود في ما بين التراكيب وج
منع قوله **لتعذر الاحاطة** لظهور تعذر الاحاطة **بصفات الشيء** ظهور الا يخفى على احد فلا
باتي بهذا القصر عاقل لعدم امكان الغالط فيه ولا التغليط وح التعويل في التعميم على ما يحتمله
بالمبالغة وجه تعذر الاحاطة الكثرة وخفاء الكثير بحيث لا يعلمها الا اللطيف الخبير **والثاني**
كثير نحو ما في الدار الا زيد مرادا به الدار المخصوصة وههنا اشكال قوي وان لم تسمعه من قوي وهو
انه يمكن قصر حقيقي في كل قصر اضافي فينبغي ان يوجد قصر الموصوف على الصفة بهذا الاعتبار
كثير انقول اما زيد الا قائم ما زيد شيئا مما يعتقده الانام **وقد يقصد به** المتبادر عوده الى الثاني
لكونه اقرب ولان التعليل الظاهر حينئذ تقتضيه اذ كون الادعائي في مطلق الحقيقي قليلا
وليس الاول منه الا ادعائيا والثاني ايضا يكون ادعائيا حتى فلذا اختار الشارح عوده الى
الثاني اعتنى واعلى موقع امكان قصد المبالغة في الاول ايضا بهذا او لم يتوقف المجاز على صحة المعنى
الحقيقي اما اذا التوقف فيتعين العود الى الثاني **المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور** اولكمال
الاعتداد بالمذكور فالاول في مقام مذمة غير المذكور ودعوى نقصانه والثاني في مقام مدح
غير المذكور وبيان نهاية كماله والفرق بين الحقيقي الادعائي والاضافي في موارد الاستعمال
وقوع كثيرا ما يلتبس احد القصدين بالآخر فليتامل السامع الذكي لئلا يخبط ولا يقول انه

الفرق

الفرق بين مفهوم الادعائي والاضافي خفي كما قرره السيد السند بعد ما ادعى الشارح دقة الفرق بينهما
بهذا غير خفي ومن البدايع الدقيقة المستخرجة بمعونة الفطرة الرفيعة انه قد يقصد المبالغة بالقصر
الاضافي فيقال لمن اعتقد ضرب زيد وعمرو ما ضرب الا زيد للرد لاعتقاده بل لتنزيل ضرب عمرو
منزلة العدم هذا وللحديد للعلماء انعم **والاول** اي قصر الموصوف على الصفة **من غير الحقيقي تخصيص**
امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي صفة اخرى **والثاني** اي قصر الصفة على الموصوف
من غير الحقيقي **تخصيص صفة بامر دون آخر او مكانه** ومعنى دون آخر متجاوزا الآخر فهو حال
من الامر او الفاعل المحذوف للتخصيص وهو في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك
اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع
فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطى حكم الى حكم كذا قيل ويمكن ان تكون الاستعارة للتجاوز من اصل معناه
لا من التفاوت في الاحوال وبالجملة نصبه على الظرفية وان لم يبق كما هو شان الظروف اللازم
الظرفية لا امتناع الانتقال عن الظرفية بلزوم نصبه ومنه لقد تقطع بينكم بالنصب مع فاعليته
فاياك وان تجعل نصبه على الحالية وبالجملة فهو يقتضي تجاوز صاحبه عما اضيف اليه في عامله
ويجعل تعلق عامله مخصوصا بصاحبه وينفي الاشتراك بينه وبين ما اضيف اليه فقولك جاء زيد
دون عمرو يقتضي تجاوزه عن عمرو في تعلق المجيء به وينفي الاشتراك في التعليق بينهما اذا تمهد
هذا فنقول في التعريفين اشكال قوي لانه يفيد ان القصر تخصيص حصل بسببه شيء دون
آخر فيكون في القصر الاضافي اثبات التخصيص لامر ونفيه عن آخر ومن البين فساده ولو تجوز
التجوز بالتخصيص عن الاثبات فيكون معنى تعريف قصر الموصوف على الصفة مثلا اثبات صفة
لامر دون اخرى يكون بمجرد اثبات الصفة قصر الا ان قوله دون اخرى لا يفيد سلب صفة اخرى
بل لا يفيد الا عدم اثبات صفة اخرى وهو يتحقق مع المسكوت عنها وكذا الحال في قوله او مكانها
واعترض عليه الشارح المحقق بانه يصدق على القصر الحقيقي لان المراد بقوله دون اخرى ما يعم الواحد
والمتعددة واللام يكن التعريف جامعا لخروج قصر اضافي اعتبر فيه الاضافة الى المتعدد كقولك
زيد كاتب لا شاعر ولا منجم لمن اعتقد الشركة للثلاثة او العكس ويؤيده ان المفتاح قيد
التعريف باخراج الحقيقي حيث قال هو تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان فاعتبر
اعتقاد السامع تمييزا له عن القصر الحقيقي اذ لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ووافقه السيد السند
حيث قال لو لم يكن في تعريف المفتاح قوله عند السامع لصار شاملا للقصر الحقيقي كما نقل

عن هذا القيد وجعله شاملا مع الحقيقي وعرض به الشارح ولهذا استشكل الشارح الى ان قال هو تعريف
بالاعم اوليس المقصود منه التمييز عن الحقيقي بل تفريع التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين
عليه نعم لا يخفى ضعفه كما لا يخفى لشيء بجانب لا يليق بجهل فضلا عن فحل من ذوي الالباب وهو
ان المص صرح في الايضاح بان السكاكي اهمل القصر الحقيقي فلو كان عنده ان التعريف يشمله
لما حكم بالاهمال فان قلت قد ذكرت ان في تعريف السكاكي ما يخرجه فلم لم يحكم بشموله
قلت لو كان يعلم ان هذا القيد لا يخرجه لما اسقط عن تعريفه ولم يقصد التعريف بالاعم ويمكن
ان يجاب عنه بان مكانها اي صفة اخرى يقتضي بان يراد بصفة اخرى صفة ثانية حتى يتعقل مكانها
ولا يمكن ان يراد الثانية في نفس الامر فالمراد بالثانية في اعتقاد المتكلم وذلك يدعو الى ان
يراد باخرى في قوله دون اخرى ايضا الصفة الثانية في اعتقاد المتكلم لانه مرجع الضمير في مكانها
ولهذا اسقط المص قول السكاكي هذا الشارح عن تعريفه اعتمادا على انسياق الذهن اليه من
بادي التعريف ولما لم يقصد السكاكي القصر في مقام التعريف بهذا التعريف بغير الحقيقي فكان
كلامه موهما انه يعرف مطلق القصر وتنبه المص انه تعريف لغير الحقيقي وعرف غير الحقيقي به اشتبه
ان يقال تعريفه غير مانع لانه تعريف لمطلق القصر حيث عرف السكاكي به مطلق القصر فدفعه
في الايضاح بان السكاكي اهمل القصر الحقيقي دفعا لما يتجه عليه لا تعريضا به ولا باس باهمال
ما لا يتعلق به غرض كلي في البلاغة وظنه الشارح اعتراضا على السكاكي ودفعه بهذا وادخل في
تعريفه فكيف يكون مهملا وقد عرفت ما فيه **فكل منهما** يتجه لما يتضمنه التعريف من التنويع
ضربان فالاضرب اربعة تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص امر بصفة مكان اخرى
وتخصيص صفة بامر دون آخر وتخصيص صفة بامر مكان اخرى **والمخاطب بالاول من**
ضربي كل من يعتقد الشركة هكذا اتفقت كلمتهم وينبغي ان يصح خطاب من يعتقد
اتصاف المسند اليه بالمقصور عليه ويجوز اتصافه بالغير فيقصر قطعا لتجويز الشركة وجعل
المفتاح من نسا وما عنده واختلاف المخاطب بالاول لانه يفيد اثبات الصفة لموصوف
دون آخر ممن جوز المخاطب اتصافه بها لامكان من جعلها منصفا واخطا لانه لم يجعل احدهما
منصفا بل جواز اتصاف كل منهما فليس لاحدهما مكان متميز عن مكان الآخر حتى يعقل جعل
احدهما مكان الآخر قال الشارح وهو المحقق لكمال وضوح ف وما ذكره المص ورجح كونه
معفوة منه على ان يتكلف لتصحيح كلامه لانه لا يمكن تصحيحه الا بتكلفات لا يليق بها اللسان

وتضييق

١٤٤

وتضييق عن هذا الاوان فارجع الى الشرح اذا اشتهيت البيان ونحن نقول بتوفيق
المستعان قد خالف المص المفتاح في جعل قصر التعيين تحت قوله مكان آخر ومكان اخرى
لا تحت قوله دون آخر ودون اخرى بجامع بين قصر القلب وبينه هو انهما لمن اعتقد الا اتصاف
بالنظر الى احد الامرين لا بالنظر اليهما وثانيهما ان الاعتقاد المخاطب العكس بيانه ان مخاطب
قصر التعيين في طلب التعيين يوضحه الخطاء في التعيين وعلى تقدير خطائه في التعيين
يرده القصر الى العكس فقصر التعيين لرد الخطاء بالقوة كما ان قصر القلب لرد هذا الخطاء بالفعل
ولا فرق بين خطائين يرد بهما الا بانه في قصر التعيين بالقوة وفي قصر القلب بالفعل فظهر ان الحق
مع المص ولا هفوة منه وبهذا ظهر كون قصر التعيين لرد الخطاء وان اشكل على الخوا **ويسمى قصر**
افراد لقطع الشركة المعتقدة على ما حققه المص ولقطع الشركة المعتقدة او بحسب
التجويز على ما زعم المفتاح **وبالثاني من يعتقد العكس** اي عكس الحكم الذي استعمل على القصر
ويسمى قصر القلب لان الوقف منه قلب ما عند المخاطب هكذا كلامهم وينبغي ان يجوز ان يكون
المخاطب به من اعتقد ثبوت الحكم لمن نفاه وجوز ثبوته للآخر فتثبته للآخر وتنفيه عمن اثبته له
قلب لحكم او تساويا عنده ويسمى قصر تعيين لانه يقطع الاحتمال الذي عند المخاطب
قال الشارح هذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات
ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يردد ايضا بين ذلك وكذا لا يعتقد اشتراك
صفة بين جميع الامور ولا ثبوتها للجميع غير واحدة ولا يردد ايضا بين الجميع وفيه نظر لان
القصر الحقيقي يصح ان يكون لرد اعتقاد ان في الدار زيدا مع انسان فيقال في رده ما في الدار
الا زيد لانه لا يجتمع نفي انسان ما من عموم النفي كما لا يخفى لصحة قولنا ما في البلد من علمائه
الا زيد لمن اعتقد ان جميع علمائه في البلد او تردد المسند بين علمائه او جعل المسند كما سواه
زيد من علمائه على انه لا مانع من رد اعتقاد الشركة بالقصر الحقيقي فيكون قصر افراد وقلب المتعاقد
به فيكون قصر قلب والتعيين به كذلك نعم لا يجب ان يكون المخاطب واحدا من هؤلاء بل يحتمل
ان يكون خالي الذهن ومن بدايع قصر القلب ما تزيد به الشركة فكان كالجامع للقصر ونقيضه
اذ القصر قد يكون لقطع الشركة ولا يكون للشركة فيكون الكلام معه كالجامع بين المتنافيين
وفيه البحر الواضح الذي يوجب للسن والزين كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه قدم للناس
التخصيص وقصر القلب وذلك انما يتضح بجعل الناس للاستغراق اي لجميع الناس لا لبعضهم ردا

لاعتقاد من ادعى انه بني العرب فقط فصار بذلك القصر رسالة مشتركا بين الناس منتقلا من الخصوص الى العموم وهذا من دقائق القصر **وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين** قال المص في الايضاح ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما وهذا التعليل يدل على ان المراد عدم ظهور تنافي الوصفين اذ يصح اعتقاد اجتماع المتنافيين ممن يخفى عليه تنافيهما لكن نقول ومع هذا ينبغي ان يشترط عدم تلازمهما ليصح اعتقاد المتكلم والمخاطب للانفراد **وقلبا تحقق تنافيهما** اى تنافي الوصفين ليكون اثبات المخاطب المنفية في كلام المتكلم مشعرا بانتفاء غيرهما هكذا في الايضاح من غير خفاء وان وهم البعض ان بعض مراده ليكون اثبات المتكلم فيما اثبته في كلامه مشعرا بانتفاء غيره • وبالجملة فيه نظر لان معرفة انتفائها لا يتوقف على هذا بل يحصل في كلام المتكلم بالقصر وفي كلام المخاطب يمكن بطرق غير محصورة لا يخفى وايضا يخرج ح ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر عن اقسام القصر مع انه لا شبهة في انه قصر قلب كما صرح به صاحب المفتاح ومنهم من قال مراده تنافي الوصفين في اعتقاد المخاطب وهذا اعجب كيف لا وقد غفل عن كونه **وقصر التعيين اعم** لانه ان اراد بالتنافي في اعتقاد المخاطب اعتقاده سلب احدهما وايجاب الآخر فلا يوجد معه قصر التعيين وان اراد عدم اجتماع اعتقادهما فلا يوجد قصر التعيين وان اراد عدم اعتقاد اجتماعهما فلا يوجد قصر التعيين مع قصر الافراد واعجب منه ان الشارح المحقق غفل عن هذا وكلامه من هذا الوجه وتشبث في ابطاله تارة بانه ح يكون شرطا ضايعا لاغنا معرفة قصر القلب بهو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس عنه وتارة بانه صرح صاحب المفتاح بان المخاطب يجب ان يعتقد العكس فلا يصح قول المص انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين ولا يذهب عليك انه لا وجه لتخصيص الشرط بالقصر الموصوف على الصفة لانه لو تم الاشتراط ينبغي ان يكون شرطا قصر الصفة على الموصوف ايضا في الافراد عدم تنافي الوصفين في الوصف فيقال لا يصح القصر افرادا في ما افضل البلد الا زيد لانه لا يجتمع الموصوفان في وصف الافضلية بل يصح ذلك القصر قلبا وكانه لم يتعمد التخصيص بل عول على ظهور المقايسة وقصر التعيين كانه لم يقل وقصر التعيين منه اعم لاجراء الحكم على الاعم والتنبيه على ان الحكم السابق ايضا لا يختص والمراد بالاعمية الاعمية بحسب التحقق بمعنى ان كل ما يصلح لاحدهما يصلح للتعيين ويصلح للتعيين ما لا يصلح للافراد وربما يصلح له ما لا يصلح للقلب كما صرح به في الايضاح لكن عبارته حيث قال كل ما يصلح ان يكون مثالا لقصر الافراد او قصر القلب يصلح ان يكون مثالا لقصر التعيين من غير عكس غير صحيحة لظهور

صدق

صدق كل ما يصلح مثالا لقصر التعيين يصلح مثالا لاحدهما لكن مراده ما ذكرنا وفي قوله وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين وقلبا تحقق تنافيهما العطف على معمولي عاملين مختلفين من غير تقديم المجرور وصحته مرجوحة **وللقصر طرق** كانه نبه بترك وصف الطرق بالاربعة على وفق المفتاح والعدد ان المذكور اولا وثانيا الى منها ومنها على ان الطرق لا تنحصر او منها ضمير الفصل وتعريف المسند او المسند اليه بلام الجنس ولم يذكرها هنا لان كلامه في الطرق العامة وهما مخصوصان بالمسند والمسند اليه **منها العطف** كانه نشاء العطف في هذا البحث في العطف المعطوف بلا او بل مع النفي في المعطوف عليه فلذا الطلق والاغلب غيرهما سوى لكن من طرق القصر ولكن ليس من طرقه العامة لاختصاصها بقصر القلب وقال السيد السند في شرح المفتاح عدم ذكر ولسقه في بحث العطف وكانه اكتفى في الطريق من الطرق العامة بان لا يقتصر على طرفين مخصوصين كالمسند والمسند اليه وكانه نبه بتكرار المثال على انه لا ايجاز فيها لا بالاكتفاء بهما والاكتفاء الاكتفاء بالايفاء مقتضيا لعدم تجاوز النفي والاستثناء الا **كقولك في قصره** اى قصر الموصوف على الصفة **افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر وقلبا زيد قائم لا قاعد وما زيد قائما بل قاعد** وليس زيد قائما بل قاعد **وفي قصرها زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد** ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب ح رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر كذا في الشرح ولسلم قاصر واطلاق دعوى الصحة فاسد اما الاول فلان رفع الاسمين ليس لبطلان عمل ما بتقديم الخبر بل لان ما لا تعمل الا اذا دخل على المبتدا والخبر واما الثاني فلان صحته انما يتم لو لم يكن عمرو فاعلا او ح لا يصح لانه يبطل النفي فيما بعد بل فيلزم عمل الصفة من غير اعتماد وكانه اراد ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد بتقديم الخبر على الاسم واما ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من انه لا يجوز تقديم خبر ما على اسمه مع العمل وبدونه اتفاقا بخلاف المجمع عليه قال الشارح رح لما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد صالحا للقلب لتنافي شرطيهما عند المص افرد لكل مثالا في جميع الطرق بخلاف قصر الصفة فانه لاطلاقه عن الشرط يكفي لقسميه مثال فلذا اكتفى ولما كان قصر التعيين اعم فجميع الامثلة تصلح له فلم يتعرض له هنا وهذا كلام قوي شريف ما ذكرنا انه ترك المص اشتراط قصر الصفة مع عدم التفاوت بينه وبين قصر الموصوف اعتمادا على الغاية فكانه لم يتنبه لعدم التفاوت وكانه اراد الشارح رح انه افرد في الاكثر والا فهو لم يفرد في التقديم • وههنا بحث شريف لا يحقق الا رجل كريم • عقبه اليك بالهام ملك عظيم

وهو ان ما هو كن زيد شاعرا ولا كاتب القاصرين لمخاطب يعلم الاول فيخلو عن فائدة الخبر او من البين
انه ليس مقصورا على افادة انك عالم به بل مقصود تسليم ما اعتقده ولم يوجد فائدة للخبر •
وثانيهما منكر وقد خلا من المؤكد وانه زيدا قائم لا قاعد القاصرين منكرين بلا تاكيد • ويمكن ان
يقال المقصد بالاول افادة العلم به لان التسليم معناه الموافقة مع المخبر في العلم والثاني تاكيد بانه الغا
مغرورا بتسليم بعض الدعوى وكانه قال اذا اخبر معه نصفه وتحقيقي فادافع فيما اعلم واخالف
فيما هو منكر • ولعل زيد قائم لا قاعد فقد تأكد فيه لا قاعد يفهم قبل ذكره من اثبات القيام وتاكد
الحكم بالقيام بنفي القعود وبعد تقرر ان احدهما واقع • ومن هذا اندفع ان قوله لا قاعد لغو لا فائدة
باثبات القيام ودفعه الشارح المحقق بان ذكره للتنبيه على ان المخاطب معتقد العكس وجود
الاثبات خال عن هذه الفائدة • ولا يذهب عليك ان طريق العطف مخصوص بغير الحقيقي لا يجري في
قصر حقيقي ومنها اي من الطرق النفي والاستثناء الا الاستثناء مطلق اذ الاستثناء من
الايجاب ليس المقصد فيه بل الى تصحيح الحكم الايجابي فهو بمنزلة تقييد طرق الحكم فكما انه جاء في الرجال
العلماء ليس قصرا كذلك جاء في الرجال الا الجهال ليس قصرا وبهذا بخلاف الاستثناء من النفي
فان المقصود من نحو ما جاء في الا زيد قصر الحكم على زيد لا تحصيل الحكم والا لقيل جاء في زيد فتامل
وقال السيد في حواشي شرحه على المفتاح ولعل السر في ذلك ان المستثنى اذا كان جزئيا
للمستثنى منه كان المفرغ من النفي نحو ما جاءني الا زيد وما يؤول اليه المفرغ المذكور اذا صرح فيه
بالمقدر نحو ما جاءني احد الا زيد حسن ان يعتبر لاعتقاد المخاطب للشركة او العكس او تردده
في ذلك الجزئي وما يقابله من الجزئيات الاخر واما اذا كان المستثنى جزءا من المستثنى منه كان قولك
جاءني القوم الا زيدا او قولك قرأت اليوم كذا فانه لا يحسن فيه ذلك الاعتبار كما يشهد به الذوق
السليم • وفيه ان فيما ذكره دعاوي غير بينة ولا مبينة • وبهذا تبين انه لا يكون جاءني القوم
الا زيد للقصر ولا يفيد عموم كون جاءني كل رجل الا زيدا قصرا كقولك في قصره افرادا
ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد الكل
يصلح مثالا للتعيين والتفاوت بالمخاطب • وفي هذا المثال تحقيق دقيق يختص بالتنبيه له
من صدق نظره في ادراك اسرار العربية وهو انه ليس التقدير ما احد شاعر الا زيد يجب نصب
شاعر لان نقض النفي بالا يوجب ابطال عمل ما الا فيما بعد الا الا ترى ما زيد شيئا الا شيء ولا
ما شاعر احد الا زيد على ان يجوز زيد فاعلا يشكل على شاعر فزيد لانه في ابطال نفيه فيما بعد الا تعين

ان يكون

١٤٦

ان يكون المقدر مبتدأ مؤخرا • ولعلك تتفطن في تحقيق ما ذكرناه في شرح الكافية في انتقاض نفي ما
والا بالا فيتفطن في هذا المقام نفعا ما ومنها اي من الطرق انما حذف من عبارة المفتاح
المضاف اذ فيه ومنها استعمال انما لظنه بانه حذف من حيث يوهم ان دلالة انما ليس بالوضع
كما وهم البعض لكن اذ وجه للمفتاح • ولان الطريق ما يسلكه ايك لا يشتغل به وذلك استعمال
انما فانه فعل يشتغل به كاخواته لا نفس انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب و
قلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا انما قام زيد قال الشارح المحقق ان الشيخ
لم يوافق المفتاح في عموم طريق العطف وانما لاقسام القصر بل قال انها للقصر القلب وما نقل
عن الشيخ في بيانه لا يدل الا على ان المتبادر من انما قصر القلب اذا اطلق من غير تقييد بنحو وحده
مما يشعر بقطع الشركة او مما يشعر بقطع التردد من قولك بلا شبهة او بلا تردد او قطعا ومن
ان ما ذكره انما يستقيم مع اطلاق العطف حتى لو قيل جاءني زيد لا عمرو ايضا لكان لقطع الشركة
خلاف ما قرره مع السكاكي في الكلام من الرد في المثال حيث جاء منه التقييد • ونازع السيد السند فيما
ذكره في انما بان التبادر من النفي والاستثناء قطع الشركة فما ذكره انما يتم لو لم يكن انما بمعنى ما والا
كما اشتهر بل بمعنى العطف • ونحن نقول لعل كلام الشيخ مبني على ان التبادر من النفي والاستثناء
قطع الشركة • فما ذكره من تبادر قصر القلب جار في الجميع وتشبيه انما بالعطف كلام على سبيل
التمثيل لتضمنه معنى ما والا علة لكونه انما من طرق القصر • وكان الاولى ان يقدم هذه الدعوى
ودليله بيان وجه كون النفي والاستثناء مفيد القصر فذكره بعد ذلك كما فعله فوت الترتيب
الكلام والتقديم ايضا من طرق القصر لتضمنه معنى ما والا • ولهذا فسر الائمة قولهم شر اهر ذا ناب
بما اهر ذا ناب الا شر للتخصيص انما بهذا التعليل تخصيص بما مخصص الان يقال خصه بالتعليل
للاشارة الى رد ما ذكره بعض الاصوليين من ان وجه افادته القصر ان ما نافية وان للاثبات
ولا يرجع النفي والاثبات الى ما بعده لظهور التناقض فاحدهما راجع الى ما بعده والاخر الى
ما عداه ولكونهما راجعا الى ما بعده خلاف الاجماع فتعين الاثبات لما بعده والنفي لما عداه
وانما رده لكونه تكلفا بعيدا عن الاختيار وليس تخصيصه بالتعليل لان بعض الاصوليين
انكر كونه مفيد القصر تمسكا بقول النبي عم انما الاعمال بالنيات • وبقوله انما الولاء بالعتق
على ما نقله الرضي في بحث وجوب تقديم الفاعل لان كون التقديم ايضا مفيد القصر مما خالف فيه
الشيخ ابن الحاجب على ما مر وقد استدل على تضمنه ما والا باوجه ثلاثة اشار الى الاول بقوله

بقول المفسرين وكانه استدلال باجماعهم فان قلت التفسير مستمد من هذا الفن فكيف
يتمسك صاحب هذا الفن بقول اصحاب التفسير فيما ادعاه وهو حجتهم في تصحيح دعاويهم
قلت التمسك بقولهم من حيث انهم علماء العربية لا من حيث انهم اصحاب التفسير الا ترى انه
كما نقلوا فيه ذلك فالوجه في الحقيقة استناد الى قول ائمة العربية واستعمال العرب انما حرم عليكم
الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وايده قولهم بقوله وهو المطابق لقراءة الرفع
اذ القراءات يفسر بعضها بعضا فاذا كان قراءة الرفع مفيدة للحصر المحرم في الميتة ينبغي ان يكون
المراد في قراءة النصب ايضا الحصر فلو لم يكن انما للحصر لكان النظم معرى عن الاداة للحصر مع ارادته تعالى
عن ذلك ولما اكتفى بقوله لقراءة الرفع من غير تعرض لحرم بيانا ومشعرا ان حرم على الحالة التي كان
له في قراءة النصب وهو البناء للفاعل وهو المراد او في قراءة البناء للمفعول يحتمل ان يكون
للميتة حرم فلا يكون فيه دليل على كون انما للحصر ووجه ارادة الحصر في قراءة الرفع على ما بينه
المفتاح ان ما موصولة اذ لا مجال لكونها كافة والا لم يصح رفع الميتة الا بتقدير وانما حرم الله
عليكم شيئا هو الميتة ولا يجوز حذف موصوف الجملة في مثله كما بين في محله والميتة خبره فهو
مثل المنطلق زيد او اللام في اسم الفاعل موصولة وقد عرفت انه يفيد قصر الجنس وبهذا
اندفع ما يوهم من قلة التتبع وعدم التنبه ان قراءة الرفع تفيد قصر الميتة على ما حرم وقراءة
النصب عكسه فكيف يطابقها فان قلت التايد ليس بقوي اذ لا يلزم الحصر تعريفا المسند اليه
تعريفا جنسيا بل قد يفيده قلت انما يحتمل عدم افادته اذا ظهر له فائدة اخرى وهنا
لم يظهر واشار الى الثاني بقوله **ويقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه**
اي ما يقابله اذ لا يخفى ان المنفي بعد انما ليس جميع ما سوى المذكور ولو قالوا او نفي ما يقابله
لكان اوضح والظن ان مرادهم الاشارة الى ان المثبت يجب ان يكون مذكورا بعده والمنفي غير
مذكور لا الى تعيين المنفي ولا يخفى ان قول النحاة اشبه بقول الاصوليين من ان انما فيه لاثبات
ما ذكر بعده وما النفي ما سوى المذكور فذكره لاثبات تقضي ان ما ليس ما والا في مقام رد ان يكون
ان وما محل نظر نعم يتم ما ذكره الشارح في شرح المفتاح من الاستدلال بعموم النكرة بعدها
كما في قوله عم انما الامر ما نوى فانه يدل على ورود نفيه على ما ذكر بعده وذلك انما يتحقق لتضمنه
النفي لا لكون ما للنفي وكذا ما ذكره في هذا الشرح من الاستدلال بصحة عطف الصفة في انما قائم ابوك
على ما صرح به بعض النحاة نعم يتجه على قول هذا البعض انه يكفي عطف الصفة ولم يعتمد على النفي حين العمل

في ابوك

في ابوك لاستلزامه النفي على الاول واشار الى الثالث بقوله **ولصحة انفصال الضمير معه** اي مع انما
في مقام لا يصح الفصل بدون انما مع انه لا يتصور هنا وقوع انفصال الضمير معه لا لفصل الضمير من
عامله لغرض فيقال انما يقوم في الدار انا ولولا ان انا في المعنى بعد الا لوجب ان يقال انما
اقوم في الدار وكانه قال لصحة انفصال الضمير ولم يقل لوجوب انفصال الضمير معه مع انه ادل
على المطلوب لتردده في الوجوب لان الضمير معه ذو وجهين الاتصال بحسب الظاهر والفصل
في المعنى فالقياس انه يجوز العمل بالوجهين وقال الشارح في شرح المفتاح الظاهر وجوب الفصل
اذ لو قيل انما اقوم لكان المعنى ما انا الا اقوم وانما يعلم كون الفاعل المقصور عليه لو قيل انما اقوم انا
وفيه بحث لان الجزء الاخير في انما اقوم هو الفاعل لا المسند وكانه وقع فيه من كلام الشيخ
حيث قال لو كان انا ادافع عن احسابهم لم يكن المقصور عليه المتكلم بل قوله عن احسابهم ولكن
ما قاله الشيخ الا لانه لو اخبر المتكلم في الفعل لم يبق جزءا اخيرا او يعير الجزء الاخير للتعلق وقال
السيد السند لا كلام في وجوب الانفصال اذا كان للفعل متعلق انما الكلام في مثل انما اقوم
وهو محل التوقف هذا اقول كلام النحاة يحكم بوجوب الانفصال فانهم حكموا بانه لا يجوز المنفصل
الا لتعذر المتصل وعدوا منه الفصل لغرض وينبغي ان يعم الفصل المعنوي واللفظي ليشمل هذا
البيت فالبيت عندهم من مواضع تعذر الاتصال والظاهر ان ما نقل النحاة اشعارا فيه لا
اشعار بالقصر لانفصال الضمير فلا معنى لجعله وجها ثالثا فان قلت صحة انفصال الضمير معه
ليس الا لكون الضمير مستثنى في المعنى والاصوليون لا ينكرونه بل يجعلون انما للاثبات وما للنفي
لتحصيل معنى القصر فمعنى انما ادافع عن احسابهم انما عندهم ايضا ما ادافع الا انا فكيف يصير
حجة عليهم قلت لو جعل انما للاثبات وما للنفي لا يقع الضمير بعد معنى بل يكون التقدير اني ادافع
عن احسابهم وما يدافع غيري ويكون مآل الكلام القصر ولا يخفى انه لا يصح الضمير بعد معنى الا
ما قاله النحويون **قال الفرزدق انا الذائد** من الذود وهو الطرد **الحامي الذمار** وهو العهد
وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمي ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحرمه **وانما يدافع**
عن احسابهم اي القوم العار **انا او مثلي** فلولا ارادة انه لا يدافع عن احسابهم الا انا لقال
انا ادافع عن احسابهم انا او مثلي بتاكيد ضمير الفاعل ليصح العطف عليه وبهذا اندفع انه لم
لا يجوز ان يكون الانفصال للضرورة على انه لا يجوز للضرورة الاخراج عن الاصل وانما الجائز
هو الرد الى الاصل والاصل في الضمائر الاتصال فاسناد يدافع الى انا انما لاشتراك الصيغة بين

الغائب والمخاطب والمتكلم المنفصلين واما لانه في الحقيقة مسند الى مستثنى منه غائب نقل
عن علي بن عيسى الربعي مناسبة بين انما ومعنى النفي والاستثناء دعت الى وضعها له وهو ان ان
ان للتاكيد وما زائدة للتاكيد فعند الجمع بينهما تاكيد على تاكيد كما ان في القصر كذلك قال الش رح
ان قولك جاء زيد لا عمرو لمن يردد المجي بينهما يفيد اثبات المجي لزيد صريحا وهو تاكيد للاثبات للمطلق المسلم
الثبوت وفي قولك لا عمرو اثبات المجي ضمنا لزيد ثانيا لان المجي لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا
نفيته عن عمرو فقد اثبته لزيد ضرورة فقد جاء تاكيد بعد تاكيد لنفس الحكم او تاكيد لخصوص الحكم بعد تاكيد
لنفس الحكم هذا ولا يخفى عليك انه قصور في مثال مخصوص واما في ما جاء زيد بل عمرو فالاثبات الصريح
تاكيد للاثبات الضمني الحاصل من قوله ما جاء زيد وانه لا حاجة الى هذا التكلف لان الاثبات الضمني
اثبات مؤكد لانه برهاني فقد جاء التاكيد على التاكيد باجتماع اثبات برهاني واثبات صريح ثم
قال الش رح وجب ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا لمعنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون
كل كلام فيه تاكيد على تاكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا لقائم وفيه نظر لان التاكيد لمبالغة الانكار ولما في
التردد وكل منهما يستلزم القصر ففي الانكار قصر القلب وفي التردد قصر التعيين وان لم يفد التاكيد على
التاكيد قصرا اصطلاحا ولم يجعل من طرق الحصر فتامل نعم هذا لا يختص التاكيد على التاكيد بل يحصل مع مجرد
التاكيد **ومنها التقديم** اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدا ومعمولات الفعل اذا قصر في زيد انسان
وانا تميمي وعرضها اشكال وهو انه كيف يحكم بان حق المسند اليه في انا كفيت مهمك التاخير دون انا
تميمي الان يقال حق المبتدا الجملة الفعلية الغير السببية ان لا يجعل مبتدا الا ان الاصل في الاسناد
ان لا يتكرر او الاصل في الجملة ان تستقل ولا ترتبط بالغير فالاصل ان يقال كفيت انا مهمك فانا
مهمك من قبيل تقديم ما حقه التاخير غايته انه مع التقديم مبتدا ومع التاخير تاكيد لكنه يشكل بانا تميمي
فانه يفيد القصر فكيف يحكم بان حقه التاخير وليس في انا تميمي حقه التاخير الا ان يقال الصفة مع النفي بمنزلة
الفعل وكذا يجعل وكان الاحسن الاوفق بدابه ان لا يكتفي في تمثيل قصر الموصوف على الصفة بقوله
كقولك في قصره تميمي انا وان كان يصلح لاعتباره مقابلا للسلب التميمي فيكون قصر قلب ولاعتباره
مقابلا للقيسية كما اعتبره المفتاح فيكون قصر افراد اذ لا منافاة بين النسبة الى القبيلتين فان
تكون بالنسب وبالولاء وقد تنبه لان ذاته الاحسن فعدل عنه في الايضاح ومثل لقصر الموصوف
بقوله شاعر هو وقائم هو **وفي قصرها انا كفيت مهمك** فمن اعتقد شركة الغير او انفراده او تردد
او اعلم قولك ما تميمي انا وهل تميمي انا يحتمل ان يكون من قبيل تقديم ما حقه التاخير وان يكون من قبيل تقديم

ماحقه

١٤٣

حقه التقديم والتخيير ذلك من تذكر الوجهين في اقائم زيد انه يلفظ خبر من المبتدا ولست بعارض
نحوه **وهذه الطرق** الاربعة متفقة من وجه وهو ان المخاطب يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب
وخطاء وانت تخاطب بالتحقيق صوابه ونفي خطائه يتحقق في قصر القلب كون الموصوف في احد
الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين وهو صوابه وتنفي تعيينه الحكم وهو خطاؤه ويتحقق
في قصر الافراد حكم في بعض وهو صوابه وتنفيه عن البعض وهو خطاؤه **وتختلف من وجوه** كذا
في المفتاح ولما كان ما ذكره في بيان الاتفاق مستغنى عنه بامرين تعيين المخاطب في اقسام القصر
ومع ذلك لم يكن صحيحا اذ لا يلزم كون المخاطب على خطاء بل اللازم كونه على شك او خطاء اسقطه
المص ونعم هو الا ان يقال قصر التعيين في شان يعتقد ان غاية الامر الشك والاسبيل
الى الاعتقاد ولم يرد النظر في اعتقاد التوقف وفي غيره ينزل منزلة من اعتقد التوقف ولم يجوز
سبيل للخروج عن الشك **فدلالة الرابع** اي التقديم قدمه في البيان على خلاف المفتاح
لانه ادخل في البلاغة **بالفحوى** كسليمي وحمراء وعشراء وهو مفهوم الكلام ومذهبه يعني يرشد الى
القصر خصوصية المفهوم بحسب البيان مع التقديم ويختص به ذوق دون ذوق حتى حرم عن دركه
بعض من له كعب اعلى في درك الدقايق العقلية والنقلية وانكره ابن الحاجب وكان اخر
يقول لمن يسأله عن فائدة تقديم في الكلام القديم انه فاعل مختار يفعل ما يشاء والعلك تقول
كان هذا الحكم في مبادي الاستقلال والا فقد شاع قصر القصر في مقام القديم بحيث صار موضوعا
بالغلبة للقصر وربما توجه دلالته بان المخاطب انما اخطا في قيد من قيود الكلام يقتضي الاهتمام
برد الخطا في تقديمه **والباقية** بالجر عطف على الرابع **بالوضع** عطف على قوله بالفحوى عطف
معمولي عاملين مختلفين والمجرور متقدم اه بالوضع لمعنا يحصل منه القصر وان حرف النفي وضع للنفي
وحرف الاستثناء للاخراج عن حكم النفي ويلزم من اجتماعهما قصر وهكذا غيره والمقصود في الفن
احوال تلك الثلاثة من كونه قصرا افرادا او قلبا او تعيينا وهي انما تستفاد بحسب المقام دون
ما يستفاد منها بالوضع وقوله **والاصل في الاول النص على المثبت والمنفي** اشارة الى
وجه اخر من الوجوه وقد اشار الى كيفية النص عليهما بقوله **كما مر** من تقديم النفي في العطف بل
وتقديم الاثبات في العطف بلا وليس المراد بحوالة المثال كما يتبادر من ظاهر المثال **فلا يترك**
النص عليهما **الا لنكتة** منها **كراهة الاطناب** ورعاية السجع ولا يخفى التفصيل على اولي
الالباب وربما يدعوك الى ترك النص رجحان الاختصار او كراهة المساواة والابعد ادخال

المساواة تحت الاطناب بقرينة كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد
يعلم النحو وبكر وعمرو اذ لا يخفى ان النص بالمثبت والمنفي فيهما مساواة لا اطناب فتقول في جواب زيد
يعلم النحو لا غير او تقول في الاول زيد يعلم العلمين لا العروض وفي الثاني الرجلان يعلمان النحو لا عمرو
وربما يكون زيد يعلم النحو لا غير نصا على المثبت والمنفي كما اذا قصد القصر الحقيقي ولذا قيده بقوله اذا قيل
فاعرفه وحذف المضاف اليه من لا غير امارة غاية الاجتناب على الاطناب ولا غير مبني على الضم تشبيها
بالغايات لحذف المضاف اليه مع كونه منويا اي لا غيره بمعنى لا غير زيد او لا غير النحو وهذا على تقدير كونه
لا عاطفة اما على تقدير كونها لنفي الجنس كما في بعض كتب النحو اي لا غير عالم او معلوم له فليس
من طرق القصر او نحوه والمراد بنحو لا غير لا من عداه ولا سواه ولا على آخر ولا شيء ومن الايضاح
ان المراد به ما في المفتاح من نحو ليس الا غير وليس الا ويتجه عليه انه ليس من طريق العطف بل النفي
والاستثناء واجاب عنه الشارح بان العدول عن الاصل بوضع مجمل مقام النص على المنفي قد يكون
مع حفظ العطف وقد يكون بترك العطف وايراد ما يؤدي مؤداه ووصفه بالدقة ووضعه بالاعتلال
وفيه انه ليس مما كان الاصل فيه النص على المثبت والمنفي بل طريق الاستثناء الذي الاصل فيه
النص على المثبت فقط فالاصل فيه مرعي وليس مما نحن فيه وفي الباقية من الطرق والاولى
تركه لئلا يكون العطف على معمول عاملين مختلفين مع تقدم المجرور واما بمجموع الجار والمجرور فمنصوب
النصب على المثبت فقط الاقتصار على المثبت في النفي والاستثناء واجب كما ستعرف فلا نسلم
في حقه ان الاصل فيه ذلك وقد يتكرر النص على المثبت في النفي والاستثناء لمزيد تقريره لداع
وذلك في ليس الا غير وليس الا تقول زيد يعلم النحو ليس الا والداعي في قصر القلب كما هو لان المخاطب
منكر للخطاب فلا يقع من التعزير وهكذا في قصر التعيين لان له الثبوت مشكوك واما في قصر
الافراد فالمبالغة في الانصاف ومزيد اظهار انه لا مخالفة مع الصواب وان المخالفة فيما تحقق
خطاؤه وهذا ادخل في قبول الخطاب نفي الشركة فاحفظ فانه من ودايعنا واتجه مع بدايعنا
واشار الى ثالث من وجوه الاختلاف بقوله والنفي يعني بلا العاطفة بقرينة دليله لا بقرينة انه
لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد كما ذكره الشارح لان تلك القرينة بمعزل عن الا
مع وجوده ما ذكرنا واما لم يقل والاول لا يجامع الثاني كما في المفتاح لان الكلام مختص بلا كما في
الشرح يريد ان المدعي مخصوص بقرينة دليله لان لا يجامع الثاني حتى تناقش فيه بظهور امتناع
ما زيد الا قائم بل قاعد لا يصح انما زيد قائم بل قاعد وتميمي انا بل قيسي نعم يتجه ان العدول اليه

لايترجح

لا يترجح لان الحكم كما لا يعم الاول باسره لا يعم النفي وكما يختص النفي بالقرينة يختص الاول على انه في العدول
الى النفي ايهام انه اختصار ما ذكره الشيخ من ان النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة نحو ما جاءني زيد وانما جاءني
عمرو ويتأخر اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما انت منذر لست عليهم بمسيطر فانه يدل على ان النفي الا
فيه اعم من النفي بلا العاطفة والتنزيل يرد كلام الشيخ قال تعالى ما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير
وكان المناسب ان يقول ولا لا يجامع الثاني مع النفي والاستثناء فلا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما
يقوم الا زيد لا عمرو كما قد يقع في تراكيب المصنفين لكن لا يمكن ان يستشهد فيه وان كثر في الكشاف
لان عبارته ليست مما يستشهد بها في نفي الجامعة نعم انما في كلام العرب العرباء والمهرة البلغاء وما ذكره
في تعليله مناسبة اقتضت نفي الجامعة ومما ينبغي ان ينظر فيه نظر من سلك في الترقية ما يكاد يشتبه
بالجمع بين لا والنفي والاستثناء وهو ما يذكر به النفي والاستثناء ويهوى في ضرورة العطف بلا وهو جملة مستقلة
جيء به للتأكيد ليس الا ومنه قول الكشاف وما هي الا الشهوات لا غير فانه لم يقصد عطف الغير على الشهوات
بل جعل لا غير جملة مستقلة لتأكيد القصر والاراده لا غير الشهوات موجودة فكانه قيل ما هي الا الشهوات
ما هي الا الشهوات ومنه قوله وما كان دين الا الانقياد لا التشبه في الاسلام فان قوله لا التشبه في الاسلام
نفي جنس والمعنى لا تشبه في الاسلام كانه اكد به القصر السابق وكيف لا يسمى هذا المسلك مرتقية
وقد عد الشارح المحقق من الجمع الذي يقع في كلام المصنفين واوضح به دعوى انه مما يكثر في الكشاف
ويكاد ان يحترى بانكار الوقوع فيه ولا اتحاف لان شرط النفي بلا العاطفة كذا قيده الشيخ في دلائل
الاعجاز وصاحب المفتاح ان لا يكون منفيا قبلها بغيرها اي منفيا نفيا صريحا كما هو المتبادر لغير لا
فهذا احتوا معه لانه يوهم انه يجوز في العطف بلا ان يكون قبلها منفي بلا صحيح انه يقال جاءني زيد لا عمرو ولا بكر
مع انه صرح بمنعه الرضي واوجب ان يقال جاءني زيد لا عمرو ولا بكر قال لان تخرج لا مع الواو عن العاطفة الى
الزيادة وبهذا الشرط الشارح المحقق والسيد السند بما ذكره في تعيين ما وضع لا له حيث قال النحاة
انها وضعت لنفي ما اوجب للمتبوع وكان مرادهم نفي ما اوجب للمتبوع عما بعدها ونفي ما عدا ما
اوجب للمتبوع او نفي التعلق بما بعدها بعد التعلق بالمتبوع ليشمل جاءني زيد لا عمرو وزيد قائم لا قاعد
ومررت بزيد لا عمرو الا انهم تسامحوا في البيان واكتفى بذكر المعنى في العطف على المسند اليه واعتمد
على المقايسة لظهور الحال بعد هذا القدر من البيان وقال السيد السند نفي ما اوجب للمتبوع في
جاءني زيد لا عمرو وظاهر في زيد شاعر لا منجم هو كون الشيء مسندا حيث نفي عن المنجم بعد اثباته للشاعر
وفيه انه وضع لا ليس لهذا النفي وهذا لازم وضعه على ان المراد بما اوجب في جاءني زيد لا عمرو للمتبوع

ينبغي ان يكون كونه مسندا اليه فهو كزيد شاعر لا منجم في الظهور والخفاء وقال الشارح المحقق ان الموجب
في زيد قائم لا قاعد هو زيد حيث اوجب له القيام وقد نفي عنه القعود ولا يخفى انه في غاية البعد وهذا الكلام
وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه فنقول بيانه ان لا انما وضعت لنفي ما اوجب للمتبوع فينبغي
ان لا يكون المنفي بها منفيا قبلها وفيه ان وضع لا لا يقتضي الا ان يكون المنفي بها ثابتا للمتبوع بالتفصيل
المذكور والمانع ان يكون منفيا بغير لا فلا يقتضيه غاية ما في الباب ان يتكرر النفي وذلك لا ينافي مقتضى
وضع لا ولا شك ان الايجاب للمتبوع في ما جاءني الا زيد لا عمرو متحقق غاية ان النفي عما بعد لا ايضا
قد تحقق فيكون في ذكر لا عمرو تكرار فالوجه ان النفي الصريح يوجب تكرارا صريحا بخلاف النفي الضمني
فانه ليس بتلك المثابة فاحترز عن الاول دون الثاني والاظهر ان النفي لا يجامع التقديم الذي للقصر
ولا انما للقصر بل يحتمل انما على التاكيد كما هو اصل وضع ان للتاكيد وما ومنه انما زيد ضربت فان انما
فيه ليس للقصر كقول ابي الطيب انا الذي ذكرناه ويحتمل التقديم على مجرد الاهتمام فلذا جاز الجمع
بين التقديم ولا وانما ولا والنفي والاستثناء نص في القصر فيلغو العطف معه فلذا لا يجامعه
ويجامع النفي بلا العاطفة **الاخيرين** اي انما والتقديم **فيقال انما انا تميمي لا قيسي**
وهو يأتيني لا عمرو ومن العجائب تمثيل السكاكي بقوله وهو يأتيني وقد انكر كون التقديم فيه
للتخصيص كما عرفت واعجب منه ان الشارح المحقق اعترض عليه بان الاولى التمثيل بزيدا ضربت
لانه شايع في التخصيص بخلاف هو يأتيني فان التخصيص والتقوي فيه سواء والسيد وافقه وكان هذا
المقام مغفلة لم يسلم فيه قافلة لان النفي فيهما غير مصرح به بل صرح فيهما الاثبات ويلزمها النفي
بخلاف النفي والاستثناء فان نفيه مصرح به وان لم يكن المنفي مصرحا به **كما يقال امتنع زيد عن المجيء**
لا عمرو فكما جاز هذا التركيب مع عدم جواز لم يجئ زيد لا عمرو للفرق بين النفي المصرح به وغير المصرح
جاز مجامعة النفي الاخيرين دون الثاني فلا يرد انه لا يصح نظرا الى ما سبق لان المنفي بلا ليس منفيا
قبلها بخلاف ما سبق والوضيح في هذا العقد عبارة المفتاح حيث قال ووجه صحة مجامعة لا العاطفة
انما مع امتناع مجامعتها ما والا في وجه صحة ان يقال امتنع عن المجيء زيد ضمنا لا صريحا قال
الشارح ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ما زيد الا القيام لا القعود وقرأت الا يوم الجمعة لا
ساير الايام لان المنفي بلا ليس منفيا بشيء من كلمات النفي اللهم الا ان يقال التصريح بالاستثناء يشعر
بان النفي ايضا في حكم المصرح اي لم يرد زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع بزيد
انه لا يصح قوله والنفي لا يجامع الثاني لجامعته في هذين المثالين اللهم الا ان يقال الا انه وفيه بحث

لان

لان الاستثناء عن المثبت ليس الا الثالث اعني النفي والاستثناء على ان بناء صحة قرأت الا يوم كذا
على تاويله بالنفي خلاف ما تقرر في محله ان استثناء الاستقامة المعنى ثم قال **السكاكي** لا وجه التقديم قول
السكاكي مع تقدم الشيخ الا ان يقال ذكره قول السكاكي للتزييف بقول الشيخ والتزييف انما
يكون بعد الذكر **شرط مجامعة للثالث** متى قال بتقديره شرط حسن مجامعة الثالث ليوافق كلام
الشيخ ثم تنقيح عبارة السكاكي والتقييد بالثالث فيما بينهم لانه والله الرابع على القصر اضعف من
الثالث لانه ليس بالوضع • وفيه تنبيه على ان مجامعة النفي مع الرابع اجلى واشيع • قال الشارح المحقق
لم يذكر هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا كان دلالته على القصر اضعف • وقد عرفت ان
كونه اضعف ليس فيه ريبة **ان لا يكون الوصف مختصا بالموصوف** الباء داخلة على المقصور عليه
بقرينة المثال وان كان صحة الكلام لا تقتضيه بل لو جعل داخلا على المقصور لصح اذ شرط ايضا ان لا يكون
الموصوف مختصا بالوصف فلا يقال انما زيد قاعد لا قائم وتركه بيانه اظهر حاله بالمقايسة وقد قيد
السكاكي الوصف بقوله في نفسه اي لا يكون مختصا نظرا الى نفسه والا فلا بد من اختصاص الوصف بحكم
القصر **نحو انما يستجيب الذين يسمعون** فان كل عاقل يعرف ان الاستجابة اي الاجابة لا تكون
العلامة المفتاح لا يكون الا ممن يسمع ويعقل واسقط المعقل في الايضاح ايضا • لان المدار على
ظهور الاختصاص سواء كان منشاؤه نفس الوصف او الموصوف او غيره وغفل الشارح عما قصده
فغلط الماتن او قيده به في الشرح **قال عبد القاهر لا تحسن** المجامعة المذكورة **في الوصف**
المختص كما اي مقدار **ما تحسن في غيره وهذا اقرب** لرجحانه عقلا ونقلا لان الشيخ اعلا
كعبا ولان شهادة المثبت اصدق فاشهد ان الثاني اذ الاحاطة بالنفي متعسر لا تكاد تحصل
ولا يذهب عليك انه لا يفيد القصر في الوصف الذي هو الاختصاص الا بتنزيل المخاطب منزلة
الغلط والمتردد لداع ولذا كان قول عبد القاهر ارجح عقلا **واصلها الثاني** اشارة الى الوجه الرابع
من وجوه الاختلاف ووجه الاقتصار في ذلك الاختلاف على الثاني والثالث كما ان الاول
والرابع مستويا النسبة بالمجهول والمعلوم فوجه الاختلاف انقسام الطرق الثلاثة اقسام فلا يرد
انه في هذا الوجه ليس اختلاف الطرق بل الطريقين **ان يكون ما استعمل** من الاسناد والتعلق
بدل عليه فيما سبق وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او غير قصر وفسره الشارح بالحكم له
بانه يجهله المخاطب وينكره فاستعماله في قصر التعيين على خلاف الاصل اذ لا انكار فيه والواقع
بقوله ينكره كما **بخلاف الثالث** فانه يجيء لا يجهله المخاطب حيث انه ولا يليق الا في الاحوال

الشارح المحقق وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم لم يصح القصر ولا اشكال فيه لانه يصح ان
يكون انما غالبا فيما ينزل منزلة المجهول دون النفي والاستثناء ويكون النفي والاستثناء غالبا في المنكر
وربما يستعمل في معلوم ينزل منزلة المجهول كما انه ربما يستعمل انما في مجهول منزل منزلة المعلوم ومثال
تنزيل المجهول منزلة المعلوم فيها بتنزيل المجهول الحقيقي منزلة المجهول الادعائي منزلة المجهول الحقيقي
ولا يخفى كمال لطافة هذين التنزيلين ودقتهما واختصاصهما بمن يكاد يتوحد بفطنته وحمل هذا الا
ما يحق به البلغاء بالمخاطبة والله يختص برحمته من يشاء ووجه الشارح كلام الشيخ بحمل قوله بان يخبر
لا يجهله المخاطب على خبر من شانه ان لا يجهله ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه وليس مما يصر
عليه فحال وهو الموافق لما في المفتاح حيث قال ان طريق انما تسلكه مع مخاطب في مقام لا يصر على
خطائه او يجب عليه ان لا يصر واشار بكون بيان الشيخ موافقا لما في المفتاح الى ان المحقق في بيا نه
اما في غفلة عن الموافقة او في عدول عن عبارة المفتاح مع وضوحها الى عبارة مغلقة كقولك
لصاحبك وقد رايت شبحا بالتحريك وقد يسكن اي شخصا كذا في الصحاح من بعيد ما هو
الا زيد اذا اعتقده صاحبك وعلى صيغة المجهول للعلم بفاعله اي اعتقد ذلك الشبح غيره اي غير زيد
بان يكون زيدا وعمرا او يكون عمرا اي غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وفيه انه يحتمل القصرين فلذا اكتفى به لا لانه
يختص بقصر القلب وجعل المفتاح مخصوصا بقصر القلب حيث قال اذا توهمه غير زيد ويصر على انكار
ان يكون اياه فاعترض المصنف حيث اسقط قوله ويصر على انكار ان يكون اياه لتكثير الفائدة لا لمجرد تقليل اللفظ و
لم يقل اذا اعتقده غيره او تردد لانه مخصوص بالمنكر كما سبق وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول
المنكر لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم كذا في الشرح ويحتمل التعليل اي لاجل
هذا التنزيل النفي والاستثناء اي الافراد او حال كونه قصر افراد والى الثاني ذهب الشارح ولا بد من
حذف مضاف اي طريق قصر افراد لان الثاني طريق القصر لا نفسه فالوجه هو الاول نحو وما محمد
الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك لو جعل القصر بالنظر
الى استعظام هلاكه واستبعاده للمنع عن التنزيل ويكون على مقتضى الظاهر نزل استعظامهم
هلاكه منزلة انكارهم اياه فلزم تنزيل علمهم منزلة الجهل فلا يرد ان الملايم لدعوى تنزيل العلم
منزلة الجهل لا تنزيل استعظامهم منزلة الجهل • قال الشارح والاعتبار المناسب الاشعار بعظم
هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبي عم فيما بينهم حتى كانهم ينكرون هلاكه • ونحن
نقول الاعتبار المناسب التنبيه على مفاسد الاستعظام حتى يلحق بالجهل في الفساد وتحذيرهم عنه

كي يحذر

كي يحذرهم عن الجهل فالاقرب عندي انه قصر قلب اي رسالة الا رسول لا الا آله تنزيل استعظامهم
هلاكه دعوى الوهيته لان البقاء يختص الا آله • وكل شي هالك الا وجهه • واعتقاد الالوهية
ينافي اعتقاد الرسالة او قلبا عديل لقوله افرادا نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا
عما كان يعبد آباؤنا فاتونا بسلطان مبين • فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين
منكرين لكونهم بشرا لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا
مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة فنزلوا منزلة من يعتقد رسالته وينكر بشريته وقلبوا الحكم
وقالوا لستم رسلا ولكنكم بشر وفائدة تنزيلهم منزلة المنكر للبشرية المبالغة في المنافاة بين الرسالة
والبشرية • قال السيد فرق بين هذا المثال والمثال السابق فان المنشا في التنزيل فيه هو حالة المتكلم
والمخاطب وهنا هو حال المخاطب فقط هذا ولا يخفى انه وهم لان المنشا في التنزيل مطلقا مخالفة حكم
المتكلم لما عليه المخاطب الا انه في السابق عليه مطابق للواقع وههنا غير مطابق وما يتيسر لي بحث شريف
فطنة موهبة ربي لطيف • وهو ان ما جعلوه تنزيلا يحتمل ان يكون على مقتضى الظاهر ويكون الكلام
من قبيل الكناية فيكون ان انتم الا بشر بمعنى ان انتم الا بشر بمعنى ان انتم الا غير رسل لاستلزام البشرية
نفي الرسالة فذكر البشرية واريد انتفاء الرسالة ففي الكلام قصر قلب من غير تنزيل وانما اختار المحقق
في مقام التمثيل ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا الآية دون ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن
من شيء لان كلا في الاول اشكال يحتاج الى الدفع وهو انه يلزم ان يكون قول الرسل ان نحن الا بشر تسليما
لذلك القصر واعترافا بانتفاء رسالتهم فاجاب عنه بقوله وقولهم ان نحن الا بشر مثلكم من مجاراة
الخصم اي الجري معه وعدم المخالفة في السلوك وهو من قبيل تسليم المقدمة فاظهار الانقياد ليعثر اي لاجل
الخصم في العثار وهو الزلة • لا من العثور وهو الوقوف حيث يراد تبكيته اي اسكاته والزامه
لا لتسليم انتفاء الرسالة وفيه ان تسليم القصر يستلزم تسليم البشرية وانتفاء الرسالة ايضا
وفي العثار رغبة للخصم لاعثاره • فيجاب بان المراد منه نحن بشر مثلكم والنفي والاستثناء لتكميل التقييد
بمعنى وانما ذكر لمجرد موافقة الخصم في العبارة • ولا يخفى ان الجواب ح ان المراد بالنفي والاستثناء
مجرد اثبات البشرية ولا مدخل فيه لكونه في مجاراة الخصم على ان ذلك بعيد من النظم بل لا يليق ببلاغته
لان الموافقة للخصم في عبارة تكون صريحا في تسليم دعواه عدول عن البلاغة فالوجه ان يقال ان القائلين
اعتقدوا ان الرسول يكون ملكا لا بشرا فنزلوا الرسل في دعوى رسالتهم منزلة من يعتقد ملكيته
وينكر بشريته فقيل لهم ان انتم الا بشر مثلنا وقلبوا حكمهم وعكسوه يعني انتم بشر لا ملك فقولهم ان

ان نحن الا بشر ليس فيه انتفاء الرسالة بل تسليم المقدمة للمجاراة والزامهم بقوله • ولكن الله يمن
على من يشاء من عباده يعني انتفاء الملكية وثبوت البشرية لا يستلزم انتفاء الرسالة •
وههنا بحث شريف آخر وهو ان قول الكفار ان انتم الا بشر مثلنا يدل على انهم لا ينكرون رسالة
البشر فالوجه انهم اعتقدوا ان الرسل ادعوا افضلًا وامتيازًا عنهم استحقوا بذلك النبوة فقالوا
ان انتم الا بشر مثلنا يعني لا تتجاوزون البشرية الى امتياز حتى تستحقوا الرسالة ح وصف
البشرية بالمماثلة يقتضي الحكم فقولهم ان نحن الا بشر مثلكم تسليم لمقدمتهم وقولهم ولكن الله يمن
على من يشاء من عباده منع لطلب الرسالة الامتياز بل هو فضل الله يؤتيه من يشاء من عباده
كقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك **انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقربه** فالمراد بهذه العبارة
على ما قررنا عليه بيان الشيخ من ان انما لا يستعمل الا لحسب التنزيل بعيد عن الحمل على ما اول الشارح
به لا ترج يكون المعنى لمن من شانه ان يعلم ذلك وح لا وجه لقوله **وانت تريد ان ترققه** للاخ
الخطاب ح للافادة لا للترقيق ولذا قال الشارح معترضا على المص الاولى ان يكون هذا المثال
من قبيل التنزيل منزلة المجهول • والمراد بالترقيق جعله رقيقا مشفقا بالاخ رحيما عليه الله تو ولم نجد
في كتب اللغة وانما وجدنا ترقق له اذا رق قلبه له وتقول او تريد الاخبار برقته على المخاطب
اذا كان منكر الرقة عليه والوجه جعل قوله ترققه للنسبة اي تريد ان تنسبه الى الرقة لكن المراد
بهذه النكتة فهي من محتملات عبارته لكن ما في المفتاح هو الاول **وقد ينزل المجهول منزلة
المعلوم لادعاء ظهوره** اي ادعاء انه مما يجب ان يعلم ويسعى في تحصيله فكل من يخاطب به
فهو عالم به ومحرز مقدمات معرفته **فيستعمل له انما** نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود
انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين لكمال ظهوره معلوم للمخاطب او لكونه موصوفا بالصلاح
امرا واجبا لم يرض احد من نفسه بالجهل باصلاحهم **ولذلك** الادعاء المستلزم لكمال الانكار **جاء
الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى** اي بما تعلمه محققا او بما تبصره لكمال ظهوره
على حسب انكارهم من تصدير الكلام بحرف التنبيه الموجب لكمال العناية بتفهيمه وبان والاسمية
بلا [illegible] • وبضمير الفصل الذي للتاكيد عند ما يفيد الحصر وبتعريف المسند المفيد لحصر الافساد فيهم
ادعاء والحصر تاكيد على تاكيد وادعاء حصر الفساد فيهم تاكيد آخر بهذا • وهنا تاكيد آخر لم يشر
اليه المص وهو توبيخهم وتعريضهم بقوله تعالى ولكن لا يشعرون • وجعله داخلا في قوله بما ترى كما في
كلام الشارح بعيد عن السوق وبا بادبيان الايضاح **ومزية انما على العطف** لانه ركن له

في الدلالة على القصر بحسب الوضع ظاهر وان تلك المزية مشتركة بين التقديم وانما لكن يتجه ان ما عليه
المزية لا ينحصر في العطف بل منه النفي والاستثناء **انه يعقل منها الحكمان معا** كما هو مقتضى القصر لان
القصر اجمالي لا ترتب فيه قطعة بين الحكمين فهو مفهوم انما ومترتب على تعقل الحكمين في العطف تفصيلا
فالقصر مع انما من حاق العبارة وفي العطف لازم مفهوم العبارة وفي الشرح ان المزية في ذلك
ان يفهم القصر من اول الامر ولا يذهب الوهم الى خلافه **واحسن مواقعها التعريض** اي الاشارة
الى معنى غير مقصود من حاق العبارة **نحو انما يتذكر اولو الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط
جهلهم كالبهائم فطمع النظر منهم كطمعه منها** اي تعريض بطامع النظر منهم وبما لا ينبغي ان يصدر منه
من الطمع وبالكفار وبكونهم كالبهائم هذا مقتضى سوق كلام المص والمطابق لما ذكره في الايضاح وهو
احسن مما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من ان المقصود منه ذم الكفار وان يقال انهم من فرط جهلهم
كالبهائم وكون احسن مواقعها التعريض دون ما ولا ان المخاطب به من لا يجهل الحكم بخلاف النفي
والاستثناء فيحسن فيه موقع النفي والاستثناء افادة مدلوله بخلاف انما فانه لا اعتداد موعد لول
الكلام وانما مناط الافادة ما يتوسل اليه • فان قلت فلا موقع لها الا التعريض • قلت
من مواقعها افادة لازم فائدة الخبر ثم اشار بكلمة ثم الى البعد بين البحثين والانتقال من بحث الى بحث هو
بمنزلة الفصل والباب **القصر كما يقع بين المبتدا والخبر** وقد سبق امثلة كثيرة **يقع بين
الفعل والفاعل** ومنه انما يتذكر اولو الالباب والمقصود للحاق غير المبتدا والخبر بهما في الكثرة ودفعا
لتوهم قلته او عدمه حيث اكثر امثلتهما ولم يات من الفعل والفاعل الا بواحد ولم يات من
غيرهما بشيء والمرفوع توهم انه لا يكون بين الفاعل والمفعول والفعل والفاعل الا بسبب احدهما صفة والاخرى
موصوفا حتى يكون من قصر الصفة على الموصوف او العكس والمراد بالفعل ما يعم شبه الفعل كما شاع وكذلك
ان تترجح شبه الفعل في قوله **وغيرها** اي غير الفعل والفاعل • قال الشارح كالفاعل والمفعول والمفعولين
من باب اعطيت • وذي الحال والحال والفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه والكل ترجع الى قصر
الفعل مقيدا بانه مقصور او المقصور عليه ولذا انحصر القصر في قصر الصفة على الموصوف والعكس
بهذا والا لم يظهر الفرق بين ما ضرب زيد الا عمرا وبين ما ضرب زيد الا في الدار حتى يصح جعل القصر في الاول بين
زيد وعمرو وفي الثاني بين ضرب وفي الدار بل القصر في الثاني ايضا في الظاهر بين زيد وفي الدار وعند التحقيق
بين الفعل المقيد بالفاعل والظرف **ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه** عن المقصور **مع اداة
الاستثناء وقل تقديمهما** دون تقديم احدهما بان يقول فيما جاء في الا ابي زيد لان القصر فيما بين [illegible]

فينعكس المقصود او بان يقول ما جاءني زيد الا فانه لا يصح له اصلا **بحالهما** اي كاثنين بحالهما الذي قبل
التقديم من اتصال المقصور عليه بالاداة وتقديم الاداة عليه واحترز به عما اذا لم يكونا بحالهما بان تقدم
المقصور عليه على الاداة فتقول نحو ما جاءني الا زيد ما جاءني زيد الا ابي لا لان التقديم فيه كثير بل لانه
لا يجوز اصلا لان القصر انما يكون فيما يلي الا فينعكس المقصود **نحو ما ضربت الا عمرا زيد وما ضرب**
الا زيد عمرا والدليل على وقوع هذا التقديم قول الشاعر • لا اشتهي يا قوم الا كارها • باب
الامير ولا دفاع الحاجب • وقوله • كان لم يمت حي سواك ولم يقم • على احد الا عليك النوائح •
لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها في المثالين المذكورين لان المقصود ضرب زيد في عمرو لا لمطلق
الضرب وضرب واقع على عمرو في زيد لا لمطلق الضرب ففي التقديم ايهام الضرب غير المقصود او لا
وينبغي ان يعلم ان ما ضرب الا عمرا زيد اضعف من ما ضرب الا زيد عمرا لان فيه رعاية الاصل من تقديم
الفاعل وفي ما ضرب الا عمرا زيد خلاف الاصل • ولا يخفى ان قوله لا اشتهي الى آخره من قصر الموصوف
على الصفة فانه من قبيل قصر المتكلم وقت الاشتهاء على الكراهة ففيه قصر الموصوف على الصفة قبل
تمامه لان وقت الاشتهاء باب الامير ودفاع الحاجب من تتمة المقصور فالتعليل قاصر ويمكن ان
يعلل الحكم بان المقصور بمنزلة امر واحد والفصل بين اجزائه بالمقصور عليه كالفصل بين اجزاء الكلمة
وبعض النحاة منع التقديم بحالهما ايضا وجعل ما ضرب الا عمرا زيد كلامين بتقدير ضرب زيد في
جواب من ضرب ولا يخفى انه تكلف وقال المص هذا التقدير باطل لانه يفيد الحصر في الفاعل ايضا ونحو
البعض لان المقدر خال عن اداة القصر • وقال الشارح ان السؤال المقدر يقتضي الجواب باستيفاء
الضارب حتى لو ضرب زيد وعمرو وقلت في جواب من ضرب عمرا زيد لم يتم الجواب فقال نعم يمكن
التزام القصر في هذه الصورة والتزام انه لا يقدم المفعول مع الا على الفاعل الا اذا اريد القصر انتهى
ونقول انه ايراد المص لا يقتصر على هذا المقام بل يتجه على مواضع متعددة هي مذاهب جماهير النحاة منها
زيد معطي عمرو امس درهما فانهم جعلوه في تقدير اعطاه درهما في جواب ما اعطاه ومنها
زيد معطي غلامه امس درهما في جواب ما اعطى ولا يمكن التزام الحصر فيه اذ لم يردوا على الكسائي
قوله بان المنصوب مفعول الصفة دون الفعل المقدر بانه يفوت الحصر • ومنها قولهم ان زيدا ضرب
الناس عمرا في تقدير يضرب عمرا في جواب من يضربه • ومنها قوله في ليبك يزيد ضارع انه في
تقدير يبكيه الضارع في جواب من يبكيه ومن البين انه ليس المعنى على انه لا يبكيه الا الضارع في جواب
من يبكيه • ومن البين انه ليس المعنى على انه لا يبكيه الا الضارع ايضا ولو التزمها القصر حتى في ما ضرب الا عمرا

زيدا

١٥٧

زيدا على مذهب بعض النحاة لم تكن المخالفة بين السكاكي وذلك البعض في مجرد توجيه النصب
بل في معنى التركيب وحينئذ يرجح قول السكاكي ومن تبعه لانهم لم يقولوا بذلك الا بعد تحقيق
المراد بالتركيب والبعض اقرب بالغفلة عن انه يلزمهم القصر بتقدير السؤال • فالتحقيق
ان السؤال عن مقتضى الحصر لو لم يكن مقدرا انما شيئا من الكلام فانك في تقدير من يبكيه مثلا في
البيت قاصد تعيين الفاعل المتروك لا سائلا عن عموم الباكي فانك تريد من يبكي بالبكاء
الذي تحدث الامر به كقوله ليبك فتامل **ووجه الجميع** اي السبب في افادة النفي والاستثناء
القصر او طرد الجميع وطريقته فيها في الجميع اي جميع صور القصر من ما هو بين المبتدا والخبر والفعل
والفاعل ومتعلقات الفعل الى غير ذلك وانما اقتصر على بيان الوجه في النفي والاستثناء لان
وجه القصر في العطف بين وانما راجع الى النفي والاستثناء والتقديم ايضا راجع الى النفي والاستثناء
والتقديم انما راجع الى النفي والاستثناء او الى العطف فزيدا ضربت في معنى ما ضربت الا زيدا
او زيدا ضربت لا غيره واقتصر على البيان في الفرع لان البيان فيه يجعله مردودا الى غير مفرغ
فما ذا بقي فكان بيان غير المفرغ ايضا **ان النفي في الاستثناء المفرغ** وهو الذي يترك فيه
المستثنى منه فيفرغ الفعل الذي قبل الا ويشتغل عنه بالمستثنى كذا قال او فوصفه بالمفرغ وصف
بحال المتعلق اي يفرغ العامل او على الحذف والايصال اي المفرغ له ونحن نقول هو الذي فرغ
عنه او لم يشتغل بجواب المستثنى منه والاولى ان يقولوا افرغ العامل الذي قبل الا وشغل
عنه بالمستثنى ليشمل ما ان الا قائم بل الاولى فرغ عامل المستثنى منه وشغل عنه بالمستثنى
ليشمل ايضا ما قائم الا انا فان العامل فيه بعد الا لان العامل المعنوي هو المبتدا لا مع الخبر فقال
بعد الا الاولى تركه ليشمل المستثنى المفرغ بغير ويستغني عن قوله وغير كالا الى آخره **يتوجه**
الى مقدر لئلا يلزم النفي من غير منفي عنه **عام** ليتناول المستثنى منه وغيره ولئلا يلزم التخصيص
من غير مخصص فتقول القول بتقدير المستثنى منه بناء على ما سيجيء في بحث الايجاز والاطناب من انه
متركه ثم لا يحيق المكر السيء الا باهله من امثلة المساواة وما وجهه الشارح به من ان تقدير
المستثنى منه اعتبار نحوي وعلى البيان اللفظي هو بمعزل عن نظر صاحب المعاني الا ان يراد
بالمقدر في هذه العبارة ما ينساق الذهن اليه ويرجع اليه تفصيل المعنى من غير تقدير في نظم الكلام
فتقول **مناسب للمستثنى في جنسه** اذ يقدر في ما ضرب الا زيد احد لا حيوان او شيء حتى
لا ينافي القصر مجازا وفي ما اعطيته الا جبة لباسا حتى لا ينافيه اعطاء درهم فاعلا ويجنس

مانعة في الوصف جنس ويقال ليس المشارك للمستثنى فيه انه من جنسه الا ترى انه لا يقال للحمار انه
من جنس زيد مع انه حيوان كزيد ويعرف منه ما في الفهم من قوله الجنس الى الجنس يحمل فمن فسره بالا
يصدق على المستثنى فقد بعد **و في صفته** اي كونه فاعلا او مفعولا او غير ذلك • ولا يخفى ان
في قوله في جنسه مسامحة لان المقدر يجب ان يكون من جنس المستثنى لا مشاركة في الجنس فلا يصح
المناسبة في جنسه كما صحت في صفته عامر او مناسبة له في كونه جنسه وان القصر لا يتوقف على تقدير
ذلك المناسب بل لو قدر اعم الاشياء لحصل القصر وايضا المستثنى فيما ذكر المستثنى منه نحو ما جاءني احد
الا زيد ليس مناسبا له في صفته مع افادة القصر وان في بيان وجه القصر تحقيق حقيقة القصر وبيان
مقدار ما توجه اليه النفي وهو امر مهم لا ينبغي الغفلة عنه **فاذا اوجب** اي من ذلك العام **شيء بالا**
لشيء او اوجب لشيء منه بالا كما في ما جاءني الا زيد فانه لم يوجب من العام لشيء بل اوجب لشيء منه
جاء القصر ضرورة بقاء ما عداه على ما كان عليه من تعلق النفي به **وفي انما يؤخر المقصور عليه**
لو قال ابدا لاستغنى عن قوله **ولا يجوز تقديمه على غيره** اما من التجويز وهو الانسب بقوله او من
واما من الجواز **للالتباس** اي لالتباس المقصور عليه بغيره مع لزوم القصر قبل التمام • فان قلت
مع تقديم المقصور عليه ينعكس المعنى والالتباس ايهام المقصود لا تعيين غير المقصود • قلت
لو سلم فالمراد انه لو جاز تقديم المقصور لزم الالتباس وتعيين غير المقصود بعد ايجاب تأخير المقصور
وفيه انه في صورة جمع لا مع انما الالتباس مع التقديم فلو قيل انما ضرب عمرا زيد لا بكر لم يلتبس
قال الشارح المحقق وههنا نظر لوجود تقديم المقصور مع انما كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر
الضرب على زيد كما قال ابو الطيب • اسامياً لم تزده معرفة • وانما لذة ذكرناها • اي
ما ذكرناها الا للذة ويمكن الجواب بمنع ان القصر ان القصر للتقديم بهذا وفيه انه في الحكم بان انما في
هذا التركيب لا قصر فيه وفي انما جاءني زيد لا عمرو للقصر حكما **وغير كالا في افادة القصرين**
اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف باقسامها ولك ان تريد بالقصرين المبتدا
والخبر والقصر بين غيرهما وهو اقرب **وفي امتناع مجامعة لا** قد تبع المفتاح في تخصيص
وجه الشبه والاولى الاقتصار على قوله وغير كالا اذ فيه تكثير المعنى بتقليل اللفظ لانه يفيد الاشتراك
في جميع احكام الا • اللهم منك الايجاد والانشاء • وانت الذي تفعل ما تشاء • لا نبتهل
ولا نلتجي الا اليك • ولا نتمنى الا برفع الحاجة الا بين يديك • انت المستغني في موقف
افتقارنا عن الاستفهام • وانت المنزه عن ان تكونا مثلنا مشكوكا في حيز الابهام • اللهم كما انعمت

وانعم

وانعم علينا بشرح صدورنا • ووفقنا بالاجتناب عن المناهي • وارزقنا بمعروفك حقايق الاشياء
كما هي • يا كريم انت الذي لا تخيب راجيا • ولا تحرم من فضلك مناديا ولا مناجيا **الباب**
السادس الانشاء اي هذا باب الانشاء وقوله ان كان ابتداء الكلام • كما لا يخفى على
ذوي الافهام • وقد سبق في اول الفن بيان انواع الانشاء كالخبر والتمني في قوله وانواعه كثيرة
منها التمني بمعنى الكلام يدل على التمني في قوله واللفظ الموضوع ليت حيث ضميره راجع الى التمني بمعنى الحالة
التي تحدث بهذا الكلام • او المراد ان اللفظ الموضوع لتحصيل هذا الكلام على ان اللام للعوض وعلى
هذا القياس غير التمني • وقد يقال الانشاء بمعنى القاء الكلام الخبري كالاخبار وهو بمعزل عن هذا المقام
وان ظن الشارح انه المراد • وكيف لا وقد عرفت من اول الفن الاول ان الانشاء الذي هو عنزق في
الشبوب هو قسم الكلام والتمني والاستفهام مثلا لم يأت بمعنى القاء الكلام المفيد للتمني مثلا حتى يجعل
الانشاء بهذا المعنى منقسما اليها وما دعى الشارح اليه من تصحيح مثل قوله واللفظ الموضوع ليت
لم يدع بحق فان القاء الكلام للتمني ليس الموضوع ليت كما ان نفس الكلام ليس كذلك **ان كان**
طلبا جعل الطلب كالخبر اسما للكلام **استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب** لم يقل
وقته لان الطلب السابق بمعنى الكلام وهذا الطلب بمعنى آخر وهو محبة حصول الشيء على وجه يقتضي
السعي في تحصيله او لا مانع من الاستحالة او البعد كما في التمني وذلك الاستدعاء لانه لا معنى لطلب
الحاصل وقت الطلب سواء كان عينيا او غيره ففي غير التمني يجب ان يكون حصوله بعد الطلب واما
في التمني فقد يكون حصوله قبل الطلب كما في قولك ليت زيدا لم يخرج او لم يأت • فان قلت
ربما يطلب شيء حاصل وقت الطلب لعدم العلم بحصوله فالصحيح ان يقال استدعى مطلوبا غير معلوم
الحصول وقت الطلب • قلت المراد الاستدعاء بحجة الطلب الاستدعاء نفسه والمراد عدم الحصول
في زعم المتكلم فاذا لم يوجد شرط الطلب وصحته يحمل كلام من يوثق به على معنى مناسب لذلك
الطلب • واعلم ان قوله استدعى مطلوبا يحتمل معنيين احدهما وهو الاظهر انه يتوقف على عدم حصول
المطلوب • وثانيهما انه يطلب من المطلوب به مطلوبا غير حاصل وقت الطلب ولم يذكر لقوله
ان كان طلبا ما هو قسيم لان المقصود بالنظر هو الطلب لكثرة مباحثه ووفور فائدته واما قسيمه
بخلاف قسيمه فان في الاكثر اخبار وضعت موضع الانشاء كصيغ العقود وافعال المدح وافعال
التعجب وعسى والقسم • واما جعل مطلق افعال المقاربة للانشاء كما ذكره الشارح فلا يصح اذ
كاد زيد يخرج يحتمل الصدق والكذب • وكذا طفق زيد يخرج وكذا رب رجل لقيته وكم رجل ضربته وان

وان كان لانشاء التكثير في حيز الخبر ورب لانشاء التقليل فيه لكن لا يخرج به الكلام عن احتمال
الصدق والكذب ولا يتعدى الانشاء منه الى النسبة فقد انشرح ابا معنى من الانشاء ليس كما
ينبغي لان انشاء رب ليس مما نحن فيه ولعل لانشاء الترجي ويجعل الكلام انشائيا **وانواعه**
كثيرة لم يرد بالكثرة ما ينبو عنه صيغة جمع القلة فانها على ما ذكره المص خمسة و **منها التمني**
واللفظ الموضوع له ولا يشترط امكان المتمنى لا يشترط امكان المطلوب في شيء
من اقسام الطلب بل يكفي زعم امكانه في ما سوى التمني ولا يشترط فيه زعم الامكان ايضا بل يصح
مع العلم بامتناعه • وقد عرفت توجيه شمله فتذكر • والمراد بالامكان الذاتي فني دلالة قوله
كما تقول ليت الشباب يعود عليه بحث لان في امتناع عود الشباب نظرا • وان اريد
الامكان العادي فنفي الاشتراط المذكور قاصر اذ لا يشترط الامكان الذاتي ايضا بل يصح تمني
المستحيل بالذات وكما لا يشترط الامكان لا يشترط الامتناع وخص الامكان بالنفي لانه
يتبادر الوهم الى اشتراطه لكانه لما تقرر انه لا يصح طلب المحال وعدم تمييز الوهم بين طلب
على وجه التمني بطلب الا على هذا الوجه في المفتاح انه يجب في تمني الممكن ان لا يكون لك مطمع
والا لكان ترجيا • وفيه بحث لانه لا طلب في الترجي وانما هو طمع وترقب فاذا كان
طلب امر بهو على سبيل المحبة كان هناك تمن وترج فاذا اتى بليت فقد افيد التمني دون
الترجي • واذا اتى بلعل كان هناك فقد افيد الترجي **وقد يتمنى بهل** كان المناسب
ايراده في المعاني المجازية للاستفهام الآتية لما تعين ذكر لو ولعل هناك ناسب ذكر
هل هنا استيفاء للالفاظ المجازية للتمني **نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع**
قرينة صارفة عن ارادة الحقيقة وهي سبيل الاستفهام عن وجود الشيء مع العلم بنقيضه
انى بها لتوقف التجوز عليها لا خذها في مفهوم المجاز ولا يصلح قرينة معينة لان العلم بعدم
الشفيع لا يوجب الحمل على التمني لجواز ان يكون الاستبعاد او لاظهار شدة افتقاره
الى الشفيع وترك ذكر القرينة المعينة لعدم توقف المجاز عليها وانما توقف عليها صحته
ولم يهملها صاحب المفتاح • والعدول الى هل لكمال العناية بالمتمنى حتى ينزل منزلة ما لا جزم
بانتفائه • ومنه قوله تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا حكاية عن الكفار ولا يخفى ذلك
بهل بل يكون بالهمزة ايضا كقوله • الا سبيل الى خمر فاشربها • الا سبيل الى نصر بن حجاج
وقد صرح به ابن الحاجب ونسبه عن الجزولي وسيبويه • فالاولى وقد يتمنى بحرف الاستفهام

وقد

وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب اي بقوله بالنصب نصب القرينة الصارفة
عن الحقيقة فان المضارع بعد الفاء انما ينصب بعد الاشياء الستة • واما القرينة المعينة
للتمني فهو ان الاستعارة للتمني من بين الستة قد تلاحظ دون غيره والعلاقة كون كل منهما لتصوير
غير الواقع واقعا وليس القرينة المعينة انه المناسب للمقام المتمني كما ذكره الشارح لانه يحتمل المقام
التحسر على انتفاء الاتيان فتكون لو استعارة للنفي وانما يعدل في التمني الى لو اشعارا بامتناعه
والامتناع في المثال المذكور يحتمل ان يكون باعتبار الاتيان وان يكون باعتبار التحديث • وقيل
لو مصدرية مختصة بما بعد فعل فيه معنى التمني نحو ودوا لو تدهن اي تدهن • وكثيرا ما يستغنى
بلفظها بما بعد فعل التمني عن ذكره قبلها فقوله لو تأتيني بتقدير اود ان تأتيني **قال السكاكي**
كان حروف التنديم في الماضي والتحضيض في المضارع • وقيل التحضيض يستلزم
التنديم على فوته في الماضي او على عدم فعله • فقيل للحض والتنديم في الماضي يوجب التحضيض
على فعله في المستقبل فهي لا تنفك عن تنديم وتحضيض **وهي هلا والا بقلب الهاء**
همزة على عكس قراءة هيان نستعين في اياك نستعين **ولولا ولوما ماخوذة**
منها مركبتين مع لا وما المزيدتين جعلهما مركبتين مع تغليب هل او الا وانما جعل
الماخذ هل ولو مع ان ما ولا ايضا من الاجزاء لان المدار في الاخذ هما • وانما زيدتا تبعا لهما
كما يظهر من قوله **لتضمينهما معنى التمني** اي جعل زيادة ما ولا علامة ارادة التمني فيهما مع اوحدها
لا ينفكا عنه فزيادتهما لالتزام التمني اياهما • وليس المقصود مجرد حروف التحضيض الى هل
ولو حتى يكون خارجا عن نظر الفن متعلقا بعلم الاشتقاق بل المقصود التنبيه على ان التمني المقصود
منهما قد يجعل ذريعة الى امر آخر • وهذا من اسرار هذا الفن لا يرضى الالمعي فيه ان يفوته مثله و
ويرشدك الى هذا المقصد قوله **ليتولد** تعليلا للتضمين **منه** اي التمني **في الماضي التنديم**
نحو هلا اكرمت زيدا وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم فان قلت التمني
طلب الشيء على سبيل المحبة • ومحبة المتكلم للشيء لا يوجب ندامة المخاطب على تركه او حرصه
على فعله • فكيف يتوسل الى التحضيض والتنديم • قلت التمني لا لنفسه بل للشفقة على المخاطب
توجب ذلك بلا خفاء • ولله در مؤلفه المص زبدة مقاصد المفتاح • ولطف تنقيح لكلامه
حيث لم يتمنى كلامه في هذا الموضع على هذا الوجه وهو في خفاء الدلالة عليه حيث يكاد ينكر
صحة نقله • ولهذا اشتغل الشارح بتصحيحه • ونحن اعتمدنا على ذكاء الناظر في كلامه لنا حل

للنظر فيه ولموقعه مرامه • ونحن نقول الاحسن ان يجعل لا ايضا متضمنا ماله مدخل في
التنديم والتحضيض ولا يجعل لا لمجرد امارة على قصد التمني لجامع اذ لم يتبين
مناسبة لها بكونها علامتين وجرية لاختيارهما دون غيرهما • وذلك بان تجعل
ما ولا النفي تحسرا على ما فات وما سيفوت كانه قال الشك فعلت ما فات والشك
تفعل لا تفعل **وقد يتمنى بلعل فيعطي حكم ليت** لا اختصاص له بلعل بل هو
مشترك بين هل ولو وليت **نحو لعلي احج** من حج وقصد اي اقصدك **فازورك**
بالنصب لبعد المرجو اي لبعد ما من شانه ان يترجى لا المرجو باستعمال لعل كما يتبادر
والا لم يكن لعل مستعملة في التمني بل في الترجي **عن الحصول** وقال السيد السند
ان المراد المرجو بلعل ومعنى التمني به جعل الترجي به في حكم التمني • ولا يخفى انه بعيد والاقرب
ان يتمنى بلعل لقرب المتمني منها للحصول فكانه قريب من الرجاء • ولا يبعد ان يقال استعمال
لعل في المثال المذكور لان المقصد مرجو والزيادة بعيدة لانه ليس بهذا القاصد والحكم
مناسبة بليت ومناسبة بلعل فروعي الجهتان باستعمال لعل ونصب ازورك والظني
بك فطنة لا تخشى من الافادة فانه يحقق به من له كعب اعلى **ومنها** اي من انواع
الطلب **الاستفهام** وهو كلام يدل على طلب فهم ما اتصل باداة الطلب فلا يجري
على افهم فان المطلوب به ليس طلب فهم ما اتصلت به لان اداة الطلب صيغة الامر
وقد اتصل بالفهم وليس المطلوب به طلب فهم الفهم بخلاف ازيد قائم فان المطلوب
طلب فهم مضمون زيد قائم وسمي استفهاما لذلك • وهذا الطلب على خلاف طلب سائر
الانشاء من الفاعل فان العلم في علمني مطلوب المتكلم وهو اثر العلم لكن يطلب فعله الذي
هو التعليم ليترتب عليه الاثر وكذا في اضرب زيدا المطلوب مضروبية زيد ويطلب
من الفاعل التاثير ليترتب عليه الاثر وفي ازيد قائم يطلب نفس حصول قيام زيد
في العقل لان الاداة اتصل بقيام زيد بخلاف علمني فان الاداة فيه متصلة بالتعليم •
والالفاظ الموضوعة له اي لغرض تحصيل الاستفهام والا فليس الاستفهام المعنى
المطابق للاسماء **الهمزة** قدمها لانها الاصل والبواقي متفرعة عليها كما تقرر في موضعه
وهل عقب الهمزة بها لكمال مناسبتها وعقبها بقوله **وما ومن** لذلك وكان الانسب
جمع كم معهما **واي وكم وكيف واين واني ومتى وايان** فبعضها لطلب التصديق

اي

اي ايقاع النسبة وانتزاعها وبعضها لطلب التصور اي ادراك سواهما وبعضها يعمهما
فان الاول للتحقق والثاني للاعم قدمه فقال **فالهمزة** ونقول تقديمها هنا ان ليكون
التفصيل على طبق الاجمال فاجعل ما ذكره في سلك ما ذكرناه في مقام الاجمال ولعد جمع
القول بانه في التاخير افات **لطلب التصديق** فقد ظهر وجه تقديمه على التصور •
فادركه ان كنت من اهل التدبر • وهنا وجه آخر هو انه ليس طلب التصور الا لكلام خارجي
ولا طلب الا التصديق وتحقيقه الان ان شاء الله تعالى ونحيك من التحير **كقولك اقام زيد**
قدم الفعلية لان الاستفهام احق بها **وازيد قائم** والم اقم زيد وازيد ليس بقائم وما من
مقام يستفهم عن الايجاب الا ويسع الاستفهام عن السلب ويرجح احدهما على الاخر رغبة المتكلم
به والاهتمام بوقوعه **او التصور كقولك** في طلب تصور المسند اليه **ادبس في الاناء ام عسل**
فانك تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند **افي الخابية دبسك**
ام في الزق فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة في احدهما والمطلوب التعيين • قال
السيد السند كون الاستفهام لطلب التصور كلام ظاهري مبني على التوسع لوجهين احدهما
ان المجيب لسؤال ادبس في الاناء ام عسل لم يزد في تصور السائل شيئا • وثانيهما ان الحاصل
بالجواب هو التصديق بثبوت المحمول المعين وهذا التصديق يخالف التصديق بثبوته لاحدهما
والسائل لا يمتنع عن طلب الاخر لانه لم يحصل بحصوله • ونحن نقول مطلوب البليغ بتركيب
الخبر افادة النسبة الخارجية بين محمول وموضوع • ولاحضارهما وتصورهما طرق مختلفة
فشانه ترجيح طريق على طريق لاقتضاء المقام فما يتعلق بهما من خصوصيات اما لتفصيل
تصورهما ليكون التصديق بالنسبة على وجه يقتضيه المقام فالتصديق بالثبوت لاحد الامرين
هو التصديق بالثبوت لمعين اختلف الموضوع فيه بحسب المقامين وتعيين الموضوع
في احدهما ليحصل لتصور الطرف على وجه فيه خصوصية لكونه طرفا للخبر اتم • فالمجيب بالتعيين
عن سؤال ادبس في الاناء ام عسل يجعل ذات الموضوع متصورا باحدهما ليكون حكمه اتم فالمطلوب
بالسؤال التعيين طرفه حكمه من العموم الى الخصوص ليصير تصديقه اتم فيسمى تعدد التصديق في نظر
البليغ • وان اقتضاه التدقيق الفلسفي والوسلم فالمطلوب ليس التصديق بل تبديل
التصور وتعيين التصديق يلزم من تبدله ولا يلزم من توجه الطالب الى الشيء توجهه الى لازمه
فجعل بعض كلمات الاستفهام لطلب التصور لكونه سؤالا عن مفرد من مفردات الخبر ليس

مبنيا على التوسع وليس المقصود بالجواب الا التصور بهذا الطرف ليكون التصديق
بالنسبة اتم سواء كان التصديق الاتم بتصديق آخر او بعين الاول • وان تاملت حق
التامل لا تجد فرقا بين قول المجيب عن الاستفهام المذكور بقوله دبس وبين قولك من
اول الامر في الخابية شيء اي دبس فلما ان النظر في التفسير ليس الى تحصيل تصديق بل
الى تحصيل تصور الشيء بخصوصه فلذلك جواب السؤال لتحصيل تصور الموضوع المبهم بخصوص
الدبس لا الشك في ريبته مما اوضحناه لك مع مزيد التشبيه انه لم يكن بين البحر كرة الحديد
ومن سعة الحق غشاوة التقليد • ومنه التوفيق والتاييد ولهذا اي لكون الهمزة
ان لطلب التصور لم يقبح ازيد قائم كما قبح هل زيد قام لان قبح هل زيد قام لا بهامه طلب
التصور مع انه لم يجيء له • وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى فيتوهم ان ايلاء الاسم للدلالة
على انه المسؤول عنه وذلك الايهام لا يجري في ازيد قام واعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت • قال
الشارح المحقق وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب
حصول الحاصل • وهو محال بخلاف الهمزة فانه يكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول • وهذا
ظاهر في اعمرا عرفت واما في ازيد قام فلان الانسب ان التقديم المرفوع يستدعي التصديق بنفس
الفعل حتى لا يصح السؤال عن التصديق • غايته انه يحتمل لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون
ازيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه • ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام
بان هل بمعنى قد لا بانه مختص بطلب التصديق كما سيجيء وهذا انما يتجه على ما علل به القبح دون ما
عللناه به لان زيد قام وان لا يوجب كون التقديم للتخصيص حتى يكون مع التصديق باصل
الحكم بل لا يصح عند السكاكي لكن ازيد قام يستدعي ان يكون التصديق حاصلا باصل الحكم ويكون
تقديم زيد لتعلق السؤال به والا فالاستفهام بالفعل اولى ولذا لم يقل لم يقبح ازيد قائم لكن العلم
في قبح هل زيدا عرفت عند السكاكي والمص ما ذكره لا ما ذكرناه • وكان الاولى ان يقول ولهذا لم يقبح
ازيد قام ام عمرو وهل يقبح الى آخره والمسؤول عنه بها اي بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت
زيدا ام اكرمته واما نحو اضربت زيدا فالمطلوب فيه التصديق والمتبادر ان الواقع بعد همزة الجملة
اذ ليس تقديم الفعل لتعليق الاستفهام به بل على ما هو الاصل فيه والفاعل في انت ضربت
زيدا لانه لو كان السؤال عن صدور الضرب عن الفاعل لقيل اضربت اذ لا فائدة في ذكر انت
ولان الاستفهام بالفعل اولى والمفعول في ازيدا ضربت المفعول يعم لحقه الا المفعول به فانه

لايتقدم

لا يتقدم على عامله والاستفهام عن المفعول المطلق المحدود نحو اجلسة بفتح الجيم وكسرها
مع التصديق باصل الفعل جلسته • واما عن المبهم فلا نحو اجلوسا جلست • وكذا الحال نحو اراكبا
جئت • وخبر كان نحو اقائما كان زيد • واما البواقي فلا يتصور فيها ان تلي الهمزة • ولا يخفى على من
له دربة في نحوه وهل لطلب التصديق الا في الطلب الايجاب • قال الرضي هل لا تدخل
على الا في اصلها • قلت كانه لرعاية اصلها لانه في الاصل بمعنى قد وقد لا تدخل على الا نه
فحسب اي اذا عرفت انه لطلب التصديق فحسبك هو فحسب مبتدا لكن ضمة ليس بعد
الا نه بني بحذف المضاف اليه على الضم وما له الاقتصر على طلب التصديق وان كان ليس من طرفه
وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اعني بتكرير المثال دفعا التوهم التخصيص
بالفعلية مع كونه في الاصل بمعنى قد وكون هذا الاصل مرعيا في المنع عن الدخول على المنافي والدخول
على الاسمية خبرها فعل واشار باختيار هل عمرو قعد على عمرو قاعد الى قبحه • ولو مثل بهل زيد قائم
لكان الاشارة اوضح ولهذا امتنع هل زيد قام ام عمرو اي استعمالها مع ام المتصلة لانه
يكون في الطلب للتصور لوجوب حصول التصديق مع ام المتصلة مع ايهام بطلب الاستفهام
تعيين احد المبهم • ومنه يعرف سر منع النحاة اين او هل مع ام المتصلة وقبح هل
زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل في الايضاح ما التقدم اشار
به الى ان تقديم المفعول للتخصيص ولا يخفى ان التخصيص يستدعي ثبوت الحكم وخطاء المخاطب
في قيد من قيود الكلام • قال الشارح وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا ضربت من قبيل
حذف الفاعل والتفسير لكن التفسير قبيح بدون الاشتغال بالضمير هذا ولا يخفى ان هل زيدا ضربت
على هذا ليس متعينا للقبح بل هو دائر بين ان يكون قبيحا او ممتنعا الا ان يقال الدائر بين
الامتناع والقبح متعين للقبح • ثم قال الشارح وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم
لمجرد الاهتمام بغير التخصيص • وفيه نظر لانه لا وجه لتقبيحه سوى ان الغالب في التقديم
هو الاختصاص وهذا يوجب ان القبح وجه للبيب التنبه على قصد الاهتمام دون الاختصاص
ولا قائل به معنا • وفيه انه اذا كان احتمال الاهتمام دافعا للقبح فلا يصح الحكم بقبح هل زيدا
ضربت ويحتمل كلام المص فتمام كلام المص يستدعي ان يكون احتمال الاهتمام جامعا مع القبح
فيصح ان يجعل وجها لحكمه بالقبح دون الامتناع وانه لا فرق بين وجه للبيب التنبه وقولنا
هل زيدا ضربت فانه في الثاني ايهام التناقض فان علية الاختصاص فيه يوجب الحكم

يعلم المتكلم بأصل الحكم وهل لحكم يجهله بخلاف الاول على ان في الثاني حمل المخاطب على جواب ام
حتما هو التعيين بخلاف الاول فانه لا يدعو الى جواب دون ضربته اي لم يقبح هل
زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيد جوازا غير مرجوح • وانما قيدنا بالجواز لانه الفارق بين
زيدا ضربت وزيدا ضربته اذ اللزوم مشترك • قال الشارح رح بل التقدير قبل زيدا راجح لان الاصل
تقديم العامل • قلت ولان الاستفهام بالفعل اولى وجواز هل زيدا ضربته مما يشهد له كلام
ابن الحاجب حيث جعل النصب مختارا بعد حرف الاستفهام في المفسر على شريطة التفسير لكن
الرضي حكم بعدم جواز حذف فعل هل اختيارا • واعتباره على قوله دون ضربته ان انتفاء هذا
الوجه للقبح لا يوجب عدم قبحه لان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء المعلول ما لم يقم
دليل على انحصار العلة فيه وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم
يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتأخير في رجل عرف
واجب وان احتمل عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا
وفيه بحث لان اعتبار التقديم والتأخير فيه لانه لا سبب سواه لكون المبتدأ نكرة وهو منتف
مع حرف الاستفهام لانه يصح وقوع نكرة بعد حرف الاستفهام مبتدأ صرح به الرضي قال الشارح المحقق
وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف • وفيه ان الحكم بالقبح على هذا
مشكل لانه ليس فيه قبح عدم اشتغال المفسر بالضمير على انه فيه نجاة عن تكلفات ارتكبها
السكاكي لتصحيح وقوعه مبتدأ ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لانه لا يجعل
للتخصيص كما عرفت واللازم باطل باتفاق النحاة وفيه انه هل يبالي السكاكي بمخالفة النحاة
معه وانه فلا يقبح طرد الباب • قال الشارح رح ان انتفاء علة مخصوصة لا يستلزم انتفاء
الحكم • نعم بهذا الوجه لا يستلزم قبحه • وفرق بين عدم الاستلزام واستلزام العدم ويمكن
دفع النقل بان مراده اي انه يلزم السكاكي انه لا يقبح هل رجل عرف لهذا الوجه يعني يلزمه ان
لا يكون وجهه جاريا في جميع مواد القبح والمقصود ترجيح وجه الغير باطراده لا ابطال
وجهه او ابطال حكم ينسب اليه بمقتضى وجهه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما اي قبح
هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل والاصل اهل وقد جاء على
الاصل في قوله اهل عرفت الدار بالغريين وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام
وقد يقع في الاثر كقوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فالتزم ترك الهمزة تابعا غالبا

في

في الاستفهام وقد من امور لا ينفك عن الفعل المذكور فكذا ما هو بمعناه فيبقى بعد صيرورته
بمعنى الاستفهام على اصله فلم يفارق الفعل الا بالحذف ولا بالفصل في كلام فيه فعل ومالا فعل
فيه تمسكت عنه لما لم تجده • فان قلت ما الفرق بين هل ومتى حتى جعلوا الثاني متضمنا
معنى الهمزة والاول بمعناها • قلت لم يرضوا بمعنى قد فيه لئلا يوجب امتناع
دخوله على الجملة الاسمية وكان اختصاص هل بطلب التصديق ايضا نشأ من كونه في الاصل
بمعنى قد الذي هو لتحقيق النسبة او تقليلها ولا اتصال له بالمفردات وهي اي كلمة هل
تخصص المضارع بالاستقبال قال الشارح رح بحكم الوضع كالسين وسوف بهذا وفيه
انه لو كان بحكم الوضع لما كان تخصيصا بالماضي ايضا بالاستقبال مع انه ليس كذلك قال الله تعالى
فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا • الا ان يقال وضع هل للمستقبل فاذا دخل المضارع لا يلزم
من تخصيصه بالمستقبل خروج شيء من وضعه بخلاف ما اذا دخل على الماضي فانه لا بد اما من خروج
الماضي عن وضعه او خروج هل فيختار خروج هل دون الفعل لانه ركن الكلام • والقياس
يقتضي تخصيصه الجملة الاسمية ايضا بالمستقبل فلا يصح هل يضرب زيد وهو اخوك
لان التقييد بهذا الحال يخصه بزمان الحال اذ المعتبر ثبوت الاخوة في زمان الحال والفعل
يقارنه وفيه ان تخصيص المضارع بالمستقبل لا يستلزم عدم دخوله على المضارع المقيد بها
حالا كما لا يستلزم عدم دخوله في الماضي الآن يقال تصرف هل سابق على التقييد بالحال
فان قلت كونه بحكم الوضع مختصا بالمستقبل منع دخوله على الحال اذ لكان مستعملا في غير ما
وهو وضع للانكار دون الاستفهام اذ لا معنى للاستفهام عن الضرب حال الاخوة • قلت التزم
بهذا المقتضي للوضع صون دخوله على المضارع • وجعل الرضي امتناع المثال لامتناع كون هل
مستعملا في الانكار • وقد وهم البعض ان تخصيصه المضارع بالمستقبل انه لا يدخل الا على المستقبل
وقد عرفت فساده ولاختصاص التصديق بها الباء داخل على المقصور وتخصيصها
المضارع بالاستقبال هو المقصور عليه فقد جمع في العبارة بين استعمالي التخصيص كان
لها مزيد اختصاص اي ارتباط بما كونه زمانيا اظهر كالفعل الاظهر هو الفعل
ولم يقل مزيد اختصاص بالفعل ليظهر وجه مزيد الاختصاص • قال المص اما الثاني فلكونها
واوضحه الشارح رح بقوله واما اقتضاء الثاني اي تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك
فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا وكان زيادة تعلقه بالفعل حيث قال والاستدعاء التخصيص

بالاستقبال يحتمل ذلك وانت تعلم ان احتمال الاستقبال انما يكون في الصفات الذوات لا الافعال
الذوات لان الذوات من حيث هي هي ذوات فيما مضى وفي الحال وفي الاستقبال فيستلزم
ذلك مزيد اختصاص لهل دون الهمزة بالكون زمانيا اظهر كالافعال بهذا وجه المؤاخذة
عليه انه توضيح للواضح بل المنع لان التخصيص بالمستقبل انما هو للمضارع وهو فعل مع هذا الايراد لان
التخصيص بالمستقبل لا يحتمل غيره وهو المضارع والجملة الاسمية فكونها مخصصة للمضارع بل
لا يقتضي مزيد الاختصاص انما يقتضيه لو كان التخصيص مختصا بالمضارع فلا بد من اثبات
ان الاختصاص بالمستقبل له مزيد خصوصية بالمضارع حتى يتضح المطلوب ولا بد في بيانه
مما ذكره السكاكي كما ستتضح لك • ثم قال المص واما الثاني فلان الفعل لا يكون الا صفة
والتصديق حكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات لا الذوات
واحال السكاكي معرفة توجه النفي الى الصفة دون الذات الى علوم اخر • واختلف الآراء في تنقيح هذا
الكلام • وبيان المراد بالذات والصفة فمنهم من اراد الاجسام والعوارض • ومنهم من اراد الحقائق
والعوارض والاول اراد بالعلوم الطبيعيات • والثاني علم الكلام وفي تفصيلها ليس الا
ذوي الاحلام • فطوينا عنها على عزتها • وان كنت تشتهيها فعليك بحواشي السيد السند على
الشرح فلا يكن ما لنا عليها من التعديل والجرح في ساحة الطرح والابهام • وما اختطر السيد السند
في تنقيحه ادعى للذات والصفة معنى يتم به الكلام • والاظهر بنيت في السنة مشايخ الانام • وهو
ان المراد بالذات المستقل بالمفهومية وبالصفة ما لم يستقل ويكون معنى حرفيا ويعود في النفي
والاثبات النسبة الرابطة وح صح قول المص والفعل لا يكون الا صفة بخلاف الاسماء فانها
ذوات لانها وضعت لمعان مستقلة صالحة لان يحكم عليها وبها • ونحن نقول عنه مندوحة
ان المراد بالصفة المحمول لان المراد به الوصف ابدا لانه ملحوظ على وجه الثبوت للغير • وبالذات
الموضوع لانه ملحوظ على وجه يثبت له الغير كما هو شان الذوات • ومن زاول على حقق فيه
حقيقة النفي والاثبات علم انهما يتوجهان الى المحمولات • ويتعلقان بالموضوعات • فانك
في زيد قائم اثبت القيام لزيد لا لزيد الشيء وفي ما زيد قائما نفيت القيام عن زيد لا زيدا عن
شيء والفعل لا يكون الا صفة لانه اعتبر الحدث فيه مسندا ابدا بخلاف الاسم فانه ربما توضح له النسبة
الى الشيء • وربما لا يعرض فقول المص والفعل لا يكون الا صفة مما له مزيد مدخل في تحرير كلام المفتاح اي
بخلاف الاسم فانه ربما يكون صفة • وربما يكون ذاتا فلها مزيد اختصاص بالفعل بلا خفاء لكونه

للتصديق

١٥٩

للتصديق والكون للتخصيص بالمستقبل كان التخصيص في المضارع الطوالع الاثر في الاحتمال
المراد والمستقبل مدلول له بخلاف الاسمية فاليشرب كلام الشارح من حصر الصفات في الذوات
ليس كما ينبغي • فان قلت النفي والاثبات لا يختص بالجملة فكيف صحت انهما لا يتعلقان
الا بالصفات • قلت لا تغفل عما سمعته من تخصيص المحاكي والمحكي بالشرطية بالجزاء
فان قلت الصفة في مفهوم الفعل ليست محمولة بل قائمة بالفاعل • قلت حقق في علم العلوم
انها راجعة الى المحمول فلا تنازعنا للمغفلات • ومما ينبه عليه ان زمانية المستقبل اظهر من غيره
من الافعال لان حدثه يتميز على نظر البصيرة متماشيا مع الزمان متجزيا بتجزيه على حسب اعداد
الآن وهذا هو السر في اختصاصه بالاستمرار التجددي **ولهذا** اي لان لها مزيد اختصاص بالفعل
كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر علم منه ان الاستفهام يكون بمعنى الطلب كما علم
سابقا انه يكون بمعنى التمني فلما علم لم يتعرض لهما فيما يجيء من بيان المعاني المجازية **من فهل
تشكرون ومن فهل انتم تشكرون** مع ان انتم فاعل فعل محذوف وفيه تاكيد التكرير وليس انتم
تشكرون جملة اسمية كما عرفت من قبح هل زيد قام • فما ذكره السيد السند في شرح المفتاح
من قوله سواء كان انتم تشكرون اسمية او فعلية مكررة ليس كما ينبغي لان انتم تشكرون
ساقط عن درجة الاعتبار في مقام الترجيح وقد عرفت ان فهل انتم تشكرون عبارته الرضي **لان
ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت** لم يقل ابراز التجدد لان ابراز ما سيتجدد زمانية
اظهر كما نبهناك عليه **ادل على كمال العناية بحصوله** في عدم الابراز وان اكد الاف تاكيد
وفيه خفاء **ومن افانتم شاكرون وان كان للثبوت لان هل ادعى للفعل من الهمزة
فتركه معه ادل على ذلك** لكمال التركيه مع الهمزة **ولهذا لا يحسن هل زيد منطلق الا من
البليغ** اذ الظاهر هل ينطلق زيد وهل زيد ينطلق بتقدير الفعل فالعدول بلا نكتة لا يحسن
ومعرفة النكتة لا تكون الا للبليغ • وفيه ان معرفة نكتة نوع من الكلام لا تتوقف
على البلاغة التي هي ملكة الاقتدار على تاليف كل كلام بليغ فتامل وكان ينبغي ان يقول لا يحسن
الا من البليغ اذ كما لا يحسن من غير البليغ لا يحسن من البليغ في غير البليغ وكما لا يحسن هل
زيد منطلق الا منه لا يحسن ازيد منطلق لانه يدعو الى الفعل وان كان دعوته دون دعوة هل
الآن نقصان الحسن معها اقل وكان لا تنبيه على هذا خص الحكم بها والاحسن بيان المفتاح
حيث قال وللخطب مع الهمزة في ازيد منطلق اهون وكانه منشاء اتركة المص اياه الغفلة

وهي اما هل فسماها بسيطة ولا يخفى ان هذه التقسيم لا يختص هل لان الهمزة الطالبة للتصديق
ايضا منقسمة الا انه جرى الاصطلاح بتسمية هل بسيطة ومركبة فلهذا خص بها التقسيم
واعتمد على ان الطالب بعد معرفة هل مستغن في الهمزة عن التعليم وهي التي يطلب بها
وجود الشيء او لا وجوده كقولك هل النسبة واقعة هل العنقاء ثابت كقولنا هل الحركة
موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء كقولنا هل الحركة دائمة والمراد
وجود شيء لشيء نفيا او اثباتا وكذا المراد بوجود الشيء في قولنا هل الحركة لا موجودة
بسيطة وهل الحركة لا دائمة مركبة كذا في الشرح اقول قد سمعت ان هل لا تدخل النفي
فهذا التعميم فاسد وان اراد بالنفي العدول فالمحمول في قولنا الحركة لا موجودة غير الوجود
فعند اعتبار غير الوجود امران فهي مركبة ثم اقول جعل هل الحركة دائمة هل المركبة كلام ظاهري
اذ المحمول فيه الوجود والدوام جهة القضية الا ان الجهة والمحمول اديا بعبارة واحدة
والاعتبار بالمعنى قال الشارح المحقق قد اخذ في البسيطة شيئا في الوجود وغيره وفي المركبة
ثلاثة اشياء المحمول والموضوع والوجود اقول هذا كلام ظاهري خال عن التحصيل اذ المعتبر
في كل قضية سوى الوجود الرابطي امران فلا يستحق ما محموله الوجود ان تكون بسيطة لنسبة
الى ما محموله غير الوجود والقول بان المحمول لما كان كالنسبة من جنس الموجود فكانهما امر واحد
تكلف جدا وكانه من هنا وهم من قال في قضية محمولها الوجود لا نسبة في القضية ولا تركيب
الا من الموضوع والمحمول لان الوجود يرتبط بنفسه فلا يحتاج الى اعتبار رابط ولذلك يقال
زيد هست ولا يقال هست است والاحق بالاعتبار ان البساطة دائرة على ان
مطلوب هل البسيطة ليس الا مشتملا على التصديق بوجود الشيء بخلاف المركبة فانه
مشتمل على التصديق بوجود الشيء ووجود شيء له لان ثبوت شيء لشيء اذا كان غير الوجود
فرع ثبوته كما انه انما يتم لو لم يكن ثبوت الوجود وايضا فرع ثبوت الشيء كما هو المشهور
ويكون الحق انه مستلزم وجود الشيء وان كان نفسه الوجود المحمول فافهم منه تاملا تاما وافيا
وباقية من الفاظ الاستفهام لطلب التصور الاولى ان يقول بحسب قال الشارح
ويختلف بحسبه ان المطلوب بكل منها تصور شيء آخر وهذا الا يصح في جميع اي فانه يطلب
بها الا ما يطلب بكيف او اين كما سيظهر فيطلب بما شرح الاسم اي شرح مفهومه وانه
لاي معنى وضع فيجاب ايراد مفرد اشهر اذ مفهوم الاسم امر مجمل فان اجيب بمركب دخل

في الجواب

في الجواب تفصيل ليس من دواخل المسؤول عنه فان لم يوجد مفرد اشهر عدل الى المركب
والمراد بالاسم ما يقابل المسمى اذ شرح المفهوم لا يختص بما قابل الفعل والحرف ولا يبعد
ان يقال لا يمكن ان يجاب بمفهوم الحرف بعينه عن السؤال بما لانه ليس مما يحكم به ولا بمفهوم
الفعل لانه وان يحكم به لكن هو فاعل لا على المسؤول فالسؤال عنهما سؤال عن مفهوم اسم منطبق
على مفهومهما فيقال ما معنى من وما معنى ضرب ويجاب بانه الابتداء او الضرب المقترن
بالماضي فلذا اكتفوا بقولهم شرح الاسم كقولنا ما العنقاء فيجاب ببيانه ولو بلغة اخرى
وما الشارحة للاسم بالمباحث اللغوية انسب او ماهية المسمى الا وان حقيقة المسمى
لان الحقيقة الماهية الموجودة ولا ترتب بين هل البسيطة وما الطالبة لتفصيل الماهية الا انه
ولا يخرج عن البيان ما زيد حيث يجاب بالانسان ولا ما الانسان والفرس حيث يجاب
بالحيوان لانه سؤال عن حقيقة المسمى وتقع هل البسيطة الطالبة للوجود في الترتيب
بينهما فالحاصل اجمالي السؤال عن مفهوم الاسم ووجوده وتفصيل حقيقته الا بد ان يسال اولا
عن مفهومه اجمالا ولو يسال بعد الاجمال عن تفصيله قبل السؤال عن وجوده لكان احسن
او يكون فرغ عن مسلك ثم اشتغال بالآخر فان قلت بل الاحسن ان يسال اولا تفصيلا
لان فيه قصر المسافة قلت لعل المعرفة الاجمالية لا تغني عن التفصيل ابدا عنها وبعد معرفته
اجمالا يتجه السؤال عن الوجود والاصح تقديم السؤال عن الوجود على السؤال عن الخصوص وهذا
مراد من قال ما الشارحة للمفهوم اجمالا متقدمة على هل البسيطة قطعا واما الشارحة
للمفهوم تفصيلا فالاولى تقديمها عليها وعليه انه يكفي ما الشارحة تفصيلا للسؤال عن الوجود
فالواجب تقديم احد الامرين وبعد معرفة الوجود يتجه السؤال عن الحقيقة اي الماهية من
حيث الوجود اذ ربما تتفاوت الماهية بالقياس الى الاسم والماهية بالقياس الى الوجود
فرب ماهية بالقياس الى الاسم هي حقيقة للموجود ورب ماهية للموجود هي عين
الماهية الاسم لان ماهية الاسم ما اعتبرها الواضع في وضع الاسم وربما كان موضعا للوجود
نعم قد يتفقان فان قلت فاذا اتفقا فلا معنى للسؤال عنها بعد معرفة الموجود
اذ عرف قبل مطلب هل بديهة او بالتفصيل قلت ربما لم يعرف السائل الاتحاد
فيسال نعم لا يجب الجواب بايراد الحد بل قد يكون الجواب بالتنبيه على الاتحاد
فان قلت فاذا جاز ان يكون الحد الاسمي رسما حقيقيا وبالعكس فكيف صح ما ذكره

الشيخ في الشفاء ان للحدود التي توضع في اول التعاليم وقبل اقامة البرهان حدود بحسب الاسم
وبعد اثبات الوجود تصير حدودا بحسب الحقيقة • قلت حكم الشيخ على الحدود الحقيقية
التي ذكر قبل اثبات الوجود لا على المطلق والانسب بالعلوم الحكمية ما الشارحة لحقيقة
الاسمي لا يقال كما تقع هل البسيطة بين ما وتقع ما الشارحة بين هل المركبة وهل البسيطة
فانه ما لم يعرف ان للفظ مفهوما استحال السؤال عن بيان خصوصيته اجمالا او تفصيلا على
ما قيل وذلك مطلب هل المركبة فكما ان هل البسيطة تقدما على هل المركبة كذلك لها
تقدم على البسيطة بل له التقدم المطلق لانا نقول انما يسأل عن المفهوم المفهوم بعد
ان وجد اللفظ مستعملا في الموارد وحصل العلم بان له مفهوما فلا يستعمل هل في طلب
ان له مفهوما فلذا لم يلتفتوا اليه ولم يتعرضوا له **ومن العارض المشخص لذي العلم**
الاظهر ان المطلوب بمن الشخص من ذوي العلم **كقولنا من في الدار** فيجاب بزيد فاذا لم يكن
الجواب بالشخص يعدل الى مفهوم كلي منحصر في الشخص وليس الاتيان به لانه يفهم منه
كما يستفاد من كلام الشرح لان المفهوم الكلي لا يفيد التشخص كقولنا من في الدار فيجاب
بزيد • وفيه بحث لان السائل يعرف مشخص زيد ويتردد الكون في الدار بينه وبين غيره
وانما يطلب تصديقا خاصا فهو كالهمزة وام في السؤال التردد بين الاشخاص في الكون في الدار
السكاكي يسأل بما عن الجنس سواء كان من غير ذوي العلم او منه **تقول ما عندك**
اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب او نحوه وهذا سؤال عن الجنس اجمالا
وقد يسأل عنه تفصيلا فيقال ما الكلمة فيجاب بلفظ من حيث هو كذلك كما سمعت وكما يقال
ما الانسان فيقال بشر فلم يرد المصنف بما ذكر على ما ذكره السكاكي الا تفصيلا لما اندرج
في بيانه **او عن الوصف نحو ما زيد وجوابه الكريم** واما اذا اجيب بانسان فهو سؤال
عن الجنس ونحوه وفي الحديث سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول
قال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات **ويسأل بمن عن الجنس من ذوي العلم تقول من**
جبرئيل اي ابشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه سؤال عن الجنس لانه لا يصح
الاكتفاء بالجنس في الجواب كذا في الايضاح ويرده قوله اتواناري فقالوا من انتم فقالوا
نحن قوم عيوا ظلاما ويمكن ان يجاب بانه ليس جوابا بل على نمط الاسلوب الحكيم بغير ما يتطلب
تنبيها على انه اهم لهم لانهم ظنوهم انسيا فطلبوا تعيينهم فنبهوهم على انه لا يمكنكم تعيينا وانما

غاية التعريف لما عندكم تعيين جنسا وههنا نظر اقوى وهو انه لو كان السؤال عن الجنس
لما صح لمن قال لك جاءني انسان من هو تعيين شخصه وصح السؤال عمن جهل جنسه وهو بعض نكتة
يعني **ويسأل بأي عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما** او احد المتشاركين او المتشاركات
واحترز به عن المتشاركين في حال او دار فانه لا يسأل باي عما يميزهم ما لم يجعل تحت ما يعمها
ولو كان مفهوم المتشاركين في هذا المثال • ولما لم يتنبه له السيد السند قال في شرح المفتاح
يعود لتاكيد التشارك ولا بد في معرفة ما يعم في موضع موضع من مظانه ففي قولك جاءني زيد
وعمرو ولا ادري ايهما تقدم الامر الاعم الجائي اي لا ادري اي الجائيين تقدم • قال الشارح قيل
انه اذا اضيف الى ما يشار اليه كقولهم ايهم يفعل كذا فجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية او اسم
علم واذا اضيف الى كلي فجوابه كلي مميز لا غير هذا وفيه نظر لان الضمير اذا رجع الى جماعة فيهم لابس
ثوب ابيض فلا خفاء في صحة فعل من له ثوب ابيض واذا قيل اي انسان فعل كذا يصح ان
يقال زيد فلا يعلم ما صحة هذا القول وههنا بحث ذكرناه لك في من في الدار فتذكر **ويكم عن**
العدد وفي الرضي عن الجمع للمعين هذا فلا يصح ان يجاب عن قولك كم رجلا في البلد بالوف
نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة الاية ليست على حقيقة الاستفهام
فلا ينبغي التمثيل بها لان المقام مقام بيان المعاني الحقيقية كما لا يخفى وقيل مميزكم من آية بينة
زيدت من لاجل ازالة الفصل بينه وبين مفعول الفعل المتعدي الفاصل بين كم ومميزه • والحق
الرضي زيادة من في مميز كم الاستفهامية • وقال لم اجده في نظم ولا نثر ولا في كتب النحو
ومن لطائف الشرح انه قال في مقابلته واقول سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وليس في
كلام الشارح ما يحتمل الاية كم الخبرية على ما ذكره الزمخشري فلا يتم تمسكا عليه • ونحن نقول
يجوز ان تكون من زائدة في المفعول وتكون كم مصدرا اي كم مرة آتيناهم آية بينة **ويكيف**
عن الحال اي الصفة فهو ابدا سؤال عن المسند او عن الحال فمثال الاول كيف زيد ومثال
الثاني كيف يقوم زيد اي على اي الحال يقوم اقائما او قاعدا ولا يتوهم انه سؤال عن الظرف لانه
من الظروف لانه ليس منها وانما عد منها توسعا كما بين في محله **وباين عن المكان** ويعود الامر
الظرفية فاما ان يسأل به عن المسند نحو اين زيد • واما عن الظرف نحو اين تسكن او من
اين تجيء **ومتى عن الزمان** نحو متى القتال ومتى تخرج والزمان باطلاقه يتناول الحال
وقال الشارح في شرحه ماضيا او مستقبلا لانه التخصيص ويقتضي عدم صحة قولك الآن

ن عوارض الغرفية خبرا وقالا اي الحكم ام اسم اسما سيطه

١٦١

الآن وجواب متى سفرك وفيه نظر وبايان عن المستقبل نحو ايان الحج وايان تحج وقد خصه
بالتمثيل لينبه به على انه يسال به عن الامر العظيم مثل يسال ايان يوم القيامة وانى
تستعمل تارة اي مرة بعد مرة على ما في الصحاح فالتقييد بتارة كالتقييد بكثيرا بمعنى
كيف ويجب ان يكون بعده فعل نحو فاتوا حرثكم انى شئتم ولا يقال انى زيد بمعنى كيف زيد و
يجيء بمعنى متى ايضا وهو كما جاء بمعنى كيف قال الرضي وفسر الآية بالمعاني الثلاثة واخرى اي
تارة اخرى ولا يناسب وصف مرة بعد مرة باخرى فكانه استعمل بمعنى مرة بمعنى من اين
نحو انى لك هذا ذهب جماعة الى انها في معنى من اين لم يمكن تطبيقه على ان مذهب يراد فمن
قال الباء بمعنى في فقد خرج عن اصطلاحه ويؤكد كونها بمعنى اين مجيء من انى لك كما في قوله من
اين عشرون لنا انى • وههنا بحث شريف خفي من البصائر لانه لطيف ومن سهو انه ليس
شيء مما ذكره ويذكر من مباحث الاستفهام مما يتعلق بفن المعاني فانه حقايقه وظائف لغوية
ومجازاته من مباحث البيان وفروع قواعد المجاز نعم انه يتفرع على حقايقه مزايا تتوقف
معرفتها على معرفة تلك الحقايق لكن لم يذكر شيئا منها وينبغي ان يقول واما الاستفهام فلا اعتناء
لانه وقوف الا معرفة ما بين ادواته من التفصيل وقد بين ذلك في النحو كما قاله في بيان الغنية
تقييد المسند اذ الفرق بينها تحكم ثم ان هذه الكلمات الاولى ثم هذه الكلمات على
طبع الايضاح اذ لا دليل الى تاكيد الحكم كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام منه الخبر ومنه
الانشاء وجعل ارادة غير الاستفهام بهذه التراكيب من قبيل الاستعارة التمثيلية فكون
هذه الكلمات مستعملة في معانيها او من قبيل التجوز في تلك الكلمات كما صرح به المص لا سبيل
الى تعيين احد الامرين بل الامر متوطن في موطن الاحتمال ولذا بنيه المفتاح على الابهام
فقال وكثيرا ما يتولد من هذه الكلمات معان بمعونة قراين الاحوال وبعد كون التجوز في تلك
الكلمات معلوما فتح التجوز فيها بالاصالة او في متعلقاتها اصالة وفيها تبعا كما اعتبروا
في الاستعارة في الحروف لكن اشتهر ان العلاقة بين الاستعارة والمجاز المرسل وكان الى هذا اشار الشارح
المحقق حيث قال وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اي نوع من انواعه مما لم يحم احد
حوله وعرض بالمص حيث جزم بالتجوز في تلك الكلمات بانه امر من عنده والسابقون قد توقفوا
وحمل السيد السند كلامه على استصعاب بيان علاقة المجاز فيها وبيان كيفية المناسبة
المجوزة له وقال ينبغي • ونحن نذكر في هذه المواضع ما يتضح به وجه المجاز فيها ونستعين به فيما

عدادها

عدادها ثم استعمالها في تلك المعاني بمعونة القراين والعلاقات اولو فات لشيء منها خرج استعمالها
عن حيز اللطف والسداد الى مزلقة العنف والفساد • وجعل المستعمل يجوز تقليد العرب
من غير اطلاع على النسب هو مصيب او كلامه معيب يشبه ان يكون على الصواب
كما يشتم من جميع اهل اللغة المجازات المشهورة في كل باب كالاستبطاء نحو كم دعوتك
اريد به الاستبطاء اللازم للاستفهام عن عدد دعائه اياه لان الاستفهام يستلزم الجهل
المستلزم لاستكثاره عادة او ادعاء كذا قاله السيد السند • والاقرب ان الاستفهام
المذكور يستلزم عرض الكثرة وهو يستلزم الاستبطاء والتعجب نحو ما لي لا ارى الهدهد
اريد به التعجب لان الاستفهام عن سبب عدم رؤيته يستلزم قلة وقوعه والجهل بسببه
او لان الاستفهام عادة عن سبب ما يكثر وقوعه وقلة الوقوع والجهل بالسبب يستلزم التعجب
لانه كيفية نفسانية تابعة لادراك الامور القليلة الوقوع المجهولة الاسباب وفي هذا الاتال
احتمال للعنية وما اليه الكشاف والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون اريد به
المبالغة في ضلالهم فقد استعمل في الاخبار المؤكد عن الضلال • ووجهه ان الاستفهام
مبني على التجاهل المنبئ عن انه مع كمال جده بهذا المذهب عن الاختيار لا يمكن العلم بانه
مذهبكم فيفيد لكم بضلالهم حكما مؤكدا في الغاية وفيه مع ذلك الاحتراز عن مواجهتهم
بالتصريح بالضلال وادخل في النصح • ولعل هذا التوجيه اقرب مما ذكره السيد السند من
ان الاستفهام عن الشيء يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه اليه • فاذا سلك
طريقا واضحا دالة بزعمك كان ذلك غفلة منه عن الالتفات الى ذلك الطريق فاذا نبهته
عليه ووجه ذهنه اليه تنبه لضلاله فالاستفهام عن ذلك الطريق يستلزم توجيه ذهنه اليه
المستلزم للتنبيه على كونه ضلالا وفي استعمال الاستفهام دون التصريح بكونه طريق ضلال
مبالغتان احديهما ان كونه ضلالا امر واضح يكفي في العلم به مجرد الالتفات اليه والثانية
ايهام ان المخاطب اعلم بذلك الطريق حيث يحتاج الى السؤال عنه والوعيد كقولك لمن
يسيء الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك وانت تعلم انه يعلم ذلك اريد به
انه سيؤدب فوق تاديب فلان لان الاستفهام دل على ان اساءة ادبه صار سببا للاشكال
في ان ما فعل بفلان كان تاديبا له ويستلزم ذلك ان يفعل به فوق ذلك لتغيير الغير ولعل
هذا اقرب مما ذكره السيد السند ان هذا الاستفهام يستلزم تنبيه المخاطب على جزاء اساءة

الادب الصادرة عن غيره وبهذا التنبيه يستلزم وعيده على اساءة الادب • وفي العدول عن
الاستفهام عن الاثبات بان يقول ادبت فلانا الى الاستفهام عن النفي ايهام ان المخاطب اعتقد
نفي التاديب فلذلك اقدم على الاساءة • وفيه من المبالغة ما لا يخفى بهذا قلت وفي اختياره
على ادبك احضار صورة تاديبه المهيب وتذكر قدرته لكن لا بد في ذلك من كون تاديبه الواقع
حايلا والمخاطب مثل من ادب او دونه ليظهر جريان قدرته في حقه **والتقرير** اي حمل المخاطب
على الاقرار فان الاستفهام يحمل المخاطب على افادة ما يعلم والافادة مستلزمة للاقرار وقد جاء
التقرير بمعنى التحقيق والتثبت وهو الاستعمال المشهور لكن الشارح المحقق والسيد السند حكما
بان المراد هنا هو الاول ولا قاطع لي فيه اذ يصح ان يكون الاستفهام ليتقرر ويثبت الحكم المعلوم للمتكلم
في ذهن المخاطب لان الاستفهام يستدعي توجهه اليه واحضاره والجواب به وليكن هذا على
ذكر منك وانه لم يحصل التقرير عليه في هذا المقام لرسوخك في التقليد **بايلاء المقرر به الهمزة**
الا بشرط ان يلي الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به وما يثبت للمخاطب فيه **كما مر** من التفصيل
في حقيقة الاستفهام وجعل الشيخ وتبعه كثيرون قوله تعالى أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم
من امثلة التقرير • قال الشيخ لم يقولوا ذلك وهم يريدون ان يقر لهم بان كسر الاصنام قد كان
ولكن ان يقر بانه منه كان وكيف وقد اشاروا الى الفعل في قولهم أأنت فعلت هذا
وقال ام بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل هذا وكانه
لم يكتف في كونه التقرير بالفاعل بايلائه الهمزة لما ذكر الشارح انه اذا كان التقديم للتخصيص
يكون الانكار لاصل الحكم لا لما ولي الهمزة • وفيه نظر وهنهم من زوال القرينة ان الغرض على الاقرار
كان مواخذته به وهي لا تترتب على الاقرار بالفعل بل بانه كان منه وليس بشيء لان الحمل على الاقرار
بالفعل فيما اذا كان وقوع شيء من الفاعل مسلما ولم يكن معينا فيعين الفاعل بانه كان الشيء
الفلاني فيقع في غرض المواخذة • واعترض البعض بانه لا صارف للآية عن الحمل على حقيقة الاستفهام
اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم هو الذي كسر الاصنام واجيب عنه
او لا بمنع انتفاء الدال في السياق اذ يكفي فيه حلفه بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا
مدبرين ثم لما راوا كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين • قالوا سمعنا
فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك من حلفه ومن ذمه للاصنام وثانيا
بعد تسليم انتفاء الدال في السياق بمنع استلزام انتفاء الدال في السياق انتفاء الدال مطلقا

وكفى

وكفى دالا على علمهم ما روي انهم خرجوا وتركوه في بيت الاصنام ليس معه احد فشرع في اصنامهم
فخافوا ان يصيبهم بلية عظيمة من سوء ادبه بالاصنام فتركوه وحده يجزيه اصنامهم بسوء
ادبه فلما انصرفوا وبسرعة اقبلوا اليه يسرعون ليكفوه بهذا وقد اقبل الشارح المحقق والسيد
السند هذا الجواب • وفيه بحث لان الكفار اعتقدوا اصنامهم اجل من ان يكيدهم ابراهيم
بنفسه فلعلهم خلوا الكيد الى اصنامهم على دعوة ربه الى ان يكيدهم وجوزوا ان يكون الكسر من الله الرحيم
فيكون التقديم لقصر قلب وجوزوا ان يكون بامره وجنود ارسلها الآلهة لاعانته فيكون قصر افراد
واما ما روي فعلم لم يثبت عند البعض ولو كان ثابتا لما احتاجوا الى اقراره بل كان ينبغي لهم
تاديبه بالاخذ بعد الشهود • وانما خص اشتراط الايلاء بالهمزة مع ان هل ايضا للتقرير
ما يليه لانه لا يتفاوت المولي لها بل يليها ابدا الجملة بتمامها وانما يتفاوت المولي للهمزة فهل
يستغني عن بيان الشرط بخلاف الهمزة وكذا الاسماء المستفهمة لانها للتقرير بما يسال بها
عنه لا للمولي لها **والانكار كذلك** اي بايلاء المنكر الهمزة فيه كذلك اما التشبيه بالتقرير او
تشبيه بجامع وعين الهمزة اما الانكار نفس مدلول كلمة الاستفهام او انكار نفس الحكم اذا كانت
هل ولا ظهور الا استغناء عن التفصيل في التمثيل • والذي يجب التنبيه عليه ان ماذا ومن ذا
وكيف مما لانكار نفس الفعل الا ان المنكر اولا مدلولها ويتوسل به الى انكار الفعل على ابلغ وجه
واذا قلت ماذا بعثت لو فعلت كذا انعدت بالغرض طلبا بنفي شيء يعتبر لانه لا يتصور الغرض
بدون الفعل وكذا كيف يؤذي اباك نفي لايذاء الاب بنفي الكيفية مطلقا اذ لا يتصور تحقق
الشيء بدون الكيفية وهو من قبيل ما يجيء امن يحاور زيدا ضربت ام عمرا • وما جعل لانكار الفعل
قوله • ايقتلني والمشرفي مضاجعي • قال الشارح فانه ذكر ما نعا من القتل فلو كان لانكار
الفاعل لا انه ليس ممن يتصور منه القتل على ما قد سبق الى الوهم لما احتاج الى ذكره • ونقول
وكذلك لو كان لانكار المفعول وانه ليس ممن يتصور منه قتله وفيه نظر لجواز ان يكون لانكار •
الفاعل وانه ليس ممن يتصور منه القتل في هذه الحالة لعدم مقاومته مع المشرفي او لانكار
المفعول وانه ليس ممن يتصور قتله وهو مع المشرفي ومنه قوله تعالى أتتخذ اصناما آلهة
فان المنكر هو نفس الامر اتخاذ الآلهة فلهذا اولى الفعل الهمزة كذا في الشرح وفيه انه ح
ينبغي تقديم الآلهة اذ لا ينكر نفس الاتخاذ ولا اتخاذ الاصنام لانه لا مانع في اتخاذها حطبا
ويمكن ان يجاب بان اتخاذ الاصنام منكر لا بمجرد الآلهة بل اتخاذها ابنية او اعوانا او شفعاء ايضا

منكر فالمنكر الاتخاذ والمعلق بها لفظ اولي الاتخاذ والمعقب بها الهمزة فان قلت قد جعل صاحب
المفتاح افانت تكره الناس افانت تسمع الصم من قبيل انكار الحكم دون الفاعل مع انه اولي الفاعل
الهمزة فلم يتم ان الانكار يتعلق بما اولي الهمزة وعلل الشارح نفي كون الانكار للفاعل بان النبي
لم يعتقد اشتراكه في ذلك والانفراد به فلا يكون التقديم فيه للتخصيص بل التقوية لكن المنكر فيه
بحث لان اعتقاد الاشتراك باطل فلا وجه لانكار التخصيص الذي هو لرد الاشتراك فلا حاجة
لذكر الاشتراك في هذا التعليل ويمكن دفعه بان انكار التخصيص بانكار فاعلية المخاطب فليس
انكار التخصيص مثبتا للاشتراك وهذا كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه قلت اذا
كان التقديم لتقوية الحكم لا للتخصيص كان ما يلي الهمزة الحكم لا الفاعل والعلاقة بين الاستفهام
والانكار بمعنى نفي اللياقة ان ما لا ينبغي مما لا يصدق العاقل بوقوعه في الماضي والمستقبل ويشكل
فيه والشك يستدعي الاستفهام فافيد بالاستفهام انه مما لا ينبغي وكذا بين الاستفهام والانكار
بمعنى التكذيب ان الكاذب وان ادعاه احد لا ينبغي ان يصدق به غاية الامر الشك فيه
فافاد والاستفهام ان غاية الامر فيه الشك دون الدعوى وقال السيد السند انكار الشيء
بمعنى كراهته والنفرة عن وقوعه في احد الازمنة وادعاء انه مما لا ينبغي ان يقع يستلزم عدم
توجه الذهن اليه المستدعي للجهل به المفضي الى الاستفهام عنه او نقول الاستفهام عنه يستلزم
الجهل به المستلزم لعدم توجه الذهن اليه المناسب للكراهة والنفرة عنه وادعاء انه مما لا ينبغي
ان يكون واقعا وقس على هذا حال الانكار بمعنى التكذيب هذا ومنه لم يعلل نحو اليس الله بكاف
عبده رد الوجه انه ليس منه حيث قيل انه للتقرير وبيّن مراد القائل مرادا للدفع اي الله
كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي مستلزم للاثبات وهذا اي كون التقرير لازما
للانكار مراد من قال ان الهمزة للتقرير بادخالها النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله
بكاف عبده فان شئت جعلت الهمزة الداخلة على النفي للتقرير وان شئت جعلتها للانكار
وكلاهما حسن والتسهيل في نسبتها الى الانكار كذا ذكره الشارح ولا يخفى عليك انه
كما ان انكار النفي اثبات انكار الاثبات نفي فيصح ان يجعل الانكار كله داخلا في التقرير
فلا معنى لمن جعل التقرير مقابلا للانكار ان يجعل الانكار كله تحت التقرير ويمكن ان يدفع
بان التقرير لا يتصور الا في بعض صور الانكار وهو ما يعترف فيه المخاطب بالحق من المنتقض
المنكر فيحمل على الاقرار بما يعرف ويعترف به واما في صورة لا يعترف به فهو للانكار الصرف

ولهذا

١٦٤

ولهذا قوبل التقرير بالانكار وان يتحقق في بعض صور الانكار وفي قوله هذا مراد من قال الهمزة
فيه للتقرير بادخاله النفي انه لم يقل احد بذلك بل قيل الهمزة فيه للتقرير وفسر المصنف التقرير
بادخاله النفي لا بالنفي يظهر ذلك من الايضاح حيث قال بعد قوله للتقرير بادخاله النفي لا للتقرير
بالانتفاء وكانه اسقط قوله اي للتقرير من المتن سهوا من الناسخ قال الشارح وما كان
مقتضى قوله والانكار كذلك ان لا يكون المنكر الا ما يلي الهمزة نبه على صورة اخرى بقوله ولانكار
الفعل صورة اخرى يعني لا يلي فيها الفعل الهمزة ونحن نقول ينطوي تحت ذلك التنبيه
حل ما اشكل على السكاكي وتكلف لتصحيحه سيظهر لك في اثناء ما نحن بصدده وتقديم المسند اليه لانحصار
الا صورة اخرى مختصة بانكار الفعل نص عليه في الايضاح وكان المراد الاختصاص بالنظر الى انكار
الفاعل وغيره اذ جريان صورة اخرى في التقرير ايضا ظاهر فانه اذا اعتقد المخاطب الفعل في
بعض المفاعيل واستفهم عنه لتقرير الفعل لكان متجها فنقول العاصي يغفر الله فيكون اقرار
المخاطب اقرارا بالفعل بل في حقيقة الاستفهام ايضا وهي نحو ازيدا ضربت ام عمرا تقوله
لمن تردد الضرب بينهما من غير ان تعتقد علاجية الخطاب دون الغيبة والا
لكان لغوا لانه لازم الترديد بالهمزة وام ولغات شرط اعتقاد المتكلم للجزء ايضا مع انه لابد
منه اذ لا يلزم من انكار المفعولية انكار الفعل بدون تعلقه بغيرهما وكذا الفاعل ايضا نحو
ازيد ضربك ام عمرو وغيرهما نحو افي الليل كان هذا ام في النهار والمدار على انحصار الفعل في الاثنين
المنكر سواء كان واحدا او متعددا مرددا قال في الايضاح وكذا آلله اذن لكم اذ من المعلوم
ان المعنى على انكار ان يكون قد كان من الله اذن فيما قالوه من غير ان يكون هذا الاذن قد كان من غير
الله فاضافوه الى الله الا ان اللفظ اخرج مخرجه اذا كان الامر كذلك ليكون اشد لنفي ذلك
وابطاله فانه اذا نفى الفعل عما جعل فاعلا له في الكلام ولا فاعل له غيره لزم نفيه من اصله
هذا وفيه رد على السكاكي حيث جعل الكلام لنفي اصل الفعل وجعل ما يلي الهمزة مجموع الكلام
لا الفاعل لحمل التقديم على التقوي دون التخصيص ووجه الرد ان انكار فاعلية الفاعل المخصص
يستلزم انكار اصل الفعل الا انه صور الرد في الصورة فيها لا يحتمل التقوي وبهذا عرفت وجه التوجيه
المعهود والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي قد كان
نحو اعصيت ربك او لا ينبغي ان يكون اي ان يحدث ويتحقق في المستقبل كما في
الشرح ولا وجه للتخصيص لان التوبيخ على الحال كذلك نحو اتعصي ربك او للتكذيب

في الماضي وقد نبّه عليه بقوله اي لم يكن نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين او في المستقبل كذا في الشرح
والاظهر انه قوله او لا يكون اعم من الحال والمستقبل وان كان نحو أنلزمكموها للمستقبل
والتوبيخ يحتمل ان يكون غير مختص بزمان من الازمنة نحو أعجلتم امر ربكم اي لا ينبغي في
زمان ما وكذا التكذيب نحو أربنا متعدد اي لم يكن ولا يكون والتهكم نحو أصلواتك تأمرك
ان نترك ما يعبد آباؤنا فان فيه تهكما به او بالصلوة او بالتحقير نحو من هذا ولهذا
جيئ بهذا او التهويل كقراءة ابن عباس ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين
من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون والغرض من التهويل احضار شدة العذاب
الذي نجاهم منه تعظيما لنعمة النجاة وايجابا لمزيد الشكر عليها ولهذا اي للتهويل بالاستفهام قال
انه كان عاليا من المسرفين ترجيحا للتهويل وفيه تأييد لهذه القراءة والاستبعاد
نحو انّى لهم الذكرى كما دل عليه قوله وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه وبعد ما سمعت
نبذا من علاقات المجاز للاستفهام تمكنت من تخييل وجوه لم تسمع فلذا تركنا المراد ونفسه
بحكاية الاستفهام اذا امتنع حملها على الحقيقة فافهم منها ما يناسب المقام مما سمعت او تتوجه
اليه الفطرة السليمة عن السقام وكذا اذا لم يمتنع حملها على الحقيقة لكن دلتك القرينة على ما تتوجه
اليه الحقيقة متمسكا بالكناية على حسب الدراية فان ساحة الفكر هنا رحيبة والفطرة
السليمة فيما تحسنه مصيبة ● ولست تفتقر الى السمع والطاعة اذا اعملت فيه كمال
البراعة ومنها الامر اي من انواع الانشاء والامر عبارة عن كلام تام دال على طلب الفعل
على سبيل الاستعلاء وضعا ● واورد عليه لا تضرب فانه لطلب الكف عن الضرب اذ عدم
الضرب لا يطلب لانه غير مقدور وزيد عليه لدفعه تقييد الفعل بغير الكف واورد بعده اكفف
وزيد لدفعه تقييد الكف بكونه عن المشتق منه ● واورد عليه لعدم كف عن الكف ولا يرد
انه لم يوضع كف للكف عن المشتق منه بل للكف مطلقا ولا يخفى ان تقييد الفعل بالمشتق
منه يغني عن تقييده بغير الكف عن المشتق منه وان تقييد طلب الفعل بغير لا
بان يقال الامر طلب فعل بغير لا على جهة الاستعلاء ابعد من التكلف وادفع للشغب
وربما يجاب عن الانتقاض بالنهي بمنع كونه لطلب الفعل لانه لطلب معنى حرفي ملحوظا بتبعية
الغير ولا يقال له الفعل وان اتحد ذاته بالفعل الاثري اي الابتداء فعل ولا يقال فعل
من الفعل قال الشارح لما اختلفت في ان صيغة الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب

وقيل

١٦٥

وقيل للندب وقيل لهما وقيل للمشترك بينهما وقيل بالتوقف وقيل للكل منهما وللاباحة وقيل
للاذن المشترك بين الثلاثة والاكثر على انها حقيقة في الوجوب ولما لم يكن شيء منها الزم
مفيدة للقطع اشار الى ما هو اظهر لقوة امارته فقال والاظهر وما جعله الاظهر هو
الوجوب عند السيد السند لان الاستعلاء مختص بالوجوب والقدر المشترك بين الوجوب
والندب عند الشارح ● ونحن نقول لا اختلاف في رويد ونظائره فقيل موضوعة للفظ الامر
وقيل لمدلوله لكن وضعا ثانيا واشتهر ان لام الامر اللام المطلوب بها الفعل ولم يكن وضع
رويد للفظ الامر هو ظاهر اذ لا التباس في خلافه قال والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام
نحو ليحضر زيد ونحو قوله تعالى فلتفرحوا على صيغة الخطاب وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد
بكرا موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي طلبا استعلاء في الصحاح استعلى الرجل اي علا
والاستعلاء اي علاه وظاهر العبارة اشتراط العلو كما هو مذهب جمهور المعتزلة لا طلب العلو
او عد الطالب نفسه عاليا كما هو مذهب ابي الحسين لكنهم قصدوا بالاستعلاء طلب
العلو او العد عاليا حتى قال الشارح في هذا المقام سواء كان عاليا في نفسه اولا وفسر بكونه
على طريق طلب العلو وعد نفسه عاليا وكان صيغة العلو بهذا المعنى من مصنوعات المصنفين
قال الشارح المحقق وفي هذا اشارة الى ان اقسام صيغة الامر ثلاثة الاول المقترنة باللام
ويختص بالفاعل غير المخاطب ● والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف
حرف المضارعة ● والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال واولاه
لغلبة استعمالها في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء استعمل النحويون امرا سواء
استعمل في حقيقة الامر وفي غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث
فلما كان اسما لم يسموه امرا تمييزا بين البابين وفيما ذكره ابحاث احدها ان اختصاص المقترنة
باللام بالفاعل غير المخاطب ممنوع لقوله فلتفرحوا الا ان يقال لم يعتد به لشذوذه ولهذا لا يقال
المخاطب الا ان يقال لعله يدعي انه امر الغائب بضرب المخاطب وفيه ان الظاهر انه امر المخاطب بان يكون
بحيث يقع عليه الضرب فالاولى ان يجعل الجميع تحت قوله نحو ليحضر زيد ● وثانيها ان النحاة
لم تسم المقترنة باللام امرا بل مضارعا مجزوما والامر عندهم ليس الا ما حذف منه حرف المضارعة
قال الرضي النحاة يسمون الامر كل ما يصح ان يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف
المضارعة سواء طلب على وجه الاستعلاء وهو المسمى بالامر عند الاصوليين او لم يطلب كذلك

فالصواب ما مر ان الصرفيين على طبق ما في المفتاح ● وثالثها ان تسميتهم ما يستعمل في غير الامر
لا يختص التي هي بل يعم جميع ائمة اللغة يدل عليه ما سنذكره من كلام المفتاح ويشعر به قول المص وقد
يستعمل لغيره فتأمل **لتبادر الفهم عند سماعها الى ذلك** وجعل التبادر عند سماع المقترنة باللام
من الصيغة او من اللام فيه تأمل قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم
الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر لام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة او لام الاباحة
مثلا يفيد ذلك وانما جعله مؤيدا لا دليلا لاحتمال ان تكون الاضافة لنفس التبادر لا لكونها حقيقة فيه
لكن الظاهر الاضافة الى الموضوع له ولم يلتفت اليه المص لضعفه عنده حيث قال في الايضاح وفيه
نظر لا يخفى على المتأمل والنظر اما ما ذكره وفيه انه لا يخرج عن الامداد وانما يسقط عن درجة كونه
دليلا واما ما ذكره الشارح من منع كون الاضافة الى الامر بمعنى طلب الفعل استعلاء بل يجوز كونها صادقا على
نحو قم وليقم واضافة الصيغة من اضافة العام الى الخاص فاضافة اللام من اضافة الداخل الى المدخول
بدليل استعمالهم ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع وفيه ايضا ما مر على ان مدار البناء هو استعمال
الماضي والمضارع في مقابلة صيغة الامر **وقد تستعمل لغيره** اي لغير طلب الفعل استعلاء العلاقة
بينه وبين معنى الامر بحسب القرائن فان قامت قرينة على منع ارادة معنى الامر فمجاز والا فكناية والاولى
عليان ان مباحث الامر كالاستفهام ليس من فن المعاني وليس من الابحاث المعدول من الحقيقة الى المجاز
بالامر والاشارة اليها فيما ذكره وذلك الغير اما غير الطلب واما الطلب لا مع الاستعلاء فالى الاول اشار
بقوله **كالاباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين** قد اشتهر هذا المثال في الاباحة وسره غير ظاهر
لانه بالندب اشبه اذ لا يتوهم منع مجالستهما حتى يحتاج الى الاباحة والعلاقة بين الايجاب والاباحة
ان الايجاب لا ينفك عن الصحة وفي التعبير عنها بالايجاب كمال المبالغة وترك الندب ربما يشعر
بان الامر جعله اخلاقيا وضع له صيغة الامر وجعله من قبيل طلب الفعل استعلاء **والتهديد** اي التخويف
وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع التخويف والعلاقة بين الايجاب ● والتهديد ان الايجاب
ما يوجب العقوبة مبالغة في وقوع العقوبة ولا يلتفت الى ما توهمه عبارة الشرح ان الاباحة والتعجيز
فيهما الطلب **نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله** اذ ليس المطلوب اتيانهم
بسورة لكونه محالا كذا في الشرح ولانه لا ينفع الاتيان في دفع الريب المطلوب بالامر بالنسبة
الى عجزهم والمناسبة بين الايجاب والتعجيز ان الايجاب يوجب السعي في المامور وبالسعي فيه
يظهر العجز او **التسخير نحو كونوا قردة خاسئين** ذليلين **والاهانة نحو كونوا حجارة** او حديدا

ويعرف

او يعرف التسخير من الاهانة بان في التسخير لا ينفك الامر عن الانقياد وفي الاهانة لا يتحقق
المامور **والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا** والفرق بينه وبين الاباحة انه في مقام توهم ترجيح
المخاطب احدهما والثانية في مقام توهم المنع عن الفعل والعلاقة بين الايجاب والتسوية ان ايجاب احد
الامرين يوجب تسويتهما في الايجاب فاريد به التسوية **والتمني نحو الا ايها الليل الطويل الا انجلي** بصبح
يصبح وما الاصباح منك بامثل اي انت للخطاب كذا ويل الليل جمع الليلة او الليلات فان الليل
يجمع على ما في القاموس او جاء وبله جمع ليلة لان المراد بالجنس الواحدة في الصحاح ليلة وليل كتمر وتمرة
وجمعه على ليال بزيادة الياء على خلاف القياس ونظيره اهل واهالي وقيل اصله ليلاة لان تصغيره
لييلة وهذا اوضح الاشكال في تذكير الطويل ولا يبعد ان يقال الياء لما هو اصل في الضرورة في ترد
الكلمة الى اصلها ولا يصح ان يكون من اشباع الكسرة لياء والمثل لانه لا يكتب الياء الحاصلة من الاشباع
وانما حمل على التمني لامتناع حقيقة الامر لان الانجلاء ليس مقدورا له ولا يبعد ان يجعل من ظرافة الشعر
بجعل الليل بمنزلة انسان منقلب بجريان على الجعل بالنفع لان ... فلا ينبغي اعتقاده ان الانجلاء
العقد له فيقول انجلي بصبح فانك اخطأت وليس الاصباح الا صبح منك بامثل لانه افضل فلا يجوز
عادتك الاعتقاد الى الخطاء وجه عدم فضل الصباح انه لا تفاوت في شدة همومه بين الظلم
والضيء او ان عينه ترى النهار كالليل مظلما لازدحام الهموم والاشارة الى القسم الثاني من غير
الموضوع له اما من التمني ان كان الطلب المعتبر في مفهوم الامر اعم من التمني وكون المتمني قيد الاستعلاء
واما من الدعاء ان كان الطلب مقيدا بما يستدعي الامكان ● واستدل الشارح الثاني ولا يتم الا بدعوى
ان المتبادر منه هذا الطلب ● قال الشارح انما حمل على التمني دون الترجي لانه ادل على الاستحالة وذكر
الليل لا لطماعية له في الانجلاء ولك ان تقول لشدة همومه واضطرابه يتمنى الانجلاء في اثنائه وذلك
الانجلاء مستحيل **والدعاء نحو رب اغفر لي** فانه طلب الفعل على سبيل التضرع **والالتماس**
كقولك لمن يساويك رتبة لا حاجة الى هذا القيد وكأنه اراد مثال متفق عليه **افعل بدون**
الاستعلاء او مع الاستعلاء امر ولا بد من قيد اخر تميزه عن الدعاء هذا قال الشارح وقد تعارف
الالتماس فيما يكون مع نوع من التضرع لا الى حد الدعاء ● قلت فينبغي ان يقيد به تعريف الدعاء
بمزيد التضرع **ثم الامر قال السكاكي حقه الفور** جمع السكاكي الامر والنهي في هذا الحكم **لانه الظاهر** من
الطلب فيكون كذلك الدعاء والالتماس فالتعليل لاثبات الدعوى وتعميم عبارة السكاكي لانه
الاظهر عنده الا ان الظاهر لكون نظره خاليا عن شائبة التسليم الظهور ونسبة السكاكي على ذلك الظهور

بالنظر في حال اخويها الاستفهام والندا فانه لا ريبة في الفور فيهما ومما يوضح كونه للفور ان الطالب لا يرضى بتحقق المطلوب الا على الفور وان الانتظار مهروب عنه والتبادر الفهم عند الامر بشي بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع وارادة التراخي وهذا على اطلاقه لا يصح لانه اذا كان بالعطف لتبادر الفهم الى الجمع والتراخي كان يقال قم واقعد او ثم اقعد او واقعد ويحتمل ان يكون اضافة في قوله **وفيه نظر** اي في قوله حقه الفور والنظر فيه راجع الى النظر في دليله او في كل منه دليله نظر لكون الظهور من الطلب بلا قرينة ممنوعا وكذا التبادر بلا قرينة بل الحال متفاوتة بالنسبة الى المقامات وللسكاكي دليل آخر لم يذكره وكان حقه ان يذكر ليتم نظره وهو استحسان العقلا تاديب الخادم اذا اخر الامتثال وكذا ذم وقول والاعتذار العقلا عنه تاخير الامتثال **ومنها** اي من انواع الطلب **النهي** وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء ولعلك تتفطن بما يتعلق به توجيها ودفعا ان كان الامر بيدك **وله حرف واحد** في الاخير وللجازمة وحدها والاولى وله صيغة واحدة **نحو قولك لا تفعل** يعلم ان ليس له صيغة اخرى كما ان ليس له حرف اخرى ولعله احترز بتقييده الجزم بقوله وفي نحو قولك لا تفعل عن المؤكد وصيغة جمع المؤنث فانها لا تجزم فيهن لكونها مبنيات ونبه بتقديم الظرف في قوله وله حرف واحد على حصر للجازمة في النهي **وهو كالامر** لو اكتفى به لافاد معناه للحقيقي والمجازي برمته بلا خفاء ولم يحتج الى التطويل بقوله **في الاستعلاء وقد يستعمل في غير طلب الكف** كما هو مذهب البعض **او الترك** كما هو البعض فانهم اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال بالضد او ترك الفعل وهو نفس ان لا يفعل قال الشارح المحقق والمذهبان متقاربان فانه لا ثمرة للخلاف ويدفعه ما ذكره السيد السند ان الخلاف مبني على الاختلاف في كون عدم الفعل مقدورا والاوجه للاختصار على قوله **كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري** ومثال التسوية في النهي مر وينبغي ان يبين ان حق الفور لئلا يتوهم انه كالامر في منع الفور فيه بمقتضى الوضع ● وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك وفي النهي له لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما كان المخاطب عليه من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على ذلك كذا

نم

في الشرح والاولى ان يمثل بما كان المامور عليه ليشمل نحو اللهم اهدنا الصراط المستقيم ومحل هذا المعنى سوى ما ذكر السكاكي من الاستمرار حتى يذكر معه كما فعل الشارح رح فيه خفاء **وهذه الاربعة** يعني التمني والاستفهام والامر والنهي **يجوز تقدير الشرط بعدها** مع ادواته ولا بد من ذكر هذا القيد لان تقدير الشرط قد ينفك عن تقدير اداته نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا ولو كان تقدير حرف الشرط لكان مستلزما لتقدير الشرط اذ لا يكون تقدير حرف الشرط بدون تقدير الشرط وهذا الشرط ينبغي ان يقدر باسره ولا يجوز التقدير مع ذكر جزء فلا يقال اكرمني اتك اي اكرمك بذكر مفعول الشرط والشرط المقدر على طبق هذه الاربعة فكل ما يراد في الشرط يذكر في الطلب فيقال عند ارادة ان تكرمني تقا ما اكرمني فانما عند ارادة ان تكرمني في الدار اكرمني اكرمني في الدار وهكذا والمراد جواز تقدير الشرط مطلقا لان هذه الاربعة قرينة بخلاف الحذف في غيرها فانه لا يصح اطلاق الحذف فيه اذ قد توجد القرينة وقد لا توجد فالضابط فيه وجود القرينة والضابط في هذه الاربعة وجود احدها الا انه يستغني الحذف معها عن القرينة بل لعدم انفكاكها عن القرينة فليست مقابلة قوله وفي غيرها القرينة مع قوله وهذه الاربعة الى آخره باعتبار وجود القرينة وعدمها كما يوهمه ظاهر عبارته وتحقيق القرينة مع الاربعة بما قيل من ان الطلب كائنه فعلا اختياريا لا بد له من حامل عليه وذلك الحامل هو اما المطلوب المقصود لذاته واما غيره اذا كان المطلوب مقصودا لذاته واما غيره ان كان المطلوب مقصودا لغيره وهو الاكثر لان اكثر الاشياء يطلب لغيره غالبا فاذا سمع الطلب يتوقع بيان سببه بحسب الخارج للمطلوب المذكور حاملا على هذا الطلب بتصوره وهذه العلة الغائية التي قالوا فيها انها اول الفكر آخر العمل ● وقد نظمه بعض حسنا من قال نعم ما قال زمرة الدول اول الفكر آخر العمل فاذا جاء بعد الامر ما يصلح سببا للطلب لتوقعه على المطلوب يجعل مسببا له ● وهذا معنى الشرط والجزاء فيقدر الشرط اظهارا للسببية المقصودة او لما قيل من ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه في قاعدة المتكلم فان المتكلم في قاعدة البيان في الكلام الخبري لافادة مضمونه وفي الطلبي للطلب المتعلق بما هو مقصود لذاته قليلا وبما هو مقصود لغيره غالبا فاذا ذكر ذلك الغير بعد ما فيه معنى الطلب فهم افادة ترتبه على المطلوب وهذا معنى الشرط والجزاء ● ولا يخفى تحرير هذا الوجه عن الاول لان الاول مبني على ان الطلب فعل اختياري لا بد له من حامل عليه والثاني على ان الكلام في عرف ارباب اللغة لا بد له من حامل عليه سواء كان ما يفيده طلبا او لا ● والسيد السند ظن انهما وجه واحد وخطا

الشارح المحقق حيث جعلهما وجهين في جواز تقدير الشرط بالشرط من التفرع المذكور وقصد السببية
وكانه دل عليه الامثلة • ولا يذهب عليك ان حذف الشرط من مباحث الايجاز واليه يتعلق
بهذا المقام • والبحث عنه هنا من فضول الكلام **كقولك ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه**
الاولى ان يكون لي لان المفهوم من الطلب **وابن بيتك ازرك اي ان تعرفنيه** الاظهر
اي ان يكون لي لان المفهوم من الطلب لعلة التسبب هو المعرفة سواء كان بتعريف المخاطب او بدونه
لا يقال وهذا التقدير لا يعم كل استفهام فانه لا يجري في قولك ان تكرمني اكرمك فانه لا يصح ان التقدير
ان تعرفني او ان اعرف اكرمك اكرمك بل ان تكرمني اكرمك لانا نقول السببية بين ما بعد
الطالب المطلوب والمطلوب من الاستفهام الفهم فلو لم يتفرع المذكور بعد الاستفهام على الفهم
لا يقدر الشرط وان تفرع على المفهوم **واكرمني اكرمك اي ان تكرمني ولا تشتمني يكن خيرا**
لك اي ان لا تشتم واما العرض كقولك الا تنزل تصب خيرا فمولده من الاستفهام
بزيادة لا حاجة الى عد العرض بعد عد الاستفهام لدخوله تحت الاستفهام هكذا يستفاد من كلام
الشارح المحقق والسيد السند وفيه ان المراد بالاستفهام ما يكون على حقيقته او لا يقدر الشرط بعد
غير العرض من المولدات فلا يغني ذكر الاستفهام عن ذكره فالاولى ان يقال المراد ان العرض في
التقدير محمول على اصله وانه لا يشاركه في اقتضاء الشرط وبيان المفتاح على ما يشير اليه جدا
حيث قال بهذه الابواب الاربعة تشترك في الاعانة على تقدير الشرط بعدها واما العرض
فليس بابا على حدة وانما هو في مولدات الاستفهام نعم يتجه ان العرض ايضا يعين على تقدير الشرط
لانه لا بد لعرض النزول من فائدة فاذا ذكر ما يصلح فائدة للنزول يجعل فائدة مترتبة عليه
فلا فائدة الى جعله محمولا على اصله • ولما كان المقصود النزول لا النفي فالمذكور في الحقيقة
الاثبات فلذا يقدر الشرط مثبتا مع انه يجب التقدير بقرينة الامور الاربعة من جنس تلك
الامور ان مثبتا فمثبت وان منفيا فمنفي فلا يجوز لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي
ونحن نظن ان لا خلاف بينه وبين الجمهور اذ هم لا يجوزون تقدير المخالف للاربعة لقرينتها
وهو يجوز بغير القرينة وقيل تقدير المثبت بعد النهي اقرب من تقدير المنفي بعد الامر لاشتمال النهي
على الاثبات دون العكس فاسلم تدخل الجنة ابعد من لا تكفر تدخل النار وفيه ان الامر
بالشيء يتضمن النهي عن ضده فالامر بالشيء ايضا يشتمل على ذكر عدمه بهذا الاعتبار **ويجوز غيرها**
اي تقدير الشرط في غير المواضع المذكورة **لقرينة** وكذا مع القرينة لو لم تقدر في جنس المذكور في الحقيقة

نحو

نحو ام اتخذوا من دونه اولياء **فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق** الاظهر ان الشرط
المقدر ان ارادوا اولياء لان قوله هو الولي للحصر ويتفرع على غيره منزلة العدم لا حصر الولي بحق والظاهر
انه حصر قلب بل لم يتخذوا من دون الله اي متجاوزين الله فالله ظاهر في قرن الله واتخاذ غيره وليا
لكن الشارح جعله قصر افراد وعند وجود القرينة في المثال المذكور لصحة تفريع فالله هو الولي
على ما قبله لان الاستفهام المستفاد من قوله ام اتخذوا للانكار فهو قول الى النفي اي لا ينبغي
ان يتخذوا من دون الله وليا فالله هو الولي • واجاب عنه الشارح المحقق بانه ليس كل ما فيه معنى
الشيء حكمه حكم ذلك الشيء اذ لا يخفى على ذي طبع حسن قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بخلاف
اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام انكار وانما يحسن بالواو الحالية والجواب بعيد عن التحصيل
اما اولا فلان ما ذكر في بيان ان ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء مما لا يعتد به
لان معنى اتضرب زيدا ليس معنى النهي بل نفي اللياقة فالشرط المقدر بعده ان لا تضرب زيدا
فهو اخوك ولا خفاء في ان نفي الضرب يصير سببا لبقاء الاخوة دون نفي لياقة الضرب فانه
لا يجامع الضرب ولا ينفي معه الاخوة واما ثانيا فلان النفي المذكور صرح بان ما فيه معنى الشيء
حكمه الذي يقتضيه المعنى حكم ذلك الشيء بلا شبهة واما ثالثا فلان ورود منع القرينة لا يتوقف
على ان يكون حكم ما فيه معنى الشيء حكم ذلك الشيء ولا محالة بل يكفيه جواز ان يكون كذلك [illegible]
وبهذا ما مر انه لا يجوز تقدير الشرط بعدها باعتبار معانيها الحقيقية يدخل الدعاء والالتماس
في قوله ويجوز في غيرها لقرينة مع انها في سلك الامر لان النحاة جعلوا التقدير في جواب الامر والنهي
وهما يشملانها عندهم وان اريد به انه يجوز تقدير الشرط بعدها باعتبار جميع ما فيها من معانيها
فباطل **ومنها** اي من انواع الطلب **النداء** اي الكلام المستعمل في طلب الاقبال وبيان حقيقته
وظيفة لغوية ومجازاته بيانية ونكات اختيار الحقيقة او المجاز من مجازاته وظيفة هذا العلم
وقد خلا عنه هذا البحث **وقد تستعمل صيغته** اي صيغة تختص بهذا الكلام وتسمية حروفه الكلام
صيغة لغير شايعة وكانه لكون النداء بمنزلة مفرد ومن مفردات المنادى جاز الغرض من ذكره
اطلق اسم الصيغة عليه **في غير معناه** [illegible] المنادى الموضوع اما مع بقاء النداء بان ينقل من
قسم الى قسم كاستعمال ما للنداء البعيد لنداء القريب وبالعكس واما مع الخروج عن النداء مطلقا
كالثاني من المذكورين ومنه ما ذكر للتنبيه على ان المنادي حاضر في القلب لا يغيب عنه نحو اسكان
نعمان الاراك تيقنوا • بانكم في ربع قلبي سكان • فجعله مستعملا في نداء البعيد كما فعله الشارح

بعيدة ومنه المستعمل في التحسر والتوجع ومنه الندبة ومنه التوله والتحير ومنه الاستغاثة ومنه
التعجب وجعل قوله في غير معناه مخصوصا بالقسم الثاني كما فعله الشارح لا داعي اليه كما لاغراء في
قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض الاغراء
على زيادة التظلم وبث الشكوى ولذا لا يذكر له المنادى له والاختصاص في قولهم انا افعل
كذا ايها الرجل ملتزم الحذف لحذف النداء والشايع فيه اي وقد يعدل عنه الى المضاف او علم او معرف
باللام وفي كون المعرف باللام منادى لنصبه وللام دفع وكون العلم منادى لنصبه دون البناء
على الضم مزيد تكلف ولذا انكر النداء في الاول ابن الحاجب والتفصيل كتب النحو وتنال الغاية
منه لو تلت شرحنا على الكافية ولما كان الاختصاص مع نقله عن معناه الاصلي منقولا الى محل
من الاعراب دون الاغراء اخصه بقوله اي مختصا من بين الرجال تنبيها على انه يكون في موضع
الحال ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء طلبا كان كالامثلة المذكورة او غيره كالخبر الذي
يذكر للمدح او الذم او التحسر او التعجب اما للتفاؤل بابرازه في صورة الحاصل او لاظهار
الحرص في وقوعه حتى كانه يتخيل اليه حاصلا كما مر من قوله ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام
فهو تنظير والدعاء بصيغة الماضي من البليغ يحتملهما معا بان يقصدهما معا او على سبيل
البدل بان يقصد احدهما والاظهر ان الدعاء ممن يعرف بهذين النكتتين سواء كان بليغا او لا
وحمل البليغ عليه بعيد او الاحتراز عن صورة الامر لئلا يؤدي الى سوء الادب والاولى او للاحتراز
عن صورة الاستعلاء ليشمل الاحتراز عن صورة النهي ايضا وغير الدعاء بصيغة الماضي يحتمل
ايضا فلم خص الاحتمال بالسابق ولك ان تجيب بان صيغة الماضي لا مدخل له في الاحتراز عن
صورة الامر وللمعترض مجال اذ النكتة لا يجب ان ترجح الشيء على جميع الاغيار ولك ان تقول
ان تقول لا يخفى بهذا القدر من الفرق نكتة لتخصيص الاحتمال بالسابقين تامل او لحمل المخاطب على
المطلوب بان يكون ممن لا يحب ان يكذب من التكذيب اي ينسب الى الكذب الطالب
فانك اذا جئت بالخبر مع ارادة الطلب ينسب الطالب الى الكذب نظرا الى ظاهر اللفظ كذا قيل
ولا يخفى انه تكلف والاصح الاوفق ان في التعبير عن ايتني غدا بقولك تاتيني غدا دعوى ان المخاطب يبادر
الى الاجابة لا محالة حتى يستحق ان يعبر عن الطلب عنه بالخبر فلو لم يمتثل لصوت في هذه الدعوى
التي تضمنها التعبير بالخبر كاذبا قال الشارح فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل
بعضها الكناية بهذا وقرائن اللفظ لا يكون محتملا للمجاز والكناية لانه ان وجدت القرينة المانعة عن

ارادة

ارادة الحقيقة فمجاز والا فكناية كذلك تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في
الابواب الخمسة السابقة لا في الجميع فان التاكيد في الانشاء ليس للشك او الانكار من المخاطب
ولا يجري التاكيد لخلوه عن الايقاع والانتزاع بل لانه بعيد عن الامتثال او قريب منه
فليعتبره فليقس الانشاء الناظر على الخبر وجعل الشارح ضمير فليعتبره الى الكثير والظاهر ليعتبره
وليرجع ذلك الكثير الناظر في الانشاء • الهي مننت علينا بفصل الخطاب • واحسنت
الينا بفضل معرفة الكتاب • واجبت اسولة المحاويج احسن جواب • نسالك
بيانا به وصل الطلاب الى الصواب • وتبيانا به كمال الاتصال بحسن المآب • وكمال الانقطاع
عن الجهل والغطاء والاضطراب • الهي انعم علينا باجزال لا تنزيب بجزيل الثواب •
واكرمنا بالتوفيق لاعمال تنجينا عن وبيل العقاب **الباب السابع الفصل والوصل**
اورد قوله الفصل والوصل على طبق ما ذكره في تفصيل الابواب الثمانية قال الشارح قدم
الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه والوجه ما ذكرنا وهذا وجه للتقديم في التفصيل
لا في هذا المقام كما لا يخفى حيث لم يعرف المقام الوصل عطف بعض الجمل على بعض قدم تعريف الوصل
على عكس ذكرهما وعلى خلاف المفتاح لانه وجودي سابق على العدمي في المعرفة ولا يبعد ان يقال
يقدم الفصل تارة والوصل اخرى لئلا يتوهم بالتزام تقديم احدهما انه لمزية في باب البلاغة على الاخر
وعبارته مشعرة بان الوصل والفصل مختصان اصطلاحا بالجمل والمقتضيات لها جارية في المفردات
ايضا فلا ينبغي التخصيص بالاصطلاح ونحن نفهم من عبارة المفتاح عدم اختصاصهما بها وانهما
الاصل في الجمل حيث قال تمييز موضع العطف عن غير موضعه في الجمل هو الاصل في هذا الفن وان جعل
السيد السند علاوة المراد ان بحث الحال خارج عن الاصل متفرع على الوصل والفصل • وبالجملة لا يقتصر
على رعاية جهات العطف وتركه فيما بين الجمل واحفظها في المفردات ايضا لئلا يكون مغفلا عن البلاغة
وكيف نظن ان العطف للجمل التي هي اخبار المبتدا او احوال الصاحب او صفات المنعوت وتركه مبنيا
على احوال دون ما في المفردات كذلك وقد وافقني في ذلك السيد السند حيث تكلم في وجه الفصل والوصل
بين مفردات في خطبة شرح المطالع وقد اخذ الجملة على الكلام ليشمل ما له محل من الاعراب والصلة
بلا كلام ولم يقل عطف جملة على جملة ليشمل عطف جملتين على جملتين فانه ربما لا يتناسب جمل اربع
مترتبة بحيث تعطف كل على ما قبلها بل يتناسب الاثنتان الاوليان والاثنتان الاخريان
فيعطف في كل اثنتين اولا وتعطف الاخريان على الاوليين لان مجموع الاخريين يناسب مجموع

الاولين ونظيره في المفوات هو الاول والآخر والظاهر والباطن فانه عطف اولا الآخر على
الاول والباطن على الظاهر بجامع التضاد ثم عطف مجموع الظاهر والباطن على مجموع الاول
والآخر لتناسب بين المجموعين باعتبار اجزائهما والمراد بالجمل ما فوق الواحد ليشمل عطف احد
الجملتين على الاخرى • وحمل الجمل على جمل مكونة في العالم لا يليق بالعالم والفصل تركه اي ترك
عطف بعض الجمل على بعض ومن شانه العطف اذ لا يقال الفصل في ترك عطف الجملة الحالية
على جملة قبلها اذ ليس من شان الحال العطف على ما هي قيد له ثم اقر رتب على التعريف بيان
الاحكام اشارة الى ان معرفة الحكم بعد معرفة الشيء فقال فاذا اتت ورتب العطف ثلاث
مراتب مرتبتان منها مرتبة التناول ومرتبة بعيدة على طبق ما في المفتاح الا انه جعل
المرتبة الاولى ما لا محل للجملة من الاعراب والمفتاح ما يكون العطف فيه بغير الواو وللتلويح
المفتاح لان العطف بغير الواو لا يطلب شرطا فهو اقرب تناولا على الاطلاق وما له محل
من الاعراب يجتمع فيه حين العطف بغير الواو جهتا قرب واتفقا في جعل احدى المرتبتين
بالجملة بمحل من الاعراب ولا نحصر فيه اذ الوصل في جملة اتت بعد جملة هي صلة موصول
اسمي او حرفي وقصد تشريك الثانية للاولى عطفت على الاولى كالآتية بعد ما له محل
بلا تفاوت فتقول الذي ضرب وقتل وعجبت من ان ضربت واكرمت فتحصل ان تقول فاذا
اتت جملة بعد جملة فاما ان يكون لها محل من الاعراب او صلة او لا ولعد تحصن بيانه
وجواب تقديم المعطوف عليه وعلى الاول ان قصد تشريك الثانية لها في حكم اي في
حكم الاعراب بانه تكون مشاركة للاولى في جهة الاعراب وتكون اعرابها من جهة واحدة
كالخبر الثاني والحال الثانية والصفة الثانية مشاركا للاولى في الحكم اذ جهة الاعراب في كل منهما
منافية لان سابقة بخلاف التابع فلا يتشكل انه قصد تشريك الثاني للاولى في الاخبار
المتعددة ونظايرها مع انه ترك العطف عطفت عليها كالمفرد اي كعطف المفرد على المفرد
وفي هذا التشبيه اشعار بوجه حسن العطف اي كما ان العطف في مقام قصد التشريك المفرد
مقبول كذلك في هذه الجملة لان الجملة التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفرد ولما كان
عطف المفرد على المفرد يشترط في قبوله الجهة الجامعة فرع على التشبيه قوله فشرط كونه مقبولا
بالواو ونحوه مما لا يدل الا على مطلق الجمع وهل هي مخففة في كلام العرب لم توجد على سبيل
الحقيقة ولا مانع من التجوز كما قيل ان ثم في قوله • عدل ووصف وتانيث ومعرفة • وعجمة ثم جمع

قبيلة لانه صح

ثم تركيب

ثم تركيب • بمعنى الواو لضرورة الشعر وكما قال الكوفيون ان او في قوله نوالي مائة الف
او يزيدون بمعنى الواو وكما قال الاخفش في التذنيب من الايضاح لان الفاء تجيء بمعنى الواو وجعل
والعدا امر على اللئيم يسبني • فمضيت ثمت قلت لا يعنيني • واستشهد عليه بخبر عبد الله
بن عتيك فاما اردته فارجع اليه ويؤيده ان ذكر نحوه لمراعاة ما في معناه يجوز انه قال ينبغي
ان قصد ربطها بها على معنى عاطف سوى الواو ولم يقل على عاطف سوى الواو فالمراد بالواو الواو
المستعمل في معناه الحقيقي حتى يدخل الواو بمعنى او في نحو الواو وكالم يعلم وجود العاطف بمعنى الواو
يجوز ان في كلام البلغاء ولم يبال المفتاح بالاحتمال ولم يذكر قوله ونحوه وقد ضعف ذكره حتى
قرئ منصوبا عطفا على مقبولا او مجرورا عطفا على الضمير المجرور على المذهب الضعيف وفسر المقبول
نحو المقبول من المستحسن والقريب من الطبع وهو كما ترى وفسر المجرور نحو عطف الجملة من عطف
مفرد ولا اظنك في ريبة مما اتهم به • ولا يخفى ان هذا الاشتراط على مذهب من لم يجعل الواو
للترتيب ان يكون بينهما جهة جامعة فهذا الوصل انما يتيسر بعد معرفة الجهة الجامعة كما عرفتم
انما الآن في القسم الثالث امور اخر لا بد من ضبطها لم نشترط في هذا القسم من عدم كمال
الاتصال وكمال الانقطاع وشبه احدهما فلذا عد قريب التناول دون الثالث نحو زيد يكتب
اي يفنشي الانشاء كذا سمعت من الثقات ويشعر من حد نصر وكرم بمعنى يقول الشعر كذا في القاموس
لما بين الكتابة والشعر من المناسبة او يعطي ويمنع لما بينهما من التضاد ولهذا اي لكون شرط
قبول عطف الجملة بالواو وجود الجامع لا لكون شرط قبول العطف بالواو مفردا كان او جملة اذ جعل
الشرط في المفرد مسلما حتى فرع عليه اشتراط المقبول في الجملة فلا يحسن التعليل باشتراط المفرد بعد تسليمه
فان قلت فلا يتم الدليل لانه من عطف المفرد على المفرد قلت ان المفتوحة بعد العلم في حكم
المكسورة لكونه ما بعدها تنزل منزلة مفعولي علمت فلو لم يكن وجود الجامع شرطا في الجملة ايضا
لم نعب على الشعر لجعل المعطوف والمعطوف عليه بمنزلة الجملة عيب على ابي تمام قوله زعمت
اي الحبيبة هواك لم يغتس عفا الغداة اي اندرس في غداة الهجر كما عفا عنها اي عن اللوى
وهو موضع طلال بالعوي وسلوا اي ليس الامر كما زعمت والذي هو عالم صبر اي ترك الجحج
الصبر كنف بهذا الدوا عالم ولا يسكن الا ضرورة هذا وفيه نظرا والغات كنف لا تختص الشعر
ان ابا الحسين كريم • لا زلت عن سنن الوداد ولا غدت • نفسي على الف سواك تحوم
جواب القسم لان البيت الآخر مو كذا او هو جواب القسم كما ذكره الشارح وعيب البلغاء على ابي تمام

بوت الجامع بين المعطوف والمعطوف عليه او لا مناسبة بين مرارة النوى وكرم ابي الحسين دليل تام
على الاشتراط وان امكن الجواب عنه بان مراد ابي تمام ان مرارة النوى وكرم ابي الحسين مما لا يعلمه الا الله
كما يتبادر الى الفهم من حوالة علم الشيء الى الله وفيه كمال المبالغة في عظمة الشيء بحيث لا يدركه العقول
فالجامع بينهما اتحادهما في انه لا يحيط بهما علم احد فتامل والا اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم
اعرابها فصلت الاولى اذ يقابل فصلت بوصلت او عطفت بها تعطف نحو واذا خلوا
الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ
بهم على انا معكم الاولى لم يعطف الله يستهزئ بهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن لئلا يوهم انه
كلامهم في تجرد انا معكم لا في المجموع كما وهمه الشارح والسيد السند وغيرهما لان ما حكاه الحاكي
وهو المجموع وقصد تعلق القول به لا بكل من قوله انا معكم وقوله انما نحن مستهزؤن فلا نصب
بالقول الا للمجموع كما انه لا نصب اذا قيل قلت زيد الا للمجموع زيد ولا نصيب لشيء من انا معكم
وانما نحن مستهزؤن في النصب كما لا نصيب لزاي زيد في هذه الحكاية فكل من انا معكم وانما
نحن مستهزؤن جملة لا محل لها من الاعراب ووجه الفصل عن كل منهما ليس عدم قصد التشريك
في حكم الاعراب بل ان العطف عليه عطف على ما هو جزء كلمة وهو بهذا الاعتبار واصل في قوله
وعلى الثاني وليس الفصل فيه لشيء مما ضبط بل مما ذكرنا فهو قسم ثالث غفلوا عنه بزعمهم فاحفظ
بعدما فزت به ولا تتبع اهوائهم فانه ليس لهم الا بذل ما زعموا والله يرزق من يشاء وقوله
لانه ليس من مقولهم علة المحذوف كانه قيل لانه لم يقصد تشريكه لانا معكم لانه ليس من
مقولهم • قال الشارح وانما حال على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن لانه بيان لانا معكم فحكمه
حكمه وقد عرفت ما فيه وانكر السيد السند كونه بيانا لوضوح انا معكم ومغايرتهما في المعنى
وجعل الملحق كونه تاكيدا لانه في معنى انا معكم الثبات على اليهودية وانما نحن مستهزؤن تحقير من عند
اليهودية ودفع الاعتداد به ودفع نقيض الشيء تاكيد له او لانه في معنى انا معكم المعية قلبا وهو
يستلزم مخالفة اصحاب محمد صلعم معنى والموافقة صورة وهو الاستهزاء فيؤكده انما نحن مستهزؤن
او جعله استينافا فانه جواب ما بالكم ان صح انكم معنا توافقون اهل الاسلام قال وعلى التقدير
لا يصح عطفه على انما نحن مستهزؤن لانه ليس مقولا لهم ولا يصح كونه تاكيدا او تتمة للجواب عن سؤالهم
ومن المباحث النفيسة التي حققت الى الآن انه فصل الله يستهزئ بهم من قوله انا معكم لانه لا ينبغي ان
يكون من هذا الفن لانه لا يحترز عنه ضعف التاليف لان عدم قصد التشريك فيه انما لا يعتد اصلا قبح

بناء

بناء على ان قاعدة العطف فيما بين النحاة صحة التشريك فالتمثيل به خال عن التحصيل
ومثال ما نحن فيه زيد يضرب ذهب لم يعطف ذهب على يضرب مع انه يصح اصل
المعنى في قصد التشريك ولا يخالف قاعدة النحو المشهورة لئلا يشارك الحكم السابق
في الحصر وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى تقدير محل من الاعراب ان قصد ربطها
على معنى عاطف لم يقل على عاطف سوى الواو وادرج المعنى ليدخل فيه الواو بمعنى او
ويخرج ثم واو بمعنى الواو عطفت به لابد من اشتراط ان لا يكون للاولى حكم لا يجري
في الثانية فتامل نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة
الصواب اذا قصد التعقيب بلا مهلة او بمهلة والعاطف الذي يقصد به عطف جمل لا محل لها
من الاعراب بما سوى الواو ما سوى لا وحتى فانهما مختصان بالمفردات الا انه يعطف
بلا المضارع على المضارع فيقال اقوم لا اقعد لمضارعة الاسم كذا في الرضي • وقال السيد
السند ان وجه اختصاص حتى بامتناع وجود شرطها وهو كون ما بعدها جزءا مما قبلها اضعف
او اقوى والا تحقق لها في الجمل اصلا وفيه بحث لانهم ذكروا في قوله امدكم بما تعلمون امدكم
بانعام وبنين وجنات وعيون ان الثانية بدل البعض من الاولى لدخولها فيها ثم قال وظاهر
المفتاح يشعر بوقوع حتى في عطف الجمل حيث قال في بحث العطف والابتدائية حتى من التدريج
كما ينبئ عنه قوله • وكنت فتى من جند ابليس فارتقى • بي الحال حتى صار ابليس من
جندي • اذ الظاهر انه مثال لحتى العاطفة وح يجعل الشرط المذكور مخصوصا بحتى العاطفة
للمفردات • هذا وفيه انك عرفت انه يجري الشرط في الجمل وتفصيله في البيت انه اندرج في
ارتقى بي الحال حتى صار كذا فيصح حتى صار ابليس من جندي • وانما قال الظاهر لانه يجوز ان
يكون نظير الافادة تدريج حتى العاطفة ولم يذكر للمفتاح غير نظير والحمل قوله والابتدائية حتى على
حتى مطلقا مساغ • ومعنى البيت على ما هو المشهور انه صار بمتابعة ابليس مترقيا في
الشرارة الى ان تبعه ابليس مبالغة الجندي للسلطان ففيه تحذير عن ارتكاب الصغائر
فانه يفضي الى الجراة على اكبر الكبائر • ويحتمل ان يكون المراد اني حرست بالتوبة الى ان انقاد لي
ابليس ولا يزاحمني في الطاعة ففيه ترغيب في العبادة والجد فيه وازالة الخوف من تسويل
النفس وغلبة الشيطان فانه يندفع بالثبات على الجد واما شاع العطف بما سوى الواو
وحتى ولا الا ما معنى محصلا وفائدة يعتد بها بخلاف الواو فانه لا يفيد الا الاشتراك في الحكم

في التحقيق بعد معرفة حقيقتها لانه ليس معنى تعجب النفس وانما يحبها ويجعلها طالبا لها
بشرائط لا يليق بمعرفتها الا الاوحدي بعد الاوحدي فلذا ترى المهرة ينوصون بحصر البلاغة
فيه مبالغة في كونه مدارا لها لا يقول لو لم تعطف الجملتان لاوهم ان الجملة الثانية رجوع عن
الاولى لانا نقول الكلام في صحة العطف في مقام التوضيح وهو عطف لدفع الايهام وسيأتي
نظيره ثم لا يخفى عن الشرائط في مقام لا مخالفة لا ايهام لوضوح الامر من غير شائبة الابهام
وتحقيق الفصل لكل معانيه ما سوى الواو ان العطف لا يأتي الا بعد معرفة لان الكل
لو على اخر وقد فصلناه لك فتبدل انه يأتي هذا المقام في شرح الكافية بما لا مزيد عليه والا
اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم
لم يقصد اعطاؤه للثانية من تقييد بحال او ظرف او غير ذلك فالفصل متعين كذا
في الايضاح لا بالصلابة مسلمة لانه قال السكاكي ان هذا القطع يأتي اما على وجه الاحتياط
وذلك اذا كان نوجد قبل الكلام السابق كلام غير مشتمل على مانع من العطف عليه لكن المقام
مقام احتياط فيقطع لذلك واما على وجه الوجوب وذلك اذا كان لا يوجد لانا نقول المراد
فانا كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤها للثانية ولم يسبق على الاولى ما يصح العطف عليه بغير تبعية
انه يأتي بيانه هذا القسم وهو الذي جعل كالمنقطعة وسمى الفصل له قطعا نحو واذا خلوا
الى شياطينهم الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص
اي في اختصاصه باعتبار حكم المتكلم للاعتبار مصون به بالظرف لما مر من ان المفعول ونحوه
معيدات للحكم كالظرف ولا يلزم وجوب المشاركة في الاختصاص بالظرف لما مر من ان التقديم
يفيد التخصيص لانا لا نم ان تقديم الشرط يفيد التخصيص وانما يفيده ظرف لم يتضمن ما يوجب
صدر الكلام لانا عرفت ان المراد اختصاص الحكم لا مضمون الجملة والقيد يخص حكم المتكلم لا محالة
وعرفت ان ما مر ليس معناه كون التقديم للتخصيص بل كون الظرف للتقديم • فان قلت
عبارة الايضاح لا تساعد ما ذكرت لانه قال لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف المتقدم
فانه وصف الظرف بالمتقدم اشارة الى ان للتقديم مدخلا في المشاركة في الاختصاص والتقييد
بالظرف لا مدخل له فيه للتقديم • قلت قيده به لان العطف على القيد انما يفيد المشاركة
في القيد المتقدم دون المتوسط او المتأخر ويدل عليه كلام الشارح المحقق • واعلم ان في الآية
تتمة امثلة لانه لا زينة في صحة عطف الله يستهزئ بهم على مجموع الشرط وجزائه او العطف

غير

غير الشرطية على الشرطية وبالعكس كثير ولجاج ايضا محقق او العاقولهم بهذه المقالات
يناسب الاستهزاء بل يعين الاستهزاء والمسند اليه في كلا منهما مستهزئ به بالآخر لان المستهزئ بهم
بالمؤمنين في احكام الله استهزاء به تعالى فوجه ترك العطف عليه انه لو عطف عليه لتوهم عطفه
على الجزاء فالقطع لدفع الوهم وهو من امثلة الفصل لكونه كالمنقطعة وكان في الفصل غفل
عنه فاقتصر على جعله مثالا للفصل دون الثالث قال الشارح المحقق • فان قلت
اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية ان تأتيني
اعطك واكسك • والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط
سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت
اي اذا رجع استأذنت واذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم على
قالوا من هذا القبيل • قلت لانه لا يصير المعنى واذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم وهذا غير مستقيم
لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن
انفسهم والتسليم عن شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا في الايجاز • قلت اولا دليل
الشيخ مدخول لان المراد بالقول القول عن اعتقاد كما لا يخفى فترتيب الاستهزاء على هذا القول
المخصوص لا على القول المطلق ولا يتم ما ذكره دليلا على عدم ترتيب الاستهزاء على القول المخصوص
وثانيا انه اورد على الشيخ ان العطف على جواب الشرط احتمال ثالث وهو ان لا يستقل كل شيء
بالجزائية بل يكون الجواب مجموع الشرط والجزاء ويدفعه ان العطف ح ليس على الجزاء بل العطف عدم
على الكل • وثالثا ان اختصاص الاستهزاء بوقت الخلو يجاب بعد لان القول مختص بوقت الخلو
والاستهزاء بوقت القول والمختص بالمختص بالشيء مختص به والعجب منا وزمان كلام منع كون العطف
موجبا للتقييد في الايضاح لان المقصود بيان نكتة للفصل بحيث الجزاء من الآية بما لا يستقيم
للوصل وهو ان المراد استهزاء الله تعالى مطلقا ولو عطف على الجزاء لفات الاطلاق لافادة
الاختصاص بوقت الخلو فالمناقشة بانه يحتمل الاختصاص بوقت القول في الايضاح تعيين
الفصل لان العطف يفيد الاختصاص باحد الطرفين لا محالة على ان الظاهر الشيوع الاحتمال
الاول وان العقل لم يعين الظرف وانه يتبادر منه وقت الخلو وكان مهابة الشيخ شغلتا
المحققين عن مشاهدة ضعف كلامه والله تعالى يختص برحمته من يشاء بانعامه والا
عطف على قوله فان كان للاولى حكم اي ان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلكما

بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ذلك ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان
قلت مع قصد الاعطاء كيف يصح الفصل ويتفوت الحكم • قلت لا يفصل الاعطاء في حكم
العطف فليخرج بالحكم في المعطوف • فان قلت من الممتنع ان لا يكون للاولى حكم زائد على
مفهوم الجملة اذ الكلام البليغ لا يخلو عن معنى مراد قلت المراد حكم زائد على مفهوم الجملة
يمكن اعطاؤها للثانية بالعطف **فان كان بينهما** اي بين الجملتين **كمال الانقطاع بلا ايهام**
في الاقسام العقلية كمال الاتصال مع ايهام وشبه كمال الاتصال معه ولم يتعرضوا لها
فكانها لم توجد **او كمال الاتصال او شبه احدهما فكذلك** يتعين الفصل وخيانة
مع شبه كمال الانقطاع لا يتعين الفصل بل الفصل اولى للاحتياط على ما سمعته
مما نقلناه من المفتاح الا ان يقال فرق بين اليقيني والواجب والاولى ايضا متعين
عند البليغ **والا** اي وان لم يكن بينهما واحد من الثلثة وذلك بان يكون التوسط بين الكمالين
او ايهام مع كمال الانقطاع **فالوصل** متعين اما في الاول فلتحقق المناسبة والمغايرة
واما في الثاني فللضرورة • ووجه تعين الفصل مع شبه كمال الانقطاع عدم المناسبة لان
المناسبة مع المانع عن رعايتها كالعدم ومع كمال الانقطاع بلا ايهام ظاهر ومع كمال الاتصال
عدم المغايرة المحوجة الى العاطف في الربط لربط الجواب بالسؤال من غير عاطف والعطف يحتاج
الى المغايرة المحوجة الى العطف في الربط فالمقامات ستة اخذ المص في تفصيلها على ترتيب
ادى اليه التقسيم لكنه لم يتعرض في القسم الاول لعدم الايهام لانه مستغن عن البيان واكتفى بقوله
اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء اي في الخبرية والانشائية والاولى خبرية
والثانية انشائية ولو اكتفى بقوله خبرا وانشاء لكفاه لان اختلاف الجملتين في الخبرية ان يكون
احديهما خبرا دون الاخرى والجملة اذا لم تكن خبرا فلا محالة تكون انشاء وكذا الانشائية **لفظا**
ومعنى مصدران للاختلاف اي اختلافا لفظيا ومعنويا بان يكون احديهما خبرا لفظا
انشاء معنى والاخرى بعكسه وكلاهما لا يعتبر عليه **نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها**
فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء وارسوا من
ارسيت السفينة حبستها بالمرساة والمراد امرهم بحبس انفسهم في مكانهم عن الذهاب
نزاولها اي نحاول الحرب ونعالجها • وكون الارساء حبس السفينة او حبس البعض في الضمير
للسفينة • ومنهم من جعلها للخمر • والوجه الاول كما يشهد به تتمة البيت • ومعنى قوله كل

حتف

حتف امرئ الى آخره اي حتف يرد على المرء بتقدير الله تعالى سواء كان حتف انف او موتا
آخر فلا يرد الثاني الى الخبر ولا الاول الاقدام وفرقا بينه وبين حتف ام او كما قال شارح مفصل
فقال في تعريف معنى البيت فان موت كل نفس يجري بمقدار الله تعالى وقدرته لا الجبن ينجيه
ولا الاقدام يرديه والمثال هو المحكي لا من حيث انه في الحكاية فان الفصل فيه لحفظ المحكي
على ما كان عليه وهو مقتضى الحكاية لا الاختلاف خبرا وانشاء وانما الفصل لذلك في كلام
الرائد ولم يعطف الرائد نزاولها على ارسوا الاختلاف الجملتين خبرا وانشاء لفظا ومعنى
وليس عدم صحة جعله مثالا من حيث انه في الحكاية لان المثل في الفصل بين جملتين لا محل
لهما من الاعراب ومجموع كلام الحاكي في محل النصب بقوله كما ذكره الشارح السيد السند لان القول
مجموعها وهو المنصوب ولا نصيب لشيء من الجزئين في النصب • وبهذا اتضح ضعف
ضعف ما ذكره الشارح المحقق من انه مثال لمجرد الاختلاف لجملتين لا محل لهما
من الاعراب او فلتجرد من هذا منصوبا المحل ولا تزاحم بين كمال الانقطاع وشبه كمال
الاتصال فلا يرد ان نزاولها ايضا تعليل للطلب كما قيل للارساء واللاخير كما في الحكم
تعليل للجبن فهو جواب لسؤال مقدر اي ما بالك تامرنا بالارساء فكان فيه الفصل لكمال الانقطاع
او شبه كمال الاتصال واما حال كما تقول ايه اقيموا في حال من اولة الحرب ولا تخافوا
الحتف فان حتف كل امرئ بمقدار ولا يخفى ان الامر بالاقامة في حال المزاولة بحث تاكيد للمزاولة
فكذلك ليس الفصل للاختلاف المذكور اذ الحال لا تعطف على الجملة المقيدة بها حتى يكون
ترك فصلا مبنيا على نكتة • واعلم ان الاختلاف خبرا وانشاء لا يمنع العطف فيما له
محل من الاعراب كما هو ظاهر بيان المتن حيث لم يشترط فيما له محل من الاعراب عدم
الاختلاف وقد وقع في التنزيل وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل • وصرح العلامة
الزمخشري بجوازه في سورة نوح **او معنى** اي فقط واما الاختلاف لفظا فقط فليس من
موجبات الفصل كما ستعرفه **نحو مات فلان رحمه** الله اي ليرحمه الله ففصل رحمه الله عن جملة
لاختلافهما خبرا وانشاء معنى ويحتمل ان يكون الفصل للتنبيه على الاختلاف وهذا الوجه
سائغ فاحفظ **او لانه** عطف على قوله لاختلافهما **لا جامع بينهما كما سيأتي** من ان المعتبر
الجامع باعتبار المسند اليه والمسند جميعا وان الجامع اي شيء هو **واما كمال الاتصال** فلكون
الجملة الثانية تابعة من التوابع سوى كلهم لم يتعرضوا لكون الثانية بمنزلة النعت للاولى ومعنى

الشارح وذلك لان علاوة النعت دال على بعض احوال المتبوع وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل
والشيد السند بيانه بانه يستلزم كون الجملة من حيث هي جملة لا تصلح لشيء منهما
ونحن نقول ليس التنزيل الا مقتضيا لنوع مناسبة ولا يقتضي رعاية خصوص صاحب
المنزلة في المنزل والا لم يصح التنزيل بمنزلة البدل لان البدل مقصود بالنسبة والجملة
من حيث هي جملة فلا يصلح لذلك على ان الجملة ربما تدل على حال جملة كما ان تقول زيد قائم
علمت فتفصل علمت عن زيد قائم لانه يدل علاوة معلوم فيكون بمنزلة النعت **فتكون**
الثانية مؤكدة للاولى لموافقة اللفظ والمعنى نحو زيد قائم زيد قائم وقعد زيد قعد زيد
وكانهم لم يتعرضوا له لظهوره او مخالفة اللفظ مقاربة المعنى جدا فهو بمنزلة التاكيد بالتكرير
او مخالفة المعنى مقررة للاولى فهو بمنزلة التاكيد المعنوي كما يستفصلهما او كلاهما **لدفع**
توهم تجوز او غلط كما التاكيد **نحو لا ريب فيه** بالنسبة الى ذلك الكتاب على تقدير كونهما
لا محل لهما من الاعراب وهو المختار كما يتبين في محله **فانه لما بولغ في وصف بلوغه** متعلق
بوصف **الدرجة القصوى في الكمال بجعل** متعلق ببولغ **المبتدا ذلك** المشعر بكمال العناية
بتمييزه **وبعد درجته** لعظمته عن الافهام **وتعريف الخبر** الدال على حصر الكتاب فيه وهو يقتضي
جعل غيره من الكتب لنقصانه بالنسبة اليه كانه ليس كتابا والشيخ لم يجعل ذلك مبتدأ
بل جعله في تقدير هو ذلك الكتاب على ما هو دال الاعجاز وكانه تحاشى عن تنزيل كتب الله
بمنزلة العدم لما فيه من سوء الادب وجعل لا ريب فيه بمنزلة التاكيد اللفظي لان دعوى
عدم الريب في كمال الهداية بمنزلة الهداية يقينا **جاز** جواب لما **ان يتوهم السامع**
قبل التامل في كمالات الكتاب **انه مما يرمى به جزافا** في مثله يعني
ما يقال بلا تامل ولا يخفى انه كناية عن كونه غلطا لان القول بلا تامل ولا يخفى انه كناية
عن كونه غلطا لان القول بلا تامل في معرضة الغلط دون التجوز وجعله بمنزلة جاءني زيد نفسه
يستدعي انه لا يدفع به الغلط على ما ذهب اليه الشارح المحقق والسيد السند لكن خالفهما
والشيد [illegible] دفع الغلط به في بحث التاكيد وايضا الكلام المؤكد به مجاز عن الكمال به
حقيقة في نفي غيره من الكتاب والتاكيد المعنوي يدفع التجوز فلا يصح ابتاعه المجاز لئلا يوجب
كونه حقيقة على خلاف المقصود ودفع الجزاف انما يتحقق لو اريد بلا ريب نفي الريب في
الكمال اما لو اريد نفي الريب في كونه من عند الله كما هو المشهور للتعارف فلا يندفع به الجزاف

لان

لان غيره من الكتب يشاركه في ذلك النفي **فاتبعه** اي ذلك الكتاب اياه اي لا ريب فيه
نفيا **لذلك** التوهم **فوزانه** اي عديله من وازنه بمعنى عادله يقال هو وزنه وزنته ووازنه
كذا في القاموس فيعلم **وزان نفسه في جاءني زيد نفسه** يريد به لفظ الوزان اذ يقال هو وزانه
لا وزانه وزانه على ما عرفت ولا يصلحه قول الشارح في المختصر اي وزان لا ريب فيه مع ذلك الكتاب
وزان نفسه مع زيد فلا يكون الوزان زائدا كما يوهم اذ لا يوازنه لا ريب فيه بمتبوعه بل [illegible]
به حال من نظيره الواضح للحال **ونحو هدى للمتقين** عطف على قوله نحو لا ريب فيه والاشارة الى الجملة
مؤكدة مقاربة المعنى بعد ما نزلت بمنزلة التكرير **فان معناه انه** اي الكتاب **في الهداية** [illegible]
بالبعد **بالغ درجة لا يدرك كنهها** اي نهايتها **حتى كانه هداية محضة** الاولى حتى انه هداية
محضة اذ في حمل الشيء على الشيء في مقام المبالغة دعوى الاتحاد من غير شائبة تردد والاولى
هداية عظيمة محضة لان تنوين هدى للتعظيم فالمبالغة في جعل الهدى المنون خبرا له ليس
معنى البلوغ تلك الدرجة مع التنوين وكون الهداية محضة معنى التعبير كما يستفاد من الشرح
لان التنوين لا يفيد تعظيم الهادي بل الهداية فالبلوغ البالغ فيه بتمامه مستند الى حمل الهدى
المنون عليه **وجعله عين الهدى المعظم وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر**
الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اي
بقدرها او بسببها **متفاوت في درجات الكمال** لا بحسب غيرها فتقديم الجار والمجرور
للحصر مبالغة في الاعتناء بشأن هذا التفاوت فلا يرد منع الحصر بسند انه قد تفاوت
بجزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق الكتب باعجازه والشارح دفع المنع بان هذا
التفاوت ايضا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق والدليل عليه وانما يندفع بلو كان
السند مساويا. ولك ان تجعل هدى للمتقين مزيدا بحصر الهداية ويكون المماثلة اتم و
التاكيد اللفظي اقرب **فوزانه وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد** الاولى فوزانه وزان
زيد قائم الثاني في زيد قائم زيد قائم اللازم لرعاية المناسبة بين وزاني قسم الجملة المؤكدة
قال السيد السند ان قلت كل من لا ريب فيه وهدى للمتقين تاكيد لذلك الكتاب فلم لم يعطف
وجه الفصل هدى للمتقين عن لا ريب فيه ان امتنع عطف المؤكد على المؤكد لا عطف تاكيد على تاكيد
بل العطف فيه انسب فكانه لهذا لم يلتفت الزمخشري الى هذا الاحتمال الذي اختاره
المفتاح والمعنى وجعل لا ريب فيه تاكيد ذلك الكتاب وهدى للمتقين تاكيدا لا ريب فيه

وح فصل للجملة بجملة بلا اشكال بهذا ونقول والملسنعان وهما لكيموه من اشجع الفرسان •
في هو المستوى من الميدان • ولولا فضل الله فالانسان هو الانسان انما عدل المفتاح
عن توجيه الزمخشري لانه لا يوجد لتاكيد التاكيد نظير في المفردات عند الجمهور فانهم نصوا على
ان التاكيدات المجتمعة كلها للموكد كالصفات المتتالية للموصوف نعم ابن برهان على ان
التاكيد بعد التاكيد تاكيد للتاكيد وهى المعقب عليه للحمل وكان الزمخشري تبع مذهب ابن برهان
وكما لا يوكد الموكد على الموكد لا العطف تاكيد على تاكيد فلا يقال جاءني القوم كلهم واجمعون على
انه يكفي في فصل التاكيد عن التاكيد ايهام العطف على الموكد بهذا ولكن نزيد في اسباب الفصل
ما غفلوا عنه وهو كون الجملتين المتواليتين تاكيدين لشيء فاحفظ وانظمه مع ما ذكروا
او بدلا منها عطف على قوله موكدة للاولى اى القسم الثاني من كمال الاتصال بان تكون الجملة
الثانية بدلا من الاولى ابدلت من الاولى **لانها غير وافية بتمام المراد** وان وفت ببعض منه
بخلاف الثانية فانها وافية به او تكون الثانية كغير الوافية بتمام المراد لكونها مجملة او خفية
الدلالة **بخلاف الثانية** فانها وافية لا شبه غير الوافية لكونها مفصلة او واضحة الدلالة
هكذا ينبغي ان يفهم المراد ولما ذكره الشارح من ان البدل مطلقا يجب ان يكون وافيا لا شبه
غير الوافي اذ وافى لا شبه غير الوافي يصح جعله بدلا مما لا يخفى **والمقام يقتضي اعتناء بشانه**
اى بشان تمام المراد وجعل الضمير راجعا الى المراد يوجب فوت تمام المراد قال الشارح لان الغرض
من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشانه • اقول لا بد في
كل كلام ان يكون وافيا بتمام المراد والبلاغة تنافي بعض المراد فيكون الكلام مقتضيا للاعتناء
بشانه لم يعتبر لا يراد ما يفي بتمام المراد بل لا يراد ما لا يفي به من المبدل منه فانه مع وجود البدل
يشبه ان يكون المبدل منه لاغيا مردودا باعثه للتبليغ فات ال[?] وجه ايراده بان المقام يقتضي اعتناء
بشان تمام المراد فيذكر اولا غير الوافي لتصير النفس طالبة لتمامه متشوقة اليه فيتمكن في نفس
المخاطب حين ذكره فضل تمكن **النكتة** النكتة هي المقام والعبارة تشعر بانها غيره فالاولى
وهي ان المقام كونه الاخره وكانه اراد بالمقام ما يتعارف من الحال بل مكان المتكلم **لكونه**
مطلوبا في نفسه الاولى ترك قوله في نفسه فانه يكفي كونه مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره
او فظيعا هائلا لو ذكر اول مرة من غير سبق البدل ربما لا يحيط به الذهن ويذهل عن
ضبطه لشناعته **او عجيبا** يمنع التعجب منه حرزه في اول السماع من غير تقدم توطئة **او لطيفا**

لايتمكن

لايتمكن في البصيرة لطافته بدون التكثف في طلبه وتعاقبه زمانا فتنزل الثانية من الاولى
منزلة بدل البعض والاشتمال ويسمى في هذا الفن بدلا وبيان العص ناظرا الى انه لم يعتبر
بدل الكل وكلام المفتاح ساكت عنه ومن امثلة المفتاح للبدل قوله تعالى بل قالوا مثل
ما قال الاولون قالوا ائذا متنا وكنا ترابا وعظاما ائنا لمبعوثون قال فصل قالوا ائذا
متنا عن قالوا مثل ما قال الاولون لقصد البدل ومنها قوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا من
لا يسئلكم اجرا وهم مهتدون فانه لم يعطف اتبعوا من لا يسئلكم للبدل وجزم الشارح المحقق
والسيد السند في شرح المفتاح ان المثال الثاني بدل مع ان العص صرح بانه من بدل الاشتمال وجعل السيد
المثال الاول ايضا منه لكنه قال الشارح في الشرح اقتداء بالايضاح ولم يعتبر بدل الكل
لانه لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التاكيد
وهذا المعنى مما لا يتحقق له في الجمل التي لا محل لها من الاعراب وايده السيد السند بان الجملة التي يعتبر
موكدة وان ناسبت التاكيد لفوت القصد بالنسبة مع ان السنخ باب القصد الذي في الجمل
بمنزلة القصد بالنسبة يتحقق فيها ناسبت بدل الكل ايضا بالمغايرة باللفظ والاتحاد في
المعنى لم يجعل بدل الكل لان العمدة في البدل هو كونه مقصودا بالنسبة وقد فات ههنا اقول
فيما ذكره الشارح نظر من وجوه • احدها انه لا ينحصر الامتياز عن التاكيد فيما ذكره بل منه الامتياز
لا بان البدل في حكم تكرير العامل • نعم انه ايضا منتف في جمل لا محل لها من الاعراب • وثانيها
انه لا يتميز عن مطلق التاكيد بان لفظه مغاير للجملة الاولى اذ من التاكيد ما يغاير لفظه لفظ
المؤكد وهو التاكيد المعنوي • وربما ينزل الجملة منزلة التاكيد المعنوي كما عرفت • وثالثها ان
ما ذكره جار في البيان اذ البيان لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ الاول فينبغي ان
يعتبر ولا يخفى ان اسقاط بدل الكل عن الاعتبار لاغنا البيان عنه اولى بالاعتبار او التتبع
البيان بابدال اشتهر قد تعدى النحاة بنصب علامة للتمييز بينهما دون البدل والتاكيد
فالتمسك في عدم اعتباره بعدم تمييزه عن التاكيد دون البيان ينبي عن الغفلة **نحو**
امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون مثل للمنزل منزلة بدل
البعض كما نبه عليه **فان المراد بالتنبيه على نعم الله تعالى والثاني اوفى بتاديته** لان الاول
وان كانت تشمل لكن الثانية اوفى في ذلك البعض **لدلالته عليها بالتفصيل من غير**
احالة على علم المخاطبين المعاندين الاولى ترك المعاندين **لان الاظهر** ان التنبيه لجميع خصوصها

بهم

بان يشمل المعترفين ليزيدوا في الشكر ويتمكنوا في الاعتراف **فوزانه وزان وجهه في**
اعجبني وجهه لدخول الثاني في الاول كما لا يخفى لان الاول يشتمل على ما لا يحصى وللآية
احتمال آخر في غاية الدقة والحسن وهو ان ما في قوله تعالى ما تعلمون مصدرية اي امدكم
بعلمكم وتمييزكم من بين الحيوانات الشهوية بان كنتم من ذوي العلم امدكم بانعام الآية
تنبيه على الامداد في العالم الروحاني وعلى الامداد في العالم الجسماني ولما كان بين الامدادين
من التباين والتفاوت فصل الجملتين تنزيلا للتباين منزلة عدم التناسب
والوجه جعل ما موصولة فالاشبه انه من ذكر الخاص بعد العام لشرفه في نظر المخاطبين المعاندين
لكمال شغفهم بها والشايع فيها عطف الخاص على العام ولما اعاد العامل استغنى به عن
العاطف فهذه من جهات الفصل حرية بان تجعلها نصب العين وان اهملوه من البين
ومما ينزل منزلة الاشتمال ما اشار اليه بقوله **نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا**
اي لم ترحل **فكن في السر والجهر مسلما** منقادا والاسلام الانقياد وفي الشرع اي كن
كالمسلم من استواء حاليه في الدين على خلاف المنافق المتدين في الملاء غير المتدين في الخلاء
فان المراد اي المقصود **به** والغرض من استعماله فالمراد بمعنى الغرض لا ما استعمل فيه
اللفظ **كمال اظهار الكراهة** اي كمال اظهار الكراهة **لاقامته** اي اقامة المخاطب **وقوله**
لا تقيمن عندنا اوفى بتأديته اي تأدية الغرض من الاستعمال **لدلالته عليه** اي
على الكراهة وتذكير الضمير لعدم الاعتداد بتأنيث المصدر وبما قررنا لم يظهر كون اظهار
الكراهة ما استعمل فيه اللفظ مع ظهور بطلانه كما لزم على من جعل ضمير عليه لكمال اظهار
الكراهة **بالمطابقة** اي بالدلالة الواضحة التي صارت في الوضوح كالمطابقة والا
فمعنى لا تقيمن النهي عن الاقامة وهو ليس عين الكراهة • ومما يوضح الكراهة قوله عندنا
فانه يدل على انه لا يرضى بالمقارنة والمصاحبة ويستهجن رؤيته وقال الشارح تعرف بهذا
اللفظ في الكراهة الشديدة للاقامة من غير طلب الكف عن الاقامة **مع التأكيد** الظاهر
جدا في الكراهة الشديدة **فوزانه وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها لان عدم**
الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون تأكيدا ولا بيانا **وغير داخل فيه** مع ما بينهما
من الملابسة واللازمة ووجه كونه مثالا للبدل المحتمل لها من الاعراب قد عرف
او بيانا اي القسم الثالث من كمال الاتصال بان تكون الجملة الثانية بيانا للاولى

فتنزل

١٧٦

فتنزل منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا يعطف عليها كما لا يعطف
موضح الشيء عليه فاما ان يذكر بعد كلمة اي او بدونها وبعد ان جعل المفتاح اي المفسرة
من الحروف العاطفة لا يصح منه جعل كون الثانية بيانا للاولى من موجبات الفصل
لخفائها يعني يتوقف البيان على كون الاولى خفيا وفيه بحث لانه ربما طلب مزيد الايضاح
دون ازالة الخفاء **نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد**
وملك لا يبلى ويشبه ان تكون الآية من بدل البعض لان وسوسة الشيطان كان اكثر
مما ذكر **فان وزانه وزان عمر في اقسم بالله ابو حفص عمر** اللايم بما سبق فوزانه وكون
الجملة الثانية بيانا للاولى اعم من ان يكون بتمامها بيانا لتمام الاولى او يكون بتمامها
بيانا للجزء الاولى فان قوله قال يا آدم بيان لوسوس اليه والاخفاء في الشيطان ولا مدخل
لتقييد الوسوسة به في البيان وما قال الشارح المحقق من انه لو لم يقيد قوله قال بالشيطان
لم يصلح تفسيرا لقوله وسوس لانه القول الخفي للاضلال وقال اعم فلا بد من تقييده بالفاعل
حتى يصلح تفسيرا الا انه بالتقييد بالشيطان يتفهم كونه للاضلال وكونه خفيا لا يتم لان
البيان يكفي فيه كونه يفيد الوضوح مع انه يزيد عليه المبين بوضوح فيحصل من اجتماعهما
مزيد ايضاح كما تعرف في النحو • وكذا ما قال السيد السند حيث قال بل لا بد في الثاني من
ملاحظة المتعلق بالمفعول ايضا حتى يصلح بيانا للاولى والاشبه ان القول المقيد بهذا
الفاعل والمفعول ليس بيانا لمطلق الوسوسة ولا الوسوسة الشيطان بل لوسوسته لآدم
ثم فالنسبة بالبيانية انما هي بين الجملتين دون مجردي الفعلين فيه ضعف لانه يصح بيان
المطلق بالمخصوص فيصح ان يكون القول المقيد بمفعوليته بيانا للوسوسة المطلقة والقول
المقيد بالمفعول ليس جملة اذ المفعول من متعلقات المسند فلا يلزم ان تكون النسبة
بالبيانية بين الجملتين • فان قلت لو كان البيانية من موجبات القطع كيف جاء
قوله تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم ويستحيون نساءكم وفي سورة اخرى
ويذبحون ابناءكم قلت اريد بالفصل مع قوله يسومونكم سوء العذاب مطلق العذاب
سواء كان باعتبار انفسهم او بحبيبهم فجاء يذبحون ابناءكم بيانا له ومع الوصل عذابا
كان واردا على انفسهم وحده ويذبحون ابناءكم مغاير له يستحق للعطف لا للبيان •
وقال الشارح المحقق رحمه بنزل منزل الشيء ولان فيه زيادة ظاهرة على ما في افراده والحسن

منزلة منزلة انه من جنسها فهو فيعطف عليه لا فرعا والمغايرة • فالعطف انما ورد على
خلاف مقتضى الظاهر الفصل وانت تعرف حاله **واما كونها** اى الثانية **كالمنقطعة**
عنها اى عن الاولى **فلكون عطفها عليها موهما لعطفها على غيرها** مما يؤدي الى فساد
المعنى وانما قيدنا به لان قولنا زيد قائم وعمرو قاعد وبكر ذاهب مما يوهم فيه عطف
الجملة الثالثة على احدى جملتين سابقتين عطفها على الاخرى لكن لا فساد فيه ولا يتفاوت
المعنى فلا يبالى بهذا الايهام وايضا لو كان مطلق ايهام غير المقصود مرددا لما صح الفصل
لدفع ايهام غير المقصود مع انه مع الفصل يحتمل الاستيناف وفيه ايهام الاستيناف الغير
المقصود • والمراد بالايهام اما الدلالة الضعيفة فيجب يتبادر العطف على الغير او الشك
ويكون معلوما بطريق الاولى واما التعبير بالايهام لكون المدلول ضعيفا فاسدا او مشتملا على
الكل • قال الشارح المحقق وشبه هذا بكمال الانقطاع انه ليشتمل على مانع العطف كما في
المختلفين انشاء او خبرا او المتفقين اللذين لا جامع بينهما مشتمل على مانع لكن هذا دونه
لان المانع فيه خارجي ربما يمكن دفعه بنصب قرينة اقول ماذكره من وجه الشبه مشتركا
بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع وصرح الى التمسك بانه لكن الحجة له طريقان فالاولى
ان يقال وجه الشبه تغاير الجملتين مع الاشتمال على مانع العطف • ويمكن نقول وجه الشبه
ان فيها ايهام خلاف المقصود كما ان مانع عطف المختلفين خبرا او انشاء ايهام اتحادهما معنى
لان الشايع فيه عطف غير المشتملتين على الجامع ايهام الجامع • والاولى ان يقال لمعارضة
ايهام خلاف المقصود وجود للجامع لحق الجامع بالعدم وشابه الجملتان الغير المنقطعتين
بعدم الجامع **ويسمى الفصل لذلك قطعا** لان الجملتين كانتا متصلتين لوجود التناسب
والجامع فقطع لمانع فالفصل فيه كانه قطع متصل **مثاله** **وتظن سلمى انني ابغي بها**
اى بدلها **بدلا اراها** على صيغة المجهول شايع في الظن اى اظنها **في الضلال** اى في سلوكها
طريق لا يوصل الى المطلوب **تهيم** اى تتحير وانما جعل ضلالها مظنونا مع ان المناسب دعوى
اليقين تحرزا عن دعوى التيقن في ضلالها واشعارا بغاية النزاهة ودعوى الظن اولى
لا يروج منه دعوى اليقين في براءة ذمته عن مظنونه سلمى يعنى فصل الشاعر قوله اظن
سلمى مع اتفاقهما خبرا او اتحاد المسند فيهما وتناسب المسند اليهما لان الاول محبوبه
والثاني نفسه فبينهما تقابل او تقارن في الخيال لان العطف يوهم خلاف المقصود وهو عطف

ان انما على ابغي وهو اقرب وكونه كالمفرد العطف عليه كعطف المفرد على المفرد • لا يقال الامناسبة
بين مسند ابغي وان اراها ولعي ذلك في نفي التوهم لانا نقول يكفى للمناسبة كونه متعلق الظن
وفيه ان اختيار الفصل على العطف لذلك انما يستقيم لو لم يكن في الفصل ايضا ايهام خلاف
المقصود ولا خفاء في احتمال كون اراها حالا عن فاعل ابغي وخبر ابعد خبر لان الا ان يقال
الاصل في الجملة ان لا تخرج عن الاستقلال والاصل هو الفصل فاذا منع المانع عن
العارض الذي هو العطف يختار الاصل بمرجح الاصالة وان لم يخل عن مانع كما قد منع
العطف فليتامل في المفتاح ولا يصح جعل الفصل لرعاية الوزن لانه ليس هنا ان اي
ليس في رتبة الداعي المعنوي في وجوده لا يستند منع البليغ الى الامر اللفظي وبعلم
منه اي من نكات الفصل رعاية الوزن **ويحتمل الاستيناف** كانه قيل كيف تراها
في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية الضلال **واما كونها** اي الثانية **كالمتصلة بها**
فلكونها اي الثانية **جوابا لسؤال اقتضته الاولى** فتنزل الاولى **منزلته** اي منزلة السؤال
لانه بكلمة السؤال في افادة معناه **فتفصل الثانية عنها** اي **يفصل الجواب عن السؤال**
لما بينهما من الاتصال كذا في الشرح فقوله كالمتصلة معناه كالمتصلة الكاملة والاقرب انه تنزيل
تحصل الاتصال • ولهذا قيد الاتصال سابقا بالكمال اذ كمال الاتصال عبارة عن الاتصال
التحقيقي ولم يقتصر على الاتصال وادرج لفظ الكمال الحسن مقابلة الاتصال لشبه الاتصال لان
الاتصال التنزيلي اتصال ناقص وهذا يشعر بان من موجبات كمال الاتصال كون الجملتين سؤالا
وجوابا والكلام بعيد وذلك في تفصيل كمال الاتصال لان الجواب والسؤال لا يحتاج الفصل فيهما
الى اعتباره لانهما يكونان في كلام متكلمين فالجواب ابدا ابتداء كلام غير مسبوق بما يعطف عليه
فلم يحتج الى اعتبار اتصاله بالسؤال فعلى هذا يمكن ان يكون وجه قوله فيفصل عنها كما يفصل الجواب
عن السؤال انه يفصل عنه لكونه ابتداء الكلام ويمكن الايهام وكذا جعل هذا القسم كالمتصلة بل ينبغي
تسميتها كالمبتداة والامر فيه بين هين • ولك ان تقول اتصال الجواب والسؤال داخل في قولهم
او بيانا لها لان الجواب بيان لمبهم السؤال • ويمكن ان يجعل وجه فصل الثانية عن الاولى منزلة
السؤال انه كالبيان له لا نتيقن به انها تضمنت السؤال • ومنهم من جعل هذا القسم كالمنقطعة
وادعى ان فصل الجواب عن السؤال لكمال الانقطاع بينهما لاختلافهما خبرا او انشاء ولهذا لم يعد
الجواب والسؤال من مواقع الفصل لاندراجهما تحت كمال الانقطاع وليس لشيء لان انتقاضه نحو كما

اضرب زيداً في جواب متى اضرب لان الفصل فيه ليس لاختلافهما خبراً وانشاءً واعلم ان تنزيل
الاولى منزلة السوال من تصرفات العقل واما غيره فالتعي بمجرد تضمنها السوال ولا يخفى
ان ما اعتبره يجعل الداعي الى الفصل اقوى فقول الشارح انه لا حاجة الى ذلك التنزيل تزييف
لما هو الاحرى ورفض لما هو اعتباره في نظر البليغ اولى ولا يذهب عليك ان ما جعله السكاكي
من نكات التنزيل منزلة الواقع منزلة السوال ولا يبعد ان يكون قصد المص من انكار الاشتغال
الى نكات وان التنزيل ايضاً قال السكاكي فينزل السوال المدلول عليه منزلة الواقع
لنكتة كاغناء السامع عن ان يسأل او كان لا يسمع منه شيء كراهة سماع كلامه
او ان لا ينقطع كلامك بكلامه ولا ينفك عن اتصاله ونظامه او القصد الى تكثير المعنى
كثير بلفظ قليل الى غير ذلك والمقصود من نقل كلام السكاكي بيانه اذ جعل الفصل لجعل المقدر
كالمذكور ففصل للجواب عنه من السوال المقدر لا عن الجملة الاولى بخلاف ما اعتبره المص حيث
ترك الجملة السابقة منزلة السوال فان الفصل عنها وهذا انسب بعبارة كالمتصلة بها وجعل
وجه الفصل شبه كمال الاتصال بينهما ويسمى الفصل لذلك استينافاً وبهذه التسمية تشعر
بما ذكرنا من ان الفصل لكونه ابتداء كلام غير مسبوق بما يعطف عليه لا للاتصال بالسابق
وكذا الجملة الثانية فالاستيناف لفظ مشترك والمختص بالثانية المستأنفة وهو اي
الاستيناف بالمعنى الاول لان الكلام في الوصل والفصل ظاهر وان كان مرجع البحث الى اللفظ
كما فهم على ثلاثة اضرب اختاره على ضروب لان المختار في تمييز العدد جمع القلة او وجه لمطابقة
اللفظ والمعنى والضرب والنوع وتنوع الاستيناف ليتنوع السوال المقدر لان السوال
اما عن سبب الحكم مطلقا لا عن خصوص سبب فيجاب باي سبب كان سواء كان سبباً
بحسب التصور كالتاديب للضرب او سبباً بحسب الخارج نحو قال لي كيف انت قلت
عليل ؟؟ سهر دائم وحزن طويل ؟؟ اي ما سبب علتك او ما بالك اي ما شانك
عليلاً اي مع اي سبب انت فانه ينشأ من صدر البيت السوال عن سبب العلة فانه
العادة التفحص عن سبب علة العليل ولك ان تجعل السوال عن حال المستدل به على سبب
علته فيكون من القسم الثالث والاظهر ان قوله سهر دائم خبر بعد خبر ووصف لنفسه بالمرض
والسهر الدائم والحزن الطويل وتنبيه على ان مرضه مما لا ترجى فيه الصحة ولا يخفى ان هذا القسم
يقتضي عدم التاكيد لما مر من ان الكلام الابتدائي لا يؤكد ولا وجه لاهماله هنا وبيانه في القسم

الثاني

الثاني واما عن سبب خاص للحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء
كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء وهذا الضرب
يقتضي تاكيد الحكم كما مر في الايضاح في باب احوال الاسناد والخبري في الشرح من ان المخاطب
اذا كان مترددا في الحكم طالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالاقتضاء معنى الاستحسان
لا الوجوب بهذا والنكتة في التعبير بالاقتضاء ان المستحسن في باب البلاغة كالواجب
ولا ينبغي للبليغ تركه ونحن نقول معنى قوله كما مر منا انه ان كان سوال السائل مع الشك حسن
المؤكد وان كان مع الانكار وجب التوكيد بحسبه الا انه يجري الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
والظاهر ان المثال للمنكر انكارين حيث اكد باللام وان كان احد الانكارين انكارهم لبعض
النفوس بالسوء والآخر لكون البعض كثير الامر به وهذا الكلام على طبق ما تقرر فيما بينهم ان
المقدر هل النفس امارة بالسوء والحق ان الغاية من السياق ليس الا ان ما سبب عدم
تبرئتك اما ان السبب انها امارة او انه معتقده لكن يامر بالسوء او انك تخاف من
الذين تكذيبك فيما لا يخطر بالبال فتقدير هل النفس امارة بالسوء تكلف والاظهر
تقديرها سبب عدم تبرئتك الا انه اكد الجواب لانه في موضع الانكار على ما بين في الكلام
و خالي الذهن المنزل منزلة المنكر انكارين وفي الشرح كما اذا قلت اعبد ربك ان العبادة
حق له فهو جواب للسوال عن سبب خاص اي هل العبادة حق له واذا قلت فالعبادة
حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب وهو فصل ظاهر بحرف موضوع للوصل واذا قلت
العبادة حق له فهو وصل خفي تقديري والاستيناف جواب السوال عن مطلق السبب
الا لم يامرنا بالعبادة قلته وهذا ابلغ الوصلين واقواهما فتتفاوت بهذه الثلاث بحسب
تفاوت المقامات وكان مراده بوصل ظاهر بحرف موضوع للوصل الظاهر الا ان الوصل
الذي عني فيه لان الفاء في قوله فالعبادة حق له للتعليل لا عاطفة ولا يخفى ان الاول
ايضا وصل خفي تقديري لا تفاوت بينه وبين الثالث في ذلك واما عن غيرها اي مطلق
فلا يقتضي تاكيدا واما عن غير خاص فيقتضي التاكيد على ما مر وكانه اكتفى بما سبق
الذهن من تقييم السبب اليه ومع ذلك اشار الى القسمين بالمثالين الا انه اورد مثالاً
لا يقتضي التاكيد وكان ينبغي ان يأتي بمثال يقتضي التاكيد وسيقرر حقيقة الحال
في المثال الثاني نحو قالوا سلاما قال سلام اي فماذا قال ابراهيم فاجاب بانه حياهم

بحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم عارية عن الثبات والدوام لفعليتها • وتحيته دالة
عليه لاسميتها • وقوله زعم اكثر استعماله في الاعتقاد الباطل • وقد يستعمل في الحق على ما في
القاموس العواذل اي اللائمات العواذل • اما الرجال كما هو • ظاهر صدقوا او الرجال والنساء
فصدقوا بالتغليب انني في غمرة اي شدة صدقوا فان زعم استعمل في الاعتقاد والحق قال الشارح
ولما كان مظنة ان يتوهم ان غمرته مما سينكشف كما شان اكثر الغمرات والشدائد واستدركه
بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي ففصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استينافا جوابا للسؤال عن غير
السبب كانه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا هذا وهكذا في المفتاح في وجه
عدم التاكيد ان السؤال عن التصور والتصديق لا يطلب التاكيد ونازع السيد السند في كون
الهمزة وام سؤالا عن التصور فكان مقتضى الظاهر التاكيد ومن حققنا انه طالب التصور فقدم
لكن نقول اذا دار الكلام بين النفي والاثبات لا معنى للسؤال بالهمزة وام اذ لا معنى لاظهار
التصديق باحدهما لانه موقوف عنه يعرفه كل احد الا ترى انه لا يقال ازيد قائم ام لم يقم والمتعارف
في مثله السؤال عن جانب يهتم به فيقال اصدقوا وح يجب التاكيد لمتردد فيه ويكون ترك التاكيد
لان ظهور حاله يدفع التردد والشك • والاوجه ان المراد زعم العواذل انني في غمرة تنكشف لان
العذل لدفع الغمرة فلولا زعم الانكشاف لم يتحقق فالزعم ح في معناه المشهور • ولما كان
زعمهم مركبا سال انهم هل صدقوا فاجابه بانهم صدقوا في البعض وكذبوا في البعض فقوله
صدقوا اشارة الى صدقهم في كونه في الغمرة وقوله ولكن غمرتي لا تنجلي اشارة الى كذبهم في
اعتقاد الانجلاء هكذا ينبغي ان يحقق المقام • وهذا شان من ليس في ربقة التقليد في فهم
الاحكام وايضا نبه به على انه تقسيم مستانف وليس من داخل التقسيم السابق ونبه
بقوله منه على انه لم يقصد فيه الحصر الاقسام اذ منه ما ياتي بصفته التي لا يترتب عليه الحكم ومنه
ما ياتي باسمه مع الوصف الذي يترتب عليه الحكم لا نقول الاول داخل فيما ياتي على صفة والثاني فيما
ياتي باعادة الاسم لان المراد بالوصف ما يترتب عليه الحكم وبالاسم مجرد الاسم بقرينة قوله وهذا ابلغ
منه ولم يستوف الاقسام لان بعض ما نفي ملحق بالاول والبعض ملحق بالثاني في الاحكام اللاحقة
بهما لا يخفى على ذوي الافهام ما ياتي باعادة اسم المراد بالاسم ما يقابل الصفة اي لفظ دال على
ذات في غاية الابهام باعتبار معنى هو المقصود ما استونف اي ابتدئ عنه وكان عن بمعنى
من والمراد بمفعوله الذي بلا واسطة هنا الكلام حذف على ما قاله الشارح لظهور المرام والمفعول

بواسطة

بواسطة ما ينبئ عن الفاعل وليس التقدير او وقع الاستيناف عنه فيكون من قبيل ح يلي
يعني العيي الثرثار وكما يوهمه كلام الشارح لانه لا داعي اليه بل نقول مفعول الاول ضمير مستتر
راجع الى ما رجع اليه ضمير منه الا انه استونف الاستيناف منه او معمولا الاول ولا يكون الحديث
والاستيناف فحديثه نحو احسنت على صيغة الخطاب على ما ذكره الشارح المحقق ومع ذلك
جعل السؤال المقدر لماذا احسن اليه اما على صيغة المتكلم او الغائب المجهول فيكون المخاطب
سائلا عن سبب احسانه مع انه اعلم بسبب ما فعله فيحتاج توجيه سؤاله الى ان يجعل مبنيا
على النسيان او الامتحان المخبر هل يعرف السبب اولا وهو بعيد وليس لك ان تقرر
السؤال من قبل السامع دون المخاطب لانه يأباه قوله صديقك وكان الواجب ح
صديقه القديم فلذا قال السيد السند الواجب ان يكون السؤال المقدر هل هو حقيق بالاحسان
لانه اذا اخبر باحسانه اتجه السؤال عن انه هل وقع موقعه اولا وح يجب التاكيد فتعليل
القديم حقيق بالاحسان مؤكد بتعليل الحكم بالصفة بهذا لكونه لا يجري في زيد حقيق بالاحسان
فلا بد فيه من تنزيل السائل منزلة غيره لما يقتضيه المقام ويرد عليه ايضا انه اعلم بانه صديقه
القديم فيكون اعلم بانه حقيق فلا بد من البناء على النسيان او الامتحان وكان ان يجعل
احسنت على صيغة التكلم فيكون السؤال من المخاطب الغير المحسن فيتجه بلا خفاء اي زيد
زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته عدل عن عبارة الكشاف ومنه ما ياتي
باعادة صفته لان المراد بالاعادة في عبارته ذكر صفة عبر عنه بالاعادة بطريق المشاكلة
لوقوعه في صحبته اعادة اسمه • فاحترز عن خفاء البيان لكنه جعل البيان قاصرا لان البناء
لا يشتمل على خبر المسند اليه بل على ما سواه فيخرج عنه احسنت الى زيد يستحق صديقك القديم
الاحسان نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك وهذا اي الاستيناف
المبني على الصفة ابلغ لاشتماله على بيان سبب الحكم الذي في الجواب • وفرق بين بيان
سبب الحكم الذي في الجواب وبيان سبب الحكم المتضمن للسؤال فانا اذا قلنا زيد حقيق
بالاحسان بيان لسبب الاحسان الى زيد مع انه لا يشتمل على سبب استحقاقه للاحسان
وبهذا ظهر ضعف ما قال الشارح انه اذا كان السؤال في الاستيناف عن السبب فالجواب
لا محالة يشتمل على بيانه فلا يترجح جواب على جواب لاشتماله عليه اذ الكل يشتمل عليه واذا
كان على غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب • وقد اجاب بانه اذا اثبت الشيء بحكم ثم قدر

سؤال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب ذلك انه مستحق لها لك واهل لي فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشي فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجري هذا في سائر صور الاستيناف فليتامل هذا الكلام ولا يخفى انه جوابه يحصل القسمين بالسؤال عن السبب مع انهما يجريان في الجميع ولولا ذلك لا ينبغي ان يذكرهما قبل السؤال عن غيرهما وتخصيصهما بما يكون الجواب بالاستحقاق مع انه يجري في غيره كما يقال احسنت الى زيد • زيد حقيق باحسانك او كامل الشجاعة يدفع اعدائي وللشارح المحقق جعل الاظهر ان اسم الاشارة اشير به الى الصفة من قبيل الثاني لانه في معنى الصفة وان كان اسماً ولهذا حكم الحكم على الثاني بكونه ابلغ من الاول مطلقا عن الضمير الراجع الى الصفة ليس كالصفة لما عرفت من الفرق بين اسم الاشارة في احضار الموصوف وبين الضمير والاحاجة بالخبر الى التذكر **وقد يحذف صدر الاستيناف** الاظهر وقد يحذف بعض الاستيناف لانه لا يختص الحذف صدره **نحو قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال** لان تقديره يسبحه رجال في جواب من يسبحه فيها كما اشار اليه بقوله كانه قيل من يسبحه ولا يخفى ان المحذوف ليس الصدر فقط بل المفعول والظرف ايضاً **وعليه** نبه عليه به على التفاوت بين المثالين وهو كون المحذوف في احدهما المسند وفي الاخر المسند اليه وهو كون المحذوف في احدهما الاول جائزا وفي الثاني واجبا وله وجه آخر نكشف عنه قوله على قول **نعم الرجل زيد على قول** اي قول من يجعله مبتدا نعم الرجل **وقد يحذف كله اما مع قيام شي مقامه** نحو قول الحماسي يهجو بني اسد **زعمتم ان اخوتكم قريش** المراد الاخوة في الشرف والنسب **لهم الف** اي ايلاف مع القبائل لا اعتراضهم قبيلة في رحلتهم المعروفتين في التجارة رحلة الشتاء ورحلة الصيف يتجرون امنين مكرمين **وليس لكم ايلاف** اي مؤالفة كالقتال بمعنى المقاتلة والمراد نفي مطلق الايلاف عنهم • وتفسير الشارح بقوله اي مؤالفة في الرحلتين المعروفتين ليس كما ينبغي ويتجه لعده • اولئك اومنوا جوعا وخوفا • وقد جاعت بنو اسد وخافوا وهو يدل على ما ذكرنا من ان المراد نفي مطلق الايلاف فانهم كانهم قالوا صدقنا في هذا الزعم فاجيبوا بكذبهم واقيم ما يدل على كذبهم مقامه وجوز للعصا كونه جوابا لسؤال آخر كانه لم اجيبوا بتكذيبهم سئل عن سبب تكذيبهم فاجيبوا بقوله لهم الف في البيت استينافا فانه قال الخ

فانه

فان قلت في الوجه الاول ايضاً لابد من جعل لهم الف جوابا بالسؤال عن سبب الكذب واجاب بانه يحتمل ان يكون تأكيداً للتكذيب او بياناً فالوجه مبني على احد الاحتمالين • فافترق الوجهان وقد عرفت انه ذكر من اقامة العلة مقام الشي وهو اولى مما ذكره كما لا يخفى ولك ان تجعل لزعم متضمنا لمعنى الكذب وتجعل المقدر سؤالا عن سبب الكذب فلا يكون استينافا محذوفا ولو قيل بالتقدير فتقديره ما علامة كذبنا هو الجدير **او بدون ذلك** اي بدون قيام شي مقامه **نحو فنعم الماهدون اي نحن على قول** الاولى اي هم نحن على قول او تقدير نحن متفق انما الاختلاف في تقدير مسنداليه والاولى على القول الثاني لا يتوهم من تنكير قول مخالفته للقول السابق **واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله** فقولهم لا اخبار لرد خبر سابق فهو خبر وايدك الله جملة انشائية دعائية فبينهما كمال الانقطاع وانما عطف مع كمال الانقطاع لدفع الايهام لانه لو قال لا ايدك الله لظاهر في الدعاء على المخاطب بنفي التأييد عنه فنبه بالعطف على ان لا جملة مستقلة فرفع الايهام علة مشتركة بين الفصل والوصل لا يقال لا الداخلة على الماضي تلزم التكرير فلا ايهام مع عدم التكرير لانا نقول ذلك اذا لم تدخل في الدعاء كما تعرف في محله وقد يعطف للتوسط مع دفع الايهام كما اذا قيل لك هل اضرب زيدا فتقول لا وايدك الله فان لا هنا انشائية بمنزلة لا تضرب فالعطف للتوسط ولدفع الايهام ولا تزاحم • ولك ان تجعل العطف مع عدم الجامع لدفع ايهام الرجوع عن الكلام السابق فتقول فلان يقعد ويكتب فتعطف لئلا يتوهم ترك العطف انه يقعد رجوع واضراب عن يكتب • قال الشارح لا رد للكلام السابق فكانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا • قلت جعلها لا رد الكلام السابق لا يستدعي تقدير استفهام ثم الواو في مثل هذا التركيب هل هي للعطف حتى يكون فيه الوصل او زائدة لدفع الوهم كما زيد في ربنا ولك الحمد في رواية على ما في الصحاح مع انه لا ايهام او واو اعتراضية والجملة الدعائية معترضة كما في قوله • ان الثمانين وبلغتها • قد احوجت سمعي الى ترجمان لي فيه تردد وفي ثبوت الوصل لدفع الايهام توقف فتامل **واما للتوسط** اي اما الوصل للتوسط وجزاؤه **فاذا اتفقتا** واقسامه بحسب الاعتبار اثنى عشر والمكرر منها اربعة والمحصل ثمانية ومعرفة معنى الوصل لدفع الايهام ومعنى الوصل للتوسط مفروغ عنه هنا وانما ذكرها للتمثيل بقوله واما للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان **خبراً وانشاءً لفظاً ومعنى او معنى**

فقط وهو ستة اقسام ليس التعيين التوسط بل التقسيم ثلاثة اقسام الثاني باعتبار
ثلاثة اربعة فلا يرد انه تعيين بالاعم او يدخل فيه واقع الفصل بان يكون للجملتين المذكورتين
فيما بينهما كمال الاتصال او كمال الانفصال او شبه احدهما ولا بد من قيود ليتم التعيين
فقول الشارح لا بد من التقييد بوجود الجامع الا انه ترك القيد اعتمادا على ما سبق فانه مع عدم
الجامع بينهما كمال الانقطاع فيما اشار الاجمال فالاتفاق فيه لفظا ومعنى في الخبرية مع الاتفاق
في الفعلية والاسمية كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم ومع الاتفاق فيهما مثل قوله تعالى
ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم و في الانشائية مثل قوله تعالى كلوا واشربوا
ولا تسرفوا وكانه لم يمثل له من المختلفتين في الاسمية والفعلية لعدم وجدانه والاتفاق معنى لم
له الا مثالا محتملا للقسمين من اقسامه الستة وبين الاحتمالين فجانه مثل [illegible] ونبه على انه
مثال الاتفاق معنى فقط ومثال محتمل للصريح باعادة الجار فقال وكقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق
بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين
وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون مع اختلافهما خبرا وانشاء لفظا لاتفاقهما
معنى لان لا تعبدون بمعنى لا تعبدوا لانه ابلغ [illegible] مبالغة في النهي كانه سورع للامتثال فخبر عنه
ولا بد لقوله وبالوالدين من متعلق اشار اليه بقوله اي وتحسنون بمعنى احسنوا ليصح عطفه
على تعبدون بمعنى لا تعبدوا فيكون مثالا للمتفقتين لفظا ومعنى وبقوله او احسنوا لتقوم
لا بهوا اللفظ خبر فيكون مثالا للمختلفتين لفظا متفقتين معنى وبكونه في قوله وقولوا احترازا [illegible]
لو كان معطوفا على لا تعبدون وتمثيل للقسم الثالث لو كان معطوفا على احسنوا ومنه قوله تعالى
في صورة الصف وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون قبلية قوله تعالى يا ايها الذين امنوا هل ادلكم
على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى آمنوا على ما في الكشاف
وذلك لانه المتعارف في الدلالة والتعليم الامر لا الخبر وكانه عدل الى لفظ الخبر للتنبيه على ان
المراد استمرار الايمان لكن المفتاح اشار الى تزييفه وبينه المص في الايضاح اولا بانه
عطف فعل مخاطب على فعل مخاطب آخر غير مرضي والمخاطب بتؤمنون هم المؤمنون خاصة بدليل
بالله ورسوله وبانه الذي هو النبي عم وفيه الشارح بانه اذا لم يصرح بالنداء كما في الآية فلا يجوز نحو
قم واقعد يريد زيد ويا عمرو وقال السيد قيل لانه قبيح وقيل لانه غير جائز وثانيا بان
تؤمنون بيان لما قبله بطريق الاستئناف كانهم قالوا كيف نفعل فقال تؤمنون الى تعملوا

فلا يصح

فلا يصح عطف بشر عليه لانه لا مدخل له في البيان وفيه بحث لانا لا نم ان المخاطب بالاول المؤمنون
خاصة بل النبي عم والامة والمعنى ايضا يحسب الايمان برسالة نفسه على انه يجوز ان يكون المراد
برسوله الكل ومن رسله فتكون التجارة العامة الايمان والخاصة بالرسول التبشير ان النداء
لا يصح العطف مع تعدد المخاطب الا بعد الالتباس والالتباس في الآية مرتفعة بتعيين
الرسول للتبشير فكانه قيل بشر يا محمد وكون شهيدا على جوازه عدم تحاشي العلامة عنه
ونعم مؤيدا انهم لم يجعلوا من جهات الفصل احتياجان لكل فعل الآخر مخاطب مع النفي النداء
وجعل المفتاح بشر عطفا على قل مجردة قال يا ايها الذين آمنوا وحذف القول شائع في القرآن
في غاية الكثرة وجعل المص تقدير ابشر اقرب فاعتبره ولما لم يكن رجحان ما ذكره على ما اختاره
السكاكي سوى الشارح بينهما والجامع بينهما اي يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما في الجملتين
والمسندين كذلك جميعا نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة
وتقاربهما في خيال اصحابهما ويعطي ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع وانما اعتبر الجامع
بين الجملتين باعتبارهما او في الجامع بين المسندين والمسند اليهما لانه ربما يتحد ان المسندان
والمسند اليهما و[illegible] لتعتبر الجامع بينهما زيد تكلف وفيه رد وتخطئة لما يفهم من كلام
السكاكي حيث قال العقلي بين الجملتين ان يكون بينهما اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه
او المخبر او في قيد من قيودهما فانه يفهم منه كفاية الجامع في عنصر واحد فرده المص لما فهم
من غير هذا الموضع من كلامه انه لا يكفي الاتحاد في الاتحاد في المسند حيث لم يجوز خفي ضيق
وخاتمي ضيق مع اتحاد المسند والجامع يتفاوت بحسب المقامات فرب جامع في مقام
لا يصلح جامعا في مقام آخر فاذا كنت في دعوى ان الموجودات متفاوتة يقبل منك قولك
الشجر طويل والنملة قصيرة والسماء متعالية وما البحر اكدة ومجرد الشيئية يكفي
جامعا للمسند اليهما ومجرد الكون مفيدا للتفاوت في المسندين فليكن هذا ذخرا لك فانه
لا [illegible] فيه جليلة ومؤنة ضبطه قليلة وبه يندفع ما اورده السيد على المص ان التعويل
على ما ذكره السكاكي من كفاية الاتحاد في متصورة فان الجامع ما يكون جامعا ولو في موضع
ولا يدفع كونه جامعا انه يمنع من الالتفات اليه مقام وخفي ضيق وخاتمي ضيق مقبول
في مقام تعداد الاشياء الضيقة المتعلقة بالمتكلم لا يليق في مقام تعداد ضيقات العالم
ووجه الدفع ان المسند اليه في الجملتين متناسبان في هذا المقام لان النظر في التعلق بالمتكلم

وزيد شاعر وعمرو كاتب ، **وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة** اي وقت مناسبة بينهما
معتبرة في المقام كما عرفت فربما كاتب اخوة او صداقة او مجرد انسانية او حيوانية
او جسمية او شيئية فتعبيرها بمجرد الاخوة او الصداقة وان وافق الايضاح تضييق
للمسالك الرحيب ولا يليق بمن له في معرفة الاساليب اعظم النصيب **بخلاف زيد شاعر
وعمرو كاتب بدونها** اي بدون تلك المناسبة **وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقاً**
سواء كان بين المسند اليهما مناسبة معتبرة او لا لفوت المناسبة بين الشعر والطول
وقد عرفت ان فوت المناسبة بين الشعر والطول مطلقاً بعيد عن حيز القبول نعم في اغلب
الاستعمالات كذلك والاخفى ان رعاية المناسبة بين الفضلات ايضاً مما لابد منها وكما يستبعد
العقل جمع جملتين متباعدتين في المسند والمسند اليه يستبعد جمعهما مع تباعد قيد من قيودهما
وان كان تفاوت بين الفضلة وبينهما في الركنية الا ترى النظر البليغ فرقا بينهما في جعل الجملتين
متباعدتين ولا يبعد ان يقال بما سوى المسند اليه والمسند من لواحقهما فالتباعد فيه تباعد
في احدهما **السكاكي للجامع بين الشيئين** ذكر السكاكي للجامع بين الجملتين وعدل عنه
المصنف الى الجامع بين الشيئين لان الجامع يجب في المفردات ايضاً فنبه على ان ما ذكره
لا يختص بالجملتين **اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور** عدل عن عبارة السكاكي
في تصور لان المتبادر منه كفاية الاتحاد في متصور واحد فعدل الى المعرف ليفيد ان الجامع
الاتحاد في جنس المتصور فلا يفيد كفاية متصور واحد ولا ينافي ما سبق من اشتراط
الاتحاد في المسند والمسند اليه الا انه لا يجري في المفردين المعطوفين الاتحاد في التصور اولا
يعطف المتحدان والمتماثل والتضايف والتضاد في المفردات باعتبار انفسهما وفي الجمل باعتبار
المسند والمسند اليه والمفصل لك اولا الجامع العقلي والجامع الوهمي والخيالي فانها من مزالق
السالكين والكشف ببيان للحق المبين والنوض عن ضلال المتباعدين عن مرتبة التمكين
فانه طول بلا طول ليس الا مجرد قول فاعلم ان العقل قوة للنفس الناطقة بها تدرك المفهومات
الكلية والخيال قوة هي خزانة لصور المحسوسات والوهم قوة تدرك بها معاني جزئية
منتزعة عن المحسوسات والنفس قوة اخرى يتصرف في مدركاتها تركيباً وتفكيكاً تسمى مفكرة
عند اعمال العقل اياها ومتخيلة عند اعمال مجرد الوهم اياها وهو المدار للفصل والوصل
فالمراد بالجامع العقلي ما هو سبب لاقتضاء العقل اجتماع الجملتين عند المفكرة وبالوهمي

مالايكون

ما لا يكون سبباً الا باحتيال الوهم وابرازه له في نظر العقل في صورة ما هو سبب لاقتضاء
وبالخيالي ما يكون سبباً بسبب تقارن امور في الخيال حتى لو خلي العقل ونفسه غافلاً عن هذا
التقارن لم يستحسن جمع الجملتين فمرجع الجمع بين امرين بسبب التقارن الى الحافظة التي هي
خزانة الوهم والتقارن في خزانة العقل وهي المبدأ الفياض على ما زعموا الالف وعادة
فان الالف والعادة كما يكون سبباً للجمع في الخيالات يكون سبباً للجمع بين الصور العقلية
والوهمية فاحتال السيد بحمل الخيال على مطلق الخزانة وقال وما يسمى الخيال اصطلاحي
الاجتماع اذ يجتمع فيه الصور التي منها تتفرع المعاني الجزئية والكليات اطلق الخيالي
على الخزانة مطلقاً والاقرب ان يجعل التقارن في غير الخيال ملحقاً بالخيالي منه وكان
بالمقايسة اذ جعل ما يستحق البلغاء مبنياً على ان التقارن هو للخيال فاقتصر على
بيانه وان اردت القصر فلا مجاه اما التقارن في الخزانة مطلقاً فهو الخيالي او الملحق به
والثاني اما ان يكون بسبب امر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلي
والا فالوهمي **او تماثل** وهو في الاصطلاح الكلامي الاتحاد في النوع والتجانس الاتحاد
في الجنس • والتشابه الاتحاد في العرض • واشار الى ان التماثل راجع الى الاتحاد
في التصور بقوله **فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد** بينهما فيه
انما يعني ببيان الجامع بين قولنا زيد قائم وعمرو قاعد اما في بيان الجامع بين قولنا الرومي
ابيض والحبشي اسود فلا فان العقل لا يطلب اتحاد الرومي والحبشي بالتجريد عن التشخص
بل عن وصف الرومية والحبشية اللتين هما كليتان والجواب انه كلام على وجه التمثيل وتصوير
للمقصود فيما هو الاكثر تداولاً بين البلغاء ومن هذا القبيل تقييد التشخص بالخارجي لا كما قال
الشارح والسيد انه ذلك لان تجريد العقل الحاصل عن التشخص العقلي غير ممكن لان معنى التجريد
عدم ملاحظة التشخص والنسبة الى الذهني كالنسبة الى الخارجي بقي ان التجانس بل التشابه
ايضاً يعد جامعاً عقلياً اذ يصح الانسان والحمار كذا في مقام بيان احكام انواع الحيوان
ويصح زيد الكريم كذا وعمرو الكريم كذا في بيان مقام افراد الكريم • قال الشارح المحقق والمراد
بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه ولكانه
اراد كونه اقوى او اعرف الى غير ذلك مما يتفاوت اعتباره بالنظر الى الغرض من التشبيه •
علقته ضابط الاختصاص هاهنا انه يكون نظر المقام على ذلك الوصف ولا يخفى عليك ان جعل

الامرين المعتبرين في مقام العطف واحد بهذا الاعتبار تصوير من الوهم للاثنين في صورة
الواحد وابرازله في معرضه ويليق بان يجعل من الوهمي قال الشارح انه يكفي التجريد عن التشخص
في ارتفاع التعدد مع ان الاوصاف الكلية كالتفاوت بالحمرة والسواد ايضا موجبة للتعدد
لان العقل يجوز الشركة في الوصف الكلي وللتمايز بالوصف الكلي في الواقع الا في تجويز العقل
وفيه نظر لانه لو كفى تجويز العقل الاشتراك والتوحيد في مشترك لكان بين جميع الجزئيات
لها جهة اتحاد في النوع بتجويز العقل دخول الكلي تحت نوع الانسان مثلا فالوجه ان
العقل قد يرفع التعدد بالتجريد عن التشخص وذلك اذا كان التعدد عنده من قبيل التشخص
فتامل او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن شيء منهما بدون الآخر تحققا
وتعقلا ولا يخفى انه سبب لجمع الامرين في المفكرة ولا يخفى ان استلزام تعقل احدهما الآخر
يكفي في سببية الجمع في المفكرة فلا يحتاج الى اشتراط التضايف فان قلت كما ان التضايف
يكون في التصور يكون في التصديق فيصح ان يجعل التضايف بين نفس الجملتين جامعا بينهما
من غير ان يتوصل الى التضايف بين مسنديهما والمسند اليهما بل هو جامع اقوى وقد فات
القوم قلت كانهم لم يلتفتوا اليه لان الجملتين المتضايفتين لذلك لا يغني احدهما عن ذكر
الآخر فلا يجمع بينهما البليغ فضلا عن ان يعتبر الوصل بينهما كما اي كتضايف بين العلة
وهو ما يتوقف عليه الشيء والمعلول وهو ما يتوقف على الشيء وفي المفتاح والسبب
والمسبب وهما يرادفان العلة والمعلول فلذا اسقطهما لئلا يحتاج الى تخصيص العلة
والمعلول بالفاعل والمفعول والسبب والمسبب بالغاية والمغيا او حمل السبب على
الاخص من العلة وهو ما يفضي الى الشيء في الجملة على ما هو عند الاصوليين والاولى كالعلية
والمعلولية والاقل والاكثر ليكون احدهما من التضايف الحقيقي والآخر من المشهوري
والاقل عدد يفنى قبل الآخر عند عدهما بشيء واحد بان يسقط ذلك الشيء منهما حتى
يفنيا والاكثر ما يقابله وكون الاول مثالا لما يختص بالمعقول والثاني لما يعم المحسوس
والمعقول وهم من العلامة فان مباديهما معقولان لا غير والقسمان شاملان في
بلا تفاوت او وهمي بان يكون بين تصوريهما الصواب بان يكون بينهما شبه تماثل بان
يكون احدهما شبيها بالغير من نوع الآخر كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في
معرض المثلين تعليل للتمثيل او توجيه لكون هذا القسم وهميا وعلى كل تقدير يرجعها مرجع آخر

فعليك

١٨٢

فعليك بابرازهما ان كنت من المبارزين وكذلك اي الجامع الوهمي او لابراز المذكور
حسن من الحسن وفاعله الجمع او من التحسين وفاعله ضمير الوهم الجمع بين الثلاثة التي
في قوله ثلثة تشرق الدنيا ببهجتهم شمس الضحى وابو اسحق والقمر
قال الشارح فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلاثة من نوع واحد
وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع على حدة
وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا ببهجتها علاوة في ابي اسحق مجاز وفيه
نظر لانه قد تحقق ان المراد بالتماثل الاشتراك في وصف له نوع اختصاص بهما لا الاشتراك في
الحقيقة النوعية وهذا الوصف هنا الافادة وهي مشتركة بين الشمس والقمر فهما متماثلان
حقيقة بل نقول المراد بالاشراق حسن حال الدنيا بالنور الحسي وبالعدل الذي هو النور المعنوي
عبر عن الكل بالاشراق تغليبا فبين الثلاثة تماثل لكونها تحت اصح فتامل ولك ان
تجعل القدر المشترك بينها البهجة او تضاد وهو كون الامرين الوجوديين بحيث لا يتوقف
تعقل كل منهما على تعقل الآخر ولا يمكن تواردهما على محل واحد ومع لا يصح تمثيله بالجمع
السواد والبياض فالمراد بالتضاد ما يحتوي على هذا المعنى ما يتصف بالضد الحقيقي بطريق
العموم المجاز ولك ان تجعل وتتكلف في التضاد وتفسيره قوله بينهما بما يعم بين انفسهما
او جزئيهما قال الشارح التضاد هو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل
واحد بينهما غاية الاختلاف بهذا التعاقب انه يلزم انتفاء الحل كالصحة والمرض وقد ذكر
المصنف في انه يعتبر في التضاد الحقيقي كان يكون بينهما غاية الخلاف وغيره لم يذكر اعتباره
واقتصر على غاية الخلاف ولا يخفى ان تعريف التقابل على ما ذكره يبطل التمثيل بالسواد والبياض
فعليك بحمله على المشهوري على ما ذكرنا او بعدم اعتبار هذا القيد في تعريف الحقيقي كالسواد
والبياض والايمان والكفر قال الشارح انه بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد
لان الايمان هو تصديق النبي عم في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك
والاذعان له من غير جحود واباء الاقرار باللسان والكفر عدم الايمان عمن من شانه ان يكون
مومنا وهذا يريد ان الاول جعله من شبه التضاد وما يتصف به اي بالمذكورات كالاسود
والابيض المومن والكافر او شبه تضاد كالسماء والارض فانهما يشبهان الاسود
والابيض في الاتصاف بالمعقول عند تعلقهما بالمتضادين اذ هو غاية الارتفاع وغاية الانحطاط

وافرق فلا بد حصول الوصف في الاسود والابيض وخروجه عنهما فالاولى ان تقول وما يشتق
منهما مكان قوله وما يتصف بهما **والاول والثاني** الاول هو السابق على الغير وغير المسبوق
والثاني هو المسبوق بواحد فقط والفرق بينهما وبين الاسود والابيض ان تعدم
المسبوقية جزء مفهوم الاول وعدم المسبوقية بغير الواحد جزء مفهوم الثاني وفرق الشا
بوجه آخر ايضا وهو ان التضاد بينهما يجب ان يكون بينهما غاية الخلاف وليس ذلك بين الاول
والثاني فان خلاف الثالث معه اكثر منه وقال السيد السند انه لهذا العبد لم يعتبره من اجزء
الاول التضاد الحقيقي دون التضاد المشهور وبهذا الاعتبار انحصر التقابل في الاقسام
الاربعة ولهذا اعتبر الشارح في تعريف التضاد ليتمكن من هذا الفرق والاولى تركه
والاكتفاء بالفرق الاخير هذا اقول انما اعتبر الشارح قيد غاية الخلاف ليخرج نحو لوني بياض
وصفرة عن حد التضاد ويصح جعلهما من شبه التماثل دون التضاد ولم يفعله المص لان يجعل
قد يكون للعقل بين شبه تماثل فلونا بياض وحمرة من الوهمي من جهتين **فان الوهم ينزلهما**
منزلة التضاد قال الشارح المحقق فانه لا يحضر احد الشبيهين او المتضادين الا ويحضر
الآخر هذا وفيه انه اذا كان الامر كذلك كان التضاد وشبهه جامعا عقليا من غير حاجة الى تنزيل
الوهم اياه منزلة المتضايفين **ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد** منه
مع غير الضد فخطور السواد مع البياض اقرب من خطوره مع الحلاوة وههنا نظر وهو انه
اذا علل تنزيل الوهم اياه منزلة التضايف بانه يخطر بالبال الضد مع الضد كالمتضايف
لا يصح تعليل كونه اقرب خطورا بالبال في الضد بتنزيل الوهم اياه منزلة التضايف وكان
الوجه في خطور الضد مع الضد ان العقل متوجه حين تصور الضد الى غيره وتعينه اول ما يتميز
عنه هو الضد الآخر لانه التميز عنه الكل اعلم ان التضايف يشتمل على تقابل فلو جعل ما يخيله
باعتبار التضايف خياليا عقليا **او خيالي** عطف على عقلي او وهمي **بان يكون بين تصوريهما**
الصواب بينهما **تقارن في الخيال سابق** على العطف اذ لا يكفي مطلق التقارن والا لما لو
لا ينفك عن التقارن والمراد خيال المخاطب وليس التقارن به فانه كان ثابتين في الخيال
اذ الصور المتقاربة والمتباعدة كلها ثابتة في الخيال معا والخيال خزانتها بل المراد تقارنهما
عند التذكر والاحضار **واسبابه مختلفة** متكثرة جدا **ولذلك اختلف الصور الثابتة**
في الخيالات ترتبا بمعنى انه يترتب صورة على صورة بسرعة او بسطور والاولى

اجتماعا

اجتمعا في الخيال الصور بين المخاطبين مع الكمال تقارنهما من غير ترتب **ووضوحا**
فمنها ما يتذكر بادني توجه • ومنها ما يتذكر بعد توجه تام وفيه منع لجواز استناد الاختلاف
الى الاختلاف في الذكاء والغباوة ويدفعه ظهور اختلاف الاذكياء والاغبياء في ذلك
من غير تفاوت الذكاء والغباوة **ولصاحب علم المعاني** الاحسن ان يجعل تحت التعليل
اي لاختلاف اسبابه يكون لصاحب علم المعاني اي لصاحب مباحث الفصل والوصل
والتعبير عنه بعلم المعاني تلويح الى ما اشتهر فيما بينهم من دعوى حصر علم البلاغة في الفصل
والوصل كما سمعت ولا يليق بك ان تظن ان كان اللايق والطالب علم المعاني **فضل احتياج**
الى معرفة الجامع فيقع في الاعتذار بان العدول الى الصاحب للتفاؤل للطالب لان
المراد بالجامع جزئيات الواقعة في التراكيب في رعاية الفصل والوصل يرشدك اليه
معرفته فلا تحمل **لا سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة** ولا يخفى ان الناس
فيهما على انحاء شتى لا يحيط به الجهد والطاقة • والشارح المحقق حمل علم المعاني على
حقيقته فاحتاج في اثبات الدعوى الى دعوى ان معظم ابواب الفصل والوصل وهو مبني
على الجامع وفي الدعوى خفاء لا يدفعه الا ان ادعاء **ومن محسنات الوصل** في اشعار بان
العطف غير ما ذكر من المحسنات ايضا قال الشارح ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات للكلام
الظاهر انه تمكن المحسنات بالحسن الذاتي الاصل في البلاغة حيث ذكره في البلاغة المعاني دون
البديع فهو ايضا من المجوزات التي لابد للبليغ منه **تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية**
لم يقل اسمية الجملتين وفعليتهما لانه اخصر للاشعار بوجه التحسين **والفعليتين في المضي و**
المضارعة والمضارعين في الحالية والاستقبالية • قال صاحب المفتاح اذا اردت مجرد
نسبة الخبر الى المخبر عنه من غير التعرض بقيد زائد كالتجدد والثبوت وغير ذلك لزم ان تراعي
ذلك فتقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد • وفيه اشكال وهو انه كيف
يجامع ايراد الماضي عدم ارادة التجدد • ويدفع بان المراد مجرد ثبوت المسند الماضوية
من غير زائد من الحدوث في الماضي وكذا لا ينبغي زيد قام وقام عمرو مع ان كلتيهما ماضوية
للتفاوت بالاسمية والفعلية • وكذا يختار النصب في قام زيد وعمرا اكرمته ويختلف
الموضوع عليه في زيد قام وعمرا اكرمته وزيد قام وعمر اكرمته • وزعم الشيخ ابن الحاجب انه
يختلف الاعتبار في المعطوف عليه ففي النصب يعتبر فعليتها وفي الرفع اسميتها والجملة

ذات وجهين ولهذا لم يحتج النصب الى ضمير يرجع الى المبتدأ الا انه ليس عطفا على الخبر وتوجيه
الشيخ بهذا انما هذا يكمال دقة نظر الا انه لابد له من بيان وجه استواء النصب مع الرفع مع
غناء الرفع عن الحذف والاجرى فيه ما ذكروه من قرب المعطوف عليه باعتبار العطف على الخبر الا
ان يقال فعلية اولى بالاعتبار لانه باعتبار الخبر الذي هو محط الفائدة **الا المانع** وهو اختلاف
القصد بالمعطوف والمعطوف عليه فانه يمنع عن رعاية تواففهما فاللازم ح عدم التناسب
ويستفاد مما ذكروه ان مستتبع الفصل عدم تناسب الجملتين في الفعلية والاسمية
وما شاكل ذلك فانه يقوي مقتضى الفصل ويرتبه فافهم • وبهذا آخر مباحث الفصل والوصل
ومنه الانتقال الى الفرع بعد الفراغ من الاصل • فان البحث في هذا الباب عن الحال بالتبعية
لا بالاستقلال يدل عليه عنوان الباب • والله تعالى اعلم بالصواب **تذنيب** في القاموس
ذنبه تذنيبا كيحزب وتبصر تلاه ولم يفارقه فعلى هذا التذنيب جعل الشيء تاليا للشيء وغير مفارق
له • وهل هو عربي او مصنوع اهل التدوين • لم نجده في كتب اللغة • وفي عبارة البعض ح
ذنب علامة او اجعل لها علاقة • وهو ايضا يناسب للمقام • والذنابة بالضم التابع
وفي تسمية البحث تذنيبا لا ذنابة اشارة الى ان ايراد بحث الحال في بحث الفصل والوصل
لا يخلو عن تكلف تنزيلا الشيء بمنزلة غيره وانه ليس تابعا للفصل والوصل في حد ذاته انما صار
تابعا بجعل القوم وتعرف منهم وتنزيل له منزلة ما هو فيه كما في هذا البحث **اصل الحال المنتقلة**
وهي ما لا يكون لصاحبها غالبا او دائما • ويقابلها اللازمة والمؤكدة على رأي • وحصت المؤكدة
بما تؤكد مضمون الجملة الاسمية على رأي • وقيل ليس ذلك التعريف شرط الحال المؤكدة بل شرط وجوب
حذف عاملها • وكونه شرطا انما هو ظاهر العبارة • والحق تأويلها • وفي المفتاح ان الحال
المطلق هي المنتقلة وما يقابلها يقيد بالمؤكدة **ان يكون بغير واو** انما قيدها بالمنتقلة لان
المؤكدة يجب فيها ترك الواو ونحو هو الحق لا شبهة فيه على ما صرح به المفتاح وتبعه اللباب
فلا وثوق باطلاق عبارة بعض النحاة ان الحال التي هي جملة اسمية بالضمير وحده ضعيف والاولى
ان لا يقيد الحال بالمنتقلة • ولان اصل الحال مطلق وذلك الا انه توجب هذا الاصل في المؤكدة لكن
مقتضى ترك الواو بكونه مؤكدا ولا احتمال للواو بين المؤكد والمؤكد • ولا ينافي الوجوب الاصالة
اذ الاصل في الفاعل التقديم على معمولات الفعل وربما يجب تقديمه والعين نظير ان يكون بغير واو
وفي المفتاح لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية ولا احتيال للواو في المعرب بالاصالة والتحقيق

فيه

فيه بهوان الاعراب دال على تعلق معنوي للمعرب بشيء في الكلام فوجود الاعراب بلا يكفي وادنى
افادة التعلق ويغني عنه بهذا كلامه الا انه غيره الشارح المحقق الى ان الاعراب للدلالة على المعاني
الطارية على المعرب بسبب تركيبه مع العوامل فاتجه عليه انه لا يتم في المعرب بالعامل المعنوي
اذ لا تركيب فيه مع العامل ومن ادلة المفتاح ما اشار اليه بقوله **لانها في المعنى حكم على صاحبها**
كالخبر لا تفيد به ثبوت امر لصاحبها وكان يعلمها المخاطب قبل سماع الحال وقوله **او وصف له**
اي في المعنى وصف له **كالنعت** زيادة على المفتاح من المص فهي ذات وجهين لها شبه بالخبر في انه
ربما يفيد حكما لا يعلمه المخاطب والشبه بالنعت لدلالتها على معنى في الصاحب وكونها بحيث لو سقط
لم يختل الكلام • ولم يخرج عن التمام • ويرد على تلك الوجوه الثلاثة دخول الواو • وفي الخبر في
قوله • فلما صرح الشر • فامسى وهو عريان • وفي قولهم واحد الاوليه كتاب معلوم •
والجواب بعد تسليم ان مدخول الواو في هذه الامثلة كلها خبر او صفة انه لا ينافي اصالة عدم
الواو والندورية وخروجها عن الاصل ونحن نزيد لكن وجها رابعا وهو ان الحال في المعنى
ظرف لعاملها ولا واو في الظروف ولا يرد عليه شيء من تلك الوجوه **ولكن خولف** هذا الاصل
اذا كانت الحال جملة في الجملة لانه لم يخالف في جملة فعلها مضارع مثبت وتلك المخالفة
على سبيل الوجوب • وتارة على سبيل الرجحان • وتارة على سبيل التساوي • قال الشارح المحقق
وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح التقييد بمضمون الجملة • ونحن نقول
لانها في خبر ونعت ويصح كونهما جملتين **فانها** تعليل للمخالفة **من حيث هي جملة مستقلة**
بالافادة فتحتاج الى ما يربطها بصاحبها وايضا الاصل في الجملة الاستقلال فلا تخرج
عنه الا بموجب **وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل المفردة** من الاحوال
والخبر والنعت والصلة ويتجه عليه ان المبتدأ ومنه ان المفردة ترتبط بصاحبها بالضمير مع انه
كالجامد يرتبط بنفسه كما يحكم به الوجدان واعتبار الضمير لانه لابد له من فاعل ويمكن دفعه
بان المراد المفردة التي مسندة الى متعلق الصاحب نحو جاء زيد قائما ابوه والمراد ان الاصل الضمير
فقط فالعدول في الحال الى ضميمة الواو وتجرده عالداعي وذلك ان الحال لكونها ما قبلها يتم بدونها
احتاجت الى مزيد رابط وهو الواو والدالة على الربط من اول الامر ولا ينتقض بالنعت لان النوع
كثيرا ما لا يتم ما قبله بدونه كما في رجل يعلم فعل كذا • قال الشارح المحقق الواو اشد في الربط
من الضمير لانها الموضوعة له وتوضيحه ان الضمير يذكر في الكلام لغرض آخر ويلزمه الربط بخلاف الواو

والمستفاد من هذا الكلام ان الواو في الحال لمزيد الربط لكن في المفتاح ان الواو في الحال الراجع
الوصل بين الجمل التي ليس بينها كمال الاتصال وشبهه ولا كمال الانقطاع وشبهه مع وجود
الجامع **فالجملة** التي تقع حالاً **ان خلت عن ضمير صاحبها وجب الواو** فلا يجوز خرجت
زيد على الباب سواء كان اللام في قوله الباب للعهد حتى يكون في قوة او للجنس لعدم الضمير
بهذا المقتضى ظاهر بيانهم والقياس على الخبر الجملة يحكم ان المراد بالضمير العائد • قال الشارح وجوزه
البعض عند ظهور الملابسة • قلت جعل الصحاح مثلة بتقدير الواو من مواضع وجوب الواو
ما في المفتاح من نحو جاءني رجل وعلى كتفه سيف اذ لو لم يذكر الواو لالتبس بالصفة ولما اوهم
هذا الكلام وجوب الواو في نحو جاء زيد ويتكلم عمرو وعقبه بقوله **وكل جملة خالية عن ضمير**
ما يجوز ان ينتصب عنه حال يصح ان يقع حالاً عنه بالواو الا المصدرة بالمضارع
المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو كما سيأتي من وجه الامتناع في المضارع الغير الخالي عن
ذلك الضمير لظهور اشتراك الوجه • قال الشارح المحقق ما يجوز ان ينتصب عنه حال الفاعل
والمفعول المعرفان والمنكران المخصوصان • قلت المنكر المخصوص شرط نصبه الحال المؤخر
عن صاحبها لا شرط نصب الحال مطلقاً فالنكرة المخصصة ايضاً مما يجوز ان ينتصب عنها الحال
التي هي جملة مؤخرة مع الواو كما في المفتاح فلا يصح اخراجها ويمتنع تقييد النكرة بالمخصوصة
وان لم يجز نصب الحال عنها مع تأخرها كما هو ظاهر عبارة كتب النحاة فعبارة المتن فاسدة اذ
لا يجوز دخول الواو في الجملة الحالية التي صاحبها نكرة محضة لوجوب تقديمها على النكرة ولا تقدم
الحال مع الواو لانه كتقديم المعطوف على المعطوف عليه وانما لم يقل عن ضمير صاحبها لان ما يجوز
ان ينتصب عنه حال اعم من صاحبها فربما يصير صاحبها بجعل الجملة حالاً بالواو وربما يمتنع
ان يصير صاحبها بامتناع جعلها حالاً كما في المقترنة بالمضارع المثبت وما وجه به الشارح
المحقق شاهد عن غفلة مجيبه حيث قال انما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لانه خبر المبتدأ
هو قوله يصح ان يقع حالاً عنه بالواو وما لم يثبت هذا الحكم لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه
الا مجازاً فانه اشعر بانه يصح صاحب الحال مجازاً • والمص اجتنب عنه تحرزاً عن التجوز وقد
عرفت انه لا يصح تجوزاً ايضاً في نحو جاء زيد ويتكلم عمرو وانما قال يجوز ان ينتصب عنه حال
ولم يقل يجوز ان ينتصب تلك الجملة حالاً عنه ليدخل فيه الجملة المصدرة بالمضارع المثبت حتى
يصح الاستثناء لانه لا يجوز نصب تلك الجملة حالاً عنه لكنه يجوز نصب حال عنه • ونحن

نقول

نقول يجب ان يستثنى المصدرة بالماضي الخالي عن قد لفظاً او تقديراً ايضاً والمراد بقوله
كل جملة كل جملة خبرية بقرينة ان الكلام في الحال المنتقلة فلا يلزم صحة وقوع الجملة الحالية
الخالية عن الضمير حالاً بالواو مع كونها مؤكدة ولا اعتداد بايهام عبارته جواز وقوع المصدرة
بالمضارع المثبت حالاً مع خلوها عن الضمير بلا واو لانه لم يخرج الا عن الحكم بصحة وقوعها
حالاً بالواو لا عن صحة وقوعها حالاً مطلقاً لانه يدفع هذا الوهم ايجاب الواو في الخالية
عن الضمير والمراد كل جملة صح ان تقع حالاً في الجملة يعني تصح من وقوعها وقوعه حالاً والا
لورد الجملة الانشائية الخالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال قال الشارح المحقق
القرينة عليه سوق الكلام ويتجه عليه ان السوق يقتضي ارادة جملة صح ان تقع حالاً
لا ان يقع نوعها حالاً الا ان يقال السوق يقتضيها الاستثناء ويتكلم عمرو عنها والحاصل
ان الظاهر تقييد الجملة بصحة وقوعها حالاً والاستثناء صرفها عن صحة وقوع خصوصها
حالاً فينبغي اشتراط صحة وقوع نوعها لكن لا يخفى انه تكلف وكان الاخصر الاوضح ان يقول
بدل قوله وكل جملة الى آخره ويمتنع دخول الواو على المضارع المثبت كما سيأتي ومما لا يصح
وقوعه حالاً عند النحاة الجملة الشرطية لزعمهم ان حرف الشرط الطالبة صدر الكلام يمنع ارتباط
جملتها بذي الحال بخلاف المبتدأ لان اقتضاءه للخبر اقوى من اقتضاء ذي الحال فلا يقع الشرطية
في موقع الحال الا اذا جعل خبراً عن ضمير ذي الحال نحو جاء زيد وهو ان يسأل يعط وما ذكروا
منتقض بان المكسورة فان الجملة المصدرة بها تقع حالاً وبالصفة فان اقتضاء الموصوف
ليس اشد من اقتضاء ذي الحال وانه ادعوه ليس بمزيد الاستقبال لان النعت بالمنعوت
لانه مزيد الاستقبال خفي الا ان يقال النعت بخصوص التعلق بالمنعوت بخلاف الحال
فانه له تعلق بالعامل مع تعلقه بصاحبها واقتضاء المقتضي لما اختص به اشد من المشترك
بينه وبين غيره وما ذكر من ان المصدرة بالمضارع المثبت لا تقع حالاً بالواو وان الشرطية
لا تقع حالاً لمنع حرف الشرط انما يصح في غير مضارع بعد حرف شرط جوابه الذي يكون ضد الشرط
اولى بكونه ملزوماً له لان الجزاء نحو اكرمك وان تشتمني فالاداة صاحب الكشاف ذهب الى ان
الواو في مثل هذا الحال وهو خرج عن طلب الجزاء بدخول الواو والحالية الا ان يكون تابعاً
للخبر حيث جعل الواو عاطفة على شرط محذوف اي ان لم تشتمني وان تشتمني او ما قيل
ان الواو اعتراضية والجملة معترضة **والا** اي وان لم تخل الجملة التي تقع حالاً عن ضمير صاحبها

فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان تكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع
اما ان يكون مثبتا او منفيا فمنها ما يجب فيه الواو ومنها ما يمتنع ومنها ما يستوي
فيه الامران ومنها ما يترجح فيه احدهما فاشار الى بيان ذلك واسبابه بقوله **فان كان**
فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اي دخول الواو **نحو ولا تمنن تستكثر**
اي القصد والحال انك تعده كثيرا او المعنى راجع الى الحال والا فالعطا غير ممنوع **لان الاصل**
في الحال اي الحال **المفردة** قال الشارح المحقق لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب
وقوعها موقعه وهذا يوجب ان يكون الاصل المفرد الغير المبنية اذ لا عراقة لها في الاعراب
والحكم باعرابه لوقوعه في محل لو وقع فيه معرب لاعرب فالاولى ان يبين عراقته في الحالية باعتبار
في الارتباط فان المفردة ترتبط بذاتها والجملة انما ترتبط بتاويلها بالمفردة **وهي تدل على**
حصول صفة عارية عن شائبة النفي اذ هو حج للحال ان يقول جاء زيد راكبا ولا يقال ماشيا
وان يقال جاء زيد ماشيا لا راكبا صرح به المفتاح وقال السيد السند في شرح المفتاح
يمنع عن قولنا لا راكبا بنظر البليغ وان لا ينازع فيه النحو فلا يرد ان ثبوت الصفة توجد
مع النفي لان النفي ايضا صفة غير حصلية **غير ثابتة مقارنة** ومعنى المقارنة اتحاد
زمان مضمون عامله ومضمونه لا اتصال زمانهما كما هو ظاهر المقارنة **لما جعلت قيدا**
له وهو كذلك اي المضارع المثبت كالمفرد في جميع هذه الصفات فكما لا تدخل المفردة
لا تدخله وانما جعلنا ضمير وهو كذلك راجعا الى المضارع بما في الايضاح والمضارع كذلك
ودلالة المضارع تستلزم دلالة الجملة الحالية وبهذا الاعتبار يتم التعليل والا فاطلق
امتناع دخول الواو على الجملة الحالية بمشابهتها المفردة فلا يفيد مشابهة المضارع ولك
ان تجعل ضمير وهو الى هذا القسم من الفعلية التي فعلها مضارع ويجعل قوله **اما الحصول**
فلكونه فعلا مثبتا في تقدير فلكونه فعله فعلا مثبتا واما قوله **واما المقارن فلكونه**
مضارعا في تقدير فلكون فعله فعلا مضارعا وهكذا الحال في نظائره في المحل والصرف
عن ظاهره ووجه دلالة المضارع على المقارنة انه يدل على الحال بحكم الوضع والحال المقارن
لزمان عامله وهذا غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال ما يقابل زمان الاستقبال
وبين ما نحن فيه وانما ركن المحقق اليه لانه شاع في هذا المبحث هذه المغلطة فلاح لانهم
بنوا هذا التعليل عليه وان كان ظاهر الضعف وللمفتاح مسلك آخر هو ان المشاركا

للمفردة

١٨٧

مفردة في الدلالة على الحصول وعدم الثبوت يابى عن الواو وهو المضارع فقط اذ الماضي المثبت
لمقارنته لفظا او تقديرا كالمنفي فانه قد يسلب الاحتمال عن الماضي كيف والماضي قبل دخول
قد عليه احتمل كل جزء من اجزاء الماضي وقد حصره فيما يقرب الحال كما ان النفي جعله مستوفيا غير
محتمل لكل جزء وللشارح قال والاولى ان يتمسك بدل الدلالة على المقارنة بانه يوازن اسم الفاعل
وبتقديره معنى لانه يشترك بين الحال والاستقبال ونحن نقول المضارع يشارك اسم الفاعل
في الاعراب وما جاء في النظم والنثر الواضح ما يظن بانه حال وجب عليه الادب عن قاعدة
من امتناع دخول الواو على المضارع المثبت فقال **واما ما جاء من نحو** واشار به الى ان لفظ
النحو الى انه غير مقتصر على ما ذكر **قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله** اي عبدالله
ابن همام السلولي **فلما خشيت اظافيرهم** اي اسلحتهم كذا في الشرح ولكن انه تريد قولهم
عكس ما شاع عن التعبير عن الضعف بقلم الاظافير **نجوت وارهنهم مالكا فقيل**
على حذف المبتدا اي وانا اصك وانا ارهنهم وهو بعيد اذ لا ينبغي للبليغ ان يجوز
تركيبه بالحذف في موضع الممتنع **وقيل الاول شاذ** مخالف للقياس **والثاني ضرورة**
وقال عبد القاهر هي اي الواو **فيهما للعطف والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت**
عدل من لفظ الماضي **الى المضارع حكاية للحال الماضية** واحضارا لها في صورة الكائن
المتحقق في الحال لغرابتها **وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران** الظاهر الامران
بدون الفاء ليكون بتقدير جاز الامران في مقابلة امتنع دخولها وكانه اشار بذكر الفاء
الى تقدير الماضي مع قد للتحقيق المناسب لمقام المخالفة مع المفتاح حيث جعل الامرين مستويين
وترجيح المفتاح ترك الواو ولم يجعل استواء الامرين الا في الظرف الذي يحتمل الاسمية والفعلية
نحو رأيته على كتفه سيف لانه يحتمل تقدير سيف على كتفه وتقدير يكون على كتفه سيف **كقراءة ابن**
ذكوان كعطش نرويها ابن عامر **فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف** اي بتخفيف النون
فان لا للنفي دون النهي فيكون اخبارا لا يصح العطف فتعين ان يكون حالا كذا في الشرح وفيه
انه يمكن نفيا في معنى النهي عبر عنه بصورة الخبر مبالغة فيكون موافقا للقراءة العامة
نهيا وتاكيدا **ونحو ومالنا لا نؤمن بالله** اي ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين وجميع
الآيتين مثال لجواز الامرين والشارح جعلهما مثالين للواو وتركه بطريق اللف والنشر
واعادة النحو في قوله ونحو ما لنا يرجح نحوه واشار الى وجه جواز الامرين بقوله **لدلالته**

على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول اي الثبوت والتجدد فان كلا منهما منتف
اما الثبوت فللنفي واما الحدوث فلان النفي ازلي واليهما اشار بقوله لكونه منفيا وقد
ينبغي ان يعلم ان المنفي بلن لا يقع حالا لانها حرف استقبال ويشترط في الجملة الواقعة حالا
خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وعلل النحاة بتنافي الحال والاستقبال
وهذه مغالطة ظاهرة نشأت من اشتراك لفظ الحال بين هذا القسم من المنصوب وبين ما يقابل
الاستقبال ولما كان هذا غلطا فاحشا اراد الرضي ان يتبرء عن الغلط بان يجعل كلامهم بيانا
لسر تخوصارو ابهم فيه القناعة بما هو اوهن من بيت العنكبوت فقال وجه الكلام انهم
لم يرضوا بتقدير الحال بما يوهم التنافي بينه وبين الحال بناء على ان له منافاة بمعنى آخر للحال
وقال السيد السند اشتراك لفظ الحال بين ما ينافي الاستقبال وبين الجملة الحالية اوقع النحاة فيه
له لا تقتضي كراهة تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال فهذا وجه مستبيع جدا وقد يوجه ان
الكراهة لايهام التنافي وهو مما يقتنع به في الاستعمالات نعم هذا امر آخر يتعجب عن غفلة هولاء
الفحول عنه وهو ان وضع الحال الجملة الحالية استعمال نحوي حدث بعد وضع اللغة بمدة مديدة فكيف
يجعل الايهام الناشي من قبله داعيا لاستعمال العرب ويحترزهم فيه عن ما يوهم التنافي بعد
هذا الوضع ولا يبعد ان يقال التحرز عن دخول علم الاستقبال لانه بمنزلة اسم الفاعل المشاركة
له لفظا ومعنى ولا يدخل عليه ما هو علم الاستقبال فلم يرضوا بدخوله على ما هو بمنزلته وانما رضوا
بدخول لم ولما لانهما يخرجانه الى المعنى فلا يكون كاسم الفاعل معنى فزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظ ما
يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما دل بظاهره على
الحال نحو ما هذا مبني على ان يكون وجه امتناع المضارع عن الواو ظهوره في الحال واما على
ما ذكره المص فمتجه لفوات الدلالة على الحصول بل الحدوث لان كون النفي في الحال لا ينافي الاستمرار
فالجواب عما ذكروا منع كون العلة ما ذكروه لان الدلالة على الحصول قد فاتت كما ذكره
الشارح وجعل ما ذكره الشارح راجعا الى ما ذكرنا بعيد عن سوق كلامه والمشاحة مع من
يرضى في مقام التوجيه باخراج البيان عن نظامه والشيخ عبد القاهر نص على جواز الواو مع
ما وكذا اي كالمضارع المنفي ان كان الفعل في الجملة الحالية ماضيا لفظا او معنى بان
يكون مضارعا منفيا بلم اطلاق جواز الامرين على السوية والستر في امثلة الا قسم الا ما
لا مع الواو وقال الشارح لانه لم يجده وحكم بجواز الامرين فيه بمقتضى القياس كقوله تعالى

اني

اني يكون لي غلام وقد بلغني الكبر وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم واستدل به
من لم يوجب قد في الماضي المثبت وقوله اني يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله
فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا
الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم اما المثبت فلدلالته على الحصول لكونه
فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال اي وفيه ما مضى من المغالطة
وكذا في قوله ولهذا اي لعدم الدلالة على المقارنة شرط في الماضي المثبت بان يكون مع قد
ظاهرة او مقدرة وقال الشارح التقدير شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة
او مقدرة وقال ان قد تقرب الماضي من الحال ودفع الرضي المغالطة بمثل ما سمعت و
تعقبه السيد بمثل ما تعقب به سابقا فتذكر ما سمعت منا وما زاد الشارح في هذا المقام
انه قال لو كان المعتبر هو المقارنة للحال التي هي زمان المتكلم لوجب تصدير المضارع المثبت
بالواو واذا كان العامل مستقبلا كقوله يجيء الامير تعالى والجنائب بين يديه لعدم المقارنة
للقطع بان المضارع ههنا ليس بمعنى الحال وفيه اولا ان اللازم عدم صحة الوقوع حالا
لا وجوب الواو التي هي فرع الوقوع حالا وثانيا انه بانتفاء الدلالة على المقارنة ينبغي
استواء الامرين دون وجوب الواو ويمكن دفع الثاني بمزيد تكلف تركناه لئلا يفضي الى الاسهاب
وقال السيد السند ان الحق ان امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال ووجوب قد في الماضي
لان المضارع في الحال مستعمل في الحال بالنسبة الى العامل يعني في حال العامل والماضي قيد بقد
لتقريبه من الحال بالنسبة الى عامله يعني لتقريبه من زمان العامل ولو قيد المضارع بعلم الاستقبال
لاوهم الاستقبال بالنسبة الى العامل في الاصل اذ لا يكون المراد بالمستقبل الاستقبال حقيقة
او بالنسبة الى ما قبل ذلك الحال والماضي هو المعتبر في الحال وهذا المقال نعم المقال لو ثبت
ان المراد بصيغة المضارع ابدا بمعنى الحال بمعنى حال العامل وبالماضي مع قد المقرب من زمان
العامل ولا وثوق على هذا الدعوى بمجرد ان النحوي ادعى التزام قد فلعل الحق مع من لم يجعله
ملتزما فربما يكون الحال مع قد لتقريب الماضي من زمان الحال وح يكون هي وعاملها مقرنين
بالحال وتارة يكون على مقتضاها فلا يكون مع قد بهذا ثم يرد انه لما قرب بقد من زمان الحال
وحصل المقارنة يجب ان يمتنع الواو الا ان يقال فرق بين ما هو عارض وبين ما هو لذاته
فان قلت قول ابي العلاء المعري اسدقه في مرية وقد امرت صحابة موسى بعد ايامه

التسبيح • يشهد على اشتراط المقارنة في الحال وكذا قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا
قلت يتكلف في امثالها لتحصيل المقارنة بتاويل الحال بقولنا والقصة هذه والقصة
قصة اولادا وابدا وبقولنا ومعلوم ذلك والعامل معتقد بزمان العلم **واما المنفي فلدلالة لما**
على المقارنة دون الحصول اما الاول فلان لما للاستغراق اى لامتداد النفي
من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اى عدم نفع الندم متصل
بحال التكلم **وغيرها** اى غير لما مثل ما **لانتفاء متقدم** على زمان التكلم **مع ان الاصل**
استمراره اى استمرار الانتفاء لا استمرار الانتفاء المتقدم كما يستفاد من الشرح لان تحققه
يؤدي الى ان الاصل استمرار النفي مطلقا **فيحصل به** اى بان الاصل استمراره كما في الشرح
لا باستمراره ليعم لما لانه مخصوص بغير لما بقرينة قوله **الدلالة عليها عند الاطلاق** لان
عند عدم التقييد بما يخرجه عن الاستمرار ينصرف اليه • والفرق بين لما ولم كما بين لا النفي
للجنس ولا بمعنى ليس في ان الاول نص في الاستغراق فلا يمكن تخصيصه فلا يقال لا رجل
بل رجلان والثاني ظاهر فيه ويجامع الاثبات في البعض فكذا لا يصح لما يضرب زيد امس
بل ضرب الآن ويصح لم يضرب امس بل ضرب الآن **بخلاف المثبت فان وضع الفعل**
على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره • فاذا قلت ضرب زيد لا يستفاد منه
الا الضرب في جزء من آخر الزمان الماضي **وتحقيقه** اى تحقيق ان الاصل استمرار النفي **ان**
الاستمرار العدمي لا يفتقر الى سبب اى الى وجود سبب او شبهة عدم السبب
والا فلا بد للممكن من سبب سواء فيه وجوده وعدمه او لا يفتقر عدمه الى سبب هو الممتنع
لذاته **بخلاف استمرار الوجود** قال الشارح وبكون الاصل استمرار العدم دون الوجود
كان النهي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي دوام الاثبات كما في ما زال واخواته
واورد عليه ان نفي النفي دوام نفي النفي ونفي الدوام لا يقتضي الثبوت دائما فدوام الاثبات
في ما زال لا بد له من مقتضي سوى ورود النفي وجوابه ان النفي حين ورود النفي عليه خارج
عن اصله لانه لو استمر لم يرد النفي عليه والنفي الوارد على اصله فينفي النفي دوام العدم لنفي في الجملة
فيفيد دوام الثبوت وقيل نزل النفي المدخول منزلة الثبوت ليكون النفي والثبوت في
طرفي نقيض **واما الثاني فلكونه منفيا** وفيه ما قد عرفته غير مرة **وان كانت** الجملة
اسمية فالمشهور جواز تركها لعكس ما مر اى للدلالة على المقارنة بحكم الاستمرار

لا على

لا على حصول صفة غير ثابتة اما المثبت فالثبات واما المنفي فلعدم الحصول وانما لم يكتف
وان دخولها اولى لاختصاص جواز الترك بتعليل **العدم دلالتها** اى الاسمية
على عدم الثبوت هذا علة جواز الترك ومدار الاولوية على قوله **مع ظهور الاستيناف**
فيها فالاولى الاكتفاء به ووجه ظهور الاستيناف فيها دون الفعلية ان الفعلية قريبة من
الصفة فتكونها حالا اقرب من الاسمية **فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا لله اندادا**
وانتم تعلمون في الشرح اى وانتم من اهل المعرفة او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت
هذا ونحن نقول والله اعلم وانتم تعلمون التفاوت بينكم وبينها فهل تعدلون من الله تعالى الى من
في الارض ان الجملة المصدرة بليس في حكم الاسمية لان ليس في معنى النفي بخلاف ما كان وما يكون
وقال عبد القاهر ان كان المبتدا في الجملة الاسمية **ضمير ذي الحال وجبت الواو** سواء كان
الخبر فعلا او اسما كما اشار اليه بقوله **نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع** ونسبه
الرضي الى الاندلسي وقال وجه الوجوب انه لا يزيد على الحال المفردة بحسب الحال فنسبه بالحال
والواو على ان القصد الى ان الجملة لا الى المفرد بالتاويل كما يدعو اليه مساواته بالمفرد وقال
الشيخ كذلك لان الجملة اى الحالية لا يترك فيه الواو حتى تدخل في صلة العامل اى عامل الحال
وينضم اليه في الاثبات ويعتبر بتقدير المفرد في ان لا يستانف به الاثبات فترك الواو
في جاء زيد يسرع يجعله في قوة مسرعا فاما عدم القصد الى اثباته فيه وهذا مما يمتنع في جاء
زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع
كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه
اليه في الاثبات من غير استيناف اثبات لان ذكره لا يكون حتى يقصد استيناف الخبر عنه بانه
يسرع والا لكنت تركت المبتدا بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان يقول جاء زيد
وعمرو يسرع بايراد جملة مخالفة للاولى في المسند اليه والمسند ثم تزعم الكلام لم تستانف كلاما
ولم تبتدئ للسرعة اثباتا ثم وعلى هذا فالاصل والقياس ان تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما
جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن القياس والاصل بضرب من التاويل
ونوع من التشبيه وذلك لانه مع كلمته فوه الى في اي مشافها وجاء زيد حاضراه الجود والكرم
بمنزلة حاضرة الجود والكرم بسبب تقديم الخبر اى حاضرا عنده الجود والكرم ويجوز ان يكون
جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي على ارادة قد هذا كلامه مع ادنى توضيح فاستفاد

منه ان الشارح ان الجملة الاسمية مطلقا يجب فيها الواو والوجوب في جملة مبتدؤها اسم صريح
اكد حيث جعلت مشبها بها وان الجملة الاسمية مطلقا يجب فيها الواو والا بالتاويل بالمفرد
وقال وافقه الكشاف على ذلك وتبعه السيد السند وجعلا نقل المصنف مختلا في تخصيص
وجوب الواو بالضمير وقال السيد المحقق ان الظاهر الموضوع موضع المضمر في حكمه فلا تفاوت
بين جاء زيد وهو يسرع او وزيد يسرع اقول لو لم يكن الحكم مختصا بالضمير لم يكن التخصيص للحكم
بالضمير معنى فالحمل على خصوص الضمير من الشيخ ينبئ عن تخصيصه به واما تشبيه الضمير في
الاستيناف الحكم بالظاهر فان الاستيناف فيه اظهر لانه جعل السابق مقطوع النظر حيث
لم يذكر مقتضاه من الضمير والقصد الاستيناف الحكم في جاء زيد وعمرو وعمرو يسرع اظهر من
وهو يسرع فلذا جعل مشبها به في الاستيناف القصد الى الاثبات لكنه ابعد مما جعل فيه
المبتدا اسما ظاهرا عن التاويل بالمفرد اذ عند عدم القصد الى الاستيناف لا وجه لذكر الضمير
في نحو جاء زيد وهو يسرع دون الاكتفاء بقوله يسرع ولذكر الظاهر وجه لو كان في موضع الضمير
لانه اليه داعية الاحالة فلا مجال لعدم قصد الاستيناف في المبتدا الضمير فلا بد من الواو
للربط بخلاف المبتدا الظاهر فانه يحتمل الايراد لداع مع عدم قصد الاستيناف فلا حاجة
الى الواو لتنزله منزلة المفرد وبهذا يتبين انه ليس الظاهر الموضوع موضع الضمير مثل
الضمير كما زعم السيد السند ويعلم منه ان الجملة الحالية مما يقصد به استيناف الاثبات
وان الجملة التي في محل الاعراب لا يجب تاويلها بالمفرد وان تنحط بغيرها مع انها جملة كما زعم
الرضي على خلاف ما عليه ابن الحاجب من وجوب التاويل بالمفرد ومما يستفاد من الكتاب
ان الجملة المعطوفة على الحال يجب فيها ترك الواو وكراهة اجتماع حرفي العطف لان واو
الحال واو عطف في الاصل ثم قال الشيخ بقوله كل ما ذكر الى اخر التذنيب **وان جعل نحو**
وعلى كتفه سيف حالا كثر فيها تركها نحو قول بشار ۞ اذا انكرتني بلدة او نكرتها ۞
خرجت مع البازي علي سواد ثم قال الشيخ الوجه في مثل هذا ان يكون الاسم فاعلا
للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدا وينبغي ان يقدر هنا خصوصا ان الظرف
في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال المحقق
احد انما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال وهي المفردة ولهذا كثر فيها ترك
الواو وانما جوز التقدير بالفعل الا انه لمجيئها بالواو قليلا وانما لم يجوز التقدير بالمضارع

ف

لانه

لانه لو قدر بالمضارع لامتنع الواو وقال الشارح المحقق وفيه نظر لانه كما ان اصل الحال
الافراد وكذا الخبر والنعت فالواجب انه يذكر مناسبة تقتضي اختيار الافراد في الحال على
الخصوص دون الخبر والنعت ولانا لا نم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو
وكيف لا وجواز التقدير بالمفرد لا يوجب امتناعها او يكفي لجوازها امكان تقدير الماضي وجعل
الجملة اسمية والحق جواز تقدير الجملة اسمية وفعلية ماضوية ومضارعية فكثرة ترك الواو
على الاسمية والافراد والمضارعية ومجي الواو لاحتمال الاسمية والماضوية هذا ولا يخفى لقول المحقق
اتمام ما ذكره المصنف بضميمة ان الابتداء والمنعوت ادعى الخبر والنعت من ذي الحال للحال ولذا
كان احتياج الجملة الحالية الى الرابط اشد واصالة الافراد فيها اكد ومع ذلك يحتاج في
تقديرها اسمية الى خلاف اصل هو تقديم الخبر فتقديم الظرف فيها جملة يحتاج الى مزيد مؤونة
فالوجه تقديره مفردا ولو لا مجيئه قليلا بالواو لم يقدر جملة فتقدير الفعل مع انه خلاف
الاصل لتصحيح الواو وتقدير المضارع يوجب الامتناع فلا ينبغي تقديره وتقدير الماضي مع
قد مرجح على جعل الجملة الاسمية لانه يجوز فيه ترك الواو مع عدم ترجيح الذكر ومن غير ارتكاب
تقديم الخبر **ويحسن الترك** ولعل العجب حيث ختم بحث التذنيب بحسن الترك كما ختم بحث
الوصل بحسن الوصل اي يحسن ترك الواو في الجملة الاسمية **تارة لدخول حرف** من نواسخ
المبتدا **على المبتدا كقوله** اي الفرزدق **فقلت عسى ان تبصريني كأنما بني حوالي الاسود**
الحوارد اي الغواضب من حرد اذا غضب فقوله بني الاسود جملة اسمية وقعت حالا
من مفعول تبصريني ولو لا دخول كأن عليها لم يحسن ترك الواو وحوالي بمعنى في اكناف في حال
من بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل وانما حسن ترك الواو لانه جعل الجملة في معنى
شبههم بني الاسود الحوارد **وتارة لوقوع الجملة** الاسمية الحالية **بعقب مفرد** الاولى مفردة
ليخص الحال ولا يشكل بجاءني زيد وابوه قائم وينبغي ان يقيد الوقوع بان لا يكون لا بطريق
العطف لان ترك الواو فيه واجب كما نص عليه الكشاف **كقوله** اي قول ابن الرومي
الله يبقيك لنا سالما ۞ برداك تبجيل وتعظيم الشاهد غير منصوص لاحتمال
ان يكون برداك فاعلا لسالما ويكون تبجيل بدلا من برداك او وصف البدل النكرة
من المعرفة لا يجب بل يحسن واذا سلم تبجيل الرجل وتعظيم فقد سلم الرجل الا ان سلامة
التبجيل فرع السلامة فتامل وانما لا يكون الحال الجملة عقيب حال مفردة لو لم تكن

لطال الجملة معمول سابقًا لا تبرح لم يتعدد الحال حتى تكون الجملة عقيب مفردة فما ذكره الشارح من انه يجوز ان تكونا حالين مترادفين وان تكونا متداخلين فلعله غرضه التنبيه على ما ذكرنا من عدم كونه منصوصًا والا كان مختلا فتامل • الهي حامدك احق من الاحراز وغاية الاطناب فيها نهاية الايجاز تذييل كل حامد بحامد غيره بمحامد غيرها خال عن التكميل والتتميم • وكانيات الازل الى الابد في جنب قدرتك تخصيص بعد التعميم • اجتهاد المجتهدين في عبادتك لنا من الاعتراض بالتقصير • ولذة الذاكرين لاسمائك الحسنى تزيد بالتكرير بعد التكرير • فكيف نوفي حق حمدك بالاحتمال • وغاية المنى فيه الاجتناب عن الاخلال الايجاز والاطناب والمساواة قال السكاكي في اول باب الايجاز والاطناب اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اي من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين يعني لا يمكن ان يقال على التعيين ان الاتيان بهذا المقدار ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذ رب موجز هو مطنب بالنسبة الى كلام مبين والبناء على امر عرفي اي يتعارف بين اهل العرف في اداء المقاصد من غير رعاية بلاغة ومزية وهو متعارف الاوساط الذين يكتفون باداء اصل المعاني على ما ينبغي اي كلامهم في مجرى عرفهم في تادية المعاني وربما يشتمل معارضهم على الحذف ومع ذلك لا يسمى اختصارا وايجازا لانه متعارفهم فانه عرفهم في طلب الاقبال بزيد هو مشتمل على الحذف وفي التحذير اياك والاسد وامرؤ ونفسه وحمدا وسقيا وهو لا يحمد في باب البلاغة من الاوساط كذا ظاهر عبارة المفتاح و ولا يحمد ايضا من البليغ معهم لانه لا يقصد معهم بكلامه مزية سوى التجريد عن المزايا وبذلك يرتقي عن اصوات الحيوانات ولا يذم ايضا لا منهم ولا من البليغ معهم واما المتكلم بمتعارفهم اذا عري عن المزية فلا يحمد من البليغ معهم ويذم منه مع البليغ واذا اشتمل على المزايا التي هم غافلون عنها كما في اياك والاسد فهو لا يحمد من البليغ ولا يذم ومع البليغ يحمد لان البليغ قصد به مزايا يتعلق بالايجاز التي فيها فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف الاولى من المتعارف لان المتعارف هو العبارة والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال في آخر الباب الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه اي المرجع في

تارة

١٥٦

تارة الى ما سبق اي كونه اقل من عبارة المتعارف وهذا التفسير انسب من تفسير الشارح حيث قال اي الى كونه عبارة المتعارف اكثر منه لان المطابق لما سبق ما ذكر تامه الا ان الشارح راعى المناسبة بقوله واخرى الى كون المقام اي ظاهر المقام خليقا بابسط مما ذكر اي مما ذكره في المقام فلا اختصار معنيا انه كونه اقل منه عبارة المتعارف وكونه اقل مما يقتضيه ظاهر المقام وجعل الايجاز كذلك لم يعلم من كلام المفتاح صريحا نعم يفهم من قوله في ذكر امثلة الايجاز ومن امثلة الاختصار انه لا يفرق بينهما بل المتبادر من قوله ثم الاختصار لكونه من الامور النسبية في مقام تحقيق الايجاز انه لا يفرق بين العبارتين وفيه نظر قد قصر نظر المص في غاية عنه امران ظاهران احدهما انهم جعلوا نحو نعم الرجل زيد من الاطناب ولا عبارة للاوساط غيره وثانيهما انه لم يجعلوا تعريف الايجاز عن دخول الاخلال وتعريف الحشو والتطويل لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه لان كثيرا من النسبيات يعرف بتعريفات جامعة مانعة وقد عرفت ان مراد السكاكي بتعسر التحقيق تعسر تحقيق مقدار الايجاز والاطناب لا تعسر تعيين معنيهما • قال الشارح كيف وقد تبين مفهوماهما في كلام السكاكي وفيه انه تبيين بالبناء على امر عرفي هو طبق دعواه انه لا يتيسر الا بالبناء عليه ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف رد الى الجهالة واجاب عنه الشارح بان نحو الاوساط معلوم للبليغ وغيره فتعيين الايجاز والاطناب به نافع للكل واما البناء على البسط الموصوف فانما ينفع البليغ لانهم يعرفون ان كل مقام يقتضي اي مقدار من البسط • وفيه بحث لان متعارف اوساط العرب لا يتيسر للعجم فالتعريف لا ينفع الا المتبع لغة العرب والتضييع عام للكل فحصل وهو رد الى الجهالة لكثير من الطالبين وان البليغ لا يحتاج الى العلم المعاني في تعريفات الفن الطالبين البلاغة لا للبلغاء فالتعريف بما يختص معرفته بالبلغاء رد الى الجهالة نعم انما ينفع التعريف لان ما سبق في الابواب السابقة كفل من معرفة مقامات ما يكفي في معرفة البسط اللائق بالمقام والاقرب الى الصواب والاقرب الى الفهم ان يقال المقبول من التعبير عن المراد احترازا عن غير المقبول من الاخلال والتطويل والحشو تادية اصله الاولى تادية لان المراد بالمراد اصل المراد والاقرب ان المقبول من طرق التعبير عن اصل المراد تادية بلفظ مساوله اي الاصل المراد

او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زائد عليه لفائدة واعتمد في موقعه
ان الاولى مساواة والثاني ايجاز والثالث اطناب باشعار المفهومات بذلك
كما لا يخفى وههنا ابحاث الاول انه اراد بالمقبول المقبول مطلقا سواء كان من البليغ
او من الاوساط فالزائد والناقص غير مقبولين من الاوساط لانهما خروج عن طريقهم
لا الابلغ وان اراد المقبول من البليغ فلم يبق للمساوي والناقص الوافي مقبولين مطلقا
بل اذا كانا من الابلغ • والثاني ان قولنا جاءني انسان وقولنا جاءني حيوان ناطق كلاهما
تادية اصل المراد بلفظ مساو فينبغي ان لا يكون احدهما اطنابا والآخر ايجازا وبالجملة
لا يشمل تعريف الايجاز ايجاز القصر • والثالث انه قولنا حمدا لله ونظايره مساواة بتعريف
السكاكي ايجاز بتعريفه فنزاعه مع السكاكي في نقل اصطلاح القوم مثله لا يسمع منه بدون
سند قوي • واو قيل المراد المساوي بحسب عرف الاوساط فتعريفه يؤول الى ما ذكره
السكاكي ويرد عليه ما اورد عليه • الرابع ان الايجاز والاطناب والمساواة مختصة
بالكلام البليغ كما علم من تقسيم الفن الى الابواب الثمانية فلا يتم تعريف الايجاز والاطناب
ما لم يقيد بالبلاغة لجواز ان يكون الناقص الوافي غير فصيح وكذا الزائد لفائدة واحترز
بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف ببيانه وانما
احترز عنه ليتم التعريف المشار اليه للايجاز او لانه لا يكذب وصفه بالقبول وهكذا
الاحتراز بقوله لفائدة كقوله اي الحارث بن حلزة اليشكري ويشكر قبيلتان من العرب
على ما في القاموس • بنو يشكر بن علي بن بكر بن وائل • وبنو يشكر بن مبشر بن صعب
والعيش خير في ظلال النوك بالضم والفتح الحمق ممن عاش كدا قال الشارح اي من يعيش
من عاش مكدودا متعوبا • والاعذب ان يراد بالعيش ذو العيش كما صار في ظلال
بالهاء عن العيش وح يستفاد نعومة عيشته من جعله عين العيش ولا يكون اخلالا
اي الناعم في ظلال النوك ففيه اخلال حيث فات وصف النعومة خير من الشاق
في ظلال العقل ففيه اخلال لفوت التقييد بظلال العقل ولا يخفى انه لا يلايم تقييد العيش
الشاق بكونه في ظلال العقل • وينبغي ان يحمل في شدة احراق اشراقات العقل وكانه
اوقعه في التعيين بظلال العقل المشاكلة وقال الشارح لا اخلال اذ قد اشتهر ان
عيش الجاهل لا يكون الا ناعما فاستغنى به عن تقييد العيش في ظلال النوك بالناعم مع ان لفظ

الظلال لا يخلو عن اشعار به واطلق العيش الشاق ادعاء ان العيش الشاق لا يكون
الا مع العقل حتى انه لو قيد لكان القيد تكرارا او بفائدة اي وبغير الفائدة عن التطويل
وهو كون اللفظ زائدا غير متعين فيه الزيادة نحو قول عدي بن الابرش بذكر غدر زباء
الجيزة لجذيمة بن الابرش بالجيم والذال كريمة حين انتظم سلطنتها حيث كتبت
اليه ان ملك النساء ضعيف لا يحسن نظر الرعايا ولا اثق بسلطنتي فرايت مصلحتي
ان تجيء وتكون ملكي ايضا لك وكانت تزاب من جذيمة فارادت ان تاخذه بهذا الغدر
وتدفعه فذهب اليها مع غير عدة مغرورا بوعدها فالجذيمة وامرت بقطع راهشيه فتركه
وهو يذهب الى ان مات وجذيمة الابرش كان ابرص فهابت العرب وصفه بالابرص
فبدلوه بالابرش والبرشة بالضم في شعر الفرس نكت صغار يخالف سائر لونه والفرس
ابرش • واوله وقددت الاديم لراهشيه التقديد التقطيع • والاديم الجلد والراهشان
عرقان في باطن الذراعين • والضمير في راهشيه وفي الجذيمة • وفي قددت وفي الفاها
للزباء • والفى قولها كذبا ومينا الكذب يرادف المين ولا فائدة في الجمع بينهما
ولا يبعد ان يجعل ذلك حشوا مفسدا لان عطف المين يفيد المغيرة وهي باطلة وعن
الحشو المفسد كالندى في قوله اي ابي الطيب ولا فضل فيها اي في الدنيا للشجاعة
والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب شعوب بالفتح علم المنية سميت بها لانها
تفرق الاجتماع غير منصرف للعلمية والتانيث كسرت للضرورة وهل انصرف كما قال
الشارح فيه تردد لان الجر بالكسر يحصل للجميع ما لا ينصرف باللام والاضافة مع ان البعض
غير منصرف بالاتفاق فيجوز الكسر بلا تنوين لا يدل على الانصراف فالمعنى انه لا فضيلة في
الدنيا للشجاعة والعطا والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت وهذا
وهذا يصح في الشجاعة والصبر دون العطا فانه للخلود يزيد في الحاجة الى المال فيزيد
فضل العطا مع الخلود • فقيل المراد بالندى بذل النفس فلا يكون حشوا مفسدا
ورده الشارح بانه لا يفهم من لفظ الندى وبانه لا معنى لبذل النفس على تقدير عدم
الموت الا انه يؤول لعدم التحرز عن الهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة ورد الثاني
انما يتم لو كان مراد القائل تصحيح الشعر كما تشعر به عبارة المص في الايضاح اما لو كان
المناقشة في كونه حشوا مفسدا فلا لانه على مقتضى رده الاول يكون ايجازا مخلا

وعلى مقتضى رده الشارح يصير تطويلا الا ان يقال يتعين الثاني للزيادة لا بهامه •
ومعنى لايهامه خلاف المقصود • فان قلت الحشو ما يكون زائدا غير محتاج اليه
في اداء المقصود ويكون متعينا ولا شبهة في ان ع فصدا يرشح بعدم الفضل للندى
على انتفاء الفاء شعوب • ولا بد منه في اداء هذا المقصود نعم انه كاذب وفرق بين الكاذب و ب
والحشو المفسد • قلت هذا الاشكال قوي وغاية ما يمكن ان يقال في دفعه ان مراده
انه لا فضل لمجموع هذه الثلاثة لولا الموت لانه مع فضل الندى لا فضل للآخرين فيفتح
انه لا فضل للثانية واعلال نفي الفضل عن الشجاعة والصبر فذكر الندى زائد موهم
لخلاف المقصود فيكون حشوا مفسدا ويمكن ان يقال بحمله استطرادا لا جرى ذكر اثنين
مما اشتهر بالفضل على لسانه جرى الثالث الذي يذكر معهما في مقام بيان الفضائل
وذكر ابن جني في تصحيح البيت ان في الخلود وتنقل الاحوال من يسير الى عسير ومن شدة الى
رخاء ما يسكن النفوس • ويسهل البؤس • فلا يظهر للبذل كثير فضل • والاقرب
ان اجل فضائل المال واعلى ما يعتقد الناس في حرزه ان يتسبب به الى دفع المهالك ويتوقى
عن الفنا فلو لا الفناء شعوب لم يكن لهذا الفضل فالتنبيه على عظم هذا الفضل نفي جنس
الفضل كان لا فضل له سوى ذلك **وغير المفسد كقوله واعلم علم اليوم**
والامس قبله والشيء عن علم ما في غد عمى • وقوله قبله صفة الامس بتقدير الكائن
قبله وهو الوصف للتأكيد وانما صار حشوا لانه لا فائدة للتأكيد فيه بخلاف ابصرته بعيني
وسمعته باذني وضربته بيدي فانه لدفع التجوز بالابصار والسماع عن العلم بلا شبهة
وبالضرب عن العزم • ويمكن ان تجعل اللام للاستغراق اي كل امس ووصفه بالقبلية
من قبيل وصف الجنس بما يعم كل فرد تبيينا لعمومه وتنصيصا عليه كما ذكر في قوله تعالى
وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه **المساواة** قدمها مع تأخرها
عن الايجاز والاطناب في مقام التصوير لقلة مباحثها • فاراد ان يشتغل بمباحث
كثيرة لا تحوجه بعد الفراغ عنها واما في مقام التصوير فراعى علو شانهما في باب البلاغة
وقال الشارح قدمها لانها الاصل والمقيس عليه وفيه ان المقيس عليه للمساواة والايجاز
والاطناب هو المتعارف على ما اختاره المص **نحو قوله تعالى ولا يحيق المكر السيء الا باهله**
وقوله اي قول النابغة يخاطب ابا قابوس وهو كاوس النعمان بن المنذر ملك العرب

فانك

فانك كالليل الذي هو مدركي • وان خلت ان المنتأى اسم الموضع
من انتأى عنه اي بعد **عنك واسع** • شبهه بالليل في حال سخطه وضمن هذا
التشبيه امورا احدها انه يدرك لا محالة كما هو شان الليل وانه لا يخص ادراكه
بل يشمل الجميع وتخصيصه بالذكر لداع فانه وان كان في غاية البعد يصل اليه ويتجاوزه
لا ينتهي بمكان هو فيه وان الليلة بسخطه لطف ولا دوام لسخطه • ومن اللطائف
البيان انه ذكره معتمدا على نفسه متباعدا عنه ثم ذكره متأخرا عنه متباعدا عنه تصويرا
الجه مع بعده ولتجاوزه عنه وذكر نفسه بصورتين تصويرا او تخييلا لانه يبدل صورته من خوفه
له قال الشارح المحقق فان قيل لا يطابق شيء من المثالين لظهور الايجاز فيهما اما في
الآية فلحذف المستثنى منه واما في البيت فلحذف الجزاء • ونحن نقول والحذف المعطوف
عليه للشرط فلنا اعتبار ذلك امر لفظي ورعاية للقوانين النحوية من غير ان يتوقف عليه
تادية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما كان تطويلا وبالجملة كون لفظ
البيت والآية ناقصا عن اصل المراد مسلم على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا
الشرط اعني الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء هنا ولا يخفى عليك ان ذكر المستثنى منه
او لم يكن لفائدة يكون حشوا وانه يشكل كون البيت مثالا للمساواة باعتبار حذف
متعلق الجار الظرف ايضا • وليس لك ان تجيب بان رعاية الامر اللفظي ولا حذف عند التحقيق
لانه ينافيه ما قد سبق منهم من ان النكتة في جعل الخبر جملة ظرفية اختصار الفعلية فانه
يشعر بانهم جعلوه ايجازا الا ان يقال التحقيق انه لا حذف والتقدير لامر لفظي كما يقتضيه
التمثيل بالبيت وما سبق كلام ظاهري حتى ان ذكر الخبر الظرف يكون حشوا على الوجوب حذفه
او الاف واعلم ان يكون الاف والقاعدة اللفظية والمعنى فا ذكره الشارح من انه لو ذكر
لكان تطويلا او بنوع عليه **والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف** اي محل
حذف او بسبب حذف **نحو ولكم في القصاص حياة** قال صاحب المفتاح هو علم في
الايجاز ووجه انه رجح على ما هو اوجز كلام فيما بين البلغاء على ما بينه المص **فان معناه**
كثير ولفظه يسير اوضح المعنى لكثرة معناه بقوله في الايضاح لان المراد به ان الانسان اذا علم
انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا له قويا الى انه لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو
قصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حياة لهم • وفيه بحث لان هذا

ذكره دليل على دعوى ان في القصاص حيوة • والدليل لا يراد بلفظ الدعوى حتى يقال
معناه كثير باعتباره ولو كان الدليل موجبا لكثرة معنى الدعوى لكان لكل دعوى نظري ايجاز
والحذف فيه اورد عليه ان ما ذكره المص في بيان كثرة معناه يفيد ان الحيوة في شرع
القصاص او العلم به • ففيه حذف ويدفعه ان معنى النظم ان القصاص منشأ الحياة غايته
ان منشائيته مبنية بان العلم به او شرعه يوجب الحياة • والمراد بنفي الحذف نفي حذف الكلمة
اذ هو المعتبر في ايجاز الحذف فلا يرد ما لكلمة في **وفضله** اي رجحانه قولهم وكم في القصاص
حياة **على ما كان عندهم** اي في اعتقادهم **اوجز كلام في هذا المعنى وهو القتل انفى**
للقتل اي في معنى القصاص حياة • ونبه بلفظ عندهم على انه ليس كذلك في الواقع كما افاده
ببيانه • ومن مضمون نظمهم انهم لم ينبهوا الى قولنا القتل انفى له اخصر منه **لقلة احرف**
ما يناظره اي اللفظ الذي يناظر قولهم القتل انفى للقتل **منه** اي من قوله تعالى ولكم في القصاص
حياة • وما يناظره منه ما سوى لكم لكونه زايدا على معنى القتل انفى للقتل فالحروف اللازمة
وقفا ووصلا في النظم عشرة وفي قولهم اربعة عشر **والنص على المطلوب** الذي هو
الحياة او انتفاء القتل ليس مطلوبا والنص اعون على القبول **وما يفيده تنكير حيوة**
من التعظيم ولا يخفى ما في التعظيم او النوعية في مقام المنة على العباد بشرع القصاص
من اعانته على القبول وبين وجه تعظيمه بقوله **لمنعه عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد**
فالمعنى ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة • ولك ان تريد بتعظيم
الحياة الحياة مع سلامة الاعضاء • اذ القصاص يعم العضو والنفس **او النوعية**
اي الحياة **الحاصلة للقاتل والمقتول بالارتداع** لا وجه لتخصيص النوعية بهذا الوجه
والتعظيم بالوجه الاول بل كل من الوجهين يصلح ان يكون وجها لكل منهما • ويكون التعظيم
او النوعية خارجا عن المطلوب نظرا الى ان المطلوب الحياة العظيمة او نوع من الحيوة فافادة
التعظيم او النوعية داخلة في النص على المطلوب **واطراده** لجريان الحكم في كل قصاص بخلاف
حال القتل فانه لا يجري في القتل الذي هو ليس بقصاص لانه داع للقتل وفيه ان مقصودهم
بالقتل القتل في مقابلة القتل فيكون مطردا • ويمكن دفعه بان القتل في المقابلة يجوز
ان يكون قتل جماعة لواحد نعم لو اريد قتل واحد لواحد لكان مطردا لكنه ليس مقصودهم ويرد
ان الكلام في الفضل بحسب البلاغة وعدم الاطراد ينافي الصدق ولا ينافي البلاغة

بالاولى

بالاولى وبالنص على المقصود ولان مرادهم القتل في مقابلة القتل ولفظ القتل ليس نص
فيه بخلاف القصاص فانه نص فيما قصد به **وخلوه عن التكرار** بخلاف قولهم فانه
يشتمل على تكرار القتل والخلو من التكرار فضيلة • واورد عليه ان فيه رد العجز على الصدر
وهو يوجب حسنا وفيه شرح بان التكرار من حيث هو تكرار منقصة وفضيلة من حيث
انه رد العجز على الصدر وليس الشيء الا ان يعارض خلوه عن التكرار ما يلزم التكرار من رد العجز
على الصدر بحيث هو ان في النثر ان يكون احد اللفظين في اول الفقرة والاخر في آخرها
وفي كون قولهم فقرة بحث **واستغنائه عن تقدير محذوف** بخلاف قولهم فانه يحتاج
الى تقدير المفضل عليه • قال المص اي القتل انفى من تركه • ولا يخفى ان الترك لا ينفي القتل
حتى يصلح لان يكون مفضلا عليه فالمراد انفى من كل زاجر ويتجه عليه احتياج في القصاص
الى المتعلق فلا يستغني عن الحذف والجواب ما عرفته **والمطابقة** اي وباشتماله على صنعة المطابقة
وهي الجمع بين المتضادين من القصاص والحيوة • وفيه ان القتل في نفيه ايضا متضادان
ومنهم من زاد في وجوه الترجيح ما فيه من الغرابة من جعل القصاص الذي هو فناء للحيوة منشأ
لها ولم يلتفت اليه المص والعقد احسن وان ذكره في الايضاح لانه مشترك لان في قولهم
ايضا جعل القتل سببا لانتفائه • ورجح ايضا بما فيه من السلاسة لسلامته من توالي الاسباب
الخفيفة بالتوالي متحركين فيه كثيرا بخلاف قولهم فانه لم يتوال المتحركان فيه الا مرة ورجح ايضا
بتقديم المسند للاختصاص مبالغة • ورده الشارح بان التقديم على المبتدا المنكر لا يفيده
ويرده نصهم على التخصيص في قوله تعالى لا فيها غول • الا ان يقال اراد المنكر العرف وبعد فيه انه
لا تزاحم في النكات فليكن تقدير الخبر لتصحيح المبتدا والاختصاص ايضا **وايجاز الحذف**
عطف على ايجاز القصر قدم ايجاز القصر لقلة مباحثه وخلوه عن جهة **والمحذوف اما جزء جملة**
فضلة كان او عمدة مسندا اليه او مركبا **مضاف** خبر مبتدا محذوف اي هو مضاف والجملة صفة
جزء جملة • وقيل بدل من جزء جملة **نحو واسأل القرية** اي اهل القرية **او موصوف** نحو قول
العرجي عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رض • والعرجي كفلس بالمهملتين والجيم منزل
بطريق مكة سمي به لتولده فيه **انا ابن جلا** في القاموس ابن جلا الواضح الامر كابن اجلى وجلى
معروف سمته وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني طلاع الثنايا يراد به ركاب لصعاب
الامور بعدها بمعرفته وتجاربه وجودة رأيه او قاصد معالي الامور كذا في القاموس **اي ابن**

رجل جلا تقدير الموصوف باعتبار اصل التركيب والا فقد يوصف ان هذا التركيب بمعنى
واضح الامر • وجلا في الاصل بمعنى انكشف امره لا بمعنى كشف الامور على ما جوزه الشارح
كما لا يخفى عليك • قال الشارح المحقق وقيل انه الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها
الا اذا كان بعضا مما قبله مجرورا بمن او في كقوله تعالى ومنهم دون ذلك • وما في القوم دون هذا
اي رجل دون هذا وفي غيره نادر سيما اذا لزم اضافة غير الزمان الى الجملة فلفظ جلا ههنا
علم يكون للحكاية مع الضمير اذا وجعل نحو الفعل على النون لان الوزن غير مختص ولا تام فاو
زيادة كثر زيادة الفعل فينصرف بهذا ولا يخفى عليك انه لا يساعده ما نقل عن القاموس
لا يوافقه ما ذكره الشارح في البديع ان الشعر لسحيم بن وثيل الا انه يجعل قوله انا ابن جلا تشبيها
بليغا او صفة وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا اي صحيحة او نحوها من
الالفاظ المقاربة لها من سالمة وغير معيبة بدليل ما قبله وهو قوله فاردت ان اعيبها
فانه يدل على ان الملك كان لا يأخذ الا الصحيحة او شرط كما مر في آخر باب الانشاء او جواب
شرط لا يخفى انه لو كان الحكم في جزاء الشرط وكان الشرط قيدا كما دل عليه كلام المصنف في اول
بحث احوال المسند وشرحه للشارح المحقق ووافقه السيد السند فانه مذهب المفتاح والمحققين
لكان حذف جزاء الشرط من حذف الجملة وابقاء قيده كما في قوله تعالى ليحق الحق فانه لا فرق بينهما
في حذف اصل الجملة وابقاء متعلقه اما مجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما
بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما
تأتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة على انه شيء لا يحيط
به الوصف فلا ينصب قرينة تدل على خصوص محذوف وكذا فيما اشار اليه بقوله او لتذهب
نفس السامع كل مذهب ممكن وفيه غاية تفخيم الجزاء في المسرة او المساءة لانه لا يتصور
شيئا الا ويجوز ان يكون فوقه • وفي التعيين ينتهي تفخيمه الى حد او فيه ابقاء وفي السامع
فيه على مكثه بخلاف ما لو عين فانه يعرض عنه بعد التعيين ويذهل عنه بسرعة المتوطنين نفسه
عليه او رجا رفعه بما يظن رافعا فان قلت حمل يعتبر في النظم جزاء بلا قرينة فيكون عيبا
لعدم فهم السامع فهو بمنزلة المتكلم بلا يفهم اولا يقدر فيكون الغاء الشرط الغاء وما لا يصح
السكوت عليه قلت هذا اشكال قوي والظن انه اذا لم ينصب قرينة على الخصوص بقدر
مبهم فالتقدير افعل شيئا هو الغاية في ذلك وحذف مثل هذا الجزاء لتذهب النفس كل مذهب

يمكن

يمكن بخصوصه حتى يقدر الجزاء عليه ويكون بعد ذلك متأملا في تعيينه من عند نفسه
او ليعلم انه الجزاء وذلك حذف للمبالغة في علوه وتخييل ان تركه ذكره للدلالة على انه لا يحيط
به الوصف مثاله ولو ترى اذ وقفوا على النار وقوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت
ابوابها ولا اظن بك ان تقتصر في نكات حذف جواب الشرط على ما ذكره بل تجري فيه ما
سمعت سابقا من ضيق المجال او تكاسل وانتباه السامع او مقدار تنبهه او الاحتراز عن
العبث بناء على الظاهر او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ او تعينه
او ادعاء تعينه وكان تخصيص هؤلاء بالذكر للتنبيه على كثرة اعتبارها في هذا الحذف
ولهذا لم يتعرض للنكتة للحذف في سائر المحذوفات او غير ذلك عطف على قوله او جواب
الشرط لا المجرور ويرشدك اليه لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل والمراد بغير
ذلك المسند اليه والمسند والفعل والمفعول والحال نحو البر الكر بستين اي منه والمستثنى
لا المستثنى منه لما عرفت انه لم يجعل حذفه موجبا للايجاز والمضاف اليه نحو بين ذراعي
وجبهة الاسد • ونحو يا رب ويا غلام • قال الشارح جواب نحو والفجر وليال عشر
وجواب لما والشبهة في ان جواب القسم جملة فادخاله تحت قوله او غير ذلك وهم
وما ذكره في المختصر من ان المراد بالجملة كلام مستقل لا يكون جزءا من كلام آخر ولذا جعل جواب
الشرط جزء الجملة منتقض بجعل قوله ليحق الحق من حذف الجملة لانه المحذوف جزء جملة
اخرى هي مجموع الجملة ومتعلقه والاظهر ان جواب لما داخل تحت قول المصنف وجواب
شرط • قال سيبويه لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط نحو كلما اي ومن انفق
من بعده وقاتل بمعنى المحذوف المعطوف مع حرف العطف بدليل ما بعده وهو قوله اولئك
اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا ويحتمل الآية والله تعالى اعلم ان لا يكون فيه
حذف وتقديره انه لا يستوي منكم جماعة انفقوا من قبل الفتح وهم مع اشتراكهم في الانفاق
قبل الفتح متفاوتون لتفاوتهم في الانفاق والاخلاص فيه لان قوله اولئك اعظم
درجة بيان انهم مع تفاوت درجاتهم اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد الفتح و
قاتلوا واما جملة عطف على قوله اما جزء جملة مسببة عن مذكور نحو ليحق الحق
ويبطل الباطل اي فعل ما فعل ومنه قول ابي الطيب • اتى الزمان بنوه في شبيبته
فسرهم واتيناه على الهرم • اي فساءنا او سبب لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب

بعصاك الحجر فانفجرت اي ان قدر فضربه بها ويجوز ان يقدر فان ضربته بها فقد
انفجرت قال الشارح فيكون المحذوف فاجزا جملة هي الشرط • قلت جزء من الشرط ايضا
هو كلمة قد وبهذه الفاء التي تطلبها محذوف تسمى فصيحة فقيل على تقدير ان يكون المقدر
الشرط وهذا ظاهر كلام الكشاف وقيل على تقدير كون المحذوف جملة مستقلة وهو ظاهر كلام
المفتاح • وقيل انها فصيحة على التقديرين • قال الشارح والمشهور في تمثيلها قوله
قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا • ثم القفول فقد جئنا خراسانا • ويمكن ان يراد به تاييد
ما ذكره الكشاف لان المقدر فيه الشرط اي كما قال في شرح المفتاح اي ان صح ما قالوا فقد جئنا
خراسان ويحتمل ان يقدر جملة مستقلة اي امتثلنا ما قصد بنا او فعلنا ما قصد منا
فقد جئنا خراسان او غيرهما اي غير المسبب والسبب نحو فنعم الماهدون على ما مر
في بحث الاستيناف من ان التقدير هم نحن على قول واما اكثر من جملة نحو انا انبئكم
بتاويله فارسلون يوسف اي الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه
وقال له يا يوسف وتمايل يحكن عليه البصيرة الوقادة ان المراد بالاكثر من جملة جملتان او اكثر
لا جملة وبعض ايضا كما يوهمه ما ذكره في بيان تقدير الآية لان الجملة وبعض جملة من اجتماع
القسمين فالمقصود من التمثيل حذف ففعلوه فاتاه وقال له ولا يخفى ان التقدير اكثر
مما ذكره اذ التقدير ارسلون الى يوسف لاستعبره الرؤيا واخبركم بتعبيره ففعلوا الى آخره
والحذف على وجهين احدهما ان لا يقام شيء مقام المحذوف كما مر ليشعر كلامه بان ما مر
من الامثلة كلها مما لم يقم فيه شيء مقام المحذوف وليس كذلك فان المحذوف في قوله واسال
القرية مما قام فيه القرية مقام المحذوف فمثال القسمين مر لكن مثال القسم الثاني مر على العكس
والثاني ان يقام شيء مقام المحذوف نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك
اي فلا تحزن واصبر والاظهر ان التقدير فلا يقدح في رسالتك فانه قد كذبت رسل من قبلك
قال الشارح انما جعل الجزاء المحذوف لان تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه
جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فان البلية اذا عمت طابت • ونحن نقول ان التقدم
زمان الجملة الحالية على زمان عاملها يجعل الصفة حالا ولا يخفى انه جار في هذا المقام ولا يذهب
عليك ان الحذف ليس قيام شيء مقام المحذوف ولا عدمه فجعلهما قسيم الحذف تسامح والتقدير
ذو ان يقام • وقد ذهب هذا على الشارح المحقق فلم يتعرض له • وقال في قوله ومنها

ان

١٥٦٦

ان يدل العقل تسامح • وكانه على حذف مضاف وادلته اي ادلة لا بد للحذف منه اما التنبيه
على اصل الحذف واما للتنبيه على خصوص المحذوف كثيرة منها ان يدل العقل عليه
اي على الحذف والمقصود الاظهر فيه مسامحة اي كون المحذوف مقصودا اظهر على تعيين
المحذوف فيه مسامحة اي على خصوص الحذف فبتلك الدلالة يحصل تعيين المحذوف وفي خفاء
المسامحتين حفيا على الشارح المحقق فلا ينكر هما العدم تعرضه لهما مع تعرضه لمسامحة
في قوله ومنها ان يدل ويمكن تاويل الدلالة العقل الرشيد والاكتفاء في عقاد التغليب كما للتغليب
نحو حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير اي تناولها هو الاخذ عليها في القاموس فان
العقل دل على ان الاحكام الشرعية متعلقة بالافعال دون ما ليس في قدرة المكلفين
فلا بد ههنا من محذوف يحتمل الاكل والشرب والاستغفار بادهانها وبيعها وشرائها والمعقود
الاظهر ما يعم الكل ومنها ان يدل العقل عليهما اي على الحذف والتعيين المحذوف وجاء
ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجيء على الله اذ المجيء يتوقف على الانتقال
من مكان الى آخر وما يعذب به الرب ربما ينتقل من مكان الى آخر كالمطر والنار • وكذا ما يراد
بالمجيء فالامر بمعنى المامور والعذاب بمعنى ما يعذب به فلا يرد ان الامر والعذاب امران
معنويان لا يجيء لهما وترديد المحذوف بين الامر والعذاب لا ينافي تعيين المحذوف فانه
اشارة الى ان جاء ربك لو وقع في مقام يدل فيه العقل على خصوص المحذوف كالعذاب يقدر
ذلك المخصوص ولو وقع في مقام لا يرشد العقل الى المخصوص يقدر العام • وقد خفي فهم الترديد
على الشارح فقال اي يدل على تعيين المحذوف بانه احدهما • وليس المراد انه يدل على تعيين الامر
او تعيين العذاب فليتامل وفهم ما ذكره وكان اصعب من فهم ما ذكره المص فاختر ما شرح كلام
على التامل من مرامه فاعرف وانصف • ولا يخفى ان العقل لا يفي بتقدير الامر او العذاب بل
لا بد من زائد على العقل من الاقتران وغيره بتعيين شيء ثم العقل لا يدل على الحذف وتعيين المحذوف
في هذا المثال بل على احد الامرين فانه ربما يجعل تمثيلا في ظهور ايات الرب ومتعلقه كما يظهر
عند مجيء السلطان فلا حذف فتح ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن
الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان في قوله فيه محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على
ذات شخص لان اللوم للانشاء اي لا يليق فهو ينبغي ان يكون مقدرا واما تعيين المحذوف
فانه بالفتح بتقدير ضبابة تمنع ملاحظة انه يحتمل تقدير في حبه لقوله تعالى قد شغفها اي خرق

تشفاف حبها حباً وتقدير فهمراودته لقوله تراود فتاها عن نفسه وتقدير قد شغفها
حتى يشملها اي الحب والمراودة والعادة دات علو وتمكن اي مراودته لان الحب
المفرط لا ايلام صاحبه عليه في العادة لقهره اياه اي لغلبة الحب المفرط على صاحبه
فلا يقدر على الانتهاء منه • وفيه انه ما لا ايلام عليه الشيء لا لام على ما يترتب ايضاً لان
الشيء مغلوب لازمه • فالاولى ان يقال لا عيب في الحب المفرط فلا ايلام عليه بل في
المراودة فتعين تقديرها • فان قلت فليقدر الشأن ويصرف الاضافة العهدية
الى المراودة قلت هي نفسها المراودة والدال لا يكون معتبر الا في حق المعنى واما عبارة
فموكولة الى المخاطب فليقدر ما شاء • ومنها اي من ادلة الحذف لتعيين المحذوف الشروع
في الفعل لان الشروع انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه • واما الدالة
على اصل الحذف فانها هي من جهة ان الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به كما تقرر في
القوانين النحوية كذا في الشرح • وفيه ان المخاطب قلما يكون نحوياً فلا معنى لجعل طلب
الجار والمجرور فعلاً متعلقاً بمعرفة القوانين بل ينبغي ان يجعل الدليل عليه طلب معنى حرف
الجر معنى وان تقدير الفعل للجار والمجرور لرعاية القواعد النحوية غير معتبر عند علماء
الفن والظالم يجعل في القصاص حيوة ايجاز الحذف مع ان حرف الجر يقتضي المحذوف على
قاعدة النحو • وبهذا علم ان التمسك بطلب معنى حرف الجر تقدير الفعل ايضاً ضعيف بل انما
يطلب الحذف عند عدم تمام الكلام بدونه في نحو بسم الله الرحمن الرحيم فيقدر ما جعلت
التسمية مبدأ له حتى لو قيل قرائي باسم الله الرحمن الرحيم لا يكون دليل على الحذف ومنها
الاقتران اي الاقتران بعد وجود الفعل حتى يصح جعله مقابلاً للشروع • والا فالشروع
ايضاً اقتران كقولهم للمعرس على صيغة اسم الفاعل من الاعراس بمعنى اتخاذ الوليمة
والبناء على الاهل • والمراد الثاني بالرفاء والبنين اي اعرست فان كون هذا الكلام
مقارناً للاعراس دل على ان المحذوف هو اعرست والباء للملابسة • والمراد بالرفاء الملايمة
والاتفاق واصله الاصطلاح • ومن ادلة الحذف وقد فاتهم دليل تعيين مقام المحذوف
كما في بسم الله الرحمن الرحيم • لان مقام دعوى الاختصاص عين ان موضع التقدير بعد بسم الله الرحمن الرحيم
لا قبله والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ومنه ما فاتهم ولم يضبطوه وهو
العكس فكذا وتفسيطه حجالا بعد التفصيل لا ابهاما بعد الايضاح اذ الايضاح ما يعقب

الايضاح

١٩٧

الايضاح مبهماً كقوله تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة
ليرى المعنى في صورتين مختلفتين احديهما مبهمة والاخرى موضحة • والاخفاء ان تلك
الارادة كعرض الحسناء في لباسين • وفيه من توجه العقل الى المعنى ومشاهدته بعين الترجمة
للانجح • وقال الشارح فيها علمان والعلمان خير من علم واحد هذا وقولهم علمان خير من
علم واحد مثل العرب في مدح المشورة والبحث • قال الميداني اصل قولهم علمان خير
من علم واحد ان رجلاً وابنه سلكا طريقاً فقال الرجل استبحث لنا طريقاً فقال اني عالم
فقال يا بني علمان خير من علم واحد • يضرب في مدح المشورة والبحث كذا ذكره في شرحه
للكشاف في تفسير تلك عشرة كاملة فقوله والعلمان الصحيح فيه علمان ومن فوائد الايضاح
بعد الابهام تسهيل الفهم والحفظ اذ المبهم لو جاز ان اقرب الى الحفظ والموضح اقرب الى الفهم
وفي كل من تلك الوجوه انه لا يفيد الاطلاع بين المبهم والموضح بل لا يفيد الا الجمع بينهما بيانين
فيفوت وجه الايضاح بعد الابهام وانما يتكفل ما ذكره بعد ذلك من قوله وليتمكن في
النفس فضل تمكن وما تعقبه فعليها التعويل انما يوجب فضل التمكن لان ورود المبهم
يوجب توجه النفس اليه والسعي في تحصيله فيقع الايضاح في ان ذلك التوجه التام فيحفظ
كمال الحفاظ فلا حاجة الى ما قال الشارح من ان النفس جبلت على ان يكون المبين بعد الابهام
اوقع فيها من المبين اولاً او لتكمل لذة العلم به قال الاصل في ذلك لان يكون الايضاح علماً
ولذة عقيب الم الجهل الذي في الابهام لان الابهام علم مخلوط بجهل تتألم النفس منه وتسعى في
النجاة عنه • فاذا علم علماً غير ممتزج بالجهل حصل له لذة العلم ولذة النجاة عن الالم • وفيه
انه لا معنى للايلام النفس قبل ايراد اللذة عليها لتكون مع اللذة لذة النجاة مع الالم • فالوجه
ان يقال لذة تمنياً لذة العلم على وجه الايلام ولذة الابهام على وجه الايضاح • وليس كما ان نقول
كمال لذة العلم باعتبار ان العلم بالايضاح غير مسبوق بالم الجهل كالعلم مع الابهام لانه لا يوجب
ايراد المبهم بل يكتفي الاكتفاء بالايضاح • ومن الايضاح التفخيم للامر وتعظيمه • وكان توجيهه
انه لا طريق الى درك العظماء دفعة بل لا بد في الوصول اليهم من التدريج • وذكر في تمثيل قوله تعالى
وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وزاد الشارح واورد في ابراهيم
القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة نحو رب اشرح لي صدري مثال
للايضاح بعد الابهام للنكات الثلاثة وفيه تنبيه على انه لا تزاحم في النكات فان اشرح

اي بعينه طلب شرح الشي ما له الآن اي صفة نكرة مقدرة اي اشرح شيئا لي وصدري بدلا منه لانه لا خلاف في انه بيان وحسن النظم بل لانه يفهم من قوله لي اي لاجلي ان المطلوب شرح شي ما له من غير تقدير فالابهام اعم من الابهام المعتبر او المفهوم • فان قلت في فهم شي ما له نظر لجواز ان يقال اشرح لاجلي صدر متعلمي • قلت لا خفاء في تبادره ما ذكره وان كان ما ذكره محتملا • فان قلت يكفي في فهم الابهام الفعل ولا حاجة الى قوله لي لان اشرح يدل على طلب شرح شي تماما • قلت لا اعتداد بما يفهم من الفعل والا لكان كل فعل مع مفعوله المتاخر ابهاما وتفسيرا • ثم تقول لا اطناب في ذكر الظرف فان اللام للنفع فهو تقييد للشرح احترازا عن الشرح بما يعانيه **ومنه** اي من الايضاح بعد الابهام كذا في الايضاح والانسب من الاطناب بالايضاح بعد الابهام **باب نعم** ادرج الباب ليشمل الافعال الاربعة **على احد القولين** في المخصوص وهو انه خبر مبتدا محذوف بخلاف القول بانه مبتدا جملة نعم فانه ليس فيه الايضاح بعد الابهام على الوجه مبتدا اسمه المقدم على المبهم وفيه بحث لان المبتدا بتاخيره يوضح الخبر المقدم فهو عكس باب الضمير الشان او فيه الخبر موضح المبتدا ولا يخفى ان عد باب نعم منهما هو على الاغلب والا فقد يقدم المخصوص **اذ لو اريد الاختصار لكفى نعم زيد** فيه بحث لان احدهما انه لا يصح نعم زيد او فيه ضعف التاليف لما ثبت في النحو ان فاعله معرف باللام او مضاف اليه او مضمر مميز بنكرة منصوبة او بما وثانيهما انه لو قيل نعم زيد لكان اخصر الا ان نعم للمدح العام في جنس من الاجناس لا مطلقا ففي نعم الرجل زيد ان زيدا جيد في جميع ما يتعلق بالرجولية لا مطلقا حتى يكون ممدوحا بجميع ما يتعلق بالعالمية ايضا • ويمكن دفعهما بان المقصود بنعم مدح زيد مثلا في جنس وقد امكن فيه الاختصار بان يقال نعم زيد في الرجولية وتقدير قولنا في الرجولية بقرينة الآلة التزم فيه الاطناب لالتزام الايضاح بعد الابهام لانه يناسب غرض الباب وهو المبالغة في المدح فامتنع الاختصار • وقد اشار الى هذا الامتناع بقوله لو اريد الاختصار فمن وجوه حسنه سوى ما ذكر ابداع الاستعمال الواجب ولهذا ظهر ان المراد بقوله الاختصار ما يقابل الاطناب والمساواة دون ما يشمل المساواة بناء على ان نعم زيد من المساواة كما ظن الشارح المحقق وصوبه السيد السند فقال لا فيه اشعار باطلاق الاختصار على ما يعم الايجاز دون الاطناب موافقا لاصطلاح

السكاكي

السكاكي وكيف لا وقولنا نعم زيد في افادة مدح زيد بالرجولية اختصار لا مساواة علاوة في اثبات الاصطلاح صعوبة او ما تمسك به السيد بهذه العبارة • وقيل ولا شك ان نعم زيد من قبيل المساواة وقوله وقد تكيت عليك فيما سبق طرق الاختصار والتطويل يعني الاطناب • قال السيد فقد جعل الاختصار مقابلا للتطويل والظاهر تناوله للمساواة • ومن البين انه ليس موجبا للاصطلاح كما اعترف به وانه يحتمل انه لا يكون معرضا للمساواة لعدم الاعتداد بشانه ولذا اكتفى في ذكر الباب بالايجاز والاطناب ولو كان السكوت عن المساواة موجبا لدخوله في مقابل الاطناب لثبت اطلاق الايجاز ايضا على المساواة ان نعم الرجل زيد مدح عام لزيد في الرجولية فلا بد من ذكر الرجل وزيد فلا اطناب في الكلام بذكرهما **ووجه حسنه** اي حسن باب نعم **سوى ما ذكر** في وجه استعمال سوى هنا نظر لانه حرف استثناء ولا معنى للاستثناء هنا • والعبارة الصحيحة غير ما ذكر لجعله حالا عن المبتدا • وانما وقع فيه من تغيير عبارة المفتاح وهي صحيحة حيث قال واولم يكن فيه الا في باب نعم شي وسوى انه يبرز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى اطنابه من وجه والى اختصاره من وجه آخر او ايهام الجمع بين المتنافيين مثله في جمعه بين الاجمال والتفصيل لكفى **ابراز الكلام في معرض الاعتدال** وقد عرفت وجهه **وايهام الجمع بين المتنافيين** من الايجاز بحذف المبتدا والاطناب بذكر الرجل والاجمال والتفصيل والايضاح والابهام والاخبار والانشاء وايهام الجمع بين المتنافيين موجب لاستطراف البيان واستغرابه • وفيه ظهور سلطان البلاغة في ملك البيان حيث يجمع بين الذيب والغنم • وانما قال ايهام الجمع لان حقيقة الجمع بين المتنافيين محال • ومن موجبات حسنه سوى ما ذكر اجتماع جهتي البلاغة فيه من الايجاز والاطناب **ومنه التوشيع** قال الشارح التوشيع لف القطن المندوف فكانه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف وفيه انه بمنزلة الندف بعد اللف لان المثنى اشبه باللف والتفسير بالندف • فالوجه انه من قبيل التسمية بالضد وربما يقال المستثنى يجعله المتعدد وتشبه الندف الذي يجعل القطن المتفرق شيئا واحدا وتفصيله يشبه تقسيم المندوف باللف ولكن ان يجعل من قبيل التوشيع بمعنى اعلام الثبوت اذ فيه تزيين البيان الذي هو ثوب للمعنى **وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول** لا يظهر فرق

بين المثنى المعبر باسمين وبين الجمع المعبر باسماء ولعلهم ذكروا اقل ما يكون ولكن الاظهر فرق
بين المثنى في عجز الكلام وفي اثنائه كان يقال يشيب ابن آدم وخصلتان تشيبان
للحرص وطول الامل • فالاظهر ان يحذف المجرور عن التعريف نحو يشيب ابن آدم وتشب
فيه خصلتان الحرص وطول الامل وكقوله • سقتني في ليل شبيه بشعرها •••
شبيهة خديها بغير رقيب •• فما زلت في ليلين شعر وظلمة •• وشمسين من
خمر ووجه حبيب •• ويخرج عن التوشيع بقوله بانهما معطوف على الاول مثل قولنا
يشيب ابن آدم وتشب فيه خصلتان احدهما الحرص والآخر الامل مع ان اللائق جعله
منه فتامل واما بذكر الخاص بعد العام هذا بظاهره يصدق على التوشيع • وباب نعم
ودفعه بان يراد بالعام ما يندرج الخاص فيه بحكمه لا بمجرد ما يكون الخاص فردا منه فلا يرد
الخاص الذي هو صفة او بدل من العام • قال الشارح المحقق يعني بذكره بعده ان يكون
معطوفا عليه • فلو قال واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وفيه نظر لان قوله تعالى
من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال عطفان على الله على ما هو الاصح
فلا يصح ان يقال واما بعطف الخاص على العام ويستفاد من الكشاف في تفسير قوله تعالى اني رايت
احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين ان الخاص المذكور بعده لا يجب ان يكون
مندرجا تحته بحكمه بل لو ميز من العام واخرج عنه مع مشاركته لما قصد بالعام في حكمه يكون
من هذا القسم حيث قال فان قلت لم اخر الشمس والقمر • قلت اخرهما ليعطفهما على الكواكب
على طريق الاختصاص بيانا لفضلهما واستبدادهما بالمزية على غيرهما من الطوالع كما اخر
جبريل وميكال عن الملائكة ثم عطفهما عليها كذلك وح لا يتم ما وجهنا به كلام المتن
للتنبيه على فضله على مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه اي من جنس العام تنزيلا للتغاير
في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني لما امتاز عن سائر افراد العام بماله من الاوصاف
الفاضلة جعل كانه شيء آخر مغاير للعام مباين له ولا يشمله العام ومما لا يبعد عن الاعتبار
ان يعطف الخاص على العام تنبيها على كمال نقصانه حتى كانه ليس من جنسه تنزيلا للتغاير في الوصف
منزلة التغاير في الذات نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى اي الفضلى من بين
الصلوات من قولهم للافضل الاوسط • قال الشارح هي صلاة العصر على قول الاكثرين •
وفي القاموس الصلوة الوسطى المذكورة في التنزيل الصبح • او الظهر • او العصر • او المغرب

اوالع

او العشاء • او الوتر • او الفطر • او الاضحى • او الضحى • او الجماعة • او جميع الصلوة
المفروضة • او الصبح والعصر معا • او صلوة غير معينة • او العشاء والصبح معا • او صلوة
الخوف • او صلوة الجمعة في يومها • وفي سائر الايام الظهر • او المتوسطة بين الطول
والقصر • او كل من الخمس لان قبلها صلوتين وبعدها صلوتين • قال ابن سيده من قال
هي صلوة الجمعة فقد اخطأ الا ان يقول برواية مسندة الى النبي عم • قيل لا يرد عليه شغلونا
عن الصلوة الوسطى صلوة العصر لان ايما المراد بها في الحديث المذكورة في التنزيل هذا ولا يخفى
ان يعلم انه على تفسير الوسطى بالمتوسطة بين الطول والقصر • او بصلوة الخوف لاصحاب
لان المقصود الامر بالمحافظة على الصلوة والمحافظة على وصفها • ومنه قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون
الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر واما بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا لا تكريرا
ولهذا ترى كلما ذكر اطنابا قيد بنكات اللائق اجمل هنا النكتة لانه عرف سابقا نكات
التاكيد اللائق قد تكون فيه النكتة غير ما سبق منه التنبيه على ما ينبغي الاهتمام كما في قوله تعالى
وقال الذي آمن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد • يا قوم انما هذه الدنيا متاع فان في
تكرار يا قوم التنبيه على مزيد الشفقة • ودفع تهمة عدم الشفقة • ومنه زيادة التوجع و
التحسر نحو قوله •• فيا قبر معن انت اول حفرة • من الارض خطت للسماحة مضجعا
•• ويا قبر معن كيف واريت جوده • وقد كان منه البر والبحر مترعا •• ولا يبعد ان يجعل
نكتة للتاكيد في مات زيد زيد • ومنه زيادة السرور والفرح نحو جاء اخوك اخوك ومن
يكون لمجرد اختصار اللفظ الذي ترتبط به المتعلق ولا يلتبس لبعد المتعلق عن المتعلق اما مجردا
عن رابطة كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا
ان ربك من بعدها لغفور رحيم • واما مع رابطة كما في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا
ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب كما تاكيد الانكار لنكتة
من نكات عرف في التاكيد نحو كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون ولا يستشعر انه
يستبعد كون الكلام تكريرا لان العاطف يستدعي كون المراد بالثاني غير الاول قال لدفعه
وفي ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول يعني ان ثم مستعار عن التراخي في الزمان
الى التدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج • فان قلت اذا
كان الانذار الثاني ابلغ لم يكن تكريرا • قلت كونه ابلغ باعتبار زيادة اهتمام المنذر به

لا بانه زاد في المفهوم شيئا والجمل قوله وفي تم الى اخره بيانا لما خفي من نكتة الاطناب
في ذكر تم بجال واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا ابعد واختلف في تفسيره فقيل
هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها لا يخفى ان تمام الكلام بدونها لا
يخص الايغال بل كذلك جميع اقسام الاطناب وان جميع تعريف الايغال يشمل الايضاح
بعد الابهام وذكر الخاص بعد العام والتكرير اذا كان ختم البيت بل غيرها ايضا من
اقسام الاطناب اذا كان كذلك كزيادة المبالغة في قولها اي قول الخنساء في
مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم اي تقتدي الهداة به يريد الهداة بذلك الاقتداء
كانه علم في القاموس هو الجبل الطويل او عام ● وفي الشرح جبل مرتفع في راسه نار
فان قوله كانه علم واف بالمقصود وهو المبالغة في هدايته ● وقوله في راسه نار لزيادة
المبالغة في هدايته ● هذا اذا كان المراد الهداية به مطلقا اما لو كان المراد الهداية
في ظلمة الليل فهو ليس من الاطناب في شيء بل لابد منه في اصل المقصود وتحقيق
اي وكتحقيق التشبيه في قوله اي امرء القيس كان عيون الوحش حول خبائنا
وارحلنا الجزع الذي لم يثقب شبه عيون وحش اصطادها واكلها بالجزع
وهو بالفتح والسكون للخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض تشبه به عيون الوحش
لكنه اتى بقوله لم يثقب لتحقيق التشبيه لان غير المثقب احق بان يجعل شبيها به لانه
لا اغبة في العين ● قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها
سود فاذا ماتا بدا بياضها فشابهت الجزع وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اراد
انه مع كثرة اقامتهم في المفاوز الفت الوحوش رحالهم واخبيتهم والمراد كثرة الصيد
فان قلت لا يستفاد كثرة الصيد الا ان يكون حول اخبيتهم وارحلهم كثيرة الجزع
وظاهر انه ليس كذلك قلت كون العيون حول الخيام والرحال يدل على الكثرة ●
قال الشارح المحقق وكم فيه لتوهم غير المقصود في بيت السقط ● فسقيا بكاس من فم
مثل خاتم ● من الدر لم يهمم بتقبيله خال ● فانه لما جعل الفم كاسا ضيقا مثل خاتم من
الدر ● وكان الكاس غالبا مما يكرع فيه كل احد من اهل المجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك
بان وصفه بانه لم يقبله مكان متكبر نظيف غيره ● وقال السيد السند ان البيت يحتمل
وجهين احدهما انه لم يكن في ثغرها خال اي شامة تغيير لونها ● والثاني ما ذكره وقد

توهم

توهم غير المقصود انما ياتي على الثاني دون الاول ● قلت لما شبه فمه بالخاتم والخاتم ربما يسود
بالحبر ربما يتوهم ان يكون في ثغره شامة تشبه سواد الخاتم فدفعه بذلك ● ولك ان تريد بل دفع
توهم ذكره الشارح اخاتم الرجل فيكون مبالغة في نفي تقبيله لانه اذا لم يتيسر ذلك بجاله فكيف
بغيره وقيل لا يختص بالشعر وهل يختص الشعر باخر البيت كما في القول الاول وهل
يختص في النثر باخر الفقرة ومثل لذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا
من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون لان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسل
مهتد لا محالة وذكر زيادة للحث على الاتباع والترغيب في الرسل اي لا تخسرون معهم
شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والاخرة كذا في الشرح
قلت المثال اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون بالجملة لان الرسول لا يكون
الا كذلك وفيه مزيد للحث لما ذكره فتامل واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة
تشتمل تلك الجملة الثانية على معناها اي معنى الجملة الاولى للتوكيد عليه للتعقيب
ولا يخفى انه يشمل الجملة المؤكدة نحو ان زيدا قائم وجاء زيد زيد فبينه وبين التكرير
عموم من وجه وهو ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد
بل توقف على ما قبله كذا في الشرح ● ولا بد فيه من قيود اخر نظرا الى ما فسر به الخارج مخرج
المثل وهو ما يكون حكما كليا منفصلا عما قبله جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشو
الاستعمال فهذا الضرب المقابل له ينبغي ان يتحقق بان لا يستقل او يكون حكما جزئيا
او كليا لم يفش استعماله ● وكان حسن الترتيب ان يقدم الطرف الثاني لانه نبوي الا
ان يقال الضرب الاول اشد ارتباطا بالمقصود بالثاني فلذا التقدم نحو ذلك جزيناهم
بما كفروا وهل يجازى الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل يجازي ذلك
الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله لانه يحصره في الكفور ● واشار بقوله على وجه ان
هناك وجها اخر ليس مما نحن فيه وهو ما نقل عن الزمخشري في الايضاح من ان الجزاء
عام لكل مكافاة يستعمل تارة في معنى العاقبة ● وتارة في معنى الاثابة ● فلما استعمل في
قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل يجازى الا الكفور بمعنى وهل
يعاقب الا الكفور ● قال المص فعلى هذا يكون من الضرب الثاني ● فان قلت لولا ان
جزيناهم بمعنى عاقبناهم لا يحتمل وهل يجازى على معنى وهل يعاقب فيتوقف على سابقه

فات التوقف لفهم المراد من الاحتياج باعتبار دلالة اللفظ وهو لا ينافي الاستقلال اعا
المنافي ان يكون نفس الحكم متوقفا على ما قبله • يعني انه لا يصح نفي مطلق المعاقبة من غير الكفور
فانه المبالغة في الكفر ويكفي في المعاقبة الكفر • فعلى هذا لا بد ان يحمل النظم ايضا على حصر العقاب
ذلك العقاب الا الكفور فعلى هذا الوجه ايضا يكون من الضرب الاول الا ان يقال حصر العقاب
او عاني فلا يحتاج الى التقييد والاولى ان يجعل من الضرب الاول مطلقا ويستغني عن اعتبار
الاوعا • ويمكن ان يحمل الجزاء على المطلق ويخرج مخرج المثل بان يقال الجزاء الا الكفور •
واما الاشارة فيحتمل فضل الشاكر لا يغني عنه بما وجده عاجلا وليس ما يسمى جزاء الا بازاء
في موضعه من غير ان يكون على حقيقة الجزاء **وضرب اخرج مخرج المثل** بان يكون الجملة
المناسبة حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال • وفشو الاستعمال
نحو وقل جاء الحق وزهق اي اضمحل **الباطل ان الباطل كان زهوقا** في الايضاح
وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون
تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني فكل منهما تذييل على
ما قبله وفي تقريره اشعار بان التذييل يطلق على الجملة الثانية ايضا ولا يبعد ان يكون
التذييلان بجملة واحدة **وهو ايضا** اي عاد التقسيم عودا ففيه تصريح بان التقسيم
لمطلق التذييل لا للعمدة الثانية كما توهم بعض من المثالين المذكورين او تقسيم القسم ليس بصحيح
القسمة الابنا وهو بعيد من جعل تقسيم قسيم الشيء تقسيما له **اما لتاكيد منطوق كهذه الاية**
فان زهوق الباطل منطوق **واما لتاكيد مفهوم كقوله** اي النابغة الذبياني **ولست**
بمستبق اخا لا تلمه اي لا تصلحه حال من اخا لعمومه بالنفي وليس حالا عن ضمير المخاطب في
او مستبق لان ما يصلح حالا عن الفاعل والمفعول فهو حال عما يتصل به الا بقرينة وليس
صفة لاخا لان المعنى على انك لست بمستبق اخا لا يصلح تفرق حاله وذميم خصاله ما لحال
اقرب من معنى الشرط من الصفة لانه قيد للعامل دون الصفة **على شعث** اي حال تفرق وذميم
خصال **اي الرجال المهذب** اي المنقح الفعال المرضي الخصال **واما بالتكميل ويسمى**
الاحتراس ايضا وهو التحفظ سمي به لان فيه تحفظ الكلام عن نقصان الايهام فيناسب
التسمية بالتكميل **وهو ان يؤتى في كلام** اذا اريد بكلمة في الجزئية ليشمل تكميل الا ان يكون
جزء الكلام ويكون جملة مستقلة وافاد به الظرفية لا يشمل ما في اخر الكلام فتامل **يوهم**

خلاف

خلاف المقصود بما يدفعه اي يوقع المتبين احدهما للواقع في الوسط • والاخر للواقع في الاخر
هذا على طبق ما في الايضاح • ونحن نقول احد المثالين لدفع الوضع قبل حدوثه والاخر لدفعه
بعده **كقوله** اي قول طرفة لسودة **فسقى ديارك غير مفسدها** مفعول به او مطلق اي سقيا
غير مفسد الديار وجعله الشارح حالا من بعده **صوب الربيع** اي نزول المطر في الربيع **وديمة**
اي مطر في الربيع **تهمي** اي تسيل قيد السقي بغير المفسد لان نزول المطر ربما السيل قد
يكون مفسدا او سببا لخراب الديار كذا في الشرح • ولكن ان نقول صوب الربيع مصلح
في اوله مفسد في اخره لانه يخرّ المحصولات فاحترز عنه بقوله غير مفسدها • ويحتمل ان يراد
بالديار اهلها • ويجعل غير مفسدها بمعنى الا مفسدها • فيكون استثناء عن الاهل فيكون
من اصل الكلام لا للتكميل **ونحو** قوله تعالى **اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين** فانه لو
اقتصر على وصفهم بالاذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل
بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين و
لذلك عدي بعلى لتضمين معنى العطف ويجوز ان يكون من قبيل تضمين الشرف والعلو اي اذل
لهم مع فضلهم عليهم كذا في الايضاح والشرح ونحن نقول الاية لتنفيرهم عن الرجوع عن
الايمان والمقصود انكم لو ترجعون عن الايمان سياتي الله بقوم اذلة على المؤمنين اعزة
على الكافرين • فينقلب حالكم من كون هذا القوم متواضعا لكم الى كونكم اذلة لهم • ولا بد
في افادة هذا المعنى من ذكر قوله اعزة على الكافرين فهو داخل في اصل المقصود وليس من الاحتراس
في شيء والله تعالى اعلم • ومن هذا القسم قول سعد بن العب الغنوي • حليم اذا ما الحلم
زين اهله • مع الحلم في عين العدو مهيب • فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان
ذلك من عجزه فازال هذا الوهم بانه حليم انما هو في وقت تزيين الحلم لاهله • وهذا انما يكون عند
القدرة والا لم يكن زينا • واما المصراع الثاني فزعم البعض انه تاكيد لمفهوم قوله اذا ما الحلم
زين اهله • وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله • فان من لا يكون حليما حين لا يحسن
الحلم يكون مهيبا في عين العدو لا محالة فيكون هذا تذييلا لتاكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم
بعض الناس • وفيه نظر لان تذييل التكميل تكميلا كما لا يخفى فبهذا الاعتبار يجعل هذا
البعض تكميلا • وقال الشارح المحقق وفيه نظر لانا لا نسلم ان من لا يكون حليما لا يحسن الحلم
يكون مهيبا في عين العدو لجواز ان يكون عقيبه مما لا يرهب ولا يعاب • ويمكن اثبات

ما نحن فيه اذ الكريم حليم مع العدو حسنًا لا محالة يكون غضبه مهيبًا والا لكان حلمه حسنًا اذ لا نفع لغضبه • قال الشارح والذي يخطر بالبال ان معنى البيت الطف وادق مما يشعر به كلام المصنف وان المصراع الثاني تكميل وذلك لانه كونه حليمًا في حال يحسن فيه الحلم يوهم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو ويمكن مهابته في ضميره تكثيف في غير تلك الحالة **واما بالتتميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود** بخرج عنه تتميم ذكر في كلام يوهم خلاف المقصود • فان الفرق بين التتميم والتكميل بان النكتة في التتميم غير دفع وهم خلاف المقصود ولا بد ان لا يكون في كلام يوهم خلاف المقصود اذ لا مانع من اجتماع التتميم والتكميل
ح **بفضلة لنكتة** المتعارف فيما بين علماء العربية كون الفضلة بمعنى مقابل العمدة فان الشارح
ح المحقق حفظ المتعارف ومنهم من حمله على ما يزيد على الاصل المراد ولا يفوت بحذفه فرده الشارح في المختصر بانه لا تخصيص بذلك للتتميم • وبانه كاف به كلام المصنف في الايضاح وكلاهما ضعيفان اما الاول فلان المصنف غير متحاش عن ذكر ما لا يخص القسم في تقسيم ليسهله قوله في تعريف الايغال بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها • واما الثاني فلان المصنف لم يزد في هذا المقام في الايضاح على ما في التلخيص الا ما في الامثلة مع انه لم يمثل بغير الفضلة بعم ما ذكره في بحث الاعتراض ان من اشترط في الاعتراض كونه بين كلامين او في اثناء كلام وجوز كونه غير جملة يشمل الاعتراض عنده بعض صور التتميم ينافيه فانه لو لم يكن التتميم مخصوصًا بالفضلة لم يتوقف شمول الاعتراض بعد بعض صوره على تجويز كونه غير جملة بل يشمل عند من لم يجوزه ايضًا الا انه يبعد ان يكون مراده بهذا الموضع لانه مذكور في نفس الكتاب فلا معنى للاحالة بالايضاح ثم التخصيص بالفضلة يوجب ان لا يكون قولنا زيد يقاسي مشقة الجوع ويطعم الطعام من التتميم لانه كقولنا زيد يطعم مع مقاساة شدة الجوع ولا يخفى انه بعيد عن الاعتبار جدًا **كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه** من وجهين ذكرا في تاويل النظم وهو كون ضمير حبه للطعام واما على توجيه آخر وهو كونه لله فلا يكون من الاطناب لانه تادية اصل المراد ولا نقول على الوجه الاول ايضًا هو لاصل المعنى لانه لا بد منه فاداء انهم يطعمون الطعام مع حب الطعام لانا نقول لولا المبالغة في الاطعام لم يمكن الافادة ان الطعام مع حب الطعام • وجه لم يقصد اليه البليغ ولا يبعد ان يجعل الضمير للاطعام اي يطعمون الطعام بناء على حب الاطعام فيكون لافادة ان الاطعام لكون السخاء خلقًا لهم فلا يكون ايضًا

ما نحن

ما نحن فيه • قال الشارح المحقق وكتقليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلًا فان السرى معناه السير ليلًا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على انه اسرى به في بعض الليل قال السيد السند ان هذا وان ذكره الكشاف لكنه اعترض عليه بان البعضية المستفادة من التنكير هي الكون في بعض الافراد لا الكون في بعض الاجزاء ونحن نقول قد حقق ائمة الاصول ان الظرف المنصوب هو المعيار فلا بد ان يستوعب المظروف جميعه الا ان الآية فرد قولهم لا قول الكشاف للاجماع على ان الاسراء كان في بعض الليل • ويمكن ان نوجه المراد بقوله في بعض الليل في بعض افراده لكنه بعيد • بقي ان افادة ان الاسراء كان في بعض الليل زائد على اصل المراد **واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها** اي للجملة او الاكثر من الاعراب **لنكتة سوى دفع الايهام** قال الشارح المحقق والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانًا للاول او تاكيدًا او بدلًا منه هذا وقد فاته ان يكون الثاني معطوفًا على الاول كما في قوله تعالى اني وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني سميتها مريم فان ما بين قوله اني وضعتها انثى وقوله واني سميتها مريم اعتراض كما اعترف به والظاهر ان الجملة المقطوعة مما يتصل معنى بالجملة السابقة وكذا جواب سؤال نشأ من الجملة السابقة • وقد دخل في التعريف تذييل وتكميل لا محل له من الاعراب اذا وقعا بين جملتين متصلتين معنى ولا يخص شمول الاعتراض بعض صور التكميل بما اذا جوز كون الاعتراض مما لا يليه جملة منفصلة بما قبل الاعتراض كما يوهمه ما سياتي وينتقض التعريف بمعطوف لا محل له من الاعراب بين المعطوف والمعطوف عليه نحو ويمكن الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا فان قوله ويؤمنون به جملة لا محل لها من الاعراب وقع بين جملتين متصلتين مع انه لا يسمى اعتراضًا كما لا ريب فيه **كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون** فان قوله سبحانه جملة لا محل لها بتقدير اسبحه سبحانًا وقعت في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون معمول لانجعل معطوفان على مفعوليه اعني لله والبنات وليس لله ظرفًا لغوًا للجعل والا لكان بمعنى الخلق ولا معنى له وقيل والا لكان الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشيء واحد

بزالا يجوز في غير افعال القلب ورد بان هذا يجوز في المفعول بواسطة نحو هدى الكتاب
ومعنى الجعل لله البنات جعله مستحقاً للبنات ومعنى الجعل لانفسهم البنين استحقاقهم له
او جعل قوله ولهم ما يشتهون حالا لم يكن تفريح بالتوبيخ بجعلهم مستحقين لما يشتهون ٭ ٭
والدعا في قوله انه في قول عوف بن محلم ابن فحل بن شيبان يشكو كبره وضعفه ٭ ٭
ان الثمانين وبلغتها ٭٭ قد احوجت سمعي الى ترجمان ٭ اي الى مفسر وهو كعنفوان
وزعفران ورهبان على ما في القاموس فقوله وبلغتها جملة اعتراضية مع الواو
ومن لم يعرف الواو الاعتراضية تكلف في جعل الجملة حالية ٭ ومثل هذا الاعتراض كثيرا
ما يلتبس بالحال والفرق دقيق والتنبيه في قوله ٭ واعلم فعلم المرء ينفعه جعل
الى طلب بقوله فعل امر ينفعه متنبها متوجها الى معرفة ما يعقبه عن قلب حاضر ومن لم
يعرفه فسره بالتنبيه على امر يناسب للمقام التنبيه عليه وفيه تنبيه على ان الاعتراض يكون
بالفا ان سوف يأتي كل ما قدرا اخف من التقرير والالف للاطلاق فان المخففة واسمه
الا حي ضمير شان مقدر يعني ان المقدر اتت لا محالة وهما جاء بين كلامين وهو اكثر من
جملة ايضا ٭ يعني ان تمثيلين تمثيل ما جا بين وتمثيل ما هو اكثر من جملة قوله فاتوهن
من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم لا اختفاء في
ان الاعتراض هنا جملة واحدة وخبره جملتان وليس اكثر من جملة لا محل لها من الاعراب والمثال
الواضح قالت رب اني وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني سميتها
مريم ولما كان اتصال قوله نساؤكم حرث لكم فاتوهن خفيا بينه بقوله فان قوله نساؤكم
حرث لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله يعني ان الماتي هو مكان الحرث
لان الغرض الاصلي من شرع النكاح هو التناسل وبقاء النوع لا قضاء الشهوة بل خلق
الشهوة لذلك ٭ والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب في التوبة لمن خالف اماتي التنغير
عن غير الماتي لما فيه من الاذى والقذر الذي الاجتناب عنه الحيض لاجله ٭ وللاعتراض نكات
اخرى ٭ منها تخصيص احد المذكورين بزيد التاكيد في شانه نحو ووصينا الانسان بوالديه
حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير
لوصينا وقوله حملته اعتراض ايجابا للتوصية بالام خصوصا ٭ ومنها الاستعطاف في
قول ابي الطيب ٭ وخفوق قلب لو رأيت لهيبه ٭ يا جنتي لرأيت فيه جهنما ٭

وجعل

وجعل الفصل والشارح من نكت الاعتراض في البيت صنعة الطباق وفيه انه من البديع
ومنها دفع ما يتعذر به كما في هذا البيت فانه دفع تعذر جهنم القلب بهذه المحبوبة التي هي
الجنة ٭ ويحتمل ان يكون المقصود التنبيه على ان شعار هذه الدار المحبوبة كي ان النجاة عن
جهنم بالجنة ٭ ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قوله ٭ فلا هجره يبدو وفي اليأس
راحة ٭ ولا وصله يصفو لنا فنكارمه ٭ فان كون هجر الحبيب مطلوبا امر غريب فبين سببه
وهذا لا ينافي ما قيل انه جواب سوال لان بيان السبب يجوز ان يكون للسوال المقدر ٭
وقال قوم قد تكون النكتة فيه غير ما ذكر الا دفع الايهام ثم افترقوا فرقتين جوز
بعضهم وقوعه اخر جملة لا في اثنا جملة لا يليها جملة متصلة بها فلا يكون بين كلامين
ايضا وقد تبعهم الكشاف في مواضع فيشمل الاعتراض بهذا التفسير صور التذييل كلها
وبعض صور التكميل وهو ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي ٭ وما ما شئت
مناسبة في فراشه ٭ ولا طل منا حيث كان قتيل ٭ فان المصراع الثاني تكميل
لانه لما وصف قومه بشمول القتل لهم اوهم ذلك ضعفهم فازاله بوصفهم بالانتقام من قاتلهم
وشمول الاعتراض جميع صور التذييل يوجب ان لا يعتبر فيه ان لا يكون له محل من الاعراب بتفسير
كان قاصرا وبعضهم عطف على فاعل جوز كما ان يكون غير جملة عطف على مفعوله وهل
جوزوا ان يكون جملة لا محل لها من الاعراب الظاهر نعم ولو قال كونه غير الجملة بلام العهد
لشمل جملة لا محل لها من الاعراب بلا اختلاف مثل فيشمل الاعتراض بهذا التفسير
بعض صور التتميم والتكميل وهو ما كان بين الكلام او الكلامين المتصلين بمعنى ٭ وفي الايضاح
انه يشمل ما كان كذلك من التتميم والتكميل ولا يكون له محل من الاعراب جملة كان او اقل
من جملة او اكثر ٭ قال الشارح المحقق فيه اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض عنده
هو لا انه لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه
غير جملة لان المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم لانه انما يكون بفضلة
ولا بد له من الاعراب وان لم يشترط فلا وجه لتقييد التكميل بما لا محل له من الاعراب
هذا ويمكن اختيار الاشتراط قوله المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب قلنا ان المفرد يجوز
ان يكون حرف تنبيه وحرف خطاب وصوتا من الاصوات ولا يكون له محل من الاعراب
قوله ولا يشمل التتميم اصلا قلنا انه مبني على تفسير الفضلة بما فسره وقد فسره البعض بما

يزيد على اصل المراد ولعل متمسكه في تغييره ما ذكره المص هنا واما بغير ذلك عطف
على قوله اما بالايضاح بعد الابهام كقوله تع الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون
بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره
من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اى سبب حسن ذكره
ولك ان تجعله ما خفيا من التحسين وفاعله اظهار شرف الايمان اوفي الحسن وتنصب
اظهار شرف الايمان على انه مفعول له على مذهب من لا يشترط اتحاد فاعله وفاعل عامله
ترغيبا فيه اى في الايمان لا يقال كما لا مجال لانكار ايمانهم لا مجال لانكار تسبيحهم وحمدهم
فهو ايضا اطناب لاظهار شرف التسبيح والحمد لانا نقول يجوز ان لا يكون عبادتهم التسبيح
والحمد بل لا بد من التامل فيه مقام بيان غير ما ذكر لئلا يوقع في التباس ما سبق بغير ما ذكر كما
وقع للمص في الايضاح فاورد امثلة شتى من التكميل والتتميم لما هو بغير ذلك واعلم ان الاكثر
وصف الكلام بالايجاز والاطناب بمعنى عرفت وانه قد يوصف الكلام في الايجاز ما لا
والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلته بالنسبة الى كلام آخر مساو له اى لذلك
الكلام في اصل الكلام وانما قيد المعنى بالاصل لعدم امكان المساواة في تمام الكلام فانه
للايجاز مقام ما ليس للاطناب وبالعكس فلا يوصف بالمساواة بهذا الاعتبار او المساواة
بهذا الاعتبار زائد عن الكلام بخلاف الايجاز والاطناب كقوله اى قول ابي تمام يصد عن
الدنيا اى يعرض عنها اذا عنت سؤدد عامه • ولو برزت في زي عذراء ناهد • الزي
الهيئة والعذراء البكر والناهد المراة التي ارتفع ثديها ولا يخفى ان السيادة ايضا من
الدنيا فالمراد من الدنيا غير السؤدد والاولى ان يراد سيادة الآخرة فالاول اظهر وكقول الشاعر
ولست بنظار الى جانب الغنى • اذا كانت العلياء في جانب الفقر •
والعلياء كالحمراء الفعلة العالية على ما في القاموس • قال الشارح المحقق اراد بالغنى
مسببه اعني الراحة وبالفقر المحنة يعني ان السيادة مع التعب ترجح عندي من
الراحة مع عدم السيادة ولا ضرورة الى العدول عن الظاهر فمصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة
الى البيت لمساواته له في اصل المعنى مع قلة حروفه والمساواة انما يتحقق اذا حمل الغنى
على المبالغة وفي النظر الاعلى نفي المبالغة في النظر كما يفيده اول النظر وهذا الايجاز
قد يكون ايجاز البلغة المتقدم السابق وقد يكون اطنابا وقد يكون مساواة وكذا في الاطناب

ويقرب منه اى من المصراع والبيت مع التفاوت في كونهما نظمين وكون الكلام
نظما ونثرا قوله تع لا يسال عما يفعل وهم يسئلون • وقول الحماسي
وننكر ان شئنا على الناس قولهم • ولا ينكرون القول حين نقول •
اى نغير ما نشاء من قول غيرنا ولا يجترئ احد على تغيير ما نقول وقال الشارح
المحقق انما قال ويقرب لاختصاص البيت بالقول وعموم الآية لكل فعل ولك
ان تقول الشعر مختص بالناس والآية تشمل كل فاعل • ولا يخفى ما في ختم المعاني
بهذا البيت من الغرابة والابتداع حيث اعترض المص على السكاكي وغيره • الحمد لله
الذي انعم علينا بنعمة البيان • ووفقنا للتوفيق المانح للحاضرين والغائبين من الاخوان
الذي وهب لنا معرفة واحد لا تعدد فيه • بطرق مختلفة واضحة الدلالة متباعدة
عن التشبيه والتمويه • وجنبنا تظهر الحقيقة عن الاطغيان بالمجاز • وجنبنا من
كنايات البيان وتخيصه عما يحول بيننا وبين المفاز • واجعل وجوه اتنا المستعار
قرائن البقاء في الزلفى • ووفقنا للتيمن بسم الله الرحمن الرحيم من الاسماء الحسنى
الفن لغة الضرب والتزيين والكل منهما مناسبة بالمصطلح عليه مستغنية عن التبيين
الثاني اى ثاني الاول فانه جعل الفن الاول اثنين او ثاني الفنون الثلاثة فانه في المرتبة
الثانية لان التعبير فرع ترتيب المعاني في النفس وما هو داخل في البلاغة اصل بالنسبة
الى ما هو تابع لها فلهذا اخر عن المعاني وقدم على البديع • واما ما قال السيد السند
انه اخر عن علم المعاني لان علم المعاني يبحث عن افادة التراكيب بخواصها وعلم البيان
عن كيفية تمكن الافادة فينزل منه منزلة المركب من المفرد والشعبة من الاصل
فيرد ان علم البيان يبحث عن الدلالات العقلية على اصل المعنى لا على الخواص على ان
تاخر كيفية الافادة عن الافادة يفيد رجحان تاخير البيان من غير حاجة الى تنزيله من
المعاني منزلة المركب من المفرد • قال الشارح في المختصر قدمه على البديع للاحتياج اليه
في نفس البلاغة وتعلق البديع بالتوابع يريد انه يحتاج اليه في نفس البلاغة في الجملة
لانه لا يتم بلاغة كلام بدون اعمال علم البيان اذ الكلام المركب من الدلالات
المطابقية لا يحتاج في تحصيل بلاغته الا الى علم المعاني اذ لا حاجة الى علم البيان للدلالات
المطابقية كما ستعرف بهذا التحقيق ظهر وجه آخر لتقديم علم المعاني اذ لا بد منه في بلاغة الكلام

اصلا بخلاف البيان **علم البيان** بمعنى مقابل علمي المعاني والبديع هو علم
اي مسائل معلومة عن الادلة او تصديقات بها حاصلة عن الادلة او ملكة بهذه التصديقات
اعني كيفية راسخة يتمكن بها من التصديقات بتلك المسائل تفصيلا من غير حاجة الى
تجشم كسب جديد • وانما قيدنا معاني العلم بالحصول عن الدليل وان اطلق الناظرون
في هذا المقام لما حقق ان من جمع مسائل العلم بالتقليد لا يسمى عالما وتصديقاته بها
لا تسمى علما واستعمال لفظ العلم في التعريف مخل لما عرفت من اشتراكه وما يدفع به هذا
الخلل من ان استعمال اللفظ المشترك في مقام يصح اي معنى يراد منه لا يعاب لخلوه عن ضرر
الاشتراك وهو فهم غير المقصود ويحتمل الارادة لا يخلو عن هذا الخلل لم يخل عن تحير السامع اذ
ما ذا اريد **يعرف به** شاع استعمال المعرفة في ادراك الجزئيات تصورا كان او تصديقا
واستعمال العلم في ادراك الكليات كذلك فالمعنى علم يعرف به **ايراد** كل معنى واحد
يدخل في قصد المتكلم على ان اللام في **المعنى الواحد** للاستغراق العرفي والمراد بقوله يعرف
برعايته اذ لو لم يراع ولم يعرض عليه المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم لم يعرف ايراده ويحكم
به هو العرف في وصف العلوم بمعرفة الجزئيات بها • قال الشارح فلو عرف من ليس له هذه الملكة
ايراد معنى قولنا زيد جواد من طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان • اقول بل لو عرف من
ليس له هذه الملكة ايراد كل معنى يدخل في قصد المتكلم كالعرفي المتكلم بالسليقة لم يكن عالما بعلم
البيان • وفسر القوم المعنى الواحد بما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال •
واعترض عليه الشارح بانه مما لا يفهم من العبارة وكلامهم في مباحث البيان لا يساعده لان
المجاز المفرد باسره وهو من معظم مباحث البيان وكثيرا من امثلة الكناية انما هي مفردات
ويمكن دفعه بان تخصيص المعنى الواحد بمعنى الكلام البليغ لاشتهار ان موضوع الفن اللفظ
البليغ على ان وصف المعنى بالواحد يحتمل ان يكون باعتبار وحدة تحصل للمعنى باعتبار ترتيبه
في النفس بحيث لا يصح تقديم جزء على جزء فهذا هو الوحدة المعتبرة في نظر البليغ • واما
المجاز المفرد وامثاله فالبحث عنه لرجوعه الى البحث عن الكلام البليغ • قال الشارح وتقييد المعنى
بالواحد للدلالة على انه لو اورد معان متعددة بطرق مختلفة لذلك لم يكن ذلك من البيان
في شيء ولا يخفى ان هذه الدلالة مستغنى عنها باللام الاستغراقي فانه في معنى ايراد كل معنى
دخل في قصد المتكلم بطرق مختلفة في وضوح الدلالة وقد احترز به عن ملكة الاقتدار

علي

على ايراد المعنى العاري عن الترتيب الذي يصير به المعنى معنى الكلام المطابق لمقتضى الحال بالطرق
المذكورة فانها ليست من علم البيان • وهذه الفائدة اقوى مما ذكره السيد السند من ان فيما ذكره
القوم تنبيها على ان علم البيان ينبغي ان يتاخر عن علم المعاني في الاستعمال • والسبب في ذلك
ان رعاية مراتب الدلالة في الوضوح والخفاء على ما ينبغي ان تكون بعد رعاية مطابقة لمقتضى
الحال فان هذه الاصل في المقصودية وتلك فرع وتتمة لها • فالاولى ان تراعى المطابقة اولا ثم
وضوح الدلالة ثانيا وانما لم يكن هذا الغير لازما هنا • ولا يخفى انه يعلم منه وجه تقديم علم المعاني على علم
البيان • قال الشارح وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى
الاسد بعبارات مختلفة كالاسد • والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح
مما يابه القوم في الدلالات الوضعية هذا كلامه • وفيه ان تلك الملكة تخرج بالتفسير المذكور
سواء كان الاباء المذكور او لا لان المعنى الواحد متقدم في التعريف على الاختلاف في الوضوح والاولى
ان يقال يخرج به ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى التشبيه بالفاظ مختلفة بالوضوح فانه لا يخرج
عن التعريف سواء **بطرق** اي في طرق واراد بالطرق التراكيب شبه التراكيب بالطرق في ان
المعنى يسلكها فيصل الى فهم المخاطب او في ان السامع يسلكها فيصل الى المعنى الا ان الانسب
بسوق التعريف الاول لان سلوك المعنى قريب لما يفيده الايراد وقد سلك في التعبير بالمعنى الواحد
عما قصد به وهو من قبيل ذكر العام وارادة الخاص بقرينة دقيقة وفي التعبير عن التراكيب بالطرق
بطريق الاستعارة وفي التعبير عن الدلالة العقلية بمطلق الدلالة في وجه كما سيظهر عليك
ان شاء الله تعالى سلوك طريق البيان من اعتبار الدلالات المجازية وان كان الانسب بصناعة
التعريف خلافه رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها للاجلة في الفن قبل الاشتغال ويستفاد
منه انه لابد في البيان من ان يكون بالنسبة لكل معنى طرق ثلاثة على ما هو ادنى الجمع ولا بعد فيه لان
المعنى الواحد الذي يحتاج اليه المسند ومسند اليه والنسبة يحصل منها والمجازي فيه المجاز سيما باعتبار معنى
التزامي معتبر في هذا الفن فيحصل للمركب طرق ثلاثة لا محالة فلا يشكل عليك انه وان يتحقق
الطرق الثلاثة بهذا الاعتبار وانه كيف يجزم بتحقق الاختلاف في الوضوح وهو خفي جدا
لانه عين ما المبين لا خلق له بتبيين مثلهم كلا احدها بيننا فان الاختلاف في الوضوح والخفاء
لكونه باعتبار قرب المعنى المجازي وبعده من المعنى الحقيقي وكونه بوضوح القرينة المنصوبة
وخفائها فلا محالة يتحقق للمعاني المختلفة وضوحا وخفاء ولو باعتبار القرائن التي نصبتها

في تعريف البليغ فتقييد ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة بقوله على تقدير
ان يكون لها طرق مختلفة مما لا حاجة اليه نعم فيه جلالة لكن ان الاقتدار على ايراد المعنى الواحد
بطرق مختلفة من مزايا البلاغة كذلك الاقتدار على ايراد المعنى الواحد بطرق متساوية في
الوضوح فلا وجه لادخال الاول تحت البيان دون الثاني الا ان يقال قصد تعريف البيان
بحيث يكون شاملا للمعرف ولا يلزم منه ان يكون كل ما يغاير بهذه الخاصة خارجا عنه وطايف
البيان **مختلفة** يشمل المختلفة في الكلمات التي هي اجزاء المركبات والمختلفة في وضوح
الدلالة والايراد بالطرق المختلفة في الاول ليس من البيان في شيء فاخرجه بقوله **في وضوح**
الدلالة اما لانه اراد بالدلالة الدلالة العقلية وبحكم الشارح متمسكا بكلية ان الا ختلاف
المذكور لا يجري الا في الدلالات العقلية واما لان الاختلاف في وضوح الدلالة يختص
بالدلالة العقلية فلا حاجة الى تقييد الدلالة بالعقلية لاخراج الطرق المختلفة بالعبارة
وقد وفينا بما وعدنا فلا تغفل عن الموعد وترك في التعريف ما يقابل وضوح الدلالة
عنه وخفاءها وان ذكر في المفتاح ما يفيده لعدم خطوره يا التزم تجريد كتابه عنه لان الاختلاف
في الوضوح يستلزم الاختلاف في الخفاء **عليه** اي على المعنى الواحد وسيأتي تتمة ما يتعلق بالتعريف
وتنقيح به في بيان قوله والايراد المذكور لا يتأتى في الوضعية الى آخره فانه المحل اللايق به
ولما اراد توضيح التعريف بتحقيق ان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة
يدور على بعض اقسام الدلالة دون بعض وكان هذا التحقيق محتاجا الى تقسيم دلالة اللفظ
الموضوع قال **ودلالة اللفظ** واكتفى بلام العهد عن التقييد بالموضوع لان اللفظ الموضوع
هو الذي جعلها ويبحث فيها هو المعتاد وغيره خارج عن حيطة الاعتداد وفيه نظر
لان دلالة المهملة ايضا وضعية معتبرة في الافادة والاستفادة ويجري فيها اقسام
المجاز فلا وجه لاسقاطها عن درجة الاعتبار في مقام التقسيم وغيره وذلك التحقيق وان كان
في التقسيم البياني من ان دلالة اللفظ اما على الموضوع له او على غيره وتسمى الاولى وضعية
والثانية عقلية الا انه اراد مزيد تفصيل وتحقيق للدلالة على غير الموضوع له لزيادة تمكين
المتعلم المبتدي من معرفة العلم بهذا التعريف بهذا على طبق ما جرى عليه الشارح مع زيادة تحقيق
ونحن نقول بمساعدة توفيق ان لصاحب علم البيان فضل احتياج الى معرفة الدلالات
اذ بها تتميز الحقيقة من المجاز ويعرف ان تحصيل المجاز باي طريق والى هذا يؤدي تمهيد مقدمة

اوجه

اوجه بصاحب المفتاح قبل الخوض في علم البيان بل بيانه وليت شعري ما اعتقادهم عنه وههنا
دقيقة اخرى محوجة الى ذكر تقسيم الدلالة وتعيين ما يتعلق به التفاوت في الوضوح هي
ان التكلم بالمجاز والعدول عن الحقيقة من خصائص البيان والاعوان بهذا علم بالوقوف على الدلالة اشتهار
امرها فنقول الدلالة هو كون الشيء بحيث يحصل من العلم به العلم بشيء آخر وهو وقت لان المعتبر
عند ائمة العربية الدلالة في الجملة بخلاف اهل الاصول فان المعتبر عندهم الدلالة الكلية المفسرة
بكون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر فتعريف الدلالة في كتب العربية بما لا ينطبق
على انه في نفسه مختلق اذ لا ايجاد ولا توجيه ذلك يستلزم العلم به العلم بمدلول والصحيح ان يقال
هو كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر عند العلم بالعلاقة وبالجملة فالاول
هو الدال والثاني هو المدلول وقد يكون الشيء دالا على شيء ومدلولا له بحسب زمن كالنار
والدخان فان كلا منهما دال على الآخر ومدلول له والعلاقة ان كان الوضع فالدلالة وضعية
وان كان اقتضاء الطبع وجود الدال عند عروض المعنى الطبع المحدث للدلالة فهي طبيعية
والا فعقلية كدلالة الاثر على المؤثر وكل منها ان كان الدال فيها لفظا فهي دلالة لفظية
والا فغير لفظية وحصر الدلالة الطبيعية في اللفظية منقوض بحمرة الخجل وصفرة الوجل
فلا اعتداد به وان ابى من يعتد به كل الاعتداد وعرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بفهم
المعنى عند الاطلاق بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واعترض عليه بان فهم المعنى صفة للسامع
والدلالة صفة اللفظ فلا يصدق التعريف على الدلالة ما فسره البعض بكون اللفظ بحيث
لو اطلق فهم المعنى للعالم بوضعه وغيره البعض الآخر بان استصحاب الاشكال ليس بحاجة
يحوج الى التغيير والتبديل بل الدلالة نسبة عارضة بين اللفظ والمعنى تابعة لاضافة اخرى
هي الوضع وتلك النسبة مبدا وصف اللفظ هي كونه بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع ووصف
المعنى هو انفهامه من اللفظ للعالم به وكلا الوصفين لازمان لتلك الاضافة فكما جاز تعريفها
بالاول جاز بالثاني ورد التغيير بان تغيير التعريف الى ما هو الاولى وليس للاستصحاب
وفيه ان الاولوية ممنوعة اذ المعنيان لازمان للدلالة والشيء مشتق منهما الدلالة اذ
الدلالة عارضة للطرفين وكل منهما عارض لطرف نعم ليس الجواب جوابا عند التحقيق بل التسوية
المغير والمغير اليه في عدم صحة التعريف بحدها على ان كون الدلالة صفة للطرفين مبدا
وصف للفظ في غير كونها صفة له يكذبه اشتقاق الدال منها للفظ واسناده واضافتها الى اللفظ

فالحق ان الدلالة صفة اللفظ ولا اصدق عليها فهم السامع ولا انفهام المعنى ولكن يصدق
عليها فهم السامع من المعنى وانفهام المعنى منه وكما ان الفهم صفة للمعنى او السامع باضافة
الى احدهما كذلك صفة اللفظ يتعلق به بواسطة الجار لا نقول لا اختفاء فان فهم السامع ليس
صفة اللفظ ولا انفهام المعنى فاذا قيد بقولنا من اللفظ لا يمكن ان يصير صفة اللفظ لان
المطلق اذا لم يكن صفة لشيء لا يمكن ان يكون المقيد صفة له لانا نقول قولنا من اللفظ قيد
بحسب الصورة وغير بحسب التحقيق لان فهم المعنى اذا قيد بقوله من اللفظ يصير بمجموعه عبارة عن
اللفظ اي كونه بحيث يفهم منه المعنى وله نظائر فان الحسن صفة الوجه في قولك زيد الحسن
وجهه برفع وجه ولا يمكن جعل الحسن خبرا عن زيد ولا نعتا له فاذا قلت زيد الحسن وجهه منه
صح جعله خبرا ونعتا بلا كلفة لانه في معنى العبارة عن انتساب الحسن الى الوجه الى نسبة اللون
بحيث يحسن الوجه منه الى زيد وبهذا اندفع ما قيل ان صحة التعريف بفهم المعنى منه وهم ان الحق
صدق الفهم على الدلالة لانه صفة السامع ولا اصدق تعلقه بالمعنى او اللفظ عليها لانه صفتا
للفهم والصدق المجموع المركب على انه المقيد ومن التعريف انه الفهم المقيد • وظهر ضعف
ما قيل انه لا محيص • الا ان يقال سامحوا في التعريف واعتمدوا على ظهور عدم صحة الحمل ووجوب
قصد ما يصح حمله • وظهور دلالة فهم المعنى من اللفظ على كونه بحيث يفهم منه المعنى لان كونه موصوفا
بالوصف بحال المتعلق يغني عن مثله • نعم كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى العالم بالموضوع اوضح في
المقصود فالتعبير به احسن والعدول الى ما هو الاولى • بقي ان الدلالة ليست كون اللفظ بحيث
يفهم منه المعنى عند الاطلاق بل كونه بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند حضور اللفظ عنده سواء
كان بسماعه او بمشاهدة النقوش الدال عليه او بتذكره فالصحيح الاخصر ان يقال هو فهم العالم بالوضع
المعنى من اللفظ • ولا يخفى ان مطلق الدلالة الوضعية اما على تمام ما وضع له او على جزئه
او على خارج منه لانهم خصوا هذا التقسيم بدلالة اللفظ الموضوع لان الدلالة الوضعية
الغير اللفظية على الجزء او الخارج في مقام الافادة غير مقصودة في العادة لانه لا يستعمل الاشارة
ولا العقد ولا النصب في جزء المعنى ولا لازمه وكذا الخط على ان اجزاء الخط موضوعة بازاء جزء
ما وضع له الكل لا محالة ولفظ التمام انما ذكر لان العادة في البيان ان يذكر التمام في مقابلة الجزء
حتى كانه لا يحسن المقابلة بدونه ثم اعترض عليه بان ذكر التمام لغو يستحق ان يحذف فغفل عن
البيان الا عرف ويسمى الاظهر ان يقول ونسمي على صيغة المتكلم ليكون منبها على ان هذه التسمية

بيانية

بيانية على خلاف التسمية الميزانيين وهو الذي فهمناه وليس كما ان الغير اعتبارية للمتكلمين
لانه ينطق بفساده رفع كل من الاخيرين الاولى اي الدلالة على تمام ما وضع له دلالة وضعية
لان منشأه الوضع فقط بخلاف الاخيرين فانه انضم فيهما الى الوضع امران عقليان هما توقف
فهم الكل على الجزء وامتناع انفكاك فهم الملزوم عن اللازم ولهذا يسمى كل من الاخيرين دلالة
عقلية وفيه مسامحة اذ ليس الدلالة العقلية مشتركة بين الاخيرين بل المسمى بها ما يصدق
عليها اي الدلالة على غير ما وضع اللفظ له • ولو جعل عقلية مرفوعة خبر القوله وكل من الاخيرين
لخلص عن المسامحة وصح كونه يسمى صيغة المتكلم لكنه خلاف ما يتبادر من نظم كلامه فالدلالة
الوضعية لها معنيان احدهما اعم من الآخر مطلقا • والدلالة العقلية لها معنيان متباينان
قال الشارح المحقق انما سميت الاولى وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام
ما وضع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع وكل من الاخيرين عقلية لان دلالة اللفظ عليهما انما
هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم
يستلزم حصول اللازم ويتجه عليه انا لا نسلم ان الواضع وضع اللفظ للدلالة على تمام ما وضع له
بل للدلالة على الجزء واللازم ايضا الا انه اوجب قصد الاول من اللفظ بلا قرينة اذا لم يكن
اشتراك والاخيرين مع القرينة وافادتهما باللفظ واستعماله فيهما شاهد لان الدلالة عليهما
ايضا مقصودة بالوضع • واورد ايضا ان الدلالة متحققة من غير حكم العقل باستلزام حصول
الكل حصول الجزء واستلزام حصول الملزوم حصول اللازم ودفع بان المراد بحكم العقل الحكم بالقوة
القريبة بالفعل وهو مندفع بان الدلالة ليست من جهة ذلك الحكم بل من جهة الاستلزام المذكور
ولا يخفى انه كان الاولى ان يبين اسماء الاقسام الثلاثة ثم يبين اجتماع القسمين الاخيرين
في اسم الآن الاهتمام ببيان اصطلاح الفن دعاه الى تقديم ما يخص الفن فاخر قوله وتقيد
الاولى بالمطابقة والثانية بالتضمن والثالثة بالالتزام ولا يخفى ما فيه من المسامحة
اذ ليس تقييد الدلالة على تمام ما وضع له او الدلالة الوضعية بالمطابقة بل تقييد الدلالة
بالمطابقة لاجل الاولى وتحصيل الاسم له فاسناد الفعل الى السبب والمتبادر من التقييد
التقييد الوضعي حتى حصر البعض التركيب التقييدي في المركب من الموصوف والصفة على ان
التسمية السابقة جعل التقييد ظاهرا في الوصفي والمراد التقييد الاضافي لا الوصفي
وايضا يوهم العبارة ان السابق من قبيل التسمية وهذا من قبيل التقييد مع ان الكل من قبيل

التسمية ويرد على التقسيم ان اللفظ قد يقصد به نفسه كما يقال زيد علم • وح يصدق على
دلالته على نفسه دلالة اللفظ على تمام ما وضع له وعلى دلالته على جزئه ودلالته على جزئي ما وضع له
وعلى دلالته على لازمه ودلالته على الخارج عنه مع انها لا يسمى مطابقة ولا تضمنا ولا التزاما
فلا يكون شيء من التعريفات الحاصلة من التقسيم مانعا والجواب انه ان قال بالوضع اللفظ
لنفسه جعل ذلك الوضع ضمنيا والمتبادر من اطلاقه الوضع القصدي • ومن لم يقل بدلالة
اللفظ على نفسه ولا باستعماله فيه ووضعه له وهو التحقيق وان كان الاكثرون على خلافه
فلا اشكال على قوله واورد على التقسيم ان التعريفات المشتمل هو عليها غير مانعة فانه
يدخل في تعريف المطابقة التضمن الذي مدلوله تمام الموضوع له وفي تعريف التضمن المطابقة
التي مدلولها جزء الموضوع له فانه يجوز ان يكون مدلول واحد تمام الموضوع له اللفظ
بوضع وجزؤه بوضع آخر بان يكون اللفظ مشتركا بين الجزء والكل فتكون دلالته التضمنية
على الجزء دلالة على الجزء وعلى تمام ما وضع له وكذا دلالته المطابقية عليه ويدخل في تعريف
الالتزام الدلالة المطابقية التي مدلولها خارج ما وضع اللفظ له ايضا بان يكون اللفظ مشتركا
بين اللازم والملزوم ولو فرضت لفظا مشتركا بين اللازم والملزوم وبين المجموع دخل في تعريف
كل من الدلالات الثلاث الاخريات واجاب عنه الشارح المحقق بان قيد الحيثية معتبر في الكل
ودلالة اللفظ على تمام ما وضع له من حيث انه تمام ما وضع له والتضمن دلالة اللفظ على جزئه من حيث
انه جزؤه والالتزام دلالة اللفظ على الخارج من حيث انه لازمه ولا باس بترك القيود اعتمادا على
شهرتها لان التعريفات لامور ضمنية ولا يجب رعاية الامر الضمني بل الواجب حفظ التقسيم
الذي هو المقصود واختلال التعريفات لا يخل بالمقصود من التقسيم اي ضبط الاقسام لانه لا يخرج
منه بهذا الاختلال شيء من الدلالات وذكر في المختصر ان قيد الحيثية ماخوذ في تعريف الامور
التي تختلف باعتبار الاضافات وكثيرا ما يتركون هذا القيد اعتمادا على شهرته وذلك وانسياق
الذهن اليه وفيما ذكره في الشرح من توجيه ترك القيود بحث اما اولا فلان المقصود من التقسيم
تعيين الدلالة المعتبرة في الفن او الدلالة الماخوذة في التعريف كما ذهب اليه وباختلال التعريفات
يختل هذا المقصود واما ثانيا فلان التقسيم ضم القيود المتخالفة الى المقسم فاذا لم يراع تخالف
تلك القيود على ما ينبغي اختل التقسيم المقصود وغرض من التوضيح بالتعريف اظهار خلل التقسيم
من هذا الوجه لانه انما يتضح بالتعرض بالتعريف وفي ما ذكره في المختصر ان قيد الحيثية المعتبرة في

في الامور

الامور الاضافية ملحوظة التقييدية التي توجب التوقف بالاعتبار والحيثية المعتبرة
في مفهوم الدلالات للتعليل وتوجب التمييز بين افراد الاقسام بالذات • واما ما
اورده من كلام القوم من تقييد التعريفات منهم وان كان يدفع خلل التعريف لكن لا يخلو عن
ما اشتهر فيما بينهم ان تقسيم الدلالة الوضعية الى الدلالات الثلاث تقسيم عقلي يحكم العقل
بمجرد ملاحظة مفهوم القسمة بالانحصار ولا يجوز قسما آخر كيف ودلالة اللفظ الموضوع
للمجموع المنحصر بغيب على احدهما بواسطة انه لازم الآخر ليست دلالة على الجزء من حيث انه جزء
بل من حيث انه لازم جزء آخر فلا يكون تضمنا ولا التزاما لانه ليس بخارج فخرجت القسمة
عن ان يكون عقلية بل عن الصحة لانتفاء الحصر والضبط بوجه ما ويختل ايضا بيان
اشتراط اللزوم الذهني لانه اذا اعتبر اللزوم في مفهومه يجعل هذا الاشتراط لغوا محضا
فان قلت المعتبر في مفهومه مطلق اللزوم والبيان لاشتراط اللزوم الذهني قلت يجب
ان يعتبر في المفهوم اللزوم الذهني لان مطلق اللزوم لا يصلح ان يكون سببا لدلالة اللفظ
على الخارج والالحاق اللازم الخارجي بمدلولها بهذا ونحن نقول دلالة اللفظ باعتبار وضع
اللفظ على انفراده اما على تمام ما وضع له او على جزئه او على الخارج عنه اذ المعنى الواحد باعتبار
الوضع الواحد لا يمكن ان يكون الا احدها فالحصر عقلي والتعريفات تامة والاشتراط معتبر
وهذا مراد القوم في مقام التقسيم • ولم يتنبه المتاخرون فغلطوا التعريفات مختلة فاصلحوها
بزيادة قيود واختلوا اخلالا كثيرا او لا تشبع فان هذا اليسل او قارورة كسرت في
الاسلام وكثيرا ما يجبر المكسورة من العظام بايدي ضعف الانام اذ ما تائيد بانعام
للحق والاكرام ولايجاب اللفظ المشترك لا يتحقق فيه الا شان اذ تتوقف الدلالة على
ارادة المتكلم على قانون الوضع • ولا يصح ارادة المعنيين معا باللفظ ولهذا لا يدل اسم
الاشارة واخواته على الموضوع لها بالاشارة ووضعت لتستعمل في فرد معين اذ اعلام ما وضعوا
فلو اريد بها الموضوعة حتى لما لم تفهم اذ ليست الارادة على قانون الوضع في اللفظ لا يدل على معنى
واحد • فان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان على جزئه فتضمن وان كان على الخارج فالتزام
لا لان توقف الدلالة على الارادة باطل لانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع
نتعقل معناه سواء اراده اللافظ اولا ولا نعني بالدلالة سوى هذا او التوقف حق لان
دلالة اللفظ الوضعية انما هو بتذكر الوضع وبعد تذكر الوضع يجيء المعنى مفهوما لا توقف

انتذكر عليه فلا يعني لنفهمه من اللفظ الا فهمه من حيث انه مراد المتكلم والتفات النفس اليه
لهذا الوجه فهم الارادة التي هي شرط اعم من الارادة بحسب نفس الامر ومن الارادة بحسب الظاهر
ومن تبين ان الدلالة تتوقف على الارادة مطابقة كانت او تضمنا او التزاما وجعل
المطابقة مخصوصة به تصرف من القاصر لسوء فهمه بل لان انتقاض بعض التعريفات
ببعض الدلالات لا يتوقف على اجتماع الدلالتين اذ اللفظ المراد به تمام ما وضع له من حيث
انه تمام ما وضع له يصدق على دلالته عليه انه دلالة اللفظ على جزء ما وضع له اذا كان ذلك
اللفظ مشتركا بين الكل والجزء ويكون ذلك المعنى جزءا مع انها مطابقة ولان ارادة المعنى
باللفظ قد يتحقق على قانون الوضع كما في الكناية فانه يراد بالموضوع له للانتقال الى لازمه المراد به
او جزئه المراد به • فان قلت توقف الدلالة على الارادة يستدعي ان لا يجتمع المطابقة
والتضمن او الالتزام مثلا وقد تقرر فيما بينهم ان التضمن والالتزام يستلزمان المطابقة
وان لا يكون اللفظ الدال على معنى له جزء مستلزما للدلالة التضمنية • واللفظ الدال على الملزوم
دالا بالالتزام بل يستدعي ان ينحصر الدلالة في المطابقة • قلت يمكن التفصي عنه بان هذا
كلام اشتهر من قبل عدم التفطن لتوقف الدلالة على الارادة على ان ما ذكرنا مبني على
كون الدلالة فهم المعنى من اللفظ وجهة الاجتماع مبنية على كون الالفاظ بحيث يفهم منه
المعنى عند ارادته وشرطه اي الالتزام اللزوم الذهني لا الاعم الشامل للخارجي اذ اللزوم
الخارجي لا يوجب انتقال الذهن من المسمى الى اللازم حتى يتحقق بدون بين سائر الامور الخارجية
للدلالة عليه • ولما كان اللزوم الذهني مشتهرا بمعنى كون المسمى بحيث يستلزم الخارج تعقله بالنسبة
الى جميع الاذهان وبالنسبة الى جميع الازمان • وكان اعتباره منافيا للنظر بهذا المعنى لخروج
كثير من المعاني المجازية والكنائية عن كونه مدلولا التزاميا حتى اختلف في اعتبار اللزوم الذهني
نبّه المحقق على ان اللزوم الذهني المشتهر غير معتبر وانما اعتبر اللزوم الذهني اعتبر بمعنى آخر
ومن تقاه ونفاه بالمعنى المشتهر فالنزاع لفظي فقال ولولا اعتقاد المخاطب اي يوجب الانتقال
بعرف اي بسبب عرف عام لانه المتبادر من اطلاق العرف او غيره اي غير العرف العام من الشرع
والاصطلاحات والتامل في القرينة • وتخصيص غيره بما سوى القرينة على ما في الشرح
يوجب الاحتياج الى التكلف في قوله وشرط اللزوم الذهني بحمله على ان المراد باللزوم الذهني
اعم مما يكون على الظهور او ما يكون بعد التامل في القرينة ويوجب عدم صحة كلمة الوصل اعني قوله

ولولا اعتقاد

٢٠٩

ولولا اعتقاد المخاطب الى آخره لان معناه ان نقيض الشرط اولى باستلزام الجزاء والجزاء
اشتراط اللزوم الذهني والاشتراط ليس باولى على تقدير عدم كونه لاعتقاد المخاطب
بسبب عرف او غيره اذ من جملة اللزوم على هذا التقدير اللزوم بعد التامل في القرينة
وهو ليس باولى من اللزوم باعتقاد المخاطب بعرف عام او بعرف خاص او بما يجري مجراه
على حمل قوله او غيره عليه بخلاف ما ذكرنا فان نقيض الشرط ح ليس الا بالنظر الى نفس المسمى
وهو اولى بالاشتراط • وبعد يتجه ان ليس اللزوم لنفس المسمى ولا اللزوم لاعتقاد المخاطب
بعرف او غيره بشرط الدلالة الالتزامية اذ لو وجد كل منهما بدون الآخر فلا يصح ان احدهما اولى
بكونه شرطا من الآخر بل الشرط مطلق اللزوم الذهني ولا مدفع له لو لم يتحمل في قوله ولولا
اعتقاد المخاطب موصولا بجزء معنى الشرط اي يحصل الدلالة الالتزامية باللزوم الذهني ولولا
اعتقاد المخاطب بعرف او غيره • قال الشارح ولم يشترط في الالتزام اللزوم الذهني لنفس
المسمى مطلقا لانه لو اشترط ذلك لخرج كثير من المعاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا
التزاميا ولم يكن دلالة الالتزام مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء • قال السيد السند فيه بحث لان
لازم لازم الشيء وان كان لازما له لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر من دلالته على لازم لازمه لان
الذهن ينتقل من اللفظ الى ملاحظة الملزوم اولا والى ملاحظة اللازم ثانيا والى ملاحظة
اللازم ثالثا • فبسبب ترتب هذه الملاحظات ولو بالذات تتفاوت الدلالة وضوحا وايضا
ينتقض هذا الحكم بالدلالة التضمنية بناء • فان قلت ما ذكره من الترتيب بين اللوازم
انما يتم لو لم يكن تصور اللازم مما يتصور عليه تصور المسمى كما في العمى فان تصور المسمى يتوقف على
تصور البصر واما اذا توقف فالترتب على عكس ما ذكره • قلت هذا لا يضره فيما هو بصدده
لانه يكفيه ترتب المعاني في الوضوح والخفاء ولا حاجة له الى ترتب فلك ولو حفظ الترتب
المذكور لكفى تحققه في بعض اللوازم وتحقيق المقام سيأتي فانتظر والايراد المذكور لا يأتي
اي لا يتهيأ بالوضعية لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ اي بوضع جميع الالفاظ
التي هي الطرق المختلفة في الوضوح للمعنى الواحد الذي هو الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال
لم يكن بعضها اوضح لاستواء الجميع في الدلالة والا اي وان لم يكن عالما بوضع جميع الالفاظ
سواء كان عالما بوضع البعض او لا لم يكن كل واحد دالا لانه لا بد في العلم بوضع الجميع من العلم
بوضع كل واحد فيه بحث من وجهين احدهما ان عدم العلم بالوضع لا يستلزم عدم الدلالة لان

لان الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند العلم بوضعه وهذا المعنى لازم للكلي ومتوقف على
علم الوضع اولا • وثانيها ان عدم كون البعض اوضح لازم لسبق الترديد فانه اذا لم يكن
كل واحد دالا لم يكن بعضها اوضح لان كون الشيء اوضح في الدلالة فرع دلالة الاوضح والواضح
فلا وجه لتخصيص اللازم بالاول ويمكن دفع الاول بان المراد بالدلالة ههنا ان فهم المعنى
ومدار وضوح الدلالة على سرعة الفهم وبطئه • والثاني بانه نبه بما ذكره على منشأ لزوم
عدم كون البعض اوضح على التقدير الثاني وهو انتفى الثاني فكانه قال والا لم يكن كل واحد
دالا فلا يكون بعضها اوضح • فان قلت العلم بوضع جميع الالفاظ لا يكفي في العلم بالمعنى
اولا بد من العلم بوضع الهيئة ايضا والتوصل بوضع الالفاظ لا يكفي في اثبات ان الايراد
المذكور لا يتاتى في الوضعية لجواز ان يتاتى في دلالة الهيئة • قلت العلم بوضع الالفاظ
على ما ينبغي لا يكون بدون العلم بالهيئة اذ الهيئة جزء من اللفظ فتامل ولو قال ان كان عالما
بوضع الكل الكن لم يكن بعضها اوضح لم يتجه شيء • فان قلت قوله والا لم يكن كل واحد منها
دالا اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن واحد منها دالا لنفي العموم في الشرط والجزاء مع
بقاء الاصل لان النفي اذا دخل على ما فيه قيد رجع اليه مع بقاء الاصل فبقي احتمال ان لا يكون
عالما بوضع شيء من الالفاظ ولا يكون الترديد حاصرا • قلت استعمل قوله والا في نفي
صدق العلم بوضع جميع الالفاظ • وقوله لم يكن كل واحد الا في رفع الايجاب الكلي و
انتفاء صدق الايجاب الكلي يجوز بوجهين • وهذا المعنى متعارف فيما بين ارباب الاستدلال
على ان حال ما بقي ينكشف عن حال ما ذكر ولا يلتبس • ويمكن ابطال الشق الثاني بان
يقال والا لم يكن ما لا يعلمه من طرق المعنى الواحد لان طريقا يورد فيه المعنى ما يجهله السامع
ويحمل الكلام المصحح عليه مساغ فتامل • وان قال والا لم يكن كل واحد منها والا ولم يقل والا
لم يكن دالة تنبيها على ان الشرط رفع الايجاب الكلي • ولو قال ان كان عالما بوضع كل
لفظ لاستغنى عن التنبيه • واورد انه لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم
بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على
فهم المنتسبين واجاب عنه الشيخ في الشفاء بان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم بالوضع
سابقا وبعض المتاخرين بان فهم المعنى من اللفظ يتوقف على فهم المعنى في الجملة • قال الشارح
بهذا قريب من الاول • بهذا ارى الاول نظر لان فهم المعنى في حال اطلاق اللفظ قد يتوقف

على العلم

على العلم بالوضع فيها • والعلم بالوضع قد يتوقف على العلم به فيها فتامل •• ويمكن الدفع
ايضا بان فهم المعنى من اللفظ قد يتوقف على فهم المعنى لا من هذا اللفظ وبان فهم
المعنى بالوضع يتوقف على فهم المعنى لا بالوضع • ولا يخفى ان هذا الشك مع مزيحاته
جارية في اشتراط مطلق العلم بالوضع في مطلق الدلالة الوضعية كما في اشتراط العلم
بالعلاقة في مطلق الدلالة لان العلاقة مطلقا نسبة بين الدال والمدلول يتوقف
العلم بها على العلم بهما لما بينا لك في بيان اشتراط الدلالة بالارادة وبعد بحثا انه حين
اطلاق اللفظ وتذكر الوضع وفهم المعنى لتوقف تذكر الوضع عليه فلا معنى لفهمه من اللفظ لانه
تحصيل الحاصل فالتحقيق ان فهم المعنى من حيث انه مراد بواسطة العلم بالوضع المتوقف
على فهم المعنى لا من حيث انه مراد ومنع الملازمة الاولى مستند لجواز التفاوت بين
المعاني الوضعية في حضورها عند العقل سرعة وبطوا بان يكون الانس ببعض الالفاظ
اكثر والعهد بها اقرب ويحتاج بذكر وضع البعض الى التفكر وتامل لقلة تكرره على الحس
وندرة معناه على العقل • واجاب عنه الشارح بان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء
ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة
الالتزام قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة
بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع والتفاوت في
سرعة الحضور وبطئه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطئه • ولهذا يختلف
باختلاف الاشخاص والاوقات • هذا وفيه بحث لان الانتقال من المسمى الى الخارج من
شرائط الدلالة الالتزامية وتذكر الوضع من شرائط الدلالة المطابقية • وجعل الاختلاف
لتفاوت الانتقال بسرعة وبطء اختلافا لذات الدلالة دون الاختلاف لتفاوت
التذكر تحكم على انه يقتضي ان لا يعتبر اختلاف الطرق في الوضوح والخفاء باعتبار
الدلالات الالتزامية بسبب لزوم حاصل من التامل في القرائن فانه اختلاف لا لذات
الدلالة بل من جهة سرعة التنبيه للقرينة وبطئه لاختلاف القرائن وضوحا وخفاء
ولذلك تختلف تلك الدلالة باختلاف الاشخاص فالوجه ان يقال ولا يتاتى الاختلاف
المذكور في الدلالات الوضعية لان المراد الاختلاف بالنسبة الى البلغاء والاختلاف
في المعاني الوضعية بسرعة التذكر وبطئه يستوي فيها العامة والخاصة على انه لا يبعد

ان يقال لا يتحقق ذلك الاختلاف في الكلام البليغ لان البلاغة بعد الفصاحة وهي لا تكون الا بالالفاظ كثيرة الدوران على السنتهم ولا يتجه عليه ما اورده الشارح على بتمام من ان العلم بوضع الالفاظ لا يستلزم عدم الاختلاف لان العلم قد يتفاوت لانه قد يكون جازما وقد يكون غير جازم لان ذلك التفاوت ايضا مشترك بين العامة والخاصة على ان التفاوت بالعلم في الوضع لا يوجب التفاوت في الوضوح والخفاء لان التفاوت في الوضوح بسرعة الفهم وبطئه والظن بالوضوح لا يوجب بطؤ الانتقال بل قد ينتقل من الظن بسرعة اولى الآن الانتقال قد يكون الى ظنه فتامل • نعم يتجه على هذا الوجه ما اتجه على ما ذكره من ان عدم جريان الطرق المختلفة في الدلالة الوضعية لا يوجب اسقاطها عن نظر البياني فانه يكفي جريانها في جميع الدلالات فلتكن الدلالة الوضعية واحدة من الطرق المختلفة • فالوجه الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه ان المراد بوضوح الدلالة الوضوح الذي يدفع به التعقيد المعنوي على ان الاضافة عهدية يشار بها الى ما سبق في المقدمة من ان ما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان فلا يتاتى الايراد المذكور في الدلالات المطابقية • واما حصر بحث البيان بتلك الطرق لان ما عداها موضوع عنه فيما عداه من العلوم العربية كما مر تنبيهه في المقدمة **ويتاتى بالعقلية لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح** قال المعنى اما يتاتى بالدلالات العقلية لجواز ان يكون للشيء لوازم بعضها اوضح لزوما من بعض فالمراد باللوازم ما يعم الجزء والاثم لا يف بيانه في الدلالات العقلية مطلقا وسيسلكك في هذا الكتاب هذا المسلك وبعد يرد عليه ان اللازم ما لم يكن ملزوما لا ينتقل منه كما صرح هو به في غير هذا الموضع فينبغي ان يقول لجواز ان يكون للشيء ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه للبعض • وبالجملة بيانه اما في الالتزام فبان يكون البعض ملزوما بذاته والبعض بعرف او اصطلاح او قرينة واضحة او خفية وان يكون البعض ملزوما بلا واسطة والبعض بواسطة ففهم اللازم من الملزوم اولا ثم الى لازمه الى لازم لازمه واما في التضمن فبان دلالة اللفظ الكل على الجزء اوضح من دلالة اللفظ الكل على جزء الجزء لان الانتقال اولا الى الجزء ثم الى جزء الجزء فيكون دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه • واعترض عليه الشارح بانه ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان فيتساوى الانسان والحيوان في الدلالة على الجسم لان المفهوم منهما اولا هو الجسم وليس لكن

ان

ان يجعل الاعتراض انه ينبغي ان يكون دلالة الانسان على الجسم اوضح من دلالة الحيوان عليه لان دلالة الحيوان عليه اوضح من دلالة المطابقية ودلالة الانسان عليه اوضح من الاوضح من دلالة المطابقية والاوضح من الاوضح من اوضح من ذلك الشيء لانا نقول الاوضح من الاوضح من الدلالة المطابقية اوضح من الدلالة المطابقية له لان الدلالة المطابقية لشيء آخر فتامل على ان كون الامر بالعكس ايضا مما يثبت المطلوب ولا يضر فلا طائل تحته • ولا اختصاص للاشكال ببيان التضمن لانه لا يطرد القول بان فهم لازم اللازم بعد فهم اللازم لجواز ان يكون فهم اللازم موقوفا على فهم لازم اللازم • واجاب بان القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل الذهن اليه من الموضوع له فكلامهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء • هذا واعترض عليه السيد السند بانه لو كان التضمن فهم الجزء بعد الكل لم يكن المطابقة في ما تركب معناه مستلزما للتضمن كما مر جوابه وقد فسروا قولهم التضمن تابع للمطابقة بانه تابع له في القصد لان الواضع لم يقصد بالاصالة الا فهم المعنى المطابقي ورد القول بالانتقال من المعنى المطابقي الى التضمني فهذا الجواب لا يطابق كلام القوم فالجواب المطابق لقواعدهم ان ايصال اللفظ اذا وضع للكل لا باعتبار تفاصيل اجزائه كما في الالفاظ المركبة فاذا اطلق ذلك اللفظ فهم الكل بمجمل اجزائه ففهم كل جزء اجمالا تضمني لازم للمطابقة في ما تركب معناه وهو متقدم على فهم الكل والاختلاف الذي وجد في التضمن ليس باعتبار فهم الاجزاء في ضمن ارادة الكل بل باعتبار فهم الجزء من حيث انه مراد بلفظ الكل ومودى بالدلالة التضمنية ولا يخفى ان ملاحظة الاجزاء والالتفات اليها بعد فهم الكل اجمالا انما هي بطريق التحليل فيتعلق اولا بالاجزاء • ثم باجزاء الاجزاء ففهم جزء الجزء متقدم على فهم الجزء لكن فهمه من حيث انه ملاحظ ممتاز متاخر عن فهم الجزء ولا شك ان فهم كونه مرادا باللفظ يتوقف على ملاحظته المتوقفة على ملاحظة الجزء فيكون متاخرا عن فهم الجزء على هذا الوجه • وبالجملة الاختلاف في الدلالات التضمنية وضوحا وخفاء من حيث انها مرادة والمعتبر في هذه الفنون هو فهم المراد لا الفهم مطلقا هذا كلامه وفيه بحث اما اولا فلان الفهم التفصيلي اذا لم يكن تضمنيا لم يكن الاختلاف في الوضوح والخفاء باعتباره اختلافا في الدلالات العقلية لان الدلالات العقلية هو التضمن والالتزام • واما ثانيا فلان القول باستلزام المطابقة التضمن فيما تركب معناه وابطال الانتقال من الموضوع له الى الجزء كلام اهل الزائد

فلا ينافي ماذكره الشارح في توجيه كلام ارباب البيان • واما ما قالوا من ان الدلالة التضمنية
على الجزء ليست دلالة عند اهل الميزان لانها ليست دائمة بخلاف علماء البيان فان الدلالة
في الجملة عندهم معتبرة فينبغي ان تكون دلالة تضمنية ويكون التضمن عندهم اعم فيمكن توجيه
كلام الشارح بانه اراد بقوله التضمن هو فهم الجزء وملاحظة بعد فهم الكل ان التضمن المعتبر
عند القوم ذلك لان المعتبر من الدلالة عندهم الدلالة على المراد • ولا يخفى عليك ان الدلالة على
الجزء من حيث هو مراد انما هو بالقرينة فاختلاف الدلالة التضمنية وضوحا وخفاء لا يقتصر على
ماذكروه من الدلالة على الجزء والدلالة على جزء الجزء بل ربما يكون بتفاوت القرائن وضوحا وخفاء
ومما ينبغي ان لا يفوت ان تاتي الايراد المذكور في الدلالة العقلية لا يتوقف على ما ان تكون من المعلوم
حتى لو كان اللوازم الذهنية البينة والاجزاء كلها في مرتبة من الوضوح يكفي في اختلاف مراتب
الوضوح في الدلالات العقلية تفاوت الدلالات الالتزامية العرفية او الاصطلاحية او العقلية
على التامل في القرائن الا انهم ارادوا تخصيص الحق في الغاية واورد الشارح انه يخرج من تعريف
البيان البحث عن المجاز المفرد وهو معظم مباحث البيان وكثير من اقسام الكناية لانها في المعاني
الافرادية اذ قد مر ان المراد بالمعنى الواحد معنى الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال
واجاب عنه بان تفاوت الكلام في الوضوح والخفاء بتفاوت دلالة الاجزاء على معانيها
فالايراد المذكور لا يتاتى الا بعوقه المفردات • ولك ان تقول مرادهم بمعنى الكلام الذي روعي فيه
المطابقة بمقتضى الحال اعم من المطابقي والمعنى التضمني والمعنى الالتزامي فمباحث المجاز المفرد
مثلا مقاصد بالذات لا بالتبع **ثم اللفظ المراد به** اشارة بكلمة ثم الى الانتقال من بحث الى اخر
فانه انتقل من تعريف البيان وتحقيق التعريف الى تعيين ما يبحث عنه في الفن او اشار
الى ان ما سبق مقدمة لتعيين الكناية والمجاز والتشبيه بايراد اثنين من الثلاثة التي
اشتهرت من مقدمات العلم اعني بيان الهيئة والموضوع والفائدة لانه قد بين في اوائل
الكتاب ان فائدة علم البيان الاحتراز عن التعقيد المعنوي **لازم** يعني باللازم ما لا ينفك
عما وضع له في الجملة عقلا سواء كان داخلا او خارجا **ما وضع له** الاولى ما وضع هو له على ما
لا يخفى على نحو ان كنت ذا لب **ان قامت قرينة على عدم ارادته** يعني ما وضع له ولم
يقل ان اقيمت قرينة ليخرج ما قامت قرينة من غير قصد المتكلم لان قصد المتكلم مما لا يطلع عليه
فجعل القيام دليل الاقامة **فمجاز والا فكناية** لان الكناية هو اللفظ المراد به لازم ما وضع له

مع

مع جواز ارادته فما قام قرينة على عدم ارادته لانه مع اقامة القرينة على الا سبيل الى جواز
الارادة وبهذا تبين فساد قول من قال المراد بعدم ارادته عدم جواز ارادته لان الكناية على
جواز ارادته لا على ارادته وجعل المجاز والكناية تحت اللفظ المراد به لازم ما وضع له مع انه
قيل الظاهر ان الكناية الملزوم لان الموضوع له ما لم يكن ملزوما لغيره لا ينتقل منه اليه فالانتقال
ابدا في اللازم وما في الشرح ان هذا مبني على ان الانتقال في المجاز والكناية عن الملزوم الى اللازم
وان ما ذكره السكاكي من ان المراد بالكناية الملزوم وفي المجاز اللازم لا يصح اولا لان اللازم من حيث
انه لازم على الملزوم فيتجه عليه انه مع صحة كلام السكاكي ايضا يتم ان اللفظ مستعمل فيهما في اللازم
لان نحو الانتقال في الكناية من التابع على ما هو مراد السكاكي باللازم لا ينافي تلك المقدمة
اللازمة لا كذلك بان الانتقال من الموضوع له ابدا الى اللازم بمعنى ما يمتنع انفكاكه عن الموضوع له في الجملة
ثم من القرائن القائمة على عدم ارادة الموضوع له استحالته فلعل من جوز كون المعنى الحقيقي في المجاز
مستحيلا كجار الله لم يفرق بين المجاز والكناية بذلك ويحتمل ان يجعل الفرق بان المراد بالمجاز
المتبوع وبالكناية التابع • ولا يرتاب في كون المجاز مطلقا مما اريد به اللازم ان بعضه
مما اريد به المشبه او الجزء او الكل الى غير ذلك لان جميع ذلك يرجع الى اللازم بمعنى الشايع
بين جمهور ان فات حيث انه لابد منها او بدونها يختل تعريف كل من المجاز والكناية احدهما
قيد اصطلاح التخاطب حتى لا ينتقض تعريف الكناية باللفظ المستعمل فيما وضع له في اصطلاح
التخاطب وهو غير ما وضع له في اصطلاح آخر فانه لا ينصب هنا قرينة على عدم ارادة ذلك
الموضوع له ويحد المجاز بلفظ مشترك بين لازم وملزوم جاز ان يصدق عليه اذا استعمل في احدهما
انه اللفظ المراد به لازم ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له ويمكن ان يدفع بان
المراد به لازم ما وضع له من حيث انه لازم ما وضع له • وثانيهما قيد على وجه يصح لان لا يدخل في
تعريفهما ذكر الاب وارادة الابن فانه لا يصح مع اللزوم بينهما فهو غلط واللفظ المراد به لازم
ما وضع له بعلاقة لم يعتبر نوعها واللفظ المراد به لازم ما وضع له اذا جرى على اللسان سهوا
واللفظ المراد به المشبه مع عدم ادعاء دخوله في جنس المشبه به فان ذلك غلط لا يعد من
المجاز ولا الكناية **وقدم المجاز عليها** اي على الكناية **لان معناه كجزء معناها** المقصود
وجه التقديم في البحث لان التقسيم فالتقديم في التقسيم لتقدمه في البحث على ان ...
وصوري ومفهومها عدمي وانما قال كجزء معناها لانه لم يرد بالكناية المعنيان بل ...

الارادة فنزل الجواز منزلة الوقوع وبهذا التنزيل صار جزءا فهو كالجزء وفيه ولان معنى
المجاز من حيث هو مدلول المجاز ليس جزءا مدلول الكناية من حيث هو مدلول الكناية ومن وجوه
تقديمه انه اهم لكثرة مباحثه ومزيد فائدته وكثرة مباحث ما يتوقف عليه ويبتني عليه وانه
ابعد عن الحقيقة التي لا يبحث عنها في الفن بخلاف الكناية فان لها شبها بالحقيقة فاعرفه
ثم اشار بكلمة ثم الى التفاوت بين المجاز والكناية والتشبيه في ان التشبيه غير مقصود بالذات
في الفن بخلافهما • وقد اشار بقوله فانحصر في الثلاثة الى امر آخر وهو ضبط ابواب الفن اجمالا
وهو ايضا من مقدمات الشروع منه اي من المجاز ما يبتني على التشبيه قال الشارح وهو الاستعارة
التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد المشبه فصار استعارة فجعل معنى الابتناء على
التشبيه ان حقيقة التشبيه • ولك ان تجعل معناه ان علاقته التشبيه وبالجملة يتجه انه
اصل القسم الآخر من المجاز ايضا اربعة وعشرون نوعا • فلو كان بيان المجاز معينا للتوصل
بالاصل على حدة لوجب ان يعتقد ان التوصل لاصل المجاز المرسل الآن يتكلف ويقال ان بيان منه
ما يبتني على التشبيه الذي هي مباحث كثيرة يستحق ان يجعل بابا على حدة ولا يسعه باب ما
يبتني عليه ولا يذهب عليك ان التشبيه كما يبتني عليه شيء من المجاز يبتني عليه الاستعارة
بالكناية فجعله اصلا من اصول الفن ليس لمجرد مصلحة المجاز فتعين التوصل له على حدة بخلاف
ما يبتني عليه المجاز المرسل فانه لقلته اورد في بحث المجاز المرسل كما هو حق مقدمة الشيء ووقد
فرع المصنف على ابتناء بعض المجاز على الاستعارة جعله بابا على حدة وتقديمه على المجاز والكناية
ولذا تكلف الشارح في عبارة المصنف وحملها على التوصل قبل التوصل للمجاز • ووجه تقديمه لذلك
على الاستعارة ظاهر واما على المجاز المرسل فلان اتصال المجاز المرسل بالاستعارة جعلهما بابا
واحدا • ووجه تقديمه على الكناية لان المجاز متقدم عليها فانحصر اي علم البيان المحمول على الفن
الثاني من الكتاب وهو محمول على المقصود من علم البيان لان الفن مشتمل على امور سوى
تلك الثلاثة من تعريف العلم وبيان ما يبحث عنه فيه وضبط ابوابه الى غير ذلك • فلذا قال في الايضاح
فانحصر المقصود في التشبيه والمجاز والكناية • ولك ان تجعل الضمير الى علم البيان الموصوف فيظهر
المقصود بدون اعتبار المقصود في الثلاثة المذكورة وكانه يسمي الاقسام الثلاثة باسامي
ما يبحث عنه فيها لا يسمى ابواب الفن جمع الاحوال على ما هو ظاهر الحال من سوق المقال • ويرد
على المصنف الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف لانه ليس مما يدخل في المراد وبابات به ههنا ولا مجازا

ولا كناية

الا كناية • واعترض السيد السند بان ما ذكره من ابتناء الاستعارة على التشبيه لا يوجب جعله
من المقاصد بل يوجب كونه مقدمة لبحث الاستعارة وينافي كونه مقصدا من المقاصد البيانية
وكثرة مباحثه لا يوجب ذلك بل يوجب جعله مقصدا على حدة بعد ثبوت كونه مقصدا •
حقه ما يتوقف عليه المقصود الاصلي من العلوم يجعل منها كما جعل مباحث الالفاظ من
المنطق لابتناء القياس عليه ومباحث الكليات منه لابتناء المعرف عليها • قال السيد السند
للحق ان التشبيه اصل برأسه من اصول هذا الفن • وفيه من النكت واللطائف البيانية ما لا يحصى
ولمراتب مختلفة في الوضوح والخفاء مع ان دلالته مطابقية وحينئذ يضمحل ما نقله المصنف من ان الايراد
المذكور لا يتأتى بالوضعية ولو تتبعت ما ذكره المصنف في الايضاح من شرف التشبيه واللطائفة
نقلا وتحقيقا لم يبق لك شبهة فيما ذكره وتعجبت انه مع ذلك كيف لم يتنبه ان الطرق
المختلفة جارية في الدلالة المطابقية وان ليس التشبيه متطفلا للاستعارة لكن يتجه ان هذه
اللطائف هل هي بيانية ام داخلة في المعاني لا بد لكونها من البيان من بيان ونقل السيد السند
عن بعض الافاضل فائدة وهو انك اذا قلت وجه كالبدر ولم ترد به ما هو مفهومه وضعا بل
اردت انه في غاية الحسن ونهاية اللطافة • ولكن ارادة هذا المعنى لا ينافي ارادة المفهوم
الوضعي كما في الكناية وح ينبغي ان ينحصر مقاصد علم البيان في اربعة التشبيه والاستعارة والمجاز
المرسل والكناية والوجه في الضبط ان ايجال اللفظ اذا اريد باللفظ خلاف ما وضع له فاما ان ينافي ارادة
ما وضع له اولا • وعلى كل تقدير فاما ان يبتني المراد منه على التشبيه اولا • فنسبة التشبيه الى الاستعارة
كنسبة الكناية الى المجاز المرسل الا ان التشبيه مع كونه اصلا مقصودا مقدمة لمباحث الاستعارة
فاستحق التقديم عليها من هذه الجهة التي هي الاقوى من الجهة الاخرى بها اخرت الكناية عن
المجاز المرسل فتأمل • وفيه بحث اما اولا فلان عدم ارادة المفهوم الوضعي من قولنا
وجه كالبدر ليس لظاهر لان المراد وجه كالبدر في جميع جهات الحسن وهو لا يقصر في الحمل
عن قولنا هو في غاية الحسن ونهاية اللطافة • واما ثانيا فلان التشبيه اذا اريد به المبالغة
في كمال الشيء واريد به انه ممكن او انه على هذا المقدار من الوصف فلم يمنع مانع من ارادة
المعنى الحقيقي فهو داخل في الكناية والآخر المجاز المرسل وبهذا الاعتبار لا يكون مقصدا رابعا
التشبيه اي هذا باب يسمى بالتشبيه فلذا قال ثانيا التشبيه ولم يأت بالضمير لئلا
يحوج الى تكلف في المرجع وقال الشارح يريد بالتشبيه الاول التشبيه الاصطلاحي الذي يبتني عليه

الاستعارة • وبالثاني ما هو اعم من التشبيه اللغوي فلذا لم يات بالضمير لئلا يعود بظاهره الى
المذكور • وفيه ان الاول اعم من المبني عليه الاستعارة لان المبني عليه ما يكون وجه الشبه فيه اقوى
والمذكور في هذا البحث لا يقتصر عليه الآن يقال المقصود بالبحث ما يبتني عليه الاستعارة وذكر
الباقي متطفل • وقال اللام في التشبيه الاول للعهد • وفي الثاني للجنس • وفيه انه اذا اريد بالاول
التشبيه الاصطلاحي ايضا فاللام فيه ايضا للجنس لان لام العهد اشارة الى قسم من مفهوم
اللفظ وهو ههنا قسم منه وجعل التشبيه بمعنى اللغوي وصرفه الى الاصطلاحي بلام العهد بعيد •
ويمكن ان يقال المراد التشبيه الاصطلاحي • والتعريف اشارة الى قسم منه وهو ما يبتني عليه الاستعارة
وهو التشبيه الاصطلاحي الذي يكون المشبه به اقوى من وجه الشبه لكن الظاهر من سوق الكلام ان المراد
به ما قصد تعريفه بقوله والمراد ههنا ما لم يكن الى آخره فتامل • وانما عرف مطلق التشبيه لانه
جنس التشبيه الاصطلاحي ان ذكره ما في تعريف التشبيه الاصطلاحي عبارة عن التشبيه فيتعين
ظهور وجه المناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي وبنيه على ان تعريف التشبيه الاصطلاحي
بتشبيه لم يكن على وجه الاستعارة الى آخره ليس تعريفا للشيء بنفسه بل تعريفا للتشبيه
الاصطلاحي بالتشبيه اللغوي **الدلالة** مصدر قولهم دللت فلانا على كذا اذا اهديته له
لا يقال الدلالة بالهداية تعريف بالموصوف لانهم عرفوا الهداية بالدلالة على ما يوصل الى المطلوب
لانا نقول ليس المقصود تعريف الدلالة بل التنبيه على ان المراد به ليس الدلالة التي هي صفة اللفظ
كما يتبادر في هذا المقام • فان قلت لم لم تحمل الدلالة على ما هو صفة اللفظ كما يتبادر في
هذا المقام • واللفظ ايضا يدل على مشاركة امر لامر كالمتكلم • قلت في عرف القوم واللغة
لا يسمى اللفظ بالمشبه على صيغة اسم الفاعل وانما يسمى به المتكلم **على مشاركة امر لامر اخر
في معنى** فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه والدال
والمشبه هو المتكلم في الشرح ان ظاهر هذا التفسير يتناول نحو قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو
وما اشبه ذلك • وقال السيد السند ان المدلول المطابقي في هذه الامثلة ثبوت المسند لكل
من الامرين ويلزمه مشاركتهما في المسند فالمتكلم ان قصد المعنى المطابقي فلم يدل على المشاركة
اذ المتبادر من اسناد الافعال الى ذوي الاختيار ما صدر بالقصد وان قصد المعنى الالتزامي فقد
دل على المشاركة فهو داخل في التشبيه • وما وقع في عبارة ائمة التصريف ان باب فاعل وتفاعل
للمشاركة والتشارك فمسامحة والمراد انه يفهم منها ذلك فيندفع الاعتراض اما ظاهر عبارة

ايمة

ح

ايمة التصريف وعدم الفرق بين ثبوت حكم لشيئين وبين مشاركة احدهما للاخر او الغفلة
عن اعتبار القصد فيما يسند الى ذوي الاختيار • وبما ذكرنا اندفع ما يقال انه لو اعتبر القصد
في الدلالة لم يكن للفظ دلالة على المدلولات التضمنية والالتزامية لانه فرق بين دلالة المتكلم
ودلالة اللفظ • نعم يتجه عليه ان هذه الامثلة على تقدير قصد المشاركة فيها تدل على التشابه وفرق
بين التشابه والتشبيه يدل عليه ما سنذكره المصنف فيما بعد • فان اريد الجمع بين الامرين في شيء
فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه **والمراد ههنا** الاولى وهو ههنا الى التشبيه في الاصطلاح
ليعلم ان هذا بيان معنى آخر للتشبيه واما عبارته فتوهم ان معنى التشبيه هو مكتسب والمراد
ههنا قسم منه بطريق ذكر العام وارادة الخاص **ما لم يكن** اي تشبيه لم يكن **على وجه الاستعارة
التحقيقية** نحو رايت اسدا في الحمام **ولا على وجه الاستعارة بالكناية** نحو انشبت المنية
اظفارها • ولا اهمال في التعريف بترك التقييد بان لا يكون على وجه التمثيل لان الاستعارة التمثيلية
داخلة في التحقيقية وان توهم عبارة المصنف فيما بعد حيث جعل كلا من الاستعارة التحقيقية والتمثيل
برعاية جهات حسن التشبيه ان التمثيل يقابل التحقيقية **ولا على وجه التجريد** قيد به ليخرج التشبيه
يتضمنه التجريد فيما اذا لم يكن تجريد الشيء عن نفسه لانه ح لا تشبيه نحو قولهم فيها دار الخلد فانه
لا انتزاع دار الخلد من جهنم وهي عين دار الخلد لا تشبيه بخلاف نحو لقيت بزيد اسدا فانه
لتجريد اسد من زيد والاسد مشبه به لزيد للمعينة ففيه تشبيه مضمون مضمر في النفس فمن احترز به عن
نحو قولهم فيها دار الخلد فلم يجرد عقله عن غواشي الوهم وكان في حبالة الوهم في تعريف التجريد الانتزاع
عن امر ذي صفة آخر مثله فيها فتوهم ان في كل تجريد التشبيه • فامعن النظر • واستبقي مظانه
للنظر لئلا يفتضح من سوء الاثر • وزعموا ان اخراج التجريد من التشبيه مخالفة من المحقق مع المفتاح
حيث صرحوا بجعل التجريد من التشبيه • وسنذكر لك في الخاتمة تحقيقا يظهر منه ان الاختلاف
بينهما والمفتاح ايضا معه في هذا التقييد • وانما لم يكتف بقوله لا على وجه الاستعارة لان الاستعارة
لفظ مشترك بين الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية عنده فلا يصح ارادة معنييه
في اطلاق واحد • ولم يذكر الاستعارة التخييلية لانها عنده اثبات لوازم المشبه به للمشبه بطريق
المجاز العقلي • وليس فيه دلالة على مشاركة امر لامر فهو لم يدخل في المراد بكلمة ما من التشبيه
اللغوي حتى يحتاج الى المخرج • واما على مذهب السكاكي وهو ان الاستعارة مشترك معنوي بين
الكل والتخييلية استعارة اللفظ الموهوم شبه المحقق فيجب الاكتفاء بقوله ما لم يكن على وجه الاستعارة

لان في التعقيب تطويلا بلا فائدة • قال الشارح وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا
او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا او جاءني زيد وعمرو وفيه انه خرج من تفسير كلمة ما بالشيء البتة
ليس تشبيها والا يجب تقييده بقوله التشبيه اللغوي • واما كان دخول نحو قولنا زيد اسد وحاتم
بكم عمي في التعريف المذكور للتشبيه مشكوكا للاختلاف في ان امثالها استعارة او تشبيه بليغ
صرح بما هو مراده ومذهبه فقال **فيدخل فيه نحو قولنا زيد اسد** مما حذف فيه اداة التشبيه
وجعل المشبه به خبرا او ما في حكمه مشهور مذكور **ونحو قوله تعالى صم بكم عمي** مما جعل المشبه
مع حذف الاداة خبر المشبه محذوف اجاريا مجرى الخبر من الحال والمفعول الثاني من باب علمت
والصفة والمضاف اليه نحو ما اللجين اماءي هو اللجين • ولا يذهب عليك انه يجوز ان يجعل المشبه
مبتدا نحو الاسد زيد لان المبالغة في التشبيه تدور على دعوى الاتحاد وجعل المشبه به مبتدا
وجعل خبرا سيان في ذلك ويقرب منه لجين الماء فانه في معنى لجين هو الماء مخذه ولا نوضحن
للحق وان غفل عنه كثيرون وفي ايراد زيد اسد وصم بكم عمي زيادة مبالغة في كون التشبيه البليغ
تشبيها لا استعارة لما ان زيدا اسد اقرب الى الاستعارة من زيد الاسد لكمال خفاء التشبيه في الاول
اقتصر على التوضيح بهما وخفا ان تركيب الاستعارة مما ذكره صاحب الكشاف ان الاستعارة انما تطلق
حيث تطوى ذكر المستعار له ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه
لولا دلالة الحال او فحوى الكلام بهذه عبارته ودلالته على ان ما نحن فيه ليس باستعارة ظاهرة
وانه اشكل على الناظرين قوله لولا دلالة الحال او فحوى المقال لانه كما لا يصلح مع القرينة ارادة
المنقول عنه لا يصلح بدونها ارادة المنقول اليه • واجاب عنه السيد الشارح بانه قيد للارادة
المنقول عنه وهو بعيد وقيل توجيهه انه يصلح بدون القرينة لارادة المنقول اليه بان ينصب
القرينة • وفيه انه يصلح للمنقول عنه مع وجود القرينة بان يترك القرينة فلا معنى لتقييد الصلاحية
بقوله لولا دلالة الحال الاخره واما اقول المراد انتفاء دلالة الحال وفحوى الكلام على ارادة شيء
منهما انه لو قطع النظر عن حال يدل على ارادة المنقول عنه وهو عدم القرينة وعن حال يدل
على ارادة المنقول اليه وهو القرينة وعن فحوى الحال ومقتضى سوقه الطالب للحقيقة والمجاز
لجاز ارادة اي منهما تريد • **والنظر** محركة هو الفكر لغة اي الفكر ههنا **في اركانه** قال الشارح
اي البحث في هذا المقصد • اقول فيه تنبيه على ان التشبيه الذي هو من مقاصد الفن لم يجعل نفسه
موضوع مسائل بل جعل اركانه والمقصود معرفته لانه مبنى الاستعارة لا لاركانه • وبهذا علم ان

البحث

البحث عن الشيء في تكوينه بالحمل على اجزائه الخارجية ليحصل منه ملكة استنباط احوال
محمولة عليه • **وهي طرفاه ووجهه واداته** اطلق الاركان على تلك الاربعة مع ان التشبيه
الدلالة المخصوصة وتلك الاربعة خارجة عنه كالغرض لانها داخلة في مفهومه ولانها اركان
للفظ الدال على التشبيه تنزيلا للدال منزلة المدلول فهذا دأب ائمة العربية والدال
على التشبيه وان ليس الا واحدا منها لكنه كثيرا ما يكون حرفا لا يؤدي معناه الا بمعونة
الطرفين • والوجه كما هو شأن الحروف فجعل الدال المجموع المشتمل على الاربعة ولذا كثر
اطلاق التشبيه على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة
واياك وان تجعل ضمير اركانه الى التشبيه بمعنى الكلام المذكور او الى مفهوم التشبيه بطريق
الاستخدام وضمير الغرض منه واقسامه الى التشبيه بمعنى الدلالة المذكورة باعتبار افراده بهذا
الطريق فانه بعيد عن دأب التعلم والتعليم • ولا يليق بمقام التفهيم • ولا يرضى به البيان السليم
والاداة ليست اداة التشبيه بل هو اداة دالة لربط احد الطرفين بالآخر في مقام التشبيه
والمراد بها اما معنى الكاف ونحوه فيلائم المعقود بطرفيه ووجهه واما نفس اللفظ الدال
تنزيلا للدال منزلة المدلول قال الشارح قدم البحث عن طرفيه يعني من بين الاركان لاصالتهما
لان وجه الشبه قائم بهما والاداة آلة لبيان التشبيه بينهما ولان ذكر احدهما واجب البتة بخلاف
الوجه والاداة بهذه كلامه • وفيه انه يقال في جواب هل زيد كالاسد نعم فيحذف الطرفان الا
ان يقال المحذوف بقرينة كالمذكور ولا يحذف الطرفان بلا قرينة بخلاف الوجه والاداة فانهما لم يحذفا
بقرينة في جاءني اسد • ونحن نقول قدم البحث عن طرفيه لان البحث عن التشبيه لانه مبنى الاستعارة
التي هي احد طرفي التشبيه فاهتمام صاحب البيان بالطرف في الطرف الاعلى وبهذا هو الوجه
الاجلى وان خفي الى الآن ولا يبعد ان يقال قدم ليكون البحث عن الطرف في طرف فتامل • **وفي
الغرض منه وفي اقسامه** قال المص في الايضاح وفي تقسيمه بهذه الاعتبارات وبهذا علم
وجه تاخير اقسامه • **طرفاه اما حسيان** اي منسوبان الى الحس وهو منحصر في الخمس الظاهرة عند
المتكلمين وعليه بناء التقسيم • **كالخد** المشهور الفتح وبوقعة اعجام الصحاح لكن في القاموس
الخدان والخد بالضم ما جاوز مؤخر العينين الى منتهى الشدق او اللذان يكتنفان الانف
عن يمين وشمال او من لدن المحجر الى اللحي مذكر • **والورد** في القاموس ورد كل شجر نوره وغلب
على النوع يريد الورد الاحمر • **والصوت الضعيف** اي الذي لا يسمع الا عن قريب • **والهمس**

في الشرح هو الصوت الذي اخفى حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم لكن في القاموس هو
الصوت الخفي وكل خفي او اخفى ما يكون من صوت القدم والنكهة اي ريح الفم او النفخة
من الفم الى الانف آخر والاخير هو الملائم بالعنبر والاول هو الملائم بريح العنبر والريق
اي ماء الفم والخمر وهو ما اسكر من عصير العنب او عام وجه العموم بانها حرمت وما بالمدينة
خمر عنب وما كان شرابهم الا البسر والتمر والجلد الناعم اي اللين والحرير قال الشارح
المحقق وهذه الجملة ما فيه نوع تسامح لان الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك لان
المدرك بالبصر انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس
ملامسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد اشتهر في
العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر من حد علم او نصر وذقت الخمر ولمست الحرير من حد
ضرب او نصر هذا كلامه واجاز الشيخ السيد في شرح المفتاح لم لا يكون مبنيا على العرف ولا يكون
تسامحا فان قلت مع ورود العرف كيف جزم الشارح بالتسامح ورجح السيد كونه تسامحا
قلت لان السكاكي جرى في هذا المقام على الاصطلاحات والظاهر ان المصنف بنى الامر على العرف
لانه لو لم يكن كذلك لا لاصلح هذا التسامح الذي وقع في المفتاح كما اصلح تسامحا آخر وهو انه مثل
للطرفين بالخد عند التشبيه بالورد وهكذا الى آخر الامثلة ولا يذهب عليك ان النكهة ايضا مع
التسامح على احد التوجيهين وان هذه الامثلة مما طرفاه حسيان سواء جعل تشبيه الكلي بالكلي
او الجزئي بالجزئي فالكل مشتمل على التسامح لان الكلي ليس حسيا قال في المفتاح كالريق اذا
شبه بالخمر على زعم القوم قال السيد في شرحه يريد القوم المولعين بشربها وغيرهم فلما
ان طعم الخمر مكروه فليس له لذة طعم هذا ويمكن ان تقول المراد على زعم القوم الفساق فانهم
يثبتون للريق لذة بطعم والاشبه انه اراد زعم علماء البيان حيث جعلوا التشبيه في لذة
الطعم واشار الى ان الاشبه ان تشبيه الريق بالخمر ليس في الطعم بل في التلذذ روحاني فالمشبه لذة
النفس بالريق والمشبه به لذة النفس بالخمر فليس شيء من الطرفين حسيا او عقليان عطف
على قوله حسيان كالعلم والحيوة في المختصر نقلا عن المفتاح والايضاح ان وجه الشبه بينهما كونهما
جهتي ادراك قال والمراد بالعلم ههنا ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية لا نفس الادراك
ولا يخفى انه جهة وطريق الى الادراك كالحيوة هذا كلامه ولا يخفى ان الملكة كما انه سبب للادراكات
جزئية هي صور الجزئيات ولذا وصفت بالجزئية كذلك هي سبب لادراكات كلية هي عبارات سببا

لحصول

لحصول الملكة فان الادراكات اذا تكررت وترسخت تصير ملكة والملكة تصير سببا لاسترجاع
الادراكات بلا تجشم كسب جديد فان العلم اولا سبب لحصول الملكة والملكة سبب لحصول
الادراك ثانيا فلا يخفى ان الادراك ايضا سبب للادراك فلا حاجة الى ارادة نفس الادراك
على ان سببية او ان الادراك غني عن الكسب وبالجملة هو مدح العلم انه كالحيوة يميز صاحبه
عن الميت والجماد ويمكن ان يجعل وجه التشبيه تمييز الصاحب عن الجماد وذا يصح على ان يجعل
العلم فتحل والاوجه ان وجه الشبه كونهما سببي الانتفاع بالمرء فانه لا انتفاع بدون العلم
كما انه لا انتفاع بدون الحيوة ويمكن ان تريد بالادراك الوصول الى الشيء فيكون معنى كونهما جهتي
ادراك جهتي وصول الى الشيء فيؤول الى الاوجه من الاوجه فتنبه ولا تغفل فان مآل العلم
التنبه ومآل الغفلة الخسر والندامة او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا
او العكس فنبه على الاول بقوله كالمنية وهو الموت وفسر بعدم الحيوة عما من شانه وقال السيد
الاظهر انه عدم الحيوة عما اتصف بها ويؤيد الاول قوله تعالى كنتم امواتا فاحياكم والسبع بفتح
الباء وضمها وسكونها المفترس من الحيوان وعلى الثاني بقوله والعطر وخلق كريم اما باضافة
الخلق الى الكريم كما في الشرح لكن لا بتقدير رجل كريم كما فيه اذ لا وجه للتخصيص بل بتقدير شخص
كريم واما بالوصف فيكون من قبيل عيشة راضية فالعطر وهو الطيب مشموم والخلق وهو كيفية
نفسانية يصدر عنها الافعال بسهولة من غير سبق روية عقلي ونبه بتقديم الاول على كثرته
كما نبه عليه المفتاح بتمثيل الاول بثلاثة امثلة وتمثيل الثاني بواحد وكان وجه قلة الثاني ان
المحسوس اصل للمعقول لان علمه منتزع منه المعقول ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يتعلق به
من ذلك الحس فتشبيه المحسوس بالمعقول جعل الفرع اصلا والاصل فرعا وهو مستهجن ولذلك
لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور
والمسك كالخلق في الطيب كان سخيفا في القول وهذا استرخوفي يتعلق به الواقع فيه
بالاعم فلا يسمع منه ما يناقش به من ان الاثم عدم جواز جعل الفرع اصلا لجواز كون الفرع من
وجه اصلا من وجه ولو سلم فليس كل محسوس اصلا لكل معقول فليجعله محسوسا هو فرع آخر وما
يمكن ان يناقش به من ان من المحسوس ما هو الخيالي وليس اصلا للمعقولات والاخفى فيه الكناية
الا ان يقال لان الشبه اظهر واعرف نعم لا يتم التمسك به في عدم الجواز كما فعله من ادعاه والاظهر عدم
الجواز الا بعد جعل المعقول كالمحسوس كما فعله البعض غاية الامر انه جعله كالمحسوس ابلغ وكان

المشهور في الحسي ما ادرك بتعلق الاحساس بنفسه وبالعقلي ما لا يكون للحس الباطن مدخل
فيه والتنبيه الى اللوازم جعل المحسوس المخترع واخلاف في المحسوس احتاج الى تفسير الحسي والعقلي
فقال **والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى الحواس** جمع حاسة وهي كالحساس
مشتقة من الاحساس على خلاف القياس **الخمس الظاهرة** تقييد للحواس بالظاهرة ليشعر بان اول
بالحواس الباطنة وجعل الوجدانيات داخلة في العقلي يناسب انكارها اتباعا لمذهب المتكلمين
وحمل الظاهرة على المستغنية عن البيان وان كان وجيها لطيفا مشارا اليه بالبيان لكنه
كالمخالفة للعيان **فدخل فيه** اي في الحسي بسبب زيادة او مادته في تفسيره **الخيالي** وهو المعدوم
الذي يفرضه مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس فان قلت لو فسر الحسي بما لو ادرك
لادرك باحدى الحواس الظاهرة لكان اقرب الى الفهم وانسب لان جعل الوهمي في قرن الخيالي انسب
من جعله في قرن العقلي ● قلت انما يكون في قرنه لو لم يتعاونا بكثرة تشبيه المحسوس بالخيالي
وعدم تشبيهه بالوهمي كتشبيهه بالعقلي ● واما اذا كان كذلك فهو في قرن العقلي **كما في قوله**
وكأن محمر الشقيق وصفه بالمحمر مبالغة في حمرته لان الافعلال للمبالغة فليس صفة الشقيق
وهو ورد احمر لغواير يقال له شقائق النعمان بضم النون اضيفت الى النعمان بمعنى الدم او الى نعمان
بن المنذر لانه انتهى الى ارض فيها من الشقائق ما اعجبه ● وقال ما احسن هذه الشقائق
احموها وكان اول من حماها لا الى النعمان بالفتح وهو واد في طريق الطائف يقال له نعمان الاراك
وكانه رد الشارح الشقائق الى المفرد لضرورة الشعر اذ لم يوجد الشقيق بمعنى الشقائق بل
الشقائق للواحد والجمع فان قلت هذه الوزن مما لا نظير له في الاحاد ولو كان الشقائق
للواحد لوجد له نظير في الاحاد قلت ذكر في القاموس انه سميت بالشقائق تشبيها بشقيقة
البرق وهي ما انتشر منه في الافق فهو في الاصل جمع سمي به هذا الورد لاشتماله على اوراق كل منها
منه كشقيقة **اذا تصوب** اي مال الى السفل **او تصعد** اي مال الى العلو قيد المشبه بهذا القيد
لان اوراق الشقائق ليست على هيئة العلم من غير ميل الى السفل والعلو **اعلام** جمع علم وهو
ما ينتشر فوق الرمح **ياقوت نشرن على رماح** جمع رمح **من زبرجد** فان الاعلام الياقوتية
المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لم يدركه حس لان الاحساس لا يتعلق بغير موجود ومادي حاضر
عند الحس على انه مخصوصة يعرفها كل ذي حس لكن مادته التي تركبت منها كالياقوت والزبرجد
وهيئة العلم والرمح والنشر مما ادرك بالحس ● ويمكن تفسير الشعر بما يخرج المشبه به عن كونه

خياليا

خياليا بان يجعل اعلام ياقوت بمعنى اعلام كالياقوت في الحمرة فيكون تشبيها بليغا ويراد
بالزبرجد خشب مخضر كالزبرجد فيكون استعارة **وبالعقلي** عطف على قوله بالحسي **ما عدا**
ذلك على قوله المدرك بعطف معمولين على معمولي عامل واحد اي المراد بالعقلي ما لم يدرك هو ولا مادته
بتمامها باحدى الحواس الظاهرة سواء ادرك بعض مادته اولا **فدخل فيه الوهمي** اي **ما هو غير مدرك بها**
ولو ادرك لكان مدركا بها اي لو ادرك على الوجه الجزئي فلا ينافيه كون انياب الاغوال متصورة
اذ ما لم يتصور لم يتصور جعله مشبها به وبهذا القيد يتميز عما يدرك بالوجدان ويصح قوله وما يدرك بالوجدان
عطف عليه قال الشارح وبهذا القيد يتميز عن العقلي يعني به تميز الخاص عن العام ولولا تفسيره لا يصح
الحكم بدخوله فيه وربما يقال المراد التمييز عن العقلي الصرف وما ذكرنا احسن فاحسن التامل
عن الوهمي بحسن التعقل **كما في قوله** اي كالمشبه به في قول امرئ القيس **ايقتلني** يريد به الرجل الذي
اوعده في حب سلمى **والمشرفي** بفتح الراء قال الشارح سيف منسوب الى مشارف اليمن
وجعل القاموس مشارف من الشام ● وانما رد المشارف الى المشرفي لان الجمع اذا نسب اليه ما لم يرد
الى المفرد **مضاجعي** قال الشارح اي ملازمي ● وجعل المضاجعة كناية عن الملازمة ● وجعل
مضاجعي مبتدأ والمشرفي خبرا حيث قال في تفسيره ● والحال ان ملازمي سيف منسوب الى مشارف
اليمن ولا بأس بتقديم الخبر مع كونه معرفة كالمبتدأ لانه يجوز فيما لا التباس فيه على ما هو التحقيق
ولا التباس هنا لانه يعلم من استبعاد القتل ان الملازم مانع القتل فالملائم تعيينه بالمشرفي
لا تعيين المشرفي به ● ومن الناس من توهم ان الشارح جعل الكلام قلبا وابتلى ببيان نكتته
القلب ودم بات بالقيد للنفي جليا ولا يبعد ان يراد بالمضاجع حقيقته ويكون فيه اشعار
بان قصد احد قتلي لا يمكن الا في حال اضطجاعي ونومي **ومسنونة** قال الشارح اي سهام محددة
النصال يقال سن السيف اذا احده ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وهذا
والانسب بقوله **زرق** تفسيرها بالتحديد والصيقل على ما في القاموس ● ولا يخفى ان الانسب تفسير
المسنونة باسنة الرماح لان الاسنة هي الاشبه بانياب الاغوال لانها اعظم من النصال ومن كون
انياب الاغوال مما لم يدرك مادته بالحس نظر لان مادته العظم وكانه مبني على توهم انياب الامن
جنس العظم لانه نعقل ما لا يكون العظم بل لا يعلم ان مادته اي شيء لانه لا مناسبة لها بشيء من
القوى العلوي ولا يختص على صورة الناب المتعارف بخصوصه بل على صورة مهيبة له مناسبة في الجملة
بصورة الناب **كانياب اغوال** الانياب جمع ناب وهو السن خلف الرباعية ● والاغوال جمع غول

وهو ساحرة الجن ∴ والغيلة وشيطان يأكل الناس • او دابة تراها العرب وعرفتها وعقلتها
ثم بطشرا قال الشارح ومما يجب له التنبيه في هذا المقام انه ليس المراد بالخياليات الصور
المرتسمة في الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على
ما سبق تحقيقها في بحث الوصل والفصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما
تأدت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان انياب الاغوال ورؤس
الاغوال والشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن ان
يدرك بالحواس الظاهرة على تقدير وجودها وليست ايضا مما لم يتحقق كصداقة زيد وعداوة
عمرو بل المراد بالخيالي والوهمي ما اخترعته القوة المتخيلة اعني القوة التي من شأنها تركيب
الاشياء وتفريقها واختراع اشياء لا حقيقة لها اما من الامور المحسوسة الموجودة كما
في الخيالي واما لا من شيء بل هو اختراع صرف على نحو المحسوس كما في الوهمي • ونحن نقول
لم يسموا ما اخترعته المتخيلة من الامور العقلية الصرفة وهميا بل ادخلوه تحت العقلي مطلقا
لانه لا يلتفت اليه الا عند ذي في مقام التشبيه لا يمكن للواهمة ان يخترع للعقل في توجهه اليه وجعل
متوجها اليه متلفتا نحوه لان الصرف يخرج سلطان العقل لا يقبل فيه الا الحق والتنجية
وبعض عن المخترع الصرف فاولى النظر فيه وما ذكره الشارح من نفي كون الوهمي من مدركات
الوهم من انه ليس له تحقق ليس بقوي لان من افراد مدركات الوهم ما يجوز ان لا يكون له تحقق بل
يكون بحيث لو ادرك بعد وجوده لادرك بالوهم **وما يدرك بالوجدان** فسروا الوجداني بما
يدرك بالقوى الباطنة ومدركاتها لا تخرج من الصور والمعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس فان
المدرك من القوى الباطنة اما الحس المشترك وهو لا يدرك الا الصور واما الواهمة وهي لا تدرك
الا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس فليس ما يدرك بالوجدان بعد الخيالي والوهمي الشاملين
الا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس لكن في كون كل ما يدرك بالقوى الباطنة وجدانيا خفاء
اذ المشهور في الوجداني ما يجده كل احد من نفسه عقليا صرفا كان كاحوال نفسه ومدركا بواسطة
قوة باطنة فتخصيص الداخل بالوجداني منه من بين سائر مدركات القوى الباطنة تخصيص بلا مخصص
كاللذة والالم قال الشارح الحسيين فانه المفهوم من اطلاقهما لا اخلاق اللذة والالم العقليين فانهما
ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحيوة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل
لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر

من حيث

من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك القوة الغضبية او الشهوية
ما هو خير عندها وكمال كتكيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة
بصوت حسن والشامة برائحة طيبة • والمتوهمة بصورة شيء ترجوه • وكذا كل البواقي
فهذه مستندة الى الحس • واما العقلي فلا شك ان للقوة العاقلة كمالا وهو ادراكها
المجردات اليقينية • وانها تدرك هذا الكمال وتتلذذ به وهو اللذة العقلية • وقس عليها
الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهو ظاهر
واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدرك
بالحواس الظاهرة وجدا بالضرورة فيما هو المدرك احدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة
لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع
والجوع والفرح والغم وما شاكل ذلك هذا كلامه • وتتمة تحقيق المقام ان المراد بالادراك العلم
وبالنيل تحقق الكمال لمن يلتذ به فان التكيف بالشيء لا يوجب الالم واللذة من غير ادراك فلا الم ولا
لذة للحي وجابيا له من الكمال والآفة • وادراك الشيء من غير النيل لا يولم ولا يوجب لذة كتصور الحلاوة
والمرارة ∴ وانما قال من حيث هو كذلك لان الشيء قد يكون مولما وموجبا للذة والفرح
بالحيثية • وانما قال كمال لانه يستلزم البراءة من القوة وكمال الشيء خروجه من القوة الى الفعل
وانما قال خير باعتبار انه مؤثر واللذة باعتبار الحصول والتأثير كذا ذكره المحقق الطوسي في شرح
الاشارات • وفيما ذكره الشارح ابحاث احدها ان المتبادر من اللذة والالم ما هو جسماني او روحاني
سواء كان الادراك بالحس او بالعقل مثلا نيل الذائقة الحلاوة اذا ادرك لذة جسمانية سواء ادرك
هذا النيل بوجه جزئي فيكون الادراك بالحس او ادرك بوجه كلي فيكون عقليا صرفا • وثانيها
ان ادراك القوة الغضبية ان اريد به العلم فلا ادراك للقوة الغضبية وان اريد به النيل فلا بد من
الشعور به حتى يكون لذة والشعور به ليس حسيا كيف ونيل القوة الغضبية ليس معنى جزئيا متعلقا
بالمحسوس حتى يكون ادراكه بالواهمة اذ ليست القوة الغضبية من المحسوسات • وثالثها ان تكيف
الواهمة بصورة شيء غير موجود مما لا يعقل لانه انما يدرك معنى جزئيا متعلقا بالمحسوس والمرجو غير
موجود حتى يمكن تعقله على وجه جزئي بل تعقله قبل الوجود انما هو بوجه كلي فهو من مدركات العقل
ورابعها ان كمال القوة العاقلة لا ينحصر في الادراكات اليقينية ولا في ادراك المجردات بل ادراك
المحسوسات ايضا كمالها كالظنون مثلا ومن كمالاتها الملكات الفاضلة كالشجاعة والسخاوة

الى غير ذلك نعم اجل كالاتيها تلك الادراكات • وخامسها ان الادراك بالقوى الباطنة ليس
من الصور المحسوسة ولا من المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس لان القوى غير محسوسة بل
عند التحقيق ذلك الادراك صفة للنفس المجردة فلا يكون لذة حسية بمعنى كونه ادراكا بالحس
واعلم ان نيل ما هو خير لا يختص بنيل المدرك ما هو خير بل نيل ما تحبه المدركة ايضا من قبيل اللذة
كادراك الشخص حسن ابنه فانه لذة مع انه نيل ابنه ما هو كمال وخير له وان اللذة قد يكون بمجرد ادراك
ما هو خير من غير نيل سوى الادراك الصور الحسنة فانه لذة ولا نيل سوى ادراكه ودعوى ان
اللذة بادراك هذا الادراك ليست ظاهرة • وح نقول اللذة العقلية مجرد ادراك النفس
الامور المطابقة ادراكا ثابتا من غير ان يدرك ادراكها كما ذكره الشارح فليكن سادس الابحاث
ولتكن الابحاث ستة يكون كل منها لذة • قال السيد السند انه لا يخفى ان ايراد امثال هذه التحقيقات
في امثال هذه المقامات مما لا يجدي للمتعلم نفعا بل ربما زاده حيرة في تفاصيل هذه المعاني ودقائق
العبارات فالاولى بحال هذه العلوم ان يقتصر فيها على الامور العرفية وما يقرب منها ولعل
ذلك افتخار منه باطلاعه على العلوم العقلية وما ذكره من التدقيقات هذا كلامه وليس بذاك
فان السكاكي ادرج في كتابه مقدمات حكمية واصطلاحات عقلية فلا بد لشارح الكلام ان يخوض
في تفصيل مرامه فليس نظره افتخارا الا بالسكاكي ويشهد لذلك انه يشكو الشارح فيما بعد عن السكاكي
ويقول لا يتفرع على امثال هذه التقسيمات احكام متفاوتة فهي قليلة الجدوى وكانه هذا ابتهاج
من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين • ووجهه اي وجه التشبيه ما يشتركان اي
الطرفان فيه بحكم التشبيه فيؤول المعنى الى ما دل على اشتراكهما فيه فلا يرد نحو ما الشبه بالاسد للجبان
لان الشجاعة ليست مشتركة بينهما مع انها وجه الشبه للدلالة على مشاركتهما فيها ولا يلزم ان
يكون من وجوه التشبيه في زيد كالاسد الوجود والجسمية والحيوانية ونحوه انه يلزم ان يكون الطرفان
قبل الدلالة على الاشتراك فيه طرفين الا ان يتجوز او يخرج التعريف يخرج من قتل قتيلا ولا يخفى
ان الوجه ليس اخرج الا التعريف من الطرفين كما يوهمه كلامه وهو ما دل على اشتراكهما في شيء • قال الشيخ
المراد بكلمة ما معنى له مزيد اختصاص بهما واستشهد فيه بقول الشيخ عبد القاهر ان التشبيه الدلالة
على اشتراك شيئين في وصف هو من اوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس
ولا يخفى انه انما شهد لا يدل الا على مزيد اختصاص بالمشبه به ثم نقول لما كان ظاهر عبارة الشيخ موهما
لوجوب كون وجه الشبه خارجا عن الطرف وكونه وصفا ثابتا للشيء في نفسه من غير اعتبار معنى

ومختصا

ومختصا بالمشبه به مع ان الظاهر ان ذلك شرط لكون التشبيه مقبولا وهو غير معتبر في مفهوم
وجه الشبه ولانه في مفهوم التشبيه اسقط المص عن تعريف التشبيه ولم يعتبره في تعريف وجه الشبه ووضع
موضع الوصف كلمة ما ليشمل الجنس بلا اخفاء وذكر قوله تحقيقا او تخييلا تصريحا بان وجه الشبه
لا يجب ان يكون من اوصاف الشيء في نفسه فتعديل تعريف المص باعتبار امور تخيلية موافقا لكلام
الشيخ عدول عن طريق سلكه قال المص والمراد بالتخييل ان لا يكون وجوده في المشبه به الا على تأويل
وكان قد اقتصر في البيان على ما وجده والا فمفهوم ما يشتركان فيه تخييلا اعم ولذا قال الشارح
بان لا يوجد في احد الطرفين او كليهما الا على سبيل التخييل الخ والتأويل نحو ما اي وجه الشبه في قول
يعني القاضي التنوخي المنسوب الى قبيلة تنوخ المسماة بالقعول من تنخ بالمكان اقام به سموا به
لانهم اجتمعوا فاقاموا في مواضعهم وهم الجوهري فجعل النسبة الى تنوخ من قبيل تقول وكان
النجوم جمع نجم كالنجم وهو الكوكب بين دجاه اي دجى الليل والمرجع في البيت السابق ويروى
دجاها فالضمير لليلة او النجوم فالاضافة لادنى ملابسة والدجى كالعلى جمع دجية وهي الظلمة
بناء ومعنى سنن جمع سنة وهي في اللغة السيرة ومن الله حكمه وامره ونهيه وما سلكه النبي
مع التراخي احيانا لاح اي ظهر بينهن ابتداع الابتداع الانشاء والبدعة الحدث في الدين بعد
كماله والمراد بالابتداع على ما بين وجه التشبيه احداث البدعة ولا يخفى ان طرفي البيت الا تنبيها ان
فانه جعل النجوم بين الدجى والسنن بينهن الابتداع • واللائم ان يجعل النجوم بينهن الدجى او السنن
بين الابتداع وتحصيل الملائمة كما يمكن باعتبار القلب في الاول يمكن باعتباره في الثاني واشار
اليهما اما الى الاول فبقوله من حصول اشياء مشرقة ببعض في جوانب شيء مظلم اسود فانه
مفهومه ان جعل الدجى بين النجوم واما الى الثاني فبقوله بسنن بين الابتداع • ولم اشار الى ترجيح
الثاني بايراد تفصيله وتوضيحه دون الاول • وكان وجه الترجيح ان التأويل اذا دار بين المتقدم
والمتأخر يترجح ويكون احرى به لئلا يكون كالعمل قبل الحاجة وكنزع الخف قبل الوصول الى الماء
لكن لا يخفى ان الاول انسب بالمقام والطف كيف وفيه بيان كثرة النجوم وغلبتها على ظلام الليل
لغلبة السنن في الاسلام على البدعة والنكتة في القلب الاشارة الى ان الواقع
كون الدجى ظرفا للنجوم • والقول بكون الدجى بين النجوم كما هو المقصود في هذا المقام بقرينة المشبهة
قول تخييلي لا نه يكون تخييل في المرئي لغلبة النجوم على الدجى كما ان قلب سنن بين الابتداع
للاشارة الى ان السنن هي الاصل الذي حدث فيها البدعة والا فلا ينبغي ان يجعل ظرفا للبدعة

دون العكس وان دعت الحاجة اليه وقال هو للاشارة الى كثرة السنن حتى كان البدعة هي التي تلمع بينها فان وجه الشبه فيه اي في هذا التشبيه هو الهيئة الحاصلة عن حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم اسود هي الظلمات ولا يخفى ان جعل الظلمة مظلمة وان كان له وجه من انها مظلمة بذاتها كما ان الضوء مضيء بذاته لكن جعلها سوداء او قابلة للون مما لا يوجد له مساغ فلا يكون تلك الهيئة في المشبه ايضا الا تخييلا ولا يكون تحقيقا كما يفهم من قوله وهي غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل الا ان يقال لا ايراد بالتحقيق ما ثبت في الواقع ولا يسمى بالتدقيق وانما هو ما يكون في الراي ولا يحوج الى تكلف واحتيال الا نعكس فانه كالثريا ولا يخفى انه يرى بين النجوم امور مظلمة سود تنوا عند التحقيق بالتدقيق الى ظلمة صرفة وهو منشا قوله بين دجاه دون ان يقول بين امور مظلمة سود وذلك اي وجوده في المشبه به على طريق التخييل انه اي لانه ومنه الظهر ما في الشرح من جعل ذلك اشارة الى بيان وجود في المشبه بطريق التخييل لانه بيانه الضمير للبيانية لما كانت البدعة وكل ما هو جهل تجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يامن ان ينال مكروها من الوقوع في مهلكة او العثور على داهية مهلكة شبهت جوابه لما اي البدعة ونظايرها من الجهالات بها اي بالظلمة ولزم بطريق العكس ان شبه السنة وكل ما هو علم بالنور ووجه جعل تشبيه السنة بالنور فرع تشبيه البدعة بالظلمة دون العكس ان العلم قد يكون مع الضلال كما في العالم الغير العامل والجهل لا ينفك عن الضلال او ان التنفير عن البدعة متقدم على الترغيب في السنة فالتشبيه في البدعة اسبق او ان الظلمة بالكون كانت سابقة فذا رتفعت بالسنة فتشبيه الجهل والبدعة بها يستحق ان يكون سابقا على تشبيه العلم والسنة وجعل السكاكي كلا منهما مستقلا وشاع ذلك اي كل من التشبيهين حتى تخيل ان الثاني اي كل ما هو علم مما له بياض واشراق فقدم الثاني على خلاف ترتيب الوجود والذكر السابق لقوة شاهده وشرفه نحو قوله اتيتكم بالحنيفية اي بالملة الحنيفية المنسوبة الى الحنيف اي الثابت على الاسلام البيضاء هذا لا يدل الا على ثبوت البياض دون الاشراق كما هو المدعى ولو اريد بالبيضاء الشمس وجعل في للحنيفية تبعا ولها بالمشرقة كقولك مررت بزيد الاسد اي الجري لم يدل الا على تخييل الاشراق والاول على خلاف ذلك كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار لذلك الشيوع المستلزم للتخييل المذكور تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها اي النجوم

بين

بين الدجى ببياض الشيب في سواد الشباب في العقول والرواج او بالانوار مؤتلقة بالطاف اي لامعة بين النبات الشديدة الخضرة التي تري اسود تنبيه على ان المحقق اعم من المحقق في الواقع او في المرئي وبادي النظر كما اشرنا اليه وقد جعل صاحب المفتاح البيت من التشبيه المطلوب على نحو وبدا الصباح كان غرته وجه الخليفة حين يمتدح ففيه ادعا ان نور السنن صار بحيث يشبه به نور النجوم وان الابتداع فوق الظلمة في الاظلام وليس لك ان تجعل الكاف للتشبيه وان من الحروف التشبيه بالفعل فيتغير المعنى ولكون النجوم بين دجاها سنن لاح بينهن ابتداع اي التلالي الهيئة فيخرج بذلك التشبيه عن كونه مقلوبا لانه وجب زيادة ما بعد الكاف اذا دخل على ان فيقال كما انه ولا يقال كان لئلا يلتبس بكان من الحروف المشبهة فعلم من تصوير وجه التشبيه انه المشترك بين الطرفين فسد جعله في قول القائل النحو في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان المشبه اي النحو لا يحتمل اي لا يحتمل شيئا من القلة والكثرة لانه يجري في الجزئيات ويتعين فيه احدهما كيف واذا روعي في جميع اجزاء الكلام فقد حصل النحو وان اهمل في جزء فلا نحو في الكلام فوجه الشبه هنا ان الكلام لا يصلح الا بوجوده ويفسد بعدمه بمعنى انه لا ينتفع به لفوت الدلالات بل يستغرب للانتقال الى غير المقصود كما انه لا ينتفع البدن بطعام لا ملح فيه بل يستغرب ويمرض ولا يتم الفساد على فوت الانتفاع بل كما لا لذة لطعام لا ملح فيه لا لذة لكلام لا نحو فيه ولو سلم انه برعايته في بعض اجزاء الكلام يحصل النحو فالفساد يتعلق بقلته في البعض لا بكثرته قال صاحب المفتاح وربما امكن تصحيح جعله فقال الشارح فكان المراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يعد به الكلام وفيه ان استعمال الوجه الغريب بدل الوجه المستفيض لا يجعل النحو كثيرا في الكلام فكان المراد بكثرة النحو ايراد الكلام محتملا لوجوه مختلفة ويحتمل التطبيق على قواعد متباينة فيوجب تحير السامع لصيرورة المركب بمنزلة المفردات المشتركة وهو اي وجه التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما اي حقيقة شيء من الطرفين كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما او جنسهما او فصلهما او في الجنس والفصل او خارج عن حقيقة واحد منهما او المراد غير خارج من حقيقة كلا الطرفين او خارج عن حقيقة كلاهما ولا يخفى ان تشبيه الانسان بالفرس في الحيوانية لا في الحيوان كما هو داب ارباب اللسان وكون الشيء حيوانا ليس جنسا فكان المراد بالداخل ما يوجد بالنظر الى الداخل وان قوله غير خارج يشمل نفس

الحقيقة ولذا اختاره على الداخل وانما قدمه على القسم الثاني مع كونه سلبيا لانه اخصر عن تعريف
في الطرفين التشبيه بل الاجري جاء في حق الحاق الناقص بالزائد هو العمدة في باب التشبيه او نبه وبني
الاستعارة كيف وقد تقرر انه لا تتفاوت الاشياء في الذاتيات وهي من الامور المشاركة فيه
سواء العدم نقيضه والتقسيم الثاني وتذييله بتفصيل فلو قدم لا يخفى انفصال قسيم عن آخر بفصل
طويل ولا يذهب عليك ان دخول بعض الموهومات الكلية في الاشخاص وخروج بعضها من تدقيقات
الفلسفة وتحصيل التمييز بينها بالتحليل وهم مع طول بحثهم فيه معترفون بالعجز عن تمييز
الحقيقة عن غيرها للتعسر تمييز الجنس عن العرض العام وتعسر تمييز الفصل عن الخاصة وحكم تحققه
فيه بل بتعسر تمييز الحقيقة عن اجزائها اذ يحتمل ان يكون تمام حقيقة الانسان الناطق او الحيوان
او يكون الناطق خاصة غير شاملة و بتعسر تمييز الجنس عن فصل الجنس اذ يحتمل ان يكون جنس
الانسان مجرد الحساس واما اهل العرف واللسان فلا يعقلون من الداخل في الطرف الا الاجزاء
الخارجية فالداخلة في الانسان عندهم الراس واليد والرجل وهم بمراحل عن التشبيه في مفهوم
واخل في الحقيقة وليس التشبيه عندهم الا المعاني القائمة بالطرفين وليس الجنس والنوع
عندهم الا الاخص والاعم واي شيء نوع المتحرك عندهم والمتحرك جنسه فامثال هذا التقسيم
من تحقيقات الحكماء والبرهان العظيم **صفة** اي الخارج لا بد ان يكون معنى قائما بالطرفين والخارج
الذي ليس كذلك غير صالح لكونه وجه شبه **حقيقية** اي موجودة في الطرفين لا بالقياس الى شيء
اما حسية اي مدركة بالحس الظاهر وهي **كالكيفيات الجسمية** اي المنسوبة الى الجسم باختصاصها به
والكيفية نسبة الى كيف كما ان الكمية الى الكم وضعت لما يجاب به عن السؤال بكيف
وخصها المتكلمون ببعض الاحوال وكيفية فتكيف من مصنوعاتهم صرح به اهل اللغة وليس المقدار
والحركة منها عندهم كما يعلم من فنهم فتارة يقال اراد بالكيفيات مطلق الصفات وتارة
يقال اراد بالمقدار وصفه من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركة السرعة والبطوء والتوسط
بينهما ويزيف الثاني بان في كون هذه الامور صفات حقيقية نظرا اذ رب طول يصير قصرا
بالنسبة الى اطول ورب بطوء هو سرعة بالنسبة الى آخر ونحن نقول لو حمل قوله كالكيفيات الجسمية
على الاعم من الصفات الحسية وقوله مما يدرك بيانا لها واشارة الى التقسيم لم يرد شيء مما يدرك
بالبصر وهو في اللغة حاسة العين ونفسها وفي عرف الحكماء قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين
اللتين تتلاقيان فتفترقان الى العينين وفيه نظر لانه لا يصدق على بعض الحيوان فان الحول

قد يكون

قد يكون بتقاطع العصبتين الى العينين وقد يكون بعدم تلاقيهما فلا يصدق التعريف على بصر
من لم يتلاق عصبتاه بل على بصر الاحول اصلا لما قيل ان قوله تتلاقيان فيه تجوز بنى
عن عدم التقاطع فتفطن ولا يخفى انه يدرك بالبصر غاية انه لا يدرك خطا ما اذا لم يكن
حوله قطرة بل يكون عارضا يرى الواحد اثنين ويصدق على قوة كل حدق موجودة فيها **من الالوان**
المدرك بالذات بالبصر هو اللون والضوء وما عداهما مدرك ثانيا وبالعرض واللون مع
كونه مدركا بالذات ادراكه مشروط بادراك الضوء كانه لم يذكر الضوء اكتفاء بذكر مدرك بالذات
من التنبيه على المدرك بالذات واختار اللون بالذكر تنبيها على ان المدرك بالذات ودفعا لما يتوهم
من توقف ادراكه على ادراك الضوء انه مدرك بالعرض والاكثر ذكر المدرك بالعرض لانه ابعد عن
كونه مبصرا فبالغ في توضيحه **والاشكال** كالشكول جمع شكل وهو في اللغة الصورة المحسوسة
والمتوهمة وفي عرف الحكماء هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم او السطح كالكرة والدائرة
او نهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة او اكثر مما لا يليق تفصيله بالمقام **والمقادير**
جمع مقدار وهو في اللغة مبلغ الشيء وفي عرف الحكماء كم متصل قار الذات والكم عرض
يقبل التجزي لذاته ويعني بالاتصال ان يكون للاجزاء حد مشترك يتلاقى عنده جميع الاجزاء كل
جزء فرض فيه تكون نهايته متحدة مع مبدأ الآخر بخلاف العدد فان الاربعة اذا قسم الى
نصفين مثلا لم يكن نهاية نصف منها مبدأ النصف آخر هذا هو الاتصال الذاتي الذي
هو فصل الكم المتصل بخلاف الاتصال العرضي كاتصال خط بخط فانه متصل بالقياس
الى الغير لا في حد ذاته فبهذا اندفع انه لا نهاية لسطح الكرة فلا يكون كما متصلا لان الحد
هو الحد الوضعي اللازم بعد فرض القسمة لا النهاية الموجودة وذكر قار الذات لاخراج
الزمان لان المراد به ان يكون الاجزاء المفروضة ثابتة وليس الزمان كذلك **والحركات**
جمع حركة على وزن دفعة وهي لغة ضد السكون وفي عرف المتكلمين حصول جسم في
مكان بعد حصوله في مكان آخر قال الشارح يعني مجموع الحصولين وهذا اخص بالحركة
الاينية وفي التعريف انظار لا يفي به المقام وعند الحكماء هو الخروج من القوة
الى الفعل على سبيل التدريج واحترز بقوله على سبيل التدريج عن الخروج دفعة كتبدل الصورة
النارية بالهوائية فانه يسمى كونا وفسادا لا نقول الحركة من الاعراض النسبية فكيف
جعلها صفة حقيقية لانا نقول النسبة لا تكون صفة حقيقية واما معروض النسبة

يكون صفة حقيقية والحركة بالنسبة بالمعنى الثاني وقد نبه بايراد الامثلة مجموعا على
تنويع كل منها اما الالوان والاشكال فظاهرة واما المقادير فلانها اما اجسام تعليمية
واما سطوح واما خطوط واما الحركات فلانقسامها الى الوضعية وغيرها والى القسرية و
الطبيعية والارادية الى غير ذلك **وما يتصل بها** قال الشارح اي بالمذكورات كالحسن والقبح اللذين يتصف
بها الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين
باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل وغير
ذلك هذا وفيه انه حمل الحركات على كيفياتها من سرعتها وبطئها والحالة المتوسطة بينهما حفظا
لما هو المصطلح في الكيفيات على ما هو احد التوجيهات السابقة فلا يصح ح تمثيل ما يتصل بالمذكورات
بالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة واما قوله الداخلة تحت الشكل فتقييد
للامور الاربعة لانها تعرض للخط قطعا مع انه لا شكل له لان نهايتي الخط لا يحيطان به واما
ما هي للخط فداخل في قوله غير ذلك فانها ايضا مما يتصل بالمذكورات لانها مما يتصل بها واورده
السيد عليه ان هذه الامور تعرض للخط والاشكال نعم يتجه انها لما كانت داخلة تحت الشكل
فقد دخلت في قوله والاشكال فلا معنى لجعلها داخلة تحت الشكل فقد دخلت تحت ما يتصل بها
الا ان يقال تسامح في قوله تحت الشكل واراد بحت ما يتصل بالشكل الاول واورد السيد
ان الاشكال مما يتصل بالمقادير فلا وجه لافرادها من الالوان وافرادها عما يتصل بها ويرده ان افرادها
وضمها الى الالوان لان حسن الشخص وقبحه مما يتصل بمجموعهما **او بالسمع** عطف على قوله بالبصر
وهو في اللغة الاذن وحس الاذن يكون للواحد والجمع وفي عرف الحكمة قوة رتبت في العصب
المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات وفيه نظر لانه لا يصدق على قوة
رتبت في احدى العصبين **من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين** وانما
وصف الاصوات تنبيها على ان انواعها امور اعتبارية لا يميز بينها الا باعتبار اوصاف متقابلة
بالاضافة بخلاف الالوان واضرابها والطعوم والروائح وفي كون الاصوات باعتبار القوة و
الضعف والتوسط من الصفات الحقيقية نظر لانها تختلف باختلاف المضاف اليها ولا يذهب
عليك ان للاصوات ايضا امورا متصلة بها يدرك بالسمع كحسنها وقبحها والكيفيات الحاصلة
في الاعماد على مخارج الحروف وكونها موزونة ومنثورة وكذا الطعوم والروائح فتخصيص
ما عداهما من مدركات البصر ومدركات اللمس بقوله وما يتصل بها اتفاقي لا موجب له **او بالذوق**

وهو

وهو في اللغة مصدر ذاق بمعنى اختبر الطعم وفي عرف الحكمة قوة منبثة في العصب المفروش
على جرم اللسان وفيه انه يخرج عنه القوى المودعة في البعض من هذا العصب ويدخل فيه قوى
غير مدركة للطعوم مودعة فيه ويمكن دفع الاول بادنى تمحل فانظر وادفع الثاني **من الطعوم**
واصولها تسعة وطرفاها الحلاوة والمرارة ولذا قال اهل اللغة الطعم الحلاوة والمرارة
وما بينهما من الحرافة والملوحة والحموضة والدسومة والعفوصة والقبض والتفاهة
والعفوصة طعم ينقبض به ظاهر اللسان وباطنه والقبض طعم ينقبض به ظاهر اللسان
والتفاهة طعم لا يحصل من ذي الطعم بسهولة لكمال صلابته وقد يستعمل بمعنى المقابل
للطعم **او بالشم** وهو في اللغة حس الانف وفي عرف الحكمة قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ
الشبيهتين بحلمتي الثدي وفيه **من الروائح** جمع رائحة قال الشارح والاحصر لانواعها
ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة او المخالفة كرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى
محالها كرائحة المسك الا الى ما يقاربها كرائحة الحلاوة هذا وكان المراد بالانواع المعهودات
المندرجة تحتها والا فالرائحة الطيبة ورائحة المسك ليسا نوعين مختلفين بالحقيقة ولا يبعد
ان يكون رائحة الحلاوة من قبيل الاضافة الى المحل ويكون المراد رائحة ذي الحلاوة **او باللمس**
وهو في اللغة المس باليد وفي عرف الحكمة قوة سارية في البدن كله يدرك بها الملموسات
قالوا لم يخل عنه الا الكبد والرئة والعظم والطحال والكلية لامسة فعلى هذا لا يصدق التعريف
على شيء من الحدود ولا يصلحه ضم الاستثناء ايضا لانه لا يصدق على لامسة عضو عضو وتصدق
على القوة الغاذية والنامية اذ لو اريد بالملموس ما عليه اللغة كان قاصرا او لو اريد المدرك بالالة مسة
يلزم الدور ولم يراع في ذكر الحواس الترتيب الذي لعله اذ قدموا اللامسة لانها يحتاج اليها
الحيوان اشد حاجة ولهذا انتشر في جميع الاعضاء ولم يخل عنه حيوان حتى الاطعون الفاقدة
للاربعة الا ان الشيخ كثيرا ما يقع في المبصرات فلما قدم البصر جمع معه ما سوى اللامسة بجامع
الاختصاص ببعض الراس الا انه ينبغي ان يؤخر الذائقة من الثلاثة لما يتصل باللامسة لشدة
المناسبة بينهما ولذا قال الامام الرازي لولا كثرة مباحث المبصرات لقدمنا الذوقات
ليكون رديفة للملموسات **من الحرارة واليبوسة والبرودة والرطوبة والخشونة والملاسة**
في المواقف الملاسة عند المتكلمين استواء وضع الاجزاء في ظاهر الجسم والخشونة عدمه فهما على هذا
القول من باب الوضع وعند الحكماء هما كيفيتان ملموستان قائمتان بالجسم وفي شرحه وقيل

تا يتعلق بسطح الجسم **والصلابة واللين** في المواقف هو عدم الصلابة عما من شأنه
فهو عدم ملكة وقيل هو كيفية بها يطيع الجسم للغامز وفي شرحه قال الامام الرازي هما من
الكيفيات الاستعدادية دون الكيفيات الملموسة وقال الشارح وكون هذه الاربعة من الملموسات
مذهب بعض الحكماء **والخفة والثقل** هو كعنب مصدر والعلم حاصل بالمصدر ولا يخفى
ان هذه فهومات الامور المذكورة ظاهرة يتشارك فيها الصبيان وغيرهم والاشتغال بتعريفاتها
لغو وان شاعت في غير هذا الفن فتركنا ذلك **وما يتصل بها** اي بالمذكورات كالبلة
والجفاف وغيرها **او عقلية** عطف على قوله حسية وتقسيم الخارج منه اليهما فيكون حسيا
وقد يكون عقليا او المراد بالحسي ما يكون افراده مدركة بالحس لكن لما لم يكن التشبيه به كثيرا
يدور عليه الاستعارة لم يتعلق عليه اهتمام يدعو الى تقسيمه وتفصيله واعتنى تقسيم الحسي
والعقلي عايد الى الحسية الطرف وعقلية بخلاف تقسيم الخارج فلم يستغن عنه بتقسيم الطرفين
كالكيفيات النفسانية نسبة الى النفس على غير قياس النسبة كالجسماني في النسبة الى الجسم
والكيفية النفسانية ما يختص بذوات الانفس الحيوانية وقيل ما يختص بذوات الانفس حيوانية
كانت ونباتية كذا يستفاد من المواقف والاختصاص بالاضافة الى انواع الاجسام فلا يشكل
في التمثيل بالعلم المشترك بين ذوات الانفس والواجب تعالى فانه قد يمنع الاشتراك لكونه علمنا عرضا
وحادثا دون علمه تعالى فانه قديم وليس بعرض **من الذكاء** وهو كالسواد سرعة الفطنة كذا في الصحاح
وعرف بشدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وباخص منه بمرتبتين وهو ملكة سرعة انتاج
القضايا وسهولة استخراج النتايج بواسطة كثرة مزاولة المقدمات كالبرق اللامع فلا يشمل
ملكة اكتساب الآراء التصورية وسرعة الانتاج وسهولة الاستخراج النظريين وعلى الاول
سؤال مشهور ذكره بعض الفضلاء الجامعين للعلوم من ان الذكاء يجامع اكتساب الراي فكيف
يكون معدا واجاب بعض الاذكياء المحققين بان منشأ الاشكال اشتباه صور الكلمات
والاشكال بظن المعد على صيغة اسم الفاعل وهو اسم المفعول اي قوة مهيأة هياها الله سبحانه
وتعالى لاكتساب الآراء هذا ونحن نقول فليكن اسم المفعول بمعنى قوة مرتبة ترتب النفس لاكتساب
الآراء وبمعنى المعد اصطلاحا والا يلزم ان شدة القوة يجامع اكتساب الراي بل حين حصول الاكتساب
يتغير القوة والظاهر حمل الالفاظ على المعاني اللغوية ليكون تمثيلا لوجه الشبه بما يدور فيما بين
البلغاء فالظاهر في قوله **والعلم** حمل العلم على اليقين فانه من افعال اليقين في اللغة اعني الاعتقاد

بلازم

بلازم المطابق الثابت وان كان معانيه الاخر ايضا عقلية من المعاني الثلاثة التي ذكرت
في بيان تعريف البيان وربما هو مصطلح الحكيم من الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل المجردة لا حصول
صورة الشيء في العقل كما ذكره الشارح لاتحاد اقسام العلم اعني العلم الحاصل كالحق وليس
من معاني العلم ومن ادراك الكلي او المركب في مقابلة المعرفة بمعنى ادراك الجزئي او البسيط ومن
الصناعة وهي ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادرا عن
البصيرة بحسب الامكان وقول الشارح يقال العلم على ملكة يقتدر بها الى آخره كانه سهو القلم والمقصود
بالكتابة وقد يقال العلم على مقابل ملكة يقتدر بها الى آخره **والغضب** وهو حركة للنفس
مبدؤها ارادة الانتقام **والحلم** وهو ان تكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة
ولا تضطرب عند اصابة المكروه **وسائر الغرائز** جمع غريزة وهي الطبيعة والطبيعة السجية
جبل عليها الانسان كالطباع والطباع ما ركب فينا من المطعم والمشرب وغير ذلك من
الاخلاق التي لا تزايلنا كذا في القاموس فعلى هذا يدل قوله وسائر الغرائز اي باقي الغرائز
لا على ان المثل سابقا مبادي الامور المذكورة لانها التي جبل عليها الانسان لا انفسها ولو حمل
على تفسير الغريزة بملكة يصدر عنها صفات ذاتية على ما في الشرح لا تستدعي حمل ما سبق على
الملكات وبالجملة لا يصح حمل العلم على حصول الصورة او الاعتقاد او ادراك المركب كما يشعر
به كلام الشرح ومن سائر الغرائز الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها **واما اضافية**
عطف على قوله اما حقيقية وكما شغف عن المراد به فان للحقيقي له معنيان فاحدهما الصفة الثابتة
للشيء مع قطع النظر عن غيره موجودة كانت او معدومة ويقابله الاضافي بمعنى الامر النسبي
الثابت للشيء بالقياس الى غيره وثانيهما الموجود ويقابله الاعتبار الذي لا تحقق له سواء
كان معقولا بالقياس الى غيره او مع قطع النظر عن الاعتبار وقد نبه على ضعف عبارة
المفتاح حيث جعل للحقيقي مقابلا لما هو اعتباري ونسبي لان الحقيقي ليس له معنى يقابل
الاعتباري والنسبي بمعنى ما لا يكون اعتباريا ولا نسبيا **كازالة الحجاب في تشبيه
الحجة بالشمس** واعلم انه لم يف المص بما وعده في ديباجة الكتاب من حذف الحشو والتطويل
والتعقيد ونسي عنه في هذا المقام لان هذه التقسيمات مما لا يتعلق له في هذا الفن بل يوجب
تحير الافهام وايقاع المبتدئين في الظلام حتى ان الشارح قال كانه ابتهاج على السكاكي
باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين وفهم من التطويلات المشكلة على المبتدئ فيجب حذفه لمن

الترم تنقيح الكلام عن التطويل والتعقيد وكانه منع المص حذفه للالفة من الالتزام بانه لم
يعرض اصطلاحات المتكلمين فحذفه لعدم فهمه قاصد المفتاح في هذا المقام كونه عاريا عن معرفة
مصطلحات الكلام **وايضا** وجه التشبيه **اما واحد** في ذاته بمعنى انه لا جزء له والاخلا بعا بين شيء
وبين المركب لانه ايضا واحد حقيقة اذ الوحدة تعرض لكل شيء حقيقة نعم لو قال اما بسيط
او مركب لكان اوضح **واما بمنزلة الواحد** ولما كان ما هو بمنزلة الواحد عاما لان لعروض الوحدة
جهات شتى من الوحدة بالموضوع والوحدة بالمحمول الى غير ذلك قيده بقوله **لكونه مركبا من متعدد**
اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقية ملتئمة من متعدد او تركيبا اعتباريا بان يكون
هيئة منتزعة انتزعها العقل من متعدد والاعتبار عند البلغاء للاعتباري بل الظاهر انه يختص
التركيب في هذا الفن بالمركب الاعتباري ويجعل المركب الحقيقي داخلا في الواحد على خلاف ما في
المفتاح حيث قال غير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا
مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون في حكم الواحد ويستوفى وجهه **وكل منها** اي كل
واحد من الواحد وما هو بمنزلته **اما حسي او عقلي** والعقلي الذي هو بمنزلة الواحد اما مركب من
العقليات الصرفة او من الحسي والعقلي لان المركب من الحسي والعقلي عقلي كذا حققه الشارح المحقق
والسيد السند وفيه ان تحقيق العقلي ما حصل في نفس العقل وتحقيق الحسي ما حصل في الحس المشترك
او الواهمة والمركب المذكور ليس شيئا منهما بل مجتمعا منهما **واما متعدد** عطف على اما بمنزلة الواحد
اي وجه التشبيه اما واحد او غيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان يقصد بالتشبيه اشتراك
الطرفين في كل واحد من متعدد بخلاف المركب من وجه الشبه فان القصد فيه الى تشريكهما في مجموع الامور
وفي الهيئة المنتزعة منها كذا في الشرح وكانه دعاه الى تاويل المنفصلة ذات ثلاثة اجزاء
الى منفصلتين ذاتي جزئين ان الحكم الانفصالي لا يمكن ان يتحقق الا بين الامرين او لا يمكن
ان تكون القضية واحدة الاطراف بهذا ويمكن جعل الجزئين الاولين بمنزلة امر واحد هو غير
متعدد اي وجه الشبه اما غير متعدد واما متعدد وهل يمكن الحكم بالانفصال بين امور فظني انه الحق
انه ممكن على سبيل الاجمال كما يحكم به الوجدان فان القضايا المنفصلة ذوات الاجزاء الثلاثة
قضايا تشتمل على احكام اجمالية اذا فصلت صارت القضية الواحدة اكثر من قضية ولا يخطر
بالبال نسب متعددة مقصودة بتصديقات متعددة في الصورة الاجمالية فالداعي الى
التكلف ليس الا وضع التفصيل موضع الاجمال ولا يخفى ان هذا التقسيم يجري في الطرفين ايضا

فانه

فان المشبه والمشبه به قد يكون واحدا وقد يكون بمنزلة الواحد وقد يكون متعددا والقول
بان تعدد الطرف يوجب تعدد التشبيه في ما دون تعدد وجه الشبه لو تم لتم وجه التخصيص بوجه
كذلك صفة للمتعدد واشارة الى انقسامه الى الحسي والعقلي **او مختلف** اي بعضه حسي وبعضه
عقلي وكما ان احاد المتعدد قد تختلف كذلك اجزاء المركب كما اشرنا اليه ولم يلتفت اليه
لان المقصود في المتعدد الاحاد دون على عكس المركب فان الملتفت فيه المركب الذي هو
عقلي دون الاجزاء المختلفة فاعتد بحال الاحاد دون الاجزاء كذا في الشرح وقد يعرف ما فيه
ولك ان تريد بقوله كذلك انه اما حسي او عقلي واما واحد او بمنزلة الواحد وبقوله او مختلف ان بعضه
حسي وبعضه عقلي او بعضه واحد وبعضه بمنزلة الواحد لكن ايراد الامثلة يوافق الاول وحمل
العبارة عليه اسهل **والحسي** اي وجه الشبه الحسي **طرفاه حسيان لا غير** فالمتعدد الذي بعضه
حسي داخل في هذا الكلام لان فيه وجه شبه حسيا فلم يحتج الى تاويل الحسي بالحسي بتمامه او ببعضه
كما فعل الشارح والاولى ان يقال حكم المختلف احيل الى المشترك العقلي **لامتناع ان يدرك بالحس**
من غير الحسي شيء وجه عليه ان الطيب كالمسك مثلا افراده حسية فيجوز ان يدرك من الطرف العقلي
والعقلي ما يصدق عليها ودفع بان المراد ان وجه الشبه للطرف الحسي طرفاه حسيان وهو لا غير
قائم بالطرفين لكن لا بد ان يراد بحسية الطرفين اعم من الحسية حقيقة او تنزيلا ليشمل
نحو قوله وكان النجوم بين دجاه سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه حسي مع ان السنن
والابتداع ليستا حسية لكنهما نزلت منزلة الحسي **والعقلي اعم** من الحسيين او من طرفي الحسي
لانهما يكونان عقليين ومختلفين ايضا **لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي شيء** بل قد جعلنا
في غير هذا العلم ان النفس في مبدا الفطرة خالية عن العلوم كلها وتحصل لها المحسوس
باستعمال الحواس والمعقول بالانتزاع من المحسوس **ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي**
اعم تحقيقا اذ كل طرفين يتحقق فيهما التشبيه بوجه حسي يتحقق فيهما بوجه عقلي ولا عكس
او المراد طرفا التشبيه بالوجه العقلي اعم من طرفي التشبيه بالوجه الحسي فكل ما يصلح طرفا للثاني
يصلح طرفا للاول دون العكس وفيه نظر اذ ما صح فيه التشبيه بالوجه الحسي يحتمل ان لا يكون فيه
امر عقلي له مزيد اختصاص باحد الطرفين فيوجد التشبيه بالوجه الحسي دون العقلي **فان قيل**
هو مشترك فيه لا حاجة اليه **فهو كلي والحسي ليس بكلي** فيه تطويل ويكفي هو مشترك فيه
والمشترك فيه ليس بحسي بل منافاة المشترك فيه للحسية اظهر من منافاته لما يجوز العقل

المشترك بالنظر الى مجرد مفهومه **قلنا المراد** يعني المراد المصطلح عليه في لفظ الحسي **ان افراده**
مدركة بالحس وبهذا اندفع ما ذكره المفتاح انه جعل المشترك فيه حسيا يخالف التحقيق ولا يرد
ما ذكره الشارح انه لا يصلح جوابا لما في المفتاح من ان التحقيق في وجه الشبه يابى ان يكون حسيا
ومراد المص جواب ما فيه كما يظهر من الايضاح لانه عدل المص من التحقيق الى التسامح لان التحقيق
لا يابى ان يكون وجه الشبه مما ادرك افراده بالحس **الواحد الحسي** مشروع في تمثيل الاقسام الستة
عشر بعد التفصيل التقسيم فتامل وقول الشارح شروع في تقسيم تعداد امثلة الاقسام خفي اذ
لم يذكر على طريقة التعداد **كالحمرة** كونها ونظايرها واحدا بمعنى ما لا جزء له مما يتطرق اليه المنع فذلك
يدعو الى جعل الواحد في مقابل المركب الاعتباري الذي هو الهيئة المنتزعة وما يلي له داع اخر
والخفا اي خفاء الصوت من المسموعات قال الشارح وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع ودفعه
السيد السند بان المراد بالخفاء ما يقابل الجهر **وطيب الرايحة** من المشمومات **ولذة الطعم** من
المذوقات **ولين اللمس** من الملموسات **فيما مر** اي في تشبيهات مرت من تشبيه الخد بالورد
والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير **والعقلي**
عطف على الحسي عطف صفة على صفة اي والواحد العقلي **كالعراء عن الفايدة** هي ما اكتسب
من علم او مال **والجرأة** فيها لغات حيث جاءت على وزن الجرعة والسبتية والكراهة والكراهية
والراية بالباء على وزن الكراهة شاذة وهي في اللغة الشجاعة لكنها اعم من الشجاعة في عرف الحكماء
لاختصاص الشجاعة بما صدر عن روية فيختص بالعقلاء قيل ولذا اختارها على الشجاعة ليصلح
اشتراكها بين الرجل الشجاع والاسد عن شوب اشتباه **والهداية** اي الدلالة الموصولة الى
المطلوب والدلالة على ما يتوسل الى المطلوب على اختلاف فيها **واستطابة النفس** اضافته
الى الفاعل يقال استطاب واستطيب الشيء وجده طيبا **في تشبيه وجود الشيء** بهذا الظرف متعلق
بالظرف المتقدم الواقع خبرا عن الواحد العقلي **العديم** فعيل بمعنى مفعول من عدمه كعلمه اي فقده او
بمعنى الفاعل من عدم ككرم بمعنى انعدم والانعدام لحن في اللغة من المتكلمين ولم يثبت في اللغة
العدم وانما تكلم به المتكلمون والعديم في اللغة هو الاحمق **النفع** فاعل العديم او نايبه **بعدمه** الاولى
بالعدم لان الظاهر تشبيه وجود عديم النفع بالعدم لا بعدمه ورجع الضمير الى مطلق الشيء شيء
وبهذا التشبيه وجه شبه عقلي ذكره وهكذا ما ياتي على ترتيب الوجوه المتقدمة وقد راعى في ترتيب
الوجوه الاربعة ما هو اليق فقدم ما طرفاه معقولان لان الشبه بالواحد العقلي ثم ما طرفاه حسيان

ثمما

ثم ما الشبه فيه عقلي لان الاصل تشبيه المعقول بالمحسوس دون العكس وهذا انكر الشيخ
على من يجعل هو معدوم او هو والعدم سواء تشبيها ويقول لم يثبت للموجود هنا ما هو كالمعدوم
بل اردت نفي وجوده لكن هذا الحكم مبني على تشبيه الوجود بالعدم فانهم لما شبهوا الوجود بالعدم
في العراء عن الفايدة ونزل منزلته صار هو معدوم بمعنى الوجود وكذا هو والعدم سواء
ثم ما شاهده الشيخ ان الدخيل في البلاغة لا يكاد يوافقه ولا يتمكن من ان لا يجعل هو معدوم
اختصار موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجود شبيه بالعدم كما ان زيد الاسد اختصار
زيد كالاسد بالغ في ان لا يقع معه وقال الامر كذلك لكن ان ابيت الا ان تعمل على ظاهر قولهم
موجود كالمعدوم الى غير ذلك فلا مضايقة فيه يريد ان كلام يسر لما خلق له ويجب العمل بما
روي من كلم الناس على قدر عقولهم وبهذا استغنيت عن ان تاول المص ممن لا مضايقة
للشيخ معه في جعل وجود شبيه بالعدم تشبيها وظهر ضعف ما قال الشارح ان كلام الشيخ مناقض
بما حققه المص فانه لا يحقق معه ولا مجال لانكار التشبيه كيف والشيخ لم ينكر التشبيه وجودها
كالعدم بل في قولهم هو معدوم او هو والعدم سواء فاحسن التامل وزين التعقل تنتفع
من نفعه في احسن المنافع الذي ليس له مبطل ولا دافع **والرجل الشجاع** نبه على معنى الجراءة
فلهذا لم يقل والرجل الجري كما هو الظاهر **بالاسد والعلم** بمعنى الاخذ وقد عرفت **بالنور** بمعنى
الضوء ايا كان او شعاعه والذي يتبين الاشياء **والعطر بخلق كريم** باضافة الخلق او وصفه
بالكريم وجزم الشارح بالاول والزم خلافه والخلق السجية والمروة والدين جاء بفتحة وبضمتين
وجعل الوحدة على البساطة يخفى صحة التمثيل بالعراء عن الفايدة واستطابة النفس لشبابه
التركيب وقد ذكر في المفتاح والايضاح في امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم
بالحيوة في كونهما جهتي ادراك والتفوح الشارح بانا بيانه ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي
معها سبب تفاصيل الادراكات اذ لو اريد الادراك لم يكن للتشبيه معنى اقول المراد بالادراك
الوصول وتفاصيل الادراكات والعلوم كالحيوة جهات للوصول وبهذا قريب بما قال
الشارح هنا ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحيوة الانتفاع بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت
عدم الانتفاع كان ايضا صوابا **والمركب الحسي** من وجه الشبه الذي يكون طرفاه الا حسيين فلا تقسيم
باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما واختلافهما لكن ينقسم باعتبار افراد الطرف وتركيبه
ولم يشر الى تقسيم الطرف الى المركب والمفرد والمختلف لانه يحتمل في ضمن تقسيم الوجه باعتباره

راكا

ولم يكتف بذلك في تقسيم الطرف الى الحسي والعقلي والخيالي تنبيها على ان الطرف ايضا مقصود
بالبحث كالوجه وليس احدهما تبعا للآخر وفي الشرح انما قسم وجه الشبه المركب بهذا التقسيم دون
الواحد لانه معنى تركيب وجه الشبه المركب هيئة منتزعة من اشياء يشترك فيه هيئتان
منتزعتان فلذلك بان تقسيمه تلك الهيئة والطرف المركب ما يكون هيئة منتزعة من
اشياء او لا معنى لتركيب الطرف وتركيب وجه الشبه الا ذلك فلا يمكن تشبيه المركبين الا باشتمال
نوع تركيبهما فلا يمكن ان يكون طرفا وجه التشبيه الواحد مركبين بهذا التنقيح لكلامه ولا بد من بيان
انه لا يجري هذا التقسيم في وجه الشبه المتعدد وانه لا يكون طرفا الواحد مختلفين ايضا حتى يتم
وجه التخصيص ويتبين عدم صحة الاختلاف بما ذكره من ان التشبيه في الهيئة انما يكون باشتراك
الهيئتين فيها ولا يتم عدم الجريان في المتعدد ما لم يتبين انه لا يمكن تشبيه الهيئتين المنتزعتين
في هيئات متعددة تعمهما وفيه بحث وبعد تنقيحه ان التشبيه الهيئتين المنتزعتين يجوز ان يكون
في غير الهيئة من كونهما متجانستين او متسعتين او مرغوبتين او مكروهتين الى غير ذلك
فيصح ان يكون الواحد من وجه الشبه طرفاه مفردين ومركبين ومختلفين فان قلت اذا كان
معنى التركيب ما حققته فكيف يصح قول السكاكي وجه الشبه اما واحد او غير واحد وغير الواحد اما
في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا مقصودة من مجموعها الى هيئة واحدة
او لا يكون في حكم الواحد يعني المتعدد قلت هذا مما يتعجب الشارح ويمكن دفعه بانه اراد بالحقيقة
الملتئمة ما يكون هيئة منتزعة من امور لا تكون اوصافا ولهذا قابلها بالاوصاف فان قلت
لا يستبعد ذلك لولا انه ما صرح به من ان الفراعين الفائدة واستطابة النفس من الواحد
تسامح لان وجه التسامح ليس الا ان فيها شائبة التركيب قلت لو سلم فلا اباء لانه
لعله اراد التسامح في الاصطلاح بالتوسعة في التسمية بالواحد واعتباره على وجه يندرج فيه
كثير من المركبات ومما يؤيده انه لا معنى للتركيب الا ذلك جعل استعارة الفعل واستعارة الاسماء
المتصلة بالاستعارة تبعية معدودة من الاستعارة في المفرد دون الاستعارة التمثيلية
التي هي استعارة مركبة فيها اي في التشبيه طرفاه مفردان كما اي وجه شبه في قوله قال الشارح
يعني احيحة ابن الجلاح او قيس بن الاسلت وقد تبع فيه الايضاح لكن في القاموس الاسلت
من اوعب جمع الفم والدابي قيس الشاعر وقد لاح كالاح يعني بدا في الصبح هو ضوء الصباح
وهو حمرة الشمس في سواد الليل الثريا تصغير ثروى مونث ثروان كسكرى وسكران للمراة

المتولد يسمى بعضو النجم لكثرة كواكبه مع ضيق المحل كما ترى اي في المرئي وهو ما حذف في قول
المص في المرئي ولا احتمال آخر كما ترى كعنقود ملاحية العنقود معلوم والملاحية بضم الميم
وتخفيف اللام عنب ابيض طويل على ما في القاموس وينبغي ان يحمل عليه قول الشارح عنب ابيض في حبه
طول وقد يشدد اللام كما في البيت والملاحية صفة عنبة او شجرة ولكن ان تجعل الاضافة
بيانية حين نورا اي اخرج نوره بالفتح وهو الزهر الابيض او مطلق والزهر شائع في
الاصفر من الهيئة بيان لما كما في قوله الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار
المقادير في المرئي قيد التقارن بقوله في المرئي مستفيدا من قول الشاعر كما ترى لانه لا تقارن
في الحقيقة اذ لكون الثريا مفصلة متراكمة ولانه لا لون للفلكيات او لا علم بلونها ولا يعلم
استدارتها وهي في الواقع كبار فاشتبه قول الشارح انه متعلق بالصغر لانها كبار في الواقع
تخصيص بلا مخصص على الكيفية المخصوصة من كون البياض على نسبة معينة واحدة بين الاجزاء
وكذا الاستدارة والصغر والتقارن وقوله الى المقدار المخصوص اما حال من الكيفية كما يشعر به
عبارة الشارح وشارح المفتاح ولا يلزم الحال من الحال لان الكيفية في الجملة الظرفية معمول
بالواسطة فيصح نصب الحال عنه او حال من المقارن اي الهيئة الحاصلة من التقارن منضما
الى المقدار المخصوص للعنقود والثريا من الطول والعرض عليها فسرا او الى المقدار المجموع من الثريا
والعنقود والاجزاء من الصور الصغار يعني ان الهيئة منتزعة عن الصفات والمقادير لا عن
مجرد المقادير ولقد احسن صاحب المفتاح حيث زاد على الشيخ قوله على الكيفية المخصوصة ولم يكتف
بذكر المقدار المخصوص كما اكتفى الشيخ مريدا بالمقدار مقدار القرب والبعد لان ارادة الكيفية
بالمقدار بعيدة وفي عدم اعتبار المقدار في الهيئة تكبر شديد ولقد غفل الشارح حيث نسب الى المفتاح
انه سكت عن ذكر المقدار في الهيئة تكبر لان الشيخ ساكت عن ذكر الكيفية والمص جمع بينهما
الا انه لا مع بينهما المفتاح والمص تبعه في ذلك ولا يبعد ان الشارح بانه لعله لم يكن في نسخته
ذكر المقدار لانه شرح في شرحه على المفتاح وجعل الكيفية المخصوصة نعتا للتلاصقين و
التضام والشدة الافتراق كما ذكره الشارح نقلا عن الشيخ وتبعه المحقق الشريف في شرحه
للمفتاح مشتمل على لغو اذ لا ينطوي شدة الافتراق تحت التقارن عرفا قال الشارح انما جعل
الشبه مفرد الطرفين لان قوله حين نور قيد للمشبه به للجزئية والتقييد لا ينافي الافراد
اقول بعد تحقيق المركب دخول حين نور في المشبه به ايضا لا يوجب للتركيب اذ لا معنى للتركيب

الا انتزاع الهيئة من عدة امور فالتحقيق يغني عن هذا التدقيق ومن الله العون والتوفيق
والمركب الحسي فيما اي في تشبيه طرفاه مركبان كما اي كالمركب الحسي في قول بشار كان مثار
اسم مفعول من اثار الغبار اي هيجه النقع والاضافة بيانية ولو جعل كان للتشبيه لم يكن
المحذوف من اركان التشبيه الا الوجه وان جعل للظن كان اداة التشبيه ايضا محذوفة ويكون
كظننت زيدا اسدا فيكون ابلغ وهذا اصل مهد لك في كل تشبيه مشتمل على كلمة كان يجليها
كانه حري بان تتخذه حليتا فوق رؤسنا واسيافنا منصوب معطوف على المثار بواو
المقارنة كما في كل رجل وضيعته وهذا معنى قول الشيخ ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر
ليلا يقع في التشبيه تفرق يعني انه متصل بالمثار ومنضم معه ومن تتمته وليس مستقلا
في الملاحظة وذلك الاتصال نشأ من المقارنة المستفادة من العاطف ولم يرد الشيخ
انه مفعول معه وعامله المثار لان النقع ليس معمولا للمثار لانه لم يعتمد حتى يكون عاملا معمولا صفة
المعتمد عليه تكلف لا يعتمد عليه ولو جعل اسم مصدر لكان النقع مفعوله بلا كلفة وكان
اسيافنا مفعولا معه وكان هذا انسب بكلام الشيخ ويكون كلام الشيخ ادعى له [illegible]
انه ليس الاشارة مشبهة لان المثار ليس ايضا مشبها وفي تشبيه المركب لا يلي المشبه اداة التشبيه
تخيل الشارح المحقق هذا الاحتمال وهو لمنعهم ليل تهاوى قال الشارح اي تتساقط
بعضها في اثر بعض وهو مضارع مؤنث حذف احدى تائيه ومن جعله ماضيا لم يؤنث
لانه في الاسناد الى ظاهر الجمع الغير السالم بالخيار فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصدها
الشاعر على ما سيطلع عليه في اثناء شرحه هذا واختلف في بيان الاخلال فقال بعضهم ان سقوط
بعض في اثر بعض يستفاد من صيغة الحال لان ما يحصل في زمان الحال شانه ان يحصل بالتدريج
واختلاف الحركات وما يتبعها بسقوط بعض في اثر بعض ولا يخفى ان الحصول التدريجي يتعين
الانطباق على زمان الحال لكان ادعي وان اختلاف الحركات يجامع سقوط الجميع معا وقال بعضهم
يفوت ما يفيده صيغة المضارع من استحضار الصورة والعجيبة المستفاد من جعل الماضي في موضع
الحال وقيل يفوت الاستمرار التجددي المستفاد بصيغة المضارع المناسب للمقام وفي هذين
القولين انه فوت لطيفة لا يذكر في اثناء شرحه لا الاخلال بكثير من اللطائف تذكر فيه ونحن نقول
ليل تهاوى كواكبه يفيد وصف الليل بالخلو عن الكوكب فيلزم تشبيه مثار النقع والسيوف +
بالليل الخالي عن الكواكب بخلاف ليل تتهاوى كواكبه فانه يفيد وصفه بكون الكواكب يسقط بالتدريج

المنطبق على وجود الليل تحكم به ذائقة لا يعرفها دقائق فحاوي البيان وحقائق
تطاوي التبيان كواكبه اي كواكب له فكواكب له لان سقوط السيوف وارتفاعها
انما يكون لطائفة طائفة منها لا الواحد فواحد وهذا مفهوم الجمع الاستغراقي يعني جمع
جمع واسناد المضارع الاستمراري من الهيئة بيان لما في قوله الحاصلة من هوى قال
الشارح بفتح الهاء ونحن نقول الاظهر ضم الهاء لان الهوى بالضم السقوط من علو الى سفل
والهوي بالفتح اما كالهوي بالضم والمقابل له بتخصيصه بالاصعاد وتخصيص الضم بالانحدار
على ما حققه القاموس اجرام اي اجسام وقد تعارف الجرم في الجسم العلوي كما تعارف الجسم
في السفلي مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه
الشبه مركب كطرفيه لكن التركيب اعجب مما يفيده بيان المعنى لانه داخل في هذا التركيب اختلاف
حركات بالسرعة والبطوء وبالجهات وبالاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وتلاقي
تلك الاجرام وتداخلها وتصادم بعضها بعضا كما شان تهاوي الكواكب طائفة في اثر طائفة
على ما نقل من اسرار البلاغة للشيخ فانه نبه على جميع ذلك بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى وقد
عرفت وجهه وانه لو كان ماضيا لم يفده وليس مرادهم ان عبارة البيت لا تحتمل الا تشبيه
المركب بالمركب في مركب بل لا ينكر ان مثله يحتمل التشبيهات المتعددة المتوقفة والتشبيه الواحد
اما تشبيه مركب بمركب كما عرفت واما تشبيه مثار النقع المقيد بالليل المقيد انما يريدون
انه لا اعتداد فيما يحتمل تشبيه مركب بمركب لما سواه من الاحتمالات وانه لا ينبغي ان يلتفت
الى ان القصد في هذا الشعر الى تشبيه السيوف بالكواكب والعجاجة بالليل ولهذا نفاه الشيخ
في هذا البيت واثبت تشبيه المركب بالمركب ولم يلتفت الى نفي تشبيه المقيد بالمقيد مع انه
لا يتعين تشبيه المركب بالمركب بدونه لظهور انه لا التشبيهات المتفرقة في حكم الساقط مع
التشبيه المركب والعاقل تكفيه الاشارة والبليغ يكتفي بادنى تبليغ والمركب الحسي فيما
اي في تشبيه طرفاه مختلفان بالافراد والتركيب وهو قسمان اشار الى الاول بقوله كما مر
في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد ولو قال كما في تشبيه الشقيق
ويكفي في تشبيه نهار مشمس قد شابه زهر الربا لكان مستوفيا للاقسام وجعلها بحثا
وهو انه لا يظهر ان المقصود بالتشبيه الشقيق لا الهيئة الحاصلة من نشر اوراق الشقيق
الحمراء على ساق خضر بل الظاهر من قوله اذا تصوب او تصعد ان النظر في المشبه والمشبه به

على الحركات ايضاً ومن بديع المركب الحسي اي الغاية في الشرف والبلاغة في القاموس
البديع الغاية في كل شيء وذلك اذا كان عالماً او شجاعاً او شريفاً ما اي وجه شبه يجيء
في الهيئات والصفات التي تقع عليها الحركة اي يتركب من تلك الهيئات كقول
النحويين ولا يتأتى في الكلام الا في اسمين او في فعل واسم لكن لا بد هنا اعتبار تغليب
يراد بالهيئات ما يشمل الهيئات بالحركة والهيئة وما يقارنها من اوصاف الجسم ليصح جعل
ما يجيء فيها على وجهين اذ احد وجهيه ما جاء في الهيئة وما يقارنها من وصف الجسم والا فلا يصح
قوله ويكون على وجهين احدهما ان يقرن اي يوصل من قرنت الشيء بالشيء ومن حد نصر
وصلته به والمراد ان يقرن في اعتبار العقل وتركيبه بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل
واللون ومع ذلك في قوله يجيء في الهيئات تسامح والمراد انه يجيء في الحركات الواقعة على
الهيئات يرشد الى ذلك قوله فيما بعد من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة
السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واصل هذا الكلام ما نقل عن الشيخ في اسرار البلاغة اعلم
ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحراً ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة والهيئة المقصودة
في التشبيه على وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى
لا يراد غيرها فجعل الشيخ الهيئات طرف التشبيه لا وجه الشبه المركب وجعل الهيئة المقصودة
بالتشبيه على وجهين الا ما يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة فيرد كلامه عن شائبة الاضطراب
ولم يحتج الى التكلف كما اي وجه شبه في قوله اي ابن المعتز او ابي النجم والشمس كالمرآة
في كف الاشل اي الرجل الاشل والشلل اليبس في اليد او ذهابها والمراد هنا المرتعش
لانعدام اليد او يابسها لا يكون في كفه مرآة وقد صرح به السيد في شرح المفتاح من الهيئة
الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق الظاهر انه خبر الى تموجه فتقول وتموجه الاشراق اخره
عن قوله والحركة السريعة المتصلة لانه مسبب عنها وعدل عن قول المفتاح وتشبه تموج الاشراق
الى قوله مع تموج الاشراق لانه مغلق اذ اضافة الشبه الى الاشراق معنى والتركيب من قبيل
حب رمانك لمن لا رمان له وله حب الرمان اذ لا تموج للاشراق لانه اضطراب موج البحر بل
له ما يشبه التموج فحذف الشبه واراد بالتموج الاضطراب حتى يرى الشعاع بالضم كالشعة
التي تراه من الشمس كالحبال مقبلة عليك اذا نظرت اليها او الذي تراه ممتداً كالرماح بعيد
الطلوع او ما اشبهه وباللغة لمعان اخر لا يناسب المقام وتفصيلها في القاموس كانه

يهم

يهم بان ينبسط اي يريد الانبساط تقول هممت بالشيء اذا اردته حتى يفيض اي يسيل
استعار الفيض للشعاع كما استعار التموج للاشراق للائتلاف بين اجزاء الكلام ورعاية
رعاية الانتظام من جوانب الدائرة ثم يبدو له اي يندم واصله بدا له رأي آخر غير الاول
واسناد الندامة الى الشعاع على سبيل اثبات الارادة له وملائمه له فيرجع من الانبساط
الذي بدا له الى الانقباض كانه يجمع من الجوانب الى الوسط وهذه الهيئة انما تظهر في الشمس
بعد تحديد النظر اليها لتبيين جرمها بخلاف المرآة فانها تؤديها في بادي النظر فلهذا جعلت
مشبهاً بها للشمس والثاني من الوجهين ان تجرد الحركة عن غيرها ولا يلاحظ معها
غيرها من اوصاف الجسم فهناك ايضاً لا بد من اختلاط الحركات اي امتزاجها وخروج
العقل وتركيبه اياها الى جهات مختلفة متعلق بالحركات اي لا بد من ان يتحرك بعض
الجسم الى اليمين وبعضه الى الشمال مثلاً او يتحرك تارة الى اليمين وتارة الى الشمال مثلاً فبذكر
ولا انقضر والا لكان وجه الشبه مفرداً او معنى قوله ايضاً انه كما لا بد من حركات لا بد من كونها
الى جهات مختلفة وبهذا اظهر ما فسره الشارح به من انه كما لا بد في الوجه الاول من ان
يقرن للحركة بغيرها لا بد في الوجه الثاني ايضاً من اختلاط حركات مختلفة بالجهات فان
قلت لا شبهة في امكان انتزاع الهيئة المركبة عن حركات مختلفة بالسرعة والبطوء
الى جهة واحدة وعن حركات الاجسام الى جهة واحدة قلت لعله اراد انه لا بد لهذا القسم
من بديع المركب الحسي من الاختلاط المذكور فانه لو انتفى لم يبق مركباً كما اشار اليه بقوله
فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها او بقي ولم يكن بديعاً اي ذكرت الا انه اكتفى بذكر ما هو
ابعد لزوماً لانتفاء الشروط فتأمل ويؤيده ما ذكرنا ما قال الشيخ كل هيئة من هيئات
الجسم في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان يعز ويندر وكلما كان التفاوت
في الجهات التي تتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر بخلاف
حركة المصحف في قوله اي قول ابن المعتز وكان البرق مصحف قار اسم فاعل من قرأ
حذف همزته بعد قلبها ياء لانكسار ما قبلها كما قلب في بادي الرأي لذلك كما ذكر في التغيير
فانطباقاً مرة وانفتاحاً اي ينطبق انطباقاً مرة وينفتح انفتاحاً مرة الاولى
الانطباق والانفتاح في البرق سريعاً دون مصحف القاري الآن يندم القاري عن
القراءة فيجعله منطبقاً عقيب الانفتاح فالمصحف يتحرك الى العلو في الانطباق والى السفل

في الانفتاح ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة الروض جفت بسرو كالقيان
تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل فكأنها والريح جاء يميلها تبغي التعانق
ثم يمنعها الخجل السرو اسم جنس يطلق على القليل والكثير والقيان كالكتاب جمع قينة
كرحمة وهي الجارية مغنية كانت او غيرها والتلحف اخذ الشيء لحافا والقوام القامة وحسن
الطول والخجل كالفرس التحير والدهش من الاستحياء ومقتضاه ان يكون معتدل على وزن
اسم المفعول مصدرا ميميا فيكون مبالغة في وصف القامة بالاعتدال **وقد يقع التركيب**
اي التركيب في الطرف كان او في الوجه والاشبه ان يجعل اللام للعهد اشارة الى التركيب البديع
يؤيده انه قال في الايضاح ومن لطيف ذلك قول ابي الطيب واشار الى قلة بكلمة
قد نظرا الى التركيب في الحركات **في هيئة السكون كما** اي كالتركيب **في قوله** اي
قول ابي الطيب فهذا اسم الوجه دون قول الشارح كما اي كوجه الشبه الذي في قوله لشباهة
سوق التركيب وبيان المص لكلمة ما فانه ذكره في بيان تركيب المشبه لا وجه الشبه
اذ الاقعاء والهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من الكلب في اقعائه هي المشبه والهيئة
الحاصلة من جلوس البدوي المصطلي وموقع كل عضو منه في جلوسه المشبه به وينبغي ان
يجعل التركيب في هيئة السكون ايضا على وجهين احدهما ان يجرد عن غيره من صفات
الجسم كما في قوله **في صفة كلب** اي نعته **يقعي** من الاقعاء وهو مشترك بين جلوس الكلب
على استه وجلوس الحيوان مع التساند الى ما وراءه **جلوس البدوي المصطلي** اسم فاعل
من الاصطلاء وهو الاستدفاء بالنار وفي تشبيهه بالبدوي المصطلي مبالغة في استدامته
على الاقعاء كاستدامة البدوي المصطلي على هذا النوع من الجلوس وفي وصفه بالاستدامة
على الاقعاء اعتراض له بوصفه بجدل القوائم فانه لا تعتري ولا تتعرض الاقعاء وتتمته باربع
مجدولة لم تجدلها اي بقوائم محكمة الخلق يقال فلان مجدول الخلق اي محكم الخلق واصل
الجدول المفتول وقوله لم تجدلها لم تفتل من طاقات بل خلقت محكمة مع عدم الفتل
ويحتمل ان يراد بنفي الجدل نفي حجمها كما يكون للكلب في غير صورة الاقعاء **من الهيئة الحاصلة**
اي من تركيب الهيئة الحاصلة **من موقع** اي من وقوع **كل عضو منه** وسكونه **في اقعائه**
ومن تركيب الهيئة الحاصلة من وقوع كل عضو من البدوي المصطلي في جلوسه ومن تركيب القدر
المشترك بين الهيئتين وثانيهما ان يقرن بالسكون غيره من اوصاف الجسم من الشكل واللون

وغيره

وغيره كما في قول الشاعر في صفة مصلوب كأنه عاشق قد مد صفحته اي عرض
وجهه يوم الوداع الى توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته مواصل
لتمطيه من الكسل فان المشبه والمشبه به الهيئة الحاصلة من هيئة السكون في مد صفحته
واصفرار الوجه الذي يكون للمصلوب او العاشق او القائم من النعاس والاسترخاء الذي
في القائم من النعاس ومواصلة التمطي وزاد اللطف في التشبيه بالقائم من النعاس المتمطي
المواصل للتمطي لاجل الكسل فانه في ملاحظة مواصلة التمطي وبيان سببه تفصيلا في التشبيه
ليس في التشبيه بالتمطي لانه امر جلي ولطف التركيب على حسب التفصيل **و** المركب **العقلي** من
وجه الشبه **كحرمان** مصدر حرمه الشيء كعلمه وحرمه منعه الشيء فهو مضاف الى **الانتفاع**
اضافة المصدر الى المفعول الثاني وقوله **بابلغ نفع** صلة الانتفاع وقوله **مع تحمل التعب**
في استصحابه متعلق بالحرمان ومرتبط به **في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها**
كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين اي الكتاب قال في الايضاح فانه منتزع من امور
مجموعة قرن بعضها ببعض وذلك انه روعي من الحمار فعل مخصوص وهو الحمل وان يكون المحمول
شيئا مخصوصا وهو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في
جانب المشبه بهذا الكلام ولا يخفى ان الحمل في جانب المشبه تنزيلي تخييلي ولو جعل امرا عاما
للحمار غير منتفع بالكلام مشتركا بينه وبين اهل التوراة بلا تكلف وتفرق **واعلم انه قد**
ينتزع من متعدد اي يجعل المتعدد منتزعا منه سواء كان المنتزع طرفا او وجه شبه فلا يضر
في ينتزع وجعل الشارح فيه ضمير وجه الشبه ويؤيده الضمير في قوله **فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه**
من اكثر ونحن نجعل الضمير للمنتزع المفهوم من الفعل فان قلت هل حاصل هذا التحقيق
الا انه قد يقع الخطأ لالتباس الشيء بغيره ووضع غيره مقامه فما الفائدة للتعرض له وما وجه
تخصيصه بالانتزاع فانه يجري في جميع التشبيهات قلت المقصود الفرق بين وجه الشبه المركب
والمتعدد بانه في الاول لا يمكن اسقاط شيء من متعدد وذكر بخلاف الثاني فانه لا يخل بالتشبيه
الاكتفاء بالبعض منه ولا يذهب عليك ان من جهات الفرق انه لا يمكن الزيادة على المتعدد
الاول بخلاف الثاني فانه يقع الخطأ ايضا بان ينتزع من متعدد ويجب الانتزاع من اقل منه وهذا
انسب مما يستفاد من الايضاح ان المقصود الفرق بين التشبيه المركب والتشبيهات
المجتمعة بانه يمكن الاسقاط في الثاني دون الاول فانه لو حذف شيء من التشبيهات المجتمعة

لم يطرق خلل بالتشبيهات الباقية وان يخل الغرض من الكلام كما في زيد يصفو ويكدر فانه
لو حذف يكدر كان تشبيه زيد بالماء الصافي بحاله وان اختل الغرض من الكلام وهو وصف
زيد بالتغير بخلاف التشبيه المركب فانه لو حذف شيء مما يؤخذ منه المركب لم يبق التشبيه بحاله
واعلم ان المقصود بزيد يصفو ويكدر زيد ماء يصفو ويكدر فيكون من قبيل زيد اسد بلا كلمة
اسقط الناسخ ماء فلا يرد ان زيد يصفو استعارة بالكناية لا تشبيه كما ذكره الشارح
او استعارة تبعية كما ذكره السيد السند. كما اذا انتزع من الشطر الاول من قوله
كما ابرقت قوما عطاشا غمامة حتى ابرقت السماء صارت ذات برق وفي القاموس
والصحاح ابرقت المراة تحسنت وتزينت والناقة شالت بذنبها وتلقحت وليست
بلاقح ويصح كل من الثلاثة في البيت لكن لا بد لنصب قوما من تضمين معنى الاطماع والتخييل
حسن المعنى الاخير بحيث يمنع عن الالتفات بغيره فان الغمامة هنا كالناقة المتلقح
في انها تري ما ليس لها وتدعي كذبا واما ما ذكره الشارح ان في الاساس ابرقت لي فلانة
اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم فحذف
الجار واوصل الفعل ففيه ان الحذف والايصال سماعي لا يتجه بناء الكلام عليه ما لم يثبت
السماع وان ابرقت لي التضمين الابرة معنى التعرض كما يفيده قوله وتعرضت في كتاب
الصحاح والقاموس في تفسير ابرقت بتزينت ولا يصح الحذف والايصال فيما يحتاج
الى التضمين لان للجار قرينة التضمين والحذف اخلال بالقرينة فتامل فلما راوها اقشعت
اي تفرقت وتجلت اي انكشفت ولا بد ههنا من تجريد لما عن معنى السببية وجعلها لمجرد
الظرفية فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة او جعل المشبه
منتزعا من مجرده خطا لوجوب انتزاعه من الجميع اي جميع البيت فان المراد التشبيه
للحالة المذكورة في الابيات السابقة باتصال ابتداء مطمع للغمامة بانتهاء موئس
فالباء دخل على المشبه به كما هو المتبادر او المراد التشبيه للحالة المذكورة بظهور الغمامة لقوم
عطاش ثم تفرقها وانكشافها في اتصال ابتداء مطمع بانتهاء موئس على ان الباء بمعنى في
وهو غير عزيز في كلام العرب ● وبما ذكرنا ظهر ضعف ما قال الشارح ان معنى قوله باتصال
بواسطة اتصال يعني باعتبار ان يكون وجه الشبه والمقصود المشترك فيه اتصال ابتداء
مطمع بانتهاء موئس لان البيت مثل في ان يظهر للمضطر الى الشيء الشديد الحاجة اليه امارة

وجوده

وجوده ثم تفوته ويبقى بعد ذلك متحسرا وزيادة تشريح فالباء في قوله باتصال البيت هي التي تدخل
في المشبه لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل
هو مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم فليتامل ● وينبغي ان لا يخفى ايضا ان المراد
ليس مجرد الانتزاع لاتصال ابتداء مطمع بانتهاء موئس بل انتزاع اتصال ابتداء مطمع
بانتهاء موئس بالتدريج بان يظهر امارة الياس ثم يصير الياس تاما لئلا يفوت فائدة ثم
اقشعت فلو توهم ايهام تخفيفا عن الملفاظ بالحكاية فبانها اعتصم الا ان النفس لامارة بالتوقع
الا من عصم والمتعدد الحسي عطف على الواحد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه
فاكهة هي الثمر كله على الاصح ومنهم من اخرج منها التمر والعنب والرمان مستدلا بقوله تعالى
فيهما فاكهة ونخل ورمان ودليله لا يثبت تمام دعواه مع انه جعل علماء التفسير عطف
الرمان من قبيل عطف جبريل على الملائكة باخرى اي فاكهة اخرى والعقلي عطف على الحسي
كحدة النظر وكمال الحذر كالنظر والنظر الاحتراز واخفاء السفاد كالسفاد نزو الذكر
على الانثى قيل لم يره احد الا نادرا ومنه وفي المثل هو اخفى سفادا من الغراب وقيل للسفاد
بالماء مع انشاده بالمطالعة وهو ادخال منقاره في منقارها ● وحكي في كمال حذره انه كان
يوصي الى ولده ان يطير اذا راى ان الانسان توجه الى الارض مخافة ان ياخذ الحجر به فقال
ولده انا اطير اذا رايته لعله كان الحجر في يده في تشبيه طائر او غيره بالغراب والمختلف
عطف على الحسي او العقلي حال المختلف اي متعدد بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة اي
الوجه ونباهة الشان اي شرفه مصدر نبه مثلثة رواه ابن طريف في تشبيه انسان
بالشمس واعلم انه قد ينتزع الشبه كالغرس والعلم وكما في المثل صرح به القاموس
كالصحاح لكن الشارح فرق بان الشبه كالورس بمعنى التشابه وفي كلام الصحاح اشارة
اليه والمراد به وجه الشبه من نفس التضاد اي التنافي سواء كان تضادا او تناقضا او شبه
تضاد لاشتراك الضدين فيه ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح
اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة او تهكم اي استهزاء او سخرية وقد يجتمعان ● قال الامام
المرزوقي في قول الحماسي ● اتاني عن ابي انس وعيد ● فسل لغيظة الضحاك جسمي ● ان قائل
هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح بهذا والمعنى ان ابا انس وسل الاتيلي بن سيل
فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم فكل من الشارحين يحمل الاول ههنا وليحقق كلام

الشرح والمختصر انه ان كان الغرض مجرد الملاحة من غير قصد الى استهزاء وتمليح والا فالحكم محل نظر والقسمة الصحيحة ثلاثية اورد الشارح على هذه العبارة انه يستفاد منه ان وجه الشبه نفس التضاد حتى اتخذه البعض مذهبا وفساده ظاهر اذا وقلنا للبخيل هو حاتم في التضاد ولم يكن فيه تهكم ولا تمليح ولا حاجة ح الى قوله ثم نزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا بذا وايضا لا يفهم معنى قولنا هو حاتم الا ان الحاتم في الجود حتى لا يتاتى لنا ان نقول المراد به هو حاتم في التضاد وايضا وجه الشبه ح نفس التضاد لا ما ينتزع منه واجاب بان المراد بانه ينزل احد الضدين منزلة الآخر لكن يشترك الآخر في التضاد ويجعل وجه الشبه ويتجه عليه ان التنزيل سابق على الانتزاع فلا يصح التراخي المستفاد من كلمة ثم واجاب عنه السيد السند في حواشي شرحه على المفتاح بان القصد الى التراخي في الرتبة الى التحقيق في التشبيه التنزيل المذكور وما يتبع كالتوطئة له ولا يخفى انه تكلف والحق ان يقال المراد وقد يقصد الى انتزاع وجه الشبه من نفس التضاد ثم ينزل منزلة التناسب فينتزع فان قلت بعد ما لم يقع ثم موقعه والحق الفاء قلت كما يكون ثم للتراخي اول المعطوف عن المعطوف عليه يكون للتراخي آخره والتنزيل منزلة التناسب انما يتم بالتهكم او التمليح كما اشار اليه بقوله بواسطة تمليح او تهكم فهو من تتمته فيتراخى التنزيل باخره عن قصد الانتزاع بهذا ينبغي ان يحث عن دقايق الكلام ويرفع سرايره القمام ولا يبعد ان يقال انتزاع وجه الشبه تحصيل بتكلف واعمال نظر والمراد انه يجعل نفس التضاد وجه شبه واعتبار التضاد وجه شبه تكلف لا يرتكب الا لداع فلذا اعتبر عنه بانتزاع ثم ينزل ذلك التضاد والمعتبر في مقام التشبيه منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم فينزل احد الضدين منزلة الآخر ويصير وجها للشبه بالآخر فلذا يحصل التمليح او التهكم ولا يصح التصريح بالتضاد في بيان وجه الشبه ويصح العطف بثم لان جعل التضاد وجه الشبه سابق على التنزيل وبعد التنزيل يصير وجه الشبه الى الضد التنزيلي فيقصد اولا في هو حاتم الى انه كالحاتم في التضاد فاذا جعل التضاد وسيلة الى جعله بمنزلة التناسب فيصير بخله كرما تنزيلا فيصير وجه الشبه الكرم التنزيلي فلا يصح في مقام التصريح بوجه الشبه الا ان يقال هو حاتم في الكرم وحصل المقصود في امثال هو حاتم للبخيل انه في جانب الضد نهاية كما ان الحاتم نهاية في الجانب الآخر والتمليح فيه اذا ادى كمال بخله في صورة كمال الكرم والتهكم فيه انه بالغ في كمال بخله مع ارادة انه مبالغ في كرمه واخرج العلامة جعل التمليح مما بمعنى الاشارة الى قصة او مثل او شعر نادر وجعل حاتم للتمليح لا التهكم ورد الشارح عليه بانه اشتباه التمليح بالتلميح وبانه لا اشارة فيه الى قصة حاتم ورده حتى لعن الخ انه اعتبار التمليح

في حاتم باعتبار الاشارة الى المثل عند الشارح العلامة لان قولنا هو حاتم بمنزلة المثل في كمال الكرم **وادانه** اي اداة التشبيه اي آلته والاداة لغة الآلة سمي بها ما يتوصل به الى التشبيه اسما كان او فعلا او حرفا وقد بعد كل البعد من قال اطلاق اداة التشبيه من خلط العربية بالفلسفة ومن فروع تسميتهم للواو اداة على عكس تسمية المنطقيين اداة السلب بحرف السلب **الكاف** حرفا كان او اسما والثاني يكون في الضرورة والسعة عند الاخفش على الاولى وخصه سيبويه بالضرورة ويجوز الكاف ان دخل على ان المفتوحة كلمة مما فيقال كما ان زيدا قائم ولا يقال كان زيدا قائم لئلا يلتبس بكلمة كان **وكان** جمعها مع الكاف متابعة لمذهب غير الخليل منها ان كلمة كان للتشبيه لان في مذهبه منها ان كان زيدا اسد في الاصل ان زيدا كالاسد غيرت صورة الجملة وجعلت على ما كان والكاف من دواخل الخبر معنى وان المفتوحة صورة رعاية لدخول الكاف عليها مكسورة فهو متكلفات عنها منه وحده وفي عدها مطلقا من اداة التشبيه موافقة لما اشتهر في عبارة جمهور النحاة من انها للتشبيه وعدم المبالاة بما قال الزجاج انه للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك عالم المتفرد في هذا التفصيل وان قوى ما ذكره من التعليل وهو ان الخبر اذا كان مشتقا عين الاسم والشيء لا يشبه نفسه ووجهه ان حمل المشتق على الاسم والمشتق على الضمير والاتحد بما يحتاج في الوهم انه كالاشبه الشيء نفسه لا يحمل عليه نفسه لانه مما لا يلتفت اليه نظر العقل ولان وجوب حمل الخبر على الاسم ثم واما ما يقال في دفع ما ذكره ان كان زيدا قائم في تقدير كان زيدا شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كانك قلت وكانني قلت فما يتعجب وان رضي به الشارح وذلك لان الشخص القائم ان كان فعين زيد فلا يصح التشبيه وان كان غيره فلا يصح جعل ضميره لزيد فقوله جعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر يرده انه مع ذكر اداة التشبيه لا يجعل المشبه بمكانة المشبه ولان الموصوف بالحكم لا يحذف الا بشرط فقد ههنا كما بين الشارح وقال والحق انه يستعمل للتشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيدا اخوك وكانه فعل كذا او قد كثر في كلام المولدين **ومثل وما في معناه** نحو شبه وشبيه ونحو ودرج ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي معناها فيحتاج الى جعل ما في معناه اعم مما في معناه باعتبار المعنى المطابقي او التضمني او الالتزامي ليشمل شبه ونحوه ولم يستغن بقوله مثل وما في معناه عن ذكر الكاف وكان لان الحرف المراد به

في نحو الاسم والفعل المستقل بمعناهما ودون نعم لكن ان تخصص الكاف سابقا بالحرف وتدخل الكاف
الاسمي في سماك ومثل ومايؤدي معناه ولايبعد ان يجعل منها ادوات التشبيه صيغة التفعل نحو
تحلم وتصبى وتشيخ فانه في معنى صار حليما وصار صبيا وصار شيخا ولا يخفى انه لم يصر شيخا
بل صار كالشيخ في صدور افعاله عنه وظهور صفاته منه **والاصل في نحو الكاف** اي الاصل في
الكاف ونحوها ومثل هذه العبارة تعارفت في مثل هذا المعنى والمراد بنحو الكاف ما لا يدخل الا
على احد اركان التشبيه وهو ما يكون الداخل عليه مجرورا لا غير واحترز به عن نحو كأن وتشبه
وتشابه بل عن مماثل فانك تقول ان زيدا مماثل عمرو ولم يل المماثل المشبه به بل المشبه وهو الضمير المستتر فيه
والذا قيد بالمجرور ليقول لا غير اذ عمرو في المثال المذكور يجوز نصبه وقال الشارح اراد بنحو الكاف
ما يدخل على المفرد كالكاف بخلاف كأن وتماثل وتشابه وفيه ان تماثل وتشابه لا يدخل
على الجملة بل على المفرد كالكاف ومثل الا ان يتكلف بانه اراد بالمفرد الواحد وتماثل وتشابه ونحوهما
يدخل على المتعدد **ان يليه المشبه به** فقد ذكروا احكام الكاف ونحوها واهملوا احكام كأن ونحوها اذ
لا يعلم من بيانهم الا ان ليس الاصل فيه ان يليها المشبه به ولا يعلم ان وليها غيره واجب او اولى
او ولي المشبه به وغيره سيان فنقول يجب الا يلي كأن المشبه لان المشبه به الخبر وتقديم الخبر على اسم
الحروف المشبهة لا يجوز في غير الظرف والخبر هنا لا يكون ظرفا فتأمل وفي الافعال واشباهها
الاصل ان يليها المشبه لانه الفاعل ويجوز العدول عن الاصل بتقديم المشبه به على المشبه لان تقديم المفعول
على الفاعل ثم نقول الغرض من هذا التحقيق ان ما ليس بمشبه به قد يقع في الصورة موقعه وذلك
لا يختص بالكاف ونحوها وحق البيان في هذا المقام ان يقال الاصل في الكاف ونحوها ان يليه المشبه به
وفي كأن ان يكون خبرا بعده وفي الافعال واشباهها ان يكون مفعولا لها المشبه بها وقد يخالف ذلك
نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه الآية وكأن مثل الحيوة الدنيا ماء انزلناه
الى آخر الكلام ويشبه الحيوة الدنيا ماء الى آخره بل نقول قد يقع غير المشبه به ايضا في موقعه كما في قوله
وكأن النجوم بين دجاها فان النجوم ليس مشبها بها بل الهيئة وقف عليه قال الشارح المحقق
المراد اعم من ان يليه المشبه به لفظا نحو زيد كالاسد او كزيد الاسد ومن ان يليه تقديرا كقوله تعالى او كصيب
من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الآية فان التقدير او كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لقرينة يجعلون اصابعهم
المطابقة له وحذف مثل لقرينة جعل مشبها بها المثلهم لشهادة بان مثل الآية مما يلي الكاف المشبه به وفي
حيزه كون المقدر كالملفوظ فيما بينهم وكلام الشارح والايضاح وما صرح به المحقق في الايضاح

حيث

حيث قال واما قوله يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين
من انصاري الى الله فليس منه يعني من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان المعنى كونوا انصار
الله كما كان الحواريون انصار عيسى حين قال لهم من انصاري الى الله هذا ومن
عبارة الايضاح انه حذف من بين كلمة ما وقال كما كان الحواريون انصار عيسى حين ولا يخفى
الى صحته قاعدة حذف فهو بيان لحاصل المعنى ولذا قال لان المعنى ولم يقل لان التقدير والتقدير
كونوا انصار الله ككون وقت قول عيسى فالمحذوف مضاف ومضاف اليه كما صرح به المفتاح
واضافة الكون الى الوقت اضافة المظروف الى الظرف على نحو ضرب اليوم وهذا مما اخفي على اقوام
فاشتبه عليهم انه كيف يضاف الكون الى الوقت ولا يبعد ان يجعل ما في كما قال موصولة
اي كالكون الذي قال عيسى للحواريين انصاري الى الله والاوجه ان التشبيه الى نفس القول
يجعل قول عيسى منزلة كون الحواريين انصار الله في سرعة اجابتهم له وظاهر قوله تعالى نحن
انصار الله يقتضي ان يكون المعنى كما كان الحواريون انصار الله لا كما كان الحواريون انصار
عيسى الا ان يقال تقديره نحو انصار نبي الله لاستدعاء ظاهر من انصاري الى الله ذلك
وقد يليه غيره اي قد يلي الكاف ونحوها غير المشبه به مما يكون له مدخل في المشبه به وذلك اذا
كان المشبه به هيئة منتزعة وذكر بعد الكاف بعض ما ينتزع عنه الهيئة ولا خفاء في كثرته
فالتعليل باعتبار الاضافة وقد اشار الى هذا بقوله نحو **واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا**
كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح ولا يخفى
انه يمكن رعاية الاصل في جميع ما هو من هذا القبيل بتقدير المثل والحال والشأن لكنهم لرعايتهم
مستغنين عن الحذف لو حملوا رعاية هذا الاصل فاهملوه وراعوا الاصل الآخر وهو عدم الحذف
وقد يراعونه في مقام الاستغناء عن الحذف اذ الكلام لا بد في الكلام من حذف شيء لانه
بعد الوقوع في الحذف لضرورة يهون ارتكاب زيادة تكلف لا داعي له ومنه قوله تعالى او كصيب
الآية لانه حذف ذوي لضرورة رجوع الضماير وحذف المثل لانه انسب بجعل المشبه المثل والشأن ملائمة
ولهذا العذر لا يعتمدون على التقدير فيما لا تقدير ضرورة **وقد يذكر فعل ينبئ عنه** اي الحكم
ينبئ عليه او ينبئ اياه في القاموس انبأه اياه وبه فكلمة عن متعلق بالكشف المضمن
للانباء والاول وقد يذكر ما ينبئ عن التشبيه ليفيد ولنحو ما علم اي زيدا اسدا وزيدا
اسدا حقا او بلا شبهة وكأن زيدا الاسد ان كان كان للظن ومالا التشبيه ان ليس مقصود

المص ان يذكر فعل يدل على نفس التشبيه فانه مستغنى عنه لكونه مدلول شبه ويشابه ويضاهي ويماثل بل المراد فعل ينبئ عن حال من احوال التشبيه على انه لا ينبئ ورد من قولنا انبأ فلان عن فلان الآنزاد اظهر حالا من احواله لا ذاته وفي قوله ويستقيم قوله انه قرب وقوله انه بعد نفيا ذكره الشارح انه في كون الفعل منبئا للتشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على التشبيه بل الدال عليه عدم صحة الحمل وتعين قصد التشبيه لاصلاح الكلام فلو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه عن القرب والبعد لكان انسب ضعيف كما في علمت زيدا اسدا انه قرب التشبيه اي ينسب الى القرب لما في العلم من الدلالة على تحقيق الاتحاد وتحققه فيفيد مبالغة وان الشبه بحيث يتيقن بينهما الاتحاد قال الشارح دلالة على قوة المشابهة لما في العلم من الدلالة على تحقق التشبيه في علمت ان زيدا كالاسد وكما في حسبت زيدا اسدا انه بعد التشبيه لما في الحسبان من الدلالة على الظن والتخمين فيه اشعار بانه في شبهه شبهة الاتحاد فيفيد قوة المشابهة دون قوة الاتحاد وما ذكر العلم وينبغي ان يعلم ان قولنا اشك ان زيدا اسد ايضا ابلغ من قولنا زيد كالاسد فان ايقاع المشابهة في الشك في الاتحاد ويفيد قوة المشابهة بلا شبهة ومن غايات سوابح بهذا المقام انه يدخل ما ينبئ عن حال المشبه نحو علمت ان غرة الصباح وجه الخليفة فانه يفيد المبالغة في كون وجه الخليفة اتم من الغرة والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه لان التشبيه بمنزلة القياس في ابتناء شيء على آخر فكان الغرض عائدا الى المشبه الذي كالمقيس وقوله في الاغلب لما سيأتي من انه قد يعود الى المشبه به فان قلت فيما سيأتي ما يدل على انه قليل وقوله في الاغلب يدل على انه غالب قلت القلة بالاضافة لا ينافي الغلبة وهو اي الغرض بيان امكانه اوجوبه او امتناعه او وقوعه فالاقتصار على الامكان من ضيق القطن في البيان فبيان الامكان كما في قوله فان تفق اي تعل بالشرف الانام كسحاب للخلوج او للجن والانس او جميع ما على وجه الارض وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان الممدوح قد فاق الخلق بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة والحال انه منهم والفائق على هذا الوجه كالممتنع ان يكون من الصنوف فاحتج لاثبات كونه منهم بانه حاله كحال المسك فان المسك بعض دم الغزال وقد فاق الدماء بحيث لم يبق له مشابهة بها وجعل الدليل لدفع انكار كونه منهم ابلغ من جعله لدفع انكار تفوقه لان المناسب بمقام المدح هذا فاحفظه ودع ما اشتهر انه لدفع انكار تفوقه وهو منهم فالتشبيه معتبر في نظم البيت ومن المطويات فيه ومن مقدمات الحجة المشار اليها بقوله فان المسك بعض

دم الغزال فلا يرد انه جعل البيت من قبيل التشبيه لبيان الامكان قرينة بلا مرية او ان التشبيه فيه في الانسب بمقام المدح ان يجعل التشبيه لبيان الوقوع او الامكان كثيرا ما يغني عن الوقوع او حاله عطف على امكانه كما في تشبيه ثوب باخر في السواد ويتجه انه يحمل البليغ على اعتبار التشبيه على الاخبار عنه بالسواد فان فيه السواد اوضح واخصر من هذا الكلام في السواد ويمكن ان يقال في التشبيه يستفاد خصوصية السواد ولا يستفاد في الاخبار ولا مدخل لهذا في بيان المقدار لان بيان المقدار مسبوق بمعرفة الحال وبيان اللون من اول الامر مثلا وان كان متعلقا بغيرهما يتضمن معرفة المقدار لا يعد من بيان المقدار وفي كلام السيد السند في شرح المفتاح اشعار بذلك حيث قال في شرح قول المفتاح او لبيان مقدار حاله يعني ان حاله معلومة حينئذ وبيان مقدارها في الشدة والضعف والقلة والكثرة الى غير ذلك ومقابلة بيان الحال وما يتبعها ببيان الامكان ونظايره مع انها من الاحوال بناء على ان المتبادر من الحال ما بعد الوجود او مقدارها كما في تشبيه ثوب بالغراب في شدته اي شدة السواد او تقريرها عطف على البيان اي تقرير حالها ولا يخفى ان التقرير لا يختص بالحال فانه يصح ان يكون لتقرير الامكان او تقرير مقدار الحال فلا فائدة في ان يجعل ضمير تقريرها الى المذكورات وتفسير قوله او تقريرها بتقرير حالها كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه اي قصده او عمله وكسبه على طائل اي نفع او غنى او سعة بمن يرقم من حد نفسه ان يكتب او يخط على الماء وقيد المفتاح الرقم بجهة في تحقيق ان يطلب ان التقرير فيها قوي لا حاجة الى ثبت حدة في ذلك كما لا يخفى ولك ان تستفيده من لكال في عبارة المص قال الشارح وتبعه السيد ثم هاهنا في تقرير التقرير انما يجب قبته تقرير عدم الفائدة وتقويته شأنه ما لا تجده في غيره لان الفك بالحسيات اتم منه في العقليات لتقدم الحسيات وفرط الالف بها وفيه ان هذا المثال لا يختص بتقرير حال غير الحسي بل يشمل تقرير بعض حسيات لا تقرر لعدم نفعها كتقرير عدم نفع الرقم على الماء وهذه الاغراض الاربعة وكذلك غرض الحاق الناقص بالكامل مفقودات المص في ضبط الاغراض وفي بيان مقتضاها ايضا وفي درجته في تقرير الحال لان الحاق الناقص بالكامل ليس تقوية تكلف ومخالف لما في المفتاح حيث جعله مقابلا له تقتضي اي الاغراض يكون وجه التشبيه في المشبه به اتم وهو به اشهر في الصحاح الشهرة وضوح الامر وفي القاموس ظهور الامر في شنعة بمعنى فظاعة وبالجملة الشهرة تقتضي بعد علم الناس به وهذه الاغراض لا يطلب الان يكون المخاطب اعلم بحال المشبه

برشتي منه

بل بيان الامكان والحال والمقدار لا يقتضي علم المخاطب بوجه الشبه في المشبه حتى يتضح صيغة
التفضيل بل يجب في بيان الحال ان يكون المخاطب جاهلا بالمشبه وهكذا في بيان الامكان
والمقدار وايضا بيان هذا الشرط في هذا المقام مستغني عنه لانه سيبينه في تقسيم التشبيه
الى المقبول والمردود الا ان يقال الغرض منه هنا الاشارة الى وجه كون الوصف في الغلب عائد
الى المشبه ووجه ايهام التشبيه المغلوب كون المشبه به اتم من المشبه قال الشارح وظاهر هذه العبارة
ان كلا من الاربعة تقتضي ذلك ولا يقتضيه الا تقرير الحال لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فهو
بزيادة التقرير والتقوية اجدر واما بيان المقدار فيوجب ان يكون وجه الشبه فيهما متفاوتا
ويوجب ان يكون على نحو واحد فيهما ليتبين المقدار على ما هو عليه ولذلك قالوا كلما كان وجه
الشبه ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول يعني هذا الكلام
العام منهم مخصوص ببيان المقدار وكذا بيان الامكان يقتضي الاعرفية دون الاتمية كبيان
الحال فانه يصح تشبيه الثوب الاسود بالمساوي في بيان سواده بل المساواة احق لانه اسلم
من الايقاع في خلاف الواقع هذا كلامه مع تنقيح ومزيد توضيح وفيه ابحاث لا يحل عدم الاشارة
اليها بل عدم التصريح الاول ان قولهم يقتضي جواز التفاوت في بيان المقدار كما لا يخفى لانه جعل
الادخل في السلامة عن التفاوت ادخل في القبول ولم يجعل التفاوت عن القبول بمعزول
ولك ان ترتكب تاويل قوله ادخل في القبول بكونه اقرب الى القبول ولا يلزم منه اثبات المجهول
الثاني انه اذا وقعت في مقام التهكم لتعيير القامة وهو كظل الرمح يكون التشبيه لبيان مقدار طوله
مع التفاوت بينهما ويمكن دفعه بان المراد بعدم التفاوت عدمه ادعاء او بحسب الواقع فانه
في بيان المقدار الادعائي لا بد من عدم التفاوت ادعاء وفيه ان في الحاق الناقص بالكامل ايضا
ادعاء عدم التفاوت وبينهما فرق دقيق لا يهتدون اليه الا بالتوفيق فاختبر فطانتك في حل كلام
منها رفيق الثالث انه لو كان في بيان الامكان وجه الشبه في المشبه به اتم كان التشبيه ادخل
الشبه في حيز الامكان اقوى لانه اذا كان اقوى مما يستبعد متحققا كان هذا المستبعد اولى
بالامكان الرابع ان في اقتضاء تقرير الامر نظرا اذ في تشبيه المعقول بالمحسوس تقرير حال المعقول
لان الف النفس بالمحسوس اكثر وان لم يكن المحسوس اتم في وجه الشبه وقد بالغ فيه سابقا كل المبالغة
وان لم نذكر ما ذكره في الابتداء الا ان يراد بالاقتضاء اقتضاء اولوية وفي عبارته اشارة اليه
فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك وعبارة السكاكي كالصريح بان التزيين والتشويه والاستطراف

ايضا

ايضا يشاركها في ذلك قلت لانها لا تقتضي الاتمية ولا الاعرفية قال الشارح كلما كان
المشبه به اغرب واخفى كان التشبيه بتأدية هذه الاغراض اوفى ووجه ما قال في الاستطراف ظاهر
وفي التزيين والتشويه ان حسن ما لم يشتهر اكثر تأثيرا في من يشاهده والتعجب وكذا قبح ما لم
يشتهر قبحه لان الف النفس يسهل امر المألوف ويسكن شغف المشغوف والا لم يظهر لي انكار
من الوجه المذكور في ما ذكره في ما سوى الاستطراف كيف لا وقد شرط السكاكي الاعرفية في التزيين
والتشويه ولا يخفى انه لا يصير ما فعله السكاكي حجة عليه لانه حمل على الاعرفية بالوصف والسيد
السند حمله على الاعرفية في وجه الشبه ويتعين وجهه بان وجه الشبه في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي
مثلا ليس مطلق السواد والا فلا تزيين بل هو السواد المخصوص اللطيف الذي يميل اليه
الطبع ويقبله ولا شك ان مقلة الظبي بهذا اعرف وكذا الحال في التشويه وفيما ذكره بحث من
وجهين احدهما ان الملازمة المشار اليها بقوله والا فلا تزيين ممنوعة لانه بمجرد التشبيه بالمزين
يتخيل زينه ويحصل للطبع ميلان اليه وثانيهما انه اذا اعتبر وجه الشبه السواد اللطيف فوجه
الشبه في المشبه به اتم باعتبار اللطف وهذا كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه ونقول
هذا مخالف لمنع السكاكي او اشارة منه الى انه ليس على ما يفيده عبارته معول بل كلامه مؤول
ولولا مخافة الانسياق بعد تطويل الكلام فيما يجب في شانه الاهتمام لاقتفينا الشارح بنقل
كلامه وبيان طريق تاويله مع بعده عن المقام وكونه من فضول الكلام او تزيينه عطف على
بيان امكانه او تقريره اي تزيين المشبه عند السامع كما في تشبيه وجه اسود بمقلة هي
شحمة العين التي تجمع البياض والسواد او هي السواد والبياض او الحدقة والمراد هنا المعنى
الاول وصحة التشبيه مبنية على ما نقله الشارح عن الاصمعي في بحث الاطناب في شرح قوله كان
عيون الوحش حول خبائنا ان عين الظبي والبقر الوحشي انما يظهر فيها البياض والسواد
بعد الموت واما حال الحياة فعيونهن سود كلها الظبي معلوم ولك تشبيه صوت حسن بصوت
داود ولك تشبيه جلد ناعم بالحرير ولك تشبيه النكهة بريح المسك ولك تشبيه طعم البطيخ بالعسل
فقولنا تزيينه عند السامع احسن من قول الشارح في عين السامع وقس عليه قوله او تشويهه
يقال شوهه الله قبحه كما في تشبيه وجه مجدور يقال جدر وجدر فهو مجدور ومجدر اي
خرج منه الجدري بسلحة هي العذرة جامدة لا طراوة فيها قد نقرتها اي ضربتها يعني بالمنقار
الديكة بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك على وزن فيلة جمع هو معلوم وقد يطلق على الدجاجة او استطرافه

اي عند المشبه طرفا حديثا **كما** اي كالاستطراف **في تشبيه فحم** هو كتمر وتمر وكما في الجمر الطافي **فيه**
جمر في القاموس الجمر النار المتقد فلا حاجة الى قوله **موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه**
متعلق بمفهوم رما فانه عبارة عن استطراف او تشبيه وجعل الشارح متعلقا بقد اي لانا استطرف
المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه **في صورة الممتنع عادة** لا عقلا لامكان ذوبان المسك مع كثرة
جدا حتى يعد بحرا **وللاستطراف** المطلق لا الاستطراف في المثال المذكور ولذا لم يات بالضمير المتبادر
الذهن منه الى الاستطراف في المثال **وجه آخر** غير الابراز في صورة الممتنع عادة **وهو ان يكون**
المشبه نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه الفحم **واما عند حضور المشبه كما في**
قوله اي قول ابي العتاهية في وصف البنفسج **ولازوردية** بكسر الزاء هو الانسب
في نسخ رواية المفتاح كذا ذكره السيد السند في شرحه **تزهو** الكثير زهي على صيغة المجهول
وزهى لغة قليلة والمعنى تتكبر وتتبختر **بزرقتها** لو كانت الزرقة راجحة على الحمرة عند القائل
وفي التعبير عن البنفسج بلازوردية نوع اشعار اليه كان الباء في قوله بزرقتها للسببية
ولو كانت مرجوحة فالباء بمعنى مع وكان البيت تعجبا عن تكبرها **بين الرياض** لا يبعد ان يعقب
معنى علانية يعني يزهو علانية لا على وجه الخفاء **على حمر** جمع احمر **اليواقيت** جمع ياقوت معرب
من الجواهر وهو يكون احمر وغير احمر والجودة الرماني وله منافع كثيرة ينفع الوسواس والخفقان
وضعف القلب شربا والجمود الدم تعليقا في التكبر عليه مزيد تعجب والمراد بحمر اليواقيت
شقائق النعمان وفي جعلها عين الشقائق وجعل اللازورد منسوبا اليه للبنفسج اشارة
الى تفاوت الشبهين لان الشقائق واوراقها شبيهة باليواقيت لونا وشكلا بخلاف
البنفسج فانه لا يشبه اللازورد الا لونا وبهذا ظهر ان تفسير حمر اليواقيت بالازهار الحمر
دون تفسيرها بالشقائق منبيء عن الغفلة عن الدقائق وفيه ايضا وجه تعجب لتكبر البنفسج
كانها فوق قامات ضعفن بها اي بسببها لثقلها وطول مكثها فوقها تنزل التعظم منزلة العظم
ولملائمة **اوائل النار في اطراف كبريت** هي حجارة يوقد بها وجاء بمعنى الياقوت الاحمر
والذهب ايضا فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة
بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة
عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد وللشيخ عبد القاهر وجه آخر وهو ان اراك شبها
لنبات غض يرف واوراق رطبة من لهب نار في جسم يستولي عليه اليبس ومبنى الطبائع

على ان

(٢٤٠)

على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر ولا يذهب عليك
ان تجريدا في تشبيه الفحم فانه اراك شبها لامر موجود مثل امر ممتنع الوجود ولهذا الشيخ الضعيف
وجوه ما تميز وهي انه اراك شبها بين جسم ثقيل لا يقوى لطلا قامته وبين جسم لطيف في غاية اللطف
لا يتوهم فيه شيء من الثقل او شبها بين اوائل النار والامر الدائم او انه جعل قامات البنفسج كبريتا
ونفسه اوائل النار فجعل النار مع الكبريت مجتمعة غير مغنية للكبريت او جعل النار والكبريت
ذات رائحة طيبة ويمكن ان يجعل من الابراز في صورة الممتنع عادة فان الكبريت الموقدة لا تمكن
في موضع واحد عادة ولا يخفى انه فات القوم من وجوه الاستطراف ابراز الشيء في صورة الممتنع
عقلا فكانهم لم يلتفتوا اليه لعدم وقوعه في كلام البلغاء **وقد يعود الغرض الى المشبه به** ويمكن
تربيع قسمة الغرض ثالث الاقسام ان يعود الغرض الى ثالث هو تحصيل العناق بين صورتين
متباعدتين غاية التباعد فانه امر مستطرف مرغوب للطباع جدا ورابعها ان يعود الغرض
الى المشبه والمشبه به جميعا وهو جعلهما مستطرفين بجعلهما لان كلا من المتباعدين مستطرف اذا
تعانقا **وهو ضربان** احدهما وهو الكثير الشائع حتى اوهم صاحب المفتاح قصر الغرض العائد
الى المشبه به عليه في اول بيانه اشارة الى حد كانه ليس غيره وصرح بالقلة الثانية ثانيا
حيث قال وربما كان الغرض بيان كونه اتم ولم يلتفت المصنف اليه واقتصر المصنف على بيان انه قريبا ان
فاختصاره بهذا المحل وقد تداركه في الايضاح حيث قال واما الثاني فيكون في الغالب **ايهام انه اتم**
من المشبه في وجه الشبه **وذلك في التشبيه المقلوب** وهو الذي يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به
قصدا الى ادعاء انه زائد كذا في الشرح ولا يخفى انه لا يجوز ان يكون التشبيه المقلوب مبنيا على تسليم
انه اتم من المشبه اذ كان بينك وبين من يطلبك نزاع في ذلك وانت جاريت معه والرجح التشبيه
المقلوب في التشبيه للتزيين والتشويه والاستطراف لادعاء ان الزينة في المشبه به اتم والقبح اكثر
او ادعاء ان المشبه به اندر واخفى ولا يظهر اختصاصه بصورة الحاق الناقص بالكامل **كقوله**
اي قول محمد بن وهيب **وبدا** اي ظهر **الصباح** هو اول النهار وصورة يعني حمرة الشمس في سواد
الليل **كان غرته** هي كالوغرة بضمها بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم فيقال غرة الصبح لبياضه
وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من غرة الصبح في الوضوح والبعد
عن ظلمة العبوس قال المحقق وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح
وبالارتياح له وكونه كاملا في الكرم والاتصاف بالبشر والطلاقة عند استماع المدح بهذا ولا يخفى

ان في ايراد مفتاح مجرد الترتيب لطيفة لا يكاد يعرفها الذكي فانه يشعر بانه لا مدخل في ذلك لخصوصية
مادح ثم اقول لك ايها الفطن العارف بمقدار اللطائف المتخلص عن ربقة التقليد المتوقف
لخفايا حسن المدح كالقايف ان الشعر يجوز ان يكون تشبيها غير مطلوب بان يكون تشبيه غرة
الصباح بوجه الخليفة في سرعة انتشارها ولا يخفى ان سرعة انتشار الطلاقة في وجه الخليفة
اتم منها بالنسبة الى انتشار ضوء الصبح والضرب الثاني من الغرض العائد الى المشبه به بيان
الاهتمام به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف لا في جهة
الاشراق والاستدارة كما ينبغي ان يفهم من هذه العبارة بل في استلذاذ النفس به فان استلذاذ
النفس بالرغيف ليس باعتبار استدارته واشراقه فحسب ويسمى هذا النوع من الغرض
اظهار المطلوب قال السكاكي لا يحسن المصير اليه الا في مقام الطمع في تسني المطلوب بحيث تكرره
كما يحكى عن الصاحب بن عباد ان قاضي سجستان دخل عليه فوجده الصاحب متفننا فاخذ
يمدحه حتى قال وعالم يعرف بالسجزي واشار للندماء ان ينظموا على اسلوبه ففعلوا واحدا
بعد واحد الى ان انتهت النوبة الى شريف من البين فقال اشهى الى النفس من الخبز فامر الصاحب
ان يقدم له مائدة وحقيقة اشهى الى النفس من الخبز تشبيه مقلوب في الحال لانه جعل زائدا على الخبز
في المشترك بينهما وهو كونهما مشتهى للنفس بهذا الذي ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والآخر
مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد في الابتهاج حقيقة كما في التشبيه
الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بالزائد
كذلك قال الشارح وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه
الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق هذا ويمكن دفعه بان المراد ان هذا الذي ذكر من جعل احد الطرفين
اتم حقيقة او ادعاء اذا اريد الى آخره فان اريد الجمع بين شيئين في امر مركبا كان او مفردا حسيا كان
او عقليا واحدا كان او متعددا وذلك تارة يكون في المتساويين في وجه الشبه وتارة يكون في المتفاوتين [margin: وتبعه]
من غير قصد افادة التفاوت فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه بهذه العبارة ظاهرة
والاشمل مثل قولنا تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فانه ليس العدول فيه من التشبيه الى الحكم بالتشابه
فالاحسن ترك التشبيه الى افادة التشابه بهذا اللفظ انما وقع في عبارة الملخص حيث غير عبارة المفتاح [margin: ح]
الى التشابه بقوله الى الحكم بالتشابه وخفي على من تبعه الى انه وقعت بالافادة فاغتنم السعادة قال
المفتاح لتقاصر عن ترجيح احد المتساويين وكذا لو التفاوت عن ايهام الترجيح احد المتساويين

[catchword: والا]

والا لوجب ترك التشبيه فيختل قوله فالاحسن ويبطل تجويز التشبيه ولك ان تجعل وجه
ترجيح التشابه حفظ السامع عن توهم زيادة المشبه به وتوقي البيان عن الالتباس لان
ظاهر العبارة الالحاق لا التشارك كقوله اي قول ابي اسحق الصابي تشابه دمعي اذ جرى
اي كل وقت جرى ففائدة الظرف التعميم يؤيده صيغة تسكب المفيدة بالاستمرار ومدامتي
فيه لم يعط الدائم والخمر كالمدامة لانه ليس شراب يستطاع ادامة شربه الا هي فمن مثل ما في
الكاس عيني تسكب فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت ذكر اسبل الدمع في القاموس
بمعنى ارسله وفي الصحاح بمعنى هطل فعلى الاول الباء زائدة وعلى الثاني للتعدية فجعل الزيادة
وجها مطلقا كما في الشرح وهم لابطال زيادة الباء في غير النفي والمستفهم وفي غير خبر المبتدأ
سماعي ولا يثبت السماع بالبيت مع احتمال باء التعدية لانا نقول باء التعدية ايضا سماعية
على ان من جعلها زائدة لعله سمع الزيادة فلا يتم الحكم بكونه وهما ما لم ينف السماع والاحاطة
بالنفي متعذرة جفوني ام من عبرتي كنت اشرب ويجوز عند قصد التشابه التشبيه ايضا
لان اداة التشبيه قد تستعمل لمجرد قصد التشريك كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه متى
اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه والجواز قد استفيد من قوله والاحسن والمقام وكانه تعرض له
ليوضحه بالتمثيل ولا يخفى ان البيت كما اشتمل على تمثيل الاحسن الذي هو التشابه يشتمل على تمثيل
الجائز الذي هو التشبيه حيث اشتمل على قوله فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب وكان تاخر التمثيل
بالتشبيه ثم احد الطرفين الكل مع انه لم يقصد الالحاق بل التشابه بعد التمثيل له بالامر يد لا حد
الطرفين على الآخر فتامل ولما فرغ عن النظر في الطرف والوجه والاداة والغرض جاز النظر في
تقسيمه بالاعتبارات الاربعة فشرع فيه على ترتيب ذكر الاربعة فابتدأ بالتقسيم باعتبار
طرفيه فقال وهو اي التشبيه باعتبار طرفيه اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام قسمة الاول
ايضا اربعة اقسام والثالث والرابع قسمان يعلم انقسامهما الى القسمين من بيان تقسيم
الاول الى الاقسام الاربعة فاكتفى به ولم يشر الى تقسيمهما والثاني يحتمل القسمة الى الاربعة
عقلا فكانه لم يجد العدم وجوده يسقط قسمانه من القسم الثالث والرابع فالاقسام العقلية ستة
عشر حاصلة من ضرب اربع في اربع والواقعة تسعة ومن البين ان تقسيم الطرف يستلزم تقسيم التشبيه
باعتبار الطرف وبالعكس وهكذا الحال في الوجه والاداة والغرض فالمص يقسم تارة الطرف مثلا
ويذكر تقسيم التشبيه باعتباره وتارة يعكس اعلاما للطريقين وتجديدا للسلوك وتفننا في البيان

واما تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين فهاهنا مع انه علم من تقسيم الوجه المركب باعتبار الطرف فلمزيد
الاهتمام بالتشبيه الذي وجهه مركب فانه مما التفاضل بين البلغاء والتفاضل بين الاذكياء
ولانه مبني على الفرق بين المفرد والمقيد وهو احوج شيء الى التفصيل واعمال الذكاء اما تشبيه
مفرد بمفرد وهما غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد لا يعني بالمقيد ما ذكر معه قيد بل ما للقيد
مدخل في التشبيه الا ترى انه جعل من غير المقيد قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن
مع ان اللباس موصوف لانه لا دخل في وجه الشبه لهذا الوصف فانه اما يبتني على ما بينه الزمخشري
وهو ان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس او على ما ذكره غيره وهو ان كل
واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة فان الفاحشة هي الزنا وما يشبهه
من الذنوب وما نهي عنه واللباس يصون من كشف العورة والزنا لانه ما لم يجرد العورة عن
اللباس لا يمكن الزنا كما ان كلا من المرأة والرجل يصون صاحبه عن الوقوع في الزنا او ما تبعه
من الوقوع في المنهيات وقبائح الذنوب وشيء من الوجهين لا يتوقف على القيد على ما ذكره
الشارح وفيه بحث دقيق يتبعه تحقيق وهو ان المقصود تشبيه كل منهما باللباس في الاشتمال
على صاحبه او صون صاحبه وذلك ليس بمطلق اللباس بل للباسه فلاضافة اللباس دخل
في وجه الشبه فالاظهر ان الآية لتشبيه المقيد بالمقيد ووجه ما قاله انه شبه كلا منهما باللباس المطلق
في الاشتمال او الصيانة فتدبر وتذكر في التحقيق بعونه التوفيق ومنهم من قال في الوجه
انه في مسامحة لان اللباس يصون صاحبه عن البرد ولا عن فضيحة الفاحشة الكل في الرجل
والمرأة وقد ظهر فساده ويمكن ان يكون وجه الشبه ان كلا منهما يجعل صاحبه موقرا معززا في
اعين الناس كاللباس ففيه اشارة الى انه كلما كان الزوج اطهر وازكى كان ادخل في التوقير
كاللباس وانما قدم غير مقيدين مع انه عدمي والمقيدان وجوديان لانه اقوى في الافراد الذي الكلام
فيه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي
المقيد بان لا يحصل من سعيه على طائل والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه
التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين وقد نبه بهذا المثال على ان المقيد
يشتمل على الصلة والمفعول ولا يختص بالاضافة والوصف كما هو المشهور ومن القيود الحال
او مختلفان في التقييد وعدمه كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل بجعل الواو حالية
والجملة حالا عن المصراع السابق ومضمون البيت ان الضياء واصطاد والشمس كذلك فالشمس

المطلقة

المطلقة ليست كالمرآة المذكورة بل هي مقيدة بزمان مخصوص وهو الصباح او العصر
الا ان يقال لا يكفي في تقييد طرف التشبيه اختصاص التشبيه بزمان مخصوص مثلا بل لا بد
من اعتباره في نظم الكلام حتى يكون الطرف مقيدا او عكسه عطف على قوله كقوله اي كعكس قوله
وهي المرآة في كف الاشل كالشمس واما تشبيه مركب بمركب كما اي كتشبيه في بيت بشار
الاضافة عهدية يشار بها الى ما سبق من قوله كان مثار النقع البيت وتشبيه المركب بالمركب قد يكون
بحيث يمكن فيه تشبيهات متعددة بلا تكلف كما في قوله وكان اجرام النجوم لوامعا درر
نثرن على بساط ازرق فانه شبه الهيئة المنتزعة من اجرام النجوم اللوامع في اديم السماء
الصافية الزرقاء بهيئة درر نثرن على بساط ازرق كذلك تشبيه اجرام النجوم اللوامع بالدرر واديم
السماء بالبساط الازرق تشبيها واضحا عاريا عن التكلف لكنه امن هو من التشبيه الذي يريك الهيئة
التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلفة متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء زرقة قرنها
الصافية وقد يكون بحيث لا يمكن فيه تشبيهات الا بتكلف كالتكلف من يرق حلاوة التشبيه
المركب في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية لتشبيه المنافق بالمستوقد نارا واظهاره الايمان
بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وقد يكون بحيث لا يمكن فيه تشبيهات متعددة
ومثلوا لذلك بقوله كان المريخ والمشتري قدامه في شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة
قد اسرجت قدامه شمعة فانه لا يصح تشبيه المريخ بالمنصرف بالليل عن دعوة اقول وان لا يحسن
تشبيه المريخ بالمنصرف عن دعوة مع الاقتصار عليه لكن يصح تشبيهه بالمنصرف عن دعوة وتشبيه
المشتري قدامه بشمعة اسرجت فان التشبيه ربما لا يحسن وحده ويحسن اذا جمع مع تشبيه آخر
فهذا نوع ثالث من التشبيه المتعدد وما يقرب التشبيه الواحد المركب في التضام والتلاصق ويعرف انه
لم يبين التشبيه المتعدد والتشبيه المركب وانه ليس التشبيهات المركبة في مرتبة وان ما ساغ
فيه التشبيهات متعددة ايضا بلا تكلف له فضل عن ما ساغت فيه بتكلف وما ساغت فيه
بتكلف له فضل على ما لم تسغ فيه اصلا بل ربما ساغت فيه ولا بد من اجتماع عدة لهذا المساغ اجلى
من الكل لان وجه تعدده يشبه وجه وحدته في التضام والتلاصق ولا يبعد ان يقصد تشبيه المركب
بالمركب والاجزاء بالاجزاء في اطلاق واحد لانه اذا جاز بارادة واحدة تشبيهات الاجزاء المتعددة
سواء فليجز مع تلك التشبيه الهيئة بالهيئة ايضا واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق
باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة

امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلي بحمار ابتر مشقوق الشفة والحوافر نابت على راسه شجر
ناعضا والفرق بين المركب والمقيد احوج شي الى التامل ولهذا قال صاحب المفتاح وهذا
اي الفرق بين تشبيه المفرد بالمفرد وتشبيه المركب بالمركب يلمن لفضل احتياج الى سلامة الطبع
وصفا القريحة غاية الحاكم في تمييز البابين اذا التبس احدهما بالآخر سوى ذلك ولولا
اشتباه المقيد بالمركب لما كان الاشتباه بين البابين اذا التبس احدهما بالآخر بين الناس
بتلك المثابة وكفى شاهدا في شدة الاشتباه وقوع الاختلاف بين المص والمفتاح حيث جعل
المفتاح تشبيه الشاة الجبلي تشبيه المفرد بالمفرد والمص جعله من تشبيه المفرد بالمركب والثم شبيها
المفتاح تشبيه المفرد بالمركب وبالعكس مع كثرة امثلتهما فكانه جعل المركب في الصورتين مقيدا
قال الشارح ولكان ما ذكره المص اقرب **واما تشبيه مفرد بمركب كقوله** اي قول ابي تمام **يا صاحبي
تقصيا** في القاموس تقصيت في المسألة بلغت الغاية فالتقدير في **نظريكما** وفي الاساس
تقصيته بلغت اقصاه **تريا وجوه الارض** قائلين تعجبا **كيف تصور** مضارع التصوير
مجهول يقال صوره فتصور والشارح جعله مضارعا محذوف التاء اي كيف تتصور **تريا نهارا
مشمسا** من الشمس صار ذا شمس اي لم يستره غيم **قد شابه** اي خالط النهار
زهر الربى جمع زهرة للكثرة وبركته **الربى** كهدى جمع ربوة [illegible] خصها لانها انضر واخضر
ولانها المقصودة بالنظر كذا قال الشارح في المختصر ويمكن ان يقال خصه لانه يخالط الشمس
في اول طلوعه وتشبيه اول النهار بالليل المقمر اظهر لان نور الشمس فيه اضعف **فكانما هو**
اي ذلك النهار **مقمر** اي ليل ذو قمر في القاموس المقمر والمقمرة ليلة فيها القمر فليس الكلام
في تقدير الموصوف حتى يرد قول الشارح فيه تسامح بناء في تقدير ليل مقمر ففيه شائبة تركيب
على ما جرته السيد السند وللتسامح توجيه آخر وهو ان بهذا التشبيه في البيت لا يخلو عن
تسامح اذ شبه النهار المشمس لان الضمير المشبه به راجع اليه والمقصود تشبيه الهيئة الحاصلة من النهار
المشمس الذي اختلط به ازهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صارت
تضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد **وايضا** تقسيم آخر للتشبيه
باعتبار الطرفين ولا يناسب التقسيمات الاول لانها كانت تقسيما للتشبيه الواحد وهذا
للتشبيهات المتعددة اذ لا يتعدد طرف تشبيه واحد وايضا ليس من وظائف البيان بل
هو من افراد اللف والنشر الذي من الصنائع البديعية وكانه وجه التعرض له ان الملفوف ربما

يلتبس

يلتبس بالتشبيه المركب بالمركب وبعينه يتعرض للمفروق وان لا التباس فيه ولا يخفى ان
الملفوف كالمفروق لا يختص بالطرف بل يجري في الوجه ايضا **ان تعدد طرفاه** اي كل
من طرفيه **فاما ملفوف** قال المص وتبعه الشارح وهو ان يؤتى بالمشبهين اولا ثم بالمشبه بهما
بهذا وهو قاصر ويجب ان يقال او بالعكس لئلا يخرج نحو كالعناب والحشف البالي قلوب
الطير رطبا ويابسا قال الشارح المراد اعم من الاتيان بطريق العطف او غيره وكانه اراد به ليشمل
قولنا كالقمر من زيد وعمرو اذا اريد تشبيه احدهما بالشمس والآخر بالقمر بقرينة **كقوله** اي قول امرئ
القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور **كان قلوب الطير** اسم جمع للطائر **رطبا** بعضها
ويابسا بعضها **لدى وكرها** هو عش الطائر وان لم يكن فيه **العناب** هو كرمان **والحشف**
هو كفلس اردأ التمر والعتيق الضعيف الذي لا نوى له او اليابس الفاسد وكفلس الخبز اليابس
البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس
لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها قال الشيخ فضيلة في اختصار اللفظ
وحسن الترتيب لا لان للجمع فائدة في عين التشبيه هذا ولا يذهب عليك انه لا ظلمة في الشعر الا
على ترتيب اللف **او مفروق كقوله** اي قول المرقش الاكبر وهو عمرو بن سعد المرقش الاصغر عمه [illegible]
حرملة **النشر** اي نشر تلك النسوة ورائحتها **مسك** اي نشرهن مسك **والوجوه دنانير واطراف
الاكف** وروي اطراف البنان فالاضافة بيانية **عنم** هو شجر لين احمر يشبه به بنان الجواري
كذا في الصحاح **وان تعدد طرفه الاول** قال اعني المشبه **فتشبيه التسوية** لانه سوى بين
المشبهين **كقوله صدغ** هو بالضم ما بين الاذن والعين والشعر المتدلي على هذا الموضع
والمراد هو الثاني **الحبيب وحالي كلاهما** وكانه اراد احوالي فيتجه انه والصدغ **كالليالي** كل
شعر من الصدغ كليل وكل حال له كليل المصراع الثاني وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي
وصف دموعه بالصفاء لينبئ عن كثرة بكائه لانه اذا اكثر جريان ماء المنبع يصفو عن [illegible]
لانه يغسل المنبع ويدفع عنه الكدورات التي تمتزج بمائه بخلاف ما اذا جرى احيانا فانه يكون
مكدرا بكدورات المنبع **وان تعدد طرفه الثاني** قال اعني المشبه به **فتشبيه الجمع** لانه جمع
للمشبه وجوه تشبيه او جمع له امور مشبهات به **كقوله** اي قول البحتري بات نديما لي حتى
الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح الاغيد الناعم البدن وتذكيره باعتبار وندما وغيد
يدل على ان الكلام في مذكر ومكان الوشاح يدل على انها محبوبة في القاموس الوشاح بالضم والكسر

فلا وثاني من لؤلؤ وجوهر منظومتان تخالف بينهما معطوفا احدهما على الآخر او اديم عريض
مرصّع باللؤلؤ وفرشة المرأة بين عاتقيها وكتفيها **كانما يبسم** يبسم يبسم كضرب يضرب بسنا او انه
يبتسم وهو اقل الضحك واحسنه **عن لؤلؤ منضد** اي منظوم **او برد** كجمد لم يصفه بانهم
لان الذهن يتسارع اليه من وصف اللؤلؤ **او اقاح** جمع اقحوان بالضم كالعنفوان وهو البابونج
قال في الصحاح جمع على اقاحي بحذف الالف والنون وقد لا تشدد الياء وهذا فهمزة اقاح مفتوحة
وما اشتهر من كسرها سهو شبه ثغره بثلاثة اشياء الآلة او وكلمة او تنبيها على ان كلا
مشبه به على حدة وكلمة او للتسوية لا للابهام حتى يرد انه ينبغي الواو ويوجه بانه بمعنى الواو
وكيف يجعل بمعنى الواو وهو احسن من الواو لخلوه عن وصمة ايهام جعل المجموع مشبها به
قال الشارح شبه ثغره بثلاثة اشياء ثم اعترض بان في كونه من باب التشبيه نظرا لان المشبه
اعني الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا الآن لفظ كانما يدل على انه تشبيه اقول او لانه تشبيه
بتبسمه بثلاث تبسمات والمشبه مقصود في الكلام لانه في معنى انه يبتسم تبسما كتبسم عن هذا او ذاك
او ذاك وثانيا ان تشبيه الثغر بثلاثة اشياء ضمني لان تشبيه التبسم التبسم عن احد الثلاثة
يستلزم تشبيه الثغر باحدها وما مثله التشبيه بمتعدد بيت الحريري يفتر عن لؤلؤ رطب
وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب قال الشارح شبه الثغر بخمسة ثم قال
وفي كونه من باب التشبيه نظر لان المشبه اعني الثغر غير مذكور لا لفظا ولا تقديرا اقول التقدير
يفتر اي يضحك ضحكا حسنا عن مثل لؤلؤ البيت فالمشبه معتبر في نظم الكلام ولئلا يجعل
استعارة مغنية عن التقدير لان الاستعارة امور متنافية للشيء واحد في كلام واحد
دعوى ثبوت امور متنافية لشيء واحد فلا يقدم عليه عاقل بخلاف التشبيه بالامور المتنافية
وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين يعني باعتبار وجهه له ثلاث تقسيمات اولها
الاول هو تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث هو قريب وبعيد فخرج
بالاول بقوله **اما تمثيل** او غير تمثيل ولا يرد ان تقسيم للشيء الى نفسه وغيره لان التمثيل مرادف
التشبيه ويشهد لذلك كلام الكشاف حيث يستعمل استعمال التشبيه لاشتراك بين مطلق
التشبيه واخص منه وما هو نفس المقسم المعنى الاعم والقسم ما هو اخص فلا اشكال وبهذا اندفع
ايضا ان توزيعه بقوله **وهو ما وجهه منتزع من متعدد** غير منعكس بخروج بعض افراد التمثيل
عنه ولا يرد انه يشمل ما وجهه مركب حسي فلا يطرد لان الشيخ قيده في اسرار البلاغة بكونه

عقليا

عقليا حيث قال التمثيل التشبيه المنتزع من امور واو لم يكن التشبيه عقليا لا يقال قد
يتضمن التشبيه والايجاز انه فيه تمثيلا او ضرب تمثيل واذا كان عقليا جاز ان يطلق اسم
التمثيل عليه وانا يقال ضرب الاسم مثلا لكنه لا يقال ضرب النور مثلا للقرآن والحيوة
للعلم بهذا الا انما قال السيد السند في شرح المفتاح ان هذا القيد من قبل الشيخ لا انما الحكم
الا يثبت مخالفة بين الجمهور والشيخ بل لان الشيخ فسره بالتشبيه المنتزع من امور ثم نبه
على ان لفظ التمثيل لا يجوز اطلاقه على الحسي مطلقا ويجوز اطلاقه على العقلي مطلقا ولا يخفى
على الذوق السليم ان الشيخ فرق بين كون التمثيل بمعنى التشبيه المنتزع من امور وبين التمثيل
بمعنى التشبيه بالوجه العقلي حيث جعل الاول اعني معروفا شايعا والثاني مما قد يستعمل
فيه بقوله جاز ان يطلق اسم التمثيل عليه ثم اني اخاف ان تحير في حل عبارة الشيخ فافهم ذلك
تبرعا ولا تؤاخذني ببسط الكلام فاني لا افعله ترفعا فنقول يريد بقوله او لم يكن التشبيه
عقليا انه اذا لم يكن الكلام الدال على التشبيه فانه جاز بهذا المعنى حتى جعل البعض اطلاق
ان كان التشبيه على الطرفين فالوجه والاداة من فروعه وحينئذ فانه قال يتضمن التشبيه اراد به
المعنى المصدري وكذا بالتمثيل في قوله ان فيه تمثيلا فلا يشكل عليك انه ينبغي ان يقول اذا
لم يكن عقليا يقال له التشبيه ولا يطلق عليه التمثيل وكانه اراد ضرب الاسم مثلا استعارة الاسم
كلام ويستعرف تعيينه وما يستشعر لحق الاشكال على تعريفه بانه غير مطرد لانه يدخل فيه التشبيه
في الوصف المنتزع للحقيقي مع انه ليس بتمثيل اشار الى دفعه بقوله **وقيده السكاكي** اي المنتزع
من متعدد **بكونه غير حقيقي** كذا فسر الشارح الصغير وتحت تفسيره بالوجه اي قيد الوجه بكونه غير حقيقي كما قيده
بكونه منتزعا من متعدد لانه قال السكاكي التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من
عدة امور خص باسم التمثيل فقيد الوجه بقيدين اعم لم يقيد المنتزع من متعدد وبهذا الكلام وقع في
البين ظلم جمع الى ما انا فيه فنقول وجه الدفع ان هذا القيد لم يثبت في تحرير كلام السكاكي فحرر بينا
في التعريف موافقا للجمهور ولا يبعد ان يقال الوقع للسكاكي فيه قول الشيخ واذا كان عقليا جاز
ان يطلق اسم التمثيل عليه فحمل العقلي على ما هو منتزع العقل ومعتبره فقط ثم ان وجه عدول المصنف
من عبارة السكاكي من عدة امور على طبق عبارة الشيخ الى قوله من متعدد وكتابته عليه في الايضاح
حيث قال امرين او امور ظاهر **كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار** فان وجه الشبه هو حرمان
الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب منتزع من متعدد وليس بحقيقي بل هو

عائد الى التوهم كذا ذكره الشارح وهو المطابق لكلام المفتاح ثمه قال مراد المفتاح
بغير الحقيقي ما يقابل الاضافي ثم ينظر فيه كلام المفتاح اذ في نظره ان المراد غير الحقيقي
في كل من الطرفين او يكفي ان يكون كذلك في احد الطرفين فما لم يتضح تمكن المتبادر الاول لانه
الفرد الكامل فيحمل عليه ما لم يصرف صارف وتقييد مثال التمثيل على بيان السكاكي والاظهر
على بيان الجمهور حمل الشارح المحقق على ان جعل ما مر عبارة عن جميع امثلة ذكرت لوجه
الشبه المركب باقسامها من مركب الطرفين ومفردهما ومختلفهما وخالفه السيد السند بجعل حكمه
ان التمثيل مخصوص بما طرفاه مركبان وادعى ان تعريفه بما وجهه منتزع من متعدد ويتبادر منه
المنتزع من متعدد في طرفي التشبيه لا المركب من متعدد هو اجزاؤه والا لقال المركب من متعدد
فخرج عنه ما ليس طرفاه مركبين فلم يتناول ما مر الا ما تركب طرفاه ونوره بان المحقق
رد على السكاكي جعل التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة التحقيقية بان التمثيل
يستلزم التركيب المنافي للاندراج تحت الاستعارة التحقيقية المدرجة تحت المجاز المفرد
وبيان المخالفة غير سديدة اما حديث المتبادر فممنوع وانما اختير الانتزاع على التركيب
ليعلم ان المدار على التركيب الاعتباري والهيئة الانتزاعية لا على التركيب الحقيقي ويتناول
المركب من متعدد هو اجزاؤه ومن متعدد في الطرف وكذا مستند رد المحقق على السكاكي
لانه رد كون التمثيل على سبيل الاستعارة كذلك وقد وجد في كلام السكاكي تخصيص
الاستعارة التمثيلية بالمركب ولا يلزم منه تخصيص التمثيل بمعنى التشبيه بالوجه المركب
بما طرفاه مركبان نعم جعل الشارح في تعريف المجاز المركب باللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه
الاصلي تشبيه التمثيل قوله تشبيه التمثيل احترازا عن الاستعارة في المفرد فلو لم يخص
التمثيل بما طرفاه مركبان كيف يحترز به عنه فبين كلاميه تنافر لكن لا يوجب ذلك فساد
كلامه هناك بل ينبغي ان يحمل ما سيأتي على ان الاحتراز باداة تشبيه تمثيل خاص او لا بد
اما من تقييد اللفظ المستعمل بالمركب او تقييد تشبيه التمثيل بقيد والفصل بالتخصيص اولى
من الجنس ثم نقول لو كان التمثيل مخصوصا بما طرفاه مركبان لانتقض تعريف المجاز
المركب بالاستعارة لفظ مركب بمعنى مفرد شبه معناه بمعنى المركب بوجه شبه مركب اذ لا يصدق
ان التشبيه بهذا الوجه مجاز مفرد مركب **واما غير تمثيل وهو بخلافه** وهو ما لا يكون منتزعا
عن متعدد وعند غير السكاكي ويعلم منه غير التمثيل على مذهب السكاكي وهو ما لم ينتزع من متعدد

اوكان

او كان وصفا حقيقيا • والمراد بالوصف الحقيقي ما يكون ما انتزع عنه اوصافا حقيقية ولا
فالهيئة الانتزاعية امر اعتباري لا وجود له وهذا اولى من جعل وهو بخلافه بيانا لغير التمثيل
على المذهبين كي تفيده عبارة الشارح لانه يحوج الى تكلفات بعيدة من جعل ضمير بخلافه الى
ما يطلق عليه التمثيل وجعل غير تمثيل بمعنى ما يطلق عليه غير تمثيل بمعنى اعتبار التوزيع بجعل
كل ما يستفاد من قوله وهو بخلافه لاحد معنيين غير التمثيل • ولما فرغ من التقسيم الاول
شرع في التقسيم الثاني **وايضا** التشبيه **اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه** ولا ما لا يستتبعه
ولما كان المجمل تقسيمان عقبه بهما وفصل بينه وبين قسيمه والانسب بمقام التعليم تقديم
المفصل لانه وجودي ولانه يندفع به طول الفصل بين القسمين بتقديمه وكانه نظر الى ان المجمل
احمل **فمنه** اي فمن المجمل **ظاهر يفهمه** اي يفهم وجهه **كل احد نحو زيد اسد ومنه خفي لا يدركه**
اي لا يدرك وجهه **الا الخاصة** سواء ادركه بالبديهة او بالتامل فالتقسيم للتشبيه والتسمية
بالظاهر والخفي تسمية بحال الوجه وجوز الشارح رح كونه تفصيلا للوجه بارجاع الضمير الى الوجه
وبناه بكون قوله وايضا منه تقسيما للتشبيه قطعا وان يلائمه ان ما ذكر عقيب القسم الثاني
من قوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه فكانه تفصيل للوجه وكلام فيه **كقول بعضهم** هي
الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب
وقيس الحفاظ وانس الفوارس قالت حين سئلت ايهم افضل قالت عمارة لا بل فلان
لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل **هم كالحلقة المفرغة لا يدرى
اين طرفاها** كذا ذكره جار الله • وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب
للحجاج لما سال عنهم ايهم انجد اي هم انجع ولا انسا في بنيهما بل هما يجتمعان على الصدق لو لا
او بطريق اخذ المتاخر عن المتقدم ولا يخفى ان المراد بالخفي الخفي في حد ذاته فلا يخرجه عن
للخاصة عروض ما يوجب ظهوره كما في هذا الكلام فان وصف الحلقة اظهر وجه الشبه في الاختصاص
اختصاص لهذا التقسيم بالمجمل بل يجري في المفصل ايضا وكانه خصه بالتنبيه على الترقي خفاء
التشبيه بحذف الوجه والمراد بطرفاها الاعلى والاسفل الملائمان للافضل والادنى واذا
لم يعلم الادنى والاعلى لم يعلم الوسط **وايضا** جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه
تقديره تقسيم المجمل ايضا اي عاد عودا او فائدته التنبيه على انه استيفاء تقسيم المجمل وليس
تعيينا للخفي اذ ذكر الوصف للشيء بوجه الشبه انسب بالمنفي • وعنه يعلم ان المعترضة قد يدخل

بين العاطف والمعطوف واما ما قال الشارح ان اختيار منه ومنه دون اما واما للاشعار
بانه من تقسيمات المجمل دون مطلق التشبيه فليس مما يعتد به لان الاجمال لو توهم ان التقسيم لمطلق التشبيه
اولا معنى للتوسط لتقسيم بين قسمى تقسيم بما الوجه الا لاحصر فيما ذكره اذ يحتمل قسم آخر وهو ما ذكر فيه
وصف المشبه فقط فما والمراد بادات للحصر ولم يجعل التقسيم رباعيا لعدم الظفر به في كلامهم ولا يخفى
جريان هذا التقسيم في المفصل وكانه لم يتعرض له لانه لم يوجد اولا معنى لا يراد ما يشعر بوجه
الشبه مع ذكره اولا في ذكره في المجمل لدفع توهم اذ ايراد التقسيم مجملا مع ما يشعر بالوجه ولا وجه
لذكره في المفصل منه اي من المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين اي وصف يذكر له من حيث
انه طرف وهو وصف يشعر بوجه الشبه فخرج منه زيد الفاضل اشد الا ان زيدا لا يثبت له الفضل
من حيث انه مشبه بالاسد وما ذكرنا حقيقيا انه نقول هكذا ينبغي ان يفهم الاحرج وما ذكره الشارح
ان المراد بالوصف وصف يشعر بالوجه ثم قال هكذا ينبغي ان يفهم وانما قدم العدمي وهو ما لم
يذكر الى آخره على ما هو وجودي في الجملة وقدم ما هو وجودي في الجملة على الوجودي في العرف
مع ان حق التعليم يقتضي العكس حفظا للاقسام عن وقوع فاصلة بينها ولو بالمثال ومنه
ما ذكر فيه وصف المشبه وحده لم يذكر مثاله لانه ذكر آنفا ما هو مثال له ومنه ما ذكر فيه
وصفهما اي وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله اي قول ابي تمام في الثنا على سهل شعر
ستبجح العيس ابنا والليل عند فتى • كثير ذكر الرضى في ساعة الغضب • العيس الكسر
الابل البيض يخالط بياضها شقرة وهو اعيس وهي عيساء اي سيجعلني الابل والسير
في الليل صباحا عند فتى صدفت عنه اي اعرضت عنه فلم تصرف منه غب ضرب مواهبه
عني وعاد وظني فلم يخب كالغيث هو المطر والذي ان جئته مزيدا الا جئته وان كان
ربقه احاول اي اخطل والواقفة الاشان وان ترحلت عنه لج في الطلب الحاج للخصومة في
الطلب وصف الفتى بكثرة المواهب اعرضت عنه او لم تعرض عنه والغيث بانه يعيبك
جئته او ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه اي الافاضة في حالتي الطلب
وعدمه وحالتي الاقبال والاعراض واما مفصل عديل اما مجمل وهو ما ذكر وجهه
لما كان في هذا التعريف تسامح بجعل ما ذكر مما يستتبع وجهه مكانا للوجه واخلا فيما ذكر وجهه
وكان ذلك التسامح سببا لتسامح آخر نبه على هذا التسامح وعلى منشاه اخراجا للتعريف
عن الايهام الذي هو غاية تبعيده عن الاتقان والاحكام فقال وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه

اي وجه

اي وجه الشبه مكانه والشارح جعل هذا اشارة الى تقسيم بعد التعريف يعني المفصل
قسمان ما ذكر فيه وجه الشبه حقيقة وما ذكر فيه وجه الشبه تسامحا كقولهم للكلام الفصيح
اي الفصيح والكلام المغتاح فيه كالصريح او البليغ والثاني هو الاشبه لانه احق بالتشبيه
بالعسل هو كالعسل في الحلاوة وشاع هذا التسامح الى ان صار الحقيقة مهجورة
حتى لو قيل الكلام الفصيح كالعسل لا يفهم القصد الى انه مثل العسل في ميل الطبع اليه
ولا يجعل العدد ذلك بل لو سئل عن وجه الشبه لا يجاب الا بالحلاوة فان الجامع
فيهما لازمها وهو ميل الطبع اي محبته وروده كذا فسره السيد السند في شرح المفتاح
وانما جعل الجامع ميل الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التي هي من خواص
المطعومات ولا يبعد ان يجعل وجه الشبه نفس الحلاوة ويجعل ثبوته في المشبه على سبيل
التخييل كما في تشبيه السنة بالنجم والبدعة بالظلمة قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون
الاحيث يكون الشبه في وصف اعتباري كميل الطبع وازالة الحجاب ويشبه ان يكون
تركهم التحقيق في وجه الشبه حيث قسموه الى حسي وعقلي مع انه في التحقيق لا يكون
الا عقليا كما مر من تسامحهم هذا ويحتمل ان يكون مقصده ان تسامحهم ناش من تسامح
البلغاء من وضع المستتبع مكانه وجه الشبه فيقولون الكلام البليغ كالعسل في الحلاوة
وزيد كالغراب في سواده اي سواد الغراب او سواد زيد • وقد يقال زيد كالغراب
في سوادهما • فلما وضع البلغاء الحسي الملزوم لوجه الشبه الكلي مكانه نزل علماء البيان الكلي
الذي هو وجه الشبه منزلة جزئياته فقسموه الى حسي وعقلي ويحتمل ان يكون مقصده
الى ان تسامحهم الاول ان قيل هذا التسامح من تنزيل وجه غير وجه الشبه منزلته كما انهم
نزلوا الجزئية منزلة وجه الشبه الكلي فقسموه الى الحسي والعقلي والشارح العلامة جرى على
الاول لكن لم يسلك في تحقيقه مسلك السداد • والشارح اعتمد على الثاني لكن لم يات
في بيانه بما عليه الاعتماد ومن الله الاهتداء والرشاد ولا يخفى عليك انه نشاء من هذا
التسامح ايضا التسامح في عد هذا التشبيه مفصلا والتسامح للتعريف على ما عرفت
بقي هاهنا بحث وهو ان ذكر الحلاوة في مقام ميل الطبع من قبيل ذكر الملزوم وارادة
اللازم وسلوك طريق المجاز ليس تسامحا وايضا تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه
وهو انه اما قريب مبتذل اي غير مصون من احد بل يعطي الكل احد وينال بمجرد توجهه

والابتذال عدم الصيانة **وهو ما ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به من غير تدقيق نظر**
لظهور وجهه في بادي الرأي أي ظاهر الرأي فإنه جعل من بدا يبدو في الأمر ظاهر لفظا ومعنى وإن
جعل من بدأ مهموزا فوجه حذف الهمزة أنها قلبت ياء لانكسار ما قبلها ذكره الجاجرمي في تفسير
قوله تعالى بادي الرأي في سورة هود ووجه جعل أول الرأي ظاهره تنزيل أول الرأي منزلة ظاهر
الشيء الذي يبدو أولا ويمكن أن تجعل جمعه أول الأمر ولكن أن تهمزه كما في قراءة
من قرأ بادئ الرأي بالهمزة وجعل تقديره في الآية وقت حدوث بادي الرأي على حذف
مضافين ولك أن تجعله ظرفا تنزيليا فيستغنى عن حذف المضاف ولا ينتقض التعريف بتشبيه
بكون المشبه به لازما ذهنيا للمشبه مع خفاء وجهه لأنه ليس انتقالا لظهور وجهه في بادي
الرأي وقوله لظهور وجهه قيد للتعريف وتحقيقه أن يكون المشبه بحيث إذا نظر العقل فيه
ظهر المفهوم الكلي الذي هو مشترك بينه وبين المشبه به من غير تدقيق نظر والتفات النفس
إلى المشبه به من غير توقف ولم يكتف بظهور وجهه في بادي الرأي لأنه يتبادر منه الظهور بعد التشبيه
واحضار الطرفين وهو لا يكفي في الابتذال بل لا بد أن يكون الانتقال من المشبه إلى المشبه به لظهور
وجهه بمجرد ملاحظة المشبه **إما لكونه أمرا جمليا** لا تفصيل فيه **فإن الجملة أسبق إلى النفس**
من التفصيل فيه وذلك لأن التفصيل تحليل أمر مجمل أو جمع أمور مجملة وما الجملة للجملة أسبق
إلى النفس ولأن النفس مجبولة على درك المجمل وحفظ المجمل حتى أن التفصيل كأنه خروج
عن جبلتها ولأن المجمل أحب عندها لأنه الذي يبقى لها بعد التفصيل فكان التحصيل وسيلة
إلى تحصيل مجمل على ما ينبغي ألا ترى أن التعريفات التي هي تفاصيل وسائل معرفات
هي مجملات حتى إذا حصل المجمل أعرض النفس عن التعريف والتفصيل هذا ما خطر بالبال
في تحصيل هذا الإجمال ولعله أجمل ما ذكره الشارح المحقق في شرح هذا المقام حيث قال
ألا ترى أن إدراك الإنسان من حيث أنه شيء أو جسم أو حيوان أسهل وأقدم من إدراكه من
حيث أنه جسم حساس متحرك بالإرادة ناطق لأن المفصل يشتمل على المجمل وشيء آخر فلهذا
كان العام أعرف من الخاص على أن في قوله كان العام أعرف من الخاص نظر لأن العام ربما يكون
مفصلا كالجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة والخاص مجملا كالإنسان وقال أيضا ألا ترى
أن الرؤية لا تصل في أول أمرها إلى الوصف على التفصيل لكن على الجملة ثم على التفصيل ولذلك
قيل النظرة الأولى حمقاء وفلان لم يمعن النظر وكذا سائر الحواس فإنه يدرك من تفاصيل الأصوات

والطعوم

في اللمحة الثانية ما لم يدرك في الأولى وفيه بحث وتمكن لأن ذلك ليس للإجمال فإن
الإجمال بعد التفصيل في غاية المتانة بل لأنه لا اتقان في النظرة الأولى ولا يحصل
إحكام النظر بالغفلة إحالة **أو قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن**
إما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به مثلا أو قد يكون غلبة
الحضور اتفاقا لا لقرب المناسبة ولا يخفى أن غلبة حضور المشبه عند حضور المشبه به يجامع
حضور المشبه به مطلقا فلا يحاذيه بل يجامعه وبين قوله مطلقا الأول تقييد الغلبة بعند حضور المشبه
بعيد فيحط لكن لا يساعده الحال أو يجعل الترديد لمنع الخلو **كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز**
في المقدار والشكل إذا اعتبر التركيب وأما إذا لم يعتبر فهو أيضا أمر جملي يشهد له
ما سيأتي فإنه كلما كان التركيب من أمور أكثر كان التشبيه أبعد حيث لم يقل كلما كان
التعدد أكثر كان التشبيه أبعد وفيه بحث لأن الظاهر أن تعدد وجه الشبه أيضا من أسباب
البعد والغرابة ويرد أن الجرة الصغيرة أيضا كثير الحضور مطلقا في الذهن فلا وجه لجعله
مما يغلب حضوره عند حضور المشبه به لا مطلقا والجواب أن كلا من الجرة والشمس مما يغلب
حضور الكوز والمرآة عند حضوره فيصح التمثيل لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه بأيهما
شئت وأن كلا من المرآة والكوز مما يغلب حضوره مطلقا لتكرره على الحس فكذلك يصح
التمثيل لغلبة حضور المشبه به مطلقا بأيهما شئت فتمثيل كل قسم بأحدهما خاصة على سبيل
الاتفاق وهذا مما لا خفاء فيه **أو مطلقا** عطف على قوله عند حضور المشبه **لتكرره على الحس**
أو لكونه لازما لما يتكرر على الحس أو غير ذلك **كالشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة**
فإن في التشبيه تفصيلا لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا **لمعارضة كل من القرب**
والتكرر التفصيل الأعم الأرجح لمعارضته غلبة الحضور التفصيل **وإما بعيد غريب** عطف
على قوله إما قريب مبتذل **وهو بخلافه** أي بخلاف القريب أي ما لا ينتقل فيه في بادي النظر
من المشبه إلى المشبه به **لعدم الظهور** أي ظهوره وهو الظهور في بادي الرأي سواء ينتقل فيه من
المشبه إلى المشبه به في بادي الرأي في كون المشبه به لازما ذهنيا لظهور وجهه أو لا ينتقل فيه من
المشبه إلى المشبه به إلا بعد فكر وتدقيق نظر وإن اقتصر الشارح ويرد عليه التشبيه الغريب الذي
المشبه به فيه لازم ذهني للمشبه الآن يتكلف فتأمل **إما لكثرة التفصيل كقوله والشمس**
كالمرآة في كف الأشل فإن وجه التشبيه هيئة مشتملة على كثرة تفصيل كما ستعرف **أو ندور**

حضور المشبه به اما عند حضور المشبه فقد عرفت وجه التردد بينه وبين الندور مطلقا فتذكر
البعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج بنار الكبريت واما مطلقا لكونه وهميا كانياب
الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد او عقليا عطف
على قوله خياليا لا على قوله مركبا خياليا والا لاكتفى به ولم يذكر وهميا فتدبر فانه لطيف
دقيق والظاهر ان المركب العقلي اذا كان قليل التفصيل ليس نادر الحضور كما مر مطلقا بقوله
مطلقا وتمثيله بجميع ما مر ات بعيد ولا يخفى ان كلامه هنا يدل على ان ندور حضور المشبه به
مطلقا موجب لخفاء الوجه سواء كان الوجه جليا اولا وكلامه سابقا دال على كونه جليا مطلقا
موجب الظهور وجهه فبينهما تناف والتحقيق ان التشبيه القريب المبتذل ما يكون وجهه
ظاهر الكونه جليا او قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه او مطلقا والغريب
البعيد ما يكون وجهه خفيا لكثرة تفصيله او التفصيل مع ندور حضور المشبه به عند حضور
المشبه او مطلقا او لقلة تكرره على الحس او عدم تكرره عليه وعدم تعلق الاحساس به
كالوسمة الكوسري ودار الثواب والعقاب والمستغنى بذكر قلة التكرر عنهما لانهما اولى بالندور
مطلقا ولك ان تجعل قلة التكرر كناية عن عدم كثرته وتجعل النفي منفيا بلا الجميع كقوله
والشمس كالمرآة في كف الاشل لم يقل كما مر كما في نظائره لانه مما مر كثيرا فيلتبس به ولا
يحصل ما هو المقصود من التمثيل وهو التوضيح والفرق بينه وبين نظائره ان ما مر مثال
نظائره فيما سبق لعنوان ذكرها بخلافه فان مثاله فيما لم يكن اقله التكرر بل لاعتبار
اخر وانما كان ندور المشبه به سببا لخفاء وجه الشبه لانه فرع الطرفين والجامع بينهما تعقله
بعد تعقل الطرفين كذا في الشرح فان قلت ما سبق من ان ظهور الوجه في بادي الرأي سبب
للانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر يستدعي ان يكون تعقل الوجه قبل تعقل المشبه
وينافي هذا البيان قلت تعقل الوجه موقوف على ذات الطرفين وسبب للانتقال من المشبه
الى المشبه به من حيث هو مشبه به فلا تنافي فالغرابة فيه اي في المثال المذكور من وجهين كثرة
التفصيل وندور حضور المشبه به مطلقا لقلة تكرره على الحس والمقصود منه التنبيه على قلة التردد
فيما بين الاسباب بالمنع الخالق فلا مانع من الاجتماع والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف
ويقع ذلك النظر على وجوه اعرفها اي اشهر الوجوه واغلبها ينقسم الى قسمين احدهما ان تاخذ
بعضا لاخطته وتدع بعضا لا بمعنى ان تسقط عن النظر وتعرض عنه بالكلية والا فلا يكون

المعتبر

المعتبر في التشبيه الا البعض المأخوذ فانه كان واحدا فيكون وجه الشبه واحدا لا تفصيل
فيه وان كان متعددا كان وجه الشبه امور النظر فيها واعتبر للجميع ويكون ملاحظة ما تركته
كالعدم في باب التشبيه بل بمعنى ان تعتبر عدمه وتجعله داخلا في وجه الشبه وتجعل الوجه هيئة
من وجود بعض وعدم بعض فان قلت فاذا كان المشبه به مما لم ينعدم فيه ذلك الوصف
فكيف يشبه به في الهيئة الملتئمة من الوصف ومن اعتبار اتصافه بعدمه فالمشبه به حينئذ
وهمي فان قلت فيكون وجه الشبه امر النظر فيه في اكثر من وصف واعتبر الجميع فليس
هنا الا قسم واحد قلت نعم كذلك عند التحقيق الا انه قسم نظرا الى بادي الراي وتميز
بين القسمين لان في القسم الاول مزيد دقة هو فضيلة اعتماد ولذا قدمه كما في قوله اي قول
امرئ القيس حملت ردينيا اي رمحا ردينيا يقال رمح رديني وقناة ردينية وردينة
امرأة السمهر وزعموا انهما زوجان كانا يقومان القنا بخط هجر فيقال رمح رديني وقناة
ردينية ورمح سمهري وقناة سمهرية كان سنانه سنا ضوء البرق والالهب لهب
كالعرس والقلس استعال النار اذا خلص من الدخان كذا في القاموس في بلغة قوله لم يتصل
بدخان من حواشي السيد السند انه شعلة نار يعلوها دخان لم يتصل بدخان فقد اخذ السنا
مجردا عن الدخان لانه يقدح في التشبيه المقصود ولا يتم وجه الشبه بدون اعتبار عدمه ونقل
عن ابي الحسن ان هذا من تشبيه الشيء بالشيء صورة ولونا وحركة وهيئة ونحن نقول يحتمل
التشبيه في كثرة التأثير وسرعة ايضا ومن غرابة التشبيه واللطف هنا ان يعتبر لون السنا
متصلا بالخشب كلون اللهب كذلك في الاغلب والثاني ان يعتبر الجميع كما مر من تشبيه
الثريا والشيخ جعل اقسام الاعرف الاغلب ثلثة ثالثها ان ينظر الى خاصة للجنس كما في عين
الديك حيث شبهها بسقط من النار فانك لا تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى ما اليس في كل
حمرة ثم قال انا جعلت هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف لان دقائق
التفصيل لا يكاد تنضبط وكان المص عدل عنه ولم ينظم الثالث في سلك تقسيم الاعرف لما رآه
ملحقا بالقسمين المذكورين وكلما كان التركيب من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون
تفاصيله اكثر فلو قال وكلما كان التفصيل اكثر كان اوضح واخصر ومن العلم في ذلك قوله تعالى
انما مثل الحيوة الدنيا الاية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها والتشبيه البليغ
ما كان من هذا الضرب لم يقل منه لان الظاهر من الضمير عوده الى ما كان تركيبه من امور كثيرة

نعم لو اقرب عنه الى الظاهر فان قلت البلاغة لا يوصف بها الا الكلام والمتكلم
والتشبيه ليس شيئا منهما فكيف وصف به ولو حمل على الكلام الذي فيه التشبيه فالبلاغة
باعتبار المطابقة لمقتضى الحال لا باعتبار كون التشبيه غريبا او قريبا فربما كان المخاطب
مع مخاطب يستدعي تشبيها قريبا فلا يكون الغريب بليغا قلت المراد بالتشبيه
البليغ ما يكون صاحبه بليغا معدودا من البلغاء يعني التشبيه المخصوص بالبليغ المعتبر
عنده الغريب البعيد دون القريب المبتذل او البليغ بمعنى الواصل الى درجة القبول من
البلوغ بمعنى الوصول وكلاهما تكلف لكن لا بد منه ومنه قولهم المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة
والتصريح **لغرابته** لا لاجل الخفاء المردود والمعدود في التعقيد والمعاني الغريبة اعلى رتبة
لعدم خشية الشركاء فيه فرب شريف يبرز في معرض الخسيس لخشية الشركاء فيه **ولان
نيل الشيء بعد طلبه الذ** حتى انه يغرب لما تصل اليه بعد الطلب بهو والحاء على الظماء
ولا تنافي بينه وبين ما يستعلونه من ان حصول النعمة غير مترقبة الذ فان الطلب لا ينافي
للحصول الغير المترقب فانه يمكن حصول المطلوب قبل وقت يترقبه او من غير موضع يطلب فيه
ويترقب منه فان اجتمع الطلب وعدم الترقب حتى بلغ الدرجة العليا من اللذة
وقد يتصرف في التشبيه القريب بما يجعله غريبا قال وهو على وجوه منها ان يكون **كقوله**
يعني في ان يجعل التشبيه مبنيا على اثبات امر للمشبه به ليس له كعدم الحياء للشمس فهذا
البيت **لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا** اي لم تره ولم تجزه **الا بوجه ليس فيه حياء**
لانه رؤية عظيم القدر بعد التجاوز عن حد الادب خلاف الحياء فالشمس قد تجاوز حدها
في دعوى المشابهة فالتشبيه ضمني او مكني وجوز الشارح كون لقي بمعنى عارض اي لم يعارض
هذا الوجه شمس نهارنا فيكون التشبيه صريحا وتكون الملاقاة منبئة عن التشبيه وفي التلخيص
وجوه اخرى لا يبعد ان يجعل موجبة للغرابة احدها جعل التشبيه مقلوبا وهو يخرج التشبيه
عن الابتذال والغرابة وثانيها جعل التشبيه مكنيا وضمنيا وثالثها ما تضمنه جعل التشبيه
ضمنيا من ان الشاعر يستحيي من بيان دعوى مشابهة الى الشمس وشمس نهارنا كناية
عن الممدوح مفعول القوله لم تلق لكان فيه تصرف في غاية اللطف حيث عزل الشمس عن كونه
شمس النهار وجعل كون المحبوب شمس النهار امرا مقررا ومثله قول الآخر ان الشمس بها
لتستحيي اذا نظرت الى نداك فقاسته بجافيها ومن لطائف هذا التشبيه انه اثبات

للحيا

٢٤٤

للحياء للسحاب ليستتبع كون العرق وجه السحاب لان الحياء يوجب عرق الوجه واسكاب
قطرات العرق **ومنها** ما يكون مثل **قوله** يعني في تعيين التشبيه بما يوضح تعليقا صريحا او غير
صريح نحو هو بدر ليسكن الارض **عزماته** جمع عزمة للمرة من العزم فانه في قوة لو كان البدر يسكن
الارض وهو ارادة الفعل مع القطع عليه **مثل النجوم ثواقبا** منا ثقبة بمعنى محرقة اي نوافذ في الامور
كالنجم الذي يخرق الظلمة وينفذ فيها قال الشارح اي لوامعا وكانه جعله من ثقبت النار اي اتقدت
لو لم يكن للثاقبات افول اي غروب **ويسمى هذا التشبيه التشبيه المشروط** وهو التشبيه
الذي يتقيد فيه المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي او يختلف يدل عليه صريح
اللفظ او سياق الكلام • ومنها ما يكون كقوله يعني في دعوى غلبة المشابهة • بيان كون
المشبه به في الدرجات العالية ومتباعدا عن المشبه • في طلعة البدر شيء من محاسنها
وللقضيب نصيب من تثنيها • اي من تمايلها وتعطفها ومنها ما يكون بجميع التشبيهات
كقوله كانما يبتسم البيت **وباعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذف اداته** في جعل زيد
في جواب من قال من يشبه الشمس اي يشبهها زيد تشبيها مؤكدا انظر لان حذف الاداة
على هذا الوجه لا يشعر بان المشبه عين المشبه به • فالوجه ان يفرق بين الحذف والتقدير ويجعل
الحذف كناية عن الترك بالكلية بحيث لا يكون معتبرة في نظم الكلام ويجعل خلوا عنها
مشعرا بان المشبه عين المشبه به في الواقع بحسب الظاهر فعلى هذا **مثل وهي تمر مر السحاب** اذا
كان في تقدير مثل مر السحاب بالقرينة تشبيه مرسل وبدعوى ان مرور الجبال عين مرور
السحاب تشبيه مؤكد فافهم • فانه من عوارف الفياض • وازهار روضة من الرياض •
التي لا يفتح بابها الا للعارض المرتاض • اهداه لك خاليا عن شوب مطمع الاعراض
والاغراض **ومنه** اي قريب منه هذا المثال فشبه بكلمة منه على التفاوت وتوجيها بان المشبه
وضع في الاول موضع اداة التشبيه وهنا لم يوضع موضعه بل بعد الحذف نقل عن مكانه وجعل
مضافا الى المشبه او نقول في الاول بحيث يمكن تقدير اداة التشبيه وفي الثاني بحيث لا يمكن
او لا يصح ان يقال مثل لجين الماء وجعل منه بمعنى من التشبيه المؤكد اي بعض منه كما ذهب
اليه الشارح لا يفيد التفاوت بين المثالين افادة واضحة فاحفظ فعنه باشاله **والريح
تعبث بالغصون** اي تميلها ميلا رفيقا لا عنيفا ففيه مدح الريح بالاعتدال وهو الريح
المطلوب كما جاء في خبر الآثار انه اذا رأى ريحا كان يقول اللهم اجعلها رياحا ولا تجعلها

رجا والواو حالية وقوله وقد جرى اما عطف حال على حال واما تعقيب حال
بحال مترادفة او متداخلة ذهب الاصيل اي ذهب الوقت الاصيل اي الوقت
بعد العصر وهو شعاع الشمس فيه لانه مصغر او يوصف بالاصفرار فالذهب مستعار
لشعاع الشمس بقرينة الاضافة الى الاصيل فجعله من قبيل لجين الماء كما نقله الشارح
لاختفاء لجين الماء بذهب الاصيل الجاري عليه لكونه مموها به فكن متيقظا بها فلا تخطى
بنا مع اليقظان لامع النعسان على لجين الماء اصله ماء كاللجين وهو المقصود بالتمثيل
واللجين هو الفضة لان اصله يشبه الماء في البياض والصفاء او مرسل قسيم للمؤكد
وهو بخلافه وهو ما قصد اداته لفظا او تقديرا العدم تقييده بالتاكيد المستفاد من اجراء
المشبه به على المشبه فان قلت انا زيد كالاسد مشتمل على تاكيد التشبيه فكيف يجعل
مرسلا قلت المعتبر في المؤكد والمرسل التاكيد بالنظر الى نفس اركان التشبيه
مع قطع النظر عما هو خارج عما هو مفيد التشبيه كما مر من الامثلة المذكورة للتشبيه
المذكور فيها اداة وكذلك الاخير جميع ما مر من الامثلة من اول الكتاب الى هنا فانتهى
تشبيه القاعدة بالجزئي بذكر اداة التشبيه ارضوا منك التحسين في هذا التوجيه والا
فان لا تقصد في بالتسوية كما هو ثمرة التقليد ونتيجة الابتلا بالتقيد الشديد والتشبيه
باعتبار الوضع ينقسم الى قسمين لانه اما مقبول وهو الوافي بافادته اي الوضع ككون
المشبه به اعرف بشيء الاولي اعرف الطرفين بوجه التشبيه في بيان الحال او اتم شيء الاولى
او اتمهما والظاهر الواو فقد تبرفيه اي وجه الشبه في الحاق الناقص بالكامل مع التوجيه
ايضا او مسلم الحكم فيه معروفه عند المخاطب ينفي تقييد قسمية ايضا به كما لا يخفى فلو اخره
عن قوله في بيان الامكان لامكن تعلقه بالاقسام الثلثة من غير تعقيد في بيان الامكان
ينبغي ان يكون كونه مسلم الامكان معروفه كافيا واعلم ان صاحب المفتاح جعل هذا
الحكم مشتركا بين بيان الامكان والتزيين والتسوية والحق معه فلا وجه للعدول نعم هل
يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه في التزيين والتسوية فيه تردد ونشاؤه من ان وجه
الشبه هل هو الوصف الحسن او القبح او مطلق الوصف فعلى الاول نعم وعلى الثاني لا او مردود
وهو بخلافه والتسمية بالمردود والمقبول بالنظر الى وجه الشبه فقط مجرد اصطلاح والا فكما
انتفى الشرط من شرائط التشبيه باعتبار الوجه او الطرف فمردود ولكن يبعد الاصطلاح على جعل
فانت

فانت شرط الوجه او الطرف مقبولا لافادة الوضع الا ان يقال الوفا بالوضع لا يوجد بدون
اجتماع شرائط التشبيه مطلقا فصل جعل تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف
منفردا عن سائر التقسيمات بحث لانه لا يختص بالطرف ولا بالوجه ولا بالاداة بل باعتبار
كل من الطرفين والوجه والاداة والمجموع ولم يقدمه على التقسيم بحسب الوضع مع انه لا مدخل
للوضع فيه لان شدة مناسبته بالاستعارة في تضمنه المبالغة في التشبيه دعت الى ان لا يفصل
بينه وبين الاستعارة مهما امكن وخص البيان بالقوة وعدمها باعتبار ذكر الاركان وتركها الا
القوة باعتبار قوة المشبه به نحو زيد كالاسد وزيد كالسرحان وباعتبار نحو كان زيدا الاسد فان
فيه مبالغة ليست في زيد كالاسد لانه بمنزلة ان زيدا كالاسد ولهذا ترى بعض ائمة النحو قال
كان زيدا الاسد معناه ان زيدا كالاسد وكان مركبة من ان المكسورة وكاف التشبيه الداخل
على خبرها وباعتبار وجه الشبه نحو زيد كالاسد في كمال الشجاعة فانه اقوى منه في الشجاعة
يستوي فيها العامة والخاصة ويخرج عن عهدتها عارف متن اللغة والنحو انما المحتاج
بعينا القوة الحاصلة باعتبار حذف بعض الاركان فانها اخص بالبيان لكن لا بد من تحقيق محتاج
حذف نيط عليه قوة المبالغة فانه اختفى في جلباب بيان المفتاح ولم ينكشف في نور المصباح
الى طلوع هذا الاصباح حتى ظن به ان المراد به ما يقابل الذكر وليس بذلك فان المساواة بين
الملفوظ به والمقدر في نظم الكلام في قوة الافادة قطعية قد حكم به المفتاح في اثنا هذا البحث ولذا
ساغ التقدير بل شاع في مقام الافادة فلا يفرق عاقل بين قولنا زيد كالاسد في الشجاعة وبين
قولنا زيد في جواب من يقول من اشبه الاسد في الشجاعة في قوة المبالغة او بين قولنا اسد في
جواب من يقول اي شيء يشبه زيد في الشجاعة بل المراد بحذف الاداة او الوجه تركهما وطيهما عن نظم
البيان فالتقدير هنا داخل في الذكر فان مدار المبالغة في زيد اسد في الشجاعة على دعوى الاتحاد
وهو لا يجامع التقدير في النظم ومدارها في زيد كالاسد على ادعاء عموم وجه الشبه وهو لا يجامع
تقدير الوجه لكن المراد بحذف المشبه حذفه من اللفظ فهو بالمعنى المقابل للذكر وهذا الذي ستر الحق
عن عبارة المفتاح واخفاؤه على الفحول وابعده عن الافهام حيث قارن حذف المشبه بهذا الحذف
بحذف الوجه والاداة بمعنى آخر فنبه بحذف المشبه حذفهما اليه وابرزه في موضعه في الانظار واختفى
المقصود في خبايا الاستتار بهذا وجعل صاحب المفتاح حاصل مراتب التشبيه ثمانية وفسره المص
بحاصل مراتبه في القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها ولا يخفى ان ما ذكر فيه

جميع الاركان لا مبالغة فيه فضلا عن ضعف المبالغة فالاولى اطلاق المراتب بهذا الاعتبار
وانما اوقع المصنف فيه نفي المفتاح القوة والضعف عن هذه المرتبة دون اصل المبالغة لكن لا
مبنى النفيه على نفي المبالغة وضبط الشارح المراتب الثمانية بان المشبه به مذكور قطعا وح
فاما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى
التقادير الاربعة فالاداة اما متروكة او مذكورة واورد على وجوب كون المشبه به مذكورا جواز
حذفه في جواب من تشبه الملك حيث يجاب بقولنا زيد بلا ريبة فيزداد المراتب وهو ايضا
ان هذا المثال من قبيل حذف الوجه والاداة ولا مبالغة في تشبيهه فضلا عن كونه نوعا على
مراتب التشبيه لكن الوارد مندفع بما حققناه دون ما اورد واجاب عنه الشارح والسيد في شرحيهما
للمفتاح بمنع كونه تشبيها بل هو تعيين المشبه وبعد التسليم ممنوع وقوعه في كلام البلغاء ولا
يخفى ضعفه اذ لو لم يكن هذا تشبيها لم يكن زيد في جواب من قام اخبارا بل تعيينا للقائم
ولا معنى لمنع الوقوع في كلام البلغاء لان حذف قياسي لا يتوقف وقوع مثله في كلام البلغاء
على السماع بل الجواب انه نادر بالقياس الى ساير المراتب فلذا لم يلتفت اليه وان الجواب
في حكم السؤال ومطابق له فحكمه حكمه من بيان المراتب الثمانية والواردات بوجوب ذكر المشبه
ما يشمل التقدير فانه المقابل لحذف الاداة والوجه بمعنى حقيق لكان جوابا صوابا ولك في
ضبط المراتب الثمانية ان الوجه والاداة اما مذكوران معا او ليس لشيء منهما مذكورا او المذكور
الوجه فقط او الاداة وعلى التقادير الاربعة فاما ان يذكر المشبه او لم يذكر فقول المصنف
اعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر الاركان او بعضها اشارة الى المراتب
الثمانية وقوله باعتبار متعلق بمعنى الفعل المستفاد من اضافة المراتب الى التشبيه فانه
في معنى مراتب تثبت للتشبيه وقال الشارح انه متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق
الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب في قوة
المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها وما ذكرنا اقصر طريقا
فاقتصر عليه ومن البين انه لا مبالغة باعتبار ذكر جميع الاركان فضلا عن قوة للمبالغة وان جعل
الكلام ابتداء الى ان اعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار احد المذكورين كذا او كذا او
لا يتوقف على ان يكون لكل من المذكورين مدخل في ذلك فليكن ذكر جميع الاركان مما لا مدخل له في
الحكم للطف جدا فقوله باعتبار متعلق بمفهوم اضافة المراتب الى التشبيه كما حققنا لا الى قوة

المبالغة

(٢٤٦)

المبالغة كما تبادر الوهم فاعترض بما ذكرناك وان حذف احدهما من مراتب قوة التشبيه
لا من اعلى مراتبها لانه لا قوة لما دونه من المراتب كما حكم به البيت من مراتب قوة المبالغة
ايضا لانه ليس لما دونه مبالغة حتى يعد من مراتب قوة المبالغة بل من مراتب المبالغة
غاية ما فيها ايضا اعلى المراتب في قوة المبالغة بل اعلى المراتب في المبالغة ولو قال
واعلى مراتب التشبيه في المبالغة لم يتجه هذا **حذف وجهه واداته** معا **فقط** بدون حذف
شيء من المشبه والمشبه به وفسره الشارح بقوله اي بدون حذف المشبه وله ايضا وجه لا يخفى
على من اليه وجه الكلام **او مع حذف المشبه** مع اعتباره في نظم الكلام اذ لو اعرض عنه وترك
بالكلية لينتقل من التشبيه الى الاستعارة **ثم** اي الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخي
في المرتبة هذا هو المتبادر واليه جرى بيان الشارح وقد عرفت ما فيه ولك ان تفسره بان
بعد هذه المرتبة الاعلى **حذف احدهما كذلك** اي فقط او مع حذف المشبه بقرينة قوله **ولا**
قوة لغيره ولا يتجه ما عرفت منا لزوم كونهما اعلى بعد المرتبة الاولى مع انه بينا في قوله ولا قوة
لغيره ونفي القوة عن غير المذكورين الامرين يفيد ثبوت المبالغة فيه ولا مبالغة مع ذكر الوجه
والاداة ذكر المشبه اولا فنفي قوة المبالغة بنفيها فحاصل الكلام ان مراتب التشبيه باعتبار
ذكر الاركان او بعضها ثمانية اثنتان فيهما مزيد مبالغة في التشبيه هما ما حذف وجهه واداته
مع حذف المشبه وبدونه واربع فيها مبالغة في التشبيه هي ما حذف وجهه واداته مع حذف
المشبه وبدونه واثنتان لا مبالغة فيهما هما ما ذكر وجهه واداته مع حذف المشبه وذكره ووفق
الشارح بين حذف الوجه والاداة في شرح المفتاح بان المبالغة في الاول اقوى جعله مقتضى
كلام المفتاح وفي الشرح بان الثاني اقوى واختاره السيد السند وانكر كون الاول من مقتضى
كلام المفتاح ووجهه ان في حذف الاداة جعل المشبه عين المشبه به بخلاف حذف الوجه فقط
اذ ليس فيه الا عموم وجه الشبه وفيه نظر لان الشركة في جميع الامور ايضا تنفي المغايرة وتوجب
الاتحاد ولا يقال ذكر الاداة يوجب المغايرة لانا نقول صحة الحمل ايضا توجب المغايرة ويمكن
ان يقال يكفي المغايرة بحسب التعقل في صحة الحمل دون التشبيه فعموم الوجه المستفاد من ذكر
الوجه بتخصيص بما يجامع الاثنينية ووجه الشارح كون الصورتين الاوليين اقوى من الاخريين
المتوسطة بان المبالغة اما بعموم وجه الشبه او بجعل المشبه عين المشبه به فالمشتمل عليهما فهو اقوى
مما اشتمل على احدهما وتوجيهه عندي بان الاقوى في المبالغة دعوى الاتحاد فاذا لم يقارنها

ما يخل بها بقي على مقتضاها والاخير كاعلى المرتبة دونه فحذف الوجه والاداة تحقق دعوي
الاتحاد بلا شائبة فتور وفي حذف الاداة فقط يختل دعوي الاتحاد بذكر الوجه المنبي على المغايرة
وقد جري بالنص في هذا البيان على ما عليه المحققون ورجحه الشيخ في اسرار البلاغة من ان نحو زيد اسد
واسد بحذف زيد وتقديره لقرينة وامثاله مما نسب فيه المشبه به الى المشبه او اضيف اليه نحو لجين
الماء تشبيه لا استعارة كما ذهب اليه البعض وهذا نزاع لفظي مبني على جعل الاستعارة
اسما لذكر المشبه به مع خلو الكلام عن المشبه على وجه ينبئ عن التشبيه واسما لذكر المشبه به
لا جزائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه على ما ذكره الشارح • والاوجه انه مبني على انه هل
يكفي في الاستعارة دعوي ان المشبه من جنس المشبه به ومن افراده او هي عبارة عن كونه دعوي
انه من جنسه موضوعا عنها مسلمة والتعبير عنه باسم المشبه به فعلى الاول امثال زيد اسد استعارة
وعلى الثاني تشبيه لظهور قصد التشبيه فيها بادنى تامل لان الدعوي تشعر بالمبالغة في التشبيه
لظهور كذب الحقيقة فيصار اليها بخلاف صورة التعبير فلا يحتاج الانتقال عنها الى قصد
التشبيه الى مزيد تامل لان الدعوي التي ينتقل عنها الى التشبيه غير مقصودة بل امر مفروغ عنه
فيحتاج الانتقال عنها الى تدقيق النظر واحضارها ثم انه نقل عن اسرار البلاغة ان اطلاق
الاستعارة في زيد الاسد لا يحسن لانه يحسن دخول ادوات التشبيه من غير التغيير لصورة الكلام
فيقال زيد كالاسد والا لكان من قبيل قياس حال زيد الى المجهول وهو اسد ما اذ المراد باسد
فرد ما ولهذا يحسن كان زيدا اسد لان المراد بالخبر المعهود كالتشبيه بالنوع لا بالفرد فما ليس
كالتشبيه بالمجهول وانما يحسن دخول الكاف بتغيير صورته ونقل النكرة الى المعرفة بان تقول زيد
كالاسد فاطلاق اسم الاستعارة هنا لا يبعد ويقرب الاطلاق مزيد قرب بان تكون النكرة
موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب فان تقدير
اداة التشبيه فيه مزيد غموض ويحتاج الى كثرة التغيير كانك تقول هو البدر الا انه يسكن الارض
وكالشمس الا انه لا يغيب • وقد تكون في الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما
يحول تقدير اداة التشبيه فيه فيشتد استحقاقه لاسم الاستعارة ويزيد قربه منها كقوله
اسد دم الاسد الهزبر خضابه • موت فريص الموت منه يرعد • فانه لا سبيل الى ان يقال
المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف
دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه

مخوفة

مخوفة وكذا في الموت والحاصل انه لم يثبت للاسد المعروف السابق فظهر انه انما اريد اثبات
من الممدوح اسد له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للاسد فهو مبني على تخييل انه زاد في
جنس البدر واحد له تلك الصفة فبني الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات
تلك الصفة فالكلام فيه مبني على ان كونه ممدوح اسدا لم يقرر ويثبت وانما العمل في اثبات
الصفة الغريبة فحصول هذا النوع من الكلام انك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور
الا انه اختص بصفة معلومة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن القصد التشبيه فبنيء عن هذا وفيه
نظر من وجوه اما اولا فلان المقصود من زيد اسد المبالغة في تشبيه زيد به فما ادعاه
انه فرد منه فلا استدعي جعله تشبيها حسن تقدير اداة التشبيه وامكانه ويكفي في الانتقال
منه الى المبالغة في التشبيه والقصد اليه   واما ثانيا فلان نحو فلان بدر يسكن الارض
يحسن فيه دخول الكاف من غير كثرة تغيير الصورة كان يقال فلان مثل البدر يسكن الارض
فيجعل يسكن الارض صفة مثل المضاف الى البدر ويجعل للبدر حين حذفه لكون البدر قائما مقامه
واما ثالثا فلانا نحو اسد دم الاسد الهزبر خضابه ليس المقصود منه ادعاء حدوث شيء هو من
الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها بل المقصود منه التشبيه بما ادعي
ضدويه على الوجه المذكور والمفهوم من التشبيه كون الممدوح مثل هذا الفرد الذي هو اقوى الافراد
او دونه ولا ينافي ذلك كون هذا الفرد المشبه به اقوى الجنس لانه يكون فيه ما تعارف كونه اقوى
للجنس خضاب يده نعم المشبه به امر خيالي لا تحقق له فعند الاخ بما ذكرنا ان الحق ما عليه ظاهر كلام
القوم من جعل امثال زيد اسد تشبيها مطلقا ولا يقدح فيه ما ذكره الشيخ واما ما ذكره الشارح
في بحث الاستعارة فوانا الان ان قولنا زيد اسد يجب ان ينصرف الى معنى قولنا زيد كالاسد
لعدم صحة حمل الاسد لعدم توقف صحة الكلام عليه فليكن في تقدير زيد رجل شجاع بان يكون
الاسد مستعارا للرجل الشجاع بقرينة حمله على زيد فليس بشيء لانه لا ينكر امكان جعل الاسد
في المثال المذكور استعارة انما ينكر كونه استعارة مع كون التشبيه بين زيد والاسد لان الاستعارة
لا يجامع ذكر المشبه او تقديره والاضمار في ان على ما ذكره ليس زيد مشبها بل المشبه الرجل الشجاع
وهو ليس بمذكور في نظم الكلام ولا بمقدر فالاظهر ان نحو اسد علي استعارة لان تعلق
الجار به يوضح لانه في معنى مجترئ   وان امكن التعلق حين قصد التشبيه ايضا لتضمنه معنى
الاجتراء لكونه وجه الشبه وقد جعل السكاكي نحو لقيت منه زيدا اسدا تشبيها والعلامة

من تعريف التشبيه بلا اشتراط ان لا يكون على وجه التجريد • ولم يجعل احد استعارة وانما تجعل
السكاكي فيه لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه فلم يقصد الدلالة على مشاركة
وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تامل ولم يجعل الاستعارة بالاتفاق لانه لم يجر المشبه
على المشبه الا بعد تعاليه فيه ولا باثبات معناه له وهذا النزاع لفظي يرجع الى تفسير التشبيه
كما يستفاد من الشرح ونحن نقول في لقيت من زيد اسدا تجريدا اسد من زيد بجعل زيد
اسدا وهذا الجعل يتضمن تشبيه زيد بالاسد حتى صار اسدا بالغا غاية للاين حتى يجرد
عنه اسد لكن هذا التشبيه مكنون في الضمير خفي لان دعوى اسديته مفروغ عنها منزلة منزلة
امر يتقرر لا تشوبه شائبة خفاء ولا يجعل السكاكي هذا من التشبيه المصطلح ولذلك جعل
التشبيه تجريد الاسد الحقيقي عنه اذ لا يخفى ان المجرد عنه لا يكون الا المشبه اشتد فيه صرف الكلام
الى تجريد المشبه فهو في افادة التشبيه بحكم رد الفعل الى التشبيه بمنزلة حمل الاسد على المشبه
فهو الذي سماه السكاكي تشبيها ولا يخفى ان ينازع فيه المصنف معه وكيف لا وهو ايضا معه في تقرير
المشبه والاداة كانه قيل لقيت من زيد رجلا كالاسد ولا تفاوت في ذلك بينهما وبين زيد
اسد **الحقيقة والمجاز** قوله المجاز عدل الى قوله التشبيه بعد قوله فانحصر في الثلاثة يعني
لحصر المقصود من البيان في التشبيه والمجاز والكناية فينبغي ان يقتصر على ذكر المجاز لانه المقصود
الذي من البيان الآلة وذكر الحقيقة تنبيها على ان بحث المجاز يستتبع التعرض للحقيقة لانها
ضده والاشياء انما تتبين باضدادها وهذا اخصر لقول المفتاح الاصل الثاني من علم البيان
في المجاز ويتضمن التعرض للحقيقة هناك وقدم الحقيقة لان الاعدام الحقيقة وهو الموضوع له الاصل
لما هو مدار المجاز اعني لازم الموضوع له • وسميت بالحقيقة المأخوذة اما من حق بمعنى ثبت
فيكون فعيل بمعنى فاعل او من حق بمعنى علم فيكون فعيلا بمعنى مفعول والتاء على الوجهين
للتانيث عند صاحب المفتاح اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء
اجري على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة واما على الثاني فلان الحقيقة تعد منقولة
من الوصف للمؤنث محذوف وما يقال ان فعيلا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث مخصوص
بما اذا كان موصوفه مذكورا اما اذا كان محذوفا فيؤنث للمؤنث للالتباس والتاء للنقل مطلقا عند
الجمهور لان الوصف اذا نقل من الوصفية الى الاسمية يلحق به التاء علامة للنقل كما في الذبيحة وجعل
الشارح توجيه المفتاح تكلفا مستغنى عنه بما ذكره الجمهور • ولعل التفصيل نظر المصنف عليه في الايضاح

وقال

وقال السيد عادة العلماء التاء الاصلي والتاء للتانيث ونحن نقول الاصل في النقل النقل بالغلبة
فالظاهر انه استعمل الحقيقة في الكلمة محذوفة الموصوف حتى صارت اسما لها وكذا التاء في
الحقيقة التي هي صفة الاسناد والاطلاق على النسبة او الجملة محذوفة الموصوف حتى صارت
اسما لها ولا يخفى ان الحقيقة اللازمة على توجيه المفتاح مغنية عن الحقيقة المتعدية لا لحاجة
عن تقديرها وصفا للمؤنث محذوف بخلاف توجيه القوم فان اللازمة والمتعدية فيه سيان
وسمي المجاز به مصدر الميمي مبالغة في جوازه عن مكانه الاصلي حتى كان عين الجواز حيث نصب
قرينة له مانعة عن ارادة الموضوع له بخلاف الكناية فانها وان جازت محلها الاصلي لكن
لا الى الكناية فاحفظ فانه وجه بديع يندفع به ما وجه به نظر المصنف انه لو كانت التسمية بالمجاز
لكون اللفظ جائزا عن مكانه الاصلي لناسبه التسمية بالجائزة كالتسمية بالحقيقة
فالظاهر ان التسمية لان اللفظ طريق الى المعنى يسلكه السامع من قولهم جعلته مجازا
الى حاجتي اي طريقا لها **وقد يقيدان باللغويين** رفعا لتوهم ارادة الاسناد والاكثر حمل
الاطلاق على اللفظ والتقييد بالعقلي للاسناد ولان في هذا التقييد حدوث التباس العام
بالخاص فهو كالهرب من ورطة الى ورطة اشد منها فتامل وقد نبهناك بهذا على ان يعقوبكم
منشأ الوقوع في توهم ان تقسيم كل من الحقيقة والمجاز الى اللغوي والشرعي والعرفي العام والعرفي
الخاص تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره ومنشأ هذا التوهم عجز ان ذا الواهم في امرها غير فاترة
لكل ذي فطنة ضعيفة قاصرة حتى شاع مثله في تقسيم العلم الى التصور والتصديق الى غير
ذلك والعارف عامة امره مع الضعفاء فينبغي ان لا يهمل في الذب عنها حتى يكون اتيا بحق
الوفاء وتذكير يقيدان واللغويين تغليب المجاز على الحقيقة لتذكيره وكونه اهم و**الحقيقة**
اثرها على الضمير تنبيها على اختلاف المراد فان الاولى من جملة اسم الجنس **الكلمة** خرجت به
الاصوات فانها ليست بالكلمة لانها ليست بموضوعة كما حقق في محله **المستعملة فيما وضعت**
تلك الكلمة **له من المعنى في اصطلاح بالتخاطب** اما متعلق بوضعت او بمستعملة بعد
تقييدها بقوله فيما وضعت له ومعنى الظرفية اعتبار الاصطلاح اي المستعملة فيما وضعت له
باعتبار اصطلاح به التخاطب هذا نظرا اليه فقول الشارح تعلقه بالاستعمال احسن لا معنى له عند
التامل لانه ما عده التامل وقول السيد وايضا ينتقض التعريف بالمجاز الذي يخرج بهذا
القيد على تقدير تعلقه بوضعت غير معتمد فاحترز بالمستعمل عن الكلمة قبل الاستعمال فانها

مباحث الحقيقة والمجاز

لا تسمى حقيقة ولا مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل في غير ما
وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس هنا
قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل
في ما وضع له لا في اصطلاح به التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع كذا ذكره المص
ولا يخفى ان اللفظ المستعمل فيما وضع له غلطا ايضا ينبغي ان يخرج عن التعريف كما اذا تلفظ
بالانسان موضع البشر غلطا فانه ليس حقيقة اذ لا اعتداد بالاستعمال من غير شعور فينبغي
ان يراد بالمستعملة المستعملة قصدا كما هو المتبادر من الافعال الاختيارية فخروج الغلط
مطلقا من قيد المستعملة فبطل ذكر قوله فيما وضعت له ثم ذكر ان قوله في اصطلاح به التخاطب
احترازا عن القسم الآخر من المجاز وهو ما استعمل فيما وضع له لا في اصطلاح به التخاطب
كلفظ الصلوة فيستعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فلم يوضع في هذا العرف
للدعاء بل في اللغة ولا يخفى ان فائدة هذا القيد لا ينبغي ان يقتصر في زعم المص على اخراج
هذا المجاز لانه كما يخرج هذا المجاز يخرج لفظ الصلوة التي استعملها الشارع في الدعاء
غلطا فانه تبينا والها الكلمة المستعملة فيما وضعت له في زعمه نعم يعتبر عليه على مذهبنا لكن
وما ذكره الشارح في المختصر ان المراد باصطلاح به التخاطب اصطلاح به التخاطب بالكلام
المشتمل على تلك الكلمة عدول عن المتبادر من غير قاسر اذ المتبادر التخاطب بتلك الكلمة
بل عدول مع الزاجر وهو انه يلزم ان تدخل في الحقيقة الحقائق المعدودة من غير تركيب
وكلام ولا يدخل فيه قولنا اريد توضيح الكلمة فان الكلمة فيه حقيقة وليس باصطلاح
به تخاطب هذا الكلام بل تخاطب بهذه الكلمة ثم في تقديم الظرف اشارة لطيفة الى ان
التخاطب لا يكون باصطلاحين ثم استعمال الاصطلاح يوجب اختلال التعريف اذ لا اطلاع
في الاصطلاح على الشرع والعرف واللغة بل هو العرف الخاص فالاولى في موضع به التخاطب
واما ما يقال ان هذا التعريف لا يصح على مذهب القائل بان الواضع هو الله تع وكذا عند
من توقف فليس بشيء لان وحدة الواضع في جميع اللغات لا تستلزم وحدة الاصطلاح
بل يتفاوت مع ذلك اصطلاح التخاطب وبعد ما اصغنا اليك بما يضيق به شيء كان بل
ملأنا لو لم نرض عليك كل ما ابتلينا به الناس في الاحسان فلا نتعرض عما قلته وان لم يبح
لك طاقة الاستفادة فنقنع منك بالك هذه فنقول كما لا بد للنحوي من ضبط ما يجري

في

في الاصوات المشاركة للكلمات في كثرة الدوران على الالسنة في المحاورات حتى نزلوها
منزلة الاسماء المبنية وضبطوها في جانبها كذلك لا بد لصاحب البيان من الالتفات الى
دقائق واسرار يتعلق بها فان البلغاء ايضا تنبهوا ولو لها تداول المجازات الدقيقة فيعطا
للمرائي الفعلية للتعجب به وهو في غاية الدناءة وتعجبا تهكما ويخاطبون بالنازل عن درجة العقلاء
الملحق بالحيوانات باصوات يخاطب بها الحيوان تنزيلا له منزلة الحيوانات فيجب ان يجعل
تعريف الحقيقة والمجاز شاملا لها حتى اذا اجترئ على انا نقول المراد بالكلمة اعم من الكلمة حقيقة
او حكما وكذا المراد بما وضعت له وغير ما وضعت له ثم نقول لا يخفى ان كثيرا ما تستعمل الحقيقة
في غير ما وضعت له فتخصيص الحقيقة والمجاز بالكلمة يفوت البحث عن سائر ما يتعلق بالحقيقة
والولا مخافة الاسهاب المؤدي الى الاطناب في كل مقام لكثرة ما يفيضه الوهاب لكن
نوسع ضيق حوصلة السامعين بعون الله بكثير مما خفي على ذوي الالباب ولولا ذلك
لكان مطامحه فتلبي للمطلوب بالملهم به طيور المعاني الكثيرة ما يسع هواء وطبقة سماء ثم عدم
شمول تعريف الحقيقة للحقائق المركبة كلمة مطاحة مستفيضة فينبغي تقسيم الحقيقة الى المفرد
والمركب وتعريف المفرد منها بما ذكره على طبق تقسيم المجاز ولما توقف معرفة الحقيقة والمجاز
على تعريف الوضع الماخوذ فيهما عقب تعريف الحقيقة وصدر تعريف المجاز به فتعريف الوضع
لاجل موقوفهما لا الحقيقة فقط فقال **والوضع** لا مطلقا والا لكان تعريفه تعريفا بالاخص
لان الوضع المطلق تعيين الشيء للدلالة على المعنى بنفسه لفظا كان او غيره كالخط والعقد
والاشارة والنصب والهيئات ولا وضع الكلمة كما يستدعيه تعريف الحقيقة والا لكان
تعريفا بالاعم وحمل اللفظ على الكلمة بجعل اللام للعهد وان تخلص عنه لكن يمنع عنه رعاية مصلحة
معرفة المجاز الذي هو المقصد هنا ولا يخفى انه فوت المص مصلحة التعلم والتعليم حيث اخر
تعريف الوضع الى هذا المقام واول ما يحتاج اليه في هذا الفن تقسيم الدلالة الوضعية فليت
شعري باي شيء ماذا اخره **تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه** ولا يختلج في وهمك ان
الاولى للدلالة على شيء لان المعنى انما يصير معنى بهذا التعيين فطرفا الوضع اللفظ والشيء لا اللفظ
والمعنى فكن مستقرا حديد النظر في دقائق المعاني لئلا تغفل عن لطائف البيان لكن الاولى
تعيين اللفظ الشيء بنفسه لان الوضع اضافة بين اللفظ والشيء والاضافة انما تتضح حق
الايضاح بتعيين طرفيها على انك تستغني ح في معرفة الوضع عن تعريف الدلالة ويكون اخصر

وكان ما اراد صاحب التعريف ابداع العلل الاربع فان التعيين للانتقال من معين فيدل
بالالتزام واللفظ والمعنى بمنزلة العلة المادية للوضع وارتباط اللفظ بالمعنى بمنزلة العلة
الصورية للوضع والدلالة على المعنى بنفسه هي العلة الغائية **فخرج المجاز** متفرع على تقييد
تعريف الوضع بنفسه يعني خرج بتعيين المجاز • قال المص فقولنا بنفسه احتراز عن تعيين اللفظ
للدلالة على معنى بالقرينة اعني المجاز فانه فان التعيين لا يسمى وضعا فقول الشارح في الشرح
والمختصر فخرج المجاز يعني ان لا يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي تعسف ويحتمل ان
يكون مقصود المص انه خرج المجاز عن تعريف الحقيقة **لان دلالته بقرينة** وفيه نظر لان الدلالة
على الجزء واللازم البين لا ينفك عن الدلالة على الموضوع له فلا يدل الدليل على خروج المجاز
مطلقا نعم على ما حققنا ان الدلالة لا تكون بدون الارادة يتم هذا فتذكر • اعترض عليه بانه
يخرج تعيين الحروف ايضا لانه لا يتاتى منه الدلالة بنفسه فلو كان الغرض من تعيينه الدلالة
بنفسه لكان ذلك سفها من الواضع • وقد اجاب عنه الشارح بما يبتني على ان الحرف مع تحقيق
معنى الالف • ونحن تقصيناه عنه في شرح رسالة الوضع وفي حواشي شرح الكافية بالاجوبة
الشافية فان ظفرت بها اشبعت وان كنت بها • ومن سوانح هذا المقام ان الحرف
موضوع لمفهوم لا يستعمل ابدا الا في جزئي من جزئيات هذا المفهوم كما هو المستفيض فيما بينهم
وان صح الامر على خلاف ذلك وهو يدل بنفسه على ما وضع له وذكر المتعلق لتوهم المعنى
المجازي **دون المشترك** حال من المجاز اي لم يخرج تعيين المشترك او لم يخرج المشترك
عن تعريف الحقيقة لان تعيينه لكل من معانيه للدلالة عليه بنفسه والقرينة انما احتيج اليها
لمعرفة المراد هذا هو التحقيق المشهور حتى ظن ان المص ومن قال ان عدم دلالته على
احد معنييه بلا قرينة لعارض الاشتراك فان الاشتراك اخل بغرض الوضع فتدرك
بالقرينة معتقد التحقيق بطليه الدلالة بالارادة • واين احدهما من الآخر • ونحن نمهد
لك ما يجعل هذا القايل محقا فتذكر • وقال المفتاح لدفع هذا الاشكال على ما اختطه
الشارح ان الموضوع له بالنسبة الى الكل وضع احد المعنيين بعينه للدلالة عليه بنفسه وبالنسبة
الى الوضعين واحد من المعنيين غير معين • فاذا اطلقت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض
فقد دل بنفسه على واحد بعينه • والقرينة لدفع مزاحمة الغير ولا دخل له في الدلالة واذا اطلقته
القرء فقد دل على غير معين بنفسه واعترض عليه المص بان الدلالة على المعين بالتعيين دلالة

بالقرينة

بالقرينة لا بنفسه وان وضع المشترك لواحد غير معين ممنوع ودفعه الشارح المحقق بان القرينة
في المشترك لدفع المانع ولا مدخل لها في الدلالة بخلاف قرينة المجاز فانها من تتمة الدال وبان الوضع
الكلامي فيما بالتمام الوضع الثالث ضمنا فكان الوضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى
للدلالة على ذلك وقال اذا اطلق فمفهوم احدهما غير مجموع بينهما وحينئذ لما كان الوضع التعيين للغرض
الى تحقق التعيين تعيين ثالث او نقض ثالث حتى يتحقق وضع وان كان يلزم تعيين ثالث
واعترض عليه السيد بان المراد اما انه وضع لاحدهما معينا في نفسه وعند المتكلم غير معين عند السامع
على معنى انه يتردد ان المراد اما هذا بعينه واما ذاك بعينه فليس هناك معنى ثالث يفهم منه
باعتبار انتسابه الى الوضعين ويكون اللفظ موضوعا له ضمنا بل هناك تردد بين معنيي الوضعين
واما انه وضع للواحد المردد اعني هذا المفهوم فيلزم لفهمه الاحتياج الى قرينة كالمعنيين الآخرين
ويلزم ان لا يكون مشتركا بين الاثنين فقط ويلزم ان يكون عند الاطلاق مستعملا في المفهوم المردد
ويدفعه ان الاحتياج الى القرينة لدفع المزاحمة وهي عدم قرينة احدهما بعينه والقول
بالاشتراك بين اثنين فقط يجوز ان يكون معناه الاشتراك القصدي بين اثنين فقط
على انه صرح الشارح في بعض تصانيفه بان الوضع الضمني لا يثبت به الاشتراك ولا الحقيقة
ولا المجاز ولذا لم يلزم من الوضع الضمني للالفاظ لانفسها الاشتراك في جميع الالفاظ نعم لا خفاء
انه لم يستعمل في المفهوم المردد بل استعمل في احد معنيين غاية الامر يفهم المعنيين بحكم الوضع ويتردد
في تعيينه هذا • وقال الشارح ووقع في اكثر النسخ دون الكناية بدل قوله دون المشترك وهو سهو في
الكناية لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مستعملها موضوعة فالمجاز ايضا
كذلك لان الشجاع في قولك رايت اسدا يرمي موضوع بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد
انه موضوع بالنسبة الى اللازم المسمى الذي هو معنى الكناية ففساده واضح الظهور لان دلالته
على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة هذا وايضا لو كان الكناية موضوعة للازم لكان
الكناية خارجة عن البيان اذ ليست دلالتها عقلية بل وضعية ثم قال في الشرح والمختصر
ايضا لا يقال يعني قوله بنفسه من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة
لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم
انحصار قرينة المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة
هذا ونحن نقول لا يتجه على ما ذكرنا من وجه عدم كون الكناية موضوعة للازم اصلا ويندفع

ايضاً لما ذكره بان الكناية لا تنحصر قرينتها في المعنوية فتخرج كناية لها قرينة لفظية وبان القرينة
المانعة عن ارادة الموضوع له لا دخل له في تعيين المجاز للدلالة على معنى انما هو من موجب ارادة
الغير والتي لها دلالة المجاز القرينة المعينة ولو جعل من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلي
لاندفع الدور نعم هذا انما لا يفهم من عبارة التعريف لا يقال يمكن تصحيح هذه النسخة بان الكناية
يجوز ان يراد منها معناها الموضوعة هي له ومعناها اللازم للموضوعة هي له صرح به في المفتاح فاذا
اريد كذلك صدق عليه اللفظ المستعمل فيما وضع له فيصح انه يخرج المجاز مطلقا عن تعريف الحقيقة
دون الكناية اذ يبقى بعضها داخلة لانا نقول ليس الاستعمال مجرد الارادة بل كون المراد من اللفظ
مقصود الصالية قال في المفتاح واعلم انا لا نقول في نوع ما استعملت الكلمة فيما يدل عليه وفي
غير ما يدل عليه حتى يكون الوضع الاصلي صاحب دلالتها على المستعمل فيه لكن في كلام المفتاح ما
يشعر بان الكناية تصح ان يكون حقيقة فانظر في هذا المقام فان وجب الحق هنفي في اللثام ما عرف
الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه واقتضى ذلك اثبات الوضع ونافيه ما ذهب اليه
البعض من ان الدلالة اللفظ على معنى لذاته لانه يلغو الوضع بل في تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة
على ان تحصيل الحاصل عقبه بقوله **والقول بدلالة لذاته ظاهرة فاسدة** ذبا عن ساحته قول
الشارح هذا ابتداء بحث ليس بذاك فان قلت قد قال في الايضاح وقيل دلالة اللفظ
على معناه لذاته وهو ظاهر الفساد وحكم بظهور فساده وهنا بان الظاهر فاسد ولم يجزم بفساده
فما لوجه منها قلت مراده في الايضاح ان ظاهره ظاهر الفساد وكيف وقد عقبه بانه تاوله
السكاكي ومراده هنا بفساد ظاهره الفساد الظاهر اشار اليه بعيد بيانه كانه قال ظاهره
فاسد يستغني عن البيان قال صاحب المفتاح من المعلوم ان دلالة اللفظ على مسمى دون ما يكون
مع استواء نسبته اليها قبل الاختصاص بالحد ممتنع محوزة والاختصاص لكونه امرا ممكنا يستدعي
مخصصا وذلك بحكم التقسيم اما الذات او غيرها اما الله تعالى وتقدس او غيره ثم ان من السلف من
يحكي عنه اختياره الاول ومنهم من اختار الثاني ومنهم من اختار الثالث هذا كلامه يريد من
يحكي عن سليمان بن عباد الصيمري ومن اختار الثاني الشيخ ابو الحسن الاشعري حيث قال
الواضع هو الله تعالى ووافقه كثير من المحققين ومن اختار الثالث البهشمية ومراده ان
دلالة اللفظ مع استواء النسبة ممتنع فلا يكون نسبة مستوية فاختلاف في وجه الاختصاص
لا ما توهم الشارح انه يعني ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي

نسبة

نسبة لا لجميع المعاني فاختلف فيه لان من الى اخفى ممن قال المخصص هو الذات كيف
يقول بتساوي النسبة ثم قال ولعمري انه فاسد فان دلالة اللفظ على مسمى لو كانت
لذاته كدلالته على اللافظ والكن لتعلم ان ما بالذات لا يزول بالغير لكان يمتنع نقله الى
المجاز وكذا الى جعله علما ولوجب فهمنا معاني الهندية كوجوب فهم اللافظ منه ولكان
يمتنع اشتراك اللفظ بين متنافيين لاداته الى فهم الاتصاف بالمتنافيين في قولنا هو
جون وجونه فساده اظهر من ان يخفى واكثر من ان يحصى هذا تتمة كلامه مع تنقيح
والحاصل ان دلالة اللفظ لذاته بديهي الفساد ويذكر لها منبهات والمنبهات عليه كثيرة
جدا والمناقشة في بعض ما ذكر وان تؤدي الى ابطاله لا ينفع بل لا يفيد تفضيلا في المنبه
الا ان جعل دلالة اللفظ على اللافظ لذاته محل بحث لان العلاقة معقلية الآلة للموضوع
لا ينفك عنه الدلالة وكانه اراد بالدلالة لذاته ان نفس اللفظ يستلزم العلاقة
ولا ينفك عنها ولا يكون دايرة الى اعتبار معتبر **وقد تاوله** اي الحكم بدلالة اللفظ لذاته
السكاكي حيث قال الذي يدور في خلدي انه رمز وكانه تنبيه على ما عليه ائمة علم
الاشتقاق والتصريف انهم اتفقوا من ان للحروف في نفسها خواص بها تختلف كالجهر
والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك مستدعية في حق المحيط بها علما
ان لا يسوى بينهما واذا اخذ في تعيين شيء منها لمعنى ان لا يهمل التناسب بينهما قضاء
لحق الحكمة مثل ما ترى في الفصم بالفاء التي هي حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم
بالقاف التي هي حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين وان للتركيبات كالفعلان والفعلى
بتحريك العين فيهما مثل النزوان والحيدى لما في مسماهما من الحركة وفعل مثل شرف
للافعال الطبيعية اللازمة خواص ايضا فيلزم فيها ما يلزم في الحروف وفي ذلك نوع تاثير
لانفس الكلم في اختصاصها بالمعاني ولا يخفى ان ما اول به كلام ابن عباد يخرجه عن ان
يكون من المخالفين في اختصاص بعض الكلم ببعض المعاني للوضع ويكونه مدعيا لان الاختصاص
لذات اللفظ كما دل عليه اول كلامه على طبق ما في كتب الاصول وكانه يجعل القول بكونه
من المخالفين وهما من الناس من ظاهر كلامه ويمكن التاويل بانه اراد بجعل الدلالة لذات
اللفظ نفي توقف الدلالة على ارادة المعنى به وان يراد ان الدال ليس الا نفس اللفظ
وليس الوضع من تتمة الدال والاوجه انه اراد ان تعيين اللفظ وتعيين المعنى بمناسبة

تقتضي الانتقال وكانت الانتقال الاوائل منه الى المعنى لالهام الله تعالى تلك المناسبة فلما اشتهر
كل اللفظ في معنى استغني في الانتقال منه اليه عن تلك المناسبة فاكتفي في الانتقال بالاختصاص
الوضعي فلم يلهم المناسبة بعده ولا وضع لا لله ولا لغيره والله تعالى اعلم ولا اعتداد الا بالالهام
اللهم الهمنا رشدنا ولا تضع عاجلا واجلا جهدنا ولا تكلنا الى انفسنا فانك لو
وكلت ليس على شيء انفسنا قال المص المجاز قيل المجاز مفعل من جاز المكان يجوزه
اذا تعداه اي تعدت موضعها الاصلي وهم بنسبة الى السكاكي لانه ليس مخصوصا به بل ذكره
الشيخ في اسرار البلاغة مع وجه آخر وهو انه من جازبه المكان على معنى انهم جازوا بالكلمة
مكانها الاصلي فيكون المجاز بمعنى المجوز بها ولم يلتفت اليه المص لاحتياجه الى تكلف تقدير حرف الجر
مع الاستغناء عنه وكان حمل الشيخ على الالتفات به ان يكون نظيرا للحقيقة في كونه بمعنى الفاعل
او المفعول ثم قال المص وفيه نظر وبينه الشارح المحقق وتبعه السيد السند في ان الاوجه في النظر
ان يجعل المصدر بمعنى الفاعل تكلف ولا يخفى انه مما لا يعد في وجه التسمية تكلفا ومثله اكثر من
ان يحصى ومنه اللفظي والمعنوي ولعل وجه النظر ان تسميتهم المجاز طريقا وتعريفهم البيان
بايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح الى غير ذلك تنبيه ان يسمى مجازا بمعنى الجائز لان
الطريق ليست الجائزة بل محل الجواز ولهذا قال والظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا
الى حاجتي اي طريقا له علاقة معنى جاز المكان سلكه على ما فسره الجوهري وغيره فان المجاز
طريق الى تصور معناه هذا واشار الشارح الى ضعفه حيث سمى قوله زعما وكان وجهه ما ذكره
السيد السند في حواشي شرح المفتاح انه لا يلائم ما ذكره في الحقيقة لفوات التقابل ويمكن
نقول لا خفاء في فوت التقابل لكن لا يوجب اهمال هذا الوجه بل ترك ما ذكره في الحقيقة
الى ما يلائمه فتسمية المجاز في غاية الحسن لان المعنى المجازي كالسائلة التي لا تسكن لفظ المجاز
بخلاف الحقيقة فانه يسكن اشتق غير المعنى الحقيقي فالتسمية بالحقيقة تسمية باسم المعنى
لان المعنى ثبت فيه وقد روعي التقابل ولم يخف ما له التفاضل وقال لم يمكن جمع المجاز المفرد
والمركب في تعريف واحد ولم يكن له حقيقة مشتركة لم يعرف المجاز المطلق بل قسمه اولا
بقوله **والمجاز مفرد ومركب** هكذا ذكره الشارح وهذا انما يصح لو كان المجاز لفظا مشتركا
بين مفهوم المجاز المفرد وبين مفهوم المجاز المركب ويكون تقسيمه الى المجاز المفرد والمركب
من قبيل تقسيم اللفظ المشترك والظاهر خلافه وما قدمه من تقسيم اللفظ المستعمل في غير ما

وضع

وضع له الى المجاز والكناية وان على ان المجاز هو اللفظ المستعمل في لازم ما وضع له مع قرينة على
عدم ارادة الموضوع له فالوجه ان يقال لما استفيد من التقسيم السابق معرفة المجاز مع
قرب عهده اكتفى به وقسمه من غير تعريفه ولم يكتف في الكناية لبعده عن التقسيم المذكور
اما المجاز **المفرد وهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب**
متعلق بوضعت او بالغير لاشتماله على معنى المغايرة او المستعملة بعد تقييده بقوله في غير ما وضعت
له على ما مر وبالجملة فهو احتراز عن اللفظ المستعمل في غير موضوع له في اصطلاح به التخاطب
فانه حقيقة مع انه يصدق عليه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له كلفظ الصلوة جعلا لادخال نحو
لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له
في الجملة فانه مستعمل في غير ما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب وتبعه من جاء بعده
وفيه نظر لانه داخل في الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له كما انه داخل في الكلمة المستعملة
فيما وضعت له وكثير مما يتعلق بهذا التعريف يرشدك اليه ما مر في تعريف الحقيقة فلا
اظن ان يكون ذلك عنه مجازا **على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته** اي ما وضعت له **فلا بد**
من العلاقة لا بد من ملاحظة العلاقة ايضا حتى لو كانت علاقة ولم يلاحظ المستعمل
لم يكن مجازا بل غلطا وقيد الشارح العلاقة بالمعتبر نوعها ولا يبعد ان يقال العلاقة
في الاصطلاح ليست الا المعتبر نوعها والعلاقة بالفتح ونكسر في الاصل الحب اللازم للقلب
او بالفتح في المحبة ونحوها وبالكسر في السوط ونحوه كذا يستفاد من القاموس **فيخرج الغلط**
اشارة الى فائدة قيد على وجه يصح وقد عرفت ما يتعلق به فتذكر وههنا بحث وهو انه كما
يخرج الغلط يخرج مجاز لم ينصب قرينة معينة للمراد منه فان المستعمل على هذا الوجه لا يصح
الا ان يدعى انه قد فهم خصوص قولهم على وجه يصح في تعريف المجاز بما يتحقق فيه العلاقة ولا يخفى
انه لو قال الكلمة المستعملة في لازم ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب لاستغنى عن قوله
على وجه يصح **والكناية** بيان الفائدة قوله مع قرينة عدم ارادته **وكل منهما** اي من الحقيقة والمجاز
المفرد على ما يقتضيه السوق وصرح المص في الايضاح فتفسير الشارح اياه بالحقيقة والمجاز
خلاف الايضاح **لغوي وشرعي وعرفي خاص** الخاص صفة العرفي والمقصود النسبة الى
العرف الخاص وتوجيه العبارة ان الخاص وصف العرفي بحال العرف وقس عليه قوله **او عرفي**
عام ولا حاجة الى تقييد العرفي بالعام كاحتياجه الى التقييد بالخاص لانه اذا اطلق العرف والعرفي

انتقل الى العام وخص لانص بالتبعين ناقلا عن المعنى اللغوي كالنحوي والعرفي والكلامي
والعام بالاتبعين ناقلا وفيه ان النحوي مثلا يشمل العرب وغيرهم كما ان العرب يشمل النحوي
وغيره فجعل احدهما متعينا دون الآخر او خاصا دون الآخر لا توجيه له ويمكن ان يقال المعنى
ما يكون واضعا للفظ الاستعمال في تحصيل امر مخصوص في النحوي انما يضع اللفظ ليستعمله
في تحصيل النحو بخلاف اللغوي فان نظره في وضع اللفظ ليس على استعماله لتحصيل امر مخصوص
قال الشارح تقسيم الحقيقة الى هذه الاقسام باعتبار الواضع وفي المجاز باعتبار اصطلاح
به التخاطب ولا يخفى انه يصح تقسيم الحقيقة ايضا باعتبار اصطلاح به التخاطب كما انه يجوز
تقسيم المجاز باعتبار الواضع فان الوضع معتبر في مفهوم المجاز ظاهرا باعتبار غير ما وضع له
واعتبار العلاقة بين المعنى المجازي وما وضع له واعتبار قرينة مانعة عن ارادة
ما وضع له **كاسد** بتكرر اللفظ وحذف المعنى لان المعنيين متعينين والالفاظ مبهم دائر بين المعنيين
فيستعمل **للسبع** اي الحيوان بصيد **والرجل الشجاع وصلوة للعبادة والدعاء وفعل**
للفظ المعهود **والحدث ودابة لذي الاربع** المعهود اي الحمار والبغل والخيل **والانسان**
المرهان **والمجاز** مطلقا سواء كان مفردا او مركبا **مرسل ان كانت العلاقة غير المشابهة**
لانه غير مقيد بعلاقة واحدة هي المشابهة بل ارسل ورود بين علاقات وقيل مرسل
ومطلق عن المبالغة بخلاف الاستعارة وفيه انهم قالوا المجاز مطلقا ابلغ من
الحقيقة لكونه كالدعوى مع البينة **والا** اي وان لم يكن علاقة غير المشابهة بل
تكون علاقة المشابهة قال الشارح فيما سياتي من قول المص والاستعارة قد تقيد
بالحقيقية الاستعارة ما كانت علاقة المشابهة اي قصد ان الاطلاق على المعنى المجازي
بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها
بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن
على الانف من غير قصد التشبيه فمجاز مرسل هذا ولا يخفى انك اذا قلت رايت مشفر
زيد وقصدت الاستعارة وليس مشفره غليظا فهو حكم كاذب بخلاف ما اذا كان مجازا
مرسلا **فاستعارة** الخطيب المجاز في المرسل والاستعارة لانه لم يوجد مجاز تكون العلاقة
فيه المشابهة وغيرها معا ولهذا اطلق قوله والا فاستعارة والا فالاستعارة ما علاقته
المشابهة لا غير ويتجه عليه انه لا وجه لتوسيط تقسيم المجاز بين التقسيم الاول له **وكثيرا ما**

في نفسه

في نفسه لا بالقياس الى المعنى السابق حتى يكون المعنى السابق اصلا **تطلق الاستعارة**
ثم يتغير على الاطلاق مع سبق ذكره لانه لم يسبق مرادا به معناه والمراد هنا نفس اللفظ **على استعمال**
اسم المشبه به في المشبه الاولى على اخذ لفظ المشبه به للمشبه ليعم اخذ المستعار منه بلا تكلف
وليشمل استعارة الفعل والحرف بلا تاويل في الفعل كذا ذكره الاطلاق بتفريع اثره عليه فقال
فهما اي المشبه به والمشبه **مستعار منه ومستعار له واللفظ** فقد نبه على انه اراد بالاسم اللفظ
باستعماله فيما يقابل المسمى لا ما يقابل الفعل والحرف **مستعار** لان اللفظ بمنزلة اللباس طلب
عارية من المشبه به لاجل المشبه كذا في الشرح والاولى لانه كان طلب عارية وقد وهم من قال
الاول مستعار ايضا الا كما انه استعارة لانه كونه استعارة ليس بتجه الاطلاق المذكور
حتى يصح ذكره ايضا **والمرسل كاليد في النعمة** بكسر الخفض والرعة وبالفتح التنعم قال المص
لان من شانها ان تصدر عن الجارحة ومنها يصل الى المقصود بها ويشترط ان يكون في الكلام
اشارة الى المولى لها فيقال اتسعت ايادي فلان عندي ولا يقال اتسعت اليد في البلد كما
يقال اتسعت النعمة وغيرها هذا وينبغي ان يكون هذا الاشتراط مبنيا على عرف في استعمال اليد
في النعمة لا على توقف كونه مجازا عليه والا لانتقض تعريف المجاز بالصدق على يد مستعملة في
النعمة من غير اشارة الى المولى لها **والقدرة** والاولى والقدرة تنبيه وهي صفة بها يمكن العالم
من الفعل والترك فهي اخص من القوة وهي صفة بها يتمكن الحيوان من مزاولة الافعال الشاقة
وقد جمعهما المفتاح حيث قال كما اذا اردت بها القوة او القدرة والمص راى ان ذكر القوة غير
ظاهر الجهة او حشو فتركها لانه اما ان يريد بها المعنى المشهور فاستعمال اليد فيها اقل القليل
واما ان يريد بها القدرة في قبيل حشو قال المص لان اكثر ما يظهر سلطانها في اليد وبها يكون
البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك من الافعال التي ينبئ عن وجود القدرة ومكانها
والاصل ان اليد بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة وبمنزلة العلة المادية والصورية للقدرة هذا
على ان علاقة السببية والمسببية اعم من الحقيقة والتنزيلية ولو جعلت اليد الة لحاكم بعد
والراوية في المزادة هي وعاء يستقى به يطلق عليه الراوية التي هي البعير اي البغل او الحمار يستقى
عليه كذا في القاموس فتفسير الشارح المزادة بالمزود الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر
سهو والعلاقة كون البعير حاملا لها فكانه العلة الفاعلية لانه به يصل المزادة الى المستقي ولما كان
البحث عن المرسل في غاية القلة ولذا قدمه على الاستعارة وكان ذلك موضع الاستعمال الى

ولكن التوسع بتكثير الامثلة يمكن رعاية التنوع وتكثير الامثلة بانه جرى على ما قيل ان المجاز يشترط
فيه النقل في الآحاد حتى لا يجوز استعمال مجاز لم يمكن يسمع مع ان الصحيح انه يتوقف على سماع
نوع العلاقة حتى لا يجوز التجوز بعلاقة لم يسمع نوعها واما آحاد المجاز فلا يشترط
فيه سماع وفيه بذكر تسعة انواع من العلاقة من الانواع الثلاثة والعشرين للمجاز المرسل فانهم
ضبطوا انواع العلاقة خمسة وعشرين اثنان للاستعارة الشكل كما للفرس المنقوش والوصف
اعني ما به الاشتراك غير الشكل والباقي للمجاز المرسل وفي بعض شروح مختصر ابن الحاجب عدها
سبعة وعشرين ذكرناها في رسالتنا المعمولة في الاستعارة مع مزيد تحقيق ولما اختار
المذهب المختار كان حقه ان يستوفي انواع العلاقة لتوقف العصمة عن الغلط في التجوز
على معرفتها وكانه اكتفى بذكر التسعة لانه اختار ان الانواع تسعة كما ضبطه ابن الحاجب الشكل
والوصف والكون عليه والاول والمجاورة الا انه اكتفى عن ذكر المجاورة بتعداد سبعة منهم
منها من السببية والمسببية والكلية والجزئية والحالية والمحلية والآلية قال الشارح
اورد التسعة غير مطابق وما مطابق لم يكن الا السببية على ما حققه ذكرنا لكن فكانه اراد
بالمغايرة ان السابع مسببية تنزيلية وما ذكره السببية حقيقية لكن يأباه انه قال في
ما ذكروا من انواع العلاقة الخمسة والعشرين والمص قد اورد ما التسعة غير مطابق وانه بدل
على انه اورد التسعة من خمسة وعشرين والسببية منها اعم من التنزيلية والحقيقية والآثار
على خمسة وعشرين والظاهر من قوله **ومنه** والبعض المجاز المرسل فوق الاخبار به عن **تسمية الشيء**
باسم جزئه تسامح لكنه تسامح اقرب مما وقع في المفتاح حيث قال المجاز المرسل نحو ان يراد
الرجل بالعين فالتوجيه اما بصرف منه عن التبعيض الى الابتدائي ومثل من المجاز المرسل كذا
او بحذف المضاف من المبتدا اي منه نحو تسمية الشيء باسم جزئه واما ما ذكره الشارح من انه
يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا فوجهه خفي وتسمية الشيء باسم جزئه انما يصح اذا كان
للجزء مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل كما ان مدار الرقابة على العين دون غيرها من الاعضاء حتى
لا يصح التعبير عن الرقيب باليد مثلا على انه يبعد ان يقصد بقوله **كالعين في الربيئة** التقييد
ايضا والربيئة الطليعة من ربأت القوم اذا كنت لهم طليعة في مكان عال **وعكسه**
كالاصابع هي جمع اصبع بلغاته التسع الحاصلة من ضرب حركات الهمزة في حركات
الباء ومن لغاته اصبوع وجمعها اصابيع كذا في القاموس **في الانامل** جمع انملة بلغاتها

التسع

التسع الواضحة من ضرب حركات الهمزة في حركات الميم وهي من الاصبع ما فيه الظفر كذا في
القاموس وهو اشارة الى قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق استعمل الاصابع
في الانامل اذ ما يجعل في الاذن الا الانامل السبابة هذا اذا اريد بالاصابع تعميم الجمع على الجمع كما هو
المشهور اما لو اريد جعل كل منهم اصابعه في اذانه ففيه ذكر الاصابع للخمس وارادة انملة وفيه
مزيد مبالغة كأنه يجعل جميع الاصابع في الاذن لئلا من الصواعق شيء **وتسميته** اي ونحو
تسمية الشيء **باسم سببه نحو رعينا الغيث** اي النبات الذي سببه الغيث **او مسببه**
لم يقل وعكسه تفننا ولكنه ذكر الواو في الاقسام تارة وذكر او اخرى **نحو امطرت السماء**
نباتا وشرط بعضهم في السبب ان يكون غاية فح يكفي ذكر تسمية الشيء باسم سببه واورد
في الايضاح من امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم قال الشارح
وظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم سببه اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال
في تفسيره اي الدية المسببة عن الدم هذا ويمكن توجيه كلامه بان يجعل الدية داعية
الى القتل ولا تنافي بينه وبين تفسيره لان المعلول من وجه قد يكون علة من وجه الا ترى
ان الغاية مسببة عن ذي الغاية فاشار الى بيان مسببية الدية عن الدم يعني انها
مسببة عنه لانه سببها في الخارج فلا تعجب من المص وتعجب من الشارح ثم تعجب ولا تكلم
متعجبا بآيات الصالح فان الله تعالى هو الوهاب الفاتح **او ما كان عليه** اي تسمية الشيء
باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي **نحو وآتوا اليتامى اموالهم** اليتيم واليتامى
في الانسان من لا اب له ما لم يبلغ الحلم وفي البهائم ما فقد الام قبل استغنائه من الام
واتيان اليتامى اموالهم بعد الحلم وليسوا يتامى ح فاطلاق اليتامى عليهم بعلاقة
انهم كانوا يتامى من قبل **او ما يؤول اليه** اي تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه ذلك
الشيء في الزمان المستقبل **نحو اني اراني اعصر خمرا** اي عنبا يؤول الى الخمر اذ المعصور
ليس خمرا هذا هو التفسير الظاهر الموافق لما ذكره جار الله والبيضاوي وقال الشارح
اي عصيرا يؤول الى الخمر وفيه خفاء اذ العصر لا يتعلق بالعصير كما لا يتعلق بالخمر الا ان يؤول
العصر بالاستخراج بالعصير ولا داعي اليه **او محله** اي تسمية الشيء باسم محله **نحو فليدع**
ناديه النادي مجلس القوم متحدثهم او المجلس ما داموا فيه وفي التعبير عن اهل النادي
المبالغة في عجزهم عن الجواب كالنادي **او حاله** اي تسمية الشيء باسم حاله فيكون على وتيرة

نظايره او حال غيره كما هو الظاهر فيه **نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة**
الله اي في الجنة التي تحل فيها الرحمة وفي التعبير عن الجنة بالرحمة دلالة على كثرة الرحمة فيها
حتى كانها الرحمة نفسها **او آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين اي ذكرا**
حسنا والتعبير عنه باللسان للدلالة على طلب ذكر لا ينقطع ودلالته على خيره كي لا ينقطع كلمات
اللسان وخص الآخرين بالتغير لخفائهما فان قلت لم لا يجعل اللسان على حقيقتها
فيكون واجعل لي لسان صدق في الآخرين نافعا لي ونفع اللسان بعده انما هو بان يذكر
محاسنه قلت لان نسبة اللسان الى الآخرين يكون باللام لا بفي بخلاف الذكر فان نسبته
شايعة بفي ويحتمل ان يكون المراد واجعل لي كلاما صادقا نافعا في الآخرين اي اجعل لي
لساني مشتغلا بكلمات صادقة نافعة في الآخرين بان لا ينسى ولا ينقطع ولا يحرف و
ولا يذهب عليك ان العلاقة بتفصيلها معتبرة في الكناية ايضا اذ لا فرق بين الكناية والمجاز
عند المص الا بامتناع المعنى الحقيقي في المجاز دون الكناية فان قلت كل من العلاقات
لا يستلزم اللزوم وقد سبق في مقدمة الفن ان كلا من المجاز والكناية لفظ اريد به لازم معناه
قلت لم يشترط العلاقة ليفيد اللزوم اذ المعتبر اللزوم ولو بالتامل في القرينة فلا يتوقف
على العلاقة فان قلت تحد ذلك مما يتوقف على ان يذكر الملزوم وارادة اللازم يحقق المجاز
والكناية فينبغي ان لا يتوقفا على العلاقة قلت ما يتوقف على ما يجب ان يعتبر فيه ما يتم
فان قلت اذا اكتفى بالعلاقة واللزوم في المجاز فاوجه اشتراطهم في الجزء ان يكون ملزوما
للكل كالرقبة والراس حتى لم يجوز اطلاق اليد على الانسان قلت العلاقة الجزئية
بهذا الوجه لا مطلقا لكن ينبغي ان يعلم ان مرادهم بكون الجزء ملزوما ليس كونه ملزوما بالمعنى المعتبر
عند المص في المجاز والحقيقة بل كونه متبوعا للكل حتى لا يوجد الكل بدونه حيث قالوا ان الرقبة
ملزومة للانسان لان الانسان لا يوجد بدونها بخلاف اليد وهذا معنى اللزوم عند علماء
البيان فان قلت ما من جزء الا وشانه ان الكل لا يوجد بدونه قلت هذا مشكل وان اجيب
عنه بان مبنى هذا على العرف فان بعض الاجزاء مما لا يمتنع عرفا اطلاق اسم الكل عرفا كاليد
فانه مع انتفائها يسمى الشخص انسانا بخلاف الراس لان العرف جعل الكل المسمى بالانسان
ما لم يعتبر فيه اليد مثلا لانه مع اعتباره جزءا جوز وجود الانسان بدونه واطلق الانسان
وما وقع للشارح المحقق فهذا انه اشتبه عليه اللزوم بهذا المعنى باللزوم بمعنى لا يستلزم فاستعمله

في تصحيح

في تصحيح تحقيق اللزوم بالمعنى السابق في العلاقات فتمكن ولا تتبع الزلة وان كنت
مغلوبا بجذب ربقة التقاليد فانه ليس شانا من له فطنة ما ان تجوزن تقليد الى تقليد **والاستعارة**
تقيد بالتحقيقية عدل عن قول السكاكي والاستعارة المصرح بها تنقسم الى التحقيقية والتخييلية
لوجهين اما عن التقسيم الى التقييد فلان التحقيقية تقييد القسم المعين اذ لا يسمى القسم التحقيقية
بل الاستعارة التحقيقية واما عن الاستعارة المصرح بها الى الاستعارة فلان مبنى التحقيقية
تحقق المعنى فتقييد الاستعارة بالتحقيقية يخرج التخييلية لانه عنده ليس لفظا فلا يكون
محقق المعنى وكذا الاستعارة بالكناية عنده نفس التشبيه المضمر في النفس فلا يكون محقق
المعنى وايضا ما هو الاستعارة التحقيقية لا الاستعارة المصرح بها التحقيقية فلو قال
والاستعارة المصرح بها قد تقيد بالتحقيقية لا رجح ذلك وافاد بلفظ قد الى ان اطلاقها
على الاستعارة التحقيقية قد يكون على اطلاقها لتبادر الفهم اليها واعلم ان الاستعارة التخييلية
تخرج بتقييد التحقيقية عند السكاكي لان معناها شيء وهمي محض كما ستعرف واما الاستعارة
بالكناية فانما تخرج من التقييد لان المقيد بالتحقيقية عنده انما يكون الاستعارة المصرح بها على
ما عرفت والاستعارة بالكناية داخلة في الاستعارة التحقيقية عند السلف لانه اللفظ
المستعار المضمر في النفس وهو محقق المعنى ولا يذهب عليك انه كما يقيد الاستعارة بالتحقيقية
يقيد المستعار بالتحقيقي لان المستعار قد يكون تخييليا وكذا الاستعارة بالمعنى المصدري
لكن لا لتحقق معناه بل لتحقق معنى مستعار لها وعبارة المص لا تصلح ان تكون الاستعارة
بالمعنى المصدري لكن لا بالقول المحقق معناه عنه لا لا بالقول كقوله لدى اسد في قوله والضمير في
قوله **لتحقق معناها حسا او عقلا** راجع الى افراد الاستعارة والمقيد سابقا انما الفاظ
الاستعارة عند من ليست مشتركة بالاشتراك المعنوي بين التحقيقية وبين التخييلية و
المكنية عنده واما مفهومها عند القايل بالاشتراك المعنوي فهناك استخدام والقد نسبه
بهذا التعليل على حقيقة التسمية بالتحقيقية وهو انه نسبة معنى الاستعارة الى التحقيق
فالمسمى **كقوله** اي قول زهير بن ابي سلمى **لدى اسد شاكي السلاح** في القاموس شاكي
السلاح بتشديد الكاف وسايكه وشوكه وشاكية حديدة وفي الصحاح سائر السلاح
اللابس السلاح التام وشائكة السلاح وشاكية حديدة فقول الشارح شاكي السلاح
اي تام السلاح لا يوافق شيئا منهما **مقذف** هو كمعظم على ما في القاموس من رمي

بالحجم ثنيا اي جسيم نبيل وفسره الشارح بالشجاع اي مجرب به في الوقايع كثير اتمامه **له لبد**
كعنب جمع لبدة وهو الشعر المتراكم بين كتفي الاسد ويقال للاسد ذو لبدة وفي المثل هو
امنع من لبدة الاسد **اظفاره** جمع ظفر **لم تقلم** التقليم مبالغة القلم بمعنى القطع والمناسب
ان تجعل المبالغة راجعة الى النفي ولا يجعل النفي داخلا على المبالغة ونظيره قوله تعالى وما انا
بظلام للعبيد وتقليم كناية عن الضعف في حواشي الكشاف فلان مقلم الاظفار اي ضعيف
وفي المصراع مبالغات جعله ذا لبد فكأنه اسود اذ لا يكون الاسد الا لبدة واحدة وجمع
اللبد فيه كما يفيده تقديم الظرف والمبالغة في نفي الضعف **والعقلي** مثل **قوله تعالى اهدنا
الصراط المستقيم اي الدين الحق** بوصف الدين بالمطابقة لاشتماله على الاحكام المطابقة
او للوقوع لكم المطابق والدين امر متحقق عقلا وفي التعبير عنه بالصراط طلب الهداية
التي يجعله كالمحسوس وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع ان الظاهر
من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل وانه يحتمل عندي ان يحمل على التحقيق وهو ان
يستعار لما يلتبس الانسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة هيأته بدلا
والمراد بقوله يحتمل الاحتمال الذي يساوي احتمال التخييل وبناء كونه الظاهر والا فلا احتمال
لا ينافي الظاهر وههنا بحثان احدهما ما ذكره الشارح المحقق في هذا المقام وهو ان
الحمل على التحقيق مما ذكره الزمخشري حيث قال شبه ما غشي الانسان والتبس به من
الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس الآية يحتمل ان يريد بالحوادث الضرر الحاصل من
فيكون الاستعارة عقلية وان يريد انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون حسية كما ذكره
السكاكي فلا يكون من مخترعات السكاكي وهذا البحث مما ذكره الايضاح الآتية قال ظاهر كلام
الزمخشري انها عقلية وظاهر كلام السكاكي انها حسية والشارح خالف معه بان كلام الزمخشري
محتمل وكلام السكاكي نص وان كان الحق معه في الاول لكن ليس في البيان لجواز ان
يحمل ذكر انتقاع اللون ورثاثة الهيئة في كلام السكاكي على سبيل التمثيل والاظهر ان مراد
الزمخشري بالحوادث ما يعم الكل ولا يختص بشيء من الحسي والعقلي ويمكن دفع ما اورده
الشارح بان السكاكي اراد جمهور الاصحاب فلم يرد بقوله عندي تخصيص الاحتمال بنفسه
بل انه على خلاف جمهور الاصحاب موافق للزمخشري على انه يمكن ان لا يريد باصحابنا علماء
المعاني بل اهل عصره وثانيهما ما ذكره السيد السند ان احتمال التخييل ركيك جدا لان [illegible]

بلاغة

بلاغة القرآن فان الجوع اذا شبه بشخص ضار مجتهد فيما هو بصدده ولا بد وان يثبت له
من لوازمه ما له مدخل في الاضرار دون اللباس الذي لا مدخل له فيه بهذا ويمكن دفعه بان
لباس الشخص ما يبرز فيه فلما شبه الجوع بشخص اثبت له اللباس يبرز فيه لاطلاع ما
يكسوه فاذاقه لباس الجوع عبارة عن ابرازها في موضع الجوع وفيه افادة انها ابتليت
بالجوع في الغاية حتى كأنها نفس الجوع وبارزة في لباسه وظاهرة في موضعه ولا يخفى ان
بحث يمنع من بيانه خوف الاسئام فليرجع الى شروح المفتاح من ارادة التمام وقد
تم تصور الاستعارة بما مر الآن وذكر المصنف في الايضاح هنا تعريفا لها فقال الاستعارة
ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني به اي ما استعمل فيه فلم يتناول ما
استعمل فيما وضع له وان تضمن التشبيه به نحو زيد اسد ورأيته اسدا لاستحالة تشبيه
الشيء بنفسه على ان المراد بقولنا ما تضمن مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة
وغيرها والمجاز لا يكون مستعملا فيما وضع له بهذا وعندا افاد هذا التعريف ان اللفظ المستعار
من المعنى المجازي وان كان مشهورا فيه ومن قوله لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه نظرا لانه
لا يلزم في الالفاظ المشتركة لانه لو تضمن تشبيه معناه بما وضع له لا يجب فيه ان يكون معناه
غير الموضوع له للزوم تشبيه الشيء بنفسه لانه لا يلزم فيه ذلك لتعدد ما وضع له واخراج
الاسد في الامثلة المذكورة عن التعريف مبني على ما استقر فيه رأيهم ان المراد بزيد اسد
دعوى اندراج زيد تحت مفهوم الاسد ليتوسل بها الى المبالغة في التشبيه فان تم تم
والا فلا ولا يتجه ما ذكره الشارح اما لا نم ان الاسد في زيد اسد مستعمل فيما وضع له
بل هو مستعمل في رجل شجاع فيكون مجازا او استعارة اذ اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذف
المشبه واستعمل المشبه به في معناه فيكون استعارة على انا ان جوزنا كون زيد اسد محتملا
لهذا التوجيه فليس لاحد ان ينكر صحة ان لا يقصد به ما تقدم فالمحترز عنه هو الاسد بهذا
المعنى واما ما ذكره السيد من ان الحق مع القوم فان الفرق بين قولنا مردي هجو شير است
زيد وبين شير است زيد يكشف عن ذلك فان التشبيه في الاول راجع الى ذات ما حمل
على زيد وفي الثاني الى زيد فهو لا ينفع لان من يقول ان زيد اسد في معنى زيد رجل شجاع يقول
شير است زيد معناه مردي هجو شير است زيد فلا يفيد تبديل الفارسي بالعربي شيئا
والعجب منه انه قال انا انزلنا زيد بناء على ان الخبر قصد به المفهوم ولا معنى لرجوعه اليه واما في

المثال الثاني فتأخيره للموافقة ودفع توهم اسناد الفرق الى التقديم والتأخير لان قولنا زيد مردى
هيجو شيراست لا يحتمل الا التشبيه ذات تاما لا الغاء كمردى وان مردى هيجو اشيراست في
التقديم خبر لموجب احتمال رجوع التشبيه الى زيد بحاله نعم لا ينكر وجودة ما قال المحشي اذا قلنا
زيد اسد لم يحسن تقدير الاداة لان الظاهر دعوى حمل الاسد عليه وانه مندرج تحته مبالغة فلو
قدرت فاتت المبالغة بخلاف ما اذا قلت زيد الاسد فههنا ثلث مراتب الاولى ادعاء المشابهة
بأداة التشبيه لفظا او تقديرا نحو زيد كالاسد وزيد الاسد الثانية ادعاء اندراجه تحت الاسد
كقولك زيد اسد الثالثة جعل اندراجه تحته مسلما فالاولى تشبيه اتفاقا والثالثة
استعارة اتفاقا واما الثانية فقد ترقت عن مرتبة صريح التشبيه حيث سبق الكلام ظاهرا
لكونه فردا منه لكن القصد حقيقة الى اثبات الشبه بطريق المبالغة ويجوز تقدير الاداة نظرا الى المآل
وان لم يحسن نظرا الى الظاهر ولا ينتقض ذلك بالاستعارة لان الالفاظ هناك قد استعير لمعنى آخر
واطلق عليه فتسميتها بهذا الاسم اولى لمزيد اختصاص ومناسبة بينهما ومن سماها استعارة
فكأنه اراد التنبيه على ارتفاعها عن حضيض التشبيه ولا بد لما لا يعد استعارة بما اثبتنا ولها
ايضا او تعريف للحق لا اثبتنا ولها كما عرفت ومما يجب الاحتياط فيه مواضع اشتباه التشبيه
بالاستعارة فانه ربما يشتبه لتعارض امارتهما حتى قال صدر الافاضل اذا ترك المشبه بالكلية وقع
بوجه الشبه فيه اشكال نحو رأيت اسدا في الشجاعة لان ترك المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به
عليه يقتضي ان يكون هذه استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رأيت رجلا كالاسد
في الشجاعة قال الشاعر ولاحت من بروج البدر بعدا بدور مهابتر جها اكتنافي
يعني لاحت من قصور مثل بروج البدر في البعد بقرات وحشية هي كالبدور اظهارهن
للرجال اختفاء والمراد جمع مهاة وهي البقرة الوحشية قال الشارح والظاهر ان مثل هذا تشبيه
لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا جزء كلام او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره
بهذا يعني ما يقتضي اعتباره وكونه مرادا في معنى الكلام وان لم يمكن تقديره على وجه لا يختل
نظامه كذا يستفاد من كلام السيد السند لكن لا يوجد ما لا يمكن تقدير المشبه بدون اختلال
النظم فان في كل ما يعد استعارة يمكن تقدير مثل فيقال في جاءني اسد تقديره جاءني مثل
الاسد في الشجاعة وينقدح في هذا ان اثبات الاستعارة في كلام العرب مشكل جدا ومما جعلوه
تشبيها قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر واستدلوا عليه بان

بيانه

بيان للخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين بسواد الليل ولا يخفى ان
للخيط الابيض اذا كان مشبها به لا يصح ان يكون مبينا بالفجر بل المبين به المشبه فالعبارة في الكلام
ففيه مسامحة وان البيان لا ينافي كون الخيط الابيض استعارة لان استعمال الخيط الابيض
في الفجر بناء على ادعاء حصوله تحت جنس الخيط الابيض فلو تبين ان المراد بالخيط الابيض
اي فرد منه من فردية المتعارف وغير المتعارف لم يكن بعيدا ومن علامات الاستعارة
التي ذكرها الشارح وعدها السيد جيدة وهو انه يصح وضع اسم المشبه مقامه كما في رأيت
اسدا يرمي فانه يصح رأيت رجلا شجاعا يرمي ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه وفيه انه يصح
في التجريد ايضا مثل ذلك فيصح ان يقال في لقيت من زيد اسدا لقيت منه رجلا شجاعا
ولما كان تقسيم المجاز الى المجاز المرسل والاستعارة مبنيا على ان الاستعارة مجاز لغوي
لا عقلي احتاج الى اثباته وابطال كونه مجازا عقليا فاشتغل عقيب التقسيم بتقريره
فقال ودليل انها اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه
ولا للاعم منهما فان ذلك معلوم من اللغة ومسلم عند من يخالف في كونه مجازا لغويا ويدعي كونه
مجازا عقليا وما ذكره المفتاح والمصنف في بيانه توضيح للبديهي وهو انه لو كان الاسد موضوعا
لاحد منهما لكان اطلاقه على الرجل الشجاع من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه ولا يطلب
المطلوب بنصب القرينة وهو منع الكلمة عن حملها على ما هي موضوعة له الى ايجاب حملها على
ما هي بموضوعة له وايضا لو كان موضوعا للشجاع مطلقا لكان وضعا له لا استعارة فلا
مجال للمناقشة بان كون المطلوب بنصب القرينة منع الكلمة عن حملها على ما هي موضوعة له
ممنوع بل المطلوب على هذا التقدير منعها عن حملها على بعض معانيها الموضوعة هي لها الى ايجاب
حملها على بعض آخر كما هو شان المشترك وكون المستعار صفة لا يبطل في الاستعارة مثل
والملزا يجوز الا للمشبه به انه لم يوضع للمشبه لا وحده ولا مع المشبه به حتى يكون مشتركا بينهما
فلا يتجه انه لم يستوف ابطال الاحتمالات ولا يحتاج الى ان يقال اكتفى بمشاركة هذا الاحتمال
مع احتمال كونه موضوعا للمشبه في اللازم وانما احتاج الى نفي كونه موضوعا للاعم منهما مع ابتناء
كونه مجازا لغويا لانه لو كان موضوعا للاعم منهما يصح استعارة المشبه عنه بطريق الحقيقة بان يطلق
العام على الخاص بمعونة القرينة من غير ان يستعمل في الخاص كما اذا قلت رأيت انسانا فيما
اذا رأيت زيدا لم ترد بالانسان الا مفهومه فان العام ح مستعمل فيما وضع له اللغة فذوقع

في الخاص من غير استعمال فيه ومن اشتبه عليه اطلاق العام على الخاص لا بخصوصه بل بعمومه
فيه بخصوصه ظن انه مجاز واعترض عليه بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه على
ان اعتراضه مما يتعجب منه لان الدلالة المعتبرة في المجاز تشمل الدلالة بمعونة القرينة
وفيه بحث لانه اذا جوز ان لا يكون نعم ما فعلت مجازا في معاتبة من قال اكرمت زيدا
بان يكون فعلت واقعا باعتبار الخارج على الاكرام بالقرينة ويكون القرينة مقيدة للعام
المستعمل بعمومه لزم ان لا يوجد من قسم المجاز ما يكون عاما مستعملا في الخاص اذ لا يوجد
في عام قرينة صارفة عن المعنى الموضوع له اذ كل ما تظنه قرينة صارفة يحتمل ان يكون قرينة
لوقوع العام على الخاص ويكون العام معها مستعملا على عمومه فلا يكون قرينة صارفة
وقيل انها مجاز عقلي لا بمعنى اسناد الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو له بتاول
بل بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي وبهذا المعنى مدار النزاع والا فلا ينكر
من يجعله مجازا لغويا بهذا الادعاء ولهذا تردد قول الشيخ عبد القاهر بين كونه مجازا
لغويا وبين كونه مجازا عقليا فتارة اطلق عليه المجاز اللغوي وتارة المجاز العقلي لا لاشتباه
حقيقة الامر عليه فانه ممن لا يتوهم في شانه ذلك بل للتنبيه على انها ليست بمجرد نقل اسم
بل فيه اعمال عقل لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به
بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان جواب لما استعمالها فيما وضعت له
متعلق بالاستعمال فلا حاجة الى ما في الشرح من تقدير استعمالا فيما وضعت له بمعنى الاسد
المستعمل في مفهومه الحقيقي وسراية الحكم عليه الى الرجل الشجاع كسرايته الى سائر افراد الحقيقة
بناء على احاطته بالرجل بقضية الادعاء المذكور ولا يخفى ان مجرد ادعاء الدخول يكفي في كونه
الاسد حقيقة سواء كان الدخول بدعوى ان الاسد فرد من متعارف هو ماله الهيكل المخصوص
وغير متعارف هو الرجل الشجاع او بدعوى ثبوت الهيكل المخصوص لزيد فقول الشارح في شرح
التنقيح ان جعلها مجازا عقليا مبني على اعتبار جزء هو دعوى الهيكل المخصوص للرجل الشجاع
والحق خلافه وهو دعوى فرد غير متعارف لمفهومه مما لا وثوق له به قال المص والدليل على
الادعاء انه لولاه لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كانت استعارة لكانت الاعلام
المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة
في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا انه جعله اسدا

كما لا يقال

كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا تعدى الى مفعولين كان بمعنى
صير ويفيد اثبات صفة للشيء حتى لا يقال جعله اميرا الا وقد اثبت له صفة الامارة وهذا
وفي الوجه الاول انه لا يلزم من انتفاء الادعاء ان يكون مجرد نقل الاسم استعارة بل النقل
لمشابهة العلاقة من غير وضع المنقول اليه وفي الوجه الثاني ان الاستعارة ابلغ من الحقيقة بمجرد
انه يجزم دعوى الشيء ببينة كما في سائر المجازات على ما سياتي ولا ادعاء ودليل آخر وهو انه
لولاه لما امتنع استعارة العلم ولهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه بعد ادعاء دخوله
في جنس المشبه به صح التعجب في قوله اي قول ابن ابي الفضل ابن العميد في غلام قام على راسه
يظلله قامت فاعله نفس تظللني في الشرح اي توقع الظل علي من الشمس اي من حرها
وهذا فيه تجوز او المراد من الشمس نفس الغلام اي يوقع علي ظلا حاصلا من الشمس والاول
هو الموافق لقوله شمس تظللني من الشمس نفس اعز علي من نفسي بالاضافة الى يا المتكلم
او تنكير نفسي والاشباع بكسرة كما في الشمس وهو ابلغ قامت تظللني ومن عجب
شمس تظللني من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي لما كان لهذا التعجب معنى
اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر وفيه نظر لانه يجوز ان يكون التعجب
من استخدامه من يبلغ في الحسن درجة الشمس او من انقياده له وخدمته له والنهي عنه
اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته هي ثوب يلاقي البدن قد زر ازراره اي شد ازراره
على القمر فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه
البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن ورد بان
الادعاء مسلم لكنه لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له لا فيما ادعي دخوله تحت مفهومه
وفيه انه لو وجب صحة كونها حقيقة لكفى ادعاؤها لا ضرورة في القول بالتجوز فدعوى كونه
مجازا عقليا لا يتوقف على اقتضاء الادعاء الاستعمال فيما وضعت له بل يكفي فيه ان يقال يصح
ان يكون الاسد مثلا مستعملا في مفهومه ويكون واقعا على الرجل الشجاع لادعاء انه من افراده
كما سبق فالجواب ان يقال استعمال الاسد في مفهومه لا يوجب شموله للرجل الشجاع وسراية
الحكم كما في افراده ما لم يقصد به ويمكن ان يقال اذا قلت رايت اسدا وحكمت برؤية
رجل شجاع يمكن فيه طريقان احدهما ان يجعل الاسد مستعارا لمفهوم الرجل الشجاع وثانيهما
ان يستعمل فيما وضع له الاسد ويجعل مفهوم الاسد آلة لملاحظة الرجل الشجاع وبه

بجوز اعتبار في التركيب التقييدي لما حصل من جعل مفهوم الاسد عنوانا للرجل الشجاع فيكون
التركيب بين الرجل الشجاع ومفهوم الاسد مبنيا على التجوز العقلي وان كان تقييديا
فلا يكون هذا الا مجازا لغويا الاترى انه لا يجوز لغة في قولنا نهاره صائم فتحقق القول بانه
مجاز عقلي ولكن اكثر الناس لا يعلمون ولما اراد الاستدلال اشار الى وجه التعجب والنهي عنه
بحيث لا يقتضي ارادة المعنى الحقيقي فقال **واما التعجب والنهي عنه فللبناء على تناسي**
التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان
كل ما يترتب على المشبه به يترتب عليه ولا يخفى ان الكلام قد تم بدونه اذ التعجب والنهي عنه لم
يجعلا دليلين على كونهما مستعملة فيما وضعت له بل استدل بهما على الادعاء فلما سلم الادعاء
ومنع مقتضاه كون الاستعارة مستعملة في معناها الحقيقي فلا حاجة الى المناقشة في كون التعجب
والنهي مبنيين على الادعاء فليكونا مبنيين عليه او لا اتساع في المجاز اللغوي ولما كان في الاستعارة
توهم كذب وذلك يوجب ان لا يقع في القرآن وكلام الرسول اشار الى انها تفارقه فقال
والاستعارة اي الذي يتضمنه الاستعارة من دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به **تفارق**
الكذب ولا يلتبس به بوجهين **بالبناء** اي بسبب بناء الاستعارة اي ما يتضمنه **على**
التأويل والعرف عن الظاهر الذي هو افادة تلك الدعوى واعتقاده الى جعل افراد الاسد
متعارفا وغير متعارف من غير اعتقاد بل لمجرد ابراز في هذه الصورة ليتوسل به الى المبالغة في
التشبيه والكذب مع عدم الاعتقاد ولا يكفي في المفارقة عن الكذب جعل الافراد قسمين لان
الجعل عين اعتقاد وهو الكذب **ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر** اذ لا يجامع
الكذب نصب القرينة كما لا يجامع التأويل المذكور فقد افترقت عن الكذب بوجهين ولكن ان
الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكذب اذ جاز ان يصير مشتبها بالكذب لولا نفي احد
هذين الوجهين بهذا الحمل اذا اريد بالمفارقة نفي الاشتباه اما لو اريد نفي لزوم الكذب فلا احتياج
الى شيء من هذين التأويلين لكن المراد بالمفارقة عن الكذب المفارقة في الجملة اذ ربما كان
ما قصد من المبالغة في شأن المشبه كاذبا غير مطابق والعرف جوز في هذا المقام كلام المفتاح
احسن تحرير وعدل عنه بالطف تعبير لما فيه من التطويل والخفاء لانه قال والاستعارة
لبناء الدعوى فيها على التأويل تفارق الدعوى الباطلة فان صاحبها يتبرأ عن التأويل
وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره فان الكذاب لا ينصب

دليلا

دليلا على خلاف زعمه واني ينصب وهو لترويج ما يقول راكب كل صعب وذلول بهذا
ولما كان الباطل والكذب واحدا اما مطلقا او بالذات عند من فرق بينهما باعتبار مخالفة
الواقع للقول في الباطل ومخالفة القول للواقع في الكذب كان الفرق بين الاستعارة والكذب مغنيا
عن ذكر الباطل فاكتفى لذلك بذكر الكذب وحقق كلامه بما يثبت التخصيص بالمحقق حيث
لزم المفتاح من تخصيص التأويل بمفارقة الباطل ونصب القرينة بمفارقة الكذب واغنى
المستقبل بكلامه عن مؤنة حمل الباطل على باطل غير معلوم البطلان عند متكلمه وحمل الكذب
على ما علم كذبه وتوجيه التخصيص بانه للاشارة الى ان الباطل الغير المعلوم بطلانه في غاية البعد
عن قصد تأويله فضلا عن نصب القرينة بخلاف الكذب فانه لا ينافي قصد التأويل وان لا يقع
قط اما انه ينافي نصب القرينة اذ لا يخفى انه في غاية الخفاء والاغلاق على ان ما هو المقصود
لا يستدعيه ولا التخصيص لوجه آخر مما يمكن ان يقال وهو اقرب من هذا المقال لكن صرفنا عن
بيانه لكن خوف الملال **ولا يكون علما** قال الشارح في شرح المفتاح لا يخفى ان المراد غير علم الجنس
فانه اعتبار من اطلاق العلم بهذا ولا يبعد ان يجعل علم الجنس علما مخصوصا بالنحاة لانه
علم اضطراري دعا الى القول به احكام نحوية فيدخل علم الجنس في اسم الجنس فيدخل في
الاستعارة الاصلية بلا كلفة تحمل في بيانه والجملة عطف على قوله والاستعارة تفارق
الكذب عطف جملة فعلية على جملة اسمية ولك ان تجعله عطفا على قوله تفارق الكذب فيكون
التناسب مرعيا **لمنافاته الجنسية** وبناء الاستعارة على جعل المستعار منه افراد المستعار منه
بادعاء ان له قسمين قسما متعارفا وقسما غير متعارف فلما لم يكن للعلم مفهوم كلي جنسي
امتنع ان يستعار ولامتناع ان يكون له افراد فضلا عن ان يعم المتعارف وغير متعارف
حال النص ولان العلم لا يدل الا على معين تام غير اشعار بوصف فلا اشتراك بين معناه وغيره
الا في مجرد التعين ونحوه من العوارض التي لا يكفي شيء منها جامعا في الاستعارة **الا اذا تضمن**
نوع وصفية الاولى نوع وصف لان الوصف معد للاحتياج في اداء المعنى المصدري الى الحاتم
التام المصدري والمراد بتضمن الوصف ان يكون الوصف لازما للشخص نظرا الى ذاته او بسبب اشتهاره
بالوصف فان الوصف اللازم بمنزلة الموضوع له ويجعل الموصوف فردا متعارفا والمستعار له
فردا غير متعارف هكذا ذكروه وفيه انه تكلف لا يوافقه الاستعمال فان استعمال العلم في المشبه
بدعوى العينية لا بدعوى ادخاله تحت جنس وقد نبه الشارح لهذا في التلويح فقال المحقق

ان الاستعارة تقتضي وجود لازم مشهور له نوع اختصاص بالمشبه به فان وجد ذلك
في مدلول الاسم سواء كان علما او غير علم جاز استعارته والا فلا هذا كلامه لا يقول
فليكن مراد المصنف انه لا يكون علما الا اذا اشتهر بوصف لانه لا بد للاستعارة من وجه شبه
له مزيد اختصاص بالمشبه به لانا نقول قد فصل المصنف هذا الكلام بما لا يحتمل هذا التوجيه
على انه لا اختصاص لتضمن الوصفية بهذا المعنى بالعلم الا ان يقال ما من اسم جنس الا وله
وصفية واشتهار بصفة بخلاف العلم فانه يندر فيه ذلك فلهذا اشترطت في العلم دون
اسم الجنس **كحاتم** اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم جعل اسما لحاتم بن عبد الله بن المشرج
الطائي العلم في الكرم ومادر اسم فاعل من مدر بمعنى طار صار اسما لمخارق الذي هو لئيم
ليس له في اللؤم نظير سمي به لانه سقى ابله فبقي في الحوض قليل فسلح فيه ومدر الحوض بخلا
على وزن عطشان علم لبليغ يضرب به المثل وهو في الاصل بمعنى حسبان وبصيد ما تروالك
كاهرة وباقل رجل يضرب به المثل في العي والفهاهة من يوم اشترى ظبيا باحد عشر درهما
فسئل عن شرائه ففتح كفيه يشير باصابعه الى عدد العشرة واخرج لسانه ليتم به الاشارة
الى احد عشر فانفلت الظبي وقرينتها مامر في تحقيق المجاز وهو القرينة المانعة مغتبادر
من قوله **وقرينتها** قرينة الاستعارة الصارفة لها عن الحقيقة لكن لا يبعد ان يراد قرينة
الاستعارة مطلقا صارفة كانت او معينة او كليهما ومن البين انه لا اختصاص لهذا
التقسيم بقرينة الاستعارة بل يجري في المجاز المرسل والكناية ايضا ولا ينكشف الداعي
الى جعلهم قرينة الاستعارة المصرحة متعددة دون الاستعارة بالكناية بل جعلوا واحدا
مما يصرف فيها عن الحقيقة قرينة والزائد ترشيحا وايضا لا يظهر فرق بين استعارة قرينتها
متعددة وبين الاستعارة المجردة الآن يلتزم **اما امر واحد كما في قولك رايت
اسدا يرمي او اكثر** اي امران او امور يكون كل منها قرينة **كقوله** اي بعض الاعراب على ما في
الايضاح **فان تعافوا** اي تكرهوا يقال عاف الطعام او الشراب وقد يقال في غيرهما
يعافه ويعيفه عيفا وعيفانا محركة وعيافا وعيافة بكسرهما كرهه فلم يشربه **العدل**
مقابل الظلم ولا يبعد ان يحمل على التوحيد كما فسر به قوله تعالى ان الله يامر بالعدل خص بالذكر
لانه اول الايمان **والايمان** جواب الشرط محذوف اي تجاوزون الينا وقوله **فان في ايماننا
نيرانا** علة للجزاء اقيم مقامه والنيران اما جمع نور او نار استعيرت للسيوف او الرماح

تلمع

تلمع وتخصيصها بالسيوف كما هو المعروف واستعارتها من النار لا من النور كما هو المشهور
منظور ليس للانظار السليمة بمنظور متعلق الكراهة بكل من العدل والايمان قرينة على
ان المراد بالنيران آلة الحرب التي تشبهها في اللمعان لا حقيقتها لانه يدل على ان الجزاء المحاربة
وفي التعبير عن السيوف بالنار التي هي جزاء الظلم والكفر في الشرع لطافة يلبسه وقد يقال
من القرائن قوله في ايماننا فان النار لا تؤخذ بالايدي وفيه ضعف لا يخفى **او معان ملتئمة**
يكون المجموع قرينة واحدة لا يقابل قوله او اكثر ويصح كونه قسيما له كذا في الشرح وعلته انه يصح
كونه قسيما للواحد ولا يصح حمل الواحد على البسيط لانه يبقى اكثر من واحد في مركبات
واسطة وعلاته تعقد بربيق واسطة هي معان غير ملتئمة يكون المجموع قرينة وجعل الالتيام
على وجه وكون المجموع قرينة دون كل واحد بعيد **كقوله** اي البحتري **وصاعقة** مجرور برب او
رب اوهم فوع موصوف بالظرف مبتدا خبره تنكفي بها والصاعقة هي نار يسقط من السماء
من نصله بيان صاعقة اي صاعقة هي نصله جعل صاعقة في الاشتعال والتاثير والمراد
صاعقة ناشئة من نصله فهي وهمية تخييلية فكان النصل صاعقة تحرق الاعداء والا
ول ظهر والى الثاني ذهب الشارح والنصل حد السيف على ما يفهم من الصحاح وفي السيف
ما لم يكن له مقبض على ما في القاموس فعلى هذا جعل سيفه لا اختفاء مقبضه في كف الممدوح
كانه لا مقبض له **تنكفي** اي تنقلب **بها** الباء للتعدية اي تقلب تلك الصاعقة **على
ارؤس** جمع راس للقلة يراد بها الكثرة للداعي مقام المدح **الاقران** جمع قرن بالكسر وهو
الكفو في الشجاعة او مقام **خمس سحائب** ترك السحائب رعاية للقافية اي انامله
الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب كذا في الشرح ففي البيت استتباع حيث
ضمن مدحه بالشجاعة المدح بالسخاء وما لم يدرك لو حمل انه لا يلائم ذكر المقام ولكن انه
جعل الانامل سحائب العذاب في نزول الصاعقة والنار والمسطور تفسير السحائب بالانامل
والظاهر ان المراد بها الاصابع وكانه اريد مزيد المبالغة في الشجاعة حيث يكفي للاقران
انامله ولا يحتاج في هلاكهم الا الى الاصابع والمنافع عن ارؤس الاقران مع كثرتها
بجمع القلة وعن الانامل للخمس بجمع الكثرة اشارة الى ان الارؤس مع كثرتها كانها قليلة
بالنسبة الى الانامل الخمس للاحاطة انامله اياها وشمول العطايا بجموع المعاني الملتئمة التي
جعلت قرينة لارادة الانامل السحائب ذكر الصاعقة وبيان انها من نصل سيفه

وتكلها على رؤس الاقران وجعل السحائب متعددة بعدد الانامل مع ضميمة مقام المدح فان
قطع النظر عن مقام المدح يجعل المراد بها الاصابع فالتعبير بالانامل وترك ضميمة مقام المدح
يورث الذم **وهي** اي الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار
اللفظ وباعتبار آخر وقوله وباعتبار آخر بالاضافة اي باعتبار امر آخر سوى مقارنته بما يليه شيئا من
الطرفين وغيرهما فيكون على نحو اعتبار نظائره ويوافقه عبارة الايضاح هنا بدل قوله باعتبار
آخر باعتبار امر خارج عن ذلك كله وفيما بعد واما باعتبار الجامع والشارح غفل بجعل قول
المص فيما بعد وباعتبار آخر تركيبا توصيفا فغيره باعتبار آخر غير الاعتبارات السابقة
باعتبار الطرفين اي طرفي الاستعارة ففيه مسامحة اي طرفي التشبيه وقوله فيما بعد كاستعارة
اسم المعدوم للموجود يدل على ان المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المصدر وقوله ومنها التهكمية
والتمليحية وهما ما استعمل في ضده يدل على ان المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المستعار
وكان نسبة على ان الاستعارة بالمعنيين سيان في هذه التقسيمات **قسمان لان اجتماعهما**
اي الطرفين **في شيء اما ممكن نحو احييناه في او من كان ميتا فاحييناه** اي ضالا فهديناه
استعارة الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق
يوصل الى المطلوب قال المص والهداية والحيوة لا شك في جواز اجتماعهما في شيء قال الشارح ح
والاولى ان يقال الاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وفيه بحث لانه يجوز ان يكون
اعتباره ان لا يجعل استعارة الاماتة للاحياء وفاقية لعدم امكان اجتماع الموت والحيوة
فنبه المص بما ذكره على نفي امكان الاجتماع **ولتسم وفاقية** اي المنسوبة الى الوفاق بمعنى الموافقة
واما ممتنع كاستعارة الميت في الآية للضال اذ لا يجتمع الموت مع الضلال ولهذا قال نحو
احييناه في او من كان ميتا فاحييناه **وكاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه**
اي نفعه بالفتح ولا يتوقف ذلك على عدم نفعه اصلا بل يمكن الاستعارة للنافع في امر غير النافع
في امر آخر باعتبار عدم نفعه قال المص ثم الضدان ان كانا قابلين للشدة والضعف كان
استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان اولى ان يستعار
له اسم الميت ولما كان الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان لتوقف افعاله
المختصة به اعني الارادية على الادراك كان الاقل علما اولى باسم الميت او الجماد من الاقل
قوة وكذا في جانب الاشد لان الادراك الاشد اختصاصا بالحيوان الشديد بعيد اله من الموت

فكل

فكل من كان اكثر علما واشرف علما كان اولى بان يقال له حي بهذا كلامه . قال الشارح
ولا يخفى عن اختلال العبارة لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة
والعجز فلم يستعر اسم احدهما للآخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الآخر باعتبار
معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان الاطلاق في ذلك الاسم عليه اولى
والعبارة غير وافية بذلك هذا اقول هذا التشكيك في العبارة لغفلته عن حقيقة التشكيك
فان التشكيك بالاشدية ان تكون الآثار في البعض اكثر من بعض فيقول الضدان فيما
نحن فيه الموت والحياة وهما قابلان للتشكيك باعتبار الاشدية في البعض التي هي التفاوت رت
في الآثار له وذكر قلة العلم وضعف القوة لبيان تفاوت الحيوة في الاشدية لتفاوت نتايجها
التي منها العلم والقوة فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان الحياة فيه اضعف فهو باسم
الميت اولى لان الميت اسم للاشد في الموت لانه دال على الثبوت دون الحدوث والاقل علما
اولى من الاقل قوة وكل من كان العلم فيه اكثر وآثار القوة فيه ازيد كان باسم الحي اولى والاكثر علما
والاكثر علما اولى من الازيد قوة هكذا احقق المرام ودع التشكيك للغفلة عن تحقيق المقام
ولكن مستفيضا من موجبة الملك العلام **ولتسم** هذه الاستعارة **عنادية** لمعاندة
كل طرف منها الآخر **ومنها** اي ومن العنادية الاستعارة **التهكمية والتمليحية وهما**
ما استعمل اي الاستعارة التي استعملت **في ضده** اي ضد معناها الحقيقي **او نقيضه**
لما مر في باب التشبيه من تنزيل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم **نحو فبشرهم**
بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرورا في المخبر للانذار
الذي هو ضده بادخال الانذار في جنس البشارة على سبيل التهكم وللنظم توجيهات اخر
وهو انه امر نبي الرحمة صلى الله عليه وسلم بانذارهم شبيه بالتبشير في انشراح صدره فيه
ازالة الانقباض من الانذار عنه فيكون استعارة التبشير للانذار بجامع كونهما مرغوبين
له والتهم في استماع الانذار كما يستمع التبشير لعدم مبالاتهم به فالاستعارة
بجامع المشابهة في عدم الخوف منهما والتهم في الجد في اكتساب العذاب الاليم كالراغبين
فيه فانذارهم به شبيه بالاخبار بمرغوب فيكون كالتبشير فاحفظها فانها مما اخفي على العليم
الخبير **وباعتبار الجامع** يراد به وجه الشبه وسمي في باب التشبيه وجه الشبه لانه جانب التشبيه
ومعنا جامعا لانه ادخل المشبه تحت جنس المشبه به ادعاء وجمعه مع افراد المشبه به تحت مفهومه

قسمان لانه اما داخل في مفهوم الطرفين لم يستغن عن هذا التقسيم للاستعارة بما
مر من ان وجه الشبه اما داخل في مفهوم الطرفين او خارج عنه لان كل تشبيه لا يكون مبنى الاستعارة
على انه وجوب كون الجامع اخص بالمشبه به يوهم امتناع دخوله في مفهوم الطرفين لما تقرر ان
الذاتي لا يتفاوت في الافراد ووجه صحته ان ما تقرر انما هو في ذاتيات الماهيات الحقيقية
دون المفهومات الاعتبارية نحو قوله عم خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه كلما
سمع هيعة اي صوتا يفزع منه او صوتا يخافه من عدو طار اليها اسناد طار الى الرجل مجاز
اي طار فرسه بسبب اليها وتتمة الحديث او رجل في شعفة في غنيمة حتى يأتيه الموت يعني
خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد او رجل اعتزل الناس وسكن في رأس
جبل في غنم قليل ينتفع بمنافعها واشتغل بالعبادة حتى يموت استعار الطيران للعدو والفرس
والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة
وهو داخل فيهما اذ الطيران قطع المسافة بسرعة بالجناح والعدو قطعها بالاقدام
بسرعة او الاول قطع المسافة في الهواء والثاني قطعها في الارض واعترض عليه الشارح
بان السرعة غير داخلة في مفهوم الطيران بل هو مجرد المسافة بالجناح غايته انه في الاكثر بسرعة
بهذا والشيخ فرق بين العدو والطيران والانسان والاسد بان الاولين من جنس واحد هو
المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة لانها مما يقبل الشدة والضعف وذلك
لا يوجب اختلافا في الجنس بخلاف الاسد والانسان فعلى هذا للاستعارة تقسيم آخر وهو ان
الطرفين اما من جنس واحد او من جنسين لكن في حصر ما به الاختلاف في السرعة بل في جعلها
ما به الاختلاف نظر لا يخفى على من نظر فيما سبق او غير داخل عطف على قوله اما داخل وغير
الداخل في مفهومهما يحتمل ان يكون داخلا في مفهوم احدهما كما في تشبيه العدو بالطيران في
قطع المسافة بسرعة فانه داخل في مفهوم العدو دون الطيران كما حقق وقد خالف بين
تقسيم التشبيه باعتبار دخول وجه الشبه وخروجه وبين تقسيم الاستعارة فعلق في تقسيم التشبيه
وجه الشبه اما غير خارج عن حقيقة الطرفين او خارج عنها فجعل الخارج عن احد الطرفين داخلا
في القسم الاول وههنا جعل الداخل في القسم الثاني ولذا اورد تطبيقهما فاجعل الداخل في الطرفين
في ما هو الداخل في احدهما ودفع ما يندفع اعتراض الشارح على التمثيل باستعارة الطيران للعدو
كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع فان الشجاعة خارجة عن الطرفين اذ هو ان الاسد

موضوع

موضوع للحيوان المخصوص والشجاع وصف له والمستعار له هو الرجل الموصوف بالشجاع والشجاعة
خارجة ولا تعويل على ما قال الشيخ في اسرار البلاغة من ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك
الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها وايضا تقسيم آخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو
انها اما عامية منسوبة الى العامة وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت اسدا يرمي
او خاصية منسوبة الى الخاصة وهي الغريبة اي البعيدة عن العامة او عن كل احد الا من
الخاصة بعد ركونها بسرعة سيرهم والغرابة قد تكون في نفس الشبه كما في قوله اي قول يزيد
بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس
سرجه وقف مكانه حتى يعود اليه واذا احتبى قربوسه القربوس بالتحريك ولا تسكن الا
للضرورة وهو حنو السرج على ما في القاموس وفي الصحاح المقدم الذي لبناه القربوس للسرج
كما توهمه عبارة المفتاح حيث قال قربوسه اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس للسرج
بعنانه علك مضغ الشكيم الشكيمة الحديدة المعترضة في فم الفرس الى انصراف
الزائر يعني الى انصرافي عبر عن نفسه بالزائر للدلالة على كمال تأنيه حيث قال يقف مكانه وان
طال مكثه كما هو شأن الزائر للحبيب يدل عليه ما قبله عودته فيما ازور حبائبي
اهماله وكذاك كل مخاطر وانا طالب الشفاء على خطر هلاك اي مثل ذلك الرجل يرمي
نفسه في تعويده فرسه كل مخاطر شبه هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدا الى جانبي
فم الفرس بهيئة وقوع الثوب في ركبة المحتبي ممتدا منحدرا الى جانبي ظهره فاستعار له
الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره على تلك الهيئة وقد تحصل
الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح
بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم المهاري رحالنا ولم ينظر الغادي الذي
هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطي الاباطح
التسبيح بالمسح يهاري كالصحاري فالمهاري جمع المهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن
حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع الابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى والنظر هو كما
يجيء بمعنى الانتظار يريد لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند
طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح
للاستعجال اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في سرعة السير استعار السيلان للسير

بحيث في غاية السرعة للابل والشبه فيه ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاده اللطف
والغرابة اذ اسند الفعل يعني سالت الى الاباطح دون المطي او اعناقها حتى افادت
انه امتلأت الاباطح من الابل كما في نهر جار فانه انما يسند الجريان الى النهر اذا امتلأ من الماء
بحيث لا يتميز من الماء وادخل الاعناق في السير حيث جعلت الاباطح سائلة مع الاعناق
فجعل الاعناق سائلة اشارة الى ان سرعة سير الابل وبطؤه انما يظهران غالبا في الاعناق
ويتبين امرها فيه وسائر الاجزاء تستند اليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة وهذا ما سطر في
هذا المقام • ولا يخفى ان النجاة من السيل بكونه باختيار يحفظ الغريق من الغرق فجعل الاعناق
كالعروة اخذ بكل طرف منه واحد من المصاحبين يسهل عليهما سيلان المطايا بعد جعل سيرها حيث
مسير التصرف دقيق بليغ التشبيه معه مرتبة تخص بها اخص الخواص ثم انه يمكن حمل التشبيه على
ما هو خلص في احسن الا ان يقال لم يقصد تشبيه السير بالسيل في السرعة بل تشبيه المطايا وهي الابل
التي لها لون السيل بجسم السيل في الاتصال والحمرة والسرعة وتشبيه اعناقها المرتفعة للحركة
بما يجري على السيل ولا يخفى ان هذا التشبيه مركب مبتدع في غاية الدقة • وكذا ان تريد بالاباطح
الطرق ليكون من تشبيه الطرق بالاباطح بعد تشبيه السير بالسيل في السرعة فيكتنف تشبيه
السير بالسيل بتشبيه الطرق بالاباطح اليه دقة وخصوصا • قال المص وقد تحصل الغرابة
بالجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما في قول امرئ القيس • وليل
كموج البحر ارخى سدوله • علي بانواع الهموم ليبتلي • فقلت له لما تمطى بصلبه • واردف
اعجازا وناء بكلكل • الا ايها الليل الطويل الا انجلي • بصبح وما الاصباح منك بامثل •
اراد وصف بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزيد بشيء في طوله عند تمطيه
ثم بالغ في ذلك بان جعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره
والشدة والمشقة له فاستعار له كلكلا اي صدرا ينوء به اي يثقل به هذا كلامه • قال الشارح وكاتب الحروف
ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال يعني ليس مما نحن فيه من الاستعارة المصرحة
ولا يخفى ان التقسيم الى العامية والخاصية مما يجري في الاستعارة بالكناية ايضا لانه داير على ظهور
الجامع وغرابته فلا يبعد ان يعتبر الاستعارة بالكناية في الليل باعتبار تشبيهه المتبذل بالانسان
باعتبار شيوع خطابه غريبة بجمع عدة استعارات تخييلية فيكون البيت نظيرا لما نحن فيه
وتنبيها على جريان هذا التقسيم فيه والاستعارة باعتبار الثلاثة اي المستعار له والمستعار منه

والجامع

والجامع ستة اقسام لان الاستعارة التي جامعها عقلي وليس طرفاها حسيين طرفاها
اما عقليان او مختلفان فهذه ثلثة اقسام اشار اليها والاستعارة التي طرفاها حسيان جامعها
اما عقلي او ما حسي واما مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فهذه ثلاثة اقسام اخر اشار اليها
اولا ولا يخفى ان الاستعارة العقلي للحسي ينبغي ان لا يجوز عند من لا يجوز تشبيه المحسوس بالمعقول
فلم يشاهد عليه ولم يوجد في القرآن على ما سيذكره المص وان ما جعله نقسيما باعتبار الثلاثة تقسيم
تقسيم باعتبار الطرفين وهو ان الطرفين اما حسيان او عقليان او مختلفان وتقسيم باعتبار الجامع
ثلاثي وهو ان الاستعارة جامعها اما حسي او عقلي او مختلف بعضها وسماها تقسيما
باعتبار الثلاثة وجهه خفي ولا يخفى لكل شربة والاشهى ما هو جزئية وقد جعل السكاكي
هذا التقسيم خماسيا لا احتمال ما وجهه مختلف ويعتذر له تارة بانه لم يوجد له مثال في التنزيل او ندرة
استعماله وتارة بانه داخل باعتبار فيما وجهه حسي وباعتبار فيما وجهه عقلي • ولما كان جعل
الاقسام ستة مخالفا لما ذكره السكاكي استدل عليه بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين
فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار الخوار بالضم من صوت البقر والغنم والظباء
والنعام فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله من حلي القبط
كالقفل وبالفتح ما يزين به من مصنوعات المعدنيات او الحجارة جمعه حلي كثدي او هو جمع والواحد
حلية كظبية القبط بالكسر اهل مصر واليهم تنسب الثياب القبطية بالضم على غير قياس
والجامع الشكل لان ذلك الحيوان على شكل ولد البقرة والجميع حسي يدرك بالبصر والخوار يدرك بالسمع وفي كون
الاية استعارة بحث اذ جسد له خوار تصريح فانه لم يكن عجلا اذ لا ايجال للبقرة انه جسد له
صوت البقر وقد ابدل منه الجسد بدل الكل وظاهر انه ليس عين العجل فلا محالة المراد بالعجل
مثل العجل فهو نظير قوله حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر فان بيان الخيط
بالفجر اخرجه من ان يكون استعارة الى التشبيه فكذا ابدال الجسد له خوار من عجلا اخرجه من ان يكون
استعارة فهو تشبيه بليغ يحمل ذكر فيه وصف المشبه وحده وبه ظهر ضعف ترك المص التشبيه
المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه وحده بناء على عدم الظفر به في كلامهم كما ذكره الشارح ومثل
السكاكي هذا القسم بقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا فانه مستعار منه هو النار والمستعار له
هو الشيب والجامع بينهما هو الانبساط ولكنه في النار اقوى والطرفان حسيان ووجه الشبه
حسي هذا واعتذر المص عن ترك التمثيل به بان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار

النار في البياض والانارة وهذه استعارة بالكناية وكلامنا في الاستعارة التحقيقية نعم يصح التمثيل
من السكاكي لان كلامه في الاستعارة مطلقا والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال
النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي وهذا
ويتجه عليه ان السرعة كالانبساط حسية وتعذر التلافي عقلي فالجامع مختلف لكن المتجه لايغره
ويتجه ايضا انه لما كان الاشتعال الذي هو قرينة الاستعارة بالكناية مستعارا للانتشار المذكور
وهو امر محقق فقد وجد الاستعارة بالكناية بدون التخييلية والمصنف صرح في فصل الاعتراضات
على السكاكي انه باطل بالاتفاق لكن التحقيق ما ذكره هنا فانه يوجد المكنى عنها بدون التخييلية
ويتجه على السكاكي ان المستعار منه هو الشيب دون النار لان الاستعارة بالكناية عنده
هو المشبه المستعمل في المشبه به نعم يصح على مذهب السلف من ان الاستعارة بالكناية هو المشبه به
المستعار للمشبه على سبيل الرمز وسيأتي تحقيقه وأما عقلي قسيم لقوله اما حسي نحو قوله تعالى
وآية لهم الليل نسلخ منه النهار اي ننزع منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو
الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وموضع القاء ظلمة جعل المستعار له
كشف الضوء لا كشف النهار لان النهار زمان كون العالم مضيئا والليل زمان كونه مظلما ولا ينسلخ
احد الزمانين عن الآخر بل الضوء عن وجه الظلمة فنبه على ان تعلق السلخ بالنهار تجوز حقيقته
سلخ الضوء لكن الاولى ان تقول عن ظلمة الليل مكان قوله مكان الليل اذ ليس المستعار له الكشف
عن مكان الليل بل عن الظلمة فلا يصح ذكره في مقام البيان وان يمكن تصحيحه بجعله مجازا
عن الظلمة والقرينة العدول عن عبارة المفتاح والشيخ عبد القاهر حيث جعلا المستعار له
والمستعار منه الظهور بين علاقة لا يناسب استعمال السلخ المتعدي فجعل المستعار منه اظهار
الشاة من الجلد والمستعار له اظهار الليل من النهار والجامع اي الكشط والكشف المذكوران
حسيان والجامع ما يعقل ولا يحتمل من ترتب امر على آخر اي حصول امر عقيب امر دائما
او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عنها وهذا
يخالف ما ذكره الشيخ عبد القاهر والسكاكي ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل لكن زيفه
ما ذكرا بان سلخ النهار من الليل يستتبع ظهور الليل من ضوء النهار وزيفه المحقق ايضا بان
المتفرع على ظهور النهار من ظلمة الليل الابصار لا الاظلام فيقتضي ذلك ان لا تعقب بقوله
فاذا هم مظلمون بل بقوله فاذا هم مبصرون واستصعب الاشكال حتى التجأ البعض الى التعسف

فقال

فقال عبارتهما محمولة على القلب والمراد ان المستعار له ظهور ظلمة الليل من النهار والبعض
الى التكلف بجعل ظهور النهار من ظلمة الليل بمعنى زوال النهار عن ظلمة الليل وتمسك في ورود
الظهور بمعنى الزوال بقول الحطيئة • وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر • حيث فسره الامام المرزوقي
بزائل • وبقول ابي ذؤيب • وعيرها الواشون اني احبها • وتلك شكاة ظاهر عنك عارها
وجعل منه قولهم ظهور ظلمة الليل من النهار بمعنى عن وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد
يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة عن
الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول لاستعمال
الفاء التي للتعقيب بلا مهلة في قوله فاذا هم مظلمون وظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانما
صح من جهة انها موضوعة لما يعد في العادة مرتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات
وربما يطول الزمان بين امرين ولا يعد الثاني متراخيا لان العادة كانت تقتضي اطول من هذا
فيستقصره المتكلم ويلحقه بالعدم فيجعل الثاني غير متراخ ويستعمل الفاء كما في هذه الآية على قولهما
فانهما جعلا فاذا هم مظلمون على ظلمة بعد اخراج النهار من الليل وزوال النهار وهو وان كان متراخيا
عن الاخراج بساعات النهار الا ان العادة تقتضي ان لا ينقضي مثل هذه الاحقاء الا
في اضعاف هذه الساعات ولا يأتي الظلام الا بعد مهلة فيجعل الليل لاتيانه على خلاف
العادة كأنه فاجاء عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان المفاجاة انما
يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرجت النهار من الليل ففاجأه دخول الليل فانه
يستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء
ففاجأه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجأه الانكسار لان دخولهم في الظلام
عين حصول الظلام فيكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوئه كنسبة الانكسار الى الكسر فلذا
جعلا السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه وايد كلامهما بعد هذا التوجيه بوجوه
احدها ان الشيء انما يكون آية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى نوع
اقتدار وذلك انما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار
وثانيها ان ظهور النهار المضيء انسب بظهور المسلوخ الابيض من الجلد الساتر الذي ربما
كان اسود مظلما من ظهور الليل • وثالثها ان التحقيق وان كان يقتضي طريان الضوء على
الظلام بمنزلة الساتر لكن المتعارف المتبادر الى الفهم العامة عكس ذلك حتى كانهم يتعرفون

ويعدون من جملة الضروريات ان الظلام هو الذي يطرأ على الضوء ليستره بمنزلة اللباس له
وينكشف عنه فيظهر • وجعلنا الليل لباسا • واقول بعد ما سمعت الاستقصاء في ترجيح
قولهما وتزييف قول غيرهما حيح كلا وينقلب القول بالقول انه فهم الظلام بعد انقضاء النهار
من قولهما واهم ظلومه بعيد عن النظم ويتبادر منه انه يترتب على سلخ النهار من الليل على زوال
النهار عليه لا يخفى التكلف فيما ذكره من تصحيح عدم التراخي وما اورده به قول الغير انه لا يحسن جوابه
مفاجاة الاظلام لان اذا انما تستعمل فيما يتوقع فيه تراخ ولا يتوقف حدوثه وليس حدوث الاظلام
بعد ازالة النهار خلاف المتوقع حتى يصح ذكر المفاجاة يمكن دفعه بان مفاجاة الاظلام انما يترتب
على سلخ النهار من الليل وهم يعدونه مفاجئا لعدم علمهم بالسلخ وعدم توقعهم زوال
النهار في هذا المقدار من الزمان ويمكن تقوية كلام الغير ايضا بان الليل اصل والنهار طارئ كما هو
التصحيح وحمل القرآن على ما هو الواقع هو المناسب لا على ما هو متعارف العامة لانه البديهي فلا
يليق به ان يفيد ما هو خلاف التحقيق نعم لو حمل كلامهما على ان معنى الآية يخرج النهار من الليل عقيب
اخراجه بالتمام من الليل يظلمون بلا مهلة لكان فيه نجاة عن تكلفه في نفي التراخي واما مختلفان
بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة
وهو حسي ونباهة الشان وهي عقلية والاولى بعلاقة انه كالشمس لانك لو تريد بقولك شمسا
مفهوم انسان كالشمس في حسن الطلعة ونباهة الشان لم يكن استعارة بل تشبيها ولو تريد
انسانا هو في الواقع كالشمس فيهما لكن بملاحظة هذه المشابهة لم يكن مثالا لما نحن فيه وقد نبه
بجعل مثال هذا القسم موضوعا على انه لم يوجد في القرآن ولا في كلام يعتمد به فلذا تركه في المفتاح
والا عطف على قوله ان كان حسيين اي لم يكن الطرفان حسيين فهي اما عقليان نحو من
بعثنا من مرقدنا المعنى اما من ايقظنا من رقادنا فالاستعارة في المرقد بمعنى الرقاد والمستعار
والمستعار منه عقليان بلا خفاء واما من ايقظنا من مكان رقادنا فالمستعار له القبر والمستعار منه
المقام والاخفاء في انهما حسيان فجعله من قسم ما طرفاه عقليان دليل على انه مدار التقسيم فالاستعارة
التبعية مبنية عليها وقوله فان المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت والجامع بينهما
عدم ظهور الفعل والجميع عقلي يحتمل التنبيه على المراد بالمرقد والاول انفع فهو الاجود والظاهر
ان الجامع سرعة تاتي البعث كما قيل لان التعجب من البعث والاعتراف به مما يدعو اليه او سرعة
البعث حتى ان ازمنة الموت لم تكن الا زمان نوم كما نقول ثم نقول والله تعالى اعلم يحتمل ان يكون

المستعار له

المستعار له الحيوة الدنيا والمستعار منه النوم والجامع كون ما ترى فيهما مما لا حقيقة له ولا بقاء
كما قال علي رضي الله تعالى عنه الناس نيام فاذا ماتوا انتبهوا واعترض على جعل الجامع عدم ظهور الفعل
بانه بالموت اخص فلا يصلح علاقة لاستعارة الرقاد للموت ويمكن دفعه بان المراد عدم ظهور
الفعل مع امكانه كما يشعر به نفي الظهور وهو بالنوم اخص لانه في الموت لا يتحقق الا بمنزلة النوم
خالي لا حقيقي وسمعت بعض من استفدت منه هذا الكلام بحمد الله تعالى يجري الثواب
انه هذا لو كان كلام المؤمنين كما يشعر به قوله تعالى هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون لكان
وجه التشبيه الراحة وقد ورد في الخبر انه يقال للمؤمن في القبر نم كنومة العروس هذا على مذهب
اهل السنة والجماعة واما عند المعتزلة المنكرين لعذاب القبر فراحة القبر مشتركة بين المؤمن
والكافر وقيل الجامع البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه ومنع
كونه اقوى بل يكاد يكون الامر بالعكس لان المانع في الموت اقوى فبعث الفاعل فيه اقوى
وبناقش ايضا بان ذكر وجه الشبه يستدعي كون الكلام تشبيها كما في قوله والاحت من بروج
البدر بعدا • وتامل تجد القرينة في هذه الاستعارة كون الكلام للموتى وقبل ذكر البعث ورد
بانه لا اختصاص للبعث بالموت لانه يقال بعثه من نومه اي ايقظه وبعث الموتى اي انشرهم
بل هو في النوم اقوى على ما قيل واما مختلفان عطف على قوله اما عقليان اي احد الطرفين
حسي والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر ولقد اكد التنبيه
على ان حسية ما يتعلق بالاستعارة التبعية وعقليته باعتبار اصلها لا باعتبار نفسها
بقوله فان المستعار منه كسر الزجاجة هذا اذا كان الصدع كسر الزجاجة لكن في القاموس
ان الصدع هو الشق في الشيء الصلب والمستعار منه الشق في شيء صلب لا يلتئم والمستعار
له التبليغ هذا اذا فسر فاصدع بما تؤمر باظهر ما تؤمر اي اظهر الامر اظهارا لا ينمحي كما لا يلتئم
شق الزجاجة اما اذا فسر باظهر بالقرآن فالمستعار له ايضا حسي ولتفسيرات اخر ايضا
ذكرها القاموس والجامع التاثير وهما عقليان واما عكس ذلك عطف على قوله واما
مختلفان لا على قوله والحسي هو المستعار منه فالمعنى واما مختلفان والحسي هو المستعار له
لان اما في المعطوف عليه لازم في العطف بما ولذا عطف باما ليكون صريحا في انه يعادل
قوله واما مختلفان وانما اختاره لانه اظهر في تحصيل الاقسام الستة فتدبر نحو انا
لما طغى الماء حملناكم في الجارية في القاموس طغا يطغو طغوا وطغيانا بضمهما كطغى يطغى

كرضي برضي ظلعا وطغى يا بالظم والكسر جاوز القدر وارتفع وعلا في الكفر واسرف في المعاصي
والظلم فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط
المشترك بين الاستعلاء الحسي والمعنوي وقيل الجامع الاستعلاء الحسي وهو في التكبر خيالي
وفيه ان وجه الشبه يجب ان يكون في المستعار منه اقوى ولهما عقليان و الاستعارة باعتبار
اللفظ اي باعتبار لفظها قسمان وهذا التقسيم باعتبار لفظ الاستعارة بخلاف التقسيمات
السابقة فانها باعتبار معنى الاستعارة فان التقسيم باعتبار الطرفين مثلا يرجع الى معنى الاستعارة
فانه تارة باعتبار ان معنى الاستعارة لا يجامع المستعار منه وفيه عليه وانما جعل هذا التقسيم
باعتبار اللفظ مع انه يمكن باعتبار المعنى بان يقال المستعار منه ان لم يشتمل على النسبة الى الافعال
ولم يكن مما اعتبر معه وصف ولم يكن معنى حرفيا فاصلية والا فتبعية طلبا للاختصار ولانه
بحثهم عن اللفظ باعتبار نفس اللفظ في التقسيم انسب بحالهم فلا يتجه ما زعمه ما امكن
لانه اي اللفظ ان كان اسم جنس اسم الجنس في عرف النحاة لا يتناول اسامة ويتناول الاسماء
المشتقة فلا يصح ان يقصد هنا ما هو عرفهم لظهور ان اسامة يجري الاستعارة اصلية والاسماء
ناطقة باستعارة تبعية فلهذا قال السيد السند والشارح المحقق في شرحي المفتاح يريد صاحب المفتاح
باسم الجنس اسما لمفهوم غير مشخص ولا مشتمل على تعلق معنى بالذات فيدخل فيه نحو رجل واسد
وقيام وقعود ويخرج عنه الاسماء المشتقة من الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة
قال الشارح وتبعه السيد المراد باسم الجنس اعم من الحقيقي والحكمي اي المتأول باسم الجنس ليتناول
نحو حاتم فان الاستعارة فيه اصلية وفيه نظر لان الحاتم ما تأول بالمتناهي في الجود فيكون مشتقا
بصفة وقد استعير من مفهوم المتناهي في الجود لمن له كمال جود وهو كالاستعارة في شيء من مفهوم
مشتق لمفهوم مشتق فلا يصح شيء من المشبه والمشبه به لان يعتبر التشبيه بينهما بالاصالة
فينبغي ان يعتبر التشبيه بين المعنيين المصدريين ويجعل الحاتم في حكم المشتق فيكون ملحقا
بالاستعارة التبعية دون الاصلية فاصلية اي فالاستعارة اصلية لانها ليست تابعة لامر اخر
او لانها اصل للاستعارة التبعية كاسد وقتل مثالان لاسم الجنس او للاستعارة على تقدير
استعمالها في الرجل والضرب الشديد والا اي وان لم يكن اللفظ اسم جنس فتبعية اي
فالاستعارة تبعية والتمثيل بقوله كالفعل وما يشتق منه للمتبع وقوله وما يشتق منه عدول عن
قول المفتاح والصفات لعدم تناول الصفات لاسم الزمان والمكان والآلة وللاتفاق وتوفيقا

الصفة

الصفة يدل على ذات مبهمة في غاية الابهام باعتبار معنى هو المقصود لا ثباتا ولا نفيا
امتازت عن اسم الزمان والمكان والآلة بابهام الذات فان الذات المعتبرة في تلك الثلاثة
لها تعين المكانية والزمانية والآلية كذا قالوا ولا يبعد ان يقال المعنى ما قام بالغير والمتبادر
منه انه يقوم بالذات المذكورة فامتازت الصفة بهذا الوجه ايضا منها فلا اشكال وفيه نظر لانه
يجوز ان يكون ما وضع له اسم المكان ذات يفعل فيها وكذا اسم الزمان ويكون ما وضع له اسم الآلة
ذات يفعل بها وكانه لهذا صرحوا بان تعريف الصفة بهذا غير صحيح لانتقاضه بهذه الاسماء
على ما نقله الشارح وبهذا ظهر ان تشنيع السيد على دعوى الانتقاض ليس في موضعه واما الكلام
عليه تصريحهم بالانتقاض ودعوى ان الانتقاض نعلم منه والنسبة اليهم فرية بلا مرية فاجرأة
دعوى احاطة بالنقل وهذا الكلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه فنقول الاستعارة الاصلية
كالتبعية بحسب التقسيم العقلي قسمان فالاصلية استعارة اسم جنس غير مشتق او حرف واستعارة
لاحد الامرين والتبعية استعارة مشتق او حرف لمشتق او حرف والاستعارة لاحدهما لغيرهما
والواقع من كلا قسمي التقسيمين قسم الاول والثاني لان اعتبار الاستعارة في المصدر او المتعلق
يقتضي ان يكون الكل من المستعار منه وله مصدرا او متعلقا والحرف فالقوم زعموا ان الاستعارة
المشتقات باعتبار استعارة المصدر بمعنى مصدري والمشتق من المستعار فيلزم الاستعارة
في المشتق بحكم سراية الاخذ من غير تشبيه بمعنى للمشتق بشيء ولا بغير استعارة المشتق والاستعارة
الحرف المستعمل باعتبار استعارة لفظ جعل الواضع معناه آلة الوضع الحرف لمعانيه الغير المتناهية
كالعلية فانه وضع اللام لكل علية مخصوصة ملحوظة بين علة ومعلول بملاحظتها بمفهوم العلية
فتستعار لفظ العلية لمفهوم ترتب شيء على شيء والقبيلية الترتب بالعلية فتسري تلك الاستعارة
في استعارة اللام من العلية المخصوصة الملحوظة بين علة ومعلول الترتب مخصوص كذلك وهذا
يقرر او بمتعلق معنى لا غير حيث قالوا اعتبر الاستعارة اولا في متعلق الحرف وهذا اشكال جدا
اذ لا يخفى على مستعير مشتق او حرف انه لم يجمع اولا بالمصدر او متعلق الحرف ولا يستعير شيئا
منهما وهذا هو الذي يلوح السكاكي الى ان يجعل وجها رد التبعية الى المكنية والذي دعاهم الى هذه
الدعوى على ما نقل الشارح عنهم ان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا
بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق اي الامور المتحققة
المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة

كونها مجردة بغير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او جزء منها وهو دون الحرف وهو ظاهر
واما الموصوفة فنحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع [illegible]
عليه بوجوه بعضها مقترح في الشرح وبعضها مرموز اليه فيما نقل عنه في الحواشي منها ان
الزمان نفسه يقع موصوفا فيقال زمان طويل وكذا غيره من الامور الغير المتقررة كالحركة مع ان
المدعي ان الحرف والافعال لا تقع مشبها بها ومقتضى الدليل لا يتناول اسماء الزمان والمكان
الدليل على المدعى وان
والآلة لانها تقع موصوفات فيقال مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب والاستعارة
فيها تبعية وان خصص المشتقات بالافعال والصفات اولا شك انا اذا قلنا بلغنا
مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل بهذا
مع عدم تناول الدليل اسم الزمان نظرا لظهور دخول الزمان في مفهومه وقد اندفع الاعتراض
الثاني بما حققناه لكن من ان المستعار له في الاستعارة التبعية يجب ان يكون من جنس المستعار
منه فيكفي في ايجاب الاستعارة التبعية في الافعال والحروف دعوى انها تقع مشبهة كما هو مقتضى
الدليل حتى ينطبق الدليل على المدعي ولا يذهب عليك انه كما لا يصلح المعنى الغير المستقل لجعله
محكوما عليه لا يصلح لكونه مفعولا ولا مجرورا وانه اذا الحكم على المشبه بكونه مشاركا للمشبه به لابد
ان يجعل مدخول الكاف او مفعول المشاركة فلا يصلح الحروف لكونها مشبهة بها وانه لا يصلح الفعل
ايضا لكونه مفعولا به او مجرورا بحرف الجر فيتم بهذا الوجه ايضا امتناع استعارتها اصالة ودفعه
السيد السند بان التشبيه يستلزم ان لا يكون المشبه موصوفا بوجه الشبه والمشاركة للمشبه به فيه
ويلزم منه تبعا وصف المشبه به بالمشاركة للمشبه فيه وزاد في وجوه النظر انه يصح جعل الصفات
محكوما عليها لان المعتبر فيها حدث ونسبة وذات ما من حيث نسب اليه ذلك الحدث نسبة تقييدية
غير مقصودة بالاصالة من العبارة وامتزجت تلك الامور بحيث صارت كشيء واحد فجاز ان يلاحظ
تارة جانب الذات اصالة فيجعل محكوما عليها وتارة جانب الصفة فيجعل محكوما بها هذا ولا يخفى
ان جعل الصفة محكوما عليها بملاحظة ما صدق عليه مفهومها وجعلها محكوما بها باعتبار نفس
مفهومها كما في سائر المفهومات الكلية وجوز ان الحكم عليه به على الذات المعتبر فيه والحدث المعتبر فيه
كما دفعه بغير لاحق ولك ان تمنع منافاة عدم التقرر للوصف الضمني • ويرد سوى ما ذكره الشارح
امور • احدها انه وصف في هذا الدليل معاني الافعال والصفات بكونها متجددة غير متقررة الى غير
ذلك فلا يكون عدم الثبوت مانعا من الوصف • وثانيها انه لا معنى لكون البياض متقررا حين التعبير

عنه

عنه بلفظ البياض وغير متقررة حين التعبير عنه بالابيض • وثالثها ان معاني المصادر
ايضا موضوعة للازمان وايضا لم يظهر وجه عدم تحقق معاني الحروف التي لم يدخل في جزئها
زمان ولم يوصف بها ايضا ثم قال الشارح فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم من الصفات
واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر
فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم
وكما تراه اولى ما يمكن ان يقال مبالغة في تقوية هذا الوجه ولم يرد الاشارة الى امكان تصحيح
ما ذكره القوم لانه ظاهر الفساد • ونحن نقول الاولى ان يقال ما سوى المعنى المصدري مشترك
بين المعنى الحقيقي والمجازي في المشتقات فلا استعارة عند التحقيق الا من معنى مصدري فلا [illegible]
بالاعتبار ان تعتبر هذه الاستعارة في المصدر اخراجا لما لا دخل له في الاستعارة عنها الاستعارة
او يقال اعتبر الاستعارة في المصادر لكونها تحصيل مجازات المشتقات بالاشتقاق مع تحصيل
حقائقها ويكون التناسب بين المجازات والحقائق مرعيا وانكر السيد السند بان نقل عن القوم
تفسير الحقائق بالامور المتقررة الثابتة المقابلة للمتجدد وجعله من مظنونات الشارح ومن
تبعهم من شارحي المفتاح • وقال المراد بالحقائق كالذوات في بعض استعمالاتهم المفهومات
المستقلة الغير الملحوظة للغير تبعا كما في الحروف والنسب المعتبرة في مفهومات الافعال فان معاني
الحروف آلة لتعرف حال متعلقاتها غير ملحوظة قصدا ونسب الافعال آلة لملاحظة طرفيها
من الحدث المعتبر في مفهومها والفاعل الخارج عنه غير مستقلة بالملاحظة فلا يصح شيء من المعاني
الحرفية لان يجعل مشبها به محكوما عليه بمشاركة المشبه وكذا المعاني الفعلية لان مجموع معنى الفعل
من الحدث والنسبة والزمان غير مستقل بالملاحظة لدخول النسبة فيه والحدث وان استقل
لكن اعتبر فيه كونه مسندا فلا يصلح لان يجعل مسندا اليه لان الشيء لا يكون مسندا ومسندا اليه معا
في النسبة التامة وان كان يكون مسندا اليه لنسبة تامة مع كونه مسندا لنسبة غير تامة نحو اعجبني
ضرب زيد عمرا واما الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة فلا يتم فيها ما ذكره القوم والوجه
ما ذكره الشارح بعد ان تنقح كلامه بعد حذف ما طوله من تحقيق معاني الحروف والافعال اعتمادا
على اشتهاره في تصانيفه وبلوغ تحقيقه الغاية في شرح الرسالة العضدية لنا ولك ان تقول انما لم
يصح الاستعارة من المعنى المطابقي للفعل لو [illegible] عن استعارته اذ استعارته من المعنى التضمني كالمشتقات
الشيء [illegible] لا [illegible] والاستعارة في المصدر علم يرضوا بالفصل بين سائر المشتقات والفعل

في الاستعارة بعد كون الجميع من فروع المصدر وبالجملة يجب ان يجعل معاني الحروف والافعال
محكوما عليها بالمشاركة من حيث انها لا بالفاظها الفعلية والحرفية والاستعارة بهذا الاعتبار
بمعزل من الحكم بالاستعارة في المصادر ومتعلقات الحروف اذ لا يساعده الواقع واذا لم يجر
التشبيه والاستعارة بالاصالة في الفعل وما اشتق منه وفي الحروف **فالتشبيه في الاولين**
بمعنى المصدر فيما ان التشبيه في الاولين بمعنى المصدر لا اله لان الفعل يستعار فيجب ان
يعتبر في استعارته للتشبيه بمعنى المصدر وكذا الحال في قوله وفي الثالث لمتعلق معناه
ووجهه ظاهر مما حققناه لكن من ان المستعار لغير الاستعارة التبعية كالمستعار منه و
لا يمكن دفعه بان التشبيه بمعنى المصدر صريحا يستلزم التشبيه له ضمنا فان المشبه صريحا
مشبه ضمنا لان التشبيه لا يمكن الا من جانب واحد وان كان ما يلزمه من المشاركة
من الجانبين فان قلت هل تجري الاستعارة في الافعال باعتبار التشبيه في متعلق النسب
المعتبرة فيها والاستعارة فيها فتسري في الافعال قلت لا لكن لا لما قال السيد
السند من ان متعلق النسبة التي هي متعلق نسب الافعال لم يشتهر بمعنى يصلح ان يجعل
وجه شبه بخلاف متعلقات الحروف من الابتداء والانتهاء والظرفية الى غير ذلك فانها انواع
مخصوصة لها احوال مشهورة لان متعلق النسبة الجزئية المعتبرة في الافعال وهو
النسبة الى الفاعل لها احوال مخصوصة يمكن ان ينسب بها نسبة الفعل الى الآلة وتنزل
منزلتها فيستعار لها لفظها بل لان النسبة جزء معنى الفعل فلا يستعار منها بخلاف
المصدر فانه لا يستعار من معناه الفعل بل يستعار من معناه نفس المصدر ويشتق منه
الفعل ولا يمكن مثله في النسبة ومما يحقق في الافعال من الاستعارة التعبير عن الماضي
بالمضارع وبالعكس بان يشبه غير الحاصل بالحاصل في تحقق الوقوع ويشبه الماضي بالحاضر
في كونه نصب العين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظ احدهما للآخر قال السيد السند فعلى
هذا الاستعارة في الفعل على قسمين احدهما ان يشبه الضرب الشديد مثلا بالقتل ويستعار
له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا والثاني ان يشبه الضرب في المستقبل بالضرب
في الماضي في تحقق الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون المصدر موجودا في كل واحد من المشبه
والمشبه به لكنه قيد في كل منهما بقيد يغاير القيد الآخر فيصح التشبيه لذلك وعلى هذا ان الضرب
حقيقة في كل من الضرب في الماضي والضرب في المستقبل فكيف يتحقق الاستعارة فيما او حيا

للآخر

للآخر حتى يلزم الاستعارة التبعية في الفعل **وفي الثالث لمتعلق معناه** عطف على قوله
في الاولين بمعنى المصدر عطف معمولين لعامل على معمولين له بحرف عطف واحد ولا مشاحة
فيه انما المسامحة في العطف على معمولين عاملين والمراد بالثالث الحرف لانه ثالث ما لا
يجري فيه الاستعارة الاصلية من الفعل وما اشتق منه والحرف ومن العجب القول بانه ثالث
اقسام الكلمة وقد صنعت مرادهم بمتعلق معناه لكن المص حمله على المتعلق النحوي المعنى الذي
لا يدل الا على المعنى الآبه فلذا قال **كالمجرور في زيد في نعمة** وجعل المجرور مثالا لما يعد التبعية
فيه مسامحة لان تقرير التشبيه في معناه كما يفيده قوله وفي الاولين بمعنى المصدر وما ذهب
اليه المص غير صحيح لان النعمة في زيد في نعمة لم يستعمل لشيء عند المص لانه لا استعارة للمشبه
عنده بل هي مستعملة فيما وضعت له وقصد تشبيهها بظرف واحمر في النفس وجعل الاستعمال
في قرينة على هذا التشبيه **فيقدر اي التشبيه في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة**
متعلق بالمستتر في يقدر ويجوز تعلقه بالبارز بالضمير العائد الى المصدر **بالنطق** اي يقدر التشبيه
لدلالة الحال بالنطق في ايضاح المعنى ثم تدخل الدلالة في جنس النطق بالتاويل المذكور
فيستعار له لفظ النطق ثم يشتق منه ما يشتق فتكون الاستعارة في النطق اصلية وفيما
يشتق منه تبعية ويرد عليه انه ما الى ما يغني عن تكلف الاستعارة التبعية وهو كون النطق
مجازا مرسلا في الدلالة التي هي لازمة لان ما لا دلالة له مجرد صوت لا يستحق ان يسمى نطقا
ولا يندفع بما ذكره الشارح من انه لا ينكر جواز ذلك لكن ذلك الجواز لا ينفي احتمال الاستعارة
فانه اذا اجتمع في مقام التجوز علاقة متعددة فلك العمل باية شئت لان كلام الشارح ان الاستعارة
التبعية تكلف لا يرضى بها احد من غير اضطرار ولولا انه نقل انه استحسن هذا الجواب منه من قال
ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا تجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار
ذلك اللزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فكلمات كلامه عليه في الاستعارة
النطق للدلالة استتباع آخر وهو ان ايضاح المعنى ليس صفة للنطق بل صفة للدلالة
فالمشبه به دلالة الحال ودلالة الانطق والنطق يستحق ان يشبه به الحال والناطق يستحق
ان يشبه به ذو الحال **وفي لام التعليل** عطف على قوله في نطقت الحال **نحو فالتقطه آل فرعون**
ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة عطف على قوله للدلالة **والحزن بعد الالتقاط بعلته**
اي الالتقاط عطف على قوله بالنطق ولا يخفى ان التشبيه في لام التعليل مطلق لا يقدر

للعداوة بعلته فالاولى ان يقال ورد لام التعليل في نحو فالتقطه الخ ظاهره ان كنت من اصحا
وهذا الذي ذكره المحقق ماخوذ من كلام الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على
طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير
انه ذلك لما كان نتيجة الالتقاط وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله لكنه ح يخرج عما
هو فيه من كون الكلام استعارة تبعية الى كونه استعارة بالكناية وتحقيق الاستعارة التبعية
فيه على ما قالوا انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل
في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية الذي هو المشبه به فجرت الاستعارة
اولا في العلية والغرضية وبتبعيتها في اللام • هذا وفيه بحث لان الترتب هي المعلولية
لا العلية فلا مشابهة بينه وبين العلية حتى يستعار له اللام وانما يصح هذه الاستعارة لو
وضع اللام للمعلولية والترتب ومدخول لام الغرض وان كان معلولا من وجه وعلة
من وجه لكنه لم يقل احد ان وضع اللام للمعلولية بل اتفقوا ان اللام للعلية ولان متعلق
اللام على ما يقتضيه التحقيق السابق العلية مطلقا لا علية العلة الغائية للالتقاط
ومدار قرينتها اي الشايع الكثير فتنبه بلفظ المدار على ان القرينة قد يكون غير هذه
الامور كقرينة الحال ولك ان تجعل القرينة النسبة الى الفاعل فيكون الفاعل مدار
القرينة لا نفسها **في الاولين** اي الفعل والمشتق منه بخلاف الحرف فان قرينته غير مضبوطة
على ما قالوا ولانه لا تفاوت فيه بين قرينة وقرينة حتى يجعل البعض مدارا على ما نقول
على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا يثبت للحال **او المفعول**
المتبادر منه المفعول به **نحو** قول ابن المعتز في مدح ابيه حيث خلع المقتدر لفساده
من الخلافة ونصب وقام بالخلافة كما ينبغي جمع الحق لنا في امام **قتل البخل واحيى
السماحا** هو بالفتح والكسر الجود والكرم كذا في القاموس والمراد هنا الجود فان القتل
والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ولا يخفى ان الفاعل ايضا قرينة في
احيى اذ لا يسند الاحياء الا من الله تعالى فجعل كل من القتل والاحياء مع القرينة فيه
المفعول فقط مبني على الغفلة ووصف في المفتاح المفعول الاول وهو غير معهود
فيما لا ثاني له فلذا تركه المص **ونحو** قول القطامي • لم تلق قوما هم شر لاخوتهم • منا
عشية يجري بالدم الوادي • **نقريهم** اي الاخرة **لهذميات** لصنم بجمع القاطع

من

من الالسنة والمعنى اذ اراد بالهذميات الطعنات والجراحات واراقات الدماء بالدهم
وقد يحمل على نفس الاسنة ويجعل الباء للمبالغة كما في احمرى للاحمر ونبه بامثال الثاني انها
تدور القرينة على المفعول الثاني ايضا فان القرينة على ان نقري استعارة عن ايصال الهذميات
اليهم من غير تعيين على وجه النشاط كما هو شان الكريم المضياف في تتمة البيت نقد بها القد
العظم المستاصل والمستطيل او الشق طولا اما كان خاطا عليهم كل زرد • من زرد
الدرع نسجها **او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم** فان العذاب قرينة استعارة البشارة للانذار
قال صاحب المفتاح او الى الجميع وفسر بالفاعل والمفعول والجار والمجرور فاشكل تمثيله بامثلة
من قوله • تقري الرياح رياض الحزن مزهرة • اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا •
ويحتمل ان يكون هذا الاشكال هو غرض قول المص في الايضاح وفيه نظر كما يحتمل ان يكون هو حوزة
النزاع ان يكون الجميع لكل واحد مدار القرينة بل هو مطلوع في الندور بما سوى هذه القرائن ووجه
الاشكال انه لم يجمع قرينة البيت الفاعل والمفعول والجار والمجرور انه لم يتعلق في الاجفان بقوله
تقري بل بقوله سرى وتعلق العلامة في دفعه بما هو اضعف من الحشيش فقال قوله في الاجفان
قرينة على ان السري مستعار من السير بالليل فقد جمع البيت جميع القرائن المذكورة لان الكلام
في قرينة استعارة واحدة كما لا يخفى على واحد ومنهم من قال المراد بالجميع هو الاكثر ونحن نقول
فاريد بالجميع ما جمع من هذه الامور مرادا به ما تجاوز الواحد من اثنين او ثلاثة او اكثر ففي البيت
تمثيلان تمثيل جميع من الفاعل والمفعول الاول والثاني باعتبار قوله تقري وتمثيل جميع من
الفاعل والمفعول في سرى ومن هفوات الشارح المحقق تفسير الحزن بالسهل وكانه سهو
من الناسخ وكان عبارته مقابل السهل فسقط المضاف واللام فيه سهل **وباعتبار اخر** غير اعتبار
الطرفين والجامع والثلاثة واللفظ وهو الذي سماه المص في الايضاح التقسيم باعتبار الخارج
اي الخارج من اركان التشبيه والمراد خارج خاص واعتبار امر خاص • والا فان الاقسام باعتبار
اخر مطلقا او باعتبار الخارج مطلقا لا ينحصر في الثلاثة فان اريد انما باعتبار القرينة فانها
اما حالية او لفظية واما محققة او وضعية فالمراد ان الاستعارة باعتبار اقتران ملايم لاحد الطرفين
سوى القرينة اذ لا استعارة الا وفيها يقارن ملايم المستعار منه اعني القرينة فلو لم تكن القرينة
خارجة عن الاعتبار لم توجد مطلقة وقد استوجه شارحو المفتاح خروج القرينة عن الاعتبار
حيث قال في تعريف المطلقة وهي ما لم تعقب بصفة ولا تفريع عن التعقيب فالواقع اللفظ

التعقيب اشارة الى ان اعتبار التجريد والترشيح يكون بعد تمام الاستعارة وهو لا يتم الا بعد
القرينة تجريدا مع كونها من خواص المشبه ولذا جعل في المفتاح اسد يخلوا من الترشيح والتجريد
الا انه لما رأى المص فيه ان لفظ التعقيب ابهام اشتراط كون الملايم بعد الاستعارة عدل
عنه فقال **ثلاثة اقسام مطلقة وهي ما لم تقرن** ولم يقل ما لم تعقب ولم يفته ما
قصده السكاكي لانه يستفاد من اسناد الاقتران الى الاستعارة لان القرينة من تتمة
الاستعارة فالمقارن بدون القرينة ليست لمستعارة مقرونة بما يلايم فيه **بصفة ولا تفريع**
يريد بالتفريع ما يكون ايراده فرع الاستعارة سواء ذكر على صورة التفريع وهو تصديره
بالفاء اولا نحو فاذاقها الله لباس الجوع حيث جعله اليمني من التفريع لان ذكر اذاقه
الناس مع اللباس فرع استعارته لشدائد الجوع والخوف ولما كان الصفة شاعت
في النحوية قال **والمراد الصفة المعنوية لا النحوي** وتذكير النحوي لتذكر الصفة بعبارة
المراد وقد اراد الشارح موصوف النعت على ما يقتضيه الايضاح ونحن تبعنا داعي دفعه
النظر والصفة المعنوية يحتمل ما قام بالغير وما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو
المقصود وقد نبهت بما ذكر ان التفريع ايضا كان محتاجا الى توضيح **ومجردة وهي**
ما قرن بما يلايم المستعار له ينبغي ان يقيد ما يلايم المستعار له بان يكون فيه تبعيد الكلام
عن الاستعارة وتزييف لدعوى الاتحاد اذ قد ذكروا ان التجريد يكسر المبالغة في التشبيه
فعلى هذا لا يكون في قوله ٭ قامت تظللني ومن عجب ٭ شمس تظللني من الشمس
تجريد مع اسناد التظليل لان التعجب من التظليل اخرجه عن ان يوجب خللا في دعوى الاتحاد
اذ لو لم يكن عين الشمس كيف يتعجب من تظليله **كقوله** اي قول كثير تصغير كثير صاحب عزة
غمر الرداء اي كثير العطاء استعير الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء
ما يلقى عليه من الغبار والدنانيس بقرينة سياق الكلام وذكر الغمر لا للقرينة بل للتجريد
لان الماء الكثير فاضافه الى العطاء يريد انه الكثير وقد شاع وصف العطاء بالكثرة وتعارف
دون الرداء قال الزمخشري ولو لا قصده الى التجريد وكان قصده الترشيح لقال سابغ الرداء
لان الرداء هو الموصوف بالسبوغ والسعة دون الكثرة هذا ونحن نقول قد ذكر في القاموس
الغمر من الثياب السابغ والغمر المطلع الماء الكثير فالغمر المضاف الى الرداء بالترشيح اشبه
على انه لو حمل على الكثرة لا يحتاج الى التجريد من الماء وههنا نكتة لا بد من التنبيه عليها وهو انه

اذا اجتمع

اذا اجتمع ملايمات المستعار له فيقبل ان يجعل احدهما للقرينة او الاختيار الى السامع يجعل ايهما
شاء قرينة والآخر تجريدا ٭ قال بعض الافاضل ما هو اقوى دلالة على الارادة للقرينة ٭
والآخر للتجريد ونحن نقول ان لم يسبق في الدلالة على المراد قرينة والآخر تجريد كيف لا والقرينة
ما نصبت للدلالة على المراد وبعد سبق احد الامرين في الدلالة لا يعني نصب اللاحق فعلى
هذا كون الغمر تجريدا وسياق الكلام قرينة محل نظر ٭ والاوجه ان كلا من الملايمين المجتمعين
ان صلحت قرينة فقرينة ومع ذلك الاستعارة مجردة ولا تقابل بين المجردة ومتعددة القرينة
بل المتعدد القرينة مجردة **اذا تبسم** التبسم والتبسم والابتسام اقل الضحك واحسنه
فقوله **ضاحكا** حال مؤكدة وذلك ان يجعلها حالا معتبرة فان تبسم الكريم قد يكون في مقام الاكرام
وعلامة لانجاح السؤال وقد يكون لمجرد الضحك فقوله ضاحكا احتراز عن التبسم وعطفا
ومجيبا للسؤال يعني بمنع من العطاء الى ان تبسم حال الضحك من غير ارادة اجابة السؤال علقت
السائلين اموالهم والمراد التمليك في الواقع لا في ظن السائلين كما ظن فانه فيه رعاية مقام
المدح ٭ تتمة البيت ٭ غلقت لضحكته رقاب المال ٭ يقال غلق الرهن في يد المرتهن
اذا لم يقدر الراهن على انفكاكه وهذا مجاز مشهور ٭ اصله انه كان في الجاهلية ان الراهن
اذا لم يؤد ما عليه في الوقت المشروط ملك المرتهن كذا في الفائق ٭ فمعنى البيت اذا تبسم
غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين قال المص في الايضاح وعليه قوله تعالى فاذاقها الله
لباس الجوع والخوف فذكر في بيانه ما يتضح ان الاذاقة تجريد للباس لما استعير لشدائد الجوع
والخوف بعلاقة العموم جميع البدن عموم اللباس ولهذا اختاره على طعم الجوع الذي هو انسب
بالاذاقة وانما كانت الاذاقة من ملايمات المستعار له مع انه ليس الجوع والخوف من المطعومات
لانه شاعت الاذاقة في البلايا والشدائد وجرت مجرى الحقيقة في اصابتها فيقولون
ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك
من طعم المر والبشع واختار التجريد على الترشيح ولم يقل فكساها الله لباس الجوع والخوف
لان الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار
بشدة الاصابة ليست في الكسوة هذا كلامه ٭ وقد اقتفى في ذلك اثر الزمخشري في قوله
شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع بيان لوجه تعارف الاذاقة
والذوق في اصابة الشدائد وما نشا منه هذا التعارف لا بيان ان في الآية استعارتين

احدهما تصريحية وهو انه شبه ما يغشى الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس
لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك من
اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى اوقع عليه الاذاقة فتكون الاذاقة استعارة
تخييلية لا تجريدا كما ظنه الشارح فنسب له القوم والزمخشري اعتبار تلك الاستعارتين
في الآية لان جعل الاذاقة قرينة الاستعارة بالكناية يقتضي ارادة حقيقتها وجعلها تجريدا
ارادة ما تعارف فيه من اصابة الشدائد والامتحان وان قال بعض ان اللباس بارادة حقيقته
الاذاقة فيه لجعلها قرينة على الاستعارة بالكناية لا لاعتبارها في نظم الكلام وارادة المعنى المتعارف
في نظم الكلام لانه خال عن التحصيل على ان ارادة حقيقة الاذاقة هنا يحتاج الى قرينة
فكيف يجعل قرينة على الاستعارة بالكناية **ومرشحة** عطف على مجردة كما ان المجردة عطف
على مطلقة والثلاثة خبر مبتدا محذوف اي هي مطلقة ومجردة ومرشحة وملاحظة العطف
سابقة على ملاحظة الربط ليصح جعلها خبرا من الكناية عن الاقسام الثلاثة واما ما اشعر
به كلام الشارح ان الثلاثة اخبار لمقدرات ثلاثة اي الاولى مطلقة والثانية مجردة والثالثة
مرشحة فبعيد ولعل مراده ليس ما يشعر به عبارته **وهي ما قرن بما يلايم المستعار منه**
ولم يلتفت الى ما يقرنه بما يلايم المستعار له لان الاستعارة بالكناية مع انه ايضا ترشيح لانه ليس
لفظا يسمى استعارة بل تشبيه محض وكلامه في الاستعارة المرشحة التي هي من قسيم المجاز اللغوي وترشيح
يشمل ترشيح الاستعارة والتشبيه المضمر في النفس واما عدم التفات السكاكي فيوهم ما ليس
عنده وهو ان المرشحة من اقسام الاستعارة المصرحة اذ التحقيق ان الاستعارة بالكناية
اذا زيد فيها على الكناية ما يلايمها تصير مرشحة عنده **نحو اولئك الذين اشتروا**
الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال ثم فرع
عليها ما يلايم الاشتراء من نفي الربح واعتبار التجارة وقد نبه على ان التقسيم اعتباري
بقوله **وقد يجتمعان** اي التجريد والترشيح او على دفع ما يتوهم من التنافي بين التجريد والترشيح
فان احدهما يدعو الى الاتحاد والآخر الى التعدد ووجه اجتماعهما صرف دعوى الاتحاد الى
المشبه المقارن بالصفة والتفريع والمشبه به حتى يستدعي الدعوى ثبوت الملايم للمشبه به ايضا
كقوله اي قول زهير **لدى شاكي السلاح** اي حاد السلاح واصله شائك من الشوكة
التي هي الحدة والباس وقد تحذف الياء بعد القلب ويجري الاعراب على الكاف فلا يكتب الياء

والسلاح

والسلاح بالكسر آلة الحرب او حديدتها وبالضم النجو ومن التراكيب المشهورة بسلاحه سلاحه
في طيرها له بالعجمية تعدري وهو كثير النجو يحارب مع البازي بالنجو فانه يطير فوقه ويدفع
نجوه عليه بحيث يسيل من راسه الى قدمه فيسقط ويعجز عن الطيران • قال الشارح هذا
تجريد لانه وصف بما يلايم الرجل الشجاع قلت وكذا مقذف لو فسر بما وقع في الوقائع
كثيرا • اما لو فسر بما كثر لحمه حتى كانه قذف ورمي باللحم فهل هو ترشيح والانسب بالاسد
لا يبعد ان يكون كذلك وكانه جعله الشارح واصلا في ترشيح البيت فقال بعد قوله **مقذف**
له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح واللبد كعنب جمع لبدة كحكمة وهي الشعر المتراكب بين
كتفيه وفي جمع اللبدة اشعار بانه من كمال شجاعته تعدد لبدته والتقليم القطع وفي كون
عدم التقليم ترشيحا نظر لان الاسد بعيد عن الوصف بعدم الظفر بل هو بالتجريد
اشبه لانه انما يوصف بعدم تقليم الاظفار مما من شانه التقليم ولو اريد بعدم تقليم الظفر
سلب الضعف على ما في شروح الكشاف من انه يقال فلان مقلوم الاظفار ضعيف فهو
مما لا اختصاص له بشيء من الاسد والرجل القوي الشجاع الا ان يقال الوصف بعدم الضعف
اخص بالاسد **والترشيح ابلغ** من الاطلاق والتجريد وكذا الاطلاق من التجريد والترشيح
الصرف من جمع الترشيح والتجريد **لاشتماله على تحقيق المبالغة** في ظهور العينية التي
يوجب كمال المبالغة في التشبيه فيكون اكثر مبالغة واتم مناسبة بالاستعارة فقوله
لاشتماله يصح ان كان دليلا على ما يليه بقوله ابلغ سواء كان من المبالغة او البلاغة **و**
مبناه اي مبنى الترشيح **على تناسي التشبيه حتى انه يبنى** اي يجري صفة المضارع لحكاية
للحال الماضية على علو القدر ما يبنى ويجري **على علو المكان** في مقام استعارة علو المكان
لعلو القدر **كقوله** اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر
اباه ويمدحه في هذا البيت **ويصعد حتى يظن** بلام الابتداء والماضي المعروف على
ما هو الرواية المشهورة وفي شرح العلامة يظن على صيغة المضارع **المجهول** مفعلا
عن الذكي العارف **بان له حاجة في السماء** اشارة الى انه يظن انه لا يتوقف حتى يحل
السماء ويسرع في الصعود كما هو شان الساعي في الحاجة فقد بالغ بذكر المجهول في ظنونه
صعوده الى السماء فلا يرد ان اسناد ظن الصعود الى الكامل المجهول قاصر في المبالغة في صعوده
اذ فيه كمال المبالغة وذكر الشارح في دفعه ان ذكر المجهول اشارة الى تعين بانفه وظن الحاجة

جبل عظيم • قال المص فلولا ان قصده الى تناسي التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا
الى السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه فنظر ولو تتوقف الترشيح
على تناسي التشبيه لما صح مع التصريح بالتشبيه • فاذا صح البناء على المشبه به مع التصريح بالتشبيه
علم انه لولا تناسي التشبيه لما كان لهذا الكلام وجه **ونحوه** اي نحو البناء على علو القدر
ما بني على علو المكان **ما مر من التعجب** في قوله •• قامت تظللني ومن عجب •• شمس
تظللني من الشمس **والنهي عنه** اي عن التعجب في قوله • لا تعجبوا من بلى غلالته • البيت
قال في الايضاح غير ان مذهب التعجب عكس مذهب النهي عنه فان مذهبه اثبات وصف يمتنع
ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة
تحقيق وتقرير لهذا الكلام بقوله **فاذا جاز البناء على الفرع مع الاعتراف بالاصل**
قال في الايضاح واذا جاز على ان حمل الفرع على المشبه به والاصل على المشبه فقال في توجيهه
ان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن
المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام • ووافقه السيد السند
في شرح عبارة المفتاح • ونحن نقول وان يساعد في اطلاق الاصل على المشبه والفرع
على المشبه به لكن لا يخفى ان البناء على الفرع هنا وفي عبارة المفتاح في محاذاة قوله حتى انه
يبني على علو القدر وعلو القدر هو المشبه ومع ذلك لا يرضى العارف بمساق الكلام
ان يجعل الفرع عبارة عن المشبه به فلا تحمل عبارته على ما حمله الشارح لان المانع اقرب
من الداعي بل نقول مراده بالفرع المشبه ويريد انه اذا جاز بناء حال الاصل وهو المشبه
به واجراؤه على الفرع وهو المشبه مع الاعتراف بالاصل وعدم الاحتراز عن انكار ان هنا
متعددا فضلا عن جعل بعضه اصلا وبعضه فرعا على ان توجيه ما في الايضاح والجمع بينه
وبين ما في الكتاب يمكن بانه قصد في الايضاح الى بيان يؤول الى ما يؤول اليه ما ذكره
هنا ولم يقصد الاتحاد بينهما في المفهوم حتى يكون كلام الايضاح شارحا لخصوصيات هذا
النظم **كما في قوله** اي العباس بن الاحنف **هي الشمس مسكنها في السماء فعز** اي احمل
على الصبر **الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع** انت **اليها** اي الى الشمس **الصعود ولن تستطيع**
اي الشمس **اليك النزولا فمع جحده اولى** هذا جواب قوله واذا جاز اي والبناء على الفرع
مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى ولا يخفى ان قولنا هي الشمس دعوى الاتحاد ومع دعوى

الاتحاد لا اعتراف بالاصل نعم في الاستعارة استغناء عن دعوى الاتحاد لجعله امرا
مقررا فينبغي ان يقال اذا جاز البناء على الفرع مع جحد الاصل فمع تقرره اولى ولا خفاء
في انه كما ان اثبات حال الاصل للفرع يحتاج الى توجيه يحتاج اثبات حال الفرع له
مع جحد الاصل وتناسي التشبيه وجعل الفرع عين الاصل الى توجيه لانه مع تناسي التشبيه
وجعل اتحاد المشبه مع المشبه به نصب العين كيف يسوغ اثبات حال المشبه واخفاء فيه
ما هو من خواصه اليه فتوجيه الترشيح صار موجب خفاء ام التجريد وقد قدمنا لكن في توجيه
اجتماعهما ما ينفعك هنا وربما يوجه بان التجريد متابعة الواقع والترشيح متابعة الادعاء
فلكل وجهة هو موليها وما قدمناه اعذب ويشرب البلاغة انسب **واما المجاز
المركب** عديل لبيان المجاز المفرد بجعل البيان السابق في قوة قولنا اما المجاز المفرد
فكذا تفصيلا لمطلق المجاز الموصوف في صدر البحث **فهو اللفظ** المركب كذا في الايضاح
فكانه اشار الى ان المراد باللفظ المركب وترك التقييد اعتمادا على ان تقييد الموصوف بالتركيب
يفيده فخرج المجاز المفرد بوضوح قيد التركيب **المستعمل فيما** اي معنى **يشبه بمعناه الاصلي**
يعني المطابقي وبهذا تم تعريف المجاز المركب الا انه اراد التنبيه على ان التشبيه الذي يبني
عليه المجاز المركب لا يكون الا تمثيلا وتوضيح انه لا يكون تشبيه صورة منتزعة من عدة امور
الى مثلها الا في وجه منتزع من عدة امور كما اتفقت كلمتهم عليه وان نبهنا على انه لا يتم عند بحر
فزاد قوله **تشبيه التمثيل** ولم يكتف بقوله تمثيلا لان التمثيل مشترك بين التمثيل وهذه الاستعارة
فاحترز عن استعمال اللفظ المشترك في التعريف او عن ايهام خفاء المعرف في الموصوف ولم يحترز
بقوله التشبيه التمثيل عن الاستعارة المفردة فيغني عن اعتبار التركيب في التعريف لانه قد
سبق منه ان طرف التمثيل قد يكون مفردا وهذا يقتضي صحة بناء الاستعارة المفردة
على التمثيل فاخراج قوله التشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا يصلح للتعويل وزعم السيد السند ان
طرف التمثيل لا يصح ان يكون مفردا وما اشتهر في كلامهم كلام ظاهري مبني على التسامح فكل
الطرفين مفرد المعنى الفاظا متعددة يتساق الذهن اليها فكانما لم يذكر الا مفردا قيل ان الطرفين مفرد
مسامحة • والشارح المحقق وافقه هو موافقه في هذا في بحث التمثيل الا انه جعل قوله التشبيه
التمثيل للاحتراز عن المجاز المفرد ولا يخفى انه على هذا ينبغي تقديم قوله للمبالغة في التشبيه
على التشبيه التمثيل لاقتضاء التعريف تقديم المشترك الذي هو بمنزلة الجنس على المختص الذي هو

في عدا الفصل وسيأتي لهذا مزيد تفصيل يكشف الغطاء عن وجه الحق ان شاء الله تعالى
وقد اشتمل التعريف على العلة الفاعلية وهي المتكلم المستعمل والصورية وهو الاستعمال لما ق
الاستعارة معه بالفعل والمادية وهو التشبيه لانها معه بالقوة فاراد اتمام الاشتمال على العلل
فصرح بالغاية بقوله **للمبالغة في التشبيه** ونبه به على ان الادعاء في الاستعارة ايضا مرعي
بمعنى ان تكون الصورة المنتزعة معنى مطابقا للمستعار منه غير ظاهر **كما يقال للمتردد في**
امر ان كان اختصارا لما في المفتاح كان المعنى كما يقال للمعنى المتردد في جواب المسئلة كمثله
اخلال وان كان عدولا الى مثال جامع لما فيه ولغيره فلا ما واضح ودلالة على الاول حمله الشارح
المحقق حيث قال عطفا عليه وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه
انه متوقف في البيعة له • اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا بلغك كتابي فاعتمد
على ايتهما شئت فتامل وقوله **اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى** بيان للكلمة ما وليس من مقول
القول فافهم والمشهور اراك على صيغة المعروف وبالمجهول ايضا مساغ مع بمعنى الظن والحق
منهما مقام والظاهر من العبارة ان اخرى صفة رجلا وهو المشهور وله في عبارة المفتاح حيث
قال فيأخذ صورة تردده بمعنى للمعنى فشبهها بصورة تردد انسان قام ليذهب في امر فتارة
يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى ثم يدخل صورة المشبه في جنس صورة المشبه به
روما للمبالغة في التشبيه فيكسوها وصف المشبه به من غير تغيير فيه بوجه من الوجوه على سبيل الاستعارة
قائلا اراك ايها المفتي تردد تقدم رجلا وتؤخر اخرى ويشهد له عبارة الايضاح ايضا حيث
قال في بيان ما كتب الوليد بن يزيد شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب
في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاورد عليه ان المتردد
لا يقدم رجلا قدامه ولا يؤخر اخرى خلفه فدفعه الشارح المحقق في شرحه للمفتاح بان المراد
بالرجل الخطوة والمعنى تقدم خطوة قدامك وتؤخر خطوة اخرى خلفك واورد عليه ان تاخير
الخطوة المقدمة الى موضع ابتداء منه لا الى خلف المتردد فالاولى يقدم خطوة ويؤخر خطوة اخرى
وبعد يرد ان المشهور في التردد تقديم الرجل وتاخيرها لا الخطوة وتباعد السيد السند في الكشف
فقال المراد بالرجل الاخرى الرجل التي قدمها جعلها رجلا اخرى لانها من حيث انها اخرت مغايرة
لها من حيث انها قدمت لكن الظاهر ما ذكره ان اخرى صفة تارة اي تقدم رجلا تارة وتؤخر تارة
اخرى فان هيئة تردد المتردد في الذهاب هكذا **وهذا يسمى التمثيل** لاستلزامه التمثيل او لبنائه

عليه

عليه **على سبيل الاستعارة** لان الاستعارة متضمنة للتشبيه فالتشبيه التمثيلي فيه على
طريق الاستعارة **وقد يسمى التمثيل مطلقا** ومع تقييد اسم التشبيه فيقال تشبيه تمثيل
وتشبيه تمثيلي ولا يطلق التمثيل مطلقا على التشبيه اعترض الشارح على تعريف المجاز المركب
بانه غير جامع لخروج مجازات مركبة ليست علاقتها التشبيه كالاخبار المستعملة في الدعاء
او التحسر او التحزن او نحو ذلك ولا يبعد ان يقال ما سوى الاستعارة التمثيلية من المجازات
المركبة مجازات بالوصف والمجاز بالاصالة اجزاؤها الداخلة في المجاز المفرد فلو عد اللفظ الذي صار
مجازا لتجوز في جزء قسما على حدة من المجاز لكان جاء ذا انه وقوله تعالى واما الذين ابيضت وجوههم
ففي رحمة الله وامثالها مجازات مركبة ولم يقل به احد بخلاف الاستعارة التمثيلية فانها من حيث
انها استعارة لا تجوز في شيء من اجزائها بل المجموع نقل الى غير معناه من غير تصرف في شيء من اجزائه
فالمجاز المركب اللفظ المستعمل من حيث المجموع في ما شبه بمعناه الاصلي والاشياء مما ليس علاقته التشبيه
كذلك بقي ان قولنا حفظت التورية لمن حفظ المستعمل في لازم معناه من حيث المجموع وليس باستعارة
الا ان بتكلف ويقال حفظت التورية لم يستعمل في لازم معناه بل ما فيه اللازم على سبيل التوسع تجوزا
وفيه بحث فتامل •• ثم انه يشكل استعارة المركب المشتمل على التشبيه وهي غير مستقلة
لانه ينبغي ان لا يجري فيه الاستعارة بالاصالة كما في الحرف فيكون من الاستعارة التبعية اولا وبعد
كونه تبعية اعتبرت الاستعارة اولا في اي شيء • **ومتى فشا** اي انتشر **استعماله** اي المجاز المركب
او اللفظ المستعمل في ما شبه بمعناه الاصلي وجعل الضمير للتمثيل على سبيل الاستعارة او التمثيل
مطلقا يوجب اعتبار الاستخدام **كذلك** فسره الشارح بكونه على سبيل الاستعارة واحترز به
عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه او في معناه الاصلي وهو تكلف او شيوع استعمال التشبيه
او اللفظ في المعنى الاصلي غير داخل في فشو المجاز المركب حتى يحترز عنه به فالوجه ان المراد به عدم
التغيير اي متى فشا كذلك من غير تغيير تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا ولم يعدل
عن هيئته في المضرب مع كونه اشد اتصالا بقوله ولهذا لا تغير الامثال والمتعلقة بقوله **سمي**
مثلا وجه اي كما يسمى تمثيلا على سبيل الاستعارة وتمثيلا مطلقا يسمى مثلا ولا يبعد ان التقدمة
الى التسمية مثلا بخصوصه والتسمية تمثيلا لا بخصوصه لان الكلام في كل فرد من المثل لا في نوع
المثل بشرط كله متى فالتسمية مثلا ايضا لا بخصوصه **ولهذا** اي لكون المثل تمثيلا فشا استعماله
ملتزما فيه هيئة المورد من غير تغيير مستدعية المضرب **لا تغير الامثال** فلا يقال في خطاب

الرجل الذي يطلب شيئا فضيعه قبل ذلك ضيعت اللبن بالصيف بفتح التاء بل بكسرها لانه
كان واردا في امراة ولايخفى ان ضيعت اللبن في مضربه لم يستعمل فيما استعير له في المورد
بل نقل الى معنى آخر فهو استعارة متفرعة على استعارة لصيرورة الاستعارة حقيقة في
موردها ومما ينبغي ان لايلتبس عليك الفرق بين المثل والاشارة الى المثل كما في ضيعت
اللبن على لفظ المتكلم فانه ماخوذ من المثل واشارة اليه فلا ينتقض به الحكم بعدم تغيير الامثال
وللامثال تاثير عجيب في الاذان • وتقرير غريب لمعانيها في الاذهان فهي بين الالفاظ
كالوجوه والمشاهير من الناس حتى اعتبر بلفظ المثل والمستعار بهذا اللفظ منه للحال والصفة
والقصة اذا كان لها شان عجيب • وكثر ذلك في التنزيل كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي
استوقد نارا الآية اي حالهم او صفتهم او قصتهم العجيبة الشان الغريبة في نظر الاذهان
وكقوله ولله المثل الاعلى اي الصفة العجيبة • وكقوله مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما
قصصنا عليكم قصتها العجيبة • ثم فرغ عن بحث الاستعارة وكان مظنة ان يواخذ
عليه بانه فاته الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية ولم يستوف اقسام الاستعارة ونبه
خالف السكاكي في مواضع عقبها بفصلين احدهما لتحقيق الاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية على وجه يتبين انهما ليستا من اقسام المجاز اللغوي والاستعارة المذكورة فلذا اهملتا
لا لغوتهما والغفلة عنهما وثانيهما في تزييف كلام السكاكي فيما خالفه فيه وقدم فصل الاستعارة
بالكناية والتخييلية لان تحقيقه لهما يخالف بيان السكاكي وفي فصل تزييف كلام السكاكي
تزييف رايه فيهما ايضا فهذا الفصل كالتتميم له ايضا **فصل** الاقوال في الاستعارة
بالكناية ثلثة • احدها ما ذهب اليه القدماء وهو المشبه به المستعار للمشبه المسكوت عن ذكره
اعتمادا على دلالة اثبات لازم المشبه به للمشبه على ان المشبه به مستعار له ففي قولنا نشبت اظفار
المنية بفلان الاستعارة بالكناية السبع المستعار للمنية التي لم يذكر اعتمادا على دلالة اضافة الاظفار
الى المنية يدل على ان السبع مستعار لها • وزعم الشارح المحقق والسيد السند في كلام الكشاف
في تفسير قوله تعالى ينقضون عهد الله تصريحا بذلك حيث قال من اسرار البلاغة ولطائفها
ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على
مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وقالا هذا هو التحقيق
الصواب الذي لاخلل فيه • وفيه ان القصد من استعارة السبع للمنية الى دعوى انها كونها سبعا

فقد

قد تقررت وصارت مسلمة لكمال المبالغة في التشبيه وبهذا حاصل من اضافة الاظفار الى المنية
فانها تفيد كما اطلاق السبع عليها ان كونها سبعا مسلم فبقي الكلام بانه هناك سبعا مستعارا لها
منويا نصب اضافة الاظفار قرينة عليه تكلف خلاف ما يشهد به الوجدان من غير حاجة اليه
فالحق ان الاستعارة بالكناية هي استعارة السبعية للمنية المسكوت عنها بالرمز اليها
بذكر رادفه الذي هو الاظفار وهو قول الكشاف حيث قال عن ذكر الشيء المستعار ولم يقل
عن ذكر المستعار • وقوله ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد دون ان يقول فيه تنبيه على استعارة
الاسد للشجاع شهادة ظاهرة لما قلنا نعم يتجه عليه ان في الاستعارة دعوى ظهور الاسدية و
كونها مسلمة لا دعوى انه اسد كما ذكره ويمكن دفعه بان في قوله تنبيه تنبيها على ظهور الدعوى فتنبه
وثانيها ما ذهب اليه السكاكي صريحا وان كثر في كلامه ما يقتضي ان يجري على ما تقدم من قول
القدماء انها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به ادعاء بقرينة استعارة لفظ ما هو من لوازم
المشبه به لصورة متوهمة متخيلة شبيهة به اثبت للمشبه ولا اعتبار عليه بل في حكمه بانه مجاز
وجعله قسما للاستعارة الداخلة في المجاز واما القول بان حكمه بان لفظ لازم المشبه به مستعار
لصورة وهمية شبيهة به تعسف لاحاجة اليه بل ابقاء اللازم على معناه واثباته للمشبه مجازا
اعون للدلالة على المقصود واقوى قرينة عليه فيدفعه ان اثبات اللازم للاستعارة التخييلية
ح يرجع الى المشبه به لا اليها فقولنا نشبت اظفار المنية لو اريد بالاظفار حقيقتها يفيد تعلق
اظفار السبع لا تعلق الموت فلو لا قصد امر ثابت للمنية افات المقصود وفسد البيان
كيف لا وقال نشبت اظفار المنية لو كانت الاظفار على حقيقتها نشبت اظفار السبع الذي
اتحدت معه المنية لكمال التشبه بينهما والمشبهة في انه يفيد تعلق الاظفار • وثالثها ما ذهب اليه
المص • قال الشارح هو شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية اذ
تسميتها بالكناية وان كانت في موقعها لكن تسميتها استعارة خالية عن المناسبة وكان لا استنباط
منه • ونحن نقول اقوى ما يدل على ضعف مذهبه انه في قولنا اظفار المنية يجعل كون المنية
سبعا مسلم الثبوت فلا يكون هناك قصد التشبيه فلا يصح قوله قد يضمر التشبيه في النفس فلا يصرح
بشيء من اركانه سوى المشبه ولا قوله ويدل عليه بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به فقوله
وقد يضمر التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه ليشمل زيدا في جواب
من يشبه الاسد فاخرج بقوله ويدل عليه بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون

معنى كان امر محقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه استعارة بالكناية
او استعارة مكنيا عنها اما الكناية والمكني عنها فلانه لم يصرح به بل انما اشير اليه بذكر لوازم
المشبه به واما الاستعارة فلانه قيل انها مجرد تسمية خالية عن المناسبة كما مر فلانه استعير
للدلالة عليه بذكر لازم المشبه به وما هو حقه تلك الدلالة اداة التشبيه ويسمى اثبات
ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لاستلزامه استعارة لازم المشبه به
للمشبه وتخييل ان المشبه من جنس المشبه به وهذا القول منه في الاستعارة التخييلية موافق
للكلام السابق وصرح به في كلام الشيخ عبد القاهر وقد سمعت فيهما قول السكاكي فيهما قولان
لا ثالث لهما ❊ لا يذهب عليك ان تعريف الاستعارة بالكناية لا يشمل ما جعل القرينة
فيه استعارة لفظ لازم المشبه به للازم المشبه فان مجرد التعبير عن لازم المشبه بلفظ لازم
المشبه به يدل على التشبيه فانه لولا التشبيه لم يشعر المشبه به للمشبه ❊ وقد جعل العلامة
في الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله من هذا القبيل حيث قال ساغ استعمال النقض
في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة
بين المتعاهدين الا انه لما زعم المص ان الاتفاق على ان قرينة المكنية لا تكون الا تخييلية كما
سيجيء لم يحفظ تعريفها عن خروج مثلها عنه قال المص في الايضاح ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به
المثبت للمشبه منه ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به دونه ومنه ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه
وكما اشار بقوله ومنه دون ان يقول على ضربين الى انه لا حصر فيهما اذ يكفي للقرينة اثبات الامر
المختص بالمشبه به للمشبه سواء كان له دخل في وجه الشبه اولا الا ترى ان قوله صحا القلب عن
سلمى اذا جعل فيه تشبيه القلب بالسكران معتبرا في النفس يدل عليه اثبات الصحو المخصوص
بالسكران مع انه لا دخل له في وجه الشبه الذي هو التحير وزوال العقل فعدول الشارح عن
بيانه الى قوله ثم ذلك الامر المختص على ضربين خال عن المصلحة واشار الى الاول بقوله كما في
قول ابي ذويب الهذلي مع ان الاحق بالتقديم هو القسم الثاني لمزيد الاهتمام به اذ
فيه تنبيه على خطاء السكاكي حيث جعل قول ابي ذويب من القسم الثاني وقال ان قوام
اغتيال السبع للنفوس بالاظفار ❊ فان قلت قد ذكره المص في الفصل الثاني على وفق ما
ذكره السكاكي فقد ناقض نفسه ❊ قلت ذكره على سبيل النقل ولم يقدح فيه ولا الشارح
فيه اعتمادا على تحقيق الامر هنا واذا المنية من اعلام الموت انشبت اي علقت

اظفارها

اظفارها بشبه في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة [illegible]
من غير تفرقة بين نفاع وضرار فاثبت لها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال
فيه بدونها واما تقوم بدونها لان من اسباب اغتيال السبع الانياب واشار الى الثاني
بقوله وكما في قول الاخر ❊ ولئن نطقت بشكر برك مفصحا ❊ فلسان حالي
بالشكاية انطق ❊ يعني خبرك اكثر من برك ويحتمل شكاية لسان الحال عن الناطق بشكر
البر حيث يعجز عن اداء حقه بعينه التورية فافهم فانه البديع للتشبيه ولا يذهب عليك ان
البيت انما يكون من باب الاستعارة بالكناية لو لم يكن لسان حالي من قبيل لجين الماء وانه
انه لا فرق بينه وبين قول الهذلي فانه شبه فيه الحال بالانسان في الدلالة على المقصود وبما
قوام الدلالة الانسان للسان بل لما ثبات اتم من الاشارة والكناية الا انه لما به الاول المعتق
تكلف فقال بشبه الحال بالانسان متكلم في الدلالة على المقصود فاثبت لها اللسان
وما به قوام الدلالة الانسان المتكلم هو اللسان ولا يخفى انه لو اعتبر تشبيه المنية بالسبع فقال
بالاظفار كان قوام وجه الشبه بالاظفار الا انه تكلف ❊ ومن غرائب السوانح وعجائب اللوائح
ان الاستعارة بالكناية فيما بين الاستعارات استعارة مقلوبة مبنية على التشبيه المقلوب كما ان
المبالغة في التشبيه فيها ابلغ من المصرحة بحكم لان قولنا السبع كالمنية تشبيه مقلوب يعود الغرض
منه الى المشبه به وكذلك انشبت المنية اظفارها استعارة مقلوبة يحصل بها بعد جعلها سبعا تنبيها
على ان المنية بلغت في الاغتيال مرتبة ينبغي ان يستعير السبع عنها اسمها دون العكس فالمنية
وضعت موضع السبع لكن هذا على ما جرى عليه السكاكي وكذا قول زهير حيث اثبت فيه للمشبه
ما به قوام وجه الشبه فهذا اشارة الى القول الاخر صحا اي ذهب سكر هوى القلب معرضا
عن سلمى ففيه الاستعارة بالكناية والتخييل حيث شبه القلب بسكران واثبت له الصحو او ترك
القلب الصبي والميل الى الجهل معرضا في القاموس صحى ذهب السكر وترك الصبي وفي الفرح
اي سلا مجازا عن الصحو والسلو الخروج من الحب واقصر باطله اي انتهى باطله من لوازم
حب سلمى يقال اقصر وقصر وتقاصر انتهى ❊ وح لا حذف في الكلام والمعنى ظاهر ❊ ويقال اقصر
عنه اي عجز فالتقدير اقصر عنه باطله فح لا حاجة في الكلام ❊ قلت لان العاجز هو القلب لا الباطل
اذ لا ينسب العجز الا الى ما من شانه الاختيار وفي كلام المفتي حيث قال انه ترك ما كان يرتكبه
اشعار بذلك ومن لا يتفطن لهذا يقول قوله انه ترك ما كان يرتكبه في تقدير تركه ما كان

بتركبه وما كان يركبه فاعل ترك ومفعوله العائد الى العاب محذوف ٥ وقال الشارح يقال اقصر
عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه فبقي هو على العاب اي اقصر العاب عنه باطلا ولا
حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع عنه باطله وتركه على حاله بهذا الكلام ولا يخفى عليك ان الترك
لا ينسب الى ما يركبه المركب بالنسبة اليه بل الى المركب بالنسبة الى ما يركبه فلا يتجاوز
عن تحقيق من له القلب **وعري افراس الصبى ورواحله** اي عريته تعرية جعلته عريانا بهذا
هو المقصود بالتمثيل ومثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييل واثر بينها وبين الاستعارة
التحقيقية وهذا في كلام السكاكي قسم ثالث من الاستعارة فانه جعل الاستعارة تحقيقية
وتخييلية ومحتملة لهما والمص لم يلتفت الى هذا القسم في مقام التقسيم لان المحتمل
لهما لا يخرج عنهما واشار اليه في تحقيق مثال الاستعارة بالكناية وفي هذه الاشارة فائدة
عظيمة رزقنا الله لمن الاعلى على منه وهي انه لا ايجاب على البليغ عدم التنصيص على مقصوده
فيما زاد على اصل المقصود وبعد وضوحه ولا افتنة معه في تجويز ايراده كلامه محتملا لطرق متعددة
يسلك المخاطب ايه شاء وبل ايراده كذلك مما يزيد في قدره ويدل على طول باعه وانشراح
صدره ويزيد في نشاط المخاطب حيث نزله ذلك المتكلم منزلة نفسه في معرفة طرق البيان و
التنبيه للمقصود بوجوده بمجرد اشارة البيان ولم يات به في امثلة التحقيقية لان تحقيقه
هذا يتوقف على معرفة الاستعارة التخييلية واشار اولا الى بيان التخييلية التي هو فيه
بقوله **اراد** زهير **انه يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن** مرادف الزمان **المحبة من الجهل
والغي واعرض عن معاودته** لا دلالة في الكلام على ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة مطلقا
على ما تقتضيه السوق فلعله وانما يدل على ترك ما كان يرتكبه من حب سلمى الآن يراد بسلمى جنس
المحبوبة كما قدير او بجاتم السيخ ثم لا دلالة فيه على الاعراض عن معاودته الآن لو اخذ ذلك
من ابيات اخر لهذا الشعر والله تعالى اعلم **فبطلت الآلة** اي آلات العاب وكذا عود
الضمير في معاودته ط قال الشارح الضمير الى ما يركبه وكانه حفظ البيت عن ان يكون
فيه قلب وههنا بحث وهو انه لم يقتصر على مذهب تحقق الاحقيقة الافراس والرواحل
فكيف يدل على عدم تطلب الآلة انما يلايم ذلك لو اراد بافراس الصبى الآلات ما يرتكب فيجعل
الاستعارة التحقيقية قرينة للمكنية كما سمعته في قوله تعالى ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه او
توهم له الآلات كما هو شان السكاكي ولو سلم فلا دلالة على تعرية افراس الصبى والرواحل

على

على بطلانها بل على اهمالها الوقت للحاجة كما هو شان السائر مسيرة اذا فرغ عن سلوكه
فشبه زهير في نفسه **الصبى بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضي منها** اي من
تلك الجهة **الوطر** كالسفر هو الحاجة **فاهملت الآلة** ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب
المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا متحرز عن معركة مع اهمال الآلات وليس وجه الشبه
تماما بدون ضميمة اهمال الآلات كما يدل عليه كلام الشرح فهذا التشبيه المضمر في النفس هو
الاستعارة بالكناية والتخييلية التي قرينتها ما اشار اليه بقوله **فاثبت له** اي الصبى **الافراس
والرواحل** التي تخص جهة المسير والسفر **فالصبى** على هذا **من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة**
اي من جنس الصبوة لا بمعنى الكون صبيا في القاموس الصبوة جهلة الفتوة صبا صبوا وصبوا
وصبى وصباء وفيما ذكره عدول عن طريقة السكاكي حيث جعل الصبى بمعنى الكون صبيا
فاحتاج الى حذف مضاف اي اوان الصبى واشار الى انه غني وان لا حاجة في حذف الزيادة
عن المصادر واما ما قال الشارح لا من الصبا بفتح الصاد يقال صبي صبا اي لعب
مع الصبيان فيدل ما نقلناه من القاموس على ضعفه على ان فتح الصاد يقتضي المد ولا يساعد
النظم الا على وجه بعيد وهو ارتكاب قصر الممدود للضرورة ومن البين ان وجه الشبه في
هذا المثال حينئذ مركبة من عدة امور فيحتمل ان يكون التشبيه على ان وجه الشبه في الاستعارة بالكناية
ايضا قد يكون مركبا ايضا من فوايد هذا التمثيل واشار الى التحقيقية بقوله **ويحتمل انه** اي
زهير **اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء
اللذات او اراد بها الاسباب التي قلما تتاخذ** اي تتفق وتجتمع **في اتباع الغي الا
اوان الصبى** وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان **فتكون** استعارة الافراس
والرواحل **تحقيقية** لتحقق معناها عقلا على الاحتمال الاول وحسا على الثاني ولا يذهب عليك
ان الالتباس جاء يراد بالافراس والرواحل جميع ما ذكره على سبيل الترديد فكلمة او لتحديد الكلمة او
منع الخلو ولما فرغ عن الفصل الاول شرع في الثاني فقال **فصل عرف
السكاكي الحقيقة اللغوية** احتراز عن الحقيقة العقلية **بالكلمة المستعملة فيما وضعت
له من غير تاويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير** وهو قوله من غير تاويل في الوضع **عن الاستعارة
على اصح القولين** وهو ان الاستعارة مستعملة في غير ما وضعت له بخلاف القول الآخر وهو ان الاستعارة
مستعملة فيما وضعت له والتصرف في امر عقلي فانها ح حقيقة لغوية ولا يسوغ اخراجها عن

تعريف الحقيقة اللغوية ولا لاخراجها بقوله من غير تاويل في الوضع لانه لا تاويل في الوضع على
غير القول الاصح وقوله **فانها** بيان لوقوع الاحتراز عنها بهذا القيد بانها **مستعملة فيما**
وضعت له بتاويل اي وضعا ملتبسا بتاويل صرف الوضع عن الظاهر فان الظاهر منه ليس
الوضع على سبيل الادعاء بل على سبيل التحقيق ولا يخفى انه كما قيد الدعوى بقوله على اصح القولين
يجب ان يقيد الدليل الا ان تقييد احدهما يسوق الذهن الى تقييد الآخر فيكتفى به وقد عدل
عن عبارة السكاكي لاختلال فيه على ما هو المشهور حيث قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز
به عن الاستعارة ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين ولا نسميها
حقيقة بل مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التاويل
هذا والمراد بقوله دعوى اللفظ دعوى كون اللفظ على حذف كون مضاف الى اللفظ فاشتهر
انه لا يصح جعل قوله على اصح القولين متعلقا بقوله مستعملة فيما وضعت له اذ لا اختلاف في
استعمالها فيما وضعت له في الجملة وانما الاختلاف في استعمالها فيما وضعت له بالتحقيق
لكن اصح القولين انتفاؤه له وحمل الوضع على الوضع بالتاويل حينئذ فتعين تعلقه بقوله ليحترز به
فاختل النظم وصار معقدا للفصل بين قوله على اصح القولين ومتعلقه بقوله ففي الاستعارة تعد
الكلمة مستعملة فيما وضعت له وبين قوله ولا نسميها حقيقة وقوله تعد الكلمة الخ بقوله على اصح
القولين هذا ونحن نقول عدل عن المطلب الاخفى الى الاوجز الاوضح لكن كلام السكاكي بري
عما ظن به من الخلل فان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له ويراد بما
وضعت له بتاويل لوضوح القرينة المؤدية اليه بل لفظ العدة ينبئ عن كونها مستعملة فيما وضعت
لا على سبيل التحقيق واكتفى بتقييد الدليل بقوله على اصح القولين عن تقييد الدعوى على عكس
ما فعله المص لكن ما فعله المص انسب لان صواله ام اللاحق بالسابق انسب من العكس والنفس
واحفظ من توهم غير المقصود **والمجاز اللغوي** عطف على قوله الحقيقة اللغوية اي عرف السكاكي المجاز
اللغوية **بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق** اراد به ما يقابل التاويل **في اصطلاح**
به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته واتى بقيد التحقيق لتدخل الاستعارة في تعريف
المجاز بناء **على ما مر** من انها مستعملة فيما وضعت له بالتاويل وهذا واضح وان كان ظاهر عبارة
السكاكي تقتضي ان هذا القيد لاخراج الاستعارة حيث قال وقولي بالتحقيق احتراز عن ان لا تخرج
وفي بعض النسخ احترازا لانه لا تخرج الاستعارة لان ذلك الظاهر ظاهر الفساد فجعل الشارح كلمة

لا

لا زائدة وجعل في المختصر للجار المحذوف في احترازا انه لا يخرج كلمة اللام اي احترازا لئلا يخرج
ونحن نقول المراد احترز عن ان لا يخرج مدلول الاستعارة عن ما وضعت له فلا يدخل المستعملة
في المستعملة في غير ما وضعت له **ورد** ظاهر ما ذكره السكاكي **بان الوضع** وان كان يطلق في شان
الاستعارة فيقال هي موضوعة للمستعار له بتاويل ويطلق عليها موضوعة بالتاويل لكن لا يطلق
فيها الوضع من غير تقييد بالتاويل وذلك ظاهر من موارد استعمال الوضع لا سيما ذكره المص والذي
فيه من انه فسر السكاكي نفسه الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولي بنفسه احتراز عن
المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه
انما هو بواسطة القرينة لا يجوز ان يكون تفسير السكاكي تفسيرا لاحد معنييه ولا يلزم من تفسير
احد المعنيين نفي الآخر فهو **اذا اطلق لا يتناول الوضع بتاويل** فالاستعارة داخلة من غير
قيد بالتحقيق فلا يصح انه لتدخل الاستعارة في تعريف المجاز نعم فيه زيادة ايضاح للدخول وبهذا
التقرير ظهر ان ما اجاب به الشارح عنه في المختصر من ان اراد السكاكي انه عرض للوضع اشتراك بين
معناه المشهور والوضع بتاويل فذكر قوله بالتحقيق قرينة على المراد ليظهر فيدخل فيه الاستعارة لان الظاهر
عند الاطلاق ان ما ليس بتاويل ينفي عرض الاشتراك ويرد ايضا توقف الدخول على التقييد في اتصاف
على الاستعارة الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لا محالة ولا ينافيه صدق الكلمة المستعملة فيما وضعت
له لان صدق الاول باعتبار الوضع بالتحقيق وصدق الثاني باعتبار الوضع بالتاويل ولا يندفع بما ذكره
الشارح في المختصر انه قرينة على تعيين المراد بلفظ الوضع الذي عرض له الاشتراك لئلا يحمل على الوضع
بالتاويل فيخرج الاستعارة لانه عرض الاشتراك قد زيف • واعلم ان الشارح قال موافقا لما
في الايضاح المراد بالوضع الوضع وما يشتق منه ليتبع في اثبات عدم الحاجة الى التقييد وضعت لغير التاويل
في تعريف الحقيقة وبالتحقيق في تعريف المجاز ويمكن ان يقال بيان حال الوضع يكفي فيما هو بصدده من التعريف
ان الاشتقاقات تابعة للمصدر في ذلك **وبانه** عطف على قوله بان في قوله ورد بانه واعادة الجار ليدل على
ان كلا من المعطوف والمعطوف عليه مستقل في الرد عليه وليس كذلك لان المعطوف عليه يرد تعريف الحقيقة
والمجاز والمعطوف يختص بالحقيقة فرد ما ذكره بمجموع الامرين فالاولى ترك اعادة الجار **التقييد**
باصطلاح به التخاطب لا بخصوصه **لا بد منه في تعريف الحقيقة** ليخرج المجاز المستعمل فيما وضع له
كالصلوة التي استعملت في لسان الشرع بمعنى الدعاء فحصل الاعتراض ان التعريف غير مانع
وربما يجاب بان المراد بالوضع في قوله من غير تاويل في الوضع في الاصطلاح به التخاطب وذلك

تقييد الموضوع بغير ما وضعت له باصطلاح به التخاطب وبهذا اندفع ما ذكره الشارح انه لا يكفي
العهد بل لا بد من تقييد موضوعه ايضا فيما هي موضوعة له نعم يتجه ان لام العهد لا يخرج
اللفظ الآتي بوضع معهود من قوله فيما هي موضوعة له وان قوله بالتحقيق في تعريف المجاز وقوله
من غير تاويل في الوضع في تعريف الحقيقة يرجع الى واحد بلا ريبة فلو اغنى قوله من غير تاويل في الوضع
عن قيد اصطلاح به التخاطب لاغنى عنه قوله بالتحقيق ومنهم من اجاب بان القيد مراد في
تعريف الحقيقة تركه للعلم به من تقييد تعريف المجاز وهو غير ملتفت اليه بوجوه منها ان الترك
بالمقايسة لا يليق بالتعريفات • ومنها ان القيد المذكور بعبارة ذكره السكاكي في تعريف
المجاز لا يمكن ذكره في تعريف الحقيقة لانه يستلزم الدور •• ومنها ان المفتاح الذي هو
بصدد توضيح التعريف الى ان ذكر للتوضيح قوله من غير تاويل في الوضع مع انه لا حاجة اليه كيف
يتوهم به ترك القيد للمقايسة • واجاب عنه الشارح وارتضاه السيد السند بان الامور التي
تختلف بالاضافات لا تتم تعريفاتها بدون اعتبار قيد الحيثية وتعارف ذلك بحيث يكتفي
بهذا التعارف من ذكرها وبان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية كما في قولهم الجواد لا يخيب سائله
ومعلوم ان الحقيقة والمجاز من الامور الاضافية حتى ان لفظا واحدا يكون حقيقة ومجازا
بالنسبة الى معنيين بل بالنسبة الى معنى واحد فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما
هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له والصلوة المستعملة في لسان الشارع في الدعاء لم تستعمل
في الموضوعة هي له من حيث انه موضوع له ولا يتجه ان يجعل معنى تعريف المجاز الكلمة المستعملة في
غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له لان استعمال المجاز في غير الموضوع له ليس
من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق الموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن
ارادة الموضوع فلهذا لم يترك التقييد باصطلاح به التخاطب في تعريف المجاز وفيه بحث وهو انه لو
اريد بقوله المستعملة فيما وضعت له من حيث انه ما وضعت له ان كونه موضوعا له علة مستقلة
للاستعمال فلا يستقيم لان استعمال المتكلم اللفظ فيما وضع له لاجل انه موضوع له والمخاطب عالم
بالوضع وان اكتفى في الحيثية التعليلية بمجرد ان لها مدخلا فلا خفاء في مدخلية كون الشيء
غير ما وضع له في استعمال المجاز الا انه لا يكفي بل لا بد من ضميمة التعلق مع كونه غيرهما قال في
الايضاح ثم تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط كما تقدم يريد ما تقدم من انك تقول لصاحبك خذ هذا
الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك وانت تريد ان تقول خذ هذا الكتاب فغلطت واجيب تارة

بان الغلط لا ينصب قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له ورده الشارح بان الاشارة
الى الكتاب قرينة مانعة وفيه انه لو كان هذه قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له لم يعد المخاطب
ساهيا بل هذه الاشارة قرينة مانعة عن ارادة التلفظ به وفرق بين المانع عن ارادة
التلفظ والمانع عن ارادة المعنى بان المانع عن ارادة المعنى ان ينتقل الذهن منها الى عدم
ارادته لا الى عدم ارادة التلفظ المستتبع بان عبارة الايضاح المشهورة بان ذكر الكلمة عن قصد ولا
قصد في ذكر الغلط واجاب عنه السيد السند بان المراد بالغلط ليس ما يكون سهوا عن اللسان بل ما يكون
خطأ في اللغة صادرا عن قصد وفيه ان قوله كما تقدم ينادي ان المراد ما هو سهو نعم لو كان المراد
ذلك لتم ان الغلط لا ينصب قرينة كما ذكره الشارح لكن يمكن المناقشة في عدم كون هذا الغلط
حقيقة لانه يحتمل ان يكون المراد بتعريف الحقيقة الكلمة التي استعملت فيما وضعت له في اعتقاد
المتكلم غايته انه لا يكون حقيقة صحيحة • **وقسم السكاكي المجاز** اي المجاز بالمعنى الذي يعم **الى
الاستعارة وغيرها** ولم يرد انه قسمه اليهما صريحا بل انه ذكر ما يحصل منه هذه القسمة لانه قسمه
الى الخالي عن الفائدة والمتضمن لها وقسم المتضمن لها الى الاستعارة وغيرها ومن البين انه يستفاد
منه ان المجاز المطلق الاستعارة وغيرها **وعرف الاستعارة بان يذكر احد طرفي التشبيه** اي لفظ
احد طرفي التشبيه بقرينة قوله **مريدا به** اي بالطرف المذكور **الآخر** اي الطرف المتروك وكان ان تريد به
معنى الآخر فتامل **مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به** فجعل الاستعارة قسمين • احدهما المشبه
المراد به المشبه به • وثانيهما المشبه به المراد المشبه ومع ذلك جعل المستعار منه مطلقا المشبه به حيث
قال ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه واسمه مستعارا اما في صورة
ارادة المشبه بالمشبه به فظاهر حيث استعير من المشبه به اسمه للمشبه • واما في ارادة المشبه به بالمشبه
فيتبادر ان يكون المستعار منه المشبه لكن اعتبر في اطلاق المستعار منه لمستعارة لازم المشبه به للمشبه
ففي الاستعارة المكنية جعل المستعار منه السبع مع انه اريد بالمنية السبع لانه استعير من السبع الاظفار
للمنية • ثم انت خبير بهذا الكلام بانه خالف نفسه في هذا المقام حيث جعل الاستعارة بالكناية هو
السبع وانه جعل المشبه به مستعارا منه لكن في جعل اسم المشبه به مستعارا مخالفة لجعل الاستعارة بالكناية
المشبه الا ان يقال اراد ان المشبه به نفسه سواء كان المذكور كما في الاستعارة بالكناية او المتروك كما في
الاستعارة المصرحة يسمى مستعارا منه لما عرفت بالتفصيل واسمه المذكور مستعارا لما عرفت بالتفصيل
واسمه كما هو المتبادر منه ومن ترك التسوية فيه بين المذكور والمتروك وما يوهم كلامه في هذا المقام

انه جعل الاستعارة بالكناية الاظفار حيث بين في التحقيق اسم الاستعارة لكون الاظفار
مستعارا او يمكن دفعه بانه جعل المنية محققة لاسم الاستعارة لاستلزامه استعارة الاظفار
وفيه انكشف لك بما ذكرنا لك ان زعم القوم انه وقع من خبط عظيم في تحقيق الاستعارة مجازا
وسيجي مما يتعلق به ان شاء الله تعالى وقسمها اي السكاكي الاستعارة اي المصرح بها والمكني
عنها وعني بالمصرح بها ان يكون المذكور اي السكاكي الاستعارة هو المشبه به وجعل منها تحقيقية
سواء كان على سبيل القطع او الاحتمال وتخييلية كذلك وانما لم يقل قسمها اليها مع انه قال المصرح
بها تنقسم الى تحقيقية وتخييلية نفسا وما قال الشارح المحقق انه لم يقل وقسمها اليها لانه اراد
بالتحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع كي يتبادر الى الفهم وهو لم يقسم اليهما بل اليهما والمحتمل
للتحقيق والتخييل كما مر في بيت زهير ايضا شيء لان الظاهر بقوله وفسر التحقيقية بما مر اي بما
يكون المشبه متحققا حسا او عقلا التحقيقية السابقة والمفسر بما هو مطلق التحقيقية لا التحقيقية
على القطع وعد التمثيل اي الاستعارة التمثيلية وقد عرفت انه قد يسمى التمثيل مطلقا اي
التمثيل على سبيل الاستعارة فما وجه التقدير على سبيل الاستعارة بتقدير الشارح منها اي التحقيقية
حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف
احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى ومما يبين انه لا اختصاص للتمثيل بالتحقيقية
ان لا مانع من تشبيه صورة خيالية من امور وهمية بصورة محققة كما كان ينتزع من المخالب المنية
من امور متعددة صورة ويتوهم مثلها للمنية فكانه ذكره في التحقيقية على سبيل القطع واعتمد
على التنبيه منه على مثله في التحقيقية على الاحتمال وفي التخييلية ورد بانه اي التمثيل مستلزم
للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد والالزم
كون مباين الشيء مندرجا تحته واجيب عنه بوجوه اقواها ما عد ثانيا واختاره الشارح المحقق و
السيد السند وهو منع عدم صحة عده من الاستعارة التي هي قسم من المجاز المفرد لان المعدود من
قسم الشيء لا يجب ان يكون معدودا منه لان قسم الشيء قد يكون اعم منه من وجه فيقال الحيوان
اما ابيض او غيره والابيض اعم من الحيوان لا يقال هذه مسامحة والقسم الحيوان الابيض فالاعم
من وجه قيد القسم لا القسم لانا نقول فليكن تقسيم السكاكي ايضا من هذا القبيل وثانيها ما اختاره
ايضا الشارح وهو ان ما قسمه السكاكي من المجاز ليس ما عرفه وانما وقع تقسيم عقيب التعريف للمجاز بمعنى
الاعم منه بقرينة انه جعل من اقسام المجاز المجاز العقلي والمجاز الراجع الى الحكم الكلمة وهما لا يدخلان

في المجاز

في المجاز العرفي بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له اما الاول فظاهر واما الثاني فلان المنفي
الاعراب فهو ليس بكلمة واما الكلمة باعتبار الاعراب فهي غير مستعملة في غير ما وضعت له وفيه
انه قال المجاز عند السلف قسمان لغوي وهو ما تقدم ويسمى مجازا في المفرد وعقلي ويسمى مجازا
في الجملة وينقسم اللغوي قسمين راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم لها في الكلام والراجع الى معنى الكلمة
قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان خال عن المبالغة في التشبيه
ومتضمن وانه يسمى الاستعارة فالمجاز المقسم وان كان اعم لجعل المجاز العقلي قسما منه لكن
المنقسم الى الاستعارة وغيرها المجاز اللغوي بالمعنى المتقدم فلا ينفع في منع كون الاستعارة
عنده قسما من المجاز المفرد وكون المقسم في هذا التقسيم المجاز الاعم لا يقال لا بد من جعل المجاز اللغوي
في تقسيمه حيث قال واللغوي قسمان اعم من المجاز اللغوي الذي جعله قسما للمجاز العقلي والا لم يصح جعل
المجاز الراجع الى حكم الكلمة قسما منه فالمراد به ما يطلق عليه المجاز لانا نقول هذا مع كونه تكلفا في
غاية السماحة يرده انما يطلق عليه المجاز لا ينحصر في المجاز الراجع الى الكلمة والراجع الى الحكم والا
لم تكن الاستعارة اعم من المجاز المفرد فالوجه انما يقال المقسم هو المجاز اللغوي بمعنى ما تقدم وجعل الراجع
الى حكم الكلمة قسما منه لكونه مشابها به على ما صرح به السكاكي نفسه بعد ذلك في بحث المجاز وشبيها به حيث
قال وراي في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لما بينهما من الشبه لاشتراكهما في التعدي عن
الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا وبسبب هذا لم اذكر الحد شاملا له ولكن العهدة في ذلك على السلف
رحمهم الله وثالثها ان المجاز العرفي شامل للمركب والمراد بالكلمة هو اللفظ الموضوع مطلقا ومنه
كلمة الله ورده الشارح بان الكلمة في هذا المعنى مجاز في اصطلاح القوم فلا يصح من غير قرينة يلتجأ في التعريف
مع انه صرح بان التقسيم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز المفرد حيث قسم اليهما المجاز اللغوي عينه لقوله
وهو ما تقدم ويسمى مجازا في المفرد وقوله وهو ما تقدم ويسمى مجازا في المفرد نحو انه وهو ما تقدم
وان لم يكن صريحا في ان المقسم المجاز المفرد بناء على تعميم الكلمة لكن قوله ويسمى مجازا في المفرد نص
فيه بل نقص في انه لا يصح تعميم الكلمة ان سلمنا صحة تعريف المجاز بالكلمة بهذا المعنى اما لان عبارة
المفتاح غير مصونة عن التعقيد واما لان القرينة قامت على هذه الارادة حيث قسم الى اقسام
مركبات وسلمنا انه لم يصرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز المفرد بناء على ان التسمية بالمجاز
في المفرد يصح ان يكون بناء على الاغلب لكنا نقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع
الوضع بالشخص لم يدخل المجاز ولا قرة وان لم يصدق عليه ان الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له لكن

لايصدق انها الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له في اصطلاح به التخاطب حتى يتحقق
غير الموضوع له في اصطلاح به التخاطب وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في
تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما تبين في الاصول بهذا الكلام
الشارح مع رعاية تحريره وتوضيحه وفيه نظر اما اولا فلان قوله مع انه قد صرح بان المنقسم
الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد ينافي ما ذكره في جواب السائل ان المورد القسمة ليس
المجاز المفرد اللهم الا ان يقال لم يجعل الشارح المقسم المجاز المفرد وجعله المجاز اللغوي المنقسم الى
الراجع الى معنى الكلمة والى الراجع الى حكمها غير المجاز اللغوي بالمجاز في المفرد وهذا المجيب
لا يتكلف بجعلهما متغايرين بل يجعل المجاز المفرد اعم ويتوهم انه يندفع بالاشكال فرد توهم
بان السكاكي صرح بان المنقسم ليس المجاز المفرد بناء على ارتكاب التكلف والحكم بان المقسم
والقسيم متغايران واما ثانيا فلان اتحاد شقي ثالث فنقول ان اريد بالوضع الوضع بلا قرينة
سواء كان شخصيا او نوعيا ولم يتبين في الاصول ان المجاز موضوع بهذا المعنى والاصل ان
للوضع معنيين خاص وهو التعيين للمعنى بلا قرينة وهو المشهور والتقسيم الى الحقيقة والمجاز
اليه يشير وعام وهو التعيين للمعنى بلا قرينة ويدخل فيه تعيين المجاز فلا يمكن ههنا
ما ذكر منك والخيال عن كثير من الزلق واما ثالثا فلان هذا الاعتراض يلزم على المصنف ايضا
لانه فرع الاعتراف بالحقيقة والمجاز المركبين فان اعترف مطلق الحقيقة والمجاز واخذ الوضع
في تعريفهما يقال انه اريد بالوضع الوضع بالشخص الى اخر ما ذكر • والحاصل ان هذا الاعتراض
لا يرد على جعل الاستعارة التمثيلية قسما للمجاز المفرد بل على جعله قسما للمجاز فكيف يبطل به هذا
الجواب الذي اختاره الشارح وغيره •• ورابعها ان اضافة الكلمة الى شيء او تقييدها
واقترانها بالف شيء لا يخرجها عن ان تكون كلمة فالاستعارة ههنا هو التقديم المضاف الى الرجل
المقترنة بتاخير اخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة فيما وضعت له • قال الشارح
وهذا في غاية السقوط وان كان ممن هو في غاية الحذاقة والاشتهار للقطع بان اللفظ تقدم
في قولنا تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام
في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من قام ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة
لا يريد فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة في علم البيان • وخامسها وهو ما اسقط من
الرابع وهو ان المراد بقول السكاكي ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين

من

من امور لوصف الاخرى ومن امثال الاستعارة ونظائرها فلا كونه استعارة والاستعارة
المستعملة فيها بيان من قبيل اللغة • وسادسها انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب لان
الاستعارة مبنية على التشبيه التمثيلي وتركيب طرفيه مع فرديه في قوله كما سنذكره كمثل الذي استوقد
نارا فاذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة صار الاستعارة تمثيلية مفردة ولا يخفى ان هذا المنع
لا يضر المص لانه يكفيه كون التمثيل مركبا ولا يتوقف رد عد التمثيل من الاستعارة على استلزامه
التركيب • الا ان يقال فليكن التمثيل مفردا وامثاله لا يجامعه بل يجتمع في بعض افراده المفرد لان قول عد
السكاكي التمثيل من الاستعارة على استلزامه التركيب مطلقا حيث مثل لتلك الاستعارة المفردة
بان اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى على انه يمكن تحرير عبارة المص على وجه يندفع عنه هذا المنع بان يقال
مراده باستلزام التمثيل التركيب استلزام قسم التمثيل للتركيب بمعنى ان هذا القسم لا ينفك عن فرد
مركب وبهذا ظهر ضعف ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى حيث قال وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا
التشبيه يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المص لا لاختلال السكاكي لانه قد عد من
الاستعارة التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا نشك انه ليس تجوز في شيء
بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي على ان المنع الشارح
اليه يقول لو ثبت ان مثل هذا التشبيه يقع استعارة تمثيلية منع للسند وقوله لا مجاز في مفرد
من مفرداته بل في نفس الكلام • واعلم ان ملخص هذا الجواب والجواب الرابع واحد لانه ايضا
منع استلزام التركيب لكن مستند ان لا تركيب في تمثيل حتى في قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى الا انه
لو تم لكان نافعا بخلاف المنع بهذا السند كما عرفت والسند ايضا ثبت استلزام تمثيل التركيب بالنقل
اولا عن المفتاح حيث قال ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف
الاخرى وثانيا الذي يسميه تمثيلا على سبيل الاستعارة فقد صرح بكون المستعار منه والمستعار له
مركبين ورد بان الصورة المنتزعة لا يستدعي الا متعددا ينتزع عنه ولا يقتضي للدلالة عليها
لفظا مركبا فليعبر عن الصورة المنتزعة بمفرد مثل المثل • واجاب بان دلالة المفرد اجمالية
لا يلتفت النفس الى المعنى في مفهومه قصدا فلا يتميز الفعل على انتزاع الصورة منه ولو فصل العقل
بعد فهمه اجمالا لم يتبين مدلول اللفظ المفرد وغيره ان استعارة اللفظ الدال على الهيئة المنتزعة لهيئة
منتزعة اخرى لا يجب ان يكون من الهيئة المفصلة لهيئة مفصلة بل ربما يكون الا هيئة مجملة وربما
يكون في هيئة مجملة اذا كان اللفظ مفردا الا ان ذلك الاجمال لو اريد تفصيل الهيئة يجب تفصيلها

ويجعله العقل وسيلة تفصيلها ولذلك يكون لهذه الاستعارة شرف وفضل وبيان
انه لا يكون الا الهيئة مجازاً ان الاستعارة تقدم رجلاً وتؤخر اخرى من حيثية التردد في الايجاب
تفصيلاً لانفهامه من الفاظ متعددة ينتقل من كل منها الى جزء من الهيئة لكن لهيئة التردد
في جواب المستفتي اجمالاً او هيئة التردد فيه تفهم من جميع هذه الجملة من حيث هو جميع لا بحسب
تفصيل الفاظها على قدر تفصيل اجزاء الهيئة فاجزاء الجملة بالنسبة الى الهيئة المستعار لها
كالحروف التي في المفرد واثبت ذلك الاستلزام ثانياً بان الاستدلال باق في مبنى الاستعارة
التمثيلية على التشبيه التمثيلي وهو لا يكون الا بين طرفين مركبين وذلك لانه عرف بما يكون وجهه
منتزعاً عن متعدد والمتبادر منه الانتزاع عن متعدد هو غير اجزائه والا فقليل ما وجهه
مؤلف او مركب من متعدد وحمل التعريف على ما يتبادر واجب ما لم يصرف عنه صارف
فلا بد ان يكون كل من طرفيه مركباً وفيه ان صرف التعريف عن الظاهر ليس باصعب من تاويل الحكم
بكون الطرفين في قوله تعالى مثلهم كمثل اليهود مفردين وجعله حكماً على سبيل التوسع وجعل
ادخال الكاف عليه مبنياً على المسامحة لاتحاده على المشبه به كما ذهب اليه المحقق لظاهر عبارة
التعريف على ان اختيار الانتزاع على التاليف لا يجب ان يكون لخروج المنتزع عنه عن المنتزع
للتنبيه على ان المعتبر هو التركيب الاعتباري لا التركيب الحقيقي الثابت مع قطع النظر
عن اعتبار العقل وتصرفه فالانتزاع لا يتبادر منه الا التركيب الاعتباري لا خروج المنتزع منه
والوسم فلا يستدعي ذلك الا كون متعدد متحققاً في الطرف لا التركيب المنافي للافراد كما حققناه
لك على وجه اغنانا عن بيانه هنا • فان قلت قد جوز صاحب الكشاف في قوله تعالى
مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً الآية الا يكون تشبيهاً واحداً مركباً ولا مرية في ان لا فرق بين
المركب والمفرد الا بان العقل يجعل المتعدد امراً واحداً ماخوذاً من حيث الاجتماع في المركب
وتغيره واحداً بعد واحد فواحداً بواحد في المفرد فكما لا بد في المفرد من اعتبار الفاظ
منوية في الطرف وان لم تكن متعددة في نظم الكلام لا بد في المركب فلا يكون الذي هو الهيئة المركبة
مدلول اللفظ المفرد قلت من تجويز التركيب والتوزيع في جملة واحدة لا يجب ان يعتبر في التركيب
ما يعتبر في التوزيع فليكن من جملة فضل التركيب على التوزيع غنيا بالتركيب عن تقدير الالفاظ وفي
التوزيع علاوة في احتياج التوزيع ايضا نظر الم لا يجوز ان يكتفي في التشبيهات المفرقة بتحليل
مفهوم المفرد واعتبار التشبيه بين جزء معناه منها وشيء وقد فرع السيد السند الثاني في

الاستعارة

الاستعارة التبعية والتخييل على وجوبه ترك الطرف في التمثيل ووجوب افراده في الاستعارة
التبعية فلانه يعتبر في المصادر ومتعلقات الحروف ابتداء وكلها مفردات وقد شنع على الشارح في
جعل كلمة على ما في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم استعارة تبعية وتمثيلا ومتابعته فيه
كلام الكشاف وقد وقع بينهما مناظرة فيه واطنب في هذا المقام غاية الاطناب ولم يكن لنا
غرض يتعلق بايراده فاعرضنا عنه وان كان انا فيما ذكره مباحث لكنا نقول لا التباس على
ذوي الاحساس • بعد قياس البناء على الاساس • فتبصر بالبصيرة والبصر • والمتقي
بالله في المزالق عنا ان يكون ممن يسري في بيداء الاحور وما لشؤ • **وفسر** السكاكي **التخييلية بما**
اي استعارة **لا تحقق لمعناه حساً ولا عقلاً** فلا يرد القول ونظائره فانه ليس معناه
الا امراً وهمياً لانه لم يدخل تحت المراد بكلية ما • ولما كان ما لا تحقق لمعناه حساً ولا عقلاً
شاملاً لما يتعلق بتوهم ايضا اضرب عنه بقوله **بل هو** اي معناه **صورة** اي ذو صورة خالق
الصورة جارات بهذا المعنى ايضا **وهمية** احترز عن التخييلية باحتمال الوهم اياها فان للانسان
قوة لها تركيب المتفرقات وتفريق المركبات اذا استعملها العقل تسمى مفكرة واذا استعملها
الوهم تسمى متخيلة ولما كان حصول هذا المعنى المستعار له باعمال الوهم اياها سميت الاستعارة
تخييلية ومن لم يعرفه قال الانسب ح ان تسمى توهمية وعد التسمية تخييلية من امارات تعسف
السكاكي من تغيره وانما وصف الوهمية بقوله **محضة** اي لا يشوبها شيء من التحقق الحسي او
العقلي للفرق بينه وبين اعتبار السلف فان الاظفار المنية عندهم امر متحقق شابه توهم الثبوت
للمنية فهناك اختلاط توهم وتحقق بخلاف ما اعتبر فانه امر وهمي محض لا تحقق له لا
باعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوته وصرح باللفظ في قوله **كلفظ الاظفار** اهتماما بالتمثيل
ما هو في تحقيقه من التخييلية حتى لو حذف اللفظ وقال كالاظفار لربما يتبع الوهم الى جعله
مثالاً لما هو في تحقيقه من التخييلية للصورة الوهمية او لربما يتبع الوهم الى تقييدها باثبات
الاظفار للمنية كما اشتهر **في قول الهذلي** اي المعهود الذي سبق **فانه لما شبه المنية**
بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم باحتمال التخييلية **في تصويرها** اي المنية **بصورته** اي السبع
واختراع مثل **لوازمه** بحسب الصورة لا بحسب الحقيقة فان الاظفار لا تلزم حقيقة السبع
قال في المفتاح وفي الايضاح فيثبت لها ما يلازم صورته **لها** اي المنية **فاخترع لها** اي
صورة الاظفار اي مثل المقصود بصورتها الا انه من لوازم السبع لا يكمل الاغتيال فيه الا بها

علی ما حققه المص سابقا ولا یتوقف الاعتبار الآتی علی ما ذکره المفتاح و وافقه الایضاح
هنا ولم یتعرض له اعتمادا علی ما سبق من تحقیقه فتعریفه بهذا صادق علی لفظ مستعمل صورة وهمیة
محضة من غیر ان یجعل قرینة الاستعارة بالکنایة فلا یستلزم الاستعارة بالکنایة بخلاف تفسیر السلف
فانها لا تنفک عنها من الاستعارة بالکنایة وقد صرح بحیث مثل للتخییلیة باظفار المنیة
المشبهة بالسبع والسلف انما یکرروا المثال و یجعلوه مصنوعا ان یجعل الاظفار ترشیحا للتشبیه
لا الاستعارة تخییلیة وقد صرح فی فصل بیان جهات حسن الاستعارة ایضا حیث قال
التخییلیة فانما یحسن الحسن البلیغ بدون الاستعارة بالکنایة ولذلک استهجنت فی قول الطائی
لا تسقنی ماء الملام فاننی ❀ صب قد استعذبت ماء بکائی ❀ و یرید بالاستهجان ما نقل
ان بعض اصحاب الطائی بعث الیه قارورة وقال ابعث لنا فیها ماء الملام فقال فی جوابه ابعث
لنا من جناح الذل حتی نبعث لک من ماء الملام یعنی ان ما وقع منی مبنیة مثل واخفض لهما
جناح الذل من الرحمة ولم یلتفت الی ما ذکره فی الجواب وجعل الاستهجان بحاله لان الآیة لیست
من قبیل ما الکلام حتی یترتب عنه الملام لان الطائر عند اشفاقه وتعطفه علی اولاده یخفض جناحه
ویلقیه علی الارض وکذا عند تعبه ووهنه والانسان عند تواضعه یطاطی من راسه ویخفض
من بدنه فتبت ذله وتواضعه بحدی حالی الطائر علی طریقة الاستعارة بالکنایة ویضاف الجناح
الیها قرینة لها فانها من الامور الملابسة لحال المشبه به واستبعد المعنی وجودها بدون المکنیة جدا
او لا یوجد له مثال فی کلام البلغاء ❀ وقال قوله الطائی لیس فیه دلیل علی قوله بجواز ان یکون
ابو تمام شبه الملام بظرف الشراب لاشتماله علی ما یکرهه الملوم کما ان الظرف قد یشتمل علی ما یکرهه
الشارب لبشاعته ومرارته فیکون التخییلیة فی قوله تابعة للمکنیة عنها او بالعکس لان اللوم
قد یسکن حرارة الغرام کما ان الماء یسکن غلیل الاوام فیکون تشبیها علی حد لجین الماء فیتم
الاستعارة والاستهجان علی الوجهین لانه کان ینبغی له ان یشبهه بظرف شراب مکروه او شراب مکروه
بهذا الکلام یعنی تشبیه بمطلق الظرف او بمطلق الماء لیس علی ما ینبغی ولیس المراد ان عبارته لا تفی
بما قصده من التشبیه بظرف شراب مکروه او بشراب مکروه علی ما یفهمه الشارح لان خلاف عبارته وحکمه
ان یقال المقام قرینة علی ارادة تشبیهه بالظرف المکروه او الماء المکروه فالاستهجان علی ما ان لا نم ان
بالمکروه یجوز ان یقول غلام علی سبیل المجازاة انی لا استعذب ماء الملام من عذوبته وانما استعذب ما بکائی
فاحفظه ما امکن ولا تضیعه وفیه ان تفسیر التخییلیة تعسف خروج عن الطریق لما فیه من

اعتبار

من اعتبارات لا حاجة الیها وقد عرفت وجه الحاجة علی افصح بیان وابهمه فتذکر وخالف
عطف علی تعطف و بنا وبل المصدر لتعذیر ان فهو منصوب والمعنی فیه تعسف ومخالفة تفسیر
غیره لها بجعل الشیء للشیء والاصدق ان یصدق علی کل مجاز عقلی فلذا قیده فی الایضاح
بقوله کجعل الید للشمال بناء کانه جعل اللام فی العهدیة ای جعل الشیء الذی هو لازم المشبه للشیء
الذی هو المشبه ولکن ان تعطفه علی قوله وفیه تعسف عطف فعلیة علی اسمیة وبالجملة یرید ان تفسیره
مع کونه تعسفا غیر موثوق به مخالف غیر موثوق به نقلا لانه یخالف تفسیر غیره فانه یقتضی کون
الاظفار مستعملة فی صورة وهمیة وتفسیر غیره یقتضی کونها حقیقة علی ما عرفت ومخالفة القوم
فیما نقل عنهم بالشبهة جسارة فیه خسارة فلا یرد ما ذکره الشارح المحقق فی المختصر ان صاحب
المفتاح فی هذا الفن خصوصا فی مثل هذه الاعتبارات لیس بصدد التقلید لغیره حتی یعترض علیه
بان ما ذکره مخالف لما ذکره غیره لان المقصود للعق ان ما ذکره مرتب جدا لمخالفة مقتضی العقل
وما ذهب الیه القوم باجمعهم ویقتضی ما ذکره السکاکی ان یکون الترشیح تخییلیة للزوم مثل
ما ذکره فی التخییلیة فیه اذ المشبه للمنیة فی السبع بالاغتیال اخذ الوهم فی تصویره بصورته واخترع
لوازمها لها فیه لان الترشیح لا ان یجعل اثبات ما اخترعه الوهم من لوازم المشبه به للمشبه بعد تصویره
بصورته کما یقتضیه التشبیه فاما ان یلتزمه فیلزم مزید تعسف ومخالفة للغیر واما ان یوافق فیه
غیره فیلزم التحکم وما ذکرنا اقوی مما ذکره الشارح انه یلزم ان یکون الترشیح تخییلیة مع انه ذکر صاحب
الکشاف فی قوله تعالی واعتصموا بحبل الله جمیعا ما یدل علی ان الترشیح لیس من الاستعارة حیث
قال انه یجوز ان یکون الحبل استعارة للعهد والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشیح بهذا
یرید بقوله لیس من الاستعارة انه لیس بجمیع افراده منها بل ربما یفارقها فانه دل علی ان الترشیح
متحقق بدون الاستعارة سواء کان المراد بقوله او هو ترشیح او هو ترشیح بدون استعارة او کان
المراد هو ترشیح علی الاطلاق فلا یرد علی الشارح ما ذکره السید السند انه یجوز ان یکون المراد بقوله او هو ترشیح
فقط فلا ینافی تحقق الترشیح مع الاستعارة بل یجوز کما جوزه صاحب الکشاف بل الشارح نفسه ایضا
فی شرح الکشاف فان الاعتصام مع کونه استعارة للوثوق بالعهد ترشیح فقط فلا یتحقق وقوع
الترشیح مع الاستعارة بل یجوز کما جوزه صاحب الکشاف بل الشارح اجاب عن هذا الاعتراض بان الامر
الذی هو من خواص المشبه به لما قرن فی التخییل بالمشبه کالمنیة مثلا حملناه علی المجاز وجعلناه عبارة
عن امر متوهم یمکن اثباته للمشبه وفی الترشیح لما قرن بلفظ المشبه به لم یحتج الی ذلک لان تجعل المشبه به هو

هذا السبع مع لوازمه فاذا قلنا رايت اسدا يفترس اقرانه ورايت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه
به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها
تجلب عنه الصورة الوهمية التي صح اضافتها الى المنية بهذا او يحصل انه حفظ ظاهر اثبات لوازم المشبه
للمشبه به على ان جعلنا الدال على اللازم استعارة لا يصح اثباته للمشبه ولا يحتاج الى تجويز في ذلك
الاثبات وليس هذا الا في الترشيح لانه اثبت للمشبه به فلا وجه لجعله مجازا ثم اورد على نفسه انه يلزم
ح ان لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا اليها واجاب عنه بانه فرق بان المقيد المجموع
والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وايضا مع زيادته ان الاستعارة
تامة بدونه واورد عليه السيد السند بان هذا الفرق لا ينفع لان المشبه به اذا كان هو المقيد بوصف كان
ذلك الوصف من تتمته ولا يتم ذكر التشبيه الا بملاحظته فلا يمكن ذكر الوصف متوقفة وتربية
للمبالغة في الاستعارة في التشبيه ولا مبنيا على تناسبه فلا يكون ترشيحا اصلا ❁ وايضا اذا
كان المشبه به هو المقيد من حيث هو مقيد فلا بد ان يستعار منه ما يدل عليه من حيث هو كذلك فلا
يتم تلك الاستعارة بدون ذلك القيد هذا وايضا يرد على الشارح ان مثل ❁ لدى اسد شاكي
السلاح مقذف ❁ له لبد اظفاره لم تقلم ❁ لا شك ان شاكي السلاح فيه اثبت للمشبه لا للمشبه به
وليس من تتمة المشبه به فيكون قوله مقذف وقوله له لبد كقوله شاكي السلاح مثبتين للمشبه لا للمشبه به
فلا بد من تجويز في الاثبات او في المثبت وان الترشيح كما يكون للاستعارة المصرحة يكون في المكني
عنها وهو في الاستعارة بالكناية ما يقرن المشبه به ويمكن ان يفرق بين التخييلية والترشيح بان التخييلية
لو حملت على حقيقتها لا يثبت الحكم المقصود في الكلام للمكني عنها لما عرفت بخلاف المصرحة فان قولنا
جاوز اسد له لبد لو اثبت اللبد الحقيقي للاسد المستعمل في الرجل الشجاع مجازا لم يمنع عن اثبات المجي
للاسد فان ما له المجي في رجل شجاع المشبه بالاسد لكنه لا يتم في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا فان المراد
الامر بالاعتصام الحقيقي اثبات ما قصد بيانه للعهد فلا بد من جعل الاعتصام استعارة لما ثبت للعهد
وعني اي اراد السكاكي **بالمكني عنها ان يكون** الطرف **المذكور هو المشبه** على وجه حاصل اشار اليه
بقوله **على ان المراد بالمنية** في قوله واذا المنية انشبت اظفارها **هو السبع بادعاء السبعية لها**
وانكار ان يكون شيئا غير السبع **بقرينة اضافة الاظفار** التي هي من خواص السبع **اليها** اي الى المنية
بقوله على ان المراد بالمنية يفيد ان المشبه المذكور يجب ان يراد به المشبه به فلا حاجة الى التقييد بقوله ان يكون
الطرف المذكور هو المشبه بقولك ويراد به المشبه به فتبين ان الاستعارة المكني عنها عند السكاكي عندها عنده لفظ

كما فعل

كما فعل الشارح المحقق وقوله بقرينة اضافة الاظفار اليها لو حمل على ان القرينة للاستعارة بالكناية
انما هي اظفار خاصة المشبه به الى المشبه لما واستلزام الاستعارة بالكناية للتخييلية والوصل على
ان القرينة لها اضافة ما هو موضوع لما يختص بالمشبه به الى المشبه لم يفده وكانه حمل المعنى على
الاول فاورد فيما بعد ان الاستعارة بالكناية مستلزمة للتخييل وبقرة ايضا ذكره السكاكي
في تعيين الاستعارة بالكناية وجعلها قسما من الاستعارة التي هي قسم من المجاز وجعل اضافة
الاظفار قرينة للاستعارة **بان لفظ المشبه فيها** اي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية
مثلا **مستعمل فيما وضع له تحقيقا فلا يصح تعريف** الاستعارة بان يكون الطرف المذكور هو المشبه
ويراد به المشبه به **والاستعارة ليست كذلك** فلا يصح جعلها قسما منها **واضافة نحو
الاظفار قرينة التشبيه** ولا يدل على اكثر من التشبيه فلا يصح ما ذكره انه قرينة الاستعارة
❁ وليس تغييرا الى الحجرة تعريف الاستعارة بالكناية كما ظنه الشارح المحقق فانه تبع بعضهم في قوله
والاستعارة ليست كذلك وقوله واضافة نحو الاظفار قرينة للتشبيه ويحتاج في دفع
الاخير الى ما ذكره بقوله وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي
فما معنى اضافة الاظفار اليها على انه بعد ما عرفت ان اضافة الاظفار قرينة التشبيه باعتبار
مثل هذا السؤال بعيد وقد بذلوا الجهد في دفع هذا الاعتراض وهو لقوته قادم عساكر
التوجيه والشارح ما ذكر ليس الاجود والتنزه ❁ وهكذا يكون سعي الجودة في مقاومة الاقوياء
ولا علينا ان نستوفي البيان فانه من مطارح الاذكياء ❁ فمنهم من اجاب بان السكاكي قد
ذكر ان كما ان استعمال المشبه به في المشبه في الاستعارة التصريحية مبني على ادعاء ان المشبه داخل
تحت جنس المشبه به وبذلك لا يصير المشبه داخلا تحته حتى يبنا في هذا الادعاء والاعتراف
بان الواقع والتحقيق خلافه كذلك استعمال المنية في الموت بادعاء انه سبع مبني على دعوى الترادف
بين السبع والمنية حتى يتم ادعاء دخول المنية تحت السبع بجعل افراده قسمين متعارفا وغير
متعارف ولا يكون التعبير عنه بالمنية مناقضا لهذا الادعاء ولا يخفى ان استعمال المنية في
الموت بعد كونها مرادفة للسبع استعمال في غير ما وضعت له ومن البين انه ليس بشيء اذ الموت
ما وضع له المنية تحقيقا ولا يخرج بدعوى انها مرادفة للسبع عن كونها موضوعة للموت تحقيقا
كيف والسكاكي مصرح في اثناء الكلام بان ثبوت الشيء وادعاء لا ينافي نفيه حقيقة ومنها
لم يتناقض نصب القرينة على ان المراد غير الموضوع لم يصح دعوى ان المراد داخل تحت الموضوع له

بالكناية واضافة الاظفار للاستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار قرينتها لا يجعل
التبعية مكنيا عنها بل يجعل قرينتها اى القرينة التبعية مكنيا عنها وجعل التبعية قرينتها
نحو قولنا نطقت الحال بكذا جعل الحال التي جعلها القوم قرينة التبعية استعارة بالكناية بجعلها
في متكلم ادعاء وجعل اثبات النطق الذي هو من لوازم المتكلم له قرينة تلك الاستعارة لكونه في
كونه وكان يخرج رالسكاكي نظر لانه قال في ان يجب الاستعارة التبعية بهذا ما امكن من تلخيص
كلام الاصحاب في هذا الفصل ولو انهم جعلوا اقسام الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية
بان قلبوا فجعلوا في قولهم نطقت الحال بكذا الحال التي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح
استعارة بالكناية عن المتكلم بواسطة التكلم للمبالغة في التشبيه على مقتضى المقام وجعلوا نسبة
النطق اليه قرينة الاستعارة كما تراهم في قوله واذا المنية انشبت اظفارها يجعلون المنية
استعارة بالكناية عن السبع ويجعلون اثبات الاظفار لها قرينة الاستعارة لكان اقرب الى
الضبط فتدبر هذا كلامه وهو صريح في انه رد الاستعارة التبعية الى المكنية على قاعدة القوم
فح لا حاجة لرأي الاستعارة قرينة المكنية لشيء حتى تبقى التبعية مع ذلك بحالها ولا يتعلل
الاقسام بهذا فلا يتم ما ورد به المعترض رده ❁ فان قلت لم يجعل السلف الاستعارة بالكناية المشبه به
المستعمل في المشبه كما اعتقده في هذا الرد فكيف يتاتى لك توجيه كلامه بان رده على قاعدة
السلف من غير ان يكون مختار اله ❁ قلت لا شبهة فيما ذكره والعهدة عليه في قوله كما تراهم في
قوله واذا المنية انشبت اظفارها يجعلون ذلك الاستعارة بالكناية ولا يضرنا ما ذكرنا من توجيه
كلامه ❁ ورد والسكاكي التبعية الى المكنى عنها بان اي السكاكي لو البيان ان قدر اي
السكاكي او ان قدر التبعية فتامل حقيقة كما هو طريقة غيره في قرينة المكنى عنها لم يكن
تخييلية على مذهبه لانها مجاز عنده ولا يخفى ان هذا الترديد قبيح لانه لما قال وجعل التبعية
قرينتها على نحو قوله في المنية واظفارها لم يبق احتمال تقديره حقيقة والا لم يكن على نحو قوله
فكان عليه ان لا يقول على نحو المنية واظفارها ليحسن هذا الترديد ❁ وايضا ينبغي ان يقول ان قدر
التبعية غير استعارة لم يكن تخييلية لانها مجاز عنده فلم يكن المكنى عنها مستلزمة للتخييلية
وذلك باطل بالاتفاق لئلا يتجه المنع على قوله والا اي وان لم يقدر حقيقة فتكون استعارة
لجواز ان تكون مجازا مرسلا وان لا يفيد هذا المنع لان الكون مجازا مرسلا ايضا يشارك الكون
حقيقة في الفساد ❁ واما اثبات الملازمة بان كون العلاقة بين المعنيين هي المشابهة

فان قلت ما ذكره السكاكي لا يتم لان ادعاء ان المنية داخلة تحت السبع بجعل افراد السبع
قسمين متعارفا وغير متعارف لا يناسب دعوى الترادف بين السبع والمنية بل يستند على كون السبع
اعم ❁ قلت ليس المدعى الا جعل المشبه من افراد السبع بل ان المنية المخصوصة التي يخبر عنها تحت
السبع ومع لا يبعد دعوى الترادف نعم لا يتعين لمنة ابلغ فيها هو المقصود من الادعاء واوضح مما
ذكر ما يجاب به من ان لفظ المنية بعد ما جعل من افراد السبع استعماله في الموت استعمال ما وضع
له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما يجاب به من انه لا يمكن انكار ان المنية
مستعملة في المشبه حقيقة بلا ادعاء ❁ واجاب الشارح تارة بان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضع
له من حيث هو كذلك والمنية لم تستعمل في الموت من حيث انه موضوعة له بل من حيث انه فرد من
افراد السبع وزيفه تارة بانه لا يستعمل اللفظ في المعنى الا لكونه موضوعا له او لكونه لازما للموضوع له
ما استعمل الا في الموت لكونه موضوعا لها وتارة بانه وان خرجت بذلك عن كونها حقيقة لكنها لم
تصر مجازا او مستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق فلا ينفع وتارة بان الاستعارة بالكناية بالمعنى
المصدري هو ذكر المشبه وارادة المشبه به والاستعارة بالكناية التي هي قسم المجاز المشبه به المضمر في
الكلام المستعار للمشبه المدلول عليه بذكر لازمه كما صرح به السلف ومال اليه قول السكاكي بان المنية
استعارة بالكناية عن السبع وكذا في الخزانة اوله بان معناه ان ذكر المنية استعارة بالكناية وهو الا يخفى
انما يقتضي جعل الاستعارة بالكناية ابلغ بالمعنى المصدري ذكر المشبه وارادة المشبه به جعل الاستعارة
بالكناية بمعنى المستعار من الكناية نفس المشبه فهذا بعيد عن الاعتبار جدا ❁ واجاب السيد
السند بان في المصرحة تصور غير الموضوع له بصورة وفي المكنية تصور الموضوع له بصورة غيره
فقد اعتبر في كل منهما ما هو خارج عن الموضوع له وما اعتبر فيه الخارج خارج فيكون كالمصرحة
وفيه ان اعتبار الخارج ليس فيما استعمل الاستعارة بالكناية فيه بل انما استعملت فيما وضعت له وجعل
الخارج من اضافة لازم المشبه به وقد جرى سماع بهذه الاشياع على ان الاصوات ترنمت فيما
بيلزمهم بان ينقسم الى الاستعارة بالكناية والاستعارة المصرحة ليست استعارة وهي قسم المجاز بل ما تطلق
عليها الاستعارة فلا يكون الاستعارة بالكناية حقيقة وهذا التقسيم منه كتقسيم المجاز الى المجاز العقلي
والمجاز اللغوي بعد تعريف المجاز بان الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح التخاطب
والشبهة ان المنقسم ما يطلق عليه المجاز لا المجاز بمعنى عرفته حيث عرف فتامل ❁ واختار السكاكي
رد التبعية الى المكنى عنها على نحو قوله اى قول السكاكي في المنية واظفارها حيث جعل المنية

استعارة

كما تصدى له الشارح المحقق فدونه خرط القتاد **فلم يكن ما ذهب إليه السكاكي معينا**
عما ذكره غيره ولا يحصل ما هو الغرض من الرد في تقليل الأقسام لأن تقسيم الاستعارة إلى
التبعية وغيرها بحاله إلا أن التبعية صارت بقرينتها قرينة الاستعارة بالكناية وقد
يجاب عن هذا الرد بأن استلزام المكني عنها للتخييلية ليس متفقا عليه بل المتفق عليه
أيضا وصاحب الكشاف في الساعات صرح بأن في ينقضون عهد الله استعارة بالكناية بتشبيه
العهد بالحبل والنقض استعارة لإبطال العهد فقد وجد الاستعارة بالكناية بدون التخييلية
عند غير السكاكي وهو صرح في بحث المجاز العقلي بأن قرينة المكني عنها إما مقدرة وهي كالأظفار
في أظفار المنية ونطقت في نطقت الحال أو أمر محقق كالإنبات في أنبت الربيع البقل والهزم
في هزم الأمير الجند فقد أثبت الإنبات المحقق قرينة للمكني عنها فلم يجعل المكني عنها مستلزمة
للتخييلية فلم يكن استلزام المكني عنها للتخييلية ثابتا لا عنده ولا عند غيره على أن مذهب الغير
لا يقوم دليلا على إبطال كلامه لأنه مجرد الخلاف وزيفه الشارح بأنه يتم في إفساد كلام المحقق
لا لإصلاح كلام السكاكي كيف وقد جعل نطقت في نطقت الحال قرينة وهمية للاستعارة
بالكناية فقد اعترف بالاستعارة التبعية وهو ضعيف لأن الأمر أن ذلك اعتراف باستعارة
نطقت لا أنه كونها وهمية ليست استعارة لنطق موهوم كالأظفار بل لأنه ليس مع الحال نطق
يتوهم ثبوته لها كالإنبات مع الربيع بل النطق ثبوته وهم محض سلمنا أنه اعتراف باستعارة
نطقت لصورة وهمية لكن ليس ذلك مع حفظ الرد لأنه لا إنكار في احتمال بعض صور الاستعارة
التبعية للاستعارة بالكناية بلا تكلف فتمثيله بنطقت الحال لقرينة الاستعارة بالكناية لا يلزم
أن يكون مع التزام الرد حتى ينافي القول بالرد ويشهد لما ذكرنا ما ذكر صاحب الكشف في
الرد على السكاكي رد الاستعارة التبعية إلى المكني عنها أنه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود
الأصلي والواضح الجلي ويكون ذكر المتعلقات تبعا ومقصودا بالعرض فالاستعارة حينئذ تكون
تبعية كما في قوله ✽ تقري الرياح رياض الحزن مزهرة ✽ إذا سرى النوم في الأجفان إيقاظا
فإن التشبيه ههنا إنما يحسن بين هبوب الرياح عليها وبين القري ولا يحسن التشبيه بين
الرياح والمضيف ولا بين الرياح والضيف ولا بين الإيقاظ والطعام ثم ملاحظة التشبيه بين هذه
الأمور تبعا لذلك التشبيه ولا يصح أن ينعكس فيجعل التشبيه بين المحبوب والقري تبعا للتشبيه بين
هذه التشبيهات فلا يصح ههنا رد التبعية إلى المكنية عند من له ذوق سليم وقد يكون التشبيه

في

٢٨٥

في المتعلق وصفا أصليا ✽ والمراد بها ✽ ويكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعا فتجعل
على الاستعارة بالكناية كقوله تعالى ينقضون عهد الله فإن تشبيه العهد بالحبل مستقل مقصود مشهور
وقد يكون التشبيه في مصدر الفعل وفي متعلقه على السوية فح جاز أن يجعل استعارة تبعية
وأن يجعل مكنية كما في نطقت الحال فإن كلا من تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالمتكلم
ابتداء مستحسن فظهر أن ما ذكره السكاكي من الرد مطلقا مردود ويمكن توجيه كلام المص بأن
إرادته أنه لو قدر التبعية حقيقة لم تكن الاستعارة التخييلية قرينة للمكنية أصلا وذلك باطل
عنده باتفاق الناس وذلك لأنه إذا جعل قرينة المكنية في صورة رد التبعية حقيقة يلزمه
أن يجعل القرينة في غيرها أيضا كذلك لأن الفرق تحكم فالمراد بقوله أن لا تكون مستلزمة
نفي مطلق الاستلزام الأعم من الاستلزام الجزئي والكلي حتى لو قال ولا تكون التخييلية قرينة المكنية
أصلا لم يتجه عليه شيء من وجوه الرد وما ذكره الشارح المحقق في شرح المفتاح في بحث الترشيح حيث
قال وليت شعري ما في الفعل المص بالاستعارة التبعية في كل استعارة تبعية تكون قرينتها
عقلية وكيف يجعلها قرينة على استعارة مكنية وهذا في غاية القوة وغاية ما يمكن أن يقال
أنه لما كان مدار القرينة في التبعية على الفاعل والمفعول والمجرور على ما صرح به السكاكي يبنى الرد
بجعل قرينة التبعية مكنية وأما في نحو قتلت زيدا إذا ضربته ضربا شديدا فيجعل زيد
مكنيا عنه بتشبيهه بالمقتولية أطلاقا إثبات القتل تخييلية ولا يجعل القرينة مكنية نعم
يتم الرد على السكاكي لو وجد مثال التبعية قرينتها حالية ولم يكن ههنا ما يجعل مكنية في التبعية
قرينتها ✽ ومن وجوه الرد كلام من الأساس له بكلام السكاكي نقله الشارح وطول الكلام
في الرد عليه في حاشية الشرح وزاد في طول كلام السيد السند وهم ولم نطل ذكره إلا إطالة وإبطالا
لما هو أظهر بطلانه فأعرضنا عنه شفقة على الآذان وصيانة للأذهان **فصل**
في شرائط حسن الاستعارة هو تقييد لنه والمراد بيان ما به أصل الحسن مما يزيد في حسنها وتوفر عليه
مراتب الحسن ولا يقتصر على ما به الوصول لخروج من الحسن إلى القبح **حسن كل من التحقيقية** أي كل
فرد من أفراد التحقيقية مفصلة فقوله **والتمثيل** تخصيص بعد التعميم لمزيد اهتمام بشأنه كما لا يخفى
وليس المراد حسن كل من هاتين الاستعارتين إلا المكنى ذكر التمثيلية فافهم **برعاية جهات**
حسن التشبيه سوى ما يأتي من أن لا يقوى التشبيه بجعل الطرفان متحدين فإنه ليس منه شرائط
الاستعارة أن توجد فيها هذه الجهة لحسن التشبيه وكأنه أراد الجهة المعهودة السابقة وهذه الجهة تمام

تبع

قال الشارح في تفصيل جهات حسن التشبيه كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا
بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق • وكأنه اراد ظهور الشمول او الشمول تحقيقا
والا فشمول وجه الشبه مما يتوقف عليه التشبيه لا حسنه واما الا فالحسن برعاية جهات حسن التشبيه
لان مبنى الاستعارة فصحتها وحسنها ما لكان للصحة وحسنه وفيه نظر تامل تعرف وان لا تشم رائحة
لفظا ظاهره ان المراد ان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل كما في الشرح والصحيح تفسيره بان لا
يشم شيء منهما كما في المختصر والتحقيق ان المعنى ان لا يشم التحقيقية اذ التمثيل مندرج تحتها فلا حاجة
الى دعوى الكناية اليه ايضا وانما قال لفظا اذ التشبيه معنى مما لا بد منه لكنه لفظا في ادعائه
المشبه تحت المشبه به لدلالته على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه والاقيل • فلما كان في تشبيه
ضد غيان بالمسك • نقاعدة التشبيه نقصان ما يحكي • فاشمام رائحة لا يلايم الادعاء
المذكور فينتقص من حسنه فالاستعارة توجب انتفاء التشبيه لفظا وحسنه يستدعي انتفاء
الاشمام نحو لسان ثبت بدرا في الحسن ليس باستعارة وقوله • قد زر ازراره على القمر •
الاستعارة قابلة للحسن لان في ذكر المشبه اشمام رائحة التشبيه وان كان ليس على وجه ينبئ عن
التشبيه كما حققه السيد السند في شرح المفتاح • والظن انه في التجريد ايضا اشمام رائحة
ولا يخفى انه كما تدور الاستعارة على التشبيه في حسنها برعاية جهات حسنه تدور على القرينة ايضا
في حسنها بحسن رعاية القرينة بان لا يكون في الاطناب مع الذكي غيرها والخفية جدا او مع البليد في
غاية الوضوح • ومن المتوسط بين بين وكانه لم يتعرض له لانه من جهات حسن مطلع
المجاز من غير اختصاص بها ولذلك اي ولان شرط حسنها ان لا تشم رائحة التشبيه لفظا
يوصى ان يكون التشبيه اي ما به المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب عرف او
اصطلاح لئلا تصير اي الاستعارة التحقيقية الغازا اي بسبب الغاز وتعمية اي اخفاء يقال
الغز في كلامه اذا عماه اي اخفى مراده • ومنه اللغز والجمع الغاز نحو رطب وارطاب وتلك الوصية
مخصوصة بالتحقيقية المصرحة دون الاستعارة بالكناية كما صرح به في المفتاح قبيل ذلك لان
في الكناية تصريحا باسم المشبه فلا يصير لخفاء وجه الشبه سبب تعمية والغاز والتوصية
بالجلاء الى حد لا ينتهي الى الابتذال لان من شرائط حسن التشبيه ان يكون وجه الشبه غريبا
غير مبتذل ويفهم من كون الوصية مبنية على الاجتناب عن الاشمام ان خفاء وجه الشبه للتشبيه لا يوجب
كون الاستعارة الغازا اذ اشتمت رائحة تشبيه كما لو قيل في التحقيقية رأيت اسدا او

تريد

تريد انسانا ابخر البخر بالتحريك النتن في الفم وغيره وقد ثبت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة
وارنا الناس مثيل للتحقيقية والتمثيل ولا يخص التمثيل كما يوهمه بيان الشرح لان التمثيل من
التحقيقية • وانما صار الغازا لان مشابهة الناس بالابل المائة التي لا يوجد فيها راحلة في عزة
الوجود حتى تنجب فيما بينهم خفية عن واحد بحيث لو تركت التشبيه لفظا انتقل الذهن اليه من ذكر
المشبه به والذا صرح النبي صلى الله عليه وسلم بالتشبيه • فقال الناس كالابل مائة لا تجد فيها راحلة • وفي رواية •
تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها الراحلة الراحلة البعير ترتحله الرجل جملا كان او ناقة اي
يحط عليه رحله وقوله كالابل مفعول ثان لتجدون • وقوله ليست فيها راحلة حال او جملة مستأنفة
وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا اي اعم بحسب التحقق لا بحسب الصدق اذ لا يصدق التشبيه
على الاستعارة ولا الاستعارة عليه ونبه على ارادة العموم بينهما بحسب التحقق بقوله محلا والاعم
اذا اطلق ينصرف الى الاعم مطلقا ولم يظهر مما سبق الا افتراق التشبيه من الاستعارة والظاهر
مع ضميمة ما هو ظاهر من اجتماع التشبيه والاستعارة انه اعم من الاستعارة مما لم يظهر ان الاستعارة
لا تفارق التشبيه وهو ما لم يعلم بل يعلم خلافه من انه قد يتعين الاستعارة ولا يصلح التشبيه فبينهما
عموم من وجه وليس لك ان تحمل العموم عليه لانه خلاف العبارة ومع ذلك لم يظهر مما سبق وليس الاعم
بمعنى اعم منها حتى يحمل عليه اذ ظهر مما سبق احد العمومين ولا في عبارته هذا من الخلل غيره في الايضاح
الى قوله وبهذا ظهر انه لا يجيء اذ في كل ما يجيء فيه التشبيه ويتصل به اي بما ذكر من جهات حسن
التشبيه يتعين الاستعارة وان كان بينهما تفاوت في سبب حسنهما في فصل واحد وقال الشارح
اي يتصل بما ذكر من تعين التشبيه اذا خفي الشبه انه يتعين الاستعارة اذا قوي الشبه هذا وفاعل
قوله ويتصل به انه اذا قوي الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن
التشبيه وتعين الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه او لا يفوت ما اوجبه البلوغ الى مرتبة
الاتحاد ومن جنس الادعاء فاذا فهمت مسئلة تقول في قلبي نور ولا تقول في قلبي ما هو كالنور
واذا وقعت في شبهة تقول انا في ظلمة ولا تقول كاني في ظلمة ومن هذا علم ان من فوائد الاستعارة
الاحتراز عن توهم تشبيه الشيء بنفسه ولا يختص الغرض منه في المبالغة في التشبيه والمكنى عنها
كالتحقيقية في ان حسنها برعاية جهات التشبيه لان لا تشم رائحة التشبيه لفظا لان التشبيه
مضمر في النفس فلا ينافي رائحة التشبيه نعم ينبغي ان يتحاشى عما يوجب ظهور التشبيه والاستعارة
التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكنى عنها عند المص فهذا

لم يقيد هذا الحكم بقولنا ان كانت تابعة لما حكى فيه صاحب المفتاح لا تجوز وجود المكنية
بدون الاستعارة بالكناية ولم يلتفت الى بيان جريه حسنها اذا لم تكن تابعة لها وينبغي ان يكون
حسن الاستعارة باعتبار ظهور اختصاصها بالمشبه به وباعتبار قوتها فيه وينبغي ان يكون مدار
قوام وجه الشبه احسن ما به كماله قال الشارح والقايل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة
مصرحة مبنية على التشبيه فلم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكره في
التحقيقية والمكنى عنها ويمكن دفعه بان الاستعارة التخييلية صورة وهمية مخترعة اخترعها
البليغ واضافها الى المشبه مشابهة للازم المشبه به وهو امر مبطن غير مصرح به في الكلام فلا يمكن
بيان التفاوت فيه وضبط درجات حسنه بتفاوت حسن التشبيه المعتبر فيه فتأمل

فصل وقد يطلق المجاز اما على سبيل الاشتراك او التشابه على كلمة
تغير حكم اعرابها الاضافة لامية اي حكم لاعرابها لانها اضافة العام الى الخاص كشجر الاراك
فقول الشارح اي للبيان على نحو من النحو قال المفتاح بتغير اعرابها من نوع الى نوع اخر بحذف
لفظ او زيادة لفظ خرج بهذا القيد فقيد حكم غير الاعراب بغير في جاءني القوم غير زيد فان حكم اعرابه
كان الرفع على الوصفية فيتغير الى النصب على الاستثناء لكن لا بحذف لفظ او زيادة بل الفعل
غير من الوصفية الى كونه اداة استثناء لكنه يخرج عنه ما ينبغي ان يكون مجازا وهو جملة حذف
ما اضيف اليها واقيمت مقامه نحو ما رأيته مذ سافر فانه في تقدير مدة زمان سافر الا ان يقول
قوله كلمة بما هو اعم من الكلمة حقيقة ومنها حكما ويدخل فيه ما ليس بمجاز نحو انما زيد قائم فانه
يتغير حكم اعراب زيد بزيادة ما الكافة وان زيدا قائم فانه يتغير اعراب زيد عن النصب الى الرفع
بحذف احدى نوني ان وتخفيفها وغير ذلك مما تعرفه لو كنت في درجة من التفطن فالصحيح كلمة
تغير حكم اعرابها الاصلي الى غيره اي الى غير الاصلي فان ربك في جاء ربك تغير حكم اعرابه الاصلي
اي اعرابه الذي يقتضيه بالاصالة لا بتبعية شيء آخر وهو الجر في المضاف اليه اي الى غير الاصلي
الذي حصل بمتابعة امر آخر كالرفع الذي حصل فيه بوضعه مقام المحذوف وتبادله وليس
ما تغير اليه الاعراب الاصلي في الامثلة المذكورة اي الى غير الاصلي بل الى اصلي آخر وكذلك يخرج
نحو ليس زيد بمنطلق وما زيد بقائم مع ان المفتاح صرح بانهما ليسا بمجازين فزاد قيد الاخر
بان قال او زيادة لفظ مستغنى عنه استغناء واضحا نحو كفى بالله وبحسبك زيد بخلاف ليس زيد
بقائم وما زيد بقائم وفسر شارحو المفتاح الاستغناء الواضح بما لم يظهر للزيادة فائدة اصلا

وزيادة

وزيادة الباء في النفي لتاكيد النفي قال الشارح المحقق وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف
بهذا النوع من المجاز هو الاعراب يريد به انه قال الحكم الاصلي بقوله ربك هو الجر والمجاز
مجاز فيه وقال النصب في قوله تعالى واسال القرية مجاز والجر في ليس كمثله مجاز واعترض عليه
بان الاقرب ان يكون المجاز هو الكلمة دون الاعراب لانه لا يتم في المجاز بالزيادة نحو ليس كمثله
انه تعدي الاعراب عن محله وقد صرح المفتاح بان اعتبار التجوز ههنا باعتبار مشابهة
المجازية التعدي عن الاصل الى غير الاصل ورد ذلك بان ظاهر عبارة تعريفه الذي يجب حفظه
ان نفس الكلمة حيث قال هو عند السلف ان تكون الكلمة منقولة عن حكمها الاصلي الى غيره
فليقول قوله واما الرفع فمجاز بان المراد حكم مجازي بمنزلة المعنى المجازي في المجاز العقلي شايع
بالمعنى السابق لا بهذا المعنى فانه قلما تستعمل كما دل عليه قوله وقد يطلق اذ للغرض متعلق به
في فن البيان قال الشارح حاول المص التنبيه عليه اقتداء بالسلف وحفظا للمتعلم عن
الزلق عند استعمال المجاز بهذا المعنى والاولى القناعة بالوجه الثاني اذ لا بد للغرض السلف بهذا
المعنى من جهة وهو ليست الا اللفظ المذكور وستعرف تحقيق المجاز على وجه يكون مقصودا في
فالاول كقوله تعالى وجاء ربك لاستحالة مجيء الرب فيجب ان يحمل على ان التقدير جاء امر ربك او
عذابه واسال القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا على انطاق الجدران
ايضا وانه ليس المقام مقام تذكر المطالب وجعله معتبرا بنا اهل القرية حتى يقال لها اسال القرية
وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك فانه لا يحذف في مثل هذا المقام
المضاف على ما صرح به الشيخ عبد القاهر وسر ذلك ان التصرف في السؤال والقصد من الامر بالسؤال
الامر بالتامل في القرية الخالية عن اهلها والتامل فيها والاعتبار بها والتذكير لما آل ما تعلق به
المخاطب من المنازل والمآرب والثاني كقوله تعالى ليس كمثله شيء فان الاصل ليس مثله شيء
وتغير حكم اعراب مثله عن النصب الى الجر بزيادة الكاف هذا اذا قيل بزيادة الكاف دون المثل
كما قيل بدليل ان المراد الزيادة نشأت منه ورجح الاول بان الحكم بزيادة المثل يؤدي الى القول
الكاف على المعنى والى الحاجة الى تقدير مستاج المجاز وقد يقال المقصود في هذا الكلام نفي ان يكون
شيء مثله تعالى وكما يكون قصده بهذا المعنى يجعل الكاف او المثل زائدة يمكن مع الاستغناء عن
جعل شيء منهما زائدا بل التحصيل مع عدم الزيادة بطريق الكناية التي هي ابلغ من التصريح وذكر
الشارح المحقق له وجهين احدهما وهو مانقل عن الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل

فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا إلى المبالغة
لأنهم إذا نفوه عمن على أخص أوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد أيفعت لداته
وبلغت أترابه يريدون إيفاعه وبلوغه فحاصل الفرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله
شيء إلا ما يعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان متعاقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة
عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فإن معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا تصور
بسط لها لأنها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا آخر حتى أنهم استعملوها فيمن
لا يد له وكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له هذا وينبغي أن يعلم أن نفي المثل عنه
تعالى بنفي مثل المثل مجاز متفرع على الكناية لأنه لا بد في الكناية من صحة إرادة المعنى الحقيقي
وهذا إنما يصح فيما يمكن فيه صحة المعنى الحقيقي وأما فيما يمتنع فلا يصح فهو مجاز متفرع على الكناية
بأن هذه الكناية نقل عن محل يصح فيه المعنى الحقيقي إلى محل يمتنع فيه فكان مجازا فإطلاق الكناية عليه مسامحة
شايعة تسمية للفرع باسم أصله يدل على هذا ما حققوه وأما ما يقتضيه الرأي الصائب فلعله
غيره لأنه إذا جاز إرادة المعنى الحقيقي للانتقال إلى اللازم فيما لا يتحقق فيه مع إمكان تحققه
فلا يجوز تلك الإرادة فيما يمتنع حتى تكون كناية محضة ومما يتعلق بتحقيق هذين الوجهين الكناية
وهو بيان رجحان الوجه الثاني الذي ذكروه لك أن نفي المثل عن مثله وعمن هو على أخص أوصافه
ينتفي عنه بطريق الأولى لا من جهة أن ثبوت مثل المثل لازم لثبوت المثل ونفي اللازم يستلزم
نفي الملزوم وثانيهما أنه نفي الشبه بنفي لازمه لأن نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم وذلك لأنه
لو كان له تعالى مثل لكان لمثله مثل وهو ذاته تعالى لأن المماثلة من الجانبين إلا في باب الكناية
الأعجب العبارة وبيانه وذلك أن كلا الوجهين كناية في التشبيه حيث نسب النفي إلى مثل المثل
وأريد نسبته إلى المثل فرجوعهما إلى استعمال لفظ دال على نفي مثل المثل في نفي المثل إلا أنه يعبر عن
الأول بأن ثبوت مثل المثل لازم لثبوت المثل ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم وعن الباقي بأن
نفي المماثلة عمن هو على أخص أوصافه نفي للمماثل عنه بطريق المبالغة فالصواب أن هذا الوجه
ليس بكناية بل هو من المذهب الكلامي بإيراد حجة على نفي المثل على طريقة أهل الكلام فيكون
المآل أنه ليس كمثله مثل فما يكون له مثل إذ لو كان له مثل لكان لمثله مثل هو ذاته تعالى مع يكون لنا
وجهان متغايران هذا دعوى التغاير بين وجهي الكناية وإن بناه على اختلاف وجه لزوم نفي
المثل لنفي مثل المثل غيرهما ولم يشاحح في التمييز بينهما إلا أنه يتوجه على الثاني ما لا يتوجه على الأول

وهو

وهو لازم أنه لو كان له مثل لكان ذاته مثلا لمثله لأن مثل الشيء ما هو ملحق به إلحاق التام
بالكامل على ما عرفته في باب التشبيه حتى لو تساويا لترقي الأمر في باب البلاغة عن التشبيه
إلى التشابه فإن قلت فقد سقط بهذا الوجه الوجه الثاني قلت كلا فإن صاحب هذا
الوجه يقول ينبغي أن يكون المقصود من الآية الكريمة نفي المماثلة بذاته لئلا يقصر عن نفي التشابه كما
كان أنه قيل لا نرضى بحمل أبلغ كلام على ترك ما هو أحسن من العدول من التشبيه إلى التشابه
في أمثال هذا المقام فيقول المراد على هذا نفي المثل ويلزم من انتفائه انتفاء المشارك بالطريق الأولى
ولا يلزم ما ذكرته من وجه الكناية بل يتعين إثبات الحكم بزيادة الكاف نعم لو أريد التوجيه بطريق الكناية
فالوجه هو الأول وبهذا ظهر سقوط المذهب الكلامي أيضا وأيضا يتوجه على ما يحمل على المذهب
الكلامي أنه لا يختص بالوجه الثاني بل يصح صرف ما ذكره الكشاف أيضا على المذهب الكلامي وأنه ما
نفي مثل المثل أوضح من نفي المثل حتى يستدل به على نفي المثل والكناية وجه ثالث يتضمن التعريض
لمثبت المثل بأنكم لم تتعقلوا الواجب بل لم تتعقلوا إلا مثلا له إذ لو تعقلتم ذاته لم تثبتوا له
مثلا فالأولى بحال كل في مقام نفي المثل عنه تعالى نفي المثل عن مثله تعالى فتنبه قال صاحب المفتاح
ورأيي في هذا النوع أن يعد ملحقا بالمجاز وتشبيها به لاشتراكهما في التعدي عن الأصل إلى غير
الأصل لا أن يعد مجازا ولذا لم أذكر الحذف هاهنا لكن الفهرة في ذلك على السلف وكأنه أراد
أنه لا يرضى بجعله مشاركا للمستعار في اسم المجاز وداخلا تحت مفهومه أو جعل اللفظ مشتركا
بينهما لأن لفظ المجاز لا يتعرف في الإطلاق إلا إلى الأول ولا يراد به هذا النوع إلا بالقرينة لكن
العهدة في جعل اللفظ مشتركا بينهما اشتراكا معنويا أو لفظيا على السلف كما يشعر تقسيمهم
المجاز إلى هذا النوع وغيره فلا يتجه عليه ما ذكره الشارح المحقق ووافقه السيد السند عليه إذ أن
أراد بعده في المجاز إطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان على سبيل المجاز والاشتراك
وإن أراد أنهم جعلوه من أقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسر بتفسير يتناوله وغيره
فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف
عباراتهم في تعريفاته فلا يعرف له مرجحا رأيا ينفرد به لأنا نقول له النزاع معهم في اشتراك لفظ
المجاز بين النوعين اشتراكا معنويا أو لفظيا كما يستدعيه تقسيمهم المجاز إليهما ثم نقول لا يبعد
أن يقال هذا النوع من المجاز أيضا من قبيل نقل الكلمة عما وضعت له إلى غيره فإن للكلمة وضعا
إفراديا أو وضعا تركيبيا فهي مع كل إعراب في التركيب وضع لمعنى ثم نوضع له مع إعراب آخر

فان المستعمل مع اعراب في معنى وضع له مع اعراب آخر فقد اخرجت عنا الموضوع له التركيبي الى
غيره مثلا الهمزة بالنصب في اسماء الهمزة موضوعة لمعنى تعلق به السؤال وقد استعمل
في معنى تعلق بما اضيف اليه السؤال وح يمكن ان يجعل تحت تعريفاتهم المجاز ويجعل مقصودا
لصاحب البيان لتعلق اغراض بيانية به فلما رتبه وقد تعلق الشارح في هذا المقام تعريفا
المجاز بالزيادة وتعريف المجاز بالحذف عن الاحكام وطول فيه الكلام وزاد عليه السيد
فوائد في بيان المقصود والمرام الا انا خففنا عن السامة فتركناه فان اشتبه
فارجع اليها وان فاتك ما كنا نزيد عليها لكن لا علينا فانك لا تخل بالدنيا

الكناية

مصدر قولهم كنيت بعن كذا كنى
من حد ضرب وكنوت اكنو من حد نصر اي تكلمت بما يستدل به عليه او تكلمت به وارد به
غيره او تكلمت بلفظ مجازية فاما حقيقة ومجاز والمعنى الاخير قريب من المعنى المصطلح
عليه اعني قوله لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته وقد اشار الى فائدة قوله مع
جواز ارادته معه وهو اخراج المجاز عن التعريف بقوله فظهر انها تخالف المجاز من جهة
ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه الا انه لم يقل فخرج به المجاز مع انه اخصر واوضح في المقصود
ليكون مع الاشارة الى هذه الفائدة تنبيها على ان الفرق في الوضع بين الكناية والمجاز هو هذا
الذي هو الوجه الاول للفرق الذي ذكره السكاكي والوجه الثاني من الفرق الذي ذكره السكاكي
وهو قوله وفرق بيان الانتقال فيها من اللازم الى آخره ليس بشيء ومما يخرج به من المجاز يخرج
بعض الحقائق الصريحة كلفظ الصلوة المستعملة في الدعاء بحسب اللغة فانه يصدق عليها
لفظ اريد به لازم معناه لكن لا يجوز ارادته معه اذ لا يجوز حين التكلم باصطلاح اللغة
ارادة المعنى الشرعي فضلا عن ارادته معه فلا حاجة لاخراجه الى اعتبار حيثية اللزوم الى
لازم معناه من حيث انه لازم معناه ولفظ الصلوة اريد به الدعاء من حيث انه موضوع له
لا من حيث انه لازم الموضوع له فان قلت ما فائدة قوله معه وهلا يكفي للاحتراز عن المجاز
مجرد قوله مع ارادته قلت يكفي لها ذلك لكن فيه التنبيه على ان ارادة اللازم اصل وارادة
المعنى تبعية ارادة اللازم ولينتقل منه الى اللازم كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا
يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه والممنوع هو الجمع بين المعنى ولازمه على وجه
يكونان مقصودين استقلالا ولا مانع من الجمع على وجه يكون احدهما تابعا للآخر ووسيلة الى

فهم

فهم ومقصده لكن فيه ان استعمال كلمة مع في قوله مع جواز ليس كما ينبغي لان ارادة اللازم المعنى
ليست تابعا لجواز ارادته معه الا ان يقال ان كلمة مع تدخل على المتبوع من المتشاركين وجواز
ارادة معناه مع لازمه يشارك اللازم في الارادة فتامل ومعنى قوله انها تخالف المجاز
من جهة ارادة المعنى الحقيقي ان ارادة المعنى الحقيقي فارق بينهما فانها جائزة في الكناية كما ذكر
في التعريف ومتنعة في المجاز كما دل عليه تعريف المجاز وح لا يتجه ما ذكره الشارح ان ما به
المخالفة جواز ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه تنافي ولا دلالة على
ظهور ان المخالفة من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه والاحالة في دفعه الى التقرير
المجاز كما ذهب اليه الشارح فان قلت قد صرح صاحب الكشاف ان قوله تعالى الرحمن
على العرش استوى وقوله تعالى ليس كمثله شيء الكناية مع امتناع المعنى الحقيقي في حقه تعالى فخرج
ارادته فالتقييد بقوله مع جواز ارادته معه يخرجها من الكنايات قلت بقوله مع جواز
ارادته معه جواز ارادته في محله وفي بعض المواد فلا تخرج كناية يمتنع جواز ارادة المعنى الحقيقي
في بعض المواد والاحتياج في غاية البعد على انه يدخل هذه الكناية في تعريف المجاز لانه يصدق
ان اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له وقال
الشارح في المختصر ان المراد مع جواز ارادته معه من حيث انها كناية وامتناع الارادة في
هذه الامثلة بواسطة خصوص المادة وهو كلام خال عن التحصيل مع انه يوجب الدورة في تعريف
الكناية ويدخل هذه الامثلة في تعريف المجاز والتحقيق اذا امتنع ارادة المعنى الحقيقي فهو
مجاز وانما جعل الكشاف الامثلة المذكورة من باب الكناية لا الكنايات وقد صرح بانها مجازات مع عده
على الكناية بمعنى انها استعملت في المعنى الكنائي لكنها اجيبت قطع النظر عن المعنى الحقيقي فصار ذلك
سبب استعماله في محل امتنع المعنى الحقيقي فانقلبت الكناية مجازا لكن اذا امكن المعنى الحقيقي
ويكون مشتهرا يجعل كناية كما في بسط اليد في يد من قصرت يده لنقصان في الخلقة فان استعماله
في كونه كناية لا مكان المعنى الحقيقي فيه وفيه بحث لانه كما ان امتناع المعنى الحقيقي قرينة مانعة عن
ارادة كذلك انتفاؤه قال الشارح وفي الايضاح ان الفرق بينه وبين المجاز من هذا الوجه اي من
جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه وهو ليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عني باللفظ
وهو لازم المعنى الموضوع له ويلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه هذا كلامه وكانه اراد ان فيه
ان المعنى الموضوع له هو الملزوم كما سيذكره وهذا الينا من نسخ الايضاح اي من جهة ارادة المعنى

مع ارادة لازمه فلا يتجه عليه شيء فان قلت قد صرح في المفتاح ان الكناية يراد بها
معناها مع لازمه حيث قال اذا استعملت الكلمة اما ان يراد معناها وحده او غير معناه وحده
او معناها وغير معناها معا والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية فينبغي
ان تعرف الكناية بما اريد به معناه مع لازمه قلت نرتقي بهذا الكلام منه بانه لا شبهة في
ان قولك كثير اما يقال طويل النجاد ولمن لا نجاد له وهو كناية مع انه ليس هناك ارادة المعنى الحقيقي
وجعل الموثوق به ما يشعر به كلامه في الفن الاول بين الكناية والمجاز حيث قال ان الكناية
لا تنافي ارادة الحقيقة بلفظها فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد وان تريد طول نجاده من
غير ارتكاب تاول مع ارادة طول قامته فانه يشعر بجواز ارادة المعنى مع لازمه وبنا هذا التعريف
على هذا لكن فيه بحث لان انتفاء النجاد قرينة مانعة عن ارادة على ما عرفت ولنا بحث نذكره
لك وجاز الاسهاب للاطناب رجاء ان يجدد نشاطك في السماع فانه يجب للابجد
وهو انه يمكن ان يجعل الكناية لفظا حقائق صرفة ويكون قصده ما يجعل معنى كنايتنا من قبيل قصد
النتيجة بعد اقامة الدليل فيكون قولنا فلان كثير الرماد حقيقة صرفة ذكرت دليلا على انه مضياف
فيكون التقدير هو مضياف لانه كثير الرماد ولا يكون هناك استعمال كثير الرماد في المضياف **وفرق** لم ينسبه
الى السكاكي مع انه في كتابه لانه لا يخصه كما صرح به في الايضاح **بان الانتقال فيها** اي في الكناية
من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم القامة الى القامة ولا يخفى
ان هذا لا يظهر في الاستعارة لان الاسد ليس ملزوما للرجل الشجاع وكذا في كثير من المجازات المرسلة
ولو جعلت ملزومات بالقرينة فالكناية ايضا ملزومة بالقرينة **ورد** هذا الفرق بمنع ان الانتقال
في الكناية من اللازم الى الملزوم **بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه** الى الملزوم لان اللازم
من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص وفيه انه او عرف علاقة
اللزوم بين اللازم والملزوم ينتقل منه اليه لا محالة سواء لم يعرف لا ينتقل من الملزوم ايضا **وح**
اي حين اذا كان اللازم ملزوما **يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم** كما في المجاز فلا يتحقق الفرق
والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن اخص او مساويا لم ينتقل منه الى الملزوم فان قلت
ان اللازم كيف يكون اخص والعام يوجد بدون الخاص فيلزم وجود الملزوم بدون اللازم قلت
اراد باللازم التابع والرديف كطول النجاد التابع لطول القامة وما ذكره في موضع آخر من كتابه ان
الانتقال في الكناية يتوقف على مساواة اللازم للملزوم فغير موثوق به وان وافقه الشارح فيها

المقام

المقام وبهذا ظهر الجواب عن رد الفرق بان السكاكي اراد ان الانتقال في الكناية من التابع
وفي المجاز من المتبوع دائما اذ ربما يتجوز بالنبت عن الغيث ويمكن دفعه بان ذلك الفرق مبني
على ان الموضوع له مراد ابدا في الكناية لكن لينتقل منه الى ملزومه فالموضوع له في الكناية
تابع في الارادة والانتقال من التابع في الارادة الى المتبوع وفي المجاز الانتقال من الموضوع له
الذي هو المتبوع المحض للمعنى المجازي لانه الاصل بالنسبة الى الخارج ولم توجد التبعية بحسب
الارادة ولو بني الكلام على جواز ارادة الموضوع له في الكناية يكون الفرق بينهما في الجملة **وهي**
اي الكناية **ثلاثة اقسام الاولى** اي القسم الاول وتانيثه باعتبار الخبر لان الكناية **المطلوب**
٤٠ **غير صفة ولا نسبة** يعني بغير الصفة والنسبة معنى الموصوف فكانه قال المطلوب بها الموصوف
كما في عبارة المفتاح ليكون تعريف هذا القسم من الكناية بما هو المطلوب منه وليظهر مقابلة
هذا القسم للقسمين الاخرين فمنها اي من الاولى ما هي معنى واحد اي عبارة عما هو معنى واحد
كقوله والطاعنين مجامع الاضغان فان مجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب
ومنها ما هي مجموع معان يحصل بضم لازم الى لازم والطلق على الموصوف **كقولنا كناية عن**
الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار وشرطهما الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل
الانتقال عنهما الى المكنى عنه لكن الاختصاص اعم من الحقيقي كما في الواجب والقديم وغير الحقيقي
كما اذا اشتهر زيد بالاضياف احصار كاملا فيها بحيث لا يعتد بما يقع بغيره وفسر الشارح
القسم الاول بانه يتفق في صفة من الصفات اختصاصها بموصوف معين عارض فتذكر تلك
الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف والقسم الثاني بان توجد صفة فتضم الى لازم آخر
وآخر لتصير جملتها مختصة بموصوف ليتوصل بذكرها اليه وفيه ان تفسير القسمين على هذا الوجه
يجعل اشتراط الاختصاص لغوا الا ترى انه لما ذكر صاحب المفتاح القسمين مطابقين لهذا
التفسير لم يذكر الاشتراط ومن البين ان تخصيص هذا الشرط بهذا القسم من الاقسام الثلاثة
من غير مخصص وجعل السكاكي الاولى بمعنى ما هو معنى واحد قريبة والثانية بعيدة قال المص
في الايضاح وفيه نظر فقال الشارح ولعل وجه النظر انه فسر القريبة في القسم الثاني بان يكون الانتقال
بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي
معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الوسائط لظهور ان ليس الانتقال من
مستوي القامة عريض الاظفار الى الشيء ثم منه الى الانسان فالحق ان العرب عرضنا باعتبار

وهو سهولة انبساطها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بعضها وتكلف في التساوي
والاختصاص والبعد بخلاف ذلك هذا ولا يخفى انه يبعد ان يكون نظر المص ذلك الظهور ان مناط
مناط القرب والبعد في كلام المفتاح ما ذكره بحيث لا يخفى على من نظر في كلامه نظرا فالاقرب
ان وجه النظر ان جعل مناط القرب والبعد في هذا القسم سهولة المأخذ وعدمها • وفي القسم الثاني
وجود الواسطة وعدمها تحكم وفرق من غير فارق والجواب بما ذكره الشارح بل بالحكم والسيد
لو تم من ان الواسطة وعدمها ظاهران في القسم الثاني دون الاول ولكن ان يجعل النظر في
التكلف في الاختصاص فيكون في القسم الاول كما اذا لم يكن للمعنى الواحد اختصاص الا بتحمل
وتكلف والبراءة عنه في القسم الثاني بان يكون اختصاصها بمجموع معان مشتهرا واضحا ويمكن دفعه
بان التقسيم على هذا الوجه من تصرفات المص ويمكن ان تكون القريبة عند المفتاح ما يكون اختصاصه
ظاهرا بلا تكلف بان يشتهر منه من صفة من الصفات اختصاص بموصوف من غير حاجة الى ما يتحمل
تكلف مركبة كانت او واحدة والبعيدة عنده ان يتكلف في اختصاصها مركبة كانت او واحدة
الا انه بين التكلف في المركب على سبيل التمثيل ولم يقصد اختصاص التكلف بالمركب ولا شمول
بجميع افراده الثانية المطلوب بها صفة بمعنى ما قام بالغير والكلي في طول النجاد وعند التحقيق
طول القامة لا طول النجاد • وكلام المص حيث قال كقولهم كناية عن طول القامة مشعر بحمل الصفة
على هذا المعنى فلا يتجه انه ان اريد بالصفة ما قام بالغير يخرج طويل النجاد وان اريد به مدلول الصفة
المفسرة بما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين يخرج نحو الجبين طول النجاد وفلان كناية عن طول
القامة لا عن طويل القامة وهي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب
بواسطة قريبة والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة • ومن البين جريان
هذين القسمين في القسم الاول من الكناية وكانهم اهملوه لعدم الاطلاع على امثلتهما في كلام
البلغاء كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد وخص هذا القسم بتعدد المثال
مع تباين الامثال اشارة الى تقسيم آخر اشار اليه بقوله والاولى كناية ساذجة لا يشوبها
شيء من التصريح وفي الثاني تصريح ما لتضمن الصفة بمعنى ما دل على ذات مبهمة باعتبار
معنى معين الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجه الى مرفوع مسند اليه لمشابهتها الفعل الذي
لم يخل عن مرفوع على ما قيل ولخروج المضاف اليه عن كونه فاعلا الى كونه فضلة فتبعه الاضافة عن
الاستهجان لابهام اضافة الشيء الى نفسه لان الصفة عين فاعله على ما نقول فاضافة الصفة ابدا

الى

الى المفعول او الملحق به ولا تكون الى الفاعل قطعا لكن هذه الاضافة لا تحسن بل تقبح ما لم
تتضمن الصفة معنى فاقها بضمير يتضمنه الاخالة معنى الاضافة فان الطويل المسند الى نجاد
احد يتضمن طول قامته فبهذا الاعتبار حسن اسناده الى ضمير وجاز الاضافة لان اسناد الطول
الذي هو صفة النجاد في قوة اسناد طول القامة اليه بخلاف زيد احسن غلامه وبهذا التحقيق
عرفت ان اسناد الطويل الى الضمير الموصوف لا يجعله صريحا لان اسناد طويل هو صفة النجاد فيجعله
في قوة الصريح لان الاسناد بملاحظة تضمنه طول القامة فكانه اسند باسناده طول القامة والحاصل
حكم عليه ان فيه تصريحا ما الا انه اسند اليه الطويل الذي هو حال ما ظنه الشارح كيف ولو كان لما
يختص هذا العرف بطويل النجاد وطويل النجاد ويكون قولنا زيد كثير الرماد كناية ساذجة لكونها
زيد كثير رماده وقد اورد بناء على ظنه هذا انه يجب ان يكون طويل النجاد صريحا لا كناية فيها تصريح
ما وتكلف في جوابه بان اعتبار الضمير بمجرد لم يفعل هو امتناع خلو الصفة عنه فوضع وبالجملة
لا اتجاه لهذا السؤال او خفية ما عطفت عليها او لحجة فيها لطافة والحجة وخفاؤها
بان يتوقف الانتقال منها على تامل واعمال روية ولا الساذجة والمشوبة بالتصريح جاريتان
فيه نحو عريض قفاه وعريض القفا وكذا الواضحة والخفية بان يكون الانتقال في كل مرتبة واضحا
او لا يكون لم يذكر وكانهم لم يعتبروا لان الكناية مع الواسطة مع خفاء لا تخلو كقولهم كناية
عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة
الرجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد بلا واسطة لكن هذا الاعتقاد ليس مشهورا بل يختص
واحد دون واحد فلا ينتقل اليه الا بعد تامل • وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض القفا
قال المص وفيه نظر ووجه النظر يحتمل ان يكون ما ذكره الشارح من انه كناية بعيدة عن الابله اذ ينتقل
منه الى عريض القفا ومنه الى الابله وح يندفع بما ذكره في جوابه من انه لا امتناع في ان يكون
الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال
منه الى المطلوب بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد تكون الواسطة
اذا كانت في اقامة المطلوب وظهور المطلوب منه كانه المطلوب نفسه وقد يكون المطلوب
فلا ينتهي القصد من العبارة الى الواسطة بل يذهب الى المطلوب لكن كون وجه النظر ما ذكره
احتمال ضعيف لانه بعد ما قال السكاكي كناية قريبة عن هذه الكناية لا يتوجه عليه انها بعيدة
لان الانتقال منها الى الابله بالواسطة فكيف يكون الاعتراض مثل هذه الغفلة ويحتمل ان يكون

ان الكناية عن الكناية انما يكون اذا كانت الكناية مشتهرة ربما التحقت بالصرايح فانه
لا يكنى بكثير الرماد عن كثرة احراق الحطب تحت القدر فانها ليست كالصريح في المعنى
وليس عريض القفا كالصريح والاظهر لكن من الكناية الخفية كما اعترف به السكاكي ولا يخفى
لطف هذا النظر ودقته والجواب عنه ان الكناية الخفية ما كان الانتقال فيها محتاجا الى تامل
قبل الاشتهار وعريض القفا لاشتهاره في الكناية عن البلاهة التحق بالصريح فيحسن
ان يكنى عنها بعريض الوسادة ويحتمل ان يكون تبعا لكون قولهم عريض الوسادة كناية عن
الكناية فانهم يقصدون بالبلادة وليس قصد عريض القفا عنه الاجود فرض وتقدير فلا يصح
قول السكاكي كما في قولهم عريض الوسادة كناية عن هذه الكناية بل الصحيح ان يقال كما في عريض
الوسادة كناية عن هذه الكناية وح لا جواب له ويحتمل ان يكون القريب ما لا يكون بينه
وبين المطلوب واسطة ولا خفاء وان المطلوب بعريض الوسادة الابلية سواء قصد به عريض
القفا او الابلة فلا يحتمل ان يكون قريبا وجوابه ح ان المطلوب عبارة عن المقصود باللفظ اولا
لا يكون وسيلة الى شيء آخر بعد افادة باللفظ **وان كان** اي الانتقال **بواسطة فبعيد** فبعيد
فضلا عن ان يكون اكثر من واسطة فلم يقل او الا فبعيدة ليلا يشبه المعطوف عليه ولا ان
الاعذب مقابلة الاثبات والنفي لا ايقاع بالنفي ونفيه **كقولهم كثير الرماد فانه ينتقل من
كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها** اي من كثرة الاحراق وكذا كل ضمير
ياتي الى الكثرة قبله **الى كثرة الطبايخ ومنها الى كثرة الاكلة ومنها الى كثرة الضيفان** بكسر الضاد
جمع ضيف **ومنها الى المقصود** وهو المضياف ويحسب قلة الوسايط وكثرتها وسرعة الانتقال
في كل مرتبة وبطوها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء **الثالثة المطلوب بها
نسبة** سواء كان طرفا النسبة مذكورين صريحين فتنفرد الكناية في النسبة او احدهما مذكورا
صريحا والآخر كناية فيجتمع الاقسام الثلاثة فالاحتمالات العقلية سبعة • اربعة منها اجتماع
الثلاث او اثنان منها ولا يبطل شيء منها حفظ القسمة لان المعتبر تعيينا بالوجه كما في ساير
التقسيمات • نعم لو جعل قوله عم المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده كناية عن الاستدلال
كناية على كفر المؤذي المعرض به بان يقال هو كناية عن ان هذا المؤذي كافر لانه لا يسلم المسلمون
من لسانه ويده وكل من لا يسلم المسلمون من لسانه ويده فهو كافر يكون قسما رابعا من الكناية
كقوله اي قول زياد الاعجم **ان السماحة** اي الكرم لا الجود ليلا يكون الندي تطويلا **والمروة** بضمتين

كمال

كمال الرجولية **والندى** اي الجود **في قبة** حتى يكون فوقه للابنية تتخذها الرؤساء يقال بيت
مقبب جعل قوله قبة **ضربت على ابن الحشرج** على وزن جعفر اسم رجل **فانه اراد ان يثبت
اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات** قال الشارح اراد بالاختصاص ثبوت الصفات
له سواء كان على طريق الحصر اولا يدل عليه انه جعل السكاكي من التصريح بالاختصاص المتروك
الى الكناية سمح ابن الحشرج او جعل السماحة له او ابن الحشرج سمح ومن البين انه لا حصر في
شيء منها ويؤيد ما ذكره قولهم في الايضاح فانه حين اراد انه لا يصرح باثبات هذه الصفات
لابن الحشرج جمعها في قبة تنبيها بذلك على ان محلها ذو قبة وجعلها مضروبة عليه لوجود ذوي
قباب في الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصفات المذكورة بطريق الكناية هنا ثم وجه ارادة
الثبوت بالاختصاص بان الاختصاص من جهة الثبوت والنفي عن غيره فاريد جهة بعض
معناه وفي شروح المفتاح انه مبني على ان الاثبات تخصيص بالذكر ولا يخفى ان المراد هنا
الاختصاص بالذكر وليس الارادة متعلقة باثبات الاختصاص بالذكر بقي انه اذا جعل
الاختصاص بمعنى الاثبات للصفات له صار قوله فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج
بهذه الصفات بمنزلة ان يقال اراد ان يثبت ثبوت هذه الصفات له ولا يخفى سماجته
والعبارة الفصيحة اراد ان يثبت هذه الصفات له ولا يخفى انه لو جعل التعريف في السماحة
والمروة والندى للجنس الاستغراق افاد حصر هذه الصفات في ابن الحشرج لان جميع افرادها
اذا قامت به لا تقوم بغيره اذ الصفة لا تقوم بمحلين ويكون مبالغة في كلام ابن الحشرج في
هذه الصفات بحيث التحقت هذه الصفات في غيره بالعدم فلا يبعد ان يكون قول المص انه
مختص بها وقوله اختصاص ابن الحشرج على ظاهرهما وح يكون في البيت كنايتان احدهما
جعلها اثبات جميع افراد الثلاثة له كناية عن الاختصاص • وثانيهما جعل جملتها في قبة مضروبة
عليه كناية عن الثبوت له **فترك التصريح بان يقول انه مختص بها او نحوه** مجرور معطوف على
ان يقول اي التصريح بنحو هذا القول او منصوب معطوف على مفعول ان يقول اي بنحو قولنا انه مختص
بها من العبارات الدالة على هذا المعنى من نحو اختص بها او ثابت له دون غيره في وجه ومن سمح
ابن الحشرج او ابن الحشرج سمح في وجه آخر فنا قيل **الى الكناية بان جعلها** اي تلك الصفات
في قبة مضروبة عليه اي على ابن الحشرج فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر
الذي لا يقوم الا بغيره في مكان الرجل ثبت له لان الصفات تثبت في المكان بصفة ثبوت محلها

وانما كان من قبيل الاضافة دون المجاز اذ لو امتنع ثبوت الصفات في المكان لامتنع ارادة
الحقيقة ولم تكن كناية بل مجازا ونحن نقول لا يبعد ان يجعل كون هذه الصفات في قبة ضربت
على ابن الحشرج كناية عن كونها عين ابن الحشرج حيث جعل في مكان ابن الحشرج والمبادر
من الكون في المكان الكون بالذات والكون في مكان الرجل بالذات الانفة فكانه قيل ابن الحشرج
هو السماحة والمروة والندى **ونحوه** اي نحو قوله في الكناية الكون مثال الكناية المطلوبة بها
النسبة **قولهم المجد** اي نيل الشرف والكرم اذ لا يكون الا بالاباء او كرم الاباء خاصة والكرم
والحسب اعم من ان يكون من جهة الاباء او نفس الرجل **بين ثوبيه** يريد بالثوبين الرداء والازار
وكذا المراد بالبردين في قوله والكرم في برديه وانما قال ونحوه ردا على من جعل الكناية فيه من
قبيل طويل نجاده وتبع في هذا الرد المفتاح حيث قال وقد نظن هذا من قسم زيد طويل نجاده
وليس بذاك فطويل نجاده باسناد الطويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وطول النجاد
كما يعرف قائم مقام طول القامة فاذا صرح من بعد باثبات النجاد لزيد بالاضافة كان ذلك
تصريحا باثبات الطول لزيد فتامل هذا وليس الامر كما ظن المفتاح فان المثال ذو وجهين
له وجه نحو الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة ووجه الى الكناية عن النسبة من غير كناية عن
صفة الثاني ما شاهده المفتاح وهو ان جعل المجد فيما يحيط به ويشتمل عليه وجعل ذلك كناية
عن ثبوته لان الصفة تكون تبعا فيما يكون فيه الشيء بالذات ولولا ذلك لامتنع الحقيقة وكان اللفظ
مجازا • والابلغ على هذا ان يجعل التركيب كناية عن كون المجد والكرم عنه لان كون الشيء بين
بردي الشيء علامة عنه لانه الذي يكون بين برديه والاول ما شاهده غيره وهو ان كون الشيء بين
بردي الشيء كناية عن احاطته به كاحاطة البردين وباضافة البردين اليه ثبت التصريح باثبات
الاحاطة الكناية بالكون بين البردين له على نحو التصريح لاضافة النجاد الى الشيء بثبوت الطول الكناية
بطول النجاد له فيكون المجد بين ثوبيه بمعنى المجد محيط به • وح ينبغي ان يكون قوله ونحوه للتنبيه على الفرق
بينه وبين المثال السابق في كون السابق نصا وهذا محتمل **والموصوف في هذين القسمين** يعني
الثاني والثالث كثيرا ما يكون مذكورا كما مر **وقد يكون غير مذكور** لكن القسم الثاني لا يستلزم القسم
الثالث اذ لا يتصور كون الموصوف غير مذكور عند الكناية عند الصفة مع التصريح بالنسبة **كما يقال**
اي الموصوف الغير المذكور في الكناية عن النسبة الا فيما لا هو المتبادر **في عرض** اي ناحية
من يؤذي المسلمين المسلم من سلم الناس من يده ولسانه فكانك اشرت من ناحية هي

ان سلم

ان سلم المسلمون من لسانه ويده الى ناحية اخرى اي الى المؤذي في الصفة وهي الاسلام هنا
معرفة والموصوف وهو المؤذي غير مذكور والنسبة وهي نفي الاسلام عنه مكني في حصر الاسلام
في غير المؤذي على ما يفيده تعريف الجنس المسند اليه • فان قلت حصر الاسلام في غير المؤذي
عبارة عن ثبوته له ونفيه عن المؤذي فيكون نفي الاسلام عن المؤذي صريحا • قلت الحصر امر
اجمالي يلزمه تفصيل النفي بحسب المقام فيجوز ان يكنى بهذا المجمل عن هذا المفصل على انه لو كان
معنى للحصر الاثبات والنفي تفصيلا يجوز ان يكنى بالكل عن الجزء ويجعل الكل وسيلة الانتقال
الى الجزء ويجعل الجزء مقصودا بالافادة ويقال الكناية عن الصفة قولك في وصف من يعتقد حل
الخمر وانت تريد تكفيره انا لا نعتقد حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له او الكناية عن الكفر
باعتقاد حل الخمر وكناية عن نفي الاسلام عنه اذ الكناية بعدم اعتقاد حل الخمر عن الاسلام • قال
السكاكي في اوائل بحث الكناية **الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء**
واشارة وساق الحديث بحسب تلك الاقسام وعين ذلك • قال العلامة انما تتفاوت ولم
يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم قال الشارح
وفيه نظر والاقرب انه انما قال ذلك لان هذه الاقسام قد تتداخل وتختلف باختلاف
الاعتبار من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط وكثرتها • اما وجه النظر فهو ان التعريض
بهذا المعنى وهو كناية لم يذكر موضوعها ليس اعم من الكناية • واما تحصيل ما ذكره من الوجه الاقرب
فهو ان كثير الوسائط قد يبلغ في الخفاء مرتبة التعريض وهكذا ولا يمكن تقسيم الكناية الى هذه
الاقسام لانها غير منضبطة وفيه نظر لانه اذا سمي الموصوف غير مذكور تعريضا وما له وسائط
كثيرة تلويحا فلا معنى لتداخل الاقسام والاظهر انه قال تتفاوت لما فيه من التنبيه على تفاوت
تلك الاقسام في الدقة والبلاغة دون التقسيم ثم قال السكاكي في اواخر بحث الكناية بعد ما
حسر اللثام عن هذه الاقسام واذ قد رعيت ما ابلي عليك فنقول الى آخر ما ذكره مما
حاصله ما لخصه بقوله **والمناسب للعرضية** اي الكناية العرضية وهي ما لم يذكر
الموصوف فيها التعريض لان التعريض خلاف التصريح قال العلامة يقال عرضت فلانا
وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه يعني لا يكون القول مسوقا له وانما يعينه من عرض من
غير ان يستعمل اللفظ فيه والظالم يقول وانت تعنيه به **ولغيرها ان كثرت الوسائط** وهو
الذي عبر المفتاح بذات مسافة بعيدة **التلويح** لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعيد

وجعل السيد في شرح المفتاح الوسائط ما فوق الواحد **والمناسب لغيره ان قلت**
الوسائط **مع خفاء** وهو الذي فسره المفتاح بان مسافة قريبة وفسره السيد بما لا واسطة
فيها او فيها واسطة واحدة لكن في كونها لا واسطة فيه ذات مسافة اخفاء وشمولها قلة الوسائط
لا اخفى منه والشارح ايضا نبه على شمول قلة الوسائط لا اخفى منه والشارح ايضا نبه على شمول
قلة الوسائط بل لا واسطة فيها حيث جعل عرض القفاء مثالا له **الرمز** لان الرمز ان تشير
الى قريب منك على سبيل الخفية لان الاشارة بالشفة والحاجب **والمناسب لغيرها الا قلت**
الوسائط **بلا خفاء الايماء والاشارة** قال السيد هذا امالة اذا لم يعين قيد زائد كما في
التلويح والرمز تعيين الاسم الدال على مطلق الاشارة واما الان فهذا لان الاسم اذا اطلق
تبادر منه القرب والظهور وقيل الاولى ان يخص الايماء بما فيه مشابهة للخفاء وينبغي اسم الاشارة
للباقي هذا كلامه • ثم اي انتقل السكاكي من الكناية في التعريض الى التحقيق المجازية بجملة ثم
للتباعد من التحقيق والا فلا تراخي بين كلامي السكاكي • واعلم ان السكاكي بعد ما سمى احد اقسام
الكناية تعريضا اشتغل عقيب تحقق تلك الاقسام بتحقيق التعريض المشهور فقال واعلم
ان التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز • فاذا قلت آذيتني فستعرف
واردت المخاطب ومع المخاطب انسانا آخر معتمدا على قرائن الاحوال كان من القبيل الاول
وان لم ترد الا غير المخاطب كان من القبيل الثاني فتامل وعلى هذا فقس • وعرفت ان تشنيع
فقد نبهتك بهذا انه لم يرد بالتعريض ليس ما هو احد الاقسام المذكورة للكناية بل ما اشتهر من
التعريض وهو الذي قال صاحب الكشاف في مقام الفرق بينه وبين الكناية ان الكناية ان
يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان يذكر شيئا يدل به على شيء لم يذكره كما تقول المحتاج
للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح
لانه يلوح فيه ما يريده فقد فرق بين الكناية والتعريض بانه يذكر معنى الكناية بلفظها والكناية
غير موضوعة له بخلاف التعريض فانه لا يراد معناه التعريضي باللفظ بل ينتقل اليه من غير استعمال
اللفظ فيه فابه تفترق الكناية عن التعريض انه مستعمل في غير الموضوع له بخلاف التعريض ولا يخفى
ان هذا الفارق موجود في المجاز ايضا فقد تضمن ما به الفرق بين التعريض والمجاز ايضا والنوع
ان تعريف الكناية يصدق على المجاز لان مقصوده الفرق لا التعريف وقد صرح بهذا الاثير ايضا
في المثل السائر بان التعريض لا يستعمل في المعنى التعريضي بل يستفاد من عرض الالفاظ حيث قال

الكناية

٢٩٤

الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون
في المفرد والمركب • والتعريض هو اللفظ الدال لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من
جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج
فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ
اي جانبه هذا اوارد بالوصف الجامع بينهما كون اللفظ معينا لهما لا احدهما بلا قرينة وللآخر
بقرينة وهذا كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه وهو ان كلام السكاكي في التعريض
بهذا المعنى لا بمعنى اصطلح عليه من عند نفسه في باب الكناية كما يلوح من قوله كان اطلاق اسم
التعريض عليها مناسبا فهو في هذا المقام جرى عليه غير مرة حيث عرف المجاز وقسم المجاز بمعنى
آخر وعرف الاستعارة وقسم الاستعارة لا بهذا المعنى الى الاستعارة المصرحة والاستعارة
بالكناية على ما حققناه ولكنه ولهذا ادرج لفظ السبيل فقال التعريض تارة يكون على سبيل
الكناية واخرى على سبيل المجاز • ولم يقل تارة يكون كناية وتارة يكون مجازا واوضح بان مثل ما
راي العصام بفطنة عقله • لكن المصنف حمل ما هو ظاهر كلامه فظن ان اطلاق التعريض على الكناية من قبيل
من اطلاق العام على الاخص ومقصود السكاكي التنبيه على هذا بتقسيم التعريض اليها والى المجاز
وظن ان التنبيه يحصل بمجرد بيان انه قد يكون مجازا والتعريض بانه يكون كناية فطوى الشق
كلامه فقال قال **والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتني فستعرف وانت تريد
انسانا مع المخاطب دونه** ثم زاد في توضيح المثال وبين انه يحتمل الكناية فقال **وان اردتهما
جميعا كان كناية** ثم نبه على قصور كلام المفتاح بقوله **ولا بد فيهما من قرينة** حيث لم يشتمل •
كلام الاصل اشتراط القرينة في الكناية والحق معه في هذا التنبيه وان اعتمد السكاكي على
اشتهار وجوب القرينة في المجاز وخاف توهم عدم القرينة في الكناية من جواز ارادة الحقيقة
لكنه باقي تعرفانه على ما ترى • وقد نبه العلامة ايضا على مراد السكاكي حيث قال في شرح مفتاح
ان عبارة التعريض قد تكون مشابهة المجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة
استعمالها المخاطب في غير ما هي موضوعة له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم
الى لازم وقد تكون مشابهة الكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال
اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم
وانتقال من احدهما الى الآخر انتهى حاصل ما ذكره ان التعريض ليس مجازا ولا كناية وان وقع في

اثنا وتقريره بعض ما لا يتضح فتامل ومما يقتضي منه العجب انه بعد ما نقل الشارح كلام الكشاف
وابن الاثير في هذا المقام كيف زيف كلا العلامة بان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل الكناية
تحتمل للتلويح اذ يكون لكلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى
او مجازا او كناية بل الصحيح ان الاولى مجاز والثاني كناية كما صرح به المص وهو الذي قصده السكاكي
وتحقيقه ان قولك ائتني تستوف كلام دال على معنى يقصد به تهدية الطالب فان استعملته
في تهدية المخاطب وغيره من المومنين فكناية وان اردت تهديد غير المخاطب بسبب الايذا فمجاز
الشر الى المخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا لكان جائزا ❁ ونعم التوضيح ما قيل
السيد السند قدس سره لدلالة الكلام على المعنى التعريضي بدلالة الحذف مثلا على تعظيم المحذوف
او اهانته فانه افاده من غير استعمال فيه فجعل كلام الشارح سببا على الغفلة عن مستتبعات
التراكيب وههنا مزيد تحقيق بقي الى الآن ❁ في ستر الاكتنان ❁ فلا علينا ان نهب اللثام
من غير امتنان كما وهب لنا الفياض المنان ❁ وان طال الكلام ❁ وحال السام بينكما
وبين الافهام ❁ لانه منشط ❁ والسام مسقط ❁ فنقول فرقا بين المعنى التعريضي والمجازي
وبين المجاز فانه في المجاز تنصب القرينة على ارادة المعنى الحقيقي وفي التعريض تريد الحقيقة
للانتقال الى المعنى التعريضي من غير استعمال اللفظ فيه فانه لا يكون التلفظ من غير ارادة
معنى باللفظ الا ان المعنى التعريضي يعرف النفس بالكلية عن التفات الى ما اريد به الى
الالتفات الى ما هو في عرض اللفظ وكذلك فرق بين التعريض على سبيل الكناية
وبين الكناية فانه في الكناية لا يكون القصد الا الى غير الموضوع له فان قصد الموضوع له كان
للانتقال الى الغير بخلاف التعريض على سبيل الكناية كما في آذيتني فستعرف فان التفات
النفس واهتمامه الى وعيد المخاطب وغيره على سواء ❁ **فصل اطبق** اي اجمع
من قولهم اطبق القوم على الامر اجمعوا **البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ** يقال جاء
ابلغ اي مبالغ فيه فالمعنى ان المجاز والكناية مما بولغ فيه مبالغة اكثر حيث بولغ في تقرير
معنيهما وتحقيقهما ❁ فقوله ابلغ شاذ من وجهين احدهما انه اخذ من المزيد كقولهم هو اعطاهم
للدينار والدرهم وثانيهما انه بمعنى المفعول ❁ ولك ان تجاوز الشذوذ والثاني الى التجوز
في وصف اللفظ بكونه مبالغا في تقرير معناه وتحقيقه وانما لم يجعلوا الابلغ من البلاغة
فيكون المعنى ان كلاما فيه كناية ومجاز ابلغ من كلام فيه الحقيقة العرفية ويكون وجه الابلغية كونه

اكثر مبالغة لان كثرة المبالغة لا توجب البلاغة مطلقا بل في مقام يستدعي المبالغة
فرب حقيقة ابلغ من المجاز او نحوهما في مقام لا يسع المبالغة ❁ قال الشارح المحقق
والسيد السند في شرحي المفتاح يراد بالبلغاء علماء البيان على ما هو الظاهر لانهم الذين
يظهر منهم الاجماع ويمكن ان يراد جميع البلغاء ويجعل اجماع اهل السليقة بحسب المعنى
حيث تتعين هذه المعاني في موارد الكلام وان لم يعلموا بهذه الاصطلاحات **من الحقيقة**
اي الحقيقة المفردة واما الحقيقة المركبة التي هي الكناية فالمجاز ليس ابلغ منها لاشتراكهما
في وجه المبالغة فقوله **والتصريح** تطويل الا ان يجعل عطفا تفسيريا للحقيقة **لان الانتقال
فيهما من الملزوم الى اللازم** هذا متفق عليه بين المص والسكاكي وان جعل الكناية ذكر اللازم
اي التابع وارادة الملزوم اي المتبوع لكنه جعلها مشاركة للمجاز في الانتقال من الملزوم الى
اللازم ما لم يعتبر ملزوما لا ينتقل منه ويرد على كون المجاز ابلغ من الحقيقة ان من المجاز الغير
المقيد وهو لفظ المقيد المراد به المطلق فانه اذا نظر الى ما اريد بهذا المطلق القبيل من المجاز
كان قائما مقام احد المترادفين فكما ان احد المترادفين اذا اقيم مقام الآخر لم يقصد به معنى آخر
بل ذلك المعنى بعينه فلا يعد مفيدا كذلك المشفر اذا اقيم مقام الشفة لم يقصد به الا ما كان
للحقيقة اعني العضو المخصوص وذلك القيد الذي جرت للحقيقة عند تابع عارض لها كان في حكم
امر خارج عن مفهوم المشفر فلا يترتب على قيامه مقام الشفة فائدة بخلاف اطلاق الاصابع
على الانامل في يجعلون اصابعهم في آذانهم فانه يفيد مبالغة وكذا اطلاق اليد على القدرة يفيد
تصويرها بصورة ما هو مظهر لها وهذا الكلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه والمجاز الغير المفيد
لا يكون ابلغ من الحقيقة كيف ولا يصدق في حقه **فهو الظاهر فيهما كدعوى الشيء ببينة** قال
السيد السند قدس الله سره في شرح المفتاح في بحث المجاز الغير المفيد وايضا في كل من هذين يعني
يعني اطلاق الاصابع واليد دعوى الشيء ببينة كما سيأتي والبعض ذلك في المشفر لاتحادهما في المعنى
فيجب ان يحمل المجاز على المجاز المفيد ويبين كونهما كدعوى الشيء ببينة بان وجود الملزوم يقتضي وجود
اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم وفيه ان ما ثبت ان الانتقال فيهما من الملزوم في التجوز
لا يستلزم وجود اللازم وكانه اشار الشارح الى هذا حيث قال هذا اي اقتضاء وجود الملزوم اللازم
ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز هذا وكثيرا ما لا ينتبه لمراده فيظن ان الاشكال
في بيان اللزوم الذهني فتوهم بانه بعدما بين الشارح في اوائل بحث المجاز اللزوم فلا وجه لدعوى

الاشكال ههنا وليس بشي لان ما سبق بيانه هو اللزوم الذهني والتشبيه على وجود اللزوم اللازم الخارجي فاين ذلك من هذا **واطبقوا على ان الاستعارة ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز** اقول بعد وضوح كون الاستعارة مجازا والتشبيه حقيقة ليس ذكر هذا الابلغية بعد ذكر انطباق الاول الا تطويلا واما ذكره المفتاح لافراده بدليل آخر يسوي الدليل الذي بين المجازات وهو ان التشبيه يتضمن الاعتراف بكون المشبه به اكمل من المشبه في وجه الشبه ثم كون التشبيه حقيقة يرده ما صح من الاقوال زيد كالبدر عبارة عن كونه في غاية الحسن وان نسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكناية الى المجاز • وهاهنا بحث انه ينبغي عليه ان المص لو وجه ان ما ذكره السكاكي ان الاستعارة مزية على التشبيه فان في التشبيه الاعتراف بنقصان المشبه به عن المشبه دون الاستعارة يرده ما حققه الشيخ عبد القاهر حيث قال وليس السبب في كون المجاز والكناية ابلغ ان احدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيدا لاثبات المعنى لا يفيده خلافه اذ لا يفيد رايت اسدا زيد من رايت رجلا يساوي الاسد في الشجاعة ثم فضيلة الاول لاشتماله على تاكيد فائت الثاني وكذا لا مزية لكثير الرماد على المضياف في كثرة القرى بل لاشتماله على تاكيد فائت المضياف مع اتحاد المقصود منهما ووجه الرد ان ذلك لا يصح في الاستعارة بالنسبة الى التشبيه اذ رايت اسدا يفيد شجاعة الاسد وزيد كالاسد يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد • ثم فسر الشيخ بان مراده ان ليس السبب في كل صورة ذلك ورفع الايجاب الكلي لا ينافي الايجاب الجزئي فالسبب في كل صورة تاكيد اثبات المعنى بخلاف خلافها واما المزية في المعنى فربما يكون كما في الاستعارة والتشبيه دون تجريدها او نحوها غير التشبيه كما في رايت اسدا او رايت رجلا يساوي في الشجاعة • وقال الشارح هذا استنباط منه فقد غلط فيه كما هو عادته في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لافتقارها الى تامل وافر بل مراد الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا توجب ثبوت المزية في الواقع كما ذكر هو نفسه ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى ونفيه مع انا قاطعون بان الخبر من المفهوم ان هذا الحكم ثابت او منفي وذلك لان الدلالة اللفظية قد تخالف عن المدلول ورد السيد السند بان هذا المعنى ركيك فاسد لان ما نفاه الشيخ مما لا يذهب اليه وهم حتى يدفع فانها لا يوجبان ثبوت اصل الشجاعة واصل القرى في الواقع فكيف يتوهم ايجابهما الزيادة فيهما بل نفي ايجابها لثبوت الزيادة يوجب ايجابهما لثبوت اصل المعنى فيه

تخالف

والانصاف

والانصاف ان المتبادر من كلام الشيخ ما فهمه المص وان المغالط غالط • والتشنيع ساقط • هذا ونحن نقول لو كان المراد ما ذكره الشارح لما في نفي ما نفاه الشيخ الا ثبات ان الابلغية لمجرد التاكيد فليكن لا لاعتبار زيادة في المفهوم • لكن الانصاف ان مراد الشيخ ليس ما ذكره المص كما انه ليس ما ذكره الشارح وان كان ما ذكره المص اقوى بل مراده ان ليس الابلغية لافادة شي من العبارات مزية في المعنى دون خلافها والالم يكن المقيس عليه التحقيقية والمجاز بمعنى واحد وهذا كلام حق والمراد بقولنا جاوي اسد ليس ان المراد بزيد كالاسد والالم يكن لجعله ابلغ منه دون زيد كالحمار معنى وانما التفاوت باعتبار المساواة في جاوي اسد وتاكيد تلك الدعوى بجعله عين الاسد انكار كون زيد انقص بخلاف زيد كالاسد فان فيه اعترافا به وبخلاف زيد والاسد سواء فانه لا يزيد دعوى التسوية والاتحاد وتاكيده لا يفيد مزية في المقصود بل مجرد تاكيد ومبالغة فيه فما يدل عليه جاوي اسد على تقدير صدقه لا يوجب ثبوت المزية في الواقع بخلاف الخبر فانه على تقدير صدقه يوجب ثبوت مضمونه فبين ما ذكره في الخبر وبين ما في هذا المقام بون بعيد • هذا آخر ما وفقنا من شرح الفن الثاني بعد شرح الفن الاول وتحقيق ما فيهما من الغرائب والبدائع • ونساله التوفيق للترقي الى شرح المقدمة والفن الاول والحفظ مع الموانع •• التوجه حسبنا انه اقوى الذرائع والتوفيق لاتباع اجل الشرائع •• وبقرنا في انوار العمل باسرار المعارف والبدائع •• واغتنامنا بفاتحة معاني بيانك العلية عن العلوم الرسمية والصنائع ••••

•••• بسم الله الرحمن الرحيم •• وبه نستعين في الوقائع ••

الفن في اللغة الضرب اي النوع او التزيين وكلا المعنيين يناسب ما سماه فنا لانه في بيانه نوع من مسائل تتعلق بالبلاغة يزين باستعمالها الكلام **الثالث** اي الواقع في المرتبة الثالثة من الفنون الثلاثة فالمعنى الفن الذي هو ثالث الثلاثة لان الفنون مرتبة في تحصيل البلاغة وتكميلها او ثالث الفنين فانه جعل الفنين المتعلقين بالبلاغة السابقين علمين ثلاثة **علم البديع** هو في اللغة المبتدع اسم فاعل او مفعول فاضافة العلم الى الاول الى الفاعل وعلى الثاني الى المفعول اي علم مبتدع الكلام فانه من زين كلامه بهذه المحسنات فقد اتى بكلام مبتدع او علم متعلق بالكلام المبتدع وقد جاء بمعنى الحبل الذي فتل اوتاره ونقض ثم فتل • فالكلام الذي تم تزيينه بهذه المحسنات به كالحبل الذي فتل اوتاره ونقض ثم فتل في المرتبة

الفن الثالث علم البديع

وهو علم اي قال الشارح المحقق العلم في تعريفي المعاني والبيان بملكة يقتدر بها على التعبير
ادراكات جزئية متعلقة باصول وقواعد او قواعد الفن وجواز ان يراد نفس تلك الاصول
وزاد المحقق المحشي الشريف زمانه تجويز ارادة التصديقات بتلك الاصول بل رجحها يعني قوله
يعرف به وجوه تحسين الكلام انه يعرف به كل وجه جزئي يرد على سامع الكلام البليغ او
المتلفظ به مما ورد في هذا الكلام او اريد ايراده بمقتضى استعمال المعرفة السابقة في ادراك
الجزئي على طبق ما ذكره الشارح الجليل في تعريف علم المعاني من التفصيل • فما ذكره ثاني
شرح قوله يعرف به وجوه تحسين الكلام من قوله اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها
بقدر الطاقة محل نظر اذ تصور معانيها اشارة الى ما يحصل من تعريفات المفهوم الاصطلاحي
وهو معاني كلية لا تتراخى ارادتها استعمال المعرفة السابقة في ادراك الجزئيات ومع
ذلك ليس داخلا في العلم بالمعنى المذكور بل في العلم بمعنى المسائل والمبادي والموضوعات
وضبط الاعداد لا يكون من المقاصد العلمية ونتايجها وقوله تفاصيلها ظاهر فيما يحصل
من تقسيمات المفهومات وهي ايضا مفهومات كلية ليست من المقاصد العلمية ونتايجها وكانه
لما لم يشاهد في هذا الفن سوى تعريفها وتقسيماتها ظن ان لا اشتغال فيه وليس كذلك لان المقصود بذكر
كل من الاقسام الحكم على كلية بانه يحسن للكلام البليغ قال الشارح المراد بوجوه تحسين الكلام الوجوه
المعهودة المذكورة في صدر الكتاب حيث قال ويتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا فهذا وجه
الاشارة جعل الالف واللام للعهد وح يفوت قصد الاستغراق الذي لا بد منه في وجوه التحسين
ليس هو بعينه فينبغي ان يقال المراد تحسين الكلام التحسين الوصفي المذكور في صدر الكتاب بقوله
ويتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا ويمكن ان تريد بالكلام الكلام البليغ لفهم العهد من
اللام ولا يخفى ان تحسين الكلام البليغ انما يكون بما يكون خارجا عن بلاغته والا لصار بليغا
بهذا التحسين فلا يكون التحسين للكلام البليغ وبعد تخصيص الوجوه بالوجوه التي هي خارجة عن
البلاغة جعل الشارح تعريف العلم تاما به وحكم بان قوله **بعد رعاية المطابقة** اي مطابقة
الكلام لمقتضى الحال **ووضوح الدلالة** اي الخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه
انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين وجه ذلك انه يكون ايراد هذه الوجوه بدون التحسين
كتعليق الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالتحسين وكانه اراد مزيد التنبيه والا فالعهد
لا يكفل بتخصيص الوجوه بالوجوه التابعة لوجوه البلاغة بكمال التبعية المذكورة اذ لا معنى لتبعيتها

بوجوه

بوجوه البلاغة الا بعدم الاعتداد بها بدونها ولك ان تقول الوجوه التابعة لوجوه البلاغة ربما يكون
مقتضى الحال وبكونه مظنة التباسها بوجوه المبحوث عنها في البديع فيه علاوة التحسين التابع للبلاغة
بالوجوه المبحوث عنها انما يكون بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة حتى لو لم يتم شيء منهما بدون
هذه الوجوه لم يعد في الكلام من المحسنات البديعية واما ما قيل جعل الكلام على العهد بعيد عن
المقام فالاولى بمقام التعريف حمل وجوه تحسين الكلام على مفهوم العام واخراج ما سوى المحسنات
البديعية من الوجوه الداخلة في البلاغة بقوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة البديعية
يخرج ما بعض ما هو داخل في البلاغة من الخلو عن التنافر ومخالفة القياس والغرابة وضعف
التاليف فينبغي الجمع في قوله وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة او المخالفة
لقياس اللغة ويمكن دفعه بان هذا الوجه حمل وضوح الدلالة على ما هو المعتبر في البيان اما الوجه
على مقتضى عموم البيان فما سوى الخلو عن التنافر لعدم دخله في وضوح الدلالة او المخالفة لقياس اللغة
او القاعدة النحوية او الغريب لا يكون واضح الدلالة وان توهم المحشي المحقق انه لا ينافي الوضوح الا
الغرابة والتعقيد مطلقا واما التنافر فمما يعلم بالحس ولا تعلق له بعلم فلا يتوهم دخوله في علم البديع
وبانه لو جعل الكلام الفصيح او ما سواه خارج عن درجة الاعتبار خرج عنه ما له دخل في الفصاحة •
اذ ليس به تحسين الكلام الفصيح بل جعل الكلام فصيحا ويعلم مما ذكرنا انه لو قال يعرف به وجوه تحسين الكلام
بعد رعاية البلاغة لكان اخصر واوضح ويكون قوله بعد رعاية البلاغة مخرجا لجميع الوجوه الداخلة في بلاغة
الكلام بلا تكلف لكن يرد على هذا التعريف لو لم يعتبر العهد كما يرد على تعريفه انه يدخل في علم البديع ح
الوجوه المحسنة للكلام البليغ مما يبحث عنه في علم العروض والقوافي وغيرهما من العلوم الادبية اذ بها
يكتسب الكلام البليغ حسنا لا مزية فيه **وهي ضربان** اي الوجوه المحسنة نوعان **معنوي** يفيد حسن المعنى
ويكون لها مزيد تعلق بحسن المعنى وان كان لا يخلو عن تحسين اللفظ كما يظهر لك في بعضها **ولفظي**
له مزيد تعلق بتحسين اللفظ كذلك واما الغرض المتعلق بكليهما بان لا يكون له مزيد اختصاص بجهة
فما لم يوجد **اما المعنوي** بدا بالمعنوي لان الاعتداد باللفظ لكونه وسيلة للمعنى ولهذا المعنى الحسن
اصل الحسن في المحسنات اللفظية ان يكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس **فمنه المطابقة**
وهما يحتج به اما بمعنى الموافقة او المساواة ويؤيد الثاني تسميته بالتكافؤ فانه بمعنى الاستواء **ويسمى**
الطباق وهو مصدر مثل المطابقة كالقتال والمقاتلة يسمى بها لموافقة الضدين في الوقوع في جملة واحدة
واستوائهما في ذلك مع بعد الموافقة بينهما **والتضاد** ووجهه ظاهر **والتطبيق ايضا** يقال طبق الشي

الشيء اوالتمم بالجملة عقب الضدين وشملتهما والبديع ايضا وجهه ظاهر وقيل المطابقة مصدر
طابقت بين الشيئين اذا جعلت احدهما على حذو الآخر وما ذكرنا اقرب فتامل لا ابعد وهي الجمع بين
متضادين بهذه عبارة المفتاح ولما كان مراده بالمتضادين المعنى اللغوي دون الاصطلاحي الكلامي
على خلاف دأبه لانه يذكر الاصطلاحات الكلامية ويريد معانيها الاصطلاحية منه بجمع المنقول والمعقول
فسره المحقق بقوله اي معنيين متقابلين في الجملة سواء كان تقابل الضدين في الجملة اي المعنيين
الموجودين المتواردين على محل واحد بينهما الخلاف او غاية او تقابل الايجاب والسلب او تقابل
العدم والملكة او تقابل التضايف وسواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وقيل لا يجعل الخبر بين
تقابلا والا يسمى الجمع بين الاب والابن طباقا على ما هو الظاهر بل هو مراعاة النظير اقرب والحق
ان يجعل التفسير مجرد قوله معنيين متقابلين ويكتفي في تعميمه بعدم تعيينه ويجعل قوله في الجملة
متعلقا بالجمع اي الجمع مطلقا سواء كان في جملة واحدة او في جملتين احدهما جزء من الاخرى اولا
والاظهر ان يقول بين متضادين بين فصاعدا اويكون على طبق وهي او الجمع وقوله من الطب ق
فتفطن فانك من المختبرين بلفظين اي السبب لفظين من نوع قدمه لان لطف التضاد وفيه
اتم ايف والمتكلم كلما جمع الضدين في تركيب جمعهما في نوع واحد من الكلمة وهذا اوجب من القسم الثاني
ولانه اكثر واتم على الشيء يشهد بذلك انه لم يهمل شيئا من امثلة اقسامه بخلاف اقسام ما يقابله
فانه لم يمثل الا القسم واحد من اقسامه وقد حكم الشارح بانه لا يوجد الآخر ومن لا يتفطن كما ينبغي
لكلام ارباب القيد ويقول بهذا التقسيم تطويل لا طائل تحته اسمين نحو قوله تع وتحسبهم ايقاظا جمع يقظ
على وزن عضد او كتف بمعنى يقظان وهم رقود اي نيام او فعلين نحو قوله تعالى يحيي ويميت
او حرفين نحو قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت لا يخفى على البالغ مرتبة رجال البلاغة
حسن ما في هذه الامثلة من الطباق كيف وقد اوقع المتكلم بين الضدين فيها الاتفاق كما اوقع في
المحكي عنهما الوثاق فتشابه التطبيق فيها من وجهين قال القاضي اي لها ما كسبت من خير وعليها
ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب
في الاعمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل بهذه عبارته والاحتمال
هو الاضطراب في العمل او من نوعين عطف على قوله من نوع والتسمية تقتضي ان تكون ستة اقسام
اسم وفعل او حرف وفعل وحرف فهذه اقسام ثلاثة تتضاعف باعتبار التقدم والتأخر ولم يمثل المحقق
للقسم الاول الا تمثيله للاسم المتقدم فقوله نحو قوله تعالى او من كان ميتا فاحييناه قال

الشارح

الشارح فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهذا
انما يستقيم لو كان الموت والاحياء بمعناهما لكن قال المحقق اي ضالا فهديناه وهذا يشهد له
ما بعده من قوله تعالى وجعلنا له نورا يمشي به في الناس قال القاضي مثل به من هداه الله تعالى وانقذه
من الضلالة وجعل له نور الحجج ويمكن تصحيح التمثيل على طبق ما ذكره الشارح الجليل بان المراد بالتمثيل
ان كنت غافلا فعل فمن المتحول وبالجملة فالظاهر ان الاحياء مما يتعلق بالحيوان فالاولى ان
من قبيل اشداء على الكفار رحماء بينهم واما تمثيله للفعل المتقدم فبقوله في الايضاح يصلون ويصوم
الروع مبذول فقدم ذكر الصون بلفظ الفعل اولا والبذل المقابل له بلفظ الاسم ثانيا قال الشارح الموجود
من الاقسام الثلاثة هو الاول فقط ونحن نقول لا نقتصر في امثال هذه المقامات بما وقع بل على ما وقع يمكن
لكن نا غلة فمثال الحرف والاسم الصحيح كمل بغيره وعلى السقيم كلا ومثل الحرف والفعل الصحيح ما يغرو
السقيم ما ينفع بهذا وما ذكره من التفصيل لا ينافي الا الطباق بين اللفظين واما الطباق بين اكثر
غير يريد اقسامه باعتبار اجتماع الثلثة والتقدم والتأخر الى غير ذلك وضبط اقسامها مفوض الى
فطانتك وهو ضربان اي المطابقة على طبق وهي الجمع وهو عند الشارح للطباق فكانه دعاه اليه تذكير
الضمير او عبارة الايضاح والطباق ينقسم الى طباق الايجاب وهو للتخصيص كالتفسير وهو ليس بمذكر
مؤنث لان التذكير باعتبار الخبر هو الاكثر من الاكثر وظهور جانبه من الدعوى من الايضاح طباق
الايجاب كما مر اي كالامثلة مرت بحذافيرها وطباق السلب قال المحقق تبعا للشارح وهو ان يجمع بين فعلي مصدر
واحد احدهما مثبت والآخر منفي او احدهما امر والآخر نهي والمثال الاول للاول والثاني للثاني قلت يخرج
منه بيانه نحو لست بعالم وانا اعلم ونحو احسبك انسانا او لست بانسان ونحو اضرب زيدا وما ضربت
عمرا ولا تضرب زيدا وقد ضربت بكرا او الاولى وهو الجمع بين الثبوت والانتفاء نحو قوله تعالى ولكن اكثر
الناس لا يعلمون اي وعد الله وصدق وعده بجهلهم وعدم تفكرهم يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا اي
ما هو ظاهر الحيوة الدنيا ويغفلون عن الباطن الذي هو الحيوة الآخرة او يعلمون ظاهر الحيوة الدنيا التي
هي وسيلة الشهوات ولا يعلمون باطنها الذي هو وسيلة للحيوة الابدية كما قال وهم عن الآخرة هم
غافلون ونحو قوله تعالى فلا تخشوا الناس واخشون نهي للحكام ان يخشوا غير الله في حكوماتهم ويداهنوا
فيها خشية ظالم او كبير قال المحقق وقيل ومنه قوله تعالى لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون اي لا يعصون
الله في الحال ويفعلون ما يؤمرون في المستقبل وفيه نظر لان العصيان بعينه فعل المأمور به فكيف يكون الجمع
بين نفيه وفعل المأمور به طباقا وهذا وفيه نظر من وجه آخر ايضا لان ما امرهم الى ان لا يجعل لا يعصون الا حالا

ويقتضي ان يقال لم يعصوا الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون فقوله لا يعصون بمعنى لم يعصوا عبّر عن
الماضي بالمستقبل قصدا الى الاستمرار بعدم العصيان فيما مضى وفيما سيأتي كما في قوله تعالى لو يطيعكم في كثير وقد
سبق وقال الطباق قد يكون ظاهرا كما ذكرنا وقد يكون خفيا نوع خفاء كقوله تعالى مما خطيئاتهم اغرقوا فادخلوا
نارا طابق بين اغرقوا وادخلوا نارا ومثاله في الاساس للجمع بين هاتا وتلك والشارح لم يلتفت الى التقسيم
بل ذكر ما يشعر بانه لا يقول بهذا التقسيم وانما هو غير الظاهر داخل في الملحق بالطباق حيث قال ومن الملحق
قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق ونحن نقول ما هو غير الظاهر
ما لم يكن بين الفعلين او الاسمين تضاد بل جعل التضاد ويتصرف في احدهما او فيهما في الاستعمال فان اغرقوا
وادخلوا فعلان لا تضاد بينهما وانما حصل التضاد بجعل مفعوله نارا وكذلك هاتا وتلك ليسا
الا اسم اشارة فليس هناك تضاد وان اخذا متضادين لتصرف فيهما بان جعل المشار اليه بهاتا
بعيدا تاما وتلك بعيدا في الجملة لا بعيدا تاما فالاولى ان يورد في مقام التمثيل للطباق ما هو ملحق به ينظر
الى ما هو بصدده وتنبيها على جريان هذه القسمة في الملحق بالطباق ايضا فتوهم انه وقع في هذا التقسيم اشتباه
الملحق بالطباق الغير الظاهر ويجعل غرض الشارح بهذا شاهد يتفطن له من يفهم الى التوجه بدقائق
المقصد فكن ذلك الرجل تجده **ومن الطباق** لم يقل ومنه لئلا يتبادر الوهم الى انه من متعلقات تقسيم الطباق
الى طباق الايجاب وطباق السلب فيرجع في حيزه الى طباق الايجاب **نحو قوله** اي ابي تمام في مرثية ابي نصر
محمد بن حميد حين استشهد واراد بنحو قوله ما ضبط ما سماه بعضهم تدبيجا بالدال المهملة والباء التحتية
الموحدة والجيم ومن صحّفه بالحاء المهملة لم يرد الا التسفيه بما يرده الرواية والدراية اذ ليس من معنى التدبيج
ما يناسب المعنى الاصطلاحي بخلاف التدبيج فانه التزيين بالديباج على ما في القاموس والتزيين على ما
في الدستور وقال الشارح دبج الارض المطر زينها وهو يناسب المعنى الاصطلاحي الذي نقل المعنى تفسيره
بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية والتورية وينبغي ان يقصد بالالوان ما هي متضادة
او لم يتضاد ولكان من القسم الثاني من الملحق بالطباق والملحق به فمن جعله من الطباق نظر والا يظهر وجه لتخصيص
التدبيج بما قصد بالالوان الكناية او التورية من دون ان يشمل المجاز وما قال من الطباق دفعا للتوهم
انه قسم لم يوجه تخصيصه باسم او دفعا لتوهم انه من القسم الثاني الملحق به والتضاد باعتبار الطباق الحقيقي
تردّى ثياب الموت حمرا فما اتى لها الليل الا وهي من سندس خضر وفي هذا المثال تنبيه على ان
المراد بالالوان في تعريف التدبيج ما فوق الواحد فالحاشي المنقول عنه حمر مرفوع في البيت خبر بعد خبر لان
بواقي القصيدة على حركة الضم ومن جملة ابياتها قوله • وقد كانت البيض القواضب في الوغى بواتر وهي

الآن

٢٩٩

الآن من بعده بتر على ما يشهد في زرد لتعزية على القصد بهذا ولا يخفى ان هذا الايلام قوله في شرح البيت
فلم يدخل في ليلة الا وقد صارت الثياب من السندس خضرا من ثياب الجنة فانه وقع في جعل الخضر صفة
للسندس وهو الموافق للعرف لانه اذا ذكر اصل الثوب يجعل اللون صفة الاصل لا الثوب فالوجه
ان يجعل خضر مرفوعا خبر مبتدأ محذوف اي هو خضر ويجعل الحالة صفة السندس قال الشارح اي ارتدى الثياب
الملطخة بالدم هذا فاما او ثياب الموت فثياب مات فيها والاضافة لادنى ملابسة ويحتمل ان يراد ثيابا الموت
وما يلحق به لانه وقد صارت كثياب لبسها والاضافة الى الموت لانه البسها الموت حيث لبسه بالحسه
وفي جمع الثوب اشارة الى معه وجراحاته حتى البسه كل جراحة لونا فالمعنى ارتدى الدم فاتى اثلاء الدماء
السيل ودم يتعقب ثوبه الا وهي من سندس خضر والسندس رقيق الديباج مضروب بالاخلاق والقصد
من الشيب بالحمر الى القتل ونصب السيف ومن الثاني الحياة الابدية او الذات الجنة واللذة والنصب
والقتل والحياة متضادان فالبيت من قبيل الكناية وقال الشارح لا تبقى الكناية بمعنى الامن الا ان ترد مع المكان
القول الوقوع فتنفي الكناية لا تجوز الا بان لم ليس كناية بل ارتدى الثياب الحمر والسندس والخضر ولا
ان المراد به الالوان وخلاف في قصد الكناية لان انغ الكنايات ومثل المعنى لتدبيج التورية بقول الحريري
فمذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى
رثى لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر قال الشارح فالمعنى القريب المحبوب الاصفر هو الانسان
الذي له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد هنا فيكون تورية واذ ذكر الالوان لقصد التورية لا يخفى
انه يكون في كل لون تورية كما يوهمه البعض اذ قول المتبادر من ذكر الالوان القصد الكناية او التورية ان لا يخلو ج
الالوان منهما ولا مانع من الاجتماع فالاولى ان يقال قول الحريري مما اجتمع فيه كلاهما فما سوى الاصفر كناية
فاغبرار العيش الاخضر كناية عن تكدر العيش الناعم واسوداد اليوم الابيض كناية عن سوء الحال الحسن
وابيضاض الفود الاسود كناية عن وهن البنية كما ان اسوداد كناية عن ... ونقول يحتمل ان يراد به
الاصفر المحبوب الجميل كما ان بنات الاصفر كناية عن نساء الروم المشهورة بالحسن فيما بينهم قال ابو صخر
في امر عيب الى غزوة تبوك هل لكم في بنات الاصفر فازور المحبوب الاصفر اي عدوله كناية عن العفو
والبوء التام فامثال الكناية ولذا لم يجد البعض احدهما التورية بمعنى ذلك وهذا المثال ايضا غير متيقن فكانه لو ا
لم يذكر التورية مثالا ههنا **ويلحق به** اي بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما
بما يقابل الآخر نوع تعلق السببية واللزوم **نحو قوله تعالى اشداء على الكفار رحماء بينهم** فان الرحمة وان لم تكن
مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي يقابلها الشدة بسبب العنف الذي يقابل الرحمة ولا يخفى ان

ان سبب المقابل للشيء ومقابله غير مجامع معه كما ان سبب للشيء يقابل له فيه خلل في تعريف
الطباق على التقابل لذات الشيء وح يتجه انه ينبغي ان يقدم قوله ودخل فيه ما يختص باسم المقابلة على
قوله ويلحق به ويمكن دفعه بان المراد بقوله ودخل فيه انه دخل في الطباق والملحق به بقرينة ان بعض الامثلة
المذكورة مما ذكر فيه الملحق بالطباق ومنهم من تكلف وقال بهذا الشيئان داخلان في الطباق الا انه
غيره من الطباق اعرض من التقابل فنبه على التفاوت بذكر لفظ اللحاق وبهذا التكلف يندفع الايراد
قال المص وعليه قوله تع وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل يستلزم
الحركة المضادة للسكون والعدول عن لفظ الحركة الى لفظ ابتغاء الفضل لان الحركة ضربان حركة لمصلحة
وحركة لمفسدة والمراد الاولى ولا الثانية هذا وفيه ان السكون ايضا ضربان فينبغي ان يعد لغة ويمكن
دفعه بان العدول عن الحركة الى ابتغاء الفضل يعني السكون للمصلحة ويمكن ان يجعل نكتة العدول ما
في ابتغاء الفضل من التنبيه على ان كل ما ينتفع من فضل الله تع لا يدخل لسعي العبد حقيقة الش رح
ومنه قوله تع اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق وقد مر ما يتعلق
فتذكر وثانيهما الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معنياهما الحقيقيان كذا ذكره
الش رح وينبغي ان لا يختص بايهام التضاد بجمع ما يتضاد معنياهما الحقيقيان بل يجعل منه جمع ما يتضاد
معنياهما المجازيان المشهوران وان عبر عن المعنيين بهذين اللفظين ابرز المعنيان في صورة المتضادين
فالحسن راجع الى المعنى بهذا الاعتبار فلا يتوهم ان هذا جمع لفظين معنياهما متضادان فالحسن عائد
الى اللفظ لا الى المعنى فلا يصح جعله من المحسنات المعنوية نحو قوله اي دعبل كذا بدع تشا خزاعي رافعي
لا تعجبي يا سلم ترخيم سلمى اذ المراد يا سالمة من العيوب فيكون السلم بمعنى السلام المستعمل في السالم
من رجل يعني نفسه عبر عنه برجل ليمكنه الوصف بالجملة ضحك المشيب هو كالشيب الشعر وبياضه قال
الش رح اي ظهر ظهورا تاما فجعل الضحك كناية عن الظهور التام اما لان الظهور التام للشيب يجعل
صاحبه مضحكا للناس او لان الضحك يستلزم ظهور ما خفي من مستورات الشفتين برأسه فبكى اي ذلك
الرجل لتذكر الموت او التاسف على زمان الشباب فلا تقابل بين ظهور الشيب والبكاء بل يكاد
يكون بينهما تلازم لكن بين المعنى الحقيقي للضحك والبكاء تقابل ويمكن ان يراد بضحك المشيب سروره
تشبيها للمشيب برجل سار عن قوته وعنته وبالبكاء الحزن فح يكون من اصل الطباق ويسمى الثاني ايهام
التضاد لان المعنيين المذكورين الغير المتقابلين قد عبر عنهما بلفظين يوهما التضاد والتقابل بين معنيهما
الحقيقيين او المجازيين مع الشهرة ودخل فيه اي الطباق بالتفسير الذي سبق والملحق به ما يختص باسم

المقابلة

المقابلة وانما جعله السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية حيث ذكره وحده في مقابلة
الطباق وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر ثم بما يقابل ذلك على الترتيب فيكون داخلا
فيه فانه يصدق عليه الجمع بين معنيين متقابلين لان المراد بالجمع بين معنيين فصاعدا كما اشرنا اليه
وح كان يتجه عليه انه جعل داخلا في الطباق دون مراعاة النظير مع انه كما يصدق عليه بحسب الجمع
المتقابلين تعريف التضاد يصدق عليه بحسب اعتبار جمع المتوافقين تعريف مراعاة النظير ودفعه بقوله
والمراد بالتوافق خلاف التقابل لان التناسب غير مشروط بذلك بشواهد الامثلة وههنا
وانما رجح الحكم بدخولها في الطباق لكن لا ينبغي كون بعض افرادها من مراعاة النظير الا الذي لم يشترط فيه
التناسب لم يشترط عدمه وقد توجه كلام القوم بان الطباق الجمع بين الضدين بلا فصل بخلاف المقابلة
فانه يشترط فيه الفصل بين المتقابلين بغيرهما ويرده تمثيلهم المطابقة بامثال فليضحكوا قليلا
وليبكوا كثيرا وقد يوجه بان الطباق هو جمع المتقابلين فقط والمقابلة جمع المتقابلات وغيرها او يخص
الطباق بجمع المتقابلين فقط فخرج جمع المتقابلات مع غيرها ذكر على ترتيب التناسب الى المجموعة اولا منها
ولعمري هذا لامع من المحسنات البديعية المعنوية ثم قسم المقابلة الى اقسام مقابلة الاثنين بالاثنين
والثلاثة بالثلاثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك مما لا يحصى ولا يخفى هذا التقسيم والتسمية من التطويل
بلا طائل لم يلتفت اليه المص ومنه علينا فاقتصر على تلك الاقسام بذكر الامثلة الثلاثة قوله نحو قوله تع
فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا ونحو قوله اي قول رجل يكنى بابي دلامة عم و زند عمانية ما احسن
الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل ذكر الرجل تغليبا وحديث المراة معلوم
بطريق الاولى لانه اذا لم يرتفع قبح الكفر والافلاس لكمال الرجل برجوليته كيف يرتفع لنقصان المراة
لكونها امرأة ونحو قوله فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى اي بالكلمة الحسنى اعني كلمة التوحيد
او بالمثوبة الحسنى اي الايمان او بالملة الحسنى وهو الملة من عبد الله او بالمثوبة الحسنى وهي الجنة فسنيسره
لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى قال الشارح ولما كان التقابل في
الجميع ظاهرا الا مقابلة الاتقاء والاستغناء بينه بقوله المراد باستغنى انه زهد فيما عند الله كانه
مستغن عنه فلم يتق ويمكن ان يقال لما كان ظاهر العبارة ادخال المقابلة في الطباق وكان المراد
ادخاله في الطباق وما يلحق به ثم نقول مقابلة الاستغناء عن الله تع بالتقوى ظاهر مستغن عن جعله
في قوة عدم التقوى فتامل او المستغني بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق وزاد السكاكي اي
فيما تعريف المقابلة قيدا آخر فعرفه بانه جمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما واذا شرط اي اعتبر

ههنا اي فيما بين المتوافقين او المتوافقات ام شرط ثمه اي فيما بين الضدين او الاضداد ضده اي ضد
ذلك الامر كما بين الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده
وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها وهي البخل والاستغناء والتكذيب فجعل
هذا التكوين بيت ابي الامر من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس
ضده بل الفاه اذ مبنى على الاجتماع او الافلاس مع الاسلام ليس بقبيح فضلا عن كونه غاية في القبح هكذا
شرح كلام المحقق والمفتاح وافقه شريف زمانه ونحن نقول اثبات مذهب جديد للسكاكي بلا سند يعتد به
مما يستحسنه العقلاء وموافقة السكاكي واذا شرط هنا امر شرط ثمه ضده كما يحتمل ان يكون بيانا لما لابد
منه للمقابلة يحتمل ان يكون بيانا لما به يكمل ويزيد حسنها بل سوق كلامه حيث قال بعد التعريف ثم اذا شرط ههنا
امر شرط ثمه ضده يدل على المخالفة بين هذا الكلام والتعريف وذلك لان التعريف بيان لما لابد منه للمقابلة
وهذا بيان لما لابد منه ولم يدخل شيء منهما والكلام المقصود احتمال انه زاد السكاكي بما اشتمل عليه حيث قرر قوله
ثم اذا اشترط الى آخره بقوله واذا شرط الى آخره ومما وقع في هذا الكلام السكاكي في تعريف المقابلة خلافا لما
ما اشتهر بكلام الايضاح حيث زاد على تعريف السكاكي للمقابلة وهي ان يجمع بين معنيين متوافقين او اكثر
وضديهما قوله او اضدادهما واتخذه الشارح المحقق والمحقق الشريف مذهبا في شرح كلام المفتاح وحرفا
بانه لابد في الكلام من حذف معطوف اي واضدادهما وليس بذاك لان المعنى كلام السكاكي ان يجمع بين معنيين
المتوافقين وهو ضدهما والضد الاكثر [illegible] لا وجه لجعل الجمع بين المتناسبين
وضديهما على الترتيب مقابلة دون الجمع لا على الترتيب لان الجمع لا على الترتيب ايضا من المحسنات ونشر
لا على ترتيب اللف وكانه لذلك حذف السكاكي قيد الترتيب عن تعريفه ولا يذهب عليك انه لا يجب
ان يكون الشرط وضده خارجين عن الاضداد والموافقات كما توهمه العبارة الا ترى ان التيسير واحد
من المتوافقات والتعسير واحد من الاضداد **ومنه** اي من المعنوي **مراعاة النظير** والتسمية بهذا الاسم
والتوفيق جعل الشيء موافقا للشيء والتلفيق اي ضم الشيء الى الشيء بالخياطة بطريق نقل الاسم من
افعال المتكلم في مقام التكلم به او جعلت بهذه الثلثة مبنية للمفعول كانت تسمية باسم صفات
الاثر كالتناسب والائتلاف **ويسمى التناسب والتوفيق وهي جمع امر وما يناسبه** شامل
للطباق والمشاكلة ومراعاة النظير فاخرج بقوله **لا بالتضاد** الطباق والمراد بالتضاد وما هو بصدد
التضاد ومن بالمعنى المعتبر سابقا فيخرج الطباق راسا بقي المشاكلة لا تجمع امرا وما يناسبه بمناسبة
الطوارئ بتعبير واحد فلا بد من قيد يخرجها وقد اهمله القوم ولا يبعد ان يقال المتبادر من الجمع في الترتيب

[illegible]

لا الجمع

لا الجمع في تعبير لا يقال الجمع في التركيب ايضا قد صدق عليه لانا نقول ليس جمع المشاكلة في التركيب
جمع لكن ناسب بل حصل بالجمع لانا نقول [illegible] عبارة المفتاح وهو الجمع بين المتشابهات لان الحيرة [illegible]
لا بالشبه كالقوس والسهم والوتر مثاله من التنزيل ما ذكره بقوله **نحو والشمس والقمر بحسبان** قال
الزجاج الشمس والقمر في موضع الابتداء وقوله بحسبان يدل على الخبر اي يجريان بحسبان اي بدلالة على عدد
الشهور والسنين وجميع الاوقات كذا ذكره الطيبي **ومثاله** من شعر البلغاء ما اشار اليه بقوله **نحو**
قوله اي قول البحتري في صفة الابل المهزولات **كالقسي المعطفات** اي كالقوس المنحنية من عطف
العود وعطفه حناه **بل الاسهم** جمع سهم **مبرية** اي منحوتة **بل الاوتار** جمع وتر ومن لطائف هذا البيت
انه جمع فيه ما يجمع بينها في الخارج وجعل الشارح المثال الاول جمع المتناسبين والثاني جمع ثلثة متناسبة
وقال وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للمهلبي الوزير انت ايها الوزير اسمعيلي الوعد شعيبي التوفيق
يوسفي العفو محمدي الخلق والمهلبي نسبة الى المهلب الشاعر بصيغة اسم المفعول من [illegible]
وشيوخهم ابو المهالبة وذلك الوزير كان من المهالبة واسمعيل عليه السلام في صدق الوعد ذكر في تفسير
الكواشي انه وعد رجلا ان يقيم مكانه حتى يعود اليه الرجل فذهب الرجل فنسي سنة وهو دام في مكانه هذا
الى ان [illegible] سنة حتى تذكر الرجل وعاد وعفو يوسف مستغن عن البيان والشعيب موفق بالعبادة والصلاة
واخبر الله تعالى عن خلق محمد بقوله وانك لعلى خلق عظيم سئلت عائشة رضي الله عنها عن خلقه ص فقالت
خلقه القرآن ومن امثلته ذكرها المحقق ويمكن ان تجعل منه اربعة قول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه في الندى
من الخبر المأثور منذ قديم احاديث يرويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم قال
فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية ثم بين السيل والحيا والبحر
وكف تميم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في العنعنة او جعل الرواية لاصاغر عن كابر كما يقع في سند
الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال ولهذا جعل كف الممدوح اصلا للبحر
مبالغة هذا كلامه ومما في البيت الثاني وعدل عنه ومن تبعه لان جمع السيول يجمع كثرة لتعدد الرواة
في كمال القوة بكثرة الرواية وبلوغ حد الشهرة بل التواتر فيفيد اليقين وفيه ان العنعنة اثبات
ما ادعاه من كونه كالاحاديث الصحاح ولا يخفى ان صحة العنعنة وتكثير الراوي ودعوى الاصحية من
الامور المتناسبة فليسا الحديثين خارجين عن التناسب ذكر البيان لاختلاف البيت كما يجمع **ومنه**
اي من مراعاة النظير **ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى**
التناسب قد يكون ظاهرا **نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير** اي العالم

فان اللطف يناسب ما لا يدرك بالبصر والخبرة تناسب ما يدرك شيئا لان العرك لا ... يكون خبيرا
به كذا ذكره الشارح وفيه نظر لان الخبير هو المدرك للشيء الا انا يناسبه فالاولى ان يقال الخبير يناسب كونه مدركا
للابصار لانه للخبير هو المدرك فيتحقق المناسبة باعتبار العموم والخصوص وقد يكون خفيا قال المص ومن
خفي هذا الضرب قوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم
توهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن اذا انعم النظر علم ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب
الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه وهو العزيز اي الغالب من قولهم عزه يعزه اذا غلبه ومنه المثل من عز بز
اي من غلب سلب ثم وجب ان يوصف بالحكيم لئلا يتوهم ان الغفران خارج عن الحكمة لان الحكيم من يضع الشيء في
محله فهو احتراس حسن اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة
فيما فعلته هذا كلامه وتبعه الشارح ونحن نقول والله اعلم الظاهر ان الحكيم ليس من الاحتراس بل تكميل لانه
من الوصف بالعزة لتحقيق تمكنه من المغفرة لمستحق العذاب لا بد من الوصف بالحكمة لانه لا يغفر لمن يستحق
العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه والمتفوق على الكامل قد يكون متفوقا بالقدرة فقط فمنع الغلبة وقد يكون
متفوقا بالعلم فقط بالحكمة والعلم فلا يستفاد نفي المتفوق عليه مطلقا بمجرد حصر العزة فيه فلا بد من الاستثناء
من حصر الحكم ايضا **ويلحق بها** اي بمراعاة النظير وليس منها كما يوهمه تمثيل المفتاح لها بابيات السقط وحرف
كنون تحت راء ولم يكن بدال يوم الرسم غيره النقط اي الا تناسب بين المعاني المرادة بهذه الالفاظ فلان
المراد بطرف الناقة المهزولة وبالنون الحوت او معناه الحقيقي فان كلاهما يصح ان يشبه بها في الهزال فان
الشارح وليس المراد بالحرف على ما وهم واهم ولذا فسره في شرح المفتاح بالحوت مع تاخره عن هذا الشرح
وبالراي من رايته وقرب رتبته وبدال الداني لان الدال بعد الراء في رقم وبالرسم رسم الديار وبالسقط نقاط
المطر على الرسوم للاطراب وتلك المعاني المرادة بينها تناسب حوالة تناسب جماعة ويوهم من تعبيرها بالفاظ
تتناسب معانيها الاصلية اما التناسب فيما سوى الرسم فظاهر واما في الرسم فلان في معانيه رسم الخط
وان خفي الى الان وقوله فحطت على الوسيط في البيت الى بعد اعني وتخلت عن الوسيط اي اللباس **الاساء**
اي لباس يلبسه العامة والوسيط جلدة تلبسها الاماء الحيض مكان الازار **غادة** اي ناعمة لم تعرها من اللين
وترهتر لعطا فاعل تخلت لها **من عقيل في ممالكها ربيط** اي قبيلة وقوم خاملين يخلى عن اللباس الذي
ملكه الناقة التي لها من عقيل في ممالكها قبايل عن ركوب حرف في غاية الضعف يكونه مخرج من يخرب جلد
على رتبة لانه لا حراك او من الضعف يوم ذلك الراي رسم الديار التي غيره نزول المطر والاطلال
كما بينه عليها معنى ان ايراد البيت في المفتاح فمظنة لا التمثيل كما هو داب وبينه على انه ملحق بمراعاة النظير

فلا

فلا يحتاج الى ما تكلف البعض ان مراد المفتاح بجمع المتشابهات في تعريف مراعاة النظير الجمع
من المتشابهات حقيقة ومن المعبر بعبارات لها معان متشابهة فالمراد بقوله **نحو والشمس والقمر**
بحسبان والنجم والشجر يسجدان اي ينقادان لله تعالى فيما خلقهما له ما جمع فيه بين معنيين غير متناسبين
بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان فان اللفظ جمع بين الشمس والقمر والنجم مع عدم النجم وبينهما والمراد
به نبات لا ساق له واما جمع لايهام التناسب للتغيير وبالنجم الذي يناسب معناه الاخر للشمس
والقمر وسعد ابهامه ... التناسب جمع الشجر ايضا المناسب النجم التناسب لها بهذا ما قوى عليها الاية
واجراها العادة ولكن الان قوله النجم والشمس متناسب للشمس والقمر لان المقصود جريان حكمه تعالى
في العلويات والسفليات وخص الشمس والقمر لجريهما ابدا بحكمه تعالى على نهج واحد من غير ظهور تغيير فيهما
بحكمه والنجم والشجر لانهما في شان وفي كل سنة مرارا وبعضهما ما امر للحكم عليها اظهر فكانه قال تعالى
بحكمه في العلويات والسفليات فجمع الشجر والنجم مع الشمس والقمر جمع المتناسبات قال المص اما ما يسميه بعضهم التشابه
وهو من يوفق في الكلام معاني ملائمة وجمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقول من يصف
سحابا بسطها ونسجها ترو وتطوية مطارفها طرز من البرق كالتبر فوشي بلا رقم ونقش بلا يد ودمع
بلا عين وضحك بلا ثغر ولقول ... احلى وامر وارض وانفع ولين واحسن وارشد وابر
وانسب لمعالي ... ان تعاقب النظير وبعضه من المطابقة هذا كلامه اقول ان الاول ...
كلامه التوشيع ماخوذ من الوشيع ... صيغة المفعول اي رفيق او خطط بعض
على الطول والعرض ... السربال اي القميص والوشي اللباس المنقوش والطرز جمع طرز معرب
بها علامة والطراز جمع طراز وهو علم الثوب ومعنى البيت لبست الحق قميصا منقوشا من
خز ونقشها ... مطرزة بالبرق كالتبر وابكي ... الان فيه انه نوع دمع بلا عين وضحك
بلا ثغر ... لا يظهر وذلك للحق عند السلام ... احلى كن ... واللاو...
وامر كن من ابي الاعداء وهن للمخالف وانفع للموافق وكن ليا للملايم حسنا للضعيف وارشد
اي اصلح حال من تخيل حالة وابر اي ... واقطع المغتصب بين منابر ... القسم ... والنقد ...
اي اجيب يقال ندبه لامر فانتدب اي دعاه له فاجاب قال الشارح ... الاول داخل في مراعاة
النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة وهو الثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة
وفيه نظر لان الدمع والضحك ليسا من الامور المتناسبة بل المتضادة واقول ثانيا في نقد
كلامه ان جعل العبارات متناسبة المقدار بالاستواء والتقارب ليكون ... في الاتناسب

ليس يطلب ما ولا انتسابا ومنه اي من المعنوي الارصاد في اللغة الاعداد او ما تكلم احدا قبل
الآخر ما يدل عليه وقال الشارح هو نصب الرقيب ولو ساعده اللغة فوجه المناسبة ان جعل
المتكلم المخاطب رقيبا ينتظر العجز ويسميه بعضهم التسهيم وكانه اخذ هذا الاسم من السهم بمعنى النصيب
اي اعطاه نصيبا من الحسن او من السهم بمعنى البيت الذي هو اشهر وجار من بلد الى بلد فسمي التسهيم
لانه يجعل الشعر بهذا العمل بيته سهما او من السهم بمعنى يجر على باب بيت حتى اصيد الاسد فانه اعلم
الاسد وقع فسد الباب فجعل في البيت قبل العجز ما يصدر العجز وقال الشارح هو من برد مسهم
اي فيه خطوط مستوية كانه جعل منقولا منها مع التزيين وهو ان يجعل قبل العجز اي الاخر وفيه
خمس لغات العجز مثلثة كعضد وكتف ويؤنث فينبغي تانيث الضمير في قوله ما يدل عليه من الفقرة
هي بالفتح والكسر في اللغة لما انتضد من عظام الصلب من الكاهل الى العجب ثم اشتهرت في حلي اصيغ
على شكل فقرة الظهر ثم في عرف الفن ما هو في النثر بمنزلة البيت في الشعر مثلا قولهم يطبع الاسجاع
بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى الا ان البيت يكون هنا وحده والفقرة
لا يكون فقرة بدون الاخرى او من البيت ما يدل عليه اي العجز وهو اخر كلمة من البيت او الفقرة وما
يدل عليه قد يكون بحيث يدل عليه مطلقا اما في الفقرة نحو قوله تع وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا
انفسهم يظلمون فان الاستدراك من قوله وما كان الله ليظلمهم يدل على العجز واما في البيت نحو قوله
اي قول عمرو بن معدي كرب اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع فان قوله وجاوزه
يدل على ان الاخر ما تستطيع وقد يكون بحيث لا يدل عليه او لم يعرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه
اواخر الابيات ويجب تكراره في كل منها وينسب اليه القصيدة فيقال قصيدة لامية او نونية بل
ربما توهم خلافه اما في النثر فكقوله تع وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت
من ربك لقضي بينهم فيما فيه يختلفون وصاحب الشرح من رواية فيما هم فيه يختلفون نون سهو فانه لو لم يعرف
هذه الفواصل على النون لربما توهم ان العجز هنا فيما فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه واما في الشعر فكقوله
احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامي فليس الذي حللته بمحلل وليس
الذي حرمته بحرام فانه لو لم يعرف الروي لربما توهم ان العجز بمحرم فلا دلالة ما يدل على العجز في الارصاد
لا يتحقق على الا اذا عرف الروي فلذا قيد التعريف به كذا يستفاد من الشرح وههنا بحث من وجوه
احدها ان الدلالة في قوله وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون لا على صفة الروي لجواز ان يكون
اخر الكلام ولكن كانوا انفسهم يظلمون ابدا الى غير ذلك وكذا البيت لجواز ان يكون اخر البيت الى ما

تستطيعا

تستطيعا وثانيها ان لا دلالة في قوله تع وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا الآية على
العجز مع معرفة الروي ايضا لجواز ان لا يكون يختلفون بل ما هو اولى لانه اقرب طباق الماضي السابق الا ان
المراد بالدلالة على صيغته وصيغة يختلفون مع يختلفون واحدة وفيه تكلف وثالثها ان هو ان معرفة الروي
لا يجري في الفقرة لانه لا روي فيها وان في تعريف لزوم ما لا يلزم وهو ان يجيء قبل حرف الروي او ما في معناه
من الفاصلة الى اخره الا ان يتكلف ويقال المراد بالروي ما يعم ما في معناه ورابعها انه مع معرفة الروي
ايضا لا يعرف ان العجز في قوله وليس الذي حرمته بحرام لان الروي في بحرام وحرام واحد فيجب الا يجعل
اذا لم يعرف القافية ومنه اي من المعنوي المشاكلة وهي في اللغة الموافقة والمناسبة ظاهرة وهو في
الاصطلاح ذكر الشيء بلفظ غيره وذلك يشمل كل مجاز وكناية فقيده بقوله لوقوعه في صحبته واللام
للوقت اي وقت وقوعه في صحبته وانما ذكر الشيء بلفظ غيره لا في هذا الوقت فلا يتعين شكلة وقيل
اللام للتعليل لان اطلاق لفظ الغير على الشيء يحتاج الى العلاقة والوقوع في صحبة الغير ليس من العلاقات المصححة
والعلاقة قد تكون خفية فلم يظهر في بعض الامثلة لخفائها على القول فاشكل عليهم وجه اطلاق الطبخ
على الخياطة مثلا فتارة قالوا ان هذا القول باطل كلية اثبت قسما اخر سوى المجاز والكناية وتارة قالوا
بانه اثبت كون الوقوع في صحبة الغير علاقة الحاجة ونحن نبين لك علاقات امثلته الشارح وتخلص
من هذه الورطة ويمكن في تخريج العلاقة بحيث لا يلتبس عليك ولا يشكل مشكلة تحقيقا اي وقوعا
محققا او تقديرا اي مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح اي اطلبنا شيئا اي سلبل من غير تفكر وتامل
يقال اقترحت عليه شيئا اي سالته بلا تفكر وهذا انما يكون بين الاصدقاء واما ما قال الشارح انه من
اقترحت عليه شيئا اي سالته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكلف والتحكم فمن خلط المعنيين
فان الاقتراح يجيء بمعنى السؤال من غير روية على ما في الصحاح ويجيء بمعنى التحكم ايضا على ما في القاموس
على ان اجادة الطبخ لا ينبغي ان يتوقف على التكليف والتحكم بل ينبغي ان يتفق بمجرد الاشارة وقد
يجيء بمعنى الابتداع ويحتمل البيت اي ابتدع سؤالا وسل ما لا يبتدع سؤال مثله نجد لك طبخه ولا يخفى
انه ابلغ في الاعتناء ولا مر من الاعتناء وطلابه وسؤال مثل الشارح المحقق خوفا عنه فقال اسير من [illegible]
سبيلا يتبعه فانه يجري حسب علمها لا يخفى وقوله نجد مجزوم جواب الامر من الاجادة بمعنى التحسين وهو في
الرواية والدراية واولى كان الخبر منه وجه صحته قلت اطبخوا لي جبة وقميصا عبر عن الخياطة بالطبخ
تشبيها للمشاكلة ما ينبغي ان يكون هو غرضا اليهم لانهم ما قالوا نجد لك طبخه علم انهم رغبوا في الطبخ له
فرغبتهم في الخياطة بتصوره بصورة الطبخ ومن هنا ظهر ايضا ان المشاكلة في المعنى في صدور الشعر

انه لا يجاوز تحسين المشاكلة الالفاظ فحقه ان يدرج في المحسنات اللفظية ولا يخفى ان هذا التعبير
ملايم كل الملايمة لكون الاقتراح بمعنى الابتداع فانه سؤال المبتدع لم يسمع قط من طبخ الجبة والقميص
واشار بقوله نحو تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك اي في ذاتك الى تفاوت بين الشاهدين
فالاول وقوع في الصحبة باعتبار انه وقع في جواب ما وقع فيه الطبخ والثاني وقوع في الصحبة باعتبار
وقوعهما في كلام صادر من شخص واحد بقي انه لا يجوز اطلاق النفس على الله تعالى واذا اريد به الذات بدون
المشاكلة ولعل ذلك لكون اطلاق الالفاظ عليه تعالى توقيفية ولم يوجد اطلاق النفس في غير صورة
المشاكلة واما اطلاق النفس على ذاته فبعلاقة ذاته كما يقوم امور الشخص بنفسه يقوم امره تعالى بذاته
فنفسه بنفس ذاته كما ان سمعه وبصره كذلك والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبته تقديرا نحو قوله
تعالى قولوا آمنا بالله الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون فانه لم يقع
المعنى المراد اعني التطهير في صحبة الصبغ تحقيقا اذ ليس في الكلام صبغ وهو مصدر مؤكد لآمنا بالله
اي من قبيل له علي الف درهم اعترافا ويجب حذف عامله لذلك ولحذف عامله جهة اخرى وهو ان المصدر
اضيف الى فاعل الفعل لا لبيان النوع وكان الاصل صبغ الله صبغة فلما حذف الفعل تحول الفاعل
الى مصدره فاضيف اليه وكلما كان كذلك يجب حذف عامله صرح به الرضي واشار الى وجه كونه من
قبيل اعترافا بقوله لان الايمان يطهر النفوس فنبه به على انه لا يحتمل غير التطهير والا لما يحتمل
تطهير النفوس ثم اشار الى بيان وقوعه في صحبته تقديرا بقوله والاصل فيه اي فيما يبنى عليه الامر في
وقوعه في صحبته تقديرا وهذا اولى من شرح الشارح حيث قال ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع
تطهير الله في صحبته تقديرا بقوله والاصل فيه اي ذكر التطهير بلفظ الصبغ فتامل ان النصارى كانوا
يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه معمودية ويقولون انه اي الصبغ بهذا الماء الاصفر او الغمس
في هذا الماء تطهير لهم وقال ويجعلون بمنزلة الختان فقال الله تعالى للمسلمين قولوا آمنا بالله وصبغنا
الله اي حلتنا الله في الايمان الذي هو كالماء الطهور صبغة من صبغ يده بالماء وغمسها فيه او تلوين من الله
صبغة كنعه ونصره وحزبه لونه لا الصبغ باحد المعنيين هذا اذا كان الخطاب للمؤمنين او قولوا آمنا بالله
صبغة الله باحد المعنيين لا الصبغ باحدهما اذا كان الخطاب للنصارى ومما يتعجب منه ما وقع للمحقق
المحقق في شرحه للتلخيص وشرحه للمفتاح اذا كان الخطاب للنصارى فالمعنى على ان امر الله تعالى المسلمين
ان يقولوا لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا الصبغ ولا يخفى ان الخطاب بقولوا للنصارى
لا يفيد الامر النصارى بهذا القول لا امر المسلمين بان يقولوا لهم قولوا فعبر عن الايمان بصبغة الله

للمشاكلة

للمشاكلة لعلاقة الذكرى لا تطهير الا بالصبغ واعتقادهم لا تطهير الا بالماء في الواقع قال المحقق
هناك ايقال لمن يونس الانجار يونس لما يونس فلان يريد جعلا يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم
ونحن نقول اعنس كما يونس فلان يحتمل التاكيد بما ورد في الحديث ان ارض الجنة بيضاء وانما غرسها
العمل الصالح ومنه المزاوجة وهي في اللغة مفاعلة من الزوج وفي الاصطلاح ان يزاوج اختاره في
تصحيح نسخ المفتاح ففي بعضها صيغة الخطاب وفي بعضها صيغة الغائب المجهورة فالتركيب
من قبيل جبل يمنى العير والنزوان وبيانه في العلم الذي ملكته بين معنيين في الشرط والجزاء
وهذا التركيب مبهم لا يحصل منه مفهوم جامع مانع للمزاوجة من غير تكلف قال الشارح ما حاصله
من كلام السلف ان يوقع الازدواج بين معنيين واقعين في الشرط والجزاء فان يترتب عليهما
معنى واحد ولا يخفى ان هذا لا يستفاد من العبارة على ان الترتب والواحد من كل وجه مع الواجب
ان يحمل على ترتب معنى واحد بحسب الجنس فان الحاج البحر والحاج العود ليسا متحدين الا في جنس
الالحاج فلا بد من الاستعانة بالامثلة في فهم المقصود ومنهم من قال ان تزاوج بين معنيين في الشرط
والجزاء بان يقارن احدهما بالشرط ثم يقارن الآخر بهذا المعنى في الجزاء بواسطة ان المقارن بالجزاء المقارن
للشرط فقارن لما قارن الشرط ومنهم من قال ان تقارن بين معنيين في الشرط وبين معنيين في
الجزاء بان يقرن معنى هو الشرط ومعنى هو الجزاء معا قال الشارح المحقق في شرح المفتاح الثاني اراد
من الاول وقال في الشرح والمختصر وهو فاسد اذ لا تقابل بالمزاوجة في قولنا ان جاء زيد فسلم
على اجلسته ثم انعمت عليه وهذا وفي كون الثاني مرادا من الاول بحث اوما اورده في المختصر مشتركا
بينهما والعبارة اوفق بالثاني بل لا وجه لتوجيه استفادته من السلف ويمكن دفع النقض بتقييد
المعنيين الذين وقع الازدواج بينهما وبين الشرط والجزاء بكونهما متحدين في الجنس كما يفيد الازدواج
على توجيه الشارح بكونه في ترتب معنى مخصوص عليهما بقرينة الامثلة وهذا وينبغي ان لا يتحقق المزاوجة بل المزاوجة
بين الشرط والجزاء ويحمل منه نحو الى نهى الناهي عنه حبه فلج في الهجر اي اصاخت الى الواشي فلج بها الهجر
فانه يشارك المركب من الشرط والجزاء وحسن في هذا التحسين البديعي فانما الاول الشرط والجزاء بما يشمل
هذا التركيب فتفطن او يحمل هذا المعنى بجزاء وجه كقوله اي قول البحتري اذا ما نهى الناهي ومنعني عن حبها
فلج اي ادام على الهوى اصاخت الى الواشي اي استمعت الى النمام الذي يشي حديثه ويزينه وصدقته فيها
اغتربي على وملامة اغترا قبل نهي الناهي او تحصيل اتصال الاصاخة بنهي الناهي فلج بها الهجر ومثله
ايضا اذا احتربت يوما اي تحاربت الوسنان ففاضت دماؤها ومن قال دماء الوسنان فمعنى تبكرها

وقد تغتفر بلا حاجة ومنه المسمى بـ العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء من الكلام
على جزء ثم يؤخر عن ذلك الجزء اما بعيد معناه فتشمل نحو هن لباس لكم وانتم لباس لهن وقد
مثل به المص ويشمل نحو عادات السادات لتسود العادات وسيادة العادات بجعل السيادة
مصدر بمعنى السادة ونحو عادات السادات سيدة العادات واعترض على ظاهر عبارة التوضيح
بانه يصدق على رد العجز على الصدر في النظم والنثر قال الشارح العبارة الصريحة ما ذكره بعضهم
قال هو ان يقدم جزء ثم يعكس فيقدم ما اخر ويؤخر ما قدم هذا ولا يخفى عليك انه لو قال البعض هو
ان يقدم في الكلام ما اخر ويؤخر ما قدم لكفى والذي يشكل ويصعب دفعه انه ما الفرق بين رد العجز
على الصدر والعكس حتى صار الاول من المحسنات اللفظية والثاني من المحسنات المعنوية ويمكن
ان يقال فيما نحن فيه الحسن باعتبار انه يجعل المعنى الواحد مرة محلا للتقديم لفظا وتارة محلا للتأخير
بخلاف رد العجز على الصدر فان الحسن فيه باعتبار جعل اللفظ صدرا وعجزا من غير تصرف في معناه
في هذا التقديم والتأخير ثم ظاهر التعريف يصدق على القلب نحو مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته
فانه قدم فيه اجزاء هي حروف على اجزاء هي حروف ثم عكس الا ان يقال المتبادر من الاجزاء الكلمات
دون الحروف ويقع اي التقديم والتأخير او العكس على وجوه منها ان يقع بين احد طرفي جملة
وما اضيف اليه اي ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات وكلام الملوك
ملوك الكلام وعادات السادات سادات العادات فان العكس قد وقع بين احد طرفي الكلام
وهو العادات في سادات العادات وما اضيف اليه العادات من السادات وغير الشارح ما
اضيف اليه بما اضيف الطرف اليه فانه وقع العكس بين العادات وما اضيف العادات اليه وهو السادات
وما ذكرنا اقرب بالعبارة ويخرج عن بيانه نحو من عادات السادات سادات العادات فانه
لم يقع العكس بين احد طرفي الكلام سواء كان بمعنى طرفي النسبة او جانبي الكلام دون بيانيا ومنها
ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي اقول
ومنها ان يقع بين متعلقي فعل وشبهه في جملة واحدة نحو يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي
ومنها ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين اي جانبيهما سواء كان اللفظ طرف النسبة اولا نحو لا هن
حل لهم فهن طرف النسبة وهم قيد للطرف وكذا ولا هم يحلون لهن لفظ هم طرف النسبة ولفظ
هن قيد للطرف ومن جملة هذا القسم ان يقع اللفظان نفس طرفي النسبة في الجملتين كما انشد الشيخ
لنفسه طوبت باحراز الفنون ونيلها وداء شبيبتي والجنون فنون فحين تعاطيت الفنون وحظيتها تبين

لي ان

لي ان الفنون جنون فهي حصل الشارح ذلك مما وقع العكس بين طرفي جملة مقابل لما ذكره المص
مما وقع بين لفظين في طرفي جملتين بحيث لا يخفى ومنه الرجوع وهو العود على الكلام السابق بالنقض لنكتة
وانما قال لنكتة لان نقض الكلام السابق لو لم يكن لنكتة لكان معيبا للكلام فلا يكون محسنا
فان قلت اذا كان النقض لنكتة كان من دواخل البلاغة فلا يكون بديعيا قلت كما ان التشبيه في نفسه
كمثل النكتة كقوله اي زهير قف بالديار التي لم يعفها اي لم يمحها القدم اي تقادم العهد بلى اي بلى
محاها القدم وغيرها الارواح جمع ريح كالرياح والارياح في الصحاح وقد يجمع على ارواح لان اصلها
الواو وقلب في الرياح ياء لكسرة ما قبلها واذا زال الكسر في ارواح هذا وكان من ابع الباء وقصد دفع الالتباس
بالارواح جمع روح وقوله وغيرها الارواح عطف على المحذوف بعد بلى كما اشرنا اليه فلا داعي الى جعل الواو فيه
زائدة وجعله في قوة بلى غيرها كما في الصحاح والديم جمع ديمة بالكسر وهي مطر يدوم بلا رعد وبرق قالوا
يدوم خمسا او ستا او سبعة او يوما وليلة او اقله ثلث النهار او الليل واكثره ما بلغ ودل الكلام السابق
على ان تقادم العهد لم يغير الديار وآثارها فهو يدل على انه كذب بان اذ بالخبر بانه محاها القدم وغيرها الارواح
والديم فانه بلى نقيضه ولو قال لم يعفها بالقدم محاها القدم كان كلاما واحدا متحدا لان جاء به مغبونه
بالا انه يشوبه فلما قال بلى علم ان بعض الكلام السابق الاخبار بلا محوها القدم وغيرها الارواح والديم مقبولا
لطيفا وكذلك قوله ان بها الدهر لا اعرف فان نقض السابق بقوله لا تحسن الاقرب والنكتة في ذكر
التنبيه على ان ما بعده اقرب لا ترج والنكتة في الاخبار والا با هو غير الواقع اظهار حدوث الكآبة
والحزن والدهش والحيرة بالوقوف على الديار على ما تقتضيه العشق والظاهر انه يكن رسوم الديار في نظره ويمكن
خيالها في نفسه بحيث لم يعفها ولا اذ محاها القدم اثارها على ما يقول وهذه النكتة مما هي من دواخل البلاغة
كما لا يخفى وان رجح المحقق ظن ان ما ذكره المص بيان لنكتة النقض فرجع ما يرشدني الى الا يرشدني ومنه
التورية وهي في اللغة الاخفاء والايهام مصدر اوهم اي اوقعه في الوهم وهو ان يطلق لفظ له معنيان
قريب وبعيد ومراد البعيد للقرينة وانه لا يتحقق بعد معنى المراد مع وضوح القرينة والاخفاء وايضا فانه
لا يلزم ان يكون للفظ معنيان بل يجب ان يكون له معان متعددة وكلما يكون الظاهر اكثر يكون التورية اوفر
والكلام بديع فالمختصر الواضح ان يقال هو ان يطلق اللفظ على غير ما وضع له القرينة خفية ويشكل ان اطلاق
اللفظ على غير ما وضع له القرينة خفية مما يتعلق بايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة
فهو داخل في اصل البلاغة فكيف عد من البديع ويمكن ان يقال رعاية ما ينبغي من وضوح الدلالة من البلاغة
حتى لو بلغ في الخفاء بحيث لا يفهمه المخاطب لم يكن بليغا ولا تفيد تورية حسنا لفوات اصل البلاغة وكونها

رعاية الوضوح على وجه يكون فيه ظهور المعنى المراد محتاجا الى تأمل وبحث وزعم بادي الرأي من المحسنات
البديعية واعلم ان التورية لا يجب ان يكون النسبة الى المخاطب حتى يرتب قرينة والمخفية عنده بل
خفية على السامع حتى لا يتنبه له الا بعد مزيد تأمل كان في الكلام تورية **وهي ضربان مجردة**
وهي التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب القسمة العقلية تقتضي ضروبا ثلاثة ثالثها
ما يجامع شيئا مما يلائم المعنى البعيد لكنه لم يلتفت اليه لانه لا يتعين في التورية بل لا تورية الا وفيها
شيء مما يلائم المعنى البعيد واقله القرينة **نحو قوله تعالى الرحمن على العرش استوى** فان معناه
الظاهر الاستقرار وليس هناك ما يلائمه وفيه بحث لان العرش يلائم الاستقرار ومعه للاستقرار
لا الاستيلاء وانما يلائم الاستيلاء الملك والمراد البعيد هو الاستيلاء على العرش باجراء الاحكام وانزال
الاسباب من حسب ما يقتضيه الحكمة **ومرشحة** قرن بتوريتها لامكان موافقتها ببيان مقابلها والمرشحة
فالمرشحة تجعل آخر في علم البيان وقد اجتمعتا في قول وانت اسد لما بدا اظفاره لم تقلم نحو قوله والسماء
بنيناها بايد فان المراد بايد معناها البعيد اي كمال القدرة ولا فارق الكلام جمع اليد وقد قرن به ما يلائم
معنى القريب هو البناء لان البناء وان يطلب القدرة لكنه طلبه لليد اكثر فلا يرد ان ذكر البناء لا ترشيح
التورية فيه لانه كما يلائم المعنى القريب منها يلائم المعنى البعيد منها وقد يجتمع في الكلام توريتان
كل منهما مرشحة للاخرى كقول القاضي ابي الفضل بن عياض على ما في الايضاح وابن عياض على ما
في الشرح يصف ربيعا باردا كأن كانون اهدى من ملابسه لشهر تموز انواعا من الحلل
او الغزالة من طول المدى خرفت اي فسد عقلها من باب نصر وفرح وكرم فما تفرق بين الجدي
والحمل فان في الغزالة تورية حيث اريد بها المعنى البعيد وهو الشمس دون ما هو حقيقة اللغة وذكر
الغزالة ترشيح لها ومثله بيت السقط اذا صدق الجدي اي الحظ افترى العم اي الجماعة من الناس
للغني مكارم لا تخفى وان كذب الخال اي المخيلة والمظنة مما يليه ابهام بيان الشارح ان الترشيح
تورية بتورية في بيت السقط دون شعر القاضي مما لا يلتفت اليه فان قلت كانون من شهور
الشتاء فكيف يوجب اهداؤه بعض ملابسه لشهر تموز برودة الربيع قلت مسيرة الهدية الى تموز
حتى الربيع فان قلت ما وجه ايجاب عدم تفرقة الغزالة بين الجدي والحمل برودة الربيع قلت
وجهه انها ما نزلت الحمل وقد يجب ان تنزل فيه الجدي ظهرت للحمل آثار الجدي لان الوقت للبرودة
وجعل اثنين من التورية على تفسير بعض الظاهر من المفسرين واهل التحقيق منهم يجعل الرحمن على
العرش استوى مجازا متفرعا عن الكناية وقوله والسماء بنيناها بايد تمثيلا والتفصيل في الكشاف

موافقا

موافقا لدلائل الاعجاز فلا نقل في معرفة فوائد من معناها الى معنى آخر منتقلا عن المعنى الى بعيد
لكن لا حسن في الامثلة مثال المعنى علم ان التوهم ضربان ضرب يعيد مستحكما حتى يصير اعتقادا وضرب
لا يبلغ ذلك المبلغ ولكنه يجري في الخاطر ولا يلتفت اليه الا لكن لا يتوقف حاله الا بعد من اعتبار هذا الاصل في
كل شيء على التوهم لا ينبغي الايهام بحيث يصير اعتقادا لانه اخلال وانما ينبغي رعاية القسم الثاني والى قوله
عليه والحق ان القول بهذا في التورية على المخاطب مسلم والثاني التورية على السامع فلا وتقبل **ومنه الاستخدام**
محمد المحقق الشريف زمانه بخلاف اوجه المستعملين ثم يحجه يسمى بالاسناد في مرجع الضمير على وجه الحقيقة اما
اذا كان المراد بالضمير خلاف المراد بالاسم الظاهر فظاهر واما اذا كان المراد بالضمير خلاف المراد بالاسم الظاهر
فظاهر واما اذا كان المراد بالضمير الثاني خلاف ما اريد بالاول والاول على ما هو حقه فظاهر ايضا واما
اذا كان المراد بالضمير الاول خلاف ما اريد بالظاهر والثاني ما اريد بالظاهر فلان حق الضمير الثاني ان يرجع
الاول وان خالف حقه وبالمهملتين من الاستخدام بمعنى الاستوحب خادما كان المعنى المراد من الظاهر الطلب
خادما تابعا له في الارادة في مقام ارجاع الضمير **وهو ان يراد بلفظه معنيان** حقيقيان او مجازيان
او مختلفان او اكثر **احدهما** اريد احدهما **ثم بضميره الآخر** او يعيد بضميره الآخر **او يراد باحد ضميريه**
احدهما او بجد ضميريه احدهما **ثم بالآخر الآخر** او بالآخر الآخر وهذا القسم يستلزم القسم الاول اذ
لا يتحقق الاستخدام باعتبار الضميرين الا ويتحقق باعتبار ضمير والاسم الظاهر ولا يخفى ان الاستخدام
عين الحل في التورية اصلا الا انه يشترط في الاستخدام القرينة الموضحة وان انتفاء مطلق القرينة
يكون بينهما عموم من وجه والثاني اظهر **فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا**
غضابا اراد بالسماء المطر وبضميره النبت الظاهر ان الشاعر وصف قومه بالجرأة والغلبة على ما
عداهم من الاقوام حتى يرعون الكلأ وما هم من غير رضاهم لكن كان لبعض من سمعت منه في هذا المقام
وهو ابن الاحلام يقول هذا البيت اظهار لقدرة الله تعالى وانعامه في حق عباده وان كانوا عليه غير
شاكرين **والثاني كقوله** اي البحتري **فسقى الغضا** وعاه ان يسقي الله تعالى من الارقية الغضا **والساكنيه**
اي ساكني مكان الغضا **وان هم شبوه** اي اوقدوا نار الغضا **بين جوانح** اي اضلع تحت الترائب
وضلوع جمع ضلع كعيسبيريد بنار الغضا نار الهوى فالاول بالضمير الغضا بمعنى محل والثاني الحقيقة
واعلم انه قد يراد باللفظ نفسه وبالضمير معناه وباحد الضميرين نفس اللفظ وبالآخر معناه وهذا يجعل
في التوريف عند من يجعل نفس اللفظ معناه واما عند من لا يجعل وهو التحقيق فاما ان يجعل
داخلا في التوريف بضرب من التكلف بان يراد بالمعنى اعم من اللفظ وما في حكمه والا يجعل ملحقا

بالاستخدام ومنه اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل متعلق بالذكر بتضمين معنى الاشتمال
ولا يبعد ان يقال على هذه البيان الوتيرة يتعلق بكل فعل ويتعدى به كل فعل به ويطلبه للكشف
عن وتيرته وعلامة صحته ادخاله على الجهة او الظرفية والاجمال في الايضاح على جهة التفصيل
او الاجمال فاحفظ عنا ان كان قابلا للاحتمال فقوله على التفصيل او الاجمال للتعميم والتكثير في
التعريف توطية لبيان الاقسام ويكون البيان على الشان بانتظام وقوله ثم ذكر ما لكل بكلمة ثم
احترز عن تقديم التفصيل على الاجمال فيما اذا كان اللف مجملا لانه ليس منه ولهذا قدم اللف في التسمية
اي ثم ذكر ما لكل واحد من المتعدد من غير تعيين احترز به عن التقسيم والمراد سلب التعيين مطلقا
بان لا يقصد المتكلم الى معين وان كان ما قرائن التعيين عند الذكر ما قصده وبهذا يفرق بين التقسيم
المختلف واللف والنشر وسيجي لهذا تتمة بيان في بحث التقسيم واخرج بقوله ثقة بان السامع يرده
اليه ما لو ترك تعيين الكامع عدم الوثوق لانه اذا كان الترك مع فقد الاضافة كان الكلام خارجا
عن البلاغة فلا يكون ما عمل فيه حسنا وان لم يكن مع قصده لم يكن لفا ونشرا ولا يكون هناك
محسن بديعي بقي امران احدهما ان يذكر متعدد ويضاف الى البعض ماله ويضاف الى الكل انه ليس له
شي لعدم التعرض ماله فيقال جاء محبي وعدوي ومن لا اعرفه فاكرمت وشتمت بانه ان المحب يكرم والعدو
مشتوم والثالث غير ملتفت بشي ولا يصدق عليه التعريف لانه لم يذكر فيه ما لكل الا انه يقال المراد
يذكر ما لكل فائدته التي تكون غالبا بالذكر وثانيهما ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يؤتى بمجمل مشتمل
على متعدد ويرد السامع من المفصل لكل ما ذكر في المجمل اليه فيقال اعطاني زيد وعمرو وبكر سبعة دنانير
فيما اذا تقرر ان انعام زيد اربعة وعمرو اثنان وبكر واحد لا يزيد عليه ابدا فيرد زيدا الى اربعة وعمرو
الى اثنين وبكر الى واحد ولا يخفى انه لا يقصر بما اذا قدم الاجمال اللهم الا ان يقال تاخير المجمل لم يعهد
في كلامهم والوارد في هذا الترتيب اعطاني سبعة دنانير زيد وعمرو وبكر فيسار التعريف على الوقوع
فان وجد على هذا النظم فليجعل ملحقا باللف والنشر فاحسن التامل واحمل المجمل يمكن ان كان افضل المحل
في الاول وهو ان يكون المتعدد على سبيل التفصيل فهو ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان
يكون الاول من المتعدد في النشر اول المذكورين في اللف اولا وهكذا وتقسيم اللف والنشر المرتب نحو ومن
رحمته جعل لكم اي خلق لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على
التفصيل ثم ذكر فائدة خلق الليل وهو السكون فيه وفائدة خلق النهار وهو الابتغاء من فضل
في على الترتيب من غير تعيين لان السامع بنفسه يعرف ان السكون فائدة خلق الليل والابتغاء شيء من

الفضل

الفضل فائدة خلق النهار ولا يلزم من جعل ضمير فيه الى الليل تعيين السكون له لانه التعيين لكونه
ظرفا للسكون ولا يلزم كونه فائدة خلق الليل لجواز ان يكون السكون في الليل من فوائد وجود النهار
وابتغاء الفضل في النهار من فوائد وجود الليل واللف والنشر هنا باعتبار فائدة الخلق الى الخالق
لا باعتبار المظروف الى الظرف اذ هو بهذا الاعتبار تقسيم ففي هذه الاية تقسيم ولف ونشر فاحفظ
فانه مما انعم الله علينا ثم هذا توجيه الشارح الجليل فاجاب عن الاشكال بانه لا تعيين في ضمير فيه لانه
يحتمل الرجوع الى النهار وتبعه المحقق شريف زمانه في شرحه للمفتاح ولست ادري ان القصد الى التعيين
وان لم يكن المعين وافيا كان فيه التقسيم والشارح يعترف به هذا ولا يلزم من كون خلق الله تعالى الليل للسكون
ان يجب فيه السكون شرعا ولا يجوز نفي لغيره ما اراده الله لانه لبيان معظم فائدته واغلب ما يتعلق به
وهكذا ولتبتغوا من فضله واما على غير ترتيبه وذلك قسمان بان يكون على عكس ترتيبه وان يكون
مخالفا لترتيبه قال الشارح ويسمى الاول معكوس الترتيب والثاني مختلط الترتيب وسماه في
شرح المفتاح المشوش والاول المعكوس وقيد بعض على تقييده وثوق المشوش بكسر الواو وفي
الصحاح التشويش التخليط والكر القاموس بشهرته في اللغة وقال وهم الجوهري وصوابه التهويش
نحو قوله اي قول ابن حيوس بالمهملة والياء المثناة التحتية والواو والجيم على وزن تنور والحيوس الشيخ
طيبا اني كنيته ابن رزق الله كيف اسلو سلاه رغب كرضى وعاسه وانت حقف هو الرمل
العظيم المستدير شبه به الكفل في العظم والاستدارة وغصن وغزال لحظا هو للغزال وقدا للغصن
وردفا والثاني كقوله هو شمس واسد وبحر جودا وشجاعة وبهاء واراد بقوله على الثاني ذكر المتعدد على
سبيل الاجمال نحو قالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فقد ذكر اليهود والنصارى
اجمالا بضمير الجمع او بقولها اجمالا بلسانا والقول اليهما اجمالا وعلى الثاني في كلام الايضاح ثم ذكر ما لكل من الفريقين
او القولين ولما كان المتعدد والمجمل مبهما سواء كان القولين او الفريقين شرح هذا المقال بخلاف ما في
الاصطلاح فقال اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل
الجنة الا من كان نصارى فلف اي بين القولين او الفريقين لعدم الالتباس وعدم فطنة الرادة
حكمها جملة بان الداخل في الجنة احد الفريقين لا غير كما هو ظاهر النظم للعلم بتضليل كل فريق صاحبه
اي نسبة كل فريق صاحبه الى الضلال بمعنى المقابل للاهتداء وبمعنى الهلاك قال الشارح في شرحه
على المفتاح وقد جرى المستقال في اللف الاجمالي على ان يذكر النشر بكلمة او كما في الاية لان الذي وقع
عليه الاتفاق هو احد القولين وانما الموكول الى فهم السامع هو التعيين وتوضيح ما ذكره ان في اللف

الاجمالي لتشريك الجماعة المذكورة في المذكور المفصل ولبس بتركيبهم بكونه كمال من تمكن المفصل الكل
والالم يكن لفا ونشرا بل لتشريكهم في ان الكل واحد من هذا المفصل والتكمل لهذا المعنى بكليهما واعلم
انه اثبت صاحب الكشاف نوعا من اللف وحده وصفه بانه لطيف المسلك لا يهتدي اليه
الا النقاد المحدث من علماء البيان في قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او
سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على
ما هديكم ولعلكم تشكرون حيث قال الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا
العدة ولتكبروا الله على ما هديكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد
بصوم الشهر وامر المرخص لمراعاة عدة الفطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا
علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم
اي ارادان تشكروا علة الترخيص والتيسير هذا كلامه واورد عليه من المعلل المذكور الشاهد
بصوم الشهر ولم يعتبر له علة وما جاء له علة تعليم كيفية القضاء وهو غير العلل
المذكورة فتنطبق العلل من غير موافق لبيان ما شرع واجاب عنه الشارح المحقق بان قوله
من امر الشاهد في تفصيل المعللات ليس لان تعلق شيء من العلل به حتى يوطئه وتمهيد فيه لفرع
الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه يشهد بذلك انه لم يقل من امر المرخص باعادة حرف
الجر كما قال ومن الترخيص في الامر المرخص بعدة من ايام اخر وفي هذا دلالة والحجة على تعليم كيفية
القضاء هذا كلامه وفيه نظر لانه لو كان توطئة للثلاثة كان من الداخلة عليه داخلة على الثلاثة فينبغي
ان لا يدخل من على الترخيص ايضا نعم لو كان توطئة لمجرد امر المرخص بعدة من ايام اخر لكان لما ذكره
وجه فالجواب اولا ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة شامل لمراعاة عدة الشهر ومراعاة
عدة ايام اخر وان رده الشارح بانه لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر
والشريف المحقق بان المقصود في التعليل بتكميل العدة الى ان قضاء ما فات ويلاحظ المطابق الاكمال
واجب ولما كان المطلوب صوم ايام مخصوصة بعدة معينة وقد فات بعذر امر برعاية العدة
حفظا لها عن الفوات بالكلية وتحصيلا لها بقدر الامكان فلا معنى لجعل الكمال العدة في الاداء وعلة
الامر الشاهد بصوم الشهر لانا نقول امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص بعدة من ايام اخر
لتكملوا العدة او الشاهد ليشمل عليه صوم الشهر فلا يفوته الاكمال والمرخص ليشق عليه الاكمال
لو صام في الشهر فيكون عرضة لفوات الاكمال فبالرخصة يشمل عليه فتعليل امر الشاهد بالاكمال

في الاداء

في الاداء له معنى لطيف ولا يجب ان يكون تعليل امر المرخص بالتكميل لان ملاقي المطلوب واجب
بل التعليل لتخصيص الشاهد بصوم الشهر وتخصيص صاحب العذر بالرخصة فيكون تعليل
الامرين باكمال العدة في غاية الحسن وثانيا بانه جعل من تفصيل العلل ما ليس بعلل وترك في التفصيل
ما هو معلل اشارة الى ان اخراج اللف والنشر غير ما هو حقيقته وهذا الذي خفي على موفقه واهتدى اليه النقاد
المحدث كالمستوفي تفصيله وهذا الكلام تم في البين حيث انه رجع الى ما كان فيه من ان ذلك النوع اللطيف
من اللف الذي اهتدى اليه صاحب الكشاف ما هو فقال الشارح المحقق انه ذكر بالكل بين ذكر المتعدد اولا
تفصيلا وثانيا اجمالا فيقع اللف بين النشرين احدهما مفصل والآخر مجمل وفيه ان وقوع النشر
بين معنيين منحصر على اربعة اوجه لا يوجب تخصيصه اللطيف بما ذكره وجه وانه يصدق على نحو ضربت
زيدا او اكرمت عمرا للتاديب والاحسان اي فعلت ذلك لهما فان الشارح لم يذكر اللف بل التحقيق ما ذكره
وما يليه فالاولى ان يقال انه ذكر بالكل بين ذكر المتعدد اولا وثانيا متعلقا بالشارح كما في الآية وقال
السيد الشريف زمانه لا يخفى ان وقوع النشر بين طرفين مفصل ومجمل لا يقتضي لطفا مسلكا بحيث لا يهتدي اليه
الا النقاد المحدث بل لا بد فيه من امر آخر وان كنت في ريب مما ذكر فتامل فيما اورد من المثال لما
هو بصدده المشابه من الدقة واللطافة ما نطق اولا طبع سليم يحكم بذلك ثم الوجه ان هذا النوع عبارة عن
لف يحتاج عند تحصيل بعض ما لف فيه الى دقة نظر كما ان في الآية تحصيل تعليم القضاء كذلك ويكون ذوق
بعض الجمل اليه دقة كما في تعليل الامر بالعدة باكمال العدة فان فيه اشارة الى ان ملاقي المطلوب بقدر
الامكان واجب الى آخر ما سمعته ويكون المتعدد كل منها وبعض منه صالح له والمجموع ما ذكر لتحصيل الحاجة
تمكن بالتامل الصادق ويكشف انه لم يرد اليه هذا تنقيح ما ذكر حقيقة ما ذكره كلام محقق الاعتبار عليه
ولا يتوقف لطف النشر على جميع ما ذكر بل كل منهما يوجب لطفه فعند جمع لطف الآية الغاية ومن عجائب
لطفه انه لا يكون اثنان من المتعدد ومعا متعلق واحد من النشر كما ذكرنا وان يكون المتعدد مذكورا بلفظ
واحد يستنبط منه على الترتيب فيقع الترتيب في الاستنباط في الذكر صريحا فان قوله فعدة من ايام اخر
مشتمل على الترخيص وتعليم كيفية القضاء وامر المرخص برعاية العدة فالترتيب المرعي في النشر باعتبار
انه يستفاد منه رعاية العدة اولا ثم كيفية القضاء ثم كونه يعم بعموم ثم الترخيص وبهذا اندفع انه
لم يذكر المتعدد او لا مفصلا لانه لا دخل في لفظ واحد هذا واما ما ذكره على الشارح بانه لا يوجب له لطف لا يهتدى
اليه فلا يتجه لان ذكر بالكل بعد المتعدد موجب جعله نشرا للمتعدد فاذا تعلق بالمجمل بعده يشتبه السامع
عن كونه نشرا له ثم لما نظر فوجد المجمل بعد المفصل يسبق وبدا انه متعلق به ابي معنى فهو نشر لما يحتاج فيه

مزيد فائدة لان النشر بحسب المعنى من غير ان يكون في اللفظ اقتضاء بل مع اقتضائه خلافه
ويمكن بيان الآية على وجه لا يحتاج الى حذف شيء لكن عافني مخافة التطويل عن هذا الكلام
الجميل فعسى ان اوفق لان اذكره في تفسيره ملكته انه يشتمل على تعزيره وتطهيره وهو كلا على حده متوسلا
بتشيره وتنذيره ومنه الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في الذكر في حكم اى في محكوم به واحد قال المحقق
التفتازانى في شرح المفتاح وهو ان يحكم على المتعدد بحكم وانما قيدت المتعدد بالتعدد في الذكر
لئلا يدخل فيه البنون زينة للحياة الدنيا ويحكم به الواحد ما يكون واحدا في المعنى وان تعدد في اللفظ
والا لم يكن قوله ٭ وجهك كالنار في ضوئها ٭ وقلبي كالنار في حرها ٭ جمعا وتوزيعا فهي بيانه على
وخفاء وكان وجه تحسينه ابراز الشيء في هيئات مختلفة في تركيب واحد تارة في صيغة الكثرة
واخرى في هيئة الوحدة ٭ ولا يلزم عدم عد المحكوم عليه الواحد بالمحكوم به المتعدد منه فانه يشاركه
في هذا المعنى كان يقال زينة الحياة الدنيا مال وبنون وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى
المال والبنون زينة الحيوة الدنيا قدم الآية على الشعر على عكس ما في المفتاح ليكون النشر على
الترتيب وذكر الآية مع الترحيب بعنوان الشباب والفراغ والخلاص من الشغل المانع عن اتباع
الهوى والجدة على وزن العدة يعنى الاستغناء ترجيح السامع في كتابه انه بالكسر واشكل على ذلك
على شارح فانه من شعر ابي العتاهية على وزن الكراهية لقب ابي اسحق محمد ابن اسمعيل بن سويد
وان علمت ما يجاشيع اسم فاعل من تعسده بقوله ان الشباب في حجر العلم فيجب فتح الجدة ونحن
نقول يجوز ان يكون البيت من الاشعار المشهورة التي ضمنها ابو العتاهية يعنى قد علمت هذا البيت
المشهور فائدة قال صاحب القاموس ابو العتاهية لقب ابي اسحق وليس بكنية كما وهم الجوهري
وهذا غريب يخالف المشهور من ان اللقب ما يصدر بالاب والابن والام والبنت وكل علم كذلك
فهو كنية مفسدة للمرء فيه تغليب وكونه مفسدة للمرء يعلم بطريق الاولى والمفسدة كالمصلحة
اى مفسدة ومنه التوزيع وهو ايقاع تباين بين امرين اى عدم شركة احدهما مع الآخر في حكم
مختص بالآخر فالمراد بالتباين ما يقابل المشابهة ولا يخفى ان ذكر المتعدد في الجمع والتثنية هنا يوهم
ان يختص بامرين فينبغي ان يقول بين متعدد من نوع ليس احترازا عن ايقاع تباين بين امرين
من نوعين فانه لا يكون بل توضيحا وتفصيلا ولا فائدة في قوله في المدح او غيره الا التعميم والتوضيح وجه
تحسينه يعلم مما ذكر في الجمع كقوله اى قول الوصواط ما نوال الغمام وقت ربيع مع ان الربيع وقت
نزول الغمام كنوال الامير يوم سخاء مع ان يوم السخاء يوم فيه العطاء للشعراء السائلين وكمال بذله فنوال

الامير

الامير اى كل نوال منه بدرة اى جلدة والاصل عين اى مملوءة من الدراهم وقال في الشرح هي
عشرة الآف درهم والمراد في القاموس ان تكون البدرة عبر اسما عشرة الآف او سبعة او تسعة
قال بل هي جلدة السخلة ونوال الغمام اى كل نوال منه قطرة ماء فلا يرد ان الظاهر قطرات ماء ومن
لطف هذا قول ٭ من قاس جدواك بالغمام فما ٭ انصف في الحكم بين شكلين ٭٭
انت اذا جدت ضاحك ابدا ٭ وهو اذا جاد دامع العين ٭٭ ومنه التقسيم شدة اتصال
التقسيم باللف والنشر يقتضي ان لا يفصل بينهما بشيء ولا يقع بينهما التوزيع وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما
لكل اليه على التعيين لا اختصاص لتعيين بالكل قال المصنف يخرج بقيد على التعيين اللف والنشر ولم يذكر
السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم ويبعد ان يكون التوزيع اعم قال الشارح والقائل ان يقول ان ذكر الاضافة
مغن عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر اضافة الكل اليه بل يذكر فيه الكل حتى يضيفه السامع اليه
ويرده عليه تامل فانه دقيق وفيه نظر لانه ذكر ما لكل ليس الا اضافته اليه لان التركيب يدل على الاضافة
ووصف على افادة ان كلا منهما بواحد من المتعدد ولكن لا التعيين والتعيين مفوض الى السامع فاضافة
ما لكل اليه يلزم ذكر ما لكل الا انه اضافه اجمالا لا تعيين وتفصيل فتامل فان هذا هو الدقيق كقوله
اى قول المتلمس جرير بن عبد المسيح ولا يقيم احد فانه المستثنى منه المحذوف اى لا يتوطن في مواطن الظلم
على ضيم اى مع ظلم يراد به اى بذلك الاحد الا الاذلان افعلان من الذل عير الحي العير الحمار الوحشي
والاهلي واضافته الى الحي عينته للاهلي وجعل الشارح نعته لانه المناسب والوتد هذا اى عير الحي على
الخسف اى الذل مربوط برمته صلة الربط اى بقطعة حبل بالية ليشعل الخلاص معه عن الربط او مربوط
على الذل بتمامه من فرقه الى قدمه كما يقال ذهب فلان برمته وذا اى الوتد يشج اى يشق الشج الرأس
فلا يرثي له اى للوتد ولا يرق ولا يرحم احد ولا يخفى ان تقديم الرحم مشترك بين عير الحي والوتد
فالاولى ان يجعل ضمير له الى كل منهما ويجعل قوله فلا يرثي متوزع على الربط والشج ولا يخفى ان هذا وذا
وان لا شعار لشيء مما اشير اليه لكن الحكم المذكور مع كل منهما قرينة على انه اشارة الى المعين فان الربط
يلائم العير والشج الوتد فهذا النوع ان الاضافة في هذا البيت على التعيين وقد مر في بحث اللف
والنشر ما يغنيك عن هذا الجواب فارجع اليه فانه المرجع والمآب ومنه اى من المعنوي الجمع مع
التفريق فانه لا معنى لجعل الجمع مع التوزيع قسما من المحسن لانه من قبيل اجتماع القسمين وكذا الجمع
لا يقال ليس حسن الجمع مع التوزيع حسن الجمع والتوزيع بل حسن جمع الجمع مع التفريق وهما متضادان
لانا نقول فح لا معنى للاقتصار على الثلاثة بل ينبغي ان يعد من المحسنات جمع الطباق مع التناسب

ولا يبعد ان يقال فيكون هذا ايضا من المحسنات الا انهم لم يتنبهوا او تنبهوا واكتفوا بالتنبيه
عليه باعتبار نظائره عن بيانه **وهو ان يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال** او اربعة
بقوله الجمع مع التفريق والتقسيم فتامل **كقوله** اي الوطواط **فوجهك كالنار في ضوءها وقلبي**
كالنار في حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب في الشبه بالنار وفرق بينهما بين جهتي الادخال باختلاف
وجهي الشبه والاظهر انه اراد بجعل القلب كالنار في الحرارة يحرق لا انه يحرق كما ذكر الشارح والتمثيل
فوجهك وقلبي كالنار في ضوءها وحرها لكان جمعا مع التوزيع ولفا ونشرا او قد يقصد بتشبيه قلبه
مع وجهه بيان مناسبة بينهما تقتضي التاليف وتميز وجهه عن قلبه التحرز عن تحقق ما ثمل الوجه
في الحسن **ومنه الجمع مع التقسيم** التقسيم هنا بمعناه الحقيقي اي ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه
لا ما يحصل بالجمع ذكر المتعدد واما التقسيم المصرح والضمني في قوله **وهو جمع متعدد تحت حكم**
ثم تقسيمه او العكس فهو بمعنى اضافة ما لكل من المتعدد اليه لا ذكر المتعدد ثم الاضافة **فالاول**
اي الجمع قبل التقسيم **كقوله** اي ابي الطيب في مدح سيف الدولة **حتى** للعطف على قاد والمقانب في البيت
السابق وليس بحرف جر كما توهمه عبارة الشارح فتقاعد بالفعل في البيت السابع الذي قاد المقانب
لا انه لا يدخل الفعل **اقام** اي سيف الدولة احسابا **على** احاطة اشارة الى تهيم عزمه في فتح
القلاع والحصون حتى انه يتوسط سورها حتى تفتح ولتضمين معنى الاستعلاء اي مستعليا على الارباض
كما هو شان اهل الجرة في محاربة الحصون قال على **ارباض** وهي جمع ربض بمعنى السور وهذا التضمين الطف
من تضمين التسلط كما جاء به الشارح **خرشنة** على وزن دحرجة بلدة من بلاد الروم **تشقى به الروم**
جنس للرومي كما ان التمر جنس للتمرة **والصلبان** كغفران جمع صليب وهو معبود النصارى **والبيع**
جمع بيعة كقلعة بمعنى متعبدهم يعني قاد المقانب جمع مقنب وهو ما بين الثلاثين الى الاربعين من
الخيل حتى اقام حول بهذه المدينة العظيمة حال كونه تشقى به شقاوة مستمرة بهذه الاشياء بجميع
انواع الشقاوة من السبي والقتل والنهب والاغارة فجمع الشقاء واد بحث تشقى ثم فصل بقوله
للسبي ما نكحوا الا نكحوه حتى اتى بلفظ ما لانه قصد الى المفهوم اي المنكوحة وكذا في اخواته فهو على اصله
فلا حاجة الى ما قال الناظرون فيه برمهم لمراعاة الموافقة بما جمعوا او ما زرعوا ولانها تتهم شبيها بهم في
غير العقلاء ومن نكحوا التغليب لما نكحوا ونكحوا لو يعقوا الشمل مما كانت من نسائهم حبية **والقتل ما**
ولدوا من الذكور بقرينة ما يعا مر ولوا ولدوا بجهالة اي ولدوا منهم لصار مخصوصا بالذكور **والنهب**
ما جمعوا والنار ما زرعوا اي للنار ما زرعوا فاتبعا زرعهم للاحراق بحث العدو والمر وصاحبهم للطبخ و[illegible]

كونه

كونه للاحراق والتعقيب ولا يناسب لمن هو في الحصن انما هو شان العاجز عنه الناشر لعجز واحراز
اهل الحصن ولم يقتصر على ان يجعل التقسيم لما دخل تحت قوله وارضهم لكن مصطاف ومتربع
من الارض وما فيها فكونها خالصة للممدوح كما في المفتاح لان نسخ ديوان ابي الطيب غير
مختلفة في ان هذا البيت بعد قوله للسبي الى آخره بعدة ابيات لا قبله كما في المفتاح **والثاني**
اي التقسيم قبل الجمع **كقوله** اي حسان **قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا النفع**
في اشياعهم نفعوا اخبر بذلك **سجية** خبر تلك **منهم** صفة سجية فصل بين الصفة والموصوف
بمبتدأ الموصوف **غير محدثة ان الخلائق** جمع خليقة بمعنى الطبيعة والخلق او الناس على
الاول **فاعلم شرها البدع** على ظاهره وعلى الثاني بحذف مضاف اي شر اصحاب البدع فاعلم
اعتراض [illegible] والبدع على وزن عنب جمع بدعة على وزن حكمة مؤنث بدع كعلم بمعنى الامر الذي
وجد اولا وقد جاء بمعنى الحدث في الدين بعد الاستكمال او ما استحدث بعد النبي عليه السلام من الاهواء ل
والاعمال والمناسب بهنا الاول ولا حاجة الى حمله مجازا من المستحدثات متنوعا على المعنى
الثاني كما في الشرح ولا يخفى ان المصراع الاخير يفيد ان شر الخلائق مسلوبة عنهم وهو لا يليق
بمقام المدح واللائق اثبات خير الخلائق لهم الا ان يقال المقصود تعريض بمخالفيهم بان لهم شر
الخلائق فصل في البيت الاول ما لهم سجية منهم غير محدثة وجمع في سجية منهم غير محدثة
ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم وقد عرفت وجه عدم تفريعه **كقوله تعالى يوم** منصوب بتقدير اذكر او بقوله
لا تكلم **يأتي** اي امر الله بجعل الضمير لله بحذف المضاف اي يأتي اليوم اي هوله بجعل الضمير لليوم وحذف
المضاف كما قيل وله ان يجعل **لا تكلم** بتأويل عدم التكلم فاعل يأتي كما جعلوا تسمع بالمعيدي
مبتدأ **نفس** بشيء **الا باذنه** اي باذن الله وقول الشارح اي لا تكلم نفس بما ينفع من جواب
او شفاعة فيوجب ان لا يكون نفي التكلم مطلقا بغير اذنه بل كانوا يتكلمون بما لا ينفع وظاهر الاية
خلافه فلا يعدل عنه الا لداع والمستثنى منه محذوف اي لا تكلم بشيء بسبب من الاسباب الا باذنه
ولا يبعد ان يراد باذنه ما اذن فيه فيكون مستثنى من شيء ولا يحتاج الى تقدير غيره ولا تدل الاية على توقف
الاذن حتى تنافي قوله تعالى هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون لجواز ان لا يتكلم الا
بالاذن وينتفي الاذن فينتفي التكلم فينتفي الاذن في الاية الاخرى لا ينافيه بل يكشف عن حاله فلا حاجة
الى ما قيل ان في هذا اليوم مواقف ففي موقف ونفيه في آخر او المأذون الكلام الحق والممنوع
عنه العذر الباطل والى ما يمكن ان يقال الاذن في بعض اليوم والمنع في بعض آخر **فمنهم شقي** تواقع

٢٠٩

لاجمع تحت النفي التي عمت لوقوعها في سياق النفي والمراد بالشقي اما الشقي المطلق وكذا بقوله وسعيد
فيكون التوزيع لما هو اكمل لايكون حاصرا ولا بأس به لانه ليس في النظم ما يدل على ارادة الحصر
وقوله فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق اي احتباس النفس بحيث يبدو خلاله وخروجه
ولشهيه ويسعد ادصوت الحمير خالدين فيها الاية تقسيم واضافة بالجملة منهما اليها بالتعيين ما دامت
السموات والارض قيل هو في العرف للتابيد فلذا اكده بالخلود وقيل المراد سموات الآخرة وارضها
وهي ابدية ويرد بانه تاكيد للخلود بما لا يعرف تابيده ولا يليق ويمكن الجواب بانه جاز ان يكون معروفة
فيما بين المؤمنين قبل نزول هذه الآية او بانه مما يعرف بالقياس الى سموات الدنيا وارضها الباقية
ببقائها ونحن نقول جاز ان يكون المراد بالسموات الجهات العلوية وبالارض ما يقابلها الا ما شاء ربك
ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض
الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اي مقطوع بل ممتد الى غير النهاية وهذا الاستثناء مما تحمل فيه النظر
افكارهم واختلف في توجيهه المعتزلة واهل السنة وذكر كل منهما ما يلائم اصولهم ولنا في مقام
آخر مستنبطة في مقامه ان وفقنا والاجل تاخر لكن مما لا اثر له فيما بينهم ويخاف ان يفوت ما فيه وجه
من الحق الذي لا يفوت فنذكره لك وهو ان الغرض من الاستثناء تعليق الخلودين بمشية الله لا لانه يخرج
زمان من ازمنة كون الفريقين في الدارين الآن يخرج من ازمنة بعض الاستثناء ... في النار بعض
الازمنة للعلم بتعلق مشية الله به من الشرع ولا يخرج من ازمنة الخلود في الجنة شيء للعلم بعدم
ذلك التعلق به وقد يطلق التقسيم على امرين آخرين على ثلاثة معان ولا يخفى ان الانسب ان
لا يفصل بين المعاني بشيء الا ان يقال اخره عن الجمع مع التوزيع والتقسيم ليعلم ان التقسيم المعتبر
فيه هو القسم الاول دون شيء من الاخرين احدهما ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل ما يليق به
يرد عليه انه لا يصدق على بعض ما هو لف ونشر مرتب كما اذا يقال ثقال خفاف اذا لاقوا وادعوا فلا بد
من قيد الاضافة بقولنا على التعيين ومع ذلك يصدق على ذكر متعدد من الاحوال ثم اضافة بالكل اليه
على التعيين كما اذا يقال لي كسب علم وكسب مال فلذلك للآخرة والثاني للدنيا مع انه تقسيم بالمعنى
الاول الا ان لا يحترز عن صدقه على هذه الامور والاظهر ان المراد ذكر الاحوال الشيء مضافا الى كل
مع ذكره ما يليق به وهو ايضا دون فهم كقوله اي ابي الطيب ثقال صفة ... في البيت ... اي ثقيل
لشدة وطاتهم على الاعداء وثباتهم على اللقاء اذا لاقوا اي حاربوا خفاف مسرعين الى الاجابة اذا
دعوا الى نهاية منهم كثير اذا شدوا لان واحدا منهم يقوم مقام جماعة قليل اذا عدوا ذكر احوال الشجاع

مضافا

مضافا الى كل منهما ما يناسبهما والاضافة الى كل ما يناسبه يتحقق فيهما اذا كان المناسب للاحوال واحدا
والصيغ الجلي التجميع فلا يجب في التقسيم كونها مناسبا على قدر الاحوال والثاني استيفاء اقسام
الشيء الى التقسيم الحاصر كقوله يهب لمن يشاء اناثا كما يأتي جمع انثى ويهب لمن يشاء
الذكور او يزوجهم ذكرانا وهو على وزن العمران كالذكور جمع الذكر خلاف انثى والتزويج بمعنى الانكاح
يتعدى الى المفعولين بنفسه ويجيء بمعنى التقريب الى الثاني بالباء قال تعالى وزوجناهم بحور عين اي قربناهم
وهو المناسب بالآية فقوله ذكرانا واناثا منصوب بنزع الخافض ولم يقل ويزوج من يشاء بالتعيين
الواو فلما عدل الى الضمير الراجع الى من في محل المنصوب بنقل الواو بالياء ولانه في بين التزويج والافراد
بالنسبة الى فرقة واحدة والتوافق بالنسبة الى فرقتين وعلق التزويج بالفرقتين السابقتين حتى
احتاج الى العطف بالواو ولم يتعلق بفرقة ثالثة ليعطف بالواو كما في الجمل السابقة تنبيها
على ان الشيئين السابقين ليس شيئا منهما واجبا عليه تعالى ولان هذه الشقة متقدرة كذا افاده
المحقق الشريف زمان ... لان التنافي مطلق لا ينافي الواو ولا يجامع او الاترى انه
لو قيل يهب لمن يشاء اناثا ويهب الذكور اناثا تعين الواو مع ان التقسيم واحد فينبغي ان يحمل
منشأ اختيار الواو والتنافي مع التصريح بالشرط ومنشأ اختيار او التنافي مع عدم التصريح بالشرط
ثم في تحقق استيفاء الاقسام في الآية نظر وان بينه الشارح المحقق بان الانسان اما ان يكون له
ولد او لا يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى لانه فرق بين ما ذكره الشارح وما في الآية
لان في الآية يكون انه يكون له اناث او ذكور او كلاهما او يكون عقيما بقي ما يكون له انثى واحد او ذكر
واحد ويكون له كلاهما وارادة الجنس بالجمع لا يفيد وايضا انه حصل تميز زوجهم بالفرقتين
السابقتين بقي قسم آخر وهو تزويج الذكور والاناث بغيرهما ويمكن دفعه بانه من شاء السابقة ...
على وجه لا يخرج عنه شيء وبهذا ثم في الآية تقسيمان احدهما استيفاء القسم الانسان ومقتضيها
استيفاء اقسام المولود منه قال صاحب الكشاف وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية على انه
... يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتي من جملة ما لا يشاؤه الانسان
اهم ... تاخير الذكور عنهم لانه في التعريف تنويها بذكرهم كانه قال ويهب لمن يشاء
الفرسان الاعلام ... عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقه من التقديم والتاخير على ان تقديم الاناث
لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر وهو هذا ويمكن ان يقال سوق الآية على ان الاولاد وكون الكل من
الله فاما ... عليها والانسان يستقصرون الاناث قدمهن تفضيلا ... لانها

اعم في المقام واحرى بالاهتمام وتنكيره لان اللائق بشانه من الستر والجهل بخلاف المذكور فان اللائق
بهم توهم التعبير والظهور ثم ذكر مما علا ما يقتضيه الغرض من التنكير والتقديم والتاخير **ومنها التجريد**
وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله فيها لا ايشمل نظايره نحو لقيت من زيد عمرو والاسدين
ولا نحو لقيت من زيد اسدين او اسود فالاولى ان يقال من امر ذي صفة او اكثر امرا او اكثر مثله
مبالغة لكمالها فيه اي لاجل المبالغة لكمال تلك الصفة في ذلك الامر حتى كانه قد بلغ من الاتصاف بتلك
الصفة الى حيث ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة في ذلك الامر نحو او رقت لقيت من فلان اسدا
لكنه تحكم كما يقال لا يبعد ما اشبه بالاسد لا يصح فيه ان ينتزع منه مبالغة لكمالها فيه بل مبالغة لنقصانها
فيه فيلزم خروجه عن تعريف التجريد الا ان يتكلف بانه لاجل المبالغة في الكمال تهكما وقد تم فيه مناقشات
المبالغة المبالغة في النقص نعم ويعد بحثه اذ كما ان التجريد يفيد المبالغة الاستعارة ايضا تفيد المبالغة
فما الذي اوجب جعل الثاني من دواخل البلاغة والاول من توابعها واذ لا منع لجعل التجريد مقابلا للمبالغة
المقبولة وهو كل منها بحثنا برشد بل هو ايضا من صور المبالغة ومبنى هذا التعريف على ان التجريد
بدعوى الكمال الانتزاع من امر ذي صفة او خشله واما لو كان بدعوى تجسم الشجاعة في زيد مثلا وصيرورته
اسدا او كلا تجسم صفات كمال اخرى فيه وجعلها اصلا اخر حتى صار زيد بجماعة فتقول لقيت
من زيد اسدا اي اسدا انفصل زيد بجماعة من الاسد والبحر والكاتم مثلا بدعوى انه تجسم فيه الشجاعة
بالاسد واعلم بالجبل والكرم بحاتم فاذا لقيته لقيت جماعة كلهم الاسد وتقول لقيت فيه اسدا
او لقيت به بحيث فيه الدعاء ما الحق لم ينطبق عليه التعريف ولا يخفى اعتبار ما اقرب وارق فاحفظ
فالمعاد رحمة التقليد فانه احب المصلحة او فرع **وهو** اي التجريد **اقسام منها نحو قولهم لي من**
فلان صديق حميم يريد هذا القسم ما يكون بكلمة من وبعض النحاة جعل التجريد من معانيها وبعضهم
جعلها ابتداء اي الابتداء او قد جعلها بعضهم فتذكر اما يحبك احترة الصديق حبيب فيستوي
فيه الواحد والواحد والتثنية والجمع ويفرق بين المذكر والمؤنث بالياء والحميم القريب ويحمد ويكون
للجمع والمؤنث **اي بلغ من الصداقة** المحبة **حدا** اي طرفا **صح معه** اي مع ذلك الحد **ان يستخلص منه**
اي من فلان **آخر** اي صديق حميم **مثله فيها** اي في الصداقة الكائنة مع القرابة ومنها نحو قولهم
لئن سألت فلانا يحتمل ان يكون سؤال رفع للحاجة فيكون التشبيه بالبحر في السخاوة وان يكون
سؤال رفع للجهل فيكون التشبيه بالبحر في كثرة العلم **لتسألن به البحر** والمراد بنحو قولهم ما يكون بالباء
الداخلة على المنتزع منه ما يكون مع الباء الداخلة على المنتزع قسم آخر في مقابلة هذا القسم وانما لم

يجعل

يجعل التجريد مع من قسمين كالباء لانه لم يوجد في التقسيم الثاني وجعل بعضهم الباء للتجريد وبعضهم
جعلها للتشبيه وقد جعلها بعضهم في فتذكر وقال الرضي ان الباء في لقيت من زيد اسدا ونحو
لئن سالت به البحر على حذف مضاف اي لقيت من لقاء زيد ومن وجهه اسدا ولئن سالت بسؤاله
البحر والغرض التشبيه بالاسد والبحر وقال الشارح المحقق بهذا التقدير ضعف في مثل قولنا لي من
فلان صديق حميم لفوات المبالغة في التقدير حصل لي من حصوله صديق بهذا يعني تشبيه بالصديق
لفوت المبالغة في الصداقة وهو صديق قلب لفوت المبالغة او كان هذا الكلام في حق الصديق الحميم
اما لو كان في حق الصديق الذي يجيم او في حريم ليس بصديق او في من ليس شيئا منهما فالمبالغة متحققة
فيجوز ان لا ينتج مثله الا في من ليس متصفا بمدخل حرف التجريد ويكون مشبها به **ومنها نحو قوله**
اي في كون المنتزع مما دخل الباء المعية **وشوهاء** اي رب شوهاء وهي من الخيل الطويلة الواسعة الفم المفرطة
رحب الشدقين والمنخرين وكل منهما صفة محمودة في الخيل **تعدو بي** اي تسرع **الى صارخ الوغى** اي
مستغيث في الوغى وهو الحرب **بمستلئم** اي لابس لامة وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة
مثل الفنيق هو الفحل المكرم عند اهله **المرحل** من رحل البعير اشخصه من مكانه وارسله الى بعد وبه
وبي من نفسي لابس درع لكمال استعدادي للحرب بالغ في استعداده للحرب حتى انتزع منه
مستعدا آخر لابس درع هذا هو المشهور ويمكن ان بمستلئم متعلقا بقوله صارخ الوغى اي مستغيث
في الحرب مستعد له بحيث ينتزع منه مستعد آخر وذلك ابلغ في وصفه بالشجاعة لانه جعله في غاية
الكمال الى ان بلغ بحيث يسرع مع سبقه مع استعداده ولا يخاف من الخطر فيه مثل ذلك
المستغيث وعلى التقدير يجعل الباء للمصاحبة المرحل المنتزع منه فيكون تشبيها للمصور المنتزع منه
بالمنتزع منه في كونه فحلا مكرما مشخصا من محله ثم مرسلا الى جانب العدو **ومنها** ما يكون بدخول
في في المنتزع منه **نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد** اي في جهنم **وهي دار الخلد** قال الشارح لكنه
انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة في اتصافها
بالشدة هذا وفيه نظر لان انتزاع دار الخلد يفيد المبالغة في الخلود لا في الشدة ثم انه يمكن ان لا يكون
في للانتزاع بل لمجرد الاحاطة اي ان دار الكفار ومنزلتهم بعض من جهنم وكيف لا وكثير منها مشغول
بالفساق من المسلمين بل هي اوسع من ان يشغلها جميع من دخلها قال تعالى هل امتلأت وتقول
هل من مزيد ومنها **نحو قوله** اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي قال الشارح اي ما يكون بدون توسط
حرف بهذا لا يخفى انه لا يقابل ما قبله بل هو ما يكون بدون توسط حرف وهو خلاف كناية

ومن تجريد مخاطبة الانسان نفسه **فلئن بقيت لارحلن** رحلة تجمع غنى اشتغل **بغزوة تحوي الغنائم**
اي تجمعها حنفه وهو الفاعل حيزيا والعزبمجرد او تحوى فيها الغنائم وهو التفات من التكلم
الى الخطاب ففي البيت ثلاث التفاتات كل منها قسم ورد بحوي الغنائم وجعله في شرح المفتاح
اصلا وقوله تحوي الغنائم رواية وهو مرجوح كون **او يموت كريم** لفوا استغنى عنه بعد قوله فلئن
بقيت فانه منصوب بمعنى الا ان يموت كريم ومرجحه الاستثناء من جمع الغنائم لان
الراحلة ولا الغنى فتامل ولم يحققها الرواية من الشارح بالنصب لا يمكن ان يرفع عطفا على تحوي
اي تجمع الغنائم او استشهد فيها عبر قبلها بموت اشارة الى انه يبلغ في الكرم الحد يصح ان
انتزع منه كريم اخر مثله ولهذا لم يقل او اموت قال الشارح المحقق وبهذا يخالف قوله انا اعطيناك
الكوثر فصل لربك اذ لا معنى للانتزاع منه بهذا الكلام والفرق خفي فتامل ويجوز ان يكون او يموت
كريم من وضع الظاهر موضع المضمر للتعظيم **وقيل تقديره او يموت مني كريم** فيكون من القسم
الاول وفيه نظر وهو اما ما قال الشارح من انه لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه واما انه
يجوز ان يكون التقدير او يموت لي كريم فلا وجه للجزم بانه من القسم الاول وقال الشارح وبهذا يسقط ما قيل
انا اذا فرض كون البيت من التجريد نظرا للاداة من باب الالتفات ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات
بل هو واقع بمجرد التكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبة لنكتة كما في الترشيح في تطاول ليلك بالاثمد
والنصح في قوله اقول لها اذا جشأت وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي بهذا الكلام ويبعده انه لو كان
النظر ما قيل لم يكن لتخصيصه بالبيت وجه لمجيء على كونه مخاطبة الانسان نفسه تجريد الا انه التفات
الا ان يقال التفات عند السكاكي دون الجمهور ويرد عليه ان الالتفات من باب الفصاحة فكيف يكون تجريدا
معدودا في البديع ويمكن ان يدفع بان اصل الالتفات من باب الفصاحة وجوده بطريق التجريد من البديع
حتى لو لم يعتبر في الالتفات تجريد لم يخرج عن البلاغة لكن يبان محسن وذكر المحقق الشريف زيادته
ان مبنى التجريد على دعوى المغايرة والالتفات لارادة معنى واحد في تعبيرات مختلفة فبناه على دعوى
الاتحاد فلا يجتمعان لتمام الارتباط ولمنع التجريد كونه التفاتا وما ذكره ضعيف لان ارادة المعنى الواحد
في الواقع في صورة الاثنين دعوى التعدد **ومنها ما يكون** اي فيتنزع يكون مذكورا **بطريق الكناية**
وهذا لا يقابل بما ما يكون بحرف وما يكون بطريق الكناية فان ما يكون بالحرف ايضا قد يكون بطريق
الكناية نحو لقيت من زيد طويل النجاد وايضا المنتزع قد يكون بطريق الحقيقة نحو لقيت من زيد عالما
وقد يذكر بطريق المجاز نحو لقيت من زيد اسدا او قد يذكر بطريق الكناية فجعل ما هو بطريق الكناية

من

من الاقسام دون غيره لابد له من دليل **نحو قول الاعشى يا خير من يركب المطي** هو جمع مطية بمعنى الدابة التي
تمطو اي تسرع في سيرها **ولا يشرب كاسا بكف من بخلا** صفة كاسا ومتعلق بيشرب ذكر
الشرب بكف الجواد بطريق الكناية لانه اذا لم يشرب بكف بخيل فهو يشرب بكف الجواد وفيه بحث من وجهين احدهما
ان نفي الشرب بكف البخيل لا يستلزم الشرب بكف الجواد لثبوت الواسطة بين البخيل والجواد ودفع بان
الاستلزام بمعونة المقام وثانيهما ان اسناد الشرب بكف الجواد الى نفسه ذكر الجواد لا يقتضي
انتزاع جواد منه كان قولك يا من يشرب بكفه لا يقتضي انتزاع شخص اخر منه فالقول بالتجريد قول شبب ولذا
قيل ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء وانما هو كناية عن كون الممدوح
غير بخيل فلا يرد ما اورده الشارح المحقق انه كونه كناية لا ينافي التجريد واذا كان خطابا لنفسه لم يكن الا
القسم المذكور بعده لانه حينئذ مخاطبة الانسان نفسه بان ينتزع فيها من نفسه شخصا اخر مثله في الصفة التي سيق
لها الكلام على انه لا يتعين كونه على ما جعل قسيما له لانه لعل فيه اعتبار ... ولم يصرح به فيمكن
اثبات التجريد بانه يتبادر من قولنا يا من يشرب بكف جواد بجواد غيره فيقتضي مقام المدح اذا حمل
على نفسه الاولى ان يحمل على الانتزاع لئلا يخرج بالكلية عن المغايرة المفهومة منه مع انه ابلغ في وصفه بالجود
والسبب ما هو المقصود من الكناية اعني ايراد المعنى مستورا في لباس مزين **ومنها مخاطبة الانسان**
نفسه اي تجريد في وقت مخاطبة الانسان نفسه ففي العبارة مسامحة ولا خفاء في انه ليس الا تجريد في صورة
التفات على مذهب السكاكي فهذا اخبار الانسان عن نفسه بطريق الغيبة **كقوله اي ابي الطيب لا خيل**
عندك تهديها للممدوح **ولا مال فليسعد النطق** بعده **ان لم يسعد الحال** اي حالك وهو
الفقر او الفقر لا يسعى للاهداء وانما يسعد الغنى وهو عادة فتفسير الحال بالغنى ليس كما ينبغي
والظاهر تفسيره بالفقر ولك ان تحمل اسعاد النطق على العذر بالفقر في عدم الاهداء **ومنه**
المبالغة المقبولة بخلاف المردودة فانها لا تكون من المحسنات رد على من ردها مطلقا وفي التقييد
بالمقبولة رد على من قبلها مطلقا والشارح جعل التقييد بالمقبول ردا عليهما واما ما يقال
في رده مطلقا ان خير الكلام ما جاء على نهج الصدق كما يشهد له قول حسان ° وانما الشعر
لب المرء يعرضه ° على المجالس ان كيسا وان حمقا ° فان اشعر بيت انت قائله ° °
بيت يقال اذا انشدته صدقا ° اي صدق صدقا فانه في المقصود ان اشعر بيت ما يروج
بحسن نظمه معناه ° بحيث يعرف السامع بصدقه وان كان كاذبا ° واما ما يقال في قبولها مطلقا
ان احسن الشعر اكذبه فقضية مشهورة اشتهرت بين العقلاء ونكتة بالقبول معاشر الفضلاء

وان خير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن
بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استقل في وصفه بالكرم الجفنات وقيدها
بوقت الضحى وهو وقت تناول الطعام والمبالغة تقتضي جمع الكثرة وجودها في كل وقت وحيث قلل
في وصف شجاعة الاسياف والمبالغة في السيوف وصفها بالقطر والمبالغة في الوصف بالسيلان
فعلم ان احسن الشعر اكذبه والاشتمال على الكذبات مقبولة لا تجيبا لابنية الاشتماح ولانتا دني عند الا الاستماع
وخير الكلام ما بولغ فيه بالمبالغة المقبولة واما استدراك النابغة على حسان فليس بكائن لانه
لانه بعد ان الحسان ممن يلتزم الصدق في الشعر كما استدل عليه بشعره السابق ان استعارة العلة الكرنه
غير عزيزة وفي وصف الجفنات بالغر الذي هو جمع كثرة نوع ايضاح لها وفي تقييد لمعان الجفنات
بوقت الضحى مبالغة في كثرة الطعام بحيث لا ينقضي لمعان الجفنات في هذه الوقت مع كثرة
الآكلين قطعا عن الاوقات الاخر ووصف السيف بالقطر هو الاسرع دون وصفه بالسيلان دليل على كمال
الشجاعة ان يقطع السيف سريعا بحيث يتخلص من العضو قبل ان يصل اليه الدم ويختلط به كثيرا وبالجملة
فالمقصود اختيار ملابس العقد كما قال بعضهم احسن الشعر اقصده لان على الشعراء ان يبالغوا فيما يصيرونه
العقول شعرا فقطعا استوفى في ذاقم البراعة والتجويد واجلها من غير علو في الغوال ولا احالة في
المعنى حتى يخرج الموصوف الى ان لا يؤمن لشيء من اوصافه ولظهور الشرف في اساسه وشمول الوجود
لا قوال كان بالايثار والاستحباب اولى ومخالف في هذا الايثار اكثر العلماء والعاملين للشعر العالمين
فانهم اختاروا الغلو لان العامل البليغ اذا دخل في شأن المبالغة والتحفظ عن نفسه عن مطابقة
الوصف والموصوف ورعاية المماثلة امنه فيها بأن يأتيه الى اعلى الرتبة وظهر مرحه في الصياغة وبهمته
في الصناعة فيصرف في الوصف كيف شاء ولان العمل عنده على المبالغة والتخيل لا المصادقة
والتحقيق كما ذكره الامام المرزوقي في شرح الحماسة وجعل دليل من قال احسن الشعر اصدقه ان تجويد
قائله فيه مع كونه في انشاء الصدق يدل على الاقتدار والحذق واشار الى تعميم المبالغة مطلقا
والى تقسيمها لتبيين المقبولة والمردودة ولذا لم يقل وهي بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه
في الشدة او الضعف حدا اما مفعول بلوغه كما قال الشارح رح بلوغه فاعل يدعى واما مفعول
يدعى وفاعل الوصف وبلوغه بدل منه مستحيلا او مستبعدا قال الشارح واما ذكر لئلا
يظن انه اراد الوصف غير متناه فيه اي في الشدة والضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد
الامرين المستفاد من كلمة او والمستفاد احد الامرين مع تأنيث الشدة لتغليب الضعف لتذكيره اولتاويلها

بالامرين

بالامرين فسوق كلام الشارح دل على ان التوبيخ تم قبل التعليل والتعليل بيان الفائدة التبليغ
وبهذا اندفع ان المبالغة المطلقة لا تشترط فيها ان تكون لهذا الغرض وانما كونها لهذا
الغرض من شرائط قبولها ونحن نقول قوله لئلا يظن احتراز عن دعوى بلوغ الوصف
حدا مستحيلا او مستبعدا لا عادة الواقع لا لرفع الظن فالدعوى المذكورة انما تكون
مبالغة اذا لم يقصد بحقيقة الدعوى بل رفع الظن فان كان المقام مقام المظنة
فالمبالغة مقبولة يقصد به والا فمردودة وجعل التبليغ والاغراق مقبولين مطلقا يمنع
قبولها مطلقا في مقام المظنة هكذا احقق المرام عن كلام ذوي الاحلام وتنحصر اي
المبالغة لا بمجرد الاستقراء بل بدليل قطعي كذا في المختصر في التبليغ والاغراق والغلو
والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة لو اكتفى بقوله عادة لكفى اذ الا
مكان عادة يستلزم الامكان عقلا فتبليغ والامكان العادي ان يكون الامكان
بحكم الوقوع في الاكثر الاوقات او دائما فدخل في الامكان عقلا ما يحكم بامكانه العقل
او وقوعه نادرا لكنه خلاف العبارة ولو لم تحمل العبارة عليه لبطل الحصر والدليل
كقوله اي امرئ القيس يصف فرسا بانه لا يعرق بكثرة العدو فعادى عداء
العداء بالكسر الموالات بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الآخر في طلق واحد
بين متعلق بعادى لا بعداء كما عرف في محله ثور اي ذكر من البقر الوحشي ونعجة اي
الانثى منها دراكا اي تتابعا فلم ينضح بماء اي لم يترشح بماء فيغسل بالماء فيغسل
مجزوم على انه عطف على مدخول لم وفائدة قوله فيغسل عرق بالغا حد الغسل
بالغ في عدم عرق هذا الفرس بانه بلغ حدا مستبعدا حيث عدا عدوا كثيرا
في صرع ثور ونعجة بلا توقف بينهما ولم يعرق حفظا للمبالغة عن الخروج عن
حد الامكان عادة لان عدم النضح مطلقا خارج عن حد العادة لكن عدم النضح الى
المستعقب لعدم الغسل داخل في حد العادة وذلك ممكن عادة لكنه
مستبعد وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام
فينا اي ما دام في بيوتنا او في جوارنا ويؤكد الثاني قوله ونتبعه الكرامة حيث
مالا ادعى بلوغه في الكرام الى رتبة الكرامة والعطاء على الشر حيث مال وهذا
ممكن عقلا لا عادة وهما مقبولان مطلقا من غير شرط وقد عرفت معناه

ومجرد والا اي وان يمكن لا عادة ولا عقلا فغلو كقوله اي ابي نواس كخداع الحسن بن هاني الشاعر
واخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التي لم تخلق بالغ في اخافة الممدوح اهل
الشرك بانه بالغ في الشدة الى ان خافه النطف التي لم تخلق وعبر عن الماضي بالحال حكاية وهذا ممتنع
عقلا وعادة وكانه مثل به ولم يكتف بامثلة الاقسام لانه اعني المبالغة المردودة حيث لم يدخل عليها ما يقربها
الى الصحة ولم يتضمن تخييلا حسنا ويمكن ان يقال ان مراده ان تخاف النطف التي لم تخلق فلا تخرج من
خوفك الى ساحة الوجود فيتضمن تخييلا حسنا وان يقال ليس من الغلو لان المراد بقوله تخافك المستقبل
يعني تخاف النطف التي لم تخلق في وقت اخافتك في الاستقبال بعد وجودها وبلوغها سن
التمييز وسماعها ما فعلت مع آبائهم والمقبول منه اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه
الى الصحة نحو يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ومنها ما تضمن نوعا حسنا
من التخييل كقوله اي قول ابي الطيب عقدت سنابكها اي الجياد والمذكور في سابق البيت
والسنابك جمع سنبك كبرثن بمعنى طرف الحافر عليها اي فوقها عثيرا على وزن الدرهم
الغبار لو تبتغي تلك الجياد عنقا هو السير السريع للابل والدابة عليه على ذلك المعقود
لامكنا اي لكن العنق امكانا فاجعله كان لو اعتبر امكنا سه كما هو المناسب بالمقام وفي
جعل الالف للاشباع والاطلاق ادعى بلوغ العثير في الكثرة الى انه صار ارضا يمكن سير الفرس عليه
سيرا وهذا ممتنع عقلا لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا اي الادخال والتخييل المذكور في افراده
قبولا في قوله اي القاضي الارجاني اي المنسوب الى ارجان من بلاد فارس يخيل لي ان سمر
الشهب اي شدت في القاموس سمره شده في الدجى بسبب الشهب بمسامير لها رؤس ممدودة
لامعة فنزعت حتى دخلت في الدجى [illegible] فلا يرى الا رؤسها وهذا الحسن من تعبير الشاعر
انه شد الشهب بالمسامير لانه لا تزول عن مكانها وشدت باهدابي اليهن اجفاني جعل عدم انطباق
اجفاني في الليل الى حد شدت باهدابي الى الشهب المسمرة في الدجى وهذا امر ممتنع عقلا ودل
عليه تخييل فقربه الى الصحة مع ذلك وتخييل حسن ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة
كقوله اسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب لكونه من العجب لانه
مما تشبيه في كونه عجبا لانه حكم على الامر المحقق المشار اليه بقوله ذا والحكم عليه بكونه من العجب مما
ينكر لا انكار وجود ذلك الامر فافهم ومنه المذهب الكلامي وهو ايراد حجة سواء كان قياسا
برهانيا او قياسا خطابيا او غيره للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو كونه سببه عدم القناعة

بالدعوى

بالدعوى والاهتمام باقامة الدليل بخلاف ارباب المحاورات فان شأنهم الاخبار الصرف والتأكيد في مقام
التردد والانكار وليس المراد بطريقتهم ان تكون الحجة بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب كما زعم الشارح
لانه لا يشمل التمثيل وما اورده المصنف من قول النابغة ظاهر في التمثيل وتحسينه للكلام انه اخرج الكلام
في المحاورات مخرجا لا يتوقع وابرزه في صورة المقاصد العلمية وبهذا اندفع ان ايراد الحجة لا يزيد على بيان
اصل المراد فان الدعوى مع الحجة اكثر المقاصد فلا يعقل تحسين بمجرد ايرادها نحو لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض لعدم خروجهما عن النظام الذي هما عليه وهو
تعدد الآلهة قال الشارح وفي التمثيل بالآية رد على الجاحظ حيث انكر مجيء المذهب الكلامي في القرآن
وكانه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من مقدمات يقينية وتعدد الآلهة ليس قطعي الاستلزام
للفساد وانما هو من المشهورات الصادقة فالدليل ظني اقناعي هذا كلامه وفيه بحث من وجوه احدها
ان تاويل كلامه بما اوله به لا ينفعه لانه وقع في القرآن وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه
فانه في معنى ان الاعادة اهون من البدء واسهل وكل ما هو اهون ادخل في الامكان ووقع ايضا
حكاية فلما افل قال لا احب الآفلين وهو في قوة القمر افل وربي ليس بآفل فالقمر ليس بربي وثانيها
ان الآية برهان يتضمن بيان لمكان آخر [illegible] الوصول اليه فجعل كلام الحق ثابتا في
العرف وثالثها انه لو كان الآية اقناعية لكان دليلا تاما على ان [illegible] غير اليقين كافية
ولا يجب تحصيل اليقين في العقائد الالهية والمذهب خلافه فالوجه في تاويله ان يقال انكر اقامة
الدليل في القرآن على احكامه لان الايمان قبول احكامه من غير طلب دليل منه تعالى فمعنى الآية عنده امتناع
الفساد لامتناع الآلهة ومعنى وهو اهون عليه الاخبار بان الاعادة اهون عليه تعالى لا غير وكذا
لا احب الآفلين نقل الكلام ابراهيم عم وقوله اي قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر
ابن ماء السماء عما بلغه انه مدح آل جفنة بالشام [illegible] وكرهوه حلفت فلم اترك لنفسك ريبة
الريبة التهمة اي حلفت اني على محبته واخلاصي بما كنت عليه فلم اترك لنفسك ان تتهمني باني تغيرت
اخلاصي بك وابدلتك بغيرك فليس وراء الله للمرء مطلب اي هو اعظم المطالب فلا حاجة تحته
بالحلف الكاذب بالله عزه وبعد الحلف لا ينبغي ان تتهمني بما كنت تتهمني لئن كنت قد بلغت عني جناية
لمبلغك الواشي اغش واكذب مغترا حال في حيزه اي رجعت الى محمدة عليك ولكنني كنت امرءا
لي جانب اي جانب مخصوص بي لا يشاركني غيري في الشر من الارض فيه مستراد اي محل طلب رزق
ومذهب ملوك تنقل من مستراد وجعل الشارح في تقدير ذلك ملوك واخوان بها ملوك بي مع

مع سلطنتهم معاملة الاخوان ولا ينكرون مني ويعطفون على عطف الاخوان اذا امادحتهم
احكم في اموالهم اي يجعلوني حكما في اموالهم واقرب اي اجعل مقربا بينهم رفيع المنزلة عندهم
كفعلك في قوم اراك اصطنعتهم اي احسنت اليهم فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا الا ان
جعل فلم ترهم مجهولا من الاراة فيكون معنا نظنه اماهم مذنبين فان نفي الظن فيما هو فيه لحل
من نفي العلم والمشهور ان المقصود بالتمثيل قوله كفعلك في الكمي على مدح الي جفنة وقد احسنوا
اليك اما لا ترهم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم وكما ان مدح اوليك لا يعد ذنبا كذلك مدحي
لهم ويمكن ان يكون قوله فلبس ورآء الله للمرء مطلب ايضا مبالاة في قوة ان الحلف بالعلي المطالب
لا يترك الريبة او في قوة الحلف بالله حلف بالعلي المطالب والحلف بالعلي المطالب اعلى الاخلاق ومنه
اي من المعنوي حسن التعليل هو بيان علة الشيء وهو ان يدعي لوصف دعوى مجزوما تم توجيه
انه جعل كان السحاب في البيت ملحقا بحسن التعليل لدخول كان المفيدة للظن علة مناسبة
له باعتبار اما متعلق بقوله يدعي او بالمناسبة وهو اما منون موصوف باللطيف او مضاف اي
باعتبار امر لطيف غير حقيقي اي غير حقيقي علته بهذا الاعتبار ليس من جنس التعليل سواء
كان مذهبا كلاميا او لم يكن وليس للاحتراز لان التعليل بالعلة الحقيقية ليست من المحسنات
كما قال الشارح لانه قد يكون المذهب الكلامي فكيف يخرج من المحسنات والتقييد باللطيف بمعنى انه
يكون فيه دقة تختص بها بعض الاذكياء لاخراج التعليل لعلة مناسبة باعتبار مبتذل فانه لا يكون
حسن التعليل قال المحقق الشريف انه لاخراج التعليل بالعلة العادية التي كذب الحكم بعليتها
لانها علة غير حقيقية لكن ليس التعليل بها باعتبار لطيف لظهورها بالعادة وقد عرفت انها علة
حقيقية زعما ولو كان الظهور بالكثرة منافيا لحسن التعليل لم يكن المشتمل لحسن تعليل وقع في كلام
غيره اشباه لازم يبقى لطيفا بعد اظهار الغير اياه وهو اربعة اضرب لان علة الوصف
الصفة المعهودة المذكورة سابقا بعبارة الوصف اما ثابتة اي معلومة الثبوت قصد بيان
علتها او غير ثابتة اريد اثباتها ببيان علتها فيكون من قبيل الاثبات ببيان اللم واما
احتمال الاثبات بالدليل الآتي فخارج عن التعليل فضلا عن حسن التعليل اذ المتبادر منه بيان
علة ثبوت الشيء في الواقع لا تبيان علته في الذهن والاولى اما ان لا يظهر لها في العادة اي
نظرا الى جميع اوقات وقوعها او اكثرها على ما هو معنى العادة علة وان كان لابح في الواقع عن علة
فدخل في هذا القسم ما يظهر له في النادر علة غير المذكورة وهو ليس من حسن التعليل بل تعليل بما هو خلاف

الواقع

الواقع او غير المذكورة فيناسب ان يدخل في سلك القسم الثاني كما لا يخفى كقوله اي
ابي الطيب لم يحك من حكت فلانا شابهته وفعلت فعله او فعل سوا نائلك
اي عطاءك السحاب اي نائلها وانما حمت به اي صارت محمومة به اي بعدم
مشابهتها نائلك نائله وهو المطر جو او بسبب نائلك الفايق على نائله
النازل من نائلك فصبيبها الذي كان اي الان نائلا الان الرحضاء بالمهملتين
وبجة على وزن السعفها العرق الذي الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر
لها علة في العادة وقد علل بانها عرقها اي حماها الحادثة بسبب احد من الامور
المذكورة وفيه نظر لان نزول المطر سببا على اختلاف اهل الشرع والحكمة ولا يخفى
عليك انه يمكن جعل البيت من قبيل صفة غير ثابتة خارجة عن الامكان وهو اثبات
العرق للسحاب او يظهر لها اي للصفة علة غير العلة المذكورة وذلك في
احدهما ان يتبع عنه غير المذكورة ومنه المثال لو ثابتها الا لاتبع وانما قال غير المذكورة
لانه لو كانت هي المذكورة كانت علة حقيقية فلم يكن من حسن التعليل في نفي لذا
ذكره الشارح المحقق وتعقبه المحقق الشريف بمنع الملازمة بجواز ان يكون
الظاهرة في العادة غير مطابقة للواقع وتكون من المشهورات الكاذبة في
التقييد لانه ليس من حسن التعليل لعدم لطف الاعتبار وذوقه لظهوره بحسب
العادة وقد عرفت حقيقة البحث ما لا مزيد عليه فكن متذكرا متدبرا كقوله ما به
اي مع الممدوح قتل اعاديه ولكن يتقي اخلاف ما ترجو الذئاب من وجود الفيلق
بعدي رية الفريقين فحمية تحقيق رجاء الراجين كراهة خيبة الرجاء وعادة الاقتلهم
فاقتل الاعداء علة ظاهرة في العادة بين الناس من سمهم وخلوص الملك من ضربهم
فقد بقي عليها بحصر الغلبة في الاتقاء عن خيبة الرجال وعلله بخير ما هو عليه في العادة قال
المحق ويستتبع مدحه بكمال الشيء عن حتى ظهرت على الحيوانات العجم فوشو بوجود
الفيلق سبب في محاربة مع الاعداء وفيه ضعف لان المجزوم به للذباب وجود الفيلق من الاعداء
وليس في الشعر اشارة اليه نعم كما قال يستتبع مدحه بانه لا يقبل لغلبة الغضب
عليه وقوة الغضبية ليست متصفة برذيلة الافراط كما قال الشارح ومدحه
بكمال الشيء عن حتى امن من شر الاعداء فلا يحتاج الى قتلهم استبعالهم وان تثبت

اى الغمرات الثانية الى اريد اشباتها اما ممكنة كقوله اى قول مسلم بن الوليد يا واشيا من
وشى به الى السلطان سعى ونم حسنت فينا اسائته اى ما قصدت به الاساءة
او ما كانت اساءة فى حد ذاتها لكن حسنت لما ترتب عليه وقال الشارح
اى حذارى اياك وهو يدل على تعديته بنفسه انسانى الاضافة لاستغراقه
ما يصلح عليه سواء كان ما يشعر بالتعليل اولا فان استحسان اساءة
الواشى ممكن الظاهر فان حسن اساءة الواشى ممكن لان الظاهر ان
العلة علة الحسن الاستحسان المذكور ضمنا وكانه حمل قوله حسنت فينا
على انه احسنت فى نظرنا والاظهر ان فينا متعلق بالاساءة لكن لما خالف
الناس فيه لا يستحسنونها عقبه بان حذار منه نجى انسانى من الغرق
فى الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه فان قلت المناسب ان يقول
نجى نفسى من الغرق فانه الدال على كثرة الدمع والمبالغة فيها دون
ما ذكره فان انسان العين يغرق بدمع قليل قلت بل المبالغة فى ما ذكره
لان انسان العين هو الساكن فى الماء الماهر فى علم اى فاذا كان يغرق لكثرة الدمع
فغرق نفسه بالطريق الاولى ولا يخفى ما فى هذا البيت من حسن تضمينه كمال الكآبة
والحزن الموجب لكثرة الدمع فى الغاية او غير ممكنة عطف على ممكنة كقوله قال
الشارح هذا البيت للمص وقد وجدناه بيتا فارسيا فترجمه وقيل هو كر نبود
ميل وكرم جوزا نحس كمرتق ، بو هلى نديدى برمنان اولم فقال حكم الشارح بان
البيت للمص مع قوله فى الايضاح فكمعنى بيت فارسى ترجمته لو لم يكن البيت يجعل
قوله ترجمته على صيغة المتكلم وهو يحتمل المصدر كما حمل عليه شارح الابيات قلت
الظاهر كونه مصدرا اذ لو كان ماضيا لتعدى الى المفعول الثانى بالباء فيجب ترجمته
بقوله لو لم يكن نية الجوزاء خدمته لما رايت عليها عقد منتطق اسم
مفعول من انتطق اى شد المنطقة وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء
ففيه انه لا يساعده اللغة اذ النطاق ككتاب شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها
فترسل الاعلى على الاسفل والاسفل يجر على الارض ليس لها حجز ولا ساق ولا ساقان
ما تنطق لم يجى بمعنى شد النطاق بل انتطق بمعنى شد المنطقة وما للجوزاء شبيه

بالمنطقة

بالمنطقة لا بالنطاق فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة كذا فى الايضاح
ويستفاد منه ان المعلل نية الجوزاء خدمة الممدوح ويتجه عليه اولا انه لا يثبت المنطقة
دون العكس وثانيا ما ذكره الشارح ان الاصل لو امتناع الجزاء لامتناع الشرط فيكون مفهوم
العبارة ان عقد المنتطق لنية الخدمة لكن يتجه ما ذكره الشارح انه يكون من قبيل الضرب الاول
مثل قوله لم يحك نائلك البيت لان المعلل هو رؤية عقد المنتطق عليها اعنى حالة التشبيه بالنطاق
المنتطق وهى صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح لانه يجوز ان لا يكون المراد ان معلق
عقد المنتطق للعقيق ويكون نفى الرؤية عقد المنتطق على كناية عن عدم عقد المنتطق فيكون عقد
المنتطق للعقيق معللا بنية الخدمة وكيف لا ونية الخدمة علة للعقد للعقيق لا للحالة الشبيهة به
ولا لازمها وقد نبه على ما فى الايضاح من شرح كلام التلخيص مخالفا لما فى الايضاح ولم يلتفت
اليه لعدم ارادة ان الانتطاق صفة ممتنعة مسلم فى الايضاح دون التلخيص لانه الاصح فالحمل عليه
ارجح فقال ان اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة
الممدوح فليتمنه مخطيا مرتين مرة فى مخالفة كلام الايضاح فى شرح كلام التلخيص ومرة فى جعل
الانتطاق معللا مع ان المعلل رؤية حالة الشبيهة بالانتطاق كما زعم الشارح قال الشارح
والاقرب انه يجعل لو هنا ممتنعا فى قوله لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعنى الاستدلال بانتفاء
على انتفاء الاول فيكون الانتطاق علة لكون نية الجوزاء خدمة الممدوح اى دليلا عليه وعلة للعلم
مع انه وصف غير ممكن وقد زيف هذا الاقرب بانه تكلف خروج عن الظاهر الى ان قال ومن قوله انما
يدعى لوصف علية مناسبة له العلية لنفس ذلك الشىء لا العلم به ونحن نقول فى شرح كلام المص على
هذا الظاهر ان العدول عن الظاهر انسب من حمل ما وقع عنه فى الايضاح على السهو فان قلت يلزم
ان يجعل العلة علة العلم لان الدليل علة العلة حقيقة والايجاب سايرها كونه علة غير حقيقية فليس
الدليل الوسط ما يثبت به الطرف الاكبر للحقيقى منه ما يثبت للطرف كان علة منها في مقابل غيرنا انا
بل هنية على اعتبار الطبيعة لا حقيقة له لكن جعل الدليل حقيقيا وغير حقيقي بهذا الاعتبار غير متعارف ولا
يتبادر منه الدليل الحقيقى الاما يصدق عليه تعريف الدليل فلا يمكن هذا الحمل ان قصد بعد التوجيه الاقرب
والحق به بحسن التعليل ما يبنى على الشك المراد به ما يشمل الظن لكن الظن لا يجعل ملحقا به بل داخلا فيه
لان المعتبر فيه الاصرار فى الدعوى كما او ضحناه كقوله انه تام كان السحاب الغر جمع الاغر والمراد السحاب
الماطرة الكثيرة الماء لانها اشرف السحب غيبن تحتها اى تحت الثرى المذكور فى البيت السابق حبيبا اى محبوبا

١٣٦

فاترقى اي لا يسكن مخفف ترقأ مهموز الهزن اي للسحاب مدامع جمع مدمعة والنسبة السيلان
الى الدمع لمشابهة للإبانة الى الذهن وعدم سكون دموع السحاب اما لانه هنا كما هو الظاهر او لينفع الربى
بالسيلان لتجد الحبيب الغيب تحتها كما في الشرح قال بعض الفضلاء وقد فسر هذا البيت قوم فقالوا
اراد بحبيبه نفسه والاولى ما في الشرح قلت وجه هذا التفسير انه قصد به الكناية اطلاع القصيدة
وهو قوله الا انما صدري بما من غرامي بلاقع عشية شاقتني الديار البلاقع هذا الملامة
قلت كان وجه استقصائه هذا الذي قد استكشفنا عنه وجه التعبير عن نفسه بالحبيب ولا يفيده
ما ذكره الشارح ووجهه انه حبيب السحاب لكونه مغيبا لحاجته في اسالة المياه والنظير في عدم سكونه
مدامعه ومنه التوزيع سمي به لانه توزيع من اثبات على اثبات وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم
بعد اثباته لمتعلق له آخر بمعنى انه ترتب الاثبات الآخر على الاول فخرج نحو غلام زيد راكب
وابوه راكب ودخل غلام زيد راكب كما ابوه راكب ولم يخرج لاخراج الاول الزيادة قيد على وجه
يشعر بالتوزيع والتعقيب كما ذهب اليه الشارح المحقق كقوله اي الكميت في قصيدة يمدح بها اهل
البيت احلامكم جمع حلم كغصن بمعنى العقل لا حلم كقفل فانه بمعنى الرؤيا لسقام الجهل شافية وصفا
بالعلم التام والعقل الكامل كما دماؤكم تشفي من الكلب وصفا بكونهم ملوكا واشراف الكلب بالحركة
فرس نسبه جنون يعرض للانسان من عضة الكلب الكلب علاوة الكلف يعتري الكلب لجنون من اكل لحم
الانسان ولا دواء له انجع من شرب دم ملك وقيل يشق ابهام رجل ويؤخذ منه الدم قال المعترض
ح وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل ووصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب وجعل
احلامهم بمنزلة الدماء فان حياة العاقل بالعقل كما ان حياة الحيوان بالدم والجهل بمنزلة الكلب
وقد عرض للعدا اهل البيت وقاصدي دمائهم بانهم في سلك كلاب كلب يستشفون بدمائهم
فانهم المتهالكون في طلب الدنيا فعقدوا في صفتهم كلام النبوة الدنيا جيفة وطالبها كلاب قال
قلت الظاهر انه فرع على وصفهم بشفاء دمائهم من الكلب وصفهم بشفاء احلامهم من سقام
الجهل فانه جعله مشبها به والمشبه ملحق بالمشبه به دون العكس قلت نعم هذا هو الظاهر رعاية
توجيه انه ذكر المشبه به وفرع ذكر المشبه لانه اورد لبيان حاله في ثبات المشبه به بعد اثبات المشبه في الكلام
وفرعه فتأمل ووجه تحسين التوزيع انه يجعل المتعلقين مرتبطين في الذكر كما انهما مرتبطان في المعنى
فيتطابق الذكر والمذكور ومنه تأكيد المدح بما يشبه الذم قال الشارح النظير فيه هذه التسمية
على الاعم الاغلب والا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا

مالكم

مالكم اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكنكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا
يحل لكم غيره وذلك غير ممكن فالغرض المبالغة في تحريمه وسمي تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه اي
فليسم ما سمي باعتبار الاعم الاغلب تأكيد المدح بما يشبه الذم تأكيد الشيء بما يشبه
نقيضه ط فانه العبارة المنطبقة على المراد وفيه نظر لانه لو كان تأكيد المدح بما يشبه الذم بمعنى
تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه لصح تأكيد الذم بما يشبه المدح مع انه لم يصح ما ذكره في
شرح المفتاح ان المفتاح اكتفى على تعريفه بما يفيده الاعم لان الاسم يفيد ما هو اخص
من تعريفه وايضا لا يصح حصره في الضربين المذكورين وايضا لا مرجح لادخال الصورة المذكورة
في تأكيد المدح بما يشبه الذم على ادخاله في تأكيد الذم بما يشبه المدح ط فالحق ان النظر في
التسمية على امر منطبق عليه الاسم وبيان الغير ترك بالمقايسة وهو ضربان افضلهما
لاشتماله على فضل تأكيد ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء المستثنى
لا باعتقاد انها صفة ذم فانه كلام كاذب وليس فيه تأكيد ولا التسليم انها صفة ذم بل زاد
انه حسب فانه ايضا كلام كاذب ذكر معه بعضا لما يروج عند الحسب ولا تأكيد فيه ولا الرفع
توهم انها ايضا منفية مع صفة الذم لتلازم بينهما في الانتفاء في غالب الاوقات كما هو المعتبر
عليها في الاتيان بالمستثنى المنقطع واشتهر في كتب النحو فانها استثنيت حينئذ لرفع
توهم ما نشأ من النفي السابق ولا تأكيد فيه بل بتقدير دخولها اي صفة المدح فيها
اي في صفة الذم واحترز بهذا القيد عن الامور الثلاثة هكذا احقق المقام واحفظ فانه
من الشوارد عن افهام بعد افهام ط واعلم ان في بدء المستثنى المنقطع تأكيد الشيء
بما يشبه النقيض على احد الوجهين اللذين نذكرهما كما يستفاد من هذا المقام ولا يخفى
انه نشأ في دفع الايهام من سابق الكلام على ما تراه في بيان النحو فادخره واجتنب
عن زعمه التقليد التي لا تكون الا في اعناق اللئام ويتجه انه خرج بهذا القيد تأكيد المدح بما
يشبه الذم باستثناء ما ليس عيبا ولا ما دونه فانه يؤكد نفي صفة الذم كما يؤكد استثناء
المادح فالاولى ان يقول بدل قوله صفة مدح ما ليس ذم وتأكيد المدح باستثناء صفة
مدح عن صفة ذم منفية لا بتقدير دخولها فيه ط فانه يؤكد المدح بالوجه الثاني فلا يقصر
عن القسم الاول في التأكيد ولم يدخل في الاول في فاقتل الحصر وغاية ما يمكن ان يقال انه لا اعتداد به
لقصر متكلمه فيه يفوت فضل التأكيد بلا موجب بخلاف القسم القسم الاول في وهذا

ظهر ان الحصر في القسمين استقرائي ثابت بدليل قطعي فلذا لم يستدل عليه فاحفظه فانه من النفيسات
بعون الله وانشكر الله تعالى على ما رزقنا من التكريمات قوله اي النابغة الذبياني زياد بن معوية والذبيان
بالمنقوطة والمنقوطتين من تحت بالضم والكسر قبيلة ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول
كالصول جمع فل كهد والفل الثلمة سواء كان في حد السيف او غيره من قراع اي مقارعة الكتائب
جمع كتيبة بمعنى الجيش فالعيب صفة منهم منفية قد استثنى منها صفة مدح وهو على تقدير كونها
من العيوب وهو انهم شجعان لانه وصف السيف الحل بالفلول في المحاربة كناية عن شجاعته
وقد اشار الى ان الاستثناء بتقدير الدخول ببيان مراد الشاعر بقوله اي ان كان فلول السيف
اي الفلول المعهود للسيف وهو الفلول من محاربة الجيوش والا فالفلول قد يكون عيبا ثم اشتغل
ببيان وجه التاكيد بقوله فاثبت اي الشاعر شيئا منه اي العيب على تقدير كونه اي فلول السيف
منه اي من العيب هكذا حقق المقام ولا تتبع ما وقع الشارح من وساوس الاوهام فاطلع
عليه واعرض عنه في مختصره لكونه بمنزلة الاقدام وهو اي كون الفلول المذكور من العيب محال
لما عرفت فهو اي اثبات شيء من العيب في المعنى تعليق بالمحال واذا خلا العبارة عن تعليق
فالتاكيد فيه من جهة انه كدعوى الشيء ببينة لانك قد علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيب
بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ويمكن ان يكون تقدير دخولها في الصفة المذمومة
المنفية التنزيل منزلة صفات اخرى للممدوح فالتاكيد جاء من جعل هذه الصفة الكريمة في جنب
صفات اخرى فالتاكيد في هذا الضرب جهات ثلاث وهذا الوجه يجري في الضرب الثاني فهو يابي
الوجه الاول فكر فتامل ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء في الاتصال لان حقيقة
الاستثناء على ما تقرر في الاصول والاصل الذي لا يعدل عنه بلا صارف هو الحقيقة فذكر اداته
قبل ذكر ما بعدها يوهم الايهام الشهير في الدلالة الضعيفة وموافقة اللغة لان الوهم يجيء
خطرة القلب او طرف المتردد المرجوح فلذا اعترض عليه بعض الشارحين بانه قبل ذكر ما بعدها يدل دلالة
قوية فلا يليق التعبير بالايهام ويمكن ان يجاب بان الايهام كثيرا ما يستعمل في ضعف المدلول الخفي
وان كانت الدلالة قوية وموافقة اللغة فانه رجع بمعنى غلطت واوهمت غيري بمعنى اوقعته
في الغلط واجاب الشارح بان الايهام في اللغة الايقاع في الظن كما ان التوهم هو الظن يقال توهمت
الشيء اي ظننته واوهمت غيري اخراج شيء مما قبلها فاذا وليها صفة مدح وتحول الاستثناء
الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من الاشعار بانه لم يجد صفة ذم حتى اضطر الى ذكر صفة مدح وتحويله

بحث

بحث اما الاول فلان ذكر ما ليس بعيب بعد اداة الاستثناء بتقدير انه من العيب لا يوجب انقطاع
الاستثناء بل هو استثناء متصل متحقق على الفرض والتقدير فالاولى ان يقال الاصل في الاستثناء
الاتصالي المحقق فذكر اداته قبل ما بعدها يوهم ذلك فاذا وليها صفة مدح ظهر ان الاتصال الاستثناء
الى آخره قدر جاء التاكيد واما ثانيا فلان كلامه يوهم ان تاكيد المدح بما يشبه الذم موقوف على جزئية
... للاستثناء حتى انه جعل صفة لكم لا منصوبة او مجرورة لفات التاكيد وليس كذلك لانه كما
ان الاصل في الاستثناء اخراج شيء محقق الدخول في المستثنى منه الاصل في الوصف اخراج شيء كذلك
عن الموصوف بالتقييد فالاخراج على تقدير الدخول تعليق بالمحال وخروج عن اصل التقييد فجاء فضل
التاكيد والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة مدح ويعقب باداة
الاستثناء يليها صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء لا مطلقا بل بقصد انه صفة مدح اخرى له حتى
لو ذكر صفة مدح باعتقاد انها صفة ذم او اعتقاد المخاطب كذلك وبناء الكلام على التسليم لم يكن
من التاكيد في شيء ولا يكفي قصد انه صفة مدح اخرى بل ينبغي ان لا يكون لدفع ايهام السامع اما مسلوبة
عنه كما هو المشهور في المستثنى المنقطع بل يكون للارادة اي اضطرت الى ايراد صفة مدح اخرى فعدلت
عن اخراج شيء مما قبل اداة الاستثناء كما هو الاصل نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش
بيد بمعنى غير مختص بالمنقطع مضافا الى ان كذا في الرضي ونقل المعنى انه بيد للتعليل فالمعنى انا افصح العرب
لاجل اني من قريش ولا يخفى ان هذا التعليل لا يثبت المدعى وجعل ابن مالك تقدير الكلام لا انفصل
في فصاحتي الا اني من قريش فهو من الضرب الاول في القاموس بيد وبايد بمعنى غير ومن اجل وعلى
حمله على معنى احتمال قوي فلا تغفل ويمكن واصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون
منقطعا لان الاصل في الاستثناء وما ليس بداخل في ما قبل الاداة ان يكون منقطعا بعد خروجه عن اصله
الذي هو الاتصال وجعله متصلا بتقدير الدخول كما في القسم الاول خلاف الاصل وربما يكون الشيء على خلاف الاصل
وعلى الاصل في هذا الخلاف الا ترى ان الاعراب بالحرف خلاف الاصل والاسماء الستة على الاصل في الاعراب
بالحرف وهو كونها بالحروف الثلاثة فلا تنافي بين هذا الكلام وما سبق ان الاصل في الاستثناء الاتصال الا ان
هذه الاصالة بعد العدول عن الاصل الاول وقد اجاب الشارح بان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال
وفي الاستثناء ما ليس بداخل الانقطاع فلا ينافي وما قررنا اندفع ان الواجب في الاستثناء فيه وما سبق
ايضا ان يكون منقطعا فلا معنى قوله الاصل لانك عرفت انه يمكن جعله متصلا بالتقدير كما يدل عليه قوله لكنه
اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول بل بقي على حاله من الانقطاع وهو

٢١٨

بالبعض اسما ولكن فاعتصم به بل لا يفيد التاكيد بالوجه الاول الذي يجيء به الجهابذة الفحول
بالبينة للحاصلة من التعليق بالمحال فلا يفيده الا من الوجه الثاني وله‍ذا اي لاشتمال الضرب
الاول على فضل تاكيد كان الضرب الاول افضل في التاكيد وافضل في الاعتبار قال المعص واما
قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما فيحتمل الوجهين واما قوله لا يسمعون
فيها لغوا الا سلاما فيحتملهما ويحتمل وجها ثالثا هو ان يكون الاستثناء من اصله متصلا لان معنى السلام
هو الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة
الاكرام بهذا الكلام ويتجه عليه ان الاتيان بصفة مدح مستثناة من صفة ذم منفية لا بصفة مدح حرف
الاستثناء بعد صفة مدح اخرى فكيف يحتمل كونه من الضرب الثاني واجيب بان معنى كونه من الثاني
انه من قبيله في عدم افادة التاكيد الا من وجه واحد وبهذا اختل تعريف الضرب الاول وتفضيل
على الاطلاح او للمصرف في الضربين وانهدام ما ذكرنا لدفعه فتذكر وللحج ان يقال الجواز ان يعتبر
لا يسمعون صفة مدح ويعتبر الوصف بعدم سماع اللغو لا نفي سماع اللغو حتى يكون القصد الى نفي
صفة ذم وح يكون الا سلاما بتقدير لكن يسلمون سلاما صفة مدح اخرى بعد اداة استثناء
لا يمكن تقدير ادخالها في الاول فيحتمل ان يعتبر نعتا لصفة ذم بعد سماع اللغو ويكون الا سلاما مستثنى
من اللغو فيكون من الضرب الاول للاحالة لما قدمناه لكن فلا نرضى بانهدامه ولكن لا اعتنا مه
وانه لم يجوز ان يكون الآية الاولى ايضا محتملة للثالث واجيب بان السلام لا يمكن ادخاله
تحت التاثيم ولو بحسب الظاهر لان التاثير ان يقال لاحد اثمت ولا يجوز الفصل بين المستثنى
والمستثنى منه بتعدد غير مستثنى منه وايضا يتجه على الاحتمال الثالث ان اهل الجنة اغنياء عن
الدعاء بالسلامة لجواز ان يكون سلامتهم في الجنة وتقررها لانهم لا ينفكون عن السلامة بتمامها ويحتمل
الآية وجها رابعا بان يكون سلاما مصدرا حينا اي لا يسمعون فيها وقتا الا وقت تسليم فيكون من الضرب
الآخر **ومنه** اي من تاكيد المدح بما يشبه الذم **ضرب آخر** كالضرب الاول بعينه وافادة التاكيد فانهم
فلا احصروها في ضربين فالحصر منقول واثبات ضرب آخر مبتدع معقول فلا ينافي او ضرب آخر
بحسب الظاهر راجع الى الاول بحسب النظر الثاني للناظر فانه يؤول اليه معنى فضبط اعص بهذا الضرب
بان ما في الاستثناء مفرغا وهو عام لان نعن لمغو في ما يصدق عليه ان يستثنى صفة ذم منفية
عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها فاتم الشارح المحقق بان ضم اليه ويكون العامل ما فيه معنى الذم
والمستثنى ما فيه معنى المدح وبعد رد عليه ان الضرب الآخر لا ينحصر في المفرغ بل يشمل مثل قولنا وما تنقم منا الا

الآن

الا ان امنا بايات ربنا لما جاءتنا فانه لم يبين فيه في الظاهر صفة مدح من صفة
ذم منفية بل بين اعم منهما نعم ماله الى الاستثناء من صفة ذم منفية فانه في قوة
ليس لنا اي ما نعيب منا الا اصل المناقب **ان امنا بايات ربنا** يقال نقم
منه وانتقم اذا عابه تقدير دخولها فيه من حيث انه متعلق ذلك العامل
هذا وقد جاء نقم منه بمعنى عاقبه فيمكن حمل الآية عليه اي ما تعاقبنا الآن الا ان امنا
بايات ربنا وح مستثنى منقطع حقيقة وليس مما نحن فيه فان قلت على التفسير المشهور
ايضا هو مستثنى متصل لانه استثنى صفة مدح من مقول عيب المنى طلب فيجوز
ان يكون الايمان معيبا عنده قلت الايمان بايات رب الكل مما لا يمكن ان يعيبه قابل
للخطاب ثم نقول لنا ضرب آخر كالضرب الاول وهو ان يثبت صفة مدح على صفة
مدح بتقدير دخولها فيها نحو لفلان جميع المحاسن الا كفران النعم فالجواب
في تفسير القسم الاول ان يستثنى من صفة ذم منفية صفة مدح بتقدير دخولها
فيها او من صفة مدح منفية صفة ذم بتقدير دخولها فيها **والاستدراك** بلفظ
لكن **في هذا الباب** صرح بقوله في هذا الباب ولم يقل منه لئلا يتوهم عوده
الى الضرب الآخر **كالاستثناء** فالمراد بالاستثناء في التعريف ما يعم الاستدراك
بالحمل على الاستثناء حقيقة او حكما والا لتعميم او يجري فيه الضربان الثاني **كما
في قوله** اي قول ابي الفضل بديع الزمان يمدح خلف بن احمد السجستاني **هو
البدر الا انه البحر زاخرا** اي ممتليا **سوى انه الضرغام** بالكسر الاسد **لكنه الوبل**
المطر الشديد العظيم القطر والاول كان يقال لا عيب فيهم لكن سيبويه فهو بهذا
قلول من قراع الكتائب وانما كان الاستدراك كالاستثناء لانه الاخ الاستثناء
المنقطع بمعنى لكن في الاصح **ومنه تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان
احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها
فيه كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت
الشيء صفة ذم ويعقب باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان
فاسق الا انه جاهل وتحقيقهما** يجال على قياس ما مر من كيفية التاكيد
وجهته وانه لا ينحصر فيهما بل منه ضرب آخر وان المراد بالاستثناء اعم من الاستثناء

والاستدراك الذي في حكمه **ومنه الاستتباع وهو** قدم في الايضاح التوجيه فكانه راى
شدة مناسبة التوجيه لكونه الذم بما يشبه المدح في كونه جامعا للمدح والذم
فلم يرض ترتيب التلخيص وعدل عنه ولا يخفى شدة مناسبة الاستتباع ايضا
لكونه لاكمال المدح ولما كان مفهوم الاستتباع اعم من تفسيره لم يحتج الى الاكتفاء
بما يفيده الاسم واحتاج الى التفسير ولا حاجة لتخصيص الاصطلاح وعدم الالتفات
الى المدح بشيء على وجه يستتبع الذم بشيء اخر والى الذم بشيء على وجه يستتبع الذم
بشيء اخر او المدح به وكانه من مساهلات ائمة العربية في مقام التفسير والتعريف
فذكروا في التفسير **المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء اخر** على طريق
التمثيل لا التحقيق فيكون بعينه الادماج ولذا لم يذكر السكاكي الادماج واكتفى بذكره
كقوله اي قول ابي الطيب **نهبت من الاعمار ما لو حويته** اي جمعته **لهنئت الدنيا**
بانك خالد • **مدح بالنهاية في الشجاعة** حيث غلب على ما لا نهاية لهم ولو كان
هذا في حرب واحدة لكان شايئة في الدلالة على النهاية في الشجاعة **على وجه استتبع مدحه**
بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها • [illegible] الشارح حيث جعل الدنيا مهنئا بخلوده
ولا معنى للتهنئة بشيء الا في ثمرة له فيه هذا وذلك الاستتباع يحصل من قوله نهبت
من الاعمار ما لو حويته ايضا فان نهبت الاعمار دون الاموال وعدم جمعها يدلان على
انه لم يكن القتل لمصلحة يعود اليه اذ لو كان لنفسه لم يترك اموالهم لورثتهم وجميع
الاعمار فانه لا مصلحة للنفس فوق البقاء المخلد فهو لمصلحة الدنيا • قال في الايضاح وفيه
بالشجاعة على وجه يستتبع مدحه بكمال السخاء وجلالة القدر من وجه اخر والحق ترك
كمال السخاء وجعل المستتبع كونه سببا لصلاح الدنيا لان استتباع كمال السخاء غير
ظاهر الا ترى انه تكلف له الشارحان المحققان بان التهنئة انما تكون للدنيا منه
فان دكان • ويمكن ان يقال استتباعه كمال السخاء في عدم نهب الاموال فانه يدل على
انه لا قدر لكمال عنده • وقوله وجلالة القدر من وجه اخر اشارة الى ما ذكره المحقق من كونه
سببا لصلاح الدنيا ونظامها فانه ليس جلالة القدر سواه • ولا يخفى ان الاستتباع يزيد
حسنا اذا كان الوصف المستتبع بحيث يدفع توهم قرينة تنشأ من المدح بشيء
كما في البيت فان وصفه بالشجاعة ببيان نهب الاعمار يوهم افساده في العالم فكمل انه

افاد

افاد بتهنئة الدنيا بخلوده مدحه باصلاح الدنيا نفي افساده للدنيا بنهب الاعمار **وفيه** اي في الاستتباع
وجهان اخران وقال الشارح وفي البيت وجهان اخران من المدح وما ذكرنا انسب لان قال المصنف في
الايضاح قال علي بن عيسى الربعي وفي البيت وجهان اخران من المدح فاشار بشيء اخر الى واحد كان
او اكثر وقس عليه نظايره **احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال** وفي ذلك مفهوم من تخصيص الاعمار
بالذكر والا واعرض عن الاموال مع ان النهب بها اليق وهذا ينبئ عن علو الهمة او عن كمال الغناء و
بحيث لا حاجة له الى المال **والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم** والا لم يكن لاهل الدنيا سرور
بخلوده لان وجود الظالم سبب لحزن كل احد لخوف من ظلمه فلا يتصور تهنيتهم بخلوده وتهنية الدنيا
تهنية اهلها وايضا لو كان ظالما في قتلهم لكان لمصلحة نفسه وهو اما المال او البقاء فعدم جمع الاعمار
يدل على انه ليس طالبا لبقائه وعدم نهب الاموال دل على انه لم يكن طالبا للمال وفيه وجه ثالث وهو
انه لم يجمع الاعمار والناس يجمع المال الذي دون العمر فهو بينه وبين الناس **ومنه الادماج وهو**
في اللغة لف الشيء في الثوب وفي العرف **ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى اخر** معمول
لان التضمين المسند الى المفعول الاول فيذكر التضمين احترز عن التصريح بمعنى مع معنى سيق الكلام
لاجله **كانه قوله** في تهنئة بعض الوزراء لما اتخذ وزيرا • **ابي دهرنا اسعافنا في نفوسنا** •
واسعفنا فيمن نحب ونكرم • **فقلت له نعماك فيهم اتمها** • **ودع امرنا ان المهم مقدم** •
فانه [illegible] من [illegible] ان هذا الشعر فيه ادماج الشكوى عن الدهر في التهنية وقال الخلخالي ان
الشكوى صرح به بل فيه ادماج التهنية في الشكوى عن الزمان هذا وفيه نظر لان البيت سيق
للتهنية فكيف يكون التهنية ادماجا والشكوى اصلا على ان في كون الشكاية عن الزمان مصرحا
نظر فان ابا الدهر [illegible] امر [illegible] طلبا منه لتقديم المهم ليس محلا للشكوى وكيف يحمل على الشكوى
وان كلامه مصرح بالشكر **فهو اعم من الاستتباع** ولا يخفى ان صاحب البيان ح اذ لا يذكر في مقابلة الاستتباع ٤
بل يذكر الادماج من المحسنات ومنع عن دخول الاستتباع فيه كما فعل في الطباق والمقابلة وقولنا
بقوله فهو اعم من الاستتباع ان ما مثل به للاستتباع امثال الى انما اشار بقوله **كقوله** الممثل له [illegible]
عن الاستتباع [illegible] الوصف به التمثيل ليلة طول بيان الافتراق والعفو الى الطبيع الواقع **اقلب فيه**
اي في ذلك الليل **اجفاني** جمع جفن العين وهو غطاء العين من اعلى واسفل **كاني اعد بها** اي بالاجفان
[illegible] ولو قال به لرجع الى التقليب لكان اظهر ولكن [illegible] الى التقليبات المستفادة
من اقلب **على الدهر الذنوبا** ومعنى تقليبها للعد ان امتداد السهر لكثرة ذنوب الدهر وطول عدده

وكمال الرغبة فيه فان الاشتغال بالمرغوب يمنع النوم ويسهل السهر فانه تضمن وصف الليل
بالطول في الشكاية عن الدهر الظاهر ان سوق البيت لوصف نفسه بالسهر فيه والحزن لا لوصف الليل
بالطول لان تقليب الاجفان كناية عن السهر لا عن طوله قال الشارح المحقق وقد يعني اخر اراد به الجنس اعم
من ان يكون واحدا كما في بيت ابي الطيب او اكثر كما في قول ابن نباتة بالموحدة ثم نون مفتوحة بالضم او الفتح فان
كليهما مما سمى به العرب ولا بدلي من اجله في وصاله فقلت لي بخل اي خليل او دع الحلم عنده ٥ قال العلامة تضمن
الغزل العفيف حيث المحبوب العجز بكونه حليما حيث استفهم عن وجود خليل صالح للابداع وتضمن العجز
بذلك الشكوى عن الزمان فيعين كلا الاخوان او لعدامه حتى لم يبق من يصلح لهذا الشان فان الاستفهام
انكاري وتضمن ذلك انه لم يعزم على مفارقته حلمه ابدا وانما يريده وقت ارادة الوصال فان الودايع
تستفاد ففيه تضمين معنين لا معنى واحد وقد نبهنا كلا عليه موافقة معه لكن في موضع هو احوج بهذا
التنبيه ثم الاظهر عندنا انه لا حاجة الى التكلف في عبارة التعريفين وصرف النكرة المشتملة على دليل
الوحدة الى الجنس لان نخلاوهم الاستتباع واما بحثه ٥ ولا يعيب صدق التعريف على المجموع من حيث المجموع
على كل واحد فاحفظ ينفعك في نظايره ولا تقول في توليف بلا موجب عن ظاهره واعلم انه يمكن ان يكون
المعنى في البيت كمال شرف الحلم وعزته بحيث لا يمكن ان يعتمد في جعله امانة على اخ من الاخوان
لا الشكاية عن الزمان ومنه التوجيه ويسمى محتمل الضدين ومن حدها قبل المراد بقولهم هو ايراد
الكلام محتملا لوجهين مختلفين غاية الاختلاف وبعضهم خصه بما يكون مدحا وذما كقول من قال
قيل هو بشار قال لاعور يسمى عمرو احفظ الشعر لا يدري احبه ام قبيح فقول خليل شعرا لا يدري احبه
ام هجو ٥ فقال بشار خاط لي عمرو قباء ٥٥ ليت عينيه سواء ٥٥ قلت بيتا ليس يدري ٥
امدح ام هجاء ٥ فانه يحتمل تمني عمى العينين وتمني ابصارهما فيحتمل المدح بانه يحسن الخياطة فيتمنى
ابصار عينيه لتزيد حسن خياطته ويحتمل الذم بانه يسيء الخياطة فيتمنى عمى عينيه ليتخلص الناس من خياطته
والفرق بينه وبين الايهام بوجوب استواء الاحتمالين فيه ووجوب التفاوت في الايهام بعد المراد وقرب غيره
نظرا الى نفس اللفظ على ما قيل وعلى ما نقول لكونه ادعى ما نصب عليه القرينة في الايهام وابقاءه معا على الايهام
فالمراد بكون الكلام محتملا لوجهين مختلفين احتماله بحسب الارادة كما هو المتبادر او الاحتمال على السوية قال
السكاكي ومنه اي من التوجيه متشابهات القران باعتبار قالوا اي باعتبار احتمالها الوجهين المختلفين والغالب
متضادين ولا الاحتمال على السواء قلت قال وللتمتع بالمتشابه من القران مدخل في هذا النوع باعتبار وهو عبارة
والبعيد ان يحمل على ان بعض متشابه القران كذلك باعتبار ضميرا في قوله ذكر متشابه القران من قبيل التورية

والايهام

٢٦١

والايهام في كون قوله باعتبار اشارة الى اعتبار من جوز او بعض منعطفات الحروف في اوايل السورة فانهم
لم يذكروا فيها وبعدها الا امورا متساوية بالنسبة الى اللفظ من غير نصب قرينة على ارادة شيء منها ومنها
الهزل الذي يراد به الجد اللعب نقيض الجد الذي يراد به الجد وفيه انه ان كان ظاهر العبارة هزلا فالكلام من قبيل الايهام
وان استويا فهو من قبيل التوجيه وان كان الظاهر الجد فهو من قبيل ارادة المعنى بلفظ يحتمل خلافه احتمالا مرجوحا
فلا معنى لعده محسنا في الجد والهزل فاقتصروا على الاول وجه تخصيص المحسنين بالهزل الذي يراد به الجد دون الجد الذي يراد به
الهزل الا انه يقال اقتصر على الموجود كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا اي حسب جبلة ما يفتخر به
اذ كيف اكلك للضب بفتح الضاد ومنه تجاهل العارف والاولى ان تجاهل العارف صفة المتكلم دون الكلام
حتى يكون من محسناته مع ذكر الخصي بمقتضى الادب بما سوى كلامه تعالى فلا يقع في كلامه تعالى وهو كما سماه
السكاكي سوق المعلوم مساق غيره فهو صفة للكلام سمي باسم ما هو صفة المتكلم به ولا يختص بما سوى كلامه تعالى
بل التسمية بتجاهل العارف تسمية بالنظر الى الاعم الاغلب كانه لذلك قال السكاكي لا احب تسميته بتجاهل العارف
وقال غيره لا يحسن لسوء الادب في استعماله في كلام رب العزة ونفي المحبة كناية عن الكراهة ٥ وقوله لنكتة فيما
زاده على كلام السكاكي وليس في كلامه ولا يخفى من سماحة لا يرامه انه داخل التسمية والاولى ان يقول ومنه
تجاهل العارف لنكتة وهو كما قال اخره كالتوبيخ في قول الخارجية امرءة وهي في اصل اللغة كلا تخرج
من البيوت فتبعد من عشيرتها يكون القديم ايا شجر الخابور من نواحي ديار بكر ما لك مورقا اورق الشجر صار ذا ورق
كانك لم تجزع على ابن طريف فهي تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكن تجاهلت فاستعملت كان
الدالة على الشك لتوبيخ الشجر والمبالغة في وجوب الجزع والتوبيخ من لم يجزع كذا في الشرح ولا يخفى ان التجاهل
بقولها ما لك الى اخره بل في الاستفهام عن سبب كونه مورقا ايضا فانها تعلم ان السبب هو الخصب والوقت
المقتضي لذلك والاشبه ان البيت من التدلل والمبالغة في المدح كقوله اي البحتري المع برق سرى حيث
برقا ام ضوء مصباح ينبغي ان يصف كالبرق بكونه في الليل ليفيد قوة الضوء وكانه اكتفى بالتعبير بالضوء الذي يستعمل
في النور القوي ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي بالضاد المعجمة والحاء المهملة بفتح الظاهر من ضحى الطريق
ظهر بالغ في صوح ابتسامها بل في ثغرها حيث لم يفرق بينه وبين لمع البرق وضوء المصباح ويحتمل التدلل او
المبالغة في الذم كذا في الشرح فجعلها عديلة للمبالغة في المدح ولا وجه للعطف باو فالاولى ان
يجعلها تقولوا والمبالغة في المدح او الذم بمعنى المبالغة في احد الامرين نكتة عديلة للاخريين فيكون العطف باو
في محله كقوله اي زهير وما ادري وسوف اخال بكسر الهمزة والفتح كما هو القياس لغة اي اظن حصن
بيع مصر منه منسوب الى صحرا به ادرقوم ال حصن ام نساء اي رجال لان القوم مختص بهم الطاعن الى الحصن الا انه

اراد تنكير الاول لتحقير ام نساء قال الشارح فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة وفيه بحث
اذ يجوز مقابلة المجموع من النساء والرجال بالنساء المعروفة والنذل الرذل وتحرك ذهاب الفؤا
د من هم ونحوه وذهبه العشق بزلها فتدله كذا في القاموس فلا يغني قوله في الحب نعم
يغني لو كانت له ذهاب العقول من الهوى كما في الصحاح والاظهر ان النكتة لا تحقق الدلة
في الحب فالاولى ترك قوله في الحب في قوله اي قول الحسين بن عبد الله وكثيرا ما ينسبونه الى
المجنون بالله يا ظبيات القاع المستوى من الارض قلن لنا ليلاي منكن اضافها لانفه
ليعلم انها ليست ليلى مشهورة ولم يضف في قوله ام ليلى لانه الالتباس بعد الاضافة
السابق وقيل الاضافة للتلذذ كوضع الظاهر موضع المضمر من البشر والتردد في كون ليلى
منهن ام من البشر انما في حسن سواد عينيها وبياضهما واماله الشعر والخشية في الحكم
وكالتحقير في قوله تعالى في حق النبي صلى الله عليه وسلم حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم
اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد كانهم لم يعرفوا منه الا انه رجل ما في التعريض بان غرضهم
اناه اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين هذا ونحوه مما يناسب التي على التعظيم انما كانت لعظمته
لا يعرف الا غير ذلك من الاعتبارات ومنه القول بالموجب اي الحكم بموجب ام ارايت
لشئ لمن غير ذكره او الموجب المتعلق المذكور وهو ضربان احدهما ان يقع صفة اي دال على ذات
مبهمة باعتبار معنى المقصود في كلام الغير كناية عن الشئ اي دالا عليه دلالة حقيقية
بخصوص الشئ او عموم الصفة ولا يراد الكناية الاصطلاحية اذ ليس دلالة الاعلى فريقهم بنوع
الكناية بل بطريق التجريد فاثبت له حكم صفة شئ فيثبته اي تلك الصفة بجمع الا ان القائم
بالغير فغير استخدام لغيره اي الشئ من غير تعرض لثبوته له الاولى لاثباته له او لانتفائه
عنه بدل او نفيه عنه فيوجب ذلك الاثبات نفي الحكم الذي اثبت لفريقهم تعلقا بكل
الصفة واثباته المعتبر على سبيل الالزام والمبني وارادته وهذا هو القول بالموجب في هذا القسم
نحو قوله تبارك وتعالى يقولون اي المنافقون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل
ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز اهله وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم
والاذل وقعت كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم المكني عنه بالاعز الاخراج فاثبت
الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنين ولم يتعرض
لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة لكن اوجب ذلك الاثبات

نفي الحكم

نفي الحكم عن فريقهم واثباته للمؤمنين جزاء على وعلى ما في الشرح من تفسير القائل وغيره على بالاعز نفسه وبالاذل
رسول الله صلى الله عليه وسلم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله من المعاني الحقيقية
او المجازية فقول مما يحتمل للتعميم فلا يكون عاريا عن الفائدة كما يتبادر الى الوهم بذكر متعلقه اي ما يتعلق
به سواء كان جارا او مجرورا كما يتبادر الى الوهم او غيره ليشمل مثل قول القبعثري في خطاب الحجاج لاحملنك
على الادهم مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب فانه حمل الادهم في كلام الحجاج على خلاف القيد الذي
هو مراده من الفرس الادهم بالعطف عليه شيئا يوجب كونه الفرس اذ وقت هذا اعلم ان هذا
القسم من القول بالموجب من تلقي المخاطب بغير ما يترقب فيكون داخلا في البلاغة لاتيانه على مثل
قلت ثقلت اي حملتك المؤنة اذ اتيت مرارا ظرف لثقلت او ثقلت بحمله على تثقيل عاتقه بالايادي
فان ثقلت كاهلي اي عاتقي بالايادي اي النعم بسبب الاتيان مرارا لا الاتيان نعمة قال المحقق وتبعه
الشارح وقريب من هذا قول الآخر واخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادي
وخلتهم سهاما صائبات فكانوها ولكن في فؤادي وذلك ان تحمل ظاهر ان وهو حمل
اللفظ الكائن في خلقه بمعنى من غير ان يكون في كلام الغير على معنى آخر ونحن نقول هذا من قبيل
التكلف في الضمير لا حمل اللفظ الواقع في خلقه بمعنى على معنى آخر فان ضمير فكانوها المدرج المذكور
في ضمير دروعا وهكذا في الضمير الراجع الى سهام صائبات وبعد هذين البيتين وقالوا قد صفت
منا قلوب لقد صدقوا ولكن عن ودادي فهو نظير ما في بحث الرجوع
وتكذيب تحجه وليس من حمل اللفظ على غير ما اراد المتكلم في شيء قال ومنه الاطراد و
وهو ان يأتي باسماء الاولى باعلام الممدوح لان اختصاص الاطراد بما سوى الكنى والالقاب
غير ظاهر والاستعمال الاسماء فيما يعمهما خلاف الاصل الممدوح او غيره وآبائه عطف على الممدوح
والمراد بهم ما فوق الواحد ليشهد له المثال والاسماء اضيف الى المجموع ولهذا جمع وليس التقدير
باسماء الممدوح واسماء آبائه كما شرح الشارح اذ لا يشترط في الاطراد ان يكون للممدوح او غيره
اسماء فضلا عن الاتيان بها على ترتيب الولادة من غير تكلف حتى لو وقع تكلف كان
يقال عتيبة الذي ابوه شهاب الذي ابوه حارث لا يسمى اطرادا فان قلت لا فائدة
لقوله على ترتيب الولادة اذ لا يمكن الاتيان من غير ترتيب والا لكذب الانتساب
فلا بد في عتيبة بن حارث بن شهاب من هذا الترتيب اذ لو قيل عتيبة بن شهاب
بن حارث لكذب قلت لا ينحصر ذكر الممدوح وآبائه في الذكر بطريق الانتساب فانه

لو قيل محمود في تبيه وشهاب وحادث لكان من الاطراد كقوله ان يقتلوك فقد ثللت
اي هدمت عروشهم من ثل الدار هدمه بعتيبة ابن الحارث ابن شهاب اي بقتله فانه كان
اي بجمعهم ورئيسهم فنجحهم بقتلك لا يقاوم بعدهم بقتله واعترض الشارح في مختصره بانه تحليل
تتابع الاضافات وهو مخل بالفصاحة فكيف يعد محسنا واوقعه بمنع ادخال التتابع مطلقا بالفصاحة
وقد ورد في الحديث الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم
ولا يمكن ان يدفع بانه مثال للاطراد الحسن ولا ينافي التمثيل حدوث ما يخل بالفصاحة من وجه آخر لان
الحسن انما يكون محسنا بعد رعاية البلاغة المشروطة بالفصاحة عند المص نعم لا يخفى على من لم يشترط
في البلاغة واعلم انه كما زاد الاسم كذلك زاد الحسن ولذا اعجب عبد الملك بن مروان قول دريد بن
الصمة ❁ قتلنا بعبد الله خير لداته ❁ ذواب بن اسماء بن زيد بن قارب ❁ وروي انه لما سمع
عبد الملك قال لولا القافية لبلغ به آدم واما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فمنه
الجناس بين اللفظين تقييد الجناس بانه لفظ الجناس لم يجعل اصطلاحا بالتشابه المذكور وهو تشابههما
في اللفظ اخرج اضافة التشابه الى اللفظين تشابه المعنيين ولو قال هو التشابه في اللفظ لخرج بقوله
في اللفظ اي في التلفظ لا ان التشابه بين المعنيين في التلفظ بل في اللفظ وعدم علاقة اللفظ
يستعمل بمعنيين وان كان اقرب الى التعريف فهو جهة للعدول من تشابه الكلمتين كما في المفتاح وله
جهة اقوى هي اظهر من ان يخفى ويخرج عن التعريف تكرار اللفظ فان التشابه يقتضي تغايرا والتغاير
اللازم للتعدد في التكرار لا يسمى في العرف مغايرا ولهذا ثبت للفظ الواحد معان متعددة فيجعل
يوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة لفظين يحوج الى تكلف وخروج من العرف ويخرج مع ذلك
اخراج ان ان زيدا او ضرب ضرب زيد الى مزيد تكلف بايراد التشابه في التلفظ فقط بمعنى عدم التشابه
في المراد ولا يخفى بعده ولو لم يقيد بقوله في التلفظ لتبادر التشابه في المعنى فاخرج به التشابه في المعنى
سيما المطابق لحسن التشبيه والتلفظ اوسع من الجناس محاذية تشمل ضرب وعلم لتجانسهما في التلفظ
من حيث اشتمال نظيرهما على الثلاثة الا ان المراد بالتشابه في التلفظ التشابه على وجه مخصوص يعرف بتفصيل انواع
لوضح ايضا اصناف التشابه بين اللفظين مما لا يكون تشابه في التلفظ بهذا ويجيء بعضها في اقسام
المحسنات لحسن التامل في المقام فان حلوكه من خواص كرام ذوي الافهام بل المخصوصين باكرام الله
والجناس ضربان تام وغير تام واشار الى هذا التقسيم بقوله والتام منه اي من الجناس ان يتفقا
اي اللفظان في انواع الحروف يعني ان يقول في الحروف الا انه ادرج لفظ الانواع تنبيها على انه كما هو من

حروف

حروف في الهيئة نوع واحد فاختلاف عرف الهيئة وهو عدم اعتبار التعدد واعتبار تعدد التلفظ بعد
زيد لفظا واحدا وان لفظ به الوقف تصحيح لاعتبار الجناس في لفظ واحد يستعمل بمعنيين نحو
يوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة لانه يتوقف على التعدد والمراد بالانواع ما فوق الواحد
وان لم يكن جناس في الثاني والمراد انواع الحروف الملفوظة وان لم يكن دعا في امر او دعاني فصل ما من
متجانسين تجنيسا تاما لعدم الاتفاق في عدد الحروف لان الاصل في الاول ادعاني واعدادها
الاولى وعددها او نوع فتق ضرب وقتل في عدد الحروف لا في اعدادها اذ ليس بجزء فيها اعداد لا يقال
ان الاتفاق في الانواع يغني الاتفاق في الاعداد لان معنى اتفاقهما في الانواع ان لا يكون مشتركين في انواع
الحروف ولا يشاركه الاخر في انواع حروف فالمشاركة بل في بعض انواعها فلو قدم الاعداد على الانواع لكان احسن
لان نحو حلقوت وخلقت متشاركين في انواع الحروف وليسا متشاركين في اعدادها وفي هيئاتها الاحسن
لان ملابسة الهيئة صفة للكلمة وان كانت حاصلة باعتبار الحركات والسكنات الحاصلة في الحروف
والاولى في هيئتها اذ ليس شيء من المتجانسين هيئات حتى يتفقا في الهيئات وما اشتهر من توصيف الهيئة
من انه ما يحصل للحروف باعتبار الحركة والسكون وتقديم البعض على البعض يوجب ان لا يكون ذكرها تاما معينة
عن ذكر ترتيبها ولكنه لم يلتفت اليه المص لما رأى من انه يتجه عليه انه يوجب ان لا يتحد هيئة ضرب وربض فيجعل
الترتيب خارجا عن مفهوم الهيئة ولم يرض بالتوصيف المشهور ولو اريد بالهيئة ما يحصل الحرف باعتبار الحركة
والسكون لا هيئة الكلمة كما هو المشهور لم يتجه شيء من المذكور لكن يحتاج الى حمل الهيئات على ما فوق الواحد لا تم
وترتيبها اي تقديم بعض الحروف على بعض سواء كان وضع كل حرف في موضعه اللائق اولا فاتقال وانما عدل عن
توصيف المفتاح وهو ان لا يتفاوت المتجانسان في التلفظ مع انه اخصر للاشارة الى التفصيل للتشابه المعتبر في الجناس
قال المص ووجه تحسينه افادته صورة الاعادة فان كانا من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او
فعلين او حرفين يسمى مماثلا الاظهر انه يسمى التجانس مماثلة وكل من المتجانسين مماثلا وستعرف وجه العدول عنه
قال الشارح التسمية بطريق النقل من اصطلاح اهل الكلام فان التماثل الاتحاد في النوع او نقول بعيد جدا
انه من المماثلة بمعنى المشابهة لتسمية التشابه بالتماثل لمماثلة لكان فكانه بلغ في الكمال الى حد قام به تماثل كما يقال
جاء جلالة فهم نحو يوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة واقسام كل من الاسم والفعل
والحروف اصناف لا انواع فيكون نحو قول الحريري ❁ زدي ذمام وقت بالعهد ذمته ❁ ولا ذمام له في
مذهب العرب ❁ من الجناس المماثل مع ان الذمام الاول هو بمعنى العهد والثاني جمع ذمة بالفتح وهي البئر
القليلة الماء او العزيزة والكل من جادة في البيت خطأ الاول ومعناه انه ليس لها بئر قليلة الماء ومسلك

الورب بلا بارد كثيرة التي تعني باب اللين وعلى الثاني معناه انه ليس له ابار كثيرة الماء في مسالك العرب
لانها لا يرد عليها السالكون انه يكثر ماؤها الغاية التناول وعلى قول الشارح المحقق والثاني جمع دنه بالفتح
وهي البئر القليلة الماء وقصر النظر من غير ظهور موجب ودي كونه من الجناس المماثل جعل الكلمتين فيه من
نوع واحد بحث لانه ان اريد النوع الحقيقي يكون الاسم والفعل والحرف كذلك بحث وان اريد الاعم فالاسم المفرد
والاسم الجمع نوعان اعتبار اختلافهما جنس وفصلان لان العام الداخل في مفهوم الاعتبار حبسه والخاص
المعتبر في مفهوم فصله وان كانا اي اللفظان المتفقان من نوعين وهو ثلاثة اقسام بالقسمة
العقلية تسمى مستوفى وهو في اللغة ما اعطى حقه بالتمام تسمى به تنبيها على انه واة اختلف اللفظان نوعا
لم ينتقص شي من حق الجناس كقوله اي قول ابي تمام فيما الاول فعل والثاني ما موصولة او موصوفة جزء
قوله فانه ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله فانه لا يبعد ان يموت قسم من اقسام
الكرم وقال الشارح لانه كريم يحيى بجوده وما ذكره ابلغ فانه ودي وعلى توجيهه لو جعل تجريد الكرم لا يجب
الكرم الميت الموجود بمقتضى كرمه لكان فيه مزيد مبالغة والطف لكن ان تجعل ما نافية ومن زائدة وقوله
فانه تعليل وفي عكسه قول الآخر • سميته يحيى ليحيى فلم يكن •• الى رد امر الله فيه سبيلا والضاً
لا يخفى ان التقسيم الرابع يخرج خاصة بخروج جناس التركيب من القسمة فينبغي ان لا يذكر قوله وايضاً
ليكون جناس التركيب في مسلك التقسيم ويكون التقسيم ثلاثياً حاصراً لانه حينئذ يكون تقسيماً للجناس التام
الى المماثل والمستوفى وجناس التركيب والقول بان قوله وايضاً ليس للتنبيه على استيفاء التقسيم
كما حمله الشارح المحقق بل للتنبيه على انه ايضاً من اقسام التام ولم يخرج باختلاف اللفظين افراداً
او تركيباً مع كمال الاختلاف عن التام بعيد عن الافهام ان كان احد لفظيه مركباً سمي جناس
التركيب وان كان الاخر مفرداً وان لم يكن احد لفظيه مركباً فلا اسم له على اطلاقه بل المسمى بالاسم قسمه
كما مر فمثال ما يكون كلا لفظيه مركباً ما مثل به المتشابه والمفروق ومثال ما يكون احد لفظيه مفرداً قوله
مطايا مطايا وجدكن منازلا • وعنها مطايا ليس عني تبليغ •• فطايا فعل ماض ويا حرف النداء
ومطايا منادى واحد لفظيه للجناس المركب من الفعل والحرف والاخر مطايا جمع مطية والاقلاع
عن الشي الكف عنه ومعنى البيت الطال وجدكن ودمكن منازل منكرة وقلعتهن مدامعي تعذير
موت ظهر عليكن غاية من شرابه الطريح وزال عنكن راسخ في لا يمكنه قلعه عني فلا يمكن تجافي عنه
لانه سبب هوى لا يزول وهوى يجري ليس معه رجاء الوصول ففي قوله زال عنه فيه التفات من الخطاب
الى الغيبة والضمير لطايا في قول الشارح وايضاً ان كان احد لفظيه مركباً والاخر مفرداً ليس كما ينبغي فانه

ذا

ذا هي وكبة من حرف التانيث والاسم وتركيب جاملنا فانه غاية الظهور وبناء الامر على ان ذا هي
في حكم الكلمة الواحدة وكذا اجري الاعراب على اليا هو المقصود بالتمثيل جاملنا وجام لي الاجام لنا
وجاملنا تكلف لا يدعو اليه داع مع انه يخرج حينئذ من الجناس التجنيس بحين جام لنا وجاملنا وكذا
بناء على ما قيل ان الاسم لا وجه لما لا يعد الا لفظا واحدا الا حقيقة ولا عرفاً بخلاف الفعل والمفعول مع تعلقهما
بالفاعل نحو جاملنا فانه ما يعد انه في العرف لفظا واحدا تكلف مع انه شي منهما لا يجري فيما قيل في الموضح
في الايضاح من قوله • لا تعرضن على الرواة قصيدة •• ما لم تبالغ قبل في تهذيبها •• فمتى عرضت
الشعر غير مهذب • عدوه منك وساوساً تهذي بها •• فان التمثيل به اذا وقعت جناس التركيب
فان اتفقا اي اللفظان المتجانسان اللذان احدهما مركب سواء كان الاخر مفردا كما عرفت او مركبا كما في
المثالين في الخط ايضاً خص باسم المتشابه لانه بلغ في الكمال بحيث قام به على قياس التسمية
بالمتشابه كقوله اي ابي الفتح البستي المنسوب الى بست بالضم بلد بسجستان اذا ملك لم يكن ذا هبة او صاحب
هبة فدعه فدولته ذاهبة الفاء الاولى جزائية والثاني سببية ودعها بالدولة كناية عن عدم بقائها
والا اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مركب سواء تركب اللفظ الاخر ام لا في الخط خص باسم المفروق
لافتراق اللفظين في الخط او لافتراق اللفظين والخطين في الشبه كقوله اي ابي الفتح كلكم قد اخذ
الجام ولا جام لنا اي لا جام ماضر لنا لا جام قد اخذ الجام وان كان تقدير الفعل العام ما الذي ضر
مستديم الكارين لو جاملنا اي احسن عشرتنا ومن حسن الجناس ان لا جام لنا يغني في
المجاملة في اول التجاع وهو صحيح في هذا المقام وان اتفق في اول التجاع لان المشترط التكرار للاخلاء على
ان يكون جام لنا محمولا على المماثل فان قلت لا يصح قوله والا المفرق لانه من مرفوع او مرفوع الا انه
لم يتفقا في الخط فان كان المركب مركبا من كلمتين فمفروق وان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة فمرفو كقول
الحريري • والكنه عن تذكار ذنبك وابكه •• بمدمع يحاكي الوبل حال مصابه •• ومثل لعينيك
الحمام للكتاب قضا الموت •• وروعة الوقع بالسكون وقعة الغرب بالشي •• وروعة ملقاة ومطعم صاب
الصاب جمع صابر وهو شجر وهم الجوهري في قوله الصاب عصارة شجر مر من حرج بهذا التقسيم المحض في الايضاح
فعبارة الكتاب يغيره عن الصواب • عقت ما ذكره في الايضاح تقسيم القوم ولكنه لم يرض به في
التلخيص واراد بكون احد اللفظين مركبا كونه لفظا موضوعا يدل جزء لفظه على جزء معناه لا مجرد ما ركب
من النحويين مما يعد التركيب لفظا متماثلا كالمصنف الثاني وهو لم يتفقا اليه لان احسن التجنيس التام كلمتين اعادة في جزء

الاعادة وليس فيه مطمع صاحبه بصورة الاعادة اذ يبقى مطمع مهملا لا معنى له وكيف يعتبر في السجع للعمل
ولو اعتبر لكان في الساق والساق تجنيسا تاما ولم يقل به احد ولما فرغ عن تفصيل اقسام التام شرع
بقوله وان اختلفا في تقسيم غير التام وجعله اربعة اقسام لان المتجانسين لا يجامع الاختلاف في اكثر
من الامور الاربعة المذكورة لبعد التشابه فان قلت الاختلاف في الاعداد يستلزم الاختلاف في الهيئة
ايضا في مثل الساق والمساق قلت مع الاختلاف في الاعداد اعتبر انه بعد حرف الزائد لا يبقى اختلاف
ثم كانه تنبه لعدم جمع الهيئات فقال في هيئة الحروف فقط اي بعدم الاتفاق في الثلاثة الباقية يسمى التجنيس
محرفا على صيغة المفعول من التحريف وهذا عند غير السكاكي فانه سماه في المفتاح ناقصا ووجه التحليل
في ان فيه ظهور امور مختلفة من مادة واحدة او ان فيه حسن الافادة المعرفة مع ايهام بعض الاعادة
لان فيه ايهام الاشتقاق المشتمل على اعادة ما والاختلاف المفعول من التحريف قد يكون في حرف واحد
كقولهم جبة البرد جنة البرد بالضم ثوب معلوم البرد بالفتح معلوم فالاختلاف في حرف واحد وهو
الباء ونحوه في ان الاختلاف في حرف واحد قولهم الجاهل اما مفرط اي مجاوز عن الحد او مفرط اي مقصر
وليس له الحالة المتوسطة بين الافراط والتفريط ولما كان يتبادر الى الوهم ان الاختلاف في هذا المثال
في حرفين الالف والراء المكسورة المراد المدغم ازال ذلك بالتنبيه الاول بقوله ونحوه بالتعليل ثانيا بقوله
والحرف المشدد في حكم المخفف ووجهه على ما قال المفتاح انه حرف واحد في الصورة اللفظية ويلزم على هذا
ان لا يكون افعل اسم التفضيل مشتقا واذ فعل ما عن جمع من كرام المتجانس التام ويكون محكم ومحكم
من الاحكام متجانسين تجنيسا تاما وهو بعيد وعلى ما قال الشارح المحقق انه يرتفع اللسان عنهما
دفعة واحدة كما في الحرف الواحد فكانه لم يرد الا كيفية ويلزم على كل تقدير كون محكم ومحكم متجانسين
متفقين في اعداد الحروف وما نحن فيه من شرح كلامه اقرب مما ذكره الشارح المحقق مع ان معنى قوله ونحوه
المماثلة في كونه من التجنيس المحرف ودفع ما يتبادر الى الوهم من ان التجنيس مع اختلاف عدد الحروف
وليس من قسم المحرف هذا ولا يخفى ان قوله والحرف المشدد في حكم المخفف كانه متمم لحكم السابق توطئة للحكم
اللاحق من قوله وكقولهم البدعة شرك الشرك فان الشرك بالشين المشددة يقتضي ان لا يكون
الاختلاف في الحرفين بالحركة والسكون بان يكون الحركات في احد المتجانسين ساكنين في الاخر والمقصود
التمثيل لكون المتحركين في احدهما بالفتح مكسورا او ساكنا في الاخر ويقال يقتضي ان لا يكون من التجنيس
المحرف بل من الناقص والبدعة كالحكمة المحدث في الدين بعد الكمال وما استحدث بعد النبي صلى الله عليه وسلم من
الاهواء والاعمال والشرك محركة في حبائل للصيد وما ينصب للطير والشرك بالكسر اسم بمعنى الاشراك

والمراد

والمراد بها الاشراك بالله تعالى وان اختلفا في اعدادها اي الحروف بان يكون حرف احدهما اكثر من الاخر ولا
يكون الخلاف بينهما الا بحذف هذا الزائد في اللفظ يسمى التجانس ناقصا قال الشارح
لنقصان احد اللفظين عن الاخر وحتى نقول لنقصان التشابه للاختلاف في العدد والهيئة والنوع ٤
وسماه السكاكي مذيلا وذلك ستة اقسام لانه اما بحرف واحد وهو ثلاثة اقسام كما فصله
بقوله في الاول او الاخر واما بحرفين وهو مثل ما بحرف واحد الا انه لم يذكر الا قسما واحدا مثل والتفت
الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق وذلك مبني على ان المشدد حرف واحد والا في الساق
لا يزيد على الساق او في الوسط نحو جدي اي بخي او روح او عظ او حظ جهدي بالفتح اي مشيع وكون
احرى بعض من الجهد كالساق والمساق او في الاخر كقوله اي ابي تمام يمدون من ايد اي بعضا
اسد الحرب وما على السيف الا بعد فالا والسيف ليس الا ما والبعض ابن الاخفش
ابطاله بتجويزه زيادة من في الايجاب لا يرجع بجعلها زائدة ههنا اولا ادعى اليه فيجعلها لا يد على امر بهيه
او تقديره بسواعد من ايد حذف لمعنى عن الزيادة كما فعل الشارح مقابلا لتقدير المعطوف
ذهول من منع لطيف وعدول عن طريق حسن وجمال او وقت شريف وما ذكر الشارح مقابلا
لتقدير المعطوف من ان للتبعيض مع الزيادة تقدير سواعد من ابدالها للتبعيض لا السواعد
بعض الايدي فكانه مبني على جعل من التبعيضية اسما وقد صرح به في الشرح الكشاف وقال هذا
ما السرخبية عواص من عصاة سيف فيه به طرية بالعصا عواصم من عصم من صيد حرب بمنع منع
او في غامه موصل باسنان قواص اي قواتل من اقضى عليه قتله وهو انسب مما في الشرح من ان
من قضى عليه بحكم اي حاكم بالقتل قواضب من قضبه بمنع قطعه من حد حرب بمنع اسمائه اي قواتل
قواطع لانه اي كان حسنا او حجرا او حديدا فلا يكون ذكر القواضب مستغنى عنه بالوصف بها
لعواتل وكون الزيادة في الاخر لتعدد الاعتداد بالتنوين وربما يسمى قال المصنف الالف
مطرفا من الجبل الا بيض الراس والذنب وسائره مما يخالف فان الطرف لف البلغ
لكون اللفظ اعارة قال المصنف وجه تحسينه انه يوهم قبل ورود اخر الكلمة كما لهم من عواصم انه
هي الكلمة التي مضت وانما اتى بها للتاكيد حتى اذا تمكن اخرها في نفسك ووعاه سمعك الزم
عنك ذلك التوهم وحصل لك الفائدة بعد الياس منها هذا وجه بطلان الوجهين الاول ان توهم
التاكيد ليس مالا لانه لا يشتمل منه لهم ايد عواص لا عين عواصم اذ لا محل للتوهم
التاكيد فينبغي ان يحذف قوله وانما اتى بها للتاكيد والثاني ان اختصاص التوهم بالزمان السابق

على ورود الاخر الا انه يتم في مثل عواصم من عواصم فالوجه ان ح بعد ورود الاخر فالاولى ان يقال قبيل موضع
الاخر ووجه تحسين القسمين السابقين جمع الالفاظ المتناسبة منهما في المحسنات اللفظية نظير مراعاة
النظير في المحسنات المعنوية وهذا الوجه يعم اقسام الجناس واما باكثر فقد عرفت انه ثلاثة اقسام ولكنه
ولم يذكر هذه الاقسام سمى باسم لبيان اسمه نحو ابا اى اشارة وهى المنساة ويقال المحاصنات
احت محمزان البكاد بالضم والكسر والثاني الكثرة وهو انسب هنا نحو الشعامين الجوى هو
حرقة القلب المراد مجرد الحرقة بتورية قوله بين الجوانح اى الضلوع تحت الترائب مما يلي الصدر جمع
جانحة وربما يسمى هذا الضرب بكونه باكثر من حرف الاخر مذيلا وجعل مطلع ما يكون الزائد فيه اكثر
مرجع الضمير في الشرح ما يؤمن به وبعيد عن هذا الاسم فرع قوله ربما اشارة الى عدم اشتهار التسمية
وان اختلفا في انواعها اى في جميع الانواع لا انه في كل نوع كما كان الامر كذلك في الاتفاق وفي الانواع
يدل عليه قوله فيشترط ان لا يقع اى الاختلاف باكثر اى في اكثر من حرف اذ لا يبعد مضروب كل
او ضرب ومفروح متجانسين ثم الحرفان المختلف فيهما اذا كانا متقاربين في المخرج سمى هذا الجناس
مضارعا وهو اى الحرفان فانثى الضمير رجع الى الامرين بتاويل كل منهما وجعل الضمير الى المضارع بتاويل كل
وجعل الضمير الى المضارع بتاويل هو اما حرفا مما في الاول بعيد جدا نحو بيني وبين كني اى بيتي ليل
دامس اى مظلم وطريق طامس اى بعيد جعل الليل الاظلامه حائلا بينه وبين بيته كالطريق فكما لا يرفع
الطريق من البين لا يمكن الوصول فكذا ما لم يرتفع الليل الدامس لا يمكن الوصول او في الوسط نحو قوله تعالى
وهم ينهون عنه وينأون اى يبعدون عنه او في الاخر نحو قوله عم الخيل معقود بنواصيها جمع
ناصية وهى منتهى منبت شعر الراس من جانب الوجه الخير الى يوم القيمة والا اى وان لم يكن الحرفان متقاربين ربين
في المخرج سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة اى الكاسر للاعراض الناس معتاد به لمزة
اى طاعن فيها معتاد به لان بناء فعلة للاعتياد او في الوسط نحو قوله تعالى ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض رض
بغير الحق وبما كنتم تمرحون اى تتكبرون وهذا انتظير للتمثيل اذ كما ان الهمزة واللامع عدم صحة ادغام
احدهما في الاخرى متقاربان لكونهما حلقيتين كذلك الميم والفاء متقاربان لكونهما شفويتين وان
لم يصح ادغام احدهما في الاخرى ومثاله قوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد او في الاخر نحو
قوله تعالى فاذا جاءهم امر من الامن الكلام فيه كالكلام في المثال السابق بل الراء والنون
متقاربان بحيث يدغم احدهما في الاخرى وغفل الشارح المحقق عنه مع التعرض باب يحجب مثال المطابق
ملاف وتلاق [illegible] وان اختلفا في ترتيبها اى ترتيب الحروف فقط يسمى تجنيس

القلب

القلب ولم يعده المفتاح من اقسام الجناس بل جعله من القلب وهو ضربان لانه اما ان يعكس الترتيب فيه الاخير
الى الاول نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه هذا حل لقول الاحنف حسامك فيه للاحباب فتح
ورمحك فيه للاعداء حتف ويسمى قلب كل واما ان لا يكون كذلك نحو ما جاء في الخبر اللهم استر عوراتنا
جمع عورة وهى الفعلة القبيحة وامن روعاتنا ويسمى قلب بعض وانه لم يخل حرف منه من تاخير وتقديم هكذا
ذكره الشارح ولم يغير على هذا التفصيل الا من كلامه وكلام من تبعه ويحتمل كلام المص انه يريد بنحو حسامه
فتح الى اخره ما يكون في جميع حروفه قلب سواء كان على الترتيب ولا بنحو عوراتنا وروعاتنا ما لم يكن القلب
الا في بعض حروفه وهذا اوفق بالتسمية بقلب الكل وقلب البعض واذا وقع احدهما اى المتجانسين جناس
القلب كذا فسره المص وتبعه الشارح المحقق وفي المفتاح وصحته قلب الكل وظاهر عبارته انه اذا ولى احد المتجانسين
من قلب الكل وقلب البعض في اول البيت والاخر في اخره يسمى تجنيس القلب حينئذ معلوما مجنحا لان اللفظين
كانهما جناحان للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه في كل حال واذا ولى احد المتجانسين اى جناس
كان بقرينة العدول الى الاسم الظاهر والاته المثال الاخر يسمى المتجانس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو قوله تعالى
وجئتك من سبا بنبا يقين وقد يطلق التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة سواء كان بينهما جناس
لفظي اولا والمراد التوافق مع قطع النظر عن الاعجام ويسمى تجنيس تصحيف ولما لم يختص هذا التجنيس اللاحق كما
او همه عبارته لم يلتفت اليه المص ولم يذكره في التجنيس اللاحق ومن غرائب ذلك ما كتبه امير المؤمنين عمر رضي الله عنه
الى معاوية حين تم [illegible] غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدى بهذا فاجابه
معاوية بقوله على قدرى على قدرى ففي كلام معاوية للجناس اللفظي مع الخطي وقد يعد في هذا النوع ما لم
ينظر فيه الى الوصل والفصل لانه فيعد منه معود بمحاسن مسعود وبعد المستغربة محاسن السبي مفربه
واستشهد به الشيخ في تصحيفه وفي المفتاح ومن التجنيس ما يسمى مشوشا وهو مثل البراعة والبلاغة قال الشارح
المحقق في شرح المفتاح وجه كونه مشوشا انه يوهم كونه مطرفا لاختلاف المتجانسين بحرفين قريبي المخرج ويسمى
لعدم اتفاقهما في صورة اللفظ ولكونه تجنيس خط لاتفاق العين والغين في الخط بمجرد قرب المخرج قال الشريف
المحقق ليس مطرفا لعدم اجتماع الحرفين القريبي المخرج وهو ايضا سهو لانه لو شرط في المطرف اجتماع الحرفين قبل
لو تخذ عينا الكلمتين لكان تجنيس تصحيف ولو تخذ لاماهما لكان مضارعا فلم تفارت العبقتان [illegible] مشوشا
ولما لم يكن كلام المفتاح هنا خاليا عن [illegible] لم يلتفت اليه المص وحكى ان يقال اراد بالتجنيس المشوش ما يكون بين صورتي
كتابة المتجانسين تقارب كما في البلاغة والبراعة فانه لو انفصل الالف بالراء لا التبس باللام ولو انفصل
عن اللام لالتبس اللام بالراء قال الشارح المحقق ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس

٢٢٦

بالفظ بل بالاشارة كقوله ٭ للشيخ لحية مرعونة ٭ سقط الله عليها موسى ٭ حلقت لحية موسى باسمه
وبهرون اذا ما قلبا ٭ ويلحق بالجناس شيئان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق عدل
عن عبارة المفتاح وكثيرا ما يلحق بالتجنيس الكلمتان فالراجعتان الى اصل واحد بالاشتقاق لما فيه من التسامح
الا ان اللاحق انما يجمع الاشتقاق اللفظين لا نفس الكلمتين ولانه لا يشمل التوافق والتماثل لانهما لا يرجعان
الى اصل واحد بل القايل يرجع الى القول ثم المتبادر من الاشتقاق الصغير فلذا فسره الشارح المحقق بتوافق
الكلمتين في الحروف الاصول مرتبة مع الاتفاق في اصل المعنى لكنه ترك قيد الترتيب في الحروف الاصول لتحقق
تحصيل تعريفه شاملا للاشتقاق الكبير مثل جبذ وجذب فكانه وجد في كلامهم ما اوجب التعميم لكن تعريفه يوجب
عدم الامتياز بين المشتق والمشتق منه فالتعريف الصحيح رد كلمة الى كلمة بالاتفاق في الحروف الاصول واصل المعنى
وينبغي ان يراد باصل المعنى ان ما لا بد منه التواضع فيما لا ينفي التواضع في خصوص المعنى او المعرب بصور مشتق من
الغرب مع توافقهما في خصوص المعنى ولا يخفى ان بين قال وقال مصدر اجناس فيلزم كون التجانس الحقيقيين
بها ويمكن دفعه بان قال وقال متوافقين توافقا في انواع الحروف واعدادها وهياتها وترتيبها فمن هذه
الحيثية هما متجانسان وتوافقا في الاشتقاق فمن هذه الحيثية من الملحقات فغايته انه يلزم ان لا يكونا متباينين المعجمة
والصحابة جنس جناس الاشتقاق مع انه لا يسقط عن درجة الغرب والعذب **نحو فاقم وجهك**
للدين القيم فانهما مشتقان من القيام وهو الانتصاب في القيم المستقيم المعتدل لا افراط فيه ولا تفريط
او القيم بمصالح العباد او على الاديان السابقة بالشهادة بصحتها **والثاني ان يجمعهما** اي اللفظين **المشابهة**
وهي اي المشابهة في هذا المقام في الاصطلاح **ما يشبه الاشتقاق** اي توافق يشبهه فان قلت لا فائدة
لقوله **وليس باشتقاق** لان مشابهة الشيء لا تكون اياه قلت لعله دفع لحمل قولهم المشابهة
على الاشتقاق فعبر ليس بالمشابهة لما لا يشبه حتى يكون لغوا وتذكيره لتذكير الخبر فانه في النكتة والمراد
بشبه الاشتقاق ما يتوهم في بادي النظر اشتقاقا ولم يكن **نحو قال اني لعملكم من القالين** اي قال لوط لقومه
فان قال وقالين مما يتوهم في بادي النظر انهما من القول ويضمحل بادنى تأمل ويظهر ان قالين من القلا كما لا
يخفى التركي فان قلت قالين وقال الحموي هو ايج فيكون بينهما تجنيس مذيل قلت فيكن من
هذه الحيثية ومن حيث شبه الاشتقاق لاحقا به المتجانسين وقد عرفت نظيره **ومنه** اي من البديع اللفظي
من الوجوه المحسنة **رد العجز** هو المشهور هنا كما عنده وهو في اللغة على ما نحو الكلفة وفعل علم كتف
على الصدر اي على مقدم الشيء وفرد العجز على الصدر انما يتحقق فيما وقع احد اللفظين في صدر البيت المصراع
وانما اذا وقع في حشو المصراع الاول او اخره او حشو الثاني فلا لانه لم يرد العجز على مقدم الشيء الا المصراع

ولا التفت

ولا التفت بما في الشرح اذ الحق لم يلتفت الى ما في حشو المصراع الثاني كما التفت اليه المفتاح لان الاول لما سمع
حشو المصراع الاول واخره ايضا فالوجه ان حسن رد العجز على الصدر انه اعادة ما صورة الافادة او التشابه في
التكرار الا ان الافادة فاصل بين المتكررين اوهام الافادة فخبر المتكررين تنبيه باللفظ بحيث الاعادة في
لا افادة ما تعرض الاعادة في حشو المصراع الثاني من المتكررين بلا فصل حتى يتجه فلا حسن لرد اما اذا وقع
فصل فهو كما لو وقع في صدره فعلوا حسن بغير المتكررين ثم يخرج الكلام في التامل فيها كما في غير المتكررين من تحسين
سوى تحسين الجناس فتامل ومن ظاهر كلام المفتاح اختصاص رد العجز على الصدر بالشعر قوله المحقق بقوله
وهو في النثر ولا شتمال النثر والشعر على قسم قدم **ان يجعل احد اللفظين المكررين** اراد به ما يتحد معناهما
اي اللفظان المتفقان في كمال التكرار فيما بعد اذ يعرف اللفظ اليه وكل منهما مكرر بالنسبة الى الاخر فيصح و
وصفهما بالمكرر بصيغة للفاعل واصح صيغة للمفعول والمشهور هنا صيغة اسم المفعول **او المتجانسين**
اي المتجانس كان **او الملحقين بهما** اي اللاحق كان **في اول الفقرة** بالفتح او الكسر وقد عرفتها في مبحث
الارصاد فلذا لم تتعرض لبيانها **و** اللفظ **الاخر في اخرها** اي الفقرة فيكون اربعة اقسام الثالث الرابع
بالامثلة الاربع بخلاف رد العجز على الصدر في الشعر فانه ستة عشر قسما لانه يجوز ان يقع فيه
احد اللفظين في صدر المصراع الاول او حشوه او اخره او صدر المصراع الثاني وليس في الفقرة
فليس الا صدر وعجز ٭ نعم يتصور ثمانية اقسام على اعتبار السكاكي من جواز وقوع احد اللفظين
في حشو المصراع الثاني فانه يجوز وقوعه في حشو الفقرة وفيه بحث لانه يجوز ان يعتبر الاقسام
العشرية بكلها في النثر في موضعين بان يكون احد اللفظين في صدر الفقرة الاولى او حشوها او اخرها
او صدر الفقرة الثانية والاخر في اخر الفقرة الثانية فادرة في التجنيس كما يقع في بيت فنقول تخشى
الناس وترضاهم والله احق ان ترضاه ونحو هذا كما لا يفرد ثم وعلمه ونحوه ثم تخصيص هذه
الصيغة بالمسجع وغيره لا وجه له بل ينبغي تحسين كل كلام الا ان يقال الحسن الزايد على الجناس
انما يتصور فيما يقتضي ايراد المتجانسين مثلا من فقره وحروف ٭ وذلك في الشعر الذي
يكون المتعلق فيه مضبوطا وكذا المسجع لان كل كلام يبقى انه ينبغي ان يكون مختارا في كلام التزم فيه
الموازنة كالمسجع يحصل بلعو السال قاصرة فلمثال اللفظين المكررين قوله **نحو** قوله تعالى
وتخشى الناس والله احق ان تخشاه ولا يمنع ضمير مفعول كونه تخشى في الاخر لانه بمنزلة الجزء
من اللفظ **و** المتجانسين قوله **نحو سايل اللئيم يرجع ودمعه سايل** الاول من السؤال
والثاني من السيلان وضمير دمعه الى السايل وهو المشهور ويحتمل الرجوع الى اللئيم وهو ابلغ

٢٣٧

فى تم التقسيم حيث لا نطق السؤال وللقسم الاول من الملحقين بالمتجانسين قوله نحو قوله تع
استغفروا ربكم انه كان غفارا والقسم الثانى قوله نحو قوله تع قال انى لعملكم من القالين
وفى النظم عطف على قوله فى النثر ان يكون احدهما اى الاخر عطف على ان يكون اى اخره والاولى انه
بعيد المسند اليه بعد حرف العطف والاولى وجهه على ان يعرف نحوه فلا يكون من التحسين الا ما
باحدهما اى اللفظين بالتفصيل المذكور فى اخر البيت واللفظ الاخر فى صدر المصراع الاول
او حشوه او اخره او صدر المصراع الثانى فهذه اربعة مواضع معتبرة فى الاقسام الاربعة
تصير ستة عشر الا ان المحقق لم يورد من شبهة الاشتقاق الامثال لا واحدا اما لعدم الظفر
او الاكتفاء بامثلة الاشتقاق كذا ذكره الشارح المحقق وفيه بحث اما لعدم الظفر او الاكتفاء
بامثلة الاشتقاق اما عدم الظفر فلانه جعل من الامثلة قول الحريرى ٥ فمشغوف بايات
المثانى ٥ ومفتون برنات المثانى ٥ وهو منفصل به قوله ٥ ومضطلع بتلخيص المعانى ٥
ومطلع الى تلخيص معانى ٥ فيبعد غاية البعد ان يقال لم يظفر بهذا المثال لشبه الاشتقاق ٥
واما الاكتفاء فلان الاكتفاء بامثلة قسم عن امثلة قسم اخر بعيد فالوجه ان يقال جعل الملحقين
بهما قسما واحدا فاكتفى بايراد اربعة امثلة لكل قسم الا انه زاد مثالا واحدا فى قسم ٥ وكلامه
لا الايضاح واضح فى انه جعل الملحقين بالمتجانسين قسما واحدا وانه لا يزيد الا تمثيل اثنى عشر
قسما غاية الامر انه كرر مثال بعض الاقسام ثم ذكر لكل قسم من الاقسام المذكورة فى التعريف
اربعة امثلة على طبق اقسام هذا القسم ٥ فنحو ذكر الامثلة نشرع على ترتيب اللف الا انه زاد
للقسم الاخر مثالا للمكرر من الاربعة الاول والمتجانسين الاربعة بعدها وللملحقين الخمسة
الباقية لقوله سريع الى ابن العم يلطم اى يضرب بالكف المفتوحة وجهه وليس
الى داع الندى اى العطاء بسريع وقوله اى قول جمة على وزن امه بن عبد الله القشيرى تمتع
من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار ويحنو يسلها حجة يرد عليه البيت السابق من شميم هو مصدر كالشم عرار بالفتح وردة ناعمة صفراء طيبة
الرائحة نجد ما خالف الغور من بلاد العرب ويسمى بالعرب تهامة فما بعد العشية من عرار
من زائدة وفى اسم ما اللفظ خبر والمعنى ما هى وقوله اى الاعمام ومن كان بالبيض جمع بيضاء
الكواعب جمع كاعبة وهى الجارية حين بدوثديها النهود والاصلاع مغرما كمكرم من الغرام بمعنى
الميل الحب والمولع بالشئ وكلاهما هنا حسن فقد رأيت بالبيض جمع ابيض كناية
عن السيوف المصقولة المحددة القواضب اى القواطع مغرما بمعنى ان لفظ اللاقى الناس كما
المحابيب

المحابيب الحسان الى بجالدة السيوف القواطع والمعنى ان اولعت بالبيض القواطع فى ايدى
الشجعان والقواطع على بكس اولع بالبيض الكواعب فاستقبالها للاعزة كاستقبال الناس البيض
الكواعب كان ابلغه وصف نفسه وقوله وان لم يكن الا معرج ساعة ٥ قليلا فانى نافع
لى قليلها فاعل الا لم يكن خبرا راجع الى النوع الذى ضمن قوله اى فى البيت السابق اتاه بقرينة تعدية
على وهو يتعدى بالى يقال الى التربة اى نزل من البيت السابق ٥ الماعلى الدار التى لو وجدتها ٥
بها اهلها ما كان وحشا مقيلها ٥ اى محل القيلولة فيها وهى النوم فى القايلة وهى نصف النهار
اى ربع ما كان خاليا مقيلها وهذا كناية عن تنعم اهلها وسترهم لان اهل الثروة من العرب يستريح بالقيلولة
بخلاف اهل المهنة فانهم فى القايلة مشتغلون بالسعى والشغل ٥ وتقدير الماعلى الدار اى موجبين
ساعة الدار والتثنية لتعدد العاقل والمعبر عنه بتوريج وحظ ظهر كونه من ساعة خبر لكان الظهور بخلاف
ما اذا كان الضمير للابهام كما تبعه الشارح فانه مع الابهام ومع التوبيخ على الاسم المعقول هناك التعريج و
هى اوقات او من المحطة على المنزل وقليلا صفة مؤكدة للتعريج لا للابهام العلاسن الاضافة لما
الساعة قبل ذكر قليلا لا محالة واما لتقييد التعريج بالصفة قبل تقييده بالاضافة حتى يكون كل من
الوصف والاضافة تقييدا اى ذكره الشارح ٥ وقوله نافع خبر ان وقليلها فاعله ولا يجوز كونه مبتدأ
خبره نافع كما جوز الشارح لانه يلتبس حينئذ الخبر بالفاعل فيجب التقديم كما فى زيد قائم ولا يمكن
جواز الامرين فى قائم زيد ٥ لانه يجوز كون زيد مبتدأ مع التأخير والالتباس لانه تعارض الالتباس
كون قائم مبتدأ اضطرارا فيكون فى سعة من الاضمار لجواز كون زيد مبتدأ فلا تجمع فيه الالتباس ملخص
فيه علته وضمير قليلها الى الساعة بتقدير مضاف اى قليل تعريج ساعة كما ذكره الشارح والاقرب
ان يكون التعريج بتأويل الاقامة لضاعف المثال بحيث اذا اتى من بيانه يفرق بينه وبين لو اكتفى ثم جمع
لمح بجعل التعريج فى حشو المصراع ٥ وجعل قليل فى قليلها فى الاخر دون الحشو وقوله دعاه تنبيه مع بعض الشراح
كان فى ملوكى الملام مصدر كالملامة سفاها بالفتح خفة العقل ومقتضيه فداعى الشوق الى ما هو
للتعليل قبلكم دعاه فضل من الدعاء المجانس بين دعانى وداعى جناس التركيب لكونهما مركبين والوارد
تطبيقه على كون جناس المركب بين مفرد ومركب لا غير فالجعل المجانس بين دعانى وداعى وكونه فى
اخر البيت لكون قليلها فى اخره وقد مر الكلام عليه ويحتمل الا يكون البيت من قبيل المكررين بان يكون
فبكى خبر داعى الشوق كان فبكى ويكون دعانى فى اخر البيت تكرارا لاول لكن ما حمل عليه المعنى
ابلغ لما فى المعنى والاحسن فى هذا النوع الا يرجح الصدر ويحتنب التكرار وقوله اى الثعالبى واذا

٣٢١

البلابل جمع بلبل وهو الطير المعروف افصحت اي تكلمت بالفصاحة فكانها في بلابل تها الطها افصح
بحيث تكلم بكلامه في تكلمه بالسن حصة تكلم او هو من افصح الصبح اي ظهر والباء للتعدية اي اظهرت
لغاتها وجعلها متكلمة بلغات متعددة لاختلاف نغماتها فالف البلابل جعله الشارح المحقق جمع
بلبال بمعنى الحزن لكن الفيروزابادي في القاموس جعله كالبلبلة والبلبال بمعنى شدة الهم والوسواس وبالجملة
المراد في بلابل حديث من افصاح البلابل لان الصوت اللطيف يحرك احزان الهوى بلاجتنب اي النز ب
بلابل جمع بلبل وهو من الكوز الذي يصب منه الماء الجمع بلبلة الذي فيه بلبل لا بجنب لان المقصود
في تولد الحزن الشرب الخمر كثيرا والمقصود بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما
بالنسبة الى الثاني فليس مما قصد به التمثيل وان كان من هذا الباب عند السكاكي لانه ليس
منه عند المصنف على انه لم يذكر المخيل به هناك لكن فيه رد لما ذكره الشارح المحقق في شرح المفتاح
من انه لم تخلو بامثلة ما يجوز ان الكلمة الاخرى في حشو المصراع الثاني في شيء من الصدر وقوله اي
الحريري يصف اي اهل البصرة بان منهم الصالحين المستغرقين بتلاوة القران والتامل فيها ومنهم
اهل النسك طا هذا هو الظاهر ويحتمل ان يكون تفصيلا لاهل الحق من سكانها بان منهم الزهاد والمشتغلين
بالقران ومنهم اهل الوجد المعتوهين بالاصوات الطيبة كما هو شان اهل الوجد فالفاء في قوله
فمشغوف للتفصيل بايات المثاني هو القران او ما ثنى منه مرة بعد مرة او الحمد او براءة او كل
سورة دون الطوال وفوق المفصل او سورة الحج والقصص والنمل والعنكبوت والانفال
ومريم ويس والقران والحجر والرعد وسبا والملائكة وابراهيم وص ومحمد ولقمن والروم والزخرف
والمؤمن والسجدة والاحقاف والجاثية والدخان والاحزاب ○ ومن اوتار العود الذي بعد
الاول واحده مثنى كما في القاموس ومفتون اي مجنون اسم مفعول من الفتن بمعنى الجنون
برنات جمع رنة على وزن جنة بمعنى الصوت المثاني قد علمت ثم تاملتهم اي تفكرت فيهم فلاح ا
اي ظهر بانه ليس فيهم فلاح اي فوز ونجاة فعبر الحاد بالسين اي ثم انه كان خفيا لخفيه مستورة
لعدم التامل وبالسين اي ان انه ظهر بادنى تامل فتامل وقوله اي الحريري ضرائب جمع ضريبة
بمعنى الطبيعة وهو المراد هنا وبمعنى للقتل وهو المراد في ثاني وكلاهما مشتقان من الضرب اما الاول فما
فمن الضرب بمعنى الصيغة يقال درهم ضرب اي مضروب والطبيعة ما صنع الشيء عليه او من الضرب
بمعنى الخلط يقال ضرب الشيء بالشيء فخلطه به وطبيعة الشيء ما خلط به وتمكن فيه واما الثاني
فمن الضرب بالقداح ابن عباد في السماح بالفتح مصدر سمح كرم على صيغة المعروف معروف

فاما بمعنى

فاما بمعنى الاقتصار وقوله لك متعلق بقوله نرى وفيها حال من ضريبا مفعول نرى وقت حلية الكلام
واما بمعنى الاعلام وقوله فيها مفعول الثاني قدم للاهتمام به والابلغ ان يكون نرى بمعنى الابلغ يظن وقوله لم
يجزه اي لم يجزه من حد ضرب عليه لشانه فيه على ظني الظاهر على نفسه بما يخص ذوي العقول الا انه يريد
بقوله الشوارد سوى شكره بجزاني حصر مبالغة بلا زيادة ولا يخفى ان السلم يقتضي المبالغة في النفي لا نفي المبالغة
ولا زيادة فيجعله مبالغة ولان النفي كما في قوله تعالى وما انا بظلام للعبيد وقوله اي ابي العلاء لو اختصرتم
من الاحسان زرتكم والعذب يهجر للافراط في الخصر بعجمة والمبالغة والمراد البرودة وبكسر العين البارد
وفي البيت حسن التعليل وقوله فنج الوعيد فاوعيد كما ترى العظيم الطن صوت اجنحة
الذباب بغير وقوله اي ابي تمام في مرثية محمد بن نهشل حين استشهد وقد كانت البيض القواضب
في الوغى بواتر بعد الرسب فهي الان من بعده بتر جمع بتراء بمعنى مقطوع الغاية يعني لم يبق بعده من
يستعملها استعمالا فانها استعمال سيوف على وفق طبعته وجعل في المعنى ثلاثة من شبهه الاشتقاق
وقد اشتقا من واحد منها وهو الاول من الباقيين مثل قول الحريري ولاح يلحي على جودها العاذل الى ملحى
فيستحق الاسماح لاح لاح فالاول ماضي يلوح والثاني اسم فاعل من لحاه يلحيه والثاني في مثل قول الاخر لعمري
لئن كان الثريا مكانها ونحن لم نغاية الرفعة فما ذا فخر كان والابلغ حسبا فانها فما كانت الثريا في مكانه وكانت
منزلة الثريا منزلة التشريف للثريا بالخدمة ثراها للفتح اي عيا ومعنى الان متواه في الثريا فالمحدود وادي
من الثريا وهو القصر ثانيا ومنه السجع في القاموس هو الكلام المقفى او موالاة الكلام على روي جمعه
اسجاع وكذا الاسجوعة بالضم وجمعه اساجيع وقد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة هي السجع من الكلام الذي
معقله السكاكي قيل هو تواطؤ الفاصلتين من النثر قرانها على حرف واحد فقوله ههنا قيل
عدل عن التعريف قبل الابطال في الواقع الاجماع الاخير القول فيه مختص بالنثر وكلام الشارح المحقق
في هذا المقام يدل على ان الفاصلة يختص النثر فلا يحتاج الى الاخراج النثر لكن ذكر الفاصلة في تعريف الكلو زنة
مع شموله النثر والنظم يوجب التعقيب هو معنى قول السكاكي السجع في النثر كالقافية في الشعر يعني كون
السجع مختصة بالنثر معنى قول السكاكي هذا وبهذا اندفع ان كلام السكاكي يدل على كون السجع نفس الكلمة
الاخيرة من الفقرة دون تواطؤ الفاصلتين كما ذكره الشارح ولا يحتاج الى ما ذكره من التكلف ثم انه
اراد من معنى قول السكاكي ومضمونه لا صريحه فتامل واعلم ان السجع بمعنى المصدري بمنزلة القافية علم
ان السجع بمعنى المصدري كالتقفية والقافية علما في القاموس اخر كلمة في البيت او اخر حرف فيه
الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل الساكن او الوف التي يبنى عليها القصيدة هذا كلامه وجعل الشارح

من الفواصل آخر حرف الاول ساكن يليه مع متحرك مشترك جعل السكاكي الترصيع من جهات الحسن كالسجع والحق
مجموعه باقسام حيث قال وهو مطرف على صيغة المفعول من التطريف وهو لغة ويعرف من الاول يسمى بما
الوزن في الفاصلة الثانية حيث وليس الوزن الذي كان في الفاصلة الاولى ان اختلفا اي الفاصلتان
في الوزن العروضي التطريفي الاخرى ان الكوثر وقوله وانحر يختلفان في الوزن التطريفي مع انهما جعلا مما لم
يختلفا في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان والوقار بالفتح
بمعنى التوقير كالكلام بمعنى التكليم اي ما لكم لا تاملون توقير الله من يعبده فلا تعبدونه لهذا الرجاء والاطوار
من عبده والاطوار جمع طور كثور بمعنى المرة وقد خلقكم مرات اذ جعلكم اولا عناصر ثم مركبات لتغذي
الانسان ثم اخلاطا ثم نطفا ثم مضغا ثم عظاما ولحوما ثم انشاكم خلقا آخر والا اي وان لم يختلف الفا صلاكا
في الوزن فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ سوى الفاصلة فان الشرط انما تلقيه فيما نحن فيه قيل
فلا معنى لوجه تخصيص هذا الاشتراط مختلط مما سيعلمك او كان اكثره مثل ما يقابله اي بما يقابل ما في احدى
القرينتين او اكثره ولا يبعد رجع الضمير الى ما في احدى القرينتين كما في الشرح فاعرفه من القرينة الاخرى في
الوزن والتقفية مجاز عن التوافق في الحرف الآخر فترصيع نقلا من التعليق او الساطل والمناسبة
ظاهرة نحو يطبع اي يعمل يقال طبع السيف والدرهم والطين كلها الاسجاع المراد به الكلمات المقفاة
بجواهر جمع جوهر وهو كل حجر يستخرج منه شيء ينتفع به واضافته الى لفظه اضافة المشبه الى المشبه به فافراد
اللفظ في موضع ارادة المتعدد لكونه في الاصل مصدرا ويقرع صدوره الاسماع جمع سمع وهو ان كان مصدرا
يصح افراده مع ارادة المتعدد قال الله تعالى ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم الآية او جيب الاسجاع
جمعه بزواجر وعظه افرده لكونه مصدرا ونعم المثال في الترصيع لجميع ما في القرينة الاولى مما له مقابل في
الثانية موافق لمقابله في الوزن والتقفية واما فهو مما لا يقابله شيء من الثانية ولو بدل الاسجاع بالسمع
او الزواجر بالزجر لكان مثالا للموافقة الاكثر فلسهولة تحصيل المثال للاكثر لم يذكر له مثالا او والمتوازي
اي ان لم يكن جميع ما في احدى القرينتين شيئا مما يقابل من الاخرى وذلك اقسام احدها ان لا يكون ما في احدى
القرينتين مقابل في الاخرى لعدم كون ذكر الكلمات فيهما على نمط واحد كموصوف وصفة في قوله تعالى فيها سرر
مرفوعة وفعل وفاعل ومعطوف في قول الناطق والصامت على ما يشاهد في الاشتراك مثل انا اعطيناك
الكوثر فصل لربك وانحر وثانيها ان يكون لكن يكونا جميعه او اكثره مخالفا لما يقابله من الاخرى في الوزن
والتقفية جميعا وجعل الشارح المحقق نحو قوله تعالى فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة مثالا وتيجه عليه
انه حينئذ لا يبقى للاكثر والجميع من المقابل المخالف والموافق مثال وبيان اذ كلمة فيها الكلمة فهو في مثال

الترصيع

الترصيع وقد انكشف لك الجواب عنه بما وعدناك فاعرفه فاعرف موضع النفع وهو مثال لما خالف فيه جميع
ما في احدى القرينتين ما يقابله من الاخرى نعم هناك قسم آخر لم يتعرضه وهو ان يكون المخالف والموافق
متساويين ♦ وثالثها بل رابعها المختلفان في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا وخامسها
المختلفان في التقفية فقط نحو حصل الناطق اي المال الظاهر والصامت اي المال الخفي وهلك الحاسد
والشامت قال ابن الاثير من شرط حسن الاشتقاق ان تكون كل واحدة من القرينتين دالة على معنى والا
لكان تطويلا كقول الصابي الحمد لله الذي لا تدركه الاعين بالحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها ♦ ولا يخلقه
العصور بمرورها ♦ ولا تهرمه الدهور بكرورها ♦ والصلوة على من لم ير للكفر اثرا الا طمسه ومحاه ♦ ولا رسما
الا ازاله وعفاه ♦ اذ لا فرق بين عدم اخلاقه مرور العصور وعدم اهرامه كرور الدهور ولا بين محو الاثر
وعفو الرسم بهذه الملازمة المستفادة من قوله والا لكان تطويلا لجواز ان يكون داع الى التكرار فيكون اطنابا
وكانه لذلك لم يلتفت اليه المص قيل احسن السجع ما تساوت قرائنه لكون السجع المطرف او المتوازي المتساوي
القرائن احسن من الترصيع الغير المتساوي القرائن نظر وكانه اريد ان احسن السجع باعتبار تساوي القرائن وتفاوتها ونما
ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود اي لا شوك له وهو على انه قضبانه من كثرة حمله وطلح هو شجر موز منضود
نضد حمله من اسفله الى اعلاه وظل ممدود منبسط لا يتقلص ولا يتفاوت وبعده ما بعد فيه نظر لان موجب حسن السجع
قصر قرائنه حتى قال ابن الاثير وحسن السجع ما كان قصيرا وهو ما يكون من لفظين الى عشرة وما زاد فطويل وغايته
من خمسة عشر لفظا ومن الطويل ما يقرب من القصير بان يكون تاليفه من احدى عشرة الى اثني عشرة واحسن
القصير ما كان على لفظين فلا يصح ترجيح التساوي القرائن على منها وتنامطلقا لجواز ان يكون التساوي من السجع
الطويل والمتفاوت من القصير والتحقيق ان كلا من الترصيع والقصر والتساوي من موجبات الحسن فكل ما اجتمع فيه
جهات الحسن او كثرت فيه فهو احسن وكل ما انفرد فيه جهة حسن فهو حسن من وجه ثم ما طالت قرينته
الثانية بكلمة ثم الدالة على كثرة رجحان التساوي على التفاوت والمراد بالطول الطول اللغوي بالنسبة الى القرينة
الاخرى كما لا يخفى والمراد طول لا يخرج عن الاعتدال صرح به ابن الاثير نحو والنجم اذا هوى اي سقط ما ضل
صاحبكم اي الرسول عم وما غوى او قرينته الثالثة بشرط ان لا يزيد على الثانية والاولى معا كثيرا فان الاول ليبين
تجنيسا ذو عده واحده صرح به ابن الاثير قال المص وقد اجتمعا اي طول الثانية والثالثة في قوله تع
والعصر ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر هذا فاسد نحو
خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه اي ادخلوه ولا يحسن ان يولى من الايلاء قرينة اخرى مفعول ثان للايلاء والاول لي
قرينة نائب عن الفاعل اقصر منها كثيرا وفيه رد على ابن الاثير من وجهين حيث جعل قصر الثانية مطلقا عيبا

ما حث بتقييد القصر بالكثرة وتعسر العيد الفاحش الى كفى الحسن **والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز** اى اواخر
السجع على سكون الجزء الحرف الاخر من الفاصلة من اصل وضعها كما في دعا تشنئة لعمرو دعا فعلا ماضيا اذ يحصل
بالوقف ولذا قال مبنية على السكون ولم يقل مبنية على الوقف ومما لا ينبغي الذهول عليك انه لو لم يوقف على الفاصلتين
المختلفتين الاواخر لخرج الكلام عن السجع لصدق تعريف السجع عليه وهو تواطؤ الفاصلتين على حرف وانما يفوت
الغرض منه فما وقع في عبارة الشارح من انه لو اعتبر لولاكه لفات السجع مسامحة وواضحة ما في عبارة الايضاح انه
يفوت غرض السجع **كقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو آت** للاماتة والا كان عن قريب فلا يمكن
التدرك وما هو آت يدركه وان بعد ولنا قال خير الثقلين انا والساعة كهاتين واشار الى اصبعيه المباركتين
السبابة والوسطى بهذا بعد خالف فات وآت في لولاكه لكن يحصل غرض السجع بالوقف لا بالفعل على الكون
النداء الساكنين على غير حده لا انا نقول هو مغتفر في الوقت كما عرفنا في موضعه **ولا يقال في القرآن اسجاع**
اى لا يحكم بهذا الكلام ولا يستعمل فيه فان في القرآن الاسجاع **بل يقال فواصل** جمع فاصلة اذ لا يفيد الفواصل جاء يراد بالتسجيع
لانها اعم من الاسجاع والاعم لا يفيد معنى الاخص لان تتكلف ويقال ارادته يقال فواصل متوافقة في الحرف
قال الشارح المحقق وهذا اشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الا بارادة قوله
فواصل مراعيا على ايام الاسجاع في قوله في القرآن اسجاع هو الكلمة الاخيرة اذ لا يقال الفواصل الا بمعنى الاصطلاح
الفاصلة على المعنى المصدري حتى يحتمل الاسجاع المذكور في مقابلته قيل وجه منع اطلاق السجع على القرآن انه
في الاصل هدير الحمام وقيل عدم الاذن الشرعي ورد الشارح الثاني بان اطلاق الاسم على القرآن والتراكيب
توقيفا انما التوقيف اسماء الله تع ويمكن تصحيحه بان اراد بهذا القائل ان اطلاق اسم معهم بالايليق به يحتاج الى السجع
الاذن الشرعي كالاطلاق بالله واشباهه **وقيل السجع غير مختص بالنثر بل** يجري في النظم ايضا **ومثاله من
النظم** قول ابي تمام **تجلى به رشدي واثرت به يدي** يدي كرمى معناه كثير ماله كما ترى **وفاض به ثمدي**
بالكسر الماء القليل في الاصل واريد به هنا المال القليل كذا ذكره الشارح في المختصر وفي القاموس الثمد بالفتح ويحرك وككتاب
الماء القليل لامادة له وفي الديوان ايضا جعله بالفتح ومثله في الفتح **واوري به زندي** وري الزند وكوعي
وولي وزنا وزنه فرضي نادرة واوريته وورينه واستوريته فخرج اوري به زندي انه فرضي نارة الحي الفعل
بمعنى فصل وقال الشارح الهمزة للصيرورة اي صار ذا وري وهو ايضا قول بالقياس اذ لم تثبت كتب اللغة
اوري بمعنى الصيرورة ولك ان تجعله بمعنى الاخراج اي باخرج زندي باره من نفسه فهم ما صحة وجعله
متكلم مضارع الافعال **والرواية** هو كما هو الرواية خلافه وضمائر به للمنصوص الممدوح المذكور في البيت السابق عليه
قوله سامحه نصرا ما حييت اي ما دمت حيا واني لاعلم ان قد جل نصر عن الحمد **ومن السجع على هذا**

القول

القول يعني القول بعدم الاختصاص **ما يسمى التشطير** تعريف السجع على ما سبق يصدق على التشطير
لان التشطير تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد او كل بعض من المصراع نثر فلا اختصاص للتشطير
بمن جعل السجع في الشعر اصلا عند صاحب هذا التعريف لان تعريفه مختلا **وهو جعل كل من شطري البيت
سجعة** اي كلاما مقفى على ما عرفنا في معنى لفظ السجع فلا حاجة الى تقدير الكلام مسجوعا سجعة او جعل سجعة
من اطلاق اسم الجزء على الكل على ما في الشرح على ان السجع المصدري الفعل المشتق منه السجع لم يعرف
مخالفة للاخرى اي شطرا والاطلاق الاخ على الشطر شايع في اللغة قال الله تعالى كلما دخلت امة لعنت
اختها **كقوله** اي ابي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية بفتح الاول وتشديد الثاني مدينة من ثغور البلاد
من بلاد الروم **تدبير معتصم بالله** يجوز ان يراد به الممدوح فيكون استعمال العلم ويحتمل معتصم بالله في البدل
موصوفا بما بعده وان يراد كل معتصم بالله باستعمال النكرة في العموم على قلة فيكون موصوفا بما بعده من
الاوصاف **منتقم لله مرتغب في الله مرتقب** اي منتظر ثوابه وخوفه تدبير مبتدأ وخبره في البيت الثالث
لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب ومن السجع على هذا القول ايضا ما يسمى الترصيع
وهو جعل البيت بتمامه سجعة فيكون كل مصراع قرينة وقيل يجعل العروض وهو اخر المصراع الاول مقفاة
بقافية الضرب وهو اخر المصراع الثاني وكانه لم يتعرض له المص هنا وخص التعريف بالتشطير لان ظاهر
تعريف السجع لا يوجب اختصاصه بالقول بجريان السجع في النظم فاحتاج الى التنبيه على الاختصاص وعلى
عدم الوثوق بظاهر التعريف بخلاف الترصيع فانه ظاهر الاختصاص وذكر الشارح المحقق للترصيع تعريفا
وتفصيلا حسنه في هذا الباب تطويلا وتركه توضيحا وتحصيلا **ومنه الموازنة وهي تساوي الفاصلتين**
اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او المصراعين **في الوزن دون التقفية** حتى لو تساويا في التقفية ايضا
لخرجنا من الموازنة الى السجع فبينهما تباين ولا يلتفت الى جعل دون التقفية بمعنى نفي اشتراط التساوي في
التقفية ايضا لانه خلاف الظاهر ولا يلتفت اليه سيما في مقام التعريف ما لم يدع اليه داع قال ابن الاثير في المثل
السائر انها تساوي الفاصلتين في الوزن لا في الحرف ايضا كما في السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة
سجعا فعلى هذا تكون الموازنة اعم هذا هو ما نقل الشارح المحقق كلامه في الشرح لكن ذكر في بعض نسخ المختصر
انه يشترط في السجع التساوي في الوزن دون الحرف الاخير فنحو شديد وقريب من السجع وهو اخص من الموازنة وهذا
يخالف ما في الشرح ودعوى الاخصية غير ظاهرة وفي بعضها فنحو شديد وقريب من الموازنة دون السجع فهو اخص
من الموازنة من وجه وهو ايضا ظاهر الغث ولا انه لا يشترط في السجع التساوي في الحرف الاخير يكون نحو شديد وقريب
منه ولم يكن كونه اخص من الموازنة من وجه **نحو** قوله تعالى **ونمارق** جمع نمرقة بضم الراء وفتح النون وضمها بمعنى

الشد مصفوفة بعضها الى بعض وزرابي وبسط فاخرة جمع زربية مبثوثة مبسوطة فانه لو كان حاوي
احدى القرينتين من الالفاظ او اكثره ما يقابله من الاخرى في الوزن قد وقعت شرح مثله فسقط حصر هذا
النوع باسم المماثلة وليس تعميم اسم والضمان فيها فعيل مختصة بالنظم وقيل بالنثر فصرح بذكر المثالين على ان
ليس الاختصاص بشيء منهما كما يقتضيه تعريف المماثلة فقال نحو قوله تعالى وآتيناهما الكتاب المستبين
اي البليغ في البيان وهو الظاهر وكلاهما حسن وهديناهما الصراط المستقيم وقوله اي ابي تمام مها الوحش الا ان هاتا
اي هذه النساء اوانس بخلاف بقر الوحش فتكون مرجحة عليها قنا الخط الا ان تلك القنا ذوابل وهذه
ذوابل يعني لاصح العذر النساء لا ذوابل غير وابن حسن من السحكة شرح الشارح المحقق ويمكن ان تكون المراد
بهاتا اي مها الوحش على طبيع تلك ويكون وصفا للنساء بكمال توحشهن وحيائهن وغير اعلامه لا يمكن الوصول
اليهن وح يمكن ان يجعل ذبول القنا كناية عن كونها مما يحيط به الكلفة وعدم ذبولهن كناية عن كونهن
مما لا يمكن اخذهن والاحاطة بهن في الشرح الظاهر ان الاية والبيت مما يكون اكثر في احدى القرينتين مثل
ما يقابله من الاخرى لا جميعه اذ لا يتحقق تماثل الوزن في آتيناهما وهديناهما وهاتا وتلك ومثل الجميع قول
البحتري ❁ فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا ❁ واقدم لما لم يجد عنك مهربا ❁ هذا كلامه ولا احتمال لشائبة
سوى كون هذا المثال للاكثر كي تتوهم قوله الظاهر وكون ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله لا اتينا والحاجة
تكرار كالم يجد فالظاهر ان البيت ايضا مثال للاكثر فتدبر ومنه القلب وهو ان يكون الكلام بحيث اذا
قلبته وابتدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هذا الكلام فان كان المقلوب والاصل هو كونه
كان هناك اجناس قلب والا فالقلب فقط فالمقصود من ذكر القلب ما بقي من جناس القلب فقوله
ارانا الاله هلالا انارا من جناس القلب وكذا كل ما هو نحو ما يكون كل مصراع من البيت الآخر فلذا لم المقلوب
اليه البعض في هذا المقام ولم يمثل به ومثل بما يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه ولم يمثل ايضا بما يكون مجموع بيت قلبا
لمجموع بيت آخر فانه ايضا من الجناس وقد يكون بمجموع المصراع قلبا لنفسه مثل شكر بترا زوي وزارت بركش
سوء بمرو بليل بلب موم مهوش كقوله اي القاضي الارجاني مودته تدوم لكل هول
وهل كل مودته تدوم وقوله وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر مثال لما في
النثر ومن لطيفه قول عماد الدين الكاتب للقاضي الفاضل سر فلا كبا بك الفرس وجوابه دام علا العماد
والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف وربما بالعكس ايضا ولذا تحقق القلب في كل في فلك
لان المعتبر هو الحرف المكتوب والحرف المقصور في حكم الممدود وكذلك ولذا تحقق القلب في ارض خضرا ولا
اعتداد برقم الهمزة بل هو في حكم النقطة ولا اعتداد بالنقطة حتى انه ذكر الشارح المحقق في المختصر ان في شكر

قلبا

قلبا وجعله فارقا بين جناس القلب والقلب وقال ومن موجبات الغرة ان جناس القلب يجب ذكر اللفظين
جميعا بخلاف القلب كما ذكرنا ومنه التشريع ويسمى التشريح وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على
قافيتين لا يخفى ان معنى بناء البيت على قافيتين ان يكون البيت بحيث يتم عند اية قافية وقعت فلذا
اكتفى بقوله يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما اي القافيتين ولم يصرح بذكر المعنى والوزن وقال الشارح لفظ
القافيتين اغنى عنه اذ القافية لفظ في آخر البيت فلو لم يصح الوزن لم يكن قافية كقوله اي الحريري يا خاطب
من خطب المرأة خطبة الدنيا الدنية اي الخسيسة انها شرك هو الحبالة لاصطياد الردى الهلاك
وقرارة معدن الاكدار جمع كدر كعرتين بمعنى الكدورة او كدر ككتف بمعنى الصفرة فلهذا البيت قافيتان احداهما
الردى والثانية دار وعلى كلتيهما وقفت يصح معنى البيت وبناء البيت على قافيتين اقل ما يجب في التشريع
ولا يقتصر عليه كما يشعر به التسمية بذا القافيتين ونظيره الكلام ما اتفق كلمتين في وجه واذا شارع
الفضلاء ومثله غير عزيز في كلامهم على انه قال الشارح في المختصر ان البناء على الكثر قليل متكلف ومنه لزوم
ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا لان المتكلم شدد على نفسه واوقع نفسه في العنت
اي المشقة وهو ان يجيء قبل حرف الروي فسره بحرف يبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية
او نونية هذا او لا يختص بالقصيدة بل حقيقة في كل شعر والاولى يبنى عليه الشعر يقال ما روي اي كثير مرويا
للشعر يرتوي عنده عن التأليف والتركيب والمتكلم به يرتوي عنده من التكلم هذا اولى من قول الشارح لانه
البيت يرتوي عنده لانه لا يظهر حاير توي عند البيت عنده الا ان يتكلف ويقال يرتوي عن الابتداء وهذا هو
الوجه في التسمية والحاصل من رويت البعير بخفي شددت عليه الرواء بكسر الراء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او
من رويت الحبل اي فتلته لان الفتل يجمع بين قوى الحبل اي طاقاته كما ان الروي يجمع بين الابيات كما قال
الشارح المحقق تكلف لانه لم يثبت الروي منه بهذين المعنيين فيحتاج ان يقال هو اسم مصنوع في الفن
لهذا المعنى والقول بصنعه مع وجوده في اللغة تكلف لا ذهاب اليه وكذا ما يحكم ان يقال انه من روي الحديث لانه
يروى كل بيت عنده حال اخر الابيات او من الروية لان الشاعر يتفكر اولا ويجمع فكره في روي الابيات ثم يتقدم
على نظم الابيات او ما في معناه عطف على حرف الروي اي ما في معنى حرف الروي من الفاصلة اي من حروف الفاصلة
وجعله الشارح من اطلاق اسم الكل على الجزء هذا اذا جعل من بيانية كما يتبادر في امثاله ولو جعلت تبعيضية
فلا حاجة الى الشيء ومن الكافين ما ليس بلازم في السجع متعلق بيجيء ولا يخفى انه لو يجيء مرة في بيتين
من ابيات القصيدة ولم يلتزم ليس لزوم ما لا يلزم فالصحيح ان يلتزم بدل قوله يجيء الا ان يقال قصد بمصاحبة الاتحاد
الوقوع فتامل والمراد بالسجع الكلام المقفى سواء كان سجعا او شعرا او مقصى بهذا المعنى غير مرة فلا يرد انه كان ينبغي

او يقول ما ليس بلازم في الشعر او السجع واما دفع الشارح ذلك بان المراد ان يجيء ما ليس بلازم ولو جعل الفاصلتان
او القافيتان للسجعين فغير انه لتحسين الشعر ليس بالتزام ما لا يلزم فيه ولو جعل لتحسينه فلا التزام ما ليس بلازم في الشعر
ولذا اختير بان يلزم المتكلم في السجع او التقفية ما ليس بلازم من مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه او اكثر على ما ذكر في الشرح
في اثر هذا البحث • فان قلت قد ذكر في بحث الارصاد استعمال الروي بمعنى الذي يبنى عليه اواخر الابيات او الفقر خلاف ما هنا
الا قولها فمعناه من الفاصلة قلت كان ما هنا تجوز ابتنا عليه في هذا التعريف والعلم ان لزوم ما لا يلزم يتحقق في بيت
اذا كان قافية المصراع الاول كقافية المصراع الثاني فان قال الشارح المراد ان يجيء ذلك في بيتين او اكثر او قرينتين او اكثر
محل بحث نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر مثلا فالهاء مع الراء قبلها لانه يرجع الى التصريع او لان يعارض كل
المتقبل [illegible] الجملة او لكونه قرانا [illegible] الردي في وقبلها بالهاء المفتوحة في الفاصلتين وكسر منه الفتحة والهاء [illegible]
في السجع للتحقق السجع [illegible] تنهر وتقهر قال الله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا اية يعرضوا
ويقولوا سحر مستمر ونحو قوله سأشكر عمرا [illegible] ان تراخت منيتي [illegible] شاكر عمرو لو تراخى المنية اللطيفة وانا لا نعني
صورة الكناية بجعلها على شكر عمرو والبقاء ايادي بدل الاشتمال من عمرو والوصل بدل الكل مبالغة في ايادي عمرو وكانه عين
الايادي الموصوفة بكونها لطيفة لم تمنن اي لم تقطع او لم تخلط بمنة والمعنى في اصل اللغة قطع الحبل ففي نفي المن
استعارة بناء على الايصال كالحبل او لم يحط قبل وان هي جلت بجعل الوصل بالشكر اي سأشكر وان هي عظيمة وشكر عظيم
النعم من شكل جدا وغير شيء هو غرض عطف خلاف ايادي المروج والوصل بعد القطع او عدم الخلط او عدم الاعطاء
من قبل وغيره ايضا وجه الوصف المذكور الآخر الاحتمال المذكور الاخير الا هي في رجعة الى ايادي اعطيت قبل فما في
ايادي عمرو وكانه سئل عنها فاجاب بقوله فتى اي هو فتى اي شاب اتصف بهذه الصفات الكريمة واجتماعها
مع الشباب اعجب او سخي كريم فان النبي جاء بهذا الصفة ايضا غير محجوب نحو الغنى عند العفاة اي لا يحجب ماله عن
صديقه او لا يحجبه الغنى ويكبر بعيشه على الثانية الاقفة مخوه اي ينتفع صديقه عن ماله كمال الانتفاع ولا مظهر
اسم فاعل على ما هو المشهور والانسب بالمحجوب جعله اسم مفعول [illegible] حال مرفوعه النون هو الشكوى الشكوى اذا النعل زلت
اي زلت به فيقال في الكناية عن نزول الشر واصابة المرء زلت بالقدم وزلت به النعل اي لا يظهر الشكوى اذا نزل به البلاء
بل يصبر فالمعنى ان الصديق ينتفع بماله ولا يتضرر بعباده اصلا حتى لا يحزن بها لانه يخفيها ولا يظهرها ولك ان تجعل
اذا النعل زلت عبارة عن حال الصديق يعني زلت النعل بالصديق وابتلي الصديق اي لا يظهر الشكوى عن الابتلاء بجميع
حال [illegible] التعب [illegible] وبادر الابتداء [illegible] لو جعل ولا مظهر الشكوى على صيغة المفعول وزلة النعل للصديق يعني لا يظهر
الصديق الشكوى عنه عند ابتلائه لعدم الحاجة لانه كمال مراعاته حال صديقه لا يحوج الصديق الى اظهار الشكوى لكان ازيد
الارتباط بما بعده وان كان في فهم هذا المعنى نوع خفا فتامل رأى خلتي [illegible] بها الحاجة والفقر وفي المثل الخلة [illegible]

الى

الى السلّة السرقة فاحملها على اي للعينين شبيت من حيث يخفى مكانها فخفا مكان الشيء مبالغة في
خفائه او المراد بمكانها وجود ما يزيل كمال ترقب حالي بري حاجتي في موضع اخفيها فيه عنه فكانت قذى عينيه
كقذى ما يدخل في العين ويتأذى فيه العين قال الشارح يعني يكون كالقذى اللازم له حتى تجلت يعني اهتمامه بها او يحتمل
ان يكون كونه قذى عينيه لانه لا يغفل عنه ويكون عينيه مشغولين به كما لا يغفل عن قذاه فالروي هو الياء والزم
قبلها اللام المشددة المفتوحة وهو ليس بلازم في الشعر [illegible] من حيث وغيره فالملتزم هنا ثلاثة اشياء اللام
شيء منها الفتحة والدائم التشديد فقول الشارح في البيت نوعان من لزوم ما لا يلزم خاص قال المحقق في الايضاح
وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين ايضا كقول الحريري وما اشار اي اخرج من اختيار الكل [illegible] في التحقيق
بلزوم ما لا يلزم الزام ما ليس بلازم في غير الفاصلتين كالتزام الحاء في اختيار واشتغال ولم يروه داخل في
لزوم ما لا يلزم وكيف والمراد بالوقوع قبل حرف الروي وقوعه بلا فاصلة والا لم يكن للتقييد به فائدة بل ينبغي
ان يقال في تفسيره هو ان يجيء في الفقرة والبيت ما ليس بلازم في السجع الآن يقال بمقصود الاعتراض على تعريفه
التوهم والتنبيه على ما خرج عنه فيه من الاختلال ولا يفوت ما خرج عنه واصل الحسن اي لا يوجد كماله
في ذلك العرب من المحسنات اعني اللفظي وذلك افراده ولم يقل في ذلك كله اكد وانك كله لئلا يوهم اختصاص
الكلام بما فيه من الالتزام ان تكون اي وجه ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس حتى لو كان كذلك
لا ينبغي اصل الحسن بل ينقلب الى القبح لفوت ما هو الغرض من ايراد اللفظ وتحسينه وهو تمكن المعنى في النفس تابعا للفظ
على سبيل الابتدال لكن ان اريد باصل الحسن الحسن البديعي وهو البلاغة يلزم اذا فات صحة المعنى برعاية المحسنات
اللفظية لم يبق الكلام بليغا فيلغو الحسن اللفظي لعدم ثبات الحسن بغوايها اصلا وبالجملة [illegible] لا وجه لتخصيص هذه
الوصية بالعرب اللفظي بل اصل الحسن في جميع ذلك لفظيا كان او معنويا بان لا يفوت صحة المعنى فاذا رعاية
محسن معنوي ايضا الى اخلال بافادة اللفظ للمعنى ينبغي ان يهجر عنه ولا يمكن دفع الشبهة بهذا التقرير قوله ان
تكون الالفاظ تابعة للمعاني لا على اول الكلام في المحسنات اللفظية اذ دلالة معنوية كيف ورعاية المحسن المعنوي والكلام
له ايضا ربما يجعل اللفظ تابعا للمعنى وكون الكلام في التخصيص لا في حمل عبارة النص على العموم فلا يلائم ان يجعل
قوله او الحال فيه ذلك كله بمعنى اه الحسن في ذلك المذكور من المحسنات المعنوية واللفظية فلا يلائم [illegible] وان كان غالب
ما يقع فيه الخلل واكثر ما شاع فيه التصنع رعاية المحسنات اللفظية وهو الوجه في تخصيص التوصية بالوصف والحاجة
المحسن المعنوي على ذلك الوصية لان الاهتمام به في ذكره دون الاهتمام باللفظي خاتمة قيل من الكلام ما ظاهره الكتاب
مرتبا على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة قال الشارح المحقق انه من الفن الثالث والكتاب اجزاء اربعة والخاتمة منها الرابع
وتمكنه في صورة دعوة [illegible] قال المصنف في الايضاح [illegible] من اصول الفن الثالث [illegible] ذكرنا [illegible]

٣٤٢

البديع بعض المصنفين منها ما يتعين اهماله اما لعدم دخوله في فن البلاغة يعني ما يشمل الفنون الثلاثة على خلاف ما يتبادر ذهنه
نحو ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ مع انه لا يخلو عن التكلف يعني لا يتيسر بدون تكلف لجعل المعنى تابعا للفظ
مثل كون الكلمتين متماثلين في الخط لما ذكرنا في التجنيس ومثل الموصل وهو الاتيان بكلام يكون كل من كلماته متصل الحروف
ومثل المقطع وهو ضد الموصل ومثل الملمع وهو الرسالة او الخطبة او القصيدة التي يكون حروف احدى كلمتيه منقوطة
باجمعها والاخرى غير منقوطة باجمعها ومثل الرقطاء وهي التي احد حروف كل كلمة منه منقوطة والاخرى غير منقوطة
ومثل الحذف وهو الاتيان برسالة او خطبة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم ونحو ما لا تحسين له قطعا مثل الترديد وهو
ان يعلق الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم يعلق نفسها بمعنى آخر كقوله تعالى حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله
اعلم ومثل التعديد ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل ما يسمى تنسيق الطبقات وهو تعقيب
موصوف بصفات متوالية واما لعدم الفائدة في ذكره يعني في البديع مثل ما ذكره بعض المتأخرين مما هو داخل في البلاغة
والبيان مثل ما سماه بالايضاح وهو ان يخفى كلامك ثم يبينه ومثل التوشيع فانهما من الاطناب ومثل ما سماه
بعضهم حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه مبني على التخليط فانه قد يجيء مع الايجاز وقد يجيء مع
الاطناب وقد يجيء مع المساواة يعني حسن البيان بان يكون تارة ايجازا وتارة اطنابا وتارة مساواة وليس مما زادوا
عليها فلا يتجه ان كلا من المحسنات البديعية بانه يكون مع الايجاز وتارة يكون مع المساواة وتارة مع الاطناب
ونحو ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة وهو شيئان احدهما القول في السرقات الشعرية وما يتصل به والثاني
القول في الابتداء والتخلص والانتهاء فعقدنا فيهما فصلين ختمنا بهما الكتاب بهذا الكلام لمصنع بعض
تفصيل البديع ودفع ما عسى ان يشكل الشارح انه لم ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء التي وصفها بان بعض المصنفين
يذكرونها في علم البديع وبانه لا بأس بذكرها وعقد لها خاتمة وفصلا فعلم بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث
وليس خاتمة الكتاب بخارجة عن الفنون الثلاثة كالمقدمة بهذا الكلام لكن قول الشارح في خاتمة الكتاب فيها التبس
الحال انها كالمقدمة من اجزاء الكتاب الظاهر فيه تمهيدية مقدمة من اخر الفنون لذكر الخاتمة في الايضاح انه كالفنون الثلاثة
حيث ذكره في آخر المقدمة تمهيدا لذكرها وقوله ختمنا بها الكتاب دون ان يقول ختمنا بها الفن الثالث والصحيح كون
الخاتمة جزءا من الكتاب وضوح خاتمة وليس في وصف الاشياء بان بعض المصنفين يذكرونها لان المراد انه لا بأس
بذكرها في علم البديع وعبارة لا بأس مشعرة بخاتمتها اولى فعلم منه عدم ايرادها في علم البديع اولى فايرادها في الكتاب
لاشتمالها على الفائدة ينبغي ان لا يكون في البديع على ان مباحث السرقات الشعرية من قبولها وردها وكذا الابتداء
والتخلص والانتهاء قد يكون بالاشتمال على احد البلاغتين وقد يكون بالاشتمال على المحسنات البديعية فلا اختصاص
لها بفن دون فن فهي تكميل للثلاثة وتتعلق بها تعلق اللاحق بالسابق هذا ومن قول الشارح عقد لها خاتمة

وفصلا

وفصلا هو فيه لانه يدل على ان الفصل خارج عن الخاتمة مع ان الفصل داخل فيها كما صرح به الشارح
نفسه في بيان الفصل **في السرقات** بفتح الراء جمع سرقة بكونه اسما من السرق او بكسرها جمع سرقة كونها
او سرق ككتف وهما ايضا اسمان من السرقة والسرقة مما يجري في الشعر وهو اكثر ما يقع ولذا وصفه **بالشعرية**
ويجري في غير الشعر ايضا ولعله داخل تحت قوله **وما يتصل بها** ويؤيده انه قال فيما بعد وما يتصل بهذا
القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح ولم يقل وما يتصل بهذا **وغير ذلك** اي الذي
المذكور من السرقات الشعرية وما يتصل بها وهو القول في الابتداء والتخلص والانتهاء بعدها مما
الشعرية وما يتصل بها مع انه مما يجب ان يذكر احتياجا الى السرقات الشعرية وما يتصل بها وتفسير غير
ذلك بالقول في الابتداء والتخلص والانتهاء هو الذي جعلناه تصريحا من الشارح بان الفصل من الخاتمة
اتفاق القائلين بلفظ الجمع المراد به ما فوق الواحد او بلفظ التثنية كما في بعض النسخ **ان كان**
في الغرض بفتح الغين ان كان في الغرض على العموم اي مشتملا على العموم او بناء على عموم الغرض ويتحول هو
للبلغاء غير مختص ببليغ دون بليغ **كالوصف بالشجاعة** والسخاء **وحسن الوجه والبهاء** اي
الحسن مطلقا **فلا يعد** بفتح الدال او كسرها لانه يكون صيغة امر بقيد الايجاب فيحسن فابلاغ مع
قوله والايجاز ان يدعي فيه السبق والزيادة او بضمها خبر مجهول لكنه لا يجب عدم العدول لان مطلقات
العلوم معرفة لا الوجوب البتة بقرينة المقابلة **سرقة** والاستعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدي
هذا المعنى **وان كان في وجه الدلالة** على الغرض **كالتشبيه** والمجاز والكناية المشار اليها
بقوله **وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها** اي تلك الهيئات **بمن** اي الموصوف بها **هي** اي
الصفة **له** ولا يخفى ان السرقة في وجه الدلالة انما يكون باعتبار طرق الدلالة المتفاوتة في الوضوح
والخفاء يكون باعتبار المحسنات البديعية ايضا **كوصف الجواد** اي السخي والسحيبة **بالتهلل**
اي تهلل الوجه وهو كتهلل السحاب بتلألؤه **عند ورود العفاة** جمع عاف وهو الضيف وطالب
الفضل والرزق والتهلل حسن في هذا المقام **وكوصف البخيل بالعبوس** كالدخول ضد التهلل
وجعله كالمقبول بعيد عن القبول **مع سعة ذات اليد** قيد للتهلل والعبوس معا لان تهلل الجواد
لا يكون الا مع قلة ذات اليد عند ورود الناس والعبوس مع قلة ذات اليد ليس من خواص
البخيل وذات اليد المال ويسمى ذات اليد لتعلقه بها ما لا يفعل بدونه فكان يامر اليد بالعطاء و
الامساك واليد مملوكة **فان اشترك الناس في معرفته** اي معرفة وجه الدلالة على الغرض
لاستقراره فيها اي العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر **فهو كالاول**

اى كالاتفاق الاول فى انه لا يعد سرقة ولا يخفى ان ما يتصل بالسرقة من العقد انما يستقيم بهذا اوسكان
لان فى النثر اختصاص بالكاتب والا قال الشارح اى وان لم يشترك الناس فى معرفته ولم يتصل اليه
كل احد لكونه مما لا ينال بفكر وهذا التفسير على طبق تفصيل الايضاح ويتجه عليه انه يخرج اتفاق
العاملين فى الغرض الغير العام وهو مما جاز ان يدعى فيه السبق والزيادة قطعه ترك
لانساق الذهن اليه بالكلية وعبارة المتن تصلح لما لا يقصر بيانه عن انبائه وهو ان
يجعل الانتفا للامرين المذكورين رد الحال بينهما وهو ان يكون الغرض عاما او وجه الدلالة
عاما فمعنى قوله والا وان لم يكن احد الامرين وذلك بان يكون الغرض خاصا او وجه الدلالة
خاصا وكلاهما كذلك والاخصر الاوضح ان يقال اتفاق العاملين اذا كان فى الغرض على العموم
كالوصف بالشجاعة والسخا وحسن الوجه والبهاء او فى وجه الدلالة كذلك كوصف الجواد
بالتهلل عند ورود العفاة والبخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فلا يعد سرقة جاز ان يدعى
فيه اى فيما ذكر من الغرض او وجه دلالة الخاص السبق بمعنى انه ان التقى القايلان فى الغرض
او وجه الدلالة على العموم يعد سرقة ان كان تركيب العبارة المنظومة او المسجعة او المرجح
فيها بحسن ذاتى او غرضى لا يسال اليه الا بفكر للسابق ولا محيص عنه الا بان يجعل وجه
الدلالة على العموم بمعنى انه لا يكون فى الدال اختصاص باحدهما من حيث التركيب والنظم
بوجه من الوجوه واما لم يقل جاز ان يدعى فيه الاخذ لما سيأتى انه الاحوط ان يقال قال
فلان كذا وقد سبقه فلان اليه فقال كذا اغتناما بذلك فضيلة الصدق واجتنابا
عن دعوى العلم بالغيب • والزيادة بمعنى يدعى زيادة احدهما اما المسبوق ان يأتى زايدا
على السابق واما السابق ان لم يات المسبوق بزايد فانه مع المساوات ايضا الفضل
والزيادة للاول فلا ينبغى ان يتوهم ان الوافى ان يقال جاز ان يدعى فيه السبق والزيادة
والاستوا وهو اى ما لا يشترك الناس فى معرفته من وجه الدلالة او ما لا يشترك
الناس فى معرفته من الغرض او وجه الدلالة ضربان احدهما عامى فى نفسه غريب
لا ينال الا بفكر و الآخر عامى تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر
فى باب التشبيه والاستعارة من تقسيمها الى الغريب الخاصى والمبتذل العامى اما مع
البقا على الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما فى الامثلة
المذكورة ثم • فالاخذ والسرقة عطف السرقة على الاخذ للتفسير لان هذا المعنى علم

باسم

باسم السرقة بخلاف الاخذ والمقصود التنبيه على ترادف الاخذ والسرقة وهذا اولى من الايراد
بالاخذ والسرقة المستى بهذين الاسمين اذ لا موجب لتفرق اللفظ من الحقيقة الى المجاز نوع
عان ظاهر وغير ظاهر فذكر الظاهر وغير الظاهر لانه تفصيل النوع فلا حاجة الى اعتبار التغليب
اما الظاهر فهو ان يوجد المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده قوله او بعضه
عطف على اللفظ او وحده على قوله مع اللفظ فكلمة فى الايضاح اما مع اللفظ كله او بعضه و
واما وحده هذا قوم فى تفصيل اقسام الظاهر الاظهر فالاظهر او ما هو اكثر سرقة فالاكثر ولهذا
قدم الظاهر على غير الظاهر • قال الشارح المحقق فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان الاول
ان يوجد المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثانى ان يوجد المعنى وحده والضرب الاول قسمان لانه
اى ما خوذ مع المعنى من كل اللفظ او بعضه اما مع تغيير النظم او بدونه فهذه عدة اقسام
والاولى ان يقال والقسم الاول من الضرب الاول قسمان لانه تمام اللفظ اى ماخوذ مع المعنى
اما مع تغيير النظم او بدونه لانه آوفق بما اشار اليه المتن بقوله فان اخذ اللفظ كله لا افره
وقوله اخذ مشتق من الاخذ الاصطلاحى لا من الاخذ اللغوى فلا يتجه انه لا بد من قيد غيره عن
التضمين حتى يتجه قوله فهو مذموم او التضمين اخذ اللفظ وحده من غير اخذ المعنى كما اذا كان
مشتركا فيقصد به السارق المعنى الذى لم يقصده القايل الاول كما اذا قال قايل ما كان
ما كان وقصد مثل معنى شعره فقال الآخر ما كان واراد التضاد فما كان بحيث كلمة لم يعين من اصله
من غير تغيير لنظمه اى التأليف واختيار النظم على التركيب على حسب ما يقتضيه الفصل
لا التوالى فى النطق كيف ما يبين لان السرقة انى تكون لما له نظم ولذا لم لا لم اكتب كيف
ما اتفق فهو مذموم لانه ابطال حق الغير وكذب محض ليس نا وبل صدق كما يدل عليه
السماء المذكورة بقوله ويسمى نسخا وهو فى اللغة الابطال واسمى لا وهو فيها ادعا شئ لنفسه
كما حكى عن عبد الله بن زبير والزبير الشاعر وهو غير عبد الله بن زبير الصحابى فى القاموس ح
فى القاموس وهو القايل لعبد الله بن زبير طاحر مه لعن الله ناقة حملتنى اليك فقال الا وراكبها
كبرها وفى الايضاح الزبير ح اللام ويوافقه القاموس انه فعل بمعنى مع بن اوس المزنى اذا انت لم
تنصف من الانصاف وهو العدل اخاك اخوه الصداقة او النسب وجدته على طرف الهجران الا كان
يعقل من باب ضرب اى ان كان يبقى عقله بعد ظلمك وفيه انه اى اتم يعير مجنونا بظلمك وهجرانا
بقى عقله ويركب حد السيف اى يعرض بانه يقتل بالسيف او يركب ما هو بمنزلة القتل به من

ان يعنيه حد السيف اى يرضى بان يقتل بالسيف او يرتكب ما هو بمنزلة القتل من ان ها
يعنيه اى من اجل ضيمك اى ظلمك نما للاجل فى قول الشاعر ومن اجلك يا ليتني
نبتت قلبى • وفى الشرح بدلا من ان يظلمه فجعل من للبدل اذا لم يكن عن شفرة السيف
اى حده على ما فى الصحاح مزحل اى مبعد سوى قبول الضيم يقال زحل من باب
منع زحولا اى بعد والمزحل ما يعدل اليه كذا فى الصحاح والشعر حث على المداراة مع الاخوان
والتجنب عن الغلط والالم يبق صديق ولا ظهير وفيه تلميح الى قوله تع ولو كنت فظا غليظ
القلب لانفضوا من حولك مع زيادة مبالغة حكى ان عبد الله دخل على معاوية فانشد ها
هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدى يا ابا بكر يعنى اخذت الشعر بعدى
ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن فانشد قصيدته التى اولها لعمرك ما ادرى
وانى لاوجل • على اينا تعدو المنية اول • حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية
على عبد الله ابن الزبير المخزى انها لك فقال اللفظ له والمعنى وبعد فهو اخى من الرضاعة
وانا احق بشعره يعنى انا احق منه بشعره والمقصود كمال الاتحاد وفى معناه اى سمنا
ما لم يعتبر فيه النظم فى كونه مذموما وانه ليس منه بل تما اخذ فيه بعض اللفظ ؟
فيكون اغارة ومسخا او اخذ فيه المعنى وحده فيكون الماما ومسخا او فى معناه فى كونه
من المسخ والانحال ويلحق به او داخل فيه ومعنى قولنا فى التعريف اتباع اللفظ
كله اتباع اللفظ ومراده ان يبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها لكن
اللفظ وان كونه مذموما اذا لم يعد التعديل للكلام حسن سجع او موازنة او زيا دة
فصاحة او سلاسة للشعر فانه افاد فينبغى ان يترجح على الاصل ويزيد عليه قبولا
قال الشارح كما يقال فى قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها • واقعد فانك
انت الطاعم الكاسى • ذرالمآ ولا تذهب لمطلبها • واجلس فانك انت الاكل ؟
اللابس • اقول يقال رجل طاعم وطعم حسن الحال فى المطعم ورجل كاش
ذو كسا فيكون المعنى انت وفى النهاية فى نهاية هتك الطعام والكسا ولا بد لطلب
المكارم من جهة المالية وكان المبدل جعل الطعام اسم فاعل من طعمه كسمعه
والكاسى اسم فاعل من كسبه كرمى بمعنى للسبب اى انت طالب النعم والثروة والكلام
لا يحصل لطالبها تما وقع فى بعض حواشى الشرح انه قال اللابس من اللوس

وجه

وجهو الذوق فعال والانس بوسا اى حاذاق ذو اقا والمصحح ما ذكره الكلام مثالا التبديل البعض بالمرادف فى الشرح
انه قريب من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها فى المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال فى قول حسان
بيض الوجوه كريمة احسابهم •• شم الانوف من الطراز الاول • سود الوجوه لئيمة احسابهم •
فطس الانوف من الطراز الاول • هذا مما ينبغى ان الحقت بالاخذ الغير الظاهر يجب الذى يجعل منه بهذه
الصورة من القلب وان كان مع تغيير لنظمه اى نظم اللفظ وحصر كان الاخذ الاخذ كله او اخذ بعض اللفظ سمى
هذا الاخذ اغارة لان صاحبه لا يخفى نسبته الى نعمة وينسبه للاخذ عليه وقو قالوا له الانكر عليه المغايرة بالاول
فهو غصب بالتغيير علانية ومسخا وهو فى اللغة تغيير الصورة الى ما دونه ولهذا يسمى هذا القسم لا يهم ما هو
اكثر عيبا من افراده لان السرقة عيب فيناسب التسمية بما هو اشد عيبا فان كان الثانى ابلغ من الاول
الا ولى الفصل من الاول ليتناول الافضل الحسن بديعى والافضل الحسن ذاتى وجعل الابلغ شاملا له لا يخلو عن
تكلف لاختصاصه بفضيلة لا توجد فى الاول فيه ان الاختصاص بفضيلة كذا لا يوجب كون الثانى ابلغ ما لم يفضل
على الاول فى التفضيل يجوز ان يكون اختصاص الاول اكثر فممدوح اى الاخذ ممدوح كما تقتضيه السوق وفى الشرح
او كان الثانى ممدوح ذا دون الحسن بدل على الممدوح واختر المعدل دون المجروح كقوله فيه حسب المثال الاخذ سلم او
قول سلم فالصحيح كقول سلم كذا بعد قول بشار من راقب الناس لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات ان فى الصحاح راقب الله فى امره وخاف
اى الطيبات الرزق فكان اشارة الى ما فى الاية الكريمة يا ايها الناس كلوا من
طيبات ما رزقناكم الفاتك اى الجرى الشجاع اللهج اى المولع على الامر الذى اغرى به فقد استعمل على بهذه
فى الافعال ولا يبعد ان يقال التمثيل للامرين الذين وقع الاخذ فيهما اعنى بمجموع المأخوذ والمأخوذ منه فيه كقول
بشار فيلائم تغاير انهما كقول بشار وقول سلم الخاسر لقب المجة يسمى الخاسر لانه باع مصحفا واشترى بثمنه ديوان
شعر ولانه حصلت له اموال فبذرها على ما فى القاموس والان اشترى بثمنه المصحف ورب عوادا يضرب به على ما تكلم
الشارح من الاساس من راقب الناس مات غما مفعول له وجعله تمييزا كما فى الشرح يحتاج كونه بمعنى
مات بهم فيكون اسناد الى المتسبب مع صحة حمل الكلام على الحقيقة لانه يصار الى المجاز وفاز باللذة الجسور
اى الشديد الجراءة روى عن ابى معاذ رواية بشار انه قال انشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله ما بيتى فهو
اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت فى الاضحى وقول الاخر • خلقنا لهم فى كل عين وحاجب
بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا • وقول ابن نباتة بعضهم الفنون بعده • خلقنا باطراف القنا فى ظهورهم •
عيونا لها وقع السيوف حواجب • فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهم
حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم ومن الناس من جعلهما متساويين فى هذا الكلام قد سبق على جعلها

مهم

٢٢٦

متساويين بقوله ومن الناس ولا يوجب ما ذكره فضل بيت ابن نباتة لان في بيت الاخر نهاية المبالغة في
الشجاعة حيث لم يقدر الخصم مع المواجهة على منع سمر القنا من اعينهم ودفع البيض عن حواجبهم وتكرر الطعن
والضرب على الاعين والحواجب اللاتي هن العدمين ووقوع الضرب عليهن فكيف في بيت ابن نباتة استطرادا في خلوص
الاعين والحواجب في الظهور على خلاف ما هو المعتاد وانهم شاهدوا امهاتهم حيلي الفرار كما شاهدوا حين التقدم
ايضاً وان كان الثاني دونه اى الاول الاقتصاص الاول بفضيلة حركة التعليل لانسياق الذهن اليه من التعليل
الاول وفيه ما عرفت فهو اى الاخذ والثاني مذموم مردود وانما جعل ما هو مذموم ثانيا وبادى النظر يقتضي
ان يجعل ما هو ابعد من الذم ثانيا لانه اقرب الى الممدوح لنظائر الاسهل الصنوان وهو ان الابعد من الذم متوسط
بين الممدوح والمذموم والمتوسط من حيث ما هو متوسط متاخر عن الطرفين كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد كرم
وكان قد استشهد في بعض غزواته هيهات ابعد المرثي وطال الامد فيه بيننا وبينه لانه وصل الى الجنة
وكم بينه وبين الدنيا الدنية خير واللفظ خبر معناه على التحسر فزاد في التحسر بانه ليس لنا رجاء بان نتسلى
بعده فقال لا يأتي الزمان بمثله لنتسلى به وعلل عدم اتيان الزمان بمثله بعلة طبيعية للزمان لا تنفك
عنه وهو قوله ان الزمان بمثله لبخيل وبلغ في غاية التاكيد من ذكر ان واللام واسمية الجملة وقد افاد التعليل حسنه
بطريق الاولى لانه اذا كان بخيلا بالمثل فبخله به اولى وقد اشار بافادة الاستمرار بخل الزمان انه لم يات بمثله
وان الاتيان به كان خارقا للعادة والشارح جعل ضمير حيث اما للنسيب المذكور قبله في البيت السابع
وهو قوله ● واما لان يأتي الزمان بمثله بدليل ما بعده فهو اضمار قبل الذكر لضرورة الشعر ولا ضرورة لارتكاب
التخصيص بعد النسيب بالماضي ولا اختصاص له بهذا قال الشيخ عبد القاهر في دلائل المشكلة قال الشيخ
ابو علي الفارسي في هذا البيت تعقيب لان الوصف فيه هذا التحرير في المثل وان يقال هو امر ما وانه لا يكون فاذا جعل
سبب فقد مثل بخل الزمان به فقد اخل بالوصف ووجب وجود المثل ولم يكن منه من حيث هو بل من حيث بخل
الزمان بانه يجوز مثله وفيه بحث لان تجويز المثل وان نيافي مثله لا يكون لا ينافي انه مرسل عن المثل وقبله ملائم على
النهاية به ● اعدى الزمان يقال عدى الامر جاوز غيره اليه فالمعنى جاوزه سخاؤه فسخى به ولقد يكون في الزمان
بخيلا ● لا يخفى ان هذا المصراع ماخوذ من المصراع الثاني لابي تمام وان كان بينهما فرق بان ابا تمام جعل البخل
متعلقا عليه جري وابي الطيب بنفسه لان هذا المقدار من التفاوت لا ينافي الاخذ ما لم يشترطاه والماخوذ لماخوذ
في المعنى كما ذكره كما يوهمه البعض وان مصراع ابي الطيب خال عن التقصير الذي اثبته ابو علي في مصراع ابي تمام ولو تم التقصير
لم يكن مصراع ابي الطيب وفيه معنى البيت على ما ذكره ابن جني انه تعلم الزمان من سخائه فسخا به واخرجه من العدم
في الوجود وكون سخاه الذي استفاده من البخل به على الدنيا وحسد لنفسه فرده وابن حمزة قال فهذا تام بل ما قصده

وغرض

وغرض بعيد لان سخاه ما لم يوجد لا يوصف بالعدوى فالمعنى انه اعدى سخاؤه بجوده وجوده الزمان فسخى وعلى معنى بي
بوصاله بهذا او على التقدير في غير صحته وضع المصراع مقام الماضي لان تقصد الزمان كان به بخيلا فعدل الى المضارع
للوزن كما ذكره البعض وانا اقول الاظهر انه اعدى الزمان سخاؤه فسخى بسبب عدوى سخاه فتكون اللعدوي
والباء للسببية وليست صلة للسخا اى فسخى بما سخاه بسبب العدوى ولعله يكون بعد ما الزمان به بخيلا اذ ليس بحيح
بعده لسرى الى الزمان فيصير سخيا فسخى نه ثم انه قال المحشي انا لا نسلم ان المعنى على الماضي بل المعنى ان الزمان بهلاكه يكون
بخيلا ابدا فينبغي على وجه الدهر وفيه ان الزمان لما سخى به في السخا البذل العبر فهو نوع عن تحته بصرفه فلا معنى
للاخبار بانه لا يسمح بهلاكه لان هذه الاخبار انما يفيد في حق من يقدر على هلاكه والعرض على الرضى بان الزمان لما سخى
فهو مرضي تحت تصرفه بالاتحاد لانه تحصيل الحاصل واما تصرفه بالاهلاك فانما دليل انه لا يسمح به وان يبخل والجواب
الشارح عن اعتراض المحشي بان احتمال الحمل على هذا المعنى الاخر لا ينافي ذلك الحمل ايضا ادون من مصراع ابي تمام الخ
الى التقدير حرف لابد له من قرينة على ان المعنى مما لم يذهب اليه احد من شراح البيت والعلامة ضعيفة وقد عرفت انه شرح
مصراع ابي تمام اشتماله على تقصير على مصراع ابي الطيب فاحفظ وان كان الثاني مثلا اى مثل الاول فابعد اى فهو بعيد
الثاني ابعد عن الذم من الثالث من القسم الثالث ● فان قلت هل الثاني القسم الثاني بعد الذم كما يقتضيه صحيح
الابعد قلت نعم الا قرب الى الذم والا فقد نبا اخذ فيه اللفظ بعينه بتغيير لكلمة والفعل الاول كقول ابي تمام
رجال اى نظر الى الشيء بعينه ولم يقبل السبيل جرياه ليكم الفاعل من الانقياد بمعنى الطلب واضافة الى الطمع بمعنى
من لم يجد حيلة التنوين للعلا ومدلى ابي الطيب ● لو لا معاني من الاحباب ما وجدت ● لها المنايا الى ارواحنا
سبلا ● الضمير في لها للها وهو حال عن المنايا وهو اقرب من جعله حالا من سبلا كما في الشرح ووجدت
بمعنى العلم والمفعول الثاني في قوله الى ارواحنا قدم على المفعول الاول وابان معنى الاصابة في قوله الى ارواحنا
حال من سبلا على جهة المجاز وقيل لها جمع لهاة اضيف الى المنايا وهو اللحمة المشرفة على الحلق ويؤيده
رواية المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ اعني لهم ومرادف الوالي ومرادف لم يجد ومرادف التنوين اعني
الارواح وحكم الشارح بان اخر المرادف ليس الا في الارواح ● واما الفراق والمنية والوجدان
فمن اخذ بعض الالفاظ بعينه مع نظائر لا يخفى ان بيت ابي الطيب افضل حيث حصر المنايا
المنايا مال الارواح في دلالة الفراق عليها بخلاف بيت ابي تمام فانه جعل الفراق الى الاعلى تقدير جريه
النفس لا مطلق وحيث افاد ان لا موضع الوصال اذ لا سبيل للموت الا حال الفراق قال
الشارح وقوله فهو ابعد من الذم انما هو على تقدير ان لا يكون في الثاني دلالة على السرقة باتفاق
الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا كقول ابي تمام ● مقيم الظن عندك والاماني ● وان

فحلبت ركابي في البلاد * وما سافرت في الافاق الا * ومن جدواك راحلتي وزادي *
وقول ابي الطيب * هذا وفيه نظر لان المذمومة جدا مع الدلالة على السرقة مما لا ينبغي ان يلحق
بهذا القسم ايضا عما اخذ فيه بعض اللفظ كله مع تغيير النظم بل يجب ان يترك بينه وبين القسم
الثاني ايضا فهذه القسمة مع الدلالة على السرقة ايضا ابعد من الذم من القسم الثاني فلا حاجة
الى تقييد قوله فهو ابعد مما اذا لم يكون دلالة على السرقة حاظر انه يسمى في هذا المقام * حيث قال
المص وان يصلح في هذا المقام واعلم ان من هذا الضرب ما هو قبيح جدا وهو ما يدل على السرقة باتفاق
الوزن والقافية ايضا كقول ابي تمام في اخر الابيات المذكورة محل التاريخ فقوله هذا الضرب على القسم
الثالث من المسخ والاظهر ان اراد بهذا الضرب ضرب المسخ من السرقة نا س لان علة النعي
مشتركة اعني الدلالة على التوجه ولما فرغ من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة
شرع في الضرب الثاني منه وهو ان يوخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله * وان اخذ اللفظ
يسمى اي ذلك الاخذ اي ما قال الشارح من الم باتر فعله فاعله من الم فكمنزلة اذا نزل به هطل
ووجه التسمية انه يصير عليها مسخ التغير ولا يبعد ان يجعل الكلام معمولا من مباشرته العمم
لانه باعطا اي الاخذ اللفظ والمغير من اللفظ الاول قال الشارح الشيخ هو كسلخ الجلد عن
البدن واللفظ المغير بمنزلة الجلد فكانه كسلخها من المعنى جلدا والقسم خلوا اخر هذا الا المسخ
جائز المعنيين وهو ثلاثة اقسام كذلك اي كذلك المذكور من الاقسام كذلك بجمع محمود وجاي
مذموم والبعد من الذم كما عرفته وفي التنقيح فسر كذلك بمثل ما يسمى اغارة ومساويا ذكر
معانيه بمقام مبين الاقسام اولها اي اول الاقسام وهو ما يكون مجردا لكون الثاني ابلغ
من الاول كقول ابي تمام هو سر البان بجمع اي اصحاب وهو مبتدا خبره ما بجلد السعد ان محل
محرما لسرت اي منطوق لما نبت في بعض انواع النفح وقول ابي الطيب ومن الذي يحمد
سلكه اي تاخر عطايك عنه * السح السحب في المنية البهام الهام بالنفع السحب الذي
لا ماء فيه كذا في الصحاح وفي القاموس او سراب ما لم يقدر تاخر عطايك عنه يدل على عظم نفعه كما
يسمى ب الذي بعطوفه بسيره ثاب بعض كثير سبب لي الطيب مع اشتماله على زيادة بيانا
للمقصود فضرب المثل له بما يسمى ب يتحقق تشبيه السحب الماطرة في كثير من تغيرها اجيا
الموهوب له كما حيا والمسمى ب الاول وما بينهما اي ثاني الاقسام وهو ما يكون مزمونا لكون الثاني
دون الاول كقول البحتري اذا قالوا اي كمي في الفرس الحي مع الندى على فضيل لكن في القاموس

كغني

كغني هو مجلس العرس ما دام فيه فان تفرق القوم فليس بندي والشعر مصاعد الصحاح للعلامة المصقول الى المجلوة
الشرح فيه استعارة بالكناية حيث شبه الكلام بالسيف واثبت له التالف وايصاله كاثبات الاظفار للمنية
وفيه اثبات مصقلا او الصقال تخييل والاخر ترشيح اذ التخييل لا يكون الا واحدا والاوجه تشبيه الكلام الابرق
الصافي عن الكدر وجعل ذلك الابريق ظاهرا من سائر الذي كالسيف وضمن وصف بكمال الفصاحة وكون كلامه
ماضيا كون السيف قاطعا ووصفه بالشجاعة فليس فضل بيت البحتري في مجرد استعمال الاستعارة التخييلية كما ذكره
المص في الايضاح وتبعه الشرح بل فيه تشبيهات دقيق ولمستبع لطيفة ايضا وقول ابي الطيب كان السنهم في
النطق قد جعلت على رماحهم في الطعن خرصانا في الشرح خرصان الشجر قضبانها وخرصان الرماح اسنتها واحدها خرص
بالضم والكسر يعني لفرط فصاحتهم ونفاذ ما كان السنتهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن خرصانا
الاسنة في النفاذ كالسنتهم بهذا وقول في بيت ابي الطيب زيادة بالغة في تناول كلامهم ليس في بيت البحتري حيث
جعل السنتهم مشبهة بالسنة على التشبيه المقلوب لكن مع ذلك بيت البحتري ابلغ لكونه ما فيه من المزايا وثالثها
اي ثالث الاقسام وهو ما يكون ابعد عن الذم لكون الثاني مثل الاول كقول الاعرابي بازيادة ولم يكن تحرز في لزوم الكريم
استعمال الكون الفتيان بالكسر جمع فتى بمعنى الشجاع والاوضح في الايضاح وهو ان كان الكريم الاثنات الداعية وكل وكان
ارحبهم ذراعا الذراع بالكسر طرف المرفق اي طرف الاصبع الوسطى والساعد وقد تركه فيها وجب البائع والذراع
وردهما الى الشجر البائع قد ربد اليدين وقول الشجع عمر جعفر بن يحيى يروم الملاك لدى جعفر ولا يصنعون كما صنع
وليس بانسعهم في الغنى ولكن معروفه اوسع واما غير الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان اي معنى البيتين الاول ومعنى الثاني
الخ كقول جرير فلا يمنعك من ارب لحاهم سواء ذو العمامة والخمار اي لا يمنعك من طلب حاجتك عند هؤلاء
بالكسر فعلى المعصر والبيض وما يلبق على الراس وهنا ليس على الاولى ابلغ وهذا الخ او وقع بقوله والخمار بالكسر سواحهم
وما تنم وقد له تكرع التسوية باستعمال دونها على النسوة وقول ابي الطيب في سيف الدولة يذكر خضوع بني كلاب
وقبايل العرب له ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب * فجرير يريد العمامة كيفية
ابي الطيب عنه يعني في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب وكذا التعبير عن المراة بذات الخمار لمن في كفه منهم خضاب
وفي بيت ابي الطيب مزيد مبالغة حيث جعل الذي للحرب منهم كالمراة المتبرجة التي في يدها المخضاب فانها مضعف
من المراة الحارثة لعجزه على العمل والسلحة الشديدة وفيه ضعف التوجيه فانه يحتمل المدح بالشجاعة بان يحمل على ان من في كفه
منهم قناة كمن في يده منهم خضاب لتلطخه بالدم الخصم ولا احتمال الاخر يحرضه عن المعنيين وان من في كفه منهم
خضاب اذليل الخضاب الا زينة وهذا وان يدل على ضعفهم لكن لا بالتسوية بين النساء وبينهم في الايضاح
ولا يبعد كون معنى البيتين المتشابهين ان يكون احدهما نسيبا والاخر مديحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر

الحاذق اذا اخذ المعنى المطلق لينظم احتال في اخفائه فغير لفظه وعدل به عن نوعه ووزنه وقافيته ومنها اي
من غير الظاهر النقل وهو ان ينقل المعنى الى محل آخر كقول البحتري سلبوا ثيابهم واشرقت اي دخلت في شروق
الشمس الدماء ومثل كان عليهم فعليهم حال من الدماء ومثل محمرة اي غير مخلوطة بسواد لو بها فكانهم لم يسلبوا لان الدماء
المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم وقول ابي الطيب يبس النجيع عليه وهو مجرد الدم يبس ما كان اي السواد عليه اي على السيف
وهو مجرد من غمده فكانما هو مغمد لان الدم اليابس له بمنزلة الغمد فنقل مجرد ابو الطيب المعنى من القتلى والجرحى
الى السيف واذا وقع بينا النقل في المعنى بين زاده خفاء في الاخذ ومنها اي من غير الظاهر ان يكون معنى الثاني
اشمل من معنى الاول كقول جرير اذا غضبت عليك بنو تميم ✿ وجدت الناس كلهم غضابا ✿ لانهم يقومون
مقام الناس كلهم فجعلهم بمنزلة كل الناس هكذا ذكره الشارح والمتبادر انهم بمنزلة كل الناس في الغضب
فيكون اخص من قول ابي نواس من وجهين وقول ابي نواس على النصل كانه افعال وامر قول هرون في
المهدي عند اختلط المجالس للكسد الجامع على ما بان من قدرة فليت مثل الفضايا الواحد اجتماع ليس من
الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد فانه حرون باطلاقه ولا يخفى ان التفاوت الموجب لعدم الظهور العموم والخصوص
سواء كان الاول اشمل يشمل الحكم لكل خاص فالاتيان بخاص من خواصه سرقة محضة ظاهرة بخلاف خصوص الاول
بان لا يستلزم الحكم على الخاص الحكم على العام فليس فيه سرقة محضة بل الشبه ان يكون فيه تدارك ما فات الاول وبهذا
عرفت ان اخذ الثاني في الاخص من صنع سوى الاول داخل في اخذ المعنى بعينه ومنها اي من غير الظاهر القلب وهو
ان يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول كقوله اي ابي الشيص الخزاعي اجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك لانهم
محسن فليلمني اللوم جمع لائم كطالب وطلب واللام للدعاء لان المناسب الطلب على سبيل الخضوع للذم لانهم
محسنوه والمراد كل لائم عا يقتضيه المقام وقول ابي الطيب أأحبه الاستفهام للانكار فهو ممتنع من الاحبة والنفي
راجع الى القيد الذي هو قوله واحب فيه ملامة لان حال التقدير ابا احب والمجرد كون المضارع المثبت حالا بالواو
لا ضرورة او على سبيل الشذوذ واما بتجويز البعض الحال بالواو اذا كان معنا دعا مثبتا مطلقا كما يشعر به كلام الشارح
فلم يعتد عليه مع التخصص البليغ واما جعل النفي للمجموع جعل الواو للعطف ففيه نقص لايراده ما يحتمل انتفاء حب
حتى الاكاحوا في اختيار احبه على لا احبه اللجز عن ذكر لا احبه وهجيز فيه في قوله واحب فيه كمعنى احبه لكن بتقدير
معنا لا فا حب في احبه على طبق في معنى اوالي الطيب ان احبه معنى ان الملامة فيه اي في حبه على احد الوجهين
من اعدائه اي من يعاديه وكيف احب الملامة مع اعدائه ورغبة في الملامة قد تكون من احبابه الذنب لا يرون
اللوم لانها بدعوى حبه او المراد باعدائه من يعاديهم على ان يكون الاعداء جمع عدو بمعنى المفعول وجمع صيغوا
المعنى عن ثبوت التردد وانما بني السبب في الدعاء على التعميم لان الاحسن في هذا النوع ان يبين السبب

له ان يكون ظاهرا كما في قوله اي ابي تمام ونغمة معتف جداه احلى على من نغم استماع قوله جداه مفعول المعتف وقول
ابي الطيب الجالات عنده نغمات سبقت قبل سعيه بسؤاله فان كلا من البيتين يسوق الى السائل والانغام في عطا
قبل السؤال مستلذ لكنه في غاية الكمال وهو نظهره من انه يخفى بدون ذكره والحال ومنها ان يوجد بعض المعنى ويضاف
اليها ما يحسنه فهو من الاخذ الظاهر الذي الثاني فيه ابلغ كقول الافوه الاودي وهو في اللغة الواسع الفم وطويل
الاسنان بحيث تخرج من الشفتين وترى الطير جمع طائر ويقع على الواحد وجمعه طيور واطيار على آثارنا رأي عين اي بمعنى
العلم ان تفصل على اعلامنا متوقعة موثوقا فيكون الاعلام مظلة بها كرأي عين الدار كالرؤية مصدر يرى
وارى العين ان يرى الشيء بعينه وبهذا اذا كان قريبا واما اذا كان بعيدا فلا يرى الشيخ لا يخيو عن العين مفعول له
من متعلق على آثارنا وكان مخ على آثارنا لوثوقها او اراد بان متعلق معه سيما ان ستطعم من لحوم من تقتلهم الاعداء في
بذلك فانها تكره تغلبهم على الخصم وقول ابي تمام وظللت اي القى عليها الظل العقبان اعلامه التي كان يبعث
في شروعه حضورها للخصم واصطيادها بالخصم ضحى بعقبان طير العقبان كالجريان جمع عقاب في الرماد نواهل
بعقبان ارشاقه على الدماء اقامت اي العقبان الطير مع الرايات اي الاعلام اعتقادا انها ستطعم لحوم القتلى
حتى كانها من الجيش اي اقامت مختلطة مع الجيش الا انها لم تقاتل فان ابا تمام لم يلم بشيء اي لم ينقص شيئا من معنى
قول الافوه رأي عين وقوله وظنه تسمى زيادة فيكون الاخذ لبعض المعنى لكن في عدم ادعائه عين رأي عين نظر
لانه عبارة عن القرب ومفيدة التخليل وما ذكر الشارح فهو من ان التخليل يجوز ان يكون مع البعد بان يكون الطير
في السماء بحيث لا يرى اصلا فيرغب قوله اقامت مع الرايات يفيدنا التخليل مع القرب لان المتبادر من لحاق القرب
كما لا يخفى لكن زاد ابو تمام عليه اي على الافوه على البعض اي زيادات الاول موضع الايضاح وافاد في ملايم قوله يقع
اليه الطيب بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش لا يفهم من عدم ذكر
الزيادات على الترتيب بها انه الزيادة الاخيرة يتم حسن الاول اعني قوله الا انها لم تقاتل اذ ذكر اقامتها مع الرايات
هو الذي يوهم مقابلته بالرجوع الى هذا الاستدراك وقيل المراد بهذه الزيادات يتم حسن ولسان الاول اعني بيتي
ابي الطيب ولا يبعد عن الصواب ويوافق عبارة الكتاب ويكون على اقوال الايضاح وبذلك يتم حسن قوله الا
انها لم تقاتل فهي ما قال الشارح التعبير الاول هو الموافق للايضاح وعليه التعويل اخطر واكثر هذه الانواع المذكورة
لغير الظاهر ونحوها مقبولة قد سمي سرقة ونحوها على ان نحو الظاهر لا يخفى في ما ذكر والمعقول في استخراج محاسن
بها مجال الكلام وطراد باب الاكثر يخفى جدا ومنها اي من هذه الانواع والصواب ان هذه الانواع ونحوها بل اي
من السرقة لان حسن التصرف فيه لا سرقة وكذلك ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان
وكل نوع من هذه يكون اشد حسنا ✿ حدا لكونه اخرى كان اقرب الى القبول لانه نهاية القبول والا فالجميع مقبولة

٢٢٩

وبعد يحتمل انه نهاية القبول فيجب عن هذا البيان فتامل فيه ان هذا الذي ذكرناه من ادعاء السبق انما هو اذا اتباع
الثاني وكونه مقبولا ومردودا وتسمية بكل ما ذكر وغير ذلك مما سبق فافهم وهذا بناء على المثال اليه
بما ذكر فلا منافاة بينه وبين التاكيد بقوله كله انما يكون اذا علم ان الثاني اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول
حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلعله يكون لشيء منها اذ لا تصح دعوى السبق فضلا عما يترتب
عليه وانما لا يصح ذلك الادعاء بالجواز ان يكون مما يقال من توافق العاقلين من قبيل توارد الخاطرين اي مجيئه
على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ فيه من شر الناس الذين يدعون على من تكلم العلم بان سبقه غيره
الى السارق بل يدعى على خصمه انه افضل انه سرقه من غيره مع انه لم يظهر هذا الفضل من غير اصل كما حكي عن
ابن ميادة اعني الرماح بن ابرد ابن ثريان الشاعر المنسوب الى ابيه ميادة وهي انه سور وانشد لنفسه
مفيدا ومتلافا اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل ابن يذهب بك هذا الخطيئة فقال الآن علمت
اني شاعر اذا وجدته على قول الحطيئة وتوارد الخاطرين اكثر من ان يحصى في المعاني يحكم ولهذا ان كل واحد وان كان
توارد الشعر بعينه او باكثر الفاظه قليلا ولا يخفى ان هذا الاحتياط فيما اذا لم يكن خارقا للعادة اما من نسب
قصيدة او ابياتا متعددة سبقه فيها غيره الى نفسه فلا اشتباه في الحكم بانه غيره عليه فاذا لم يعلم قيل قال فلان
كذا وقد سبقه الى هذا فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير
الى النقص ومما يتصل بهذا اي بالسرقات الشعرية كما تقتضيه قوله خاتمة في السرقات الشعرية لان ذكره
في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح ويستوفي وجه التسمية بكل في موضعه وفي قوله
يتصل اشارة الى ان المتصل لا ينحصر فيما ذكر لكن الاكتفاء به مما يتوقف لاستخراجه وجه الاتصال في غاية الوضوح
ولم يسم الكل سرقة ولم يقسم الى الشعرية وغيرها لان هذه الصنائع مزية على السرقة والانتحال انما الغير كما لا يخفى
ان الاقتباس هو اخذ النار واستفادة العلم ويناسبه كلا المعنيين تصف الاقتباس ظاهرة لان المتكلم اخذ من
القرآن الحديث وكلامه بما هو كجزء ناقص كلامه واستعارة علم البيان في احدهما فهو ان يضمن الكلام
نثرا كان او نظما شيئا من القرآن او الحديث اعم منه ومن يغير معنى الجميع ابتر به قوله والعجز التعيين اليسير فلا
انا انا الى الله راجعون ما ليس قراءة ولا حديثا مع ان نقضه لا على منه لانه يخلو عن النقل والرواية فلا يقال قال
الله او النبي كذا او في القرآن والحديث كذا وهو اما من القرآن او الحديث وكل منهما اما في النثر او النظم فالاول كقول
الحريري فلم يكن الا كلمح البصر او هو اقرب حتى انشد واغرب والثاني كقول الآخر ان كنت ازمعت اهلكني
على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث
مثل قول الحريري قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث

عليها

على ما روى انه لما اشتد الحرب يوم حنين فاخذ النبي صلعم كفا من الحصى فرمى به وجوه المشركين وقال شاهت
الوجوه اي قبحت بالضم لعصمة الحسن وقول الحريري وقبح اللكع على صيغة المجهول من قبحه الله ابعده عن الخير و
اللكع كصرد اللئيم والعبد والاحمق والرابع مثل قول ابن عباد قال اي الحبيب لي ان رقيبي سيئ الخلق
فداره من المداراة وهي المجاملة والملاطفة وضمير المفعول الرقيب قلت دعني وجهك الجنة حفت
بالمكاره اي دعني ولا تنصحني فاني اعلم انه لا بد من تحمل مكاره الرقيب فان وجهك الجنة حفت بالمكاره
ولا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف او دعني ولا تمنعني عن العنف بالرقيب فان وجهك الجنة فلا بد
له من ملاقاة المكاره وقوله حفت بكذا اي جعلته محفوفا بحافاته وما يصح بالاقسام معنى الكلام سامع كلامه
عطفا الذنب من ينكرها بهم ومما ينبغي ان يلحق بكلامهم سيما الصحابة الكرام والتابعين العظام وممن ينخرط في
سلك هذا النظام ولكن هذا انما يلوح بقوله ومما يتصل به كما نبهنا عليه وهو ان الاقسام ضربان ما لم ينقل فيه المقتبس
عن معناه الاصلي بل استعمال في معنويه الاصلي وان يغير ما استعمل في هذا المفهوم الاصلي وان يغير ما استعمل فيه المفهوم
تغيير تبديل فرد بفرد كما تقدم من الامثلة الاربعة فان قوله فصبر جميل يستعمل في مفهومه اما اذا اريد فصبر جميل حق وطاعة
واما اذا اريد فامري صبر جميل فلان مفهوم امري صبر جميل واحد وان اختلف ما صدق عليه امري الامر في القرآن امر يعقوب
عليه السلام وفي الشعر امر الشاعر فيه نظر لان اتحاد المفهوم في ضمير المتكلم لا يتم الا ان يكتفي بتعقل الكون الالفاظ على
مفهوم ويكون حفت بالمكاره على مفهومه لكن تغير المقصود وصف بمعناه لكن الضمير الى وجه الحبيب بمنزلة الجنة حفت
ما لم يسل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله اي كقول ابن الرومي لئن اخطأت في مدحك ما اخطأت في منعي
لقد انزلت حاجاتي بواد غير ذي زرع اي الجانب الذي لا نفع له وهو اقتباس من قوله تعالى حكاية عن
ابراهيم عم ربنا اني اسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم والمراد به واد لا نبات فيه ولا ماء
ومن لطيف هذا النوع قول بعضهم في صبح الوجه بخل الحجام شارح راسه تجرد للحجام عن لون لونه والبس
من ثوب الملاحة ملبوسا وقد جرد الموسى لتزيين راسه فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى
ولا باس بتغيير اللفظ للوزن او غيره كالسعة لا لايراد القرآن او الحديث العلماء منه فيم لو ورد علينا منه لا يصح التغيير
واما التغيير الكثير فيخرج عن كونه اقتباسا التغيير الكثير كيضع المطر من الحمر كقوله اي كقول بعض المغاربة
قد كان ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا فان القرآن وانا اليه راجعون او تبديلها للفظ بلفظ يساويه
مفهومه كتبديل ما خلق له بما هو مخلوق له كقول القاضي منصور الهروي الازدي ولو كانت الاخلاق
تحوي وراثة ولو كانت الآراء لا تتشعب لا صبح كل الناس قد ضمهم هوى كما ان كل الناس
قد ضمهم اب ولكنها الاقدار كل ميسر لما هو مخلوق له ومقرب فانه مقتبس من قوله عليه السلام كل ميسر

ما خلق له او وضع ليرجع الى ما نسيا وبحقوه وفهم من لفظ في المقتبس موضعه كقوله عمر الخيام سبقت
العالمين الى المعالي • بصائب فكرة وعلو همه • ولاح بحكمتي نور الهدى • في ليال للضلال مدلهمه •
يريد الجاهلون ليطفئوه • ويأبى الله الا ان يتمه • فان اصله يتم نوره اي نور الله فوضع موضع الضمير الراجع
الى نور الهدى وهو بدون نور الله واعلم ان قوله في الامثلة السابقة حسبنا الله ومن قبيل تغيير المقلبين فانه
وضع فيه ضمير الجمع موضعها في المقتبس واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا قال ضمنت الاناء والماء اي جعلت
الماء فيه والتضمين في العرف يجيء بمعنيين احدهما تضمين الشعر وما بيانها جعل البيت بحيث لا يتم معناه الا بما يليه
ويخص الاول باسم تضمين الشعر والثاني باسم تضمين البيت كذا يستفاد من القاموس لكن المحقق سيصرح بتضمين ما دون
البيت ما فوقه وتضمين المصراع وما دونه والشارح المحقق جوز تضمين الغير شعره شيئا من شعر الغير حتى قال
فلا والا ان يقال شيئا من شعر آخر لكنه لم يتعرض له لندرته ولا يتجه على التعريف اذا اريد قوله من شعر الغير البيان حتى
يكون المعين شيئا هو شعر الغير لا تبنا والتضمين ما دون المصراع فان اريد بعض البعض لا تبنا والتضمين تمام
شعر الغير مع الثلاثة عليها اي على شعر الغير وفيه مسامحة نبه عليه الشارح المحقق حيث فسر العزيز بانه شعر الغير ولان اتى
للتضمين للشعر فمن تضمن ادرج التنبيه على التضمين الا لم يكن ذلك الشعر مشهورا عند البلغاء • وان كان مشهورا
فيتم التضمين بدون التنبيه فقوله ان لم يكن مشهورا مقيد لوجوب التنبيه لا لاصل التنبيه فيجاور ولو لا التنبيه
او الشهرة لكان سرقة لا تضمينا هكذا حقق الشارح والظاهر انه لو كان الملحق بالشعر لم يعرف ان المضمن شعر
الغير يتم التضمين بدون التنبيه والشهرة ولا يخفى ان قيد التنبيه او الشهرة احترازا عن السرقة والتوارد ولا بد في تمييز
عن السرقة اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقول عبد العابد الطاهر التميمي • اذا ضاق صدري
وخفت العدى • تمثلت بيتا بحالي يليق • فبالله ابلغ ما ارتجي • وبالله ادفع ما لا اطيق • العدى بالضم
والكسر اسم جمع بمعنى الاعداء وتمثلت انشدت هنا وبدون التنبيه كقول البعض • كانت بليته الشيب مخبرة
ومحبوب والمستعذب سرة مجمل ومتعدب انتظر • البالى الا روح المحل فبات دون المنزل • الباهرة من الحبس
سبعة من قولهم ... سبب ... والبيت الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري
واجتماع التنبيه والشهرة في قول ابن العميد • كانه كان مطويا على اخر • ولم يكن في قديم الدهر انشدني • وفي الاخبار
ولكن في ضرورة الشعر انشدني • ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا • من كان يألفهم في المنزل الخشن • البيت
الثاني لابي تمام الاجمية كالبدعة للمفرد والجمع احركه واسهلوا اتيا دار في السهل ضد الحزن واما تضمين المصراع مع
التنبيه كقول الحريري • على اني سانشد عند بيعي • اضاعوني واي فتى اضاعوا • المصراع الاول للعلام
عوض بن زيد جاني البيع للعرجي الشاعر عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه عثمان والسبب القبوح

عل

بحدوزن ان النفوس هو منزل بطريق مكة وقيل لا تبيته من ابي العقب وعاقد سوم كريهة وسداد
ثغر يقول بالكسر لا شرشرة بالخيل والرجال والثغر موضع المجاز من فروج البلدان وانفع اضاعوني في
وقته بتقديم مدول التنبيه فكقول الاخر اصبح ما ذا التراك واي كاملا من الغيتان اضاعوا وفي
تقديم ومدول التنبيه فكقول الاخر فرفقت لى الطلعت وجنات ضول الشقيق في الغض روحه
واعتراه المسالك تجدده لو فقلت وبرسل ساحة من باس المصراع الاخر لا في تمام واما تضمين
ما دون المصراع كما سمان يوسف وكامره المعين والتقلب منا في قري وادي والا فبيت
الدنيا عليك بما تهوى فلا تنسى اذا الكرام اذا ولا بد هنا من تقدير ما في البيت لان المصنع
لا يتم بدونه بخلاف قول الحريري فانه لا يحتاج الى تقدير فتضمين ما دون البيت فانه تضمين
بان يكون مما يميل اليه الطباع وبالوده قرابين بان يكون اما اشهر ثم اذا الشي لا يعلم ازايا حتى
ان يكون صاحب ممن يعتقد بكلامه ويسمى سماع مقال واحسنه ما يتفق فيه كمن لا في لفظه
وانه او اكثر ونبغ معنا بل يتقلب سرقة فلا الحفظ عن يسيره ايضا ليكون ابعد عن السرقة
بل في معنعه ما بدائع نكته في لفظ المضمن لما يشير اليه قوله ما زاد على الاصل بنكتة ولفظي كالتورية
ووعدنا والتشبيه في قوله اي قول صاحب التحفة اذا الوهم ابدى اي اظهر لي لما اي شربه سواد اللون
شفتها او بسمتها في القاموس اللمي سمرة في الشفة الاسود يسواد عينا وسواهد
لا تخلف عن وصفه فهذا السنا بدا الى الوهم الذي شانه الكذب وفتراءت تذكرت ما بين العذيب معصم
عذب والعذب المستساغ من الطعام والشراب او عذب تصغير خيمة الاعذبات الابريق الاحمر
وبارق اي الثغر الشبيه بالابريق لما انها اي بدا ففي تفتحها تذكرت ما بين رشق لها ولمحها
من ... تشبه وعضها وضعت بالقاء المبهم من القردد في كل وجه وجعل ان يح العذيب
ثغر السفر وما بين العذيب والبارق بجميع ابريق ولعل ما ذكرنا بعد ويذكر في الوهم من الاذ
سكارى ... ما نحن ... النساء واولاد
الذي يلي السياح مجرى السوابق اي جريان سوابق الخيل بعين يذكر في الوهم قد اوبرا هي الى رسمه
السوابق الخيل الذين جردوا الرماح فقد شبه تقبيل بصورة قرينها الاسكنة في العين المقعد بلا اسح
اي رمية المقلوصة كان الاقداح لجارية المختلطة بقوة السوابق اي رمية العوالي فهي تضمينا
هذا التشبيه والانه خيال للتقدم في الذي خوز ما دار عليها الثلاثة الاول على الاصل بالتورية و
وتسمية التورية اولا تورية ادرجه قام في بيان حال المعهود لسبق حال ذكرنا ما جمع الاول بالتشبيه

٢٤١

النسبة التي ظهر بالتوجيه الوجيه الذي لم يفضل عنه دونه او الاصل بيت ابي الطيب في مطلع قصيدة
لواغ فذكرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق وللتعن انهم
كانوا نزولا بين هذين الموضعين المعروفين وكانوا الحروث للرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقوا
على الخيل فيما بين مفعول فذكرت ابدل منه مجر عوالينا او حال منه بجره وقد يجوز تقديم الظرف على المصدر و
المفعول مجرورا وعرف بهذا ان التضمين نوعان ما يبقى فيه المضمن الظرف على المصدر المفعول المجرور
معرف بهذا ان التضمين نوعان ما يبقى فيه المضمن على معناه الاصلي اولا ان يكون المعنى الثاني ابلغ
من الاول اذ لو كان دونه كان المضمون مذموما ولو كان مثله لكان ابعد من الذم ولا يظهر اختصاصه بزيادة
على الفصل الحسن لزيادة على الاصل بالتضمين بجريانه معنى في الاقتباس وكانهم لم يلتفتوا اليه
او لا يشعرون غير زيادة على الاصل ولا يلبق به التسمية بالزيادة فيه او اخطه القران والحديث ولا يعرف في
النص بالتغيير اليسير لا غرض تضمنه قال المص في الايضاح لا يدخل في تضمين الكلام ولا يبعد الا ان يدخل
فيه التغيير في التضمين ايضا وكلامهم في قول بعضهم في يهودي به علت اقول المصنف غلطوا
وعضوا من الشيخ ذا الرشيد وانكروه هو ابن جبلا وهكذا في انشائه بانه اصنع الصناعة في ضرورة وبيت
النجم بن وهل للنزوع وضيل واصله مشهور فهو المتكلم للخبيث ليدخل في المقصود وينتظم
السعد والمعين غلطوا في حق وسوضوا وضعوا من قدره بقال غض من نقص او وضع من قدره وجمع
فهكم قد ربيت باستطال الرشيد وفي التضمين بكنه وهو التوضيح بما ايقتب عنه ادا غفل عنه والتقلب
فان اوضح الى منه وبعلى بما في الستار اعادت زده الى قلة الاستعمال الاسم تضمين البيت
على زاد الاستعار وتضمين المصراع فما دونه الا غافلا لان الضمير الثاني قد اودع شعره شيئا من الشعر
الغير فيها النسبة الى الشعر قليل مغلوب وهذا اولى لا يظهر في وصف تضمين بيت واحد مصراعا
بحكمه وجه التسمية الى الشعر قليل مغلوب وهذا اولى لا يظهر في بيت واحد مصراعا بحكمه وجه التسمية
ولا يشبه به وقد دفعوا الا ان جعله شعر الغير نقليا في صحبة لشعره والرفو جعله الغير نقليا وقلة التضمين
لانه في مرفو لشعره بشعر الغير ونحن نقول لا ترى في مرفو لشعر الغير بشعره لانه ما اخفه فقد حرف
شعر الغير فيما اصلح اليه واما العقد فهو ان ينظم نثرا وان كان قرآنا او حديثا لكن لا على طريقة
الاقتباس حرج به اقتباس القرآن فلعقول الناظر ايعني بالذي استوجب خفا والشهد مرتزا
قد رنث مهرحه فان الله خلاق البريا عنت حلالة بينة الوجوه بعقد اذا تداينتم
بدين الى اجل مسمى فاكتبوه واما عقد الحديث فكقول الامام الشافعي يقول المطلبي ابن عم النبي صلى الله

عليه

عليه وسلم رضي الله عنه عمدة الخير عندنا كلمات اربع قالهن اتق الشبهات وازهد ودع طيب
نفسك واعملن بنية عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما امور مشتبهات وقوله وازهد
في الدنيا يحببك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات واراد الاربعة تنبيها
على انه ليس للوجوب وتاكيد الا دليل على من يخالف في وجوب في بعض الاعمال والى الامر مع انه تبليغ الامر
الا في ازهد لانه مسوق الحديث يفيد الامر والطلب المستحب او وجوبا واحسن العقد ان يرسله على اصل ويحصل
او صحيح كما يشاهد في هذا العقد ولو قال الا انه اقتباس لكان احسن لانه نظام قول على طريق الاقتباس ليس اقتباسا
كقوله اتق قول ابي العلاء ما بال من اوله نطفة واخره جيفة يفخر اي يتكبر ففي قوله والخ حال عقد قول علي رضي الله عنه
مالا ادم والفخر وانما اوله نطفة واخره جيفة وقوله في الخ مجرور منقول بمعنى ما مالك والنصب فان قلت هل لقوله
ادم ان اوله نطفة واخره جيفة قلت نعم ليس بفخر قال انه عقد قول الشاعر السبقي الجديد كما اني ابن خلق ولا جديد
لمن لا يلبس الخلق عقد المثل لا جديد لمن لا خلق له اصله ما قالت عائشة رضي الله عنها وقد وهبت مالا كثيرا وامرت بثوب
لها ان ترقع فعوتبت في البخل على المستحق المال واعلم ان عائشة رضها امرت بترقيع ثوبها السمه وسعى بالها
في سبيل الله واراد بقوله لا جديد لمن لا خلق له لا جديد من حلل الجنة لمن لا خلق في الدنيا ولم يعرف الناس
في كلامها ثم رضي حولها وصار مثلا واعلم ان اما الحل وهو في اللغة الفتح ضد العقد في النظم ترتبط كل جزء
بالاخر حيث لا يمكن ان يتأخر او يتقدم فكانه عقد ما الاوحل بخلاف النثر فانه لا اتصال بهذه المثابة فنثر النظم
حل عقد الارتباط فهو ان ينثر نظم قال المص وشرطه كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم
وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق اي غير مضطرب بهذا ولا وجه التخصيص بين الاشتراط يحل هذا العقد كقول
بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته اي صارت ثمرات نخلاته كالحنظل في المرارة لم يزل سوء الظن
يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة ويصدق توهمه الذي يعتاده اي يجعل منه ذوي فيعمل على
مقتضى توهمه نحل قول ابي الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم
يشكو سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اي اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسئ ظنه باوليائه وصدق
ما يخطر بقلبه من التوهم على اصدقائه ويكون من محاسن النظم مغيرا الى مزيد حسن واما التلميح فهو كما قال احتلاس النظم
كاللمح والبرق والنجم لمعا والمرأة من وجهها اكثر من اذا نظر بمعنى الدليل وترى محاسنها ثم تخفيها كذا في القاموس
ما خذ ارباب الصناعة التلميح بمعنى النسبة الى الملح باحد الفاظ لان الكلام المليح محل احتلاس النظم الاشارة اليه وقد جعل
الشارح العلامة التلميح بمعنى الملح لما وجد في اللغة الاتيان بالشيء المليح وهو غير مشهور لم يعتبر الشارح عليه حتى ذكره
ومنعا العلامة والاحتياط التوقف فان العلامة يبعد ان يسوي بينهما من غير ان راه في كتاب وحده من لغة فهو ان

بسار في فحوى الكلام الى قصة او شعر وزاد الشارح او مثل سائر ولا يخفى ان الاشارة الى حديث او آية كما في
وصف الصحابة رضه والصلاة على صحبه الذين هم نجوم الاهتداء والاقتداء فان فيه تلميحا الى قوله اصحابي كالنجوم
بايهم اقتديتم اهتديتم وكقول الشاعر ● نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف ● فان فيه تلميحا الى قوله تعالى
لكم دينكم ولي دين من غير ذكره راجع لكل ما ذكر اليه المؤلف عليه بقوله وهو ان يشار الى قصة او شعر او الى واحد من المذكور
المستفاد من كلمة او واقسام التلميح على ما ذكره الشارح ست وعلى ما ذكرنا ثمانية ثم التلميح اما في النظم من
الى القصة كقوله اي كقول ابي تمام ●● لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى ●● قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع ●●
فردت علينا الشمس والليل راغم ● بشمس لهم من جانب الخدر تطلع ● فضا ضوءها صبغ الدجنة وانطوى ●
لبهجتها ثوب السماء المجزع ● فوالله ما ادري احلام نائم ● المت بنا ام كان في الركب يوشع ● الضمير في اخراهم
للاحبة المرتحلين اي لحقنا لمن تاخر منهم وحوم الهوى اي اتخذ الهوى قلوبا عهدنا اي عرفنا طيرها وهي وقع
جمع واقع اي ساكن غير طائرة يقال وجد الهوى حين لحقناهم بعد قبلهم حول الهوى ولا يسكن على صدق ما عهدنا ناهم
فردت علينا الشمس حال كون الليل راغما منقطعا كانه من كلمة يحتال الا بالرغام والمراد حين كونه ليلا منتشرا على الزوال
الشمس اليا في بشمس لهم للتجريد اي وضع الشمس ... اي شمس ... بحيث يجرد من شمس ردت علينا من جانب الخدر
اي من وراء الستر تطلع والخدر الستر يستر في ناحية البيت للجارية وكلاهما وراكن من ... وتحول فضا اي ذهب
ضوءها صبغ الدجنة اي الظلمة من وجه السماء وازالها يقال فضا الخضاب ذهب ثوب وكان علوه بالبيان وحل صبغ الدجى
منصوبا بنزع الخافض والجزع من الافعال والتفعيل كل ما فيه سواد وبياض يريد به سواد الظلمة وسواطع الكواكب وجعل
نحوه بالاحبة المرتحلين وطلوع شمس وجه الحبيبة من جانب الخدر في ظلم الليل ثم استعظم ذلك واستغرب وجعل حيرة
وتردد وقال ما ادري اهذا حلم اري في النوم ام كان في الركب يوشع النبي عم اشار الى قصة يوشع بن نون فتى موسى عم
واستيقافه الشمس لطلبه ويوشع الشمس فانه روي انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل
ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله تعالى فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم والاستبعاد في قوله
ام كان في الركب يوشع بين سل حاتم اي من رويته خارقة الشمس احسن ما يشير به الى القصة ان يكون في ما انشئ فيه نظائر
خصوصيات القصة لكان يوصل فرد الشمس من جانب الخدر والسماء جعله للمقابلة مع غلبة الشوق وجنود الظلمة
الظهر ابعد التلميح الى الشعر لمعالي الشعر مع الرمضاء الى الارض الحارة بر ميض لها القدم اي يحترق والنار يعطف
على الرمضاء لكن حال هذا ان ارحا حين لقول المستجير وعاطف في قوله مع الرمضاء يقال رمضه اذا رمضه واحرقه على عليه
كرحتى بالغ في الدار وكاظهار السرور والفرح وكثر السؤال عن حال سل مناه في سجة الكذب على وزن العرب لما كرهه
الذي يا خذ النفس هكذا يعني اعرابا لفرح وفيه ان معمول اسم التفضيل لا يتقدم الا في مثل هذا اسر الطيب رطبا

حالا وجه انه قول مع الرمضاء حال من المبتداء او متعلق بصفته لان دخل اصلا على اللئيم يستبني والمعنى نحو مع
تبدله بالرمضاء والنار المتلظية اسرع واخف من ذلك خفي ان التبلي الا في خرج بغيره اشار الى البيت المشهور المستجير
بعمرو عند كربته ● كالمستجير من الرمضاء بالنار ● يريد بعمرو جساس بن مرة ● اصله ان
جساس حمى لكليب جرم بن زبان من طرف قضاعة فدخل ناقة الجرمي كليب وربطها واختلط ضرعها
فوابت حتى يركب فعنا صاحبها وصاحت والذلاه واغوثاه فالة الى جساس انه بالله اعد الى فوالله
لا اعذرن محمد بعد اعلى اعلاها منها فقام نبا كليب عن الحي فخرج جساس وتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه
فقال يا عمرو اغثني بشربة ماء فاسرع فقتل فحمل المستجير بعمرو والبيت فكانت الشرس بين بكر وتغلب اربعين
سنة كلها لتغلب على بكر قال الشارح ولهذا قيل اشام من البسوس ويحتمل ان يكون اصل المثل من البسوس
امراة من بني اسرائيل اعطي زوجها ثلاث دعوات مستجابات فقالت اجعل لي واحدة قال فذلكما فما ذا تريد
قالت ادع الله ان يجعلني اجمل امراة في بني اسرائيل ففعل فرغبت عنه فارادت سببا فدعا الله عليها ان يجعلها كلبة نباحة
فجاء بنوها فقالوا ليس لنا على هذا قرار قد عيرنا الناس فدعا الله عليها ان يجعلها كلية نباحة فجاء بنوها فقالوا ليس لنا
على سيدنا قد عيرنا الناس فادع الله ان يردها الى حالها الاصل فذهبت الدعوات ● ومنها ما يشير به
الصحيح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد فصار الى المثل السائر دون عليه خرط القتاد
ولا خلط قال الطيبي ذلك جساس لا اغفر فعلا وظن انه تعرض تجميل الى سمي علىانه ويعود دونه خرط القتاد
بضرب الكلام اثنان واللفظ انه تم بيان على العبارة من اعلاها الى المثل حتى تنتشر شوكها وما دونها حجارة
التلميح الى القصة والتلميح الى الشعر في النثر كقول الحريري ● فبت بليلة نابغية ● والمراد معروفة اشار
الى قول النابغة ● فبت كاني ساورتني ضئيلة ● من الرقش في انيابها السم ناقع ● منه قصيدة يعتذر
فيها الى النعمان يريد ان يبيت من تخيلها على الم كان نعطا سود ● انيابها السم يجتمع حنق الضئيلة لاثبتها
انجست للبابة الحيه العنصلة والرقيقة والرقش جمع رقشاء كحمر جمع حمراء وهي الحية فيها نقط سود
وبياض والانياب جمع ناب والناقع المجتمع من السم ثالثها التلميح الى المثل كقول العتبي فيا لك من جوهرة
تستنق اولادها ثالث الى المثل عوج من العوج تاكل اولادها والعقوق ضد البر فصل في حسن الخاتمة
في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء وانما وصي بالتحنيا بالمواضع الثلاثة لان اشد انعكاس على الصانع ان يتعثر في
اول فصل الانسيل على كمال ضعفه لان كمال القوة وشهرة الفضل في اقل الامر فان انواري في نفسه يسر عنه المخاطب بمخاطبة
ويحضره وحسن التخلص ● كلاهما حدود ينتظر انه في حدها حله في الانتقال الى المقصود فان اول الكلام توطئة اليه فاذا
لم ينتقل كما ينبغي فظن بانه سقط كمال تحفظ فيشهد عليه بضعف الروية ونقصان الاستطاعة والانتهاء محل انقضاء

الوجه كاذا جاء كما ينبغي ظهر كمال الصانع وبدا ساطانه وتمكن حسن فعله الى نظيره وعظم وقعه وقال المصنف
الابتداء اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السمع على الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه
ورفضه وان كان الباقي في غاية الحسن والتخلص يتوقعه السامع وينتظره ان كيف يقع فاذا كان حسنا متلائم الطرفين
حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس والانتهاء انما يعيه السامع ويرتسم في النفس فاذا
كان حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة التفهة
وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انساه المحاسن المورد قبله قيما سبق واقول من هذا القبيل الابالغة في
وصف حسن وجمال بيت بيت موضع النظار ثم الادب والقدم ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتانق اي
يعمل بالانيقة كذا في القاموس وقال الشارح اي يعمل فوي المتانق في الرياض من تتبع الاتق والاحسن يقال تانق
في الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اي يعجبه في ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون اعذب لفظا بان يكون
في غاية البعد من التنافر والثقل والغرابة ومخالفة القياس وتخصيصه بالبعد عن التنافر والثقل مخل بالمقصود
واحسن سبكا بان يكون في غاية البعد من التعقيد وضعف التاليف وتكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة
والرقة والسلاسة وتكون المعاني مناسبة لالفاظها من غير ان يلبس اللفظ الشريف المعنى السخيف او على العكس
مثلا بل يصاغان صياغة تتناسب وتتلاءم واصح معنى بان يسلم من كونه متكلفا تابعا للفظ وغير متناسبة وان
يكون مبتذلة او غير مرسلة في اعتام ويسلم عن التناقض وايهام عن كونها معان متقاربة بحيث يشبه التكرار
ولا يخفى انه يعد بما شرطا كون المعاني مناسبة للالفاظ وان يصاغا صياغة تتناسب وتلائم لا حاجة الى ما ذكره
الشارح انه يجب المحافظة عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة في ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفي استجلاب
المودات وملاينات الاستعطاف وامثال ذلك احدها الابتداء فانه اول ما يقرع السمع فمنها ... كقوله
اي امرئ القيس قفا نبك التنبيه للتكرار او صيغة التاكيد الحقيقة قلبا النون الفا اجراء للوصل مجرى الوقف او
المخاطب اثنان كما يشهد به **قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل   بسقط اللوى بين الدخول فحومل** السقط
منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج ملتوي والدخول وحومل موضعان والمعنى ان بين اجزاء الدخول وبين
اجزاء حومل لكمال الجمع مثل القوم والام بين الفاء وقال الشارح وقد عيب بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب
لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف البيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق
له ذلك في النصف الثاني بل اتى بمعان قليلة في الفاظ غريبة بقياس الاول اقول قرينة المصنف ما يرد عليه يكفي في حسن
الابتداء وحسن المصراع. كقوله اي وحسن الابتداء في وصف الدار كقول اشجع السلمي **قصر عليه تحية وسلام خلعت**
عليه جمالها الايام في الاستعمال حلة ثم اذا نزع ثوبه فطرحه عليه وفي جعل جمال الايام لباسا له تشبيه في الشرف والجمال

لانه

لانه الذي يلبس من بين البيوت وحباه بخلعة من الملح ما يحظر لاستيفاؤه منه ان من موجبات حسن الابتداء
ايراد ما يتفاءل به كقوله اي قول ابن مقاتل الضرير **موعد احبابك بالفرقة غد** فقال له الداعي موعد احبابك يا اعمى ولك
المثل السوء واحسنه اي احسن الابتداء ما ناسب المقصود بان يكون فيه اشارة اي يكمل منه الكلام لاجله فيكون المبتدأ
مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا في الابتداء فرقة بين هذه المناسبة وبين الملاءمة المرغبة في التخلص لانها
ليست بمعنى الاشارة بل مجرد عدم التباعد بين ما ثبت به وبين المقصود بحيث يكون جميع ما يثبت به مع المقصود
اجنبيين فلا يلزم ان يكون البراعة من شرائط حسن التخلص ويسمى اي الابتداء المناسب كما هو الظاهر وكون الابتداء مشيرا
للمقصود على ما فسره الشارح براعة مصدر برع اذا فاق اصحابه في العلم وغيره او تم في كل فضل وجمال الاستهلال وهو
اول الصوت الصبي حين الولادة واول المطر اي يخرج او جمال يتم بسبب الاستهلال اي اول الافادة للمقصود كقوله
اي قول ابي الحسن يعني الصاحب لولد لابنه **بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب المجد في افق العلا صعدا**
يحتمل ان يريد بكوكب المجد المولود فانه كوكب سماء المجد جعل المجد كالسماء واثبت له كوكبا هو المولود وان يريد بكوكب المجد
ما يعرف بطالع المجد اي ظهر بهذا المولود فوق طالع المجد وكون كوكبه في غاية الصعود وقوله اي قول ابي الفرج الساوي
في المرثية اي مرثية فخر الدولة هي اي المنقضة الدنيا تقول بملء بالكسر وكلا به فيها حذار حذار اي احذر من
بطشي اي اخذي الشديد وفتكي اي قتلي بغتة والقول بملء الفم القول الصريح الظاهر اي تقول بموت الموتى في ذلك لانه
صوت بليل صريح على انه لا نجاة من بطشها او تقول بعد موت الموتى لانه كان ما في الفساد الدنيا مصلح لها
وثانيها اي ثاني المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتانق فيها التخلص اي وجدان الخلاص يقال خلص تخليصا
اي اعطاه الخلاص وضعوا التخلص المبني على التكلف لانه يحتاج الى مزيد تكلف ومقاساة تعب مما شبب الكلام
اي ابتدأ الكلام به ابتداء واخذ بيده احق المذهب يقال شبت النار توقدت وشبت شبا او قدت لازم ومتعد فحاصل
المقصود من الشعر غزله وقد يتوقد به نار البيان ليقع الصح في النهاية او اخذ هذا اللفظ من الشباب بالفتح
بمعنى اول الشيء اي ابتدأ او افتتح به من شباب الشعر اي في لونه واظهر حسنه وجماله فمعنى شبب الكلام بدا به اذا ظهر جماله
فلا حاجة في حمل التشبيب على الافتتاح الى نقل الشارح عن الامام الواحدي من ان التشبيب ذكر ايام الشباب
واللهو والغزل وذلك يكون في ابتداء قصائد الشعر فسمي ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب من تشبيب
او وصف الجمال وغيره كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود متعلق بالتخلص مع رعاية الملاءمة بينهما اي بين
ما شبب الكلام به وبين المقصود واحترز به عن الاقتضاب وهو ارتجال المقصود من غير تمهيد مقدمة منا للكلم وتوضيح مخاطب في التخلص
الاقتضاب الاقتطاع واقتضاب الكلام ارتجاله واعلم ان التخلص في العرف تخصيص في الانتقال مما شبب به الكلام الى المقصود
مع رعاية الملاءمة بينهما على ما صرح به في الايضاح فلا يرد ان يقال وثانيها التخلص اي الانتقال مما شبب الكلام به الى المقصود

٢٤٤

ولا يظن العارف الاطالة لكن ما ذكره الشارح من انه لا معنى لقوله مما يشبب به الكلام من تشبيب لان
التشبيب جيد هو التشبيب وهو ان يصف الشاعر حال المرأة وحاله معها في العشق يقال شبب
بفلانة اي تشبب بها فتشبيب الكلام او نحوه مما لا يظهر معناه في اللغة اللهم الا ان يقال لما كان اكثر ما
يفتتح به القصائد والمدايح تشبيبا ذكر التشبيب واراد به مجرد الابتداء او الافتتاح فعقد انه نوع تجوز بحقق
على انه مما يجب لانه لا مجال له بعد ما ذكر كلام الامام الواحدي ثم ان التخلص قليل في كلام المتقدمين كما يشير اليه ما
ان مذهب العرب هو الاقتضاب واما المتاخرون فعقد لهجوا به لما فيه من الحسن وبراعة الشاعر ولعل حسن الاقتضاب
دعوى ان المع من كلام الحسن يقع به مراتب القبول بحيث يمكن في خبره انما وقع ثم وجوب التاخر في التخلص ليس
مبنيا على عدم صحة الاقتضاب وليس دائرا على مذهب المتاخرين كما يكاد يتقرر في الوهم القاصر بل مع حسن الاقتضاب
اذا عدل عنه الى التخلص ينبغي ان يتيا منع فيه قوله اي قول ابي تمام في عبد الله بن طاهر يقول في قومس بالضم وفتح الميم
ضيع كبير بين خراسان وبلاد الجبل واقليم بالاندلس والظرف متعلق بيقول قومي ولا يخفى شدة تناسب قومي
وقومس فيستجاب منها سب السين والياء ولان احدهما يتغلب الآخر كما في سادس وسادي وقد اخذت منا
حال من قومي يعني ان نقصت منا القوة واثر فينا يقال اخذ منه اذا نقصه واثر فيه السرى اي توفينا في السرى
على لغة بني اسد حيث وفي هذه لانها على وزن الجمع دون المصدر الا على الاستعمال قليل فتوجهوا انه جماعة سرية
على وزن غرفة وليس التانيث لتغليب خطى على السرى لان المؤنث لا يغلب على المذكر والسرى عامة الليل وخطى
جمع خطوة كسبحة وهي ما بين القدمين المهرية المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة فيهم نجايب
تسبق الخيل فيقال للابل المهرية القود جمع اقود وهو الشديد العنق وقال الشارح وهي طويلة الظهور و
الاعناق اي يقول قومي في قومس والحال انه نزلة السرى وسايرة المطايا بالخطى قد اثرت فينا ونقصت
من قوانا فقوله وخطى المهرية عطف على السرى لا على قوله منا بمعنى ان السرى اخذت منا ومن خطى المهرية على ما
يتوهم ومفعول يقول اطلع الشمس مبتدأ خبره تبغي اي تطلب ان تؤم اي تقصده بنا اي معنا يعني حمل السرى
ومنا الليل الي مطلع الشمس يحتمل انه يريد الشمس الحقيق ويحتمل انه يريد منزل ممدوحه فقلت كلا ولكن مطلع الجود
ردع للقوم وتنبيه يعني لا اقصد مطلع الشمس ولكن مطلع الجود قال الشارح ومن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابي
الطيب نودعهم والبين فينا كانه ✱ قنا ابن ابي الهيجاء في قلب فيلق البين الفراق والفيلق الجيش وقد ينتقل منه
اي مما شبب به الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب وهو مذهب العرب اي العرب الجاهلية ومن يليهم
قولهم ومن يليهم من المخضرمين اي الذين ادركوا بعض عمرهم في الجاهلية وبعضه في الاسلام او من ادركنا فالتقييد
المستفاد من قوله وقد ينتقل بالنسبة الى من بعد العرب والمخضرمين واياكم وتوهم الحاصر ان التمثيل بشعر

ابي تمام

بي تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة العباسية للاقتضاب الذي هو مذهب العرب ومن يليهم
سهو كقوله اي قول ابي تمام لو رأى الله ان في الشيب خيرا جاورته الابرار في الخلد اي في الجنة بعزتها
الابرار شيبا جمع اشيب حال من الابرار لانه اللايق انه يجاوره الابرار على احسن حال والجنة دار
الخير ولا يخفى ان مقتضى المقام ان يقول جاوره احد من الابرار الا انه رعى مصلحة الوزن فجعل المعنى تابعا للفظ
ثم استعمال الى ما يلايمه فقال كل يوم تبدي صروف الليالي ✱ خلقا من ابي سعيد غريبا ويمكن ان يخرج
هذا البيت من الاقتضاب الى التخلص بان يقال يريد ترجيح الشباب على الشيب بانه يجد على الخلق القديم
او بان يقال يريد انه مع ابتلائي بالشيب لا يحسن لي ظهور غرايب خلق ابي سعيد ولا يخفى انه لا يدفع نفي الخير
عن الشيب ما جاوز مدح الشيب صغرى الشرح فالانبع بجال الى والمسلم الاجتناب عن مثله ومنه اي
من الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه يشوبه شيء من الملائمة كقولك بعد حمد الله اما بعد فقد فعلت
كذا وكذا وهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من الحمد الى كلام آخر من غير رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه التخلص من
جهة انه لم يوت بالكلام الآخر فجاة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله بل اتى بلفظ اما بعد اي مهما يكن
من شيء بعد حمد الله فكذا قصدا الى ربط هذا الكلام بما قبله وقيل هو اي اما بعد فصل الخطاب والاظهر ان فصل الخطاب
الفاصل بين الحق والباطل والخطاب المفصول الفصل بمعنى انه وكل منهما يتجه العلم بالشيء على وجه الكمال
وان قال ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح
في كل امر ذي بال بذكر الله وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما
بعد هذا والمعقول والمقبول ان المراد من هذا المعقول اما بعد من فصل الخطاب وكقوله تعالى هذا وان
للطاغين لشر مآب فهو اي هذا اي التخلص لان فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خبر
مبتدأ محذوف او مبتدأ خبره محذوف او فاعل فعل محذوف اي الامر هذا او هذا كما ذكر او مضى هذا او مفعول
فعل محذوف اي خذ هذا وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى حيث ذكر جمعا من الانبياء واراد ان يذكر عقيبه
الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب ولا يخفى ان التصريح بالخبر في بعض المواقع دون ما في الاخر
يرجح احتمال حذف الخبر قال ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهي علاقة
وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر قال وذلك من فصل الخطاب الذي هو احسن موقعا من التخلص كقوله
هذا ذكر كلمة للتفاوت بين الكلامين ومثله فصل الكلام عن سابقه بقولك اعلم ومنه اي من الاقتضاب
الذي يقرب من التخلص قول الكاتب هذا باب فان فيه ارتباطا حيث لم يبتد الحديث الآخر فجاة ومنها
التقبيل لفظ الدعنا في كلام المتاخرين من الكتاب ومنها الانتهاء اي الخاتمة اي واحسن الانتهاء كقوله اي قول ابي

٢٤٥

نواس نحو للخصيب على وزن للحبيب بن عبد الحميد واني جدير اذا لقيتك بالمنى اي جدير بالفوز
بالاماني وانت بما املت منك جدير فان تولني اي تعطني منك الجميل فاهله والا فاني
عاذر عن منعك او عن سؤالي وشكور لما صدر عنك من سوابق العطايا والاحسان الى المدح والنجح
والحسنة الاحسن الانتهاء مما اوذن بانتهاء الكلام كقوله اي ابو بقيت بقاء الدهر يا كهف
اهله وهذا دعاء للبرية شامل لانه يقال بسبب تكون البرية في امن ونعمة وصلاح حال
هذا دعاء لا يختص بل يشارك فيه جميع البرية انه تعارف الاتيان بالدعاء في الآخر وقلت عناية
المتقدمين بهذا النوع والمتاخرون يجتهدون في رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع وجميع
فواتح السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه يقال هذا انما يتمشى على مذهب ابي حنيفة
من ان البسملة ليست جزءا من السور والا فلا تفاوت بين الفواتح ونحن نقول المراد
بفاتحة السور ولو على بعض المذاهب واكملها من البلاغة يظهر ذلك بالتامل في
تلك الفواتح جملها ومفرداتها والتنبيه لرموزها واسرارها فانه بادي النظر بل ربما
يكون اول السورة دعاء على شخص وآخره مدحة طائفة او تهديد
ووعيد لكن التامل مع التذكر لما تقدم يفصح عن وجوه مزاياه
بحيث لا يتصور مزية عليه وليس مدى بلاغتها في حد
نظر البشر بل هو شرف مما احاط به خالق القوى
والقدر وليكن هذا آخر ما القينا اليك من
البدايع من افضال الصانع من
الصنايع ولو تمليت فيه
وجدت سوى ما برزت
دقايق من الودايع

فلتنظر فيها نظر الاعتبار لتطلع على ما لا يحصى من الاسرار واجتنب من التعصب والانكار فانه
يحرمك عن مشاهدة رياض مخضلات من الازهار وعن ان تجتني لطائف الثمار ربنا اللهم بارك
فيما رزقت ولا تضيع المجاز ادرقت ومتع بظلالها الطالبين واذق من حلاوة ثمارها الحاضرين
والغائبين ❁ والحمد لله رب العالمين ❁ وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين
تمت تمت تمت

قد وقع الفراغ من تحرير هذا الكتاب بعون الله الملك العزيز الوهاب على يد
اضعف العباد محمد بن احمد الساكن في مدرسة رمضان پاشا الواقع في
عنيزة كوز الحصار في وقت الصبح في يوم الخميس الذي هو
اليوم الثامن عشر من شهر جمادى الآخر
سنة ثلث وستين ومائة والف من الهجرة
من له العز والشرف غفر الله له ولوالديه احسن
اليهما واليه ولجميع المؤمنين والمؤمنات
الاحياء منهم والاموات
برحمتك يا ارحم
الراحمين
تم
سنة
١١٦٣

[library stamp, illegible]